

جداى الثانية سنة

١٢٦٥

١٢

ذلك فمضى الموراجار اجارة عند انزال الشهور أو المستاجر بتخليتها المسكن ما سكتها فيها
بنفسه فامتنع من ذلك متعللا بأنه لم يبيع البضاعة التي فيها اقول يكون لها حكم الشرعى
اجبارا على تخليتها كما هو المذكور ولا جبر فيما يتعلق به لاسيما وقد اعطى له المالك
مبيعا داخل تخليتها (اجاب) لا يجبر المالك على اجارة جانيه المذكور وله انجراح
الساكن فيه بدون اجارة شرعية والله تعالى اعلم (مسئل) في كان مشترك بين
اثنتين طلب احدهما ان يسكن فيه مدة بالمهاياة فامتنع الشريك الآخر من ذلك وأجر
نفسه منه لتعريضه فله ان ينضم اجارة لتعريضه ويحجب طالب المهاياة بذلك
(اجاب) يجبر احدهما ان يسكن على المهاياة عند امتناعه عنها واجارة المشاع من غير
الشريك غير صحيحة والله تعالى اعلم (مسئل) في ملاحونة بعضها وقف وبعضها ملك
مستاجر لما اراد مشاهرة بآجرة معلومة استاجرها رجل آخر سنة مبدؤها بعد شهر من
يتمتعها بآجرة معلومة تز يد عن الآجرة الاولى وكتبوا له سند بذلك ثم بعد تمام
الشهر اوداد المستاجر السكنى فتمتعه المستاجرة الاولى فهل اذا ثبت استعجاره من يستحق
الطاحونة المذكورة بالابينة الشرعية له سكنها وتفرع من يد المرأة المذكورة

١٢٦٥

رحب
١٢

(اجاب) لاستاجر الثاني الانتفاع بالطاحونة المستاجرة جبر على المستاجرة الاولى اذا
وقعت اجارته صحيحة في الدمن باب ما يجوز من الاجارة بآجره كل شهر بكذا فله كل
الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومثاله فيها
لم يكن للأجر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخصم والمخيلة اجارته لا تخرق قبل تمام الشهر
فاذا تم فسخ الاول فتمت الثانية فخرج منها المرأة وبسط للثاني خاتمة اه وفي رد الهاتر
قوله لانها ليست بخصم اى ولا شرط حضوره اه والله تعالى اعلم (مسئل) في ارادة
وابنها البائع فليكن مكانا استاجر منها مدى مدة ثلاث سنوات ثم باعها لرجل لاجل
دين عليها فهل يكون للشرى فسخ الاجارة وانجازه منه لما ذكر (اجاب) يفسخ

١٢٦٥

١٣

الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتا ببيان من الناس أو بان أى بيته أو اقرارا او الحال
انه لا مال له غيره أى غير المستاجر لانه يخلص به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المعجلة
تستغرق قيمتها كفى الاشياء والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استاجر طاحونة من
ناظر وقف بآجرة المثل سنة وكتب بذلك من الناظر وبيعة ثم بعد مضي شهر اراد الناظر
ان يفسخ الاجارة ويوجرها لآخر فزاد على تلك الاجرة فهل اذا كانت الاجارة بآجرة
المثل لا يفسخه الفسخ وتبقى الاجارة بآجرها (اجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة
بآجرة المثل لا يكون للثاني فسخها قبل مضي المدد بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
(مسئل) في رجل ذى ملك ابعاده آجرها لرجلين ثلاث سنوات ابتداء سنة أربع
وستين وغايتها تمام حصيد ذراعة شتى سنة ست وستين وشرط في صلب عقد الاجارة
ان تصلح الابعادية بمثل قلع حلقة أو حفر مساقها أو تعمير الابنية التي فيها أو غرس

١٢٦٥

٢٨

2376

أشجاراً وخلاف ذلك يكون على المستأجرين وأنه بعد مضي المدة يسلمان الإيجار
لهما أحدهما بقيهما من تسعيراً وأشجاراً وما أشبه ذلك من غير أن يحسب على المورث
من ذلك حيث كان ذلك في ملكه فزرعها المستأجران سنة وأراد أن يفتح الأحواض في
الباقي فهل تكون هذه الإجارة فاسدة ولا محل من المستأجرين في نفسه ولا يشترط في
القصد رضا المورث (أجاب) الإجارة على الوجه المصور فاسدة والعقد الفاسد يجب
رفعها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في أبعادي موقوفه على خيرات أجرها ثلث الوقت
مدة ثلاث سنوات في عقد واحد يدون أجر المثل وقت العقد وهناك من يرغب فيها
بأجر مثلها فهل تكون الإجارة فاسدة ويكون لناظر الوقت المذكور وأجرها ثلث من يرغب
فيها بأجر المثل (أجاب) نعم للثبوت في الإجارة لا تجزأ المثل حيث يتحقق بالوجه الشرعي
أن الإجارة الأولى بدون أجر المثل بقين فاحش والأقل والله تعالى أعلم (سئل) عن
حادثه قبالي وزن منافق وقع وصاؤه فتلف هل يضمن أولى (أجاب) القسافي أجبر مشترك
وحكمه عدم ضمان ما هلك بيده وإن شرط عليه الضمان وبه بقى وأقوى المتأخرون
بالصحة هل نصف القيمة جبراً وعليه ضمان ما هلك بعمله والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل حصن ابن عمه وهو قاصر وتزوج أمه وكان للقاصر وأخوته نصف بقرة
والنصف الآخر لرجل المذكو روصار الرجل يتصرف على القاصر تصرف
الأب أو يستخدمه في أعماله إلى أن يبلغ الرشد وهو معه في معيشة واحدة فتجبت البقرة
بعض نتاج قباهه الرجل المذكو روصرف ثمنه في البيت حيث أنه متصرف بأطلاع
البائع والبيع بعلمه وصرف الثمن غير أنه لم يشاركه في البيع ولم يحضر قبض الثمن
فماذا يكون المحكم في بيع المتصرف وإذا تزوج البائع وصرف في زواجه ما بذنه
ليرجع هل تجب عليه وماذا يكون المحكم في أجرة البائع في زمن صغره إذا ادعاه على ابن
عمه فهل يازمه ذلك (أجاب) قال في القنية يئتم ليس له أب ولا أم استعمله أقر بأؤه
بغير إذن القاضي وبغير إجارة عشر سنين فله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله أو قد تقر
أنه ليس له غير الأب والمجدد الوصي استعمال الصغير بالأعوض فلا يئتم المذكو روصد بلوغه
إطالة بأجر المثل وبيع ملك الغير بدون إذنه موقوف على الإجارة وإذا صرف ابن العم
على البائع المذكو روصد يابذنه ليرجع يكون له الرجوع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استأجر نخسنة كاملة عن كل يوم قدوم معلوم من الدراهم بشرط أن لا يتركه
بوماً واحداً فاجابه لذلك الشرط وقال إن تركت يوماً يلزمني نخسنة كياض وقفاً لخمسين
فهل والحال هذه إذا أبدله عذر صحيح وتركه بسببه يلزم دفع القدر الموقوف الذي شرطه
على نفسه أولاً يلزمه (أجاب) لا يحكم على الرجل المذكو روصد بوقف الدراهم المذكو روصد وإن
وجد الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكاناً سنة من وكيل ماله مائة
بأجرة معلومة قد جعلها له وكتب بذلك عليه وثيقة ولم يرد قبل الإجارة فهل إذا رده

١٢ ١٢٦٠

٢٢ ١٢٦٠

٢٧ ٠ ٢٦١

ومضان

١٤ ١٢٦٠

شوال

٩ ١٢٦٠

سنة

سؤال

١٢٦٥

ذى القعدة

١٢٦٥

ذى الحجة

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٢٨

محرم

١٢٦٦

٤

كان له ذلك بخيار الرؤية وله أخذ الاجارة المهيأة من دفعها له (اجاب) يثبت خيار
 الرؤية في الاجارة كما يثبت في الشراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ساكن في
 مكان مملوك لثلاث تعدى رجل واستأجره من أزد واجهن من غيره وكيلين واجازتهن لهم
 في ذلك ثمان السائل الاول استأجره منهن بآجرة زائدة فبطل الاجارة لاجاز واج
 لذلك الرجل ويكون الحق في الانتفاع بالمكان المذكور بان استأجره من مالكه
 (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله سبحانه وتعالى اعلم
 (سئل) في بيت مشترك بين رجلين شائع بينهما احدهما يملك ربه والآخر يملك ثلاثة
 ارباعه فاجاب صاحب الثلاثة الارباع حصته لرجل بآجرة معلومة على ان يحدث المستأجر
 فيها قاعة لتخبر الحرير فيميدون اذن شريكه فهل لا يمكن من ذلك الا برضا الشريك
 ولا تصح الاجارة (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى اعلم
 (سئل) في مكان مشترك بين رجل وامرأة ادعى رجل اجنسي بدموت للمرأة انه
 استأجر نصيبها من المكان المذكور قبل موتها بما شئت وكيلها عنهما معلومة فهل
 تكون اجارة احد الشريكين نصيبه لغير الشريك فاصدقته بتفخيخ الموت ويكون الورثة
 وقع يد المستأجر عنه واذا ادعى المستأجر المذكور انه حر في المكان فصاره وصرف فيها
 بمبلغ من ماله وبريدان يسكن فيه بقدر ما صرفه بدون تصديق الورثة وبدون اثبات
 ما يدعيه من الصرف لا يكون على الورثة تمكينه من ذلك (اجاب) اجارة المشاع من
 غير الشريك غير صحيحة وللوارث رفع يد المستأجر ولا عبرة بتعلله بما ذكره والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة اجراها لرجل سنة كاملة بآجرة معلومة
 ثم اراد المالك ان يواطها واجارها لغير المستأجر بآجرة ازيد من الاولى فهل لا يكون له ذلك
 بدون رضا المستأجر ويكون له الانتفاع بها الى مضي السنة المستأجرة (اجاب) ليس
 له ان يرفع اليد عن الاجارة قبل مضي مدتها حيث صدرت صحيحة بدون وجه شرعي والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعية وكل ابنه البالغ في ايجارها سنة لا تتم
 ليزرعها اذ رده وقتها فاجارها له كما امره والده فبعد ان وضع المستأجر يده عليها وزرعها فادعاه
 اراد الاب فمخع عقدا لاجارة وبطلانها مع لايانه لم ياذن لابنه المذكور في ايجارها فهل
 لا يجاب لذلك ولا يمكن من فسخ عقد الاجارة قبل مضي مدة المستأجر اذا كان هناك
 بيئة تشهدها به وكه في ايجارها للغير واذنه بذلك (اجاب) اذا وكل مالك رقبة الارض
 ابنه بالسالم في الاجارة واجار الابن اجارة صحيحة بآجرة المتسل مدة معلومة وثبتت وكيله
 بذلك لا يكون للاب الموكل فسخ عقد الاجارة قبل تمام المدة بدون وجه شرعي والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة موقوفة على خيرات اخذها رجل من مظهرها مشاهرة
 كل شهر بقدر معلوم من الدراهم ثم بعد زيادة الاجرة في ذاتها اجارها لآخر في غير
 مدة ستة شهور من ابتداء محرم سنة ٦٦ لغاية جمادى الثانية سنة تار يخه بقدر معلوم

من الدراهم اجارة صحيحة تاريخها ١٦ ذى الحجة سنة ٦٥٠ و اراد المستاجر ارجاع
 الساكن فيها فامتنع وقال انا اولى منك واخذها بقدر ما تدفع من الايجار والناظر يرغب
 في الزيادة ويريد ابطال الايجار المذكور فهل تكون اجارة الناظر التي سندها بيد
 المستاجر صحيحة نافذة ولا عبرة بقوله (اجاب) اذا اجر الناظر عقار الوقف باجرة المثل
 مدة معلومة بعد مضي مدة المستاجر الاول لا يكون للناظر ولا للمستاجر الاول فيخرج الاجارة
 قبل مضي مدها بدون وجه شرعي ويمتنعان من معارضة المستاجر الثاني حيث وقعت
 اجارته صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة شر كاهناتين في منزل سكنوه مدة
 طوي له ثم خرج انسان منه وتر كاهن المنزل الذي كانا ساكنين فيه ثم مات الثالث الساكن
 فطالب الشر يك ان يكون اجارة ما يخصه ما في المنزل من وارث شر يكهما فهل لا يجابان لذلك
 حيث لم يقع عقد اجارة ولم يعمهما من السكنى معه ولو اشغل جميع المنزل بسكناه
 (اجاب) اذا سكن احدا الشر كاهن المنزل المشترك بدون عقد اجارة لا يلزمه اجارة نصيب باقي
 الشر كاهن ولو كان معد للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا
 من مال له باجرة معلومة ليذهب به الى طند قنا ويرجع به فلما وصل به الى طند قنا وضعه
 عند امرأة تحفظ الدواب فضاغ الحمير ويدون تعدولا تقرط فهل يضيع الحمير على
 مالكه ولا يكون المستاجر ضامنا والحال هذه ويكفي القول قوله في ذلك يمينه
 (اجاب) حيث لم تقرط المالك ركوب المستاجر بنفسه لا ضمان عليه قال في التتارخانية
 اما اذا لم يشرط ركوبه بنفسه فله ان يودعه لان له ان يعبرو ويأبى ومن له ان يعبرو ويؤاجر
 فله ان يودع ومن هذا الجنس رجل استاجر حمارا واستاجر رجلا ليحفظ الدابة فهل سكت
 الدابة في يد الاجير ان كان المستاجر استاجر له ركوب بنفسه يضمن وان لم يسم الركب فلا
 ضمان عليه اه كذا نقله العلامة الطوري في فتاواه من الاجارة واقضى به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا فضاغ منه من غير تقرط فخرمه رب الحمار عنه فبعد
 مدة عرف رب الحمار حماره عند رجل وادعاه واقام بينة تشهد له ان الحمار حماره فهل
 للمستاجر الرجوع على رب الحمار بما دفع (اجاب) لا يضمن المستاجر ما ضاع بسد من غير
 تعدل ولا تقرط وله الرجوع بما اخذ منه المالك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل ورث حصاة في دار من زوجته وبقي الدار لا مأوى لم يقع من الرجل المذكور
 مهياة في الدار ولا قسمة ولا اجارة وبقيت امها واضعة يدها على الدار واسا كسنة فيها
 وتؤاجر بعضها وتقبض الاجرة لنفسها وتعمر في الدار ما يلزم لها من الذي تقبضه من
 الاجرة ومضي على ذلك مدة سنتين ثم ماتت عن ورثة وسكنوا مكانها في الدار المذكورة
 وأجرها ايضا وجره من غير ان يشريك مورثهم المذكور فهل اذا اراد الشر يك
 مطالبتهم الا ان باجرة حصته في الدار المذكورة مدة سكناهم وسكنى مورثهم ومطالبتهم
 بما قبضوه من الاجرة وما قبضته مورثهم قبلها لا يجاب لذلك حيث كان الحال ما ذكر

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

واذا طلب ان يسكن مثل ما سكنوا هم ومو رثتهم لا يجاب لذلك (أجاب) اذا سكن
أحد الثركا في العقار المشترك بدون عقد اجارة فلا أجر عليه ولو معد للاستقلال وليس
له المطالبة بان يسكن مثل ما سكن شر يكه بل له طلب خمسة الاقرازان قبلت والمطالبة
في المستقبل ان لم تقبل وقد صرح العلامة الرمي في فتاواه بان أحد الثركا اذا أجر العقار
المشترك بدون اذن باقي شركائه واجازتهم لا يكون لهم مطالبة بما قبضه من الاجرة
ويتصدق به المالك له لملكه كخبيثا ما لم يكن العقار معد للاستقلال فبرد المجر
نصيب شر يكه من الاجرة المقبوضة له على ما افق به المتأخرون كما في تنقيح المحامدية
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك زوجته ورثته ومن الوردت زوجته وبنت الله
وقسمت التركة بينهم ماء - هذا البيت فانه لم يقسم وسكنوا فيه جميعا بمدة من الزمان ثم
خرجت الزوجة وبنتها بالبالة من البيت فبعد مضي مدة من الزمان طلبت هي وبنتها
البالة اجرة المدة الماضية فهل لهما الجابا لذلك خصوصا باق الوردت لم يستاجر وا
ما يخصهما في البيت (أجاب) اذا سكن بعض الشركاء المكان المشترك بدون عقد
اجارة لا تلتزمه اجرة ولو معد للاستقلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
أجره لرجل مدة معلومة من السنين وكما مضت سنة يقبض أجرها ومضى بعض السنين
المعقوفة فيها الاجارة وتعلق بدمعة رب البيت دين لا وفاء له الا من عن هذا البيت فهل
والبحال هذه المثلثة مع وقتها من الاجارة ولا تنوقف على مضي ما بقي من المدة حيث تعلق
به سد الدين (أجاب) قبضه من الاجارة يلزم دين على المدين لا وفاء له الا من العيين
الموجبة سواء كان الدين ثابتا بعين أو بسان أو اقرار فلما لث البيت المذ كور بيعه
وليس للاستاجر معارضته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعضه وقف
وباقية ملك اسدنه المالك لرجل وصافروا بمدة فلما حضر من سفر وجاء اليه الساكن
وأخبره بأنه اشترى جيرا وخشباً ويريد ان يبيض المكان ويصنع له شيا كمنعه من ذلك
وأخبره بأنه ان فعل شيئا من ذلك لا يلزمه ثم سافرنا فبالما حضر طلب منه الاجرة فآخبره
بأنه صرف على المكان المذ كور في سياضه ووضع شباك له بلعائنه وطلب خصمه من
الاجرة فهل لا يجاب لذلك خصوصا مع ما عني المالك عن ذلك ويلزم شرعا بدفع الاجرة
بتمامها والحال هذه (أجاب) لا رجوع للاستاجر بما ادعى صرفه من ماله في عمارة
المكان المذ كور والحال هذه غلب الامر ان خشب الشباك باق على ملكه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك حائوتا أجره لشخص كل شهر يكذ او وكل وكذا يقبض الاجرة من
المستاجر فقط فكتب الوكيل للمستاجر وثيقة بأنه لا يخرج من الحائوت ابد او ان الاجرة
لا تزيد عليه فهل يكون لرب الحائوت فسخ الاجارة المذ كورة قهرا من المستاجر بعد
مضي الشهر ويجدد بها بعد صحيح باجرة معاملة بضم المالك الحائوت ولا عبرة بكتابة
الوكيل المذ كور (أجاب) لما لث الحائوت اجارتها ممن أراد واس كل شهر والحال هذه

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة في حمام ببيعة معلومة من ناظر وقفها واستأجر أيضا حماما كاملا من شخص آخر فطلب رجل الحمام منه فابره المستأجر المذكور رباحة معلومة مقدار ما استأجر به بشرط ان المستأجر الثاني يلتزم بزيادة اجرة حصة الحمام الوقف عن المجر الذي هو المستأجر الاول اذا طلب ناظر الوقف بزيادة الاجر في الحصة ولم يرض يقاها بالاجارة التي صدوت منه لزمه ان الاجارة بدون اجرة المثل فهل لا تصح اجارة الحمام من المستأجر المذكور بهذا الشرط ويكون مفسدا للاجارة بوقوعه في عقد هاون يحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبراً على المستأجر الثاني وتبقى في اجارة المستأجر الاول (أجاب) تفسد الاجارة بالشرط الفاسد المفسد لتمام العقد حتى العقد كنهنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر منزلا من مالكة مدة تسعة اشهر ودفع الاجرة به لا وتحرره ايجار فهل يجوز منه عن سكنى المنزل من الجار الجار والتمثل بزيادة اجرة تحدث من بعد تحجر يرسل الاجارة وحاول المثل عليه أم منعه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للجر ولا لغيره معارضة المستأجر ولا منعه عن الانتفاع قبل مضى مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر داره المملوكة له لآخر مدة ثلاث سنين بارة معلومة عن كل شهر مبلغ معلوم بشرط أن يدفع له اجرة كل شهر عند آخره فهل هذه الاجارة صحيحة ويلزم المستأجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج المستأجر قبل مضى مدة الثلاث سنين المذكورة (أجاب) ليس لرب الدار المذكورة معارضة المستأجر ولا انجر اجتهه من قبل مضى مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت تملكه امها واستمر معاشرا لها في ذلك البيت ومساكنها فيه برضا امها واذن امها بالساكنة معها فيه ثم مضت مدة تزويجها ست سنوات ففصل من ذلك الرجل طلاق لزوجته فبسبب ذلك طلقت منه امها اجرة السكنى تلك المدة فهل حيث كانت السكنى باذنها ورضاها ولم تقدر عليه اجرة لا يلزمه دفعها (أجاب) لا يطالب الزوج بارة سكناء على الزوجة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين فاما كاتب يكتب لهما اثمان البضاعة وما يتعلق بذلك وأجرته منهما معا فلما انفصلا بقي الكاتب عند أحدهما فطلب منه الشريك الثاني أن يطلع له على حساب ما تناولا من الاخذ والاعطاء وانما رماز به فيما تقدم فخطاه الكاتب حتى يجعل له الثلث فيما يظهر له من ارباح الشريك على سبيل الرشوة فاجابه لذلك حيلة لاظهار حقه وكتب له وثيقة بذلك مشموله بجهته فظهر له الكاتب مقدار من ذلك ثم طالبه الكاتب بما حقه له رشوة فهل لا يجبر الشريك المذكور على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذكورة شرعا (أجاب) لا المطالبة بالشريك بما جعله الكاتب المذكور على جهة الرشوة وله أجر مثل عمله والله تعالى أعلم

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٢٩

ذى الحجة

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٦

جادی الاولی سنة

(سئل) فی عقار مشترك بین جماعة لا یسع سکنی الجميع وبعض الشرکاء یؤاخره للغير ویقبض
 احره منه للجميع باذن باقیم وطلب بعضهم الذي يستحق أكثره قسمته بالمهاياة وأخذ
 ما یقابل نصيبه من الاجرة المتجمدة تحت يد بعض الشرکاء المعترف بها لهم قبل یجاب
 لذلك والحال هذه (اجاب) نعم یجاب لذلك والحال هذه ما لم یکن قابلاً لقسمه الا فإز
 وطلبها احدهم بالنسبة للمهاياة والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشتری من امرأة مکتاباً یخبر
 معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للشری طلب من البائعة حجة مملکة فاحضرت
 حجة تشهد بانها بریح المکان واحضرت جماعة من المسلمين شهدوا بانها غاکل باقي المکان
 بوضع اليد مدة ثلاثين سنة وذلك فی مجلس الشرع الشریف فیکم بذلك ووضعه یده
 المشتري المذکور علی المکان مدة ثمان سنين ثم بعد هذه المدة ظهر رجل یدعی الله غاکل فی
 هذا المکان تسعة قراویط ونصف بطریق الارث عن والده بموجب حجة شرعية فهل لذاتبت
 ان هذه الحصة له لا یستحق اجرتها هذه المدة لا سيما والله المستحق رجل بالغ ولم تعرض
 له اجرة (اجاب) لا مطالبة للمحقق باجرة ما مضی والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) فی
 رجل اشتری قطعة ارض من امرأة وکتبت حجة ینتھما علی یدینسته وقبضت بعض الثمن
 ولها زوج فزهرن الزوج بالحجة علی ما بنی من الثمن فجاءه المشتري یبائی الثمن فحصد الحجة
 فجعل له وجل حاضر فی المجلس قد رامن الدواهم ولم یلتزم بذلك القدر المشتري فأنظر بالحجة
 فهل اذا طالب المشتري بالقدر المذکور لا یلزمه دفعه حیث لم یلتزم به (اجاب) لا یجبر
 المشتري علی دفع شیء فرائد عن الثمن یدون وجهه شرعی والله تعالى أعلم (سئل) فی امرأة
 لها عقار مکتب ولها جاب یقبض لها الاجرة دفعته من الجباية ولها اجرة مدة أشهر فی ذمة
 السکان لم یقبضها منهم فهل یؤمرون بدفع ما عندهم لها من الاجرة اذا دفعه والزوجة
 الجباية شیئاً من الاجرة بعد دفعه والعلم بذلك لا یسری ذلك علی المساکة المذکور کورة
 (اجاب) علی المستاجر دفع ما دفعه من الاجرة لمساکة العقار المذکور ولا یدبر بالدفع لغير
 المساکة أو وکیلها فی ذلك والله تعالى أعلم (سئل) فی رجل اشتری بیتان من آخرین
 معلوم قبضه البائع فی المجلس وتم البیع للشری علی یدینسته من المسلمين وفي ذلك البیت
 رجل ساکن باجرة فآراد المشتري بعد مقام شرائه ان یخرج الساکن من البیت
 المذکور ولا یکن فیها متع الساکن من الخرج بقوله أنا حق بشرای البیت منسک
 فهل بعد مقام البیع للشری علی یدالینة لا یكون لها کن معارضة المشتري وقضخ
 شرائه ولا اخراجها من البیت قهر اعنه بعدم مضی المدة للعقد علیها (اجاب) یوقف
 بیع الدار المستجرة الی انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا اراد المستاجر دفع البیع
 لا یملکة هو الهجج والله تعالى أعلم (سئل) فی بیت مشترك بین اثنين سافر احدهما
 لجمعة وجعل وکیلها علی حصته فی البیت ووضع الحاضر بعض متاعه فی مکان من
 البیت وغاب ایضاً وعلاله فی غیره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وکیل الشریک

١٢٦٦

٢٧

جادی الثانیة

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٥

رجب

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٨

الغائب وهو غائب الى الآن فهل اذا ادعى رجل انه وكيل عن زوجة الغائب على
الشريك الاخر الحاضر وانه سكن في البيت من وقت غيبة شريكه الى الآن ويريد بذلك
الزامه باجرة شريكه لا يحيا بذلك ولو فرض أن الشريك المذکور سكن في البيت
حيث لم يكن بعد اجارة من شريكه الغائب ولا من وكيله ولم يكن البيت وقفا ولا معدا
للاستغلال ولا ليقوم ويمنع الرجل المدعي المذکور وغيره من التضرع للشريك حيث
الحال ما ذكر (أجاب) لا تسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الغائب على شريكه المذکور
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض جارية في اسقفاقة طلبها منه رجل آخر
ليزرعها وجعل في تقرير استلانه عليها قدر معلوما من التلة في كل سنة غير الخراج الذي
لمجهدة الديوان ورضى صاحب الأرض بذلك وصار كل سنة يدفع ما عليه من الغلة لرب
الأرض فتأخر عليه بعض تلك الغلة فطلبه صاحب الأرض بالباقي فامتنع من دفعه فهل
لصاحبه ان يهرج جبره على دفع الباقي (أجاب) اذا استأجر أرضا باجرة معلومة على أن
يكون خراجها على المستأجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجراء المثل على المستأجر
باسبقا من دفعها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استأجروا بستانا من جماعة
آخرتهم تملأ على أشجارهم ونوت وغير ذلك على أن يستأجلوا ثمانية ثلاث سنوات لمكمل
سنة قدر معلوم من الاجرة وشرط المستأجرون على المورجين ادارة السواقي لسقي الاشجار
المذكورة فهل تسكون الاجارة والحال هذه فاسدة فيجب فسخها ولو بعد مضي سنة وتسخ
في السنتين الباقيتين (أجاب) الاجارة على الوجه المذکور غير صحيحة لورودها على
استهلاك الاعيان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك
ما يورث عنه ثم من عقار وغيره ثم سكنت البنت المذكورة في محل من عقار والدها
بأذن أخوها ثم مات كل من الابنين عن ورثته قبل قبلة التركة فهل يكون للبنت
مقاسمة ورثة أخويها في جميع ما ثبت انه تركه من والدها ولا تطالب باجرة المحل الذي
سكنته من العقار المشترك في المدة الماضية (أجاب) للبنت أخذ ما يخصها في تركته
والدها واذا سكن أحد التركة في المكان المشترك الذي ليس وقفا ولا ليقوم بدون عقد
اجارة لا يجب عليه الاجر والله تعالى أعلم (سئل) في داوم تركه بين رجلين أحدهما
غائب أجرة الحاضر نصيبه لرجل وأخذ منه أجره خمسة أشهر وأعطى له وصلا بختمه
وذلك بدون إذن شريكه الغائب فهل لا يصح عقده هذه الاجارة (أجاب) اجارة أحد
الشريكين على الوجه المذکور غير جائزة فيجب فسخها ودفعها للفساد والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة لها أرض عملها معدة للاستغلال استولى عليها رجل مدة من
غير اذنها ورضاهما وانتفع بها المدة المذكورة فهل اذا تزعمت ان يده بعيد ذلك وطالبته
بأجرة مثلها مدة وضع يده عليها اتجيب لذلك والحال هذه (أجاب) نعم لمالكه الأرض
المذكورة مطالبة من استولى عليها بغير حق باجرة مثلها والله تعالى أعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٦

شعبان

شوال

سؤال

سنة

اخوة ثلاثة يملكون أرض زراعية متفرقة وسقيتين ومنزلين شركة بينهم تراصوا جميعا
على تقويم اجرة ما ذكر واخذوا احدهم بالمزلةين باجرة معلومة لكل سنة مع جانب من
الارض باجرتهما عن حصته شرى بكمية حسب التراضي واختص الاخر بالسقيتين باجرة
سوية مع جانب من الارض كذلك واخذوا الثالث بجزء من الارض فقط كذلك
وبقي جانب من ارضه بجزء شركة ويحتملهم وخصارته عليهم واستكمل يتصرف فيما اخذه
لنفسه بالزراعة وغيرها مدة من السنين الى ان مات احدهم عن ورثة وضعوا
ايديهم على ما كان يعمورهم بزراعة مدة كذلك كما استمر الشرى كان واضعا
ايديهم على ما استأجره يتفقدان به حسب التراضي الاول الذي صامع مورثهم ثم
الاتى ان اراد الشرى ان يمسك ورثة اخيه ما على ما استقله مورثهم من الارض التي
اختص بها وعلى ما استقله ورثته كذلك متعللين بأنه شرط في اجارة الارض التي اخذها
مورثهم ان ذلك لا يفيض الا في سنتين فقط وبأن ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانحة قد
خسر فيه ويأثم كما يجزى الحساب على ما كان يذ المورث يجزى فيما كان يسدهما
ويكون روكا خسارة ورثتهما فهل لا عبرة بتعللها بذلك كله ويكون ما تحصل من ربح
الارض المذ كورثة وغلتها المورث ورثته دون الشرى يكن المذ كورين حيث زرعها
كل لنفسه من ماله خالصا مع التراضي المذ كورين يحاسب كل من الشرى يكن على اجرة
نصيب الشرى بل مما زرع مختصا به بحكم الاجارة المسانحة حيث لم يوجد ما يظهرا
واذا تعطلت السقيتين كليهما بعض المدة ولم يمكن الانتفاع بهما بدون هسارة تقر بهما
تسقط حصه الشرى يكن من الاجرة مدة تعطاهما وعدم الانتفاع بهما وليس للشرى يكن
طلب نصيبهما من الاجر من مدة التخرب والتعطيل وعدم التمكن من النفع (اجاب)
ليس للاخوة بن المذ كورين مطالبة ورثة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض
حال حياة المورث وبعد وفاته ولا عبرة بتعللها بما عاذ كرو عليهما دفع ما يخص ورثة
اخيهم من اجرة ما استأجره اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتخرب العين المستأجرة وعدم
الانتفاع بها كليهما ليس للشرى مطالبة المستأجر بما يقابل المدة التي تعطلت فيها ولم يمكن
الانتفاع بها بسبب التخرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منقعة قطعة ارض
خارجية به هامة شقول بالزراعة لغير رب الارض ويملك نخلا ايضا جيع الارض والنخل
لرجل اجنبى مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لتسغل بعض الارض بزراعة اجنبى
غير رب الارض والمستأجر (اجاب) اذا لم يزرع الارض وهى مشغولة بزراعة غيره ان كان
الزراعة لا تجوز الاجارة مالم يستحسن الزرع الان يزرعها مضافة الى المستقل فتجوز
مطلقا وان كان الزرع بغير حق صح لا مكان التسليم يجبره على قلعه ادرك اول حور
مضى الاشهاد ان الرابع صحة اجارة المشغول يؤثر بالتفريق والتسليم مالم يكن فيه ضرر
فله فبعضها كفى الدروس مرحوبا وان استأجر الا شجار لا كل ثمرها غير صحيح والله تعالى

١٢٦٦

٢٨

فى التبعة

١٢٦٦

١٠

١٤ ١٢٦٦

في الحجة

٣ ١٢٦٦

١٤ ١٢٦٦

مهر

٢ ١٢٦٧

بيع الاول

٢ ١٢٦٧

١ ١٢٦٧

اعلم (مثل) في رجل تاجر ذهب الى الجواز ليتجر ويبيع رفقته آخر فصار ذلك الآخر يطعمه معه ويستقيم من مائه معروفاته ودفع له دراهم قرعته لاجرة الجبال والسقنة فصار ذلك التاجر يتخدم صانع المعروف بحسب الترافق بينهم من غير ان يذكر له اجرة ولم يشا رطا على شيء ثم الآن يطلب منه اجرة متعللا بما في خدمته فهل لا يجب له ذلك (اجاب) في صرة الفتاوى رجل خدم رجلا ستة اوسنتين ولم يسم ابرافما خرج ادعى الاجرة ان كان الخادم قد يربح يجب ابرامثل لانه يرجوا اكثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا يجب الاجرة لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع اه والله تعالى اعلم (مثل) في رجل استاجر من آخر ارضا لزراعة بدون ان يراها او يريد المستاجر ان يقسم مقدار الاجارة بتجار الروية فهل يسوغ له ان يفضها حيث لا مانع من ذلك شرعا والحال هذه (اجاب) نعم للمستاجر القس بتجار الروية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مثل) في رجل عليه دين لا تسر وله حصة في منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بطن معلوم من اصل الدين الذي عليه ومضت مدة من غير تعيين اجرة على الشريك فهل اذا طلب المشتري من الشريك اجرة حصته في المدة الماضية من غير عقد اجارة لا يجب له ذلك ولا يلزم الشريك دفع اجرة في هذه الحال (اجاب) نعم لا يجب المشتري لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (مثل) في رجل مات عن امه وزوجته ومينته وعن ابن قاصر من غيرها وترك نصف بيت مدلا مستلال فاستاجر نصف البيت ذى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصار البيت تورع للذي وتستغل اجرة النصف من المستاجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبة الاخت على ما يخصه مما قبضته واستعملته من الاجرة بالوجه الشرعي (اجاب) لليتم بعد بلوغه وشيئا المطالبة باجرة مثل ما يخصه من العقار المتروك عن والده عن استولى عليه حال يسهل بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مثل) في رجل استاجر ارضا من آخر ليزرعها ذرة وقصفا مدة معلومة باجرة معلومة فهل للزجر ذرة من الاجارة قبل تمام المدة اول الان الاجارة عقد لازم (اجاب) الاحادة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية شرائها الشرعية لا يجب لاحد المتعاقدين لقبضها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مثل) في يقيم له حصة في دارا لت اليه بالميراث لشرعي عن والده سكنها شريكه مدة في غيبته في النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يتمه ووضع يده عليهما (اجاب) اذا استعمل شريك اليتم الدار المشتركة بلا عقد اجارة لزمه اجرة مثل حصة اليتم على ما اتفق به المتأخرون انه اقله بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم (مثل) في جماعة يملكون اشجار بستان آجروها ثلاث سنوات لرجلين ليس بخلاصا رها فاستوفيا منها سنة فهل تسكون فاسدة يجب قسمة ما شرعوا واذا المريض الريحان بالقمخ الا لا ينفذ قد رمن الدراهم لا يجب على المؤجر ان يدفعه واذا كانا استوفيا شيئا من السنة الثانية

وبيع الاول سنة
١٢٦٧ ١٤

يلزمهما قيمته بقول أهل الخبرة (أجاب) اجارة اشجار البستان لاستهلاك الخمر وغير
صحيفة وليس للمستاجر ان اخذ دراهم في مقابلة رضاهما بالفرخ والحال هذه وعليهما
ضمان ما استهلكاه من الخمر والله تعالى أعلم (مسئل) في ان يتم ملكون يبتاعان والدرهم
أسكنته امهم الرضى عليهم من قبل المحاكم التي ارجل اجني مدة أشهر بدون
شرط اجرة فله يلزم الساكن لعقار الا يتم اجرة مثله وان لم تشتط ولا يكون عدم
الشرط مانعا من اخذ الاجرة (أجاب) صرحوا بوجوب اجر المثل على من سكن عقار اليفيم
معيون عقد اجارة والله تعالى أعلم (مسئل) في مكان ثلثاه وقف وثلث الا حرم ملك
استاجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما باجرة معلومة فهل بعد مضي ثلث السنة اذا
اراد الناظر اجارة الثلثين من اجني غير الشريك وآجر مكنون الاجارة من ذلك الاجني
فاسدة ويكون الناظر ممنوعا من اجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الاجارة في
حصه شائعة (أجاب) نعم الاجارة بالشيوخ الاصل الا اذا آجر من شريكه كافي التتوير
وغيره والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل استاجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا
بالاجرة في كل يوم ستين نصف فضة فبعد مدة اراد المستاجر ان يقيم الجبر ليصله واستعان
بالمستعمل الذي هو واقف عنده بالاجرة فاعانه فانفالت الجبر من ما ولف بغير تعدو بغير
تقريط قول اذا تحقق ما ذكر واراد المستاجر ان يلزم الواقف حصه من قيمة الجبر لاجباب
لذلك (أجاب) الاجبر الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتفصيل ويستحق
الاجر تسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لايضمن ماله في يده او بعمله الا اذا تم
النسب والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل له قطعة ارض آجرها لغيره مساهمة باجرة معلومة
لكل سنة فصار المستاجر يزورها ويدفع اجرتها في كل سنة مدة خمس سنين وفي هذا العام
بعد ان زرع الارض المستاجر وقرب حصاد الزرع ير يدرب الارض ان ياخذ الزرع
الذي زرعه ويذر به بذره من المستاجر مستعلا لانه لم يادنه في زرعها هذا العام في وقته فهل
لا يجاب لذلك ولا يلزم الزارع الا بؤرة الارض حكم ما كانت سابقا (أجاب) نعم لا يجاب
رب الارض لاخذ الزرع والحال هذه ولا يلزم المستاجر الا بالجر المسعى حيث انقضت
صحيفة في هذه السنة في بعضي بعضها بلافصح والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يدهي ملك دار
خربة بطريق الارث اخذ آخر بالبناء والعمارة فيها بشرط ان كل ماصرف من طرف
الماذون له يكون في نظير اقامته مادام مقيما فيها فصارت المدة او طالت فهل اذا اراد
الماذون له تركها من نفسه والحال ان قيمة البناء يزيد على قيمة ابؤرة مثلها في ثلث المدة
يكون الشرط فاسدا لمساقيه من اضعاف المال ويجبر الاذن على دفع ما زاد من قيمة ابؤرة
مثلها بعد ثبوت ملكه له بالوجه الشرعي (أجاب) صاحب الدار يملك ثلث متفعة داره الا
بعض والماذون بالعمارة غير متبرع بها لانه لم يصمرا ليعقبا له السكنى فكان ما ذكر
اجارة فاسدة لمجهل الجوض وقت العقد فيجب اجر المثل بالعاما بل فيسقط مما انفق قدر

١٢٦٧ ١٨

١٢٦٧ ٢٥

جمادى الاولى

١٢٦٧ ٩

١٢٦٧ ١٨

١٢٦٧ ١٨

جداي الاولى سنة

٢٣ ١٢٦٧

جداي الثانية

٧ ١٢٦٧

وجب

٣ ١٢٦٧

شعبان

٣ ١٢٦٧

أجرة مثل السكنى والباقي يطالب به رب الأرض وإن زادت أجرة السكنى على ما انفق يؤخذ الزائد من الماذون على ما أنفذه في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (مسئل) في وصي على قاصر أجرت حافوتاً لمكان تعلقات القاصر لرجل سنة كاملة بأجرة معلومة هي أجرة مثلها وأجرها المستاجر لآخر السنة المذكورة بالأجرة التي استاجر بها فهل إذا ظهر رجل وطلب أن يستاجر السنة المذكورة بأجرة زائدة عن الأولى من الوصي لا يكون له أن يزوج السنة المذكورة إلا بعد فراغ منه لاسيما وهذه زيادة تعنت (أجاب) إذا وقعت الإجارة بأجرة المثل صحيحة لا زمة لا يكون لأحد المتعاقدين قصتها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي ولا يملك المؤجر اجارته لغير المستاجر قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل استاجر من امرأة ملتزمة أرضاً للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان بقدر معلوم واستلمت بعض الدراهم وكتب له بذلك حجة مسمومة لم يفتحها أو بنسبة من المسلمين ثم بعد مضي بعض تلك المدة أرادت دفع الإجارة فهل لا تجاب لذلك والماضى لا ينقض (أجاب) إذا صدرت الإجارة صحيحة لا زمة لا يكون لأحد المتعاقدين قصتها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن ورثة قصر وبالقين وترك بيتين كان شغلأهما بسكناه وأمتعتهم وعباله فاستمرت فيهما جميع الورثة ما عدا المرأة بالقبض أولاده سكنت في غيرها بعد موته مدة فهل إذا أرادت أن تطالب الورثة بأجرة مثل قصيرهما مدة سكنتهم أم لا تجاب لذلك حيث كان الكل يملكو كلهم ويتعمن من طلب الأجرة بدون عقد إجارة (أجاب) ليس للمرأة الباقعة المذكورة مطالبة باقي الشركاء بمثل أجرة حصتها من المكان المملوك لهم في المدة الماضية تبعون عقد إجارة والله تعالى أعلم (مسئل) من بيت المال عن قضية حصلها رجل مستاجر لمدة عند آخر فوات المستاجر له عن ورثته ثم بقي الاجير المذكور مدة بصله ماله في خد منتهى كان فيها المالك المحكم في أجرته بعد موت المستاجر (أجاب) الإجارة تنقضي بموت أحد عقدها لنفسه فإن وجد استبقا من الورثة للأجير المذكور بعد موت مورثهم على ما كان عليه قبل موته لزمتهم أجرته والأفلا والله تعالى أعلم (مسئل) في أرض يملكو كاستجارها بمرحلة خمس سنين بشرط في صلب العقد شرط طاعة أنه إذا أخرجه المالك منها قبل تمام المدة المذكورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة قرش ومثاله إذا وجد المستاجر في الأرض المذكورة سوا في يعمرها ويحسب له في كثير عماره كل ساحة سبع مائة قرش فهل يدفع عقد الإجارة المذكورة بما ذكر حيث كان ذلك في صلب العقد أو يكون لكل من المتعاقدين دفعها جبراً على الآخر (أجاب) تقسداً للإجارة بالشروط المتخلفة لمقتضى العقد فإذا تحقق اشتراط ما ذكر في صلب عقد الإجارة كان على كل من المتعاقدين دفعها دفعاً للفساد والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل فضولى أجور مسكن غيره لرجل بأجرة معلومة وإذا ناله به صرف الأجرة فيما يحتاجه أهل من المزمة فهل يكون العقد

شعبان سنة

والاذن باطلين حيث لم يكن وكلا ولا ما قد وامن جهة الملاك و يضيغ ماصرفه المستاجر
 في المرمية حيث لم يؤذن له في الصرف من الملاك ولم يحيزوا ماصرفه (اجاب) لا رجوع
 للمستاجر المذكور وعلى المالك بما اتفقته في المرمية والحال هذه ولا يتقدم عقد القسوى
 بدون اجازة الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في حائوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما
 باذن الاخر عدة من الشين من غير شرط اجرة له ثم مات الشريك من ورثته بلغ فاستمر
 ساكنه فيهما من غير شرط اجرة معهم فهل اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذکور
 فيها باجرة نصيب مورثهم واجرة نصيبهم في المدة الماضية لا يجابون لذلك (اجاب) نعم
 لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض آجرها من له ولاية لتجارها
 لا تجر اجارة مضافة لمدة مستقبله ثم قبل بغيره تلك المدة آجرها اجارة لازمة لا تجر فهل
 لا تلزم الاجارة المضافة قبل بغيره وقتها وتكون الاجارة الصادرة للغير التي هي غير
 مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لا تلزم الاجارة المضافة على ما عليه القنوي وحيث آجر
 من له ولاية لتجار الارض المذكورة اجارة صحيحة لازمة قبل لزوم الاجارة المضافة بغيره
 وقتها لا يكون للمستاجر اجارة مضافة معا ورضة المستاجر اجارة لازمة وبمذم من ذلك شرطا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من شخص ارضا للزراعة مدة معلومة بقدر معلوم
 مؤجل الى اجل معلوم واستولى المستاجر المذکور على الارض المذكورة وآجرها لغيره
 من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الاول بدفع الاجرة لرب الارض حيث
 حمل الاجل واذا دلب الالمال الى خصاص اجرة الارض من استاجر هامة لا يجاب
 لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذکور بدفع ما بذمته من اجرة الارض والحال هذه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعت له الكتابة باجرة معلومة لكل شهر على عادة
 الكتاب فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذي كان يكتب عنده باجرة
 مسماة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكتاب المذکور
 اجر المثل وله مطالبة الذي يكتب له باجرة مثله حيث كانت صنعتهم موقوفة ولا يكتب الا
 باجر (اجاب) اذا كان الرجل المذکور صناعته الكتابة بالاجر وقيام حاله بما يكون
 له طلب اجر مثله والقول قوله في انه عمل بالاجر بشهادة الظاهر وبه بقى والله تعالى اعلم
 (سئل) في ارض مملوكة مشتركة بين ثلاثة اقارب بالسوية بينهم مقروس فيها اشجار آجر احد
 الشركاء تلك الارض جميعها باجرة معلومة لرجل اجني على ان يزرعها ولم يبين له ما يزرعها
 فيها ولم يعمل به في زرعها ولم يكن ما يزرع معهودا وذلك بغيره شره بكيه فلما حضر من
 غيرهم عالم رضى بما فعله شره بكيه ما وقع في الاجارة فلو ان ما زرعه للمستاجر في الارض
 شيئا فاحد هذه الاجارة اذا كان الامر ما هو مسطور والحال ان المؤجر المذکور لم يكن
 وكلا من شره بكيه المذکورين في ذلك (اجاب) لا تغفل الاجارة في نصيب الشره بكيين
 المذکورين حيث لم تكن باذنهما واجازتهما ونفس في نصيبه لهما البيان المذکور

١٢٦٧ ٢٠

رمضان

١٢٦٧ ٢٢

شوال

١٢٦٧ •

١٢٦٧ ١٠

١٢٦٧ ٤

١٢٦٧ ٢٣

١٤٦٧

٢٣

في القعدة

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٥

٤٠

١٢٦٧

١٨

والحال هذه والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يملك بيتا يسكن أنا مع أمه فيه من غير شرط اجارة فمكّن فيه مده من السنين الى ان مات المالك عن زوجة وابن فاصرفه هل اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه باجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم يقدر عليه اجرة من أخيه المتوفى ويكون له اصر الاجرة من بعد موت ابيه (اجاب) لا يلزم الساكن والحال هذه اجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا اجرة وعلى من استولى على عقار الصغير وسكنه بدون عقد اجارة اجرة المثل ومناقص المصوب لا تضمن الا في ثلاث ان يكون وقفا او مال يتيم ادمعدا للاستقلال كفي الدر وغيره والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة تملك قطعة ارض ز راعة آخرتها رجل من اهل البلد التي هي في امددة معلومة فيبعد اقتضاها اودات اخذها منه فتوصل بابنها اليها في استجارها منها فآخرها بان يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجارا بثلاث سنين بغير اذنها ورضاها فهل لا ينفذ الا في السنة التي اذنت بها ويطل فيما زاد واذ انقضت يكون لها نزع أرضها منه (اجاب) الركيل اذا تخالف موكله فيما امر به لا ينفذ عليه ويكون فصولا واجارة المفضولي تتوقف على اجارة المالك فان اجازها فغذت وان ردها بطلت والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من نافذة مئة معلومة باجرة معلومة بمحضرة بيعة شرعية واستولى عليه المستاجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك اراد المستاجر فتح الاجار ويبدون وجه شرعي فهل لا يجب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبيعة الشرعية ويغير المستاجر على وقع الاجرة لئلا ينافر الوقف سواء سكن فيه او لم يسكن (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المتعاقدين ببيعة لازمة لا يكون لاحدهما ما فسخها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل له ابعادية آخرها رجل آخر مسانحة وشرط عليه بمحضرة بيعة ان ما يروى منها ياخذ اجرة ومالم يروى منها يكون على رب الارض وحده والا آخرها لغيره فهل اذ لم يروى بعضها في المدة التي استاجرها فيها التي قد ردها سنان ولم يتمكن من سقيها واراد رب الارض ان يطالبه باجرته لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكره اذا صرف في مئنه في مصلحة الارض في حفر ترعة لمساوئ تصليح جو وقد راعا معلوما من الدراهم باذن ربها يكون له بحسابته بما صرفه اذا كان الاذن ثابا بالبيعة الشرعية (اجاب) لا مطالبة على المستاجر بمالم يروى من الارض المذكورة على الوجه المذكور حيث اثبت المستاجر دعواه وما نفقه فيما ذكره باذن المالك ليرجع به عليه يكون له الرجوع حيث ثبت الاذن والاتفاق بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مريض لنفسه استاجر حاتونا من مالكة وسكن فيها مدة وصنع له فيها كائونا ونقرة لضرورته وصنعتة بغير اذن المالك ثم مات المستاجر المذكور عن ورثة واستاجرها مريض آخر من المالك ثم اراد ورثة المستاجر الاول ان يطالبوا المستاجر الثاني باجرة الكائون والنقرة زاعمين انه صار لورثتهم جديك في الحاتون بسبب ذلك فهل لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة

سنة ذى الحجة

الكانون والنقرة المذكورين خصوصاً وقد احدثتهما الموت بدون اذن المالك
 المذكور (اجاب) نعم لا يجبر المستاجر الشافي على دفع اجرة لما ذكره الحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار خربة استأذنه رجل لينتجها من ماله وجميع ما صرفه
 فيها من ثمن طوب واخشاب وآجر يرجع عليه فهل اذا بنى وصرف على هذا الوجه
 بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا اراد ان يرجع منها صاحب الدار وهل عليه
 اجرة مدة سكنه فيها مضى او لا (اجاب) لا امور بالانفاق على الوجه المذكور الرجوع
 بما انفق ولا تجب الاجرة للمقار بدون عقد اجارة الا اذا كان معدلا مستغلا او وقفا
 او ليقيم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين واحد الشريك يريد
 ايجاراً فمضى به وهناك اجني برغب في اجارته والشريك الثاني الذي هو شاغل البيت
 بامتقنه يطلب اجارة نصيب الاخر فهل يكون الاولى والاحق الشريك باجارته
 او الاجني (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر أحد الشريكين على
 اجارة بالخصه في العقار المشترك لشرى يكمه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استأجر
 سطح وكالة مسانعة لبنى عليه بناءه يكون ملكاً له خلوها وانتفاعاً ولم يبين المستاجر لكونه
 وجداً من الوكالة به دخل لا قبيل البناء فوقه وطلب من ارباب الوكالة ان يحددوا
 الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستاجر قبل ان يبنى فوق السطح وقيل
 استلامه وانتفاعه به لعدم تمكنه من ذلك لخل اساس الوكالة فهل اذا طلب ارباب
 الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركه المستاجر لا يجابون لذلك وتنفذ الاجارة
 بموت المستاجر (اجاب) تنفذ الاجارة بموت المستاجر وليس للأرباب المطالبة في تركه
 المستاجر بآخرة ما مضى بعد وفاته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حمام وقف
 استأجره رجل من ناظره مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضى المدة المذكورة ادعى
 المستاجر ان الناظر آجره له سنة اخرى باجرة معلومة فانكر الناظر فهل على فرض ثبوت
 دعوى المستاجر ان الناظر آجره له السنة التي تلي هذه الاولى قبل فراغها لا تكون
 لازمة للناظر اجارتهما ان شاء حيث لم تفرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثاني في أثناء
 المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تهييجاً وأيد عدم الزوم بان عليه
 القوي ولكل فمنها قبل محمي وأولها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حائطا
 وقفاً فانظرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر
 الاجرة التي هي اقل من اجرة المثل فهل للناظر مطالبة بتهتمام اجرة المثل لانداء الماضية
 حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان
 يستأجرها للرجل المذكور من الناظر باز بدمن الاجرة الاولى ولكن لم يكن أمر المثل
 واراد الناظر ان يؤجرها لغيره باكثر مما اراده الساكن وهو على قدر المثل يجاب
 الناظر وله ان يؤجرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار

١٢٦٧

١٨

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٤

ربيع الثاني

جادی الاولی سنة

١٨ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

جادی الثانية

٩ ١٢٦٨

رجب

٢٣ ١٢٦٨

الوقف بدون اجرة مثل بالعين الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل وللقنا نذر الاجارة لمن شاء اجارة المثل حيث كانت الاجارة الاولى في غير محجة والله تعالى اعلم (سئل) في حجام كبير مشترك بين جماعة ولا حدهم فيه المربع استاجر باقية من الزمر كاهنا ما انقضت مدة الاجارة امتنعوا من الاجارة له وارادوا اجارة حصصهم لاجني فهل لانه هذه الاجارة وهل اذا ارادوا اجرة على ان يوزر حصته لهم او للاجني لا يجابون لذلك (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير محجة ولا يجبر المالك على اجارة ما يملكه لانه يملكه ولا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مالسكها مدة معلومة ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة معلومة وتنازع معه في مقابلة الاجارة فالمستاجر الثاني يدعي باجر معلوم والمؤجر يدعي قدر ازيد من ذلك ولا بدنة له على دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثاني (اجاب) اذا اختلف المؤجر والمستاجر في بدل الاجارة قيل لا يمكن من الاستيفاء لانفعة التنازع او قد ارادوا بعدة الا للقول للمستاجر لانه ينكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة عدا الفاء وشيخ العقدي في الباقي والقول في الماضي للمستاجر بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يخدم هنداً خريجة معلومة لكل شهرات المخدم عن ودية بالعين فاستاجر به بعد موته ورثته بمجرته حكم الاجارة الاولى المعلومة فهل اذا مضى له مدة شهر وهو في اشتغالهم المتعلقة بهم ونجده قدر من الدراهم يكون له المطالبة بما جرت به من استاجره (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور مطالبة من استاجر به عما عين له من الاجرة مدة عمله والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر من قبل المالك كم الثمن وللناصر حصته في عقار مشترك بينهما وبين الوصي المذكور فاجر الوصي نصيبه ونصيب القاصر في العقار المذكور لرجل مدة معلومة باجرة معلومة تر يدع اجرة المثل فهل تكون الاجارة في نصيب القاصر اليتيم بعد موته فاذة حيث كانت له مدة واذا بلغ القاصر واراد دفع الاجارة بدون وجه شرعي لا يجاب له للشيخ كانت تر يدع اجرة المثل (اجاب) اذا صدقت اجارة الوصي عقار اليتيم محجة باجرة المثل لا يكون لليتيم دفعها بعد بلوغه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بين بعضه وفي اثناء بناءه باقية حضر رجل وانفق مع المالك المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور ستة سنين كل سنة مائة درهم او معلوم من الدراهم ودفع له اجرة ستة ونصف وصر دابلا وثيقة صورتهائه في يوم الخميس المبارك ٢٦ شهر ربيع آخر سنة ٦٧ صار الرضا والتوافق بين الواضع اسمه وختمه فيه وحسن انما اذعري انا اخذنا المنزل اعلى الانا المولى اليه الكائن بالسكة الجديدة ليجار مدة ست سنين كاملة كل سنة بسبعة آلاف ومائتي قرش وقبض الاغا المالك ليجار ستة ونصف وقدر عشرة آلاف قرش وثمنا عشرة قرش وبعده في هذه المدة تدفع سنة سنة ومحسب علينا الاجارة من ابتداء استلامنا المقاتل يكون المنزل انشئ ولم يتم

بناؤه وعند استلامنا انما يتبع بدرج التاريخ بهذا ويكون ابتداء مدة الايجار المذكورة
 وفي كل هذه المدة فلم يكن الاغا المرقوم تعرض عند نابو وجه من الوجه وحررها هذا سندا
 علينا بكل ما ذكره هذا ما ذكر في الوثيقة المدة من ثمانية المستاجر فاحكم الله تعالى فيما اذا
 تم بناء المنزل المذكور بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم
 المفتاح للمنزل للمستاجر بهذه الكيفية لسكون الايجار المذكور لم يكن جار ياعلى منهج
 الشرع القويم واذا المستاجر جبر المالك على ان يسلمه المنزل المذكور معتمدا على
 على الاجارة الماسة صورتها اهلا هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجبر المالك
 على تسليمه المكان المذكور لعدم صحة الاجارة المذكورة شرعا ولو تكون الاجارة على
 الوجه المذكور صحيحة بتجبر المالك على تسليم المكان للمستاجر المذكور (اجاب) الاجارة
 على الوجه المذكور غير صحيحة لجهالة الوفا في الهندية من الباب الخامس في ما يجوز من
 الاجارة سئل هل قال لا تخيرك هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهم او موصوفا
 بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت فذكر كذا
 الله هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يسن اول المدة فكانت مجهولة فلا بد ان يقول
 من وقت كذا اومن هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في قسارى النسفي
 اه ووقت تسليم المفتاح في حادثة السؤال مجهول فلا تصح كافي حادثة فتاوى النسفي
 وحققه فله المالك الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 استاجر بيتا ونفعا من فاضله سنة كاملة باجرة معلومة فقشا جمع رجل اجني له هذه
 دراهم طلبه امته فاراد ان يزيد عليه الاجرة لاجل نزع البيت منه فهل لا يجاب لذلك
 ولا يكون للناظر من حق عقد الاجارة قبل مضي السنة المذكورة (اجاب) اذا وقعت
 الاجارة بمعية باجرة المثل لا يكون للناظر فرضها تبطل تمام المدة بدون وجه شرعي
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جالس استؤجر محل متجر على جماله الى بر الشام فايرزها
 خارج المصر ونام بجنتها فسرق بعضها بما عليه له الاقل لاضمان عليه له كونه لم يحصل
 منه تعدد (اجاب) في الاقرب منه من ضمان الاجير المشترك والخاص ولا يصير البقا وتاركا
 للحفظ وان تام ما لم يقب الثوب عن بصره فانما غلب عن بصره يصير تاركا للحفظ قالوا تاويله
 اذا نام جالسا او اما اذا نام مضطجعا يصير تاركا للحفظ وقد ذكرنا في كتاب الودعية الفرق
 بين النوم مضطجعا وبين النوم جالسا في غير السفر وموينا بينهما في السفر قلنا
 لا ضمان على كل حال فهنا يكون كذلك اه فاذا لم يكن نوم الجمال في السفر
 مفريطا وتدهلك المتاع في يده وهو اجير مشترك فقد وقع اختلاف في ضمانه بين الامام
 وصاحبيه واقتى المتأخرون بالصل على النصف ولا يضمن ما هلك في يده عند أبي حنيفة
 وان شرط عليه الضمان وبه بقي كما في عامة المعترات وبه جزم اصحاب الترتون فكان
 هو المذهب والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة لهم قطعة ارض مشتركة بينهم استأجرها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧

سنة	حجب
١٢٦٨	٢٠
١٢٦٨	٢١
١٢٦٨	٢١
١٢٦٨	٢١
١٢٦٨	رمضان
١٢٦٨	٠
١٢٦٨	شوال
١٢٦٨	١٧
١٢٦٨	ذى القعدة
١٢٦٨	١٩

بعض الشركاء من باقهم وصار يدفع أجرة حصصهم كل سنة ثم إن باقى الشركاء أجروا
 حصصهم مشاعا لا جنيا فهل لا تصح اجارة المشاع للأجنبي (اجاب) نعم لا تصح اجارة
 المشاع من غير الشريك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين في أرض أجرها
 أحدهم الكبير المتصرف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراج المدة أجرها باقهم لشخص
 آخر متعلين بان المدة الماضية كانت استحقاق المتصرف وما بعده استحقاقهم فهل إذا
 ثبت أنه كان متصرفا وما ذوقه منهم بالاجارة لا تصح الاجارة الثانية حتى غضى المدة
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اجارة الأرض المذكورة أولا من أحد الشركاء المأذون
 له في ذلك من باقى شركائه اجارة صحيحة لازمة لا يكون لهم اجارتها بائنا من غير المستأجر
 الاول قبل مضي مدته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر
 أرض بخمسة سنين كاملة باجرة معلومة فجاء آخر واستأجرها منه قبل انقضاء الاجارة الاولى
 مدة سنتين اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية لازمة وتكون الاجارة الاولى
 هي اللازمة (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة صحيحان وأبعد عدم الزوم بان عليه القوي
 كما في الدر المختار وعليه فلما مالكت فبضها قبل مجيئ وقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له
 حانوت مخبر استأجره منه رجل سنة وأذنه بالبناء والعمارة فيه ليكون مابنا ومجره
 وأنشاه فيمن ماله ملكا وخلواه مستحق البقاء والقرار وجعل عليه أجرة للأرض مقدارا
 معلوما من الدراهم مسانعة فهل اذا بنى وعمر أو أنشأ على هذا الوجه يكون ذلك ملكا
 للمستأجر واذا مات الأذن يكون لورثته أجرة الأرض فقط (اجاب) ما بناه المستأجر
 من ماله لنفسه باذن المالك في حياته على الوجه المذكور يملكه لاتباعه بورث عنه اذا مات
 وعليه الاجرة المقررة على الأرض والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من طرف بيت المال
 مضجوعا اذا وجد عقار مشترك بين فاسر وبالع والبائع وضع يده عليه مدة ولم يدفع له أجرة
 فهل اذا طالبت منه الاجرة يكون ملزوما بها ولو لم تقدر (اجاب) يضمن شريك
 اليقيم في العقار أجرة مثل حصته اليقيم مدة استيلائه عليه ما يدون عقد اجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة أجزت بيت زوجها في حال غيبته لرجل آخر عشر سنين ولو وكلها في
 الاجارة وكتبت وثيقة وختمت بائنتم زوجها ودفعت له فغاب ثم حضر زوجها من غيبته فوجد
 بيته مشغرا للرجل آخر ويدهى المستأجروا كيه لزوجته في الاجارة ولم يقيم بيته على دعواه
 الو كالة فهل للزوج المذكور دفع الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة والحال هذه
 (اجاب) حيث لا يثبت له على الاستعجار على توكيل المالك في الاجارة لا تكون
 الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر بيتا وقفا من ظاهره سنة واحدة
 باجرة معلومة وعجلها له ثم أراد ان يستلمه فعاد منه رجل آخر في ذلك متعللا بأنه استأجر
 البيت المذكور قبله من وكيل وكيل الناظر المذكور مدة سنتين فهل اذا لم يفرغ الناظر
 لو كيه في الو كالة ولم يحزم ما فعله وكيل الوكيل لا تصح اجارته ويكون الحق في البيت

١٢٦٨

١٨

للمستاجر المذکور (اجاب) الوكيل لا يوكل الا باذن آمره والتفويض الى رأي الوكيل
كامل برأيك كالاذن في التوكيل فلا يملك الوكيل المذکور التوكيل بالاجارة بدون
اذن موكله ولا تغذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجارة الناظر والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل استاجر من آخر منزلا يملكه سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقي من مدة الاجارة سبعة
اشهر وعشرون يوما فمضى شخص آخر وزاد في اجرة المنزل بعد عقد الاجارة الصريحة فآراد
المالك ابطال الاجارة المذکورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يحجب المالك لنفسه
الاجارة ويستوفى المستاجر المدة التي وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذکورة

١٢٦٨

٢٣

كذلك (اجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا يفرغ المكان المستاجر من بد
مستاجره قبل فراغ مده بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من
آخره مكانا ملكه من نحو سنتين وبعد مضي ايام قليلة باع المكان المستاجر لآخر في

١٢٦٨

٢٤

اثم المدة المستاجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجارة المستاجر (اجاب) يتوقف
بيع العين المستاجرة قبل مضي مدة الاجارة على اجارة المستاجر فلا ينفذ بيع المالك
المذکور الا اذا رماه دين بعيان أو ببيان وان اراد لاه له غير ذلك المكان والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر جانب طين زراعية باجرة معلومة لسكن فدان مدة

مهرم

١٢٦٩

٧

خمس سنين فهل اذا نبت ذلك البينة الشرعية وأراد ب الأرض ابطال الاجارة بدون
وجه شرعي لا يحجب لذلك وليس له ابطال الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر ملينا
ملكه بالتأجير ولم يكن من طين الميرى (اجاب) اذا صدرت الاجارة من الميرى المذکور
صحيحة لازمة لا يكون له التمتع قبل مضي المدة ولا يفسدها كون مدها خمس سنين
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا آخرتهما نصيبا منه
شائعا لشرى يكما سنين بمبلغ سبع مائة وشرى من قرش ادفع لهما به لمان الاجرة مائتي
قرش والباقي خمسمائة وشرى من قرش ادفع لهما على التدرج على المدة حكم الايجار
الذي بيده فلما مضى من المدة بعد ما قبضته من الاجرة ارادت فتح الايجار في باقي المدة
او ان يدفع لهما باقي الاجرة للدة الباقية فما لا قبل مضيا فهل لا يجوز على دفع ذلك قبل

١٢٦٩

١٣

استيفاء المنفعة لباقي المدة ولا يجوز على فتح الايجار حيث وقع الايجار صحيحا مستوفيا
لشرائط الصحة بشهادة البينة الشرعية (اجاب) اجارة المساع من الشريك جائز في
ظاهر الروايات من الامام وروى عنه أنه لا يجوز وصح علماء وانا بالاجارة لا يملك بالعقد في
الاجارة فلا يجب تسليمه به بل بتحصيله في غير المضافة أو شرطه ولو جرت طلب الاجرة في
الدار والارض كل يوم مائة ترط بالدفع في اوفات معلومة والله تعالى اعلم (سئل) في
دكان مشترك بين ثلاثة لا حدهم نصفها ولكل من الاخرين ردها فاجر من له
النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له وأجر أحد الاخرين نصيبه للجار الملاصق
من الجهة الاخرى وبني نصيب الثالث فاقسمها الجاران المستاجر ان بينهما انصافا من

هـرم سنة

٢٠ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

صفر ١ ١٢٦٩

ربيع الاول

٢٧ ١٢٦٩

غير اذن اربابها وادخل كل منهما النصف في مكانه بعد ازالة حائطها وبني بينهما حائطا وسطها فهل والحال هذه لا تعتبر هذه القسمة وتكون باطلا ويجوز ان على ازالة هذا الحائط ويضمان ما اتفقا عليه بسبب هذه القسمة (اجاب) كل من الاجارة والقسمة على الوجه المذكور غير صحيحة وعلى المتعدي على مال الغير ضمان ما اتفقا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاشرنا ابنة لاجني مدة معلومة وعليه دين لا تتر فضله من بعد حلول اجله فخرج عن دفعه فاراد رب الدين ان يشتري المحنوت المذكور بدين معلوم ويدفع ما بقي بعد استخلاصه منه فهل اذا باع المالك المحنوت لرب الدين بدين معلوم يتخرج بعد الاجارة المذكورة (اجاب) نعم الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتا ببيان من الناس او بيان أي بينة او اقرارا والحال انه لا مال له غير ماله لا يحبس به فيقتصر ذلك في الدر وغيره فيبيع المحنوت المذكور للدين على الوجه المذكور كذا في نافيقة من الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حائطا من مال له سنة باجرة معلومة وعمل له بعضها والحال انه مشغول بامته مستأجره مشاهرة فماذا يكون الحكم في هذه الاجارة (اجاب) الرجوع صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريق والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله فسخها كما في الدر عن حواشي الاسماء وفيه عن الوهبانية نعم اجارة الدار المشغولة بعين ويؤثر بالتفريق وابتداء المدة من حيث تسليمها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاشر ابنة جيرة مدة للاستقلال نعدى عليها رجل اجني واخذها من مالها واستولى عليها واستعملها مدة من الايام فهل والحال هذه يكون لمالك المحنوت محاسبة من اخذها واستولى عليها واستعملها باجرة المثل مدة استيلائه عليها (اجاب) نعم للمالك المطالبة باجرة المثل والحال هذه على ما قضي به بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنتها القاصر وله قطعة ارض خراجية فيها ساقية وعمل معد للسكنى استأجرها رجل مدة باجرة معلومة واراد المدة تاجر بحارة الهل بما وافق رايه ويحسب ما يصر فيه في ذلك من الاجرة فلم تاذن له أم القاصر في ذلك واخذت عليه وثيقة بانه اذا صر شيئا في الهل او في غيره سوى ان يدفع ما على الارض من الخراج وما بقي يحفظه لا يلزمها من ذلك شيء ثم تريد الآن مطالبة بمباني من الاجرة بعد اخراج قادحها انصره في الهل والساقية والتلاهر يكفيه ويريد بذلك ضياع حق القاصر فهل والحال هذه لا يجب بالذات ويجب بر على دفع باقي الاجرة ويكون مصرقة تبرعاً منه ولا يلزم القاصر شيء (اجاب) لا مطالبة للرجل المذكور بما اخذته على الوجه المزبور ويجب بر على دفع ما بقي بدمته من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر ودخل بها ثم طلبها للنفقة معه الى محل خدمته فابت التوجه معه فتركها وتوجه الى محل مبعثته ثم رجس الى مصر فوجدها ساقية في محل آخر تغير اذنه ورصاه فارها بالانتقال منه الى محل طاعته بمهر فابت حتى يدفع

- أجرة المنزل الذي هي سائكة فيه والمحال إنها هي المستأجرة له تغير رضاه فهل والمحال
 هذا يلزمه أجر المنزل حيث لم يكن مستأجره (أجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها
 حيث كان قائما بمقتضى النكاح الشرعية وليس له أن يغير المنزل الذي استأجره الزوجة
 المذكورة مطالبة الزوج بأجره حيث كان ذلك بدون إذنه ولا يلزمه لها أجره حيث
 كان خلاف سكنه الذي أسكنها فيه والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 استأجر أرضا معلومة بمحدود هان فانظرها بالجرة معلومة مسانعة ثم أجرة تلك الأرض
 بعضها من الأرض المستأجرة لرجل آخر قبل مضي مدة الاجارة الاولى في أثناء مسنة
 انعقدت فيها الاجارة فهل والمحال هذه لاتصح الاجارة الثانية حتى تمضي مدة الاجارة
 الاولى (أجاب) اذا كانت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لاتكون الاجارة الثانية
 قبل مضي مدة الاجارة الاولى نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في حائز مستأجرة لا تحس
 مدة ثلاث سنين باعها مالكها قبل فراغ المدة المستأجرة فهل يتوقف البيع على اجارة
 المستأجر فاذ لم يجزه لا ينفذه الاستغناء الى فراغ المدة (أجاب) يتوقف بيع العين
 المستأجرة على اجارة المستأجر ولا تنسخ الاجارة بالبيع اذ لم يكن له عذر في اوفائه الا ان
 العين المستأجرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حاصل في وكالة أجرة لا تحرم
 اكثر من سنتين ثم بعد ذلك لمهادين ولا مال لها سواها فهل اذا بعته لوفاء الدين يصح
 منها ذلك وتنفذ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجارة المستأجر او يتوقف (أجاب)
 لما سلكه الحاصل المذكور يبيعه وتنفذ الاجارة بلزوم دينه على المالك لا ووفائه الا ان
 تمنع حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه ان رجلا
 استأجر أرضا معلومة من مالكه بقدر معلوم ثم ان المستأجر أجرة الأرض لاشخاص بالجرة
 معلومة ومات المستأجر الاول قبل انتمائها مدة الاجارة ولم يدفع المستأجرون شيئا من الاجرة
 للمستأجر الاول الذي أجرة تلك الأرض فهل يكون له الأرض المطالبة على المستأجرين
 من المستأجر المذكور بالجرة المدة السابقة بعدموت المستأجر الاول أو يكون له المطالبة
 بكل الاجرة في تركه المتوفى (أجاب) بموت المستأجر المذكور تنسخ الاجارة الاولى
 والثانية على ما أفاده العلامة ابن نجيم في فتاواه وللا المطالبة في تركه المستأجر الاول
 بالجرة المدة التي مضت حال حياته فقط وليس لوارث المذکور الاول مطالبة المستأجرين
 من مودته بالجرة المدة التي بعد موت مودته لا تنسخ الاجارة بالموت ولا يغير بخ الأرض
 واجازتها وطلب أجرها ان كان حصل اتفاق عليها بعدموت المستأجر أولا للمالك والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل أجرة عند آخره وكيل عنه في البيع والشراء في الحائز
 المدة لذلك فهل اذا ادعى ربه الحائز على الاجير المذكور بان ما في الحائز من
 البضاعة حصل فيه خسر وأراد الزامه بشئ من ذلك لا يحيا بذلك (أجاب) لا ضمان
 على الاجير المذكور حيث لم يثبت عليه التعدي أو التغريط والله تعالى أعلم (سئل)

ربيع الاول سنة

٢٧ ١٢٦٩

ربيع الثاني

٢٧ ١٢٦٩

جمادى الاولى

١٨ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

جمادى الثانية

٢٦ ١٢٦٩

٣ ١٢٦٩

١٢٦٩

١

في جماعة يملكون أرضا ليست لهم بركة استأجرها رجل أجنبي من ملاكها بقدر معلوم من الدراهم فحسب سنتين ثم بعد ذلك لزم ملاكها دين لا وفاء له إلا من شئ الأرض المذكورة فهل إذا باعها أو فاء الدين المذكور يصد ذلك منهم وقته الإجارة ولا يتوقف البيع لذلك على إجازة المستأجر (أجاب) نعم يصد البيع وينفذ وقته الإجارة إن كان الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين هما سفينة معدة لوسق القلال لكل واحد منهما الذهب فيم استأجر أحدهما لثري يدين نصيب شريكه سنة كاملة، يملك معلوم من الدراهم ثم بعد مضي السنة المذكورة أجز الشريك المستأجر كامل السفينة المذكورة نصيبه ونصيب شريكه لا جني بقيراذن شريكه ثم أخبر الشريك شريكه بما فعل من إيجاره كامل السفينة للأجنبي فأبى ذلك الشريك ونما ساقطاً فظهره دراهم فطاعه بعض الدراهم وأراد أن يحمله بما بقي عليه من الدراهم على المستأجر الأجنبي فهل إذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشريك ملوماً بغيره ما بقي عليه (أجاب) إذا أصر لأحد الثريين المذكورين دين بئمة الآخر فطاعه به أو بعضه على من استأجر منه السفينة فيما قبل حصه الخيل من الأجرة لا ييجر إلى قبول الحوالة لتوقفها على الرضا ولا به قبض الأجرة من المستأجر المذكور للشريك الذي باشر عقد الإجارة بالموجب كل شريكه بالقبض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراض زراعة مدة معلومة ثم في أثناء مدة الإجارة أجز ثلث الأرض لأخرى مدة استأجرها بعد انقضاء مدة المستأجر الأول فهل للأخرى دفع الإيجارات في قبل حلول ابتداء مده (أجاب) في لزوم الإجارة المضادة تهيان وأيد هذا لزوم ما عليه الفتوى كذا في الدر المختار وعليه فالتقوى على أن الإجارة على الوجه المذكور غير لازمة فلهما جردتها والإجارة من آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرض زراعة مدة معلومة بآجرة معينة وقبض المؤجر منه آجرة مدة عامين بجهة ومات المستأجر قبل أن يستوفى مدة العامين المدفوع أجرهما معاً فهل تنسخ الإجارة بموت المستأجر العقد لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد ما قبضه مؤجرهم من آجرته بما قبل إجرة المدة المستقبلية المجهلة (أجاب) تنسخ الإجارة بلا حاجة إلى الفسخ بموت أحد عاقدين عقدها لنفسه كما صرح به علماؤنا وحديثنا فلو رثته المستأجر والمحال هذه مظايلها المؤثر بما يقابل إجرة المدة المستقبلية حيث كانت بجهة والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة أجزوها رجل سنتين كملتين وأحد الملاك امرأة كانت غائبة وهي نعم الإجارة الصادرة من باقي الملاك وتقبض الأجرة فهل إذا بلغت الإجارة وأجازت لا يكون لها فسخ الإجارة التي عقدتها باقي الشركاء سيما والشركاء كانوا يجرؤونها قبل ذلك لرجل آخر وهي تأخذ الأجرة من كل من يستأجر منهم (أجاب) نعم إذا أجازت تلك المرأة الإجارة الصادرة من باقي الشركاء بالقول أو بالفعل نفذت ولا يكون لها الفسخ قبل انتهاء المدة

شعبان

٣

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٨

ذي الحجة

٢

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٤

والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل في عقد الاجارة اذا عقد لها اجارة المثل في ارض الوقف ثلاث سنين باجرة معلومة قبضها الناظر من وكيل المستاجر ومات الوكيل في اثناء المدة المتعاقرة واراد الناظر اجارة الارض لغيره وكل المستاجر متعللا بان الاجارة تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لغيره فهل لا يحجب الناظر لها اراد ولا تنسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة ولو كلفه لنفسه (اجاب) نعم لا تنسخ الاجارة بموت الوكيل والحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصصة التزام كان متصرفا فيها زوجها لما كانت بطمته وبعد خلاصها منه منعته عن التصرف في فاجر الحصصة فصرحها بغير اذن ولا توكيل وبدون القيمة فاجرت هي الحصصة لرجل فتمه وقال اني اجرت الحصصة سقطين في المستقبل مع انها مطلقه منه ومنعته من التصرف قبل وقوع الاجارة منه فهل والحال ما ذكر حيث ثبت عزلها قبل وقوع الاجارة ومنه بالوجه الشرعي تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها محاسبة المستاجر على اجرة المثل في المدة السابقة حيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب) الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله موقوفة والحال هذه على اجارة المالككة فان اجازتها نفذت وان ردها بطلت وهي من استولى على الارض المذكورة والحال ما ذكر كرجوعها لمادة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تأخذ ما يجنيها من ميراث ابيها من بعض الورثة الواضحين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفي التركة عقارات يستغلها بعض الورثة بالاجارة وهي معدة في تلك الناحية للاستغلال وقد قبض ذلك البعض جميع الاجر السابقة من المستاجرين فهل لسان تحاسبه على ما يتصرف فيها مضي عما استغله تلك المدة لا سيما وهو في تلك المدة يحاطلها في استيفائها حقها (اجاب) نعم على شر كاه المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معدا للاستغلال واجرته بعض الشر كاهم بدون اذنها على ما حرره العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ملك بيتا آجره زوجها لرجل بغير اذنها ولا توكيل منها في ذلك ولم تجزه ثم باعت لرجل آخر بعد الرضا راد المشتري قبضه فوجده مسكونا بامر زوجها المذكور فهل تكون الاجارة المذكورة لاغية ويجبر الساكن على خروجه من البيت وتسلمه للمشتري (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة مالك الغير بدون ولا بد شرعية عنه وتمكون الاجارة موقوفة فان اجازتها المالككة نفذت وان ردها بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في بيت معد للاستغلال آجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من الدراهم ثم مات المستاجر في اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم على البيت المذكور في غيبة مالكه ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته واراد محاسبته على اجارة المثل مدة استيلائهم عليه يجاب له ذلك حيث كان البيت معدا للاستغلال (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مפורر والله تعالى اعلم

٢٩ ١٢٦٩

محرم

٢٥ ١٢٧٠

ربيع الاول

٢٥ ١٢٧٠

٩

١٢٧٠

جداي الاول

٩ ١٢٧٠

(سئل) في امرأة تزوجها رجل واسكنته معها في بيت مشترك بينهما وبين أخيها مدة ثم ماتت عنه وعن أخيها فطلب الاخ ان يحاسبه على مدة سكنها مع أخته وياخذ منه حصته نصيبه والحال انه حاضر موجود معه ومشاهد لسكنها مع أخته ولم يعمل عليه ولا على أخته اجرة لذلك ولم يعرف المدعى مقدار المدة ولا قدر الاجرة فهل لا يجب بالذلك والحال هذه سيما والبيت غير معد للاستقلال (اجاب) ليس لاني المرافعة بالبشر وجهها بالاجرة المذكورة ان كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) من الضبطية في منزل مشترك بين جماعة اجر بعضهم حصته من لرجل اجني فهل لا تصح الاجارة المذكورة لكونه مشاعا (اجاب) الشيوخ الاصل في الاجارة نفسه اذ بان يؤثر جر نصيبا من دارة أو نصيبا من دار مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكه كما هو حقه علماء المذهب ومنه يعلم ان اجارة أحد الشركاء في المكان المذكور حصته مشاعة له - ير الشريك لانهم والله تعالى أعلم (سئل) في مكان منفر بحتاج للامارة جار في وقت اهلي وله فاضل من ذرية الواقف ولم يفد به بصمارته فهل اذا آجره فاضله لا يتم باجره فاضله فاكتر سنة بسنة وبني فيه المستاجر وجهه بابقن الناظر على وجهه القرار وكانت مصلحة الوقف في ذلك ولم يكن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة على الوجه المذکور صحة وما ينافاه المستاجر يكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة والحال هذه وما ينافاه المستاجر لنفسه على هذا الوجه يكون مملوكا له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر لزوج له بنته باجرة المثل فاجر الوكيل البيت باجرة المثل بل يازيدهم بعد ما آجر الوكيل البيت ذهب رجل آخر الى الموكل واستاجر منه البيت قبل مضي المدة التي آجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التي فعلها الوكيل ويكون مفاعله الموكل باعلا بالنسبة للدة الباقية حيث سلب الوكيل على إيجار البيت وآجر بالمصلحة (اجاب) بعد صدوره الاجارة من وكيل المالك صحيحة لازمة لا يكون للوكل اجارة الممكان المذکور تأنيلا آخر قبل مضي مدة الاول بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا وغرس فيها نخيل من ماله نفسه ثم بعد مضي مدة الاجارة تلك الارض غير المجر فأراد مالك الارض أخذ النخلة من الغارس بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجب بالذلك ويكون القرض للغارس (اجاب) للمستاجر أخذ نخيلته التي غرسها بعد اثبات ذلك ويؤثر بقلعهات غير في الارض التي غرسها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا فاع أرض تابعة له من ماله كهما وغرس فيها نخيلين وصار يعمل عليهم ما مدة من السنين فأراد الا ان المؤجر أخذ النخيلتين من الغارس بدون وجه شرعي متعللا بانهما مفروستان في ما سكه فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ويكون القرض للغارس (اجاب) نعم ليس لأجر أخذ النخيلتين من ماله كهما الغارس لهما بدون وجه شرعي واذا انتقضت مدة الاجارة يكون للغارس قلعهما حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٩ ٢٢٧٠

جاءى الثانية

١٤ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

١٢٧٠

٨

في رجل استأجر آخر يحمل أقنعة من مئة مئة معلومة فاختصها المستأجر وصافر
بها ثم في أثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعد ولا تفرط منه في ذلك فماذا يكون
الحكم الشرعي في الاجارة المذكورة (اجاب) ما ذلك في يد الاجير المشترك اختلاف
الاتفاق في تضمينه اياه واقضى المتأخرون بالصلح على النصف حيث لم يوجد منه تفرط او
تعد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا من مالكة مدة معلومة بالجرة معلومة
دفعها المستأجر فجاءه للجر فهل اذا مات المؤجر في أثناء المدة قبل استيفاء المستأجر مدته
وترك ما يورث عنه شرعا وظهر عليه ويورث كثيرة يقدم المستأجر بدونه على سائر الغرماء

١٢٧٠

٨

اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المستأجر المذكور كورحق العين المستأجرة من سائر الغرماء
فله حبسها رهنا بالاجارة المجهلة الى ان يستوفي حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
استأجر مكانا فغرم من مالكة بالجرة معلومة مساهمة واذن المالك للمستأجر بان يجر
المكان المذكور ليرجع بمصر فله عليه فصار المستأجر يدفع الاجارة سنويا ويعبر المكان

١٢٧٠

١٤

حسب اذن المالك له فهل اذا ثبت الاذن المذكور يكون له الرجوع بمصر فله وليس
للمؤجر ان يخرجه الا عند تمام السنة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من
المالك للمستأجر بالعمارة ليرجع وثبت صرفه قدر ما عاينوا حسب الاذن فيكون له
الرجوع بمصر فله على الوجه المعلوم وليس للآخر ارجاع المستأجر قبل انتهاء المدة التي
اتفقت فيها الاجارة بدون وجه شرعي حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل)

شعبان

١٢٧٠

٢٦

في رجل تزوج امرأة ودخل عليها في بيت أمها واستمرسا كناتع الزوجة وأمها مدة
وهو ينفق عليها سماعا والا تترك يد الام مطالبة تزوج بنتها بالجرة بينهما مدة سكنها فهل
اذا كان البيت ملكا لاختيار ذلك حيث لم تشرط عليه اجرة (اجاب) نعم ليس لام
الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
شركاء في حمام بعضهم غائب ومقيم في غير بلد الحمام فوكل الغائب عن بلد الحمام رجلا

رمضان

١٢٧٠

١٤

في اجارة قصيده بمحضرة باقي الشركاء في بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقي الشركاء
صفة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذكور مع باقي الشركاء وأجر واجتمع الحمام
لرجل اجني سنة بالجرة معلومة على الوجه المذكور او لا تكون الاجارة صحيحة وليس
لاحد الشركاء بعد ذلك اجارة حصته منه شائعة لغيره بشرط ان يكون له من رجل آخر (اجاب) نعم
تكون الاجارة المذكورة صحيحة ويصدق دورها على الوجه المذكور ولا يكون لاحد

شوال

١٢٧٠

٦

الشركاء ولا لكاهم الاجارة من آخر ما دامت المدة بدون وجه يوجب فسخها ونقص حوا
بان اجارة المشاع من غير الشرط او من احد الشرطيين فاسدة والله تعالى اعلم (سئل)
في اجارة العقار اذا كانت مضافة الى ما يستقبل من الزمان فهل يثبت فيها خيأ والقسم
لكل من المؤجر والمستأجر قبل دخول مدة الاجارة المذكورة (اجاب) تصح الاجارة
مع الاضافة الى الزمان المستقبلي وفي لزومها مع الاضافة تعييجان وايدهم الزموم بان

عليه الفتوى كما أفاده العلائق وعليه فيهم فتحها قبل مجيئ الوقت والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك معد للاستقلال استعمل أجرته أحد الشركاء عدة فهل إذا ثبت
استقلال الشريك المذكو رالمدة المذكو رة يكون له باقي شركائه بمسبته على ما استعمله
(اجاب) نعم يضمن الرجل المذكو رة حصته باقي الشركاء ولم يمسبته على ما استعمله
حيث كان العقار معدا للاستقلال وأجره أحد الشركاء يدين اذن الباقي على ما حرره
العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من
آخر ثلاثة جيران ليركب عليها هو واتباعه الى محل معلوم بقدر معلوم فاستلمه هامة وأرسل
رب المحمير رجلا من اتباعه مع المستأجر وأمره بتسليم المحمير له بعد وصوله الى المكان
المذكو رة فسلما المستأجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر المالك وضاع من تابع رب
المحمير حارة فهل لا يلزم المستأجر ضمانه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان عن المستأجر
ان كان الواقع ما هو مرسوم واقع تعالى أعلم (سئل) في رجل معدا لاصلاح السورف
لا بابها في حائوته بالاجرة انفسا من صاحبه لاصلاحه على حسب صناعته بالاجرة
كعادته ثم بعد عمل صنعته فيه واصلح فيه الحائوت الاصرص ليلا واخذوا السيف
وضاع من الحائوت في جملة ما ضاع منها فما الحكم الشرعي (اجاب) اخلف التهميم
في قصص الاجير المشترك العين انما السكة في يده فهو السرفة واقبي المتأخر ون بالصلح على
نصف القيمة جبروا الله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية آجرها أحدهم
لاخره مدة سنتين باجرة مثلها باذن الباقي بطريق وكالته عنهم وبما شرته عن نفسه ومضى
من المدة المذكو رة سنة وأراد الوكيل المذكو رة ابطال الاجارة في السنة الباقية لاجل
ان يقررها لغيره متعللا بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس عقد
الاجارة فهل إذا ثبت توكيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها وأحالوا على المستأجر بعض
اناس يقدم معلوم من اصل الاجرة ودفع ذلك بشهادة البينة الشرعية فيكون الاجارة
لازمة الى تمام المدة ولا عبرة بجائته للرب الوكيل المذكو رة (اجاب) اذا صدقت اجارة
تلك الارض من احد الشركاء فيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون لأخره نقضها
ولا اجارتها الا بغير ما دامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة
حضور الموكل بمجلس العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حائوتا ووضع
فيمنها باذن المؤجر ومكث في الحائوت عدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة فذهب
الشريك واستأجر الحائوت بمثل الاجرة التي استأجرها صاحب الحائوت فهل والحال هذه
يكون صاحب الحائوت الحق بالحائوت من المستأجر الثاني (اجاب) اذا كان الحائوتان
بالوجه الشرعي فصاحبه أحق من غيره مادام يدفع المثل والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استأجر من آخر أرض زراعية مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثلها او قبيل مضي
اسنة آجرها لآخر لاخر مدة ثلاث سنوات اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية

١٢٧٠

١١

ذى القعدة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٣

ذى الحجة

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٦

سنة

حرم

١٢٧١

٢٧

لازمة ولما لك الارض اجارتها لمن شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة
 المضافة تعميما وان يدعى المالك بالزوم بان عليه القوي وعليه فلا حرج في تعميها بعلم المستاجر
 قبل مجيئ الوقت وله اجارة الارض ايضا قبل حلوله والله تعالى اعلم (مسئل) في
 رجل اجار أرضه لآخر سنتين معلومتين في عقدين كل عقد على مدة اجارة صحيحة بالمثل
 وبعد مضي بعض السنة الاولى اجر رب الارض تلك الارض لآخر سنتين
 بعينهما فهل يجب لزوم الاجارة للمستاجر الاول في السنة الاولى وصحت لا تنفذ اجارتها
 اذ لم يبدون رضاه ولا يكون له الفسخ بدون موجب شرعي قبل مضيهما (اجاب) اذا
 صدرت الاجارة في السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للزوم فسخها قبل مضي المدة
 بدون موجب شرعي ولا تنفذ اجارته لا تحرف في المدة المذكورة بدون اذن المستاجر الاول
 او اجازته والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة منها وصبي
 قاصر من غيرها وتلك لهم دارا وسكنى الزوجية جميعها ولم يسكن الصبي معها ولا تنازع
 ينافرها في السكنى ثم لم يبلغ الصبي الحلم قام بالنابذة ابنة ابنة حصة في الدار المدة
 الماضية وهو قاصر فهل له ذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (اجاب) وقع الخلاف في
 وجوب اجارة حصة اليتم من عقار سكنه شر يملكه بلا عقد فليلحق بالجب وقيل بالوجوب
 وهو المعتد واتفق به المتأخرون والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين شرى بيت
 صغير بربدا أحدهما ان يخرجه لرجل اجني ففعل اذا طلب الشرى بربدا اخذ نصيب
 شرى بربدا بالاجرة يقدم على الاجني حيث كان يضره ويسكن الاجني معه (اجاب)
 لا تصح اجارة مشاع من غير الشرى بربدا لم تكن فاسدة ولا يهجر أحد الشرى بربدا على اجارة
 نصيبه من الشرى بربدا لا تحرف والله تعالى اعلم (مسئل) في أرض خراجية اميرية اجرها مستحقها
 من رجل مدة عشر سنوات في عقد واحد والحال انه لم يبين ما يزرع بالارض ولم يكن
 معهودا ولم يعلم للمستاجر ما يزرع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال
 ما ذكر ويكون مستحق الارض المدة كورة المطالبة بقبضها (اجاب) نعم الاجارة على
 الوجه المستطوف فاسدة وللزوم المطالبة بقبضها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل يملك بيتا وكل رجلا باجارته لا تحرافة المثل فقبل الوكيل الوكالة
 واجر الوكيل البيت المذكور لا تحرف مدة معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة
 من المستاجر فوضع المستاجر يده على البيت المذكور ثم بعد ذلك اجر المستاجر البيت لآخر
 باق مدة اجارته فهل والحال هذه تصح اجارة المستاجر المذكور للرجل المذكور ولا
 تنقض الاجارة المذكورة لمرور بعض مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة
 مستوفية شرائط الصحة والزموم واذا عزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة
 تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من
 الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد ما عدا قاضيها ولا لوكيلها الفسخ بدون عذر او وجه

ربيع الاول

١٢٧١

١٥

١٢٧١

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧١

١٧

شهره قبل مضي مدتها وقد صدر جوابان للمستأجران يؤجران الذي استأجرهما من آخره
مدته حيث لا مانع ولا تنفخ الاجارة بعد انقضاءها بعزل الوكيل ولا تاثير للعزل بعد
اجراءه ما وكل فيه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل دفع لآخر مقداره معلوما من الجبال
الليف المقطعة على ان يجعلها ويصنعها جبالا كما كانت وجعل له في ثلثه من كل
قطار كذا من الدراهم فل منها البعض وقتله وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر
فحصل في بيت الاجبر حريق فحرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيره ومن
جعله ذلك ما بقي من الجبال الليف للسد كورة وكل ذلك من غير تغريط من الاجبر
المذكور ومن غير تعدد فما الحكم في ذلك (اجاب) وقع اختلاف في ضمان الاجبر
المذكور ما هلك في يده بغير عمد له بين الامام وصاحبيه فقيل بعدم الضمان وقيل
بالضمان وانقضى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة وبحمل الخلاف ما اذا هلك الباقي
يمكن التعرض عنه كالسرقة وما اذا هلك الباقي لا يمكن التعرض عنه كالحرق في القالب
والقارة فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (مسئل) في قطعة
أرض زراعية هي وقف اهل على خيرات آجرها فانارها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة
ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفخ الاجارة بموت المؤجر واذا ادعى المستأجر
بان له على المؤجر دين او الجبال ان المؤجر مات عن وارث ولم يترك تركه اصابه لاضرر
على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المؤثر شيئا (اجاب) الاجارة انما تنفخ بموت
احده تعاقدتها اذ عقدتها لنفسه فلو عقدتها لغيره لا تنفخ كتناجر عتقار الوقف
ووكيل وديون الميت تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من مالهم بدون كفالة
شرعية عن الميت والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال
استأجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعد مضي مدة الاحارة استمر
المستأجر مستوليا عليها وينتفع بها مدة من الشهور ومن غير عقد اجارة من مال كذا فهل
يكون للمالك محاسبة المستأجر المذكور على اجرة مثلها مدة استيلائه عليها من بعدم مضي
مدة الاجارة المذكورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا بنى المستأجر بعض بناء من
ماله في القهوة المذكورة باذن المالك او اراد فعله لا يكون له قاعه حيث كان القلع يضر
بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مضر وحالي وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا
انقضت مدة الاجارة في المعدل للاستغلال واستمر المستأجر كتناجر عتقار جسد يدرمه
الاجر واذا بنى المستأجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم اراد الخروج من المكان بعد
مضي الاجارة وقلع ما بناه او كان مضرا بالارض يكون للمالك ان يملك البناء بغيره مستحق
القلع جبره على المستأجر والله تعالى اعلم (مسئل) في عتقار الينيم اذا آجره الوصي عليه من
آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل بغبن فاحش وانتفع به المستأجر مدة سنتين فهل يكون
على المستأجر اجر المثل بالتعاين بلع (اجاب) الوصي لو آجر عتقارا الينيم بدون اجر المثل بغبن

١٢٧١

١٥

١٢٧١

شوال

١٢

١٢٧١

٢٢

٢٢٧١

٢٢

فاحش يلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين استاجر احدهما شرايين نصيب شر يملكه مدة معلومة ودفع الاجرة معجلة وقيل استيفاء منفعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنقض الاجارة ويكون لاشريك الرجوع باجرة المدة التي لم يستوفها واخذها من شريكه حيث دفعها له (اجاب) اذا قرب البيت المذكور يكون للمستاجر المطالبة بفسخ الاجارة فاذا فسخت يكون له الرجوع على المؤجر بحصة ما بقي من مدة الاجارة في الاجرة التي عملها ولا تنسخ بدون الفسخ وان لم يجب الاجر اذا صار لا ينتفع به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة وهي اجرة المثل ثم مات المستاجر فهل والحال هذه تنقض الاجارة بموت المستاجر ولناظر اجارة من شاء باجرة المثل (اجاب) تنقض الاجارة بموت المستاجر حيث استاجر بالنفس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعة وقفا على خيرات من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل يلزم المستاجر تمام اجرة المثل للناظر والمأضيقة ولناظر اجارتها لمن شاء باجرة المثل (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغیر فاحش لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حائطا من مالكة ما مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضي مدة الاجارة باعها مالكة الرجل اجنبي بقرن معلوم ولم يكن بذمه البائع دين لاجد فهل والحال هذه يكون للمستاجر الاستيلاء على المحلوق المذكور الى تمام مدة الاجارة وليس للشري من فسخ الاجارة قبل تمامها حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تنسخ بمجر دبيع العين المؤجرة بلا عذر كما اذا لزم البائع دين لا وفاء له الا من ذلك العين المؤجرة بل وقف البائع في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر منزلا من آخر مدة ليسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانه معه قبل مضي مدة الاجارة فمكثت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد للاجارة سيما والعدة لم تفس قبل مضي مدة الاجارة وهل عليه النفقة (اجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذي استاجر لمؤجره المدة المذكورة وليس على الزوجة من ذلك شيء بدون وجه شرعي ويؤجر الزوج لا يتناق عليها ودفع اجرة مسكنها ما بقيت العدة حيث لا مانع من وجود ذلك عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض انشأ فيها مشيرة للاستغلال واقام رجلا اجنبيا وكيل على العمارة فاستاجرها الوكيل بمدة تمام العمارة من مالكة باجرة معلومة مشاهرة واشترى المستاجر حجارة الادارة من ماله واستعملها مدة ثم حصل بينهما نزاع فقضاها على ماصرف في العمارة واشترى المالك حجارة الادارة من المستاجر بثمن معلوم يحضرة جسد من المسلمين والآن طالب المالك المستاجر بما

٢٨

١٢٧١

مهر

٤١

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الثاني

٢٥

١٢٧٢

تجده من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بأنه لم يذ كرها وقت الحساب فهل لا يباح
 له التثبوت ولا عبرة بتعلله المذ كور ويكون للزوج مطالبة بما قيمته من الاجرة واذا انكر
 المستاجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت
 استبعاد الرجل المذ كور تلك الشريحة من ماله كما مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر
 ومضت مدة أشهر يكون للمطالبة بما يقدر عليه من الاجرة ما مضى من الاشهر
 اذا لم يثبت دفعها اليه أو ابرأوه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر
 وقت الحساب على العمارة واستعمال المعدل للاستغلال موجب لاجر المثل لا لنعمة الاجارة
 بحيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت مشترك بين اثنين بالعين أجر أحدهما
 نصيبه في الحائوت (رجل أجنبي في غيبة الشريك وتصح الشريك (أجاب) نعم لا تصح اجارة
 المشاع الذي لا يقبل القسمة لغير الشريك وتصح للشريك (أجاب) نعم لا تصح اجارة
 المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوخ عهدة اذ لا دارة سواك في قابل للعقد ولا عمل
 قول الامام والله تعالى أعلم (سئل) في بيت يملوك لمرأة أجرته باجرة مثله لا تزيد مدة ثلاث
 سنين باجرة معلومة قبضتها من المستاجر المذ كور بموجب سند شرعي تحت يد المستاجر ثم
 بعد ذلك انقضى بناه في فيه ليرجع عليه بما صرفه في الرجل المذ كور حكم الاذن
 بذلك وكيفية سندا بما صرفه ليرجع عليه بما صرفه في ذلك ثم بعد بضئ اربعة اشهر
 من مدة الاجارة ارادت فسخ الاجارة متعللا بانها تريد أن تسكن فيسند ذلك لاجرة باجرة لها
 بذلك وليس لها فسخ الاجارة المذ كورة حتى تتم مدة الاجارة حيث وقعت صحته
 لازمة ونزول المرأه يفتقر ما صرفه المستاجر على العمارة حيث كان ثابتا (أجاب) اذا
 وقعت الاجارة صحته لازمة لا يكون للزوج قبضتها واخراج المستاجر من المكان المستاجر
 قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجرة دفع ما يذ من دين العمارة لربه
 والحال ما ذكره لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وقتها
 من ناظرها باجرة معلومة مدة ثلث سنين بدون اجر المثل بغبن فاسد ووضع
 المستاجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة بهجه الانهال والحال هذه لا تصح هذه
 الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل ويكون للناظر دفعها (أجاب) اجارة عتار
 الوقف على الوجه المسطور لا تصح ويلزم المستاجر عام اجر المثل والحال ما ذكره والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا أجاره من آخر مسانعة ادعى المستاجر انه عمر بعض عمارة
 في المكان المذ كور ويريد بذلك الزام المسالك بما صرفه في العمارة المذ كورة فهل اذا
 كان تعمير المستاجر في المكان المذ كور يبرأ من المسالك ويكون المسالك
 غير ملزم به حيث لم يثبت اذن المسالك بالوجه الشرعي ولله الرجوع ما عمره اذ لم يضر
 بالمسكان المذ كور (أجاب) نعم ليس للمستاجر الرجوع بما صرفه في العمارة بدون
 اذن المسالك والمستاجر اذا خرج فلع ما عمره اذ لم يضر بالمسكان وفي التمتع نقلا عن تقي الدين

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١٢٧٢

جهدى الاولى

١٨ ١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

رجب

البرهان في اذا خصص المستاجر الدار وغرسها بالاجر وركب فيها باباً او غلقاً وجعل
مساراً في بابها وأقر به الاجير وأراد المستاجر قلمه وذلك لا يضر قلمه وما يضر قلمه بالدار
ليس له قلمه ولكن يضمن له وبالدائرة بمدة ذلك وتعتبر قيمته يوم يختصمان عمادية
من احكام العمارة في ملك الغير اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جلة اطيان
في نواح متعددة آجرها من رجل مدة معلومة بعدد واجد بامر معلوم لكل فدان
اجارة صحيحة شرعاً ثم ان المؤجر والمستاجر تفاضلا الاجارة في بعض الاطيان فهل لا يلزم من
فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها في بعض تلك الاطيان فسخها في
الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملتمس يملك منفعة ارض اوسية آجرها من آخر
مدة معلومة باجرة معلومة وقيل معنى تلك المدة آجرها من المستاجر المذكور بعدد جديد
سنة مسنة بيلة اجارة مضافة الى اول السنة المذكورة باجرة معلومة ايضا فهل على تسليم
حصصة الاجارة في السنة المستقبلية لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون المؤجر ارض
المستحق لها فسخها قبل مجيء اول السنة المذكورة واجازتها لغيره حيث كانت اجارة
مضافة (اجاب) نعم يكون المؤجر تلك الارض نقص الاجارة المضافة المذكورة في اول
دخول العقد وقبله واذا انقضت يكون له اجازتها من آخر على المفتي به قال في تنقيح
الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد المصنفين وايدبان
عليه الفتوى كما في اواخر اجازات الدار المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجازات في
ضمن جواب سؤال ما نصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتأخرين نقضها
في اول دخول العتوق له اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة
آجر أحدهم نصيبه منه لاجني ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته
نصيبه لغيره كمال فاسدة ولا تنفذ في نصيب باقي الشركاء بدون اذنهم واجازتهم
وترفع يد المستاجر بحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشركاء بدون
اذنهم او اجازتهم وتصح في نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يميز باقي الشركاء
العقد في نصيبهم على ما فهمه في تنقيح الحامدية من الاجارة بما ذكر في الدوحية

١٢٧٢

٢١

شوال

٥١

١٢٧٢

١٢٧٢

٢٠

في الحجة

٩

١٢٧٢

مجاوز اجارة المشاع باجارة الكل ثم الفسخ في البعض ثم امر بالتأمل في ذلك من
الشيوع الطارئ الذي لا يحددها فليحذر والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استاجر
قطعة ارض زراعية اميرية من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر
فصلاً واشجاراً من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وهو يدفع
الاجرة لرب الارض ثم بعد هذه المدة أراد رب الارض أن يأخذ الفضل والاشجار من
المالك المذكور بالقطعة والقبلة منه متعللاً بأنه مغروس في أرضه فهل والحال هذه
لا يحاسب لذلك ويكون الغرس من غرسه (اجاب) حيث غرس تلك الاشجار والمخاطر
لنفسه كما هو منذ كور فهي له وله قلمها من الارض اذا لم يضرها القلع والانهال كما

ذى الحجة سنة

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٧

صفر

١٢٧٥

•

١٢٧٣

١٤

ربيع الثاني

١٢٧٣

٢٢

المستحق للأرض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مشغولة بغير حق ولا إذن ولا اجارة أجرها من لدولة اجارته الرجل مدة معلومة بأجر المثل فهل تخرج اجارتهما والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤثر من شغلها بغير حق بغيرها وتسليمه للمستاجر (اجاب) نعم يصح اجارتهما حيث كانت مشغولة بغير حق لا مكان التسليم بغير الشغل على التسليم كما صرح جوابه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استأجر واقطعة أرض التزام من وكيل مستحقها مساهمة بأجرة معلومة اكل فدان فوضع المستأجرون يدهم على الارض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للارض رفع يدهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم غرقوا في الارض المذكورة مبدلين العن السكان وينوا مسكنهم ويريدون أن يعطوها أرضاء وضامن أرضها بغير رضاها فهل لا يمكن من ذلك ويذكرون المستحقة الارض رفع يدهم عنها جبرا حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالإنفاق في الارض المذكورة (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك والحال ما ذكر يدون وجه شرعي والمستحقة الارض رفع أيديهم عنها جبرا وقد خضعوا عند كل سنة وبكافون دفع ما أحدثت بالارض بدون اذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يذكرون مكانا أجر بعض الشركاء حصته منه شائعة لاجنبي والبعض الآخر يطلب اجارته فهل تذكرون اجارته بغير شريكه فاسدة وتؤجر من الشريك (اجاب) لا تصح اجارة المشاع الا من الشريك فلو من غيره او من أحد شركائه لا الا انه لا يجبر على الاجارة من شركته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة أجروا ولا آخر بعضهم بنفسه والبعض بوكيله وقصة واحدة في مجلس واحدة سنة بقدر معلوم فقبل مضي السنة أجره الوكيل مع بقيمة الشركاء اجارة مضافة للاستأجر الاول سنة تاج او مضت السنة الاولى ولم تفي الثانية وهو ينتفع بها الآن في السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باقى الشركاء بعد ذلك أنه أجر حصته أو حصته موكلة لاجنبي من غير الشركاء لا تكون اجارة صحيحة وتلزم الاجارة المضافة به دخولها وانتفاع المستأجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المفوض لهما وباقى الشركاء (اجاب) الاجارة المضافة تنعكسها الصحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها وادارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حماره من مالكها بأجرة معلومة ليعمل عليها كذا الجهة كذا ذهبوا ويا فافادها المستأجر وتوجهها الى المثل المعقود عليه الاجارة في الذهاب ثم رجع المستأجر بالحماره الى محل الاياب فاستمنه في أثناء الطريق وهو متوجه بها الى مالكها من غير تعدد ولا تغريط منه في ذلك فهل والحال هذه لاضاه ان على المستأجر المذكور وتلك الحمارة المذكورة على ربهاسه بما وفي حال رجوعها الى مالكها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (اجاب) اذا لم يرد من المستأجر المذكور

تسد ولا تقريظ وماتت الدابة المذكورة في اثناء الطريق فلا ضمان عليه والمحال
ما ذكر في التفتيح وفي مجموع النوازل العين المستجرة امانة اجماعا أما العين في يد الاجير
فعلى الخلاف بزازية وفيه وان استاجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك
الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كفى الصحة شرح التنوير في الاجارة
الفاصلة ومثله في السكر وغيره اه والله تعالى اعلم (مثل) في رجل له ارض زراعية مائة
مستجرة لرجل مدة اكثر من ثلاث سنوات بدون أجر مثلها وعلى مالكها دين لا وفاء له
لا يبيعه او دفع ثمنه فبقي فهل اذا باهاها امسكها الوفاة دينه به وخوتمه في الاجارة بالبيع
حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من منها (اجاب) تمخض الاجارة بعذر لزوم دين سواء كان
ثابتا بعيان من الناس أو ينفه أو اقرارا والمحال انه لا مال للأجير فغير العين المستجرة لانه
يجبس به فيضطر الا اذا كانت الاجرة المجهدة تستغرق قيمتها كافي الاشياء والله تعالى
اعلم (مثل) في رجل استاجر حائونا من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وسكنه عدة ثم مات
فأجرة ناظره لا تخبر بدموته بموجب ايجار دوني فهل للمستاجر الثاني تزعم من وروثة
المستاجر الاول ولا يكون لو سكن وروثة الميت منع من اخذ المقتاض لا نفساخ عقد
الاجارة بالموث (اجاب) صرحوا بانفساخ الاجارة بموت أحد عاقدتيها ان عقدها لنفسه
فلو عقدها لغيره فلا والله تعالى اعلم (مثل) في رجل استاجر ارضا للزراعة سنة واحدة
باجرة معلومة من الدراهم وزرعها المستاجر صيرها فكتسه الدودة فتركها بالزرع مع
امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد كل الدودة فهل تلزمه اجرتها (اجاب) لا ابر على
المستاجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا ان تمكن من إعادة زرع مثله او دونه في
الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكام والهيوط وغيره ما ذكره في التفتيح جوابا عما هو
أصاب الزرع آفة سماوية وهلاك به الزرع في الارض المستجرة وقد صرحوا في باب
الخراج بان الآفة السماوية كفرى وحرق وشدة برد وجعل في البهر القارة والدودة
من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج باكتها قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل
المجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا يبنى التردد في كون الدودة آفة سماوية
وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخيزر المولى وأقول ان كان كثيرا غالبا لا يمكن دفعه بجميعه
يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتيقن للصواب اه ثم قال في الدرر
وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أى لو استاجر ارضا فقلب عليها الماء
أو انقطع لتجنب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فقام يسقط أجرة ما بقي من السنة بعد
الحلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فيجب اجره استوفى لا غير
في فرق بين هذا وبين الخراج فإنه يسقط كافي البصر عن الوالوجية قلت لكن في اجارة
البنازية عن الهيوط الفتوى على انه اذا بقي بعد الحلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب
الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول او دونه في الضرر وكذا لو منه مخاضب اه

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢٧

جمادى الثانية

١٢٧٣

١٥

رجب سنة

٨ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

شعبان

٢٠ ١٢٧٣

رمضان

٢١ ١٢٧٣

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة بين جماعة ملتزمين
 آجروها لرجل اجني مدة ثلث سنين ثم بعد مضي نحو سنة شهرات بعض المؤخرين
 ثم مات المستاجر قبل مضي المدة فهل يموت المستاجر بنفسه عقد الاطارة ولا ر باب
 الارض ابتجارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستاجر منهم من ذلك اذا شقق ماذا كر
 بالطريق الشرعي (اجاب) نعم تنفذ الاجارة بموت المستاجر بلا احتياج الى الفسخ
 ولا ر باب الارض احارها من الغير لكن لو مات في أثناء المدة والزرع بقل لم يدرك ثبتي
 الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة بين صغير
 ووصيه آجروها الوصي المذكور من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصي المذكور نصيبه
 من الصغير قبل مضي مدة الاجارة فهل والحال هذه لا يفسخ عقد الاجارة بالبيع المذكور
 ويكون للمستاجر الانتفاع بالارض المذكرة الى انتهاء مدة الاجارة (اجاب) اذا صدرت
 الاجارة صحيحة لا يفسخ ببيع المؤجر لغيره من عليه لا وفاء له الا من ثمن ما آجروه بدون رضا
 المستاجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصي من الصغير بحجة والله تعالى اعلم (مسئل)
 في رجل استاجر قطعة ارض زراعية اميرية آيلة لبيت المال عن له ولانه ابتاعه مدة سبع
 سنين باجرة معلومة في كل سنة فوضع المستاجر يده عليها وقبل انتهاء مدة اجارته المذكرة
 استاجرها رجل اجني من المستاجر المذكور سنة كاملة من مدة المستاجر باجرة المثل فوضع
 المستاجر الثاني يده عليها بعد بدو صلاح زرعها مات المستاجر الاول ويردم مؤجر
 الارض المذكرة ففسخ الاجارة وانخذ الارض من المستاجر المذكور من الزرع بعد بدو
 صلاحها وان يدفع له جميع ما صر فيه عليها والمستاجر المذكور لم يرض بذلك فماذا يكون
 المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاجارة الثانية تنفذ بانفساخ الاجارة الاولى وموت
 المستاجر الاول بفسخها فلمؤجر انتراعها من يد المستاجر الثاني والحال هذه وهذا هل
 فرض صحة الاولى والافهي هنا فاسدة لما صرحوا به ان اراضي بيت المال يسلك بها مسلك
 ارض الوقف وهي لا يهضم اجارتها اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الاولى فاسدة
 لا يملك المستاجر نفعه العين المؤجرة بالقض بخلاف البيع الفاسد حتى لو قضى المستاجر
 ليس له ان يثبته ولو آجروها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستاجر
 الثاني وعلى المستاجر الثاني اجر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤمر بتسليم الارض
 لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لصائع ذراهم معلومة القدر لصيقها
 حليبا ففصلها وادعى انه ردها المالكها والمالك ينسكرك ذلك فهل يكون القول قول
 الصائع او كيف يكون المحكم الشرعي (اجاب) ذكر في التنقيح جوابا عما اذا ادعى الاجير
 المشترك رد العين الى ربها وهو ينسكرك ان مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه امين
 ادعى الرد في القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك والقصار غيره اذا ادعى رده
 على الاجير لا يصدق الا بينة كذا روى هشام بن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

من يرى يد الاجير المشترك بدخما من يرى يده امانة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالودع الى هنامن المحيط اه ثم قال اقول يظهر من هذا ان دعواه الرذل المالك كدعواه الهلاك فتجبر في الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي اقي به المؤلف مراوابعها للخبر الرمي انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلم على نصف القيمة اه والله تعالى اعلم (مسئل) في قطعة ارض زراعة ملك معلومة القدر استاجر هارجل من مالهها مسانعة باجرة معلومة ووكل المستاجر رجلا آخر ليزرعها واتاه يصرف عليها ما يلزم لها من السكايف من تقاوى وحوث وغيره فوضع الوكيل يده عليها واجر هارجل من غير اذن المالك والموكل واجارته واخذ منهم بهن الاجرة فهل لا يصح إيجاره للغير من غير اذن المستاجر الاول (اجاب) اذالم يكن المؤجر الثاني وكيلا عن المستاجر الاول في الاجارة توقفت اجارته على اجازة الاول فان رد هارجلت والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك حدة كافي حانوت بجهة شريعة والحانوت المذكور ملك لاخر وصاحب الجملد ساكن في الحانوت المذكور ويدفع اجرة الحانوت لملكها وهي اجرة مثلها فهل اذا اراد المالك للحانوت اخراجه منها لا يكون له ذلك وليس له زيادتها عن اجرة المثل بدون رضاه (اجاب) ليس لملك الحانوت التي خلوها اجارة في ملك الغير وموضع عيق القرار اخراج صاحبه منها مادام يدفع اجرة المثل اذ ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت تزوجت برجل ودخل بها وسكن معها في ملكها ولم تشرط عليه اجرة ولم تضالبه باجرة ومضى على ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه اذا اراد ان يطالبه باجرة سكناء المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجاب لذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن اخ شقيق واخ لاب وترك حانوتا وعدة قبالة تلك الحانوت استاجرهما الاخ الذي للاب منه في حال حياته فمذممة بقيت يده فمذممة بعد موته من غير عقد اجارة فهل يلزم الاخ المذكور اجرة الحانوت والعدة المذكورتين للاخ الشقيق مدة وضع يده عليهما بحيث كان هو المستحق لتركه اخيه وكان كل منهما معدا للاستقلال (اجاب) لو سكن المستاجر بعد موت المؤجر هل يلزمه اجرة ذلك قيل نعم لخصه على الاجارة وقيل ان كان معدا للاستقلال ونحوه او تنافاه الوارث يلزمه الاجر والا لاوله يلزم المسمى او اجر المثل اهر القنية في افاده في الدروحو واشيه وجعل في تجميع الحامدية غير العقار كالعقار في لزوم اجرة المثل باستعمال المعدل للاستقلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة لهم ارض زراعة للثمن مقسومة آجرها بعضهم لاجني بدون اجرة المثل وبدون اذن الباقي فبطل لا تكون الاجارة نافذة في نصيبهم بدون تركه كسبل منهم وبدون اجازتهم ولهم رفع يد المستاجر عنها (اجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء في

١٢٧٢

١٣

١٢٧٣

٢٩

في القعدة

١٢٧٣

٢٢٧٣

١

١٢٧٣

٩

سنة

محرم

١٢٧٤

١٢

١١٧٤

١٤

ربيع الاول

١٢٧٤

١٧

نصيب باقيم يبدون ان اوجازة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة
ارض اهادية مشاعة بينهم ابرو والرجل الاث سنوت ثم بعد مضي سنتين ونصف سنة
اخر احداهم نصيبه في الارض المذ كورة اجارة مضافة لسنة التاب للرجل اخر ولم يستاجر
ذلك الرجل المستاجر الثاني نصيب باقي شرا المذ جرحه فهل والحال هذه تكون تلك
الاجارة فاسدة لكونها في مشاع وللثو جرحه او يثر جرحها للمستاجر الاول مع باقي الشرا
بعد مضي المدة الاولى أم لا (اجاب) لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك ولكل من
المؤجر والمستاجر المطالبة بفسخها واذا فسخت يكون للشر كاجارة جميع الارض من
المستاجر الاول بعد مضي مدته او من غيره على ان الاجارة المضافة غير لازمة على المقي به
على فرض بيعها فلكل فسخها قبل حلول مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يملك حجارة حانوت من بناء واخذ اب مرضوعة بمحق القرا وارضها مملوكة لا تخر وهو
واضع يده عليها ويدفع اجرها لمستحق ارضها من مدة تزيد على عشرين سنة والان اراد
مسحق ارض الحانوت المذ كورة تزعم الحانوت من يد مالك الخلو المذ كورة مملوكة لا يملكها
ان يزيد عليه الاجرة عن اجرة مثا خالية عنها احدثه فيها او يخرج منها فهل اذا كان
الخلو تابنا بالوجه الشرعي لا تزعم الحانوت من يد ذلك الرجل المذ كورة حيث كان يدفع
اجرة مثل الحانوت المذ كورة خالية عنها احدثه فيها او ذوضع مسحق ارض الحانوت
المذ كورة يدعى بعض اخشاب ونحوها مملوكة للرجل المذ كورة يبيع برعى تسليمها
لها لكونها ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت مستهلكة حيث كانت كذلك ذلك الرجل
(اجاب) ليس لمستحق ارض الحانوت المذكورة تزعمها من يد صاحب العسارة
الموضوعة بمحق القرار حيث كان وضعها على هذا الوجه تابنا بالوجه الشرعي مادام يدفع
اجر مثا خالية عنها احدثه فيها واذا تحقق غصب وب الارض بعض الانقضاء المملوكة
لصاحب العمارة بالوجه الشرعي يؤثر بردها اليه ان كانت قائمة والا ضمن قيمتها يوم
غصبها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من اربابها مسانعة كل سنة
بقدر معلوم من الدراهم وصار المستاجر كنانا الحانوت نحو عشرين سنة وهو يدفع
اجر مسانعة بسنة فهل اذا مرض المستاجر وانتهى رجل الى احد اربابها ان المستاجر قد
مات وطلب منه ان يواجره السنة واجابه لذلك والحال ان المستاجر الاول على قيد الحياة
وقدمه في السنة فحوشه بين وهي مشغولة بامته تعقد الاجارة في السنة للمستاجر
الاول حيث لم يحصل تقاض من المستاجر الاول واربابها ولا عبرة باجارة الثاني من احد
ملاكها (اجاب) اذا عقدت الاجارة كل سنة يجمع معلوم عقدا عينا تعقد في سنة
واحدة تهال الباقى ثم اذا مضى من السنة الاخر بعضها قبل الفسخ ان عقدت فيها
ايضا وهكذا ولكل من المؤجر والمستاجر قيمتها عند تمام السنة كما صرحوا به فيما لو اجر
كل شهر بكذا فاذا مضى شهران او اكثر من السنة قبل الفسخ وكانت الاجارة صحيحة

لا يكون ملكا المساقون المذكورة ولا احدهم اجارتهما من غير المستاجر المذكورة
 تلك السنة حيث كانت اجارته منعقدة لم تنفخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن زوجته واربعة اولاد كور بلغ وترك منزلا فكتبه الزوجة وثلاثة من
 اولاده المذكورة من هذه من السنين ثم بعد ذلك اراد الرابع الذي لم يسكن مع اخوته في
 المنزل المذكور رطاباتهم بامرة نصيبه مده سكنهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذكور
 معدا للاستغلال ولم يقدر له اجرة ليس له ذلك (اجاب) نعم حيث لم يكن وقفا ولا لغيره ولو
 معدا للاستغلال لسكنى الشريف يتاويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علك
 حصه في بستان بطريق الاوث عن ابيه استاجر هامة شر يده بقدر معلوم من الدراهم
 في كل سنة ورضع المستاجر يده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصه الرجل المذكور
 في كل سنة حتى مضى على ذلك عشر سنين والآن اراد مالكا لخصه المذكورة اخذها
 حصه من الرجل المذكور في السنة الماضية فانكر ملكه فيها وادعاهما لنفسه فهل
 والمحال هذا اذا ثبت الرجل المذكور ملكه المخصصة المذكورة بالوجه الشرعي واستجار
 شر يده منه المخصصة المذكورة ودفع المستاجر الاجرة للمالك المذكور في كل سنة يحكم له بها
 ويلزم باجرته ولا عبرة بما كابر الشريك المذكور بعد ذلك (اجاب) اذا ثبت المدهى
 ملكه واستجار شر يده منه المخصصة المذكورة تلك المدة يحكم له بها اذا لم يوجد من المدهى
 ترك الدعوى مده تنفع من سمعها لعدم توجهها الا عند الانكار ولا عبرة بانكار شر يده
 ولا بدعواه الملك لنفسه للاتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك بالباشر فلا تسمع
 دعواه لنفسه وان نقل يده اقرارا بالملك لذي اليد وان كانت الاجارة المذكورة فاسدة
 حيث كانت الارض المؤجرة مشتملة على الاشجار فكيف فهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا
 عليها فيلزم باجر المنزل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تلك حصه في عقار بالميراث عن
 ابيها آجرته لرجل اجنبي مدة خمس سنين بامرة معلومة قبضتها منه بمهلة وبعده مضى نحو
 ثلاث سنين من المدة فترده طالب به بزيادة الاجرة قبيل مضى المدة متعلما بان الاجرة زادت
 فهل لا تجاب لذلك شرعا وتخرج من منازعته حتى تنتهي مدته ولا عبرة بتعللها المذكور
 (اجاب) اجارة المتاع من غير الثمن فاسدة ويكون لكل من المؤجر والمستاجر فسخها
 فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا تصح وللثورة ابطالها قبل تمام المدة والله تعالى أعلم
 (سئل) في ارض زراعية مملوكة ليست اميرية لابنين قاصر ين يقبضن وعليهما موصى
 شرعي استاجر رجل اجنبي الارض المذكورة من الوصى المذكور مدة تسع سنين بدون
 اجر المثل بالغين الفاحش فوضع المستاجر المذكور يده عليها بعض المدة المذكورة فهل
 والمحال هذه لا تصح اجارة الارض المذكورة الا بالجر المثل واذا لم يرض المستاجر المذكور
 باجر المثل يكون للوصى فسخ الاجارة في المدة المتبقية واجارته لمن شاء باجر المثل (اجاب)
 اجارة عقار اليهم كاجارة عقار الوفا لا تصح اكثر من ثلاث سنين وبالفين الفاحش

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

كما يستأدمن ثمنه المحامدية من الاجارة وغيره اذ يلزم المستأجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (مسئل) في أرض جزيرة من عاداتها تزرع من ماء الفتح الذي يحدث من ماء البحر بحيث يتمكنون من زراعتها شتوا و صيفا بذلك ولا يضرها ولا يمنع من زراعتها ما ذكر استأجر قطعة منها جل من له ولديه ايتيها راسنة معلومة باجرة معلومة وباقي أرض تلك الجزيرة يدمسق فيها فزرع سنه و باقي تلك الجزيرة مرة ما يدمسقونه على ماء الفتح المذ كور تلك السنة وانتهوا بها على حسب العادة كالسمن الماصية من غير ان يركبها الماس من اعلى البحر واهمل المستأجر المذ كور زراعة القطعة التي استأجرها ولم يزرعها شتوا حتى قل النبل مع تمكنه من ذلك كما يمكن من زرع باقي أرض تلك الجزيرة مرة مع ذلك هو ممكن الا ان من زراعتها صيفا في باقي تلك السنة بالاراء المذ كور و يريد المستأجر المذ كور الامتناع من دفع اجرتها مطلقا لعدم زراعتها ايام معلومة بالنبل لمكون ماء النبل لم يركبها من الاعلى فهل اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال من كونه كان متمكنا من زراعتها من الماء المذ كور وان عدم ركوب ماء النبل من الاعلى لا يمنع من زراعتها شتوا و صيفا وان عدم زراعتها انما ينشأ من اهملها وتر كذا ذلك مع كونه متمكنا في ما بقي من زراعتها صيفا لا يجب الامتناعه و يجب على دفع الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) الاجرة في الاجارة العصبية يتعلق وجوبها بتمكن المستأجر من الانتفاع للمقدود عليه بالعين المستأجرة وان لم يرفع ما فعل كما اذا استأجر دارا للسكنى وسهله المأثر جالسه ولم يكن هناك مانع من سكناه فلم يسكن حتى مضت المدة فيجب الاجر عليه بخلاف الفاسدة فان اجر المثل يجب فيها بالانتفاع بالفعل فاذا تحقق ان المستأجر المذ كور اجارته صحيحة وكان متمكنا من الانتفاع بالارض المذ كورة بالزراعة بالانتص فاحش فاهمل زرعها وتر كذا من نفسه كما هو مذ كور بالسؤال فيجب عليه الاجر والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) من الضابطية بما مضى منه ان مستأجر ارض لم يشترط مع مالكها الارض المؤجرة له دفع عشرة المتعلق بعين الخراج على المستأجر ولا اذنته بدفعه من اصل اجرتها دفع المستأجر عشرة ثلث الارض من قبل لما طلب دفعه من قبل دون المديرية فهل لا يكون له حسيان ذلك من اصل الاجرة ولا يظاها بذلك حيث دفع بلا اذن (اجاب) العشر على المؤجر كخراج موقوف على المالك كسعره وفي محاوي وبقولنا نأخذ كما في الدر من باب العشر امان حاج المقاصة وهو لو ان الواجب جزا اثمانا من الخراج كثلث وثلثين ونحوه فعلى الخلاف كما في رد المحتار عن شرح در البتة و فينا على قولهما حيث دفع المستأجر العشر المذ كور بدون اذن من المؤجرة كما هو مذ كور لا يكون له المطالبة عليها والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استأجر من امرأة جميع الحرم الذي باليمن ومن داخل الاجارة لتاعة الكبيرة بمناقعها ومنذرة ارضية وطاحونة وحاصل ارضي بالحوش على يسار الداخل ومطبخ ارضي وجميع ذلك داخل

١٢٧٤

١٢٧٤

١٦

المثل تعلق المسألة المذكورة مدة معلومة ثم انها آجرت حريما آخر من البيت المذکور
صغير امددة معلومة لرجل باجرة معلومة يريد الانتفاع بالطاحونة المستأجرة لغيره التي هي
من جهة الاماكن المذكورة بدو رضا مستأجرها المذکور فهل يكون له منعه حيث
وتحت الاجارة فيها خاصة دون المستأجر الثاني (أجاب) ليس للمستأجر الثاني الانتفاع
بالمستأجر الاول خاصة اجارة صحيحة بدون وجه شرعي حيث لم يرض مالك المدة بذلك
والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة خالية من البناء اذنوا
لاخبر بعمارتها وبنائها بمصره للزيت فبنوا ذلك الرجل باذن ملاكها من ماله لهم
واجره ماله مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضدود
وشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويحسم البعض الآخر من اصل العمارة في كل شهر
بعض من حين عقد الاجارة والآخر يبدون فمخ عقد الاجارة قبل مضي المدة المذكورة
مما بين بان العقار لا يثر اجرا اكثر من سنة في عقد واحد فهل والحال هذا لا يجابون لذلك
ولا يكون لهم مخ عقد الاجارة قبل مضي المدة اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا صدق
الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين في عقد واحد لا يكون للزوجين منتهى قبل مضي
المدة ولا تضر زيادة المدة عن سنة في العقار المملوك للبايعين لان ذلك حكم الوقف وهو قار
البيع واراضي بيت المال والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل باع محلا مؤجرا ولم يستأذن
المستأجر في البيع ولم يمكن على البائع من قبل البائع موقوف على اجارة المستأجر
الى انقضاء مدته وله السكنى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدون اجرة ثانية حيث
دفعها أولا (أجاب) نعم البيع المذکور والحال هذه موقوف في حق المستأجر الى
انقضاء مدة اجارته وليس لاشترى مضالمة بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد
الاجارة الصادر من قبله والله تعالى اعلم (مسئل) في وكالة بعضها وقف وبعضها ملك
والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة اشخاص وكل من الثلاثة ناظر من جهة الوقف
هي المحصة الموقوفة عليه واحدا من الغاير وكيل عن باقي الناظر او اصحاب الملك في القبض
والصرف والاجارة فاجر شخص خمسة حواصل مشاهرة فيني المستأجر بناء ودخل
فيه قطعة من ارضها امام المحواصل بدون اذن شرعي من الناظر ولان الوكيل ثم باعه
الباني لاخر فهل يؤثر المشتري المذکور برفعه جبراعليه حيث كان البناء بدون اذن
شرعي واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكه الناظر او اصحاب الملك بقيمته مستحقا للقطع
حيث لم يثبت اذن شرعي للحدث باحداث ذلك ولم يرجد سند شرعي يدل على ذلك (أجاب)
اذا لم يكن الاحداث المذکور باذن من له الولاية في ذلك يكون ما حدث على هذا الوجه
مستحق القلع فيقلعه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان اضر قلعه بها يكون له الولاية
عليها ان يتملكه كجهة ولا يتم مستحق القلع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في
رجل استأجر قطعة ارض زراعية من مستحقها سنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستأجر

١٢٧٤

شوال

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٥

ذی القعدة

١٢٧٤

١١

جاءى الثانية

٢٦ ١٢٧٥

رحب

٩ ١٢٧٥

شعبان

١٦ ١٢٧٥

شوال

١١ ١٢٧٥

٢٩ ١٢٧٥

بغير اذن واجازة من المصلح المذکور فهل تكون الاجارة فيما زاد عن ارض الوقف موقوفة على اجازة المستحق لسان اجازتها نفذت وان ردها بطلت (اجاب) اذا تحقق خروج الارض المذکورة عن حدود ارض الوقف ولم تكن من جلة حقوقها ولا حق فيها لجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا لناظره المؤخر المذکور وكان الحق فيها ثابتا لغيره بطريق شرعي تكون اجارة الناظر لمسايدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وتزدد بردها للاقلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر كية كهرمان سليمة لا كسر بها لاجل ان يصنع لها زوانة وتر كما عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركيبة ليأخذها من عند الرجل المذکور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها لا شيء كسرتها فقال الرجل المذکور انها كانت مشرختة من قبل وتكسرت عند فعل الزوانة لمسا قبل اذا ثبت صاحبها بالينة الشرعية انه اعطاها له سليمة من غير تشريح بها يكون الشك كفى ضامنا لقيمتها (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الاجير المثلث المذکور قد بقي التر كية المذکورة سليمة وانها ان تكسرت من هله فعليه ضمانها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة على كونه مكانا استأجره منهم رجل بائز من أجر المثل واذنه بالبناء فيه ليدخله لخلو البقاء والقرار قسني وعمر حسب الأذن منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة نحو الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للدين ثم بعد تلك المدة قام المالكون الاثنيرون بدول ابطال ذلك الخلو واجارة المالك لغيره ويزيدون عليه الاجرة فاعتاد أهل اذا كان ذلك الخلو تابعا لاعتادهم وما لاعتادهم وأخذهم الاجرة تلك المدة لا يجابون لما ذكر ولا يؤاخر وانه لغير حيث كان يدفع صاحب الخلو اجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذکور مستوفيا شرائط الحقوق واضع اليه قائم يدفع أجر مثل ذلك المالك بقطع الزمانهما أحدثه فيه لا يكون للمالك المالك المذکور ابطال الخلو بدون وجه شرعي ولا اجارة المالك من غير صاحب الخلو والله تعالى اعلم (سئل) في آخر بن شقيقين يملكان بيتا للمبرات عن ابائهما أحرارا آخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات أحدهما في أثناء المدة المذکورة عن أخيه وأمه فهل ينقض عقد الاجارة في نصيب الفتي مات منهما (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت أحد العاقدن لنفسه في نصيبه وبقى في نصيب الحي منهما والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة على كونه دارا آجر وهما من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستأجر نصفها بماله لا كما واستلمها المستأجر وأقام فيها مدة من الشهر وقبل تمام مدة الاجارة باعها مالا كما من آخر فأراد المشتري اخراج المستأجر المذکور من الدار المذکورة فامتنع من ذلك حتى قضى مدة الاجارة فهل ليس للمشتري اخراجه منها ولا فيسخ الاجارة اذا كان البيع المذکور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة باجرة صحيحة

في حق مستاجرها على اجازته فاذا لم يجز لا يكون للشئ من الدار المستأجرة قبل
انقضاء مدته حيث كان البيع لغيره عزز والله تعالى اعلم (مثل) في رجل تزوج امرأة
وأقام معها في منزلها مدة سنوات حسب رغبتهما بغير عقد اجارة ولا تقدير اجرة هل يمتنع
وبينه مشاجرة يخرج من منزلها فطابت منه اجرة السنين التي أدامها معها في منزلها فهل
لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شيء حيث حال ما ذكر سيما والمثل المذكور له حكمه الخاص
(اجاب) نعم ليس لها طلب اجرة المثل للمالك لها المدة لسكانها من زوجها عجز
سكنها معها في مدة عقد اجارة والله تعالى اعلم (مثل) في أخوين استأجرا مكانا وقف
من ظاهره مسانحة بآجرة معلومة لكل سنة ودفعها مبلغا اجرة مجهلة لذلك وأذنهما للبناء
بالبنا والعمارة على ان ما يبنياه يكون لهما كما وكتب بذلك ثم بعد ذلك مات أحد
المستأجرين في أثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفذ الاجارة في نصيب الميت المذكور
ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المجهلة للدة المستقبلية حيث حال ما ذكر (اجاب)
نعم لهم الرجوع بالاجرة المجهلة للدة المستقبلية حيث انقضت الاجارة وكانت بحصة
بان أجرهما منها واصل وقال آثر المكان متكاملا لا تفصيل فانها تجوز وقاما كما في رد المختار
عن القصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (مثل) في امرأة تملك دارا
مكان وقف أهل آجرة لم تجل سنة باجرة معلومة وماتت النافذة قبل تمام السنة المستأجرة
فهل لا تنفذ الاجارة بموت النافذة وللمستأجر الانتفاع بها سكان المذكور الى تمام السنة
المستأجرة (اجاب) لا تنفذ اجارة النافذة المنتهية بموتها والله تعالى اعلم (مثل) في
رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الآخر لرجل آخر فآجر أحدهما للثاني بغير نصيبه
من ذلك لرجل أجنبي غير الثري بذلك الآخر فهل لا تصح هذه الاجارة الا للثري بذلك بغير المثل
والحال هذه (اجاب) تصح الاجارة بالشروع الاصل فيما يحصل القسمة وما
لا يحتملها عند الامام وهو الذي عليه المول الامن الثري بذلك فتصح والله تعالى اعلم
(مثل) في محسار مع ذابيح الخيل باجرة اتفاق مع رجل آخر يملك حصانا على انه يبيعه
بمبلغ معين وله في نظيره بهذا المبلغ كذا من الدرهم قبضه المحسار المذكور بهذا
المبلغ وزيادة وسلم الثمن للمالك المحسار المذكور وطلب منه ما كانا متوافقين عليه
من الاجر فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجبر الآخر على دفع الاجر لهذا المحسار وهل
يلزمه المسمى أم أجزا المثل (اجاب) ذكر في حواشي الاشياء مانعه في الولوالجيسة اجرة
المحسار والمنادي والمحسام وما أشبه ذلك مما لا تقدر فيه بوقت ولا مقدار لما يستحق
بالعقد والناس فيه حاجة جائزة لحاجة الناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدة اه
اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البرازيد اجرة المثل اه والله تعالى اعلم
(مثل) في رجل يملك حافوتا آجرها من رجل سنة كاملة ثم قبل مضيا فهو محسنة
اشهر آجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بغير شهر من فسخ المالك

١٢٧٥

١٦

١٢٧٦

مهر
٣

١٢٧٦

٢٢

١٢٧٦

مهر
٧

ويصح الاول

١٢٧٦

٩

شوال سنة

عقد الاجارة الثانية فهل يصح هذا القسط ونفذ جبر اهل المستاجر لكونها اجارة
مضافة ويكون للمالك المذکور اجارتهما عن يرغب (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة
تتضمن وان عدم اللزوم بان عليه القسوى وعليه يكون لكل من متاعها فمضاه
في اول دخول العقد وقبله فاذا تم مضاهيا يكون للمالك الاجارة عن شام حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في امر اتماتت عن وارثين احدهما طائب فوق مسافة القصر
وتركت ما يورثها شرعا ومن بجلته مكان معد للاستقلال فوضع الوارث المحاضر يده
على المكان المذکور واستغله مدة ثم حضر الغائب واراد اخذ نصيبه من تركته مورثته
فانكر المحاضر المذکور ورادته للينة المذکور كورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة
بالوجه اثر على لى قاضى ناحيتهم وحكم له بذلك يكون له اخذ نصيبه من ربح المكان
المذکور حيث كان معد للاستقلال من وقت وفاة مورثتهما (اجاب) ان ادق
تنقيح الحامدية ان احدا لتركها اذا اجر المعد للاستقلال بدون اذن باقى الشركاء
وقبض اجره يكون عليه رد نصيب من لم ياذن اليه من الاجرة بخلاف ما لو سكنه والله
تعالى اعلم (سئل) في ارض التزامية معدة للاستقلال اجرها مستحقها من آخر سنة بجارة
معلومة ثم مات المؤجر بعد عام السنة المذکور وتو صا ر المستاجر واضاعه على الارض
المذکور بدون اجارة ممن استحقها بعد املت المذکور مدة خمس سنوات وهون وعها
والسحق يطالبه بتقدير اجرتها حسب اجرة مثلها في بعد بذلك ولم يتم بينهما عقد ثلث
المدة فهل يكون المستاجر المذکور ملزوما باجارة مثل الارض المذکور كورة للمدة المذکور
حيث كانت معدة للاستقلال كاذ كر (اجاب) نعم يلزمه اجر مثلها في تلك المدة والحال
ما ذكره السوال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض
زراعية من مستحقها مدة معلومة وبعد انقضاءها سلمها للمستحقها غير ان المستاجر زرع
من الارض المذكورة بعد المدة فداننا وبعض فدان بدون عقد اجارة فاراد المستحق
للارض اخذ زرع الارزاع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وعلى المستاجر دفع اجرة مثل
الارض المذکور كورة (اجاب) نعم ليس المستحق الارض اخذها زرع الارزاع لنفسه
انما يجب عليه اجر المثل بلا عقد اجارة ان كانت الارض وقفا وليتم او معدة للاستقلال
الا ان يجري العرف على اخذها خمسة من الخارج في الارزاع بلا اذن والله تعالى اعلم (سئل)
في حانوت تجماعة لاحد هم فيها اربعة قرايط ونصف مائة كالا وخروسة
قرار يط وقفا وباقها ملك لاخر اجر احد هم حصته لاجنبى غير شرى يكيه مشاع ففعل
تكون اجارته لتبشر يكيه فاصدة في المشاع ولا تصح الا لشرى يكيه (اجاب) لا تصح
اجارة مشاع يكتمل القسمة او لا يكتملها الا ان يجر احد الشرى يكيه فمعيه من
الشرى يكيه فيجوز وهذا في الشيوع الاصل اما الطارى فلا يفسدها كاجارة الكل ثم
الفسخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحانوت ان يجرها جميع الشرى يكيه

١٢٧٦

١٢

محرم

١٢٧٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٧٧

٩

١٢٧٧

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧٧

١٥

أجني صفقة واحدة أو يقر جرائنان منهم نصيبهما صفقة من الثالث أو يقر أحدهم
نصيبه من شريكه صفقة بليمان وبلا قوله أجرت منك ما سوية اذ هو بمنزلة التفصيل
كما ذكره السلامة ابن عابدين وصورة اجارته منه ما بليمان نظير ما إذا أجر أحد
الشرك يكتز نصيبه من شريكه ولا ثالث لهما والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له واخوته
قطعة أرض زراعية لكل واحد منهم حصه معلومة أجرها لا حرسه بقدر معلوم من
الدراهم بأذن اخوته بوكالته عنها ثم ان المستأجر أجرها لا حرسه بجارته بقدر اذن
ملاكها ثم ان المؤجر الاول والمستأجر منه تفاضا عقد الاجارة وتعايلاها فهل يكون
التفاضل والتعايل صحيحا مطلقا للاجارة الثانية وترفع يد المستأجر الثاني عنها بطلب
المالك (أجاب) نعم تنسخ الاجارة الثانية بقصة الاجارة الاولى على الصحيح ونقوله
في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى اعلم (مسئل) من مامور بالضبط بما
مضمونه وان وصيا من قبل القاضي على قاصر زرعت أرضا لمولاه لمدة ثلاث سنين
وجعلت عليه الاجرة معلومة في كل سنة فلما بلغ رشده وطلب محاسبته على ما حقه بالوجه
الشري من التركة وغناها ذكر ان اجرة الارض المذ كورة دون أجر المثل وشهد له دول
العادون في مثل ذلك على مقدار أجر المثل وعينوه وان الاجرة التي عينتها الوصي
المذ كورة غبن فاحش فهل تلزم الوصي المذ كورة يدفع الفرق الذي هو تمام أجره مثل
الارض المذ كورة حسب شهادة اهل الخبرة أو يصحح ذلك ولا تغضنه وهل للوصي
المذ كورة وان توجب أرض اليتيم لنفسها أو لا وهل اذا عطلت الوصي المذ كورة بان يدها
شهادت من العدد مضمونها ان ما جعلته من الاجرة هو أجر المثل وان دل اهل الخبرة
المذ كورة بخلاف الواقع لا عبرة بشهادتها المذ كورة بعد شهادة اهل الخبرة المذ كورة بن
وما الحكم وبها مشه وما الحكم ايضا فيما اذا كان الشهود المذ كورون غشائية ستة منهم
شهودا بان ما قدرته الوصي من الاجرة دون أجر المثل وعينوا مقداره واثان منهم شهدا
اولا بان ما قدرته الوصي هو أجر المثل وشهدا ايضا آخران به دون أجر المثل (أجاب)
الوصي المذ كورة ليس لها اجارة أرض اليتيم من نفسها ولو باجر المثل على المقتضى به ومع
ذلك لو فعلت واستعملت الارض وجب عليها أجر المثل والدول قولها يمينها في مقدار
ما لم تقم بينة من قبل اليتيم بعد ما بوغها بان ذلك دون أجر المثل وار أجر المثل كذا اكثر من
ذلك ويكون ذلك باعتبار ما سوية الارض من الاجرة في زمن الاستعمال اذا اجرد
يختلف باختلاف الأزمان وتقدم تلك البينة على بينة ان الاجرة المقدرة هي اجرة المثل
اذ لم يسبق حكم القاضي بالشهادة القائمة على ان الاجرة هي اجرة المثل بعد دعوى بحجة
وهذا على فرض عدم بطلان شهادته ودا الوصي المذ كورة اما على مقتضى ما هو مصرح
به في حاشية الخشاب المذ كورة اعلاه من ان شهد بان الاجرة المقدرة هي أجر المثل
اثان وقد شهدا آخران به دون اجرة المثل فاذا كان كذلك تكون شهادتهما لاغية

١٢٧٧

١٥

١٢٧٧

في الحجة

٢٠

حيث لم يسبق حكم من القاضى بشهادتهما اذ يكون ذلك رجة وعاعن شهادتهما الاولى
 وايضا لاشغال الحكماء فلا يعول عليها واذا كان الامر كذلك تكون الرضى المذكورة
 ملزمة باتمام اجرة مثل تلك الارض باعتبار زمن استئمتها لها اذا ثبت بالوجه الشرعى
 ان الاجرة المقدرة من قبلها دون اجرة المثلثة وعين اجرة المثلث في شهادة الشهود والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) من ناظر المسألة بما مضى منه اذا كان احد تحت يده
 اقليمان خارجية يزرعها ويؤدى اموالها لليرى وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا
 وفخلا وبعد ذلك ترك منفعة باختياره ولم يدفع مالها من وقت ترك منفعتها فهل اذا
 اراد بعد ذلك ابقاء الفخل والاشجار وفي ملكه لا يجاب لذلك وتكون الاجارة والفخل
 تابعة لمنفعة الارض التي تركها باختياره او ملكه فمردم التكرم بالافادة (اجاب)
 بمجرد ترك الشخص منفعة الارض الخارجية الاميرية لا يخرج الفخل والشجر المخرس
 فيهما من قبضه من ملكه وله بعد الترك المذكور اذا كان باختياره وتسليمها للغير ان
 يقطع شجره ويخلف منها حيث لم يضر الفخل بالارض او يبقيه باجر مثل الارض الحاملة له
 لمن يسبق الارض او يملك ذلك من صاحبه بقيمة وافه تعالى اعلم (سئل) في
 جماعة يستحقون ارض زراعية التزاعا واحدهم قاصر وله رضى اجرة نصيب القاصر مع
 باقى السخقين لا خمسة سنتين ثم بعد مضي تسعة اشهر من المدة المذكورة اجرت الشراة
 نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الرضى لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة
 مضافة لما بعد المدة الاولى وهي مشغولة بزراعة المستاجر الاول فهل تكون الاجارة
 الثانية المضافة غير لازمة ولكل منهم فضله اقبل حاول مبداها بنفسه او بوكليهسيما
 ولم يجز الرضى اجارة نصيب القاصر في الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة
 على فرض صحته غير لازمة على المقتضى به فكل فضله اقبل حاول مبداها وهي باطله في
 نصيب القاصر عند عدم الاجازة من وليه ورضاها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 وكل رجل اقل شراة ارض زراعية وهما له الغن فاشترى الوكيل الارض المذكورة
 لموكله وبعد ذلك اشترى الوكيل المذكور الارض المذكورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة
 معلومة فغير اذن المالك في ذلك فهل والحال هذه اذا ايجز المالك الاجارة المذكورة
 لا تنفذ وتكون موقوفة على اجازة المالك ان اجازها نفذت وان ردها بطلت حيث لم
 يكن الوكيل المذكور وكيله في الارض المذكورة (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون
 توكيل عنه في ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ما ذكر موقوفا فان اجازها المالك نفذ
 وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا مدة معلومة من شخص
 معلوم ثم ان المستاجر اخرج قطعة معلومة منها لشخص معلوم باجرة معلومة في مدة معلومة وهي
 سنة من ضمن مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا اصلها وهيها للزراعة
 بالحرث والتقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض ارضه مديا بان

١٢٧٨

٨

جاءى الاولى

١٢٧٨

٣٠

رمضان

١٢٧٨

١٥

عليه ويتأهل والحال هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكرة وقد حوت الارض وأصلها للزراعة وتتمكن من الزرع نصف السنة ولم يزرع وباعرب الارض أرضه للدين الذي ركب به جرع نصف الاجرة على من استأجر منه حيث كانت مدة اجارته سنة ولم يقض السنة كلها وهي في يده بل مضى نصفها فقط وهي في يده (أجاب) اذا انقضت الاجارة في أثناء المدة ورفضت يد المستاجر بدمعته من الانساع بالارض وكان قد دفع جميع الاجر مع ما لا يكون له الرجوع بقسط ما بقي من المدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشترك بين ثلاثة اشخاص لكل واحد منهم الثلث مشاعا آخرها أحدهم يئير اذن شريكه لا يجني فهل لانصح هذه الاجارة ولو أجزأه من اجني أيضا لانصح اجارته الامن الشريك (أجاب) اذا أجزأها جميعها أحد الشركاء من شخص انقضت الاجارة في كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم بها بعد العقد نفذت ولزمت والابطلت في نصيب غير المؤجر من الشريكين ولزمت في نصيب العاقد بناء على ما فهمه صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة بفعل ذلك من الشروع الطاري ولا يصح اجارة أحد الشركاء نصيبه الامن شريكه فلو أجزأ من اجني أو من أحد شريكه لانصح لتحقيق الشروع الاصل والله تعالى أعلم (سئل) باقاة من بيت مال مصر مضمونها ان اطيافا جارجها المزاود ولم ينته مزاها لانه الان فهل اذا أجزأت ثم انتهى مزاها يكون للمالك بيعها قبل وفاء مدة اجارته وللشترى مع المستاجر واستلام الاطيان ولو كان المستاجر يذوقها أو المساجر يمنع المشتري حتى يستوفي مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هناك طريقة شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للشترى وجه يمنع به عن قبول البيع تؤمل الافادة تفصيلا عن ذلك (أجاب) اذا أجزأت العين ثم بيعت لتغير لوم دون شرعي على المالك لا وفاقه الامن عن تلك العين يكون البيع موقفا في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة وليس للشترى ابتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرص المستاجر بالبيع فان رضي به فتفسخ واذا لم تفسخ الاجارة يكون للشترى خيار فقه البيع سواء علم بالاجارة أو لم يعلم على قول الامام ومحمد وعليه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم دون شرعي على المالك لا وفاقه الامن عن العين المستأجرة فانه نفذ وتقع الاجارة للعذر اذا لم تكن الاجارة المجهولة قدر قيمة العين المستأجرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية أجزأها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات باجارا محاشرا عباء وبعدان استلمها المستاجر وزدها اراد المالك فسخ الاجارة متعللا بانه أجزأها بدون قيمتها فهل اذا كانت الاجارة صدرت بصيغة شرعية وكانت باجرة مثلها كما يشهد له المس والمعاينة واهل النظر والدراية من الثقة لا يجاب لذلك (أجاب) ليس للأجر فسخ عقدا لاجارة بعد صدورهما مستوفية شرائط الصحة والروم بدون وجه شرعي الحما ان هذه بل مجرد كونها تعين فاحسن لا يوجب تحك المالك المذكرة ومن فسخها بدون وجه

١٢٧٨

١٦

محم

١٢٧٩

١٥

صفر

١٢٧٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٨٠

شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة مملوكة له آجرها لآخر خمس سنوات
 في عقد واحد باجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثته بعد مضي سنتين من المدة المذكورة
 ولم يهرى شرعى يريد بقاء الاجارة باقى المدة للقصر ويقوم بدفع اجرتها عن القصر من
 مالهم لكنهم فادرن على زواعتها فاذن له المالك بزوجه اسنة واحدة فقط فهل تنفع
 الاجارة بموت المستاجر وبمضي السنة التي اذن له بها المالك ترفع يدا الوصى عنها وتسلم
 لها اسكنها حيث لم يكن فيها زرع للقصر ولا حق فيها بعد ذلك لا قصر ولا الوصى بدون
 تجديد عقد اجارة من المالك في المدة الباقية (اجاب) تنفع الاجارة بموت المستاجر
 لنفسه واذا انقضت يكون لرب الارض استرداد ارضه التي كانت مستاجرته من يدا الورثة
 او وصيهم بالميراث ضياء على ابقائها بالاسرة الى تمام مدة المستاجر المتوفى قصيرا اجارة مبتدأة
 فاذا حصل التراضي على ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غير يكون لرب الارض الاسترداد
 بعدها حيث لا زرع فيها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اجر طينيا لمساكلا
 لاخر بن مدة ثلاث سنوات وتوفى الى رحمة الله تعالى قبل مضي اول سنة وانتقل الحق
 لورثته فهل بموت المأجر تنفع الاجارة (اجاب) تنفع الاجارة بموت أحد عاقلها
 لنفسه فلو مات المأجر المالك ربة الارض المستجرة تنفع بموته ويكون لورثته استرداد
 الارض من يد المستاجر ما لم يكن فيها زرع للمستاجر او يحصل تراضي على ابقائها في يده الى
 تمام المدة بالاجر فتعقد اجارة مبتدأة واذا انقضت بلا عقد بعده وللمستاجر فيها زرع
 يكون له ابقاؤها في يده بالمسمى الى انتهاء الزرع انا كان في المدة وان كان بعد مضيها قاله
 الاباء باجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر استعمل رجلا آخر في اشغال
 شجاره مدة سنتين ولم يسم له اجرة معلومة ومثل هذا الرجل لا يعمل العمل المذكور الا
 باجرة فهل يقضى له باخذ اجرة مثله في المدة التي استعمله فيها على الوجه المذكور واذا
 استوفى الرجل المذكور من المستعمل له في المدة المذكورة شيئا من المال الذي كان بيده
 وصرفه على نفسه بحسب عاينهم أصل اجرة مثله التي يطالب بها المستعمل له المذكور
 (اجاب) اذا كان هذا الرجل لا يعمل هذا العمل الا بالجر وقيام حاله بذلك يكون له
 اجر مثل عمله المذكور حيث كان ممر وفا بتعاطي هذا العمل بالاجر و بحسب عليه من
 ذلك ما استوفاه من العمل في هذه المدة قال زاد اجر مثله على ذلك فله اخذ الباقي والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر مكانا مدة معلومة بقدر معلوم وصرف المستاجر
 على عمارة المكان المذكور قد دراهم معلوما من الاجرة باذن مالك المكان ولم يستوف
 منفعة المكان بمصارفه المستاجر حيث ان المأجر توفى فهل والحال انه تنفع الاجارة
 المذكورة وتكون ردة المأجر بحسبة في دفع الزائد على ما استوفى في المستاجر من منفعة
 ويؤثر فيه المستاجر المذكور وفي تجديد عقد اجارة المستاجر المذكور بقيمة اجارة
 المكان المذكور الا ان برضا المستاجر (اجاب) تنفع الاجارة بموت أحد عاقلها

٣٢٩.

٧

١٢٨٠

١٠

١١٨١

مهرم
١٩ربيع الاول
٤

١٢٨١

بيع الثاني ستة

٢٩ ١٢٨١

جاءى الثانية

١ ١٢٨١

سفر

١ ٢٨٢١

لنفسه كوت المؤجر المالك المستاجر لا يموت العاقد لغيره كوكيل واذا انقضت الاجارة
يموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه او لغيره وعليهم حيفه يدفع ما عجل في
مقابلة المدة المستقبلة بعد الموت والمستاجر حينئذ يعين الى استيفائه والله تعالى علم
(سئل) في رجل استاجر ارضاً شمريه للزراعة باجرة معلومة مدة معلومة واستوفى المؤجر
الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر المنفعة فهل تنفخ الاجارة بموت
المؤجر فيما قبل المدة السابقة ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (اجاب) صرح
علماء ائمة الاجارة تنفخ بموت احد عاقدتها لنفسه فتنفخ بموت المؤجر المالك لا يموت
وكيله في العقد ولا يموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة ولا يموت الوصى لانه
عاقد لغيره وكذا تنفخ بموت المستاجر لنفسه لا لغيره كوكيل بالاستعجار فاذا كان المؤجر
المذكور عاقد لنفسه وليس وكيل ولا ناظر ولا وصي تنفخ الاجارة بموته ويكون
لورثته التي آلت لهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما عجل لمورثهم
اذا المستاجر احمى بالعين من سائر القرماء غير انه اذا كان في الارض زرع لم ينسحق حصاه
تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائه بالتمسك في مدة الاحارة وباجر المثل بعد مدتها
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر يدا مدة معلومة باجرة معلومة قبضها
منه المالك ثم ان المستاجر اطار المكان المذكور لآخر ثم ان المستاجر اشتراه من مالكه
قبل فراغ المدة المستاجرة فهل اذا لم يجز المستاجر البيع المذكور ولا يكون نافذا عليه وله
اخراج العير والانتفاع بالبيت الى عام مدة الاجارة (اجاب) يبيع المستاجر موقوف
في حق المستاجر على عام مدته او اجازته حيث لم يبيع لسد دين لا وفاقه الا منع وكان
العقد صحيحاً والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لرجل والله بطريق
الارض عن مورثه ما فاق بالابن المذكور فاجرت امة جميع القطعة المذكورة لرجل
آخر مدة من السنين يدون وكيل عن ابنه المذكور ويدون اجارة من محال غيبته ثم
بعد مدتها ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضا ثم حضر الغائب فهل اذا
كان الواقع ما هو مذكوره لا تنفذ تلك الاجارة الا في نصيب الام وبموتها وموت المستاجر
تنفخ الاجارة حتى في نصيب الام المذكورة (اجاب) الاجارة المذكورة معتقدة
ابتداء في جميع القطعة الا انها موقوفة في نصيب الابن لعدم اذنه نافذة في نصيب العاقدة
لعدم الشيوع وقت العقد وتنفخ براد الابن العقد في نصيبه كما تنفخ في نصيب الام بكل
من موتها وموت المستاجر فالحاصل انها الآن والحال ما ذكر من منقضة في الجميع
والله تعالى اعلم (سئل) باقادة وارادة من ناظر وقف القصر مضمونها رجل آخر قطعة
ارض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداء هـ سنة ١٢٨١ وغايتهما
سنة ١٢٨٢ بشرط سد اجرة سنة ١٢٨١ هـ باجرة سنة ١٢٨٢ في يوم
غرة محرم سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المذموم المؤجر آخر وقبض اجرة سنة ١٢٨١

ربيع الثاني سنة

١٢٨٢

١

مقبولا وبجاول محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط في وقت عقد الاجارة فتوقف المستاجر فهل يجبر شرعا على اداء اجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع في هذا التاريخ بسند الاجارة الذي تحت يده المستاجر المذکور (اجاب) للوجوب طلب الاجرة للارض كل يوم ويتحقق جميع الاجرة بالتعجيل وبشرط تعجيلها ايضا في الاجارة الصحيحة المتخيرة حيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة في العقد الاول في هذا التاريخ ثم يوزر المستاجر يدفعها فيه على ما شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر لنفسه من رجل ثمر دار امددة أربع سنين ابتداء هاسنة اثنين وخمسين ومائتين وألف بغير معلوم اقبضه المستاجر المذکور لثمنه لم يجز له ان يعمر به الدار المذکور حيث كانت خربة حين ذلك ثم سافر المستاجر المذکور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشرفى فأمر المؤجر انه عند تمام هجرة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة يسلم الدار المذکور كورة ولد المستاجر ثم مات المستاجر المذکور في الاقطار بالحجازية قبل تسليم الدار لولده وقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفع الاجارة المذكورة بموت المستاجر ولو جرم منع تسليم الدار لورثة المستاجر ويرد ما قبضه من موزنهم اجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنسخ الاجارة بموت احد عاقديه حديث عقدها لنفسه بلا احتياج الى الفسخ وحينئذ تكون هذه الاجارة منسوخة بموت المستاجر وللثالث الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصح عقده بينهم بعد الموت وعليه رد الاجرة المحسلة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مال الكسنة كاملة اجارة مضافة بابتداء هاشهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهى هاشهر جادى الاخر سنة ١٢٨٢ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا في بيعها وباعها من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة وتكون الاجارة المذكورة لازمة والمستاجر اسبقاؤه السنة بتمامها (اجاب) تنسخ الاجارة مضافة للسنة قبل الانتهاء غير لازم من الحماة بين فلكل منها فسخها قبل الوقت وفي ابتداء الشهر المضافة اليه ولو جرم بيع العين المستجرة قبل مجي وقتها وبطل به الاجارة على الملقى به كالمصرح به في الخاتمة وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر شخصاً لمخدمته الخاصة به مشاهرة وفي اثنا مدة الاجارة ارسله ليحصل له ديونا من أشخاص في غير البلدة المقيم فيها رب الدين فقبض من شخص من المدينين عشرة خبشات وحفظها في حوزتها وفي اثناء الطريق هلكت منه من غير تقرير منه ولا يدري أين ضاعت فهل اذا اراد المرسل له الرجوع عليه في ذلك ليس له ذلك ولا يكون ضامنا ولا يكون القول قوله بيمينه والحال ما ذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف يديه أو ماله على هذا المعتاد بدون تعمد منه ولا تقريره كالموكل بغيره كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها وقبل قوله بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عمرين فداناً عسوية آخرها لاخر اجارة مضافة ولم يرها المستاجر ثم بعد ذلك يراها

رجب

١٢٨٢

١

شعبان

١٢٨٢

٩

١٢٨٣

٢٧

جاءى ثانياه

١٢٨٣

١٩

وجدت فيها صلح للزراعة والنصف الآخر أصله مقام لدفن الاموات وعشش مخربة
لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة والستة جردها لمالكها
(اجاب) الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به فليكن من اتوجروا المستأجر فسخها
قبل مجيئ أول المدة وتغنى أيضا بالقضاء أو الرضا بخيار روية أو عيب فبوت النفع به كما
لو استقرت الارض للزراعة وجد نصفها غير صالح لمالكها كرهه مذ كور بالاسؤال والله
تعالى اعلم (مثل) في رجل من تجار الارز أراد نقل بئر معين من ارضه الى بلدة أخرى
ليبيعها فيها فباعه ريس مركب مدعة للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطالب منه
وضع القدر المذ كور في مركبه المعلومه عندهما بالجرة المعلومه عندهما ايضا فاجابه التاجر
لذلك واذنه بانه اذا وجدته شربا للارز او شئ منه في الطريق فحين عنده اليه يبعه به والا
يوصله الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون خيرا في يبعه فيها أو يسلمه فمات
التاجر ان وجدته فيها ولو كيله الذي عينه له ايضا وبعد ذلك سافر التاجر واذن وكيله
الذي في بلدته بالتسليم الى الريس المذ كور فاستلمه ولم يضعه في المركب المعينة بل وضع
بعضه فيها والبعض الآخر في مركب آخر لم تكن في ضمانه ولا ملكه ولا ما ذونا بالوضع
فيها فصل لما غرق في الطريق وضاع الارز فهل والحال ما ذكر يلزم الريس المذ كور
البعض الذي غرق حيث كان متعبدا بوضعه في مركب آخر عن وجهه ما ذكر (اجاب)
ذكر في فتاوى التفتلى اذا دفع للناس جفرا لينصفه كراعا ودفع الفساج الى آخر لينصفه
فسرق من بيت الاتجران كان الاتجران الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن
اجير الاول وكان اجنبا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الاتجران الثاني حنيفة وعندهما
يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديع الى اجنبي بغير اذن مالكها عندهما صاحب
الوديعة يضمن أهما شام وعندها حنيفة يضمن الاول وليس له ان يضمن الثاني قال
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه
ليس له ان يستعمل غيره اعلا يضمن اذا كان الاتجران الاول فيما اذا اخلت له العمل
اما اذا شرط عليه النسخ بنفسه ضمن بالدفع الى الاتجران كان الاتجران اجير اجماعا
من ضمان النساخ وعمله افعى العلامة الخيزر الى اذنه في تنقيح الحماض وفيها ايضا
وذكر في الذخيرة وللراعي ان يبعث الاغنام على يد غلام أو اجيره وولده السكير الذي
في عياله لان الرمن المحفظ وله ان يمحظ بدمه في عياله فساكنه الرديم في عياله
كالودع فاذا هلك في حالة الردفان كان الراعي اجير امشتركا لا ضمان عليه عند أبي
حنيفة وعندهما ان هلك بامر يمكن التعذر عنه يضمن كالورد بنفسه وهالك في يده في حالة
الردوان كان الراعي اجير انما صا فلا ضمان عليه على كل حال كالورد بنفسه وهالك في يده
في حالة الردو شرط ان يكون الراد كبيرا بقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على
الحفظ يكون هذا نصيبا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط ان يكون في

شعبان

سنة

عياه لانه اذ لم يكن في عياه كان الرديده ويبد اجنبي سوا وليس له الرديده اجنبي
 فكذا يبذل من ليس في عياه عبادية من ضيان الراعي ومثله في الفصولين ٨٤ ومنه
 يعلم جواب الحادثة وان المراد بالاجارة الذي لا يضمن الاجر المشترك كالريس المذكور
 بالفتح اليه الاجر الخاص الذي في عياه والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من
 دائرة سعادة والده باشا مضمونها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرها لا يحرم باعتبار آجرة
 القندان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا وفي سنتها باعها وصار وضع يد المشتري عليها
 لمكونها اصارت ملكه ونظره الاطيان المزرعة من قبيل المستاجر من ضمن القدر
 المؤجر وحدث تساوي آجرة القندان منها ثلثمائة قرش كما قرر العمد اهل الخبرة فهل
 تنسخ اجارة البائع بالبيع وتعتبر الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجر
 بثلاثمائة آجرة لكل فدان حسبما يساوي (اجاب) بمجرد بيع العين المستجرة بدون
 هذين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن تلك العين المستجرة لا وجب فسخ الاجارة بل
 يكون البيع موقفا في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المعنى في عقد الاجارة
 فقط حيث لم تكن العين المستجرة وقفا ولا ملكا لغيره وليس للمشتري ترك الارض
 المستجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائها الارض حيث لم يكن البيع لعذر كما
 ذكرنا ولم يرض المستاجر بفداء البيع والافعليه التسليم وتنسخ الاجارة والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل استاجر اطيان التزام عشورية معدة للاستغلال من امرأة
 تسحقه امة مقيمة ووضع يده عليها وانتفع برزعه الى تمام المدة المذكورة ثم بعد
 مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذكور الارض المذكورة لمجموعة آخر من بدون
 اذن المستحقة لها وعدها ولم يكن له فيها حق افراد فلما علمت المستحقة بذلك ردت
 عقد الاجارة المذكورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجر من غير اذن المستحقة
 تلزمهم آجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (اجاب)
 نعم تبطل الاجارة للذكورة برد المستحقة عقد ها حيث صدر بعد مضي مدة الاول بدون
 اذنها والحال ما ذكر ويؤلف من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه آجرة مثلها مدة
 انتفاعهم بها بلا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في
 حياض مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضح البدعيه ينتفع به كايه
 واسلافه من قبله باستئجاره حصة الوقف والآن ارادنا خاذا الوقف اجارة حصة الوقف
 لتبر مالك النصف الاخر ستة الى السنة التي استاجرها المالك المذكور بآجرة زائدة
 بزيادة ستنت فقول لا تصح اجارتها ماشاعة الا لشرىك بآجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع
 ولو لم يقبل القسمة من غير الشريك لا تصح على التقى به وانما تصح من الشريك لكن
 لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شريكه وله طلب المهايأة ولم يتفقا على الاجارة من
 احدهما او من غيرهما حيث كان غيرة بالقسمة لا فزاز والله تعالى اعلم (سئل) في

في الحجة

١٤

١٢٨٢

١

١٢٨٣

١٨

١٢٨٣

ناظر على وقف اهلى استاجر منه رجل آخر لنفسه دار اجارة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستاجرة مات المؤجر والمستاجر فهل والحال هذه يموت المستاجر تنسخ الاجارة المذكورة ويكون للناظر الا ان اجارته الورثة المستاجر او تفسيرهم باجرة المثل (اجاب) نعم تنسخ الاجارة المذكورة يموت المستاجر لنفسه ويكون للناظر الثاني اجارة دار الوقف عن شاء باجرة المثل حيث لم تنقضي مدة المدة بعد موت المؤجر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك ابعاده اجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فاجرها المستاجر المذكور من آخر مات المستاجر الاول في اثناء المدة وعابه ديون لانا من وصار المستاجر الثاني واضعابه عابه فهل يموت المستاجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية والمالكة المذكورة مطالبة المستاجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للناظر مشاركة المالكة فيها (اجاب) يموت المستاجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية كاصح جوابه والمالكة لا تنزع الارض من يد المستاجر الثاني حينئذ ولم يقرغ منه الا انه اذا كان له فيها زرع لم يبلغ الحصاد بقي الارض في يده بالمسمى ولو فرغت فباجر المثل كافي الدر عن التنية ولا تعلق لغرماء المستاجر الاول بما يفتحق على المستاجر الثاني بعد موت الاول من اجار المدة المستقبل بعد الانقضاء اذ لا حق له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر ارضا سنتين كل سنة بمدر معلوم فبعد السنة الاولى في اوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستاجر واجاره ورضاه به فترك المستاجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها - فماذا للمشتري الزام المستاجر باجرة السنة الثانية فهل لا يلزمه الا بغير حديث انقضت الاجارة بالبيع مع الاجارة والرضا به من المستاجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غضب او ما يدل على انقضاءها ثانيا فافيدوا الجواب (اجاب) نعم تنسخ الاجارة باجارة المستاجر البيع ورضاه به وينفذ البيع في حق المثل ففي الفصل الحنام من عشر من اجارات الذخيرة الا ان اذ باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائتم والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ما له وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لنسخ الاجارة لا لا تنزع من يده هدية من الفصل الحسادى والثلاثين افاده في تنقيح الحامدية من الاجارة فاذا انقضت الاجارة المذكورة لا يلزم بذلك المستاجر الا وحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امر بمكة كرمه ناظر وقف باجرة مثلهما عن كل سنة قدر معلوم اراد مستاجرها في اثناء السنة ان يسقط حقها فيها الشخص اجني فويل له حق فيما يعتبر شرنا لما ذكره ابن عابد في رسالته المسماة فحور العبداء فين هو احق بالاجارة انه ان زادت اجرة المثل في اثناء المدة تعرض الزيادة على المستاجر ان قبلها ورضى بدفعها فيه وحق واذا كان له حق فيها في اثناء السنة كما يستفاد

١٢٨٤

٣٠

فجيب

١٢٨٤

٥

في الحق

١٢٨٤

١١

جادی الاولى سنة

من الدر وحاشية ابن عابدين في باب الاجارة القاسدة فهل اذا اراد اسقاطه لشخص اجني من الوقف في نظره وراهم بدفعها له هذا الاجني ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر باجرة المثل كالاول بحيث لا يضيغ للوقف شيء بل يستوفى الاجرة من الاول والثاني كاملة يكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه بحيث شرعا ويطيب للمستاجر الاول ما يأخذ من الاجني في نظره اسقاط الحق المذ كورله أقيدوا الجواب (أجاب) هذا السؤال غير واضح اذ لا يتخلوا المحال اما ان يكون المستاجر المذ كورا حدث في أرض الوقف بعد اذن الناظر له بالبناء أو الفرس على ان ما يحدثه يكون له ملكا على وجه القراء واستجاره اجارة صحيحة ما يشبه به حق القراء ولا فان أحدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على هذا الوجه فينشد لاحاجة الى تكلف الاسقاط في أثناء مدة اجارته أو بعده او الى استئجار الاجنبي من الناظر بل يكون للمستاجر المذ كور يسع ما أحدثه من الاجنبي فينتقل حق القراء للشترى و يكون على المشتري المذ كور اجر مثل الارض خالية هما أحدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حق من اجني في أثناء المدة في مقابلة مال يأخذ من المسقط له غاية الامر ان له استبقاء الارض في يده الى تمام السنة المعقودة عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة بجر المثل في ابتداء عملها وتزد الاجرة في أثناء المدة وان زاد اجر المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو احق من غيره الى تمام السنة مثلا اما بعد المدة فللناظر ان يؤثر هامن غيره ولو قبل الزيادة لم يكن له فيها حق القرار هذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في رسالته المشار اليها في السؤال ولا يدل ذلك على جواز اسقاط حقه في أثناء المدة من اجني في مقابلة مال يأخذ ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحقوق المبردة التي لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة نعم للمستاجر المذ كور ان يؤثر الارض من غيره في أثناء مدته وان لم يكن له فيها حق القرار لانه مالك للثمن فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في شخص استاجر اعداوية للزراعة بمن له ولاية يتجارها مدة معلومة باجرة معلومة فزرعها المستاجر في مدة اجارته فحصدت المدة قبل انتهاء الزرع فاجرها صاحب الارض لغيره سنة مستقبلية فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذي زرعه في مدته بجر المثل الى ان يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثاني ان يكافئه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر على أن يشاركه فيه في مقابلة الاجرة لاسيما وقد شترط في عقدا الاجارة الاولى انه اذا مضت المدة وله فيما زرع يكون المستاجر له وما باجرة الارض المنقولة بالزراعة (أجاب) اذا مضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى الادراك بجر المثل خلاف الشجر والرطبة التي لانهاية لها معلومة أو لانهاية تطويلة فانها تقام على كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جز منه في مقابلة الاجرة والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة ردة من بيت مال مصر مضمونها تقدم هذا العرض من وكيل ورثة

١٢٨٥

٢

جادی الثانية

١٢٨٥

٢٩

سروارى با كبر انظار المتوفى بالة تقليم من ابراهيم اغا في خصوص ابعاد المرحوم التي
 كان مستاجرها المذ كور من المتوفى وانه كونه توفى عن ودية ببلغ وقصر غائبين وحاضرين
 سبق مكاتبة مديرية القربية تسكر اربعة اعمد اعتماد ودية الاجارة المرتبة كمن عليها الا
 المذ كور وبعاسبه على اجرة المثل من عهد وفاة المسالك ولا زال المذ كور متوقفا فهل
 الاجارة تكون مفقودة بالموت واذا كان كذلك فما الا لازم شرعا على المستاجر في المدة
 التي استمر لها بعد موت المؤجر وهل اذا لم يمثل له دفع اجرة المثل عن المدة الماضية يجبر
 على ذلك وتزعم منه الامايمان لعمدة الاجارة أم كيف (اجاب) الاجارة تنقضي بموت أحد
 عاتقها لنفسه كوت المؤجر المسالك للارض مع بقاء مدها ولو كمل الوردية مطالبة
 المستاجر بسلامها الا ان يتفق على بقائها الى تمام المدة المعقود عليها او مدة اخرى معينة
 بالاجر الاول او خلافه ان لم يكن فيه شئ فاحش فلا ينفذ على الموكنين لاسيما في حق
 القصر فان ما طلب المستاجر باجر آخر بعد الموت يظهر حكم الانقضاء فان لم يسلم
 الارض يلزم المستاجر ما طلب به من الاجر ما لم يمكن له زرع في الارض وقت الموت
 مع بقاء المدة فانه لا يلزمه الا المسعى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط حيث لم يرض بما
 سعى له ثانيا واما بعد الحصاد ولو مع بقاء مدة العقد الاول فيلزمه ما سعى له ثانيا ان لم يسلم
 الارض وزرعها فان مرح بعدم قبولها بالاجر المسعى ثانيا يلزمه بالمثل في العقار المعد
 للاستئصال لصيرورة فاصبا وعلى كل فلا تملك للمستاجر بالاجارة الاولى لبعالها بموت
 المسالك ما لم يراض عليها مع الوردية بعد الموت والدليل على وجوب المسعى الاول في المدة
 الى الحصاد ما ذكره في الدراية من التنية مات أحد هما والزرع يقل بقي العقد بالمسعى
 حتى يدرك وبعد المدة بالمثل اه واقه تعالى أعلم (مسئل) في رجل استاجر
 وكالة بجرة معينة مدة سنة طالة كونها صاحبة للسكنى وبعد ان استلمها انهدمت
 محلاتها حتى صارت لا ينتفع بها المستاجر انتفع المقصود باصل استئجاره وطلب من
 المؤجر عما ردها اراد فلم يعمرها ولماضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الاجارة
 بالكامل فقال له مادام ان الوكالة انهدمت ولم تعمرها فعقد الاجارة انقضى ولسن ملزوما
 بملته ولم يكن لك عندى سوى اجرة الجزء الذي انتفعت به منها فهل والحال هذه
 للمستاجر ذلك وعقد الاجارة منقضى بسبب الهدم وعدم التعمير أم لا (اجاب) وفي الصغرى
 اذا سقط حائط او انهدم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بقيمة الاجر خلاصة
 وبزانية انهدم البيت المجاورة له الخروج وفسخ الاجارة ثانية أقول فان لم يفسخ برفع
 عنه من الاجر يحسنه ولا يؤثر احد منهم ما بيناه كما في قرياس عن الذخيرة أفاد في تنقيح
 الحامدية ومنه يعلم جواب المحاذقة والله تعالى أعلم (مسئل) في مكان معد للاستئصال
 سكن فيه رجل بزوجته بغير اذن مالكة مدة ولم يكن شر يكاله فيه فهل اذا طلب منه
 مالكة أو من يقوم مقامه اجرة مثله المدة المذ كورة يجاب لذلك ونور بدفعها والحال

١٢٨٧

١٤

شوال

١٢٨٧

١٨

سنة ربيع الاول

١٢٨٨

٢٢

جمادى الاولى

١٢٨٨

١٣

ذى القعدة

١٢٨٨

٢٩

شعبان

١٢٨٩

١٨

هذه ولا عبرة بتعلله انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن مرهونا تحت يده
(اجاب) اذا سلك شخص مكانا معدلا للاستغلال بلا اذن مالكه فعليه اجرة مثله مدة
سكنه فيه ما لم يكن شريكه فيه او مرهونا تحت يده على المقتضى به كفى الوقف وصغار البنين
والله تعالى اعلم (مسئل) في ارض معدة للزراعة جارية في وقف لم يسمن واقفها مدة
اجارتها آخرها نازح من رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فاجرها
ناظرها من رجل آخر ثلاث سنين في عقد واحد باكثر من الاجرة الاولى وهو اجر للكل
فاكثر ولم يكن للاستاجر الاول فيها زرع ولا غراس واستولى المستاجر الثاني على الارض
المدة كورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول في البلد وعدم منازعته والا ان يريد
المستاجر الاول فسخ الاجارة الثانية قبل مضي السنتين الباقيتين ليستاجرها لنفسه
مئة للابانة اولى مدعيه انه اصلح ارضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثاني في ذلك
فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة باجر المثل فاكثر بعد مضي مدة الاول لا يكون
للمستاجر الاول فسخها ولا عبرة بمجر وتعلله المدة كورة وتبقى اجارة الثاني الى انتهاء مدتها
وما لحكم الشرعى في ذلك (اجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها الى الثانية
والحال ما ذكره حيث انعقدت الثانية بعد مضي الاولى صحيحة باجر المثل فاكثر ولا عبرة
بهذا التعلل والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل آجر قطعة ارض معلومة معلومة بمعلوم
معلومة لاخر باجرة معلومة اربعة ايام مدة ثلاث سنين وكل سنة مبلغ معلوم بموجب سند
مستوف للشرط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المدة كورة مدة سنة واحدة ثم ان رب
الارض المدة كورة باع جميع الارض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاه واستلمها
المشتري فطلب رب الارض مبلغ اجرة السنة التي مضت واستغفلها المستاجر المدة كورة
فتوقف عن دفع الاجرة المدة كورة متعللا باجارتها مدة الثلاث سنين فهل لا عبرة بتعلله
بذلك لا سيما مع رضاه بالبيع المدة كورة وتسليمه له ويحبر على دفع الاجرة للدة التي وضع
يده عليها (اجاب) يؤمر المستاجر المدة كورة بدفع اجرة السنة التي استغفلها ومضت مدتها
حيث لا مانع ولا عبرة بتعلله المدة كورة حيث كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى
اعلم (مسئل) في رجل استاجر ارضا فبنى فيها يثرا ويثا باذن صاحبها وغرس فيها اشجارا
واستمر يدفع اجرة تلك الارض مدة تزيد على عشرين سنة وبعد ذلك اراد ان ياخذ المالك
ما في الارض من اشجار وغيرها قهرا عن الغارس فهل لا يكون له الاخذ وتكون الاشجار
وغيرها للغارس (اجاب) المصرح به انه اذا استاجر شخص ارضا من مالكها لينة
والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس نفع الاجارة فان مضت المدة فلهما
وسلمها فاذا غرق عليه تسوية الارض لانه هو الغرس لها الا ان يغرم المثل جزه قيمتها
مسحق القاع برضا المستاجر ان لم يضر قلعها بالارض فان اضر يتمسكها المثل جزه على
هذا الوجه جبرا على المستاجر وهذا ان لم يتراضيا على بقاء البناء والغرس في الارض باجر

شوال

سنة

أوبدونه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) في اطينان
عشورية بمولكة آخرها من علمكها من آخر اجارة صححة مدة معلومة مقدارها ثلاث سنين
نقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفي أثناء تلك المدة أراد مالك الارض أن يبيع
بعضها من شخص آخر فهل لا تتم المبة الا بالقبض وليس له ان يبيع ذلك البعض من
يد المستاجر مادامت مدة الاجارة باقية كما انه ليس للمالك فتح تلك الاجارة بدون
عذر شرعي بموجب الفسخ بل تبقى في يد المستاجر الى تمام المدة حيث كانت صحيحة
لازمة (اجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين في يد المستاجر لا تتم
المبة فيها الغير المستاجر مادامت في يده اذا تمت المبة الا بقبض الموهوب له العين الموهوبة
قبضا كاملا ويحصل ذلك بافراز الموهوب شائعا فيما يقبل القسمة وتسليمه وهكذا
الاجارة لازم لا يفسخ الا بعذر حتى لو بيعت العين المستجرة في أثناء مدة الاجارة بدون
لزم دين على المؤجر لا وفاء له الا من عن العين المستجرة يكون البيع موقوف ولا يفسخ
الاجارة بذلك وفي رد المختار لو رهب طفله دارا يسكن فيها قوم بغير أجر جازو بصر
فانصا لانه لا وكان يلزم كذا نقل عن اخاتية اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض بمولكة
لثلاثة سنين كتيبتهم على الشيوع آخر احدثهم نصيبه لاحد الشريكين الاخرين فهل
تكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يشر نصيبه لهما معا كما كان جاري بينهم قبل
(اجاب) اجارة احد الثم كانه نصيب خاصة شائعة من احدثهم بكيه فامدة شرع على ظاهر
الرأية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا من مالكها غالية من الاشجار
لينتفع برزاعته لمدة ثلاث سنين وشهر اجارة صحيحة وصار ينتفع بها المستاجر حتى اجارته
وقبل مضي المدة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون
افن المستاجر واجازته فهل لا يفسخ عقد الاجارة الى تمام مدها بالبيع المذكور ويكون
موقوف على مضي المدة في حق المستاجر واذا فعل أحد بان المؤجر على مدته لا يفسخ له
اذا كان للمالك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحواله لا يفسخ في بيعه عليه من
اين ولدز ياد مع انه غير مشغول بحق الغير (اجاب) اذا كان عقد هذه الاجارة صحيحة
شرعا لا يفسخ في حق المستاجر ببيع العين المستجرة بدون رضاه الى تمام مدها ما لم يكن
البيع لغرض دين لزم المؤجر لا وفاء له الا من عنها كما صرحوا به فلا ما يفي بدين غيرهما
والحال ما ذكرنا السؤال لا يكون عذرا في فسخها والله تعالى اعلم (سئل) في راى
جاموس لاهل بلدة اخذ جاموسة رجل منهم ليرعاها له باجر معلوم مع جاموس اهل البلدة
فاخذها يوم ما وذهب بها الى المرحى فبتر كها في الحلا ورجع بجواميس غيره فضاعت
بتر كها في الحلا و بعض الناس أخبر أن وابور السلة الحديد أثلة لها بعدت كها فعمل
حيث فرط الراى المذكور في حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة حتى
ضاعت أو تلفت بالوابور المذكور بعدت كها في الحلا يكون الراى المذكور رضامنا

١٩ : ١٢٨٩

شعبان

٢٦ : ١٢٩٠

ربيع الثاني

٢٢ : ١٢٩١

١٨

١٢٩١

شوال

١٥

١٢٩١

١٦

١٢٩١

لتيتمها حيث صار متعديا بقريطه في حفظها حتى تلتفت (اجاب) نعم يضمن الراعي
 المذكور بقرطه في الجاموسة المذكورة حتى ضاعت أو تلتفت فعليه قيمته بالرهبها
 يوم تلفه اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة لجماعة
 وكذا رجل في اجارتهما من شخصين فاجرهما من اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد
 ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشركاء نصيبه من الارض ونصفت الاجارة في
 الجميع من المشتري والمستاجرين واجاز من لم يبع فصفها ورضي به ثم اجر المشتري نصيبه
 شائهما من الارض للمستاجر بن المذكورين فاستوليا على جميع الارض ووزعها بدون عقد
 من الشر يك الذي لم يبيع ثم قال التمر يك الذي لم يبيع ولم يؤثر نصيبه معهما وتكلم
 معهما في شأن اجرة نصيبه مثل ما اجر به شريكه المشتري فرضى احد المستاجرين بحسبان
 اجرة شائهما مثل الاجرة الجديدة وامتنع الآخر يريد محاسبته على الاجرة الاولى التي
 نصفت اجارتهما والحال ان الارض المذكورة معدة للاستغلال والاجارة فما الحكم في
 هذه المحادثة والحال هذه (اجاب) الاجارة الصادرة من المشتري في نصيبه شائهما بعد
 فسخ الاولى فاسدة للشبوع وكذا ما حصل عن لم يبيع في نصيبه مع المستاجر بن النسبة
 لمن رضى منهما بالاجرة الجديدة ولم يؤخذ بالنسبة لمن لم يرض منهما بما اصابه الا وحيث
 كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذكورين الذين زرعاها
 والحال هذه اجر مثلها المسالكهما المذكورين لا يجاوز ما رضى به المسالك المذكوران
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر من شأنه ان ترسل اليه البضاعة وغيره من
 البلدان من البار وغيرهم ليبيعها بالتوكيل عن المرسل أو يرسلها الى محل آخر أو
 يشتري بالبدل بضاعة أخرى حسب الطلب وله على ذلك اجرة معلومة من النة وقد
 تعارفها الناس فيما بينهم باعتبار ربح البضاعة وقيمة قضيها حسب العمل الواقع من
 المباشرة لذلك ولا يعمل الا بذلك عاملا ورجل من الاسنانة على هذه الكيفية وصار يرسل
 اليه الشيء ليرد له الى مكان آخر وارة بطالب منه شرعا مما يلزمه فيشره له واستمر الامر
 على ذلك مدة ثم ان التاجر طاب من الرجل اجر عمله المدة المذكورة فوجد على ذلك قبل يثبت
 ان توفي الرجل لرحمة الله تعالى عن ورة قيمهم صغار فهل والحال ما ذكر اذا ثبت التاجر
 مدعاه على الوصي أو على الوارث الكبير قضى له في تركه المبت بالمعارف أم كيف
 الحال (اجاب) اذا صرحت مشاركة بين رب المال والعامل له المذكور على أن يعمل
 له العمل المطلوب بالاجر المعروف بين البارتكون هذه اجارة فاسدة فيجب للعامل
 فيها على رب المال اجر مثل عمله لا يجاوز الشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يشترط
 وكان هذا العامل معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها اذا المعروف كالمشروط كاصحوا به
 وحينئذ يكون للعامل اجر مثل عمله في تركه رب المال ان اثبت ما ذكر بعد موته بالوجه
 الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان كبير قابل لقسمه لافراز وسفله هوانيت

مشارك جميع ذلك بين ورثة رجل بالعين استاجر أحد الورثة وهو ابن الميت حصص باقي
 الورثة لنفسه مسانبة باجرة معاوضة واستمر واضعا يد على ذلك العقار ينتفع به كى
 واجارة مدة من السنين بطريق الاصالة والاجارة ولم يدفع الاجرة الى أن مات فهل يكون
 الباقي شركائه مطالبة وورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار من تركته بمقتضى عقد
 الاجارة الصحيحة بعد تحقق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ثانيا تضمين باقي
 شركائه ما صرفه في ترميم المكان المشترك المذكور حيث كانت المزمة بدون اذن منهم
 وكان المكان المذكور قابلا لتقسمة الافراز (اجاب) نعم لشركاء المستاجر المذكور
 مطالبة وورثته باجرة انصباهم من ذلك للعقار الذي استأجروه منهم على هذا الوجه من تركه
 مررتهم حيث لم يبرأ منها والحال ما ذكر وليس لورثته مطالبتهم بما صرفه مورثهم في
 مرمة المكان المشترك القابل للتقسمة بدون اذنهم بل يكون مستبرعا بذلك والله تعالى
 أعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة استاجر أحد الشركاء به نصيب الباقين
 منه مدة معلومة ثم أجمعهم لرجل مدة لا تزيد عن مدة استجاره وشرط المستاجر
 المذكور عزل المؤجر المذكور ونعمير ما يحدث فيه من الحفل في تلك المدة ثم باع المؤجر
 المذكور نصيبه لاحد شركائه في العقار المذكور ثم حصل فيه تهميد فبوت به بعض
 الانتفاع بالعقار المذكور قبل انقضاء مدة المستاجر وطلب المستاجر المذكور مؤجره
 بتعويض المنهم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشتري أيضا من التعويض فهل
 والحال ما ذكر لا يجبر المشتري ولا البائع على التعويض وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر
 واحد منهما على ذلك شرعا والحال ما ذكر أما البائع فلا يملك ايلاما رغبة للعقار وأما المشتري
 لأن المالك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبقرره صحة الاجارة ثبت للمستاجر خياد
 فمضاه بقوات بعض المنفعة المعقود عليهم ان لم يحصل التعويض من المالك ويستند عنه من
 الاخر بصحة ما تخرب من العين المستأجرة والتسعة وان لم يفتح عقد الاجارة والله
 تعالى أعلم (سئل) في أما كن معدة للاستغلال فضعها ملك بطريق الشروع بجملة
 اشخاص والنصف الآخر الشائع أيضا وقف على جملة اشخاص أجرة بعض الشركاء في
 المال والوقف بدون وكالة عن الشركاء في المال ولا نظر على الوقف لشركائه ليس ارشدهم
 جميع الاما كن المذكور مدة من الوقف والمالك يصعد احديهم اجرة المثل باضعاف
 ويكون مدة معاوضة لرجل آخر اجني ولم يجز الاجارة المذكور مدة من له ولا يتأخر مات
 المستاجر المذكور فممن مولا نا الحاكم الشرعي ارشد المستحقين في الوقف الذي هو أحد
 الشركاء في المالك فاطر اشر صاعلى الوقف المذكور بمقتضى تقرير شرعي ليعمل فيه بشرط
 الواقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النضر في وقفه هذا والولاية عليه للارشد
 فالارشد من ذريته ومما نال لا يورثه فعندنا أكثر من ثلاث سنوات في عقد واحد ولا
 يورثه عقد متوالي ولا يدحل عقد اعل عقد حتى تنقضي مدة العقد الاول ومن فعل

شوال

سنة

ثم من التاركان معزولا قبل ذلك بثلاثة أيام الى آخره ثم باع المؤجر المسد كوروا كثر
 الشركاء نصيبهم في المال الى الناظر المذ كور بمقتضى بيع شرعية يسد فطلب الناظر
 المذ كور فزج جميع الاماكن المسد كورة من يد ورتة المستاجر المذ كور وتسليمها اليه
 بمقتضى فقره على الوقف وله ملكه وقوله عن باقي الشركاء في الملك فهل يجب ان ذلك
 وله نزع جميعها من يدهم وطالب قيمة مثل اجرة حصه الوقف والملك فيما عدا اجرة حصه
 المؤجر قبل بيعه مدة استيلائهم عليها لفساد ما فعله المؤجر المذ كور ولموت المستاجر
 المذ كور (اجاب) نعم يجب ان الناظر المذ كور ذلك والحال هذه فله نزع جميع تلك
 الاماكن من يد ورتة المستاجر على هذا الوجه ومحاسنتهم على امر المثل فبما ذكر بالسؤال
 مدة استيلائهم على تلك الاماكن اذا تحقق ما هو مسطور حديث لا مانع واقعة تعالى أعلم
 (سئل) في مكان يملكه آجره ملا كمن رجل اجارة بحجة ليستعمله مصبغة
 وأذنه بوضع خواب فيه لصناعة الصباغة على وجه البقايا والقرارات ان ما يصحده في
 ذلك المكان يكون له ملكا وجد كاعلى هذا الوجه فصر المكان المذ كور ووضع فيه
 الخوايا وصار ينتفع به مدة ويدفع آجره ملا كمن باع خاويه وجد كالمذ كور لخص
 آخر واستمر المشتري المذ كور ينتفع بذلك المكان ويدفع آجره ملا كمن ان المشتري
 المذ كور لم يستعمله الا آن للصباغة بل أعد له صناعة البقايا مع بقاء الخوايا الذي اشتراه
 وهي الخوايا في أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو قائم يدفع
 آجر المثل للمكان المذ كور الى ملا كمن فهل مع بقاء الخوايا الذي اشتراه فيه وقيامه يدفع آجر
 المثل الى الملاك لا يكون مجرد عدم استعماله صنائه الصباغة في ذلك المكان واستعماله
 لصناعة البقايا مع عدم الضرر بالمكان وقيامه يدفع آجر مثله موجب التمكن الملاك
 من نزعها من يده اذا كان خاويه المذ كور ثانياً بحق القرارات انقل اليه بالشرع الصحيح
 الشرعي عن يملك الخوايا المذ كور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان هذا الخوايا
 والمجدد موضوع في هذا المكان باذن ملا كمن بحق القرار المستاجر اجارة صحبة ثم انقل
 الخوايا والمجدد المذ كور بالشرع لمن اشتراه عن ملكه شرعاً صحيحاً لا يكون مجرد عدم
 استعمال صناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة اخرى مع عدم الضرر ببقاء
 الخوايا على حاله وقيام المشتري بدفع آجر مثله في كل وقت بحسب موجبا لنزع ذلك المكان
 من مالك الخوايا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بالوجه
 الشرعي جاتبا من الاطيان العشور به بحجة الصبيد آجره ملا كمن معلوم باجرة معينة مدة
 سنتين وتحررت بينهما ما ورقة بالاجارة المذ كورة لم يجر نهيها ثم استولى المستاجر على
 ثلث الارض مسنة من السنتين المذ كورتين ثم مات المؤجر عن اولاده المذكور المبلغ فارادوا
 وضع ايديهم على ثلث الاطيان لمخ الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستاجر من ذلك فتمتلا
 بعقد الاجارة وعدم مضي مدتها فهل والحال هذه ننقض الاجارة بموت الموجب ولا

١٢٩٤

١٦

جمادى الثانية

١٢٩٥

١٢٩٦

٢٠

يجب المستاجر لثباتها في يد ماله الاجارة ولو رثته المأجر التمتع فيما اعاشا وا
 حيث صلبوا وادم بقائها في يد المأجر المذ كرر الله تعالى ان يده موت مودعهم نيل مضي
 السنة الاولى من الاجارة المذ كورة وما الحكم الشرعي (جواب) تنسخ الاجارة
 بلا احتياج الى فسخها بموت احدكما فديهما ان عقددها لنفسه بان كان مالكا احصاها في
 الله قدمه لم ترض الوتة ببقاء الارض بيد المستاجر الى تمام مدة الا برقة ورضا بذلك
 فتعقد ذاتا ثانيا - ذكر املهم عليهم - عدم بقاء الارض في يد المستاجر بقبول موت
 مورثهم ولا بغيره - ولا استيلاء عليها حيث لا مانع كما ذكر الله تعالى فيهم زرع علم
 يدرك فله استبقاؤه فيها الى الادراك بالاجر المسمى ان كنت المذمومة وقد علمنا بابقا
 لبقاء الاجارة حكما وبالرأى ان كان النفع به دعاهما والله تعالى اعلم (مسئل)
 في رجل استاجر دارا لمدة خمس عشرة سنة لا تنفعه بالكتب في ارضه عامرة في أثناء
 مدة الاجارة حصل خلل في البناء منع الانتفاع بها ومن الضروريات ان يباين في نفعه
 فورا من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا استمتع المالك ان المصير يكون
 للمستاجر فسخ الاجارة او يلزم المستاجر بتعديرها - ان الله (جواب) اذا حدث سبب
 العين المستاجرة يوقر في المنفعة كذا اذا انهم به فاعا سائر تقصير بالانتفاع حيث
 به خيار الفسخ المستاجر لان كل جزء كالمدة قد عليه الا ان القدر - ثم يترتب على ضرر
 المأجر ورضاه والقضاء بخلاف ما لا يترتب في المدة كانه تمام مدة دفعه في مكانها
 فلا يثبت الخياران العتدور على المنفعة دون العين ولو ازال العيب الانتفاع بالكمية
 كانه تمام جميع الدار لا يتوقف فسخ المستاجر على شيء مما ذكره في العقد فيرد
 فسخه واما الزام المستاجر بالتمتع من ماله فلاق له والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
 دفع لآخر حال صحتهما ونفاذ تصرفهما بماله لغيره ان القودن حال اصابه في الله
 آجرة بجانب اطلاق من جهة اطلاق المدفوع اذ هوها سنة أفدت وسدس وعين فدان
 غير مدينة ولا معلومة المذد للمستاجر عقدا - ونها بينهما في معارضة من السنين لتبقى
 تلك الاطيان في يد صاحبه اقل المدة ليزرعها على سبيل الزركة بينه وبين المستاجر
 مات مالكا الاطيان المذ كررة بعد خمسة اشهر من تاريخ الاجارة ولا يدرى المستاجر
 ماذا فعل مالكا الاطيان فيها وانما صحت الاجارة بالزركة بالمرح كونه سائلا سدة
 للجهالة وبقي المبلغ المدفوع بغيره لثا الارض الى الآن عما تتردد وأقر ورثته
 جميعا واهما الغون بدهموت مورثهم ببقائها في يد مورثهم حين يوافقون حين سزا الله
 مما يتعلق بتركه مورثهم بمحض الضبط المذ اراد رب المذ ساليهم به - وهو قبل
 اذا ثبت ما كر عليهم في وجههم بالبيتاء ذلة المذ شرى بقى له عليهم
 يدفع ذلك المبلغ من تركه من بعد استيفاء ما يلزم بالوجه الشرعي (اجواب) نعم حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل وشهنة مع لكون يفرق الارث شرعى عن

ذى القعدة

١٢٩٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩٧

١٩

جادی الاولی سنة

مورثهم اعيانا واما كن ومخل و مواشي وغير ذلك فاجر الاخ المذکور جميع ما ذكر من رجل اجني وحروله بذلك استدعيون اذن له من اخته الشر يكتن فيما ذكر ولا توكيل وبدون اجارة منهما المأقوله فهل اذا كان المالك في ذلك ثابتا لهما وهما بالافتان عاقتان لا تنفذ الاجارة المذکورة في حصتهما في جميع ما ذكر شرعا ولا يجوز اعتبارها ولا العمل بها في نصيبها ولو فرض صحة الاجارة في نصيبه شرعا (اجاب) نعم لا تنفذ هذه الاجارة في نصيب الاخيرين المذکورين ولا تعبر شرعا اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال ولا تصح الاجارة شرعا في النخل حتى في نصيب العاقد بنفسه لو ردها على استهلاك العين والاجارة الثمرية انما تكون على ثلث المنافع والله تعالى اعلم (مثل) في رجل غلب غيبة بعدة طو يله لا يرجع منها سنين ولا يفسر اسطلاح رأيه في ثلثها وله حصته من عقارات يلزمها نفقات ومؤون كالا وال المستغنية لبيت المال ولا يمكن له وكيل ان يمسكها وادارتها وحفظها وخيف عليها من التلف والخراب فهل للقاضي المفوض اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجهه صحيح ولو بما ذونه حيث خيف عليها ما ذكره الحال هذه وما الحكم في اجارة المشاع في حصته شرعا او شركا الى جميع باقي الشركاء اذا صدورت عن ملك ذلك سواء كان المالك بنفسه او من له ولاية ذلك كوكيل وقاض ومستاجر مدته وما الحكم ايضا في صدور الاجارة في جميع عقار من شخص الى اجني ثم يظهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها ونقضوا في انصباهم هل يصح الاجارة في نصيب المباشر لما فقط وتنفع في الباقي رد من ظاهر استحقاقه وبعد هذا من قبيل الشروع الطارئ (اجاب) للقاضي المفوض اليه ولاية حفظ مال المفوض من متاع وعقار اذا لم يمكن له وكيل من قبله وله اجارة اجارة صحيحة باجر المثل وله بيع ما يخاف تلفه وفساده لاسيما اذا كانت عليه نفقة ومؤنة كخراج وكذا مال الغائب غيبة بعدة طو يله بحيث لا يرجع سنين دلي ما يستفاد من جامع القصورين حيث نقل في اواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الابن اذا ظفر به ولا يؤثر لانه تعرض له على الاياق بخلاف الضال فانه يؤثر موافق للقاضي ببيع مال المفوض والاسير من المتاع والرق والعقار اذا خيف عليه الفساد ثم قال وكذا الوهم حياته لكنه لا يرجع منسنيين ثم قال للمفوض نصيب في دار مقسومة على حدة لا ينبغي لاحد ان يتصرف فيه بلا اذن القاضي والقاضي ان يؤثر ولو خيف ان يتصرف ولو لم يسكنه احد لم يحفظ اجرة للمفوض انتهى فروي بين الغائب الذي لا يرجع منسنيين والمفوض في جواز بيع ما يخفي فسادده وبين البيع والاجارة لانهما من باب الحفظ حينئذ بل هي أولى لبقاء العين على ملك الغائب فيها والقاضي نصيب فانظر المصالح العاجز عن التصرف في موقوفهم وصرحوا بجواز اجارة المشاع من باقي الشركاء جملة بلا تفصيل وبان الشروع اطاري لا يفسد الاجارة فلو اجر بعض الشركاء الى الباقي ولو متعدد ما بقي من

١٢٩٨

١٧

جادی الثانية

١٢٩٨

٧

العقار بعد حصة المستأجرين جلة بقدر واحد بلا تفصيل يجوز الاجارة بخلاف ما لو أجر
 البعض الباقي دون البعض الشيوخ ففي جامع التفصيلين على ما نقله السيد الطوسي في
 الاجارة القاسدة ارض بين جماعة فوكل أحدهم بالاجارة حفلة فأجره وكيله من جميعهم
 جاز ولو لم يحددهم لم يجز كالمباشر الموكل انتهى وفي الهندية من الباب السادس عشر
 في مسائل الشيوخ عن الاجارة والشيوخ الطائري لا يفسدها اجاعا كالمواجر بها ثم
 تفاسخا في نفعها او مات أحدهما أو اسحق بعضهما يبقى في الباقي انتهى فعلى هذا لو أجر
 رجلا عقارا الى أخيه ثم اسحق بعضه اشركا المؤجر في هذا العقار ولم يجز باقي الشركاء
 تلك الاجارة بل فسخت في انصابتهم تنفخ الاجارة فماعد انصيب المؤجر ويكون هذان
 قبيل الشيوخ الطائري فلو أجر المستأجر ما بقي من مدته لباقي الشركاء جلة بلا تفصيل تهيج
 اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أربع معلومة معدة للاستغلال جارية في
 ملك هندية وضع زبيده عليها واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا أجرة فقامت
 هندية تطالبه بأجرة مثلها من المدة المذكورة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم هذا إذا
 كان وضع اليد والاتفااق بملك الارض بطريق النصب بلا ذن ماليتها المذ كورة
 وتحقق كون الارض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما هو مصرح به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا وموت فوفته ثلاث سنين من فائدها فمضى منها سنتان وفي
 آخرها بعد الادراك مات مستأجرها لنفسه فهل تنفخ الاجارة بموته وإذا كان كذلك
 لا يجبر منه ولا ية التصرف فيها على ابقائها تحت يد ورثته السنة الثالثة وإن لم يجرها
 لمن شاء حيث لم يوجد ما يفسد انعقادها لورثته بعد الموت ولا تفاسخ (أجاب) نعم تنفخ
 هذه الاجارة بموت مستأجرها المذ كورة ولا يجبر المتولى على ابقاء الارض في يد الورثة
 السنة الثالثة والحال ما ذكر بالسؤال ولد أن شاء باجر المثل حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر أطبائه المملوكة له رجل آخر مدة معلومة بقدر معلوم وفي
 انقضاء هذه المدة أجرها له ايضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد
 الآن ربا الارض فصح الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذ كورة وعمله
 بالفتح ليقرحها لمن يشاء بعد مضي المدة الاولى التي لزمته اجارتها بالاجرة الاثنية ويريد
 المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة لها الحكم في ذلك والحال ما ذكر
 (أجاب) صرح علماء نابان في لزوم الاجارة المضافة تصديق وأيد عدم اللزوم بأن عليه
 التقوى وبناء عليه فاسلك من عاقدى الاجارة الثانية المضافة المذ كورة فمضى بحضرة
 الآخر وعمله قبل دخول وقتها واجارة الارض لغير الاول حيث لا مانع والله تعالى أعلم

(كتاب الاكراه)

(سئل) في امرأة قتلت جارية لآخرى وثبت عليها ذلك بيينة شرعية على اقرارها الذي
 فاض بها قتلها الحكم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بتقويم اناس من اهل

١٢٩٩

٢١

جمادى الثانية

١٢٩٩

٩

جمادى الاولى

١٣٠٠

٨

شنة

مهر

الخبيرة عارفين لها وبعد ما دفعت القيمة لربها كتب القاضي حجة شرعية بضمون القضية طبق الاصول الشرعية ثم دفعت هذه المقتضى قاض آخر فنفذها وحكم بحصة مضمونها وبذلك عدة التحات القائمة الى المحاكم السياسية ليسترد لها بعض ما ضمنته فاسترد لها من ربة التجارية خمس مائة قرش بالا كراه والجبر وبهذان زال الا كراه طلبت منها ما كانت استردته بجبر المحاكم فانكرت القائمة الاخذوا الاسترداد من ربة التجارية فهل اذا زال الا كراه ثبتت على القائمة الاخذ بكون ربة التجارية استرداد ما اخذته منها واذا امتنع من دفعه بعد ثبوته يجبرها المحاكم على الدفع (اجاب) اذا تحقق بطريق شرعي ان القائمة استردت بالا كراه شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون الواجب عليها رد حديث كان حكم القاضي بذلك صحيحا متوفيا لشرائطه الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة كرهها المحاكم على طلاقها وبعطي مبالغ من الدراهم فعند ذلك فرها بابطال المحاكم والده لياقيه بالرجل المذكور فغضب عليه والده فما وجد فعند ذلك ضربه المحاكم كضرب بالشد أو اخذته مؤخر صدق زوجته ابنته الفار كرها فهل والحال هذه للرجل المذكور المطالبة بمؤخر الصدق عن اخذ منه وليس للزوجة المطالبة بمؤخر صدقها الا ان من زوجها حيث كان دافعا ما تعورف تجهيله ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعته بما يليق بحاله (اجاب) للوالد استرداد ما دفعه مكرها من المحاكم المذكور بحيث قبضت المرأة ما تعورف تجهيله من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حالها حيث لم تكن ناشزة وليس لها مطالبة الزوجه بما هو مؤجل من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زواجة كرهها المحاكم سابقا بالحبس المديعي ان يبادل شخصاً آخر بارضه فبادل واخذ ارضا عوض ارضه بالا كراه المذكور فهل لا يسقط حقه من ارضه بالمبادلة مع الا كراه حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولو لم يارض المذكور فرفع يده الاخر عن ارضه خصوصا وقد طال برفع يده عنها مع ابتداء وضع يده وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذكور من ارضه بالمبادلة حيث كان الامر ما هو مستطوره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى عليه بسرقة فانكر وقال لهم اقيموا على بينة فاخذ المدعون ووضعوه في السجن وضربوه ضربا شديدا واثام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده صدق في شوكه وتقبلوا عليه وقهروه وكرهوه كراه شرعيا على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة قهر اضنه بذلك ثم اطلقوا والده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور متمسكين بالحجة فقال لهم لا ادفع شيئا الا بالوجه الشرعي فهل يجب بذلك ولا يلزمه دفع شيء (اجاب) ليس للدين المذكور بن مطالبته المدعي عليه السرقة بئنا على التزامه المكتسب بالوثيقة والالتزام لا يستدعيه اذا كان مع الا كراه الشرعي والله تعالى اعلم

١٢٦٥

٧

ربيع الثاني

١٢٦٥

٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٣

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٤

(سئل) من طرف مجلس الحقيقة في رجل كان سجيناً لما حكم السيد بي بخصوص دعوى دون مطلوبين منه وأمر بأخذ أمته من رقيق ومراش وخلافه وجرى بيعها بالخص وصاحبها مسجون ولما تم لولي الأمر صوابه قدم من السجن وتحت دعاء فوجد مذكوراً وثبت الاكراه الشرعي في بيع أمته وفساد البيع فبقي اعلان مستوف حكمه اثر اثناء الشرعية بخصوص شيخ الحمام الازهر مفتي السادة الخليفة وفتاها بناء على ذلك صدر الحكم من ولي الأمر بان المشتري لا منعة هذا الرجل بالخص ودون فرق اثمان الامتعة بالمائة لهم باعتبار قيمتها وقت البيع او تردا منعه عنه سواء كان رقيقاً أو مواشياً أو غيره موهو يعطيه الاثمان التي دفعوها وقت الشراء فيعده صدور الامر حصل توقف من المشتري ومن جهه دعواهم لعدم وجود ما اشتروا به ذلك الوقت وأنه لو فرض الوجود فيمناسب بما مضى على ذلك من السنين الصغير من المواشي صار كبيراً واستولد منه نتاج والمريض بذلك الوقت قد برئ والبعض نقى بآثاره وهكذا من المظورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولي الأمر فهل لا يجابون في ذلك أم كيف يكون الحكم الشرعي (اجاب) قد صرح علماء ائمة البائع اذا كان مكرهاً كراهاً شرعياً وترتب عليه التمكن من الفسخ وفساد البيع واذا قبض المشتري المبيع طوعاً أو هاتاً في يده يكون مضطراً عليه بقيمة قبضه قبض علماً بأخذها منه بعقد فاسد وبان زوال المبيع بالا كراهه كالولد ونحوه مضطراً على المشتري بالتعدي فالمبيع الموجود بيد المشتري امان يعنى البائع البيع فيه اولى به ونحوه ما لا يابدهم مضطراً عليهم بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سعى بالخرق ما كم فغرم الحما كم المسمى به مبلغاً يلزم في الاكراه الشرعي فهل اذا قرأه اتهمه فالما يكون ضمان ما غرم على الساعي أم لا (اجاب) نعم يضمن الساعي بالسعاية الكاذبة كما أفق به قول علماء المناظرين حسمه بالفساد قال في البرزانية قال محمد يضمن وعليه القتيوى كذا في فتاوى العلامة الحسري وفي نسخ القطار القتيوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقاً أى سواء كان المسمى اليه قد يغرم أولاً يغرم أو يغرم البتة أى وقد غرم بالفعل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق طناً فبخله كرهه الحما كم بالجس وانضرب الشديد على بيع ما ذكر من اثنين والقتل في دين كان على ولده بلا كفالة واستولى عليه المشتري من السنين وهو ياكل ثمرة القتل ثم مات البائع فهل يكون لورثته الرجوع على المشتري بالقتل والطين ومحاسنه على ما كاهن ثمرة القتل في هذه المدة ثبت كان الا كراهه بالاباحة الشرعية (اجاب) اذا كرهه شخص يقتل أو ضرب شديداً تلف أو جسر أو قيد مديد حتى باع أو اشترى أو أقر أو أبرق أو مضى ولا يطل حتى الغم يموت أحدهما ولا يجوز للمشتري ولا بالزيادة المنفصلة كالولد والثمرة وتضمن بالتعدي كذا أفاده في الدرر وحاشبه وسنه يعلم جواب السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ابراج حمام حبسه شيئاً يملكه وطلب

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٩

منه أن يشتري نصفها لنفسه وأكرهه على البيع له بالحس المديد والضرب الشديد فباع له النصف وهو في الحس بمن معلوم ولم يدفع له شيئا منه فهل إذا كان الأكراه على البيع ثابثا بالينة الشرعية لا يتغذى يكون لرب الأبراج فسخ البيع وابطاله (أجاب) إذا تحقق الأكراه الشرعي على البيع يكون للمكره بعد زوال الأكراه فسخ البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وترك متاعا وورثة ودينون عليه واشترى بعض الورثة بقرة من بعض الورثة الآخر بعد قسمة التركة بينهم فبعدهم بقرته يدعى عثمان مئتين من حبي الشراء وبعد تصرف المشتري فيها يبيع بتأجيرها في البائع أن البيع بالأكراه فطلب منه يئنة على الأكراه فلم يجبه بئنة فهل والمحال هذه لا يكون له استحقاق في فسخ البيع (أجاب) إذا لم يثبت الأكراه الشرعي على البيع لا يكون للبائع فسخه وينبغي من معارضة المشتري البقرة المذكورة وتدين وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون ساقية وأشجارا وأطيان زراعتهم في شيخ البلد واحد منهم في غيبة الباقيين وأكرهه بالحس المديد والضرب الشديد على بيع ما ذكر فباعه بالأكراه لرجل بمن معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المذكور لنفسه فهل إذا كان الأكراه المذکور ثابثا بالينة الشرعية على البيع لا يتغذى في نصيب المكره ولا في نصيب بقية الشركاء إذا لم يجزوه ولم يرضوا به ويكون لهم فسخ البيع وابطاله بالطريق الشرعي (أجاب) لا يتغذى البيع في نصيب باقي الشركاء وإن لم يكن بمكة أكراه شرعي حيث لم يثبت الأذن منهم أو الإجازة وإذا تحقق الأكراه الشرعي يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه حيث لم يوجدهم مما يفيد الرضا صريحا أو لالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلة معلوم القدر أكرهه ذو شوكته على بيعه بالحس المديد فباعه وهو بهذه الحال لرجل أجنبي بثمن معلوم ثم بعد مدة كرهه فوالشركة المذكورة بالحس المديد أيضا على بيع نصف بستانه فباعه مكرها الرجل أجنبي بثمن أقل من ثمن مثله فهل إذا كان الأكراه على البيع المذکور أو لاثنا ثابثا بالينة الشرعية يكون لرب النخل والبستان فسخ البيع وابطاله ورد الثمن وانتزاع البيع من يد المشتري وإذا أخذ المشتري قدوا معلوما من الثمن يكون له ما يستحقه على قيمته (أجاب) إذا تحقق الأكراه الشرعي على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجدهم مما يفيد الرضا صريحا أو لالة كقبضه الثمن طوعا ولا يطل حق الفسخ مع الأكراه بموت أحدهما وبالبازيادة المنفصلة كالتمر وتضمن بالتعدي كإستفاد من الدور وحواشيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في ساقية أكرهه الخاكم على بيعها بالحس وهذا بالضرب فباعه أو قبض الثمن مكرها من الخاكم فهل إذا ثبت الأكراه بالينة الشرعية يكون للبائع فسخ البيع ويجب المشتري على رد البيع للمكره المذکور (أجاب) إن كان الأكراه شرعا ولم يوجدهم المشتري ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

١٢٦٥

رمضان

١٢٦٥

١٢٦٥

شوال

١٢٦٥

في الحجة

١٢٦٥

ربيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٦

جمادى الثانية

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٣ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٧ ١٢٦٦

الاكراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبره فوشركة على بيعهم منزله لا يخرجها
وكتب بذلك بعتة من غير ان يقبض منه مائة اذ ترقى المائة اشترى قبل ان يبيع
روايبوع ويمكن منه ورثة البائع لهم وحيث ثبت الاكراه لم يرد من ولا من وورثهم
ما يدل على اصابته (اجاب) لا يرد الا على البائع ولا يرد الا على البائع ولو ارث
المذكور فمخ البائع حيث ينفق الاكراه الشرعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
اخوان احدهما قاصر والاخر باع ما كان ابوه ماله تركه من بيعه ما كان له عليه دين
فاقام القاضي الى من الاخوان وصياهم على ان ياتوا بغير ذلك لوصي ما كان
على ابهم من الدين بعد ثبوتهم بالوجه الشرعى فلا يلزم الا حاصر البائع بما عليه من
ركة والده فاجبره بانه دفع ذلك في دين ابيه فلا يصدق في ذلك وان كان عليه ما كم
سباى في اخذ ماله كما يملك حصته بغير ذلك انما كم ارضى على بيعه لا كما لا يملكه
ووجب على ذلك وضربه واخذها منه مع ذلك باق من دينه لم ياولد له عليه على دفعه
من الدين الذي ثبت على والده فهل والحال منه يكون ان يبيع ما كان له من ماله
ما خصه من دين والده الثابت عليه (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعى على البائع
يكون المذكور بعز وال الاكراه في البيع والدين الثاني رعايتهم عن الميراث والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له دين على اخوه المدين لذى الشوكة لا يبيع
له مال يتعلق بجهات ذى الشوكة فما كره من ذى الشوكة الا ان يبيع له مال الذئب
المذكور وارسل احمره وطالبه ان يضمن له به بالدين الذي له على اخيه فامتنع عن بيع
عليه السكن مدة وقهره على الضمان واخذ عليه مستند ايضا من الدين على نفسه فاعلم
لا يلزم الضامن دين فديمه حيث كان ضمانة بالتزوير والبيع وهنالك ببيعة تشهد بذلك
(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على المالك فلا يملك الا ان يبيع له مال الذئب
الكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شين بلد ان يبيع له رجل من يان بائد كره
المدي عليه دعواه ولا يئنه لادى فينتد حبسه وهدده ان ييرا عما اتفاد فاذن له
مكرها وكتب عليه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون له ان يرا هذا الحال باطلا
ولا يعمل بالوثيقة اذ كره (أب) الاكراه من يقسم أو شرب شديد لمف
أو حبس أو قيد مدين حتى آفة ولا يصح افراؤه بغير الرضى وهو نرد له بعتة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد به شوم قاصر البعصر بال وترك جانب طراحين
ويدهمعد الاستقلال فادعى رجل صاحب شوم له على بعض الورث ان القين بان له ديننا
على ابيهم المات بدون اثباتوا كرههم بالبيع على بيع الاولاد واليوت فباعوا
جميع ذلك المذكورين بالحبس ووضح المنة من ايديهم على المبيع وصاروا مؤجرون
وستانفون اجرة مدقة ان شاء وورثه اذا ثبت الاكراه بالبيعة الشرعية يكره البيع
فاستدار يكون لوصي القصر محاسبته على ما يملكه من الاجرة المدقة المذكورة لا سيما

ولميت ائمة في بلدان لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على البيع كان
البائع فضته حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا صرحا او دلالة وعلى من استولى على
حصة الصدة راجعة مثلها امد استلها عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
اطيانا كرهها الحيا كم بالحبس والضرب بالكرهاج على بيعها ودفع غناها من على
ولده والمحال ان ولده ليس له على ابيه حق ولا هو ضامن له في ذلك الدين فهل اذا ثبت
ا كراهه بالينة الشرعية لا يصح بيعه ويكون الطين باقيا على استحقاقه (اجاب) اذا
ا كرهه شخص يقتل او ضرب بشديد متلف او حبس او قيد مديدن حتى باع واشترى او افر
او اخرج فمخ ماعسدا وامضى ولا يطل حق الفسخ موت احدهما ولا بموت المشتري فاذا
يحقق الا كراه الشرعى على البيع او اسقاط الحق من ارض الزراعة لا يكون البيع
والاسقاط نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ا كرهه على احضار زيد او ضمانه
في غيبته من جهة كم السياسة فضمن المذكور خوفا من الحبس الشديد ضمان
حضور عين الطلب مكرها على ذلك فهل لانصح ثالث الكفالة مع الا كراه حيث كان
من جهة النكاح كم (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على السكة لا تسكون بحجة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالينة الشرعية فذهب
الدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن ليطالبه دينه فبسه المدين وضرب به الحبس المديد
والضرب الشديد على ان يقر بانه اخذ دينه منه فامر مكرها بذلك فهل اذا ثبت الا كراه
بالوجه الشرعى على الاقرار باخذ الدين لا عبرة به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام
المكره يئنه على الادراك لا عبرة به حيث لم تشهد بانه اقر طاعا معتارا (اجاب) لا يصح
الاقرار مع الا كراه الشرعى عليه ويؤنه الا كراه على اقراره اولى من يئنه الطوع ان ادخا
واقتعدنا ويخهما فان اختلفا ولم يؤرخا فيئنه الطوع اولى والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة لها حصة في دار ولبنات باقى الدار ا كرهت المرأة في ان تهب تلك الدار لمحمد شيخ
البلد في نظير راحم قلبه ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الا كراه الشرعى ويكون تصرف
الام في حصة بنتها غير نافذ (اجاب) بصرف الام في حصة بنتها المذكور و بدون ان تغير
نافذ مطلقا وتصرفها بما عاذ كرفي نصيبها غير نافذ ايضا حيث تحقق الا كراه الشرعى
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين واولاد بلغ وفاهم وترك ما يورث عنه
شرعا فادعى جماعة فمليون بان لهم على الميت دين او طلبوا احد الاولاد فصدع شيخ حرقه
ليصدق لهم على دينهم على ابيه فامتنع الامين من ذلك فمعهده شيخ حرقه وخوفه بالضرب
وبالمس وقفل حاوته وعدم نعاياه اليه بيع واثره في طاقونه لاجل ان يصدق لهم على
دينهم فصدق الامين المذكور على دين المذكورين خائفا من حصول ما هدده به شيخ حرقه
فهل اذا تحقق ما ذكره كان شيخ حرقه فادرا على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصدق
من الامين المذكور و يطلب من المدعين اثبات دينهم الذي يدعون به بالوجه الشرعى واذا

٢٩

١٢٦٧

رمضان

٦

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

شوال

٦

١٢٦٧

ربيع الاول

١

١٢٦٨

فلم يأن هذا ليعدا كراهوا وبهمة تصديق الابن المذكور يكون في نصيبه خاصة دون
 باقي الورثة (اجاب) اذا ثبت كراه احد الورثة في الاقرار بالضرب الشديد أو
 الخبس المديد من فادر عليه وخاف المسكره لم يتروغ ذلك به يكون اقراره غير نافذ
 وان لم يثبت الا كراهه على الاقرار وافرطاً يلزمه جميع ما قرر به ان وفي ما ورثه ولا يلزم
 باقي الورثة شيء حيث جحدوا اقراره وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعاً للضرر عن المقر
 والله تعالى اعلم (سئل) في شخص صغير انهم في رمي صغير آخر في بئر ثم ان وارت المرمي
 رفع امر المتهم مع ابيه الى المحاكم فقبضهما واطال سجنهما ما ثم هدد المحاكم كم الشخص
 المتهم بالضرب الشديد المبرح فاقر المرمي في هذه المحادثة ثم ان المحاكم سال اياه فاقر بما
 اقر به ابنه من نسبة المرمي لابنه خوفاً من ان يحصل له مثل ما حصل لابنه والمحال ان الاب
 عاجز مكره على ما اقر به فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق
 الا كراه الشرعي على الاقرار لا يكون الاقرار معتبر بل اقرار الصغير على نفسه ولو مع
 الطوع لاغ وكذا اقرار ابيه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربع بنين
 بنين وبنيتين وترك داراً بعد مده من السنين جاء رجل فزوشوا كراه اثنين من البنين
 وحبس احدهما على بيع جميع الدار له فباعها له مبكر هابدون اذن باقي الشركاء ويدون
 اجازتهم فهل اذا ثبت الا كراهه بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب
 باقي الشركاء حيث لم يجيزوا البيع ويجوز المشتري على رد الدار وما لهما (اجاب) اذا
 تحقق الا كراه الشرعي على البيع المذكور يكون لمالك الدار المذكور تسخيف البيع
 وابطاله حيث لم يوجده منهم ما يدل على رضاه وان لم يتحقق لا ينفذ في نصيب من لم يبيع
 الا باذن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اودع عنده ثوبين من الدراهم
 ثم بعد مدة طالب المودع المودع بالوديعة فجدها وارتفع الدار لها كم الشرعي فهل اذا اقام
 المدعي بينة شفهية طبق دعواه لا يعتبر جحد المدعي عليه ويقضى عليه بجميع الوديعة
 التي تشهد به البينة واذا تعلل بأنه جرى بينه ما صلح وان المدعي استنطقه بما من مبلغ
 الوديعة وكتب به وثيقة فحسم المودع وكان الصلح المذكور والحسم بالا كراه من المدعي
 عليه للمدعي وشهدت بينة شرعية بهذا لا يعتبر تعلل المدعي عليه بالصالح المذكور ويزور
 يدفع مع الوديعة (اجاب) نعم يقضى على المودع المذكور بدراهم الوديعة بعد
 ثبوتها عليه بالوجه الشرعي مع انكاره ولا عبرة بما ادعاه من اصل المذكور بحيث
 تحقق الا كراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكره ذوا الشوكة
 والقوة في بلد مصلى انه ان لم يبيع داره ويخرج من البلد ولا اتلفه وينادى بالضرب حتى
 يبيعها وحسم وتحقق انه ان خالفه يتلفه فهل اذا ثبت الا كراهه بالبيعة على هذا الوجه
 يكون البيع فاسداً لا سيما واخذته لثمن من المشتري على هذا الوجه (اجاب)
 اذا تحقق الا كراهه على البيع بالوجه الشرعي يكون للبايع فسخه حيث لم يوجد

منه ما يقيد الرضا صريحا ودلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار قهره على يديه هارجل ذو شوكة وباعها وقبض ثمنها وادعى ان صاحب الدار عليه دين له واخذ في تغليظه الذي ادعاه وذلك بعد ان حبسه وضربه فهل اذا لم يثبت الدين وزال الاراه وطلب صاحب الدار اخذها ودفع ثمنها يجاب لذلك وترفع يدواضع اليد عليها حيث ثبت البيع بالا كراه المحبس والضرب (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع لا يمكن كون نافذا فللسامع المذكور والمحال هذه فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا ودلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق مائة لبيتم ادعى عليه رجل اجنبي عاقتين وستين قرش فانكر دعواه ولا دلائل ولا تنديده على ما يدعي به فاخذ من له وكفه وسجنه مدة تسعة ايام على انه يقر بما يدعي به عليه فاقره مكره امن شدة الخوف فهل لا يصح اقراره المذكور ولا يكون له مطالبته بما اقربه مكره اذا ثبت بالبينات الشرعية انه كره على الاقرار المذكور وتحقق ما ذكره الرأى الشرعي (اجاب) اذا اقر عبيد طائعا حال الغيب مولاه يصح في حق نفسه فقط فيؤخر الى عقبه فليس للقر له مطالبته سيد العبيد بما اقربه وله مطالبته العبد به بعد عقبه واقرار المكره بما لو كان او عيدا كانه لا يؤاخذ به المقر اذا ثبت الا كراه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك نخلا كرهه وذو شوكة على يديه له بالمحبس الشديد فباعه له وهو في الحبس بالا كراه بين معلوم ووقفه على ضريح ولي فهل اذا ثبت ما ذكره لا ينفذ بيعه ولا يصح وقفه اذا لم يميزه المالك ولم يرض به ويكون باقيا على ملك صاحبه (اجاب) صرحوا بان البيع بالا كراه يخالف البيع القاسد في مسائل منها انه تنقض جميع تصرفات المشتري فيه وان تداءوا له الا يدى فاذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحا ودلالة كقبضه الثمن طائعا تنقض تصرفات المشتري في المبيع بطلب المكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحضر الحماكم رجلا وكرهه على كفالة ما عليه من الدين فهل اذا كانت الكفالة المذكورة بالا كراه لا تكون لازمة حيث ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تلزم الكفالة المذكورة اذا تحقق الا كراه الشرعي عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذو شوكة له أخ مقسوم منه في المعاش والاموال قسمة شرعية تدعى عليه وكرهه بالضرب الشديد والمحبس الشديد على بيع ملكه له فباعه له بالا كراه مع الغرور والغبن القاحش ثم مات الاخ البائع فاخذ المكره ولد المكره للقتام فحكمته مائة على خمس عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالبينات الشرعية يكون البيع باطلا ولولد اخذ ملك والده بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كرهه تنقض على بيعه بضرب شديد وحبس شديد حتى باع يكون للبائع فسخ البيع بعد زوال الا كراه ولا يطل حق الفسخ بموت أحد هما ولا بموت المشتري ويقوم وارث المكره مقامه في الفسخ كافي الدر

١٢٦٨

٢

صغر

١٢٦٩

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٥

وحواشيهم وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعلته حتى خمس عشرة سنة إلا في الارث والوقف
وجوده نذر شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة منهم ساقبة باعها أحدهم
بطريق الاكراه النحرى في حال شبهه الباقي والبعض وصرح بدون ولاية شرعية فهل
لا يكون البيع في نصيب الماصر والد ثمة والمباشر لم يصرح بالاكراه انما حيث كان
الاكراه على البيع بمبايعه عدم الرضا ثابتا بهذه اليمين الشرعية. واذا عارضت بنسبة
الطوع والاكراه تقدم بنسبة الاكراه (اجاب) اذا تحقق الاكراه الدرعى على البيع
يكون للكره ابطال في نصيبه بعد زوال الاكراه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا
كقبضه الثمن طائعا وانه قد مضى الاكراه على بنسبة الطوع والبعض في نصيب
التائبين وروايتهم وقرروا على اجازتهم فان اجازوه مذواين وهو لا يصح بيع
الاجنبى الى الغصم بدون ولايه شرعية وبدونه ربح في بيع المارة الله تعالى اعلم
(مسئل) في رجل جسيه وثمرا بغيره الله عليه وسلم ما يندوا ران يبيع
داره الى آخره في هذه عليه تهدد اشديدا نجا بالجميع دون الله ولا يقبض شيئا
من ثمنه ولم يكن ذلك القدر محتاجا اليه لتسديد ما جره على البائع الا انه لم يمتنع من اداء
ما طلب منه فهل اذا كان الامر كما ذكر وحصر ارباب الجسيه وعائير الدار المذكورة
وجوده وبيعها بدون القيمة يكون الرجوع عن ذلك بعد زوال الاكراه منه ولا ينفذ
بيعه (اجاب) اذ ثبت الاكراه النحرى على البائع بالوجه النحرى وان كان هناك
مانع من سماع الدعوى ولم يوجد من المذكر بقبضه رضاء باع صريحه او دلالة يكون
له فسخ البيع بعد زوال الاكراه والمحال انه قد الله تعالى اعلم (مسئل) من طاضي
قلوب بعامه صوته ادعى أحد بنو نسر على امرائهم عدا الله ما عي باشا بان باع دارهم ودوة
بحدود أربعة وانه باع نصفها للذي عليه بغيره معلوم من الدواير باع نصفه بالرحل آخر
والآخر باع للذي عليه بغيره معلوم رادى ان باع ذلك باع الاكراه بواسطه علمه دينيا
فاكره على دفعه من شيخ البلد ولم يرد كره البيع فباع لرفع الطابع عنه بدور من
ما ربح الاكراه والله اعلم بصله من غنائم في الحجة في ذلك (اجاب) من لا يجد
بونس المذكور فسخ البيع بعد زوال الاكراه على الوجه المذكور له الله بالشر اذا لم
يثبت قبضه بالوجه النحرى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل باع ثوبا لآخره فذو
اشوكه على بيعه بالجنس المديد فباعه وصرح به من معلوم هل اذا كان الاكراه
ثابتا لا يفسخ بيعه واذا اشد منه انقضاء ما عي بالشر معلوم من ادركه رب البائع
تضمنه بدل ما باعه حيث نهى زود به بالشر بالشر (اجاب) اذا
الاكراه الشرعى على البيع يكون لا كره منه بعد زوال الاكراه من قبله رجوعه
ما قبضه الرضا به صرح بالاولاد كقبضه الى طائعا باله دفعه منه على الانتفاع من
والمحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) من طاضي داره بعامه صوته ادعى رجل على آخر

١٢٦٩

٧

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٤

ذى الحجة

١٢٦٩

٢٨

محرم

١٢٧٠

٢٦

بأنه أكرهها لحبس والضرب على إسقاط حقه لمن منقعه زراعة فدان ملين أميري
محدود ويجوز دأر بقة بلع معلوم من الدراهم وبين أن الأكراه بالحبس خمسة عشر يوما
والنزر على الإسقاط المذكور فأنكر المذمعي عليه الأكراه وادعى أنه بالطوع وأقام
بينة شهدت أنه أسقطه له طوعا بالبلغ المعالم وأحضر المذمعي رجلين قرر كل منهما بانه
في سنة ١٢٦٥ حبس المذمعي عليه المذمعي المذكور بخمانية أيام في المحاصل وضربه
في المدة المذكورة على أن يعطيه الغندان المذكور وقبلة لغصان الناس أنه أعطاه ذلك
ولم يكونا حاضرين وتمت الأعضاء والإسقاط في الفدان المذكور وبعد ذلك فرهار بامن
الناحية المذكورة في ذلك (أجاب) لم يثبت بسنة المذمعي على الوجه المعلوم
كون الإسقاط بالأكراه فليس له إبطال الإسقاط والحال هذه إذا أثبت بالوجه
الشرعي بينة عادلة تشهد طبق دعواه لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك نخلا بالبريان عن أبيه أكرهه ذوشو كفه على بيعه بالحبس المديد والضرب الشديد
فباعه وهو بموجب لرجل أجنبي بثمن معلوم فهل إذا كان الأكراه ثابتا بالبينة الشرعية
لا ينقضي بيعه يكون للمكره نفسه بعد زوال الأكراه واسترداده من يده أم سري إذا تحقق
مأذ ذكر (أجاب) إذا تحقق الأكراه الشرعي على البيع يكون للسائق نفسه إذا لم
يوجد منه ما يفيد الرضا صرحتا أو دلالة كقوله الخن طائفا والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة منهم فعلة أرض زراعه أمير به مشتر كتيبتهم أكرهه ذوشو كفه بعضهم المتعدد
بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقطوا عنهم في نصف الأرض المذكورة
فأسقطوا الحق في نصفها والحال أنه لم يكن عليهم دين ولا ماط الب و هم فادروا على
زراعتها ودف خراجها فهل إذا كان الأكراه ثابتا بالبينة الشرعية يكون لهم أخذ أرضهم
واسترداد الثمن من تحت يده ولا يسقط حقهم منها بالأكراه إذا تحقق مأذ ذكر (أجاب)
إذا ثبت الأكراه الشرعي على الإسقاط بالضرب الشديد أو الحبس المديد يكون للإسقاط
بعد زوال الرجوع فيما أسقطه إذا لم ير جماعة ما عيبر ضاه صرحتا أو دلالة حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض نحو به خالقة من النساء وكل أبيه
في بيعها فباعها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وبنائها
وعمرها وصار يصر فيهما مدة سبع سنين مع اطلاع الأب ثم مات الأب عن وريته فأنكروا
البيع وأرادوا الرجوع على المشتري ثم بعد ذلك أنكارا عرفوا بالبيع وأدعوا أن البيع وقع
بالأكراه فأنكر المشتري فدعواهم الأكراه هل إذا ثبتت الأكراه بالبينة الشرعية
لا يمتنعون لذلك ولا عبرة بدعواهم الأكراه المخرجة من الأثبات ويكون البيع صحيحا
ناقذا حيث كان ثابتا (أجاب) من المعالم أنه لا يقضي المدعى مجرد دعواه بدون
اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وريته يملك نخلا بالبريان عن
أبيه يباعه أحدهم لرجل أجنبي بثمن معلوم يجب بيعه شرعية وبعدمضي نحو ستمين

١٢٧٠

٤

ذى القعدة

١٢٧٠

٢٢

جادی الاولی

١٢٧١

٩

١٢٧١

١٠

حضر باقي الورثة وأجاز البيع في نصيبه بغيره بنية شرعية وأخذ ما يخصه من الثمن ووضع المشتري يده عليه مدة ثمان في عشرة سنة والآن مات البائع فأدعى ورثته أن مورثهم باعه بالاكره فأنكر المشتري دعواهم فهل إذا لم يثبتوا دعواهم الاكره بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الأثبات ونعون من مزاولة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى ورثة البائع الاكره مورثهم على البيع بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية تمسوخة على إبيه تلقاها عنه فأكرهه شيخ بلده على إسقاط حقه فيها راجحاً بالضرب الشديد على قدر معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لجهة الدوان ولا غيره فوضع أيديهما المسطحتان نصف سنة فهل إذا ثبت الاكره لم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه كقبضه البذل طاعاً لا ينفذ إسقاطه ويؤثر إخوانه اليد برفع أيديهما عن الأرض المذكورة (أجاب) لا يسقط حق صاحب الحق بالإسقاط مكرهاً كراهاً شرعياً بدون وجه شرعي بوجوب السقوط والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل له ثلاث ربيعستان من الغل وباقية لأخويه وأخواته القصر بالارث عن إبيه فأدعى شيخ البلد بدين له على إبيهم بعد وفاته ثم أكره هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المكره البستان كاملاً كراهاً ثم لما بلغ القصر ارادوا الآن نقض البيع الصادر من أخيمهم فهل يجابون لذلك وإن ثبت الدين حيث لم يكن إلا نصيباً بقتضاء الدين وإذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ في الجميع وينتقض وإن تناولته الأيدي لانه أكرهه بغير حق (أجاب) إذا كان البستان المذكور مخلفاً عن المتوفى المذكور وثبت عليه بالوجه الشرعي دين لشيخ البلد ولم يترك ما يفي بذلك الدين سواء ولم تدفع الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بأمر القاضي لو فاء الدين الشرعي والأقلا ولا يصح بيع أحد الأخوة مع الاكره الشرعي لافي نصيبه ولا في نصيب أخوته القصر الذي لم يكن وصياً عليهم حيث لا دين على مورثهم ولم يوجد ما يفيد الرضا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل ترك وأسطق حقه لرجل آخر من منفعة أرض زراعية أميرية باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المستقلة وصار يزرعها ويؤدقها خارجها وماعليها من المطالب لجهة الدوان مدة من السنين وأصلح الأرض بدها من مساوقه فهل إذا ثبت الإسقاط والترك بالاختيار وادعى المسقط الاكره والغبن الفاحش ولم يثبت الاكره بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات ونعون من الرجوع في الإسقاط والترك بالاختيار (أجاب) حيث ثبت الإسقاط والترك بالاختيار مستوفياً شرائط الصحة لا يكون للمسقط وقيد المسقط له عنها بدون إثبات دعواه الاكره بطريق شرعي والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل له حصة في عقار عن مورثه أكرهه فوضوكة على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد ولم يكن عليه دين لجهة الميرى ولا

١٢٧١

١٠

١٢٧١

شعبان

٤

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٨

تغيره فباعه لرجل فهل الحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعدد وال
 الاكراه فسخ البيع المذكور واسترداده من يد المشتري اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي
 (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع المذكور بالحبس المديد والضرب الشديد
 يكون للبائع بعدد والله فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة
 كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاكس ساقية تدعى عليه آخر بان
 له حصه فيها فانكر المدعي عليه دعواه فاخذها كما هم وحسبه فاقدم مكرها بالحبس المديد
 فهل اذا كان الاكراه الشرعي ثابتا لا يفسد اقراره ويمنع ذلك المدعي من معارضة المالك
 في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يصح الاقرار مكرها كراهية صيا والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض زراعية اميرية أكره شيخ البلد بعضهم بالحبس
 المديد والضرب الشديد على أن يسقط الحق منها لمكرها في غيبة بائعهم فاسقط الحق
 له منها فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا يصح الاسقاط المذكور وفي الارض المذكورة ويكون
 لداربائعهم من المستطاع له حيث كان الحق ثابتا لهم فيها (اجاب) لا يفسد اسقاط
 الرجل المذكور في نصيب باقي شركائه بدون اذنهم أو اجازتهم وفي نصيب المستطاع له
 حق الفسخ اذا ثبت الاكراه الشرعي بالضرب الشديد والحبس المديد على الاسقاط ولم
 يوجد من السقط ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاكس
 نصف سقينة وعليه دين لطرف الميرى طلب منه فجز عن الدفع فطلب منه ضمانا فضعفه
 آخر وأمره ببيع نصف السقينة فعرضه للبيع ففعله الشرى بثل من ثمن المثل فامتنع
 من البيع له وباعه لرجل آخر باختياره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة
 بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سداد الدين بمدة يدعى بان الضامن جبره واكرهه على
 البيع فانكر دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه الاكراه بالبيئة الشرعية على البيع
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه
 شرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى الجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل عاكس ستة قرار بط في طاحونة أكرهه ذو شوكة على بيع قرارين منها بالحبس
 المديد والضرب الشديد فباعهما الآخر وهو في السجن والحال انه لم يكن عليه دين للميرى
 ولا لغيره ثم تعجب من بطله بعد ذلك فباع شريكه الاربعة قرار بطا لبايسة في غيبته من
 غير اذنه واجازته فهل اذا كان الاكراه ثابتا يكون البيع في القبراطين المذكورين
 غير نافذ ويكون بيع الباقي موقوفا واذا حضر من غيبته ولم يجره يكون له فسخه بحيث
 كان الحق ثابتا له (اجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بالحبس المديد والضرب
 الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعدد وال الاكراه فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وبطوعه فبيع ملكه لتغير بدون اذن المالك
 على اجازته فان اجازته صريحا أو دلالة فنحو ان رده على الله تعالى أعلم (سئل) في

شوال

٨

ذي القعدة

٨

صفر

٩

رجلين فما قطعة أرض زراعة أميرية أكرههما ذو شوكة على إسقاط حقهما فيها
 بالحبس المديد والضرر الشديد ووضع يده المسقط له بالاكره ثلاث سنين فهل اذا ثبت
 الاكره الشرعي لا يسقط حقهما فيها أو يؤخر راضا بالدين في يده عنها أو الحال هذه (اجاب)
 لا يسقط الحق من أرض الزراعة الا مبرر بالاسقاط مع الاكره الشرعي فاذا لم يجد من
 الرجلين المذكورين ما يفسد رضاءهما به صريحا أو دلالة ولو بعد الاسقاط يكره لهما
 انتزاعهما من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في أخو من في معيشة
 واحدة وكسب واحد واضع يده على زراعة أرض زراعة أميرية أو راضي الاسقاط من
 رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من سائمة مسومة واضع يده على
 من أصل زمام بلدهما ومعت على أحدهما ثم بعد ذلك مات كل من الآخر من ابن
 فاكس مشيخ البلد أحد الاثنين على أن يسقط حقه وحق ابن عمه من النطقة الأرض
 المذكورة بالحبس والضرر فاسقط حقه وحق ابن عمه فما فهل اذا ثبت الاكره بالبيئنة
 الشرعية لا يصح الاسقاط ولا ينفذ في نصب كل منهما حديث لم يجز ابن العم الآخر ذلك
 (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالاسقاط والترك اختبارا فان ثبت
 الاكره الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصبه من ليرسقا ولم يجز الاستقام ولم
 يוכל به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكرنا يتألم بوجد ما به لله والا لآلواته تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها لآخر من مدة
 تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أو لا يدعي على واضع اليد انه كان باع
 الدار المذكورة بطريق الأكره والحال ان المدعي المذكور مقيم بالبلد ومشهد تصرف
 واضع اليد الآن بالهدم والبناء وتعرف بابعه المدة المذكورة ولم يتعمه من الدعوى ما نفع
 شرعي ولم يدع ولم ينزع تلك المدة فهل بالحال هذه لا نسلم دعواه الا كراهه وينسج من
 معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المصريح به ان الدعوى
 لا تسع به مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود دعوى شرعية فاذا حكيان
 البائع المذكور وتمكنه من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا تسع دعواه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذو شوكة ادعى على آخر يدين واشترى منه انبعاثا
 وزراعتين قليل وغبنه في قدر لا يدخ له قيمت تقويم المقومين وأحضر فاضي بالدوامه
 بكتابه وثيقة بذلك البيع مع الاكره الشرعي فهل اذا ثبت البيع باله بين الناس
 والاكره على ذلك بشهادة البيئنة الشرعية يكون للبائع ادخال البيع مدعز والاكراه
 لاسيما وان ثبت المدعي ما ادعاه من الدين المذكور بوجه شرعي (اجاب) اذا ثبت
 الاكره الشرعي على البيع ولم يجد من البائع ما يفسد الرضاء به صريحا أو دلالة يكون
 للبائع فسخه حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم (مسئل) في جماعة يماكون ساقية
 بالبراث عن اصولهم وجانب أطيان زراعة أميرية أكرهوا بالحبس المديد والضرر ب

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٨

الشديد على أن يبيعوا الساقية والاطيان لرجل أجنبي لافي مقابلة شيء من دين أو غيره
فهل إذا كان الأكراه ثابتا لا يصح تلك المسألة ويكون لأرباب الساقية والاطيان
نزعها من وأضع اليد عليهم ما يدون وجه شرعي إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
نعم يكون لأرباب الساقية والاطيان المذكورين استردادها من الموهوب له إن كان
الواقع ما هو مسموع في السؤال ولم يكن هناك مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل أسقط حقه من قطعة أرض أمير به في نظير مبلغ معلوم من الدراهم لرجل آخر
وباعه أيضا نصف ساقية وبعض شجرة معلوم في الأرض المذكورة بثمن معلوم بخضرة
يدينه وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك ست سنوات مات المقتط البائع المذكور عن
ورثة ومضى بعد موته خمس سنوات أيضا ثم بعد ذلك قام الورثة المذكورون الآن
يدعون على وأضع اليد المسقط له المشتري المذكور بأن ما وقع من موثرهم من البيع
والاستقاط كان بالأكراه والتسليم الفاحش فأنكر المدهي عليه دعواهم فهل إذا لم
يثبتوا الأكراه بطريقه الشرعي من الضرب الشديد أو الحبس المديد لا عبرة بدعواهم
سواء مع مشاهد موثرهم فيز مونه التصرف في الأرض المذكورة المدة المذكورة وهم
كذلك (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الورثة الأكراه في البيع والاستقاط الصادرين
من موثرهم والحال ما ذكر يدون أثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
ملك حصة في ساقية باعها لجماعة بثمن معلوم فوضوا أيديهم عليها وصوروا يتصرفون
فيها ويؤسستها ولو نأخذوا قريدين خمر عشرة سنة وجب حجة شرعية بيدورثة المشتري
ثابتة المضمون والآن تريد ورثة البائع الرجوع على ورثة المشتري وإبطال البيع
متعللين بأن البيع صدر من موثرهم بالأكراه فأنكر ورثة المشتري دعواهم فهل إذا لم
يثبتوا دعواهم الأكراه بالبدلة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن
الأثبات ويعتدون من منازعة ورثة المشتري فيها يدون وجه شرعي (أجاب) نعم
لا يجابون لذلك والحال ما ذكر يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
لدخل باعه بثمن فاحش وبالا أكراه الشرعي فهل إذا تحقق الأكراه الشرعي على البيع
المذكور يحكم بطلانه ويكون للبائع أو ورثته رفع يد المشتري عن التخل المذكور
(أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الأكراه وثبت الأكراه الشرعي على
البيع لم يوجد من البائع ما يقيم الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون
للبيع أو ورثته فسخه وإلا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة
مقدار ما معلومان القناطر المجهدة بثمن معلوم من الدراهم على أن يخزفيه ودفع له شيخ
بلده الثمن من عنده على سبيل التجارة وجعل عليه الشيخ بمحاله كذا من الدراهم لنفسه
خاصة ثم باع ذلك الرجل المجهدة رأس المال فقط ولم يحصل ربح أصلا فدفع الرجل
رأس المال لشيخ بلده فتعدي على الرجل شيخ البلد وأكرهه على بيع جانب فخل له

١٢٧٢

٥١٨

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢٢

رجب

١٢٧٢

١٩

شعبان

١٢٧٢

٦

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

ربيع الاول
١٠

١٢٧٤

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٤

٨

(أجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على الاقراء المذكور يكون لاغيا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك فضلا وادار أرض زراعية امير حشمه فوشركه وادام حشمه واكرهه على ان يبيع له النخل ويسد حقه في أرض الزراعة الاميرية فباع له النخل واسقط حقه في الأرض المذكورة بالاكره ولم يذكر عداؤه فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي يكون البيع والا لا غير ما قلنا (أجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي بالحبس المدي أو الضرب الشديد على الاستقاط والبيع المذكور من بالوجه الشرعي يكون المكره باطلا مهما اذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك من الأودلا كقبض اثنين طافا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار بعهالة خريجه معلوم على يد فاضل بالهضم واثبت بذلك سند شرعية وبعده من نحو عشر سنين اراد البائع اخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعلا بالانه وقت البيع كان مسئولا عنه من غير ان يسد على دفعه في ذلك الوقت وأن يبعه كان مكرها ما لا يسبب الدخ فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلل به بدون وجه شرعي (أجاب) اذا ثبت ان البائع كان مكرها على البيع المذکور كراهه شرعا وصدور بيعه منه وثبات العقد لا يكون له قبضه بدون وجه شرعي والا كان له نصه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم سلفة ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باع في مقابلته من المالك كرو حصة شائعة من دار بعهضه وبعده من ثمانية نداد من أفضا وبعده من ثمانية عشر سنة وهو تصرف فيما اشتراه من المالك في أهلا كراهه ان لا يبيع البائع وبناهد بريد البائع الا ان الرجوع وابطال البيع منه لا بان يبيع ما ذكر بالاكره فان ذكر المشتري دعواه فهل اذا ثبت دعواه الاكره الحبس المدي أو الضرب الشديد لا يجزى بذلك ولا عبرة بدعواه المبردة عن الاثبات من ثماره ان ترى فيما اشتراه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (أجاب) لا يقضى له مدع مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخذين يملكان دارا مناصفة لكل واحد منهما النصف فيها اداهما غائبان كره حكيم البلد المرأة المذكورة محاضرة براهمة من ايج البلد على بيع نصفها ونصيب أختها الغائبة فباعا في تلك الحال جميع الدار ولم تسن وكبلا من ايتاها فاشترى في بيع نصيبها فيها فهل الحال هذه اذا ثبت الاكره بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع في نصيب الباهة المذكورة واذا حضر الغائبة فالدار رتبة وجزء البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينفذ البيع في نصيبها ويكون رتبة رطلان اجازتها ان اجارته فقلوان رتبة بطل (أجاب) اذا ثبت الاكره بالضرب الشديد او الحبس الشديد أو التهديف مع قدرته المكره على اتباع ما هدده على البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون البائع مخيرا في بيع نصيبه بدون الاكره اذا لم يوجد ما يما ينشأ له

شنة
جمادى الاولى

ببصره بحدوثه كقبضها الثمن طائفة واذ لم تكن ماذونة بالبيع في نصيب اختها
 يكون البيع فيه واثان من طوع موقوعا على اجازتها فيرد بها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك حائوتا ادعى عليه رجل اجنسي بدين لمورثه فانكر رب
 الحائوت يدعوهم ولم تثبت بوجه ثم طلبه لذي شوكة فاقهره بالضرر الشديد على
 ان يبيع الحائوت لذلك المدعى فن خوفه باعه له وهو في هذه الحالة ولم يكن عليه
 دين للبري ولا غيره فهل اذا كان الاكراه على البيع ثابتا بالينة الشرعية لا يتخذ
 ويكون رب الحائوت نفسه بعد ذلك لا كراه ولا عبرة بقعوده بالدين المبردة عن
 الاثبات الشرعي (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع بالضرر بالشديد
 او بالبرسر المديد بالينة العادلة ولم يضر المكره من بصر المكره وقت البيع ولم
 يكن البيع لوفاء دين ثابت على البائع ولم يوجد من البائع بعد ذلك ما يفيد الرضا
 بالبيع بصره بحدوثه لا يكون للبائع نفسه بعد زوال الاكراه والا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له دين متعلق بركة والد رجل ذي شوكة فطلب رب الدين دينه من
 ذي الشوكة لا اخذه من نركة المدين فمكن ذوالشوكة رب الدين المذكوروا كرهه
 بالمكره الشديد على ان يقر بانه لم يكن له على والذي الشوكة شيء وان القدر الذي
 يطلبه بدين في ذمته لوالذي الشوكة فقر له بذلك مكره فهل اذا ثبت الاكراه
 الشرعي ومات ذوالشوكة وطلبت ورثته الدين المذكور لا يجابون لذلك حيث ثبت
 الاكراه الشرعي (اجاب) الاقرا مع الاكراه الشرعي لا غواقه تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى من جماعة مغللا ونصف ساقية بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري
 يده على ذلك وصار يتصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة
 سنة ولم ينازعه احد في ذلك فلما المدة تم مات المشتري عن ورثة فوضع الورثة ايديهم على
 ذلك مدة من السنين والاقرا دعي البائعون على الورثة المذكورين بانهم باعوا الغل
 ونصف الساقية لمورثهم بالجبر فانهم رت الورثة دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم
 الجبر في بيع الغل ونصف الساقية بالينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم
 المبردة عن الاثبات الشرعي ويمنعون من منازعة واضعي اليد في ذلك بيدون وجه شرعي
 (اجاب) نعم لا عبرة بدعواهم المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل عابه امول خراجية وله الاك بغيره الحسا كم على بيعها لوفاء الاموال
 فهل هذا بعد اكراسا ولا (اجاب) صرح علماء ثابان المدين اذا اكره الحسا كم
 على بيع ماله لوفاء ما عليه من الدين وباع نفذ البيع ولا يكون اكراسا شرعا لان قضاء
 الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فبيعه الحسا كم دفعه لقلقه وايضا لا يلقى لمصلحة ولو
 كان عقارا غير مسكنه الملاقى به ومال الخراج الشرعي دين من جملة الديون الواجبة
 اداؤها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جنينة وعليه اموال خراجية باع

١٢٧٤

٢٤

١١٧٤

رجب
١٠

١١٧٥

١٩
جمادى الثانية

١١٧٥

١٤

١٢٧٥

١٧

١٢٨٥

١٧

١٢٨٦

٠

١٢٦٥

١٩

سفسهالو رجل يثن معلوم وبيع ابنه النسيء الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم
باع الابن الثلثين الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه ايضا فبخر الحماكم فمساء وفاء
لاموال فهل لا يبعد ذلكا كراهه ثم عا على البيع ويكرن البيع المذ كور بهما فاقذا
سيماوا الحماكم لي بارهما بالبيع المذ كور (اجاب) ان مريوفا المذلوب من المال
والجبر على ذلك من غير تعيين يسع ما يوفى من نفسه لا يكونا كرا على البيع ويكون
بهما اذا اذ اسد وفي شرائته المعسرة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في بورتق وضعوا
أيديهم على عاتقه تزيده على أو بعين سنة ادعى عليهم امرأتان اجنبتان بأنه لهما عن
جدهما لامهما ثم اكره أحد الورثة بالضرب الشديد والعجن المديد على الاقرار بان العقاد
المذ كور لهما فاقرا حاله الا كراهه لا يباععة من النقباء وكتب بذلك وثيقة لم تكن
معدلة بمجل قاض من النضا والمندوبين لذلك فهل اذا ثبت الا كراهه شرعا لا يعتبر هذا
الاقرار لايه تسد بالوثيقة المذ كورة وبينه الا كراهه مقدمة شرعا أم كيف الحال
(اجاب) اذا ثبت الا كراهه بالضرب الشديد والعجن المديد على الاقرار المذ كور فاقرا
المسكرة في حال الا كراهه لا يعتبر اقراره وبينه مقدمة على بينة النوع ان او خافا بخنا واحدا
فان اختلفا ولم يورخا فيبينة النوع اولى كفى الدرم باب القبول وعدده والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على أرض فيها نخل ببلاد السودان موروث ذلك
لدعز آتائه واجداده المسالكين لذلك مدة فخرهما حتى عام ادعى عليه رجل اجني انه
يسحق جزا من ذلك ولم يثبت له حق فهو مدعى كرم ادعى عليه وضربه بضربا شديدا
بعضرة بينة من المسلمين على ان المصالح المدعى يجوز له الارض والنخل كربع مئة الفهل
لا يصح له الم اذا ثبت الا كراهه الشرعي عليه لاسمها ولم يقرر به حجة ولا سند فبخر
المصالح (اجاب) اذا ثبت الا كراهه الشرعي بالضرب الشديد على المصالح المذ كور
بالوجه الشرعي لا يصح المصالح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا صرحا او دلالة والله
سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحج والماذون وبلوغ اللام)

(سئل) في رجلين اخوين لمدها امكان لهما واحد حصته وسأكن فيها بقدر سكناه
الضرر ودهو عاتلته فهل اذا كان على أحد الاخرين دين ثمن مبيع اعصر به ولم
يكن عنده مال يوفى منه دينه لا يباع حصته المذ كورة وفي دينه المذ كورة بقدر سكناه
الضرر ودهو عاتلته وكذا حصته اخيه المذ كورة لا يباع دين اخيه سواء كان على
أحدهما دين لا يلزم الاخ اخذ دفع شي منه بدون رضا ولا يبيعه على وفاء دين اخيه
بدون وجه شرعي (اجاب) مسكن المدين بالاحتياج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا
يجبر الاخ على دفع دين اخيه بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
عليه دين لا تاس طلبة أحد الدائنين لدفع قاضي بلده وانبت عليه دينه باقراره به

لديه وكتب له اعلاما شرعيًا بالثقل اذا حش المدين على الدين ولم يكن له مال يوفى منه دينه سوى سفينة التي يسافر فيها يتكسب منها يكون القاضى بيعها أو بعضها لو فاء الدين حيث كانت تفي به وزادة ولا باع (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء الدين يبيع القاضي كل ما يحتاج اليه المدين في الحال على المقتضى به قال في الهندية يباع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالاسير والاسير يترك عليه دس من ثياب يذنه وقيل دستان والذبت البدلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنف بضاعة من أحد عبدين ماذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة التامة في المبيع حسب العادة الحار يقيين الناس وقد استلم العبد الآخر الثمن من المشتري وكتب رقية بذلك وحصل من كل من البائع والمشتري القبض والا قبض الثريمان ثم جاء العبد الذي قبض الثمن ثاني يوم الى المشتري وادعى وهو رقيق بالوكالة عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير ماذون وتهم فوات الرقيق فغير اذن السيد موقوفه فهل اذا ثبت السيد له بالتجارة يكون تصرفه بالتجارة بيعا وشراء صحيحا ولا ينقص بدون وجه شرعي وهل لا رد بالعين الفاحش حيث لا تبرر (اجاب) اذا ثبت الاذن نفذ البيع والماذون البيع والشراء ولو بقين فاحش عندنا في حنيفة وجه الله على ما مضى عليه مصنف الثرور وصرحوا بان المقتضى به عدم الرد بالعين الفاحش بدون غير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن شخصاعليه دين لا آخر ضمان فصرم فهل اذا هرب الاصيل ولم يعلم عمله والحال ان الضامن الغارم منزل لا يتابعه يباع المنزل المذكور (اجاب) لا يباع على الكفيل المصد كورما ومثول بحاجته وضرورة سكنائه من العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة بغير معلوم الى اجل معلوم وقبض المشتري المبيع وباعه وصرم فتم في مصالح نفسه فيعدم في الاجل طلب البائع الثمن من المشتري فادعى انه معصم فهل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة يعير شرعا على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل عن حوائجه الاصلية لا يفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في مدبون اكره بالضرب الله بدو الخمس المديده على بيع دار سكناء في دينه وليس له غيرها ولم يمكنه السكنى فيما دونها فهل لا يكون هذا البيع نافذا (اجاب) لا يباع مسكن المديون المحتاج اليه اضرورة سكناء في وفاء ما عليه من الدين جبر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى كوا في انشاء سفينة وتصدى بعضهم لشراء الخشب والحديد وما يحتاج اليه في ذمته باذن شركائه ثم تلفت السفينة وتعلل بأنه معصوم وله منزل كبير يز يدعى حاجته فهل من دفع ما يخصه من كلفة السفينة وتعلل بأنه معصوم وله منزل كبير يز يدعى حاجته فهل يباع ويشتري له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (اجاب) يباع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقال له عمرو ابو

١٢٦٥

١٩

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

رمضان

١٢٦٥

٢٢

شوال

١٢٦٥

٢٣

ذي القعد

١٢٦٥

١٨

ذي الحجة

١٢٦٥

١

في الحجة

سنة

١٢٦٥

٢٨

صفر

١٢٦٦

٣٠

ربيع الاول

١٢٦٦

٢٦

ذي القعدة

١٢٦٦

١٥

صفر

١٢٦٧

١٤

هو صومع في العقبة بناحية المغرب يدعي العلم ويقبى الناس بقتواه الفاسد منها به
 يقبى بجل المطلقة ثلاثا قبل زوج وعدم وقوع الطلاق في حال غضب الزوج ويقول ان قوله تعالى فان طلقها فلاتحل له من
 بعده حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بمحال رضا الزوج لا بحال غضبه وعدم وقوع
 الطلاق على المرأة الوضعية المترية ويقول ان المأمل اذا طلق ثلاثا ووضعت ولدا
 ذكر اكتمل لمطلقها بوضعها لذلك الولد ويقول ان المرأة التي لمسا أو لادصعا لا يقع عليها
 طلاق ويقول ان الرجل اذا حلف على العاقل البالغ وحششه لا يقع عليه الطلاق لانه
 لاحكم له عليه ويقبى أيضا بعدم وقوع الطلاق الثلاث في كتمته واحدة فهل لا يعمل بهذه
 التماوى وهل ما وقع من ذلك ينقض ويوجب على كل مؤمن نفي هذا المنكر وازالة اذا
 كان قادرا (أجاب) يجب منع الجاهل المد كروعى الفتاوى بعز الزنا شرعى
 ولا يعمل بخلافه المذكور وعلى ولاية الأمور أي دأقه بهم الحق زجر هذا المخارف والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال ذنابه به الدين بدفاعة متع من دفعه وادعى
 الاعسار يدفعه ما أقول اذا كان يملك حلياه وضوءا عنده صاحب الدين يدفعه القاضي
 جبر عليه لو فاه الدين وليس له الامتناع من ذلك (أجاب) اذا امتنع المدين عن أداء
 الدين يبيع القاضي عليه ما لا يحتاج اليه في الحال على ما به يقبى والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل على يسه دينون لئاس وله مشارقة عن احتياج سكتاه فهل يورم بيعه وما يقاه
 الدين وان امتنع يبيع عليه جبرا (أجاب) يباع على الدين العروص العتار يبدأ
 بالأسر فالأسر ويترش عليه دست من ثياب نفسه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه
 ان يهتري بدونها يبعث واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له
 مسكن يمكنه الا تكفأ بدونه ويباع ثل ما لا يحتاج اليه في الحال كالحاوى الدوعن
 المنديه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقامه القاضي وعصيا على نفيه وعلى حفنة
 ماله فهل اذا بلغ اليتم بعد ذلك رشدا وتحقق رشده يكون له أخذ ما تركه له والده يسد
 الرضى من الاموال ولو كن آخرس حيث كان له اشارة فقهية (أجاب) صرحوا بان
 ايماء الآخرس كالبيان باللسان فيما عهد المحذوا الذيادة قوله بعد بلع رشده أخذ ما سخطه
 من يدوم يبعث حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من عتدا خربا بث
 بالينة الشريعة وللمدين بعض عتار ليس بمحتاجا بالسكتاه بل زائد عن السكتى وفي بالدين
 وزيادة فهل اذا ثبت ذلك بالينة الشريعة يسوغ للقاضي بيعه حتى يسد عتاده ليوفى
 به الدين واذا امتنع من ذلك يبعثه القاضي (أجاب) في البيع واذا كان اى للمدين
 ثياب يلبسها ويكفى بدونها يبيع ثيابه ويتقضى الدين ببعض ثيابها واشترى بمساكين ثوبا
 يلبسه لان قضاء الدين فرض عامية يسكن اولى من العمل فالواو عمل هذا اذا كان له
 مسكن يمكنه ان يشتري بمادونه يبيع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض ثمنه ويشتري

بالباقى مسكننا يكتفيه وعن هذا قاله شيخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع
 البلد في الصيف والناطع في الشتاء اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 امرأته قرب عليها دين (رجل من التجار قد رده سبعة آلاف قرش واربع مائة وستة
 وثلاثون قرشاً من صاوين ودخان وروثه عنده في ذلك داراً تسكنها هي وأولادها
 تملكها ملكاً تاماً خاصاً بهادون غير هارها فاسداً لاجل معلوم وكتبته بذلك على نفسها
 وثيقة وسلمت له حجة الدار المذكورة ثم بعد وفاة لاجل بسنتين طلب منها المبلغ المرقوم
 وشد دعماً في ذلك الطلب فحجزت عن الدفع له من كل وجه وأرادت تقسيط الدين
 المذكور على الأشهر فاقالة ادفع له كل شهر خمسة وعشرين قرشاً من ايجار الدار
 المذكورة لأن ايجارها يساوي خمسين قرشاً فكل من ايجار خمسة وعشرين قرشاً وأدفع
 له الخمسة والعشرين الباقية فامتنع رب الدين من قبول ذلك امتناعاً كلياً قال انه على
 هذا الوجه يكون استيفاء تمام الدين على خمس وعشرين سنة وأراد أن يبيع الدار
 المذكورة تمامه كالأعلى وهيتهاه عنده والحال ان الدار اذا برزت للبيع لاساوي تسعة
 آلاف قرش مع شدة الرغبة فيها من المشترين لها فهل اذا قال رب الدين أنا آخذها
 بخمسة عشر ألف قرش اقصى ديني لها وادفع لها بقية الثمن المذكور وهو سبعة آلاف
 قرش وخمسمائة وأربعين وستون قرشاً نقدية حاله يجب له ذلك شرعاً وتجب المدونة على
 بيع داره بالثمن المذكور لاجل خلاصها من الدين المترتب عليها وتأخذ منه باقى
 الثمن المذكور لتشتري لها به داراً على قدر سكنها وتسكون نازلها هذه داخلة فيما يباع
 على القفل ولا عبرة ببيعها والله التقسيط الذي ارادته لانما اغنية بذلك (اجاب) يباع
 على المذون ما لا يحتاج اليه في الحال وقد صرح العلامة الرملى كغيره بان المذون اذا
 كان له مسكن ويمكنه ان يشتري بمادونه يباع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض
 ثمنه ويشتري بالباقى مسكن يكتفيه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل عليه دين لانه وللرجل المذكور عقار بنى بالدين زائداً عن سكنه فهل يحسب
 المدين على بيعه ويوفى منه الدين ولو كان العقار المذكور موزلاً يمكنه الاستغناء ببعضه
 يباع البعض الآخر (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال ان اى يبيعه لو فاه
 الدين لا يحتاجه لفرضه كساه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف أربعة
 أولاد ذكوروا بنتين وزوجته واولاد نصر وأحدهم بالغ فصاد البائع يتصرف في حال
 حياة والده وأقامه وصياً ثم مات وله من تركته ما يورث عنه شرعاً من عقار ومواشي وغير
 ذلك فقسها البالغ المصروف بين الزوجة وحاز عنده نصيب القصر فهل اذا بلغ القصر
 وارادوا اخذة صيهم من يد أئحهم ايسر له منهم حيث كانوا باقاً وشدا (اجاب) اذا
 بلغ اليهم رشيداً يكون له طلب ما يخصه في تركته مورثة وليس لواضع اليد على ذلك
 منعاً بكون وجهه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد آخر من قاهر ووصى

١٢٦٧

٢١

بيع الاول

١٢٦٧

جاءى الثانية

١٢٦٧

٢٥

شعبان	سنة
١٧	١٢٦٧
شوال	
١٩	١٢٦٧
جمادى الثانية	
١٣	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
رجب	
٢٦	١٢٦٨
شعبان	
٢٥	١٢٦٨
ذى الحجة	
٢٤	٢٦٨

مختار على الولد المذکور استولى على مختلفات المتوفى المذکور ثم بلغ الولد الآخر المذکور
 وشيئا محسنا للتعريف بإشارة مفهومة وصناعتها إلا أن الفراشة ويريد الآن أخذ
 ما استولى عليه الوصى المختار من تركه أبيه الميت المذکور فهل يجاب لذلك (أجاب)
 نعم يجاب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في شخص
 له منزل ورثه عن والده ما كن فيه مع عياله لم يكن له غيره وعليه ديون لأشخاص أرادوا
 بيعه لوفاء بهم علم من الدين فهل لا يمكن لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مسكونا مع
 عياله ولم يكن له منزل غيره (أجاب) يباع على المدين كل ما لا يحتاج إليه في الحال فلا
 يباع المنزل المذکور ونفاه المدين إذا كان المدين محتاجا إليه لضرورتهم ولا يكتفى
 أن يبيع تركته - والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار لا تقبله وبها عياله ما
 ذرى بلده أخرى غيرها كن فيها وعليه دين لا تسري بالوجه الشرعى فهل والحال
 شدة تركه له دارا لا تقبله وبها عياله وقبض الدار الثانية لقضاء الدين الشايت عليه
 شرعا (أجاب) يباع على المدين كل ما لا يحتاجه في الحال ولا يباع ما راسه كونه
 كذا لا تقبله ولا يمكنه الاكتفاء بما ذرى فيها بغيرها الثانية حيث لم يكن له من المنزل
 ما يوفى منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح في بلدة وعليه أموال أميره
 وتصرف في ملكه بالبيع من قبره في التصرف من شيخ بلده فهل يكون تصرفه
 صحيحا ولا يوقف صحة البيع على إذن شخصه وإذا أراد شخص البلدا يفسد البيع يمنع من
 ذلك (أجاب) لما كنت تصرف في ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس الشيخ بلده فصح البيع
 الصادرة منه مستوفيا شرعا وانفاذ ديون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجتين وعن أولاد ذكور وأناثا وفيهم قاصر وترك ما يورثه عشر عاقوض
 الورثة أريدتهم على تركه ميراثهم من دقار وغيره ما عدا القاصر وصاروا يبيعون فيها فهل
 إذا بلغ القاصر وشيئا يكره له ما يبيعهم بما خصه من ممتلكات أبيه بالوجه الشرعى إذا لم
 يكن له وصى أحد من قبله (أجاب) للينين بعد بلوغه رشيدا المطالبة بما يخصه فيما
 تركه والده وبقي له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في وصى على قاصر
 وعلى ما لم يملكهم قطعة أرض زراعية إميريه عن أبيهم وضع الوصى يده عليها وصار يزعمها
 للقصر ويصرف على زراعتها من ما لم يملكهم الذي يده لهم وحصل فيها ثمنه الآن بلغوا رشدهم
 وطلبوا أخذ ما لم يملكهم من الوصى وبها سبقتهم على غشاق فهل يجابون لذلك (أجاب) نعم
 يكون للقصر المذکور كورين أخذ ما لم يملكهم من الوصى بعد تحقق بلوغهم ورشدهم - بالوجه
 شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق مأمور بالبيع والباقة إذا عاها من قبل
 سيده ترتب عليه دين ولم يرضه من أصل دين يجازيه لرجل وكتب على نفسه به وثيقة شرعية
 فهل ذنوبه وحصل له يسار يكون لرب الدين الذي لم يرضه حال تجارته مطالبة به بعد
 عتقه ويسار (أجاب) كل دين وجب على المأفون بعبارة أو بجاهز في معناها كبيع

وشرأ وغضب يتعلق برقبته يباع فيه بحضرة مولاهو يتعلق بكسب حصل قبل الدين
أو بعده وإذا عتق وعليه ديون يكون لار باهم افضال التمسح باو الله تعالى أعلم (سئل) في
شخص يبلغ من العمر نحو ثمان عشرة سنة باه بارأيه وجمع من المسلمين بذلك فهل والحال
هذ يحكم ببلوغه بالنسب ويصح ان يباشر عقد نكاحه بنفسه وإذا طلق يقع طلاقا إذا
تحقق ما ذكر (اجاب) في التنوير وشروح بلوغ الغلام بالاحتلام والاحمال والانتزال
والتجارة بالاحتلام والحيض والحمل فان لم يوجد منهما شيء بقي لكل منهما خمس
عشرة سنة به بقي فإذا تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع تصرفاته والله تعالى
أعلم (سئل) في مدين لرجل نواقصه على أن يرهنه داره الساكن فيه وإذا مضت مدة
كذا يباع رب الدين الدار في دينه ولم يسلم المديون الدار لرب الدين على وجه الرهن كذا كر
بل صاروا كنافع صا على حاليه حتى مضت المدة فارد رب الدين بيعها واستيفاد دينه فقرا
على ما لم يكن المدين فهل إذا لم يملك للدين موهبا ولم يكن له ما يابيه هو وصياله غيره ولم
تكن زائدة على مكانه موهبا له لا يصر على بيعها (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في
الحال فلا يباع عليه المتاع المحتاج اليه لضرورته مكانه حيث لم يتم رهنه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا عليه دين لشخص ذي شوكته فطالب رب الدين المدين
بماله عليه فلم يجبه بملك سوى ذلك المكان غيره على بيعه وحبسه لدى ما كمل السياسة
فباع مكانه وهو محبوس بصونائت قيمته فهل إذا ثبت ان قيمة المكان المذكور عشرة مثالا
وجبره الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلا لحبسه لم يرض به المالك ولم يجزه (اجاب)
يباع على المدين كل ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه مثله المحتاج اليه لضرورته
مكانه لاجل الدين فلو اراد على بيعه انما يشرع عيا والحال هذه يكون له دفع البيع بعد
زوال الاكراه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ذكور قصر علمكون دارين
عن مورثهم وضع ابنهم النصر يده على الدارين المذكورين بغير موعود شرعي فهل إذا
بليت القصر الآن الرشدي يكون لهم اخذ الدارين المذكورين من يدان عهدهم المذكور
حيث كان المالك ثابتا لهم عن مورثهم بالبيعة الترخصة (اجاب) للقصر بعد بلوغهم
هصفة الرشيد المطالب بما آل اليهم عن مورثهم ويؤثر واضح اليد على ذلك بتسلم ذلك
اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المديون اذا كان عليه دين ثابت
وحبس عليه ولد مسعة وحصة في بيت كبير بحيث لو بيعت في بالدين وبين في منهما
مقدار يشتري له به مكانا لا تقا به بقرض ورثه فهل اذا تحقق ذلك بين يدي الحاكم
الشرعي ولم يكن عنده قديري به دينه يباع عليه المحبس فمن البيت ومن المنقول ويؤتى
دينه من ذلك ويشتري له بما زاد عن الدين مكانا لا تقا به (اجاب) يباع على المدينون
ما لا يحتاجه في الحال لا يباع عليه من الدين الثابت شرعا وسدا في البيع بالمنقول ثم
بالعقار الايسر فالايسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتوه ظاهرا لعنه بين الناس

١٢٦٩

•

صفر

١٢٦٩

١٢

شعبان

١٢٦٩

١

ذي القعدة

١٢٦٩

٢٥

محرم

١٢٧٠

سنة هـ

١٢٧٠ ١١

ص ١٢٧٠ ٤

ربيع الاول ١٢٧٠ ٢٥

جمادى الاولى ١٢٧٠ ٢

مات عن ورثة وله فحل يارضه ادهى على ورثته جماعة بان مودتهم كان وهب لهم النخل
المذكور مع ارضه فبطل ماله فانكرت ورثته دعواهم فهل اذا كان معطوها ظاهر العنة
بين الناس لا يكون نصرة مبهمة او غير هاتفا قد او يكون الخ لم ارضه لورثة المعنوية لا
عبرته به واهم المذكور على ورثته من غير تحقق ما يوجب هتكم بالوجه الشرعي (اجاب)
لانهم مبهمة المعنوية فاذا تحقق كون المبهمة مادرة منه حال هتكم بالوجه الشرعي لا يكون
لورثتهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح طائفة بان بينة كون المتصرف
ذاعل اولى من بينة كونه محتال العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن بالغ وعن بنتين قاهرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه اشجار وفحل
فوضع الابن البالغ يد على النخل والاشجار بدون ولاية شرعية مدة من السنين وهو
ياكل ثمره ويزرع به ثبات المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاهرتين بعد بوليهما
أخذ نصيبهما ومما ستم على ما استقر من الثمرة مدة استيلائه (اجاب) نعم للبنتين بعد
بأوليهما بمسقة الرشدا لاستيلائه على ما يخصهما من ممتلكاته أيهما ونضمن من استهلك
نصيبهما من الثمرة بعد يورثه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه
لم يقدر على مؤتمتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه له وفي ذمته صدق المرأة المذكورة
حالة ومؤتمته ولا يملك شيئا سوى حصته من دار يملأه الريف وهو وأولاده ما يكون فيها
لا تريد على سكانه وعياله فهل والحال هذه لا يسر للرجل كم الشرعي الحجر على بيعه
الحصة المذكورة (اجاب) نعم لا يحجر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة
والحال المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لا تقوله مكان
كبير زائد من سكانه فهل يحجر على بيعه وإذا الدين الثابت شرعا يشتري من ثمنه مسكنا
دون له ولدياته وما زاد يقضى به الدين ولا عبرة بتعاليه بملكه فيه (اجاب) يساعف
الدين لتعودتم العروض ثم العقار يتداوله لا يسر وينكر على المدينون دست من
ثياب يذنه وقيل دستان وإذا كان له ثياب يمكنه ان يشتري بدونها بيعت واشترى له
ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مكن ويمكنه ان يشتري ما يورثه يباع
ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا
انه يسع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي الصيف والتنع في الشتاء والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوبا بالقيمة وبستانه بثمن معلوم في ذمته
واخضر آخر له ضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمنه باخره وكتب ريثقة بالخمر وبأضمان
ونقل المشتري ما انتزعه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم
حصل من المشتري بذمته في أمواله فحجر عليه القاضي ونصير له فيما تصرف عنه فطلب
البائع من القيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع منه لئلا يأن المشتري لم يضعه في
أرضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبدرا لا يهمل به بسع ولا شرا وان لم يحجر عليه

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعليل بما ذكر وإن أدى
الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع عما أدى حيث كانت الكفالة بأمر
المكفول ولم يجبر عليه إلا بعد الشبهة (أجاب) لا يجبر على مكلف بسفه عند
الامام وعند صاحبين يجبر عليه وبه يقتضى ثم اختلفوا قال أبو يوسف لا يثبت الإبقاء
القاضى وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فبناء على قول أبي
يوسف ينفذ البيع قبل الحجر وللدائن المطالبة كل من المدين والكفيل وإذا أدى
الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع عما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة
بالأمر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط غناه بما هو مضمونه اضطرت امرأة بمضمون
ماسرقة من جماعة وهم على منزلها وأولادها وأحضر وأما درهم في الدين وقد عرف
المدينون بعض ماسرقة منهم وهذا ابتوا ما هو فوه بحيث عمالة المرأة فوجد لها حصه
في منزل فملكها وقد صدر أمر المجلس بدعوى القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة
وأولادها من الحصه التي ملكها أو تقسم ما يفصل من غن ذلك على المدعى بحسب ما لكل
كل واحد طلب من المراه ببيع الحصه المذكورة فامتنعت مع أن ما ثبت عليها
للأختصاص المذكورين لا يفي غن الحصه مع غن الامتعة التي يراد بيعها بل ولا بأسق
من أحدهم فما الحكم في بيع الحصه المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي أن
المرأة المذكورة أخذته من ماله كعديا خفية يكون لهم أخذها منها إن كان قائما وتضمنها
قيمتها أو مثله إن كان هالكا أو مستهلكا حيث اختار والمتضمن قصير قيمة الأشياء
المذكورة والمحال هذه دينان فمتناقصان فلو كان له بوجدها مال من جنس
ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن
سكنائها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بها حاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماء وأما
بأنه يباع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يسد بالأسير فالأيسر يترك على المدينون
دست من ثياب يده وقيل دسنة إن وإذا كان له ثياب يمكنه أن يجترى بدونها ما بيعت
واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا إذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء
بأقل منه فعلى هذا إن لم تكن الحصه المذكورة زائدة عن سكنائها الضرورية لا تباع في
الدين المترتب بذمتها والإيجت واسترى لها من غن مسكنها ضرورة سكنائها ويقضى
الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراده بالجنون وصار يمرضه من
الشهور وله زوجة وأولاد قصر وأخ بالغ فوضع الأخ المذكور يده على جميع ممتلكات أخيه
الجنون من مواشى وغيرها فغير وجهه شرعى والمحال أنه لم يكن وكبلا عنه في حال محتمه ولا
قياس من قبل القاضى فهل إذا أقام القاضى قيسا على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع
بذأخيه وأخذ المال منه وحفظه إلى أن يشفى ويهاجسته على ما أخذته من الوجه الشرعى
(أجاب) إذا لم يكن للجنون المذكور ولي يقدم على القاضى فالولايه في ماله إليه فله

شعبان

صفر

ان يقيم وصيا يحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة وينفق على زوجته واولاده من ذلك ولا ولاية للاخ في مال اخيه بدون تولية الخا كماله تعالى اعلم (سئل) في رجل متوفا بالغ لا يبي شيئا له دار و بعض اطفاله زراعت له ام متزوجة ب رجل اجنبي وله هتان شقيقان فلن تكون ولا به حفظ مال المتوفا المسد كور حتى يموت (اجاب) اذا لم يكن للمتوفا من اولاد المثل وهم الاب والجد ابوالاب ووصيه ما وصي وصيهما فللقاضي نصب وصي عليه يحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة وحكمه كمنزله الله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فامتنع فابرا منه من ماله اعليه من باقي المعدم والمؤخر فطلتها في مقابلة ذلك فلا وبعد ان ذهبت الى أهلها تريد الرجوع فيما ابرأ منه من المدة بالسعة وتقيم بينة والزوج يدي الرشد وانها مصلحة في مالهسا وقيم بينة ايضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما ابرأ منه من ولا عبرة بتعلها المذكور (اجاب) فم ليس لها الرجوع على زوجها باصالح الامر امضه حيث لم يجر عليها قبل الابرار ومنه ابني يوسف ان الحجر بالسفينة وقف على القضاء والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر جعل عليه قيم من قبل القاضي قد بلغ رشدا ويريد الان اخذ ماله من يده ويتولى امره بنفسه فهل والحال هذه يجب لذلك ولا معارضة للقيم المذكور (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي بلوغ القاصر رشدا يمكن له اخذ ماله من يده وصيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طعن في السن حتى صار هرما وثبت عدم تمييزه وله امعة فهل والحال هذه اذا تصرف في الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع في الامتعة ولا يحكم بغيره تصرفه فيها (اجاب) اذا كان الواقع ان الرجل المذكور متوفا لا يميز له حال البيع لا يعتد بتصرفه ولا ينفذ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن امها وقسمت التركة وقسم نصيب الامن من ميراث امه وصار تحت يد ابيه والآن تريد الجدة ان تضع يد ما عليه او تضعه تحت يد غيره فله فهل لا تجاب لذلك وتكون ولاية ماله وحفظه والتسليم عليه لولاه الامين وليس للجدة تسلم عليه (اجاب) الولاية في حال القاصر المذكور لا يسه اذا كان له له لا الجدة فان كان الاب مقسدا مبذورا وضع القاضي مال الصغير في يد عدل الى وقت الحاجة او الى بلوغ الصغير كافي الواقعات والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة وعن كتمان يورث منها شرعا فهل يكون لاني البنت القاصرة حفظ مالهسا والحال هذه (اجاب) نعم الولاية في مال القاصر قلابيا اذا لم يكن مبذرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضي ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد صغير يملك حصته في دار عن ابيه وله وصي اسقطها الولد لاجن همهم غير مقابل ولم ياذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون اسقاطه باطلا في الاعيان او يكون موقفا على اجازة وصيه

١٤ ١٢٧٢

رمضان

١١ ١٢٧٢

جمادى الثانية

١١ ١٢٧٣

ذى القعدة

١٥ ١٢٧٣

صفر

٩ ١٢٧٤

ربيع الاول

١٦ ١٢٧٤

(أجاب) اسقاط المذمور ما ورثه عن أبيه في تلك الدار لا ينحل عنه لا شرعا ولا يعول عليه
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين أحدهما فاهر غائب
والآخر بالغ حاضر تركت ما يورث عنها شئ عا فوضع البايع المأذون عليه على التركة
وتصرف في نصيب أخيه القاصر القاصر بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ
تصرفه في نصيب أخيه القاصر ويكون له عند حضوره أخذ ما يخصه من تركته أمه
بالقرينة الشرعية ولا يقطع حقه في الإرث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع
الدعوى فيه بعدم مضى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بسنة الرشد الاستيلاء
على ما يخصه من تركته أمه بالقرينة الشرعية بعد تحققه بطريق شرعي ولا ولاية للأخ
في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له الاحتفاظ ولاية التصرف إنما
تكون للأب أو وصيه أو وصي وصيه أو الجد الصحيح أو وصيه أو وصي وصيه أو القاضي أو
وصيه أو وصي وصيه إذا كانت الوصاية عامة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل جعله دين جماعة ثابت وله بيت بقدر سكنه أو سكنى عليه ولو بدار باب الدين
بيعه وأخذ عنه في دينهم فهل إذا ثبت الدين المذكور لدى القاضي لا يباع فيه بيته
المذكور (أجاب) إذا لم يكن ذلك البيت موهوبا بالدين لا يباع على المدين إذا لم يكن
زائدا عن سكنه مع عياله والبايع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جن وحصل
له احتلال وصار لا يحسن التصرف بملك مكانا باع منه من أحد أولاده بدون القيمة بفن
فاحش ثم مات من المشتري وعن ودية أخرف هل إذا ثبت بالوجه الشرعي جنونه واختلاله
وان يبيع المكان المذكور وهو بهذه الحالة يكون البيع المذكور فاسدا (أجاب)
بندية كون المتصرف ذاهقا قبل أولى من بنته كونه محتمل العقل فإذا قامت اليقينة على
جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذه ولا ينفذ الله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن زوجة وولدين أحدهما فاهر والآخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد
البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيها ببيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على
القاصرون من غير مصلحة له إلى أن بلغ القاصرون ريد أخذ حقه بعد بلوغه فهل يمكن من
أخذ حقه بالغرض الشرعية وإذا باع الولد الكبير شيئا من التركة ينفذ البيع في نصيبه
نقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على ما فضل
من نصيبه من تركته أبيه إذا كان وشيئا حيث لا مانع وإذا لم يكن للقاصرون في فلاح
والأولادة المحفوظ ومنه بيع المنقول وشراء الققة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابن قصر وترك ما يورث عنه شئ عا فهل إذا أراد أن أم
القصر أن تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية ولاية شرعية لا تجاب
لذلك وتكون الولاية في مال القصر المذكورين للمعد المذكور (أجاب) الولاية
في مال القصر المذكورين بمجردهم ابني أبيهم أليت حيث لم يكن مقعدا دون أهمه الآن

تكون وصياما من قبل ايهم اذ وصى الاب مقدم على الجد والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اقر زوجته قبل كل منهما بتقديمه معلوم من الدراهم بانه فرض وكتبنا عليه وثيقة
 بذلك وهو مالك حصه في مكان ارادت الزوجتان جبر الزوج على بيع الحصه لهما في
 دينهما يدون قيمتها والتمال ان الزوج مصر ظاهر الا عاروسا كن في الحصه المذكورة
 فهل والتمال هذه ليس لهما جبره على بيع الحصه لهما يدون قيمتها بل يتصرف فيها
 باختياره بالبيع لمن شاء بالقيمة او ازيد ويوفي ما عليه من الدين لهما ولغيرهما من ثمنها
 (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصه المملوكة له لزوجتيه يدونهما بل له
 البيع لغيرهما ويؤمر بدفع الدين اذا باعها باختياره من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له دين شرعي على امرأة ثبت عليها بين يدي القاضى وهي غثقة من دفعه له
 من ثمنها بانه لا يمكن بسدها دراهم والتمال ان لها عقارا غير متغول يسكنها بالضرورة
 بل تاجر للتبصر فهل يكون للقاضى ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويدفع له بعهده
 امتناعها من بيع ما ذكر (اجاب) اذا امتنع المدينون من ايقاع الدين الشرعي ومن يبيع
 ما لا يحتاجه لبقاء الدين من ثمنه يكون للقاضى بيع ما لا يحتاجه المدينون في الحال ويبدأ
 بالعروض ثم بالعقار والابسر فالابسر ويترك على المدينون دست من ثمنه وقيس دستان
 واذا كان له ثياب يكتفي بدونها بيعت ويشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي
 وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه فلولم يكتف باقله نهلا يباع عليه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد احدهم بالغ وترك ما يورثه عنه شرعا وصار
 البالغ يتصرف في التركة من غير ولاية شرعية صرفا خادعا عن الشرع فلما بلغ القصر
 راشدين بعد موت موثرهم ثلاث سنين ارادوا بحاسبة اخيه على ما يخصهم من تركه ابيهم
 والاستيلاء على نصيبهم من ذلك بعد خصم ما صرفه عليهم في مصالحهم بحسب اللائق
 فدعى الله صرف عليهم مبلغا جسيما زائما عن امثالهم بكثير بحيث يكذب فيه ما ادعى صرفه
 عليهم من ظاهر الحال فهل لا يجب لذلك ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم بعد حسابان
 ما صرف عليهم في مصالحهم وقتقتهم بحسب اللائق ولا يقبل قوله في الزايدة من ذلك
 (اجاب) نعم لا يجب الاخذ لذلك والتمال ما ذكر بالذوال ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم
 الايم بعد بلوغ رشدهم وحسبان ما اخفاه عليهم من ما لهم بحسب اللائق منهم حيث
 لا روى لهم وجه في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة في معيشة واحدة يستحقون
 اطيا ناهية به ضمه فاه غرس من نخل واشجار وبعضها مال من القرس وليس يكون ايضا
 عقارات من دور وما كن سكن وسواها وغير ذلك وليكون ايضا اياهم لاهرا ثمنها وغيرها
 والاث حراثة ونحشا وتعودا وجوبا وغير ذلك مما يملك مات احدهم عن ابن وابنة
 فاصرين وزوجتين فقام القاضى احدا لاخته وصيا على الابن والبنت ثم بعد مدة توفيت
 البنت عن امها وزوج وولاد فصر منه كل ذلك قبل قسمة تركته المتوفى فهل يكون

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٦

٢٠

١٢٧٧

١٢

جمادى الثانية سنة

لزوجها الاستيلاء على ما يخصه ويخصص اولاده القصر مما خصها عن والدها مما يحرى فيه الميراث ومن الارض المغروسة قيعا للاشجار ولو كانت اميرية حيث كان الزوج المذكور قادرا على حفظ مال القصر ولم يكن فيه مانع منع شرع من الاستيلاء على نصيبهم (أجاب) الولاية في مال القصر لا يعم اذا لم يكن مفسدا المال فيكون له والحال ما ذكر الاستيلاء على نصيبه وانصبا اولاده القصر مما خصهم فيما لا يلى اياه من تركه اياه من جميع ما يورث عنها شرعا حيث لا مانع واقفه تعالى أعلم (سئل) في قصر جعل القاضى اياهم وصيا عليهم وللقصر المذكور بن جده ام ابيه هم يريدون عاقلهم من يداهم الوصى عليهم بدون وجه شرعى متعلقة بان لها الولاية في مالهم لكونها ام ابيهم فهل لا يتجانب ام ابيهم لذلك وتكون الولاية في مالهم لا يعم الوصى عليهم حيث كانت الوصى المذكور متصرف في مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خائفة (أجاب) لا ولاية لام الاب في مال اولاد ابنتها القصر حيث لم تكن وصيا عليهم من قبل الميت او القاضى مع وجودهم الوصى عليهم من قبل القاضى الذى له ولاية ذلك والحال ما ذكر بالذوال واقفه تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج كفلته امه به فطال ايسما الدائم به فادى الابن والام الاعصار عناداً ومخالطة ويريد ان اقامة بدنة على ذلك فهل اذا قام المانع بدنة على يسارهما يجبران على دفع الدين له ويبيع ما زاد على مسكنهما من بيت يمكنه لو فاء الدين (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى يساير كل من المدين والكفيل بالدين يكون له مطالبه اياهما شاء وبقران باذائه جبراً حيث لا مانع واذا امتنع المطالب من ادائه ما عليه من الدين يبيع عليه كل ما لا يحتاجه في الحال ويبدأ بالايسر فالايسر ولا يبيع عليه مسكنه الا اذا زاد عن ضروره مسكنه مع هiale فيباع ويشترى له مسكن على قدر حاله وما زاد يدفع لرب الدين واقفه تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابيها وعن زوجها وعن ابنتين فاصبر بن منه وترك مالاً تحت يد ابيه من بيت المال فهل اذا كان ابو القصر عليه دين ورثه كبا لاه ولا تليق ويخفى منه على مال القصر ان يسد عنه دينه ويصرفه في الامور التي لا تليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضى جعله تحت يد ابيه من قبله او يجعل عليه قيةا كحفظه وينفق عليه ما منه (أجاب) اذا تحقق للقاضى بطريق شرعى ان الاب مذبذوب ومكلف مال ولديه المذكور بن يكون له نصيب وصى عليه عاقل وجود الاب المفسد المبذر ليتصرف في مالهما ويحفظه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنتين احدهما قاصر والاخرى بالغ فاقام القاضى البائع وصياها الى القاصر ولما بلغ القاصر وهو غير رشيد ينفق ما فيه في الهرمات وغيره يعلم لسانه اراد ان ياخذ ما يخصه من تركه ابيه من يد اخيه فحذمه الاخ متعللاً بأنه غير رشيد هل له ذلك حتى يثبت رشده لدى قاض لا سيما والاخ الكبير متصرف بالاتفاق عليه من ماله (أجاب) نعم له ذلك والحال هذه واقفه تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق في يده دراهم من اكنسائه وهو

١١

١٢٧٧

سؤال

٩

١٢٧٧

ذى القعدة

٢

١٢٧٧

محرم

٢٢

١٢٨٤

ربيع الاول

٢١

١٢٨٢

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لاحد فهل يكون العبد وما يبيده اولاد المذكور
حيث لم يكن العبد المذكور مكاتباً (اجاب) نعم يكون العبد المذكور وما يبيده من
اكتسابه ملكا لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالكة لها
عن مورثها فقط فهل يكون ما يبيدها وجيع مات كده لسيدها المذكور ولا شيء فيه
لاحد غيرها (اجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
مورثها المصغر او نه فيما لم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته او بعد موته ولم يكن
لاحد غيرها ملك لها في يدها يكون ما في يدها ملكا للمالكها لا بطريق الارث اذا لم يترك
لاورث لان الميراث متى على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لملك لها وهذا حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال
آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولده الميت وبنته خال وخاله يطلبان من
أبي الميت نفسه بهما من ذلك ليعضا ايدى جما عليه فهل تكون الولاية على المملوك لاب
الميت المذكور يتفق عليهما منه وليس للخال والخالة مفازة ابي الميت في ذلك ولا اخذ
شيء منه وبالحال هذه حيث كان امينهما ادينا غير مفسد ولا يكون عدم تجارتهم فيه مانعا له
من الولاية ولا جفت في حقه (اجاب) الولاية في مال اليتيمين لا يعم ما ثم لوصيه ثم لوصي
وصيه ثم لاعدى الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه ثم لمن نصبه القاضي وليس للخال والخالة
ولا يقع المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضي عند كون المجدد يرضى منه
اتلاف مال الايتام ولا يجب على المجدد كوران يقصر في مالهما والله تعالى اعلم (سئل)
في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطلعت في السابعة فهل اذا دعت
الحبض والحال هذه صدق في دعواها وثبت بلوغها به ايضا اذا كانت امه وثقات
على ارحامهن أم كيف الحال (اجاب) بلوغ القلام بالاحتلام والاحتلام بالانزال
والجارية بالاحتلام والحبض والحبيل فان لم يوجد فيها شيء يفتي به لكل منهما خمس
عشر سنة يفتي لقصر اعمارهم زماننا وفي مدة البلوغ للقلام اثني عشر سنة
وللجارية تسع سنين كجهو المختار فان راعها بان بلغها هذا السن فعلا بلغنا صدقنا ان لم
يكدهما الظاهر بحيث يكون كل منهما ممن يحتمل مثله ان فسر اياه بالبلوغ كافي
الدروحو انسيه ومنه يعلم حكم الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دينون
لانها من معلومين ممن بضائع اشترى اها منهم وهو مقر بها وحل اهلها وضمن تلك الدينون
رجل آخر بائرا المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامثلة ما يفي بالدينون المذكور
وله عقار مملوك له معد للاحتلال زائد عن سكنه وسكنى عياله يكون لأب الدينون
أو الضامن بعد اداء الدينون بطريق الكفالة بائرا المدين تسكين المدينين ببيع ذلك
العقار لو اداء الدينون الشريعة الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لو فاه

سؤال
٢٠

١٢٨٢

صفر

١٢٨٣

١٤

شعبان

١٢٨٣

٢

صفر

١٢٨٥

٨

الدين اذ لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤثر المذون ببيع عقاره المذ كور
لوفاء ما عليه من الدين لار بابها او للضامن بامر بعد ادائها لار بابها او المحال ما ذكر
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قولهما المقتضى به حيث لم يوجد عنده
ما يفي بالدين سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى فليؤب بما مضى عنه
فعرض لحضرتهكم ان رجلا يدهى جسده من ماله سابقا باع أرضا عشرة ديرة لنفسه آخر
يدهى الحاج محمد صكر بن محمد معلوم قبضه البائع من ماله المشتري المذ كور وبعد
تمام البيع المذكور شرعا تقبلا لبايعه وبقى الثمن بمذمة البائع ثم اراد البائع
المذ كور واسترداد الارض المذ كورة ليدفعه الى المشتري المذ كور عن ذلك وبلاستقنا
عن ذلك من حضرتهكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجتمع عن هذه المادة
بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للشترى الى حين استيفاء
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرامات لاحق له في الانتفاع بها لزعة او غيرها
بدون اذن مالكها والمطالبة عليها من الاموال مالكمها ولا عبرة بشنازل المالك لانه
عن الاطيان المذ كورة وهي محبوسة في يد المشتري ويؤثر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
وبناء على ذلك صدر الحكم من مجلس الاحكام بالا جراء على وجه ما اذنت ثم بعد ذلك
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لسائر المجتهات لمن يرغب ثم رضى زاده على شخص آخر
بنحو ان يدين من الحاج محمد صكر المذ كور الحابس للاطيان المذ كورة الا ان المذون
المذ كورة ليسه ديون بمجاعة اخر حاله بحيث لا يز يدفعه دار ثمن الارض المذ كورة على
مجموع تلك الدين والمذون معترف بمحبسها ولم يوجد عنده تقود ولا عروض تبقى بتلك
الدين وبذا تعين بيع الارض المذ كورة لوفاء تلك الدين والمذون ممنوع من وفائها حالا
وبيع الارض المذ كورة لوفاء تلك الدين وجب لذلك مدة تزيد عن شهر لبيع تلك
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذ كورة يرغب ببيعها لوفاء دينه وما
بقى يوزع على باقي الغرامات فسل والمحال هذه ببيع القاضى ببيع تلك الاطيان جميعها
لوفاء ما ذكره في هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يز يدين الدين المحبوسة عليه الاطيان
المذ كورة حيث كان هناك ديون اخر ثابتة باعتراف المذون المذ كور لا يز يد الثمن
على مجموعها وهو ممنوع من وفائها لار بابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا ما كيف الحال
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال المذ كور على قول الصاحبين المقتضى
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لثمن له املاك فارادوا بيعها قسما
عليه من الدين فهل لهم ببيع ما سوى منزله الساكن فيه الا لثمنه به ولو كبيرا (اجاب)
يباع على المذون كل ما لا يحتاجه في الحال بقدر ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
كبير يمكنه الاكتفاء بقل منه مع عياله يباع ايضا لذلك ويشترى له من نفسه مسكن

٢٩

١٢٨٦

صفر

١٢٨٧

ربيع الاول

٢١

١٢٨٧

لا تقي على قلم كتابه سكناه مع من تفرسه فقتبه ويدفع ما زاد من ثمنه في دينه أما إذا
كان لا يزيد على ذلك فلا يباع والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده واردة من الضابطية مضمونها
شخص مدينون والدين الذي عليه ثابت خصوصاً وهو مقر به وله أملاك لا غير وامتنع
من بيعها متعلاً بأنها ما وصلت فحتماً أيسويح للقاضي بيعها جبراً عنه وسداد الديون
من ثمنها حيث بلغت قيمتها ثم وصل الأفاده كما ذكر (أجاب) إذا كان على شخص دين
شرعى لشخص أو أشخاص ثابت شرعاً ولم يكن للدين ما يوفى منه الدين المذكور سوى
عقاره مثلاً فإنه يؤمر ببيعه لو فاء الدين منه فإن امتنع بأهله القاضي يضمن مثله لو فاء دينه
المذكور بثمنه وذلك فيما عدا ما سكنه مع عبائه الذي ليس زائداً عن سكناه معهم فإنه
لا يباع في الدين على ما عاينه العمل والقنوي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين
لا تروم إلا ما من حطام الدنيا القانية سوى مكان معد لسكنه هو وعائلته فهل يجب
على بيعه وسداد ثمنه في الدين المذكور أم لا وإذا لم يسع شرعاً في الدين المذكور فـ
الحكم في ذلك (أجاب) لا يباع على المدينون مسكنه اللائق به الذي لا يزيد على سكناء
مع عبائه إلا ما عليه من الدين إلا إذا كان المسكن مرفه وفارهاً شرعياً مسلماً إلى رب
الدين فارهاً غير مشغول بما يمنع غنام الرهن كسكنى الراهن فيه أو وجود أتمته فيه فإذا
تقدم رهن تام على هذا الوجه وحل أجل الدين ولم يرد الرهن أم يبيع الرهن لإدائه
لربه وإن لم يتم الرهن لا يباع حيث كان كما ذكرنا أولاً ولا تنظر بمسئره والله تعالى أعلم
(سئل) بأفاده من حضرة فاضل المنصورة مضمونها وبه قد قضا ببيع المسكن لسيادته ثم
هذه المحادثة وهي رجل توفي عن والده وزوجته وولد فاضل عزوف له من الزوجة
المذكورة ثم توفيت والدته المتوفى وصار الولد في وصاية عمه أخ والده لا يسهو واستخوذ
الوصى المذكور على استحقاق ابن أخيه المذكور ومن تركه والده ثم لما بلغ سن
الولد فارق ثلاث عشرة سنة أدهى الولد المذكور أدهى بل رشيداً وأرادها سبية همه الوصى
المذكور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذكور ذلك إذا ثبت بلوغه ورشده
بالبينة أشهر عية ولا يقبل ذلك منه مجرد دعواه فزوم الأفاده بما تقتضيه الأصول
الشريعة في ذلك (أجاب) أمادهوى البلوغ من الولد المذكور بعد بلوغ سنه فوق
ثلاث عشرة سنة مقبولة منه بقوله حيث لم يكن لها الظاهر ولا يمين عليه إن قصر ما به البلوغ
كما في رد المحتار نقلاً عن الشربلالية من بلوغ الغلام وأمادهوى الرشد فلا هذا لنكار
ما ليقم بينة شرعية عليها والله تعالى أعلم (سئل) من وكيل المألية عن شخص له
بنت والبنات المذكور استحقاق في ربيع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع بدوالدها
المذكور عن استحقاقها المرقوم ووضع بصندوق الأيتام الموجود في مصلحة بيت المال
بقوله إن الأب المذكور معلوم فيه عدم الأمانة وأنه عديم الكسب وحيث إن الأب
المذكور غير متمثل لذلك لثبوت أبونه لبيته المذكور ولا يثبت عليه شرعاً ثبوت النقص

على ابنته وعدم ما ببلوغ بيع الجسد في الام في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجسد في
الام تلك الحجارة بدون اذن من أبي الصغير المذكور والحال ما ذكر بالسؤال سواء
كانت باقية على ملك أبي الطفل لظهور الامر أو انتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع
قيام ولايته عليه وحينئذ يكون البيع المذكور موقوفاً فان اجازة الاب نفذ وان رده بطل
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن ابها وعن
والدها ما يخص كل واحد منهم بالنفقة الشرعية وما يخص القاصر ابنتها يحفظ عنده
ولده أو عنده والى المتوفاة لذكورة (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن زوجها عن
يكون زوجها من تركها الربع فرضاً ولكل واحد من ابها وأمه السدس كذلك ولايتها
الباقى تعصياً والولاية مدالة لناصر لا يسه اذ لم يكن قد مضى ذرا فله التصرف فيه
بالصلوة وختمه والحال عنده والله تعالى علم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مضونها
الاستفهام عما يقتضيه المحرم الشرعي فيما يرغبه اسمعيل بن مراد من استيلائه على ثلاث
قضع مناس تعني ولده القاصر محفوفة في صندوق في الانعام وبرت في هذه المادة
مكاتبات بين سدة حسين باشا وكيل الاحكام سابقا الذي كان وصيا على وريثة المحرم
سلم باشا السلطان والهاشم الحسبي ورضه القطع أصلها من زكاة والدة القاصر وأخيراً
صدر امر الداخية بالاستئذان ذلك من هذا الطرف وما طاع مقضى المجلس الحسبي
وبت المنزلى أوراق هذه المادة قد بقي بقوله ابو الصغير هو وليه طبع كان الاب
في هذه المادة محمد معتداته من أومر والى الحال ليس مبذراً ولا متلفاً لانه الصغير
يجب ان يعطيه ولا يملك تدوير الامر لانه مقتضى الحال لاحاطة على سعادتهم
بذلك والتمسكم باعنا القول عن هذه المادة فلزم بحريه حضرتكم والاوراق مرسلة
المرجوع للاحاطة حضرتكم بها الافادة عن المحكم الشرعي (اجاب) وردت افادة المجلس
ومام به من الاوراق المتعاقبة بطلب حضرت اسمعيل بن مراد لتسليمه الثلاث قطع
المجردة تعلق ولده القاصر المذکور اد المحكم عنها بالافادة المذكورة بطريق ولايته
على ولده المذكور ورغب المجلس الافادة من هذا الطرف عن المحكم الشرعي في ذلك بعد
ان اعلى الجواب عن هذه المادة من حضرت مقضى المجلس وبنت المال ضمن هذه
الاوراق والافادة من ذلك ان ما تضمنه جواب حضرت المفتي الموصى اليه من أن الولاية في
مال الصغير لا يسه اذ كان محموداً عند الناس ليس مبذراً ولا متلفاً للمال فليس له مال ابنته
اذا كان كذلك موافق للشرع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من فاطر الداخية
صورتها حيث تقتضى معرفة المحكم الشرعي فيما اذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون
شرعية فقيهه في الحالة مستحقة الاداء لارباها و يكون للديونين المذكورين املاك
من عقارات مبنية وغير مبنية ولم يوجد في أيديهم وفي ملكهم ما يفي باداء تلك الديون
المستحقة شرعاً وفي هذه العقارات وصير اشهار هذه العقارات في المزاد وبلغ حد القربة

شعبان

١٤٨٩

وتتمشى الرغبات في الامتار التي يصل اليها المزداد يحصل منهم التوقف في بيعه الاداء
ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل لعلكم الشريعي بيعهما من قبله بذلك الايمان عن
يرغب ثماهاها أوباذن لمن يلزم من قبله ببيعها بدون رضا مالكيها على قدر الدين
الشريعي المطلوب منهم لادائه لازما به ويحرم بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون
ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدين اللائق بسكنائه ومسكن
عياه فانه لا يباع عليه كالا يباع عليه ثما به المحتاج اليها وما يحتاج اليه على قدر
ضرورته بحسبه من الامنة تؤمل افادة المحكم الشريعي عن هذه المسئلة شرحا على هذا
لاجراما يقتضي (اجاب) نعم لعلكم الشريعي ان يبيع بنفسه أو بما ذونه حيث كان
عمر ملك الانابة من عقارات هؤلاء المدينين بقدر ما تفي النماها بما هو مستحق اداؤه
عليهم شرعا من الدين الشرعية المسئلة المذكورة التي لا وفاء لها الا لمن ائتمان هذه
العقارات بدون توقفه على رضا المدينين المذكورين والحال ما ذكر بالؤال بناء
على قول الفصاحين المتقي به كما صرح به العلماء والقاضي ان يحرم رجعة شرعية بالشراء
باسم المشتري ويذون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المدين
اللائق بسكنائه ومسكن عياه فانه لا يباع عليه كالا يباع عليه مسننا من ثما به وما
يحتاجه من الامنة بقدر ضرورته بحسبه فيبدأ المالك لاداء الدين الشرعية المذكورة
ببيع الايسر فلا يبرع بما هو مملوك للدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) بافادته
من ضبطية من مضمونها الامل بعد المعلوماتية بما ورد شرح مديره المنوقية في ٤ محرم
سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبد الرحمن داود من شبرا زنجي في بيع الاطيان والدار
الراسي عز دهما على من مضمورها من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجنا التصوي وقدره
ستمائة آلاف قرش ومردوب اسمة من حاضر تبك هذا ذكر بمكاتبة المديرية لترد الافادة
هنا هو مردوب مع اعادة الاوراق لاطار المديرية (اجاب) وردت افادة حضر تبكم
بناء على ما ورد للضبطية من مديره المنوقية المنهي على مكرر المدير من حضر تقاضي
أفندي المديرية بشأن توقف عبد الرحمن داود من شبرا زنجي في بيع واصقاط الاطيان
والدار الراسي مزادها على من مضمورها من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجنا التصوي
وقدره مائة آلاف قرش واحيل انعام هذه المسئلة على حضره القاضي المذكور بقضي
منشور الداملية اسبق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المدينين
وان المتراعى لمحضرة القاضي المسمى اياه عدم دخول هذا المسئلة في حكم هذه الفتوى
التي بني عليها النشر من الداخلية وانه ارسل الاوراق للمديرية كي اذن حصل الاكتفاء
بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضع بما ذكره حيث ان
الفتوى المهي عنها موضوعة في الدين الشرعية النابتة لاداء المالك الذي يجري البيع
من طرفه اما بيئته أو اقراره فيرتب على ذلك عند توقف المدين الذي لا مال له من جهة

١٤٨٩

١٢

ص

١٢٨٩

٩

ما عليه من الدين في يسع ماله الذي ليس من جنته اسد اذ ذلك الدين الحال المستحق
 ادا وطلبه شرعاً كرو ذلك المال المملوك له زائداً في حوائجه الاصلية ان القاضي
 يبيع ماله كبقدر الدين المذكور ويوفي لا ينمو وابدأ ببيع الاسرف لا يسر من ماله
 المملوك له بل لا يتظار رضاه ولا يذلل بغيره بنية على قول صاحبين المقتضى به
 ويجوز بذلك الشئ للمشتري ان احتاج الحال لبيع الاقرار ولا يساع عليه واركنه مع
 هبالة اذ لم يمكن الا اتفاقاً بل من ماله كفي المجمع كما لا يساع عليه وستان من ثيابه وما
 يحتاجه من ايامه في ضرورة معيشته الى آخر ما يدور في القلوب بجوابها المذ كورة
 فينظر في حال هذا الدين له في حضرة القاضي فان كان ديناً شرعياً ثابتاً عليه باقرار
 المدين أو يثبت عليه بغيره بعد مدة ومدة الشرعية ان كان منكره يامر القاضي
 بانائه له بل لا يمتنع ولا يمكن له مال من جنسه ثم يبيع ما يباع لاداء الدين من وجده
 ذلك فان امتنع باع بغيره ماله كره على وجهه من ماله هذا ما يقتضيه بالمشهور المذ كورة والله
 تعالى اعلم (مسند) في شخص بل مقدمه توشا بحسن التصرف وفي بعض اوقاته
 يغيب عقه ولا ياكل ويشرب في ادا كره لا يخرج عوى قبله في حق من الحقوق يشي
 القضي عليه فيما اتفق المذ كورة عليه ولا يصح شرعاً ان يحد منه بنفسه كما لا يصح
 التصرف في أموال أمتعه حيث لا وثق له من امواله أو جده أو وصيهما (اجاب) نعم يقيم
 القاضي وصيهما على المعتوه المذ كورة انما يصح عنه في ادعائهم في تمام عليه اوله
 ويتصرف في أمراً بالصلحة فيحقق ما ذكره بل لا يؤول ولا يصح عنه في نفسه ثم
 احكمه في هذه الحالة كصغيره وانما في العلم (مسند) في ثلاث ذوات اخوات من
 حقارو ضيان عشوي وقن الله قار والاطيان المذ كورة على اقتضائه من مدته حائتم
 وعلى ذواته من بعده من اقامته احداهم احتيا لئلا يركب لها في الوقت والامتنان
 وصية مختاراً على وداية من تصرفه في بيعه في الوقف عن حسب السلطة
 والمحل ل تولد المذ كورة وبمكاف رشيداً من قه ل اذا ماتت المرأة المذ كورة
 كره ربه فيقول لى الله امر من ربي هذا الرقبه قبض ما طره الشرعي لايه
 المذ كورة وصى الام حبس لم يكن مبدراً مقبلاً (اجاب) ولان التصرف في الوقف
 بالايجار وبيع والصرف وبيع المذ كورة ونحو ذلك انما طره الشرعي دون ولي القاصر
 المستحق لريه وانتهى قاصر المذ كورة في بيع ارقب بعد قبضه من جهات اوقف
 بعرفه ما طره الشرعي مائة لصورة لانه التصرف فيما يملكه القاصر لايه بالتصديق
 ذكر في السؤل دون وصى الام في رد المأذون بالمأذون بالعرض وكذا البصر عن خزنة
 المقتدين عند قول المتي زواجه بوجهه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم وصى او وصيه دون الام او
 وصيهما نصه وليس لوصى الام ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه او
 وصى وصيه او البهوان لم يمكن واحد من ذكرنا ان يحفظ ويصح النقل لال عقار

١٢٩٩

٩

مهر

١٣٠١

٩

والذرية لداره دماؤه فمما له غير من غير مال الام ما قاله الله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان مع اميه في العيشة فماتت من ماله ورثه ابن وبنت فاقصر ابن وابي امين صالح لا تصرف فادر عليه غيره فمعد ولا مبسدر ولم يوص الميت المذكور احد على ولده المذكورين ولولاه لال له فهل تكون الولاية بينهما مجدهما الى ايهما المذكورين المذكورين (اجاب) الولاية في مال الصغيرين المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال مجدهما في ايهما المذكورين لم يوص ابوهم المتوفى احد او يقدم احد المذكورين والحال هذه على وصي القاضي ولا يتوقف ولايته شرعا على اقامته من قبل القاضي وصيا والله تعالى أعلم

(كتاب العصب)

وبيع الثاني

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعة بفتحها ملك لهم عن اصولهم استولى على ذلك جماعة في غيبتهم بواسطة شيخ قريتهم واستغلوا المجرمة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم رفع ايديهم عنها وعاصمتهم على ما استغلوه من المجرمة لتقبلاتهم لا (اجاب) على من استولى على غرضه فخل غيره بعد ما واصلها كما مضى او ترفع يده عما ثبت بعده عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اناس يملكون بعض عقارات بالارث وبعدهم صارت يديهم هذه بعض الذوات فمكنت اتباعهم العقارات المذكورة في صورة المستأجرين ومكثوا على ذلك مدة وهم ممنوعون من دفع الاجرة فعصبا منهم لارباب المالك مع تكرار الطلب منهم الاجرة في نافر ذلك المدة ولم يجابوا لذلك فاضعفهم فهل لهم اخذ عقاراتهم ورفع ايدي السكن المذكورين ورطالته مدة سكناهم حتى بلغت خمس عشرة سنة حيث كانوا يملكون للمالكين ولا يمنع من ذلك بعض المدق والمحال هذه (اجاب) يؤر واضح اليد الخاصة المذكورة بفتح يده عن العقارات المذكورة لم يرحب كان الحال هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث اثرى عن موتهم البعض بالغ والبعض فاصر بعدى عليهم رجل اجني واخذهم من بالغه وبكنا وصار يفتح بالي الدار وكرهه من النافعين على كنهه وثيقة بالاباحة لئلا تكون الحق ثابتهم فيما يابيه للجمعية يكون لهم رفع يدي الغاصب عنها وانما افعالهم منه ومطالبة بغيره مما ياتهم مرادة وضع يده على ان يضمنه لها اتلقه واحد بدور طر يق شري راجا يؤمر افعه - برود لدار المصنوعة لاداء عليه اجرة مثل حصة ايتيم راسه ورضائى سالتة والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يستقرا دوا بالميراث التمر حتى يورثهما فخرض رجل اخي بهما على غيبتهما وسكنهما فيهما فاما اخاهما منه وورثه عنها حيث لم يكن ذلك من تقدم عليهما من العصبية ولا وارث لهما سواهما (اجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخيرين لدار المذكورة وانتهى لهما بالارث يؤمر واضح اليد ببيعها لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٣٠١

١٠

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

جاءى الاولى

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٧

جمادى الثانية سنة

١٢٦٠ ٨

١٢٦٠ ١٤

١٢٦٠ ٢٦

١٢٦٠ ٢٩

١٢٦٠

١٢٦٠

رجب

على حائبا من العدم المدشوش موضوعا على شاطئ بحر النيل لبيعته المعتد وقبسه فجاء
رجل آخر ووضع فوق العدم برانديا منه ومن غير اذن مالكه فبسب نقل البر حصل
في العدم عرق وورثته لرقبت العدم واثله منه فهل يكون صاحب البر ضامنا لما اكلف
من العدم والحال هذه (اجاب) على المتعدي ضمان ما اتلفه بعد تحقق تعديه واثافة
التلف الى تعدي بالبرجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قتلته ارض بمالكه ثلاثة
أفكار مشادة بخمسة عشرين فيها احدى عشر شجرة ليخ لنفسه الى ان كبرت فأراد ان يختص بها
فنازعها باقي المشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس
مقرره انهم من الارض المشركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدما
عند آخر خرج من دونه فامر الخدم وكره له بمعاينته على مال وما له فادعى عليه الوكيل
بغيره معلوم من المار وانكر الخدم دونه وادعى له ان يثبت له كبل على بعض موش وامتنع
فخادمه حذفتها يد عريضا دعي به وكتب الوكيل وثيقة بانه ما ارض اصابا لا قدر
الذي ادعى به عليه ودره من الخدم المذكور ايضا ادعيانه فهل يجب له الوكيل على رد
ما اخذ من الماشي والامتنع تعديا بانه من والتعلب ولا عبرة بدعواه الذين على الخدم
المذكور حيث ثبت ذلك لا يثبت ولا باقرار الخدم المذكور طائعا مختارا (اجاب)
ليس له كبل المذكور الا على الماشي الخدم وامتنع بدين رجسه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ودفن دارا وادعى اياه له ثم لم يكتف له
غيره وهو غائب في بلادهم دفن اعمرت ودفن شيخ البلد وضع يده على الدار
والاسير ودفن نزعها من يده فقال له سالت محقق عندى شيئا ولم يكن مشترى بالواله
دين على المترقى بل وضع يده طامعا وعدوا فافعل اذا ادعت نزعها من يده لا يكون له
معارضة تم وجب بالدلك (اجاب) اذا كان الملك في يد كرايتسا للورث المذكور
بالوجه الشرعي وانقل الى داره المذكور ولم يكن هناك مانع شرعي من دعواها
بذلك بعضى فبب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فاض عذرية الا فاعلم الوسطى
بالصيدة بغير رجل فتم اذ دعي دفعه لزوجها بدون ان ياتى بموتها عن اوصن وارث
آخر فهل يكون له من ذلك لرجل القابض له لتامع بدون الاذن (اجاب) حيث
لم يثبت اذن المرأة كورة بالذوق لزوجها يكون ذلكا للرجل ضامنا لما قبضه من
بذلها واقعه الى غيره (سئل) في صبيدين قرييين من بعضهما ماله ماجرة في الشارع
فأفنة الى خارج البلد من حين وضعهما من قديم الزمان والا لا تعدى رجل على البهراة
التي في الشارع وارثا وبني فيها وأدخاها في داره فهل لا يجوز ادخال شيء من وقف
المسجد في داره واطال البهراة ويؤثر برفع البناء (اجاب) لا يسوغ للرجل المذكور
التعدى على وقف المسجد ولا ادخال شيء منه في داره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
قوى وزك من لا ترك اولاد اذ كوروا وانما تحاف عليه ان يسكب بجانب الديوان من

قردة وخلافها وبمصر الفلاحين فائض مما يخصه للدون بسبب ان العمال يطلبون
منهم زائدا فذهب بعض الفلاحين بعض المال ونقل الفائض بغيره باسم التوق الذي
عليه : كما روي في يد على منزله واخذته وكنه من ذلك بعض حكام الناحية فهل
يسوغ ذلك له ويقرب بالمتزل ويصكون كالزمن أولا يسوغ ذلك اذا قام بعد عدم الجواز
وهل يحاسب راضع اليد على الغلة أولا (اجاب) ليس لرجل المذ كورة الاستيلاء
على منزل المتوفى والحال ما هو خبره بدور وجه يقتضي ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل)
في ذي يملك قطعة ارض مجاورة لزوايه عدة لانه فيها جماعة المسلمين ومجاورة ايضا
لنزل رجل آخر فعدى على حائط الزاوية وهدهما وادخل منها قطعة قدر ذراعين في
ارضه وادخل فيها زقاقا للمالك الدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم ايضا حائط الجدار
من الجهة الاخرى وبناه ووجد حائط طاحونة الطاحونة ودلائل في غيبة الجار فهل
يؤثر الذي باع ارض الزاوية كما كانت واخراج ما ادخله من الزقاق لكنه لم يكن
استحقاقا له وسوغ الجار منه من وضع الجائز في حائطه كما هو عليه (اجاب) يؤمر
الذي باع ارضه ما هدمه من الزاوية وهدم استولى عليه منها ومن الزقاق المذ كورة
حق وليس له وضع خشبة ونحوها في حائط جاره بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع والله
تعالى اعلم (مسئل) في اخوان يملكان دارا ويجوراها قطعة ارض ربحها كل واحد
بالميراث انشئ عن والدهما من قديم الزمان ويدهما محبة بذلك فتعدى رجل اخني
في غيبة احداهما وادخل في الخربة المذ كورة بناء لنفسه بالغصب فهل اذا كان الحق
ثابتا لهما فباع ذلك الرجل من معارضهما في ملكه ام يدون وجه شرعي ويكون لهما
رفعهما من يده (اجاب) للاخوين التنازع الا ان المذ كورة من الغاصب لمابعد
تحقق المالك لهما فيها بالوجه الشرعي حيث لم تكن جهة البناء المحدث فيها اكثر من قيمتها
بل يؤمر الغاصب برفعهما لم يملكه صاحب الارض بقسمته مستحق القلع واقعه تعالى
اعلم (مسئل) في جلة رجال كان لهم ما حورنه عن اب وجد لهم فهدم فهدم فهدم رجال
آخرون ويبنوها وركبوا عليها اصداء من رفقهم يدون فن اصب الارض فهل لا اصحاب
المالك رفع ذلك للمالك كدبر في بناء الغاصبين (اجاب) لا لا الارض تتكلم في
في فيها بدورة انهم يرفع بنائهم اذا لم تكن قيمته اكثر من قيمة الارض والله تعالى اعلم
(سئل) في امرنا ملك حصص في بيت ما من اولادها القصر وعن زوج فسكر البيت
الذي فيه المحصة المذ كورة باقى الشركاء مدة ستين شهرا يكون الايام بعد بلوغهم
مطالبة الشركاء بما ربح حصصهم مدة يتهم ووضع ايديهم عليها والانتفاع بها المدة
المذ كورة (اجاب) نعم الا يتم بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل
حصصهم على المعتمد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض فيها ساقية
فهدمها من المتعهد بالبلد وغرس في الارض شجرا فسكن صاحب الارض للدون فامر

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٥

شعبان

١٢٦٥

٢٤

شعبان ١٨ سنة ١٢٦٥

رمضان ٢١ سنة ١٢٦٥

ذى القعدة ١٤ سنة ١٢٦٥

٢٣ سنة ١٢٦٥

محرم ٢٠ سنة ١٢٦٦

٣٠ سنة ١٢٦٦

مردده ما صاحبها فرددته له فحاسبه الشكر الذي غفره الغاصب (أجاب) قال في التنبؤ وشروحه ومن بني أوغرس في أرض غدير بغير إذنه امر بالقلاع والد لوقية الساحة أكثر ليلا ثلاثين ضمن له قيمة بناء أوغرس بمر بقلعه أن تصد الأرض به ومنه يعلم حكم الغرم في الأرض المملوكة للغير على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخل يدفع ماله كل عام فتهدي عليه شيء البلد واخذ النخل قهر أو تزعم من ربه فهل لرب النخل أخذه منه لكونه تزعمه عنه بلاء أو هو شرعي وهل له محاسبته على قيمة ثمرة كل عام من الأعوام الماضية حيث كان النخل معلوما (أجاب) إذا ثبت الملك في النخل المذكور للرجل ولم يثبت عليه من غيره من الدعوى به شرعا يقضي له به ويؤثر شيء البلد يدفعه عنه ويحاسبه ضمان ما استقبله من التجارة امتلاؤه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولادته كوروا وانا وترك جانب من النخل في بلدة أخرى فوضع رجل اجني يده على النخل يدعى أوغرس ثم قال أوثبت الحق في النخل لآب وانقله لولاده يكون لهم نزع النخل عن دونه بده قهر اعنه (أجاب) يؤمر المتعدي المذكور برفع يده عن النخل حيث تحقق الملاء فيه للورث وانقله لورثته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وورثته وترك ما يورثه شرعا من دار وغيره فافترس شيء من البلدة على ذلك فزعم أنهم بدون وجه شرعي فهل إذا تحقق ما ذكر يكون للورثة أخذ ما استولى عليه شيخ ببلدة من تركته الميتة المذكور (أجاب) على شيخ البلدة المذكور رد مذهبها له أنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض غيره بغير إذن وقية البناء أكثر من قيمة الأرض فهل يكون للباقي تلك الأرض بغيرها لكونه غاصب المدفوعة البناء أصغاف قيمتها (أجاب) إذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض فغاصب المدفوعة ضمن لرب الأرض قيمتها ولا يؤمر بالقلاع على ما اختاره الكرخي وجري عليه في الدرر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض غيره بغير إذنه زعم أنه بنى في أرض نفسه عن حياو بغيره فمقطوعة الثبوت فهل إذا ثبت ذلك الغصبة لرب الأرض ملكه وصحح دعواه بما اشترع وأقام البينة على ذلك يقضي له بها ويؤمر الباقي فيها ونحو هذا بغير بناء مؤتمرا أو من مذهبها حيث كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء وإذا كان بناء الباقي من انقاص كانت في الأرض ملكا لمدعي يكون للباقي الاستقبال عليها وليس الباقي أخذ شيء منها (أجاب) إلا أن الضرر الأشد يزال بالآخر فإذا بنى شخص أوغرس في أرض غيره بدون إذنه وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الأرض قيمة الأقل لرب العمل على ما جرى عليه في الدرر وغيره وإذا كان البناء بانقاص مملوكة للباقي أمالو كان بانقاص رب الأرض يكون لربها الأخذ بجميع ما فيها من البناء ولا ضمن للغاصب قيمة ما لا يبقى منه فبها بعد الهدم ولاجرة العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

فأخذ عقارهما وحقنهما أنفسه فصرعهما واستمر مستويا على ذلك إلى أن مات
 فاستولت وورثته من بعده إلى أن مات الشخصان المذكوران عن وريثة بالقرين فأرادوا
 انتزاع العقار والتعدي من وريثة رب الدين بضم نضيمهم منافع العقار المصوب وشمار
 التملك من مدة الاستيلاء فهل يكون منافع العقار المصوب غير مضمونة ولا تملك أجرة
 تلك المدة وهل إذا أرادوا تضمينهم شمار التملك وأدعوا عليهم بمبلغ معلوم وانكروا وريثة
 رب الدين المبلغ المذكور يكون القول قولهم بيمينهم في انكار دعوى وريثة الشخصين
 المذكورين وهل إذا كان هناك بيعة تشهد بالقرين والتضمين لا بالقرين والتحقيق لا تقبل
 (جواب) منافع المصوب غير مضمونة عندنا فلا جرم على الغاصب إلا أن يكون المصوب
 وقتها أموال يقيم أهرم عند الاستغلاز وعلى خصمان ما تلفه من الزوائد كالثمرات والقول
 قوله في مقداره ذلك بيمينه حيث لم يثبت له ما كدعوا الزيادة بالبيعة العادة بطريق
 شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك جاموسة بأعاشيخ بلده في غيبة رجل تاجر بمن معلوم قبضه منه ثم باعها للتاجر ثان
 وملكته والآن رب الجاموسة يطالب شيخ البلد بها وأقيمها وهو يطلبها من الذي
 باعها له والمشتري الأول فهل لا يجاب لذلك وإذا تحقق فلا كما يكون لرب الجاموسة
 مطالبة شيخ البلد الغاصب بيمينها أولا (أجاب) لرب الجاموسة تضمين شيخ البلد قيمة
 جاموسه التي تعدى عليها وملكته وفي رواها من يسع القصوى عن جامع القصولين
 لو هلك الباع قبل الأجرة فإن كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعد قبضه لم يجز
 بالأجرة ولما لا تضمين أيهما شاء وأجها اختار تضمينه ملكه ويراد لا يقدّر
 على أن يضمه ثم إن ضمن المشتري بطل البيع لا يأخذ القيمة كالأخذ العين والمشتري
 أن يرجع على البائع بيمينه لا بيمينه وان ضمن البائع فإن كان قبض البائع مضمونا عليه
 أي بأن قبضه إلا أن مال ملكه تغذي به بضمائه وإن كان قبضه أمانة وأما صار مضمونا
 عليه بالتسليم بعد البيع لا يتغذي به بضمائه لأن سبب ملكه تأخر عن عقده اه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لأخر جاموسة بمن معلوم ووضع المشتري يده عليها
 مدة وهو يتبناها ولم يملكها ثم بعد ذلك أخذها شيخ البلد الذي هو البائع من أولاد المشتري
 وذهبها في غيبة المشتري وباعها لمحمد أي أنها كانت تحت يد المشتري وديعة فقط فهل
 إذا حضر المشتري وأثبت البيع بيمينه شهادة بالقرين وأقراره بذلك شرعا يحكم عليه
 بضمان قيمتها التي بيعت بها بعد الذبح (أجاب) على من تعدى على ملك غيره واستهلكه
 بغير وجه شرعي ضمانه لما ملكه بذلك الشرعي وقت خصمه لا بما يبيع به بعد الذبح
 والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام قصر لهم عقار وتخل استولى عليهم رجل مدته من السنين
 ظلما وعدوانا وهو يتنعم بالعقار وشمار التملك فهل يكون للقصر الأيتام بعد كمالهم
 أخذ عقارهم بطل ما استلمه واستغله من التملك وأجرة التملك للعقار (أجاب) على

١٢٦٦

٢٢

ربيع الأول

١٢٦٦

٢

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢٤

جمادى الثانية

١٢٦٦

٢٨

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين المقصوبة لما لكها وأجر المثل للعقار المذكور حيث
 تحقق التعدد أو الغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة تهم بستان
 نخل آل الهم بطريق الأرض عن مورثهم أخذهم منهم فوشوكة واستولى عليه وتصرف فيه
 بغير إذنهم وأجازتهم ولم يملكهم دفعه عنه لشوكة فله إذا مات ذوا الشوكة أو ثبتوا دعواهم
 بالوجه الشرعي بكون لهم نزع عن هوق تحت يده (أجاب) يقضي على من استولى على ملك
 الغير تعديا برفع يده حيث لا مانع ولا يكون المقصوب تركه عن الغاصب والله تعالى
 (سئل) في دار فاس يحجر أربابها مملوك لأهلها فهل إذا بنى فيه شخص ضرر يبأجني
 تعديا بدمه أو لا عبرة بدعواه إن هذا الحر يمين من الجرن خصوصاً وبين الحر يمين
 والجرن من يرق مملوك واسع للسارة (أجاب) لا يسوغ للرجل المذكور البناء في
 الأرض المملوكة لغيره تعديا وينع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار معد
 للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضا مالكه واستوفى من منافعه مدة فهل يكون
 للمالكه مطالبته بأجرة مثله مدة استيلائه عليه (أجاب) يجب على الغاصب أجرة مثل
 العقار المقصوب بحيث كان معد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 تسحب من بلدته وترك في داره فوراً معد للاستغلال فاستولى عليه شيخ البلد واستعمله
 من غير إذن مدته طويلاً وبعد ذلك ادعى تلفه فهل يكون غاصباً وتلزمه أجرة مثله
 وقتها وقت فحصبه (أجاب) إذا هلك المقصوب القيمي بيد الغاصب وجبت عليه
 قيمته ولو غصبه اجاعاً ولا يجتمع الاجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك بستاناً ماتت عن ابن قاصر فوضع الميراث عليه بدون ولاه شرعية وصار يستغل غمره
 في كل سنة لنفسه وبأخذ ما يتصل من غمره ويشتري به أشياء لنفسه من طين وغيره فهل
 إذا بلغ القاصر وأخذ البستان من غمره يكون له محاسبته على ما أخذه من غمره إذا كان أخذ
 شيئاً منه تصح به الدعوى حيث لم يكن الموصي ولا قيعال اليتيم مدة يقيم ولم يكن في
 حائلته وإذا تعل عليه أنه كان يتفق عليه في زمن الصغر وهو البستان لا عبرة بتعلله
 ولا يكون ذلك مانعاً له من أخذ حقه من غمر المذكور (أجاب) يضمن الميراث كور
 ما استهلكه في شؤنه من ثمر البستان المملوك لابن أخيه ولا عبرة بتعلله حيث
 كان الأمر هو موطوءه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولد ففقي غيبته انفقت
 مع رجل آخر وأخذ جميع ما أعجبهما من بيت سيدهما من حلى وغيره ومكثت في بيت ذلك
 الرجل بعد أن طرد منه زوجته وأولاده وتصرف في ما أخذاه كل ذلك بغير إذن ولا رضا
 من السيد فهل يكون ضامناً لما تلفه من ملك ذلك الرجل (أجاب) إذا ثبت تعدى
 الرجل المذكور على شيء معلوم من مال سيد أم الولد المذكور وجب عليه ردّه لو كان
 قائماً وضمان يده لو غيب قائم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر
 معدة لقاصين والاستبحار بغناه اليه رجل ملاح واستأجر المركب المذكور من ربهما

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

شعبان
٣

١٢٦٦

شوال
٦

١٢٦٦

في القعدة
١٧

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

في الحجة
٢٧

سنة

مهر

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

باجرة معلومة ثم في اثناء المدّة جاء الى المستاجر المذ كور رجل آخر وتعدي عليه وعصب
 المركب المذ كورة منه بغير اذن ولا مشاوره من ربها مدة طويّلة منطلقا لذلك العاصب
 المذ كور بان لزوجه مبلغا من الدراهم على رب المركب المذ كورة فهل اذا ثبت تعدي
 وعصبه لركب المذ كورة بدون اذن من ربها وأتلف شيئا منها مدة العصب يصحكون
 ما زوما في ضمان ما أتلفه وأيضا يلزمه أجره مثلها حيث كانت المركب مسددة للضمان
 والاستتجار ولا عبرة بتعاليه المذ كور (اجاب) على العاصب ضمان ما أتلف يسدده من
 المقصوب ومنافع العصب غير مضبوطة الا ان يكون المقصوب وقفا أو مال يتيم أو معدا
 للاستغلال فيجب اجماع المثل على اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة
 آل لها مقدار معلوم من الدراهم بالآوث الشرعي عن امها استولى عليه رجل بدون اذنها
 ومن غير ولايه شرعية وهي فاشية ثم ماتت في غيبتها المذ كورة فحضر وارثها وطالب منه
 المقدار المذ كور فادعى انه دفعه لمقابل موتها فهل اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية ولم
 يثبت انه وكيل ونائب عنها في ذلك بوجه شرعي لا يصدق في ذلك ويؤثر بدفعه لوارثها
 (اجاب) ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال واستولى الرجل المذ كورة على مال
 المرأة تعديا لا يقبل قوله بيمينه في الدفع لمحال حياتها ويقضي عليه بالدفع لو ارثها
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم
 قاصر استولى عليه أحد الورثة البالغ واستعمله مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه رشيدا
 أخذا خاصه من العقار والمهاسية على أجرة مثله مدة وضع يده عليه واستعماله وكذا اخذ
 ما خصه من غيره من الدواب وغيرها واذا تصرف الأخ في نصيب باقي الورثة بدون
 اذنتهم واجازتهم وبدون ولايه شرعية لا يكون نافذا عليهم (اجاب) للقاصر بعد بلوغه
 رشيدا أخذا يخصه من تركته مورثه وعلى من استولى على نصيبه في العقار حال صغره
 واستعمله أجرة المثل مدة قبل ان يملكه واستعماله على ما أفتى به العلامة الرمي والتمرناشي
 انه اقام المال اليتيم بالوقف وتصرف الأخ المذ كور في نصيب باقي الورثة بدون ولايه شرعية
 غير نافذ والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل ساكن في بيته وله قطعة من بيته المذ كور
 واضح فيها التين وبجوارها بيت لرجل آخر فحلت هذا الرجل الآخر عن البيت المذ كور
 وليس له وارث أهل الأبناء رجل واستولى على هذا البيت وأخذ منه غير حق وادعى ان
 هذه القطعة من بيت الميت المذ كور ومن غير بيته تهدم بذلك فهل لا تسمح دعواه
 والمحال هذه (اجاب) اذا مات شخص لآخر وارث فجميع ما تركه يوضع في بيت
 المال فتزويد الرجل المذ كور عن البيت ولا تسمح دعواه بما ذكره الحال هذه والله
 تعالى أعلم (مسئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وفيها ساقية وأشجار له من صنط
 وتوت وأثل وغير ذلك تعدي عليه شيخ بلده واستولى على تلك القطعة وما فيها من
 الساقية والأشجار فهدم الساقية وباع بعض الأشجار وتصر في فيه المشتري والبعض

ص ١٠٠ ستة

١٠ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

ربيع الاول

١٠ ١٢٦٧

جادی الثانية

٢٩ ١٢٦٧

الاخر صنع منه راكب وغيرها و بعد مدة تسع سنين غرس الشيخ المذكور بها اشجارا
 وتخللا بغير اذن المالك ولما لك قطعة ارض اخرى بنى فيها مرج جامع وغرس فيها اشجارا
 بغير اذنه ورضاه وان غرس به و البناء والمالك غائب عن البلد بعد الغرس بسنة
 حضر المالك و اذ ان يضمنه قيمة جميع الاشجار والساقية التي هدمها وورد معها فذكر
 الشيخ المذكور بعض له خبر وافر بالبعض الاخر فهل اذا قام ببنائه منه له بما ادعاه من
 جميع الاشجار وان تصرفه فيها بغير وجه شرعي بل على وجه التعدي والتعصب يضمن
 الشيخ المذكور قيمة الاشجار والساقية التي هدمها وورد معها يوم التعدي وهل يجب بره على
 قلع الاشجار والفضل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب)
 على الفاضل ضمان ما تلفه وتقرير مع الارض لما لك كما هدم ما بناه و قلع ما غرسه فيها
 حيث لا مانع وتحقق العصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل سكن دارا ملوكة لغائب بغير اذنه المالك و بغير عقد اجارة وقسمية اجرة ثم بعد
 مدة حضر المالك من غيبته وطلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجب له الدار وهل اذا
 احدث الساكن في تلك الدار بناء غير اذن المالك ودفع شيئا من ماله في مقابلة ذلك
 واراد الساكن الرجوع عن المالك بما دفعه لا يجب بالذات واذا قام بعدم اجابته هل له
 هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع العصب استوفاهما واعطاهما غير مضروبة الا في ثلاث
 فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان المصوب وقت الاسكني او الاستغلال او
 مثل يتبع لوجه الاستغلال بان بناه لذلك واشتراه لذلك ومن بنى او غرس في ارض غيره
 بغير اذنه امر بالقلاع والرد ولو قيمة المساحة كقول المالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر امر
 بقلمه اى سحق القلاع ان قصت الارض باثم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنه اقصا و ابنه ارض زراعة مشتملة على ساقية وضراس اشجار استولى عليها
 رجل وصار يزرعها سنة وقد اتلف بعض الاشجار واتلف الساقية باستعماله و غرس
 في الارض بعض اشجار فربى اذا بلغ ابن الميت وطلب رفع بلد عن وضمان ما تلفه مما
 ذكره واعتقاله بالحق ابيه واخبرانه وضربه عليها بامر شيخ القرية ودفع عليها مضارم
 يريد من مال بية ابن الميت بل ذلك يلزم ابن الميت دفع شئ من ذلك وترفع يد الميت ولى عنها
 ويغرم قيمة ما تعدي عليه وما تلفه من الاشجار والساقية ويؤمر بفراسه (اجاب)
 على المعتدي ضمان ما تلفه ولا مضالبة على ابن الميت بما ادعى واضر السيد على الارض
 دفعه من المضارم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتيه وعن اولاد
 قصر عن ابنته وترك ما يورث عنه من عمن المواتي وغيرها فاخذ صهره بقرة لا تتفاد
 بل بئها وحصانها لكرهه بدموته فهل يكون للورثة البتة بما ان كانا قاتلين وبقيتهم
 ان كانا هالكين وذا ادعى او غيره على الميت يدين وانكر الورثة للميت لا بد من ثبوت
 على يد الحاكم الشرعي بالبينات الشرعية (اجاب) اذا ثبتت اسناده الرجل المذكور

على شيء من اعيان تركه المتوفى بدون وجه شرعي امر بوجه لمحققه ان كان قائما ويبدله
 ان كان هالكا ولا اعتبار بدعواه فيناصل الميت بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة زوجة وولده امنه فاستولى شيخ البلد على تلك
 الدار قوة واقتدار ثم ان الزوجة خرجت من البلد وتوجهت الى مصر لتزور ولدها ولها
 دار تحبها فيها بعض غلال لها وامعة فاحخذ الدار شيخ البلد واخذها فباعها في الغلال
 والامعة وهناك يئسه تشهد بذلك كما فهل يكون للورثة اقتراع دار مورثهم من شيخ
 البلد ومن أسكنه فيها ويحكمون ان تلك المرأة اقتراع دارها من شيخ البلد ايضا والرجوع
 بجميع ما اخذ منها سبيعا والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (اجاب) للورثة اقتراع دار
 مورثهم المملوكة له من شيخ البلد المذكور حديث نفعي عليها واخذها بطريق النصب
 ويؤمر ايضا رد ما استولى عليه من امعة الزوجة الخاسرة ودارها المملوكة له والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا يهدى عليه رجل آخر ذب وذهب منه
 واستولى عليه ووضع يده على المكان جبر على المالك بدون وجه شرعي وأتلف في المكان
 اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وقير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا
 (اجاب) نعم على العاصب المذكور ضمان ما أتلفه أو تلف ما غصبه من اعيان المذكورة
 بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب قطعة أرض من
 مسجد وبني فيها طاحونة ليطحن عليها ثلثة قطع ومادة عن وارث فاشترى وارثه قطعة
 ارض يجانباها وبناها يثا وجعل سقفه مريبا على الطاحونة منه صلا من الاضيء ومثلا
 بالاهل وبينهما ماطر يقيم باع البيت لرجل آخر قبل أن يتم بناؤه ومنافعه ولم يكن صالحا
 للسكنى والاسكان فأكمل المشتري بناؤه من ماله ثم ان الباع المذکور آخر الطاحونة
 لانس وأعد هاللاستغلال والانس عليه اليا ونهارا بسبب ذلك حصل للبيت المذكور
 تخلخل وانشقق وأصدع في الابنية وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت ورجع يخشى من تزايد
 الضرر بسبب ادارة الطاحونة لبالاوتهارا رجعا يخشى من انه في البيت أو مقوضه فهل
 يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مالك البيت ولنا في المرجع مدرغ الطاحونة
 المؤتمنة بغير حق وضم أرضها الى المسجد (اجاب) تخرج يدوار الغاصب لارض
 المسجد بعد ثبوت غصبه لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرأ أمين بيت
 المال بمضمونه ان المرحوم خورثه يد شامير القهلية حيا بقا كان سنة ما بطرفه
 وكيل على نواحي عهده حسن تديروا به وفاته حسن وكيل دائره والتمتوى على
 وكيل عهده به انه كبس أظفانه في ولاب تعلق المرحوم مدة حياه وطالبه ما جفته
 الآن فعارضه الوكيل بان ذلك كان باذن المرحوم به مشافهة رشيما راشعا تعلق
 المرحوم ولما سئ منه أفاد بان المرحوم امره بذلك لم يسهل راسه فحوا ب اولاد المتوفى
 أفاد والله من حيث صار التصديق من ناظر الشون على ذلك فهم فابلون امر والدهم في

١٢٦٧

٣

١١٦٧

١٩

شوال

١١٦٧

١١

١٢١٧

٢٠

فى الحجة

١٢٢٧

١

١٢٢٧

١٩

ربيع الاول

١٢٦٨

٤

كبس القطن بدون اجرة وحيث ان التركة مستغرة الدين فقتضى الافادة عن الحكم
اشهرى في تصديق اولاده هل يجوز له شرعاً لم كيف فليزم بحر هذا قول الافادة ليجرى
اللازم (اجاب) لانه طالبة على الوكيل المذ كور باجرة ما كبسه من القطن في دولاب
موكله ولو بدون ادن الموكل حيث لم يكن الدولاب معد للاستعمال والى ذلك الاستغلال
هو ما يشاء صاحبه لذلك واشتراه لذلك قيل او اجرة ثلاث سنين على الولاء ولا يصير معداً
باعداداً بائعاً بنسبة المشتري وبشرط علم المستعمل بكونه معد للاستعمال حتى يجب
عليه الاجر كما في الدار المختار والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
اميرته مرفه ونه يسد امره على مبلغ من الدراهم وجدها الراهن في سنة من السنين بعد
قول الماشترى في خالية من الررع والرى فرفه او زرعهما لنفسه يسدوه ويعدو
صلاحه تعدت عليه تلك المرأة واخذته بغير اذن الزارع فهل تكون ضامنة لما اخذته
حيث اخذت تسدوا صعبه الدهوى ويكون الزرع لزارعها واذا عالت بان الارض
تحت يدها بالرفن لا عبرة بتعلقها (اجاب) على المرأة المذ كورة ضمان ما تعدت عليه
ولست بذكرته من مال الغير حيث ثبت التسدى بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم
(مسئل) في طاحونة وحافوتور بيع مشتمل على ما كن مشتركة بين جماعة اثلاثاً
عشر الشيوع في ذلك بعضهم على الارث وبقية بالشرع ما تنقوا على ان يختص كل جماعة
منهم بشئ من ذلك العقار ما يافع على سبل التعديل في غير حصته فاختص الجماعة
الوارثة بالربع وتساووا على ذلك ومضى عليه مدة مديدة ثم ان الذين كانوا اختصوا
بالربع مهايأة فروا واعترفوا الرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فادرك ذلك الغاصب
نقض المهايأة وبها سامة باقى الشرع كاه على اجرة ما يديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم
هم واما يديهم باذن لباقي فهل ليس لذلك الغاصب اجرة ما مضى للعقار المشترك
حيث صار الحق له الآن باقرار من كان واضعاً يده على نصيبه بالمهايأة (اجاب) ليس
للاغاصب المذ كورة طالبة باقى الشرع كاه باجرة ما استعملوه من المشترك فمضى والله
تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك دار خربة خالية من البناء غصبها منه آخر وبناها
داراً لنفسه من مدة عشرين سنة وزاوة والا تدير يدوب الارض زرعها من الباقى واخذها
منه فهل اذا كانت قيمة البناءا اكثر من قيمة الارض وتحقق ما ذكره الطريق الشرعى
لا يجب رب الارض لذلك وعلى الباقي دفع قيمة الارض (لها وماذا يكون الحكم) (اجاب)
اذا غصب ارضاً بنى فيها وكانت قيمة البناءا اكثر من قيمة الارض يضمن الغاصب
قيمة الارض على قول المذكورى قال في النهاية وهو اوفق لمسائل الباب والله تعالى اعلم
(مسئل) في رجل له قطعة أرض زراعية زرعه اذوة فبعدها بالزرع وصلاحه حصل له
زعل فخرج من البلد فوضع شيخ البلديده على الذرة واخذها والحال ان الرجل خالص
من جميع المطالب من خراج وغيره فهل اذا غاب نحو ثلاث سنين وعاد لبلده ثانياً يكون

ربيع الاول سنة

١٤ ١٢٦٨

جادی الاولی

٢٦ ١٢١٨

له هذا الشيخ البلد المذکور عنه الشرعي لكونه مثلياً حيث اخذ قرضاً منه به الدعوى
اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (أجاب) على شيخ البلد المذکور رفعه بديل ما ثبت
استيلاءه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يملك جليين معدين للاستغلال للعمل عليه ما لا جرة قصير ما رجل واستعملهما بعد ائدة
من الاشهر فهل والحال هذه يكون لصاحب الجليين محاسبة المستولى عليه ما بآجرة
المثل مدة استعماله حيث كانا معدين للاستغلال (أجاب) نعم يكون لرب الجليين
المذکور من المطالبة بآجرة مثله ما حيث كانا معدين للاستغلال على ما نقله في رد المحتار
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة لتشغيل الغصب موضوعه
بمجانة وقف فوضع شيخ الطائفة يده عليها مدعيان له يناهض الميت ثم مات الشيخ
المذكور وعن ورثة فاستدعى ناظر الوقف للديوان قصداً من شيخ الطائفة بفتح
الحائز المذکور و تسليمها خالية لاناظر فقطعها الشيخ الثاني ووضع العدة المذكورة
بمجلين آخرين من جملة اما كن الوقف فلما بلغ القصر المذکور ووجدوا الحائز
التي كان ساكناً فيها والدمهم فتوجهوا لشيخ الطائفة عن عدة والدمهم وطلبوا تسليمها
اليهم فامتنع من ذلك وطلب منهم اذنا من ورثة الشيخ الاول والآن ادعى ناظر الوقف
على بنت الشيخ الاول بان العدة المذكورة ملك لوالدها وطلب اجرة المجلين المذکورين
منها فانكرت حر بان العدة المذكورة في ملكها واستترفت بانها ملك لابي القصر وأنه لا
حق لها لوالدها قبله فلما منع الناظر عنها من جهة المحاكم الشرعي ادعى الناظر
المذکور على رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة لتشغيل الغصب تلقاها هو واخوته
عن ابيهم وانا هم موضوعه بمجلين من جملة الموقوف عليه مدته سنين وان اجرة تلك المدة
تأخرهم بسبب ان العدة المذكورة موضوعه في المجلين المذکورين المدة المذكورة فهل
لا يحكم بوجوب اجرة مثل المجلين المذکورين على ورثة الميت الاول المذکورين والحال
هذه خصوصاً وقد اقر الناظر المذکورين يدي المحاكم الشرعي بانه لا يعلم من الواضع
لثالث العدة المذكورة بالمجلين المذکورين (أجاب) حيث لم يثبت استيلاء ورثة الميت
المذکور على تلك الاماكن بعد موته لم يكن لاناظر مطالبتهم بشئ من الاجرة
وترفع يد المتوفى على العدة الموروثة لهم ومطالبة الناظر بآجرة المثل على من دعى على
الوقف واستعماله بدون عقد آجرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار تخدمت
ابنتها فاستولى عليها جاره قصباً وادخلها في بناءه وحفر أرضها فهل يجب على الغاصب
تقضى ائنة له حيث لم تكن قيمة البناء كثيراً ولم يتسبب ما حفره منها (أجاب) على
الغاصب رد الغصب في صور الغاصب المذکور بتسليم تلك الدار لما ملكها والحال هذه
حيث لا مانع وصهر حوايا صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيسمة بناءه مستحق
الفلح اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيسمة البناء ويضمن الغاصب ما نقص من

جادی الثانیة

٢ ١٢٦٨

الغصوب بعمله أوفى بده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وقصر فيها وساقية
 خال وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليه رجل وغصبها من نائب الغائب فبطل إذا
 حضرا فأنما ووجدت النصارى قد فعلت شيئا وأغرموا بلاءا راسست لك تحتها وأنما
 الأبخاري مصاحفهم كونه تفر من قيمة ما سئلهم من ذلك ورفع يده عن الدافعية
 حيث كان معترفا بذلك (أجاب) نعم له ذلك والماله هذه حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل ضرب زرع آخر وقت المحصول وأوأسد على عليه بعد ما أضاف له زرع
 تمهل والحال أنه يكون على الغاصب ضمان ما غصب به لربه ويلزمه رد الغصوب منه
 (أجاب) يؤثر أنه أصيب به وما غصبه من ماله كما هو صحيح على ردّه بعد تحقق غصبه بالوجه
 الله عز وجل (سئل) في رجل ملك دارا بطريق الأرض عن أبيه تدهى
 عليه ربح إلى آخره أخذ خنابم أو أبوها بائنه رواه الألبان عنه بدون وجه شرعي فهل
 يملك هذه الأدلة ذلك بالبيعة الشرعية بحير المتهدى على تسليم ما أخذ من الاختساب
 ولا يوجب للمالك المذكور قهر راعنه (أجاب) على الغاصب رد ما غصبه إن كان فائضا
 وضمان يملكه إن كان ماله كما أوردته له تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر لم يفلح
 وقاصر من مورثه وضع نخ البلديده على العقار الفضل بغير وجه شرعي في غيبة الابن
 القاصر عن البلد فهل إذا حضر القاصر إلى البلد بعد أن بلغ رشيد يكون له أخذ العقار
 أو لنحل من يملكه البلد المذكور وله محاسبة الشئ المذكور على ما استعمله من الثمرة
 استعمله فأنبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيدا
 أخذ لعل والعقار لا يل إليه بأذنه ويغني بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه
 الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدونه عقد جارة أو المثل مدة استيلائه
 ابن من ما استهلكه من ثمره فحل له روائه (سئل) في رجل مات عن ابن
 غائب وعن بنت أبي ماضرة وتزوج ما يورثه عنه شرعا قول والماله هذه يكون ما تركه
 المات لابنه مائة دينار حيث لا وارث سواء وإذا انصرفت البنت في سبع بعض
 الآخر وبغيرها من ثمنه في غيبة ابن الميت بدونه وجه شرعي يكون له المحاسبته على
 ثمن مائة دينار (أجاب) نعم (سئل) في المذكور مما قبله بنت أخيه بما
 استولت عليه من ثمنه بموهو ما مضى ما استهلكه منها لا اختصاص به بكل التركة
 والحال هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك أجا را وانقاضت أثارها بن معلوم من
 الدراهم ووضعوا لبنه فاستولى عليها رجل ونفاها غصبا وتعديا وما لهما محرم فلبا
 أخرج من الحبس ضابط من الغاصب رد ما له أو دفع قيمتها وأمره عليه ذلك فهل إذا
 اعترف المدعي عليه بأخذها أو قلها من بيت المدعي يؤمر بدفع قيمتها إن تلفت أو ردّها
 بعد أن كان كذا باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المصوب إن كان فائضا وضمان يملكه
 إن كان ماله كما أوردته له تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك منزلا وهو مائة دينار

١٤ ١٢٦٨

رمضان

٢ ١٢٦٨

شوال

٩ ١٢٦٨

١٧ ١٢٦٨

في القعدة

٢٨ ١٢٦٨

ذي الحجة

١٨ ١٢٦٨

في القعدة سنة

مالك له بناء آخر وهدم جدراته التي كانت باقية فيه وبناءه بغير اذنه ورضاه وقدمته
 من البناء بحيث علم فلم يمنع بل نعم بناءه بعد ما من غير شبهة قهلا والمحال ههنا اذا ثبت
 تعدد الباقي وثبت انه باق على ملك مالكه يكون له الزام الباقي بنقض بناءه وتوسيته
 الارض كما كانت (اجاب) نعم لصاحب الارض ان يكلف الغاصب برفع بناءه اذا
 كانت قيمة الارض اكثر مما احده عليه او ما دونه له الغاصب من بناء المالك عليه
 ضمانه فان اعاد مثل الاول او اوجد منه برى كافي رد القدر من الغصب فيكون للمالك
 اخذ ما بناء الغاصب من المجدوان في هذه الحالة والرائد على بناء المالك يكلف الغاصب
 نقضه ما لم يملكه المالك بقيمة مستحق القلع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
 بنى بيتا مشيدا ويجاوره ارض تزرع محلاو كذا شخص آخر فادعى مالك الارض على
 صاحب البيت بانه اخذ قطعة من تلك الارض وادخلها في ارض البيت وبني فيها
 فهل على فرض ثبوت ذلك يملك صاحب البيت تلك القطعة من ملكها بغيرها
 بغيره اهل الخبر ولا يؤمر برفع بناءه منها اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض
 (اجاب) قال في التنوير ومن بنى او غرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقطع والرداى
 والمراد بالارض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بنسخ القفار هذا اذا كانت قيمة
 الساحة اكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء اكثر فللغاصب ان يضمن له قيمة
 الساحة ويأخذها ذكروا في النهاية اه وهذا التفصيل ذكره الكرخي في بعض كتبه
 وقال الله اراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر ايضا حيث جعل محل القلع
 اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء والغرس فلا يقطع حق المالك اما اذا كانت
 قيمتها اكثر فللغاصب ان يضمن له قيمة الساحة كما في حواشي الدرر المختار وقال حافظ
 الدين في الكنز ولو غرس أو بنى في ارض الغير قلعا وردت اى قلع البناء والغرس وردت
 الارض الى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من
 قيمة البناء فان كانت قيمة البناء اكثر فللغاصب ان يضمن له قيمة الساحة فيأخذها
 ذكروا في النهاية اه فعلى ما ذكره هؤلاء الاثثة اذا كانت قيمة البناء الذي احدث في
 ارض الغير اكثر من قيمة الارض كما هو مذكور بالسؤال واراد صاحب البناء دفع قيمة
 الارض لربها يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بناءه والمحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل)
 في رجل له قطعة ارض طلبها منه آخر ليقنع ببناء فيها لا يمنع من ذلك فاحضره
 ذو شوك بالبلد واكرمه على ان ياذن له بالاقتطاع فان المالك مكرها ثم بهذا كذا اراد
 الرجوع في ارضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (اجاب) نعم له الرجوع فيما هو محلول
 له والمحال ما ذكره لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لان ذلك
 عار به وللغير الرجوع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات وترك نخلا واطيانا
 ومثلا وله اولاد مع عسبة فوضع يده على ما ذكره رجل اجنبي ذو قوة وأحب

١٢٦٨

١٨

في الحجة

١٢٦٨

٢٤

محرم

١٢٦٩

١٢

أولادهم أن يأخذوه فمتهم الرجل المذکور ولم يرض أن يعطهم ما تركه أبائهم
والحال أنه لم يكن له وارث غيره سهو ولم يكن لمن وضع اليد على التوفيق ففعل لأولاد
الأم ما تركه أبائهم (أجاب) لا بناءً على العصبية أخذ ما تركه مورثهم من الفضل
والمتزل بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للتوفيق وارث سواء هم والمحقق
الاطيان الأميرية لمن يمكنه الحيا كممنها والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن
ابن وبنت وترك داراً مات الابن قبل القسمة عن اخته شقيقة وعن عاصب ثم ماتت
الاخت المذکورة عن أولادها المذکورين فوضع شيخ البلعيد على الدار المذکور في
ضمة الورثة وأخذ منها سهمها وأخاها وأختها فمهل يكون له مرفوع يده عنها وتضمنه
ما أخذوهما التفتع منها حيث كان الحق ثابتاً لهم فيها من مورثهم بالينة الشرعية (أجاب)
بأن القاصب يرفع يده عن المنصوب القائم وعليه ضمان ما التفتع منه والله تعالى أعلم
(مسئل) في رجل اشترى أرضاً من آخر مجهولة الحدود والقدر والبائس مستند على حجة
بجهولة الحدود والقدر فلما اشترى منه الأرض المذکورة جعل لها حجة وضمنها حدوداً
لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة وأقر بها الجهاالة لمحمول المشتري المذکور الحدود
تعدى على أرض الجهار المتعلقة بالوقف والمالك وأدخل منها اثني عشر فدنا في الحجة من
ذلك ستة أفدنة من الوقف لم يضع يده عليها وقد اتان من الوقف وأربعة من المالك وضع
يده عليها فحكم الله في هذه الحادثة فهل شرأؤه فاسد وترجع الأرض لصاحبها وما
تمسك في البناء والتجبر للذين أحدهما فيها المشتري المذکور (أجاب) بفاسد البيع
بجهالة المبيع وتزيف يد القاصب المتعدى وقوم تسليم الأرض المملوكة لربها والأرض
الموقوفة لتساظرها الشرعي وبقاع ما حدثه فيها من البناء والتجبر فترحق إذا لم يضر
رفعها بالأرض والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يملك قطعة أرض تزروعة بمقدرة
بوجوب حجة شرعية من قاضي الجهة مسبلة بالحكمة وله جاره لك قطعة أرض بمقدرة
بحجة شرعية مسبلة بهذه الحكمة أيضاً فجاره عليه وغصب منه قطعة أراد أن يدخلها
في أرضه بزعيم اتان من ضمن حجة تعارضه صاحب الأرض المنصوبة بأن هتأ القطعة
من ضمن حجة لا من ضمن حجة القاصب وتنازعا في الحد وحتى رفعت القضية لما كم
شرعى يفصل بينهما في الحد ووجوب حجة كل منهما فهل يسوغ لهما كم الشرعي أن
يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحدود وعلى كل أحدهما بمقتضى حدود حجة
ولا يكون للقاضي أن يطلب البينة المذکورة في الحجج لأن الدعوى من كل في شأن
الحد فقط وهي موضوعة بالحجج فإذا لا حاجة لمحضور الشهود (أجاب) بغير القاصب
بردمانصه لما لا بد بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي وقد صرح الرمي وغيره بأنه لا يعتمد
على الصكوك والكواغد ولا يقتضى بها بدون اثبات مضمونها والله تعالى أعلم (مسئل)
في رجل يملك داراً بالشراء الشرعي بغير معلوم تعدى عليه رجل اجني وأخذها منه

سنة

محرر

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

صفر

١٢٦٩

١٨

ربيع الاول

١٢٦٩

١٢

- بالحجر عليهم بعض أمتعة له قيمتهم بعد ثلاث سنين ماتت انصابت عن وارث فهل لرب
 الله اراخذها واخذ الامتعة حيث كانت موجودة ويحرم الوارث على تسليمها لربها حيث
 كان الحق ثابتا فيها بالبيننة الشرعية (اجاب) تؤمر وروثة الغاصب مرد العين
 المنصوبة لمالكها بعد تحقق الغصب بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 استولى على قطعة ارض بها بناء قائم فآزال ما فيها من البناء وحط عليها بالبناء ومنع
 صاحبها منها خالما وكما يريد أن يترافع معه على بدقاض يتقابل ويطلب الامهال
 والاكن قد توفي ذلك الرجل فهل لصاحب الارض اذا اثبت بالطريق الشرعي استحقاقه
 تلك الارض وما كان فيها من البناء ان ياخذ ارضه ويطلب بقيمة البناء الذي تعدى
 بازالته من التركة لا سيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بينة تفيد ذلك (اجاب)
 على المتعدي ضمان ما تلفه تعديا في تركته وعلى وارثه رد ما غصب له به حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا تحبب تعدى عليه رجل فوشوكة وقصها منه بالاكراه
 وبناها واستمر واضعا يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزعها منه
 اسكونه فاشوكة فهل اذا زال الاكراه جرت المسكونة يكون للمالك الدار اخذها واستردادها
 من وروثة المسكونة حيث ثبت الملك له فيها بالوجه الشرعي وما الحكم في البناء الذي فيها
 (اجاب) اذا غصب شخص ارضا وبني فيها وثبت ذلك شرعا بنظر فان كانت قيمة الارض
 اكثر من قيمة البناء يكون لرب الارض اخذ ارضه ودفع قيمة البناء له وان كانت قيمة
 البناء اكثر يكون على رب البناء قيمة الارض لربها على ما اتفق به المتأخرون والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض تلقاها من ابيه وجده من قديم الزمان تعدى
 عليه شيخ البلد واخذها منه بدون وجه شرعي من مدة ست سنين فهل اذا كان الملك
 ثابتا لرب الارض فيها بالبيننة الشرعية يكون له نزعها ممن وضع يده عليها تعديا ولا تكلف
 البينة السؤال عن تاريخ مدة وضع يد شيخ البلد عليها بل تكفي شهادتها باصل المالك لربها
 (اجاب) اذا ثبت للملك في تلك الارض للرجل المذكور ولم يوجد ما يفيد زوال ملكه
 عنها يؤمر شيخ البلد بالتعدي عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له الملك فيها ولا يكلف
 الشاهد ببيان تاريخ التعدي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية
 اميرية غرس فيها اشجارا وبني اما كن وسوا في غير ذلك ومكث مدة مديدة وستين مديدة
 وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليها من الاموال لجمعية المبري بغناه رجل ووضع يده على
 الارض المذكورة وقلم ما فيها من الاشجار وهدم بعض البناء وانلف السواقي بالهدم
 والردم واخذ آلتها وكل ذلك فعله بدون اذن صاحب الارض المالك للبناء والفراس
 وبدون اطلاعه ورضاء فهل يلزمه قيمة ما تلفه واذا مات تؤخذ من تركته (اجاب) على
 المتعدي ضمان ما تلفه من مال الغير ويؤخذ من تركته اذا مات حيث اثبتت دعوى ذلك
 دعوها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

شعبان سنة

١٨ ١٢٦٩

رمضان ٩ ١٢٦٩

ذى الحجة ١٦ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

محرم ١٤ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

أخر بعض الشرعكاه على حصة أحدهم وباعها الرجلين بدون إذن المالك وأجازته
فاستعملها المشتريان المذكوران وأتلفا صفتها وروا المالك البيع وحكم برد البيع لربه
فهل إذا تحقق تعديهما وأتلفا همة الطاحونة المذكورة يكون للألاك المذكورين
تضمين التعدي لما أتلفه من العدة المذكورة بطريق التعدي (أجاب) نعم يكون
للالاك تضمين التعدي ما أتلفه بعد تحقق التعدي بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك منزلا وطاحونة فباع الطاحونة ببيع معلوم ومسطح لرجل يفتن معلوم
وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر يفتن معلوم فتمتع مالك الطاحونة لكونه قد اشترى وأخذ
قطعة من حوش المنزل وأدخلها في الطاحونة وقطعة جعلها دار وبوضع يده عليها
ثلاث سنين فهل إذا أثبت مالك المنزل دعواه بالوجه الشرعي يكون له نزعهما من وأضع
اليدين لا يسقط حقهما من بعض تلك المدة (أجاب) يؤمر المتعدي برد ما استولى عليه
لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على
قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبني فوق ذلك بناء
أنفسم من ماله وذلك كله في غيبة الجار المالك لذلك فلما حضر باع المكان المذكور
لرجل يفتن معلوم بعد أن أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدي عليه الجار وأمره
بالتنازع مع الجار في رفع يده عما تعدي عليه وأمثال ذلك فهل إذا ثبت تعددي
الجار المذكور بالوجه الشرعي يؤمر الجار المتعدي برفع ما تعدي عليه (أجاب) يؤمر المتعدي
المذكور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في قاصرة ثلاث ينساطر في الميراث عن أبيها سكنه زوج أمها بغير وجه شرعي
ولا عقد جارية مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجره المثل من زوج أمها المذكور فهل
لها طلب أجره المثل (أجاب) على من استولى على عقار اليتيم وسكنه أجره مدة استيلائه
عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سهم زرع في أرضه بصلاحه وأراد قلبه
فسأقه الصر وغرق فطلب من جماعة الأمانة في إخراجهم وأن يدفع لهم أجره هل لهم
فأمتنعوا من ذلك واستقلوا به وأخرجوه لأنهم يريدون ملكه فهل إذا لم يتركه ولم
يعرض عنه يكون له أخذهم منهم ولا يلزمهم أجره والحال هذه (أجاب) (رب السهم)
المذكور زرعته ممن هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بنقل شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض غربة بالميراث عن أبيه ومجده من قديم
الزمان تعدي رجل أجنبي وأخذ قطعة منها في غيبة المالك وبني فيها بناء لنفسه في غيبته
بغير إذنه ورضاه فهل أنا حاضر الغائب وأثبت الملك فيها بالوجه الشرعي يكون له نزعه
ما أخذ منه من ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) ترفع يد الغاصب لأرض الغير بعد ثبوت
الغصب بالوجه الشرعي إذا لم تكن قيمة بناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الأرض المنصوبة
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان في عياله ومعيشته أخذ امرأته وأمتعة من ملكها

لا يبسما وانفردا بهما في معيشة ووجدتهما بعد انصار الابل بها لهما بما اخذا في حال
حياته تعديا الى ان مات الابل عنهما وعن ورثة فهل اذا أثبت باقي الورثة ان اخذ
الموتى وغيرهما من الاعيان التي اخذها الابنان كان تعديا تكون ميراثا عن الابل تقسم
على جميع الورثة وليس للابنين المذكورين الاختصاص بها دون باقي الورثة بدون
مخصص حيث كان الملك ثابتا للابل بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقسم ما ثبت انه تركه
عن المتوفى المذكورين ورثته بالفرصة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل)
في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه تعدي رجل اجسي ووضع يده عليه في غيبة الواث
في بلدة اخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المذكور ينازعه في
شأنه تلك المدة الى الآن وهو يجهده جدا فكيف اقل اذا ثبت الوارث الملك فيه له عن
ابيه ما لينة الشرعية يكون له نزع من وارضه اليه عليه بطون وجه شرعي (اجاب) نعم
اذا أثبت الوارث دعواه الملك بالوجه الشرعي يقضى له بالنخل حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (مسئل) في رجل سكن بيتا بعد الاختيار مدة من غير استئجار من اربابه فهل لهم
مطالبة بئنه بآجرة المثل (اجاب) منافع المقصود لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد
للاستعلال فعلى الساكن الاجتناب آجرة مثل العقار المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور
والله تعالى اعلم (مسئل) في شيخ بالغصب دارا من آتم بالنهر والغلبة عنه ثم بعست
سنتين مات المالك عن ابن فاصرفه والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية يكون
للقاصر بعد بلوغه اخذ الدار من ذي الشوكة القاصب لها حيث ثبت الملك له فيها عن
ابيه (اجاب) تزال يد العدوان وتردد الدار المالكها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يعلو قاعة ابيه اشترى هو وخته وزوجة
ابيه من خالص ملكه بمائة مائة على انها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل ما يخصه فيها
لاخته وصرف نفسه على نفسه ثم بعد مائة تغلبهم الميت على المراتين واخذ منهما
المائة مائة مديا بانها شركة مع اخيه ابي الميت المذكور فظلمته مرارا لدى حاكم
شرعي فاستمع من الاجابة واشهدنا على ذلك الامتناع ثم باع نصف المائة مائة لاجنبي
واقبضه اماها فقل كتب عنده فهل اذا كان الامر كذا كرو لم يثبت للعالم فيما استحقاق
بالبينه تكون مضمونة عليه (اجاب) اذا ثبت اختصاص المراتين المذكورين
بالمائة بالوجه الشرعي وبايع نصفها المذكور لا يترتب تعديا بدون اذنهما وسلمها اليه
وهلكت عند المشتري يكون له ما تضمنه البايع فيه والله تعالى اعلم (مسئل) في
رجل يملك قطعة ارض باع بعضها لآخر بمحضرة بينة ثم بعد ذلك تعدي رجل على
الارض المشتراة واراد البناء فيها بغير وجه شرعي فهل اذا ثبت الشراء بالبينه الشرعية
من البايع وثبت التعدي من الرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون للمشتري نزعها منه
ولا يقضى في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (اجاب) يؤمر المتعدي برفع يده عن ملك

٢٣ ١٢٧٠

جادي الاولى

٧ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

جادي الثانية

٨ ١٢٧٠

٢٤ ١٢٧٠

٢٧ ١٢٧٠

التي بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشرا من البائع
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنين وبنين وترك دارا
 وبعض مواش فآخذ احدا لابني نصيبه من ذلك وبقى نصيب البنين والزوجة تحت يد
 الابن الآخر وصار يتصرف فيه الى ان مات عن وورثة فارادت البنات اخذ نصيبهما من
 تركه ابين ما فنعهم الورثة متعلين بان ما كان من تركه والدهما قد استهلكه مورثهم
 وجحد غيره فهل للبنين المذكورين اخذ نصيبهما من تركه ابين ما بعد تحقق المترك
 بالوجه الشرعي ولا عبرة بالعمل المذكور حيث كان مات تركه الميت الثاني اصله مات تركه
 الميت الاول (اجاب) للبنين المذكورين اخذ ما يتحصصهما من تركه ابين ما من هو
 واضع يده عليه اذا كان قائما او قيمته اذا كان مستهلكا بعد تحقق الوجه الشرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض وبني فيها مكانا لنفسه وصرف
 على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصار واضعا يده عليه امدته من السنين
 واراد ملك الارض الآن تسكينه برفع بناءه ووزعها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر
 من قيمة الارض ونحو ذلك كمال طريق الشرعي لا يحتاج برب الارض لادلاؤه على الباقي
 دفع قيمة الارض لربها (اجاب) من بني في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة
 الارض اكثر من قيمة البناء امر بالقلع والرحيل لم يضر القلع بالارض وان اضر فرب
 الارض ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فالباقى ان
 يملك الارض بقيمتها بغير امره على صاحب الارض اذا اضره الاشد يزال بالادخف على
 ما اختاره المتأخرون وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه وظيفة
 قباينة مات عن ولده فالتحق الوظيفة فقرر الحاكم الشرعي رجلا آخر في الوظيفة ووليت
 فيه اعدة قباينة فاراد الرجل المقرر اعدة القباينة زهامة ان ذلك من جملة ما قرر فيه
 والمحال ان العدة المذكورة ملك المتوفى تلقاها بالميراث عن ابيه فهل اذا ثبت ذلك
 بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضته في ذلك
 (اجاب) اذا تحققت بالوجه الشرعي ان العدة المذكورة ملك للرجل المذكور يكون
 لورثته اخذها حيث لا مانع وليس للرجل المذكور في الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق التراء اخذها منه شيخ
 بالهد بطريق الغصب بالهرو والغلبة وحجزه في محل حكومته فلم يتخلص منه الا بدفع
 حج الدار له واخذ الثمن الذي فيها واخذها منه غصباً من غير صيغة بيع ولا اسقاط فهل
 واحال هذه ترفع الحاكم من يد شيخ البلدة قهر اعنه حيث ثبت الغصب بالبيئة الشرعية
 (اجاب) ترفع يد المصدق على ملك القبر بعد تحقق تعديده حيث لم يثبت انتقال الملك
 لراضع اليد الآن في الدار المذكورة بطريق صحح شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن اولاد كوروات وترك ما يورث عنه مرقان عقار وغيره وبعض اله قمار

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

شعبان

٢

١٢٧٠

١٥

١٢٧٠

رمضان

١٠

معدلا للاستقلال كدار وطاحونة فاقسم الورثة التركة فوض احد الذكور يده على نصيب أخته في غيبتها وصار يستقل بوجه ما هو معد للاستقلال من العقار مدقة من السنين فهل اذا حضرت من غيبتها الآن وطلبت اخذ نصيبها الذي خصها بالفرصة الثمينة من الاخ المذكور وهما بدنه على ما يخصهما من الاجرة مدقة وضع يده عليه تحاب لذلك شرعا و يكون لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (اجاب) نعم يؤمر الاخ المذكور بتسليم حصه أخته من العقار للمعد للاستقلال حيث استولى عليها وأجرها بدون اذنها ويذكر لها محاسبته على ما استعانة من اجرتها والحال هذه على ما حرر في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر آخره على عمل بضاعة وتوصله لشركائه في بلد مخصوص وجماعة آخرون استأجرهم فاس آخرون على عمل بضاعة فم توصلها لشركائهم في تلك البلد ثم بعد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكورين على ان تكون اجرة كل رجل من مجموع الاحمال التي استأجروا وهو الرجل المذكور على حملها قدر ما علموا من الدراهم وأنه بعد ختم المصاريف ووصول البضاعة الى بها يكون جميع ما فاض من الاجرة مائة الربع للرجل المذكور ليكون بضاعته التي استأجرها خمسة اجمال وثلاثة ارباع للجماعة الاخرين ليكون البضاعة التي استأجروا لها خمسة عشر حملا وانزلوا جميع ذلك في سفينة ففقدت وفي اثناء الطريق مرق رجل من جملة الخمسة التي استأجروا لها الرجل الاول دون الاحمال الاخرين فهل يكون الضمان على الرجل الاول خاصة لكونه اجيرا مشتركا اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به ولا شيء على الجماعة الاخرين لكونهم لم يكونوا اجرا لارباع هذا المال المسالك ولا يوجب هذا الاتفاق المحاصلي بعد الاستئجار على الوجه المذكور شيئا من الضمان عليهم ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكورين ثلاثة ارباع المسالك للمالك البضاعة المذكورة واخذوا منهم ما الزموا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعه الى المالك بل يكون لهم مطالبة الاخذ اذا كان الاخذ بجبر وجه شرعي (اجاب) اني المتأخرون فيما عليك في يد الاجير المشترك بالصلح على النصف جبرا ولا ضمان على الجماعة المذكورين في ذلك بجبر ولا اتفاق المذكور على الوجه المسطور وحينئذ يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم دون الرجل الاجير المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اود ان يطلق زوجته فطلبت منه ان تلزمه ببذل بعض ثيابها وقراس لها متاعا لها انها استعملت الثياب في بيته وانها باعت بعض الفراش وصرقت ثمنه على نفسها وهي على عصمة شيرافه فهل والحال هذه لا تحجب لذلك ولا ضمان على الزوج في شيء منه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من ثمن متاعها والحال ما ذكر ولا يبطل ما استعملته بنفسها من ثيابها في بيت زوجها بدون وجه شرعي

في الفعدة

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

١٨

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض امتعة بالقبول والقبلة ظلموا وعدوا فاتهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالينة الشرعية يصير المتعدى على دفع ما اخذه من الدراهم والامتعة بها حيث كان ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) يؤمر الغاصب برد الامتعة ليرب به بعد تحقيق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى البصر ملكا جارا اذ بيعه في ماله السيد ورطه في القلم مع بعض جال من بلدته فتعدى عليه رجلان فاخذاه من غير اذن المالك ومن غير اجازته على ان يعملاه ولم يعلم المالك بذلك الى ان حضر احد الرجلين واخير المالك بذلك فلم يرض وامرهما بحضور الجمل له فذهب الرجل فوجد احد الرجلين جله وتوجه به الى جهة معلومة وحده ثم في اليوم الثاني حضر الرجل الذي كان حمل الجمل واخبر ان الجمل مات خنقا فاقرب ذلك فهل اذا ثبت ذلك بالينة الشرعية يكون الضمان عليهم ماسويه او يكون الضمان على من هلك في يده (اجاب) المالك بالجمل تضمينهما والحال هذه فيتم يوم غصبه فان غصبه احد الرجلين من الاثر نانيا يكون للغاصب تضمين غاصبه ما ضمنه المالك حيث وقع الهلاك في يد الثاني وان كان الثاني مودعا ليرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال في الهندية من الباب الثاني من الوديعة واجهوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والغاصب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع عما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع عما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم (سئل) في ضريح ولي من اولياء الله تعالى امامه صليبة معدة للزائر بن من قديم الزمان لا تعهد الا كذلك استولى عليها قريته جيلا بعد جيل فاراد انسان اجنبي ليس من ذرية الشيخ ان يجعلها مقرا لضيوفه ويلبوسه ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذي كانت عليه مديباتها معدة لذلك فهل يكون لذرية الولي المذكور منع من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصها بالوجه الشرعي (اجاب) ليس للرجل المذكور اخذها ليس بمملوك ولا جعله مقرا لنفسه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين فامر بن وترك دارا استولى عليها رجل اجنبي بغير وجه شرعي وبدون ولاية على التصرف فهل اذا بلغ القاصر ان واقتنا ملكا اياهما في الدار المذكورة بالينة الشرعية فيحكم لهما بها وترفع يد المستولي عليها (اجاب) اذا ثبت للمالك في الدار المذكورة الاولين المذكورين من ابيهما بالوجه الشرعي يكون لهما اخذها من واضع اليد عليها بدون وجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما ورث عنه شرعا ومن جهة متروكة قطع ارض زراعة امير به اثره عن ابيه موهنة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم فتمسكها ابنته من يد الميراث ودفع له دراهم الرهن ووضع يده على الارض المذكورة وصادق ردها ويدفع خراجها للديوان مدة عشرين سنة من غير

١٢٧٥

٢١

١٢٧٥

٢٢

١٢٧١

مهرم
٢٠

١٢٧١

٢٩

منازع له فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذ هاتمه بالا كراهه ودفعها الرجل
 آخر لم تدر أن ثأله ولا مسوحة عليه فهل إذا ثبت الا كراهي الوجه الشرعي يكون له أخذها
 ولا يسلط حقه منها بالا كراهه (اجاب) اذا ثبت الوجه الشرعي ان شيخ البلد أخذ الارض
 المذكورة من صاحب الحق فيها ودفعها لغيره تعدى ما يدون وجهه شرعي ولم يثبت على
 صاحب الحق ما يقيد سقوط حقه منها كثر كملها باختباره يؤمر واضع اليد الآن بردها
 لمالك متفتتها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ساقية
 وقف وهدهدها وبني موضعها مكانا لنفسه يدون اخن واقفها المحي الموجد الآن فهل اذا
 ثبت تعديه على ذلك ورفع الواقف المستحق لذلك نظرا واستحقاقا على يد القاضي
 وشهدت عليه البيعة بذلك ترفع يده وترد الساقية الى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك
 وجه شرعي (اجاب) زور يد الانصاب بها فحبه بمسئولية ذلك بطريقه الشرعي
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيرة ما مضى منه ادهى
 رجل على مشايخ بلدة واضعين ايديهم على قطعة ارض اميرية معلومة بالحدود فبانتا كانت
 جارية في الترام رجلين ثم انفصلت منهما وصارت لمن بزعهما ووضعا فوضع ايديهم عليها
 مشايخ البلدة حين ذلك فغير هؤلاء وزرعوا ثم تو كرها لادعي باختيارهم فصار بزعهما
 ويدفع خارجا لجهة بيت المال فحوا ثنتي عشرة سنة ثم بعد ذلك بزعهما المدي بوسما
 فتعدى المدي عليهم واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستهلكوه على كل مواشيه
 ووضعوا ايديهم على الارض بغير وجه شرعي وبطال بهم رفع ايديهم عن تلك الارض
 وبقيت البرسيم بعد ان عين قيمته واجاب المدي عليهم بوضع اليد وان تلك الارض كانت
 في زراعة المشايخ الاول بعد انفصالها ثم ان المدي تعهد بتلك القرية واخذ منهم تلك
 الارض بالجبر عنهم وتو كرها له جبرا واستمروا صاعدا عليه ما يتقدم بها ويدفع ما عليها
 المدة المذكورة وانهم الآن مشايخ القرية هم وضاهن الاول فوضعوا ايديهم على تلك
 الارض لسكونهم اولي بها منه وان البرسيم المذكور هم الزاوعون له واستولوا عليه كما ذكر
 وان قيمته حين ذلك ما عينها المدي وسئل بعض المشايخ الاول فاجاب بانه انما ذكر كما هو
 وباقيهم له بالجبر من المدي ولم يوجد من الزاوعين الا صليين بخاصة للمدي ولا طلب
 لها الحكم في هذه المادة (اجاب) حيث أقروا بوضع اليد بان الارض المذكورة
 كانت تحت يد المدي بزعهما ويتقدم بزعهما ويدفع لها لجهة تاله وان فحوا ثنتي عشرة
 سنة وانما كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدي فلاحقهم فيها فزورون بتسليمها
 لمن أقر والله بوضع اليد على المدة المذكورة وليسوا اخصا ما عن صاحب الحق الاصل
 فيها ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليتهم اشتباها على تلك القرية حيث كانت في استحقاق
 غيرهم قبل ذلك واذا أثبت المدي المذكور سبب المالك البرسيم الذي استولى عليه المدي
 عليهم المذكورون واستهلكوه في شترهم يدون افه يكون له نصيب منهم قيمته يوم غصبه

١٢٧١

٢٩

صفر

١٢٧١

١٤

١٢٧١

٢٠

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض مملوكة في غيبة مالكها وبني قهيا يشاء لنفسه من ماله وصاروا ضعا يده على ذلك مدة من الزمن فهل اذ احض مالك الارض المذكورة من غيبته بعد ثلاثين سنة وثابت ملكه للارض المذكورة بالبنية الشرعية يحكم له بها وترفع يد المستولى عليها المذكورة ويدفع له قيمة البناء ويكوز الباني أن يملك الارض المذكورة بقيمة المال كما حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض (أجاب) اذ فرض صانع دعوى مالك الارض وثبوت استحقاق له بالرجوع الشرعي وكانت قيمة البناء أكثر من قيمة الارض فيكون لصاحب البناء ان يملك الارض بقيمة ما من ر به الدفع الضرر الاشد بالاخص على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثين سكرن احدهم المالك المذكور بما فيه من الزاوية على نصيبه وهو النصف ولم ينعين لباقيه اجرة معلومة فهل اذا مضت مدة ليس لشر يكيه طلب الاجرة للذات الماضية حيث لم يستاجر منها ولم ينعين اجرة ولم يكن وتقا ولا معدا للاستغلال (أجاب) نعم ليس لشر يكيه الباقين مطالبة به باجرة حصصهم من المكان المذكور مدة سكناهم في الزمن الماضي اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على عقار لغيره بغير اذنه ومكث تحت يده نحو ثلاثين سنة والحال ان صاحبه مشاهد لتصرف واضح السيد تلك المدة ولم يتنازع حتى مات عن ورثة فطلبت ورثته ان اخذ منه فنعهم من اخذ متعلا بطول المدة مع انه مقر ملكا في الورثة فهل يؤاخذ باقراره وتأخذ الورثة ملكا بسهم ولا بصيرة بتعطله بطول المدة المذكورة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فاذا كان واضح اليد مقر ملك موثقا للغير لا تقار المذكورة واختيار اعمل باقراره اذ هو حجة عليه فعليه تسليمه لورثة المالك حيث لا مانع مما يثبت انتقاله عن ملك مورثهم بتناقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك له ساقية واشجارا وقطعة ارض زراعية اميريه اثراله بمسوحة باسم ابيه فتهدى شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر بالجبر على الابن والحال انه لاحق له في ذلك نحو خمسة من الوجوه الشرعية فهل اذا كان الحق ثابتا لابن فمات تركه له الاب من الساقية والاشجار والاملاك يكون له اخذها ورفع يد شيخ البلد عنها حيث كان الابن قادرا على زراعتها ودفع ثمن اجها والقيام بمؤونتها (أجاب) اذا كان الحق ففاد تركا ثابته لابن المذكور عن ابيه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من ارض الزراعة المذكورة وكان وضع يد شيخ البلد المذكور بطريق العدوان بدون وجه شرعي يؤثر واضع اليد بتسليمها الى مستحقها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد كورسة واثنتان ثمانية وترك دارا فتنازع اولاده الذكور في شأنها واحضر واثنتان قاضي ببلدهم فقامس الدار بالاذرع وبين انصاهم على حسب ارضهم اذرعاشاة واعطاهم حصة بما يخص كل واحد منهم ثم سكنوا واحدا من

١٢٧١

٧

١٢٧١

٢٢

جماي الاولى

١٢٧١

٩٨

جماي الثانية

١٢٧١

الورثة مدة من السنين ثم طلب الورثة من الساكن في الدار استحقاقهم فيها بموجب المحجة التي معهم فنعهم من استحقاقهم بسبب ما ولد المدة فهل لا يجب لذلك بل لهم استحقاقهم فهو راضع ليكون الدار ملكا لايهم مع اعترافه لهم بالملك (أجاب) حيث كان واضح اليهم مدة فاعلم بالملك والاستحقاق لا يكون له منهم من ذلك بسبب طول المدة اذ الحق لا يسقط بتقدم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده درهم امانات جماعة آخرين ثم مرض الرجل المذ كور ومات في مرضه فغض الجماعة المذ كورون اعصاب الداراهم وادعوا على رجل اجنبي بانه اخذ مفتاح الصندوق واخذ الداراهم والحال انه لم يكن وارثا ولا له تعلق بالمرثي فانكر عليهم دعواهم فهل اذا لم يتبعوا دعواهم بما يوجب الشرعي لا عبرة بدعواهم الجهرية عن الایات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعي مجرد دعواه بدون اثباته باطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تصعب من يده وترك داره فمضى شيخ البلد ووضع يده عليها فغير حق في غيبته ثم حضر رب الدار بعد مضي خمس سنين ولم يمكنه ان يترافعه امنه لكونه ذا شركة ومات رب الدار عن اولاده فاستمر شيخ البلد وادعاه يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم مات شيخ البلد من ورثته فهل اذا بلغ ورثة رب الدار وطلبوا الدار من ورثة شيخ البلد يبايعون لذلك حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ايهم (أجاب) اذا لم يجدوا من سمع الدعوى كسكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة من غير عذر وثبت بالوجه الشرعي ككون الدار المذ كور وموت ورثة الاولاد عن مورثهم المذ كور يقضى لهم بها اذا لم يثبت انتقامها من ملكهم او ملك مورثهم بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بجهة شرعية ولم تازج معه اولاد من غيرها فمضى على الدار واسكن فيها اولاده المذ كورين فهل والحال هذه ما ان تتردها حيث كان اخذه بطريق التعدي لا يوجب شرعي ويلزم واضع اليد تعديا التسليم لها في ذلك (أجاب) اذا ثبت التعدي المذ كور بالوجه الشرعي يجب دفعه بالتعدي عن الدار وروها الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان يملكه لبيتين فاصرفين بطريق الارث عن ايهم استولى عليه ورجل اجنبي بدون اذن عن له ولاية على البنتين المذ كورين وكنه يدون عند اجارة مدة من السنين فهل يلزمه اجارة مثل ذلك المكان المملوك للقاصر بين مدة سكناه حال صغرهما (أجاب) نعم يلزم الرجل المذ كور واجرم مثل ذلك المكان المملوك للقاصرتين المذ كورتين حال صغرهما والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما بيتا شاع من دار استحققة بطريق الارث من مورثهما فطلب رجل هو زوج امرأة اخرى لها بيت في تلك الدار ايضا ان يستبدل نصيب المرأتين من الدار المذ كورة بقطعة عقار له خربة من دار اخرى فامتنعا عن ذلك فأراد منعهما عن نصيبهما بطريق القهر والغلبة واخرجهما من الدار وان يترك لهما القطعة التي اراد اعطاهما لهما فهل اذا لم يحصل

ذی القعدة

٨

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٣٠

١٢٧١

في الحجة سنة ٢ ١٢٧١

الاستبدال على الوجه الشرعي لا يسوغ له معارضتهم ما ولا منتهما من حقهما ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان الملك في الجزئين المذكورين ثابتا لهما بين المراتين ولم يثبت استبدال المالكين في الجزئين المذكورين معارضتهم ما ولا منتهما من حقهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في فاضل يستحق قطعة ارض بطريق الميراث عن اصوله فخصها رجل اجنبي وبني قيم او سكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ واراد تزويج الدار من يد الغاصب فامتنع متعللا بانيته بنى قيم اهل اذا بنى بغير اذن المالك يكون لمرب الارض ملك الا ان بقيت منه مستحق القلع حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمته (اجاب) من بنى او غرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد ولو قيمة الساحة اكثر ولما كان ان يضمن له بنسبة بنائه او شجره مستحق القلع ان قصصت الارض بالقلع جبر على الباقى اذا تحقق ما ذكره الوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك دارا في بلد تركها وسافر الى جهة بعيدة فوق مسافة تقصر ثم بعد مدة من السنين رجع من غيبته المذكورة فوجد رجلا اجنبيا واضع يده على الدار المذكورة وبني فيها بعض بناء قيمته اقل من قيمة الارض بكثير فهل اذا اثبت الغائب ملكه في الدار المذكورة بالبنية الشرعية يجبر واضع اليد على تسليم الدار له ويكون لباقي اخذ قيمة ما بناه في الدار المذكورة حيث كانت قيمته اقل من قيمة الارض بكثير (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من جماع دعوى المدعي للدار المذكورة واثبت انها ملكه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه ولما لا الارض ان يتملك ما بناه الغاصب المذكور بقيمته مستحق القلع برضا المالك ان لم يضر دفعه بالارض وان اضربها الا يتوقف ذلك على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز فسات في فحل عن زوجة وعن بنت رضية منها وعن ابنتين بالعين وعن بنت فاضلة من غير ما تركه وما شئ وقت وداء معلومة وغير ذلك من المحبوب فوصفت الزوجة يدها على جميع ذلك في غيبة الورثة البالغين بدون ولاية شرعية وتوجهت الى الحجاز فباع بعض موارثي واستهلك منها مع النقود والمحبوب في مصالح نفسها حتى رجعت فهل والحال هذه اذا ثبت ان جميع ذلك من تركه الميت بالبنية الشرعية يكون لباقي الورثة البالغين من حصة الزوجة على جميع ما تصرفت فيه من تركه ومواريثهم (اجاب) ما ثبت ان الزوجة المذكورة استهلكته في شؤون نفسها من تركه زوجها المذكور بالوجه الشرعي يكون مضمونا عليهم انصاء باقي الورثة منه ولا ينفذ البيع الصادر منها في تلك الموارث الا في نصيبها حيث صدر ذلك بدون ولاية شرعية على باقي الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك دارا خربة وضع رجل اجنبي يده عليها وضما الدار وبناها دارا لنفسه من غير اذن وهما من ذم بن صفة مع وجود رب الدار وسكونه والا فرب يدرب الدار اخذها ونزعها من الباقي والحال ان قيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير فهل لا يجاب لذلك ويشملها الباقي بقيمتها حال كونها خالية عن البناء اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المصحح

صفر سنة ١٢٧٢

١٩ ١٢٧٢

ربيع الاول سنة ١٢٧٢

ربيع الاول سنة

به ان من بني في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة الارض اكثر من ثمن القلعة والرد وان كانت قيمة البناء اكثر فلدا في ان يملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين لان الضرر الاشد زال بالضرر والاخذف والله تعالى اعلم (سئل) في يمين له حصة في دار آلت اليه باليراث الشرعي عن والده وحصة لمجده أم أبيه واليتم قبض الى المجاهدة وقاب فيها مذكورة في مدة غيبته باعت المجدة حصتها وهو لا يعلم ذلك ولو علم لا اشتري بصعها والمشتري المذكور وضع يده على البيت كله وسكنه بنفسه مدة غيبة اليتم وقدر جمع الآن الى بلده فهل يكون له مطالبة الشريك بآجرة حصته من البيت مدة يسمه أو له أخذها بالشفعة أو له ان يسكن مقداره غيبته (اجاب) على من سكن في عقار اليتم ولو بدون اجارة بآجرة مثله مدة كونه ناصر كعقار الوقف ولا يقضى بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بلغ وبعضهم قصر واحدا المالكين خال من السكنى لاحتياجه العمارة والاشافي سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا خرج وصي القصر بهم من المكان المذكور واستعمل البلع جميعه بلا اذن الوصي ولا عقد اجارة في نصيب القصر يكون له مطالبة بهم بآجرة حصة القصر في المكان المذكور في تلك المدة لسكنائهم فيها ولا يكون لهم مطالبة بآجرة سكنى القصر في المكان الثاني حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (اجاب) عقار الصغير تضمن منافعهم بسكنى القصر ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبني على قول المتأخرين المتقي به كما في الدرر وحاشيه فتلزم الشر كالمذكورين بآجرة حصة القصر مدة سكنائهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور ولا قبل خروجهم اذ هم المستعملون للملكهم ولا شيء على القصر من آجرة حصة شركائهم في المكان المتقرب المذكور والحال هذا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض يجوارها بهم باليراث ابيهم وجدهم وعجب جهة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلد ووضع يده عليها في حال يقيمهم والآن بلغوا وطلبوا احقهم منه ورفع يده فانكر حقهم ووجدته جدا كليا فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعتهم فيها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكور دون ملكهم تلك الارض من مورثهم بطريق شرعي ترفع يده المتعدى عليها حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضا كن وقفها الى وضع رجل اجني يده عليها بدون مسوغ شرعي وصار يستعمل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبيئة الشرعية يكون المستحق الوقف بمقامه على آجرة مثله مدة استقباله عليه (اجاب) عى من تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجرة مثله مستقاة مدة استقباله عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وله ارض زراعية ملكها ثوب عنه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بتأويل ملك له فيه مدة سنين والآن

١٢٧٢

٢

١٢٧٣

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٨

أدى الأولى

١٤٧٢

٤

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

١٨

أدبى بعضهم على بعض بأنه وضع يده على أكثر من نصيبه والمذمى وضع يده على أقل من نصيبه من ذلك ويريد بحاشيته على الزائد عن نصيبه وما خذه في نظير ما نقص من نصيبه ويطلب منه أجره إذا دفع ما مضى منه إلا بانه معد للاستقلال فهل لا يجب لذلك حيث سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانتفع به فيما مضى بناويل المالك ولم يلزمه شيء به بأجرة ما زاد من نصيبه بعد اجارة لا سيما والشركاء كلهم بالتقوى مكلفون (اجاب) المصرح به ان منافع التصيب استوفاهما أو عطلها لا تضمن الا في ثلاث الوقف ومال اليتيم والمعد للاستقلال واستثنى من المعد للاستقلال ما اذا سكن بناويل مالك أو عقد كذا اذا سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجره كافي التنوير وشرحه أما اذا استغله أحد الشركاء فان لباقيهم ان يأخذ حصته من ذلك كما افاده في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (مثل) في اتمام قصر مع أهمهم على كون دار بطريق الارض عن أيهم فوضع رجل اجنبي يده على العابدون مسوخ شرعى وسكنها مدة وبني فيها بعض بناء قيمته أقل من قيمة الارض بكثير ويريد ان يتملك الارض ببعض البناء الذى بناه فيه فهل اذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء بكثير يكون لوصى القصر ان يتملك البناء بقيمة مطروحا على الارض أو يكون لباقي وقع بنائه حيث لم يضر بالارض ويكون للوصى حصة من الغاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بنى في أرض القصر بدون اذن شرعى وكانت قيمة الارض أكثر يكون لصاحب الارض ان يتملك البناء مستحق القلير بضراره حيث لم يضر بقية الارض فان لم يضر مالك البناء بذلك أمر بقلعه وإزالة الخلل هذه ويجب على من استولى على عقار القصر بطريق الغصب أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (مثل) في رجل يملك مكانا معدا للاستقلال استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المالك أجرة مثل المكان المذکور فامتنع معذرا بان المكان المذکور لم يجعل له أجره معلومة ولم يعقد له عقد اجارة فهل اذا كان المكان المذکور معدا للاستقلال بان بنائه ما لى كذا لذلك وكان الرجل المذکور مقرا بسكنه المكان المذکور المدة المذكورة يلزم بأجرة مثله حيث الحال ما ذكر (اجاب) منافع الغصب استوفاهما أو عطلها لا تضمن عندنا الا في ثلاث فيجب أجر المثل على اغتياها والمتاخر بان يكون القصر وجوب ونفلا السكنى أو للاستقلال أو مال يتيم أو معدا للاستقلال بان بنائه ذلك أو اشتراه لذلك أو أجره ثلاث سنين على الولاة على قول معتقد كما صرحوا به فيجب على الساكن المذکور أجرة مثل ذلك المكان حيث كان معدا للاستقلال لم يسكنه فيه اذ لم يسكن فيه بناويل مالك كما اذا سكن أحد الشركاء في المعد للاستقلال أو بناويل عقد كبيت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدا للاجارة واشترطوا في وجوب الاجران لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب وعلم المستعمل بكونه معدا للاستقلال كما في الدرر وفي رد المحتار قبيل فسخ الاجارة والظاهر ان هذا مبنى

جادی الاولى سنة

على قول المتقدمين بان منافع الذهب غير ضمنية مطلقا اعلى ما أتفق به المتأخرون من
 ضمنه ان المصلحة لا تستقل بالمال الوفير والقيم فالأجل لازم ادعى الذهب أولا عرف به
 أولا تأمل اه والمصلحة لا تستقل هو المعدل الجارية بالفرق بين الدور والحوانيت وأرض
 الزراعة فلا تكون الأرض معدلة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكها مالم يؤثرها
 ثلاث سنين أو يشتريها لذلك كما يستفاد ذلك من الدور وحواشيه من كتاب الذهب
 ومن المعلوم ان دفعها مزروعة من قبيل الاجارة وكذا لو كان العرف فيها انها تدفع
 بالحصصة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت فهاصر بن وعن
 زوجة وترك لهم دارا باع الزوجة المذكرة وهى أم القصر الدار المذكورة
 لرجل اجني يقيم معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القصر فيعبد بلوغ القصر
 فسفوا البيع وأخذوا الدار من واضح اليد ودفعوا له الثمن وثبتت لهم الدار فهل اذا كان
 المشتري أخذ منها ابواب خشب وغيره ما يؤثر بدفع ما أخذ منها ان كان موهودا تحت يده
 وبقيته ان كان استهلكه (أجاب) اذا ثبت على الرجل المذکور بطريق شرعي
 أخذ شيء من تلك الدار بغیر وجه شرعي يؤثر بنصب الاولاد منه لم ان كان فالحاقه
 قيمته ان كان ماله كما أمستهلكا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 فثلث مصفاة ودراهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخاضع بها لنفسها ويريد زوجها
 اخذ ما بيدها عمار بعتته وهى متمتع من ذلك فهل لا تجوز الزوجة على دفع شيء من ماله
 الخاص بها الزوجه حيث كان جيب ما بيدها من المصاغ وغيره بعتته من تجارتها الخاصة
 بها واذا أخذ الزوج بعض ذلك أثبتت الزوجة ملكه ما فيه الوجه الشرعي بميز الزوج
 على دفعه لزوجه (أجاب) نعم لا تجوز الزوجة على دفع شيء مما فلكل من زوجها بدون
 وجه شرعي واذا أثبتت عليه اخذ شيء مما ذكره على رده عليها حيث لا مانع والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مستقدم عند رجل ليزرع له ووكله في بعض قضاياه
 ثم أعطى الوكيل المذکور احد عشر فدانا وكسور من اطنان المؤكل بالجماعة وأخذ
 صواعنا من اطنانهم وأعطاه جماعة آخرين بالايثار على طرف المؤكل بدون اذن
 منه ولم يعلم بذلك والا طينان المذكورة زرعها بالجماعة والبذر والمصاريف من
 الزراعين فهل يدع للوكيل اخذ أرضه المذكرة من يد الجماعة المذكرة من وهم
 باخذون أرضهم من المستأجرين مزروعة ويدفع البذر والمصاريف من طرف المالك الى
 المستأجرين (أجاب) الزرع للزارع وتزود الارض لربها حيث لم تقع المبادلة منه
 أو من وكيل عنه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين فهاصر بن
 وترك ما يورث عنه شراطين جماعة من جهة مآثر كحصصة في دار ومطاحونة معدة للاستغلال
 فوضع أولاد لهم أيديهم على التركة وحصصة الدار والمطاحونة يطون ولاية شرعية على
 القاصر بن واستعملوهما فهل والحال هذه يكون للقاصر بن بعد بلوغهما أخذ التركة

١٢٧٢ ٢٤

رجب

١٢٧٢ ٢٨

شعبان

١٢٧٢ ١٢

١٢٧٢

٢٦

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

شوال
١٤

١٢٧٢

٢٠
ذي القعدة

١٢٧٢

٢٠

من أولاد العلم ومما سببهم على أجرة المثل في حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليها
حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال وإذا وكل أحدا من الآخرين الآخر
وقاب وثبتت وكالتة يكون للأخ المحاضر أخذ نصيبه ونصيب أخيه بطريق الوكالة
(اجاب) على من استولى على عقار الفاضل من المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله
المرمى له جماعة استيلائه عليه ولهما بعد البلوغ نصفه الرشدا خذما خصهما في تركه
ايهما عن هي تحت يده حيث لا مانع ولا حدهما التوكيل بذلك والحال هذه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل فاقب فوق مسافة القصير يملك دارا بالأرض من ابيه ثم
بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد رجلا واضعا يده على الدار
المذكورة بدون وجه شرعي وبني فيها بعض بناء باقراض من اهل والحال هذه اذا ثبت
التعصب المذكور ملك في الدار المذكورة عن ابيه بالينة الشرعية يجبر بوضع اليد على
تأيمه (اجاب) اذا ثبت الملك في تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعي
ترفع يد الغاصب عنها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق
الأرض من مرنها غصب الدار المذكور وجلس منها وسكنها بغير وجه شرعي ووضع يده
عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المرأة المذكورة تنزع الرجل المذكور في تلك المدة
عن الدار كما التزمي الى ان اثبتت ملكها في الدار المذكور بالوجه الشرعي وترعتها
من يده ووضع يدها عليها وسكنها ثم بعد ذلك فزع الرجل المذكور المرأة المذكورة
واخذ الدار ومنا بغير وجه شرعي ووضع يده عليها امتعلا لانيته كان واضعا يده عليها مدة
خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنزع الدار المذكور من يد الرجل المذكور وتندفع
لأرادة المذكور حيث كان المالك ثابتا لها فيها بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الرجل
المذكور (اجاب) اذا كان الملك في تلك الدار ثابتا للمرأة المذكورة بالطريق الشرعي
يكون لها انزعاعها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بغير وضع اليد بعد
ثبوت الملك للغير بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض
حرية من حديق ثم أحدث في بعضها حانوتين ثم باعها للرجل المذكور ثم باعها لمرأة ثم رادت
المرأة التي اشترت باقيا بعد ايلنا فيه ان تحدث بنا فوق الحانوتين المذكورين فقول
للرجل المذكور الذي اشترى منهما من النساء فوقها حيث لم يكن لها حق التعلل
عليهما ولا (اجاب) نعم منع من ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها
ومن جده مات تركه اطلاقا زواجه الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ماله
ذلك الرجل لانيته بدون ولاية شرعية واصخدم الابن المذكور مدة يتمه فهل اذا بلغ ذلك
الابن وطالب اخذ ماله كله امه من شيخ البلد من عقار واطيان يجاب لذلك شرعا حيث
كان المولى ثابتا له فيما ذكره عن ابيه بالطريق الشرعي (اجاب) لابن المذكور بعد

فى القعدة سنة

بلوغه ورشيد الاستيلاء على ما يخصه مما تر كره والده عن هو تحت يده حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار غريبة يملكونها بطريق الارث عن ابيهم وهي في
 حيازتهم وتعرف فهم فتعدي عليها رجل اجني ووضع يده عليها بدون وجه شرعي سنة
 واحدة وبني فيها في تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعهم
 العمارة فلم يمتنع وبني فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث
 كان الملك ثابتا لهم فيها عن ابيهم وليس لواحد البتة منع الورثة من اخذ ارضهم بدون وجه
 شرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا للجماعة المذكورة يؤمر القاضي
 برفع يده عنها وتسليمها للمالكين ورفع ما احذته بدون اذنهم اذا كانت قبة الارض اكثر
 من قبة ما احذته فيها على الوجه المسطور والاعتكاف الباقى الارض بقيمتها على ما اختاره
 بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه مقترب استولى عليه
 جماعة فصبوا بنوا قبة او قبة الارض اكثر من قبة البناء فهل يكون لرب الارض
 تلك البناء بقيمتها واذا مات مالك الارض يقوم ورثته مقامه في ذلك (اجاب) اذا
 كانت قبة الارض اكثر من قبة بناء القاصمين لها يؤمر القاصبون بالتقرب بغير اذن
 بالقلع والردان لم يضر بالارض والاعتكاف رب الارض البناء بقيمتها مستحق القلع والارث
 في ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بينهم جانب
 فخليل مشترك مثلكم ورثوه عن ابيهم وهو اربع فخللات مات احداهم عن بنت ومن
 اخويه قساعت البنت جميع الفخل زاعمة انه باذن المحاكم في دين على ابيها خاصة
 وذلك من مدة فحوثمان سنين فلما علم عاها بالبيع قبل مضي نحو سنة تمناه ووردها
 ولم يميزها بالنسبة لخصمها ما صار اياها زاعما مع المشتري الى ان طلبها لدى القاضي
 فحكم لها بدم نفقة البيع في نصيبها وانه باي على ملكها فاعاد عليها المشتري
 ومنعه ما منه الى الآن فهل حيث كان الام كاذر يكون لها نزع من يد المشتري
 قهر او بحاسنة على النثرة المعلومة القدر المستغاة في تلك المدة (اجاب) حيث لم يميز
 العاها بالبيع في نصيبها وادكم القاضي بقسمة في نصيبها حكما صحيحا يكون لهما
 الاستيلاء على نصيبها ممن هو تحت يده وبحاسنة على ما خصه ما من قرره حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على دار بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد
 على عشر سنين وهو يتصرف فيها تصرف الملاك في املاكهم من غير منازع ولا
 معارض له فيها تلك المدة الا ان ادعى عليه رجل ذو شر كنهانها ملكه من ابيهم ونزعها
 من يده قهر اهله بطريق النصب من غير ان يثبت دعواه بطريق شرعي وبني فيها
 بعض بناء لنفسه فهل اذا اثبت واضح اليد الاصل انها ملكه وأنه استولى عليها ذو
 الشوكة المذكور بالقهر والغلبة وكانت قبة بناءه اقل من قبة الارض يؤمر برفع يده
 عنها ويملك واضح اليد الاصل البناء بقيمتها مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

٢٠

١٢٧٢

فى الحجة

١٦

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

القلعة ونحوها (أجاب) نعم لرب الأرض والحمل ما ذكر أن يملك بناء القاصب له ارضه
بقيته مستحق القلع إذا كان رقبته يضر بالدار أو لا توقف عليه له على رضا القاصب
فإذا لم يرض به كلف قلعه إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا بطريق شرعي ومدة للاستغلال غاب المالك إلى جهة بعيدة
فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشرين سنة فوضع رجل أجنبي يده على الدار المدة كورة
بطريق التصيب وسكنها وبيع منها بعض انقاض بقدم معلوم من الدراهم فهل إذا جمع
المالك المدة كور من غيبته بعد مضي تلك المدة ووجد الرجل المدة كور واضع يده على
الدار المدة كورة بطريق التصيب وأثبت له فيها يؤمر القاصب برفع يده عنها
وتسليمها للمالك المدة كور من قيمة الانقاض المدة كورة ويجوز على دفع أجره مثلها مدة
وضع يده عليها حيث كانت مدة للاستغلال إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)
إذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المدة كور تلك الدار وكانت مدة للاستغلال يؤمر
برفع يده عنها وتسليمها إلى مالكها ودفع أجر مثلها مدة تقاعها حيث لا مانع وعليه
ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقار عن
آبائهم ووجدوا هم تعدى عليهم رجل ذو شوكة ووضع يده عليه وغصبه وبني في يديته
لما شبهه وغير ذلك لنفسه من ماله فهل إذا كان المالك ثابتا للجماعة المدة كورين وكانت
قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ومات القاصب يؤمر أولاد القاصب برفع أيديهم عنها
وتسليمها للمالك (أجاب) نعم يؤمر برفع أيديهم عنها وتسليمها إلى ملاكها بعد
دفع ما أحدث فيها إلا أن إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها شجر بالشراء الشرعي من ماله ووضع يده عليها
مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظهر ابن أخى البائع وهو ذو شوكة ونزع يده من الأرض
المدة كورة قهره منه بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنتين فهل إذا أراد المستحق
المدة كور نزع الأرض وما بها من الغنل من يد ابن أخى البائع المدة كور يجب الخلف ويؤمر
بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يكن لابن أخى البائع
حق فيأخذ كورته المالك فيها لم يدرى الشرع بطريق شرعي يؤمر ابن الأخ بتسليمها
للمالك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وقفا أهلها بغناه
رجل له ملك بحد وأرضها أخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بغير إذن الناظر فهل
لناظر نزع الأرض منه قهرا ويؤمر بقطع شجره إن لم يضر بأرض الوقف حيث كان ذلك
بغير وجه شرعي (أجاب) نعم لناظر ذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في قاصر يملك بيتا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد وضع يده
عليه وسكنه ووضع ما شبهه فيه مدة ثلاث سنين وألف فيه بعض اخشاب فهل يمكن
لولى القاصر اخراجه منه ومطالبته بإجرتة مدة وضع يده عليه ومطالبته بإجرتة ما ألقاه

صفر

سنة

١٢٧٣

١

وأخذه منه إذا بنت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) منافع العصب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعدل الاستقلال كما هو حوايه ويجب على المتلف ضمان ما تلفه بغيره حيث كان. فبما قلنا ولي مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة عاتق قطعة ارض خالية من البناء تعدى رجل اجني واحد فيها بناء لنفسه في غيبتها بغير اذنها وورضاها من مائة وعشرين سنة والآن تر يد تلك المرأة ترعها من الباقي والاستيلاء على بنائها فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يملك الارض منها ببقيةتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجع

١٢٧٣

٤

بعض المتأخرين ان صاحب الاكثر يملك ما لصاحب الاقل ببقيةته يوم غصبه دفعا للضرر والاشد بالانخفاض ورجح الاخر ان الغاصب بالقلع مطلقا الا ان يملك صاحب الارض البناء ببقيةته مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم الحق قال في العمادية ونحن نقض بجواب الكتاب اتساعا لما يخفى من انه يؤمر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل الآن على الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت له بطريق الارث من والده ولم جل المذكور فانبأ عن يده ثمة مات الرجل المذكور في غيبته عن ورثة فوضع يده رجل اجني على الدار المذكورة فهل اذا حضرت الورثة وطلبت دار مورثهم يؤمر بوضع اليد برفق يده عنها وتسلمها لهم حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن مورثهم (اجاب) اذا ثبت المالك للورثة المذكورين في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم بوجه شرعي ولم يثبت انتفاءها عن ملكهم ينال شرعي يؤمر بوضع اليد بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن اخ وزوجة في تخيل فوضع الاخ يده على التخيل بدون ولاية شرعية على القاصر وصار يستغل عمر التخيل ويستملكه في مصالح نفسه فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبته على ما استغله من الثمر حيث كان معلوما تقدر (اجاب) لا والله المذكور جسد بلوغه

١٢٧٣

٧

تضمنه من الم يملك ما استملكه من الثمر بخلاف ما بالولد في شئ نفسه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها اترجعه منها فوسكة ووضع يده عليها وسكن فيها ثمانية عشر سنة وهدم منها محلا وبناه فاذ يكون المحكم في الهدم والبناء وماذا يكون الحكم في سكنها فيها تلك المدة (اجاب) منافع العصب لا تضمن الا في ثلاث وما تلفه العاصب مضمون عليه ببقيةته وما بناه ان كان مثل ما هدمه او اجدود يربيه

١٢٧٣

١٤

من ماز ما هدمه والا ضمن قيمة ما هدمه وكف قلع ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان اضر بتملكه ماز الارض ببقيةته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بنيا تعدى رجل آخر وبنى على موضع قناص البيت بناء بغير اذن المالك حال

١٢٧٣

٢٧

فبقيته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بنى عليه بكثير واد اقلع لا يضر بمالكه فهل يكف الغاصب هدمه والحال هذه الآن ان يراضى مع المالك على اخذ قيمة مستحق

ربيع الاول سنة
١٢٧٣ ٢

القلع (أجاب) نعم يكافى العاصب مدم ما بناه على سطح الغير على هذا الوجه إلا أن
يتراض به على ثلث رب البيت ما بناه للعاصب بقيمة مستحق القلع والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن اولاد ابن عمه كور واثاث فالبين
فوق مساقعة القصر وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وخنيل وغير ذلك فتدعى شيخ البلد
بوضع يده على جميع مخلفات الميت المذ كور من العقار والفعل مدعى السنين فهل إذا
حضر جميع الورثة وانفقوا ما ذكر يكون لهم أخذ جميع ما تروى كورهم من شيخ البلد
وقسمته بالقرينة الشرعية إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قاب عن زوجته
وترك عند خالهاتهم وديعة فوضع رجل يده على المهر المذ كورة واستولى عليها بغير
العصب من زوجة الرجل القاب المذ كور وصار يستعملها في شؤونه حتى هلك بعضها
فهل والحال هذه إذا حضر مالكها من غيبته يكتفون له ضمن العاصب المذ كور
قيمة ما استهلك من مهر المذ كورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم
لأن ذلك ان كان الأمر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى قطعة
أرض أنها كانت دار الأبييه وانه الواو ما وادى فبينة بعض بلده سنة من لاخذ
بوجاف الجهاديه والان قد حضر فوجد بناءاً عليه قد مدم بعض الناس وضعوا ايديهم
عليها وبنوا في جزء من الأرض المذ كورة فاستلوا من ذلك فأجابوا بانهم لما رأوا الأرض
خالية وانه لا مالك لها معلوم قد طلبوا البناء فيها من حاكم الوقت فاذن لهم فبنوا
ووضعوا ايديهم مدعى تبلغ خمس عشرة سنة فهل إذا أقام المدعى بينة تثبت الملك فيها
لا يسهو بذلك ويصح واضع اليد الآن أم ينظر بين قيمة الأرض والبناء فليجاءوا بحكم
لمالكه وتدفع قيمة الأرض أو قيمة البناء إذا نقصت للمالك وهل يلزم واضع اليد
الاجرة هذه لتفادهم بها تلك المدة إذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) إذا لم يكن هناك
مانع من سماع دهرى الرجل المذ كور واثبت ملكه بغير الارث لما يبني واضع
اليدين ثلث الأرض بالوجه الشرعي ينظر لقيمة ما حده واضع اليد أرض ضمن البناء
بدون اذن المالك فإن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فليارب الأرض تمليكهم
بالقلع إلا أن يثبت البناء بقيمته مستحق القلع وإن كانت قيمة البناء أكثر فلهم
تلك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين ومنافع العصب لا تضمن الا في
ثلاث منها الممسك بالاستئلال بشرطه على ما صرح حوايه والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك داراً عصبها رجل ووضع يده عليها فغيبه مالكها وبنى فيها بناء لنفسه من
ماله بغير اذن مالكها فقيمة اقل من قيمة الأرض فهل إذا حضر مالك الدار وأثبت ملكه
في الدار المذ كورة يكتفون له نزع الدار المذ كورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بناه
للرجل المذ كور مطروحاً على وجه الأرض (أجاب) نعم لثالث وقع يد العاصب لداره

ربيع الثاني
١٢٧٣ ٤

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١١

١٢٧٣ ١٩

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وان يتملك ما يتناهى لغاصب بقيمة مستحق القلع جبرا
 على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الارض اذا كان المضر بالارض رالا
 توقف على رضا الغاصب فان أبي كلف قلعه والله تعالى أعلم (سئل) في بتم فاصر
 يملك دارا آتاه بطريق الارث عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد يدون ولاية
 شرعية في غيبة القاصر حضر القاصر من غيبته وطلبها بعد بلوغه من شيخ البلد فانكر
 شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل اذا ثبت القاصر المذكور بعد بلوغه ان
 الحق له في الدار المذكورة فيحسب لذلك يؤمر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث
 كان المالك ثابتا له في الدار المذكورة عن مورثه (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها نخلة باليراث عن أبيه تنحب من باده مع عياله
 وقاب دون مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في غيبته فمات
 ذلك الرجل عن اولاده فهل اذا حضر وأمن غيبته يمكن كون لهم نزعها من وضع اليد
 عليها ولو طالبت المدة حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن أبيهم وسفرهم هذرى
 نسمع معناه الدعوى اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا
 للورثة المذكورين عن مورثهم المذكور بالظرف الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر
 انقراضها من وضع اليد لهم حيث لا مانع وقد صرحوا بان الحق لا يسهى بتقدم الزمان
 والقيمة مسافة القصر هذرى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية
 بضياها واشجارها وسواقيها عن أصولهم فابوا عن بلدهم ثم رجعوا من غيبتهم فوجدوا
 ناسا اجابوا بوضع يديهم عليها فطلبوا رفع يديهم عنها فاعتروا لهم ما وجدوا هو انهم
 وضعوا يديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدعون خراجها لجماعة الديوان فهل يؤمر
 برفع يديهم عنها وتسليمها لاربابها لا سيما وهي مملوكة باسم أبيهم وجدهم ولا عبرة بما
 تعلوا به من وضع يديهم عليها المدة المذكورة في غيبة اربابها حيث كان انما هم من
 بلدهم بالا كراهة ولم يذكر منهم ترك لما اختبأوا (أجاب) نعم يؤمر بتسليمها الى
 مستحقها اذا لم يوجد منهم ما يغدق حقه من تلك الارض ولا يملك لما فيها من
 الاشجار والبناء بوجه شرعي للتغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 واضح يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق الملك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل
 ذو شوكة ونصبه امامته ووضع يده عليها مدة عشر سنين وغرس فيها اشجارا ونحوها لملك
 ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل اذا
 كانت قيمة الدار اكثر من قيمة الاشجار يؤمر الغاصب باخذ قيمة الاشجار ونزع الدار من
 يده (أجاب) اذا تحقق الغصب المذكور بالظرف الشرعي وقد غرس الغاصب
 في المتعصب يدون اذن المالك يكون للمالك تكليفه قلع اشجاره الان باخذها المالك
 بقيمة مستحقة القلع ولو جبر ان اضرم قلعه بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من

١٢٧٢

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

١٠

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢

فعله الذبحوا لتحليل واقفه تعالى اعلم (مثل) في ورقة يمسكون دارا لميراث من أبيهم وحصة
في تحليل كذلك مفروس في أرضهم المملوكة لهم على أن لهم الثلث والآخر ثلثا
تذهبوا من بلدهم وغابوا في مكان بعيد فوق مسافة اقصر منه نحو خمس وعشرين سنة
فوضع أناس أجانب أيديهم على الدار ولم يزل الفضل بيد الشرىك فهل اذا حضر الورثة
الذين كورون من غيبتهم يكره لهم أخذ دارهم من واضع اليد وأخذ حصتهم في الفضل
حيث كان الحق ثابتا لهم فمأذ كر عن الاستيلاء عليه ولا يكون طول الغيبة مسقطا لحقهم من
ملكهم اذا تحقق ما ذكرنا بطريق الشرعى (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون
ملكهم لما ذكر بطريق شرعى يكون لهم الاستيلاء عليه حيث لا مانع والغيبه مسافة
السفر عن شرعى والله تعالى اعلم (مثل) في رجل يملك دورا وطاحونة وبعض
مراش وغيرها ذلك ماتت ابنين وبنتين فوضع اجنبى يده على جميع ما تركه الميت
لكون بعض الورثة قصر او المال اذ الرجل وضع يده على التركة لم يكن ربا للميت
ولم يكن وصيا عليهم لان قبل القاضى ولا من قبل الميت فهل اذا باع القصر وارادوا
أخذ ما تركه القصر من يده ووضعه اليد ببيع لهم ذلك ويقوم تركه الميت بين الورثة
بالقرضة الشرعية واذا ارادوا وضع اليد عليهم هل يذرون الدار لهم ولم ترض
الورثة ما لهم لا يجبرون عليه (اجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعى انه موقوف عن الميت
الذكور يقدم بين ورثته بالقرضة الشرعية حيث لم يتعلق به حق للغير كدين او
وصية ولا قصر بعد بلوغهم بهفة الرشاد أخذ نصيبهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (مثل) في رجل له ارض زراعية مريه تلقاها امرأه من نديم الزمان ورهنها
بدينقير من ثمار بيع سبتين على مبلغ من الدراهم فارتوت والآق طلب ان يفكها ويدفع
الدين لربه فانكر وجحد في ربا الارض فيها مته للامرضع يده عليها تلك المدة فهل اذا قام
رب الارض بينة بانها حقها وان امره حقة يقضى له بها وعليه دفع الدين لربه ولا عبرة بانكاره
ولا بتملكه واذا كان لرب الارض غفارة خاص به فتعدي ذات الرب سل بسبب انه شيخ بلد
ودمه واخذ القاضى واختا به يكرهون عليه ضمان ما اقلعه وما ائتمه بغيره اذا ثبت
ما ذكر (اجاب) اذا ثبت ربا الارض استحقاقه مته بالوجه الشرعى ولم يوجد مته
ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من المذمى عليه حيث لا مانع وعليه دفع
ما يدينه من الدين لربه وعلى الغاصب منه جازم اقلعه والله تعالى اعلم (مثل) في
رجل يملك دارا تلحقها من أبيه من جسده ثم غاب عن بلد ومكث في غيبته ثلاثين
ثم رجع من غيبته فوجد شيخ البلد واضع يده على الدار المذكورة بغير حق ولم يكن على
مالك الدار دين لا ليرى ولا لغيره فطلب مالك الدار الدار من شيخ البلد فانكر حقه
وامتنع من تسليمها له فهل والحال هذه يؤمر شيخ البلد برفع يده عن الدار المذكورة
وتسليمها لمالكها حيث كان المالك ثابتا له فيها عن أبيه ووجهه بالوجه الشرعى (اجاب)

١٢٧٣

رجب
١٢

١٢٧٣

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٥

بما أثبت الرجل المذكور ملكه لتلك الدار بطريق الارث على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يؤمر واضع اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن جهة مزر وكانه دارا ثم بعد موت المورث حصل للورثة غصب من يلاهم فخر حوامن يلاهم الى بلدة اخرى فوضع رجل ذو شرعة يده على الدارين من عشرة بن سنة فخرت الورثة الى يلاهم وطلبوا اخذ الدارين من يذو الشرع فمقتنعهم منها ماله بوضع يده لتلك المدة فهل حيث قامت الورثة بينه وبين الورثة الدارين لم يكو فواتها هدين تصرف واضع اليد لتلك المدة لم ينعوان من حقهم ويؤمر واضع اليد بوضع يده عنهما (اجاب) صرحوا بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الزمنية مدة السفر وهي ثلاثة ايام ولياها عن يلاهم الخضم فاذا كانت فسيمة المدعين المذكورين عن خصمهم في تلك المدة مسافة الفصر كان ما ذكره راسر عيا تسمع معه الدعوى فاذا اثبتوا دعواهم المالك في الدارين المذكورين بالوجه الشرعي يقضى لهم بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بضرع الارث عن مورثها فوضع رجل اجني يده على الساقية المذكورة مدة اثنتي عشرة سنة بلاذن شرعي من المالك المذكور فهل والحال هذه اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها لمرأها المذكورة حيث كان الرجل المذكور واضعا يده عليها بلا وجه شرعي (اب) اذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده واضع اليد عليها وتسلم اليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا سكن فيها رجل اجني مع اخوته بواسطة شيخ ابلدونى فيها بالجهر عليهم ما فوكت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة مع واضع اليد فارتفع الوكيل مع واضع اليد الى المحاكم الشرعي وطلب الوكيل دار موكلتيه من واضع اليد فجد قطاب من وكيل المرأتين اثباتا لتلك الدار فقام بدنة عن ذلك وادعى واضع اليد ان واسا اشتراعا منهما فطلب المحاكم الشرعي من واضع اليد بدنة مثبتت دعواه الشراء فحضر عن اثباتات وحلف المرأتين بميتا فهل والحال هذه اذا كانت قبيحة الارض اكثر يكون الحق في الدار للمرأتين المذكورتين والباقي اخذ قبيحة بنائه او قلعه (اجاب) حيث ثبت المالك في تلك الدار المرأتين المذكورتين بالوجه الشرعي وبني فيها الرجل المذكور بدون اذنهم ما كانت قبيحة الارض اكثر من قبيحة البناء فطلب الارض ان يكلف الباقي قلع بنائه وبيع الدار او يملك البناء بغيره مستحق القلع ولو بالارض الباقي ان اضرمه بالارض والا فلا بد من رضاه بالقصة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بشرع بموجب حجة يدها ثابتة المضمون وتلك المرأة اخ وضعت يده على الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين وحدث في اهلها بناء بغير اذنها والحال انها

معدة للاستغلال والآن مات عن ورثة فطلبت الاخت اخذ النافذة فغتها ورثة الاخ
متعالمين ببناء مودتهم فهل والحال هذه يكون لها اخذ الدار من ورثة الاخ ولا يكون
لهم منها ما اذ ائنت ماذ كمال طريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تركه باجوة
منها وليس للورثة الا قيمة البناء الذي احدهم الاخ في الدار المذ كورة اذا تحقق ماذ ك
بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الدار المذ كورة تلوكه ثلث المرأة بالوجه الشرعي
يكون لها الاثنيلا عليها من ورثة اخيها وتكاف الورثة قلع ما احدهم مودتهم من البناء
بالاعلا هاجد ون اذر المسلكة اذا كانت قهته اقل مما احدهم عليه اذا لم يضر قلعها بالدار
والاعلا هاجد به بقيته مستحق القلع ومناقم المصوب لا تضمن الا في ثلاث عقار البني
والوقف والمعد للاستغلال فجب فيه الجرا مثل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم
يسكن المعد للاستغلال بتاويل ملك او عقد وبشرط علم المستعمل بكونه معدا حتى
يجب الاجر وان لا يكرن المستعمل مشدورا بالتصعب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه اخذ في الجهادية فوضع شيخ البلديده على داره في
غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة النهر والآن حضر من غيبته وطالب رفع
يده عن اخذه من اخذها مذكرا الحق فيها فهل اذا كان الحق ثابتا لهما فيها لم يكن هناك
وارث لعمه سواء يكرن له ورفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانكاره ولا يوضع يده بغير
ضريق شرعي (اجاب) اذا ثبت للملك الرجل المذ كور ثلث الدار بطريق الارث عن عمه
بالوجه الشرعي ولم يوجده مانع من ذلك يور واضع اليد عليها القاصب بتسليمها
لها لملكها حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
استولى على ارض داوود بن غيبة مالكيها وبني المستولى عليها اقيم اباين في موضع يده
الملك واصار يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذ كور
مستوليا على الدار المذ كورة ثم انهم البناء الذي بناء المستولى المذ كور وفاراد ان
يعيده ففعله مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت مالك الارض المذ كورة
ملكه فيها بالوجه الشرعي ترفع يدواضع اليد عليها حيث كان مقر او متعاقبا لملكها
(اجاب) يجبر القاصب على تسليم الارض المذ كورة لربها والحال ماذ ك حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك نخلة بالميراث عن ابيه منذ حين سنة ويزاد وهو
يتصرف فيه ويتقاع به من غير منازع له فيه تلك المدة تخرج عن بلده وقاب مدة فوضعت
اربا فاجتبية يدها على ثلاث فخلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعدا منها يدين وجه
شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في الضيل المذ كور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت
المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك في تلك الفخلات ثابتا
للرجل المذ كور عن ابيه بالوجه الشرعي ترفع يده المذ كور عليها حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في ارض غلوكة الرقة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

١٢٧٣ ١٣
١٢٧٣ ٢١
١٢٧٣ ٢
١٢٧٣ ٢
١٢٧٣ ٢

في التعدة سنة

من ملا كما مد من السنين وغرس في بعض اطرافها بعض اشجار يدون اذنهم ثم بعد ذلك استاجرها جميعهم وكل بعض ملا كما مدة ثلاث سنوات واخذ الوكيل المذ كور بالدرس والبناء فيها على أن ما بناه وغرسه يكون ملكه وذلك بغير اذن واجازة باقي الشركاء وعند انتهاء مدة الاجارة مات المستاجر قبل ان يني وغرس فيها شجرتين وورثة ومن أرض أخرى له فيها حق الاتفاع بمجاورة لتلك الأرض المستجرة كبيع وورثة المستاجر المذ كور حقهم من الأرض الأخرى فقط لرجل أجنبي فوضع يده عليها وعلى الأرض المشتري المذ كور وغرس فيها اشجارا متنوعة يدون اذن واجازة من ملا كما والحال أن قيمة الاشجار المعروسة لم تبلغ مقدار قيمة الأرض بل قيمة الأرض تبلغ اضعاف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤثر الرجل المذ كور برفع اشجاره وتسليم الأرض لاربابها اذا تحقق ما هو مرسوم (اجاب) نعم يؤثر الرجل المذ كور برفع ما غرسه في تلك الأرض وتسليمها لاربابها والحال ما ذكر بالأسئلة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة أرض ملك الجماعة بطريق الارث عن اصولهم وبني فيها بناء يدون اذن اربابها واجازتهم فهل يكون لاربابها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق التصيب فيها بشهادة البينة الشرعية لاسيما وقيمة الأرض اكثر من قيمة ما احده القاصب فيها (اجاب) اذا كانت تلك الأرض مملوكة لارقبه للجماعة المذ كورين وبنت خصم من قبل الرجل المذ كور بالوجه الشرعي وبني فيها بناء يدون اذن ملا كما وكانت قيمة الأرض اكثر من قيمة البناء كله ومذكور يكون لاربابها رفع يد القاصب عنها وتكليفه قلع ما احده فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجته وابن قاهر منها وترك ما يورثه من شرع عا من دار وغيرها فطالبت الام اخيه لما يخصها من تركه الميث ففتها ابن الزوجة من غير الميث بالتعدي ووضع يده على جميع التركة يدون ولا به شرعية فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميث بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكركر (اجاب) ترفع يد المتعدي المذ كور ويقسم جميع ما يثبت انه مسترؤك من الميث المذ كور بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية حيث لا مانع وبموته عن امه وزوجته وابنه لا غير يكون لزوجته من ذلك الثمن فرض اولامه السدس كذلك والباقي لابنته تعصيدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني وعمر في أرض زوجته بناء لنفسه بغير اذن اثم مات عنها وعن ورثته اثم فهل يكون البناء المذ كور مريئا ناعه وتقرم الزوجة المذ كورة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم في جامع الفصولين همداد اثم مات وتركها وابنا فلو عمرها بانيها فالعمارة لها والنفقة دين عليها تقرم حصه الابن ولو عمرها بالنقص بلا اثمها فالعمارة ميراث عنه وتقرم قيمة نصيبه من العمارة وتدير كلها له ولو عمرها بلا اثمها قال النسقي رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

٨

١٢٧٣

في النجبة

١١

١٢٧٣

محرم

١٣

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

كرم امراته وسائر املاكها انتهت من الرابع والثلاثين ومثله في نور العين ورياض
 المتقاسمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انعم عليه على الامر بقطعة ارض اميرية
 وملكه اياما ووجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل المنعم عليه لرجل آخر بغيرا شرعيا
 فوجد المشتري اربع عشرين موضع منها بناها جماعة بدون استئذان من الميرى
 والمحكام وسكنوا فيها وحدث هذا البناء معلوم وثابت فارد المشتري الارض المزبورة
 ورفع بناءهم المذكور فجازهم منهم واحدا منه تلى هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك
 له ولم يرد في الارض المذكورة وانها لجهة الميرى المنعم بها والحال انه لا حجة بيده شرعية
 ولا يثبت تثبت له ولا لمورثه حق القرا في الارض المذكورة فانيته انه يدعي تلى هذا
 البناء عن ابيه وان اياه هو الباقي له وامتنع الآخرون عن رفع بناءهم قائلين ما يجوز زعوى
 هذا المعاصر يجوز زعيلنا واتفق الكل في الدعوى والاعتراف بما فيه عدم ملك الارض
 ومع ذلك فبما بنائهم لا تساوى قيمة الارض المحاملة للبناء فهل لا عبرة به لعلهم جميعا
 ويؤمرون برفع البناء من تلك الارض واذا ائزموا برفع بناءهم اذ لم يضر بالارض فهل
 لا يلزم المشتري شي من كلف المذموم غيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث ثلاث
 العشر في الارض المذكورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق
 التعدي ويؤثر الحدث بدون اذن برفع بناءه متا حيث لم يضر الرفع بملك الارض والحال
 ما ذكرنا اسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض امام داره معلومة
 بميزة يستولى عليها ذو شوكه وأجرها لغيره ايبنى ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك
 فطالب المالك رفع يد المؤجر والمستاجر عنها فامتنع عن ذلك وانكر ملكه فيها ولم يحددنا
 بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معه الى المحاكم الشريفة واثبت لغيره ملكه فيها
 بالطريق الشريفة وبعد ذلك امر القاضي المالك ببيعها للمشتري الذي كونه يتنفع بها فامتنع
 من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذكور ويكون له استردادها من يدهم في يد المالك والحال
 هذه (اجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل غصب حصة في عقار يبنى فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر
 واضع عايد عليها ثم بعد ذلك طلبها المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له
 فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يؤمر الغاصب برفع ما احده منه في ارض
 غيره بدون امره ان لم يضر رفعه بالارض ولم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض والا
 فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة اعمار واما الارض عن اهلهم لملك
 واحد منهم ثلثها مات احدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذكور الثلث فاختار الابن
 القاصر للثلاث قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث في النظام ثم
 بعد ذلك حضر لياخذ حصته مع ابني حيه فوجد رجلا اجتبا واضع عايد على الحصة
 المذكورة فطلبها منه فامتنع من تسليمها له متعللا بطول المدة فهل اذا كان الملك ثابتا

١٢٧٤

مفر

١٢٧٤

١٢٧١

- للا بن المذ كور بالارث عن ابيه وطلبها حين حضو ره من غيبته يجاب لذلك لا يسقط حقه
 بطول مدة غيبته (اجاب) القيمة عذر شرعي اذا كانت مدة سفر فسمع الدعوى ولو
 ١٢٧٤ ١٠ بعدمضي خمس عشرة سنة اذا كان المذهي غائبا فيها مسافة القصير ولا يسقط الحق بمضي
 الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار نلقاها عن ابيه وهو يتصرف
 فيها لنفسه خاصة بدون شريك له فيها ثم مات عنها وعن ابنهم عاصب ولم يكن له وارث
 سواه فوضع يده على الدار المذ كورة رجل اجنبي يشك في شج البسلة فيها ولم يكن له في
 الميت دين للبري ولا غيره واسكنه فيها بدون اذن من الواو و بدون اجازة وتوكل له في
 ذلك فهل اذا سكن الملك ثابا الواو من مورثه في الدار المذ كورة بالوجه الشرعي
 ١٢٧٤ ١٠ يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار
 المذ كورة بطريق الارث لرجل المذ كورة من مورثه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد
 بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جناية يملك بعض
 الاشجار وتخل وعقار طريق الارث عن آباءهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في
 غيبة باقي الورثة و قلع الاشجار واسكنها في مصالح نفسه وهي معلومة التدرؤ ذلك بدون
 اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون
 لهم تضمينه فيما يخصهم من الاشجار بقيمته (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشريك
 المستملك المذ كورة قيمة انصباهم مما استملكه من الاشجار المذ كورة والله تعالى اعلم
 ١٢٧٤ ١٢ (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي ذوشوكة يده
 على الدار المذ كورة القهر والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فانكر الغاصب دعواه
 الملك فيما قبل والحال هذه اذا ثبت المالك المذ كورة ملكه في الدار المذ كورة يصبر
 الغاصب على تسليمها للمالك المذ كورة ويمنع من معارضة المالك فيما يظن وجهه
 شرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماح دعوى الوارث التعصب منه واثبت
 دعواه بالوجه الشرعي يؤمر الغاصب برد المذهب اليه حيث لا مانع من تسليمه والله
 تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض اصلها مكان تقبل قسمة الافراز
 فبني احد الورثة في القطعة المذ كورة مكانا لنفسه من ماله الخاص به بانقاض اشتراها
 و بناها فيها لنفسه وصاروا ضعا يده على ذلك مدة من السنين والآن اراد باقي الشر كاه
 قسمة الارض مع البناء الذي فيها وقية البناء اكثر من قيمة الارض بكثير والحال ان
 الباقي بني بقية اذن الشر كاه وكانت الارض التي بني فيها تقبل القسمة فماذا يكون
 ١٢٧٤ ٢٩ المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث بني احد الشر كاه بغير اذن لنفسه في العقار
 المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها
 ونعمت والاهدم كما هو حواه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في مكان
 آلت له بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي يده على المحصة المذ كورة بطريق

١٢٧٤

٩

الغصب مدة عشرين والا ن طلب المالك المذ كور رفع يد واضح اليس المذ كور عن
الحصة المذ كورة فانكر استحقاقه فيها فهل اذا انت المالك المذ كور ملكه للعصبة
المذ كورة عن مورثه بالوجه الشرعي يقضى له بها ولا عبرة بانكار واضح اليد المذ كور
ويؤمر واضح اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذ كور حيث كان المالك ثابتا فيها
عن مورثه (اجاب) اذا أثبت المالك المذ كور ملكه للعصبة المذ كورة بالوجه الشرعي
يقضى له بها ويؤمر واضح اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات منذ تسعين سنة عن بنت وبنتي ابن قصر وابن اخ
فوضعوا ايديهم على الدار المذ كورة مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدي عليها رجل وغصبها
مدة عشرين سنة ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذ كورة احد الظلمة من ورثة الغاصب
الاول ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الاول والا ن أراد ورثة المالك لها استردادها
منه ورفع يد بعض ورثة الغاصب المذ كور فاهترق واجبعوا لهم المالك مورثهم وادعوا
شراهما من ابن اخي الميت المذ كور حين وضع يد مورثهم عليها فانكر ذلك ورثة المالك
فابرز ورثة قبل على شراهما من ابن الاخ المذ كور وهي مقطوعة الثبوت وليست محررة
من قبل فاض ولا مسجلة بسجل ولم يصد قواعلى مضمونها ولم يذ كر بها ان ابن الاخ وكيل
عن باقى الثمراء فيها فهل والحال ماذ كرا لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن
الاثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه وتؤمر ورثة الغاصب بتسليمها الى اربابها
حيث اعترفوا باصل المالك لهم فيها ولم يشترطوا انتقاله عن ملكهم بما نقل شرعى ولم يحد ثوبا
فيها بناه بوجوب تلك الاصل بقيمته من ملا كة (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة
الغاصب المجردة عن الاثبات والحال هذه ويؤمر بتسليم الدار لالا كها حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا في زمن محنته وسلامته وبعد
خروجها من مدينه بعدة مات ذلك الرجل عن ورثة فاثبتين فوق مسافة القصر بكثير وترك
ها يورث عنه شرعا من الخيل فوضعت تلك المرافيدها على الخيل المذ كور وصارت
تستغل ثمره وتبيعه في غيبة الورثة المذ كورين مدة فهل اذا حضر الورثة من غيبتهم
يكون لهم رفع يدها عن الخيل مورثهم ومطالبتها بقيمتها ما استغنائه من ثمره مدة وضع
يدها عليه حيث كان الخي ثابتا لهم فيعين ابيهم وتحقق ماذ كرا بالوجه الشرعى (اجاب)
نعم لهم ذلك اذا تحقق ما هو مملوك بالسؤال بالوجه الشرعى حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه تعدي رجل من العربان فوشو كها واخذ منه
بالغصب وصار يبيع به مدة مع المنازعة ولا يقدر على تحليفه منه ثم مات رب النخل عن
ورثة فطلبوا اخذته فلم يقدروا ايضا واستمرت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة
ايضا فطلب ورثة رب النخل اخذته من ورثة الغاصب فنعوهم بمقتل رب النخل المدة
والحال انه لا سند يثبتهم بشهدهم بالاستحقاق فهل لا يميرون لذلك ويكون الورثة رب

سادى الاولى

١٢٧٤

٥

١٢٧٤

٧

الخل اخذوه ورفع بدو رثة الى اصيب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ايهم ولا عبرة
بتعاليم بطول المدة مع المنازعة فيها الى المحاكم الشرعية اذا ثبت ما ذكر (اجاب)
ترك الدعوى لدى القاضي خمس عشرة سنة فاكثر فلا عذر شرعي مانع من سماع
دعوى التارك واذا تحقق انه لم يوجد التارك للدعوى لدى القاضي ثلاث المدة وادعى
الوارث على واضح السيد الغصب مورثه من ذلك من مورث المدهين وان ادعواهم بالوجه
الشرعي يقضى لهم بدعواهم والا فلا فقد مر ح في تنقيح الحسامية انه اذا ادعى عند
القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسع وعوارة بذلك لانه
صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضي اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكة دار
وساقية فوضع حال القصر يده عليهما وضم القصر اليه مع عياله في مئذنة واحدة وقصر
عليهم بدون ولا يشرع عمة ثم مات الحال المذكور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار
والساقية بعد موت ايهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون
للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذوا اخشابا حيث كان الملك ثابتا فيها
للقصر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من
عقار وفصل وغيرهما فوضع رجل اجنبي يده على ما تركه الميت بدون مسوغ شرعي ثم
بعد مدة تزده في خمس عشرة سنة حضرت الورثة فمن غيبتهما او ادوا اخذ ما تركه
مورثهم من واضح اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بانه وضع يده على ذلك مدة خمس
عشرة سنة فهل والحال هذه لا عبرة بانه بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر
ويجبر واضح اليد على تسليم ما تركه مورثهم لهم حيث ثبت الملك لهم فيه بالوجه
الشرعي (اجاب) القبيحة فوق مسافة القصر عذر شرعي لا يمنع معه سماع الدعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ذى شوكة غصب دار رجل وبنى فيها بناء لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على
منعه لكونه ذا شوكة فهل والحال هذا اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون
للمالك الارض فزعها من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق لقلع أو بقر الباني
بقلع بنائه (اجاب) اذا تحقق أن البناء في ارض الغير بدون اذن المالك ولو كانت قيمة الارض
اكثر يكون للمالك تكليف الباني قلع بنائه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة
بنائه مستحق القلع ان ضرر قلعه بالارض فان لم يضره شرطا ومالك البناء باخذ قيمته
هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض غصبها آخر بنى
في بعضها بناء ثم مات الغاصب عن ورثته فزاعهم بالسكاه ثبت ملكته فيها بالوجه
الشرعي وطلب رفع ذلك البناء فهل يجب ان يملك ولو كانت قيمة البناء اكثر او تعتبر قيمة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٥

البناء وقيمة الارض فان زادت قيمة البناء على قيمة الارض يملك صاحب البناء الارض
 بقيمة ما هو اقل اذا كان رفع البناء يضر بالارض يكره لمالك الارض ان يملك البناء
 بقيمة (اجاب) اذا بنى شخص في ارض غيره بدون اذن المالك فان كانت قيمة
 الارض اكثر من قيمة البناء كلف الباني قلع بنائه الا ان يتفق مع رب الارض على اخذ
 قيمته مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالارض فان اضر رفعه بالارض فلما لم يملكها
 يملك البناء بقيمة على هذا الوجه جبراً على مالكه وان كانت قيمة البناء اكثر من قيمة
 الارض فكذلك الجواب على ما اقي به الاشياخ واقتى بعض المتأخرين بان لمالك البناء
 ان يملك الارض بقيمة اضره الا بالاشد بالخوف وهو قول السكرتعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك نخيلاً عرسه بنفسه في ارضه الخاصة به ثم بعد مدة تصعب من
 بلده وترك نخيله ومكث خمس سنين ثم مات في غيبته المذكورة عن ابن غائب في
 الجهادية فارسل لعمه ووكيله على النخل الذي آل اليه بالميراث عن ابيه فوضع العم يد
 عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابنه ايضا فوضع يده بعد ابيه عليه والا ان حضر
 ابن الغارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فذعن منه كراوياً احد الحقه فهل
 اذا ثبت ان الحق فيه لابن الغارس له بالبنوة الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولاهر
 بالتمسكه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى
 ابن الغارس المذكور بالنخل على ابن عمه او ثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بها واز
 فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القهر وترك دار
 فوضع رجل اجني يده عليهم في غيبة الابن بدون مسوغ شرعي ثم حضر الابن من غيبته
 ويريد اخذ الدار من واضع اليد فهل والحال هذا اذا ثبت الملك في الدار المذكورة
 للابن عن ابيه بالبنوة الشرعية يجبر واضع اليد القاصب على تسليم الدار للابن المذكور
 (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة
 ارض بمسكوكة لا امرأة وبقي فيها بناء لنفسه بغير اذن مالكه الارض وقيمة الارض اكثر
 من قيمة البناء فاوادت مالكة الارض ان تمسك الباني قلع بنائه وتمنع من الارض
 فان اراد ان يملك الارض ببنائه وسكنه فيها مدة اثنتي عشرة سنة والحال ان قلع
 البناء لا يضر بالارض فهل لا عبرة بقتل المذکور وروى بكلف قلع بنائه من الارض
 المذكورة حيث كان المالك ثابتاً لها فيها ولم تنتقل اليه منها بناؤه شرعي (اجاب)
 نعم لمالكه الارض المذكورة تكليف القاصب قلع بنائه الذي قيمته اقل من قيمة
 الارض المملوكة له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلاً
 بالميراث عن ابيهم مسافروا الى جهة بعيدة فوق مسافة القهر وتركوا فوضع رجل اجني
 يده عليه بغير اذنهم ورضاهم وصار يذفع به مدة فينتهم بنحو خمس عشرة سنة والا
 حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فذعنهم من اخذه متعللاً بطول المدة المذكورة فهل اذا

جب سنة

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

معيان

مضان

سنة	فى القعدة		أشبهوا أن الحق لا يبيهم وأنهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب عنه ولا عبرة به عليه المذكور وكون الغيبة عذرا شرعيا إذا تحقق ما ذكرناه من الوجه الشرعى (أجاب) الغيبة مسافة القصر عذر شرعى فتسمع الدعوى بعد مدعى خمس عشرة سنة من الغائب تلك المسافة في هذه المدة فإذا ثبتت ادعواؤه وأهم بالوجه الشرعى يقتضى لهم عا
١٢٧٤	١١		ادعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشراء الشرعى بعد الاستقلال فاستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة من المالك مدة ست سنين فطلب المالك من الساكن المذكور أجرة مثل المكان المذكور مدة غيبته فامتنع من تسليم أجرة متعللا بأن أجرة المدة المذكورة لا تازمه لسكونه يسكن فيه من غير عقد اجارة فهل والحال هذه إذا تحقق بالوجه الشرعى أن المكان المذكور بعد الاستقلال يلزم الساكن فيه أجرة مدة مدة سكنه فيه ولا عبرة بتعلله
١٢٧٤	١٩		المذكور وحيث الأمر هو مسطور (أجاب) منافع الغصب لا تضمن استوفاءها أو صطلها الا في ثلاثة اوقف وصغار اليقيم والمعد للاستقلال والله تعالى أعلم (سئل) في ابن فاجر يملك حصصا في مكان بالأرض عن أبيه استترات عليها امرأة أجنبية وسكنت في جميع السكان المذكور من غير عقد اجارة لمصلحة القاصر مدته من الشهر وفهل والحال
١٢٧٤	١٩		هذه يلزم المرأة المذكورة أجرة المثل لمصلحة القاصر المذكور مدة سكنها فيها (أجاب) نعم تلزم المرأة المذكورة بأجرة مثل حصصه القاصر المذكور مدة سكنها واستعمالها لتلك الحصص بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض أصلها دار خربة لتبديلها بدارين وبني فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به بأقراض اشترائها وصارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الأرض بكثير وهو واضح يده على ذلك مدة من السنين والآن أراد مالك الأرض المذكورة بتكليف الباني قلع بنائه وأخذ أرضه منه فهل للمالك البناء أن يملك الأرض بقيمتها حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير ولا يكلف الباني قلع بنائه (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف العلماء فانتمى الاشياخ بتكليف الغاصب قلع بنائه وأقضى بعض المتأخرين بأنه إن يملك الأرض بقيمتها والحال هذه دفع الضرر الأشد بالأخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن أبيه يصب من بلدته وطلب في بلدة أخرى فوق مسافة القصر مدته نحو عشر سنين فوضع شيخ البلد يده عليه وصار ينتفع به تلك المدة والآن حضر به وطلب دفع يده عنه فنهى متعللا بطول المدة المذكورة فقل لا يصح للمالك
١٢٧٤	٢٠	رجب	شرعا ويعكون لرب الخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه إذا ثبت ما ذكرناه ولا عبرة بتعلله المذكور وسبما مع اعترافه (أجاب) إذا كان ملك الرجل المذكور في تلك الخيل ثابسا بالوجه الشرعى يكون له رفع يد الغاصب واضح اليد عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به في حال حياة والده بعد العزلة منه دارا

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذکور يده على ثلث الدار مع دار والده المذکورة مدقة بن يدعى خمس عشرة سنة ثم مات احدى البنتين عن ولد فاستولى الولد المذکور على جهة من المعتاد من ملك خاله بالقره والقبلة من غير وجه شرعى فى حال غيبته زاعما ان أمه كانت تسحق بما اشتراه خاله لنفسه بماله الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعى توقع يد الولد المذکور من ملك خاله ولا عبرة بمنعه ولا يكون له الامانة حتى أمه فى مخلفات والد خاله بالقره بضعة الشرعية واذا بنى الولد المذکور فى تلك الجهة ينظر لمساكين القيمة فاذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء يؤثر صاحب الارض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويحق له البناء والارض واذا كانت قيمة البناء أكثر يؤثر صاحب البناء بدفع قيمة الارض لصاحبها ويكون له البناء والارض (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى اختصاص الرجل المذکور بالدار المذکورة بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخته بدون اذنه واستولى عليها حال غيبة المالك ينظر فى قيمة البناء المحدث فيها وفى قيمة الارض الممتولى عليها فان كانت قيمة الارض أكثر يؤثر المالك برفع شأنه وتسليم الارض لمالكها وان كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين ان لمالك البناء ان يملك الارض بغيره اذ هو اهل مال الكهنا فعلا للضرر الاشدي بالاختف والله تعالى أعلم (سئل) من طرف فاضى شمله ون فى رجل ادعى بطريق الوكالة عن امرأة بانها تملك قطعة أرض مملوكة لها قدره امانه وثمانون ذراعا مع عمار ياحدودة محدود اربعة عينا وضع رجل يده على الارض المذکورة وبنى فيها باذن شيخ بلده لكونه طلب منه أرضا ليعين له فيها ادارا فبناها الرجل المذکور بطوبى لغير اذن المالك لملك الارض فطلب المدعى رفع يده عنها ورفع شأنه من الارض المذکورة فهل اذا ثبت ملك الارض المذکورة للراة المذکورة ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمالك المذکور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى بناء الرجل المدعى عليه فى أرض تلك المرأة المملوكة للملكة لمساعدون اذنها فان كانت قيمة الارض أكثر كان الباقي قلع شأنه وطلب مال الملكة الارض وكذا اذا كانت قيمة البناء أكثر كما فى العمادة اتباعا لجواب الكتاب وهو الذى جرى عليه المتابع به افتى شيخ الاسلام على أفندى مقبى الروم اخذ من فتاوى آقاي السعود والتهستافى وافتى بعض المتأخرين بان لصاحب الارض وهو صاحب البناء ان يملك الارض بغيره اذ هو اهل مال الكهنا فعلا للضرر الاشدي بالاختف والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل وضع يده على دار مملوكة لغيره بغير اذن مال الكهنا وفيها محصلات خربة فحوطها بالكرس ونقل منها اثربة وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مال الكهنا من غيبته واراد اخذها منه واضع اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة بناءه فحوطها بالكرس فاعترف له بها فاعترف له بالامر كذا وكذا وكانت قيمة الارض أكثر مما حوطها به واحده فيها لا يلزم

١٢٧٥

فى الحجة

١٢٧٥

الملك ذلك بل يؤمر واضع اليد مرفوع ماحوط به ويلزمه دفع الدار لما لهما وما الحكم
 (أجاب) لا يبيع الملك على دفع قيمة ما بناه القاصب في أرضه بدون إفنه والحال ما ذكر
 لا سيما إذا كثر دفعه لا يضر بالأرض بل يؤمر القاصب برفع ما أحدثه وتسليم الأرض
 لما لهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وأربع
 بنات وترك دارا استولى عليها رجل وأخذ بعضها وأدعى أنه اشتراها من الميت قبل موته
 ومطالب منه اثبات دعواه فحضر عنه كلبا ورقت يده عنها والآن أراد شيخ البلدان وضع
 يده عليها ويبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها للورثة الميت ولهم منع شيخ البلاد من
 البناء والتصرف فيها بدون إختهم ورضاهم (أجاب) ليس لشيخ البلاد الاستيلاء على
 ملك غيره الثابت له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة علىكون
 دارا بطريق الأرض عن أبيهم فابوا إلى بلدة أخرى فوق مسافة القصر ومكتوب بها مائة
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا إلى بلدتهم التي بها الدار المذكورة فوجدوا رجلا
 أجنبيا واضع يده على الدار المذكورة وهدم وبني فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة
 بطوبى لبن يغير أذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فدعى أنه اشتراها من أحدهم وأنه كان
 وكيل عنهم في بيعها له فانكروا دعواه والحال أن مدعى الشراء المذكور لم يكن عبده
 حجة شرعية ولا سند ولا بينة تشهد له بطريق دعواه المذكورة فهل لأعبدة دعواه المذكورة
 الجهره عن الإثبات الشرعي ويحير واضع اليد المذكور على تسليم الدار المذكورة
 للملاك المذكورين وما حكم الله في البناء الذي بناه وما حكمه وقت وضع يده على الدار
 المذكورة لا سيما إن دفعه الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) نعم لأعبدة دعواه
 المذكورة بدون إثباتها بطريق شرعي ويؤمر بتسليم الدار للملاك المذكورين هناك مانع
 وما بناه فيها والحال ما ذكره فيتمسحق القلع والتراخي أن لم يضر قلعه وان تلف شيئا
 منها فعليه ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة علىكون قطعة أرض استولى
 عليها رجل بطريق التعصب وبني فيها بناء بغير أذن ملاكها وقيمة الأرض أكثر من
 قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للملاك الأرض المذكورة دفع قيمة البناء في الأرض
 المذكورة أو يكون للباقي رفع بناءه من الأرض حيث لم يضر دفعه بالأرض (أجاب)
 إذا لم يضر رفع البناء بالأرض يكون الباقي والحال ما ذكره في خبرين أخذ قيمة بناءه مستحق
 القلع برضاه بالأرض وبين قلعه وان اضرب بالأرض فالتحاربين تمكليف القاصب
 بالقلع وبين قلعه البناء بقيمته مستحق القلع لما لا الأرض إذا تحقق ما هو مسطور
 بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما ضمنه أن حسن بك
 مقتضى الأقاليم الوسطى سابقا حال حياته هل شر وطامع حسين أفندي تامق على بناء
 حمام سوق وما يتبعه من القهاوى والدكاكين في أرض مكان عمالوك للبلد المذكور
 وكل ما صرف على ذلك يكون على البلد المذكور ثلاثة أرباعه وعلى حسين أفندي الربع

٧

١٢٧٦

٢٣

١٢٧٦

ربيع الثاني

٢٤

١٢٧٦

رجب

١٠

١٢٧٦

ويكون ذلك مشتركا على هذا الوجه وان البك المذكور اعطى حسين افندي في نظير خدمته ومباشرة البنا وتسميته بربع الارض وربع الموجودات القليلة وبعد وفاة البك المذكور حضر الافندي وافاد ان الحمام المذكور تم بناؤه ولم يدرك عمل القهاوى والدكاكين وافاد ان له ميلا غازي ادة محاصر في البناء يخص التركة ونظرت القضية لدى القاضي فحضر ومنه اعلام شرعي يتضمن ثبوت ربع الحمام الى الافندي وثبوت ما زاد له من المصاريف ومحكم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والآن وردت افادة من المديرية تتضمن ان الافندي جدد في الارض المذكورة عشرة دكاكين بجوار الحمام بلغ تكاليفها كذا وان تجديد ذلك برأى الافندي لما رأى فيه من المصلحة وأنه يقتضى الوقوف على الحكم الشرعي هل هذه الشرط انتمخض حكمها بوث اليك ام لا واذا انتمخض حكمها فالحكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة اوليا في وحيث ان الارض هي حق الميت فما الحكم فيها وما يعامل به الافندي المذكور في البناء وورد معها صورة الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٠٦٠ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم حسن بك حال حياته اعطى وملك الافندي المذكور الربع في ارض المكان الكائن بناحية بني سويق المطل على بحر النيل البحار لا يمكنه يد اربابها من تعين تلك الاماكن الا يزل الى البك المذكور بالتعليك الشرعي من قبل معتقه وقبل ذلك منه لنفسه واذن المتوفى المذكور قبل موته للافندي المذكور بان يبنى في ارض المكان حماما وقهاوى ودكاكين ويكون ذلك مشتملا على ما لا يتوفى ثلاثة ارباعه وللأفندي الربع وان كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة ارباعه على المتوفى بعد همل الحساب وقبل ذلك منه وان يبنى في ارض المكان حماما وصرف عليه كذا ما هو من مال الباقي خاصة كذا وما هو من مال المتوفى بمعاوضة وخصاص وزخام واخشاب وما اشبه ذلك كذا وان الزائد له قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وكذا وعدلا بشهادة فلان وفلان وذلك في وجه وكيل ابن أمي الميت ووكيل زوجته ووكيل وكيل بيت المال بهر المنسوب وصيا على تركة الميت والمأدبون له بالخصومة والمقر بوضع يدمو كله على خلفات المتوفى وعرفنا كلام الوكلاء المذكورين بان الحق في ربع بناء الحمام المرقوم لحسين افندي وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد للمدين اعلامه من تركة المتوفى المذكور بالوجه الشرعي وحكمه بذلك فترجوا الافادة عن طلب المديرية (اجاب) الاذن بالمعارة يبطل بموت الاذن فاذا كان بناء الله كاكين والقهاوى بمعمورة لا محروك كانت الارض المبنى فيها ما ذكر ملك الميت كما يستغاد من السؤال المهر لهذا الطرف بالسطر باطنه ويؤيده ان الحكم الصريح في صورة الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٠٦٠ انما هو منصب على بناء ربع الحمام والرجوع بما زاد في نفقة عمارته حيث ذكر فيه ما نصه وعرفنا كلام الوكلاء المذكورين بان الحق في ربع بناء الحمام المرقوم لحسين افندي

فانق المذكور وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائده المعين اعلا من ثمة المتوفى المذكور
 بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك لاسيما مع عدم ذكر حدود الارض الموهوب ر بها وبوجه
 معتبر شرعا في الدعوى وصدم قسمتها فالحكم الشرعي في ذلك ان ما بناء الشخص في
 ارض غيره بدون اذنه يكون متبرعا به ان بناء لرب الارض وان بناء لنفسه في ارض غيره
 بدون اذنه يكون حكمه حكم الغاصب فيؤثر بقلع ما بناء الا ان يملك ارب الارض
 والبناء بقيمة مستحق القلع وهذا ان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء وان كان
 بالعكس فليباقي ان يملك الارض بقيمة ما على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل ملك قطعة ارض او ثامن ابيه ووضع يده عليها سن سنة وهاها
 ابوه قبله السن العديدة فجاءه رجل آخر واشترى قطعة ارض مجاورة لها وبنى في
 القطعة الموروثة فاعاد تعديا بلا اذن الوارث ومن غيره شرعي وهو نائب خضر ومنعه
 منها واتفق معه على ان يبني له بدل بنائه ثم بعد ان رضى المتعدى بذلك امتنع ولم يرض
 بغير وجه مما بناه وقيمة الارض الموروثة تر يدعى قيمة البناء والارض المذكورة ثابته
 للوارث بالبنية الشرعية وبادت على وضع اليد فهل والحال هذه يؤثر بقلع بنائه حيث
 كانت قيمة الارض تر يدعى قيمة البناء او يدفع له قيمة ما بناه في ارضه بلا اذنه مستحق
 القلع برضاه اذا امتنع من قلعه (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ام وزوجة و بنتين احدهما ماهرة وركلها ما يورث
 عنه شرعا من موائس ودار ومطاحنة وساقية وودراهم معلومة لم توضع زوجته يد على
 التركة بعد موت ام المتوفى وتصرفت في التركة وابتعت بعض موائس وغلال وغير ذلك
 بغير ولاية شرعية على القاهرة وسافرتا بحجاز وأغنت ثمن ذلك في شؤون نفسها
 والقاهرة مقبلة لم يسافر معها فهل للبنات ما استتبها بعد بلوغها رشيدة على نصيبها فيما
 باعته الزوجية حيث ان التصرف بغير ولاية شرعية وصارت عينه متهلكة واستهلكت
 عوضه في شؤون نفسها واشترت من ذلك عبدا وزوجته للبنات ودفعت صداقها
 (اجاب) للبنات المذكورة تضمن في ماها قيمة نصيبها عما استهلكته في شؤون نفسها من
 المال المشترك اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل ملك سقينة عرضة للبيع فآخبر برجل في جهة بعيدة انه يريد شراء
 سقينة فتعنت او ارسلها لهذا الرجل ليشتريها بثلث الجهة فارسل هذا الرجل اليها لبيعها
 بشرائها بمثل ما كان معلوم عينه فلم يرض بما عينه له من الثمن واكل رجل في بيعها عن ساومها
 او من غيره فلما اراد وكيل المالك المذكور بيعها منه من ذلك وكيل المساوم فلما وادى
 شرائها نوكا وشكها وكيل المساوم من طرفه وارسلها لجهة بعيدة أخرى جبرا على وكيل
 المالك المذكور فخرقت بها فيها فمن يكون ملزوما بضمها للمساوم او وكيله (اجاب)
 الضمان على من تعدى على مال الغير واستعمله بدون اذنه لا على غيره بدون وجهه ويجب

١٢٧٧

١٠

رمضان

١٢٧٧

٢٠

محرم

١٢٧٨

١٢

ربيع الثاني سنة

التضمين والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض خربة وتبنى فيها بناء لنفسه من غير إذن مالك الأرض وافترق في بنائها ما تريد على قيمة تلك الأرض باضعا فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير لا يكون لمالك الأرض الا قيمتها حال كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بدون إذن مالكها تديما وكانت قيمة البناء أكثر فظاهر الرواية أنه لا فرق بين هذه الصورة وما اذا كانت قيمة الأرض أكثر فيكلف قطع ما أحدثه على هذا الوجه حيث لا يضر بالأرض واختار بعض المتأخرين أن ليس في هذه الصورة أن يملك الأرض بقيمة ما دفعه الاضطرر الاشياء الاخف والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يملك أرضا مدة من السنين وهو يتصرف فيها بالمهدوم والبناء وغيره للمساكن عن اولاد اخ وضوا اليهم عليها ثم التزم رجل بناحتهم المخرج من الميرى ووضع في الأرض المذكورة عشرين سنة والآن ارادوا اخذها من واضع اليد المذکور فاستمع من ذلك متعللا بانها ملكه فهل اذا اثبت اولاد الاخ المذکورون ملكيتهم المورثهم وانهم مات وتركوا ميراثا لهم يؤمر واضع اليد عليها الغاصب بتسليمها لهم فها (أجاب) اذا لم يوجد هناك مانع من سماع دعوى اولاد الاخ المذکورين بتلك الأرض على واضع اليد عليها الا ان المدعى يملكها بنفسه وسقطت دعواهم المذكورة بالوجه الشرعي يقضى لهم بها ويؤمر واضع اليد الغاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في اخوة بينهم مال مشترك جددا أحدهم وهو الاكبر استقر ومواسى بالشرائه لنفسه ودفع ثمن ذلك من المال المشترك بينه وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يكون ضامنا لتسليم اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) فهم يكون ضامنا لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن بنتين احدهما بالقول الاخرى قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا فوضع رجل اجنبى يده على تركه الميت المذکور من غير وصاية شرعية لامن ابنيهما ولا من القاضي وقد بلغت ابنت الاخرى وطليتا تركه ابنيهما من الرجل واضع اليد عليها فامتنع من تسليمها لهما متعللا بأنه لو سلمها لهما يخاف عليهما من الضياع فهل حيث كان الرجل المذکور مقررا بتركه ايا البنيتين المذكورتين يؤمر بتسليمها لهما ولا عبوة بما تعلل به اذا ثبت وشدهما (أجاب) اذا كان رشدا البنيتين تابعا يكون لهما الاستيلاء على تركه ابنيهما حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئل) في رجل بنى في قطعة أرض بغير إذن مالكها حال قبضته ووضع يده عليها فلم يهايدل فنازعه واراد رفع يده ففعل اليائس المذکور بان فلان امره بالبناء فيها والحوال أن فلان لم يكن وكيله من صاحبه ولا رسولا من قبله في الاذن فهل يكون لرب الأرض المذكورة طلبها من واضع اليد المذکور ويجبر على دفع بناءه فيها حيث كانت ازيد قيمة من البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الأرض المذكورة

١٢٧٨ ٢٥

جمادى الثانية

١٢٧٨ ١

١٢٧٨ ١٥

رجب

١٢٧٨ ٢٢

شعبان

١٢٧٨ ٩

تسليف الباقي فيها بدون اذنه ورفع ما حقه فيه اهل هذا الوجه واكثر اهلهم من يده والاحمال
 ما ذكر بالسؤال ما لم يتراضيا على اخذ المالك المذكور بناء الغاصب بالقيمة مستحق القلم
 مثلا فيكون البناء مع الارض لمالكها وترفع يد الغاصب عما ذكر حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى بيع شرعية من
 قاضي ناحيتهم يسده ويمنعه شرعية ووضع يده عليه مدة سنين وهو ينفع به فتعدي عليه
 حدة البلدة واخذ منه قطعة باخشاها وسقها وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك
 الاخشاب والاتقاض ووضع بعضا في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى
 الحاكم الشرعي وادعى عليه بالارض وبين حدودها وقدم من الاتقاض والاخشاب
 معلوم فتعجب بالدعوى وانبت دعواه بالوجه الشرعي يؤمر بدفع قيمته ويرفع يده عما تعدي
 عليه واخذ منه من ارض العقار المذكور (اجاب) اذا ثبت الغصب لما ذكر بطريقه
 الشرعي يؤمر الغاصب برد ما غصبه من الارض وبقية ما استهلكه من انقاضها وبقية
 الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبقين
 فاستولى على دار رجل شقيقة ربه بطريق الغصب فتازعته احدي البنتين وطلبت
 حصتها من الدار فاستوفى لها حصتها من دار ابيه او طلب ان يعطيا حصته لهما من دار
 الغاصب فامتعت وقالت لا اخذ الا حصتي من دار ابي فاغتناظ منها وقال لها هذه
 حصتك من دار ابيك واتلك هذه بالميراث ولكني وضعت يدي عليها مدة طويلة
 تزيد من عشر سنين ويدهم بها بطول المدة والحال انها كانت قاهرة فهل
 اذا استوفى بان المحصة كلها بالميراث عن ابيها يؤمر بتسليمها لها ولا عبرة بتعلله بطول
 المدة لاسيما انها كانت قاهرة وعاقبة عن بلدها هذه المدة (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد
 تعلله بما ذكر مع اعترافه بملكها لتلك المحصة ولم يثبت نقل ويؤمر بتسليمها لها والحال
 هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وارضه يد على ارض ملك
 بالثرا من مدة مدنية بمقتضى بيع شرعية صحيحه استولى رجل على قطعتين منها متعلا
 بانها ليست ملكا له فهل اذا عارضه المالك الذي كان واضع اليد عليها واظهر جميع
 ملكه ونجح بانها من جملة ارضه المذكورة الداخلة في حدودها وشهدت له البيعة
 بذلك ترفع يد المستولى عليها وترد ملكها ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) اذا
 ثبت المالك قيمتها للرجل الاول بالظن بقى الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبقين وزوجة وترك دارا ثم بعد
 موته ضموا دينهم بالقرضة الشرعية واخذ كل منهم نصيبه ووضع يده عليه مدة من
 السنين وهو يتصرف فيه والاثنان تعدي احدا ولا على اخيه واخذ جانيهما نصيبه
 وبني فيه من غير اذن اخيه ومن غير حضوره فهل والحال ما ذكر يؤمر الاثنان المذكور برفع
 بنائهما عن الجاني المذكور حيث بني فيه بغير اذن اخيه له وكان مقرابه من نصيب

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٢٢

محرم

١٢٨٠

٤

جمادى الاولى

جمادى الثانية

سجبان

أخيه لاسيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه في أرض أخيه الخاصة بدون إفته حيث كانت قيمة الأرض أكثر وتحقق ما ذكره السؤال بطريقه الشرعي والأقلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض حصلت فيها زيادة البيع ورما الزاد على رجل والمالك لم يصدر منه سماح بالبيع والرأى عليه المزاد أجرى بناء ماقية في الأرض المذكورة بدون إذن المالك البناء هذا الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك تؤمل الجواب (أجاب) إذا لم يحصل بيع من المالك لباقي الساقبة المذكورة وقد بناها بدون إذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك دارا وقد غاب الابن مدة تزيد على عشر سنين ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ ناقضها وأخشاها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبني فيها وقد مضى على ذلك عشر سنين فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة الناقض والأخشا حيث تعدى بأخذ ما ليس له أخذها شرعا ويلزم الباقي قلع بنائه حيث بناء بغير وجه شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها وما الحكم (أجاب) إذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار وأخشاها بطريق شرعي وجب رد عنها المال كله كان كانت قاعة وفيه كان كانت هالكة كأنه ان ثبت أن أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماح دعواه بغير رخصة السيد بربها لا يجوز قلع بنائه الذي بناه بدون إذن المالك حيث كانت قيمة الأرض أكثر مما كان هو مذكوره بالحوال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه وحده سافر إلى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستوليا على الدار المذكورة وبني فيها بدون إذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال أن شيخ البلد المذكور معترف ومقر بأن الدار المذكورة ملك للجهادى فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذكور ليس لك الا قيمة الأرض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل يجبر شيخ البلد على إزالة بنائه المحادث وعليه قيمة ما هدمه من البناء الاصلى وتسليم الدار لملكها (أجاب) للمالك الأرض والحال ما ذكره بالسؤال تكليف الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الأرض على أخذ قيمته ما حيث كانت أكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له دارا ودع مفتاحها عند زوج بنته وغاب عن البلد فاخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد أن أزال دائر سطح البيت وأخذ طوبى وبني به أودعة وخزنة فوق سطحها بناء غير ضروري بل لزينته نفسه فقط وذلك بدون إذن من ربه فماذا يطلب انما جهمتها ادعى انه صرف في بناء ما ذكر قد رآه لوما من الدراهم ويريد أخذها منه فهل

شوال

١٢

١٢٨٥

لا يجب لذلك والحال هذه حيث نفي ذلك ببعض أنقاض مما هدمه من الدار المذ كورة
بغير إذن مالكها (اجاب) اذا بنى رجل في دار غيره بدون اذنه باقراض مالك الدار فهو
متبرع بما افق في الاجر وعن ما لا تبني عينه بعد التقض ولو الباني أنقاض مملوكة له وقد
بني لنفسه فهو له ويكلف تقضها ان لم يضر بالمكان الاصل أو يملكها بدار الدار
فيقضيها مستحقه القلع والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة عن شجرتين من ضمن
اربع شجرات مغروسات بارض مأخوذة لدايع لغيري يجهته مصر القديمة اجري قطعها
شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار له حالة تحقيق ذلك على
معاون مصر القديمة فاجري التحقيق وتبين منه ان الشجرات غرستها امرأة تدعى الحاجة
فاطمة القهوجي بمدة ستين و باعث اثنتين منها واقسمت بينهما بينا وبين رجل آخر
يدعى سالم زغلول الذي هو صاحب الارض فبطل أخذ المبري له من الارض القارصة

٢٧

١٢٨٥

الثلثان من الثمن ولصاحب الارض الثلث نظير العرس في أرضه وشهد بذلك اشخاص
متعدون بمقتضى هذا الحكم (اجاب) بالا ملاع على هذا كتحقيق هذه القضية
استقيم منها ان الاربع شجرات غرستها الحاجة فاطمة القهوجي لنفسها في أرض سالم
زغلول من مدة ستين وان الشجرات المذ كورات باقية على مالكها الى الآن وانها هي
وصاحب الارض باعث شجرتين منها واقسمت بينهما ثلثا ثانيا براضهما فأخذ سالم
زغلول الثلث نظير أجر أرضه وأخذت المالكاة لثانين فاذا كان الامر كذلك ولم يحصل انتقال
الشجرات المذ كورات أو الشجرتين التي بيعتا الى جهة المبري يناقل شرعي كبيع
لا يكون لجهة المبري معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
يملكون دارا أخذها رجل بطريق الغصب وبني فيها بناء ووضع يده عليها مدة من
السنين والحال ان قيمة الارض اكثر من قيمة البناء بكثير والان أراد الجماعة أخذ الدار
المذ كورة من يدا الغاصب المذ كور فامتنع من ذلك مدة للديننا ثم لم يفلح والحال هذه

٢٢

١٢٨١

يكون لمالك الارض ان يملكها البناء بقيمتها مطر وحاعلى وجه الارض (اجاب)
اذ بنى في أرض غيره بدون اذنه يكون للمالك ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا
على الباني ان اضرمه ببالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو
مذكور بالسؤال والباقي ان يقله حيث لم يضر قلبه بالارض والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له نخيل آل له طريق الارض والد له فآخذ للجهادية وغاب عن البلد فوضع
ولدا أخيه يدما على النخيل وصار يذبحان بثمره مدة غيبته ثم حضر الى بلده ورفع يده
ولدى أخيه عن النخيل وغيروه وكان وضع يدهما عليه بدون اذنه ورضاه ويريد مطالبة هما

شعبان

٢٤

١٢٨١

بمثل ما استغلا من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه اذن لهما (اجاب)
فلم له مطالبة هما بضمما ما استغلا من ثمره مدة غيبته بعد تحققه شرعا حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بطريقا عدى عليه رجل أخني وباعه لرجل

آخر بجن معلوم غير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكلاءه في البيع وكان ذلك البيع بدون قيمته فهل اذا لم يجز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع بقبه تعالى القاصب المذكور وقت غيبه حيث استملك البائع المذكور (اجاب) نعم للمالك تضمين القاصب قيمة ما غصبه يوم العقب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على ترب في مقبرة عن أبيه وجدته وحدها عليه وعلى الترب شجرة مملوكة له فتمرض له رجل آخر وقطع الشجرة وأعدم الترب مع المالكها ملكه والحال ان الرجل المذكور حاضر ومشاهد تصرف واضح اليد وأبيه وجدته من قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبت ملكية الشجرة والرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون المسمى ضامنا لها (اجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعي يكون ضامبا ضامنا لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى أرضا معلومة من رجل آخر وبجوارها أرض أخرى مملوكة للبائع المذكور فسكن فيها المشتري للأرض الأولى بناء لنفسه كما بنى في أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للأرض الأخرى مع اعتراف الباني بذلك وان الأخرى ملك للبائع والحال أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل والحال هذيك يكون للمالك الأرض تسليف الباني قلع ما بناه في أرض غيره اذا لم يضر القلع بالأرض وان أضر يكون للمالك الأرض ان يملك بناء القاصب المذكور بقبه مستحق القلع (اجاب) نعم يكون للمالك الأرض تسليف القاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي وان كان القلع يضر بالأرض فله أن يملك البناء بقبه مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في ودة آلت لهم دار متهدمة بالارث من مودتهم أرادوا البناء فيها والاتفاق بها فنعهم شيخ القرية من ذلك يريد بذلك شراءها منهم والاستيلاء عليها بدون وجه شرعي وهم يتعنون من تمكينه منها فهل اذا كانت مودتهم عن أصولهم يكون لهم الاتفاق بها بكل ما أرادوا ويمنع شيخ القرية من المعارضة لهم والحال هذه (اجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين لتلك الدار ثابتا لا يكون لشيخ القرية منعهم من تصرفهم فيها تصرف المالك في املاكهم بدون وجه شرعي ولا يجوز ون على بيعها له ويمنع من معارضتهم فيها والحال هذيك بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة عن أبيهم وجدتهم واضعين أيديهم عليها مدة سبعين سنة والآن ادعى رجل فانار على وقف انهم من ضمن الوقف الذي تحت نظره وهدمها تعدا ولم تزل تحت يد المالكين لها وهم ينكرون دعواه ولا يثبت له فهل اذا كان ملكهم لها يثبت فانار المذكور دعواه المذكور دعوى على دفع قيمة ما هدمه تعدا (اجاب) نعم يجوز فانار المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في راعي غنم امسك غنمه في فلاة بعيدا عن المزارع جادا فغلت

١٢ ١٤٨٢

رجب ٢ ١٢٨٢

شوال ٢٦ ١٢٨٣

جاءى الثانية ١٧ ١٢٨٤

رجب ٢٦ ١٢٨٤

سنة

شوال

١٢٨٣

٢٢

بعضها ليلا وصارت مسافة ما يولدون علمه ولم يكن معها احد بل اغفلت بنفسها حتى وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعي وصاحبها غاب ايضا وانلفت الزرع فعمل لاضمان على احدهم ما كهاو الراعي والمجان هذه ودل اذا ضمن مالك الزرع عيب الاغنام في هذه الحالة بدون وجه شرعي ظلم لا يكون له الرجوع على الراعي عثل ما دفعه الى مالك الزرع ولا استقطاعه من اجرة المستحق له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لاضمان على مالك الاغنام ولا على الراعي والحال هذه قال في البرازية دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليللا او نهارا فافسدت زرع غيره لاضمان لانه بغير صنعه ولا عفو ان الاعلى النظامين وفي العيون غم دخلت بستانا فافسده وصاحبها معها يسوقها بضمن ما افسده وان لم يسقها لاضمان عليه وكذا الثور والحمير اربعة من الفصل الثاني والثلاثين واجاب قارئ المدابة اذا كانت المواشي ترحى فالتفت شيامن مال مسلم او ذمي او زرع ولم يكن ارساها احد فلا ضمان فيه للمديث جرح الجاهل جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعي قريبا من زرع انسان بحيث لو شامت تناولت منه قد خلت الزرع وانلفته فانه يلزم الراعي ضمان ما تلف قال المداي في فصوله وفي فصوله في العتاي اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شامت تناولت من الزرع ضمن انتهى ومنه في الفصولين افاده في تنقيح الفتاوى فاذا كان الامر كذا في السؤال ضمن صاحب الزرع المالك ظلم لا يكون له الرجوع على الراعي بشئ ولا استقطاعه من اجرة لان المظلوم ليس له أن يرجع بما اخذ منه ظلم على غيره من ظلمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار يجردونها وله جاري يريد ان يشاء فتوافق مريدا انشاء البناء مع صاحب الدار وان يأخذ جدارا ويبنيه ويجعل له نصفه جديدا وتراضيا على ذلك بحضور بينة من المسلمين فاستولى مريدا انشاء البناء المذكور على الجدار وهدمه وهذا البناء على صاحب الدار فيها واخذ قطعة ارض تزد على ثلاثين ذراعا وادخلها في بنائه بغير اذنه فطلب صاحب الارض ارضه فارسل له مبلغا من الدراهم فأبى الاخذ ارضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة راشدون منكرين ذلك وصاحب الارض يريد اخذها قبل اذا انما بينة بذلك وحلف الميعن الشرعي يهدم البناء المذكور وبأخذ صاحب الارض ارضه بحيث أخذت منه فصبها بغير اذنه ام لا (اجاب) اذا بنى شخص في ارض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقه المعتبر كلف الباني او ورثته قلع ما أحدثه في ارض الغير وتسليمها لملكه بحيث لا مانع وهذا اذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمتها أحدث فيها الآن يتقيا على اخذ البناء لصاحب الارض بغيره مستحق القلع او كان قلعه بضر بالارض قيمة من تلك ارب الارض البناء بما ذكره المير بضر ارضه بالقلع ما اذا كانت قيمة أحدث فيها من البناء أكثر من قيمة الارض فالذي اخذناه بعض المتأخرين ان لصاحب البناء العاصب ان يملك الارض بغيره اجبر على ربهاد فاعل الضرر والاشد بالاخف والله تعالى اعلم (سئل)

في القعدة

١٢٨٣

٨

في رجل يستحق منقعة قطعة أرض سلطانية له فيها كدأرض سواق مبنية وأشجار
تعدى عليه جماعة وبنوا في الأرض المذ كورة ثابوتين بدون أدن صاحب الأمر المذ كور
و بدون حضوره وقت البناء وعنده حصل المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بنائهم
من الأرض المذ كورة واستقر نيازهم في ذلك وعندهم الادارة حتى مضى سقان فترافع
معيهم الى الحكومة الآن فهل اذا تحقق احدا منهم ذلك يدون اذنه واجازته وطالبهم
بالرفع ومنعهم من الادارة يؤمر ون شرعا ينقص ما أحسنوه في حق الغير على هذا الوجه
حيث لا يضر الرفع بالأرض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكا لكون قيمتها اكثر مما
أحدث فيها الا ان يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الأرض مستحق القلع (أجاب)
نعم يؤمر الجماعة المذ كورة بنقص ما أحسنوه في الأرض السلطانية المستحقة للغير بدون
اذنه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع الا ان يتفصل في تسليم البناء للمستحق الأرض
مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن بلدته فوق مسافة القصير
غنية بعدة واسمرفا ثابا حتى مات عن ابن وبتين فاقاموا في محل وفاته والدهم مدة تز يد عن
اربعين سنة ثم حضر والبلدة والدهم فوجدوا رجلا اجنبا وضع يده على مغزله بدون وجه
شرعي بطريق العقب فأرادوا نزع منه فامتنع من ذلك وتعلل بانه واضح يده عليه مخدب
سنة واعترف بملكهم اياه من مورثهم فهل مع اقرا دة بملكهم وكونهم ثابين مع والدهم
ولم يحضر وابعده وفاته الا الا ان لا يكون وضع يد الرجل المذ كور ما تعان اسنلا ثم على
ملكهم ويكون لهم نزعهم من يده حيث كان حقهم فيه ثابا وانهم مقرأ أنه لو الدهم وانه
حقهم ولا عبرة بما تعلل به واضع اليد المذ كور (أجاب) نعم لا يكون وضع يد الرجل
المذ كور على ما مورثهم تلك المدة مع اعترافه بملكهم لذلك مانعا من اسنلا لهم على
ما ورثه عن مورثهم بل لو انكر وثبت ملكهم اياه بطريقه الشرعي يؤمر بتسليمه اليهم
اذا التفتية مسافة القصير مذكر شرعي تسمع الدعوى معه بعد طول المداة اذا لم يكن هناك مانع
آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حانوتان أخذ منه لتوسعة الطريق حكم
التنظيم السائر فتعدى على جاره الذي له حائط دكان خلف الدكانين المخوفين للتنظيم
وفتح في الحائط المذ كور قباين وجعلهم اذ كاتين مسغيرين قدرهما نجسة أذرع ونصف
في وسط دكان الجار المذ كورة الموقوفة من قبله فهل لا يسوغ له ذلك ويؤمر برفع يده عن
ذلك وتسليمه لجهة وقفه المذ كور والحال هذه (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك والحال
ما ذكر بدون وجه شرعي ويؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقيق ذلك
باطريق الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضح يده على قطعة أرض
ألت له بالأرض عن جده مغروس فيها نخيل وهو يتصرف فيها وفي النخيل تصرف الملاك
في املا كهم وغاب عن يده وصار أهله يأخذون ثمر النخيل ويدفعون ما عليه فتعدى
رجل على القطعة المذ كورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل في وسط نخيل المالك

١٢٨٢

١٦

١٢٨٣

٢١

١٢٨٤

محرم

١٥

ثم حضر واضع اليد الاصلى وأثبت بالوجه الشرعى ان القطعة المذكورة وما كان فيها من
 القصاص المذكور حقه وملكيه خاصة وان القاص لا يثبث له فيها ما عدا الذى غرسه فهل
 يكاف القاص المذكور تلغ ما غرسه تعد باحث كان لا يضر قلعه بالارض وان كان
 يضره يملكه واضع اليد للذكور بغيره مستحق الفلغ (أجاب) نعم يؤمر الغاصب بالقلع والرد
 الى المالك اذا لم يضر القلغ بالارض فان اضره فملاك الارض الغنيل بغيره مستحق
 الفلغ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقام زوجته وصيا على اولاده في حال حياته ثم توفي
 عنها وعن ابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا ومن حيلة ماتر كة قطعة ارض زراعة
 خراجية في بلدة من بلاد الريف فتعسدى على القطعة المذكورة ونصبها شيخ البلدة
 المذكورة وبني فيها وبور العجالة لنفسه ووهبها على القيم وامه مدق من الشهر وبغير
 وجه شرعى فهل اذا طالبت به الوصى المذكورة عن نفسها وعن ابنها المذكور بقلع ما بناه
 وتسليم الارض اليها ورفع اجرة المثل في المدة التي استعملها فيها بحيث انها مال لغيره ومعدة
 للاستعمال تجاب لذلك وتسجد دعاها شرطا ونور بالقلع وتسليم الارض لها خالية عن
 البناء (أجاب) اذا كان استحقاق القاصر وامه في تلك الارض فابتناسرا وتحقق
 الغصب والاحداث المذكورة ان يؤمر الغاصب بقلع ما احسده فيها بدون اذن وتسليم
 الارض لمن له الولاية عليها اذا لم يكن هناك مانع من ذلك كما يؤمر بدفع اجر مثل ما مده
 استعمله لها وما حالها ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حشيشة محدودة بمحدود
 اربعة بطر بنى الثمرات تعدى احدى جيرانه واخذ بنى منها وبني فيه في غيبة المالك ومضى
 على ذلك اقل من خمس سنوات ثم لان حضر المالك المذكور فوجد جداره متعديا على
 ملكه فهل والحال هذه اذا كان الجار للذكور متعديا واثبت المالك نفسه يوجب
 للجار كم الشرعى ان يامر به برفع يده عن الجزء المذكور وعلى المالك دفع قيمة البناء اذا
 كانت قيمة ارضه اكثر من قيمة البناء (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان هذا الجزء
 الذى بنى فيه الجار المذكور ملك المالك المجتنب المذكور فوانه بنى فيه تعديا بدون اذن
 مالكة وان قيمة الجزء الذى بنى فيه اكثر من قيمة البناء يؤمر الغاصب المذكور برفع بناءه
 من ارض القير وتسليمها لملكها ان لم يضر رقبته الا ان يتراضيا على دفع قيمة البناء
 لملكه من قبل رب الارض اما اذا اضر رقبته البناء بالارض فللمالك الارض بملكه بغيره
 مستحق القلغ بلا توقف على رضا مالكة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 كبير موقوف من قبل ماله على ذرية الذكور وقفا مستوفيا شرائط الصحة فابتناسره
 عن بلدته فتعسدى جاره على ذلك المنزل وغصب جزا معلوما من ارضه وبني فيه وادخله
 في منزله بدون اذن من فاعظه فهل اذا حضر الناظر من غيبته واثبت ذلك بالوجه الشرعى
 يؤمر الغاصب برد ما غصبه من جهة الوقف لتناظره الشرعى ويكلف رفع ما بناه حيث
 لا يضر رقبه بارض الوقف (أجاب) نعم اذا ثبت التناظر الشرعى دعواه المذكورة بالوجه

٤

١٢٨٤

ذى الحجة

١٦

١٢٨٤

٢٩

١٢٨٥

محرم

٢٩

١٢٨٦

رمضان سنة

الشرعي بعد صحتها يؤمر القاصب برفع بناءه من أرض الوقف ورد الأرض لناظرها أو المحال
 ما ذكره بالموال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل له أرض مائة غصبها
 منه آخر وغرس فيها نخلا فأثمر النخل وتراضى رب الأرض مع القاصب على أن ما خرج من ثمر
 النخل المذكور يكون بينهما صاحب الأرض أربعة أجزاء من الثمر والباقي للقاصب ثم
 أراد الآن صاحب الأرض تكليف القاصب بقلع النخل من أرضه فهل يجب لذلك وإذا
 كان قلعه يضر بالأرض وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل بملكه مالك الأرض
 بقيته موقوعا (أجاب) لما للثوقية الأرض تكليف القاصب بقلع غرسه من أرضه
 وإن أضر قلعه بالأرض فلما لكها أن يملكه بقيته مستحق القلع والحال ما ذكره كحيث
 كنت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل المغروس فيها والله تعالى أعلم (مسئل) في
 رجل مات عن أربعة بنين وبنات فيهم ابن وبنات فأمرار وترك لهم ثروة استولى عليها
 بعض البلع واستلمكوا بعضها في مصالح أنفسهم دون بقية الورثة بدون إذنهم فهل إذا
 ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكونون ضامنين لبقية الورثة استحقاقهم فيه وماذا
 يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لا يضره تكون
 تركته بينهم تعصيا لذكر مثل حظ الأنثيين وما يتحقق استملاكم من التركة من قبل
 بعض الورثة في شؤنه الخاصة به يكون مضموما عليه والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل
 له ولدان كبيران ساكنان معا خرجا عن طاعة أبيهما المذكور وريان التصرف في
 أملاكه بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاه فهل ليس لهما ذلك حيث كان قاعلا
 قادر على التصرف في أملاكه ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون إذنه وإذا حصل منهما
 التصرف على هذا الوجه يكون موقوفاً على إجازة أبيهما المذكور فإن رده بطل وإذا
 ماتت زوجته أمهما وهي على عصيته لا يكون لهما منعه من ميراثها ولا تختص الأولاد
 بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (أجاب) ليس للولدين
 المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكور بدون رضاه ولا وجه شرعي وإذا تصرفا فيه
 بدون إذنه يكون موقوفاً على إجازته فإن أحازه نفذ وإن رده بطل وليس لهما منعه من
 ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود القرع الوارث والله تعالى
 أعلم (مسئل) في رجل له دار ويجاورها قسعة أرض خالية من البناء بني فيها بناء لنفسه
 من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة نازعه فيها رجل وادعى أنها ملكه عن أبيه فهل إذا أثبت
 المدعي ملكه لها يؤمر القاصب المذكور بخلع بنائه المذكور أو يترك الأرض بقيتها
 حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ولا يؤمر بالقلع (أجاب) إذا ثبت
 المالك في الأرض المذكورة ادعى بالوجه الشرعي وقد بنى فيها غيره بدون أخيه يؤمر بالباقي
 بقلع مبنائه وتسليم المالكه فأرغته حيث لم يضر القلع بالأرض سواء كانت قيمة
 الأرض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال الكرشي أن كانت قيمة البناء أكثر فليس أقر

١٢٨٧

١٦

ذى القعدة

١٢٨٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٨

محرم

١٢٩١

٢٢

يملك الارض بغيرها دفعا للضر والاشد بالاخف و بقوله آتني بعض المتأخرين والاول هو
 المذ كور و حده في الجامع الصغير والهداية والمخلاصة وعامة المتون كما في تنقيح الفتاوى
 الحمادية والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في مواش وجوب شركة
 ملك تنهى أحدهم الآخر من التصرف في نصيبه من ذلك فابى فباع الآخران سوية
 المشترك المذ كور بغير اذن شر يكرههما وقضائته سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف
 ثمن ما يبيع منهما ومات المشتري ايضا وهكذا المبيع وحضر الشريك الغائب وطلب
 دفعين الحى من شر يكره نصف بديل حصته من المبيع وتضمن ورثة الشريك الثاني بديل
 نصف حصته الآخر فامتل الحى منهما ذلك أى لضمان ما خصه الى شريكه وامتنع ورثة
 الميت من اداء ضمان ما تصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركه فهل اذا ثبت
 ما ذكره بالوجه الشرعى تجبر الورثة على اداء نصف بديل ما تصرف فيه الشرى كان
 على هذا الوجه من تركه مورثهم ولا عبرة بطلانهم بهونه ويجبر الشريك الحى على الدفع
 ايضا اذا امتنع بعد الامتثال المذ كور (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعى
 يكون للشريك المذ كور دفعين أحدهم يكره الحى وورثة الشريك الميت من تركه
 ما تعدا ببيعه في نصيبه على هذا الوجه يدفع القية يوم التسليم الى المشتري في القية ودفع
 المثل في المثل ومن امتنع من اداء الضمان يجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم
 (سئل) في مسجده اما كن بجانبه موقوفه وبجانبها وكالة لشخص فتعدي الشخص
 المذ كور باحداث بناءه فوق حائط المسجد وحائط الاماكن الموقوفة المذ كور بدون
 اذن من ناظره بدون حق شرعى وفي فتح العلو المذ كور وشبابك ومناور مطلقة على
 المسجد والاماكن الحى منها باع ورثة الشخص المذ كور تلك الوكالة لشخص آخر
 فهل حيث كان بناء الحائط العلوى المفتوح فيه تلك الشبابك والمناور على حائط
 المسجد واما كن الوقف حاد بدون حق ولا وجه شرعى يلزم المالك بالالتصا مع من
 البناء فوقه ام لا (اجاب) اذا ثبت احداث البناء المذ كور فوق حائط المسجد ووقفه
 على يد يدون حق بالوجه الشرعى يؤمر مالكة بالالتصا مع من البناء فوقه ما ذكره الحال
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ارض ذات فخل وعن اولاد فاستولى
 أكبرهم عليها ونقل الى ناحية منها فخل اصغرهم من نتاج الفحل الكبير وذلك بغير اذن
 من باقى الورثة وصرف عليه من ماله حتى كبر وانخرقه هل حينئذ يفتى به هو وورثته عليه
 ثم قبة ما يخصهم من ذلك الفحل الصغير او يترك كون فيه (اجاب) اذا قلن الا كبر
 المذ كور ذلك الفحل الصغير المشترك وغرسه في ناحية أخرى من تلك الارض المشتركة
 بدون اذن باقى الورثة لنفسه كان غاصبا نصيب الشركاء منه كالأخذ بغير اشتراك بدون
 اذن وورثته لنفسه واذا كبر الفحل بعد غرسه صار نصيب باقى الشركاء ملكا خيئاله
 وان غرسه باذن الباقي بالجميع أو أطلق فهو مشترك بينهم وان عين الناس فهو له كما

١٢٩١

٢٠

ربيع الاول

١٢٩٤

١١

جادی الثانية

١٢٩١

١٩

ذكر هذا التخصيص في التجربة من القصة في حكم الغراس في الارض المشتركة وإذا
 اختص الغراس بهذا الغرس ومطلبت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا الضل للغرس
 في نصيب الغراس فله وله عليه قيمة انصبا الشراكه منه يوم غصبه وان وقع في نصيب
 غيره فعليه قلمه مع الضمان المذكور وقد صرحوا بان أحد عشر يكي الملك كالاجني في
 نصيب الاخر وان من قلع ثلثة اى شجرة صغيرة من ارض رجل وغرسها في ثلث الارض
 في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وله عليه قيمة الثلثة يوم قلعها ويؤمر الغاصب
 بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لكن
 مقبولة كافي الهندية من الغصب عن الكبرى والمراد من قوله لكن مقبولة اى مستحقة
 القلع كما هو صريح عباراتهم في فتاوى ونظير ذلك في الحاشية ونقيض الحاشية من الغصب
 ايضا والله تعالى اعلم (مسئل) من المألية بافاده مضبوته مقتضى الحال للاستفهام
 من حضر ثم من حكم ما لو توفي شخص وفي ورثته قاصر وقائب هل يجب على ولا الحكومة
 الاسلامية جرد جميع تركه المبت الذكور وحصرها في دفتر وتقييمها حال الحفظ نصيب
 القاصر او القائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوه بل لو لم يحصل ذلك ضمان ما يترتب
 على هذه التركة من المحقوق في بيت مال هذه الحكومة واما الاسلامية اوفى مال غيره مع
 وجود وصي في هذا التركة اوفى يقال شرعا بل جوب ذلك بعينه على متولى الحكومة المشار
 اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتيب هذا الضمان قضاء لو لم يفعل ذلك
 اولاً ثم من الوجوب عليه بوجهه المذكور من يلزم تحرير ماله عادتكم تقول الافادة عن
 الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولا الحكومة الاسلامية جرد جميع
 تركه مات وفي ورثته قاصر او قائب وحصرها في دفتر وتقييمها حال الامع وجود وصي
 شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة فلو لم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ماعلى هذه
 التركة من المحقوق في بيت مال الحكومة الاسلامية اوفى مال غيره شرعا في مذهب من
 المذاهب الاربعة والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك قطعة ارض
 موروثه من ابيه وابوه ماله لما يقتضى حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصرا فلما بلغ
 رشده واراد استلام حقه من وصيه اختار وجدا فغاصب له من هذه الارض وبانيها
 فيها فخطبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقررا بالملك
 في تلك الارض لمالكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء
 الذي أحدثه انما يؤمر بقلعه وتسليم الارض لمالكها المذكور بحيث كان احداث البناء
 بامر من الغصب ولو مضى على ذلك لم يبلغ اربع عشرة سنة مع اقراره ملك الارض
 لصاحبها (اجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بناؤه وتسليم الارض لمالكها
 حيث كان مائة رطله اذ كرو كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ولم يكن هناك مانع
 والله تعالى اعلم

١٢٩٥

٢١

شوال

١٢٩٨

٤

* (كتاب الشفعة) *

(مسئل) في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما ووكيل رجل في قسمة البيت مع
 شريكه الحاضر فقسم الوكيل البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه
 فلما حضر القائب وأخبر بالبيع طالب الشفعة فوراً في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار
 فهل ثبت له حق الأخذ ويحجب المشتري على دفع ما اشتراه للشفيع بعد ثبوتها بالوجه
 الشرعي (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع بلفظ يقههم طلبها
 كطالبة الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذکور بحكمهم لها إذا توفرت شرائطها
 جبراً على المشتري وكما ثبتت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقه فثبت الجار
 فيه والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة باعت ربع منزل الرجل ليس بشريك ولا
 جاور لها فاعلم الجار على البيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً وأشهد جماعة عند العقار
 على ذلك وذهب لقاضي بلدنا فطلب الأخذ بالشفعة فأمهله القاضي نحو اليومين ثم
 ادعت البائعة أنها وهبت قبراً طين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك إلا منها بعد
 طلب الجار الأخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه
 الدعوى وهل إذا كان الموهوب شائعاً في جميع المنزل لا يصح هبته وحيداً فالجار الأخذ
 بالشفعة (أجاب) حيث طالب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد
 عند العقار كما هو مذکور بحكمهم لها حيث لا مانع وليس منه ما إذا أنزل القاضي الحكم
 بالشفعة يومين ولا بمجرد دعوى البائعة قبراً طين للمشتري قبل البيع والله تعالى أعلم
 (مسئل) في امرأة تملك حصصاً في دار باعتها لرجل أجنبي في غيبة الشريك فلما علم
 الشريك بالبيع طالب الأخذ بالشفعة فوراً علمه بالبيع وأشهد على ذلك عند البيع فهل
 يحكم له بها ويحجب المشتري على رد البيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) إذا ثبت
 ما ذكره حكم للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل)
 في رجل اشترى بعض منزل بثلثين معلوم وصورة مجهول ما فيها واستقر البائع باستطلاعها
 فقام جاور لاصق للمنزل المذکور طالب الشفعة فهل على القاضي الحنفى أن يملكه
 من الأخذ بالشفعة أولاً منعه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فيثبت كان الشفيع
 المذکور ولا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى أعلم (مسئل) في دار مشتركة
 بين ورثة ذكور وأناث ابتاع بعض الشركاء نصيبه لرجل أجنبي في غيبة بعض الشركاء
 فعند علم القائب بالبيع وقدر الثمن أخذاً بالشفعة بصفة شرعية فهل تصح شفيعته
 ويكون له الأخذ بالشفعة المتباعدة من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا طلب الشفيع
 الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار وعلى المشتري مطلقاً
 أو على البائع أو العقار في يد شفيعه بالشفعة والله تعالى أعلم (مسئل) في دار مشتركة
 بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثلثين معلوم من مدة خمس سنين وبيع

١٢٦٤

٢٥

١٢٦٤

٢٩

محرم

١٢٦٥

٢٠

صفر

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١١

المشتري حقة ذلك والآن يريد رجل من الثمر كالم الذي لم يسع الاخذ بالشفعة مع انه
 موجود ومشاهد تصرف المشتري فيها ولم يعلم بالبيع وبقدرا نحن فهل اذا كان هناك بيئة
 تشهد بعلمه بالبيع وبقدرا نحن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون
 وجه شرعي (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه
 وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور ولا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا باعها لرجل اجنبي له قهوة مقابل للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما
 علم الجار بالبيع وباعث اخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه أن
 يمكنه من الاخذ بالشفعة فقتل المشتري على الشفيع فان له ايضا حقا في الشفعة بسبب ان
 المبيع مقابل لقهوته المسائل بينهما وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضي للجار
 المذكور اخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بما بعد توفرش وماها وانتهى امرانها ولا عبرة بما
 تعلل به المشتري المذكور (اجاب) يقضي للجار الملاحق بالشفعة بسد توفرش وطها
 وانتهى امرانها ولا عبرة بما تعلل به المشتري على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأ تملك دارا معلومة بالاذرع باعت نصفها لرجل ونصفها الثاني باعت لرجل آخر فبعد
 شراؤه حضر المشتري الاول ولم يعلم بالبيع وبقدرا نحن وسكت عن الاخذ بالشفعة فأشهد
 عليه المشتري الثاني بيته بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم قاب المشتري للنصف
 الاخر لمدة ربيع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فقهل اذا أثبت المشتري الثاني
 علمه بالبيع والآن وسكت عنه لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون
 وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا نحن لا يحكم له بها
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بفن معلوم ووضع
 المشتري يده عليه سادق الشهر فبعد تلك المدة أراد شيخ البلد التي فيها الساقية اخذ
 الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري لكونها في يده مع علمه وسكونه تلك المدة فهل
 لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل)
 في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم باع أحدهم نصيبه منها لبعض الشر كاه في غيبة
 الباقي ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والآن وأخذوا بالشفعة في مجلس علمهم
 وأشهدوا على ذلك عند العقار يحكم القاضي بينهم ويشاركون المشتري (اجاب) نعم
 يقضى للشر كاه المذكور بالشفعة والمشتري كاجدهم حيث كان الحال ما هو مذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ باعها لآخر بثمن معلوم والدار
 جار ملاصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته وعلم بالبيع وبقدرا نحن اخذنا بالشفعة
 فور علمه وأشهد على ذلك بيته عند الدار فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى له
 بالشفعة جبر على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء
 شرائط الحكم لها حيث لم يكن المشتري شريكا في الحقوق والا فهو مقدم على الجار ما لم

١٢٦٥

٢٢

وبيع الاول

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٣

وبيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٥

يكن الجار المذكور شرى كما أيضاً في حق المبيع ولا اشتركاؤه تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك بيتاً وعليه حكم معلوم كل سنة فإراد أن يبيع بعضه لاجنبي فهل إذا صبح المبيع
 ١٢٦٠ ٩ وأراد الجار الأخذ بالشفعة فهو الإيجاب للثالث وسلم المبيع للاجنبي (أجاب) بالشفعة في
 البناء فادلت على أن أرض البيت المذكور وقف ببيع البناء القائم على تلك الأرض
 لا يكون الجار حق الشفعة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة في
 دار وقال له بنى الثمانية فربطها بالف وخمسمائة فرس مع هذه الصرة المجهولة فقال له
 بعتك بمائة وقررت الصرة بالهلمس ولم يعلم قدرها فهل ليس للشرى الأخذ بالشفعة
 ١٢٦٥ ١٢ على هذا الوجه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فإذا اشترى بدارهم معلومة ودارهم
 مجهولة القدر مشار إليها واستهلك تلك الدارهم بمسالك في الهلمس ولم يعلم قدرها
 لا يكون للشفيع في المقارضة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية في أرض
 ذراعة أمير يباع أحدهم فصبه منها الرجل آخر بمن معلوم بمحضرة بينة شرعية
 واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه مدة سنة ونصف مع بقية الشراكه فإذا ادّعى
 الشراكه أخذ المبيع من الساقية بالثمن فهل لاشفعة في السواقي المغفورة في الأراضي
 ١٢٦٥ ١٣ الأميرية (أجاب) لاشفعة فيما يبيع من بناء الساقية وآلافها في الأرض المذكورة والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصّة في دار سألها شرى يكمها من المحصة فقالت بعتها
 لفلان بكذا ولم تضرب من صرة مجهولة فحضر المشتري وأخبر أنه اشتراها بمعلوم وصرة
 مجهولة أو أنه لم يكت الجار والتمن جميعه مقبوض فهل لاشفعة للشرى ولا يعتبر أخبار
 المرأة الصاد ومنه لا يقبض الثمن في حق المشتري و يعتبر أخبار المشتري (أجاب) جهالة
 ١٢٦٥ ٤ الثمن تمنع الشفعة كافي للرد فإذا كان الشراء بمن معلوم وصرة بدارهم مجهولة المقدار
 مشار إليها بالهلمس لا يكون للشرى الشفعة على ما ذكره أو باب المتون وصرحوا بأنه إذا
 ادعى المشتري غنا وأدعى بائة أقل منه فلا قبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشتري والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصّة لها في دار بمن معلوم فبلغ الثمن ذلك طلب
 الموائمة وذهب إلى العقار وأخذ بالشفعة بمحضرة جماعة وعند تحقق المشتري أن الشرى
 أخذ الحصّة من الشفعة على الوجه المذكور اعترف له بمقدار الثمن وأن الحصّة بيعت له
 وحدها من غير شيء بهام المنقولات أو لا فها فاعطاه الشرى الأخذ الثمن وسلم له
 المشتري في الشفعة وبعد أخذ الثمن بمدة رده إلى الأخذ تعلم الابان الشفعة غير صحيحة لأن
 المحصة بيعت مع غيرها بهذا الثمن ولم يملك حصص المحصة منه فهل إذا برهن الأخذ عليه
 بأنه إنما اشترى المحصة فقط وأنه صار اعترافه بشرائها وحدها بالثمن الذي علمه الأخذ
 وآخر به المشتري لا يكون تعلمه وعوده إلى هذه الدعوى معروفاً لا سيما وقد رضى المشتري
 عند أخذه الثمن ولم يأخذ الثمن إلا وهو راض بذلك (أجاب) تستقر الشفعة بالشهادة على
 المشتري مطلقاً أو على البائع لو العقار في يده وتلك بالأخذ بالراضى أو قضاء القاضى

رحب
 ٤

فإذا رضی المشتري بتسليم البيع الى الشفيع وقبض الثمن بمداقاره بمقداره صم وض
 المنقول الى تلك الحصة في البيع لا يبطل الشفعة بل لا يبيع اخذها بما يقابلها من هذا
 الثمن فيقسم على ختها وقيمة بقوله فرجوع لمشتريهما اتفق عليه مع الشفيع من
 أن الثمن المحي الذي اخذته منه مد من ثمنه وحدها من كراعتن لها مع المنقول
 لا يوجب ضرر على الشفيع لانه قوط الشفعة فيقتل فيه نفعه ان لم يردده الشفيع
 لانه حينئذ ياخذ ثمنه به بما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن اولاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين اخيه فبعد البلوغ قصر وجد
 احدهم بالمرحاض فصد به رجل اجني فبعد عليه بالبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة في وجهه
 المشتري بحضور بيته شرعية فهل اذا ثبت ما ذكره يقضى للشفيع بالشفعة ويكون له اخذ
 الحصص من المشتري جبراً عليه حيث لا اولاد له حال صغره (أجاب) في شرح الدرر صبي
 شفيع لا اولاد له لا يقبل شفيعته اه أي قوله أن يطلبها اذا بالغ فيقضى للشفيع المند كورا
 بالشفعة بعد استيفاء شرائها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط
 وثلاث دارات للميراث من والده وقد كان قائما في الجهادية منذ ثمان وعشرين
 سنة وقد حضر قبيلته ان اخته باعت ما عدا كفي الدار المند كورة بثمن كذا الاخر اثنى
 فاختها بالشفعة في مجلس علمه واشهد على ذلك عند العقارب ثم بعد ذلك ارفع الامر للقاضي
 فطلب القاضي وكبل المشتريه فانكر الوكيل ملك الشفيع لما يشع به وبذ كانه ليس
 شر يكتفى بالعراق حتى ياخذ بالشفعة وادعى الاخذ بالشفعة ان اخته باعت حصته بعد
 موت أبيه وأنه آل له نصيب في الدار بالميراث عنه وأنه كان مالكا للدار وأقام بيته على
 طبق دعواه فهل تقبل بيته الشفيع على ملكية ما يشع به حيث أنكر المشتري ملكه
 لما يشع به وقت البيع (أجاب) اذا ثبت ملك الشفيع لما يشع به وقت البيع
 لا يعتبر مجرد المشتري او وكيله لانه يقضى له بالشفعة حيث توفرت شروطها والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا والزوجة عليه مؤثر
 صداقها فاطلعتهم التركة المند كورة فاذن الاخ والبنت الزوجة في بيع تلك الدار
 فباعها بفضرة كل من الاخ والبنت ورشيا بالبيع ثم بعد مضي ثمانين عشرة سنة
 ادعت البنت انها كانت فاصرة وقت البيع فهل اذا ثبت اقرارها بالبلوغ وقت الاذن
 بالبيع وكان ثمنها في يد عشرين لانه قد في دعواها الا ان عدم البلوغ وقتها واذا
 صح البيع وكان للدار ملاحق وهى مدهدة بعد علمه بالبيع ونهرف المشتري فيها
 يمكنه الاخذ بنفعها بالشفعة ولم ياخذ ثم زاد الا ان الاخذ بالانحياز لذلك (أجاب) اذا
 راهقت البنت بالبيع ثم انقضت سنين واهرت بالبلوغ قبل قولها ما تم فيه راجعا اذا بلغت
 واحتمل حالها ذلك وتك ومن حينئذ في ثراكها ما كالبالغة فلا يقبل جودها
 البلوغ بعد ذلك وسكون الشفيع عن طلب المواثبة فور علمه بالبيع وقدر الثمن ما قبله

١٢٦٠

٨

١٢٦٠

١٩

١٢٦٠

٢١

من الاخذ بالشقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يباعها الرجل اجني يثن
 معلوم والدار حرام لا يقدر عليه بالبيع ويخاف ان يأخذ بالشقة عند الدار في وجهه
 البائع واشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بما جبر
 على المشتري (اجاب) حيث أخذ المزار بالشقة في مجلس علمه واشهد على ذلك عند
 العقار ولم يتحقق مانع من القضاء له بالشقة يحكم له بملك العقار بالشقة جبر على
 المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة باع بعضهم
 نصيبه في الرجل آخر ثم باعها المشتري لرجل أيضا ووضع المشتري الثاني يده عليه امدته من
 السنين ثم مات أحد الشركاء وارث غائب فحضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت
 مدته عن الرمان ولم يطلب الاخذ بالشقة فهل اذا طلب الاخذ بالشقة بعد علمه بالبيع
 وسكوته لا يجب له ذلك ولا شفعة له (اجاب) يطل الشفعة موت الشفيع قبل الاخذ
 بعد الطلب أو قبله ولا تورث كإبطاله ترك طلب الموائب أو الاشهاد عند دقة أو عند
 أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين جماعة باع بعض
 الشركاء نصيبه لرجل اجني يثن معلوم فباعه بغير اشرافه بالبيع وبقرار الثمن أخذ
 أحدهما بالشقة فورد عليه بالبيع وبقرار الثمن فسد العار واشهد على ذلك بينة شرعية
 قول اذا ثبت ما ذكر ابدية التمسك بقضى الشفيع بالشقة جبر على المشتري راخذ
 الحصة لمصلحة (اجاب) نعم يقضى بالشفيع بالشقة جبر على المشتري حيث توفرت
 شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا لمساكن في طريق
 غير نافذ يثن معلوم وكتب بذلك حجة عند نائب القضا ومضى على ذلك سبعة أشهر ثم
 بعد ذلك حضر شخص من غيبته له دار بالمساكن في تلك الطريق وله حق في الطريق
 المذكورة ويريد الاخذ بالشقة وطلب المشتري عند المدبر فالحالما المدبر على نائب
 القاضي فخرج نائب القاضي الشخص المذكور لكونه لم ياشتم بالشقة في مجلس علمه ولم
 يشهد على ذلك الاشهاد اشرعى الى الآن فهل والحال ما ذكر لا يكون لرجل المذكور
 حق في طلب الشقة ويحرم من رضاه للمشتري بدون وجه شرعي (اجاب) لا شفعة
 للرجل المذكور حيث كان الامر هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 حصة في بيتين ولأمرأتين حصة أخرى في ذين البيتين فبعتا حصتهما لرجل اجني
 يثن معلوم وصرفه فباع لشر لم يبيع تلك الحصة أحدهما بالشفعة نورعه واشهد على
 ذلك فهل اذا ظهر قد تملك نصرة الشرع يكره أخذه بعد ذلك بالشقة صحبا فانما
 (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع وبقرار الثمن يملك له بالشفعة حيث
 توفرت شرائطها وانما هو فيها ولا يكون عاقر لطلبه عند ركن مانع له من الاخذ
 بعد العلم والله تعالى اعلم (سئل) في دار متركه بالارث بين جماعة ويحوز تلك
 الدار بغيره لاصطفا لها فباعها مالها الشخص يثن معلوم ثم باع بعض الشركاء في الدار

١١٦٥

١١

١٢٦٥

٢٧

رمضان

١٢٦٥

٢٧

في القعدة

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٦

ذی القعدة سنة

المد كورة حشمتهم لشخص آخر بمن معلوم وبعض الشر كاه الذي لم يسع كان غائباً ووقت
البيع فلما حضر علم ببيع الخربة بالمد كورة والمحصلة في الدار المشتركة والتأخذ
بالشفعة في الخربة وفي المحصلة للمد كورة في مجلس علمه بحضور البائعين والمشتريين
وبحضور جمع من المسلمين ونايب القاضي أيضاً فلم يحكم النائب بالشفعة للمد كورة ثم قال
للنايبين في الدار هبوا نصيبكم للمشتريين لاجل اسقاط الشفعة فربها وتم انتقال القاضي
آخر وأخبره القاضي بذلك بحضور المشتريين فسأله القاضي في أي ساعة أخذت بالشفعة
فقال له أخذت بالشفعة حين علمت واليئة تشهد بذلك والحال ان المجلس امتد عند النائب
من الصبح الى الغروب وأخذ في ذلك المجلس واليئة تشهد به أيضاً فقول يحكم له بالشفعة
حيث كان الأمر على الوجه المذكور ولا يشترط أن يعرف الساعة التي أخذ فيها ولا معرفة
الشهود أيضاً (أجاب) يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يرحل
ما يدل على الاعراض هو الاصح ودرر وعليه المثنون خلافاً لما في جواهر الفتاوى انه على
القول ودرر وعليه الفتوى كذا في الدرر وقوى في رد المحتار ما في جواهر الفتاوى بان عليه عامة
المشايخ وانه ظاهر الرواية والتصریح بان عليه الفتوى فاذا طلب الشفيع الشفعة في
مجلس العلم حكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانقضت مواعيلها على الخلاف المذكور
وقد علمت ان الفتوى على اشتراط القربة وعليه العمل والله تعالى اعلم (مسئل) في
إزالة ثلاث مكان في باب عطقة صغيرة غير نافذة وبابه من داخلها وهو أيضاً مركب على باب
العطقة المذكورة بقطرة وجميع الماديين يعمرون من تحتها فحصل بيع في مكان من داخل
العطقة المذكورة لرجل اجنبي ليس من اهل العطقة المذكورة وباقى اهل العطقة
المد كورة ليس لهم فريض في شراء المكان المتنازع المذكور ما هذا المرأة المذكورة فلما
بقيها يسع المسكان المذكور لا أخذته بالشفعة واشهدت ببينة شرعية فقرر عليها ذلك
فهل لها الاخذ بالشفعة لان كان المذكور (أجاب) نعم للمرأة المذكورة الشفعة حيث
كان باب المنزل المتنازع من الطريق المشترك الغير النافذ في رد المحتار ومثله أي الشرب
الخاص في اسحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فكل اهله شفعاء ولو مقابلاً كما
قدمناه فالذي في اوله كالذي في آخره اتفقا في انتهى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
اشترى ثلث داراً ما عاين من معلوم في غيبة بعض ملاك ثلث الدار المذكورة وكذا حضور
البعض الآخر ثم ان الحاضر اسقط شفيعته في تفسيره وواخذه ثم حضر القاب وعلم
بالبيع والثن وسكت عن الاخذ بالشفعة فحوسب سبع سنين ومات المشتري وصار وارثه
يبنى في الشقص بعد القصة فهل اذا قام الشر كاه أو وروثتهم على وارث المشتري المذكور
فأرادوا الاخذ بالشفعة والحال هذه لا يجابون لذلك (أجاب) سيكون الشفيع وتوكل
الاخذ بالشفعة تبع علمه بالبيع وقد راى من مسقط الحق في الشفعة وحق الشفعة لا يورث
والشفعة من المحرق المبردة التي لا يصح الاعتصام عنها وفي الدرر الشفعة ويطولها

١٢٦٥

٢٧

ذی الحجة

١٢٦٥

٢٥

حرم

١٢٦٦

٨

صلحه منها على عوض أى غير المشفوع وعليه وده لانه رشوق في رد الهنا لا لان البيت
 بحق مقرر في الخ بل مجرد حتى التملك فلا يصح الاعتياض عنه اه والله تعالى أعلم
 (سئل) في حازا شترى حصه في عقار من جاوه بمن معلوم وقبضة مجهولة القدر والعدد
 من الفلوس فرق على الفقراء بالهلس ولم يعلم قدرها فبعد مدة ظهر حرار آخر غير ملاصق
 للمبيع بمحذوع ولا بغيرها يطلب الأخذ بالشفعة فهل لاحق له في الشفعة (اجاب)
 لا شفعة للبجار المذكور والحال هذه وانما شئت للبجار اذا كان ملاصقا والله تعالى أعلم
 (سئل) في شر يكن في منزل صادر بينهما قصبة وغير ذهب كل وفاب أحدهما بمبيع الآخر
 نصيبه لاجني فلما بلغ ذلك القالب أخذ بالشفعة وأشهد بذلك قورا من غير تراخ وأرسل
 وكيله لذلك قورا أو أشهدا لو كمل عند العقار ان موكله أخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب
 من المشتري أخذ الغصب لموكله فامتنع المشتري من ذلك فهل اذا توجه الشريك القالب
 لبلده وأخذ بالشفعة له ذلك ولا يسلط حقه (اجاب) يحكم للمشتري المذكور بالشفعة
 والحال ما ذكر اذا كان شر يكافي حق المبيع أو جارا ملاصقا ان لم يوجد ما يسلطها
 والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين بليغ وقصر فباع أحدا البليغ نصيبه فيها بليغ
 الشريك الآخر البائع ذلك طالب الشفعة في الحصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك قورا عند
 العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شر وطها (اجاب) نعم يحكم للشريك المذكور
 بالشفعة والحال هذه ولا يوقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصر وان لم يكن له ولي
 وزوال احتمال أخذه فلو بلغ القاصر وأخذ بها بالشفعة يفتى له بها ايضا وهي على عدد
 الرؤس أو في الدار المختار لو كان الشريك فائيا فطلب المحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا
 حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الأول قضى له بنصفه ولو فاقه فيكاه ولو دونه منعه وفي رد
 الممتار عن الهداية وان قضى لمحاضر بالجميع ثم حضر آخر قضى له بالنصف ولو حضر ثالث
 قبيلت ما في يد كل واحد تحقيقا للتسوية اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة
 أميرية مشتركة بين رجلين حفر فيها ساقية ثم بعد مدة باع احدهما نصيبه لرجل اجني
 من مدستين فأراد الشريك الا ان الأخذ بالشفعة متعللا بعدم علمه بالمبيع فهل لا يحجب
 لذلك ولا شفعة له وتسكون الحصة للمشتري المذكور (اجاب) صرحوا بأن أرض مصر آلت
 لبيت المال وبانه لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض خربة
 اشتراها الجزار الملاصق لها وبها جارا آخر له باب من حارة أخرى نافذة أراد الاخذ
 بالشفعة بعد مضي خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالمبيع والتمس ولم يأخذ
 بالشفعة فور علمه لا يحجب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويخرج من معارضة المشتري بدون وجه
 شرعي (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا تمخضت شرائها من العريضة التي
 من جعلها الاخذ بها فور العلم بالمبيع وقد التزم وهناك يوجد والله تعالى أعلم (سئل)
 في اثنين يملكان دارا متا صفة بينهما قباحت احدهما حصتها الغير شر بكنها ففعلت

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٦

٢

جاءى الاولى

١٢٦٦

١

الشر بركة بالمبيع والتميز ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها في الشفعة لابن لها والحال
ان ابنها البسر ثم بكا ولا جوار قبل يكون حق الاخذ بالشفعة للبكار والملاقي واذا طالب
الجوار وأخذ بالشفعة في مجلس علمه وشهد عليه عند الدارين علمه بالتميز يكون الحق
للبكار المذكور ولا يكرز لابن الشر بركة حتى فيها ولا يهمل به بمقط الشر بركة بالشفعة له
(اجاب) حيث أسقط الشر بركته في الشفعة قبل القضاء سقطت حقه وينتقل الحق
ليه للبكار الملام في حيث لم يوجد من يدم عليه فادعت شروطها وانقضت مرانها فله
الاخذ به وبما في العلم (سئل) في الوصية على الفصر اذا باع من دقاره حصه شائعة
في طاحونة كية مغرب مهر بجنه الباقي في القاهر المذكور وكان هناك جارا أخذ
الحصة بنية الشفعة رزانه لم تتوفر شروط الاخذ فبالشفعة وانقضت وافتها يصير
ابيع يصح بيع البكار (اجاب) ان الحق وجوده وسوغه موقوفات بيع الوصي عقار
ابيع وهم، فحقه بيزن البيع المذكور صحيفا فاصح البيع يقضي للشفيع المذكور
بالشفعة به تفرغ من اطلها الترمية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ولدين
وخلعة من جملة ممتلكاته خمسة وعشرين قرانا، بعامية افعاما، وجب تقسيمه بين الزبانه
وكل عام يقسمها موجودا لزاوية يدها نصف من من ابتدأ موت والد هما فباع أحد
الزبانه من حصته في الابدية المذكورة على الشيوخ فيهما من غير ان على أن يكون
المشتري ثم يكرز اخيه الذي لم يبيع فهل البيع من غير ان اخيه فاسد او اذا علم ان البيع
صح وحضر الشر يذ وتراخي في الملب لاخذ بالشفعة و بعدة لاربح وطلب الاخذ
بالشفعة يجاب لذلك أو يكرز له الاخذ بها لراخيه عن طامها وقت ان يبيع بالبيع والتميز
(اجاب) البيع صحيح حيث كانت الارض مملوكة ولا شفعة للشرىك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى امكانا من ملاكة بثن معلوم وصرة
بجهولة استلمت بكت بالعلم ولم يعلم قدرها فأراد جيران المكان المبيع اخذ به بالشفعة
ودل يكون عدم علمهم بعرفة القدر الذي في الصرة مانع لهم من الاخذ بالشفعة لاسيما أنهم
علموا بالبيع وأنعموا الاخذ بالشفعة وطلبوا بعد مضي أيام (اجاب) لا شفعة للغير ان
المذكورين والحال هذه، يصح طلبهم مع الجهل بقدر التمن حتى لو فرض العلم به بعد
ذلك فأخذوا بالشفعة، ولم يذ لك يقضي لهم بها حيث لا مانع الا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل باع لآخر داره فلم يجاز له ما ع الدار فأخذ بالشفعة فورا ودفع للمشتري
التمن فأنفذ به رضاه بمصوريته في عدة انكر المشتري الاخذ بالشفعة فأقام عليه يدنه
بالاخذ بالشفعة فمراشتري البية وبقوله هم اخوه امي الحال انه لم ير التمن الجار قبل
يحاب الجار للاخذ بالشفعة وتفرغ الدار من المشتري فبها (اجاب) اذا ثبت اخذ الشفيع
الدار المذكور بالشفعة مرضا المشتري، كان في حق الشفيع وثمالة لدوقه عقود
مقبولة ان كانت بعد اذ أخرى لان كانت مبنوية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة

١٢٦٦ ٥

جماي الثانية

١٢٦٦ ٤

١٢٦٦ ١٤

رمضان

١٢٦٦ ٢٨

شوال

١٢٦٦ ٢٢

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

يذكون دارا وهو مال بن محمد م وكتب في شأن ذلك وثيقة من قاضي بلادهم وحازها
 وقبضه احبا اذ فيضا شرعا بين فهل اذا كان لا دار جارك كان حاضر او غيب المدة في مجلسها
 ثم طلب ان يأخذ الدار المذكورة منهم بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عريضة عليه انما هي في
 مقابلة مالي لا يعلم قدره وقد ترك طلب الموافاة وطلب التقرير على فرض ثبوت دعواه
 ولم يطلبها قورا (اجاب) بالشفعة للجار المذكور اذا كان الامر ما هو من بورا والمدة بعوض
 لا يترب عليها الاخذ بالشفعة الا اذا كان العوض مشروطا في عقد هاولا ما في فلو حصل
 التعويض بلا شرط فلا شفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة
 باع احد الشركاء حصته في الدار من اجني ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل للجار
 الملاصق طلبها (اجاب) تجب الشفعة للخليط في نفس المبيع ثم ان لم يكن أو كان وسلم
 كانت للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين ثم ان لم يكن أو كان وسلم كانت
 بحازم الاصلق با في سكة أخرى وظهر ارداه لظهورها فلو باه في تلك السكة فهو خليط وانما
 يكون لكل من الخليط في الحقوق والجار الشفعة اذا اخذ كل منهما بالشفعة حين علمه
 بالبيع والآخر حتى لو اشترى كل منهما طلبها حتى سلم من هوه قدم عليها لا يكون لكل منهما
 الشفعة في رد المختار من الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشريكة الشفعة وانما ثبتت للجار
 ان طلبها حين بيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم
 الشريكة فلا شفعة له في المجمع ومثله في الزانية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في
 قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشتركين بين رجل وامرأة فباعت المرأة نصيبها للجار بمثل
 معلوم ثم بعد هذا البيع وقبض الثمن علم الشريكة بالبيع فخذ بالشفعة فور العلم بالبيع
 والآخر وأشهد على نفسه عند المبيع فذهب المشتري للبائنة وقال لها في ما شريته
 منك في نظير صرة وجهه ولا دفعها لها فوجهته له ترى بذلك ابطال الشفعة فهل لا تصح المدة
 من المرأة المذكورة بعد انتقال الملك عنها بالبيع للمشتري ويكون للشريكة الاخذ بالشفعة
 جبر على المشتري حيث توفرت شروطها (اجاب) يقضي للشريكة بالشفعة بعد استيفاء
 الشرائط التي عرفت ولا يمنع من ذلك صدور المدة على الوجه المذكور والله تعالى اعلم
 (مسئل) في جماعة آتاهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائبا فغرم وطلب أخذ
 حصته من الدار فوعده بعض الشركاء بغيره عن حصته ودراهم معلومة لقد دفع من ثمن
 لباقي الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها للمكتمل بها (اجاب) حيث باع احد
 الشركاء حصته من العقار المشترك بمثل معلوم من بعض الشركاء يثبت لباقيهم الشفعة
 حيث لا مانع شرعا والمشتري كاحدهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دار بجوارها
 دار أخرى فباع صاحب الدار داره لرجل آخر فزاد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد
 نائب الشرع لا ناحية فتمت شيعة القرية من الاطالة وأمر ببيعها للقرية فباعها عن الجار
 فهل للجار أن يأخذها بالشفعة وهل اذا سكنت بعد البيع لغيرهم اياه من الاعطاء ثبت له

في الجاه

١٢٦٦

١٤

١٤٤

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

محر

١٢٦٧

محر

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

(أجاب) اذ لم يطلب الشقيق الشقة في مجلس عليه بالبيع ومقدار الثمن سقط حقه منها فلا يحكم له بها ويجوز دار، شقيق الاخذ بالايوم مقام الطلب اما لو اخذ حين علم فمخاطا اما لا يسقط حقه بدون مسقط شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في حوش باعها لامرأة اجنبية بمن معلوم من مدة تسعة اشهر بموجب حجة شرعية من المحاكم الشرعية مع علم الشركاء والمجيران بالبيع وبقدار الثمن والآن تريد امرار من المجيران الاخذ بالشقة منه لانه لا تعلم بالبيع فانكرت المشتريه دعواها فهل اذا ثبت علمها بالبيع وبقدار الثمن وسكوته ولم تأخذ بالشقة فهو العلم لا تجاب لذلك ولا شقة لها ولا عبارة بنقلها المذكور (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورنه يملك كون دار بالميراث الشرعي عن ابيهم فاب احدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته واراد ان يأخذ من حصته في الدار بالظرفي اشري من والده وعن مات منهم في غيبته فصالحه اخوه لايه الواضع يده على الدار عن ذهبيه الذي يخصه على قدره معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة بينة شرعية فهل يثبت لباقي الشركاء الاخذ بالشقة مع المصالح اذا تفرقت شملها (أجاب) اذا وقع الصلح عن اقرار كان بيعا فغيري فيه الشقة ويحكم اهلها بما ساعدت في شرفها وطها في الدار من الصلح من ان الصلح اذا وقع مع اقرار عن مال يملك حكمه كالبيع فغيري فيه احكامه كالشقة والرد بعيب وخيار روية وشرط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا ومجوارة حانوت ملاصق في الجدار بينهما داخل في وظيفته اشترته من مالكه بمن معلوم من مدة ثلاثة اشهر بموجب حجة شرعية من المحاكم الشرعية بعد النزاع في شأنه والمشاورة باصلا على اهل الحانوت ومن جعلهم وحصل له وكوب على الحانوت المذكور بر يدا لآن الاخذ بالشقة فسادا مع علمه بالبيع وبقدار الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل اذا كان علمه بالبيع والثمن وسكوته ثابتين بالينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شقة له ومنع من المعارضة بدون طريق شرعي (أجاب) لا شقة للرجل المذكور وان تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حوشا اشتلا على بعض قيمان وعليه حكر لجهة وقته فهل اذا علم الجوار بالبيع واراد الاخذ بالشقة لا يجاب لذلك ولا شقة في الارض المشتركة (أجاب) لا شقة للجوار فيما يبيع من البناء على الارض المشتركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قيراطين وثلاثة ارباع قيراط في دار وباقها لرجل آخر يدعي انه اخذ ذلك لعماته وخمسين وبالاوصرة مجهولة فلما يبيع البيع مالك باقي الدار يادروا اخذ بالشقة لعلمه بمقدار الثمن الذي اشترى به وقدومه مائة وخمسون ريالا وثلاثة قروش فهل اذا علم قدر الثمن الذي اشترى به يسوغ له الاخذ بالشقة (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشقة فاذا علم الشقيق بالثمن قضى له بالشقة بعد استيفاء شرائطها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في دار مشتركة بينها وبين جماعة

١٢٦٧

٢٦

ربيع الاول

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

٣٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٥

فباعته الجماعة نصيبهم في الدار لرجل اجني يمتن معلوم من الدراهم مع علم الشريكة
 بالبيع وقبض الثمن وسكنت مدة من الشهر ولم تطلب الاخذ بالشفعة ففقدوها بالبيع
 والتمس قبل اذا ثبت ذلك بالينة الشرعية لا يكون لها الاخذ بالشفعة بعد ذلك وتبسط
 شفعتها وليس لها معارضة المشتري في البيع (اجاب) لاشفعة لارأ الذ كوردة ان كان
 الحال ما هو مسطور وانه تعالى أعلم (مثل) في جماعة من واحوانيت على شاطئ البحر
 بالبيع والشراء فباع رجل منهم قوتوا من آخر يمتن معلوم فأراد جاره أن يأخذ بالشفعة
 فهل لاشفعة له في البناء حيث كانت الارض اميرة ولم تكن محلوكة لاحد (اجاب)
 لاشفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (مثل) في امرأعاتهن اخت وعن زوج ولها
 سبعة قراريط في منزل باع زوجها الرجل آخر ثلاثة كياس أربعة قراريط وكسور من
 ضمن الحصة المذكورة مع كون حصته ثلاثة قراريط ونصف فقط فطلب الشريك
 الشفعة فعمداً نفذه البيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للشريكة فادعى المشتري انه
 اشترى ثلاثة كياس وصهرته مجهولة والحال أن المشتري أقرب قبل دعواه من الذي يئنه
 انه اشترى ثلاثة كياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائها بالتمن
 الذي أقربه المشتري ولا تقبل دعواه بهذا تاريخ الاقرار أن الشريكة ثلاثة كياس وصرة
 مجهولة وباعل باقره السابق (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائها
 الشرعية بالتمن الذي وقع البيع به وباعل المشتري باقره بعمومية الثمن والله تعالى
 أعلم (مثل) في دار مشتركة بين آخرين مات أحدهما وخلف ولداً صغيراً ولم يكن له
 وصي ثم ان عم الطفل باع نصيب نفسه لاجني فهل للولد اذا بلغ أن يأخذ نصيب عمه
 بالشفعة وهل اذا كان المشتري ما كفا في نصيب الولد مدة صغره بطالب بآخرة المثل في
 تلك المدة وهل اذا ادعى المشتري أنه وهب الحصة المشتري لولد من أولاده فيكون ذلك
 مسقطاً للشفعة وهل تدرط المبادر بالرفع للقاضي ولو بعد الاشهاد على الاخذ بالشفعة
 (اجاب) في الدار المشتركة هي شفيعه لا ولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قضا
 يطلبها جازاها وعلى شريك اليتيم اجرة مثل حصة اليتيم مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد
 ولا تبطل الشفعة بخير طالب التملك والمحرومة على ما به الفتوى وقيل بقي بقول محمد
 ان اخر شهره بالاعذر بطلت دفعاً لضرر رواجع الافتاء به وكذا في تنقيح المحامدية وهذا
 حيث وجد طالب المواثبة في مجلس العلم بالبيع بلفظ يفهم طلبها كملت بالشفعة ونحوه
 وطلب المقر وهو الاشهاد على البايع لوانه عاقر في يده أو على المشتري مطلقاً فيقول فلان
 اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طالب الشفعة وأعلم الآن فاشهد وادعوى بقض
 الشفيع جميع تصرفات المشتري في المبيع حتى الوقف والهب والله تعالى أعلم (مثل)
 في رجل يملك مكاناً باع الذهب منه لاخر يمتن معلوم وصهرته اخلا داراهم بمجهولة القدر
 والعدد ونحوه لاشترى بذلك حصة شرعية ثم بعد مدة باع رب السكن النصف الثاني للشريك

المذكور بن معلوم فاراد الجمار أخذ النصف الثاني المتاع ثانياً بالشقة من الشريك
 المذكور بعد مضي أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقتها قبل والحال بعده ليس للجمار
 المذكور إلا أخذ بالشقة مع وجود انشراك المذكور رسمه اسم علمه بالبيع من وقتها
 (اجاب) لا شقة للجمار المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين
 يمكن أن داراخر به عن أيهما يباع أحدهما لرجل أجنبي بن معلوم في غيبة أخيه بدون
 إذنه فنفذ من الآخر ودال بيع في نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشقة فورد علمه بالبيع وأخبر
 فهل يحكم له بالأخذ بالشقة ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور
 (اجاب) يقضي للشفيع المذكور بالشقة والحال هذه بعد استيفاء شرائها والله
 تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار عن مودتهم يباع بعضهم حصته منها لأجنبي بن
 معلوم فحين علم الباقي أخذوا المبيع بالشقة فورد العلم وأشهدوا على ذلك فهل إذا توفرت
 شروط الشقة وانقضى مواعيد بيعها الباقي الشريك (اجاب) نعم يقضى للشريك
 المذكورين بالشقة بعد استيفاء شرائها حيث لا مانع وهي على عدد الرؤوس والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك حصته في عقار ادعى عند القاضي بعد طاب المائة والأشهاد
 على رجل أجنبي غير شريك أنه اشتري بعض العقار المذكور فأنكر المشتري الشراء فهل
 إذا أثبت البيع يكون للشريك في العقار الأخذ بالشقة جبراً إذا لم يكن مانع (اجاب)
 يقضى للشريك بالشقة بعد استيفاء شرائها قال في الدوم الشفيع إذا طلب الشفيع
 سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما شفيع به فإن أقر بها أي بملكيتها ما شفيع به أو
 تمكّل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع أنها ملكه سأل عن الشراء هل اشترت أم لا
 فإن أقر به أو تمكّل عن العين على الحاصل في شقة الخليط أو على السب في شقة
 الجوار لمخلاف الشانبي أو برهن الشفيع قضى له بها اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى من رجل حصته معلومة من دار خربة تقبل القصة يبلغ معلوم وصرة مجهرلة
 مشار إليها فهل إذا طلب الشفيع المنازعة مع المشتري وأراد أخذ الحصته المذكورة
 بالشقة لا يمكن من ذلك ولا تنجح دعوته وتكون هذه الحيلة مسقطاً لما يطلبه الشفيع ولا
 سيما أن المشتري المذكور داره ملاصقة للحصته المذكورة (اجاب) صرح أئمتنا بأن حاله
 التي تمنع الشقة وهذه الحيلة مذكورة في المتن التي عليها المول والله تعالى اعلم
 (سئل) في بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه موضوعة على
 حائطه مشترك بينهما وقبيل موضع على عامود كان في بعض حوش النصف الآخر
 والبيت المذكور جنيته مشترك بين النصفين فاشترى شخص النصف الذي جذوعه
 موضوعة على الحائط المشترك بينهما ونهجه على عامود كان في بعض حوش
 النصف الآخر مع نصف الجنيته مع ما شأتم اشترى النصف الثاني مع نصف الجنيته الباقي
 والآن يريد الجمار الملاصق للنصف الثاني أخذه من مشتريه بالشقة وذلك بعد أن طلب

٢٨ ١٢١٧

جادی الاول

١ ١١٦٧

٢ ١٢٦٧ جادی الثانية

٤ ١٢٦٧

١٥ ١٢٦٧

سنة	رجب		
١٢٦٧	٢٢		شراعه من مشتربه ما كثر من الثمن الذي اشتراه به ولم يرض فقول والحال هذه لا يمكن من ذلك (أجاب) لا شفعة للجار الملاصق المذكور إذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت باعه مالكة لرجل أجنبي فمن معلوم ولكان جاريين علم بالبيع وقدر الثمن أخذها بالشفعة فور علمه فقول إذا ثبت البيع بشهادة البيعة الشرعية وتوقرت شر وطا لاخذ بالشفعة وانتقت موافقه الذي أحسكم الشر هي بحكم الشفيع بالشفعة (أجاب) نعم بحكم الشفيع المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في طاحنة مشتركة بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه فيها الرجل آخر بمن معلوم وعلم الشريك الآخر بالبيع وقدر الثمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثن فهل إذا أراد الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثن وسكوته لا يحجب ذلك ولا شفعة له (أجاب) نعم لا يحجب ذلك أن كان الأمر كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان منزلين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فباعا واحد المنزلين بمكروك والآخر غير مذكور ثم إن أحد الشريكين باع نصيبه فيه - الرجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم فلما باع الشريك ذلك أخذ بالشفعة فقول والحال هذه تنبت له الشفعة فيما يمكن محتسرا وبأخذ بخصمته من الثمن (أجاب) للشريك أخذ الحصصة البيعة في المنزل والمملوك إذا وادع بالشفعة بما يقابل من الثمن والشفعة فيما يبيع من البناء في الأرض المحذرة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه جزع موقوف شائع وباقية مملوك لا شفعاء فباع أحدهم نصيبه فهل يكون للشركاء الاخذ بالشفعة (أجاب) لا شفعة في الوقف ولله ولا يجوز له كافي الفرق إذا باع أحد الشركاء في العقار المملوك نصيبه منه يكون لباقي الشركاء المتساكين الاخذ بالشفعة ولا شفعة لتولي الوقف فيما يبيع من العقار المملوك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله جاران ملاصقان له من الجنتين فباعه بالحد الجارين في غيبة الجار الذي في فعل إذا حضر من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن يقضى له بالشفعة وتكون للدار مشتركة بينهما مانصة (أجاب) تنبت الشفعة لمن اشترى أو اشترى فأذا طلب الجار المذكور كونه بالشرع يقضى له بالنصف بعد استيفاء شرائط الشرع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حائطا من مالكة يبيع معلوم أراد رجل أن يخذنها بالشفعة لكونه دارا والمحب أن المرفوع به وقف فهل إذا كان المرفوع به وقف لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (أجاب) لا شفعة في التوقف ويجوز أن يبيع دار يجنب دار الوقف بالشفعة لا لوقف ولا لغيره وأخذها المتولى لا لوقوف عليه كفي حوائذ الدرر الهندية ولا شفعة لدار الوقف في المسانوت المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع ثلثها لرجل آخر فقدر معلوم وبالصفة الجوهلية واستسلمت في المجلس ولم تعلم فهل إذا أراد الجار أن يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يحجب لذلك (أجاب)
١٢٦٧	٨	شعبان	
١٢٦٧	٥	شوال	في القعدة
١٢٦٧	١٠		
١٢٦٧	١٧		
١٢٦٧	٦	ذي الحجة	
١٢٦٧	١٨		
١٢٦٧	٢٦		

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن بحيث لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للجار
 المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير خرب لا يقبل الشفعة لآمرأة تصفه والباقي
 لغيرها فوجبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب لكتاب هذه العينة
 وكتب بذلك حجة وقومت المحصة المؤهوبة بقدر من الدوام لاجل أن يدفع عليه رسم
 القاضي فيقول اذا أراد بعض الشركاء اخذ المحصة المؤهوبة بالشفعة لا يجب لذلك ولا
 يكون تقويم المحصة بذلك مسوقا لطلب الشفعة (اجاب) لا تثبت الشفعة قصد الا في
 عقار مائة درهم فلا شفعة في ارض وصدقة وهبة لا بعوض مشروط بكافي الدرر وغيره فلا
 شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
 بين امرأتين فاصفة باعت احدهما نصيبها لرجل اجنبي من معلوم في غيبة الجار
 الملاصق للدار وباعت الثانية حصته من نصيبها للمشتري المذكور في غيبة الجار كذلك
 من معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ويقدر
 ان من يخصص يئذ شرعية يجب بالشفعة في نصيبها جبر على المشتري اذا ثبت ما ذكر
 بالوجه المشرى وهل اذا طال الجار المذكور ان التزم واخذ على من المثل لا بقصد
 الاعراض عن الاخذ بل لا يكون هذا القول من قطعها (اجاب) الجار المذكور اخذ
 المحصة المباعة أولا بالشفعة وليس له اخذها اشتراها المشتري ثانيا لكون المشتري شرى بها
 وقت العقد الثاني والنشر يك مقدم على الجار كافي الدرر وحاشي في قضية الجار
 بالشفعة فماذا كريت لا مانع ومجرد اخبار الشفيع من الثمن زائد عن من المثل بعد
 اخذها بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوح منه ما يدل على الاعراض عنها
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد وله فيها دار وضع يده على قطعة منها
 رجل اجنبي وجعلها محلا للثمن ولما كانت القائب جار يملك محلا باعه لرجل آخر من معلوم
 قباع واضع اليد للشفعة المذكورة مع بيع الجار من المشتري من الجار فهل اذا حضر
 القائب واقتب أن القطعة المذكورة ملابله ولم يأذن ولم يجز البيع بكون البيع غير نافذ
 وله نزعها من المشتري ولا اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن في الغل الذي باعه الجار
 (اجاب) يبيع ملابها لغيره بدون الاذر موقوف على احاطة المالك فان احازره نفذ وان رده
 بطل والجار الاخذ بالشفعة يقضي له بها بهداسية شراءها الشرعية والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل باع داره اجنبي من غير أن يعلم جاره وغرس المشتري فيها شجرة
 فلعل علم الجار قال اخذها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا اخذ بالشفعة
 فهل يجب على الفارس قطعها (اجاب) يقضي الجار له كور بالشفعة به استيفاء
 شراؤها واخذ الشفيع بالثمن ودية الغرس مسقة في القصاص لو غرس المشتري أو كاف
 الشفيع المشتري قطع ما غرسه اذ لم تمتص الارض بالقطع والله تعالى أعلم (سئل) ا
 في رجل يملك بيتا يبيع بجواره بيت آخر اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ومقيد ارا الثمن

٩٢٦٧

٢٧

عمر

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٨

وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشقة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا
 فهل يكون له الاخذ بالشقة قوله كان ذلك البيع مقايضة (أجاب) يقضى الباع
 المذكور بالشقة بعد استيفاء شرائطها ففي التنوير وشرح هو في التراما القبي بالعدة يوم
 الشراء ففي بيع عقار بعقار يأخذ الشميع كلاً من العقارين بقيمة الأخر والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار تسمى بدواً بأعمالها كمالها غير هامة من الأراضي بمن معلوم فهل حيث
 كانت الدار على كذا أرض أو بناه يكون لمجاريها أخذها بالشقة مجبراً على المشتري حيث
 لم يكن جارا للأراضي وتوفرت شرائطها يأخذ الجار بالشقة وتطلبه في مجلس عليه
 شاهداه على ذلك عند العقار (أجاب) ان كان الدار على كذا أرض أو بناه لم ياتيه
 تثبيت فيه بالشقة فيقضى الباع بها بعد استيفاء شرائطها ولا يقر بقرينة الصفقة
 لا ضرورة لان الصفقة وان اتحدت فقد شملت على ما فيه الشقة وعلى ما ليست فيه من
 ما فيها تثبت فيه اذا لم يكن البيع كذا في رد المختار وشرح المجموع والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة على كون دارا يترقى الميراث عن مورثهم باع أحدهم نصيبه
 فيها لرجل أجنبي في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعمل بالبيع وقدر
 الثمن فأخذ بالشقة فوراً على ذلك وأشهد على نفسه عند البيع فعمل يحكم للشريك
 المذكور بالشقة حيث توفرت شرائطها وتجب المصلحة على والبيع للشريك الشقيق
 (أجاب) يقضى للشريك بالشقة بعد استيفاء شرائطها الشريعة والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة كوروزات وفيهم فاضل فاشترى أحد الشركاء الباقيين حصتين
 بعقد من من شريك ومنعه بكل منهما وثيقة شرعية فيها حكم فاضل بلدهم وعلم أحد
 الشركاء الباقيين بالبيع وبالثمن وبعده عن عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن يأخذ
 بالشقة وراد الشريك الفاضل بعد بلوغه أن يأخذ أيضاً بالشقة لكنه لم يطالبها عقب
 بلوغه بل استمرسا كذا سنتين مع حضوره وهو يعلم بالبيع ويقدر الشئ أيضاً فهل لا يمكن
 كل منهما من الاخذ بالشقة وهل اذا نحل مؤخر الشقة بمجملها بشرائط القورية
 لا يعتبر تملك المذكور (أجاب) تبطل الشقة بترك طلب الموائمة في مجلس آخر فيسه
 بالبيع أو ترك طلب الشاهد عند عقار أو ذي يد ولا يصدر بالجهل بشرائط القورية
 في ذلك فلا شقة للشريك المذكور من حيث كان الاشراف ما هو مسطور والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل ملك دارا باع حصته من رجل أجنبي ثم ملو له حارة لاهني غائب
 فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته واخذ بالشقة فوراً عليه البيع وبتدوين الشاهد
 عند العقار يجب ان ياتى يقضى له بما اذا ثبت ما ذكره من الشقة التي اشتريته من المذكور
 حصل من ماله أربعة أشهر لا عبرة ببعده ولا يكون مانعاً له (أجاب) يحكم الجار ان يأخذ
 بالشقة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بما على به المشتري حيث تحقق طلب الموائمة فوراً
 في مجلس العلم بالبيع والثمن وطلب الشاهد بل لا تراخ مع التمكن منه والله تعالى أعلم

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

مصر

١

١٢٦٨

٥

وبيع الاول

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

(سئل) في رجل باع داره وله جار ملاصق قائم عن بلدنا ثلث الدار وقبض المشتري
له اروس ستم اشهر خمس سنين وبنى فيها وبعدهم المدة المذكورة علم الجار القائب
بالبيع فاخذ بالشفعة عقب عامين لا من غير تراخ وتوجه الى ثلث الدار واشهد بالاختد
بالشفعة عندنا فقول بحساب لذلك وبأنه اذا دفعه من المشتري (اجاب) يقضى للجار
المذكور بانث ثلثه بعد استيفاء شرائطها الشرعية وهو يضمن ثلث المدة قبل العلم
بالبيع والثلث وما شقبت تكليف المشتري بهم ما يراه أو يملكه به بقيته. انتهى القلع
برضاها ما ان لم يضر القلع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة تملك بيتا بجواره
حوش ولحق له مائة جماعة مشتركين فيه باع بعضهم نصيبه لرجل اجني ولم يأخذ
خدمته به ثلثه فقول ان حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بشفعة الحو وأوفور
هو ما يبيع والثلث يضمن لها بها والحوال هذه (اجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة
بشفعة حيث توفرت شروطها وانتقضت موافقها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
مكان بجواره قوة والحوال اني بينهما مائة تركه المنة اعين المكن والقهوة فملك ذلك
لله هو باعها لرجل نصراني فأراد صاحب المكن ان يأخذ بالقوة بالشفعة فهل يحاسب
لذلك (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل له دار باعها لاجديرا له وقبض منه الثلث وكتب له حجة من
ثالثها فاضى ثم بعد مدة ثلاثة اشهر من وقت البيع طلب الجار الاخر ان يأخذ بالشفعة
فهل اذا كن موجودا لرجل ثلث المدة وعاشا بالبيع وبقدر الثلث ولا مانع لمن الاخذ
بالشفعة من وقت البيع لا يحاسب لذلك ويكون سكنه ثلث المدة مع علمه بالبيع وبقدور
الثلث وعدم المنع منها بالشفعة ونكرو جميع الدار باع المشتري (اجاب) بالشفعة
لجاء المذكور انما تفتقره هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لكل منهما دار
بذل كل منهما الآخر به وهو زاد أحدهما دارهم للآخر وصار كل منهما يتصرف في دار
الآخر فتم حصر جارا حدائير مزود لم يملكه وسكت من غير طلب مدة ثم يدعى
اثنى عشر يوم ثم بعد علمه وسكونه المدة المذكورة أراد اخذ بالشفعة فهل لا يحاسب لذلك
حيث علم وسكت (اجاب) لا شفعة تاجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالبيع وقدور
النسب لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار جماعة آلت لهم بالارتع من مورثهم
فباع أحد الشركاء حصة فيها شفعة لاجني في غيبة باقي الشركاء فهل تتوفر حصة البيع
هي حضور باقي الشركاء فلهما ايضا له بعد حضور دم أو يكون البيع في قدر نصيبه صحيحا
ولباقي الشركاء أخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتقضت موافقها (اجاب) ببيع أحد
الشركاء نصيبه لاجني من القادر المشتري صحيح لا يتوقف نفاذه على حضور باقي الشركاء
حيث صدر صحيحا لازم ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بغير معلوم عليه ساكن لمجته المجدي فهل

٢٢٦٨ ٢

١٢٦٨ ٢٢

جادی الاولی

١٢٦٨ ٢٢

١٢٦٨ ٢٥

٢٢٦٨ ٢٩

رجب

٩٢٦٨ ٨

١٢

١٢٦٨

شعبان

١٤

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

رمضان

٢

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

في القعدة

١٥

١٢٦٨

اذا اراد المزارع ان ياخذها بالشفعة لا يجاب لذلك حيث كان عليه احكم (اجاب) نعم
لا يجاب لذلك لان الشفعة لا تملك له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع عقارا لاجني بفن
معلوم جاره ملاصق فاشبع عن بلد المبيع في بطن بلغه الخبر ان الشفعة في الجاهل
الم ببيع وشهد على ذلك فهل اذا شفعه له اليه فله الشفعة لاخذ بالشفعة موزع له وتوفرت
شروط الاخذ بها وانتفت موانعها يصح له بها ولا يلزم الشفعين بين بدشهادة البينة
له بذلك (اجاب) اذا علم الشفعين بالبيع وقدر الثمن واخذ بالشفعة فوعد له واشهد
على ذلك عند العاقل او الميسر لو العاقل وفي بداهة المشتري من غير تراخ وانتفت موانع
الاخذ بها قضى له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى اعلم (سئل) في فري
مترك بين ورثة باع احدا لشر كانه نصيبه منه لامرأة اجنبية بفن معلوم فعند علم الشريك
بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة فوعد له عند العاقل بحضور بينة شرعية فهل اذا ثبت
ما ذكره قضى للشفيع بالشفعة جبر على المشتري اذا تحقق ما ذكره بالشرع لشرعي
(اجاب) نعم قضى للشفيع بالمدكور بالشفعة بعد استيفاء شرطها الشرعية وانتفاء
موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بفن معلوم ووضع
يده عليها وانصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جوارح حاضرين من قبيلة وعلم بالبيع
والثمن ولم اخذ بالشفعة فوعد له ما كان له من الشفعة من الشهر ولو اراد الاخذ بالشفعة مع
علمه وتأخير دفعه فهل والحال هذه تسقط شفعة بالتأخير ومع من معارضته للمشتري (اجاب)
اذا علم الشفعين بالبيع والثمن وسكت عن طلب الموائسة اوترك طلب الاشهاد مع
الفرد على ذلك بطلت شفعة وليس له بعد ذلك الاخذ بها حيث تحقق ذلك والله تعالى
اعلم (سئل) في اخو من مشركين في دار شركه ملك باع احدهما جميع الدار
المشتركة بغير اذن الآخر فهل ينفذ البيع في نصيب البايع خاصة واذا قلتم بذلك فهل
للمشرك الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة (اجاب) كل من شركى الملك اجنبي في نصيب
الآخر فلا ينفذ بيع احدهما حظا شرعية دون ذمه واجازته واذا ارد البيع في نصيبه يرد
وقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرطها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل يملك دارا باع نصفها لآخر من مدته ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على اثنائها
وبناه دارا لنفسه والآن يدهي رجلا قريب للبايع بان له خمسة في الدار المذكورة
ويريد الاخذ بالشفعة فهل اذا علم بالبيع وبقدر الثمن ولم ياخذ فوعد له لا يجاب لذلك
اذا ثبت ما ذكره من معارضة المشتري فبغيره بدون وجه شرعي (اجاب)
لا يقضى للشفيع بالشفعة على فرض قبول شركته في المبيع بدون استيفاء شرطها الشرعية
والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشركه بين رجلين باع احدهما نصيبه فيها
لرجل آخر بفن معلوم من الداراهم فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن فخذ بالشفعة فوعد
له واشهد على نفسه في الجاهل المبيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرطها واذا ادعى

المشتري ان الدار محتسكة من جهة وقف حيلة لمنع المشتري من الشفعة ولم يثبت لا بينة شرعية ولا بحجة يبدها محتسكة واقام الشفيع بينة على ان الشراء وقع في نصف الدار ارضا وبنا لا صبرة بدهوى المشتري شرعا ويحج به على تسليم المبيع للمشتري بالشفيع المذكور (اجاب) باع احد الثمن في الدار نصيبه منها الاجنبي يكون لشره يكره الشفعة فيقوله به باع دون ثمن فيها حيث لم تكن ارض تلك الدار وقف فان كانت الارض وقف فلا شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع احدهم نصيبه منها لرجل اجنبي بمن معلوم من الدراهم والبعض الذي لم يسع كان قائما وقت ابيع دون مضافة القصر فكث التصيب المباع تحت بعد المشتري مدة عشرين ثم باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته في بلد البيع وعلم البيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ففور على بل وكل آخر في اخذها بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفور ثم رجع الى محل غيبته فهل لا يجب اخذها بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل في الاخذ بالشفعة (اجاب) لا يقضي للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عا شيعتين بينهما قطعة ارض ملاصقة لهما مالك لغيره وليس عليه احد فباعها ما لهما الرجل آخر غير جاز فقل اذا علم الجار واخذ بالشفعة ففور على بالبيع وبقدرا الثمن واشهد على ذلك اخذ ثلث القطعة قهر من المشتري بالثمن الذي وقع عليه البيع (اجاب) يقضي للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة واشهد على ذلك بالشفعة بجهة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبا وحضر من غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب الاخذ بالشفعة له ولا شفعة له ومنع من معارضته بدون وجه شرعي (اجاب) حيث كان الثمن مجهولا لا يحكم للشفيع بالشفعة لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كفي الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في طاحونة باهمل رجل اجنبي بمن معلوم فاعلم الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الاخذ بالشفعة ففور على بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم الجار بالاخذ بالشفعة حيث توفرت شرائها ويجوز المشتري على رد المبيع للجار الشفيع المذكور (اجاب) يقضي للشفيع المذكور بالشفعة حيث توفرت شرائها وانتهت موافقها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امره اشترت دارا بمن معلوم بموجب بجهة شرعية يبدها ولها جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدرا الثمن فامتنع من الاخذ بالشفعة ففور عليه فهل اذا اراد الاخذ بالشفعة وكان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع والثمن عند حضور من غيبته وسك عنه عن طلب الشفعة لا يجب لذلك وسقط حقه منها اذا ثبت ما ذكر ومنع من معارضته في دارها بدون وجه شرعي (اجاب) تسقط الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس العلم بالبيع والثمن أو ترك طلبه الا شاهد عند عقار أو في يد كاهن مصرح

١٢٦٨

٢٢

في الشفعة

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

٢٣

مصر

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٥

سنة

محرم

به فباس الجمار المذكور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اربعة باع خمسة من قدامها معينة لرجل بغير معلوم بموجب بيعه شرعية ثابتة المضمون من مدة اربعة اشهر وزيادة مع علم الجار ومكوثه ثم بعد مدة باع للمشتري مائة فدان باقى الابعادية مع علم الجار وسكوته ايضا بغير معلوم بموجب بيعه شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فهل اذا اؤاد الجار المذكور الاخذ بالشفعة لا يجازي لذلك

١٢٦٩

٢٦

ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت الجار المذكور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقد راى ان هذه المدة مسقط للشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في امكسة مقربة باعها مالكاها لرجل بغير معلوم فباعها لغيره بذلك الجار الملاصق للبائع اشهد في مجلسه على الطلب بالشفعة وعند المبيع فور علمه بذلك فهل اذا فورت شروط الاخذ بالشفعة وانتفى موانعه يحكم بالشفعة للجار الملاصق

١٢٦٩

٢٧

والحال هذه (اجاب) نعم يحكم بالشفعة المذكور بالشفعة به اذا استيفاء شرائها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها شيخ البلد للجار الملاصق لها في غيبة المالك ثم بعد مدة حضر المالك ورد البيع وباعها لرجل اجنبي غير ملاصق بغير معلوم فهل الجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع وبقدرا ان يقضى له بها جبرا على المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حافوتين في ارض محبة بركة باع المالك نصفهما

١٢٦٩

٣٠

شائعا لرجل بغير معلوم قبض بالجلس على يد نائب الحاكم الشرعى وبحضرة جميع المسلمين والآن يدعى من هوسا كن باحدا الحافوتين شراء نصفهما سابقا من البائع شائعا قبل المشتري المذكور فهل ينفذ البيع لكل من المشتري الثانى والاو ولا فاعل مدعى الشراء او لا بان النصف الذى اشتراه الثانى هو عين النصف الذى باعه له البائع او لا لاجل ابطال البيع الثانى لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعطله المذكور ويقضى لكل منهما بالنصف شائعا لكون المالك واحدا ولا شفعة لاحدهما على الاخر حيث كانت الارض محبة

١٢٦٩

٤

(اجاب) لا شفعة فيما بيع من البناء في الحافوتين المذكورين على فرض تصورهما وليس لمدعى الشراء ولا معارضة المشتري النصف حيث كان الامر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة شائعة في دار غير قابلة للشفعة بغير معلوم وصورة تجهيزه استهانت بالجلس ووجب البائع ما فى الدار للمشتري المذكور وقيل منه بذلك ووضعت المشتري به عليه امدة والا نريد الجار ملاصق لما اخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة المشتري فيما بدون وجه شرعى

١٢٦٩

٨

(اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجنبي في غيبة الجار الملاصق واستمر المشتري واضعافه عليها مدة من السنين منكر الشراء فهل الجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع

صفر ٢٩
سنة ١٢٦٩

بيع الاول

١٢٦٩

١٣ ١٢٦٩

٢٣ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

بيع الثاني

٤ ١٢٦٩

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة ما تمام من الاخذ بالشفعة (اجاب) ثبت للجار الملاصق
حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدرا الثمن فيقتضي له بها بعد اقامته بينة على المشتري بشرائه
واستيفاء شرائطها ومضى المدة قبل العلم بالبيع لا يستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في
مكان مشترك بين رجلين أحدهما مال لثانيه وللآخر باقية فباع صاحب الربع نصيبه
لرجل اجنبي بمثل معلوم في غيبة شريكه ثم مات المشتري عن ورثة يبلغ وقاص من فباع
الباقيون نصيبهم للقهر بمثل معلوم ثم حضر الشريك الغائب فعلم بالبيع الاول
وقدرا الثمن أخذ بالشفعة فورد عليه فهل اذا ثبت ذلك بالينة الشرعية يقضي له بها (اجاب)
يقضي للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانفق موانعها ولا يطلها موت
المشتري ولا موت البائع لبقاء المشتق له كما هو جوابه كما لا يطلها بيع المشتري أو وارثه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ثرية باعها لرجل آخر بمثل معلوم وله جار
ملاصق أخذها بالشفعة فورد عليه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البائع
أنه وهب منها دارا للمشتري بملاصقة ملاك الشفع بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن
لا عبرة بتدبره والمجردة عن الاثبات شرعا (اجاب) يقضي للجار بالشفعة اذا لم يثبت
ما يطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية
عشر ذراعا من دار بالارث ويحوز دارا بها مال كها بمثل معلوم من الدارهم ولدار جار
آخر من جهة أخرى يطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثمن فهل والحال هذه
يكون لكل من الجارين الاخذ بالشفعة بحق الجوار (اجاب) تثبت الشفعة للجوار
الملاصق فيقضي لكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية
والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين شر بكي اشترى أحدهما نصيب شريكه
بمثل معلوم الدارهم فهل اذا كان للدار المذكور تجار واراد أن يأخذ بالشفعة والحال
هذه لا يجب لذلك (اجاب) قال في التنبير وشركه وثبتت بعني الشفعة لمن اشترى
اصالة أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وقادته أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشرائه
والدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شر بكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده
اه وبهذا علم انه لا شفعة للجوار المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة
بين ثلاثة أخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير له ولم قسم الدار بينهم ما بين
ولد الصغير فباع أحدا الاخوين حصته لآخره ثم باع الآخر حصته وحصة ابن أخيه
الصغير ولو علم الصغير بذلك حقه كبر ورد البيع في حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع
والثمن له أن يأخذ نصيبه من المشتري وحصة عمه بالشفعة ولو طالت المدة قبل علمه بأن
زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذ بالشفعة له ذلك (اجاب)
يقضي للصغير المذكور بما يخصه في تركته والده وفي الدار المختار صبي شفع لا أولى له
لا تطل شفخته وان نصب القاضي قيبا يطلها بجلاله والله تعالى اعلم (سئل) في

وجعل باع دار الآخرة بمن معلوم وله جارقا صر لا ولي له فلما بلغ القاصر وعلمه بالبيع
 وبقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار أو أشد
 على ذلك بينة شرعية فهل يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا ثبت ما ذكره بالوجه
 الشرعي (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفي الدرر
 المختار صيغ لا ولي له لا تبطل شفيعته قال في حواشيه فله أن يطلبها بعد بلوغه اهـ
 والله تعالى أعلم (سئل) في أرض غلوكه بعضها تقاصر وباقيها الباقيين اشترى
 رجل نصيب الباقيين منهم بمن بعضه صرة بمجهولة في غن نصيب كل ومضى على ذلك المدة
 وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشتري فهل إذا لم يعلم قدر الثمن لا يجب
 لذلك (أجاب) لا شفعة فيما يسبق على الوجه انذ كرر والله تعالى أعلم (سئل) في
 امرأتين من ثلاثة بنين وبنت وتوكت ما يورث عنها من دار وغيرها فلما مات أحد
 البنين فبعت التركة فادعى أحدهم أنه اشترى الدار من أمه قبل موتها وأنكر الآخر كقول
 إذا كان المشتري جارا ملاصقا لهذه الدار وللدار المذكورة جار ملاصق من جهة أخرى
 وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى لكل منهما بالشفعة مائة بعد
 ثبوت البيع بالوجه الشرعي ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع الورثة بالتريضة
 التريضة (أجاب) يقسم جميع تركته المأزونة بينهما لقرينة الشريعة
 ويقضى للشفيع والمشتري الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم
 (سئل) في أربعة مشتركين في دار باع أحدهم حصته لا كما يثبت معلوم من
 الدواهم فهل يكون للباقيين الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن ويكون لكل
 منهم أخذ حصته بالشفعة على قدر نصيبه (أجاب) يقضى لجميع الشركاء الباقيين
 ومنهم المشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها التريضة على قدر رؤسهم لا بقدر الأقسام
 لو تقاسمت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاد كور
 وثلاث البنات بالغ والبعض قاصر فأقام القاضي رجلا أجنبيا وصيا على القصر بسبب إقامته
 متزوج بينت من بنات المتوفى فوضع الوصي يده على ما تركه المتوفى من بيت وطاحونة
 دائرة وسكن البيت مع بعض الورثة البالغ وصار يستغل الطاحونة بإدخالها على يده
 كالجاري والحال أن هم القصر أخذهم عنده في بلد ورأهم من ماله تبرأ عنه حتى
 بلغوا رشدهم ولا يتفق عليهم شيأ من مال أبيهم فهل إذا طلب الأولاد بعد بلوغهم أجرة
 ما يتخذهم في المنزل والطاحونة يجازون لذلك مدة يفهموا إذا باع أحدهم جزأ من نصيبه
 الوصي المذكور بمن معلوم في غيبة الآخر وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن
 يقضى له بما جازا على المشتري إذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية (أجاب) للثمن بعد بلوغه
 وشيداه مضالفة من استولى على عقار بلا اعتداد به واستعمله بآجرة مثل مدة مثيلاته
 ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٣٠

جادی الاولی

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٦

يملك عقارا باع لرجل آخر بجن معلوم من الدراهم ثم باعه المشتري لرجل آخر أيضا بجن
 معلوم وهو كل منهما عليه بعض عسارة وللعقار المبيع جار ثائب فباع المالك الجار الثائب
 بالمبيع أخذا بالشفعة فورد عليه بالمبيع وقدر الثمن وأشهد على نفسه بذلك في مجلس العلم
 فهل والحال مذم يحكم له بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضي للجار
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وتنقض جميع تصرفات المشتري حتى الوقف
 ويأخذ الشفيع والثمن وفيه البناء من حق القاع لو بين المشتري أو كاف المشتري بلعه ولا
 يحبر المشتري على بيع البناء إلا إذا كان في القاع نقصان الأرض والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين رجل وأولاده أحدهم ذكر والباقي أنثى اقترعوا هاتحين فأخذ
 أحدهما مع أخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حيزا بين القسمين وطريق
 القسمين خاص بما واحدة ثم مات أحدهما من ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا
 الآخر من ابنه ثم مات ابنه ثم مات ابنه ثم مات ابنه ثم مات ابنه ثم مات ابنه
 المذكورات ما عداهن في نصف الدار في غيبة هذين الابنين ففرض أحدهما وأخذ نصف
 ما باعته ثم الآن حضر أخوه الذي كان غائبا ويريد الأخذ بالشفعة في جميع ما باعته
 الأخوات المذكورات أولا فهل يقضي له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل
 الدار واحدا وبعد التقسيم الطريقي الخاصة بالقسمين مشتركة كونه جارا بالمبيع
 (أجاب) نعم يقضي للرجل المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة
 لأخيه فيها باعتها الأخوات حيث طلب نصف ذلك فشرط صحة ما طلب الكل فلو
 طلب الشفيع البعض بناء على نهية شفقه فقط بطلت شفعة كما صرحوا به والله تعالى
 أعلم (سئل) في بيت ششنة ك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر
 معلوم من الدراهم في غيبة أحد الشركاء وعدم علم الحاضر بالمبيع وبقدر الثمن فهل
 والحال هذه يكون لكل منهما الأخذ بالشفعة فورد عليه بالمبيع وبقدر الثمن وتكون
 الشفعة بينهما على قدر المثلث (أجاب) يقضي لكل من الشريكين في العقار المذكور
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤوس عندنا لا على قدر
 الأنصاف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باعه لامرأة بجن معلوم من الدراهم
 من مدق عشر سنين ولا جاره لاصق علم بالنبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات
 عن وارث فوسل إذا أراد وارثه الآن أن يأخذ بالشفعة لا يجب لذلك والحال هذه
 ويمنع من التعرض بدوز وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بعوت الشفيع قبل الأخذ
 بعد الطلب أو قبل ولا تورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في ربيع باعه
 لآخر بثمن معلوم بمصر فبينة شرعية ثم حصل بين المشتري وأمرأة جنيبة جارية ثمانية
 بسبب أنها كانت تتردد بشراهم وزادت ثمنه بعد عقد النكاح بواسطة الدلال فهل لا تجب
 لذلك إذا كان عقد البيع ثابتا ولا عبرة بتلك الزائدة وإذا أرادت الأخذ بالشفعة بعد علمها

رجب
٤

سنة

١٢٦٩

بالبيع ويقدر الثمن وتركتها الاخذها بالانجاب لذلك ايضا اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
فتم لا تحب المرأة المذكرة لذلك وسقط حق الشفعة بذلك طلبها فورا العلم بالبيع وقدر
التمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طريقه في السفلى لانه التيق بالعقد
بما له من حق القراء كما في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
دارا من مالها بجن معلوم فاحد جارا للدار والمبيعة بالشفعة فقرر العلم وادعى المشتري
ان بناءها على ارض محتكرة يريد بذلك ابطال شفعته فهل يحكم بها للبائع عند توفر
شروطها وانتفاء وانفاسها ولا عبرة بدعوى المشتري الاحتكاك بكون انشأت شرعى

١٢٦٩

٨

(اجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت ان ارض مالك الدار وقابل
ثبت البيع في الدار وارضها وبناء يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شرروطها والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل اجنبي بجن معلوم
ثم بعد مدة ثمانية اشهر من حين الشراء مات المشتري عن ورثة ويهو ارا البيت المذكرة
جارا ملاصق لا يعلم البيع فعند علمه به ويقدر الثمن اخذ بالشفعة فور علمه واشهد بيته عند
العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له اخذها حصه المبتاعة

شعبان

١٢٦٩

١

من ورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للدار بالشفعة بعد
استيفاء شرائطها بالشرعية ورفع يد ورثة المشتري حيث لا مانع ولا يطلها موت المشتري
ليتمام المستحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من ابنة عشر قير طاهلي
ارض مملوكة وسبعة قرار يط على ارض محتكرة لجهة معينة بقدر معلوم فقام على الجار
بالبيع اخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند
توفر شروطها وانتفاء واقفها جبر على المشتري (اجاب) للجار الملاصق الاخذ بالشفعة
فما يبيع ويحوار من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الارض المحتكرة ولا يصح
تقرير الشفعة على المشتري هنا اذا تحقق العبد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

٧

ابن باع بيتا له ولاولاد اخيه القصر بما يخصه ويخصصه من المال ورسم ذلك باع في
الصلح مع كون الاتباع المذكرة ثابته لكن منهم بالينة الشرعية فهل اذا باع حصته في
البيت المذكرة بعد بلوع سهمه واجارته شراعه له يكون لاحد الاولاد المذكرة
اخذها بالشفعة والحال هذه (اجاب) للشرية في العقار المملوك لانه في الشفعة
ويقضى له بذلك بعد سقيها شرطا عليها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا ارضها محتكرة ومكتسبة كصبيح خبيث سمعها لا ترم مدة خمس سنين
ويحوار هذه الدار وكاله مملوك لا ترم هذه له ولا ربع كيل منها ذكوة نعى بعدد
يبع لدار المذكرة أراد وكيله ان يخذ هذه يد بالشفعة فهل له شفعة له

١٢٦٩

٧

سيار لارض محتكرة (اجاب) لا شفعة لمالك المذكرة في الدار لمبيعة على
الارض المحتكرة فيبيع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

١٦

مات عن ابنين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقدمات كل من الزوجين في حال حياته وترك داراً ثم مات أحداً من الشقيقين قبل نكاحهما عن أخيه الشقيق وأخيه الشقيقة وعن أخيه لايه ثم مات الأخ الشقيق الثاني عن اخته الشقيقة وأخيه لايه ثم ماتت الاخت الشقيقة عن ابنين وزوج فوضع الأخ للاب يد على الدار المذكورة وباعها في غيبة ورثة البنت بدون إذنهم ورضاهم لاجني فهل لا يغني عنه ولا في نصيبه فقط ويكرر لورثة البنت أخذ ما يبيع بالشفعة فوعلمهم بالبيع وبقدرا الثمن (أجاب) يبيع مالك العيب بدون إذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ويقضى للثريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانقضاء مواعيدها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل اجنبي مع وجود شريكه وعلمه بالبيع تخاف ورجع من غيبته ومكث فحوشه رين مع علمه بالبيع وقدر الثمن والآثر زاد أن يأخذ بالشفعة منه لئلا يأنه يحل له حق الشفعة فهل يمنع من الاخذ بالشفعة والحال هذه (أجاب) لا شفعة للثريك المذكور والحال هذه ولا بعدد المجهول والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلي أجر لرجل مكاناً منه أكثره أنقاض باجرة معلومة وبعده نفض المطروح والمحق به بقضى كشف واخبار أهل المعرفة من طرف القاضي وبعد تمام ذلك أذن له بالبناء والعمارة على أن كل شيء يبنه وعمره يكون ملكاً له مستحق البقاء على الدوام وللكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه وعنه من معارضته في ذلك بغير وجه شرعي (أجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض بالغ والبعض فاجر باع بعض الباقين نصيبه من الرجل اجنبي فهل إذا باع البعض القاصر منهم وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وأخذ ما يبيع بالشفعة ونور علمه وأنه عبيد عند العقاد بحساب لذلك ويقضى له بها شرعاً إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) نعم إذا بلغ الثريك القاصر وطالب الشفعة يقضى له بها بعد استيفاء شرائطها بحيث لا يؤول له قال في الدرر في شفع لا يؤول له لا تبطل شفعتهم وان نصب القاضي قسماً عليهم اجازوا الله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما عليل طاحونة والآخرة ملك من لا يتبادل بسلامة يدارجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البذل وتصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى والسكان وغير ذلك مع مشاهدته كل منهما اللاتخو وسكونه مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع وبعد موت أحدهما المتبادلين باع المتزول ما لملكه فهل إذا اراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أنا أولى بالشرع من غيره ولا يمكن له حق الجوار ولا يجب لذلك (أجاب) لا شفعة للوارث المذكور حيث لم يكن شريكاً في المبيع ولا في حقه ولا جازاً وكان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شرَكَاه في أرض ملوكهم في بلاد السودان بها تخمير

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

شوال
١٣

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

دي الحجة
١٤

١٢٦٩

١٧

- والتبعا رابع بعض الشر كاحصته منها الا اذا اشتركا بمن معلوم فهل اذا طلب الباقي
 أخذ المبيع بالشفعة فور العلم بقضي له بها لا وكونه شريكا في المبيع حيث توفرت
 شروطها وانفتحت موافقها (اجاب) يقضي لباقي الشر كافي تلك الارض بالشفعة
 حيث كانت علوكة وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى اعلم (مسئل) في ولىد عسم
 يملك كان يتا بطريق المراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشرى الاخر بمن معلوم
 من الدراهم على يد نائب قاضي يلهما بحضور دينته شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يخذ
 المبيع من الشرى بك المشتري بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب الجار ذلك وليس له
 معارضة الشرى بك المشتري في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) تثبت الشفعة لمن شرى
 أصالة أو وكالة أو شرى له بالو كالة وفائدة انه لو كان المشتري أو الموكل بالشرى عسما
 ولدا وشرى بك آخر فاهما الشفعة ولو هو شرى كالا لدار حارة فلا شفعة للجار مع وجوده أو اذ
 في التزوير وشرحه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 أرض زراعية أمير به تلقاها بالاسقاط الشرعى من جماعة في قنبر مبلغ من الدراهم ووض
 يده عليها وصار يزورها ويدفع نحوها المجهدة اللديوان أكثر من خمس عشرة سنة والآن
 ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وآخري دعى أن له فيها ملكا ولا يثبت له ذلك فهل
 لا تحرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المردة عن الاثبات الشرعى (اجاب)
 لا شفعة في الارض التي التليت المال ولا عبرة بالدعوى المردة عن الاثبات شرطا
 والله تعالى اعلم (مسئل) في منزل مشترك بين ودة ولا يشام فيسه حصصه قباع البالغ
 نصيبه وباع وصى الا يتم نصيبهم لاخر بمن المثل لمصلحة شرعية الا يتم على يد القاضي
 وبصرته بجهولة استهلك ببيع البيع والشرافه هل يصح البيع المذكور واذا اراد
 الجار الاخذ بالشفعة لا يجب لذلك اذا تحقق ما ذكرنا بطريق الشرعى (اجاب) لا يصح
 بيع الوصى عقار اليتيم بدون مسوغ شرعى فاذا وجد مسوغ شرعى وصح البيع في
 فذهب الا يتم وغيرهم لا يكون الجار الاخذ بالشفعة بطلون معرفة فمن والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة شترى كين في دار باع بعض الشر كافي نصيبه لجاره لا صحت فاحذر الشرى بك
 الاخر بالشفعة فهل يقدم على الجار الملاءم وتثبت له الشفعة ولا حق الجار فيها
 (اجاب) يقضي للشرى بك والحال هذا بالشفعة بعد توفرت شرائطها وانفتحت موافقها
 ويقدم فيها على الجار والله تعالى اعلم (سئل) في امرئين تملك كل نصف بيت ونصف
 الاخر لشخص فباع الشخص النصف لاحدى الشرى كين بمن معلوم في دار اخرى
 الاخرى والمأخضت الشرى بك الاخرى من غيبته او علمت بالبيع قدرا عن أخذت
 بالشفعة فتورع عنها بذلك واشهدت على ذلك عند القار فهل والحال هذه يحكم له بالاخذ
 بالشفعة في المبيع على قدر نصيبها في البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (اجاب) نعم
 يقضى لراؤا المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانفتحت موافقها وتثبت الشفعة لمن

ربيع الاول

شرى أو شريته وقد ثبت أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشرائه شركاً أو ولد أو شريك آخر
 فلهما الشفعة وهي بقدر زكركم انصفوا لا المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 من آخر حصة في أرض ما تسمى ما يقبضها من الأرض الأميرية وما يقبضها من الأشجار والغنم
 بقدر معلوم من الداراهم ووضع المشتري يده على الجمان من يده وذلك بأعمال الرجل آخر
 بقدر معلوم من الداراهم وصحة جبرلة اسمك بالعلم ووضع يده على المشتري الثاني
 انتهى عمره مدة وبذلك حضر شريك البائع الأول وعلم بالبيع غشترى الأول وعلم بقدر
 الثمن وسكت ومن خذ بالشفعة وكث في البلد مدة وهو تارك للشفعة فغير عذره هل تسقط
 شفعتهم بعدم أخذه بالشفعة فور علمه بما ذكر فإذا غاب ورجع من غيبته ومطلب أن
 يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له بها (أجاب) بالشفعة للشرى لك المذكور
 والحال هذه إذا الشفعة تسقط بترك الطلب فوراً ولا شفعة في أرض أميرية ولا فيها بيع
 من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في
 دار بغير معلوم من الداراهم وصحة جبرلة اسمك بالعلم فأراد بيعه للشرى كاه الأخذ
 بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة لهم وإذا أدى الشرى كاه أن البيع فيه عين البائع لا تسقط
 دعواهم حيث كان البيع بمثل القيمة وزيادة (أجاب) لا يقضى بالشفعة للشرى مع
 الجهل بقدر الثمن ولا تسقط الدعوى إلا من المالك أو من نائبه عنه على أنه لا يقع البيع
 بمجرد تعيين بدور غرور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأخته
 ماتت عن ابن ثائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه من الرجل أجنبي عن معلوم
 في غيبة الشرى فكيف حله بالبيع وبقدرا الثمن أخذ الحصة المتباعدة بالشفعة فور
 العلم ثم ذهب إلى قاضي الولاية التي هو فيها وأقام رجلاً وكيلاً عنه وكالته مفوضة في الأخذ
 بالشفعة عند حضوره بالبلد فهل إذا حضر الوكيل بالبلد وأخذ بالشفعة أمام الدار وفور
 الدخول بالبلد يجاب لذلك ويقوم مقام موكله في الأخذ بالشفعة ويقضى له بها إذا
 توفرت شروطها (أجاب) يقضى للوكيل بالشفعة في الحصة المذكورة إذا توفرت
 شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتاً
 بطريق الميراث عن أبيهما مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الأخ الثاني عن
 زوجته وعن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الأخت أنها اشترت جميع
 البيت من زوج أختها قبل موته في غيبة ابن الأخ الشرى ثم علم الشرى بالبيع وقدر
 الثمن ولم يجزه وطلب أخذ نصيب الشرى من البائع بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن
 وأشهد على ذلك بينة شرعية هل لا ينفذ البيع في نصيبه ويحكم له بالشفعة
 في نصيب الشرى بك البتة حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) وقف يبيع مال
 الغير بدون إذن المالك حيث لا ولاية للبائهم عليه وللمالك إبطاله في نصيبه ويقضى
 للشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٣ ١٢٧٠

جمادى الأولى

١٢ ١٢٧٠

جمادى الثانية

١٨ ١٢٧٠

رجب

٨ ١٢٧٠

سنة	رمضان		
١٥٧٠	٢٠		رجل يملك حصة في ساقية في أرض اميرية باعها لآخر بمن معلوم من الدراهم فهل اذا اراد احدا الشراكه ان ياخذ الحصة المذكورة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم بالشفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بمن معلوم وصورة مجهولة لم يعلم قدامها واستهلك مجلس البيع وبعد ذلك بغير خمسة أشهر ادعى رجل شيخ قرية له بيت في حطفة غدير فاقدة وظهر منه ملاحق للدار المبيعة وبها يشارع خارج البلد بان له حق الشفعة ويريد أخذها بالشفعة والحال انه لم يحصل منه طلب فورا لطلب موافقة ولا تقر اصله فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهله ببعض الثمن الذي في الصلة المجهولة مانعاً له من الاخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) المجهول بمقدار الثمن يمنع من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شفع بعلم بالبيع والثمن وترأى عن طلب الاشهاد عند العقار المبيع وذلك لان علمه المذكور كان بعد طلوع الشمس يعني يسير وأخر الاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطلا لشفعته (اجاب) الشفع لو تمكن من طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول اذا كان في سفر ولم يشهد بطلت شفعتهم وان لم يتمكن منه لا تبطل حتى اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان اشهد حسين أصبح صحيح ولو اشهد في طلب الموائمة على البائع لو العقار في يده أو على المشتري أو عند العقار كفاه وقام مقام الطلبيين والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة آل لهم فحل وعدة طاحنة عن أبيهم فباع نصيبه أحدا الورثة في عدة الطاحنة والفحل لأحد اخوته بمن معلوم فهل اذا كانت عدة الطاحنة لا تقبل القيمة وطلب أحد الشركاء أخذ المبيع من عدة الطاحنة والفحل بالشفعة لا يجاب لذلك لاسيما ان الشفع قطع طلب من المشتري انه يشتره منه بمقام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشتري وبعد ثلاثين يوما طلب أحدهم بالشفعة وأبى الطلبيين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم في جهة فباع الحاضر نصيبه لرجل شر وارتب بمن معلوم فهل اذا حضر الغائب منهم بعلم بالبيع وقدر الثمن يكون له الاخذ بالشفعة فورا العلم ويقضى له بها اذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في عقار مع حرق القمار بمن معلوم من الدراهم بعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن وقررت عليه حصة البيع بالخاص وسكت عن الاخذ بالشفعة فورا العلم ثم في اليوم الثالث طلب الاخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية سقط شفعتها وليس له معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له الاخذ بالشفعة اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض نزاهة اميرية أسقط وترك حقهم بها اختياره لاخر في مقابل مبلغ من
١٢٧٠	٩	شوال	
١٢٧٠	٢٦	في القعدة	
١٤٧٠	٢٨		
١٢٧٠	٢٥	في الحجة	
١٢٧١	٢٠	محرم	

سنة	مجموع
١٢٧١	٢٣
١٢٧١	٢٦
١٢٧١	١٠
١٢٧١	٢٢
١٢٧١	١٥
١٢٧١	١٦

الدرهم أخذ منه وجوب وثيقة يسقط له والآخر يد الجار أخذها من المسقط
 له بالشفعة فهل لا يجاب له ذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الأمير يتو من منازعة
 المسقط له فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا لشفعة في أرض الزراعة الأميرية والله تعالى
 أعلم (سئل) في يثمتة لك بين أخوين اقتسموا وضر ما بينهما اجدارا ثم بعل موت
 أحدهما باع ابنه ما ورثه عن أبيه لأجنبي غيرهما الجا ووله فهل له الملاحق الجا واره
 الاخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة وانتمت
 موافقها بحكم الجا والمذكور بالشفعة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاث مشتركين
 في دار باع أحدهم نصيبه منها لأحدهم يكتبه بمن معلوم فطلب الشريك الثالث من
 المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفضله بمن أزيد مما اشتري به المشتري
 فامتنع من البيع له فعد ذلك أراد الاخذ بالشفعة فهل طلب بعض المبيع من المشتري
 على وجه الشراء لنفسه بعد عمله بالثمن يكون مانعا له من الاخذ بالشفعة (أجاب) نعم
 لشفعة للشريك الثالث ان تحقق ما هو المذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في
 دار مشتركة بين رجل واخت باع الرجل نصيبه منها لرجل أجنبي من مئة من سنة في
 غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت ثلاث المرات عن ابنها فطلب أحدها أخذ ما بيع بالشفعة
 متعلا بان أمه لم تعلم البيع فهل تسقط الشفعة بموت الأم ولا يجاب الابن لذلك (أجاب)
 نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فلمس الابن المرأة الاخذ بالشفعة
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها
 لأجنبي بمن معلوم من الدراهم مع قدر مكيل من القمح فطلب الشريك بالبيع وقدر الثمن
 مع القدر المكيل المعلوم من القمح واخذ بالشفعة وقوله ذلك وأشهد على نفسه عند
 المبيع وترافع المبتري على يد نائب فاضى الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه
 للبائع مع القمح واستولى الشريك الشفيع على المبيع وصار ينصرف فيه مدة ثلاث
 سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على الشريك الشفيع فهل والحال
 هذه لا يجاب لذلك ويحكم للمشتري الشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية
 (أجاب) اذا استوفى القضاء بالشفعة للمشتري الشفيع شرائطه الشرعية لا يكون للمشتري الرجوع
 على الشفيع في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعنا
 نخلا معا نخصهما بالقمح من مبرات أبيهما مع ما نخصهما إياهما من ساقية ونخل
 مغروس في أرض أميرية لا بين أخيهما بمن معلوم وهناك ابن أخ آخر لم يضمن على ذلك
 أربع وعشرون سنة ففكر لك ابن الأخ الآخر يد الاخذ بالشفعة فهل لشفعة له في
 هذه الحادثة (أجاب) نعم لشفعة لابن الأخ المذكور في هذه الحادثة والحال ما ذكر
 الا لشفعة في البناء والنخل ولا في الأرض الأميرية كالأشفعة مع تأخير الطلب بعد العلم
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وقطعة أرض زراعية أميرية بها اعتقلت

عليه من سابقه بعض اشعار باع ذلك لانه بقدر معلوم من الدواهم وعمره قديم اراهم
 مجوده القدر استهلك بعد البيع في محله فهل اذا وضعت يد هاعلى ذلك وانتعت
 به مدة وكان للبيع جارفاً وبأراد أخذ المبيع المذكور جميعه بالشفعة لايجاب لذلك
 (اجاب) لا شفعة للبائع المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفعة في الاراضي
 الاميرية وان علم الثمن اذ هي ليست بمملوكة الرقبة بل هي في يده والله تعالى اعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل اجني بقدر معلوم من
 الدواهم بمحضرة الشر كما وقت البيع واعلمهم بقدر الثمن ولم ياخذوا فور علمهم بالشفعة
 وصاروا مشاهدين تصرف المشتري المذكور مدة ولا نأراوا الشر كاه المذكورون ان
 يأخذوا المبيع بالشفعة من المشتري فهل والحال هذه لايجابون لذلك ولا شفعة لهم حيث
 ثبت علمهم بالبيع وقدرا الثمن وأخروا طلب الشفعة (اجاب) نعم لا شفعة لهم ان كان
 الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في تخيل مشترك بين جماعة
 معروف في أرض أمير باع أحدهم حصته في الاشجار ثالثة بعض الشر كاه بدون اذن
 باقي الشر كاه فهل يكون البيع نافذاً صحيحاً ولا يكون لباقي الشر كاه حق الشفعة في المبيع
 (اجاب) نعم لا شفعة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقاً سواء تباين باع المبيع
 لو كان البيع في خصوص المحصة من القل لأحد الشر كاه بلا اذن باقيهم بدون فراغ
 حقه من الأرض لم يحصل الضرر بالقاع أو بعينه اذا كان البائع قد دفع عن حقه منها
 لعمدته على ما سره في الشفعة اذا شفعت في الثمر والبناء الاتع الأرض ولا في أرض
 بيت المال لانها كارض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع داراً مشتركة بينه
 وبين اخوة له فصر بغير مصلحة من مدة ثمانية عشر سنة فلما بلغ القصر وعلوا بالبيع
 وبقدر الثمن نازعوا المشتري من مدة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيه
 البائع بالشفعة فادعى المشتري أنهم علوا بالبيع بعد البائع وقبل التزاع وسكتوا فهل
 إذا لم يثبت دعواه لايجاب لذلك ويكون لهم أخذ نصيبهم واستردادهم من المشتري وأخذ
 نصيب الاخبا شفعة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن اذا تحقق ما ذكر (اجاب) بيع الاخ
 نصيب اخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسوخ لا يصح ويكون لهم بعد بولغهم بشفعة
 الرشد استردادهم من المشتري حيث لا مانع والشر كاه المذكورين أخذ نصيب أخيهم البائع
 بالشفعة عند بولغهم وعلمهم بالبيع وقدرا الثمن اذا توقرت ثمراتها وانتفت موانعها والا
 فلا والمفتي به الآن بطلانها بتأخير طلب التاليف عنها قاضي بلا عذر شرعي كزعمه
 قول محمد وفيهم من دلها تاراد الشفع لوقال هلث امس اي مثلاً وطدت فأنكر المشتري
 ما به قاله قول المشتري بعينه وعليه فتصيب البيعة الشفعة على الصلح حين العلم أما
 لو قال ما ثبت حين علمت فله قول الشفع بعينه كما قدمه من الدواهم هذا اذا لم يكن لهم على
 حال صغرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية أمير ية

ربيع الثاني

جمادى الاولى

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

١٢٧١

جاءى الاولى سنة

١٢٧١

١٤

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٩

١٢٧١

٩

باعتها الجماعة فحين معلوم من الدراهم وأسقط حقه في المم ووضعوا أيديهم عليها وصاروا
يتصرفون فيها فإراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة
في أراضي الزراعة الأميرية وليس الجار معارضتهم فيها بلدون وجهه شرعي (أجاب)
لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية لأنها ليست مملوكة الرقبة لزراعتها بل له حق الانتفاع
بها مادام قادر على زراعتها ودفع مؤنتها لبيت المال والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
أخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فيه لامرأة بمثل من الدراهم بحضرة
بينة شرعية واستولت المرأة على المحصة وصارت تصرف فيها بالبناء والعمارة
والسكنى مع باقي الشركاء لمدة أربع سنوات ثم بعد ذلك أراد أحد الشركاء أن يأخذ
الحصة المأذونة كونه ويدفع لها الثمن الذي دفعته لأخيه لياثمة لما متعلا لانه
لم يكن يدها حتمت المحاكم الثمري بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من
المالك للمحصة المذكورة بالبينة الشرعية يكون صحيحا فإذا ولا عبرة بشعلا الثمري
بذلك (أجاب) حيث كان بيع المحصة للمرأة المذكورة ثابتا مستوفيا شرطا المحصة
لا يكون لأحد الشركاء أخذ تلك المحصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بصرف الشفعة ولا
بغير مدون وجهه شرعي ولا عبرة بميرد تعلقه المذكور والحال ما ذكر والله تعالى أعلم
(سئل) في داوم تركه بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبهم نصيبا ببراءتها فلما بلغها
ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل إذا كان الأمر كذا ولا ينفع البيع المذكور في نصيبها
وإذا أخذت بالشفعة في نصيب أبيها عقب عليها بالبيع المذكور وقعد دار الثمن تجيب
لذلك ويكون لها الأخذ بالشفعة في نصيب أبيها المذكور (أجاب) إذا كانت البنت
المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالغة رشيدة ولم توكل بالبيع ولم تجز به بعد
وقوعه بل ردت به بطل البيع في نصيبها ولما الأخذ بالشفعة إذا تم البيع في نصيبها إذا توفرت
شراؤها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة
لأحدهم النصف ولكل من الآخر الربع فباع أحدهم أربعه لآخره أم لا (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة
معلوم من الدراهم وترك مالا للربع الثاني الشفعة وأخذ مالك النصف الربع المتبايع
بالشفعة فمرو عليه بالبيع وبقدرا الثمن فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة (أجاب) نعم
يقضى له بالشفعة إذا توفرت شراؤها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى دارا ليست بجواره بمثل من معلوم القدر لا شفعين وتقاضا ولا خيار
لأحدهما على صاحبه فهو بيع بكتبه بذلك بحجة شرعية فهل إذا اوال الجار أن
أخذ بالشفعة لا يجاب لذلك (أجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى الجار بالشفعة معتم
جهل بمقدار الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالها بمثل من معلوم
والدار المذكورة جيران أخوة بعضهم حاضر عالم بالبيع وبقدرا الثمن ولم يأخذ بالشفعة
وبعضهم كان قاطنا لم حضر القاطن وعلم بالبيع وبقدرا الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

ثلاث سنين أو أراد إلا أن أخذ الدار بالشفعة معللاً بأنه كان قائماً بوقت البيع فهل
لا يكون للغائب المذكور ولا لآخوته حق في الأخذ بالشفعة حيث علم الحاضر
بالبيع وبقدرا الثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة ف
أعلم (اجاب) نعم ليس لهم الأخذ بالشفعة إلا أن كان الواقع ما هو مسطور واقعته تعالى
(سئل) في رجل يملك حصّة في دار بها رجل أخني بقدر معلوم من الدراهم
فوضع المشتري يد عليها مدة من السنين مع علم وقبضه الآخر كما بالبيع وبقدرا الثمن ولم
يأخذوا بالشفعة فور علمهم والآن أراد أحدهما أن يأخذ الحصّة المبيعة بالشفعة فهل
والحاصل هذه لا يجب لذلك حيث كان يعلم بالبيع وبقدرا الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور
علمه إذا تمت ما ذكرنا لوجه الشرحي (اجاب) إذا كان أحد الشر كالمذكور يعلم بالبيع
وقدرا الثمن وترك الأخذ بالشفعة ثم أراد ذلك لا يمكن منه لسقوط شفعتهم والحال هذه
واقعته تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً آلت إليهم بطريق الارث عن مورثهم
فباع منهم اثنتان نصيبهما ما على الرجل أخني بثلث معلوم من الدراهم فهل والحال هذه
إذا أخذ باقي الشر كالمحصتين المتباعدتين بالشفعة فور علمهما ببيع وبقدرا الثمن يقضي
لهم بها شرعا (اجاب) إذا توفرت شرائط الشفعة التي من جلتها في مثل هذه المحادثة
طلب كل من الشر كالأخذ بها في كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بغيره بخصه سقطت
شفعته كما هو جوابه يقضي للشفعة بما بعد رؤوسه لا بعد الدار والملك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في دار يملكها رجل وأخته بالارث عن أبيهما فباع ثلث الدار جميعها الأخ من غير
أن تأذن له أخته في بيع حصتها فهل والحاصل هذه يكون البيع في حصتها موقوفاً على
إجازتها فإن إجازته تفقد وإن رفته بطل وإقرارته بطل البيع في حصتها وأراد أن تأخذ
بالشفعة بعد علمها بالبيع وبقدرا الثمن وسكوها مدة طويلاً من غير الأخذ بالشفعة متعلّلة
بأنهم تجب على أن الشفعة على الفور لا تجب بالشفعة (اجاب) لا ينفذ البيع المذكور من الأخ
في نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكمن موقوفاً فإن إجازته تفقد وإن رفته بطل
وسكوها الشفيع عن الأخذ بالشفعة بعد علمها بالبيع وبقدرا الثمن مدة طويلاً مبطل لشفعته
ولو كان جاهلاً بشرط القرية فلا يعذبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يستعان
دار بالارث لثلاثة ثلث شائع ولا رجل الثلثان شاعين أيضاً فاشترى الجار الثلث الذي
للزوجة بثلث معلوم من الدراهم ثم عدلها عما لث الثلثين ما يملكه فاحصهما ما يملك
الثلث بالشفعة بعد بيعهما من المالك الأصلي لأخيه فهل والحاصل هذه يجب لذلك
ويقضى له بالشفعة وأراد رجل له دار مجاورة لثلاث الدار بابا في زقاق غير زقاق الذي
فيه الدار المأخوذة بالشفعة لا يمكن من ذلك (اجاب) تثبت لشفعة للشر يك في نفس
المبيع ثم للشر يك في حقوقه ثم للجار الملاصق فإذا أخذ الشر يك المذكور المحصّة
المتباعدة بالشفعة وتوفرت شرائطها وانفتحت مواضعها يقضى له بها فإن سقطت حققة في الشفعة

١٢٧١

١٦

١٢٧٢

١٦

شعبان

١٢٧١

١

١٢٧١

١٢

شوال

١٢٧١

١٢

ذى الحجة سنة

١٩ ١٢٧١

ربيع الاول

٤ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

جاءى الثانية

٩ ١٢٧٢

رجب

١٩ ١٢٧٢

شعبان

١٢ ١٢٧٢

المذكورة بمسقط شرعى كان الجار المذكور الاخذ بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في طاعة مشتركة بين جماعة باع احدىهم نصيبه منها لاجنبى بمن معلوم فلما علم احد
 الشركاء بالبيع ويقدر الثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه وفي مجلسه واثم به على ذلك
 واشهد عند العقار ايضا فهل له الحال هذه يكون له اخذ المبيع بالشفعة فهو راعى الى المشتري
 حيث الحاصل ما ذكر (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
 وانتفاء موانعها ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة يملكون بيتا مشتركا بينهم
 على التسمية وبع واحد منهم نصفه وللآخرين النصف الثانى فباع مالك النصف نصيبه لرجل
 اجنبى بمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري بدله بمم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه
 فاشترته بمالك المصنف بمن معلوم من الدراهم فهل اذا اراد مالك الربع الثانى ان ياخذ
 بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤسهم (اجاب) المهر صريح بان الشفعة تثبت لمن شري
 اصالة او وكلة او اشتري له بالوكالة وفائدة انه لو كان المشتري او الموكل بالشراء شيكا
 ولاد اشريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا ايضا بالشفعة فيجب بقدر رؤس الشفعة
 لا الملك عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في ذميين يمتازين في حارة من قرية من قرى الريف
 باع احدىهم داره لذي اجنبى بمن معلوم من الدراهم ولدا للمبيعة جازى علم بالبيع
 وبعد والثن وترك الاخذ بالشفعة بغير عذر شرعى مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع
 ويقدر الثمن فهل له الحال هذه تسقط شفعة له لان من شرطها الغروية (اجاب) نعم
 لا شفعة له والحاصل ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا ثرية بالمخبرات
 عن ابيهم ما باعها لرجل اجنبى بمن معلوم بموجب شريعة يمد المشتري والان زرب
 رجل من اقرارهما اخذها بالشفعة متعللا بقرابته لهما وانه اولى بهما من المشتري والحال
 انه ليس بجار لتلك الدار ولا شريك فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا شفعة له ولا عبرة بتعلله
 المذكور وجماعة من منازعة المشتري فيه امدون وجهه شرعى (اجاب) لا شفعة بمجرد القرابة
 بدون شركة في نفس المبيع او في حقوقه او جوار والله تعالى اعلم (سئل) في داومت شركة
 يبرر رجل وولاد اخيه ابا القسين باع ايم قص به من الرجل اجنبى بمن معلوم في غيبة
 اولاد اخيه المذكورين فهل اذا حضر وامن غيبتهم وعلوا بالبيع ويقدر الثمن واحذوا
 المصفاة التي باعها ايم بالشفعة معافور العلم بالبيع ويقدر الثمن واشهد وايدلث بدنة عند
 العقار يحالون لذلك ويقضى لهم ايم اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعى (اجاب) يقضى
 للشركاء المذكورين بالشفعة اذا تورت شرائطها وانتفاء موانعها ولا فلا والله تعالى اعلم
 (سئل) من طرف الضابطه بما مضى في رجل اشترى حصه في ارض على ارض وقف
 مستأجرة وبيده انذ كور مشترك يبر جماعة اراد احد الشركاء في البناء الذي على وجه
 الارض ان ياخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة في البناء (اجاب) لا شفعة
 في البناء الكاش على ارض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة

١٢٧٢

١٥

يا موهال رجل اجني بمن معلوم ويجوز اذ اراد الرجل ان يفتد عليه البيع وشراء المشتري
لما طلبه وكل المشتري ان يسكنه فمساو سكتها منه يام ولا ينريد اخذها بالثقة
فهل اذا كان علمه بالبيع وبقدرا للمساو وان لا يجاب له ذلك ولا ثقة ولا
بأن اخبره بمن من منافقة المشتري فيما بين وجهه شري (اجاب) ثم لا ثقة له والحال
ما ذكرناه تعالى اعلم (مسئل) في بيت مشترك بين اربعة لاحد منهم انما صغير ما
ولا خمسة ولا آخر قيراطان ولا آخر اربعة فباع صاحب الاربعة نصيبه صاحب
القيراطين واسقط صاحب الستة حقه في الثقة فارد صاحب النصف ان يأخذ البيع

١٢٧٢

١٢

بالثقة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيراطين انصافا بقدر الروس
لا بقدر السهام (اجاب) تثبت الثقة لمن اشترى وهي بقدر روس الشفعة لا الملك
واذا اسقط بعض الشركاء حقه فيما قبل القضاء بها قلن بي أخذ الكل لزوال المزاحمة
وبشرط ان يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الاخذها اذ كل المبيع بالشفعة
حتى لو طالب احدهم النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفته اعلمت ذلك
فالقاضي يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيراطين والمشتري وبين صاحب النصف
المشترى بل لا انصافا لكل منهما قيراطان من الاربعة المبيعة ذات قيراطين
واتفت موافقها والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اشترى دارا من مالكة باثمن معلوم
من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلك الصرة لذكورة بالجلس ووضع
المشتري يده عليها مائة والآن اراد المزارع ان يأخذها او المذكرة بالشفعة فور والحال
هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له حيث كان يبيعها بقدر معلوم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر

١٢٧٢

١٣

(اجاب) من شروط الثقة علم الشفع بقدر دار الممن نلوجهل بعضه فلا شفعة والله
تعالى اعلم (مسئل) في مكان فيه طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده
وباعهم الاولاد ما يخصه في المكان لاجني مع صغير اولاد اخيه فهل اذا بلغوا وشدهم
يسوع لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طوبى للمحتاج صغرهم وهو صاقداسة نوالى
بالدأخرى ولم يباعوا بالبيع لا بعد بلوغمهم في بلدة الاخرى (اجاب) اذ لم يكن
لهم وهي قلمهم بعد البلوغ خذ المزاحمة المبيحة من اعقار المشتري بالشفعة د قوت

١٢٧٢

٢٠

شراؤها وانفت موافقها اولادها والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة من عبد رباع
بعضهم نصيبه منها لاجني بمن معلوم في غيبة بعض الشركاء ومضى بعد المبيع اكر من
خمس عشرة سنة ومات القسائب في غيبته عن وارث اراد اخذ مبيع بالشفعة بعد موت
مورثه الذي هو الشقيق والحال انه لم يد الب قبل مرته خذ بالشفعة لا بنفسه ولا بواجبه
حتى مضت تلك المدفومات في غيبته المذكرة في لا يجاب وارثه بالشفعة وتقبل
بموت الشفع واذا استولى على الدار او تلف بعض أبنائها بكن ضامنا لثقة من

في القعدة

١٢٧٢

٢٥

حصة باقي الشركاء (اجاب) موت الشفع قبل الاخذ بالطلب او قبل بيعه بالشفعة

ولا تورث فليس للوارث المذكور والحال هذه شقة فيما بيع قبل انتقال الملك اليه بالارث
وما أتاه الشريك المذكور يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جملة
يكون يتساوطا حونة على الشيوع أحدهم تلك اثني عشر قراطا ونصف قراطا وسداسا وثنا
اشترى من أحد الشركاء ثلاثة قراطا السداسا بقدر معلوم من الدراهم وبعد ذلك
عرض المبيع على بقية الشركاء وعلمهم بالبيع وقدر الثمن فلم يأخذوا بالشقة وقالوا
لأننا أخذنا الشقة وأنتم نعوامن الاخذ بها فبعض من المستلين وبعض من خمسة
وأربعين يوما رجح أحد الشركاء يريد الاخذ بالشقة فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك بعد تركه للشقة مع علمه بالبيع وقدر الثمن ومنع من معارضة المشتري إذا
تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى بناطاحونة وحواليت ورسم فوقها ثمن معلوم ولرجل حانوت في وسط
الحواليت المذكورة طلب أخذ المبيع بالشقة والحال ان المبيع كاهم بني على أرض
مستورة فهل لا يكون له شقة فيما ثبت استحكاؤه لاسيما ان المشتري قد قدم بني في البيع
من نحو شهر وكل جيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع نافذ (أجاب) لا شقة في البناء
على الأرض المستورة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دار من
مالكها ثمن معلوم بني فيها بعض بناء ولدار جار غائب فلما حضر الجار من غيبته وعلم
بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشقة فودعه بذلك وأشبهه على نفسه ذلك عند المبيع فهل
والحال هذه يحكم الجار بالأخذ بالشقة فصحت توفرت شرائطها الشرعية ويجوز للمشتري على
تسليم الدار للجار الشفعة المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشقة إذا توفرت شرائطها
واتممت موافقتها والأفلا وبأخذ الشفيع بالثمن وقية البناء مستحق القلع والله تعالى
أعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والمجددان مشتركة بين ورثة أحدهم غائب
قباع الحاضرون ما يتخذه منها الرجل أجنبي يثمن معلوم في غيبة الغائب منهم فوضع
المشتري يده على جميع الدار وبناها اما كن سفلية وعلو به من ذب صبيح سنين والآن حضر
الغائب وأخذ بالشقة فهل والحال هذه يكون لذلك المشتري قلع ببناءه بعد ثبوت الشقة
أو يملك نصيب الغائب بيمينه من الأرض (أجاب) إذا قضى للشفيع اثر يملك بالشقة
ولم يكن هناك مانع وقد بني المشتري فيما اشتره فان الشفيع يأخذ المبيع بالثمن وقية
البناء الذي بناه المشتري مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في فخل مشترك مع أرضه
بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلثان وللأمرأة الثلث قباع الرجل المذكور الثلثين في الفخل
فقط لافي الأرض لرجلين يثمن معلوم من الدراهم فأرادت تلك المرأة ان تأخذ الفخل
بالشفقة فهل لا يجاب لذلك ولا شقة في المنقول حيث يبيع الفخل المذكور بدون
الأرض لاسيما ان تلك المرأة تطالب الشقة بعد علمها بالبيع وقدر الثمن الا بعد
مضي عشرين يوما (أجاب) نعم لا شقة لتلك المرأة في بيع حصه الفخل المذكور والحال

١٢٧٢

١٩

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٣

محرم

٢٤

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

صفر

٢

ما ذكره على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لم يقطع أرض خريف خالية من
البناء فخاب أحدهم عن البلد و باع المحاضرون نصيبهم فيما لا خوشا معا وبني المشتري
جميع الأرض المذكورة بناء فبقيته تزيد على قيمة الأرض فهل إذا حضر الغائب وعلم بالبيع
و بقدر الثمن وأخذ المبيع بالشفعة بحاج لذلك وبقي البناء بقيته جبر على المشتري
(أجاب) بقضى الشفع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانقضى موانعها والا فلا وإذا حكمه
بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن وبقي البناء الذي أخذته المشتري فيما والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى بيتا من ماله بكمه بقد معلوم من الدرهم وبناه وصار
يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاثين ويحوز البيت بيتا لرجلين أحدهما طام بالمبيع
وبقدر الثمن وترك الأخذ بالشفعة والأخر طام بالمبيع وبقدر الثمن فوكل رجلا
بالأخذ بالشفعة في البيت المبيع فسكت الوكيل عشرين يوما عن طلب الأخذ بالشفعة
مع تمكنه من الأخذ بها والحال أن الموكل حين علم بالمبيع والثن لم يحصل منه طلب
ولا اشهاد على الأخذ بالشفعة بل مجرد توكيل منه فقط وأمر الوكيل طلب الأخذ
بالشفعة المدة المذكورة. فحضوره لطلب العقار المذكور وهو ساكت فهل لا شفعة
للوكيل ولا لموكله ولا لهما إلا أن حريش علم كل بالمبيع وبقدر الثمن ولم يأخذوا قور علمهم
بالشفعة (أجاب) إذا لم يوجد من كل من الشفعين المذكورين طلب المئوية فورا العلم
بالمبيع وقدر الثمن بطلت شفعتهم ولا يفسد التوكيل بالأخذ بالشفعة مع عدم طلب
المواثبة حال العلم والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة قبائع اثنتان منهم
ما يخصهما في ذلك المكان لا جنسي فباع ذلك الاجنسي لأجنبي آخر فحضر الشريك
الثالث من غيبته وحين علمه بالمبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل يثبت
له الأخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور
بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانقضى موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في
بناء مشترك لجماعة في أرض بحكورة من جهة وقف باع أحد الشركاء حصته لأجنبي منه
فهل ليس لشريكه في البناء المذكور أو أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض
البناء بحكورة كما ذكر (أجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المشتركة على ما عليه
العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير وبنين وامهم ثم ماتت الأم عن
الثلاث المذكورين وترك أبوه دارا في بلد وكبر الولد في بلد غير بلد أبيه والآن توجه
إلى بلده وطلب دار أبيه ليعمرها ويقم بها فادعى رجل من أهل البلد أنه اشتراها من
أحدى أختيه مع اعتراف مدعي الثراء أنها دار مورثة فهل لا يبيع منها البيع بعد ثبوته
الافيهما يخصها ويكون لأخيها أخذ حصتها بالشفعة (أجاب) نعم لا يتغير بيعها إلا في
فرضها والشريك الأخذ بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانقضى موانعها والا فلا وهذا إذا لم
تكن البائعة أذونة بالمبيع من باقي الثمر كما لو لم يجز بيعها والله تعالى اعلم (سئل)

٢٠ ١٢٧٢

ربيع الأول

١٧ ١٢٧٣

ربيع الثاني

١ ١٢٧٢

جمادى الأولى

٧ ١٢٧٣

فی مکان مش ترک بین بالغ وقاصر قاب القاصر غیبة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته
من المکان المذکور حال غیبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم بیع الحصه
المذکوره فاخذها بالشفعة فووعله فهل یحکم له بها اذا تورقت شروطها وانتفعت موانعها
(اجاب) صغیر شفیع لاولی له فهو علی شفعتہ اذا بلغ فیه قضی اربها اذا علم بعد بلوغه
بالبیع وقدر الثمن واخذ المبیع بالشفعة فووعله بذلك بعد تورق شرائطها وانتفاء موانعها
والا فلا فان كان له ولی حال صغره وقد علم بالبیع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فلا
شفعة للصغیر بعد بلوغه علی قول الامام وأبی یوسف خلا فلهمذ کافی تنقیح الحامدیه قولا
من احکام الصغار للاستروشی والله تعالی اعلم (سئل) فی امر انکلت دار اولها حجار
ملاصق علی الشفاعة فباع الرجل المذکور القاعة المذکوره فزجل اجنبي یمن معلوم من
الدرهم فهل للجاره المذکور الاخذ بالشفعة فووعله بالبیع وبقدر الثمن ویقضی لها
بها شرعا (اجاب) اذا كانت القاعة المبیعة ارضا وینا ملاصقة لدار تلك المرأة یقضی
لها فیها بالشفعة اذا تورقت شرائطها وانتفعت موانعها والا فلا والله تعالی اعلم (سئل)
فی رجل اشترى دار وتلك الدار لها شفیع غائب فلما حضر وعلم بالبیع وقدر الثمن
سکت زیادة عن نصف ساعه وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلده انه يريد الاخذ
بالشفعة ولم یطلب ولم یشهد علی الاخذ بها فووعله فهل اذا تحقق منه ما ذکرنا انتفعت
شرائطها ووجدت موانعها تسقط شفعتہ (اجاب) یشترط فی الشفعة ان یطلبها
الشفیع فی مجلس علم بالبیع وقدر الثمن وان له تذلل المجلس وفي جواهر الفتاوی انه علی
افور وعلیه التقوی قال فی الثمر نبیالیه وهو ظاهر الروایة حتی لو سکت هنیئة بغير عذر
ولم یطلب أو تسکلم بکلام لغو بطلت شفعتہ کما فی الحاشیة والزیلعی وشرح المبیع اه
وعلیه فاذا لم یطلب الشفیع المذکور لشفعة فووعله بما ذکرنا وسکت بلا عذر بطلت
شفعتہ والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك دارا باعها لامراة یمن معلوم
من الدرهم ووضعت یدها علیها وصارت تصرف فیها بانواع التصرفات الشرعیة مع
علم الجار واطلاعه علی ذلك مدة من الشهور والان اراد الجار المذکور ان يأخذ الدار
المذکوره بالشفعة متعللا بانه اولی منها بها والحال ان الجار المذکور لا یعلم قدر ثمن الدار
المذکوره التي قد یبعث به فهل والحال هذه اذا اخذ الجار المذکور الدار المذکوره
بالشفعة ولم یعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذکوره کذا من الدرهم لاشفعة له
ما دام جاهلا بثن الدار المذکوره حتی یعلم بثنها یاخذها بالشفعة بالثن الذي یبعث به
(اجاب) نعم لان الثمن معلوم حال الاستدراج حول حال الشفعة وجهان الثمن غنم الشفعة
کذا فی الدرر ورضیره وفي رد المحتار عن الحاشیة أخبر بها فسکت قالوا لا یبطل ما لم یعلم
المشتري والثن کالیک اذا استقرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صغر ودها ام
وحیث یتمذکون للشفیع المذکور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثن وان طال المدة قبل العلم

١٣ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

جادی الثانية

١٨ ١٢٧٣

رجب

١٨ ١٢٧٣

والم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث
عن أصولهم باع أحدهم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة باقي الورثة فهل إذا
حضر الورثة وأخذوا الحصص بالشفعة فوراً على البيع وقدر الثمن وأشهدوا بدينته
عند العقار بها يجازون لذلك يقضى بهامهم جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) لا
يقضى للشركا المذكورين بالشفعة على عدم الرؤس إذا قوت شرطها وما انتفت
موانعها وإلا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في قطعة أرض زراعية أميرية مغروس
بها نخيل باع المالك النخل المذكور وأسطق حقه في الأرض المذكورة لرجل أجنبي في
قبر قد ومعلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن
أراد أخوه البائع المذكور الهجر تلك الأرض التي بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل
والحال هذه لا شفعة في الأرض الأميرية ولا في النخل المغروس فيها (أجاب) لا شفعة
في أرض الزراعة الأميرية ولا في النخل لأنه من قبيل المنقل والله تعالى اعلم (سئل) في
رجلين يملكان بناء على أرض محسنة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة
قصراريط والأخرى من قبراط فباع من يملك الأرض أربعة نصيبه من آخر أجنبي أولاً
بمعلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر أجنبي بعد شراء الأول فهل والحال
هذه إذا أراد أن يقلل المشتري الأول المذكور العشرين قبراط المبيعة بالشفعة ليس له
ذلك حيث كانت الأرض محسنة وإذا أراد من اشترى العشرين القصة يبنيه وبين
شريكه يجاب لذلك فيفوز بالعشرين جبراً عنه (أجاب) لا شفعة في البناء على الأرض
المحسنة على ما عليه العمل ويقوم المال المشترك بين الشريكين أن اتفق كل نصيبه
بعد القصة من جنس الانتفاع الأول فيجبر إلى باقي عليها والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث عن أصولهم باعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم
منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصه تدهى عدم بيع نصيبها وترى إذا أخذ
ماباعه باقي الشرك بالشفعة مع وجودها بالملد وعلوها بالبيع والثمن وتصر في المشتري فيها
بالهدم والبناء وسكوتها وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك إذا ثبت عليها بالبيع والثمن
ولا شفعة لها فيما باعها باقي الشركاء ونعم من منازعة المشتري فيما اشتراه منهم إذا تحقق
ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا شفعة لتلك المرأة بعد علوها بالبيع للرجل المذكور
بالثمن الذي اشترى به وسكوتها عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى اعلم (مسئل)
في رجل له نخيل مشترك مع قسرة باع الرجل نصيبه شائعاً في كامل النخل المعلوم المشهور
بالحدود لرجل أجنبي فبعد عام البيع أرادت إحدى الشريكات أخذهما بابعه الشريك
بالشفعة فهل والحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك إلى الرجل الأجنبي ولها
الشفعة أولاً لا شفعة لها (أجاب) لا تجزى الشفعة في بيع النخل بدون الأرض على
فرص صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً فيها بعض بناء باعها لآخر

رمضان

شوال

١٤

١٧

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

١١

١٢٧٣

١٠

١٢٧٣

١٢٧٣

السنة سنة

١٢٧٣

٥

في الحجة

١٢٧٣

٧

٢

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

بمن معلوم قبضه البائع من المشتري بمحض عينة شريفة والآن يريد ابن البائع الذي
 معه في مبيعة واحدة أخذها من المشتري بالشفعة متعللاً بأنه أولى بها من الغير فهل إذا
 كان البيع من أبيه ثابتاً لا يجاب لذلك ولا بهرة بتعاله المذكور ولا شفعة حيث لم
 يكن شريراً يكاولها أو يمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة
 لابن البائع حيث لم يكن شريراً يكاولها وأما الله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
 قطعة أرض أصلها دار من مالكها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة
 استهلك في المجلس ووضع المشتري يده عليها ثم بعد ذلك أراد الجار بعد عمله بالبيع
 المذكور أخذ الأرض المذكورة بالشفعة والحال أنه لم يعلم مقدار ما في الصرة من
 الدراهم فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) من شرط الأخذ بالشفعة
 العلم بقدر الثمن وليس الجار أخذ المبيع بالشفعة إذا جهل الثمن كالأرض وبعضها والله تعالى
 أعلم (سئل) في جماعة يملكون دواباً يرقق الارث عن أبيهم بأعقاب بعضهم لرجل آخر
 بمن معلوم من الدراهم في غيبة البعض الآخر وذلك من غير أذنهم ومن غير إجازتهم ثم
 حضر البعض الآخر ولم يبيع وقدر الثمن وأجازوا البيع دون إرأته منهم ثم بعد ساعة
 ذهبت المرأة إلى القاضي هنالك وطلبت الأخذ بالشفعة بعد عملها وسكرتها الساعة
 المذكورة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا بهرة بطلبها بالشفعة عند القاضي حيث علمت
 بالبيع وقدر الثمن وسكت الساعة المذكورة (أجاب) إذا ترك الشفيع أحد المملين
 بالشفعة له وطلب المواة ثمة فوري يطل بالسكوت بلا عذر بعد العلم بالبيع وقدر الثمن
 بحيث لم تأخذ المرأة المذكورة والحال هذه بالشفعة إلا بعد توجهها إلى القاضي لا يمكن
 من الأخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابنين وأربع
 بنات منها وترك ما يورث عنه شراً من دار وتخلل ثم مات أحد البنات عن أمها
 وأخوها وأخواتها الأشقاء ثم مات أحد البنين قبل القصة عن أخيه وأخواته الأشقاء
 وأمه ثم مات الابن الثاني عن ابنته وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنتيه نصيبه من الدار
 شائعاً لغير وارث بمن معلوم بغير إذن الشركاء وعلمهم قبل القصة فهل إذا علموا
 بالبيع وقدر الثمن وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فوراً العلم يجابون لذلك ويقضي
 لهم إذا ثبت ما ذكره الوجه الشرعي وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (أجاب) يقضي
 لشركاء البائع المذكورين بالشفعة بعد توفر شرائطها وانقضاء أمواتها والأقارب وموت
 الرجل المذكور أولاً عن زوجته وعن ابنين وأربع بنات منها لا غير يكون لزوجته في
 تركته الثمن فرضاً والباقي بين أولاده المذكورين نصيباً لكل مثل حظ الأنثيين
 وموت إحدى البنات الأربع فانيها عن أمها وأخوتها وأخواتها الأشقاء لا غير يكون
 لأمها فيما يخصها السدس فرضاً والباقي لأخوتها وأخواتها المذكورين نصيباً لكل
 مثل حظ الأنثيين وموت أحد البنين الثامن أخيه وأخواته الأشقاء وأمه لا غير يكون



سنة

لا ماله السدس فيما يخصه فرضا والباقي لانيه وأخواته المذكورين نصيبا لذك كرمثل
حظا لثنتين وموت الابن الثاني را بهاعن ابنيه وعن أمه وأخواته لغير يكون لأمه
السدس فرضا والباقي لانيه نصيبا ولاشي لأخواته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجني منهم في غيبة بعض الشركاء بمن معلوم ولما حضر
القائب منهم وعاد بالبيع و بقدر الثمن سكوت ولم يطلب المبيع بالشفعو بعد فحرموا من
طلب الاخذ بالشفعة فهل اذا تحقق سكونه بعد علمه بالبيع و بقدر الثمن ولم يأخذ
بالشفعة فورع له لا يكون له شفعة بعد ذلك (اجاب) نعم ليس له ذلك ان كان الواقع كذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين قاصر واثنين اشترى وصى القاصر حصه
منه من أحدهما القاصر المذكور فاراد الاخر أخذها بالشفعة فهل على فرض ثبوت
الشفعة تكون الحصة بينهما مناصفة على قدر و سهمها (اجاب) تثبت الشفعة لمن
اشترى أو اشترى له فحصة المشتراة بين الشريكت القاصر الذي اشترى له والشريكة
الاخذ بالشفعة على هذا الرأس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
قطعة أرض عملوكه وفيها نخل من مال كها بشفعة معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده
على ذلك وصار يتصرف فيه بانواع التعمير فان التعمير مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل
بجواره تلك الأرض المذكورة أن يأخذها بالشفعة فلم يتمكن من الاخذ بالشفعة فيها ثم
مات قبل الاخذ بالشفعة عن وريثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الأرض المذكورة بالشفعة
من المشتري المذكور فهل والحال هذه لا يجوزون لذلك ولا شفعة لهم في ذلك ولا تبطل الشفعة
بموت مورثهم ولا تورث عنه (اجاب) حق الشفعة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين وامرأة شركا في قطعة أرض غابت المرأة وأحد الرجلين مدة قريبة ثم مات الرجل
في غيبته فوجعت المرأة وابن المتوفى من غيبتهما فوجد الشريك المقيم باع القطعة
المذكورة كلها لآخر وبني فيها المشتري والحال أنهم لم يعلموا بالبيع المذكور فلما قدما
وعلموا بذلك وبقدر الثمن لم يجزوا في نصيبهما قالت المرأة وقت علمها أنا أخذت بالشفعة
وأشهدت بشفعة على ذلك فلم يعمدوا المشتري من ذلك متعللا بأنه حيث كانت قيمة البناء
الهدث أكثر من قيمة الأرض لا شفعة فهل يمكن من الاخذ بالشفعة ولا عسرة بالتعلل
المذكور (اجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا تورثت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع
من الاخذ بالشفعة بناء المشتري في الأرض المشفوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن
وقيمة البناء مستحق التملك أو كلف الشفيع المشتري قلع ما بناه كما صرح به والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة وكلت رجلا رشيدا في بيع دار لها من رجل من جيرانها فباع وكيلها
الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصورة مجهولة من الدراهم بجارها المذكور وقضى الوكيل
من المشتري المبلغ المعلوم والصفة المجهولة بمحضرة شهود عدول فهل والحال هذه يتخذ البيع
و يكون صحيحا وليس للجار الاخر أخذ الدار المذكورة بالشفعة (اجاب) شرط الاخذ

١٢٩٤

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٦

جادی الاول

١٢٧٤

٢٤

شعبان

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٩

مضان

١٢٧٤

•

١٢٧٤

٩

ذى القعدة

١٢٧٤

٤

محرم

١٢٧٥

١٥

بالشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فإذا كان بعضه مجهول القدر مشار إليه في عقد البيع لا يمكن الشفيع من الأخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة من مالها يفتن معلوم من الدواهم ووضع المشتري يده عليها وسكنها وبجوار الدار المذكورة دار وقف أهلي على جماعة فأراد أحد الجماعة المذكورين أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لاشفعة للرجل المذکور حيث كانت الدار المذکور دار وقف أهلي هو شريك فيها وقفا عليها وعلى شركائه وإذا حكم نائب لديهم بشفعة الشفيع للرجل المذکور لا ينفذ صاؤه (اجاب) لاشفعة في الوقف ولا به والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون أرضا مخرجة باع أحدهم جميعها للرجل آخر زاهما فهو وكيل عن الباقي حال خيبتهم وبني المشتري الأرض وبهذا لم يثبت قوكيلهم للباقي في البيع بل ردوا بيعه وأخذوا حصته الباقى بالشفعة فعلى فرض توفر شروط الأخذ بالشفعة ماذا يكون الحكم في البناء الذي أحدهم المشتري في الأرض المشفوعة المذكورة (اجاب) صرح علماءنا بأنه لو بني المشتري في الأرض المشفوعة أخذ الشفيع الأرض والبناء بالثمن وبهية البناء مستحق القلع أو كلف المشتري ثلعه وأخذ الأرض بالثمن ولا يصير المشتري على تسليم البناء للشفيع بذلك إلا إذا كان في قلعه نقصان الأرض فإن لم تنقص الأرض بذلك فالأشترى قلعه وتسليم الأرض للشفيع فأرضه بثمنها إلا أن يتراضيا على أن يأخذ الشفيع بقيته على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع أحدهم حصتها لأجنبي يفتن معلوم فباعها بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فورد عليه بذلك فهل إذا تحقق أنه نائب الطالب لها (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصته في دار مخرجة باعها لرجل أجنبي يفتن معلوم في غيبة الجار الملاصق فهل إذا امتنع الشريك من الأخذ بالشفعة وحضر الجار المذکور وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وأخذ الحصه المبيعة بالشفعة فور العلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد مدينة عند العقارية قضى له بها إذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتهت موافقتها والأقل والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا من موزنهم قاب أحدهم من البلدو باع الحاضر ونفصيهما فيها لرجلين يفتن معلوم من الدواهم ووضع يدها عليها لمدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة متعللا بأنه لا يعلم قدر الثمن والحال أنه كان يتردد في البلدو يعلم بالبيع المذکور ويقدره ولم يأخذها فور علمه فهل إذا ثبت علمه بها في تلك المدة وأنه لم يأخذ فور علمه لا يجب لذلك وتسقط شفيعته (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق حصته في دار بالميراث عن أبيها ماتت تلك المرأة عن ابنتين وعن بنت ثم مات أحد الابنتين عن بنتين وعن زوجة فباع البنات المذكورتان نصيبهما للرجل غير وارث يفتن معلوم في غيبة الشرى فهل إذا

سنة رمضان

حضر الشريك وعلم بالبيع وقدر الثمن وأخذ الحصة المتباعدة بالشفعة فوردعه في وجه المشتري
يقتضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقتضى للشريك المذ كور بالشفعة إذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أربعة
قرايرط في ساقية من مدة أربعة أشهر وبمضى المدة المذ كورة أراد أحد القرايرط كاه أخذ
الأربعة قراريط بالشفعة والمحال أن يريد الأخذ بالشفعة فاسم المشتري في إدارة الساقية
وسكاليها المدة المذ كورة ويعلم بشرائه الرجل للاربعة قراريط وبمضى في وقت الشراء
فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك لا سيما أن أرض الساقية المذ كورة تنوع اجبة (أجاب) بالشفعة
لشريك المذ كور في بناء الساقية المذ كورة والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها الآخر بمبلغ معلوم من الدراهم في غيبة أحد
الشركاء ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على اثنى عشر سنة ثم حضر الغائب من غيبته
وطالب الأخذ بالشفعة فادعى المشتري أنه كان يتردد إلى البلد في تلك المدة وهو عالم بالبيع
المذ كور ولم يأخذ بالشفعة وأنها وقبل إقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشتري مجلس
فقال للشفيع بعض من في المجلس اشتراها منه ولا حاجة إلى الأخذ بالشفعة فقال يمكن أن
يكون ذلك منكم حسبة لا سقط الشفعة فقالوا له ليس بيننا وبينك غش وقرؤا الفاتحة
على ذلك بقصد العفاء بينهم وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشتري بشئ أقل من
ثمن المثل فلم يرض به فساوم منه أحاداً ثم جلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضاً فهل
تسقط شفعة بجماعتها المذ كورة (أجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع بالشفعة
بعد علمه بالبيع وقد رآه الثن ولا فرق في ذلك بين المساومة بيعاً أو جارية في البذل وأيهما
وجد كفى في إسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر بعض حصة في عقاره بشئ معلوم وللبائع المذ كور في حصة عائنة ولما وكيل على
حصة ما حضر ذلك البيع ولم يطلب لها شفعة وقد بلغها البيع للعقار المذ كور بذلك الثن
في حال غيبته ولم يطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت إلى البلد التي فيها العقار
وسكنت في العقار المذ كور مع المشتري نحو خمسة شهور ثم جلبت حصة المقار المذ كور
وترافعا الذي قاض وأقر لكل منهما حصة وبمضى أربعة أشهر من ذلك عاينت
الشريكة المذ كورة الأخذ بالشفعة في حصة المتباعدة محتجة بأنها تجهل الشفعة قبل
والمحال هذه لا تجاب لذلك (أجاب) إذا طالت الشريكة بالبيع وقد رآه الثن ولم يطلب
الشفعة ثم أرادت بعد مدة الأخذ بالشفعة لا يكون لها ذلك وقد ضاعت شفعتها بسكوها
وأعراضها المذ كور ولا تعذر بالجهل في دار الإسلام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
مستتركة مع أخيهما في دار باع أخوها جميع الدار بغير إذنها وعلمها بذلك من مدة ثلاث
سنتين فلما علمت بالبيع بأخبارها أخذت تصيب أخيهما بالشفعة وورطها وشهدت على
ذلك فهل إذا توفرت شرائط الأخذ بالشفعة يكون لها الأخذ بتصيب أخيهما بالشفعة بقسطه

سؤال

في القعدة

ربيع الثاني سنة ٢٣٧٧

جادی الاولی

١٢٧٧

جادی الثانیة

رمضان ١٤ ١٢٧٧

حرم

١٢٧٨

من الثمن ويكون نصيبها باقيا على ملكها وترفع يد المشتري عن الدار المذكورة (أجاب)
 إذا ثبت بالوجه الشرعي ملك المرأة المذكورة لخصه من هذه الدار ولم يتحقق اقترانها لاحتياها
 ببيع نصيبها أو اجازتها ببيعة بعده لدوره لا يكون بيعه نافذا في نصيبها ويرتد رد هاقبه وإذا
 توفرت شرائط الاخذ بالشفعة لها وانتفت موانعها لم يحكم لها باخذ حصه شريكها بالشفعة
 والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشتركة بين اثنين أحدهما حاضر والاخر
 غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبي بمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
 مدة تزيد على عشر سنين وتصرف فيها بالخدم والمينا وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك
 حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة وسكت بعد ذلك مدة
 من الايام مع علمه بالبيع وقدر الثمن ثم بعد ذلك طلب من المشتري أن يبيعه المحصة
 المتساعة فامتنع المشتري من البيع له فرجع بعد ذلك وطلب الشفعة بعد المساومة فهل
 والحال هذه تسقط شفعته (أجاب) لاشفعة للشر يك المذكور إذا كان الواقع ما هو
 مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف وكالة بما فيها من حوانات
 وغير ذلك وساحتها فيما توأطيع لوضع الغلال بمساعدة عن الوكالة المذكورة بينهما طرقي
 فاصل بيع النصف في الوكالة ويصير الساحة من وكيل المرأة لرجل صنفقة واحدة
 ما عدا ذراع من حصة ملك رجل آخر في الساحة المذكورة فهل ليس له الشفعة في
 الساحة الهاووزة لملكه المبيعة الا ذراع من جهته وليس له شفعة في ذلك الذراع أيضا لعدم
 بيعه (أجاب) نعم لاشفعة للجار المذكور والحال هذه قال في التتوير شرحه للعلاقى باع
 ورجل عقارا الا ذراعاً مشلا في جانب حد الشفعة فاشفعة لعدم الاتصال وقوله الا ذراعاً
 مشلا أى مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما لا يصق دار الشفعة كما في
 الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لأجنبي
 فلما علم أحد الشر كاه بالبيع والثمن أخذها بالشفعة فورا فهل إذا توفرت شروطها وانتفت
 موانعها لم يحكم للشفيع بها جبراً على المشتري (أجاب) إذا كان المبيع هو بيت الرجلى لا
 خصوص الآلة ثبتت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها إذا توفرت شرائطها وانتفت
 موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه شائعة في دار ولرجل آخر
 حصه فيها فاشترى الرجل المذكور أوالا حصه شريكه شراً مقايضة في مقابلة حصه من
 دار أخرى هو شريك فيها أيضاً والدار الأولى المشتري منها المحصة جارية لاصق لها أراد
 أخذ المحصة المبيعة للشر يك المذكور مقايضة بالشفعة بالحوار فهل يجب لذلك لكون
 المشتري شريكاً وتثبت الشفعة للشر يك المشتري ويقدم على الجار (أجاب) ثبتت
 الشفعة في المشتري أصالة ووكالة أو اشترى له بالوكالة حتى لو كان المشتري أو المكل بالشر
 شريكاً والدار جارية فلا شفعة للجار مع وجوده كفي حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للجار بمن معلوم فلما علم

١٢٧٨

١٣

شعبان

١٢٧٨

٢

محرم

١٢٧٩

١٧

ربيع الأول

١٢٧٩

١٥

ربيع الثاني

١٢٧٩

٢

رمضان

١٢٧٩

٩

فأشرك بالبيع وقد رآه ابن أذنا بالشفعة فوعد علمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل
 والحال هذه إذا ثبت ذلك بالينة الشرعية فيحكم للشرىك بالاختيار الشفعة حيث توفرت
 شرائطها الشرعية وبغير المحاذرة على تسامح المبيع للشرىك المذكور (أجاب) يقضى
 للشرىك المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى حصه من دار بمن معلوم بحضور الشرىك وعلقه بها بالبيع
 والخن ثم بعد ذلك أراد الشرىك المذكور أن يأخذ بالشفعة فوعد علمه بالشفعة فهل إذا
 أثبت المشتري علم الشرىك بالبيع والخن ولم يأخذ بالشفعة فوعد علمه بالشفعة فوعد علمه
 المشتري المذكور (أجاب) إذا ثبت بالطريق الشرعي أن الشفيع ترك طلب الشفعة
 مع علمه بالبيع والخن والمشتري لم يثبت أنه طلب الشفعة في مجلس علمه لا يكون له
 الاختيار بالشفعة إذا تبطل الشفعة بترك طلبها فوالعلم عائد كروا لله تعالى أعلم (سئل)
 في بيت مشترك بين رجلين وامهما له النصف فيه والباقي لهما مناصفة باع أحدهما
 المذكورين نصيبه لأجنبي بمن معلوم فعمل الأخ الشرىك بذلك البيع والخن فأخذ المبيع
 بالشفعة فوعد علمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها وإذا علم البائع والمشتري أخذ
 الشرىك الحصة المبيعة بالشفعة وتعالى البيع لرجوع المبيع للبائع على وجهه ما استقام
 الشفعة بذلك لا تسقط شفعتها (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت
 شرائطها وانتفت موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان آل لهم بالارتض
 أبيهم باع أحدهم نصيبه لآخر الشركاء بمن معلوم في قبيلة بعض الشركاء فلما حضر
 القائب وعلم بالبيع وبقدرة الخن أخذ المبيع بالشفعة فوعد علمه فهل يحكم له بالشفعة
 حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها
 وانتفت موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أيضا حيث كان شرىكا في المبيع أيضا
 فيقسم المبيع بين من أخذ بالشفعة وبين المشتري على عدد الرؤوس والله تعالى أعلم
 (سئل) في حوض مشترك بين جماعة باع أحدهم حصته لآخر الشركاء فلما علم الشركاء
 بالبيع والخن أخذوا الحصة المتباعدة بالشفعة فوعد علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم إذا
 توفرت شرائطها فوعد علمه على المشتري (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا خربة منها وللسائر جارح لاصق طريق داره في
 سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشتري المذكور وتؤخذ شفعة الجارح لارام (أجاب)
 نعم تثبت الشفعة للمشتري المذكور حيث كان شرىكا في حق المبيع وهو الضريق الغير
 النافذ فيقدم على الجارح فلا يقضى له بالشفعة والمذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من مالكة بمن معلوم بصره فبها وكتب بذلك حجة
 شرعية وتعرف فيه المشتري بالهدم والبناء ولا يبيع جار إذا كان يأخذ بالشفعة بعد مضي

ذى الحجة سنة

١٢٧٩

٦

مدة أربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للبائع المذكور الاخذ بها و يمنع
 من معارضة المشتري حيث الحال ما ذكر (اجاب) جهالة الثمن مانعة من الاخذ بالشقة
 فاذا كان بعضه صرة مجهول مقداره الا يتأتى الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في
 عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقي الشركاء فعمل
 الغائب بالمبيع و بالثمن فاخذ بالشقة فورعله و اوسل كتابا يطلب الاشهاد ثم لما تمكن
 من السفر سافر لم يتم الاخذ بها فهل اذا اخذ بالشقة فورعله و توفرت شرائطها يقضى له
 بما ولو كان المشترون من جهة الشركاء و من يريد الاخذ بها شريك ايضا و يقسم المبيع على
 عددهم (اجاب) يقضى للشريك الغائب بالشقة اذا توفرت شرائطها و انتفت
 مواضعها و الا فلا و حيث كان المشتري شريكا ثبت له ايضا فان صحم الاخذ بالشقة
 فرجل الغائب ولم يوجد منه نصيبه فما هو لازم شرطا في الاخذ بالشقة يقضى له به ما مع
 المشترين الشركاء اذ لم يحصل منهم الامتناع و لكن لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب
 وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما في رد المختار من باب ما ثبت هي فيه و تقسم على
 عدد الرؤس عند استقرارها جميع من الشركاء لا بقدر الانصاف في الملك والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما من اولاده القهر فباع سهمهم
 ما يخصه في الطاحونة المزدكورة لاجنسي في حال صغرهم مع قبضتهم ببلدة ينها و بين
 بلدة الطاحونة مسافة القهر فهل اذا بلغ القهر و شدهم و رجعوا الى بلدهم ولم يعلموا
 بالمبيع مدة قبضتهم ثم علموا به و بقدر الثمن واخذوا بالشقة فورعلمهم يقضى لهم بها اذا
 توفرت شرائطها و انتفت مواضعها حيث لم يكن للقهر المزدكورين وصى (اجاب) يقضى
 للقهر المزدكورين بالشقة اذا توفرت شرائطها و انتفت مواضعها حيث لم يكن لهم وصى
 حال صغرهم و الا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه
 منه لاجنبي من الشركاء بجن معلوم فهل اذا حصل الشركاء بالمبيع و بقدر الثمن واخذ
 بالمبيع بالشقة و توفرت شروط الاخذ بالشقة يحكم له بها ولا يمنع من ذلك ثباده في قضاها
 قبل البيع (اجاب) يقضى للشريك بالشقة اذا توفرت شرائطها و انتفت مواضعها و الا
 فلا و ان يادع من الشفيع في الثمن قبل البيع لا تمنع الشقة والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك بيتا معلوما محدود الحدود و أربعة باع منه جزءا معلوما لرجل معلوم بجن معلوم
 ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا الاوصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التي
 فيها البيت المذكور ثم باع المشتري الجزء الذي اشتراه لرجل آخر بجن معلوم ثم بعد مدة
 حضر الولد وهو كبير بالغ و علم بالبيع لكنه لم يعلم مقدار الثمن فلما علم مقداره طلب الاخذ
 بالشقة طلب مواثبة و اشهاد فورعله بذلك فهل حيث كان الحال ما ذكر يكون له
 الاخذ بالشقة جبراً عن المشتري المذكور و ليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي
 حيث كان الجزء الملاحق للبائع باقيا في ملك الولد المذكور (اجاب) يقضى

محرم

١٢٨٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٨٠

٢١

ذى القعدة

١٢٨٠

١٤

محرم

١٢٨١

٢٣

لشفع المذكور بالشفعة اذا تفرقت شرائطها وانقضت وانعها والافلا والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل ادعى على آخر انه يسحق الدار التي اشتراها من مال كهابا بالشفعة وترافعا
 لدى القاضي فطالب منه بيته ثبت دعواه الاخذ بالشفعة فابتها بين يديه ولم يحكم له بها
 وطالب الشفع من القاضي أن يزكي الشهود ويحكم له فوعده بذلك ولم يفعل ثم سكر منه
 العطب المذكور لدى القاضي فلم يفعل الى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يفر
 الشفع طاب الموابية والاشهاد والخصومة لدى القاضي وبعد اتمام الدعوى والبينة لم
 يحصل منه تأخير بل كلما توجه للقاضي بعده بالانعام حتى مضت الحقبة المذكورة لا تبطل
 شفيعته حتى على قول محمد وللشفع المحكم له بها بعد طلبها وتزكية الشهود حيث كان
 التأخير اذ (أجاب) نعم لا تبطل شفيعته والحال ما ذكر وقضى له بها بعد التزكية
 واستيفاء اللانزج حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنه بقرية
 البالغ وترك ما يورثه من شرع من عقار وشره ولم تقسم تركته ثم بعد عدة مات الابن عن
 زوجته وابن ابن واحد منهما بالغ والثاني قاصر وبقيت احدهما بالقعة والآخرى قاصرة ولم
 تقسم التركة ايضا ثم ماتت احدى بنى الميت الأول عن أختها بالشفعة وعن أولاد أختها
 الشفعة المذكورين قبل أخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعته الأخت الثانية حصتها
 حال قديسه أولاد أختها الاجنبي والحال ان البالغ فابن من أمها القصر نعم كانوا حاضرين وقت
 البيع ولم يكن لهم وحي ثم حضر البالغ فطلبوا الاخذ بالشفعة وبلغ القصر كذلك فطلبوا
 الشفعة ايضا بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن لشترى الاجنبي المذكور فهل يجابون لذلك
 اذا كان البيع صحيحا أو ما الحكم ومحال ما ذكر واذا باع ما اشتراه الاجنبي وامتنع من
 التسليم لشفيع يكون الشفع نقض هذا البيع (أجاب) ينقض للشتر كما المذكورين
 بالشفعة اذا تفرقت شرائطها وانقضت وانعها والافلا ومن جلة شرطها طلب البالغ
 الشفعة فور علمهم بالبيع وقدر الثمن واشهادهم على ذلك بالاتراخ وطلب القصر فور
 بلوغهم وعلمهم حيث لا ولي لهم قبل ذلك وللشفيع نقض تصرفات المشتري في البيع بعد
 الحكم له بها والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة يملكون عقار باع أحدهم نصيبه منه
 لرجل اجنبي بقرية معلوم من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة فمعه علم باقي الشركاء
 بالبيع وقدر الثمن وهم حاضرين بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع
 المشتري الحصة المذكورة حصته لرجل اجنبي بقرية أزيد مما اشتري به ولا فأراد الشركاء
 أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذي قد بيعت به أولا فهل لا يجابون لذلك وتسقط
 شفعتهم حيث كانوا يعلمون بالبيع وقدر الثمن واذا كان أحدهم قاصر وقت الشراء
 الأول وبيع وهو مضي على بلوغه سنة وكان يعلم بالبيع وقدر الثمن وأراد أن يأخذها الآن
 بالشفعة بالثمن الذي قد بيعت به أولا تسقط شفيعته ولا يكون له الاخذ فيها (أجاب)
 سكرت الشفعة عن الاخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وقدر الثمن والبلوغ مانع من

١٢٨١

٧

جادی الاولی

١٢٨١

٢

١٢٨١

٢٣

الاخذ بها اذ شرطها الفورية فاذا كان الواقع ما هو مذکور بالسؤال لا يحكم لاحد هم
 بالشفعة في البيع الاول والله تعالى اعلم (مسئل) بافادة واردة من محافظة تضر
 مضمونها حضرة مدير النيابة وبني زرار ارسال الاربعة عشر دورة المرفوعة معه بالافادة
 المحطرة بامنه بخصوص مادة خمسة قرارط وثلاث المبيعة من منزل بناحية المدينة لخص
 يسمى محمد مصطفى من المحروسه وادعت الشفعة امرأه تسمى زكية بنت المرحوم أحمد
 الجلفي من النيابة وأن فاضل المدعي به افاد عدم جواز شفعته لما في ذلك لو جه اوضحه
 بالادوارق وأنه قهر من المدعي به محضرة المفتي بالنيابة بحالة النظر فيما اوضحه القاضي
 فأعطيت افادته بأنه اذا كان الامر كاذره القاضي فهو موافق له رغم خصوص الشريعة
 من مذهب الامام الاعظم وبسبب فهم المرأة المذكورة ذلك للاقناع أحابت بأنها لازالت
 طالبة الشفعة في نصب اختيارها لا تقتنع بما اوضحه القاضي والعلم انك ونهم نساب
 وطلبت ارسال القضية لطرف حضر تم للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون ممثلة له وورقت
 المدعي به الحالة النظر في ذلك بطرف حضر تكتم وما يترامى ترديدا لافادة المدعي به
 (أجاب) الافادة عن هذه المادة أنه اذا ذكرت المرأة المدعيه للقاضي انها من اخبرت
 بالبيع ومقدار الثمن دالت أبا أولى بالشفعة وانها لم تشهد بعد علمها بذلك شهرا أصلا فقط
 كما أفاده القاضي لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضي لها في محله لعدم توفيق شر وما
 الاخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبارة لما وقع لدى
 القاضي لا لتفسيره اذ من الشر وما طلب المواثبة بلفظ يفهم طلبها وطلب الاشهاد عند
 العقار أو أحد العاقلين أي البائع ثوا العقار في يده أو المشتري مطلقا ولم يوجد كذا في
 دهرها عند القاضي بناء على ما أفاده الخان طلب المواثبة اذا حصل عند أحد الثلاثة
 يكفي عن طلب الاشهاد والاشهاد أي ذكر المطلب بحضور الشهود اعاءها وخفاة المحمود
 لا لكونه شرطاً لا للمشتري لو أغربا لطالبين أو بطلب المواثبة عند أحد الثلاثة يحكم
 للشفيع بها قال في رد المحتار من باب طلب الشفعة قوله طلب اشهاد أقول ظاهر عباراتهم
 لزوم الاشهاد فيه لم يكن رأيت في الحاشية انما سمى الثاني طلب الاشهاد لالاشهاد
 شرط بل لكونه ثبات الطلب عند جود الخصم انتهى ومثله في منقح المحامدية وقال
 بعد نقله ووجهه ظاهر والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة لمساقتان أحدهما فاصرة
 والاخرى بالثمة متروجة غائبة عن البلد وللا المرأة المذكورة ويتنقها دارم شركة يدين بالادب
 عن مورثين فباعتهما معا حصتها في الدار المذكورة لآخرهما بجن معلوم مانع أخوها
 ما اشتراه منها لاحتجى وذلك حال غيبة ابنة الغتعة وم عليها بالبيع المذكورة لما حضرت
 وعلمت بذلك أخذت الخمسة المبيعة بالشفعة عند المقار فور لعلم واشهدت على ذلك بينة
 شرعية فهل أنا ثبت وتحقق الوجه الشرعي أخذ البنت لوالده المذكورة المحضة
 المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا لشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضي لها

- شعرا (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانقضت موافقتها
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شعرا ومن جهة ما ترك
دار معلومة وترك ولدين وبنتا بالشفعة واحدا الولدين المذكورين قاصر فباع الولد الآخر
البالغ حصته في الدار المذكورة لرجل آخر بدون علم البنت المذكورة فباعته البنت
المذكورة بالبيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا شروط الطلب فهل تسكون مقدمة على
المشتري المذكور ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوخ للارثه
المذكورين (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانقضت
موافقتها والافلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة أخرى وعنها أيضا وترك ما يورث عنه شعرا
دارا فباع احدا البنين نصيبه من الدار لأمه بدون علم باقي الورثة فباعه فمضى فعوضه
أمام من وقت البيع علم الابن الآخر بالبيع والتمن وقدر عليه بالعلم اخذ بالشفعة
وأشهد شاهدان وتوجه الى الدار فوجد ذلك واخذ بالشفعة وأشهد أيضا قبل والمحال هذه
يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشتريه في اشتريه (اجاب) يقضى لاحد الشركاء
المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانقضت موافقتها وانقضت الشفعة ايضا لا شفعة
حيث كانت من الشركاء فيقضى بالحصصة المبيعة نصفين بين الشفعين اذا توفرت شرائطها
شفعتهم وبين المشتريه حيث لا مانع ولم ياخذ باقي الشركاء اما اذا اخذوا بالشفعة ايضا
فتقسم بينهم جميعا على عدد رؤسهم ما صدقوا اليهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
دارا وبني فيها ابنا ولم يعلم جاره بشرائه تلك الدار وطلب اخذها بالشفعة حين علم وتوفرت
شروط الشفعة فهل اذا حكم اشفع بالشفعة ماذا يكون الحكم في بناء المشتري الذي
أحدثه في الدار المذكورة (اجاب) الحكم في بناء المشتري ان ياخذ الشفع بصفته سقي
العلم او يكاف المشتري تلمه كافي القصب والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيعت في دواب غير
نافذ لمولوك جماعة مخصوصين فهل يكون لكل واحد من أهل الدواب المذكور الذي داره
أسفل من الدار المبيعة بحيث يمر عليها الشفعة في الدار المذكورة كورثه يكون الملاحق
للدار المذكورة الذي يابه للدواب المذكور شريك في الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء
المذكورين وانما سلم هذا الرجل شفعتهم قيل انقضاهم بما يكون لمن بني اخذ لكل
(اجاب) الشريك في الطريق الخاص مقدم في الشفعة على الجار الملاحق فيقضى
للشركاء في الطريق الذي لا ينفذ جميعه بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانقضت موافقتها
ولا يكون الملاحق للبيع مقدما على بائع - والجواب ما ذكره لم يكن شريكا في نفس
المبيع وانما سلم أحدهم قبل القصد منها له يقضى لمن بني بشرط طلب كل منهم عند العلم
بالبيع والتمن لاحد العلم بالشفعة اخذ جميع المبيع بالشفعة فلو طلب اخذ بالبيع
في طلب المواثبة أو الاشهاد بطلت شفعتهم على ما في رد المختار من كتاب الشفعة والله

تعالى أعلم (سئل) في داره لاصقة لآخرى وبمهرها من ابيع مالها نصفها من اجني
 يعني معلوم فلما علم صاحب الدار الاخرى بالبيع والتمن أخذ الحصه المذكورة بالشفعة
 فورعلمه واشهد عند العقار ايضا فهل حيث الحال ماذا كرم يحكم له باخذ الحصه المذكورة
 بالشفعة (اجاب) بقضى للرجل المذكور بالشفعة انه كونه شرى بكا في الحق وفي جارا اذا
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ابدانية عبودية
 شركه بين ايتام وامهم مملوكة لهم جميعا على سبيل الاشتراك فباعتهم امهم بعض
 فبعضها اشاعها لرجل آخر غيرهم بلك فيها بمن معلوم فهل اذا كان للايتام وموى شرعى
 يكون له الاخذ بالشفعة لا ايتام اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وهل اذا وكل
 في الطلب بين بدى القاضى بغيره عن المحصورة مع المشتري لكي يرسنه وكونه لا يمس من
 الدعوى يكون له التوكيل في ذلك مع المشتري ولا يتوقف على رضا المحصر لوجود العذر
 المذكور (اجاب) نعم لا روى المذكور الاخذ بالشفعة لا ايتام اذا توفرت شرائطها
 وانتفت موانعها وله التوكيل بالمحصورة ولا يتوقف على رضا المحصر مع قيام العذر والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض دار بطريق الاوث من والدها فباعت مدهم
 حضرت فوجبت بعض شركائها في الدار المذكورة باعوا نصفهم بمبلغ معلوم بغير علمها
 فأخذت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فقامت مع المشترون من اسلمها الخانات
 التي اشترت من الدار المذكورة فهل يكون لها الاخذ بجزءهم وليس لهم الا امتناع من
 تسليمها ما اشترت من الدار المذكورة بالتمن الذي اشترت به واذا طلبت من أخيهما الذي لم
 يسع شراؤه نصيبه منها وتفق معها على ذلك وأخذ منها بعض التمن ثم باع بغيرها واشتد
 بالشفعة ايضا فورعلمها مع استيفاء الشروط يسكون لها ذلك (اجاب) نعم بقضى
 لثلاث المرأة بالشفعة والحال ماد كرا اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه معلومة في عقار بيعت منه حصه اشتراها ثمان
 لم يكن لهما في العقار المذكور ماله فلما علم هذا المالك له حصه المذكورة بالبيع طلب
 الشفعة طلب موافقة على الفور ثم طلب الطلب الثاني وهو طلب الاشهاد عند العقار على
 الفور ايضا واشهد عليه ثم طلب الطلب الثالث عند القاضى وادعى على المشتريين
 المذكورين بحضوره البائع المذكور وصحح دعواه لدى القاضى وكتب القاضى دعواه
 بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفع من القاضى سؤال المدعى عليه ما قبل بحسب ما يشئ
 حتى مات أحد المشتريين المذكورين ومضى ثلاث سنين من يوم حكمت الدعوى
 المذكورة عند القاضى ولم يحصل من الشفع المذكور تسليم الشفعة ولم يحصل من
 المشتريين ولا من أحدهما بناء في الحصه المذكورة المشتراة ولا فراس ولا غير ذلك
 والا تهرب الشفع الزام المشتري المحي وورقة المشتري الثاني الميت بالمجواب والتسليم
 فهل يجب لذلك ولا يضر التأخير الذي حصل بعد الطلب عند القاضى لاسيما أن التأخير

٩١

١٢٨٢

ذى الحجة

٢

١٢٨٢

هزم

٢٣

١٢٨٣

١٢٨٧

٠

رجب

١٢٨٢

١٢

عند القاضى بسبب نعتت المشتريين في اعطاء الجواب وماذا يكون المحكم (اجاب) نعم
 لا يضرا لتاخير بعد طلب الخصومة عند القاضى على الوجه المسطور والحال ما ذكر بالسؤال
 ويقضى للشفيع بها والحال هذه بعد تحقق شرائها حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل وولدى أخيه لهم أرض زراعية أميرية خراجية من أراضي بيت المال
 لكل واحد فيها الثلث شأها فاسقط أحدا لاخوين نصيبه منها لا حتى اسقاطا صحيحا فلماذا
 قبل اذا طلب باقى الشركاء فى الارض أخذه بالشفعة لا يجب لذلك ولا ثبت له فيها حق
 الشفعة والحال هذه (اجاب) لا تثبت الشفعة الا فى عقار ملك بعوض فلا تثبت فى
 اسقاط منفعة الايمان التى آلت لبيت المال لعدم ملك المسقط والسقط له فى عينها
 وانعدام التخليك فى العين اصلاب الملك هو المنفعة فلا تجرى فيها الشفعة وقد صرحوا
 بعدم جريان الشفعة فى الاراضى السلطانية التى آلت لبيت المال عند صرف المزادوين
 فيها والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مقخرة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من
 بعض الشركاء ولم يأخذ اليه من الاخرى بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قرايط وكروا
 ولم يأخذ منه المشتري الاول بالشفعة وكذلك مالكا الباقى وهو الثلاثة قرايط وكسور
 لكن المالك المذكور يدعى أن له شركا فى القرايط المذكورة ويريد أن يأخذ من
 المشتري الثانى قبراطين بالشراى بالثمن الاصل وان لم سلم له فى ذلك يسقط شر كاه
 على الاخذ بالشفعة بزعمه ولم يعلم له شركا فيما يخصه من القرايط ومضى على ذلك فعرض
 اربع سنوات ففعل والحال هذه لاشفعة للمشتري الاول والمالك الثلاثة قرايط وكسور
 حيث لم يأخذ بالشفعة فور علمهما ولا عبرة بدعوى مالك القرايط ان له شركا بالمعروفة
 عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركا فى القرايط وكانوا فى البلدة المذكورة يعلمون
 البيع والتمن ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعوىهم ولا شفعة لهم (اجاب)
 نعم لاشفعة للمشتري الاول فيما يبيع ثانيا ولا مالكا الثلاثة قرايط وكسور والمذكورة
 والحال ما ذكر بالسؤال لسقوط شفعتها بالترك ولا عبرة بدعوى المالكين ان له شركا فيها
 على كونه ولا لشركاه ان ادعوا بدون اثبات الملك بطريق شرعى وادانته ملكهم فلا شفعة
 لهم ايضا حيث تركوا الاخذ بها مع علمهم بما ذكره تعالى علم (سئل) فى رجل يملك
 أرضا وبنائه ملاصق ببناء وادرس لرجلين آخرين فلاسقة تاما بحيث ان باب بنائه يفتح
 فى أرضهما فباع الرجلان أرضهما وبناهما من رجل لم يكن له ملك فى ذلك الجهة فلما
 علم هذا الجار الملاصق بالبيع والتمن وهو واقف فى الارض المبيعة عندئذ ما قال فو
 علمه بذلك يحضره أناس كثيرين أخذت بالشفعة فاصدا بذلك طلبها واشهدهم على أهل
 يقوم هذا المطلب مقام طلبة المواثبة والاشهاد ويكره له الاخذ بعصدا القاضى قبل
 غوات أو انه والحال ما ذكر (اجاب) اذا كانت تلك الارض ملوكة الرقبة لما لكها
 ليست سلطانية وباعها وحين علم الشفيع بالبيع وقد راعى الثمن وهو واقف فيما أخذهما

شوال

١٢٨٢

٢٢

بالشفعة فوراً وأشهدنا حاضرنا على ذلك ثم طاب عند القاضي بقضى له بالشفعة إذا
 توفرت شرائطها وانتهت موانعها والا فلا والأشهاد عند العقار في طلب الموائمة يقوم
 مقام طلب الموائمة وطلب الاشهاد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت داراً
 من ماليتها بغير معلوم ووضعت المشتري يدها على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل
 البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فطلى الشراء وعرض عليه أيضاً بعد الشراء
 بحضور عدول من المسلمين مع عيسى بن المشتري والتمن ولم يطلب الجار المذكورة بالشفعة
 ومكث بعد ذلك زيادة على سنة حتى قدمت المشتري الدار المذكورة وبنتها والآن يريد
 الجار المذكورة أخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر
 ويمنع من معارضة المشتري المذكورة (أجاب) نعم ليس للجار المذكورة ذلك والحال
 ما ذكر وتبطل شفعة بالسكوت بعد العلم المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في دار
 مشتركة بين ثلاثة لكل ثلثها اشترى أحدهم داراً ملاصقة لها بمحض واحد الشريكين
 الآخرين وعلمه بالتمن ثم بعد ذلك أراد حاضر البيع المذكورة أخذ الدار الملاصقة بالشفعة
 فهل حيث كان حاضر المجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة في المجلس وأخر الطلب بعد علمه
 بالتمن يوماً أو يومين بالشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذكورة وإذا كان
 الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة مشتركة في منزل آلهم بالدار
 من والدهم فباع أحدهم ما خصه وهو خمسة قراريط وخمانية أجزاً وتسعة أسباع من جزء
 يبلغ وقدر عشرة آلاف قرش ولما علم أحدهم بالبيع وقدر التمن طلب الشفعة حالا
 فقرر علمه وأخذ على ذلك شهراً فهل والحال هذا يجب بالذات ويسمى الاجنبي من
 الاستيلاء على هذه الحصة وليس له الأخذ ما دفعه من طالب الشفعة (أجاب) إذا
 توفرت شرائط الشفعة وانتهت موانعها بقضى الشفيع بها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اشترى حصة في منزل فقامت امرأة من جيرانه ووكت رجلاً في طلب ذلك الشفعة
 من المشتري بعد مضي عشرة أشهر من وقت البيع مع علمه بذلك والتمن وسكنوها
 هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب الموائمة
 أو طلب التقرير مع علمه بالبيع وقدر التمن والمشتري مستطاف الشفعة بلا خلاف عندنا
 إما لو جهل التمن أو المشتري نسكت الشفيع فلا تبطل في رد الهتار من باب طلب الشفعة
 عن الحائنة أخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والتمن كالمكر إذا استؤتمرت ثم
 علمت أن الأب زوجهما من فلان صح رد ابنة أختي التمر تافى في فتاواه فلا شفعة لهذه
 المرأة والحال هذه قول واحد والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين
 ملاصقة لدارين أحدهما علمو كل رجل اجنبي والاخرى علمو كل امرأة اجنابية باع أحد
 شريكي الدار المتوسطة بين الدارين الملاصقتين لها نصيبه فيها من الجار الملاصق من
 إحدى الجهتين بغير معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها بالبيع منها طلب الحصة

٢٠ ١٢٨٥

ذى القعدة

• ١٢٨٥

محرم

٨ ١٢٨٦

صفر

٢ ١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل
 ما لم يعلم المشتري والتمن

بالبيع والتمن أخذت بالشقة فور علمها بذلك وأشهدت عليها عند العقار الإشهاد الشرعي
وتوجهت في وقتها عند القاضى وطلبت المشتري وخاصة على القاضى وطلبت الشقة
طلب خصومة ليكونه استلم البيع وقبل تمام الحكم لما بالشقة انصرف فلن مجلس القاضى
لمجلس آخر فسافر المشتري قبل مجلس القاضى الآخر فلما حضر من سفره طلبته نائباً
لدى القاضى فادعوا وحاولوا استمراره محاولاً تارة يسافر أخرى ويهرب إلى أن مضى على
ذلك أكثر من سنة والمرأة تنسب للحكومة والقاضى ينسب للحكومة من عدم حضوره
فهل إذا حضر لدى القاضى واستوفت الشقة شرعاً أم لا؟ القاضى في نصف
الحصة المذكورة حيث كانت حارة للدار المبيعة فيها تلك الحصة الشائعة والمشتري جارا
أيضاً لما لا يملك قيمته أولاً في حقوقها ولم يأخذ الشريك في الدار بالشقة بل سلم فيها ولا يمنع
من ذلك ما طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والنصوصة من المرأة لدى القاضى وإنما
مضى المدة المذكورة من محاولة المشتري في الحضور لتمام القضاء بالشقة بعد
النصوصة (أجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشقة في نصف الحصة المبيعة إذا توفرت
شراؤها وانقضت موافقتها ولا يمنع من ذلك ما طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد
والنصوصة ومضى القاضى والحال هذه حيث لم يأخذ الشريك في البيع بالشقة وإنما
يقضى لتلك المرأة بالشقة في نصف الحصة المبيعة لأن المشتري جارا في شأنه شفع
والشقة ثبتت لمن اشترى أو اشترى له لا من باع أو بيع له أى وكل بالبيع والله تعالى أعلم
(مسئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة أصلاً هادراً وتهدمت بأصوالها رجل اجنبي
بعض معلوم من الدراهم فلما علم جارها بالبيع والتمن وهو جارد ملاصق لها ونظر داره
ملاصق للدار المبيعة والحائط مشترك بينهما أخذها بالشقة فور علمه بالبيع والتمن
وأشهد على الأخذ بالشقة عند الدار المذكورة فهل يقضى له بالشقة حيث تحققت
شروطها وإذا تعلل المشتري على الشفع بان دار الشفع لمسا بغير من عطفة أخرى لا عبرة
بتملله حيث كان ظهر دار الشفع ملاصقاً للدار المشفوعة لاسيما إن الحائط مشترك بين
الشفيع والمشتري (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشقة إذا توفرت شراؤها
وانقضت موافقتها ولا عبرة بتعلل المشتري بان دار الشفع لمسا بغير من عطفة أخرى
إذا لم يجد منه من كان جوارداً مع جوارداً ملاصقة من إحدى الجوارب على أنه إذا كانت
الشركة بينهما في تلك الحائط مع رضاهما على الشفع يكون شرى يكافئ باقي الحائط وارضاهما
بمختلف الشركة في البناء فمما يكون جارداً لا غير ولو كان باب في سكة أخرى نافذة وغير نافذة
والله تعالى أعلم (مسئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم منصفه بالميراث عن مورثهم فباع
بعضهم نصيبه من الاجنبي عن الشركة - بعض معلوم بدون علم بعض الشركة فلما علم بالبيع
وقد دار التمن أخذ المبيع بالشقة فور علمه فهل إذا توفرت شروط الأخذ بالشقة وانقضت
موافقتها يقضى له بأخذ المبيع بالشقة والحال هذه (أجاب) إذا توفرت شروط الأخذ بالشقة

١٢٨٧

١٩

ذى القعدة

١٢٨٧

٢

رجب

١٢٨٨

١٦

وانتقم موافقها بقضى الشفيع بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى طائفة بافاادة
مضجوها ان شخصا يملك قطعة ارض مشعورية قدرها ثلاثمائة فدان في بلدتين باعها
صفقة واحدة من آخر بجن قدرها ما يحتاجه بينه وبين جوار او احدى القطعتين المذكورتين
ارض مشعورية بملوكة لشخص آخر اخذ هذا الشخص احدى القطعتين المذكورتين
الجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعي فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تقرب الصفقة
كما يفهم من اطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتار فقرة
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن من القطعتين المذكورتين بجملة واحدة (اجاب)
لا خلاف في المحكم لهذا الشفيع عندنا باءه بالشفعة احدى القطعتين المذكورتين
الجاورة له دون الاخرى اذا استوفيت شرائط الشفعة وانتقم موافقها حيث كانت
احدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الاخرى ولا يمنع من ذلك تقرب الصفقة على
ما شترى لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه حكم
بها فيما ثبتت فيه اذ اتمحق العبد كما يستاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين
في النمرة المذكورة من درر البحار وشرح الجمع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قطعة ارض زراعة مشعورية بملوكة القدر فحوار به اذ ثبتت بغير معلوم فيها
ما يقية بالانها بملوكة من الحكومة بالبيع والشراء وتحررت له حصة مشعورية بغير
القاضى ومضى على ذلك فحوار بغير يوم والا تني يدعي الجار ان له الشفعة والحال انه حاضر
في البلد وشاهد بالبيع ولم ينه مانع من الاخذ بالشفعة وقت البيع فهل اذا لم ياخذ
بالشفعة فور علمه بالبيع وتدار الثمن ولم يشهد على الاخذها والحال ما ذكره سقط شفعته
ويمنع من المنازعة والمعارضة للشترى المذكور (اجاب) لا شفعة للجار المذكور في ذلك
الارض حيث اجر الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع للشترى المذكور وقد رآه في نسخة
الشفعة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون ارضاء مشعورية باع ثمان من
الشر كانه يبيعها لرجل اجني غيرا احدى الشر كافي الارض المذكورة بغير معلوم ثم
بعدها لثمنه من الشهور ورجل واحد الشر كاهن غيبته وعلم بالبيع واخذ المبيع بالشفعة
فور علمه بالبيع والتمن الذي بيعت به فهل والحال هذه اذا ثبت الشفيع اخذ المبيع
بالشفعة فور علمه بالبيع وبالتمن يحكم له بها حيث لم يعلم الشرىك البيع المذكور الا بعد
حضوره من غيبته (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتقم موافقها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطميان مشعورية
وبجوارها اطميان مشعورية بجاورة فاجوار ملاءة في رجل آخر فباعها لاجني بغير
معلوم فباع الجار ذلك من البائع فطلب الشفعة فور اواشه على البائع الاشهاد اللازم
لكونه اقرب اليه من المشتري ومن الاطميان المبعة والاطميان كانت في يده وقت الاشهاد
ثم توجه الشفيع الى جهة الاطميان فوجد قد قاضى الناحية فاخبره انه يريد التوجه الى

١٢٨٩

١
مطلب يقضى بالشفعة في
بعض المبيع اذا لم يكن
الشفيع شفعيا في باقيه

جمادى الثانية

١٢٨٩

١٤

شعبان

١٢٨٩

٢١

الاطيان المذكورة ولم يقيم دعوى حيث قد فهل اذا كان الامر كذلك لا تسقط شفعة الشفيع بالخيار للقاضي بعد طلب المواتبة فورا والاشهاد على البائع الذى كان العقد فيه حيث لم يوجد تأخير لطلب الخصومة شهر ابعدها ولا عبرة بتعلل المشتري بان الشفيع اخبر بالقاضي قبل الاشهاد على الاطيان المذكورة ويكفى الاشهاد على البائع المذكور حيث كان اقرب من المشتري والعقد (اجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها بقضى للعار المذكور بها والاقدلا ويجزوا خبسا والقاضي بعد الطلب والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لآخر بمن معلوم ويجوز الدار واداره شركة بين اثنين مجاورة لدار المبيعة فلما علم احدهما الاخرين المذكورين ببسب الدار المذكورة ترك حقه في الاخذ بالشفعة ولما علم الاخر بالبيع المذكور طلب الشفعة في الدار المبيعة فورد عليه بالبيع وقد راى ان الحال هذه يكون للاخ الناس في المذكور حتى الشفعة في الدار المبيعة المذكورة ويكون عليه صحيحا شرعا ولا يمنعه من ذلك عدم طلب اخيه المذكور ويكون للاخ الثاني المذكور اخذ جميع الدار المبيعة بالشفعة وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) ثم يقضى للاخ الثاني المذكور بالشفعة في جميع الدار المبيعة اذا اخذها جميعا بالشفعة عنده توفرت شرائطها وانقضاء موانعها وبسقط حق اخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبل القضاء له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار اراد بيعها فعرضا على جيرانه فامتنعوا من اخذها وقالوا له بيعها بمن شئت فاشترها رجل اجنبي مع علمهم بالبيع والتمن وكتب اشهاد وقضى بمحضرة جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب احد منهم الشفعة حالا بل بعد مضي مدة فترفع من اربعين يوما طلب احد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشتري ومقدار الثمن اخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وسكوته هذه المدة أم لا (اجاب) لا يقضى للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ما هو مفسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة على كون سبعة زنا اطيانا عذورا فيها اشكارا وبناء مساو لكل منهم قدر معلوم شائع في ذلك ليس مقررا فباع احد منهم نصيبه في ذلك لثمن من منهم ثمن معلوم قبضه منه ثم عثر شهوده من جهتهم وصلى قاصره نصيب شائع في ذلك وسجل البيع بالحكمة الشرعية بعد وقوع البيع بين المتيهين بمدة قدرها شهران والآن قام الوصي الذي كان مشاهدا للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة في المبيع فهل والحال هذه يمنع من طلب الشفعة شرعا للقاصر ولا عبرة بزمانه واذ توفرت شرائط معارضتهم وانتفت موانعها يكون له كل المبيع او ما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان وصي القاصر كان حاضرا يعلم البيع من احد الشركا وهما قد اراى ان لم يأخذ بالشفعة لمجرد المذكور الذي هو واحد الشركا حتى

١٢٩٠

٣٠

شعبان

١٢٩٠

١٦

جاءى الثانية

١٢٩٠

١٣

محرم

١٢٩٦

١٧

مضى شهرات لا يكون له الاخذ لهجوره المذكور بالشفعة بل يسقط حتى القاصر من
 الشفعة على قول الامام واخي يوسف ولو كان الثمن مثل القيمة أو اقل خلافاً لمجد لتصرهم
 بان الخلاف ينتمى حق المكوث عن طلب الشفعة كالتحالف في التسليم أما إذا لم يوجد
 ما يقتضى المنع من اخذها بالشفعة فإنه يقضى للقاصر بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت
 موانعها وكذا يقضى للثمن بالشفعة لكونه شريكاً كاملاً أصراً لم يسلم للشرى في الكل
 والا فلا يشرى أصالة إذا كان شيئاً لا يحتاج إلى الطلب كالإنشائية أفاده في رد المحتار
 من آخر باب ما تبعت هي فيه وهي على عدد الرؤس لا على قدر الانصباء عندنا خلافاً
 للشافعي ورضي الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (مسئل) بأفاده من نظارة المحقانية
 مضمونها وردت أفاده من حضرة قاضي أفندي المنصورة بخصوص ما صار في مادة الاطيان
 العسور بة المبيعة من حضرة محمد هادي بك لا يخرج حصل العرض من شخص يسمى محمداً
 سليمان العريان بأخذها بالشفعة لكونها مجاورة ولا راضية المخراجية وحضرة قاضي
 المديرية قال بعدم جواز ذلك شفعة في مثل هذه المادة لأن الاطيان المخراجية ليست
 مملوكة والمزاورون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستثناء من فضيلتكم من ذلك
 لأجل الأفادة بما يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة لإجابة القاضي هارغبه
 (اجاب) وردت أفادة سعادتك ومعهما مكتوبة محقرة قاضي أفندي المنصورة بقصد
 الأفادة بما يقتضيه المحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز
 الشفعة لصاحب منفعة الأرض المخراجية المهرية بها فيما يبيع من الأرض العسورية بة
 المملوكة المجاورة للأرض الأولى لأنها ليست مملوكة لمزاورهم بل لهم فيها حق المنفعة
 فقط والذي يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك هو كما أفاده حضرة القاضي الموصى إليه بشأه
 على أن أراضى مصر المخراجية التي ليست المال فهي سلطانية وعليه العمل من
 قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها والله تعالى أعلم (مسئل) بأفاده من نظارة المحقانية
 حاصلها بناء على ما تحرر من هذا الطرف قد وردت مكتوبة فضيلتكم بأنه لا تجوز الشفعة
 لصاحب الأرض المخراجية المهرية بها فيما يبيع من الأرض العسورية بة المملوكة
 المجاورة للأرض الأولى لأنه لا يثبت ملكاً لمزاورهم بل لهم فيها حق المنفعة فقط بما يقتضيه
 المحكم الشرعي بناء على أن أراضى مصر المخراجية التي ليست المال فهي سلطانية
 وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها وحيث مما توضح بلا شفعة
 إصلاحات المالية المدرجة بمجده مع اللوائح ومصادرها أن رجاله يجوز لأرباب
 الأراضي المخراجية التصرف فيها بالقبلة والتوارث وانقاط المنفعة والرعاية والايقاف
 وعد الاستئذان وصودر أمره بذلك فنقول أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة
 المذكورة وتـمـر كـون صاحب الاطيان المخراجية المذكورة دفع مقابلتها بكم
 بالأفادة مما إذا كان مع ما ذكر يجوز الاخذ بالشفعة لصاحبها لا (اجاب) وردت

١٢٩٦

١٠

١٢٩٦

٢٦

مكتسبة سعادتك وما بها صار معلوما وإفادة بما تقتضيه الحكم الشرعي في هذه
المادة قد سبقت مكتسبة سعادتك عنه في ١٠ الجاوي وقيدت في كتاب الشفعة من هذه
الفتاوى بهذا التار يخ حسب الموضع وما أشير عنه الآن من طرف سعادتك لا يترتب
عليه تغيير الحكم الشرعي إذا لم يدر في ثبوت حق الشفعة بما يشفع به فهاهنا على مالك
وقسبة الأرض لمن هي في يده ونحو جهات من كونهما ليست المسألة وبجرد دفع المقابلة
المعنى صناية تقدير وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رتبة
أرض بمجاورة لأرض مملوكة وقبيلها رجل آخر من جهاتها الثلاث أو أملك الأرض
الأولى ببعضها من رجل آخر اجني ليس جارا لها ولا شريك فيها ولا في حقوقها فهل إذا
حصل بيع تلك الأرض منه بأرض أخرى مملوكة للمشتري يكون الجار إذا كور أخذها
بالشفعة ودفع قيمة ما اشتراها به من الأرض الأخرى جبراً على المشتري إذا توفرت شرائط
الشفعة وانفتحت موافقها وبحكمه بذلك (أجاب) نعم الجار إذا كور أخذ الأرض
المجاورة التي يبيع بأرض أخرى مملوكة للمشتري بالشفعة بقيمة تلك الأرض التي جعلت
مما وقت الشراء إذا توفرت شرائطها وانفتحت موافقها ويرضى له بذلك جبراً على المشتري
والحال ما ذكرناه تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أشخاص أحدهم مسلم والاثنان
ذميان اشترى كوفي طاحونة هو ولكل منهم ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته
لأخيه بن مسلمين بما بقي يتصور وصرة فيها دراهم مجهولة المصنف والعدد ومرتفعة شريفة
بهذا البيع وقبل أن يبيع هذا الشريك حصته عرض ثلثها على شريكه فاستعمل
الشراء وقال له بهما لمن يحب فبأيهما هذين المشتريين وشريكاه يعلمان ذلك وبعد البيع
وتحرجه فوجه المشتريان إلى الشريكين وأخبراهما بالبيع والثنى فطلب الشريكان
منهما أن يشتريا حصتهما أيضاً بأربع مائة ينفذوا في المشتريين لعدم قدرتهما على ذلك ثم
بعد مضي أيام أراد الشريكان أن يأخذوا الحصة المتباعدة بالشفعة وأدعيان فنهما لم
يقيموا وانما في المدة المجهولة عشر ون قرشاً من النحاس فهل عليهما بالبيع والثنى
وتركهما الأخذ بالشفعة وقتئذ منع طلبهما من المشتريين أن يشتريا حصتهما أيضاً
يسقط الأخذ بالشفعة (أجاب) علم الشفعة بالبيع وقد رالتن بعد مقامه وتركه
الأخذ بالشفعة وقتئذ منع من الأخذ بها وبطل ما هو هذا على فرض بيان المشتريين
للمر يمكن مقداره ما في المدة كما أنه لا يتأق الحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجود وصرة
مجهولة القدر ومشاورهما على فرض بقا جهالتهما فلا يتأق اقتضاها بالشفعة للمركبين
المذكورين والحال ما ذكره من استيفاء شرائطها وانفتاح موافقها والله تعالى أعلم
(سئل) بإفادة من مدر الجبيرة مضمونها المرجوع من فضيلة بعد الاملا على السؤال
المسطر بأعلى هذه الشقة إعادة الحكم الشرعي وصورة السؤال المذكور ما قلتم في مالك
لشفعة أطيان خارجية أم بربية بموجب جهة بيد من إحدى الحكم الشرعية وهذا المالك

المذكور اسقط حتى منفعته في الاطيان المذكورة لا تخفى نظيره مبلغ معلوم وحري
التفاضل بينهما وتحررت بذلك على سبيل ما من احدي الهالك الشريعة وتلك الاطيان
بجواررة الاطيان اخرى خارجة اميرية بيد آخر مقام هذا الآخر الذي بيده الاطيان الجواررة
يريد اخذ الاطيان المسقط منفعته المذكورة الجواررة الاطيان بالشفعة فهل تجزى
الشفعة في تلك الاطيان الخارجية لا مبرر المسقط منفعته اولا (اجاب) لا شفعة شرعا
فيها - فاقط منفعة الاطيان الخارجية الاميرية اذهي لبيت المال فليس لمن له ارض
بجواررها سواء كانت بملكه الرقبة او خارجة اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقط
منفعته اقميره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار في دروب غير نافذ ولها جاران
متلاء فان مشرك كان في الطريق المذكور قباهه امان الكه الاحد الجوارين المذكورين
يمنع من شريكه ان يبيع ربه آخر يبيع وقد اشترى طالب الاخذ بالشفعة فورطه بالبيع
فانه كز صديق مؤثمة وشياد - بل الحاصل ههنا: انه لا اخذ بالشفعة ويقضى لهذا
الجوار الشريك في الطريق بالشفعة في نصف الدار المبيعة حيث اخذ بالشفعة في كلها
واستوفيت شرائطها ويكون في النصف الثاني الشفعة للشري ايضاح حيث كان مساويا
من اخذ بالشفعة في الشريك في الطريق المذكور الجوار (اجاب) نعم يقضى للشريك في
الطريق المذكور بالشفعة في نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانتفت موانعها
والا فلا كتمن الشفعة في قصصها الآخر للشري حيث كان شفعيا لها ايضا مساويا
لشريك الجوار المذكور ولم يسلم الاخر واقفه تعالى اعلم

جہادی الاولی

1599

1.

• (كتاب القصة) •

(سئل) في رجل توفي عن ورثة وترك اشياء ومن جملتها زرع مختلفة الجنس بقيطان
متعددة فاشترى الآخر كل وادى الزرع بمن معلوم اتفقوا عليه واخص كل واحد
بقيط بقيمة التي قدم بها بغير فهم ومعرفة اهل الخبرة واستولى عليه ثم بعد ذلك بعد
ايام طلب بعض الورثة بعض القسمة وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها ثانيا فهل
للميتور له ذلك حيث كان ذلك من ضامهم واخيارهم وكل منهم بالغ عاقل ورشيد
(اجاب) بعده دور القسمة صحيحة لا يحاب احد المتقاسمين لتقصاها بدون وجه شرعي
كقبح فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة تقاسموا تركته مورثهم وقبض كل
منهم ما خصه ثم بعد مدة مات احدهم فاراد الاخر ابطال القسمة فهل حيث وقعت القسمة
صحيحة لا يحاب احد المتقاسمين لتقصاها اذا تعال مر بدا لاجال بان ما وقع فيه القسمة
لا يخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لا يحاب لذلك حيث اعترف وقت القسمة
بان ذلك موروث عن المورث الاعلى (اجاب) صرح الزيلعي وغيره بان الانقاد على القسمة
اعتراف بغير المقسوم مشترك فلا يحاب احد المتقاسمين انقص القسمة ولا تسمع دعواه
بذلك كراهه الجرحي رحمه الله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نصف مكان قابل للقسمة

ذی الحجہ

1573

A

1548

14

- وصفه الآخر رجل آخر وكل منهما لا يتفق به صدقة بد القصة كثرهما كان يتفق به قبلها فهل اذا طأ احد الشريكين قصبة المذكان المذكورين يجب لذلك تهرارن شر بكة الانتر (اجاب) نعم يقسم المشترك بطلب احد الشر كاجاب انتفع كل بخصته بعد القصة من جنس الانتفاع الاول والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين حاجة لكل منهما فيه حصص معلومة ولا يسع سكني جميعهم فهل اذا طلب احد الشر كافة قسمته بالمهاياة بالزمان يجاب لذلك (اجاب) الاصحابان التناهي بينهما بين الشر كما جبروا بطلب احدهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فلاح كان له أخ اعشى والفلاح يزور جانب اوسية من الملتزم بالابحار رفقات الملتزم وصار الفلاح يزرع الارض ومكنه انما كهم من الانصلا لها من الملتزم واخوه الاخي في مبيشة وحده ولم يزرع من الارض شيئا ثم مات الاخي وترك ابنا ومات الفلاح عن اولاده تنازع ابن الاخي اولاد لفلاح مريد ما قسمتهم في الارض المذكورة فهل لا يجاب لذلك لاسيما ان الاخي لم يضع يده على شيء من الارض المذكورة ولا اولاده لا بنفسهم ولا بغيرهم بوجه من الوجوه الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب ابن الاخ الاخي لقائمة الارض المذكورة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك دارا كثرها له من غير حصص حتى مات كل منهم عن ورثة منهم فغائب في محل معلوم فهل اذا اراد الحاضرون بقصة بغير اذن لغائب وتوكيله لا يسوغ غم ذلك واذا تعدى بعض الورثة وادخل حصص من ثلث الدار في داره لا يسوغ ذلك ويجبر على ردها حتى تقدم (اجاب) اذا برهن الورثة على موت المورث وعقد الورثة وفيهم غائب كان للقاضي ان يقسم العتار حيث كان في بي بي الحاضرين وينصب قابضا لنصيب الغائب وليس لاحد الورثة اخذ شيء من العتار المشترك وادخله في داره الخاصة قبل القصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين بينهما دار كبيرة يشتهان بها سوية كل على حدة ودارا آخرت صغيرة يتفق بها احدهما قائما احد الشر يكتن مدعى صادورا القصة بينهما في الدارين معاوانه قد استوفى شر بكة جميع نصيبه في الدار الواحدة الكبيرة مع الدار الصغيرة والحال ان نصيب المدي به جلة بنما صلا ومغل زائد من نصيب الآخر زيادة فاحتمل ان يتقص هذه السبعة دعو جود العادة فيهما (اجاب) اذا وقعت القصة في العتار المذكورة بالقضاء وشر فيها غيب لا يدخل تحت التقويم بطالت اتفاقا ولو وقع تنازعا في الاصح وجمع المدعى بذلك ان لم يقرأ الاستيفاء والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لا يتسبب القصة وكل من الشر كاهن يدمضه شر بكة فهل اذا طلب بعض الشر كاهن المأوى وسكنها بالاشهر على حسب الملك يجاب لذلك شرطا (اجاب) يجاب طالبا للمهاياة من الشر يكتن في الدار المذكورة ويجوز ان يمنع منها على قدر الله تعالى اعلم (سئل) في دار بين احدهما ثلثاها وقف والباقى ملكا للناظر على الوفا المذكورة الاخرى فيها احد

في المحج

٢١

محر

•

•

•

٩

صغر

٢٦

وعمرون قيراطا وتقوا الباقي ملك للناظر المذكور ايضا ويرد الناظر القصة وتعيين الملك
من الموقف فهل يجب ان ذلك م لا (اجاب) اذا وقف شخص حصه في عقار كله لا يكون
للقاضي مع الواقف اقرارا بالملك من الوقف وتعيينه عنه كما في الدر ومنه يعلم جواب السؤال
انذا فرق بين الناظر والواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخو بن شريك بن
طرب وادور ومرض وواقف وغير ذلك فاقسم جميع ذلك كله من مائة سبع سنين واخص
كل منهما بما يستحقه وصار كل ينتفع بحصته وحده على الخصوص وحصل لاحدهما يسر
ورواج فهل اذا اراد اخوه ارجع وينقض القسمة وشارك فيما جدد واشترائه من المراسي
لا يجاب له ذلك حيث كانت القصة السابقة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجبر أحد
الاخرين على أن يشارك أحده فيما يبدعه من المال الخاص به وليس لاحدهما نقض القصة
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ربيع منزل ونصف قيراط في ناحية
طريقه فاقسمت القصة بينه وبين شركته وأخذ أنزل من نصيبه في جهة الخراب بالقهر
والغلبة عنه بواسطة الخماكم الذي كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية
يكون للشريك الرجوع في القصة ويأخذها بنفسه بالوجه الشرعي في المنزل المذكور بقول
أدلى الخبرة (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القصة وهو لا يدخل تحت التقويم فان
كانت قضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعسل ولو وقعت بالتراضي بطل
ايضا في الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجلين مشتركين مناصفة في صهر يبيع معد لصب الماء فطلب أحدهما من الآخر أن
يكرهه منه حصته أو يكرهه أو يبيعها بأه في الا القصة والحال أن الصهر يبيع فمكن قسمته من
غير ضرر وقسم مثله في البلدة فهل يجبر الممتنع على الكراه أو الاستكراه أو المماأة أو يجاب
للقصة حيث كان يقتنع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان
الصهر يبيع كبيرا قابلا للقصة بحيث يكون متفعلا به بعدا للقصة من جنس الانتفاع الذي
كان قبلها انقسم بين الزميرين بطلب أحدهما والا لا يكون كذلك لا يقسم بينهما الا مضافا
والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة أشقاء ورثوا دارا من أبيهم وانقسموها فاصاب
اثنين منهم نصبتها وجعلها لهما في قسمهما اقل وبابا بغير جان منه والاثنان الآخران
أخذوا النصف الآخر فاقسمها بينهما سويا وصارا للمر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة
ثم بعد المدة المذكورة اراد أحدهما أن يبيع الآخر من المورور فهل ليس له ذلك (اجاب)
اذا كان حق المورور لكل من الاخرين المذكورين لا يكون لاحدهما منع الاخر منه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أرملة وبنتين وترك دارين ثم ماتت كل من البنين
من ورثة قبل قسمتهما فادور ثمة أحدهما الاختصاص بدور من الدارين المذكورتين
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الدارين بين سائر ورثة البنين بالقربة الشرعية وبأخذ
كل منهم ما كان يخص والده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي حيث كان

١٢٦٥

٢٢

جادي الاول

١٢٦٥

٢٢

جادي الثانية

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

جمادى الثانية سنة

الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة فافترسوا هاهنا
 ما فيها من الارباح بالتراضي بينهم فهل اذا اظهر ان احدهم الاخوة متعاقب في نصيبه ومغبون
 غيبا فاحسب انهم هذه القسمه ويكون للغبون غيبا فاحسب نصيبه وابذلها واذا ادعى
 احد الاخوة ان اباه باع له برج حمام في حياته وانه اعترف بقض الثمن وسكان البيع
 والافراد في مرض موت الاب لا يصح هذا البيع ولا الاقرار به يكون البيع موقفا على
 اجازة باقي الورثة وكذا الاقرار به وقفا على تهديتهم حيث كان كل منهما للوارث في مرض
 مورثه (اجاب) اذا اظهر في القسمه غيب فاحسب تقضى وان وقعت بالتراضي في الاصح
 والبيع للوارث في مرض الموت ولو بمثل النية موقوف على اجازة باقي الورثة عند الامام
 وكذا الاقرار فيه موقوف على تهديق الباقي عند اصحابنا والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكر ورو بنتين ثم توفي احد الله مكره عن ثلاث بنات
 احداهن فاصرة وعن ولد واهل وزوجته واقام زوجته وصي على اولاده ثم توفي ثانیهم عن
 اخيه واولاد اخيه المذكورين واخيه ثم توفي ثالثهم عن بنتين فاصرة وعن زوجة واقامها
 وصي لهما ايضا ومن اختبه واهل ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع
 واخذ كل منهم ما خصه وصار يستقل ربه مده مستتين ثم بعد ذلك حصل فيما حصل
 بعضهم خلاف فهل اذا اراد صاحب البعض المثلث الرجوع في القسمه وما اوقف
 يكون عليهم سواها لا يجاب لذلك والحال هذا (اجاب) بعد صدور القسمه بحجة شرعية
 لا يجاب احد الثركاء لتقصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض
 مشتركة ففرض في بعضها احد اشترى بكثر فخلا فادشر بكثر الاخر ان يشاركه في هذا
 القتل فهل لا يجاب لذلك وما الحكم في ذلك (اجاب) قد صرح علما بان احد
 الشريكين اذا بنى في الارض المشتركة كطلب القسمه او احدهما قمت ولكل ما وقع
 له من البناء فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها وقعت والاهدم بناءه واخذ نقاضه
 التي بناها الا انما ملكه ولا يخرج من ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون غاصبا
 حال البناء نصيب شريكه وشاغلا لملكه بملكه فيؤثر بالرفع ان طلب والغرض مثل
 البناء فلقط المذكور ان غرضه وليس اثر بكثر في الارض مشاركتة فيه بدون ما يرجب
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث الشرعي عن والدهما
 فاقسمها بالتعديل ووضع كل يد عن ما خصه وبناه من مدنت مدنتين فهل اذا
 اراد احدهما نقض القسمه المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا ويدهما وثيقة
 شرعية بالقسمه والتراضي والتخالف بينهم (اجاب) نعم لا يجاب احد الاخوين لنقض
 القسمه بدون مدعي شرعي حيث وقعت بحجة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف
 ثلاثة من الله كور فبلغوا واكتبوا منقردين عن ابائهم في المكسب المذكور وراهم
 واشترى ابائهم عقارات واعطانا وغير ذلك لانفسهم جميع تهديهم فهل اذا اراد

رجب

٨

١٤

١٤

أحدهم القسمة يجب لذلك ولا دخل لبيهم في ذلك وإنما خلقته (أجاب) فما اشتراه
 الأولاد لا تقسمهم والحال ما ذكر مالك لهم فإذا أراد أحدهم قسمة نصيبه عن أخوته يجب
 لذلك حيث لا مانع من القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكورا
 وإناثا وترك ما يورث عنه شرعا فاستقر الأولاد في معيشة واحدة مدة إلى أن حصلت قسمة
 بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركته أباه بالفرصة الشرعية وصار كل منهم يتصرف في
 نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشر سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن أولاده البنين
 فأراد بعض الأخوة الرجوع على أولاد أخيه الميت متعللين بأن مات تركه أخوههم مشترك
 بينهم فهل إذا أثبت أولاد الأخ القسمة بين الأعمام وبين أبيهم الميت قبل موته
 واختصاصه بما يورثون مشاركتهم له فيه بالينة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه من تركته
 أباه لا يكون لهم منازعة أولاد الأخ بعد ذلك لا سيما أن بعض الأخوة مقر ومعرفة بذلك
 وهل إذا كان الميت على أخوته دين بالينة الشرعية يكره لأولاده مطالبتهم به (أجاب)
 لو ائتمروا في المطالبة بما ثبت شرطا لم يورثه من الدين وإذا تحقققت القسمة الشرعية بين
 الأخوة لا يكون لأحدهم نفعها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 يملكون بنيتين كل بيت على حدة فاشترى رجل أجنبي قيراطين في كل منهما من أحد
 الشركاء على الشيوع والآتي يريد القسمة وأخذها إلى بيت منها جبر على الشركاء فهل
 لا يجب لذلك شرطا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمة حيث كانا لا يقبلان القسمة
 (أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
 أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة
 أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وأطيان زراعة وقبر ذلك وعليه دين
 للناس فدفع لابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ما تركه
 والده بما يورث عنه شرطا من الدار وغيرها (أجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى
 المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم الفرقة الشرعية بينهم
 وليس لأحد الورثة الاختصاص بشيء زائد عما يخصه شرعا بدون تخصص شرعي وفي رد
 المحتار من فصل في المحبس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة أداء دينه لتبقي تركته لهن
 فأنفقوا عليه وتحملا قضاء دينه ونفذوا ما به من ماله فلم يبق ذلك ولو اختلفوا فاللوصي
 به حاله بنوه وصاؤه لا يلتفت إلى قوله ثم قال وجاز لا حد الورثة استقلال الدين من
 التركة لأداء قيمته إلى الغرماء إلى الوراث الآخر وفيها عنه عليه دين غير مستغرق
 فللمحاضر من ورثته يبيع حصته لمحضه من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لأنها مالك
 الوارث الآخر إذا لم يكن مستغرقا والله تعالى أعلم (مسئل) في بيت مشترك بين
 اثنين لأحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقي فهل إذا كان البيت كبيرا يمكن قسمة
 أفرادا ويمكن انتفاع كل نصيبه بعد القسمة وطلب أحدهما القسمة بالمال بأية الزمان

شعبان ٢٧

١٢٦٥

رمضان

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

٢٥

بان يسكن في جميع المكان على قدر ما يخصه من الاشهر يجب لذلك ولا يجب واذا
طالب الافراز وكان يتبع نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول بحسبه القضي
لذلك ويجوز للمتنعم (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل
بخصه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ويجب طالب المأيا بالزمان أو المكان
ان لم يتصلبه نسمة الافراز بما يقبلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصصة في
مكان مشترك بينه وبين آخر بن قدرها السدس والمكان لا يقبل القسمة ولا يسع
سكنى الجميع فأوصى صاحب السدس ان يسكن فيه ويقسمه بالمأيا بالزمان كل خمسة
أيام يسكن السدس او كل شخص جميع يسكن السادسة فهل يجب لذلك (اجاب) يجب
أحد الشركاء للمأيا بالزمان او المكان والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت
مشترك بين رجلين لاحدهما عشرة قيراطا وللآخر أربعة قيراطا وهو قابل للقسمة
بالافراز فطلب صاحب العشر بن قيراطا قسمة فهل يجب لذلك جبراً على صاحب
الآخر (اجاب) يقسم المكان المذكور بطلب صاحب الكثير جبراً حيث اتفق
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وان لم يتفق الا حصة حصته على ما عليه
المعول والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اقتسموا مائة كره اصولهم ثلثان
فخل واشجار وادار وغير ذلك بما يورث شرعاً من نحو ثمانية سنين ووزيادة وصادق منهم
يتصرف في حصة مع وجود الآخر المدعى المذكورة من غير مناقضة ثم مات كل منهم عن
ورثة من مدة تسنين مضت فأراد ورثة أحدهم الا أن تقض القسمة التي صدقت من
الاصول من قديم الزمان فهل لا يجب ان ذلك شرعاً ولا تسع دعواهم التقين مع الانكار
بعد في هذه المدة (اجاب) اذا اتسم الورثة التركة لا يجب أحدهم ولا ورثته
لنقض القسمة بدون وجه شرعي ولا تسع الدعوى والحال هذه مع التمكن بعد في
هذه المدة والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة وحواليت بموكة قرجلين لاحدهما
الثلثان وللآخر الثلث أراد أحدهما قسمة ما ذكر فهل يجب طالب القسمة في الوكالة
حيث كانت تمكن قسمتها ولا يجب في الحوالت حيث لم تكن قسمتها بالافراز
وإنها ما زلت فيها واذا وكل أحدهما وكيل في خصامة شريكه والتداعي معه وكان بالغا
رشداً عن محسب الدعوى وأرى شريكه يجب بالذلك وليس له تركه بدون رضا
(اجاب) يقسم الثمن المشترك اذا كان به القسمة بطلب ذي الكثير يعتبر قبول
القسمة في الحوالت المذكورة بالضرر لهما ولا لكل واحد على حدة لانها من جنس
واحد فهي كالبيت من دار واحدة دل في الواقعات التوكيد من غير رضا الخصم
والرطل صحيح قديم لا يصح عندهما ايضاً والقضية أبو لثيث كان يقضي بقولهما قال
نعم الا اننا لم نلق في ادب القاضى القضى غير في هذه المسئلة ان شاء الله تعالى يقول لى
حذيفة وارشاه أنى بقولهما دل رجه الله تعالى ونحن نقضى أن الرأى الى القاضى أه

سنة رمضان

١٢٦٥ ٢٩

ذى القعدة

١٢٦٥

ذى الحجة

١٢٦٥ ١

ذى الحجة

١٢٦٥ ٢٠

محرم

١٢٦٦ ٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٦

١٥

ربيع الاول

١٢٦٦

١٤

ممن بالثلاثة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لهم منزل مشترك بينهم بالسوية
 جده أحدهم في أرض ترويه منه عمارة جسيمة فإذا أثار يكن بعد موت الباقي تكليف
 ورثته قلع البناء وتسليم حصته ما خالصة أو يأخذان ما يخصهما في الأرض والبناء
 ولا يدعيان شيئا مما دفعه أخوهما في العمارة فهل لا يجبان لذلك والمحكم في بناء
 أحدهما الشريك في الأرض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماؤنا بأن
 الشريك إذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن باقي الشركاء وظلقت القسمة يقسم فأذا
 وقع بناؤه في نصيبه فبها والاهدم وهذا إذا بنى باجبار وآلاته هي له ولا يجبر وارث الباقي على
 إصطاعه من بناء مورثه لئلا يكرهه وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اشترى نصف دار من آخر من مائة سبع سنين ويده وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبيعة
 الشريفة فهل إذا أراد المشتري للنصف أن يقاسم شركه في الدار المذكورة وكانت
 قبيل القسمة يجاب لذلك ولا يكون لشركه منه متهايدون وجه شرعي (أجاب)
 ينقسم المال المشترك يطلب أحدهما الشريك أن انتفع كل بمحضته بعد القسمة وليس لأحد
 الشريك منعه من شركه من الانتفاع بمحضته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجلين لهما وكالة وحائوتان لأحدهما قيمها الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب
 الثلث القسمة بالمهاياة بالزمان أو المكان وأقام عنده ولا يقوم مقامه في ذلك مع
 شركه فهل إذا كانت فابله لذلك يجاب صاحب الثلث إلى القسمة بالزمان أو المكان
 ويقوم وكيله مقامه في ذلك وللحاكم الشرعي اجابته في ذلك (أجاب) إذا لم يكن
 المكان قابلا للقسمة الاقراض أو كان ولم يطلبها من يجاب لها وطلب أحدهما الشريك
 المهاياة بالزمان أو المكان أجابه القاضي لذلك وإن إلى الآخر ذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في دار مشتركة بين ابني عم بالميراث الشرعي عن أصولهما الكل منهما نصفها
 مات أحدهما من ورثته قبل قسمتها والآخر أراد ابن العم المذكور والذي كان في النظم
 قسمتها وأخذ كل ذي حق حقه فنعوه ورثة ابن عمه متعاليين بأنها قسمت ساقا فأنكر
 دعواهم فهل أقام لثبته ودعواهم القسمة بالوجه الشرعي يكون لابن العم مطالبتهم
 بقسمتها بالطريق الشرعي وأخذ كل ذي حق حقه (أجاب) يقسم المشترك يطلب أحد
 الشريك أن انتفع كل بنصيبه بعد القسمة إذا لم تثبت القسمة السابقة مع توفية شراطينها
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار أو نسمة أو قسمة اقراض من مدة
 ست سنوات وكل وضع يده على ما خصه بالقسمة وبنى فيه وبعده من هذه المدة أدى
 أحدهما الشريك أنه غبن في القسمة غبنا فاحشا فهل تسمع دعواه الغبن الفاحش بعدمضي
 هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه وإذا ثبت الغبن الفاحش بالبيعة تنقض
 القسمة المذكورة (أجاب) قال في التوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولو
 وقعت باتراض في الأصح وتسمع دعواه في ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقر به لا

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد كور وترك دورا في رفاق غير نافذ
واسمها راسا كدين فيها من غير قسمة إلى ان مات الأولاد كور عن أولاد كور واثبات
فأراد أولاد الأولاد قسمة الدور المذكور بينهم فامتنع بعضهم لكونه ما كنفاني دأرا كبر
من باقي تلك الدور وادعى ان أباه قسم مع الأولاد وادعى ان هذه الدار التي هي أكبر وانه
اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال انه لا يثبت له في القسمة ولا الشراء والدور
بالله القسمة فهل يجبر الممتنع على القسمة وقسم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي
واذا ادعى الممتنع ايضا ان أباه اشترى الرحبة التي امام الدور ولا يثبت له لادعائه بعد دعواه
واذا اظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (اجاب) اذا لم تثبت قسمة العقار
المشترك بالوجه الشرعي يحاط طالب القسمة في العقار المذكور بحيث يحتمل القسمة
وانتفع كل بمحصه بعدها ولا اعتبار بدعوى الشراء من مدعيه بدون اثباته ولا بصلته
يثبت مقصوده شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين ومبتن وترك ما يورث
عنه شرا من دارين غير هاتفتهم وامازكه والدهم بالوجه الشرعي واخذ كل نصيبه
واستقل به وترك البنات حقهما للاخوان برضاها منحصرة المحاكم الشرعي وكتب
بالقسمة وثيقة شرعية ثابتة بالبنوة المضمونة بالبنوة الشرعية مشمولة بحتم قاضي ناحيتهم من
مدة ست سنين وزيادة ثم مات احد الابنين عن ورثة ومات البنات ايضا فأراد الممتنع
الآن نقض القسمة وابطالها من قبلها كره عليه ما فكر اولاد اخيه دعواه لا يثبت له في
ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبني كل نصيبه
ولا عبرة بتعاليه ويمنع الممنوع من معارضة ورثة اخيه بدون وجه شرعي (اجاب) لا تنقض
القسمة بمجرد دعوى الممتنع الا كراه عليه ايدون اثباته وفتح من معارضة ورثة اولاد اخيه
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة اواراع من مورثهم وفيهم قاصر
فبني احد الورثة فيها مكانا لنفسه من ماله الخاص به واراد بعض الورثة نجسه بمراة السكرية
وقت البناء كان قاصر اقول يكون باقيا على ملك الباقي ولا يجاب بعض الورثة بتجمله
ميراثا بدون وجه شرعي (اجاب) صرح علماؤنا بأنه اذا بني احد الشركاء في المكان المشترك
غيره من الشركاء وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والا هدم وهذا
اذا بنى بأحد الورثة لا يثبت له وان بني بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لانبعاث
وضعه من عهده لا يهدم ولا يرجع بنتى بناء على العمدة وان شاءه من النقص المشترك
ومن ماله فانه ملك له ينقضه والمترك على حكم الشركة كما تقدم وان ختلفوا في ذلك
قال قول قول الباقي فيه بهينه والبنوة تنقضه الشرا كما علمت عن اذهم خارجون عنه وهو
ذو اليد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار لابنتين لاحدهم فيها الربى والاخر
الباقي وطلب صاحب الربى القسمة بالزمن او المكان فهل يجاب لذلك ولا (اجاب)
الا صحت ان القاضي يجازي بين الشرى يكن جبرا بطلب احدهما ان لم يطلب قسمة الا فرار

4577

15

سجادی الاولی

1577

1

جمادی الثانیہ

1487

وہابی

1577

15

رجب سنه

٢٨ ١٢٦٦

شعبان ٢٨ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

ذى القعدة ١٤ ١٢٦٦

ذى الحجة ٢٣ ١٢٦٦

محرم ١ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

مع قبولها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنات وزوجة وموصى له بن ماله وهو ابن ابن مات قبله فخير قاضي الناحية وقسم التركة بين الذكور والموصى له ولم يرث الزوجة والبنات فهل تنقض القسمه بالنظر للبنت والزوجة أم لا (اجاب) نعم تنقض القسمه ولكل من زوجة المتوفى وبناته اخذ ما يخصهما من جميع ماتر كه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاد اربعة في معيشة واحدة وترك ما يرث شرعا من نخل وغلّة ونقود وغيرها فأتى احدا من الاخوة عن ابن فارادان الابن ان يقاسم الاحصام فيما يخص والده في التركة وغنائها حيث لم تقدم التركة فهل يجازي لذلك (اجاب) تقسم التركة وغنائها بين ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسمه كان نصيبه من الوارثه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يرث عنه شرعا ثم مات احدهم قبل قسمه التركة عن اولادهم فامروا مع جميعهم في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت وغت بسبب سعي العيين واولادهم ما فعل اذا وادوا القسمه الا ان تقسم مع غوها بين العيين واولاد اخيمهما بالغريضة الشرعية ولا يكون لاحد العيين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركة الميت الاول وغائها بين ورثته ومن مات منهم قبل قسمتها كان ما خصه من ذلك الوارثه وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارين من مورثهم وبعضهم قاصر فهل اذا حصلت قسمه بينهم والحال هذه باقامة رجل قيا وبنوهم فيها حيف وغبن فاحش يكون للقصر وقت القسمه التي حصل الحيف والغبن الفاحش في نصيبهم ما ينقصها (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمه بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح والله تعالى اعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقسماه ثم ظهر في القسمه حيف وجور على احدهما فهل تنقض وترد شرعا اذا تحقق الحيف لاسيما اذا لم يحدث الخلف باوالم يقم جدرا ولا بناء فيما اخذه (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التويم في القسمه فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لانه تصرف القاضي مقيّد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها افاده في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا على السوية فانقسماه مناصفة ورضي كل نصيبه ووضع يده عليه مدة من السنين فهل والحال هذه اذا اراد احدهما من انقض القسمه بلا مسوغ لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب احدا الشرعيين لنقض القسمه بدون وجه شرعي حيث وقعت بحجة والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة بمصر القديمة بملاو كثر رجلين من ائمة فهل اذا طالب احدهما بالمهاياة فيها بالزمان كشهرين وشهر يجاب لذلك قهر ارض المتع (اجاب) نعم يجاب احدا الشرعيين لطلب المهاياة والقاضي جبر الشرى الا ان

سنة

صفر

عليه ان ابي عالم يطلب القسمه فيما يقسم والله تعالى اعلم (مسئل) في بيت صغير مشترك
 بين ثلاثة اثلاثا لا يقبل القسمه بالاقرارا ستاجر احدثهم باجره معلومه مشاعه ثم سكنه
 ابا مائل اذا فتح عقدا لا جارة وطلب ان يقسمه لايحياب لذلك حيث كان غير قابل
 للقسمه بالاقرارا اذا طلب شريكاه القسمه والمهاياة بالزمان ليقنع كل واحد او يسنة
 بحياب لذلك ويجبر شر يكمه ما على ذلك (اجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه
 بعد القسمه قسم يطلب احدثهم وان تضر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض
 دون البعض قسم يطلب ذى النفع لا بطلب الآخر وهو الاصح كما في المتفق وغيره واذا
 كان البيت المزدك كور غير قابل للقسمه بالاقرارا بحياب طلب المهاياة لما جبر اهل
 الشريك الاخر والله تعالى اعلم (مسئل) في دار خربه مشتركة بين ثلاثة تسكن
 منهم اثنان ولا احدثهم دار بجوارها ملكه خاصة فاراد اخذ نصيبه من الدار المزدك كورة
 المشتركة ليضعه لداره فهل يحايب لذلك ويجبر باقي الشركاء على القسمه حيث كان كل
 منهم ينتفع بنصيبه بعدها (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب احدث الشركاء
 ان انتفع كل حصته بعد القسمه وبطلب ذى الكثر ان لم ينتفع الاخر فله حصته وان
 تضره والكل لا يقسم الا برضاهم والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن بنته
 وزوجيه وترك اربعة اقسام منها يدين قسمه اقرارا بالقرينة الشرعية وتقامت كل
 منهن وكما لا شرعيا عن وقت القسمه ونزع اسكن منهن تقسيط ديوان في ذلك واقر كل
 منهن باستيفاء حقه بعد مضي اربع سنين زيد احدى الزوجتين نقض القسمه
 واعادتها ما يمتدلة بان ما اخذته ردى فهل لا تجب لذلك شرعا حيث وقعت القسمه
 المزدك كورة بين اربعة كل واحد منهن وحيف (اجاب) اذا قسم المال المشترك بين
 الشركاء واقر كل باستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد
 منهم بعد ذلك كما في واقعات المتقدمين والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة تسكن بيتا
 سكني الجميع و يقبل القسمه اقرارا بالمهاياة مكانا وزمانا بطلب بعضهم القسمه وانتفع
 الاخر من اعداء واغاضة لها بها فولى اذا كان ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه
 وكان المكان يقبلها بالاقرارا والمهاياة بالزمان وبالمكان يحايب طلب القسمه ولا عبرة
 بالمتناع آبيها والحال هذه (اجاب) يقسم المنزل المشترك قسمه اقرارا بطلب احدث
 الشركاء ان انتفع كل حصته بعد القسمه ويجبر الاخرى منها على الحال هذه وبالحق فيه
 القاضي يبين ان لم تطلب قسمه الاقرارا مع احتمالها والله تعالى اعلم (مسئل)
 في اخوة يملكون دورا يستحقون منفعة ارض اقتسموا كل من الدور والارض
 بينهم على قدر حصصهم واخذ كل منهم ما خصه بغير حق القسمه واستولى عليه عدة ثلاث
 سنين بعد ان اسقط كل منهم حقه من منفعة الطين فيما خرج للاخرى اقسامه فهل اذا
 اراد احدثهم ابطال القسمه فيما ذكر الواقعة يدينهم بالتراضي واعادتها ما لا يحايب لذلك

١٢٦٧

٤

صفر

١٢٦٧

١٨

ربيع الاول

١١٦٧

١٦

ربيع الثاني

١٢٦٧

٢٧

ربيع الثاني
٢٠ سنة
١٢٦٧

جادی الاولی

٩ ١٢٦٧

٢٧ ١٢٦٧

جادی الثاني

٤ ١٢٦٧

رمضان

٢٨ ١٢٦٧

حيث وقعت بتراضعهما ولم يظهر قهما غبن فاحش (أجاب) إذا قسم الاخوة العقار المشترك بينهم بالتراضي لا يكون لاحدهم نصيب القسمة بدون وجه شرعي كانه ليس له الرجوع فيها لاسقاط حقه في منفعته من ارض الزراعة الامرية لشره بكم اسقاطا مستوفيا شرائط القصة والله تعالى اعلم (مسئل) في اخوة يملكون عقارا من بيوت وارض زراعية اتقسموه بينهم واخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضي ناهران نصيب احدهم بعضه بملوك جماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينه الشرعية يجدد القسمة ثانياً واخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعي ولا عبرة بمذاهب القسمة (أجاب) اذا قسم الشركا العقار المملوك لهم واستحق بعض معين من نصيب احدهم لا تنسخ القسمة اتفاقا على الصحيح أى ويرجع في نصيب شرى يكره وفي استحقاق بعض شائع في الكل تعيخ اتفاقا وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تعيخ جبراً بل المستحق منه يرجع حصته فلذلك في نصيب شرى يكره ان شاء او نقض القسمة دفعا لضرر والتشخيص كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (مسئل) في مكانين مجاورين لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم فاصرو بعضهم بالغ وحل القصر وصى من قبل القاضي فاراد بعض البساغين قسمة المكينين بينهم وبين القصر فطلب من الوصي ذلك ليقتصر كل بنصيبه فهل يكون للوصي مقاسمة البالغ وجع نصيب عابيره القصر في جهة معينة من المكينين خصوصا اذا تعيقت المصلحة في ذلك واذا امتنع بعض البالغ عن القسمة يجبر عليهم احيى لاضرر فيها (أجاب) اذا كان الورثة صغارا وكبارا وكانهم حضور وتجوز قسمة الوصي واخذ حصص الصغار جلة واحدة كما في ادب الاوصياء وصغر حوايا الجبر على القسمة بطلب ذي الكبر وبأن كل دار تقسم على حدة عند أبي حنيفة مطلقا وعند صاحبيه يكون الرأي للقاضي اذا كانت الدور في مصر واحد وان كانت في مصرين فكل على حدة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين لهما دور مشترك بينهما لكل واحد منهما النصف وطلب المزارع لبيت قابلة لقسمة الاقراز فاراد احد الشرىكين أن يقسم مع شرى يكره بهاءا لكل منهما مشورة فهل يصح ذلك ويجبر الشرى على الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليس قابلة لقسمة الاقراز (أجاب) يجاب الشرى بطلب المهاباة ويجبر الاثني على ما والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين يملكان قطعة ارض مناصفة ثم قسموا بنى احدهما في نصيبه فادعى الثاني ان في القسمة قبضا فاحشا فهل اذا تبين لادعواه وجه بحضور اهل التهمة ماذا يكون الحكم في ذلك لاسيما ان الارض المذكورة بملوك الرقبة غير أميرة (أجاب) لو ظهر في القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضي يبطال ايضا في الاصح ان لم يقرب بالاستيفاء فاز اقر به لا تسع دعوى الغلط والغبن للتناقص على ما افاده في الدر

اغتصاها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن امها وعن زوجها وعن ابن قاصر
منه وعن ابن وبنت من غيره وتركت ما يورث عنها شرا من عقار ومصاص وغير ذلك مما
يورث عنها فوضع زوجها بنتها يد على خلفها ثم اقبل القصة في غيبة الزوج فقبل اذا حضر
الزوج من غيبته واجتمع الورثة يسمي جميع ما ثبت انه ترك عنها بين جميع الورثة
يا لفرصة الشرعية وليس لبعض الورثة الاختصاص بشئ من تركها بدون وجه شرعي
(اجاب) نعم تقسم تركه الميتة المذكورة بين جميع ورثتها بالفرصة وليس لاحد منهم
الاختصاص بشئ زاد منها مما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن أربعة بنين أحدهم بالهرسقة وترك ما يورث عنه شرا من دار ومواش
وغير ذلك ومن جلة ماله ما لم يكن له ذرية فترك ما يورث عنه شرا من دار ومواش
اخوته في جميع ماله كماله من وجه الشرعي ولا تضر اقامته بالهرسقة (اجاب) للابن
المذكور اقلها من حصته في تركه والده من جميع ما يورث عنه شرا وقسمته معهم حيث
لا مانع وليس لباقي الورثة من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاكف على امرأ
وفساق في مكان مشاعا ولم يتفق على ملكه وطلب قسمته بالمهاياة من شهر أو سني فهل
يجب طالب المهاياة لها اذا امتنع شر بكم منها بجبر عليها (اجاب) يجب طالب المهاياة
وبغير الا في منها على ما حيث لا تسبق الا لفرز الله تعالى اعلم (سئل) في معصرة لا يمكن
جعلها معصرتين وهي مشتركة بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر فهل
لا يجب طالب القصة حيث لم يتفق كل من الشر يكون بعد تقسيمه من جنس الانتفاع
الاول وكيف الحال (اجاب) نعم لا يجب طالب القصة والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في مكان مشترك بين جماعة بعضهم ساكن فيه والبعض الآخر غير ساكن
طلب ذلك البعض القبر الساكن قسمة المكان المذكور والمهاياة دور يد بحامية الشركاء
بالمهاياة فيما مضى من السنين الخالصة من مكنه اذ قيل ليس له ذلك حيث لم يعقدوا
المهاياة فيما مضى وتكون المهاياة في المستقبل (اجاب) يجب أحد الشركاء لطلب
المهاياة أو يحكم له بذلك من وقت الطلب في الماضي والله تعالى اعلم (سئل) في دار
لورثة آلت قسم من موروثةم بعضهم غائب والبعض الآخر حاضر وراد بعض الورثة
الحاضر من ومن في يده من الورثة قسمها وأخذ كل ذي حق حقه منها في غيبة البعض
الآخر فهل لا يجوز له ذلك حتى يحضر الغائب أو تأجيله (اجاب) نعم لا يجوز له ذلك والحال
هذه الا ان يرفع الحاضر من الورثة الاخر الى ان يلقى يقسم بينهم وبين الغائب
منهم ويقسم عنه ولا يحفظ نصيبه بعد الجبر اما يلزم شرطا حيث كانت الشركة بالارث
والله تعالى اعلم (سئل) فبين يستحق بعض قرار بما من العقار المبنى وغيره من الاعداديات
اراد ذلك المستحق قسمة ما ذكره فهل اذا كان كل من العقار والاعداديات قابلا
للقسمة وانقطع ذلك المستحق بتصبيه بعدا لقصة يقسم ذلك جبر اهل شر بكم (اجاب)

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

٢٦

ذى القعدة

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٧

ذى الحجة

١٢٦٧

٢٣

محرم

١٢٦٨

٧

يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة و بطلب
 ذي الكثرة ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته كما في التنوير وغيره والله تعالى أعلم (سئل)
 في حقار مشترك بين جماعة ورتوهم من مودتهم ولا حدهم فيه نصف سدس فيراط فقط
 فهل اذا طلب صاحب الاقل القسمة وانتفع أصحاب الاكثر بحجاب تلك مطلقا ولا
 بحجاب صاحب الاقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعدها ويكون متعنا حيث طلبها
 (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة
 وبطلب ذي الكثرة ان لم ينتفع الآخر لقلة حصته لا بطله ذي القليل والحال هذه لتعنته
 كما في التنوير وغيره وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في دار جماعة اقسموها
 بالامانة افرازاو كل اختص بمكان وجهة وضربت العالم والمحدثين ثم وفخ كل منهم بافيا
 خصه بالقسمة وبعدمه ارا ديعض الشركاء نقض القسمة وابطالها وبكاف الباقي ببيع
 حصته او يزوجها له فهل لايجب لابطال القسمة يدون وجه شرعي ولا ساط لم يمن
 البيع والايحار يدون رضا الباقي (اجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحبة
 لايجب لأحدهم لتعنته يدون وجه شرعي كما لا جبر على البيع والاجارة والله تعالى أعلم
 (سئل) في دور مشترك بين جماعة ورتوها وهي في مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو
 صاحب الاقل ان يقسمها قسمة واحدة وان يجمع نصيبه من جميعها في دار واحدة
 فامتنع باقي الشركاء من ذلك فهل لايجب لذلك الا برضاهم وهل اذا فعل بأن يمكن
 التعديل بزيادة درهم عليه او على أحد الشركاء لا مبرة بتعنته بذلك ولا تدخل الدراهم
 في القسمة الا برضاهم أيضا (اجاب) في الدار المختارة دور مشترك او دار وضيعة او دار
 وحائوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا ولو متلازمة او في محلتين او في مصرين اه وفيه
 واعلم ان الدراهم لا تدخل في القسمة لعدا اومنة وللا برضاهم اه والله تعالى أعلم
 (سئل) في احوة كنوا في معيشة واحدة فتنازعوهم بعضهم وارادوا القسمة فترافعوا
 لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق العلم من تراض في جميع املا كهو وكتب لهم
 بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته وتصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال
 هذه اذا اراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لايجب لذلك
 (اجاب) بعد صدور القسمة صحبة لازمة لايجب لأحد المتنازعين نقضها كالا ينقض
 الصلح الشرعي يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مسلم وثلاثة اشخاص من
 أهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صخرة وفرن وربع بهار عدة منازل واربعة
 حوانيت مجموع ذلك اربعة اجناس من العقارات المختربة ولا يعلم في كامل العمارات
 المذكورة النصف اثنا عشر قراطا واحدا للزمين في ذلك ستة قرايط ولا ثلثة
 قرايط من ذلك والثلثة قرايط الباقية لذي مات فطلب الذي الذي له ستة قرايط
 قسمة الاماكن المذكورة بما في ذلك التعنت والاضرار بالمسلم فهل لا تقسم الاماكن

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

- الذي كورة يطلب صاحب القليل لخصه وصامع تصمد كل من الشراكه بالقصة ولا يقسم
العقار الا يطلب صاحب الكثير ان انتفع واذا كان العقار الذي كور مختلف الجنس بان
كان دارا وادورا معا فواوخرنا وواوخرنا كما هو مذ كور اعلاه وكان يمكن قسمته على سبيل
القرص والتقدير فبذل يقسم كل جنس منها على حدة أولا وهل اذا طاب احدهم
تقوم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعا (اجاب)
يقسم العقار المشترك بطلب ذي الكثير ان انتفع بعد هاولم ينتفع الاخر لقله حصته
لا يطلب ذي القليل على ما عليه العول وان ضم السكل لا يقسم الا برضاهم كالاتي
الدرهم في القصة الا برضاهم وموتهم الدار والحوادث والربع والقرن كل على حدة
سواء كانت في محلة او محلتين او مصرين لانها اجناس مختلفة فيقسم كل جنس
على حدة والله تعالى اعلم (سئل) في داره شراكة بين رجل وابنام للرجل سبعة
قراره ولا يتام الباقي وهو السبعة عشر والآن يريد الشريك القصة واخذ نصيبه لاجل
ان يرضه الى داره الجاور فلهذه الدار المشتركة فهل اذا كان للابن وامر من قبل
الحاكم الشرعي يجاب الرجل الذي كور القصة واخذ نصيبه بحضور الوصي الذي كور
حيث لا ضرر على الابن في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (اجاب) يتم المان المشترك
بطلب احد النكاح ان انتفع كل بحصته بعد القصة ويطلب ذي الكثير ان ينتفع الاخر
لقله حصته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجين وثلاث بنات وابن ثم مات
الابن قبل قصة التركة عن ابن وزوجتين وبقيت التركة لم يقسم حتى بلغ ابن الابن
رشيد ثم قسمت تركة الميت الاول على ورثته وعلى ورثة الميت الثاني بالتوجه الشرعي
واعطى فاضى الحاجة كل ذي حق حقه وحك بذلك وصديق ابن الابن ومقر واحد ذلك
سبع سنوات فهل اذا اراد ابن الابن الرجوع في القصة ونقص الحكم لا يجاب لذلك
(اجاب) نعم لا يجاب ابن الابن الذي كور لنقص القصة بعد صدورها - بجمعة للشرائط
حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك
ما يورث عنه شرعا فخر نائب الله وقسم التركة بين الورثة ونهروا وتحقق ان في القصة
غنيمة - شال بعض الورثة ولم يرضهم المغيرون ولم يصدق عليها هل تنقض القصة وتعاد
بين الورثة ثابت حيث كن الغبون في ذلك وقت القصة جاهلا بذلك لاسبابهم لم يكن
هناك مانع ولم ينقض على ذلك خمس عشرة سنة (اجاب) اذا قسمت التركة الموروثة عن
التوفي ونهروا القصة حين فاحس تنقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
أزواجه وامه وأولاده كوروا ما بعضه بهالك والبعض قصرو عليه دين ثابت وترك
ما يورث عنه شرعا فاقام الحاكم الشرعي حدا خوة ابائين فيما على القصر وعلى ما شئ
لديونه صالحا للوصاية ولتحفظ المال وضبط التركة في سبيل تقاضي وقسمت بالوجه
الشرعي على جميع الورثة بالقرصة بعد وفاة الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة

سنة

صفر

١٢٦٨

١٤

ربيع الاول

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٩

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٣

جاءى الثانية

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

١٧

رجب

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٦

شريعتن المسماة الشريعتين ومضى على ذلك أربع سنين فقبل إذا أراد أحد الورثة الرجوع في القسمة على وهي القصة لا يحاسب لذات وليس لأحد من الورثة قضاها بعد قسمتها بحجة بالوجه الشرعى على يد القاضى (اجاب) اذا صدرت القسمة بحجة لازمة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابن قاصر وله عقار مشترك بينه وبين عمه الوصى عليه آل له من أبية الميت أولادهم مات منهم أولاده في غيبة ابن الميت الأول وقسم أولادهم العقار المشترك في غيبتهم خصوصاً بحاقب منه ثم حضر بعد ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يحجزها لما رأى فيها من الغدر والتفنن فاحش فهل يكون له أيضاً نقضها وأخذ جميع ما يخصه من أبية بالفرصة الشرعية ولا ينفذ نصيبهم فيه بدون إفقة وإجازته وله أخذ ما يخصه بعض الشركا من نصيبهم لو حصل يسع قبل القسمة مع الشيوع بالنفقة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) نعم يكون له ابطال القسمة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مذكور وللشفيع الاخذ بالنفقة عند امتناعها عشر اظهاها المستبرة شرعاً حيث لا مانع واقعه تعالى اعلم (مسئل) في ورثة أقسموا تركه مورثهم من عقار وقدر وأمنته بينهم بترك نصيبهم ثم بعد القسمة ظهر وتحقق ان فيها جبراً وقبلاً فاحشاً وقصراً بعض الورثة بذلك فهل اذا ثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية تنقض القسمة وتعاد ثانياً (اجاب) اذا ظهر غش فاحش في القسمة تنقض في الاصح والمحال هذه واقعه تعالى اعلم (مسئل) في من يمشركه بين رجلين لأحد هبة عشرون قيراطاً ونصف وللآخر ثلاثة قراريط ونصف فبني صاحب الأكثر باقتضاه المملوك كماله مكاناً في من يمشركه لا يبلغ مقدار ربع نصيبه فهل يكون ما يملكه مملوكاً وليس لشرى كماله الآخر حارضة فيه ولا يكون له أن يكلفه برفع بناءه اذا قسم ووقع البناء في نصيب الباقي (اجاب) ما يملكه أحد الشرى يملك لنفسه ويكون مملوكاً دون شرى كماله والمحال هذا وليس للشرى تكليف الباقي برفع البناء حيث قسم ووقع البناء في نصيب الباقي والادفع واقعه تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها وعن ابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جله متروكة أرض زروعة أميرية زرعها قبل وفاته ذرة وبراً والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للأناث وإمههم مقامه الاخوة الذكور في المزرعة الذى زرعها والدهم قبل وفاته ولا يكون لأحد من الاخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعى (اجاب) جيب ما تمحصل من زروعة المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقي متروكاته والله تعالى اعلم (مسئل) في مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته تعنتاً فاصد بذلك اضراراً شرى يكوم امتنع من ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب القليل من ذلك والمحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وطلب ذى الكثير ان انتفع بحصته ولم ينتفع الاخر لقلته

حصة لا يطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بعضهم
 حاضر وبعضهم غائب عن البلد فتواطأ الحاضرون على قسمتها فقسموها فيما بينهم
 وبين الغائبين غير اذن القاضي والقائمين واستولى كل واحد من الحاضرين على حصة
 منها وبني بعضهم فيما ساء على غيره فالحاضر القائم ومن ردوا هذه القسمة وادعوا ان فيها
 ضرر واطلبوا اقسمتها ثانيا فهل يجابون لذلك شرعا واذا قلتم بالاجابة واقسموها ثانيا
 وخص الجزء الذي بني فيه بعد القسمة الاولى غير الباقي من الشراكاهل يجبر على رفع
 بنائه (اجاب) القسمة على الوجه المذكور غير نافذة واذا بني أحد الشركا في العقار
 المشترك قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها والآخر برصه والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك لرجلين لم يكل منهما حصة معلومة بموجب حجة
 شرعية بيده فأراد أحد الشرى بكن قسمة المكان المذكور وافرأز حصة الملك وادخلها
 بمكاته المأدور للمكان المذكور فهل اذا كان المكان المذكور قابلا للقسمة يجاب طالبا
 لذلك (اجاب) نعم يقسم المشترك ولو بين ملك وقف بطلب أحد الشرى كان ان تقسم كل
 بحصته بعد القسمة فلا أحد الرجاءين المذكورين المقاسمة وأخذ نصيبه ويجاب لذلك ان
 انتفع كل بنصيبه بعد قسمة المكان المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 في بيت مشترك بين اثنين مناصفة غير قابل للقسمة أراد أحدهما قسمته بالافراز فامتنع
 الآخر بكن فهل اذا تحقق ذلك لا يجبر الآخر على قسمته بالافراز بل يقسم بالمهاياة
 (اجاب) يجاب أحد الشرى بكن لطلب المهاياة اذا لم يكن البيت المذكور قابلا للقسمة
 الا فراز والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارين ميراث من اصولهم لاحدهم
 الر بيع في التركة والباقي لباقي الورثة والاول ان إحدى الدارين مبينة ومثيدة والثانية
 خربة خالية من البناء فاقسموها قسمة تعديل فاخذ من له الربع الدار الخربة وبناها
 دارا لنفسه من مال من مده مستعين بموجب حجة شرعية بالقسمة فهل اذا اراد الان باقي
 الورثة نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك حيث لم يوجد حيف ولا تعين فاحش
 عند القسمة واذا اعلوا بانها لم تقسم بدارهم لا عبرة بقتلهم حيث وقعت القسمة عن
 تراص (اجاب) اذا كانت القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه
 شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف امين بيت المال بما صورته انه موجود منزل
 كائن بخان ابي طهية النصف منه ملك لثلاث فائى لم يعلم له عمل والنصف الاثنى في ملك
 على افا تشخي باشا ويريد على افا المذكور قسمة المنزل المذكور وادعى النصف الذي
 يملكه ليقسم بسكناء فيه والنصف الذي للقائى يكون مسكنا به بغير قسمة المال
 وتخصيل اجرة بجانب التركة ومقرده القسمة مقرر الذم بة فهل يوافق قسمة المنزل
 المذكور كور كيرغب الشرى بكن ولو ان صاحب النصف الاثنى فائى (اجاب) حيث كان
 المنزل مشترك كاتير الاوت وقاب أحد الشرى بكن لا يقسم بدون حضور الشرى بكن الغائب

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٧

شعبان

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

١٠

١٢٦٨

٢٧

او من يقوم مقامه كوكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وزوجة وترك ما يورث عنهن دار ومواش وغير ذلك فاقسم حواتر كنه بالفرصة الشرعية على يد نائب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد اقراره فهل اذا اراد احد الاخوين تقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا ضرر ولا غبن فاحش فيها (اجاب) اذا وقعت القسمة بحجة لا يجاب احدا من القاسمين لتقصه ابدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن بعض الشركاء في بعضها مدة من غير قسمة فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمة وطلب احد الشر كونه متحيا بها يابى له بل هو ما يجاب لذلك (اجاب) يجاب احدا الشر كالمطالبة بأما زمان او لمكان ويجوز الا في عليها والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة دراريط ونصفا في بيت طالب فقسمة اضراوا وتناثر بيه صاحب الكثير ولم يرص بها فهل لا يجاب صاحب القليل لمطالب (اجاب) يتم المال المشترك بطلب احدا الشر كانه ان انتفع كل حصته بعد القسمة وطلب ذي الكثير عند انتفاعه وان لم يتفع الا آخر قلته حصته لا بطلب ذي القليل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وعن اربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عشار وغيره فتمت ذى الايمان واقتسموا التركة بينهم مادون الا ناث فهل لا تقسم هذه القسمة وتقيم التركة بين جميع الورثة بالفرصة الشرعية ويأخذ كل ذى حق حقه وماذا يخص كل وارث مما ذكر (اجاب) تقسم تركة المتوفى بين جميع ورثته بالفرصة الشرعية فلا زوجة الثمن والباقي بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف الانثى وليس لاحد الورثة اخذ شيء زائدهما يخصه في التركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجة واحد البنين بالغ وياقيم فاصور ترك ما يورث عنه شرعا من عشار ومواش وغير ذلك فوضع البالغ يده على جميع ماتركه والده بعده وبغير وصاية شرعية والاثنى قبله انقص ردهم وارادوا اخذ ما يخصهم من تركة ابيهم بالفرصة الشرعية وقسمه بينهم بمحفل القسمة منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر وليس لاحد منهم من معهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لانقص المذكورين بعد بلوغ ردهم اخذهم يخصهم من تركة امومتهم وقسمته بينهم بحسب ذلك شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمة وهب احدا الشركاء نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمة ولم تقسم ولم تفرز تكون الحبة في المشاع القابل للقسمة غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها اقرارا والاختصاص بنصيبه منها (اجاب) لا تقسم الحبة في مشاع قابل للقسمة ولكل منهم طلب قسمتها اقرارا والاختصاص بنصيبه والمحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان وكل دور معاوية حوانيت لاحدهما فاعيا خمسة عشر قاطرا ونصف وللآخر

١٤٦٨

٢٠

١٤٦٨

مضان ١٠

١٤٦٨

حوال ١٤

١٤٦٨

١٢

١٤٦٨

١١

١٤٦٨

في القعدة ٩

- التي تامة قرار بط و قسفت بالاقية وطلب صاحب المنة عشر فير اما و نصف القصة فيما
 ذكر بالاقرار فهل يجب بالذالك حيث كان قابلا للقصة أولا (اجاب) يقيم العفار
 المشترك القابل للقصة بطلب ذى الكثير والله تعالى علم (سئل) في رجل مات من
 وورثته وترك فضيلا وادرا فبني بعض الورثة الدار بغية الباقى ثم حضرت لورثة جميعا
 وادرا و اقعة الخليل والدار بينهم بالقرصة الشرعية فعارض الباقى للدار من الورثة
 الباقى منهم وادرا اختصاصه بالدار لكونه بالمال بغية الباقى فهل لا يمكن الباقى للدار
 من الاختصاص بها وتقسيم الدار كالفضل بين الجميع بالقرصة الشرعية لا سيما ان
 الشريك بنى الدار بالانقاص القصة المشتركة (اجاب) بناء بعض الورثة في الدار
 المشتركة لا يوجب غلبة لباقي الدار و ما تركه المتوفى من الخليل ونحوه القابل للقصة بما
 يورث عنه يقيم بين جميع ورثته بالقرصة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 مشتركة بين رجلين على الشيوخ فبناها أحدهما بدون إذن شريكه وادرا الاختصاص
 بها واطشى شر يكملها ثم بدل نصيبه منها ولم يرض شر يكملها لا سيدها هل اذا ثبتت
 الشراكة والشيوخ وعدم اقعة في البناء في نصيب الباقي فيها والزام الباقي بنقض بناءه ويمكن من اخذ
 نصيبه منها (اجاب) اذا بنى أحد الشريكين في الارض المشتركة تقسم الارض بين
 الشريكين فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها والزام الباقي بنقض بناءه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات من بنته وورثته وعن ابن ابن عمه عاصب وترك ما يورثه من شرع من دار
 ونخيل ونسبت تركته على يد القاضي وأخذ كل ذى حق حقه بالقرصة الشرعية ثم بعد
 مدة مات ابن ابن الم الوارث المذكور عن وورثة فادرا ورثة الميت الاوّل منازل ورثته
 واعادة القصة ثانيا فهل لا يجزى لذلك لا سيما اذا لم يحصل فيها حق ولا غرور ولا غبن
 فاحش (اجاب) بعد صدور القصة بين الشريكة صححة لازمة لا يكون لاحدهم ولا لوارثه
 تقضها بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بينهم بعض
 قهر وأهم وسمى عليهم وعلى ما لهم واشكل واحد فيها حصة فطلب صاحب الاكثر حصة
 الدار وأخذ نصيبه واقراره في جانب بمحضرة وكيل الامام الوصى على بعض اولادها انصر
 مع باقي الشريكة فهل يجب طالب القصة صاحب الاكثر لذلك حيث كانت قابلا للقصة
 ويتفع كل نصيبه بعدها (اجاب) نعم يجب ذوالكثير للقصة والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في جنيسة تركت بين ثلاثة اخوة تلقوها بطريق الميراث عن ابيهم زادوا
 تخصيصها باحد منهم بعد تقوى بها عن وان شري القرعة فيها وقد كون من خرجت على
 اسمها فوكل كل منهم وكيلا لاقومها الوكلاء المذكورون وجروا القرعة فيها كما ذكر
 فهل اذا خرجت القرعة لواحد منهم وكانت قيمتها اقل مما قومه الوكلاء وكان في ذلك
 غبن فاحش ولم يرض باقي الشريكة بما فادرا الوكلاء لاعتبار ما قومه ولا بما فعلوا من
 القرعة ويكون كل على نصيبه (اجاب) ولو ظهر غبن فاحش في القصة فان كانت

بعضه جللت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الاصل وتسمع دعواه ذلك ان لم يقر
بالاستيفاء وان اقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور
واناث البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك فهل
اذا كان للقصر وصي يكون للبالغ التداعي معه وقسمة التركة بالقرصة الشرعية ولا
يكون للوصي منع المبلغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشد ان يأخذ ما يخصه من تركة
مورثه وقسمة ما يقبل القسمة منه بالاقرار وليس للوصي منع عن ذلك بدون وجه شرعي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذوق وشركة والاخر ضعيف
فعد قسم التركة صار ذوقا لشركة يعطى أخاه نصيبه من التركة بخمس فاحش ويكرهه
على ذلك وهناك بنته تشهد بالآراء ثم مات الاخوان وخلف كل منهما مولا فاراد ابن
الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذوق الشركة ومعه بنته تشهدا كراهه والده قبل والحال
ماذ في رجونه الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الا كراهة الشرعي
على القسمة ولم يوجد ما يفيد ارضاءه لا تكون نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
في معيشة واحدة ويأيد بينهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما أرضا للزراعة وكتب بها حقه من
نائب القاضي باسمه خاصة ثم توفي أحدهما فقسمت الامتعة بين الحي وورثة الميت وكذا
الأرض المشتركة ثم اراد الحي المتري نقض القسمة لتلك الأرض وادعى انه اشترى لنفسه
خاصة وارزى بحجة باسمه فهل يجب لذلك ولا عبرة بقسمته من جهل واذا اتهم في ذلك
يخلف (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة لا يكون لاحد المتقسمين نقضها وابطالها
بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى احدا المتقسمين الاختصاص بالمقصود بعد القسمة
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة رجال استأجروا كاتنا من مستقيمها على
الشيوع بينهم فدفنوا واصلحوا ما يلزم لتجارتهم بعد ذلك قسم ثلاثة من المستأجرين الو كاتنا
بغير حضور الرابع وجعلوا لاحدهم قسما في الو كاتنا ولاثنين منهم قسما والغالب قسما
آخر فهل اذا لم يررض الشر يك الغائب بما عينوه لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير
اذنه وحضوره (اجاب) قسمة الو كاتنا كدرة على الوجه المزبور غير نافذة والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد قديم قاصر وخلف والدهم تركة وليس على القاصر
وصي ولا قيم من جهة القاضي فاقسم الاولاد التركة فحصل في القسمة مجور على القاصر
فهل اذا ثبت المجور انذ كور يكون له بعد البلوغ نقض القسمة واعادتها تائما (اجاب)
نعم فنقض القسمة الماذ كدرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شركيين في
شركة راض خربة قال أحدهما للآخر انما اتهم تختار ففعل كما قال بحضور اهل
الخبرة واخذ الشر يك المشروط له الخيارات فيه وشرع في البناء فيه فهل اذا اراد شر يكره
القاسم الرجوع في القسمة او طلب بطلانها من الدارهم من شر يكره بعد القسمة
لا يجب لذلك حيث لم يكن في القسمة مجور ولا هين (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة

١٢٦٩

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٨

جاءى الاولى

١٢٦٩

٣

جاءى الثانية

١٢٦٩

١٣

ربيع

١٢٦٩

٤

لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنفسها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملأه خاصة ويحوراه محل آخر مشترك بينهما وبين رجل ويريد أحدهما قسمة أهل المشترك وأدخل نصيبه في محله الخاص به لأجل منع الضرر فهل إذا كان قابلاً للقسمة وكان صاحب المال الخاص بمجاورة المحل المشترك بحيث إن القسمة إذا خرجت ونقصت له حصته في أي جهة من الجهتين تكون يحوراه أم لا ولا ضرر على أحد في ذلك يجاب طالب القسمة والمحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطالب كل من الشركاء إن انتفع كل به نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول والا قسم بطالب ذي الكثير لا بطالب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة يمكنها أحدهم ويبنى بها نفسه بالمال الباقي وهم منعهم له ومعهينة تشهده بذلك فحكم هذا البناء المستحدث (اجاب) اجاب العلامة الرملي عن قتل ذلك انه صرح علماً بأنه إذا بنى بفراش الشركاء وطالب القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فيها ولا يهدم وهذا إذا بنى بمجاورة لاهي له وإن بنى بنقص مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لافيه لما وضعه من عند لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وإن بناه من النقص المشترك ومن ماله غاله ملك له يتقضى والمشارك على حكم الشراكة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بعينه والبنية على بقية الشركاء المدعى اذ هم خارجون عنه وهو قويدو والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق المبرات من أبيهم فاقسموها بينهم بالقرينة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه ومصارف كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فأتى بعضهم من أولاده وبني بعضهم ثم بعد ذلك أنكر بعض الباقي القسمة ويريد قسمتها ثانياً فهل والمحال هذه إذا ثبتت القسمة بالبنية الشرعية لا يجاب لذلك ويبقى كل على ما هو عليه (اجاب) إذا ثبت صدور القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين تقضها وإبطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يبلغ ملك بيتاً كبيراً اقسموه بينهم قسمة أفرازهم هل إذا حصل لأحدهم دور في القسمة وفرو زناهم فيها يكون له تقضى القسمة وأعادتها ثانياً إذا ثبت ما ذكر بالبنية الشرعية (اجاب) إذا ضرر غبن فاحش في القسمة فإن كانت بغير ضار بطلت اتفاقاً ولو وقعت بالتراضي بطلت أيضاً في الإجماع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متهن وورثة وترك ما نزل عنه شرعاً فاقسمت الورثة التركة بينهم بالقرينة الشرعية على يد قاضي ناحيته فمأخذ كل ذي حق حقه منها ونصرف فيه مدة من السنين فهل إذا أراد أحدهم تقضى القسمة وأعادتها ثانياً لا يجاب لذلك حيث لم يحصل في القسمة غرور ولا غبن (اجاب) إذا صدرت القسمة مستوفية شرائط القصة لا يكون لأحد المتقاسمين تقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابلة للقسمة أقرها مشتركة بين رجلين أحدهما له حصة قرار يط

٨

١٢٦٩

شوال

١٣

١٢٦٩

في الحجة

١٤

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

والاخر له ثلث عشرة قيراطا فادمن له الاقل قسمتها قسمة اقرارا وفتح القمعة له
الاكثر فهل لا يجوز قسمتها حيث انها غير قابلة لقسمة الافراز ولا يجبر من له الاكثر على
اخذ قسمة حصته شرعا (اجاب) نعم لا تقسم الطاحونة للذ كورة والحال هذه بطلب أحد
الشريكين ولكل منهما طلب المهايأة فيهما على قدر ملكهما والله تعالى أعلم (سئل)
في مكان مشترك بين جماعة بني فيه أحد الشر كاهلا لنفسه من ماله بدون إذن باقي
الشر كاه ومن غير اجازتهم فهل اذا أراد أن يطلب باقي الشر كاهما يقابل نفسهم بما
صر فممن ماله في ذلك يبدون اذتهم و اجازتهم بحباب لذلك أولا يجب (اجاب) اذا بنى
أحد الشر يكين في عقار ترك لنفسه بدون إذن الآخر وطلبت القسمة قسم فان وقع
البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة
نصفها وقف ونصفها ملك وفي الدار المذكورة شروحات أراد أنظر الوقف وما ملك
النصف قسمتها قسمة شريكة فهل اذا قسمت الدار وحصل فيها عين فاحش لاحد
الشر يكين تنقض القسمة وما المحكم في الشر والحقاوت اذا لم تكن قابلة للقسمة (اجاب)
لو ظهر عين فاحش لا يدخل تحت تقويم المقومين في القسمة فان كانت قضاء بطلت
اتفاقا لان تصرف الفاضل مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي بطل أيضا في
الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها كما ذكره المصنف في والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معدنة واحدة حصل لكسهما أموالا من عقار ومواش
وغير ذلك مات أحدهما عن ورثة بلغ قسم أخو الميت المال المشترك بكسهما مع بعض
ورثة الميت المذكور في غيبة البعض الآخر فخصور قائم فاضي ناحيتهم بالعدل في
المواشي وبالمقابلة في العقار فهل اذا حصل في القسمة عين فاحش ولم يكن بعض الورثة
وكيل عن الغائب لامة قسمة القسمة ويكون لهم نقضها واذا كان لورثة الميت مال خاص
به أيضا خارج عن المال المشترك ولورثتهم عقار خاص به أيضا لم يكن من المال
المشترك وتثبت ذات بلوجه شرعي لا يدخل ما ذكر في القسمة ولا يشار كهم فيه معهم
أحوال الميت المذكور (اجاب) حيث تحقق الغبن الفاحش في القسمة يكون للغبن
المال بقية نقضها على قرص وجود قائم عنه وقت القسمة ولورثة الاخ الاختصاص
بمال مورثهم الخاص به بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورقة وزكاة ادعوا بدين على مورثهم وتنازعوا
مع بعضهم في شأن ذلك ويرى بينهم صلح يدراهم دفعها بعضهم من التركة للباقي
واقسموا التركة برضاهم فبعد ذلك ظهر وتحقق على مورثهم دين محيط بتر كنه فهل
يطلب الصلح والقسمة ويوفى دينه بماتر كنه واذا كان لهم دين واقبوه في وجه خصم
شرعي يكون اسوة للغرماء (اجاب) تتعلق ديون الميت الثابتة بالوجه الشرعي
بتر كنه وحيث كانت التركة مسعرة قه بها قسم بين الغرماء بتدريز بينهم وليس

لاحدهم أخذ شئ زائد مما يخصه بحسب القسمة واذا أخذ زائدا يكون لباقي الغرما
 المطالبة باستردادها وتبطل قسمة الورثة لترك كل مال موفرا للدين من المالم أو يرى
 الغرما فذهبهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث
 منه شرعاً من عقار وفخيل وغير ذلك مما يورث فأقسموا تركه بالقرصة الشرعية على
 يد القاضي وأخذ كل نصيبه واستقل به من مدة خمس وأربعين سنة وزيادة ثم مات
 بعض الورثة عن ورثة فهل إذا أرادوا تقسم مات منهم تقض القسمة لغيره بان آباءهم
 هم الذين فرسوا الفخيل ورثوه في صغر الباقيين لا ينجبون لذلك حيث وقعت القسمة
 صحيحة ولم يظهر فيها حيف ولا غبن فاحش ولا عبرة بتعليقهم المذكور (أجاب) إذا
 صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لورثة بعض المتقاسمين نقضها بمجرد تعليلهم بما ذكر
 طعن وجه شرعي والاعتماد على القسمة من المورثين إقرار بالاشراك فلا تنع دعوى
 الورثة الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين واثنان الجمبيع
 مع في معيشة واحدة ويده أموال من درر ومواسق وتواريخ وسواك وغير ذلك لا يريد
 قسمة ماله في حال حياته ومعه سلا منة بين أولاده لا أجل عدم المنازعة بعده فويل
 مما يولد لذلك ويكون له قسمة ماله بالسوية بينهم وإذا أراد أكبر البنين منعهم ما منع
 بأن المال من كسبه والحال أنه لا مال له خاص ومميز وحده من مال أبيه لا يحتاج لذلك
 ولا معة بتعليله ويكون اكتساب جميع الأولاد لا بينهم حيث كانوا مع في المعيشة ولا
 يكون لاحد منهم الاحتصاص بشئ من مال أبيه بدون تخصص شرعي (أجاب) إذا كان
 الولد في معيشة أبيه وعائلته ومعيناً له في الكسب يكون جميع ما تحصل لا يسمو ليس
 لأبيه شئ من ذلك بدون وجه شرعي والمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء حيث كان
 مكافئاً لغيره معبراً عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة تدعى دائرة وقرناً
 بجوارها باع من ذلك نحو الثلثين في كامل العقار المذكور ثم بعد البيع عدة أراد لبائع
 قسمة العقار المذكور وأن يختص بقدر حصته في أحد المكانين المذكورين فهل لا يحتاج
 لذلك ولا يجبر المشتري على ذلك لاسيما أن المكانين المذكورين لا يقبلان القسمة الشرعية
 (أجاب) لا يحتاج التريك البائع لما عليه على الوجه المسطور جبراً على شريكه والحال
 ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان بنى فيه أحد الشركاء لمنكنة
 باقتراض اشتراها من ماله الخاص به وصرف في ذلك مائة فقام ماله لكونه له معظم
 المكان وباقي الشركاء لم يمس شئ فليس من ذلك وقف عليهم وطلب مالك معظم قسمته
 وأبى بعض الشركاء إلا أن يخرجه إذا يكون الحكم في القسمة وفيما يناد فيه بدون إذن
 باقي الشركاء (أجاب) بنى أحد الشركاء بغير إذن الباقي في المكان المشترك فطلب
 شريكه رفع بناءه قسم العقار حيث احتمل القسمة فإن وقع البناء في نصيب الباقي فيها
 ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنتين وابنين

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

٣٠

رجب

١٢٧٠

٣٠

شعبان

١٢٧٠

١

٢٢٧٠

١٠

صفر

١٢٧١

١٣

ربيع اشاني

١٢٧١

١٠

جادي الاولى

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٩

أحدهما بالغ والآخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بين الورثة المذكورين
 بالفريضة الشرعية فأخذ البالغ نصيب أخيه القاصر وصاوت تحت يده فدل اذ بالغ القاصر
 رشدا وطلب أخذ حصته من تركته أبيه من يد أخيه بحجاب النكاح وليس لأخيه البالغ
 المذكور منه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للاخ المذكور بعد بلوغه رشيدا
 أخذ ما يخصه من تركته أبيه بعد تحقق رشده بالوجه الشرعي حيث دفعت القسمه والله
 تعالى علم (مثل) في داره شر كونه بين جماعة طلب أحدا لشر كانه قسمتها بالأفراز فهل
 يحجب لذلك حيث كانت قبل القسمه بالأفراز فينتفع الشريك بنصيبه بعد القسمه من
 جنس منتهى لا ور (جيب) نعم يحجب لذلك ان كان الآخر كذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في مراتب عن زوجة وه بنت بالقسمه من غيره متروكة رجل اجني
 اعتردها وخبر في عقله فقام القاضي زوجا قيسا عليها وعلى حفظ مالها وجب حجة
 شرعية بذلك ثبته بمنعون فانتهم زوج البنت مع زوج أمها ما تركته أمها بالفريضة
 الشرعية فهل هذه تلك القسمه ولا تنقض حيث لم يحصل فيها حيف ولا غبن ويكون
 القيم المذكور حفظ مال زوجته حتى تتيق (اجاب) اذا وقعت القسمه المذكورة
 مستوفية شرائط الصحة وال لزوم كانت نافذة لاسيما الى نقصها بدون وجه شرعي
 ووصى بغيره من كوفي الصغير في قسمه ماله مع شريكه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيره ما من
 الموش وغير ذلك فقسموا التركة بالفريضة الشرعية على يد نائب الشرع بحضور
 جميع من المصلين ثم مات أحد البنين عن أولاده فطلب الالهام إعادة القسمه فحضر قاضي
 الولاية وانقسموا بالتركة ثلث بالفريضة الشرعية بعد تراضيهم على نقض الاولى
 وإعادة القسمه الى لاشترط في حجة شرعية بذلك ثبته المضمون وأخذ كل ذي
 حق حقه منعة وفيه دروض كل يدهى ما يخصه فدل اذ طلب الالهام إعادة القسمه
 بعد وقوعها بالشرعي لا يجب بول النكاح ومنعون من منازعة أولاد الاخ فماتت كمله
 مورثته لا يسب ذاك في القسمه حيف ولا غبن فاحش اذ تحقق ما ذكر (اجاب) اذا
 وقعت القسمه بحجة مستوفية شرائط اللزوم لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه
 شرعي حيث لم تراص الجميع على عادة المقصود الى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار صغير ذخير به لمع بير ثمن لاحدهما فيها تسعة عشر قراطا وللآخر خمسة
 قرار بط طلب صاحب البير ان يقسم الدار المذكورة قسمه افراد وان يختص
 بمكان منها صاحب الكثير لم يرض بذلك فهل والحال هذه لا يجوز صاحب الكثير على
 قسمه الدار المذكورة ولا يجب به حصا قليل عليه بل يكون لكل منهما ما
 يقسمها ما يابا مع صاحبه (جيب) اذا طام أحد التريكين قسمه العقار فان انتفع
 كل بحصه بعد القسمه بالأفراز يحجب طالب القسمه لها وان لم ينتفع كل بحصته بعد

القسمه وطلب ذوالقليل القسمه لا يحيا بل لا يجبر على شريكه وتجب المهايأة بينهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنين وترك داراً ثم مات كل من البنين قبل قسمته عن اولاد كور واثان ثم مات الابن عن اولاد كور واثان قبل قسمتها أيضاً ولم تزل الدار بيد الورثة جميعاً فطلب البعض قسمته فأدعى ورثة الابن بان الدار خاصة بابيهم فانكر ورثة البنين دعواهم ولا ينفع ولا شهادتهم بشهادة جده لا فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجرده عن الاثبات ويكره لورثة كل من البنين أخذ ما يخص أمه بالترصه الشرعيه من الدار وقسمتها اقرازا حيث كانت قابله لها (اجاب) اذا كانت تلك الدار على كونه الجده المذكور وهي بيد الجميع لا يكون لورثة ابنه الاختصاص به بدون ورثة بنته واما مال ما ذكر يدون اثباته فخص شرعي ولم قسمتها اقرازا او احوال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت يقبل القسمه مشترك بين رجلين اقسامهما بينهما قسمه اقرازا ورضي كل منهما بذلك ووضع كل منهما يده على نصيبه بعد الاقرازا وصار يصر في بيعه بالعمارة والبناء والسكنى مدة تزيد على شهرين فهل والحوال هذه اذا اراد احدهما الرجوع في القسمه على الآخر بعد وقوعها فخصه لا يحيا بل لا (اجاب) ذوات القسمه هم حصصه مستوفيه شرعاً فلهما شرعيه ولم يظهر عن حاضر فيم لا يحيا بل احدهما لم يقضها والحوال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين على كونه زوجه معه لاهى احدهما بنت فيها اثنتان والثلاثين وفيها ثمر مشرك بينهما مائة لسي المواشي المذكورة فاقسماها بينهما وتخذ كل نصيبه فيها وجعل زوجه عن حده ووقعت البئر مشتركة بينهما في نصيب مالك الثلثين فهل مالكا الثلث مجبران له صرف الماء الى ملكه لسي مواشيه حسب ما شرط في القسمه واستدرا على ذلك مده تزد على اثنتي عشر ومائتين سنة فأراد الا أن مالكا الثلثين منع مالكا الثلث عن السقي من البئر المذكور فله كونه بالبنه شرعيه لا يكون له صاحب الثلثين منع من السقي منه بدون زوجه شرعي (اجاب) اذا تحقق بانوجه شرعي بقائه الاشتراك لا يكون لاحد الشر يكسر من الاثر من لا تنفع به على مقتضى الشره بدونه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صدر غير قابل للقسمه مشترك بين رجل وامرأة اجنبية للرجل ثلاثة اربابه وللراة بعدهم اذ طلب من له ثلاثة اربابه قسمته بانهاية يحيا بل لا فشرعاً وقسم على قدر نصيب كل منهما (اجاب) حيث كان لبيت المذكور غير قابل للقسمه يكون لكل من شريكه ما اصابها وقبيل بقدر نصيبه وبسحب الاثني عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يرضع ثلاث بنات وابى عمه وقسمت تركته بالترصه الشرعيه وكل ذي حق اخذ حقه بموجب وثق شرعيه ثم اهرابنات حبه بوقبيل اعمه او علمين والحوال ان تلك الحجة مقطوعة اذ يوفى لم يوجد من يشهد به

١٢٧١

٢٥

جاءى الثانية

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١٢

شوال

١٢٧١

٣٠

١٤ ١٢٧١

صفر ١٢٧٢

١٥ ١٢٧٣

ربيع الاول ١٢٧٤

١ ١٢٧٥

ربيع الثاني ١٢٧٦

٣ ١٢٧٧

جادی الثانية ١٢٧٨

٢٣ ١٢٧٩

فهل والحال هذه لا يعمل تلك الحجة وتكون القسمة ماضية (أجاب) لا يقول على الحجة
المد كورثين دون اثبات مضمونها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخو بن
ورثان عن أبيهما مالاً لم يقسماه بقي على الثلثة مدة وخلف كل منهما أولاداً ثم ماتا
فهل إذا طلب أولاد أحدهما القسمة مناصفة يجابون لها ولو طالبت المدة (أجاب) يقسم
المال المملوك للأخوين المذكورين بين ورثتهما حيث كان قابلاً للقسمة فيأخذ ورثة
كل منهما نصيب مورثته منه ويحاب طالب القسمة مالاً والحال ما ذكر وإن امتنع الآخر
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان داراً بالشراء الشرعي سوية طلب
أحدهما قسمته فاذن له شر يكره في القسمة فقسماها بما انته في قيمة شر يكره فهل إذا
تبين يقول هل الخيرة تأل في القسمة فقسماها فافشاً وثبت ما ذكر يكون للشر يك
المذكور أعذب باقي نصيبه من شر يكره اذ لم تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو ظهر في
القسمة على فرض انعقادها عين فاحش بأن لا يدخل تحت التقويم فإن كانت بقضاء
تتمخا اتفاقاً لان تصرف القاضي مقيداً بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تسع أيضاً
في الأصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب قضاها والله تعالى أعلم (سئل)
في بيتان يخيل بين اثنين أحدهما له الثلث والاخر له الثلثان طالب أحدهما قسمته
فأبى الآخر منه إلا أن له في كل غنلة حق فهل يجبر على قسمته شر حيث أنه قابل للقسمة
ولا يبرئ من التعلل (أجاب) حيث كان الغنل قابلاً للقسمة وينتفع كل من الشر يكره
بنصيبه بعدها والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تبدل بيمين طالب القسمة لها والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في اخوين شر يكره اقتسماها اقتنياء بينهما قسمة التراضي والاختيار واشهد
كل منهما أنه استوفى استحقاقه وأبرأ صاحبه الأبراء العام فهل والحال هذه إذا أراد
أحدهما انقص هذه القسمة متعللاً بالغلط فيما لا يجاب لذلك (أجاب) ولو ظهر غضب
فاحش في القسمة فإن كانت بقضاء بطالت اتفاقاً ولو وقعت بالتراضي يطل أيضاً في
الأصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد وتسمع دعواه الغضب الفاحش إن لم يقر
بالاستية فإن أقر به لا تسمع دعوى الغلط والغضب للتناقض كذا في الدرقال في حواشيه
للسيد الطحاوي قوله لا تسمع دعوى الغلط أي الأبينة وقد قدم أنها تسمع فيها
وأجاب عن التناقض وتصور في الدرر وقد ذكر ذلك المصنف عن الحاشية الخ ما نقله ثم قال
ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغضب انتهى فأنظر وجه بعضهم السامع في دعوى
الغلط على ما إذا باشرها التماس وعدمه على ما إذا باشرها بنفسه لا اعتماداً في الأول
على فعل غيره فيعتقد والله تعالى أعلم (سئل) في حمام مشترك بين جماعة تلقوه
بطريق الأرض عن مورثهم لكل واحد منهم سهم معلوم استأجره أحد الورثة مدة من
الذين فلما مضت المدة طالب من المستحقين أن ينقصوا له أجره أو يتدأوا له يومهم بالنوبة
بأن يختص كل منهم بأيام قد وحصته وهذا ضرر لبعض الشركاء لما يقع فيه من التعطيل

في بعض الايام وتلافى به من آ لانه فهل اذا طلبوا اجرة المثل عن يستأجر ويحايون لذلك
 ولا يحايون لما فيه ضرر عليهم (اجاب) لا يجبر بالي الشركة على اجرة انفسهم من
 الشركه بأقل من اجر المثل ولا يجبر هو على الاستجار بل المثل ولا حدهم طلب الممايه
 بالزمان في غير القابل للقسمه ويجبر الا في عليها وفي الدردار او حاثون بين اثنين
 لا يمكن قسمتها شرا فيه فقال أحدهما لا أرى ولا أتفق وقال الآخر اني قد بدد ذلك امر
 القاضي بالممايه ثم قال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فاعلق الباب
 اه فان وقع التناهي في الشيء الواحد فزادت القسمة في نوبه أحدهم فالزايده مشتركة
 بينهم قال في الحائيه وفي الدار الواحدة اذا تباها في العلة فاعلقت في نوبه أحدهما أكثر
 مما غلقت في نوبه الآخر يشتركان في الفصل اه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 كبيرة تقسم القسمة مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بنا في جهة منها بغير اذن
 شريكه والآخر يريد بشره بعهده ان يكلفه رفع منائه الذي أحدهم من غير اذنه فهل
 لا يجب لذلك حيث كانت الدار قبل القسمه وكان كل منهما يفتق بنصيبه بعد ما
 وطبقت القسمه ويجب طالب الما اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم
 تقسم الدار المذكورة والحال هذه فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها فتمت وان
 وقع في نصيب الآخر هدم والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين
 أحدهما يملك فيها أحدا وهو شر بن قراطا والآخر في يملك ثلاثة قرايط فأراد صاحب
 الاقل ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز والحال انها لا تقبل القسمه ولا يتفق
 كل بنصيبه بعد اقسامه من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الاكثر منها فهل
 والحال هذه لا يجبر الا في عليها حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمه قسمة
 افراز ويكون له قسمتها بممايه (اجاب) نعم لا يجبر الا في على قسمة الافراز في غير
 القابل للقسمه وله الممايه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان
 دارا لا تقبل القسمة قسمة افراز بحيث لا يتفق كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جنس
 الانتفاع الاول أحدهما يملك فيها الربع والباقي للآخر الاخر أراد أحدهما أن
 يقسمها قسمة افراز فهل لا يجب لذلك حيث لم تقبل القسمه المذكورة واثنا
 الربع أن يقسمها بالممايه أم يجب لذلك (اجاب) اذا كانت تلك الدار لا تقبل القسمه
 بالافراز لا يجبر الا في عليها ولكل منهما الممايه بأجرة او الله تعالى اعلم (سئل) في أرض
 يتخلها من غير أراضي مصر باحجاز غير اميرين مشتركة بين ربعة أشخاص أحدهم له حصة
 ولكل واحد من الاخرين خمس طلب صاحب الخمسين القسمه وافراز نصيبه من اهل
 يجب لذلك أولا (اجاب) اذا كان مد في السؤال قابلا للقسمه ويتفق كل من الشركاء
 بنصيبه بعد القسمه وامكنت المعادة ولم يتقبل المنفعة وطلب أحدهم القسمه يجب
 لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في داره تخرقة ذيلة للقسمه بين زيد ووجهه وقف لجهة

١٢٧٢

٢٢

رجب

٢

١٢٧٢

شعبان

١٨

١٢٧٢

رمضان

١٠

١٢٧٢

شوال

٨

١٢٧٢

الوقف ثلثها وزيد بقيا حتى زيد جميع الدار بالآلات من عنده متقومة بعد الإزالة لنفسه
 بغير إذن من ناظر الوقف المذكور ولا أن يردنا طر الوقف قسمة حصص الوقف وأفرادها
 من حصص الملك المذكور فهل يجب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة
 وينتفع كل نصيب بعدها وفي ذلك مصلحة لمصلحة الوقف المذكور وما حكم البنا في نصيب
 الوقف بغير إذن الناظر المذكور (كرد) (أجاب) نعم يجب الناظر لذلك والحال هذه وبعد القسمة
 فأن وقع في نصيب الباقي من البناء فله وما وقع في نصيب الوقف امر الباقي بقلعه إن لم
 يضر روض الوقف ولا تملكه الناظر بغيره مستحق القلع لمصلحة الوقف والله تعالى أعلم
 (سئل) في أيتام وامهم على كون عشر بن فإرطاف في فرق غير قابل للقسمة بالأزواج فيه
 لامرأة جنيبة أراحت ثلث المرأة قسمة أفرأز جبر على الأيتام وامهم والحال
 أن في القسمة ضرر وأينما على الكل فهل لا تحب لذلك وإذا حدثت أم الأيتام بقرافي القرن
 المذكور بغير إذن من المرأة يكون ماصرقه في حصصها متبرعة به (أجاب) نعم لا تحب
 لذلك وبطل هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أختين تملكان دارا بطريق الأرض عن
 موردتهما على الشروع باعت أحدهما فلهما رجل أجنبي بثمن معلوم من الدوام وبقي
 النصف الثاني على ملك أختها المذكورة فإذا اشترى يملك المشتري أن يبنى وهي غائبة فبني
 جميع الدار وادعى أنه اشترى من وكيل الشريكة النصف الثاني فغضت الشريكة من
 غيبته ما ذكر أنه لم يحصل منها قوكيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها أخذ نصيبها
 ويؤمر الباقي بقلع بنائه وأخذ قيمته مستحق القلع (أجاب) إذا انصكرت المالكه
 التوكيل ببيع نصيبها من الشريك المذكور يؤمر مدعيه بإثبات ما أنكرته فإن أثبتته
 فغير يق شرعي وتحتق البيع الشرعي منه فلا معارضة لها معه ولا انصصها باقي على
 ملكها حيث لم تجز بيعه فيؤمر بتسليمها إياه وإذا وقع التنازع في البناء في الدار المشتركة
 ورأيت القسمة سمت أن احتملتها فوقع في نصيب الباقي فله بلا منازعة وما وقع
 في نصيب المرأة يؤمر برفع منة الأثر بملكه بغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وترك دارا ستم لابنان في معيشة ولله مدة من غير قسمة مدة ثم مات
 أحدهما عن ابنين ومات الثاني عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بأيدي الجميع من غير قسمة
 فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالقرعة الشرعية وبأخذ كل من الورثة
 المندكورين ما يخص إياه لو كان حيا (أجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل
 من الابنين المذكورين فالورثة كل أخذ نصيب أبيهم فالقرعة الشرعية إن كانت
 الدار قابلة للقسمة بأن ينتفع كل نصيبه بعد القسمة من جفس الانتفاع الأول حيث كان
 الحق قابلا لتسلم فيها على الوجه المأمور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت لرجل ربه
 ولامرأة ثلاثة رباحه فهل إذا طلب أحد الشركاة قسمة أفرأز يجب لذلك إذا قبلها
 ولم يكن فيها ضرر وإذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الآخر فلهما الحفاظ بقسم يطلب

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

صفر
٤

١٢٧٢

٧

الشرعی فی ذلك (اجاب) قال فی الدردی أحدہما ای أحد الشریکین بغير اذن الآخر
فی عقار مشترك بينهما فطلب شریکہ رفع شأنہ قسم العقار فان وقع البناء فی نصیب
الباقی فہا ونعمت والهدم البناء اه أو أرضہ بدفع قسمة کافی المہندہ عن محیط
الشرعی واللہ تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن أولادہ الذکور ترک ما ورث
عنه شرعاً من عقار ومواسر وغير ذلك ومن جملہ ماتر کہ أرض زراعتہ الامریہ فاسقسم
لجميع فی مہشہ واحدة من غیر قسمة رازوا اطمینان من کسبہم وہم فی المعیشہ معاً
والآن طلب أحدہم نفسہ وأخذ نصیبہ فادعی کبرہم بان علیہ دینا ولم یبین له
سبباً ویرید أن یجعلہ علی امریکۃ فہل لا یجیب لذلك ویقسم جمیع ما کان بالید بینہما
کن مشترکین بئہم بالسویہ ولا یذکر لاحدہم الاختصاص بنی من المال المشترك زیادہ
من غیر مدیون مخصص شرعی حیث لم یسکن لاحدہم مال خاص بہ ولا یزوجه
(اجاب) لیس لاحد شریکۃ المثل ان مال البین جماعی نفسہ خاصہ من الدین مدیون
ویجوز شرعی ویقسم المال المشترك للمدعی القابل للقسمة بینہم علی قدر انصباہم ولیس
لاحدہم الاختصاص بشئ زائد عن حصصہ من فقلت مدیون مخصص شرعی واللہ تعالی
اعلم (سئل) فی عقارات مشترکۃ قبالہ للقسمة بین جماعة أراد أحدہم قسمتہا
قسمة افراداً واختصاصہ بنصیبہ فہل یجیب لذلك وادعی امتنع أحدہم من القسمة بحجج
ہلیمہ حیث انتفع کل بنصیبہ بعد القسمة (اجاب) اذا کان کل فرد من تلك
العقارات المتقاوۃ علی افرادہ قابلاً للقسمة بان ینتفع کل من الشریکۃ بنصیبہ من
کل فرد من اقسراد تلك العقارات بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول لیکون لکل
واحد من الشریکۃ طلب القسمة فی ذلک ویجوز الممتنع ہلینا والا فلا واللہ تعالی اعلم
(سئل) فی ذریعین بین اخوین قسمة بتر ضعیفاً ولم یولی کل مدعی نصیبہ فادعی
أحدہم علی الآخر ان القسمة وقعت بالغبن لفاحش فہل اذا تحقق ذلک بالوجہ
الشرعی وادعی نصیباً لایجاب فی ذلک حیث لم یقرانہ فی باسئہما حقہما والبراء ولم یسکن
بینہما تشهد علیہ بذلک وادعی القسمة بعد قضاہا لان شرطہا العدل والبر ولم یوجد (اجاب)
فتم تنفیص القسمة الذکورۃ حیث وقعت بائین لفاحش والحال ذکر بالسؤال واللہ
تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن خمس عشر سنۃ عن ثلاث زوجات وعن بقیۃ
وترک مہورثتہ شرعاً من عقار وغیرہ فقسمة ترکہہما فی فیضۃ لشرعہ لدی نائب
شرعی بالبلد وأخذ الزوجت حقنہن بالغریضۃ وأعطی البنتان الباقی فرضا ورأسب
عدم العاصب فہل ہذا القسمة صحیحۃ شرعاً وانما أراد نائب الشرع الآن منازعۃ
النائب الاول وابطال حکمہ متعللاً بان البنتین اللئیمین ویوقف الباقی لایجاب لذلك ولا
عبرۃ بقسمة حیث لم یکن ہناک عاصب أصلاً ولا مدعی العصبۃ اذا تحقق ما ذکر
(اجاب) اذا وقعت القسمة فی النقیل والنورث القابل لمساوی العقار المدعی انہ میراث

بعد البرهان على موت المورث بعد دورته بالنظر لقسمة العقار وكان قابلاً لها أيضاً مع
 حضور الزوجات والمبتنن البالغ وأخذ الزوجات الثمن فرضا والبقان الباقي فرضا ورادوا لم
 يحصل في القسمة غير فاضل تكون صحبة وليس لاحد تضاعف دون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وزك ماورث عنه شرا وبعض الورثة
 حاضر وبعضهم غائب فقسم الحاضرون التركة وأخذوا حصصهم وأقرروا للقائب
 حصصهم في غيبته فهل إذا حضر القائب ولم يرض بالقسمة وطالب قسمة التركة ثانياً
 بالقرينة الشرعية يجب لذلك (اجاب) نعم يجب لذلك إذا لم يبق منه تركة
 بالقسمة ولم يجرها بعد وقوعها ولم تسكن القسمة المذكورة على يد قاض مستوفية مشروطة
 الهبة وفي المحرم الحائض إذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة
 صغير أو غائب أو شرك لقيت لانهم لا يلزمه إلا بإجازة القائب أو ولي الصغير أو بإجازة الصبي
 بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل ذلك اهـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة
 مشتركة في ربع مشغل على حالت متعددة صغيرة قابلة للقسمة الاقرار فهل إذا سلمت
 الشريكة قسمة الربع المذكور بالمهاجرة تجب لذلك وإذا امتنع الشريك من قسمة
 المهاجرة في الربع المذكور يجب عليها (اجاب) نعم تجب لذلك حيث لا يقبل للقسمة
 الاقرار ويجب ان يرضى الممتنع عليه أو الاصل والمنزل المتلازمة تقسم قسمة واحدة كما
 هو دوايه وفي رد المحتار ولو اختلفا في التهاؤ من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها
 يجر القاضى بأن ينفذها في المكان أحد لا تتفاد كل في زمن واحد وفي الزمان أكل
 لا تتفاد كل بالسكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق اهـ والله تعالى اعلم
 (سئل) في بيت صغير قابل للقسمة مشتركة بين رجل وامرأة لرجل ثلاثة أرباعه
 وللمرأة ربعه فاستأجر الشريك فهدمها بأجرة معلومة مساهمة سوى حاصل من البيت أبقاه
 قسمة الشريك مدة ولا تتركه يأخذ حصتها منه بالأجرة أو يسكن فيه ويؤجر غيره لما
 ويقسم بالمهاجرة فيل يجب لذلك شرا (اجاب) لا يجب أحداً شرا يكتفي على إجازة نصيبه
 من الآخر أو تقبيل نصيب الآخر نفسه وإذا لم يتفاد في شيء من ذلك فلا حدهما طيب
 المهاجرة في غير ما بين نسمة ويغير الاتي عليها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان قابل
 للقسمة مشتركة بين رجل وامرأة بما تقرر منه للاثنتين عشرة وثلثا ونصف ولا تحت
 الباقي ولا تتركه لا تحت نسمة رجل به وثلثه نصيبه فهل يجب بذلك شرا
 ولا يكون لاحد نسمة من ذلك ربعه اقسمة ذلك تحقق ما ذكر (اجاب) إذا كان
 المسمى المذكور في ثلاثة أسهم بزيادة ثلثه نصيبه بعد قسمه من جنس الاتفاق
 الأول وطالب أحد الشريكين اقسمة وتمام لا يجب الاتي عليها والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة لها أرض زروعة عشر فدينهم هي شريعة جروها لاجل زمة
 معلومة ثم أرادوا من اهل لاحد منهم باع من ان يقسم نصيبه في الأرض المذكورة

١٤٧٢

١٨

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٦

قسمة مع المستأجر فقسمة المستأجر مع المستأجر الثاني في غيبة المستعقن للارض
 المذكورة ومن غير اجازتهم لذلك فهل والحال هذه اذا حصل في قسمة الارض المذكورة
 غيب فاحس لا تصح وتكون باطله ويكون لكل من مستعق الارض المذكورة فسخها
 (اجاب) لا عبرة بقسمة احد المستأجرين مع الآخر حال غيبة اربابها في قسمة قسمة بدون
 اذنهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر فتراها من
 قبراء في بيت وذلك البيت قابل لثلاثة عشرين يتفعل كل واحد من الشر يكتن بنصيبه
 بهما اراد الرجل المذكور قسمة ذلك البيت وتأخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره
 على حصصه من حصصه فهل يجب لذلك واذا اراد ما للباقي البيت اخذ ما يخصه في البيت
 المذكور في خمسة عشرة فتراها من غير رضا شركه لا يجب لذلك (اجاب) اذا طالب احد
 الشر يكتن قسمة وفي الآخر وكان العدة رقبا بالهبا ان يتفعل كل بنصيبه بعد القسمة
 من جعفر الانتفاع في اذاجير الممتنع عليهم او بعد هذا التامم الانصاف او يقرع بينهما
 وليست القرعة بواجبة ونماهي لتطبيب النفس وسكون القلب ولنفي شهمة الميل حتى
 ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراره جاز لانه في معنى القضاء فيعلا الالتزام
 كما في الجوهرة فاذا في الدروحد واشبهه واما اخذ احد الشر يكتن نصيبه في جهة معينة بدون
 رضا شركه ولا قرعة ولم تكن القسمة بقضاء بليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا مملوكة
 فوضع ابن العم يده عليها مائة من غير قسمة والا ان طلب الورثة المذكورة ورون قسمتها
 بالفريضة لشرعية فنعهم ابن العم منكرها واحدا لمفهمه هل اذا كان الحق ثابتا لهم
 فيدعون الاب لا يكون لابن العم منه سهم وقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية ولا عبرة
 بانكاره اذ ثبت المالك فيها لمورث بالطريق الشرعي لاسيما ان الدار المذكورة قابلة
 للقسمة (اجاب) ثبت بانوجه الشرعي كون ثلث الدار مملوكة لمورث الورثة
 المذكورين نهائيات لهم صريحا لا يرد عنه لا يكون لابن عم الميت منه سهم من اخذ
 نصيبه بالفريضة الشرعية فسد سهمه حيث لا مانع لا عبرة بانكاره حيثئذ والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خمسة عشرة فتراها من غير رضا شركه لا يجب لذلك
 حقيقة في الارض المذكورة لا حصصه من ثلث الفخيل وابني الفخيل على ملكه ثم مات الرجل
 المذكور عن ورثة فوضع المسقط يده على الارض المذكورة مع الفخيل مدة عشر سنين
 والحال ان الفخيل لم تكن ثمرة ثلث الفخيل وحين ثمر الفخيل صلبت الورثة الاقسام في
 ثمرها لا يدين بالفريضة الشرعية فعمل عليهم المسقط له بوضع اليد ثلث الفخيل لا عبرة
 به لمل المسقط المذكور وحيث ثبت ان المسقط له بوضع اليد ثلث الفخيل لا عبرة
 بالفريضة الشرعية (اجاب) اما كاذب ثبت تخيل مملوكة لمورثه لم يرد الى ان مات ولم تقبل
 عن ملكه بغير شرعي فغيره اسقط الارض لاحد البنتين من اسقطناه الفخيل وابقاها

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٩

ذي القعدة

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

على ملك المسقط لا موجب تلك المسقط لمنفعة تلك الأرض فقط تلك الضيل ويكون
 لهم جميعا قسمة ثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين
 بالثمين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وانقسموا ذلك بينهم بالتراضي ثم
 ظهر في قسمة أحدهما غبن فاحش ويريد قسمة القسمة المذكورة فهل إذا ثبت الغبن
 الفاحش في القسمة بالوجه الشرعي تنقض القسمة ويحايى ذلك حيث لم يقر بالاستيفاء
 ولو دخل فيما دراهم (أجاب) نعم يحايى ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في بيت كبره بابان يقبل القسمة بعض ملاكه يملك فيه عظمه ثلثه والبعض الآخر
 يملك ثلثه وطلب صاحب الأول قسمة بالآخر فوهل يحايى ذلك حيث كان يقبل
 القسمة (أجاب) إذا انتفع كل من الشراك بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع
 الأول يحايى كل من الشراكه لما ويجبر الآتي عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات
 عن أخوة أشقاء وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته فحل بأرض متفرقة
 قسم الوتر المذكورون تركه ورثهم بينهم بالقرعة الشرعية وكسب بذلك حصة شرعية
 وجعلوا الزوجية مانعة من الفحل المذكور في جهة معينة رديئة والحال أنها وقت
 القسمة لم تكن عالمة بردائها ثم بعد ذلك تبين لها أن قسمة الفحل المذكور ما بين
 الفاحش والغرور فهل إذا ثبت ما ذكره الشرع تكون القسمة باعثة ويكون
 لها إعادة ثانيا بغير قسمة هل الخبر (أجاب) إذا وقعت القسمة بالتراضي ثم ظهر فيها غبن
 فاحش يكون له نقضها في الأصل صحيح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 قسمة الأفراس مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيما على الشروع أراد صاحب
 الأقل منهما أن يقسم الدار المذكورة قسمة أفراس لينتفع بنصيبه بعد القسمة فهل
 والحال هذه يحايى لذلك ولا شر يك إلا أن منعه من القسمة بدون وجه شرعي
 حيث كان كل من الشريكين ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول
 (أجاب) حيث كان كل من الشريكين ينتفع بنصيبه من ذلك الدار بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الأول يحايى طالب القسمة ولا يجبر الآتي عليها والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة لبعضهم أقلها والبعض الآخر أكثرها أراد صاحب الأقل
 قسمة بالافراز والحال أنه لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة بخلاف صاحب الأكثر فانتفع
 صاحب الأكثر من صحتها فهل لا يحايى لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحب الأقل عليها
 (أجاب) أجاب عن تقرير هذه الحادثة في تنقيح المحامدة بقوله نعم لا يستغنى في طلب
 القسمة والقاضي يجيب المتنعت بارد كما مر حوجه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 يملكون عتقا راقدهم ويتهم بالسوية سهمه أفرزو فتركوا حصة من ماله ما يستغنى
 ذلك ووضح يده عليه ثم مات أحدهم عن وارث فوضع وارثه يده على تركه ماله وصار
 يظهر فيه أنواع التهم فأتى الشرع من هدم وبناء وغير ذلك مذكور يدل على خمس

١٢٧٣ ١٢

١٢٧٣ ١٢

١٢٧٣ ١٩

في الحجة

١٢٧٣ ١٤

١٢٧٣ ١٩

عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورة وعلمه بذلك والان أراد الذي اقتسم مع الميت ان يتقاضى القسمة وان يعيدها وان يقسمها انما يعيدها في تلك المدة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث وقعت القسمة بينهم بالتراضي ولم يكن فيما بين فاحش وكان آخر كل منهم باسما فاعا حقهما (اجاب) حيث وقعت القسمة بين الشركاء المالكين كورين بالتراضي ولا يفسخ فيها واسم وقت شرائط القسمة لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في مكان في يدى ورثة احدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يقبل القسمة فهل اذا طلبوا قسمته يجابون لذلك وينصب القاضي وكلا من الغائب يقبض له نصيبه (اجاب) اذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة وبقاها في يده ومعهما بارت غائب قسم ونصيب وكيل لم يقبض حصة الغائب كما مر حديثه ثبت والله تعالى اعلم (مسئل) في قطعة ارض مشتملة على اشجار وسواها مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فقتلها من دس سنين واخذ كل نصيبه بمحضرة جمع من المسلمين وانفرد به واحدا حدث احدهما في نصيبه مع حضور الشريك وعدم منازعته والا نرى بدنازعة بعد مضي تلك المدة ونقض القسمة وهم بناء شريكه عندا منتهى فهل والحال هذه لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يحصل في القسمة حيف ولا غضين فاحش (اجاب) حيث صدرت القسمة المذكورة من توفيق شرائط القسمة والزموا لا يكون لاحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمة أراد احدهم ان يركب قسمة افرازا متع باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجاب طالبا للقسمة لها الاسماء صاحب القليل (اجاب) فم لا يجاب طالبا للقسمة في المكان المذكور ولما حيث كان غير قابل للقسمة وامتنع باقي الشركاء من اوائقه تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان معاقا بعيشة واحدة مدة ثم مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثاني عن ابنتين قبل ان تقسم ولم تزل الدار بايدي جميع الورثة من غير قسمة الى الان فهل والحال هذه تقسم الدار المالكين كورين جميع الورثة المذكورة بين باقي الورثة الشرعية وياخذ كل من الورثة المذكورة كورين ما يخصه بادان لو كان حيا حيث كانت قابلة للقسمة وكان الحق قابلا لهم فيها واذا اراد احدهم اخذ ما دونه من غيره منها بدون وجه شرعي متعللا بانه شيخ بل لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعبه (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة واراد احدهم ان يركب المالكين كورين قسمتها بينهم على حسب انصباهم منها بطريق الارث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون تخصيص شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة يملكون دارا لا تقبل قسمة الا فزادهم يملك فيها قراطين أقبل نصيبا من باقي الشركاء فزادهم ذلك نصيبا من ان يقسم قصده بسمه افرازا وان يدخله ما في داره متع صاحب الاكثر من القسمة لم يحصل انصاف والباقي من القسمة

وعدم انتفاعهم فهل والمال هذه لا يجاب صاحب الأقل لتلك القسمه (اجاب) نعم
لا يجاب طالب القسمه لها فها لا يقبلها حيث منتهى باقي الشركه من الله تعالى على
(سئل) في اعادة ملكه يكون عقارا ونحوه لا يكون ذلك بطريق الارث عن ابيهم فقسم ذلك
بينهم فسمه الميراث على طيناب الحاكم شرعى ووض كل يده على منصفه من ذلك مدة
ثمان سنين ولم يحصل في القسمه عين ولا غير ورواين راد احدثهم نقض القسمه
المذكورة واعادتها ثانيا متعللا بان فيه اغنيا ولا يثقله على ذلك فهل والمال هذه لا يجاب
لذلك ولا عبرة بتدعوا المهرده من اثبات الشرعى ومجتمع من معارضه فواضع اليد في ذلك

بدون وجه شرعى (اجاب) لا تمتص القسمه بعد وقوعها مستوفيه بشرائط الصحة بمجرد
دعوى احد المتقنين القين فيها بدون ظهور ذلك وتحققه بطريقه الشرعى والله تعالى
اعلم (سئل) في دار كبيرة قايمة للقسمه مشتركة بين جماعة افارب بالميراث عن اصولهم
وهي يادهم جميعا لم تقسم بينهم الى لان فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب
القرينة الشرعية يجاب لذلك حيث كانت قابله للقسمه ولا يكون لاحدهم الاختصاص

بشيء منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعى فا كان الحق تابسا له فيها (اجاب)
يقسم العقار المشترك بين الاركان اذا كان قابلا للقسمه وطلب بعضهم قسمته بحضرة
الباقي حيث لا مانع وليس لاحدهم الاختصاص بشيء فانه مما يخصه من ذلك بدون
محض شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين
احد احدهما بناه في جهته فبغير اذن شرى يكره والا نريد شرى يكره نيكافه رفع
بنائه الذي احده من غيره او اخذه منه فهل لا يجاب له ذلك حيث كانت اليد تقبل
القسمه وكان كل منهما ينفق فيه ماله او يحيا طائفا بها او يكون له نقض بنائه

(اجاب) اذا بني احد لشرى يكره في الدار المشتركة بنائه لنفسه بدون اذن شرى يكره فطلب
شرى يكره رفعه قسمت حيث كانت قابله لها فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونجت
ولا لهم والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين على الشروع احدهما
ساكن فيه عشرين مسكنا وليت المذكورة من القسمه قسمه اخر زير يد شرى يكره
انما في ان يؤجر نصيبه لشرى يكره اسكن في رحمة بيت المذكورة هل زحان هذه
لا يجبر اسكن على اسكنه فنفصل شرى يكره ولا يجبر على اخروجه مسكنا وله ان
يعال بمسكنه حيث كان له من المالكه وبلا قسمه ففرا (اجاب) لا يجبر احد

الشرى يكره على ان يستجر نصيب شرى يكره عن اجد منه يجمعه فاما كان مسكنا
المذكورة فلا لقسمه الا فزان ينتقل كل منهما بنصيبه من القسمه جفر الانتفاع
الا ولطلب احدهما القسمه يجاب لها اذا منتهى ان يخرجها على ان لم يكن قابلا
لها شيئا بالزمان او المكان والله تعالى اعلم (سئل) في ورة بلد وقصر على مسكون
عقارا بالميراث عن ابيهم والقصر وصى من قبل الحاكم شرعى والا نريد البايع من

الورثة قسمه المقار بحضرة الوصي والحال ان العقار المذكور وبعضه يقبل القسمه
وبعضه لا يقبلها الصغر الا مكنته في كل يقسم ما كان يقبل القسمه بالاقرار ويقسم مالا
يقبلها بالمأمانة بصلب الشر كما سماه اذا كان في ذلك مصلحة للقصر (اجاب) ما كان قابلا
للقسمه بالاقرار بحيث يتقنع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع
الاول يقسم على حدة بطلب أحدهم وملا يقبلها تجرى المهايأة فيه بطلب أحدهم
أيضا والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالارث عن أبيهم على الشيوخ أحدهم
قاصر وباقيهم بالغ فبني أحد البنات في الدار المذكورة بناء لنفسه من ماله الخاص
به بدون إذن باقي الورثة ولا نبلغ القاصر وشيئا ويريد جميع الورثة قسمه الدار
المذكورة قسمه فإزاء وكانت تقبل قسمه الاقرار فإذا يكون المحكم في بناء أحد
الورثة المذكورة (اجاب) اذا بنى أحد الشركاء في العقار المشترك بناء لنفسه بقتاضه
المملوكه لا يغير أثر باقيم وكذا قابلا للقسمه فيه يقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي
فيها ونعت والا اقدم والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة أربعة في معيشة واحدة وبأيديهم
اموال مشتركة بينهم من ابل وغيره اذ قسموا الابل المذكورة بالسوية قسمه اقرارا
وتعديل بالتقويم بحضرة شريفة والآن يريد أحدهم الرجوع وابطال التسمية
واذنتها ما في الابل المذكورة متعلا بالان ما أخذه اخوته اعظم مما أخذه وهو في اذالم
يثبت أن في التسمية حيفا ولا خينا فاحشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا هرة بتعلا المذكورة
ويمنع من منازعة اخوته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب انقض التسمية بعد
صدورها صحيحة بعد دعواء الغبن الخالية عن الاثبات الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة مشتركة في عقار رادوا القسمه فحضر القاضي وقسمه بينهم واخذ كل
انسان بما قسم له وقيدت بالعدل فبعد مضي سنتين حضر رجل آخر مع اخيه يدعيان ان
لهما ملك في قبعة قسم على يد القاضي فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمه لا تكون
القسمه صحيحة في نصيبهما ولهما اخذه منه منازعة واضى اليه عليه بحيث لم يحضر اول
يشهدا القسمه (اجاب) اذا ثبت الاخوان المذكوران استحقاقهما مجز شائعا من
كل المقوم حال غيبتهما بالوجه الشرعي ولا تأجب عنهما تنقض القسمه اتفاقا ولا يكون
لهما اخذه نصيبا من حيث لا مازن والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة
لا يقبل قسمه الاقرارا من غير أحد الشرى يكون نصيب الآخر من ماله معلومة لكل
شهر وصادق فعلا للشرى مدة من السنين ثم اراد الشرى الموقوف المالك لنفسه
زيادة الاجرة على شريكه المستأجر منه فإذ قد حشيت بحيث يكون في الاجرة بين فاحش
او اتراجه من ذلك وان يؤاجر اذ لم يعلمان اجنبي فإلى الشرى المستأجر من قبول زيادة
الاجرة المذكورة ومن اجارة نصيبه مع شريكه من اجنبي ومن قسمه التمام فهل لا يجبر
الشرى المذكورة على ان يستأجر نصيب شريكه بتلك الزيادة ولا على ان يؤاجر نصيبه

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

شعبان

٢٧

منه ومن اجنبي مع الثرى يك حسب ما طلب شريكه واذا امتنع شريكه ايضا من ان
يؤجر له نصيبه باجر المثل فماذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الثرى بذكر
الذى كورين على اجارة نصيبه من الاخر ولا على الاجارة من اجنبي وذلك لمقتضى على شئ
بشر القضي بالمهايا بينهما على قدر نصيبهما ولكل منهما الاستفاد بالمهايا من
الذى كورين في قوته بالاستعمال بنفسه أو بالاجارة من غيره أو بقلها كما هو حكمه مالا
يقبل قسمة الا فراز والله تعالى اعلم (مسئل) في ورثة اقسام واثرة مورثهم من عقارات
ومنقولات بمحضرة اهل الخبرة واختص كل واحد بحصة مع الاقرار واقر كل منهم بانه استوفى
حقه ولم يكن له بعد ذلك حق ولا دعوى ولا شئ مما سمع فيه الدعوى وحصل بينهم
التفاهض والابراء العام فهل اذا اراد احدهم بعد القسمة والتصرف في نصيبه والاعراض
بالاستيفاء وحصول الابراء العام نقض القسمة لا يجاب بذلك ولا عبرة بدعواه العين بعد
ثبوت اقراره بالاستيفاء (اجاب) لو ظهر من فاحش لا بدخل تحت التوقيع في القسمة
فان كانت بقضاء يصح اتفقا ولو وقعت بالتراضى تفسخ ايضا في الاصح ويسمح ذلك
اى ما ذكر من العين الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان اقر به لا تسع والله
تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابن ابنة البالغ وعن ابن ابن آخر قاهر ورث
لها قطعة ارض له ملكة له ملكة قريبة ولم يكن له وارث سواهما والقاهر وعى شرعى
يتصرف عليه وعن ماله بالملكية فهل اذا كانت الارض المذكورة تقبل قسمة الاقرار
واراد الوصى قسمة الارض المذكورة تقسم بينهما نصفين حيث كانت تقبل قسمة
الاقرار واذا اراد ابن ائمه المذكورة الاختصاص بشئ زائد عما يخص فيها بدون مخصص
شرعى عندا قسمة لا يجاب لذلك (اجاب) تقسم الارض المذكورة بين ابني الانسين
نصفين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون مخصص
شرعى والله تعالى اعلم (مسئل) في دار كبيرة قابلة للقسمة تركت بين ورثة
بالميراث عن اصولهم وشى بايديهم جميعا فاصب احدهم قسمتها واخذ كل منهم نصيبه
فمنعه بعضهم من ان يابن الدار وقفوا واثروا بيقظة بذلك متطوعة الثبوت غير محقوضة
بسجل القاضى فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة
بالقرى بصفه ويكون لكل منهم حصة مخصص مورثه اذا تحقق ما ذكرنا بوجه الشرعى
(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة في دار جمعية فنقول قول من ادعى ملكة فيها ولا
ثبوت وقيمتها بمجرد دعوى احدهم ذلك بدون ثبات شرعى ويعمل المقر بكونها
ونفاها وجب اقراره في حق نفسه اذا اقراره قاصرة على المقر وبشكل الاستيفاء على
نصيبه منها بعد قسمتها بالوجه الشرعى وله التصرف فيه تصرف المالك ما عدا المقر
بالوقف ما لم يثبت وقفها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (مسئل) في أخوين في عيشة
واحدة وكسب واحد وبايديهما أموال مشتركة بينهما فكسبهما وسعيهما معا

سنة شوال

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

١٠

وصناعتها واحدة فهل إذا أراد أحدهما أن يقيم المال المشترك الذي بأيديهما يجب
 لذلك وليس لأحدهما أن يختص بشئ زائد عن نصيبه عند القسمة بدون تخصيص شرعي
 (أجاب) يقيم المال المشترك بينهما بطابق أحدهما إذا كان قابلاً للقسمة ومعلوم
 الرقعة لمواوالاتها وليس لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون
 تخصيص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك لهم داراً
 واستمر رابعهم في معيشة واحدة من غير قسمة للدار المذكورة فأخذ أحد البنين إلى
 النظام ومكث في مسدة وبعد ذلك رجع من النظام وأقام مع أخوته مثل ما كان إذا لمدة
 ثم بعد ذلك باع ثلثين من الأخوة نصيبه ما في الدار المذكورة لثلاثة الباقين من غير
 قسمة الدار المذكورة أيضاً واستمر الثلاثة وأضربهم على الدار المذكورة
 والآن يريدون قسمة الدار المذكورة فماذا يكون الحكم في قسمة ما إذا يكون الحكم
 في الدنيا إذا بنى أحدنا شركاً في الدار المشتركة بغير إذن شريكه (أجاب) إذا كانت
 الدار المذكورة قابلة للقسمة للأقارب بأن يتفق كل نصيبه بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الأول يكون لكل من الشركاء المذكورين طلب قسمة ما يجب بالثلاث ويجب
 المنتفع عليها والحال ما ذكر وبعد قسمة ما بيناه أحدهم فيها قبل القسمة من ماله
 نفسه أن وقع في نصيبه فهو له والأحد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة
 بنين وترك ميراثاً عنده شرعاً من دار ومواش وغير ذلك واستمر رابعهم من غير
 قسمة للثلاثة حتى غت التركة وزادت بسبب كسبهم وسعيهم بالزراعة وغيره وأصاب
 أحدهم من البلد وأذن لأخوته بالعمل والصر في نصيبه وبعد رجوعه من نصيبه
 يحاسبهم على ما هم فيه فوه في نصيبه وأخذ ما يخصه في التركة مع ثمانية بالوجه الشرعي فهل
 والحال هذه يجب لذلك وليس لأخوته منعه من المصايف وقسمة التركة فيما قبل
 القسمة أيضاً إذا ثبت ما ذكر (أجاب) ليس لأخوته الامتناع عن استيلائه على
 نصيبه من المال المشترك بينهم القسمة بطلب الجميع أو يعمل بعضهم في المال
 المشترك بأذن الغائب المذكور وبه يكون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل ملك نصف مكان والنصف الآخر لأولاده القصر على كونه بجهة الأثر
 والقصر وصي والمكان المذكور يقبل قسمة الأقارب أراد الرجل مالاً النصف أن
 يقيم المكان المذكور قسمة أقارب المرأة المذكورة وصي القصر فهل يجب لذلك
 ويجب المنتفع عليها حيث كان مالاً النصف يتفق بعد القسمة بنصيبه من جنس
 الانتفاع الأول (أجاب) إذا كان المكان المذكور قابلاً للقسمة للأقارب فيبحث بطلب
 كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول يقسم بطلب أحدهم
 ويجوز المنتفع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان مات عن
 زوجة وأولاد كورواوات بعضهم من زوجته التي مات عنها وبعضهم من زوجة أخرى

سنة ذى القعدة

ماتت في حياته وترك تخيلا وعقارا مملوكا فادعى أحد الأولاد من زوجته امية قبله بان له نصف الخيل خاصة و يذكر ان ابيه قبل موته كان يعلبه نصف عمر الخيل و امره بان يباعه ففعل نفسه وعلى باقي و رثة ابيه وعائلته لكونه كاهن اكرول اولادهم انه ملك نصف الخيل بسبب ذلك وباقي الورثة ينكر دعواه و يذكر انهم ابيهم ومورث لهم عنه و يطلبون قسمته واخذ كل ذي حق حقه فهل يجابون للقسمه بعد تحقق انه ميراث عن ابيهم ولا عبرة بزعمه ولا بدعواه الملك بالارهاق شرعي (اجاب) نعم حيث لا مانع و مجرد اعطاء الاب ابيه المذكور نصف عمر الخيل الذي كان تحت يده ليستفعل الوجه المسطور لا يوجب تحقق الملك للابن في نصف الخيل المحقق ملك الاب له والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا متاصفة بنى فيها أحدهما بغير إذن شريكه لنفسه من ماله الخاص به في غيبة شريكه الآخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب قسمة الدار المذكورة فسمه اقراروهي قبله فهل يجب طالب القسمة ذلك واذا وقع بعض ما بناء الشريك في نصيب الغائب وكان البناء بطريق فماذا يكون المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) ان في احدهما شر يكون في الدار المشتركة وكانت قابضة للقسمه وطلب احدهما الشر يكون قسمتها فانها تمام فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والا قلعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد كوروات البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا و اقام وصيا مختارا في حال حياته على اولاده وعلى حفظ ما لهم فاقتسموا تركته بعد موته بالغريضة الشرعية واخذ كل نصيبه بغير اذنه وجميع من المسلمين بموجب هذه شريعة بذلك ثمانية المضمون من عشر سنين وزيادة والآن يريد بعض الورثة نقض القسمة السابقة واعادتها ثانيا لاجل مضارده فغير فهل لا يجب لذلك شرعا حيث كانت القسمة ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غبن فاحسن اذا تحقق ما ذكره الوجه لشرعي (اجاب) اذا صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط القسمة فالزم لا يكون لاحد المتقاسمين الا انقرا دبتنقضها بدون وجه و يجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين لاحدهما ربحها والآخر ثلاثة رباعها وهي مشغلة على ثلاثة مساكن منها ما يربى ربع ومنها ما ينقص والدار لا تقبل قسمة الا افراد لا تهاون قسمة انفراد لا يتنفع كل من الشريكين بتضييعه على صاحب الربح السكنى باحدهما مع كونه زائدا عن استحقاقه ويوقع اربح زيادة تدخل لمحقوق وطلب صاحب الثلاثة الارباع المأوى فان يكن كل منهما في الدار فساها فغيره واما تجيب استحقاقه فهل يجب عليه جبر على صاحب الربح ولا يجب صاحب الربح حيث دخلتها الدار فهو يجب على الاتفاق (اجاب) ان كانت الدار المذكورة قسمة لثلاثة المذكرة فتراقسم نفسها على صاحبها ولا يجب طالب المأوى لها ولا يجبر على اخذها واهم اجرة من اذن من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن في ازيد من قصصه

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

في الحجة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

ولا على دفع اجرة ما زاد من نصيب شر يكه ان اراد ان يسكن في انقص من نصيبه اذ
 يكون اجارة ولا يجري فيها الجبر فيسكن كل في قدر نصيبه فقط اوز ما بقدره والمهاياة
 بالزمان متعينة في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلعا في النهاية ثم من حيث
 الزمان والمكان في محل يحتملهما يأمر القاضي بان يتقلا لانه في المكان اعطى لانتفاع كل
 في زمان واحد وفي الزمان اكمل لانتفاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق
 فان اختاراه من حيث الزمان يقرع في السداه فقيا للثمة هداية كذا في رد المحتار من
 القسمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة مذ كور وبنت وترك منزلا متسعا
 فمكنت بنت المتوفى مدة في ناحية من المنزل على حدة واراد ان يات قسمه المنزل واخذ
 ما تسعة فادعى عليهم باقية الورثة ان ماتحت يدها اخذته في نظير ما يخصها في المنزل
 المذ كور وهي تنكر ذلك فهل للبنت قسمه المنزل المذ كور واخذ استحقاقها اولا (اجاب)
 تصاب بالسنة القسمه المذ كور لها اذا كان المنزل المذ كور فبالأهل والميراث عليها
 ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعي كتقدم قسمه مسترقة شرأطها والله تعالى اعلم
 (سئل) في اخوين يملكان ارض زراعية يملوكة الرقبة لهما ومواشي ومهمات كاشنة
 بالارض فاقسما هاتينهما بالتراضي بالوتوسط اهل الخبرة واختص كل منهما بمحور من
 ذلك ولم يبق احد هاتين الاخر بالاسياف ولم يبق اثارهم في القسمه المذ كور فغبن فاحش
 فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يكون للغبون طاب فمضها حيث لا مانع (اجاب) لو
 غبن غبن فاحش في القسمه لا يدخل تحت تقويم المقومين فان كانت بقضاء تفسخ
 اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تفسخ ايضا في الاصح كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في
 بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم قائب ببلدة بعيدة والبيت المذ كور وبال
 للقسمه بالاقرار فهل لبني الورثة اذا توافوا الذي القاضى وثبت الموت وعدد الورثة
 وطلبت قسمته قسمه البيت المذ كور والاتاضي أن ينصب من القائب من يقبض
 نصيبه الى ان يمض (اجاب) لو برهن اثنان فاكثروا الورثة على موت المورث وعدد
 ورثته وان ما راد قسمته ميراث قسم من مورثهم وبايدى المحاضرين عقار موروث عنه
 قابل للقسمه وقبضهم قائب قسم بينهم من نصيب القاضي فابضالنصيب الغائب الى ان يمض
 عند الامام والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايدى قسمهما عقار
 مشترك بينهما من ابيهما مات احد هاتين اربعة بنين ومات الثاني عن ابن قبيل
 القسمه ثم مات الابن المذ كور عن ثلاثة بنين ومات كل من الاربعة بنين ايضا عن
 اولاد كور واثنا عشر اولاد لم يرز العقار المذ كور وبايدى جميع الورثة الى الآن فهل اذا ثبت
 ما ذكره قسم العقار بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية يأخذ كل منهم ما كان يخص
 مورثه لو كان حيا حيث كان العقار المذ كور قابلا للقسمه ولا يقسم على عدد
 الرؤس كما يزعم بعضهم (اجاب) حيث كان العقار المذ كور قابلا للقسمه وطلبت

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

ربيع الاول
٢

١٢٧٠

٩

قسمته بين الشركاء المذكورين فانه يقيم بينهم على حسب انصابتهم بالقرية وقسمته
 الشريفة لاهل عدو رؤسهم فيقتسم كل منهم نصيبه منه الا يل اليه بطريق الارث عن
 مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وامههما بالارث
 تهمت وصارت براحقناها احدا الرجلين في شعبة الاخرى لاجل ايراد قسمتها
 يكون الحكم الشرعي فيما بيناهما المذكور (اجاب) تقسم الدار المذكورة
 اذا كانت قابلة للقسمه ثم ينظر الى البناء وما وقع في حيزه الباقي منه فهو له وما وقع في
 نصيب شر يكة ويورثه منه حيث بنى بلاذنه والله تعالى اعلم (سئل) في دار صغيرة
 لا تقبل قسمه الا فرأى مشتركة بين شخصين احدهما ملك فيها واراضين ونصفه او باقيا
 للشرى ملك الاخر وهو واحد وعشرون قبرا طائفا واداملك لاكثر ان يقسم الدار
 المذكورة باهاية لا يتنفع بنصيبه بعد اقل يحجب لذلك وليس للشرى ملك من ذلك
 ويكون لكل منهما الا انتفاع بقدر حصته (اجاب) حيث كانت الدار المذكورة صغيرة
 قابلة لقسمه الا فرأى وطالب احد الشرى يكتسب قسمتها باهاية يحجب لذلك والله تعالى
 اعلم (سئل) في دار مشتركة بطريق الملك بين جماعة واقسموه بينهم فضاء القاضي
 ثم ظهر رغبين فاحس في نصيب احدهم ويريد الدعوى بذلك وتقتضي القسمه بعد الثبوت
 الشرعي ولم يقر بالاسبقا والابراهنه بل بسو غله ذلك (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اراض مشتركة بين ورثة يملكون كقلمهم عن
 مورثهم وهي قابلة لقسمه الا فرأى وفيها مواش كذلك اتفق الورثة على الماهية بينهم
 في الاراضى واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم اراد بعضهم قسمه الاراضى المذكورة
 والمواشى قسمه افراز وهي قابلة لذلك فهل يحجب لمطالبهم وتقسم بينهم قسمه افراز
 والحال هذه واذا امتنع الباقي من قسمتها على هذا الوجه يجبر على ذلك (اجاب) نعم يحجب
 لذلك فيما هو قابل لقسمه الا فرأى يجبر الممتنع عليها وتبطل الماهية بذلك كما مر حوا
 به والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اربعة دور بطريق الارث عن ابهم طلب
 احدا الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمه الدوا والمذكورة قسمه افراز وهي تقبلها فهل
 يحجب مطالب القسمه لذلك حيث كان يتنفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع
 الاول ولم يكن فيما اضرر (اجاب) العار المشترك اذا تنفع كل من الشرى بنصيبه منه
 بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول يقسم بطلب احدهم جبره على الممتنع ويطلب
 ذى الكثير ان لم يتنفع الاخر لقسمة حصته واذا كان مبرر وقسمته دورا يقسم كل منها
 على حدة عند الامام وقال ان رأى القاضي ان قسمه الجميع فيها اعدل قسمه كذلك
 وهذا هو مصر ولوقاكثر يقسم كل منها على حدة اتقاد ولا تدخل الدواهم فيها الا
 مرضا الشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ودية وكووناته وترك دارا
 فغاب بعض الورثة عن البلد مدة بمكان فوق مسافة القصر ووضع الورثة المحاضرين

٢١ ١٢٧٥

ربيع الثاني

١٢ ١٢٧٥

٢٦ ١٢٧٥

جداى الاول

٦ ١٢٧٥

٢٢ ١٢٧٥

أيدىهم على الدار وقسموها جميعاً بينهم وأدخلوا قصيبه في أنصبيائهم ولم يقولوا نصيباً
 حال قصيبته وهم معقرون يورثونه نصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل انما حضر
 القائب يكون له أحد نصيبه من الدار بالأرض عن أبيه ونقص القصة (أجاب) نعم
 له ذلك إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته
 تسعة فراقية في كل واحد من ثلاثة حوايت ولشريكها الباقي فهل إذا كانت تلك
 الحوايت ذرية لقصة الأفران يكون لها قسمتها والاختصاص بنصيبها جميعاً على
 شريكها إذا انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول وإذا فرض عدم
 جريان الجسر على خمسة الأفران في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمتها بالمهايا جبراً
 على أمريك (جواب) نعم بحساب المرأة لما طلبت من خمسة الأفران ان اجعلت أو
 المهاية ان تعذرت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبناؤه معه في مدينته أنفرد
 اثنان من أبناؤه في حياته بعيشة واحدة وحدثهما بعد أخذهما ستة أفدنة من طين
 أبيهما فاستمر الاخوان في المدينة مدة نحو خمس عشرة سنة وزياد فصار الاخوان
 المذكوران في تلك المدة أموالاً كثيرة من طين ومواس وعقار وغير ذلك من كسبهما
 وسعيهما ما بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم ما واحدة والا نريد
 أيدهما القصة فهل والحال هذه يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان
 مشترك بينهما بالنسبة ولا يكون لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون
 محصر شرعي لأن ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يقدم المال المشترك المملوك
 للأخوة القابل للقصة المتحصل من كسبهما ما عدا ما بالنسبة وليس لاحدهما
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محصر شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
 في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم قسمته وأدخل الدراهم فيما يان يخص
 بعضهم بخزان المكان المذكور ويدفع له بعض دراهم زيادة على ما أخذه نظير
 ما يخص به البعض الآخر فاستمتع من برادتهم الدراهم له من ذلك فهل لا يجوز على القصة
 بهذا الكيفية بأن تدخل فيها الدراهم بل تجرى القصة في هذا المكان بلا ادخال
 الدراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديل بين الشركاء بلا ادخال دراهم فيها ولا يجوز
 المستمتع عن أخذ الدراهم على القصة بهذا الوجه (أجاب) نعم لا تدخل الدراهم في
 القصة الأمر ما هم وفي تنفيذ الحماة دار بين جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد
 الجانيين فضل يناء فأراد أحد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر ان
 يكون عوضه من الأرض فانه يجعل عوض البناء من الأرض ولا يكلف الذي وقع البناء
 في نصيبه الآخر ان يرد عليه بأزاء البناء من الدراهم إلا إذا تعذر خيشت للقاضي ذلك لان
 القصة من حقوق المثلث المشترك والشركة بينهم في الدار في الدراهم فلا يجوز قسمة
 ما ليس بمشترك درون القصة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت غير قابل للقصة مشترك

١٢ ١٢٧٥

رجب ٢٠ ١٢٧٥

رمضان ٢٦ ١٢٧٥

شوال ٢٥ ١٢٧٥

بین اثنين لاحدهما ربعه والباقي لآخر طلب ذوا القليل الذي لا يفي متفقاً بحصة
 بعد القسمة قسمة حصته ففراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم يتفق كل بنصيه بعد
 القسمة (اجاب) نعم لا يجاب للقسمة والحال هذه وقد صرحوا بأنه يتم العقار المشترك
 بطلب أحدهما الشر كان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي السكيران لم يتفق
 الاخر فله حصته لا بطلب ذي القليل وفي الحاشية يتم بطلب كل وعليه، لقوى ولكن
 المتون على الاول فلعلي الموقوف كافي الدرر وحاشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وبتين وزوجة وترك عقاراً او متقوم اشى وقبراً وصار المال في عائلة
 واحدة على ما كان عليه والاهم من زرعه وخبره ومصاريف الزاوية وغيرهما وكبير
 الاولاد والمتصرف عليهم بعد والدهم من مدة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة
 قسمة ماتركه مورثه وأخذ نصيبه وانعزله من باقي الورثة يجاب لذلك وكذا لغناه
 التركة يقسم بينهم ويأخذ كل واحد نصيبه منه (اجاب) تقسم التركة وفقاً لها بين
 جميع الورثة بالقرينة الشرعية فيما يقبل القسمة بطلب أحدهم وليس لاحدهم
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصيص شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في وكالة مشتركة بين ثلاثة أحدهم فيها أربعة قرارية أراد قسمة الوكالة
 المذكورة قسمة افراز جبر على شريكه فهل يجاب لذلك اذا كانت الوكالة المذكورة
 قابلة للقسمة ويقسم كل بنصيبه بعد القسمة واذا لم تكن قابلة للقسمة يجاب لهاية
 بالزمان أو المكان واذا تخرب بعضهما كن من الوكالة المذكورة مذكورهما على
 الشر كما يقدر حصصهم (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً لقسمة الافراز بان
 يتفق كل من الشر كما بنصيه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة
 لها ويحجب المنتفع عليها والا يباين القاضى بينهم ومادة المشترك قبل قسمته على الشركاء
 يقدر حصصهم والله تعالى اعلم (سئل) في عمن وابني أخيه لم يكون داراً كبيرة
 قابلة لقسمة الافراز واذا بنا الان قسمة الدار المذكورة قسمة افراز فمتنع العمان
 من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلاً لقسمة الافراز يتفق كل منهم
 بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب لذلك ويحجب لعمان على قسمتها
 (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز كما ذكر بالسؤال يجاب طالب
 القسمة لها ويحجب المنتفع عليها حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك نصف مكان ونصفه الآخر وتقدر ارضه نصف المذكورة قسمة قسمة
 افراز فهل يجاب لذلك اذا كان المكان المذكور قابلاً لقسمة ويتفق كل بنصيبه بعد
 القسمة (اجاب) نعم يجاب للمالك لذلك حيث كان المكان مشتركاً بين المالك
 وجهه الوقف قابلاً لقسمة بان يتفق كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
 لان قسمة الوقف من المالك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب قاضي الهنداية

١٢٧٥

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٢

ذی القعدة

١٢٧٦

٤

نهی الحجة

١٢٧٦

٦

صفر

١٢٧٦

٩

بحوز القسمه وافرأز الوقف من الملك والحكم بهما والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مستركة بين اثنين أحدهما معتوه وعليه قيم شرعي والآخرا كن فيها ويدفع أجرة
نصيب المعتوه ويريد القيم المذكور ان يستأجر الدار جميعها لنفسه بما في ذلك من نصيب
الآخر فهل لا يجبر الشريك الآخر على ذلك وإذا كانت الدار غير قابلة للقسمه وأواد
الشريك الآخر المأياة في ذلك الله اود امتنع من اجارة نصيبه بحاجب لذلك جبر على القيم
(اجاب) لا يجبر الشريك على اجارة نصيبه من الدار المشتركة بل اذا كانت غير قابلة
لقسمه الا فرأز وطلبت المأياة فاجاب طالبها بذلك ويجبر امتنع عليها والله تعالى
أعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا دار موروثة منهم بالتراضي ثم ظهر غيب فاحش في
نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد اثبات الشرعي ولم يقر
بالاستيقاء ولم يكتب بذلك حجة من المحاكم الشرعية فهل يسوغ له ذلك (اجاب) نعم
والحال ما ذكره كحيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصه قدرها ثمانية
قراير وكور في مكان لا يقبل قسمه الا فرأز ولا يريد الرجل المذكور اجارة حصته
المذكورة لاحد الشرعيين ولا تخلافهما ويريد سكناء المكان المذكور لنفسه أو لغيره
عليه في معشته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (اجاب) لا يجبر أحد الشركا
على اجارة نصيبه من المكان المشترك لاحد شر يكمه أو لغيرهما بل له قسمته
بالمأياة مع شر يكمه حيث كان غير قابل لقسمه الا فرأز ثم هو بالخيار في بقائه في زمن
المأياة أو في المكان الذي يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء
أغلقه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا في بيت ساكن فيه
ومستأجره نصيب شر يكمه وقد رده قيراطان ونصيب الشريك الآخر وقد رده أربعة
قراير يطأ بأجره معاملة فطلب صاحب الدار بعة قراير من شر يكمه بعد مضى مدة
السنة المتعددة قيم الاجارة ان ثور له نصيبه باز يد من الاجر الأول فامتنع الشريك
المستأجر من قبول الزيادة وطلب المأياة في المكان المذكور حيث كان لا يقبل قسمه
الا فرأز فهل لا يجبر على قبول الزيادة ويحجب لقسمه المكان المذكور بالمأياة (اجاب)
نعم لا يجبر على الاجارة باز يد من الاجر الأول ويحجب طالب المأياة فما حيث لا يقبل
قسمه الا فرأز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا ومواشي
وأعيانا على كونه اقتسموا دار موروثة منهم بالتراضي وقبل اخراج حصة كل من قاضي بلدهم
ادعى بعض الورثة ان في القصة غيبا فاحش او يريد ابطالها فهل اذا اثبت دعواه الغيب
القاحش وبرهن على ذلك تنقض القصة حيث لم يقر بالاستيقاء (اجاب) اذا ثبت
بالوجه الشرعي الغيب القاحش في قسمه العقار الموروث بينهم تنقض القصة ولو وقعت
بالتراضي في الأصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة
بنين وترك لهم دار الكل واحد الربع فيها واستمر وأعلى ذلك واضعين أيديهم عليها

١٢٧٧

رجب

١٢٧٨

•

شوال

١٢٧٨

•

محرم

١٢٧٩

١٧

شعبان

١٢٧٩

٦

مدة من السنين من غير قسمة ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لأحد أخوته وهو الربيع
 مشاعاً في الدار المذكورة من غير قسمة ثم مات المشتري المذكور عن ولد واحد والولد
 المذكور قسمة الدار بينهما وبين باقي المسحقين وبقي قابلية القسمة لأفراد البيت
 كل منهم بنصيبه بعد القسمة فاستمع المذموم قسمها وأدى أنه اشترى نصيبه في
 الدار المذكورة من وكيل أبي الوليد فأنكر الوليد دعواه فهل اذالم ثبت المذموم كدعواه
 الشراء بالوجه الشرعي لأهله بها حيث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت دعواه وإن المذموم
 من معارضة الولد المذموم وتقيم الدار بين الولد وبين باقي المسحقين على حسب
 حصصهم حيث كان صاحب المال أكثر طالباً للقسمة (اجاب) نعم من المعلوم أنه لا يقضي
 للمذموم مجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي ولا يقضي لمدهي الشراء بمجرد دعواه
 والحال ما ذكر بالسؤال وإذا غلب أحد الشركاء قسمة الأفرار والدار قابلية ما يجيب
 طالبها ويجوز امتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
 وأولاد كور واثان وترك ما يورث عنه شرعاً ومن جملة المورث عنه قطعة أرض قطب
 أحد الورثة بنساء تلك الأرض فامتنع باقي الورثة من إيلينها فتعدي وأنت في الأرض
 المشتركة قبيل القسمة تحررت وتوكلت من ماله الخاص به فقام عليه باقي الورثة
 يريدون أخذ نصيبهم فيما بين ماله أودع ماله فهل لا يجيبون لذلك وعليه قيمة
 ما يخصهم في الأرض ان كانت فيه ثمانية أكره حكم الله في ذلك (اجاب) المصريح
 به أنه إذا بقي أحد الشركاء في الأرض المشتركة يريدون أن يباقي الشركاء فطالبوا ببيع ثلثه
 فأنها تقسم بينهم من رفع اليد في نصيب الباقي فهو له والأهمل والله تعالى أعلم (سئل)
 في ورثة ميت اقتسموا تركته مورثهم من عقار وقودهم بقول قسمة شرعية بالتراضي
 وأقر كل منهم باستيفاء حصة ماله وصاروا على إراءة قسمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذي
 خصه بالقسمة من العقار وقدمه وكتب في شأن ذلك حجة من القاضي الذي
 بنهايتهم ومضى على القسمة مدة أربع سنوات والأزاد أحد الورثة نقض القسمة
 والرجوع فيما اعتدوا به في نصيبه غنماً فهل يعد بوث الأبرار بينهم أو أقر كل واحد منهم
 باستيفاء حصة لا يجيب لذلك ولا تسع دعواه (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى
 أعلم (سئل) في ما حذر فيه من إراءة قسمة مشتركة بين اثنين لأحدهما فبعض ثمانية
 عشر ذراعاً وثلاثة أذرعاً من سنة تزرعها وتحتاج لثمانية عشر قراماً وورقة
 للآخر المذموم كور يد قسمة الطاحنة واحدة نصيبه منها وثمانية أذرعاً للآخر المذموم من جهة
 منافذ زرع المذموم وصاحب القرام يطأ ستة فترضي بذلك ويريد أن يبيع عليه قدر
 نصيبه من الأعمار فطلب من صاحب الثمانية عشر قراماً أعانه معه كما كنت قولا
 فهل لا يجيب لذلك ويحب مال القسمة ذو الكثير إذا كان ينتفع بنصيبه (اجاب)
 المصريح به أن الداحنة مما لا يقبل القسمة والحكم فيما لا يقبلها إذا لم يمتدح في جبر

١٢٧٩

١٢٧٩

٢٩

١٢٨٠

١٨

ربيع الأول

١٢٨٠

٢٦

المستمتع من العماردة عليها اذا امتنع عنها يقال لشرى بكم من قبل القاضي أي ينفق على عمارته
ثم اوجع على شرى يكاش بمحضته من النفقة ولا تخرج الطاحونة من غير القابل للقصة الا
اذا انهدمت ولم ينق فيها شيء وصارت صحرا فانها حينئذ تكون قابلة للقصة ولا يجبر الا على
من الشرى يمكن على عمارتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة اقارب بلغ مشتر كثر
في دور فاقسم الجميع له ورقة واحدة فاقسم من المسلمين ووضع كل يده على ما حصه
بالقصة ونصرف ما بيناهم ولم يدم وليس فيها غبن ثم بعد مدة اربع سنين اراد احدهم
فسخ القصة مدعيا بانها ليست على يد فاض فهل والحال هذه تكون القصة صحيحة
وليس للذي طالب الفسخ التسكيم (اجاب) لا يمر من شرط صحة القصة بين الشرى
المكلفين كونها على يد القاضي بل لو تمت بينهم بالراضى مستوفية شرائط القصة
لا يكون لاحد منهم فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي بوجوب الفسخ والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل القصة لامرأة فيه خمسة عشر قراطا وكور
وباقية لرجل استولى عليه الرجل وأجره لرجل بدون اذن شرى بكم فترت الاجارة وتطلب
قسمته بالمال فبالزمان فهل تجاز لذلك وليس لشرى بكم معهما من ذلك ولا من السكي
(اجاب) نعم تجاز ثلاث المرأة لقصة هذا البيت بالمال بالزمان أو المكان حيث
تعددت قسمته افرازا ولا مانع ولا تنفذ اجارة شرى بكم في نصيبها بدون اذنها أو اجازتها
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت كبير مشترك بين جماعة اراد واحد منهم بسوق تسعة
قرايط وثلاثا فقسمة ذلك المكان ليستقل بنصيبه ويغفر به عن الباقيين فهل يكون له
ذلك حيث كان المكان قابلا للقصة شرعا وليس لاحد معارضة في ذلك ومنه يدون
وجه شرعي واذا كان في بقية المستحقين قصر وعليهم وصى شرعي لا يكون له المنع عن
قسمة المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (اجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا
لقسمة الافراز بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطبأ أحد
الشرى كاقسمته واخذ نصيبه منه يجاز لذلك ويجبر المستمتع عليها ولا يمنع من ذلك والحال
هذه كون بعض الشركاء قاصر له وصى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم ارض
مملوكة بينهم مشتركة بينهم من ريق الارث من مودتهم طلوب من القاضي قسمتها
بينهم قسمة افراز وبردوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم قاصر له وصى منهم
وهي قابلة للقسمة بحيث ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل تقسم بينهم وللوصى المذكور
ولاية قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (اجاب) نعم تقسم حيث كانت مملوكة
الرغبة لهم والحال ما ذكر وللوصى قبض نصيب محبوه وشائعا مع نصيبه وحفظه تحت يده
كسائر امواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكر أربعة
ثلاثة بناتين وواحد قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ودور ومواشي ودراهم
ونحاس وغيره وفي ذلك تحت بدأ كبر اولاده بدون وصاية وبدون حضور قاض ثم

١٢٨٠

١٤

١٢٨٠

٢٧

في القصة

١٢٨٠

١٢

عمر

١٢٨١

أخذ القاصر الجهادية ومكث بها مدة من السنين خافا كبيرا أولاد المذكور عن أولاده
واقسم القصة الاخوان المحاضر ان ينهوا عن أولاد الاخ المبتدون معرفة قاضي
ايضا حتى باعوا الدوا والمذكور فلما حضر الاخ الذي كان بالجهادية به بالخاضع
حقه من التركة المذكور فادوا اخوه ان يصالحا على حقه المذكور بشئ معلوم من
الدراهم ففيه حل حيث كان ذلك المتروك جميعه ثابتا بالوجه الشرعي يكون للاخ
المذكور اخذ حقه في جميع ما ذكر ولا ينفذ البيع في نصيبه من الدوا والمذكور حيث لم
يجزه ولم يكن له وصي (اجاب) فم يكون للاخ المذكور اخذ نصيبه من التركة ايده
بالفرصة الشرعية ولا ينفذ القسمة والبيع بالنسبة اليه بدون ولا بد شرعية عليه وبدون
وجده شرعي وقه تعدى الى اعلم (سئل) في عقار فابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين
واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو الحصة الكبيرة منتعجا بحصته على الوجه الذي
كان عليه ولا يور البض الآخر منتعجا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذوالكثير
المذكور قسمة حصته في كل عياد لذلك ولا يجاب الفريق الآخر (اجاب) بقسم العقار
المشترك المذكور به لم يحددهم ان يتفق كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع
الاول وطلب ذوالكثير ان لم يتفق الاخر اربعة حصته وعليه المتون والمنقول لا يطلب
الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في بقعة مشتركة بين اثنين ذهبا بها بقرتان احدهما
أحدهما في مقابلة نصيبه منه بواحدة وجعل لشر يكة تغير حصته الاخرى وارسل
لشر يكة حصته بالقسمة والمبادلة ما اختص به المرسل على يد موره بذلك لما
وصفنا اليه مع المأمور اخبره المأمور بذلك فرضي به واختص بما اختص به واستلمه
واستلم المأمور ما اختص به بشرط الاول لا لمره بالقسمة والمبادلة ثم بعد ذلك ارسل
ما حصته وفرس له ان كان شر يكة في حقه اربعة اشهر ارسل اليه
ابنه فخذ فرسه واحدا البقرة التي خصته وترك الاخرى لشر يكة ثم بعد ان مكثت عنده
وتجملتها نتاج ومات هذا نتاج لشر يكة وباعه وقبض ثمنه وبعد سنة ماتت هي وماتت من
نتاجها بالشر يكة ايضا وباع الجميع وقبض ثمن ذلك الاخر فيما خصته بالحبسة يئسه
بقصته يدعي الآن به بقى حقه في الاخرى منه لا بعد تقويم كل بالدرهم فهل
لا يبره بما تدعي به به حصول القسمة والمبادلة على لوجه الشرعي ولا توقف حقتها
على التقويم بالدرهم ذلت مذكر بشرقه لشرعي (اجاب) ان ثبت بالفريق
الشرعي صدور القسمة والمبادلة في البقرة من المذكور ومن مستوفية شرعا في القسمة
لا يكره لاحدهما معارضة الآخر فيما اختص به من لوجه بدون وجه ولا علة
ينعده بعده التقريم بالدرهم اذ ليس ذلك شرف صحة وقه ذاعلم (سئل) في ثلاثة
شركاء في بيت كبير قبل القسمة وبيع سبكي الجميع فطلب احد الشركاء من الباقي
الشرع اياه من اوان جرة أو لا متجيار فمتنع من ذلك ويقول لا يبيع ولا استعجل ولا

صفر

سنة

٢٢

١٢٨١

جادی الثانية

٢٩

١٢٨١

٢٩

١٢٨١

أشعر وأسكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يجاب للسكنى فيه على قدر ملكه ولا يغير على
شي من ذلك حيث كان البت كبروا بسع سدي المجموع والمحال هذه ولا ضرر في ذلك
على أحد وكان ذلك بعض نعمت من الطالب لما ذكر (أجاب) لا يغير أحد الأمر كما على
أجرة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيبه
بل أم على قصة الاقراض ان قبلها العاقلة طلب أحدهم أو على ما يأن لم يقبلها والله
تعالى اعلم (مسئل) في حاوت مشترك بين اثنين لا يقبل القسمة وأحدهما يريد قسمته
بالمهاية بالرهان كل واحد منهما يمكنه مدة بقدر حصته فهل يجاب لذلك والمحال
هذه (أجاب) اذ لم تحرق قسمة الاقراض في تلك الحاوت لعدم قبولها بحساب طالب المهاية
لما وانه تعالى اعلم (مسئل) في رجل كان نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي فطالب
مالك لنصف قسمة المنزل وهو طالب لقسمة الاقراض فمتن فاطر الوقف من ذلك بمجايبان
الوقف لا يقسم فهل يجاب مالك النصف الى ما طلبه من القسمة المذكورة ولا يقدر أحد
منهم من ذلك حيث كان المنزل قابلا للقسمة المذكورة ولا بغيره بما يخرج به نظر
الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يجاب مالك النصف لقسمة نصيبه وأقراضه
من حصته الوقف اذا كان المكان قابلا لقسمة الاقراض ولا يمنع من القسمة كون أحد
الذين يملكه أو لا حرقه فهاهنا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابن وبنت وترك دارا وتوصل القسمة في هذه الدار الى موت الابن عن ابنته وبنته وزوجته
ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الاول عن بنتين فاحداهما ان البنتان ما خصه ما في
هذه الدار عن أمهما بعد تعلقها بالوجه الآخر مع تصادف الورثة وهم مكافون بشهادة
بينة من المسلمين ثم حصل تساجر فرفع دعواهما الى نائب الشرع لثري فباطل تلك
القسمة المحاصلة واحذر نصيبهما من ماله الى ورثة الابن وامه ان لا يسلط بعد
اثنين وثلاثين سنة فهل والمحال هذه زعم النائب المذكور بجميع أم لا (أجاب) لا يسلط
الحق بتقادم زمان فاذا كان من يسهه الدار مقرابا بنها ورثة عن الرجل المذكور
و بنسب البنين المذكورين الى المالك وروا عن السيد الاثنى عشر بنسب نصيب أمهما
الىهما بالفرصة الشرعية ونمضي قصة في ما كانت حيث صدرت مستوفية شرائط
القصة ولو مضت دورا كترعنا ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
وخلف ثلاثة كور أحدهم غائب وبنتين حاضرتين وخلف ما يورثه عشر عاقلان وادوا
دعوى مروتات مودتهم وكل الغائب وكلا عواضعتي قصة وسيازة ما حصه وحصل
تقديم وقسمته اتركه على حسب الفرصة الشرعية وأخذ كل وارث ما خصه شرعا ونصرف
في بعضه بالبيع ومث وهزل بعض مواشي وبعد مضي نحو ثلاثين سنة تشكى أحد الورثة
الحاضر لخصي القصة فحضر باقي الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القصة الاولى
بدون رضاهم وقوم جميع المروتات فلحق الموكل ضرر وعند علمه بذلك أي ايضا ولم

١٢٨١

١٢٨١

١٢٨٢

١٢٨٢

رمضان

٢١

محرم

١٩

ربيع الاول

٣٠

رض: بنقص القسمه والتقويم الاول فهل لا يحاب بعض الورثة لانقص القسمه الاولى
 حيث وافقت الشرع (اجاب) اذا صدقت قسمه الا فواز بين الورثة والم كيدل بوجه
 المعادله متسوية شرائط الصفة بالتراضي لا يحاب بعضهم لبعضها بل رضوا الباقى تؤمن
 بنوب عنه وبدون وجه شرعى تحصل شين فيها لانها تهم وتلزم بالنضار وبالرضا على
 وجه المعادله بل هى بالتراضي آكل منها بقضاء القاضى والله تعالى اعلم (سئل) فى
 ثرية قابله للقسمه مشتركة بين رجل وزوجته بالشراء الشرعى لكل منهما النصف مما
 الرجل المذ كور من زوجته المذ كورة وورثة آخر بعضهم فاقبل فوق مسافة القصر
 فاردت الزوجة المذ كورة قسمه الخربة قسمه افراز واختصاصه بانصحابها فامتنع
 المحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب قبل اذا رفعت الامر للقاضى لا يجيبه بالقسمه حيث
 كان أصل الاشتراك في الخربة المذ كورة الشراء (ا ب) نعم لا يجيبه القاضى للقسمه مع
 غيبه بعض الشر كاه حيث كان أصل الشر كة بالشراء ثم مات أحد الشر يكيين عن ورثته
 اذا بدرة الشر كة الاولى قال فى النفعه ثم لو كان أصلها أى شر كة الميراث ففى فيها
 الشر ايمان باع واحد منهم نصيبه ففى فى كسر شر كة الميراث قيام المشرى مقم الميراث
 ولو كان أصلها الشر ابقرى فيها الميراث بان مات واحد منهم ففى فى كسر شر كة الميراث
 اقيام الوارث مقام المورث فيه تفرق ذلك الى الازل كان الرول الحمية والحانية انتهى والله
 تعالى اعلم (سئل) فى دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشروع لاحدهم أقل من
 ثلثه والآخر باطلاب صاحب الاكثر افراز نصيبه بالقسمه وامتنع صاحب الأقل
 فهل والحال ما ذكر يحاب صاحب الأقل للقسمه حيث كان ينفع بما يخصه بعد القسمه
 ويجبر صاحب الأقل عليها وان لم ينفع بما يخصه بعدها (اجاب) فان فى المتقى
 واذا امتنع كل من الشر كة بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان ضرر
 الكل لا يقسم الارصه وان استفيع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع
 لا بطلب لا ضرر وهو الاصح انتهى ومثله فى كثير من المعتبرات أفرد فى تنقيح المعادله
 والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة مشتركة بين مكان كبيره بل لقسمه وفيهم ماهر
 لاوصى له فهل للقاضى الذى يثبت نصب الاوصياء اقامة برضى على انقاص المذ كور
 ليحفظ نصيبه فى هذا المكان واذا علمنا قسمه يقسمه للقاضى بينهم برضى حظه
 نصب القاصرى هذا المكان واستعلا له الى حين بلوغه رشيد (اجاب) بنقض
 المذ كور اقامة وصى شرعى أمين قادر ماهر فزمره اقامه برضى لاوصى ر يتسم
 نصيبه ويحفظ ماله وورثه لحظه نصيبه من هذا المكان مستعلا له فى حين
 بلوغه رشيد اقبل القسمه وبعده والله تعالى اعلم (سئل) فى ورثة مشتركين
 شفعين ماصفة اتهموا بالترافى ثم عد ذلك - هر لاحد اشركين ان فى القسمه
 غيبا فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهما من القسمه حيث ان البعض الذى

١٢٨٢ ٢٦

جاءى الثانية ١٢٨٢ ١٧

١٢٨٢ ٧

١٢٨٢ ٨

اختص به الشر يك الاخر قد قيمته على قيمة ما اختص به زيادة كبيرة لان بناءه
الذي اختص به جاد في ارض مختصة من طرف واقعه هو ما اختص به الشر يك الاخر
ارضه مملوكة قبل ظهور شريكه انه يتبع من استهدين على ما جرى بينه ما حلف انه لا يسله
و هو مال الشركة التي تحت يد حتى يشهد على ما حصل بينه ما من القسمه فلا يضره
خوفه على مال الشركة الى ان تحت يد حيث لم يكن معهما من ائتمانه والوصول اليه اشد
على ما جرى بينه ما من القسمه وكذا في السد على الوجه المذكور فهل اذا ظهر ان في القسمه
شريكه قد وقع في حقه من وجهه نصيب شر يكه فله ان يفتي بكون له فسخ
في القسمه وانه لا يضره ما بينه وبينه من حشر ولا يكون كتابة السد بالقسمه
مادة له ما ذكره في نقضه ما لا مانع فيه منها بسبب القين الفاحش (اجاب)
اذ مودة بين فحشر في القسمه وكانت ترخص بين الشر يكين فلا يصح انها تقسم لان
شرط جوازها ما ذكره ولم توجد وجوب نقضها وهذا اذا لم يقر بالاسقاط والاراعه
حصل ذلك لم تنفع دعوى القين للتناقص والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن
ابنتين بالغتين فوصا ابديهما على تركه ابديهما وفي معيشة واحدة وكسبهما واحد
واسفر احداهن فقلت له من السنتين ثم اراد ان قسمه التركة فهل تقسم التركة بينهما مناصفة
انما اراد الله به الاختصاص بشئ من الاجاب لذلك بدون تخصص شرعي (اجاب)
تقسم التركة المذكورة بين الاخرين المذكورين مناصفة حيث لا وارث سواهما
ولا يضر لاحدهما الاختصاص بشئ من ابديون وجه شرعي بوجوب اختصاصه به زيادة عن
اخره والله تعالى اعلم (مسئل) في اخوة في معيشة واحدة واحدهم كبير متصرف عليهم
ومتعاهل الاخوة والاعلاء في جميع الاشياء المشتركة بينهم ثم مات الاخ المتصرف عنهم
المذكور في سنة ذريته ما استولى على القود وخلافها وترك دراهم في المنزل لم يسمع
الشر كة فوفد ورثته به عايب الذين هم اولاده فطالبت الاخوة قسمة القود
المذكورة فدعي ولدوا وترى انهم اولادهم ولا يارضون فيها احد فهل اذا ثبت بالوجه
الشرعي انهم اشتركة بينهم تقسم بالوجه الشرعي بينهم وما خسر مورثه منها يذون لورثته
اذ لم يثبت ورثة الميت انهم ورثته لا سيما والمتوفى لم يكن له كسب خاص خارج عن
المال المشترك مطلقا (اجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي ان القود انما كانت تحت
يد الكبير المذكور فشر كة بين الاخوة جميعا تقسم بينهم على حسب انصباهم وليس
لورثة ذي اليد والمال هذه الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي وما اصاب مورثهم يقسم
بينهم بالقرينة الشرعية والقول له بينهم في انكار الاشتراك حيث كانت اليد لورثته
والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجة وشرا واولاد وترك ما يورث
هذه شرعا فوصت الام والاخت واحدتي الزوجتين ايديهن على التركة والاشغال عن
محل التركة والزوجة الاخرى ترى ان اخذت من زوجها زوجة بالقرينة الشرعية فهل

١٢٨٢

٢٣

شعبان

١٢٨٢

٢

١٢٨٢

٢٥

محرّم

سنة

١٢٨٣

٢٠

رمع الاول

والحال هذه يسوغ للزوجة طلب اضرارها على ما حكم شرعي لاسبقها حقها من
 ويكون للقاضي نفسه جزم بين الورثة بقية الاخ المذكور بانقرضة الشرعية (اجاب)
 نعم. وخرج للزوجة انما كودها مائة فاقه فيها بالارث من تركته زوجها من اضرارها اريد
 عليها بعد تحقق ما ذكره بوجه الشرعي والقاضي والحال هذه قسمه لثلاثة اقسام
 وينصب وكيل لاثبات منتهى نصيبه الى حين حضوره واذ حيث لا صلح والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولادها من غير هذا كورا واما
 وفيهم مملوك ونهم واحدا لاولاد وواضع يده على جميع التركة وتصرف في بعضها من غير
 وصاية ثم عصبه على القصر وم غير تو كيل واذا من المبلغ فهل يجعل القاضي وصاية على
 القصر خيرا اذ ينما من الورثة او غيرهم يحفظ لهم نفعهم ويصرف في ما لمصلحة وتجاب
 الزوجة وبعض الورثة المبلغ الى طلب لقسمه فيما يقبله واخذ اقسامهم بالقريضة
 ثم عصبه بعد اخراج ما حرم مقدم على الميراث وليس لاحد الاولاد المذكورين امتناع
 من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم يتصل بالقاضي وصاية على القصر
 يتصرف في اقسامهم ويحفظها بالترتيب انشر عى اذ لم يكن لهم وصي شرعي ولا دون
 قايما القصر من الورثة باب القصة فيما وهو روث ضم بول القصة واخذ انصافهم
 من ذلك بعد خرح مدهم على ايرتد ليرتد في مشاع من ذلك بدون وجه
 شرعي وافته على علم (سئل) في رجل مات عن ثمانية اولاد ذكر وربع بنات
 وكن نهم قصر وبنات جميعا بعد موت ابيهم ومعه مائة مملوك قسمه لثلاثة
 كان له اقبس موت ابيه يمتنع من القصة فهل يجاب طالب القصة ما كان بلا نسا
 ويجبره لحاكم الشرعي عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث مما ترك الميت (جواب)
 نعم حيث لا مانع شرعا وقسمه التركة المذكورة تكون بين الاولاد المذكورين
 تعصيا لاذ كرمثل خذ الاثنين وهذا حب لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)
 بافاة وارده من ديون المرافقة مضبوته اتسدم لهذا العرف عرض من مصطفى افندي
 وهي ينسب به انه اشترى حصتي حبيب بن وعبد بن الذين آله من امان العذار الخلف
 عن ولده المرحوم محمد بن عبد الله بن ديون المروا قديم يادوني بمقتضى شروط
 واتبعه بنو المرحوم بن عبد الله بن ديون المروا قديم يادوني بمقتضى شروط
 الماكتبة الى المحكمات: رر محبة بن محمد بن عبد الله بن ديون المروا قديم يادوني بمقتضى شروط
 لما نسبة معلومة بندي بن عبد الله بن ديون المرحوم بندي بن عبد الله بن ديون المروا قديم يادوني بمقتضى شروط
 ماخص المرحوم خالد بن اشافي بجهة الميراث من محمد بن المروا قديم يادوني بمقتضى شروط
 سبق لافراج عن هاتين المحصنين وكما تعرض من بيت المرحوم بندي بن عبد الله بن ديون المروا قديم يادوني بمقتضى شروط
 عليه ديون الى عطاء المرحوم محمد بن عبد الله بن ديون المروا قديم يادوني بمقتضى شروط
 سئل من ورثته مما يكره منه لوه قاجر بواجب العار الخلف عنه ولعلم معلومة

١٢٨٣

٢٠

١٢٨٣

٢٢

الذين كان يوفى ما هو باق مما غناه من طرفة أم لا ورمي عودا التمهيل من الورقة قد أوما
بيت المال من عدم امكانه التصريح الآن به - فربما يصطفي افندي وجهي المذكور
وحيث انه لما صار تفهيم مصطفى افندي الهيكلي عنه بما توضع اذ اذ بأنه يتعهد أنه بعد
تصفية تركته المرحوم يحيى بك هذا أصاب المحضر انني اشتراها عن تقدم ذكرهما شي
فما زاد كانا تركته لم توف ما عليها يكون ملزوما بتأدية ما يصيب المحضر المرقومة
وبذلك بروم لخصاله على حجة الثالث وقررت لك المحضر ولهذا كتب من هنا الى بيت
المال لاجراء اللازم بمعرفة حيث معلومة المانع لذلك من عدمه متوقفة به فالافندي
المذكور اعطى قهضا لبيت المال بأنه ان يبنى شيء وصار الزام الورقة به في مقابلة
ما ستولون تركته يحيى بك وقصر قهض بل شيء منهم حينئذ يكون ملزوما بسداد ما يلتزم به
حينئذ بك وجسدك الباقى - مما بعد تصفية الحساب واقترانها ما والزمها
وايضاح تصرف التمهيل منها وما لسا كتيب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص
افيد منها بأن المحضتين المرقومتين من جلته وقع فيه التدهي من المرحوم خالد باشا ولم
يتم في ذلك حكم شرعي الى الآن وانه بتفهم مصطفى افندي وجهي المذكور اوضح بأنه لما
حضر وكيل المدعي في حياته ووكله في ورثته به ذوقه لم يجدوا دليلا لاثبوت دعواه
في هذه الجهة وانه مادام حاصل الادعاء شيء ولم يثبت ولذلك ضرورة اصولي يتبع الحكم
فيما قد استفتي حضر تكو واعطى الجواب اليه فها ابراهم جواز توقيف البيع وبنائه
على ذات بيت المال ورسول الادوار والجميع افقده باقاة بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة
١٢٨٤ هـ لاجراء اللازم واوضح انه سبق الافراج عنه من حصص المشتري منها
وأعطيت لها ايلول انهما من مدة وان تدهي خالد باشا ما ملوم مصلاته بالحكمة مع
ما صار فرزه اليه بالجهة التي منها اتان المحضتان فقد كتب الى المحكمة من هذا
الطرف بما يقتضى وعلم مما ورد منها بتاريخ ٢٢ الجاري غرة في أن العقار السكنى بالجهة
المرومة كان من جلته العقار الذي ادعى المرحوم خالد باشا أنه مختلف عن المرحوم محمد
طاهر باشا وابليس ما شاهده أجمد باشا ظاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار المذكور
بالسكة الجديدة بين الاشراف والموسكى فقط وما باق ما صدرت به دعواه مثل العقار
الذي امام ديوان المرور الهيكلي عنه وخلافه فلم يثبت منه شيء الى أن توفي انما من كون
المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار السكنى امام المرور
مختلفا عن المرحوم محمد طاهر باشا كدعوى خالد باشا اخرى فرفض حصصهم وتخصص له
حصصه بما يله ما خصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتهديقهم وبناء على ذلك
اقضى بحره محضر تكو عليه الاوراق وتؤمل بعد معلومية ما فيها والاطاعة بواقعة
تلك المادة ترد الاقادة مما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) الحكم الشرعي أنه لا يلزم
من مجرد دعوى شخص على آخرين باستحقاقه حصصا معهم في عقار تحت أيديهم وآل لهم

سنة

رجب

من مورثهم ويبدعهم حج ايلولات بقدر انصافهم بدون اثبات شرعي ان يحكم شرعاً يمنع
 ذي اليد من التصرف فيه ببيع ونحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث لشخص وأراد
 القسمه مع باقي الشركاء فلا مانع منها اذا توفرت شرائطه او كان العقار قابلاً لعلو مع ذلك
 فاذا حضر المقتضى وأثبت استحقاقه بطريق شرعي بقضي له بما يستحقه وينقص البيع
 والقسمه الصادره لتبين عدم القسمة بطلب المدعى ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
 وأما تخرجه بوجه ذلك وبراءة لا يورثه أو نقضاً له للمكسوة فلا مدخل للفتوى في ذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في عام على كونه ويريد بعض الشركاء قسمته
 بأن يأتى بغير زمان فهل يجب لذلك ويجوز الممتنع من القسمه والمحال هذه أليسوا الجواب
 (اجاب) المقارن المشترك اذا كان لا يقبل قسمة الادراة فلا حد الشر كالمطلب قسمته
 مهياً لا ويجوز الا في علم او المال هذه حيث كان ملكاً والله تعالى أعلم (سئل) في مكان
 كبير لورثة باع ونقصه وقلة ضروري من قبل القاضى حصل فيه خلل وأراد بعض الورثة
 مع الوصى ترميمه وابقى على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الآخر وطلب قسمة
 المسكن قسمة افراز وان يستقل بنصيبه على حدة فهل يجب لذلك طالب القسمه ولا
 يجبر على العماره الزم معهم حيث كان المسكن يقبل القسمه وينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمه (اجاب) اذا كان المسكن لا يذكو قابلاً للقسمه لا فراز بحيث ينتفع كل من
 الملاك بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجب
 لذلك ويجوز من الممتنع عليه ولا يجبر على العماره والمحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن بنتين فاصرتين وعن ابنين باقين أقام أكبرهما قبل موته وصيه
 عليهم ما ترك ما يورث عنه شرعاً واستقر الوثقة في معيشة واحدة ثم تبين بلوغ البنتين أراد
 الاخ الثاني العزلة ليقعد في معيشة وحده وان يقاسم أحاه فيما هو تحت أيديهم بشرط
 المناصفة متعللاً بأنه يضم نصيب إحدى البنتين اليه فهل والمحال هذه اذا تحققت
 وصاية الاخ الكبير على أحبه لا يكون لخال القسمه نزع حصه حدهما من يد الوصى
 بدون وجه شرعي ولا يكون له الاخذ بنصيبه بالبراث عن والده (اجاب) ليس للأخ
 المذكو نزع حصه حتى القاصر من يد اخيهما الثاني الوصى عليهم ما بالقسمه بدون
 وجه شرعي فالولاية في المال لوصيه ما لم يتاروا قسم وجعل نصيب القاصر من مع
 نصيب وصيهما شافه بحيث القسمه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك اثنتين في وكلة وحائوته لاصق لوكلة المذكو وولاهما بغيرهم ويريد صاحب
 الاثنين في الوكلة والحائوت المذكو من قسمته ما قسمه فرازه من شرعية له المذكو
 من القسمه ويجب لها والمحال ان الوكلة والحائوت فابلان للقسمه فهل يجبر الممتنع من
 القسمه عليها (اجاب) اذا كان المقارن المذكو قابلاً للقسمه لا فراز بحيث ينتفع كل
 من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته

١٢٨٤

١٥

شوال

١٢٨٤

٢٥

ذي الحجة

١٢٨٤

٤

١٢٨٤

٨

سنة

مهر

٢٢٨٥

١١

ربيع الثاني

٢٢٨٥

١٥

جادي الثانية

٢٢٨٥

٢٧

ذي القعدة

١٢٨٥

٢٦

وأمتنع الآخر بحير الممتنع عليها ويجاب الطالب لها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
 جلد كون مستانا أرضا وعقرا سا وهو قابل لقسمة الاقرا في حيث يتنعم كل بنصيبه بعد
 القسمة من جنس الانتفاع الاول بل لا تبدل المنفعة والمعاداة في القسمة بمكة فسل اذا
 طالب أحدهم قسمة نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمة بحير عليها
 والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها والحال هذه ويجوز الممتنع عليها والله
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفي أبواهما عن عقار يملكه بالسوية وتركاه
 للولدين المذكورين ثم عاش الولدان معاش واحد الى أن صار كل منهما رشيدا ثم وقع
 بينهما مشاجرة من جهة معاشهما فقبضا الاطيان من مئذنين سنوات وتراضى كل منهما على
 موضوعه عليه من الاضيان ولم يصر قسمة بينهما في الدارين كلاهما ساكن
 في جانب من نيران أحدهما الاخرين طالب من الآخر قسمة الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم
 حصل له مرض فأتى الطالب للقسمة حتى بشق اخوه فتوفي الاخر من اولادهم
 نصر قسمة وكان ذلك في سنة ١٢٨٤ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين اولاد
 الاخ المتوفي ووجههم فاقسموا بطلبهم المذكور القسمة بينهم لياخذ حقه منهم
 صلوا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشدون فأخذ حقه منهم وتروى بحضور
 عدول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفي أكبر اولاد الاخ المتوفي فأرادهم الاولاد أن
 يتيقروا يسايب نصيبه على حقه فتمعه اولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يسايبوه على
 بعض حقه فلم يرض فسل اذا كان الامر كذا فيكون للم المذكور أخذ حقه بأكمله
 ويجوز الممتنع من ذلك (اجاب) للم المذكور أخذ حقه كاملا من الدار المذكورة
 حيث كان ثابتا ولا يجبر على اعطاء بعضه بدون وجه واذا تمت القسمة الشرعية مستوفية
 شرائط القسمة بالتراضي لا يكون لاحدهم نقضها بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل)
 في عساة قصب نخز بن ولم يبق فيه عدد ولا بناء وصاوت صحراء ساحتها وهي مملوكة
 لاشخاص طلب أحدهم قسمة ما قسمه اقرا فسل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر
 (اجاب) ذكر في رد المحتار من القسمة ان نحو المصالح لا يقسم فاذا اتهم كاه وصار
 صحراء صار ما يقسم كصحراء انتهى ومنه يعلم اجابة طالب القسمة في العساة
 المذكورة حيث صاوت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في
 ضاحقة كاملة الآلة ومستمدة للادارة بثمن معلوم ويريد ان يديرها ويدفع مثل أجر
 نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا وطلبوا منه أجره فزادته من أجر
 المثل فأراد ان يصفها قسمة بها يا بالزمان حيث لم تقبل القسمة بالاقرار فسل يجاب
 لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل الشيوع أراد أحدهما
 قسمة ما فامتنع الآخر معلا بان الدار المذكورة في ماصهر ربيع وبلغ ويحصل ضرر

بقسمتها هل اذا اطلع عليها اهل الخربة المنتصبون لذلك وعرفوا ان الدار المذكورة
 اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر لاحد الشرى يمكن بحياط ط لب القصة حيث كان
 كل من الشرى يمكن يتنفع به بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت
 الدار قابلة للقصة الاقراض بحيث يتنفع كل من الشرى يمكن به بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول ومطالب احدهما قسمتها وامتنع الآخر بحياط ط لب القصة فشا ويحسب
 الامتنع عليه ما حيث لا ضرر واقع تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت اقساموا عقاره على
 يد يثينة بالتراضي واخذ كل منهم حصته بلا غبن على احد منهم في ثلث القسمة وتصرف
 كل فيما اخذه مدة من الزمن ثم بعد ذلك في المدة المذكورة والتراضي الوفق بينهم على
 يد اليثينة وما اذن الشرع انكر بعض الورثة القسمة فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمة
 مستوفية شرائط الصحة لا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمة العقار المذكور
 بين الورثة بالتراضي قسمة اقراض الوجه الشرعى واستوفى كل نصيبه لا غبن لا يعتبر انكار
 من انكر منهم مع الاثبات وليس لاحد منهم نقضه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في ورثة شركاء في دور ثلاث يملك رجل وابنه فيها خمسة قراير وثلاث
 اقسامها وينقسم بالتراضي قسمة اقراض بمحضون رضى بلدهم يخص لرجل وابنه دار
 معينة في الدور ثلاث في مقابلة نصيبها فوس اذا رد الرجل المذكور قرض القسمة
 لا يحيا بل ذلك حيث وقت بالتراضي ولم يكن فيها ما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس
 لاحدا المتقاضي قسمة اقراض نقض القسمة بعد صدور هامسة وثيقة شرائط الصحة وانفاذ
 بدون رضا اليه في سواء وقت بالتراضي أو بقضاء تقاضي بدون وجه شرعى يوجب
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار قابلية لقسمة شريكة بين اثنين يملك الشرعى
 لكل منهما فيها حصص معلومة فبني احدهما في بعض ارض الدار بناء معلوما من ماله
 لنفسه خاصة واراد الا ان قسمة الدار المذكورة بينهما بالوجه الشرعى فهل والحال هذه
 تقسم الدار المذكورة بينهما فان خرج اليه في نصيب الباقي كان له وان لم يخرج في
 نصيبه يكره له فانه حيث كان قائمه لا يضر بالارض (اجاب) نعم والحال المذكور
 بالسؤال وثمة على علم (سئل) في عقار مملوك لرجل وامرأته لكل وحدهما النصف
 اقسمة قسمة شرعية واختص كل واحد منهما بحصة منه واقر كل منهما ما يملكه استوفى
 نصيبه منه وبعد ذلك في مدة من التسمية دعى الرجل يان ما خصه بالقسمة فيه حصصه
 لتعديره بمجرد دعواه فقط ولم يكن ذلك من يده بذلك وان امرته غدره سرته وبمسندة
 في مالها ولا يدان رفعها الى التقاضي ويحسب عليه في ما طار بدعا تخوفه لاجل
 اتوصل لئلا يضل اقسمة فهل بعد ثبوت القسمة مستوفية شرائطها الشرعية واقراءه
 بالاستيفاء لا يجاب بالقص القسمة في غير ما تعلل به عليه ولا يقول ان لعلان حصصه
 في نصيبه الذي خصه بالقسمة بمجرد قوله من غير اثبات شرعى من يده بذلك (اجاب)

١٢٨٦

١٦

في الحجة

١٢٨٦

٤

شعبان

١٢٨٧

٧

في رعدة

١٢٨٧

٢٠

ربيع الثاني

١٢٨٨

٤

اذا صدقت قسمة الافراز متوفية شرائط الله والزوج لا يكون لاحد الشر یکن
 نقصها بمقدار نفعه المذکور بدون وجه شرعی فهل یتما یؤن فیها علی الوجه المذکور
 لا یقبل قسمة الافراز مشترک بین جماعة طلب أحدهم القسمة والحال انه یحصل
 بقسمة الافراز ضرر علی جمیع الشرکاء فهل والحال هذه لا یجیب طالب قسمة الافراز
 لذکر ولا یجیر الا فی علی القسمة المذکورة ولا یقسم المنزل المذکور الا برضا الجميع
 حیث الحال ما ذکر (أجاب) اذا کان المنزل المذکور لا یقبل قسمة الافراز بان
 لا یقع أحدهم الشرکاء فیہ بنصیه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فطلب
 أحدهم قسمة وامتنع الباقی لا یجیر الممتنع علیها ولا یجیب الطالب لها ولکل منهم
 المما یله فیہ والله تعالی اعلم (سئل) فی دار مشترکة بین امرأتین لاحدهما خمسة
 عشر تیرا واثلا عشری تسعة تیرا یتفاوت صاحبها لقسمة القرار یط قسمة الدار
 المذکورة مع شریکتهما قسمة افراز دفع الضرر والشرکة فهل اذا كانت الدار المذکورة
 فایله لقسمة الافراز حیث تنفع کل من الشرکة بنصیهما بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بانها فایله لقسمة الافراز علی هذا الوجه من غیر ضرر
 تحاب الشرکة المذکورة للقسمة یدون رضا الاخری واذا امتنع تجیر علیها والحال هذه
 (أجاب) نعم تحاب الشرکة الطالبة لقسمة الافراز لهما وتجیر علیها والحال هذه
 علیها اذا کان الواقع ما هو مפורق والله تعالی اعلم (سئل) فی ورثة لهم عقار قسمه
 لهم القاضي قسمة افراز مادی أحدهم أن فی نصیبه قبتا فاحشا ویقیم البرهان علیه
 فهل اذا أمنت دعواه وأقام البرهان علی ذلك تنقض القسمة حیث لم یحصل منه اقرار
 بانه استوفی حقه ولم یحصل منه ابراء (أجاب) اذا ثبت التبعین الفاحش وهو ما لا یدخل
 تحت تقویم المقومین فی قسمة الافراز المذکورة بالوجه الشرعی تنقض اجماعا حیث
 كانت بالقضاء ولم یتنم مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی مکان غیر قابل لقسمة الافراز
 مشترک بین جماعة متعددين أحدهم فیہ انصف والباقی لجماعة متعددين فطلب
 أحدهم المما یله مع باقی الشرکاء ان یسکن فیهم مدة یحب حسمه ممانه أو مشاهرة
 ویسکن باقی الشرکاء كذلك علی قدر حصصهم مدة مثله فایله بعض الشرکاء عن القسمة
 بالمما یله بالزمان والمکان بدون وجه شرعی فهل یتما یؤن فیها علی الوجه المذکور
 ویجیر الا فی من الشرکاء علیها والحال هذه (أجاب) یجیر الا فی من المما یله علیها حیث
 کان المکان لا یقبل قسمة الافراز لم یفق الشرکاء علی اجازته من اجبی أو اجارة
 بعض الشرکاء نصیه لباقیهم والله تعالی اعلم (سئل) فی دار قابلة للقسمة مشترکة
 بین ورثة معلومین باع بعضهم نصیه وقدره تسعة عشر قیراطا وکسور کمین معلوم
 من معلوم والباقی من البتین معلومین أحداهما فاقبسة فی جهة معلومة فوق مسافة
 القصر والاخری حاضرة فهل والحال هذه قسم الدار المذکورة قسمة افراز بوجهها

١٤٨٨

١٤

١٢٨٨

شعبان

١٢٨٨

رمضان

١٢٨٨

شوال

١٢

الشرعي حيث كان يتبع كل نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار
بأيدى المخاضرين ويقيم المشتري مقام البائع من الورثة وينصب القاضي قابضا للقائمة
المذكورة حيث لا وكيل لها (أجاب) نعم تقدم الدار المذكورة سمة اغرار بوجهها
الشرعي بين البنتين والمشتري المذكورين ويقيم المشتري مقام البع من الورثة
وينصب القاضي قابضا للقائمة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بعد اثبات ما يلزم
شرعا والله تعالى اعلم (مثل) في رجل توفي عن أمه وولده الصغر وزوجته ولولته الصغر
وهي من قبل أبيه وضم يده على التركة وامتنع من إعطاء الزوجة ما يخصه بالفرصة
الشرعية معللا بأن على المتوفى ديناً غير مستغرق للتركة وان بعض المظالمات لو أخرجها
إلى وقت غير هذا الزادت أسماؤه فهل يجب لزوجة في طلب دفعها وبحر الوصي من
ذلك حيث انتهت يدهز قدومه يخصها من الدين بعد ثبوته بالضرب الشرعي (أجاب)
إذا كان الدين الذي يستغرق التركة قابلاً بالوجه الشرعي بوزن الوصي بأدائه من التركة
أن وجد فيها ما يماثل الدين والافئور ببيع أعيانها بثلث بثلث بثلث بثلث بثلث بثلث
بقي خالي عن الدين بحسب الوصي المذكور على سيم نصيب لزوجته منه انما نصيب
الفرصة وليس له تأخير البيع إلى الدين في وقت تردد فيه أسماؤه لأن كونه
إذا لم يرضى أصحاب الحقوق تأخروا لم يرضوا لأن ثمة ما يوجب لشرعي من عبوره
بغير دعوى الوصي المذكور وليس له حينئذ من الزوجة المذكورة من أخذ حصتها من
تلك التركة ولو كان الدين المذكور معلوماً لأن الغريم طالب وطالب الورثة لقصة
من القاضي والدين غير مستغرق وطالب منه أن يزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي
بحسب ذلك استسما قال في التنقيح من القصة رجل مات وترك ميراثاً فلبس ورثته
من القاضي القسمة واقاموا لينصة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين
لغائب فإن القاضي لا يقسم شيئاً من أجل التركة وإن كان الدين قبل من التركة
وسألو من القاضي أن يزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس
لا يفعل وهو قوله الأول ثم الحسن وقال إن القاضي يفعل ذلك فإن فعلوا ذلك
واقسموا الميراث فبطل ما عزل لأجل الدين ردت القسمة لأن يقضوا الدين
من حصصهم وكذلك لم يكن الدين صاهر وقت القسمة ثم بعد القسمة كانت
القسمة مردودة لأن يقضوا الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بثلث وبغيره من
أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين حصة من فدية فيمادخ في القصة ونسبة
مبسوطة في صحة لمعادته وكذا في قسمة لأشياء وحاشية وفي فتاوى لا تقروى أيضاً
أقول كتب في رد مختار ما منه قسمة أعز اسم قسمة ورثة قبل قسمة الدين
نفسه أو كذا إذا خزن بعض الورثة دين الميتة الغريم لأن يكون بشرط براءة
الميت لأنها تصبح دواً فينقل الدين عليه ونحوه لو التركة عنه وهي الحصة لقسمة

ذی القعدة

١٢٨٨

٢٧

١٢٨٨

١٧

تركه في يدين كما بسط في البرازيه وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعي
أرض أحدهما سجالا لبناء فيها والأخرى في بعضها بناؤه وما مشتركتان بين جماعة أولاد
بعضهم فتمت على ما أخذ ما يخصه ورفع أمر ذلك للحاكم السياسي وآل الأمر للحاكم
الشرعي فبين بعض من أرباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضر واجتمع وحصلت
القسمه بحضورهم قسمه أقرز بكون غيب في القسمه على أحد ولا غدر بتراضى جميعهم
على القسمه المذكورة واستلم كل ما يخصه مستغلا به منفردا عن الباقيين ثم تصرف كل فيما
حصة بانواع التصرفات الشرعية من إيجار وسكنى وهدم وإنشاء وغير ذلك مع مشاهدة
الشركاء وقراهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد
الشركاء من ورثة وبقى كل واحد على ما يخصه مدة من الشهر وروايات أن أراد بعض
الشركاء منقض القسمه وجعل ثلث الأرض وركا كذا كانت طمعا فيما أحدهم بعض
الشركاء من إيناء في خاصه مستغلا بأنه لم يتقرر بعد ذلك من القاضي بحجة لكل واحد
بما يخصه فهل والمحال هذه لا يجب بالذلة ولا عبرة بتعلله حيث وقعت القسمه من قراض
مستوفية شرائه القسمه ووضع كل يده على ما يخصه وتصرف فيه المدة المذكورة (أجاب)
كما تصح القسمه بالأقرار فإزاء قضاء القاضي نص بتراضى الشركاء عليها ذاقعت مستوفية
شرائط القسمه بالافين ليس لأحدهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا
توقف محتمل شرعا على تحرير حجة بها فلا عبرة بما تعلق به بعض الشركاء لنقضها على
الوجه المذكور وأحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمه
مترك بين أخوة ثلاثة وأموهم بالأرض الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الأخوة عن
ورثة بعضهم يبالغ بعضهم قصر على القصر وحى شرعى فطلب أحد الأخوين الباقيين
قسمه المكان المذكور وانراز نصيبه منه على حدة فهل والمحال هذه يجب طالب
القسمه لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه انما تعامل الانتفاع الأول بعد القسمه
المذكورة (أجاب) إذا كان العاقل المذكور قابلا للقسمه الأقرار بحيث ينتفع كل
واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الأول وطلب أحدهم قبضته
يجب بالذلة ويجبر المنتفع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من
مدبرية الجبيرة مضمونها عرض للدخلية من حسن حسن الزرق أخيه عبود الزرق
أن ما يخصه في المنزل الخلف عن والده وإن أخاه عبود وأوضح يده على ما يخصه فيه
بالقرينة الشرعية وبأحالة رؤية ذلك على حضرة قاضي أفندي المدبرية وتوضح لحضرته
ما أبداه عبود من المصاريف التي يدهى صرفها حال وضع يده على الحصة المذكورة وورد
شرح حضرته أخيرا في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٩ غرة ١٢٩٠ بناء على فتوى أبرزها حسن
المدعى من حضرة العلامة الشيخ عبد النادر الرفاعي مفتي بونهمم الأوقاف بأن الدار
المذكورة إذا كانت قابلة للقسمه بنص بين الورثة وما صرفه الباقي المذكور لا يلزم به

١٢٨٩

٢٤

جمادى الثانية

١٢٨٩

٦

رجب

سنة

بأق الورثة حيث لم يكن مأذوناً به والحال هذه وإن هذا الاتفاق موافق للأصول الشرعية
 وقد قضاهما أن لا توقف القسم على رؤية تدعى به المذكور بما عرفه في البناء إذ
 كان بدون إذن وبما أنه صار حاضراً بعد المذكور ولم يتجاوله نص في شرط حضرة
 القاضي وما رواه من الاتفاق كان جوابه بما به ورضي الاتفاق وما وصفه محضرة القاضي
 وأنه غير مختل لمحاكم به ورام إحالة رؤية هذه المادة بصرف حضرته كما لا تترفع ما وصودر
 المحكم الشرعي في بناء عليه اقضي برفعها بقضيلته للمحكمة للاطلاع على أوراق تلك المادة وإفادة
 المحكم الشرعي (أجاب) ما دار الاطلاع على إفادة المدير به المؤرخه ٢٤ جمادى الاولى
 سنة ٨٩ مرة ٨٧ وأوراق هذه المادة والذي فهم من جواب الشيخ عبود الزمران
 البناء الذي أحده في العقار المذكور الذي ترك المذكور كان باذن شرعيه وأنه غير متبرع بما
 صرفه على ذلك ويريد حصة أخيه ثم كما الشيخ حسن حسن الزمران على ما خصه في
 مبلغ الصرف على هذا العقار فيقضي أن ذلك البناء كان له شركاء لأن نص الباقي خاصة
 وحيث أنه لم يحكم الشرعي في ذلك أن العقار المذكور إذا كان في القصة الاقرار أو طلب
 أحد الشركاء قسمة نصيبه فيه فله سهم ويكون لكل من الشركاء الاختصاص بنصيبه
 على حدته وما ادعاه أحد لشركاء الباقي من الصرف في العمارة باذن شرعيه أن أنكره
 خصمه يكلف إثباته فإن أثبت بالوجه الشرعي يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيها يخصه
 من مبلغ الصرف المذكور والاقتلا وحيث أنه لا توقف القسم على إثبات الاذن الذي
 ادعاه الباقي ونكره خصمه فإبى الأمر أن ثبت الباقي الاذن بالصرف وتحقق صرف
 مبلغ معلوم في هذه العمارة يكون الباقي مطالباً شرعيه بما يخصه من ذلك والاقتلا والله
 تعالى أعلم (مسئل) في أما كن متعددة مملوكة لمجموعة مشتركة بينهم فإبى القسم
 بحيث لو قسم كل واحد منها على انفرادة فإبى أن لا تنفع كل من الشركاء بنصيبه بعد
 القسمة من جنس الانتفاع لا في كل واحد من الشركاء فإبى أن لا تنفع كل
 بنصيبه بحال القسمة وإذا كان أحد الشركاء وانما يدعي ذلك العقار ومصرفه فإبى
 بالاجارة للغير وقضى الاجارة باذن باقي الشركاء فإبى أن لا تنفع كل من الشركاء بنصيبه
 تلك الاجارة في المدة التي استأجرها من المستأجرين وقضى وإذا صرف شيئا في مرة
 بعض الاماكن المشتركة بدون إذن باقي الشركاء فإبى أن لا تنفع كل من الشركاء بنصيبه
 العقار المذكور فإبى القسمة الاقرار كما هو في كذا يكون لكل من الشركاء نصيبه من اجارة التي
 على الباقي كما يكون لباقي الشركاء نصيباً شرعياً في كل ما صرف من اجارة التي
 استعملها من ذلك العقار باذنهم وإذا صرف شيئا في مرة بدون تركيل منهم فإبى في ذلك
 ورضاهم به لا يكون له الرجوع عليهم والحال هذه واقعة في أعلم (مسئل) في دار
 مشتركة بين جماعة فإبى القسمة الاقرار فإبى أن لا تنفع كل من الشركاء بنصيبه
 بينهم بالفرضة الشرعية واختص كل واحد منهم بنصيبه المحدود والمعلوم واستمر وأعلى

١٨

١٢٨٩

٢٠

١٢٨٩

فذهب نحو الثلاثين سنة وفي نصيب أحدهم خرج على ساحة أحد الشراكاء أراد أن
صاحب الساحة أن يهدم المخرج المذكور وروى مجمع صاحبهم أعادته كما فعله فهل حيث
كان المخرج المذكور موجودا قبل القسمة ولم يشرط رفعه وقتها وصار في نصيب
الشريك الثالث المذكور بمقتضى قسمة الأجزاء الشرعية لا يجمع من أعادته إذا هدمه
لحمل به إبقاء القديم على قدمه أم كيف الحال (أجاب) ليس لصاحب الساحة منع
ماله المخرج القديم الذي أصابه بالقسمة من أعادته كما كان و يبقى القديم على قدمه
والحال ما ذكره في الهندية من الباب الثاني في بيان كيفية القسمة وإذا وقع الحائط
لاحد في القدم متوج عليه جذوع الأبنوار وأد صاحب الحائط انرفع الجذوع عن الحائط
ليمر له ذلك الآن يكونا شرطان في القسمة رفع الجذوع سواء كانت بالجذوع لاحدهما
على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا
بينهما مشاعرا الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لا يرفعان في الذخيرة من
الشريك وكونه في درج أو درجة أو سطوة فليجذب ذراع واحد للشرع وقطع الروشن وقطع
العلو مشاعرا نصيب الآخر لم يكن لصاحب السقف ان يقطع الروشن الآن بشرط
قطعه كذا في التارخانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان صغير لا يقبل القسمة
بالأجزاء مشترك بين جماعة فهل إذا أراد أحد الشراكاء أن ينتقم نصيبه بالمهاينة زمانا
أو مكانا يجب لذلك حيث لم يتفق الكل على إعادته أو بيعه (أجاب) نعم يجب
طالب المهاينة لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليها وإن امتنع البعض
فلا تخاف من بيع المجتمع عليها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مملوكة لرجل وأخته البالغة
للرجل فيها سبعة عشر قبرا طاول أخته المذكور سبعة قرايط فبني الرجل المذكور
فوق الدار المسد كورة أم كن من ماله الخاص به لنفسه وسكن في الدار المذكور
جميعها مدة من السنين وأخته في منزل زوجها بدون عقد إجارة فهل إذا طالت الاخت
المذكور بكرة لمحضتهم من الدار في المدة الماضية مقابلة سكني أخيهما فيها لا يجب لذلك
حيث لم تكن وقتها والاخت بالقسمة وإذا طالت الاخت المسد كورة فقسمة نصيبها من الدار
وكانت قابله للقسمة في البناء الذي أحدثه أخوها لنفسه في الدار المذكور
من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر باصل الدار وقد بناءه بذا (أجاب)
فعم لا يستحق الاخت المسد كورة بكرة لمحضتهم من الدار أو مشتركة على أخيهما بسكنائها فيها
لما مضى بدون عقد إجارة والحال هذه وما به الأخ المذكور ومن الأما كن في الدار
المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بالأذن أخته يكون له فإذا قصمت الدار فواقع
من البناء المحدث على هذا الوجه في نصيبه بالقسمة فهو له على حاله وما وقع منه في
نصيب أخته لم يرفعه حيث لم يضر باصل الدار والله تعالى اعلم (سئل) بأقادة من
الحاققة بناء على ما ورد الإيمان من مديرية أسيوط بطلب الجواب عن السؤال المهر من

١٢٩٠

٢١

في القعدة

١٢٩٠

٤

شعبان

٢٢٩١

١٠

سنة

رمضان

١٢٩١

٢٦

في القعدة

١٢٩١

٢٢

في الحجة

١٢٩١

٨

فانما بحكمة المديرة الآتي ومضونه ما قولك في أخوين لهما منزل مشترك بينهما
مناصفة وفيه بيت طاحونة به عذبة ولها سلم يترقى الى سطحها وباب يستمرق منه اليها
ولها باب آخر في الطريق العام قد تقسم المنزل دون الطاحونة لكون كورة قسمة تراص
وقوع في قسم أحدهما بابها الذي به سلم سمعها أقصا رتقى الى سطحها ويتنفع به وحده
بوضع متاعه ووقوفه وأخوه لا يمكنه الوصول اليها لعدم إمكان بنا سلم لها آخر أصلا
فتضرر من ذلك وطالب أخاه بما سدد الباب الذي من جهته وهدم السلم الذي بها خشية
تداول الزمان ودعواه الاختصاص بما أوتى بحكسه من الدخول اليها من الباب الذي في
قبعة والارتقاء من سلمه يصل الى سطحها أو باخذ متاعه ورفعها الى سطحها حتى ينتفع
بها مثله فهل له ذلك كسائر قبيل رجل احتاجت لتأبير وهي في أرض غيره أم كيف
الحال (أجاب) حيث انقسم المنزل المذكور بالتراضي على أن لأحدهما الجزء
الذي به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل الى سطحها وبقيت الطاحونة
مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلون منه اليها لا يكون للآخر أن يجبر
صاحبه على المرور ولحقه أن يصر به بالقصة ولحقه ودفع السلم الذي اختص به
كذلك الى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيه ولا يظهر قياس الانتفاع بوضع
الامتعة على السطح المشترك في إباحة فتح الباب الذي لا يتوصل اليها إلا بالمرور في حق
الغير وانه تعالى علم (مسئل) في دار مشتركة بين ورثة بائعين وقصر وعنى كل من القصر
وهي وثبت لها دار لا تقبل القسمة بالآخر بحيث لا ينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها
بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول ولو كان نصيبه أكثر فهل إذا ضل وهو بعض
القصر وبعض البائعين فبعضهم أو الحال ما ذكر لا يجبر الممتنع عليها (أجاب) نعم
لا يجبر لممتنع عليها ولا يجاب الدالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لا ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول كما صرحوا به وانه تعالى أعلم (مسئل)
في رجل توفي عن زوجة وشمس بنات وترك لمن دأوا كسيرة قارية للقسمة وثلاثة
فأرادت الزوجة وينتها قسمة لدار قسمة إفراز ووثيقة الورثة ليس فهل يجاب جانب
بالقسمة اليها حيث كن يتفق كل بنصيبه بعد القسمة كقسمة قبلها (أجاب) نعم إذا
كانت ثبات لدار قارية للقسمة لا فraz بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس
الانتفاع الأول فطلب أحد الشركة قسمتها بجواب لندش ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع
كما أن من أراد بيع نصيبه منها لا يمنع من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مسئل)
بأداة من محافضة مصر بناء على إيداعه من محفظة وشيد بطلب الإفادتها بما يرغبه فاضحا
الموضع فيما تحرر منه وصورة إفادة القبط في أن مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر
الى المحافضة في شهر رمضان سنة ٩١ بان له املا كاشتره كمينه وبين اشترائه
وخلافه ويرغب قسمتها بالوجه الشرعي وشرح عليه من المحافضة للحكمة وأعصيت

الافادة من الحكمة الى المحافظة شرعا على العرض المذكور ببيان المحصص المستحق
 مقدمه وبلا ان لم تحصل القسمه المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول
 الرهنية فيما يستحقه والحال ان الذي يستحقه هو حصص مشاعة في بناء الاماكن وفي
 تخيل البطان الموضوعة بالعرض المرفوق مع هذا وارضها بعضها واقف وبعضها لجهة
 المساجد فلزم شرحه فمضرتكم تؤمل ارسال هذا العرض والعرض الثاني والشفقة المرفوقة
 مع هذا المحضرة الاستاذ الامة مفتي السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من
 حضرة تة عن جواب القسمه في البناء والتخيل المذكور حيث كان بعض الارض وقفا أم لا
 وان كانت غير جائزة يجوز ازاله في المحصص المشاعة في البناء والتخيل المذكور مع أن
 بعض الارض وقف كاد كراولا يجرى زواله من الابد اعراض المحصص المذكورة وبعد ورود
 الفتوى حينئذ يتبع لاجراء مقتضاها (أجاب) الذي يقضيه المحكم الشرعي في
 قسمه المشترك بين الشر كطلب أحدهم وامتناع الباقي عنها انه اذا كان الذي يراد
 قسمته محتالاً لم بان يتنفع كل بنصيبه وبعد القسمه من جنس الانتفاع الاول في
 العقار وفي التخل والشجر والبناء ولا تفتقر المنفعة المعهودة بعد القسمه ويمكن
 المنعاد ولا تقبل المنفعة فان التقاضى يوجب طابها اليها ويوجب الممتنع عليها حيث
 لا مانع وكذا يجب ما بينهما ان كان ذا الكثير مع انتفاعه وان لم يتنفع صاحب القليل
 ولا تفرق واما ذكره من ثلث المحصص مع الشيوخ وكون بعض ارض ماذ كرهت مكره
 فلا يصح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في عقار يختلف عن ميت بعضه حصص
 والبعض كاهن مشغل على طراحين وافرارز وودود وهذا العقار مشترك بين ورثة
 بعضهم قهر وبعضهم بالغ فهل اذا طلب أحدهم قسمه العقار المذكور قسمه افرارز
 وكون كل من ورثة الميت لا يتنفع بنصيبه بعد القسمه ولا الوراث طالب القسمه أيضا
 لا يجب لولد جبراً على الا في منهم أم كيف الحال (أجاب) ما لا يتقبل قسمه افرارز
 من هذا العقار بحيث لا يتنفع كل من انشر كاهن كودين بنصيبه منه بعد القسمه من
 جنس الانتفاع الاول لا يقسم بطلب بعضهم قسمته عندها امتناع الاخر منها سواء كان
 صاحب النصب الاقل والاكثر ولا يجبر الا في منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم
 (سئل) في ارض جنيته مملوكة الرقبة لا بابها مقرورة بالاشجار مشتركة بين جماعة
 بالتفاضل بينهم يمكن قسمتها بالافراز والتعديل بحيث يتنفع كل منهم بنصيبه بعدها
 كما تنفع قبلها ويمكن فيها المعادلة بطلب بعض الشر كاهن افرارز بنصيبه بالقسمه والتعديل
 فهل يجب بالذات ويجبره بقية الشر كاهن ذلك (أجاب) نعم يجب طالب القسمه فلا يجبر
 الممتنع عليها والحال هاذ كرا بالاقوال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دور
 وحواليه وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه العقارات
 قابل لقسمه الا فرارز بحيث يتنفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حتى

رجب

سنة

صاحب الاقل وبعضها غير قابل لها بحيث لا ينتفع أحدهم بنصيبه بعده فاهل قسم
 القابل لمطالب بعضهم ويجبر الا في عليهم او جميع الاماكن الغير القابلة للقسمة
 المذكورة يقسم بالهاية بالزمن او المكان (اجاب) فم يقسم المنافع القابل للقسمة على
 هذا الوجه بطلب أحد الشر كويجبر الا في عليها والحال هذه ولا يقبل ما منه تجرى
 فيه الهاية اما زمانا ومكانا على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
 مشتركة قابلة للقسمة بين ثلاثة رجال اولاد اعمام مثالثون وهاهنا آبائهم ولم تحصل
 فيها قسمة بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفا من ظلم اهلها وبقي الاخر معهما فيهما
 بعد مدة ورجع كل منهما فوجد الخلق قد بين فيما بينهم من غير انهما بناه يستغرق زيادة
 من ثلث ارضها فطلب اقسمتها ثلاثا فبعضها الاجل بثان فهل يجان لقسمة الارض
 مثالثا ولا حجة بيننا (اجاب) حيث كانت تلك الدار قابلة للقسمة الاقرار وتدين فيها
 أحد الن كادى له نفسه بغير ان فلها تقسم بطلب أحدهم فابقع من البناء المذكور في
 نصيب الباقي فقول له وما يقع في نصيب باقي الشر كة يؤثر برضه الا لا يتفقوا على أخذه
 بغيره بسبق في القسمة او بما يرضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد
 وجمعه وتقر زيد بربعها وجمعه الوصف باقها وعلى جهة الوقف فاضر شرعي يريد يؤولد
 قسمتها واقراره نصيبه فيها والحال ان الدار المذكورة قابلية للقسمة وينتفع كل بنصيبه
 بعدها وفي ذلك صفة تجوز الوقف فهل والحال هذه يجاب بذلك حيث يجوز اقرار
 الوقف من الملك اذا استوفت اقسمة شرائطها الشرعية (اجاب) نعم يجاب لذلك ان
 كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين وبنت وترك
 حصه في ماحونه ودار فاحد كل نصيبه من الحصه في الطاحونة بالهاية فوفيت الدار
 بلا قسمة في ايدي الورثة حتى مات كل من المذكورين عن ورثة فهل اذا طلب او ث
 البنت المسد كورة افرز نصيبه لينتفع به على الانفراد مع قبول الدار للقسمة بلا وث
 الخافعة وكل من الورثة معترف بالملكية على هذا الوجه وزعم أحدهم ان الجسد المذكور
 لعضي ابنته المذكورة حال حياته وصحته قطعة أرض مملوكة له وملكيها لماسم ادخلها
 في دار كانت لزوجها يجبر المنتفع من القسمة عليها ولا يحجب ما أعماه انخداعا على فرض
 ثبوت الاعم من ان كونه ولا يورثه من ذليل ما يخصهم من نصيبها في الدار المتروكة
 عن ايها (اجاب) اذا طلب أحد شركاء المثلث القسمة في الدار المشتركة كانت
 قابلة لها بان كان ينتفع كل بنصيبه بعدد ما من جنس الانتفع الاثر يجاب له ويجبر
 المنتفع عليها فيجبر وارث البنت المسد كورة لذلك والحال مد كرحيت لا مانع ويجوز
 بمالك المورث هذه البنت حال صحته قدعة أرض ادخلها في دار زوجها لا يمنع من هذه
 القسمة ولا تقسم عليها من نصيب في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في ثلاثة بيوت مشتركة بين شخصين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث كل منهما قابل

١٢٩٣

٢٨

١٢٩٥

١٨

في الحجة

٢٢٩٥

٢٤

حرم

١٢٩٧

٦

ربيع الاول سنة

١٣٠٠ ٦

للقسمة اذ اذا وكل من الشر يكن يتنفع بحصته بعد القسمة المذكورة كانتا قسمة الاول
فهل اذا اراد مالك الثلثين قسمته اقسمة افرأزوار اذ مالكا الثلث قسمتهما ياء يجب
مالك الثلثين ويجبر مالكا الثلث على القسمة اذا امتنع من ذلك (اجاب) اذا كان
العقار المذكور قابلا للقسمة الا فرأز بحيث يتنفع كل من الشر يكن بصديقه بعد القسمة
من جنس الانتفاع الاول كما هو مذكور يجب مالباها ويجبر المستنفع عليها حيث لا مانع
دون خالف الما ياء والله تعالى اعلم

• كتاب المزارعة والمساقاة •

صفر

١٢ ١٢٦٠

(سئل) عن حكم حذو شجرة حتى يتركها حتى ينبت من الاقليم الوسطى من جهة ابعادها
وقتها حتى تنبت ثم وزعت بعد موته من ايد او من تركته فما الحكم في ذلك (اجاب)
ذا كان بذرا الارض بعد حذو شجرة يوقف من الغلال الموروثة عنه يكون على من
موتى عليه بدون ضرب حتى يضمن البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل ارض
الوقف بجهة وقفها حيث كان الزرع غير الموروثة وغير ناضر الوقت واجرة العلة على من
استجره هو والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة ارض بضافا لينة من
الشجار وانفق على ان يغرسها المدفوع له شجران عنده وعلى ان يخرج على صاحب
الارض واشتد على صاحب الشجر واخر بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجران
عنده واستمر حتى فلتا لمدة ثم مات صاحب الشجر ورثته فهل لهم اخذ الشجر من بعده

ربيع الثاني ٣

١٢٦٠ ٣

(اجاب) الشجر لمن غرسه بوث عنه شرعا اذ لم يثبت انتقاله من ملكه بنقل شرعي
كالحرق في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعد ذلك المدة مع عدم اشتراط
الاشتراك في الارض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض خراجية اتفق مع
آخر على ان يغرسه الآخر شجران منه ويكون العمل والمؤن على ذلك الآخر والمخرج
على واضح البذ عليه ليكون ما يغرسه الآخر فيما اشتركا بينهما مناصفة ولم يعينا مدة
لذلك واستمر حتى فلتا من ثم زاد الا نقصان فهل يكون هذه المقارسة فاسدة ويكون
الاتقان غير معمول به ويكون الشجر والارض للآخر وللعاقل قيمة الشجر وقت غرسه
ونحوه هل او تكون بحجة (اجاب) في التبريد في ارضها ايضا مائة مائة ليغرس
وتكون الارض والشجر بينهما لا يصح اه قال في رد المحتار قيد به اذ لو شرط ان يكون
هذا الشجر بينهما مساقاة صح ثم صرح بهم بضرب المدة صريح في فسادها بعد مده الى
آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدونة او اذ الرمي ان
الغراس لرب الارض والاخر قيمة الغرس واجرة العمل كما لو فسدت باشرط بعض الارض
واستقر بين عاقلين خلافا لله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة ارض زراعة
من ملاكها بآية مائة مائة سنة واقتضىهم اجرتها وزرعها وقيل يده وصلاح الزرع ادعى
المؤجر وفي اثناء السنة اتهم اجروها بالا كراهه والجبر واشتد ذلك بين يدي المحاكم

محرم

١٢ ١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٢٦٨

١٤

وارادوا أن يتساكروا منه الارض بزراعها بدون رضاه فهل لا يجازون لذلك و يكون الزرع لمن زرع (اجاب) الزرع مما لو لم يزرعه ولو كانت الاجارة فاسدة وعليه اجرة مثل الارض الى حد اذارع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له شجرة ورقتان تدعج عن القيان يخدمه ثمان من حق وغيره فساقى رجلا ثم عليها مساقاة صحيحة مستوفية الشروط وقدرها مدة معلومة فهل لا يجوز لاحدهما منقبها قبل مضي المدة (اجاب) حيث صدر عقد

١٢٦٩

١١

المساقاة صحيبها لازما لا يسوغ لاحد المتعاقدين فسقه قبل انتهاء المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له شجارتان ساقى رجلا آخر عليها هل أن يكون له نصف شجرتها وهي ثمان شجر من سنة وشروط المسالك على العامل نصف الخراج واستمر اهل ذلك مده من السنين ثم من المسالك العامل عن العمل و وقعت بينهما منازعة ثم اجتمعا وقعدا معا فالتا بمافيه في الاول على أن يكون للعامل نصف ما يوجب من الشجرة في تقبيل الخدمة وقعدا بالخبر وقعدا كذا الخراج وعينا المدة وبعد عشرة ايام من هذا العقد الثاني اتفقا على أن يكون الخراج عليهما مائة صفة من الخراج ويقسم الباقي فمن يكون هذا العقد الثاني صحيبها حيث وقع هذا الاتفاق مائة شجرة من مائة لا يلزم الامان شيء من الخراج (اجاب) اذا صدر هذا العقد صحيبها بعد فسخ العقد الاول لا يكون لاحد

جاءى الاولى

١٢٦٩

٥

المتعاقدين فسقه بدون وجه شرعي وقدم جوابا بأنه بشرط رفع الخراج انوقف في عقد الزراعة وقسمه الباقي نفسه دلالة قد يؤدي الى تضعيف حكمه في الخراج والمساقاة كالمزراعة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اثنان قراة اميريه اثر من ابيه وجده دفعا لجماعة يزرعونها ووجب وثيقة وباخذون ثلث ما يخرج منها بعد اخراجهم يعرف عليها واستمروا على ذلك مدة والآن يريد رب الارض نزوعها من يد المزارعين ودفعها لجماعة اخرى فهل يجاب لذلك واذا تعلل عليه المزارعون بمول المدة لاجرة بتعينهم ويؤثرون برفع ايديهم عنها حيث كانوا مقرين ومعترفين باستحقاق الرجل المذكور الى الآن في تلك الارض المذكورة ولم يسقط الرجل المذكورة عنها وانقضت مدة

ذى القعدة

١٢٧١

٢٦

المزراعة (اجاب) نعم يجاب رب الارض لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض خراجية مشتركة بين اربعة رجل بالسوية بينهم وبهم التخييل دفعا ثلاثة منهم للاربع يزرعها شتوي او نيليا وصيفيا يبيد ذروهم يعرف عليها من مائة الخاص بهما محتاجه الزراعة من انصارهم وان يدفع خراجها من ماله وما يخرج من زرع الشتوي والنيلي يقتسمونه بينهم ارباعا على حسب اشتراكهم في الارض وبهم التخييل يحصل الصبي فيكون خاصا بالاربع وكذا غير التخييل خاص به في مقابل الخراج الاعيان ومصاريف الزراعة واستمروا على ذلك مدة ثم قسموا الارض بعد زراعتها وقسموا شتويها ونيليا ودفع مصاريفها وخارجها من الارزوع حسب الشرط وذلك عند بلوغ محصول الصبي وثمر التخييل وارادوا قسمه محصول الصبي وثمر التخييل ايضا ولم يسلموا

١٢٧٧

١١

في ذلك العام والحوال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) قال في الحنفية ولو كانت الارض بينهما وشراطان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما فصفة لا يجوز ان لا يكون من لا بد منه يكون قال لا لا يخرج ارضك ببذورك على ان يكون الخاوج كاه لا واخرج ارضي ببذورك على ان يكون الخاوج كاه على في فكان الحق في حقه مزارعة فيخرج المخرج فلا يجوز وفيها ولو شرط في المزارعة ان جميع ما يخرج من الحنطة فينبغي ما نهان وما خرج من شعير فهو للاحدهما بعينه ارضه طان تكون الحنطة للاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز كذا في التاخر فبينة ومنه يعلم فساد عقد المزارعة في حادثة السؤال لا قطع الشارع في بعض المخرج واذا فسدت المزارعة يكون الخاوج جميعه من شترى ونيل وصيق لرب البذر وعليه الباقي انشركا ابر مثل انصبانهم من الارض لا يجوز ان شرطوا خلاصهم ويحسب منه مدفع من خارج انصبانهم بارسام وغير التخليل المشترك بينهم جميعا على حسب الميثاق والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل ملك ابعادية دفعها لجماعة لكل منهم جزء معلوم منها مزارعة بينه وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر ولعمل من الاخر مدته سنة ينجز معلوم مما يخرج من زرعها وهو النصف فقبل مضي السنتين باع لارض مالكها رجلا بجن معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة ودفع بالبيع المذكور ولا يصح وهو غني ولم يكن عليه دين فمضى وفاته الا من ثمنها وبخر المشتري بين ابقاء البيع الى تمام المدة او نفضه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ما عليه العمل والقوى الذي هو فوقها اذا لم يوجد ما يقبضها وليس لرب الارض بعد المضي فيها انشاها بدون هذا قبل مضي السنتين المدة فبينة ما بيعه الارض في اثناء المدة بدون هذا قبل اوفائه الا من غن الارض لا يوجب فسخها او يكون البيع وقود في حق العامل في مضي المدة كالمتاجر والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة لهم ارض ملك من اصولهم اتفقوا على رجل ان يفرسها ففارسها من ماله ويخدم النخل والعمل عليه وله نصف ما يخرج من الثمر والنجرو لهم النصف ففرس بعضها من ماله وعمل فيه مدته معلومة وبقي باقي الارض بدون فرس فيها وصرار او باب الارض بخر من الباقي منها من غير غراسه وياخذون اجرة لانفسهم مدته ثمان الذي غرسه الثمر بثلث فيها اثمر بعد المدة المتفق عليها بينهم فاستولى عليه الشر بثلث القارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به مع ذلك فبينة من غير سوا ذلك عقد الشر كتمعهم فهل اذا ثبت عقد الشر كتمعهم وشهادة بينة بينهم على ان النصف فيسه قنير غراسه وجب فيه ولا رباب الارض النصف واستوفت شرائط الله وكتب لهم قاضي بلدهم حجة شرعية بخدمته وحجته وشهادة بينة شرعية يشهدون بذلك فيبض له بنصف الثمر ولا رباب الارض بالنصف الا بخره واما يحصل فيه فخرس

سؤال

١٢٨٠

٦

رمضان
١٢٨٤ هـ

في الارض من الثرى من ماله يكون باقيا على ملتأ باب الارض لاحق فيه الشريك
الذ كور بدون غراس منه ولا عبرة بانكاره عقد الشركة والحال هذه (اجاب)
اذا وقع الجماعة الذ كورون الارض للعامل مدة معلومة على ان يغرس المدفوع اليه
فيها غراسا على ان ما يحصل من الغراس والخشار يكون بينهما جار كما افاده في الجوابه
ومثله في كثير من الكتب وفي الذخيرة واذا انقضت المدة بخير رب الارض ان شاء قسم
نصف قيمة الشجرة وعلما بان ان شاء قلعهما انتهى كما افاده في تنقيح الحامدية ومنه يعلم
انه اذا ثبت عقد المزارعة على هذا الوجه وينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغارس
الاختصاص بالشجرة ومثله بل يكون بينهما على ما شرطوا بعد المدة فيجوز مالك الارض
من القلع وقمر نصف قيمة الشجرة للغارس ويكون الشجر جميعه للمالك الارض ولا عبرة
بالانكار بعد الثبوت وليس للغارس معارضة المالك في باقي ارضهم الذ كورة والحال
ما ذكر بالدخول بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل دفع لآخر ارضا
ليغرس فيها اشجارا لتكون الاشجار المغروسة يوما يخرج منها ما نفعه منها وما لم يضره
مدة من السنين قد مضت ومات رب الارض لدا فع هل تبس المسافة حيث كان بعد
نفسه القروا قيل بوزة ويكور لورثة المدفع الزم القاروس بقى ما يخصه من الشجر في هذه
المسألة اذا امتنع من أخذ قيمة فبهم من الشجر (اجاب) نعم تبس المزارعة الذ كورة
والحال هذه ولورثة رب الارض أخذ حصته القاروس من الشجر بقيمته او تكلفة قلعه
والحال ما ذكر كما يستفاد من صناديق كتب المذهب والى في تنقيح الحامدية في جواب
سؤال عن المزارعة اقول ولما ذكرنا ان انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت
المدة يخرج رب الارض ان شاء قسم نصف قيمة الشجر ويملكها وان شاء قلعهما انتهى
واقه سبحانه وتعالى اعلم (مسئل) بافاده من ضربة مصر حاصلها طلب الامانة هما
يرغبه واضى مديرة المنية بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضون ما كتب
من انصافها المذكورة والى باسم حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصية
سبلو مع ابن زيد بن يوسف بن حمار من معصية حجاج بن مشهبة مع نزع طريق بل
فالحال بل انتهى الامانة في شأنها وما نردها فتوى يجزى به العمل في نصله وحاصلها
انهما توافقا على ان الارض الفلانية المزارعة التي تباع كذا افادنا ثرا شيخنا سلم تزرع
بينه وبين ابن زيد مدة سنتين سنة ٨٣٠ وسنة ٨٤٠ فقرر الكون انه نادى الارض المذكورة
ان احدى السنتين يخرج به وهو جسد بحيث يجبر به وهو فمحصون الا ترى ان
عادة الارض المذكورة ان لا يزرع اكثر من احدى السنتين الاحلية كما هو في سنة
٨٣ التي زرعها معا على لوجه الا في و يزرع هذا الاكثر في السنة الا ترى
وذلك اتوافق على ان يدفع ابو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل
فدان من الارض المذكورة كوروز كيتين اى اربعا وثمانين العنق المتزرع فيها الكيل

جاءى الثانية

١٢٨٧

١٤

المصري في زمن المصنوع بحيث ان كان المزرع فيها شعير ايدفع منه ز كيشين شعيرا
والمزرع منها حلبة كذلك وهكذا ولم يدخل على ان المدفع من عين ما يخرج من
الارض بل انما قصر على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منهما
بالسوية وان ما يستدعيه المحرث واللو من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو
زمن مبدا الزراعة من ابي زيد وهو يحاسب عليه الشيخ ما في زمن المصنوع وزرع
الارض المذكورة معادلى هذا الوجه في السنة الاولى ثم في السنة الثانية استولى عليها
صاحب الاثر ولم يكن الا^٢ خر منها ان يكون ما طله في دفع ما توافقا عليهما من محصول السنة
التي اشتر كفي في الزراعة والقصد المجواب عن هذه المعاقدة هل هي صحيحة او لا وما
التي يترفع على كونها صحيحة او على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الاثر^٣
على الارض وعدم تمكن الا^٢ خر منها لعله المذكورة هل ذلك سائغ ولا كلام لا يزيده
معها وانما تقع المطالبة بينهما في شأن السنة التي زرعت او لا في زيدهم كلام في هذا
الشأن ايضا الامل الاستقناع من هذه النازلة من جهة الاقتضالا اجرا الامر على طبق
ما ترويه القنوي (اجاب) المصريح به ان عقد المزارعة متى شرط فيه شرط قد يؤدي الى قطع
الشركة في الخارج بقصد هذه المعاقدة كذلك لان اتفاقهما على ان رب الارض من كل
قدان منها ز كيشين من صنف مزرع فيها في كل سنة قد يؤدي الى ذلك فهو كاف في
قضاءها وحكمها اذا قدمت ان الخارج جميعه لرب البذر ولا آخره مثل أرضه حيث
كان البذر من العامل اما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل اجر مثل عمله ولا
يزاد الاجر له في منطرط وعند محمد يجب بالقاما بالبحر وحينه فلا كلام للعامل مع رب الارض
في السنة التي تلي لقاد العقد اذا الواجب فيه بل لو كان صحها ومضت المدة فلا مطالبة
بشيء بعد ذلك في الثانية ولا اجرا المقضى تحرروا الله تعالى اعلم (سئل) باقادة وارادة من
ضمانة مصر بناء على ما ورد من مديرية المنية بطلب الاستفتاء هما اوفد منه فاضى
افندى المنية وصورة ما ورد من فاضى المنية في ١٧ سنة ٩ غرة ١٣٧٢ طاب الله فادعنه
نهي لعزتك ان ما كتب من الحكمه في شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من مصر
سماط مد كورقيه انه عقد المزارعة في أرضه الخراجية اثر ينفع خصمه ابي زيد بن
يوسف بن عمار على ان جميع التلاوي والمصاريف منهما بالسوية وان ما يستدعيه المحرث
واللو من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من ابي زيد
المذكور وهو يأخذ من الشيخ سالم في زمن المصنوع وزرع الارض المذكورة معادلى هذا
الوجه والذى كتبه حضرة اساتذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان المزارعة اذا
فسدت فالخارج جميعه لرب البذر ولا آخره مثل أرضه حيث كان البذر من العامل
واما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل اجر مثل عمله وليس في كتابته حكم
ما اذا كان البذر منهما كما صدرت به كتابة الحكمه فالقصد الاحاطة بالحكم الذي يترقب

جادي الاولى سنة

على كون البذر منها سهل هو كون الخادج بينهما كما أن لبذر كل ذلك أدهر غير ذلك وهل
 حسم ذلك يؤخذ من تالوه عند ذلك لا تنور يرفق رضى الى آخره أن يزهرها بنفسه
 وبقره والبذر بينهما فان الخ تومل تخافه من لزق في شذ وبود لقول نصر يمين
 حصره في الجري السهل بقية قضاء (أجاب) منعه من جوايننا لسانى الموضع ١٣ ربيع
 الاول سنة ٩١ المقيّد كتاب المزارعة من هذه الفتاوى به. ذال الموضع من أن حكم
 صور القساذان الخارج لرب البذر عام في جميع صور القساذ لا فرق فيه بين أن يكون
 البذر من أحد هما أو منهما معا فان الخارج تابع للبذر فمن كان مالكا للبذر يكون
 مالكا للخارج سواء كان رب الأرض أو غيره أو هما معا فإذا كان البذر منهما معا ابتداء
 يكون الخارج بينهما ما وعلى غير صاحب الأرض أجر مثل نصف الأرض لربها نصيب
 حسمه من لزق ولو حصل ثم بكرة في الزرع في هذه الصورة لا يسخق الجوا على جهة في
 المشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

١٢٩١

٢

● (كتاب محضروالايامه والصدوق والشيخ) ●

ذى القعدة

(سئل) في رجل كان سبق له بعض علم في مذهب الامام مائة وثلاثين يغنى الناس
 على مذهب الامام الا عظم ويدرس انفسه ويصحح الفتاوى مع من لم يتق شيئا من ذلك
 عن شيوع ولم يكن له معرفة بما يعم له من لسانه من الخطا ولا يعرف من الآث ذلك شيئا ففعل
 تولد الا وهو ضاعف انفسه لم يجد من مذهب من ذلك خصوص الاقتناء على مذهب
 الامام الا عظم (أجاب) ان تحقق ما ذكره من القول لا يسوغ فتاوى الرجل المذكور
 بما لا يقف على حقيقته ومعرفة من مذهب امامنا الا عظم وقد سئل مولا صاحب من
 الغفاد من رجل يجلس لتفسير القرآن ونقل احاديث من قوله تعالى وهو جاهل
 بالمرية لا يعلم انه اخذ العلم عن أحد من المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على
 السلطان منع من ذلك فأجاب رحمه الله تعالى بما لفظه يمتنع شرعا على الرجل المذكور
 ان ينقل تفسيره او حديثه قلد للسلطان فان فعل ذلك على الوجه المذكور فقد باء بسخط
 جسيم من الامم والنبور وصار من انتظم في سلك من ينظر انه يصح من صنعا وهو مأزور
 لا مأجور فالواجب على ولي الامر زجره وصفه ورجمه ووقعه ودفعه ليكون ذلك زجرا له
 ولأمثاله عن ارتكاب مثل قبج اقواله وقضيع خصاله وشذيع اقواله ومنها حكمه
 ما ذكره السؤل والله تعالى أعلم (سئل) فيمن ينش مقام الملبس ويهدم ضريحه
 الاثم والعلماء يشتم عظام الاموات لاجل اخذ الحجارة الكاثبة في قبرهم وبيع
 ذلك لمن يقي بيوتها وما كن تارة وتارة يني بذلك قبرا ويبيعها الناس وكذلك ياخذ
 حجارة المساجد المتهورة بالقراقة ويني بها ما كن أو يبيعها فنهى عن ذلك وعلى
 الحاكم تأديبه وزجره من هذه الجهة التي هو فيها (أجاب) لا يسوغ لاحد ينش مقابر
 المسلمين ولا يتم عظام الموقرين مذكورة شرطا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل في دارا

١٢٩٤

٢٨

شوال

١٢٩٥

٧

شوال	سنة
٨	١٢٦٥
رجب	
٢٥	١٢٦٧
رمضان	
٢٥	١٢٦٨
ربيع الاول	
٢٧	١٢٦٩
سبأى الاول	
١٣	١٢٦٩
ربيع الثانى	
•	١٢٧٠

فوق مقابر المسلمين فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من البناء في المقابر الموقوفة على دفن موتى المسلمين فالذي ينبغي رفع شأنه ولا يسوغ له ان يبنى دارا في ارض مملوكة للتبشير بدون اذن مالكها تعديا منه وقصبا لارض القبر (اجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان في ارض مملوكة للقبر بغير اذن مالكها والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب المحنوت فهو حرم مصلحة التنظيم بقضه فهو عرض في جواز ذلك بانه يترب عليه المروءى المقابر وقيل ان ذلك لا يكون الامن بعد الاستفتاء وان المالك رفع سؤاله الى حضر تكم على خلاف صورة الواقعة فقد توضح محضر تكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كى من بعد اطلاع حضر تكم عليه بغير الجواب عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طر بقا (اجاب) لا ينبغي ان يجعل المقبرة طر يقا يتوصل منه الى باب حانوته حتى قال علماءنا اذا لم يصل الى زيارته قبرة الاوطء قبر تركه وموضع جوابنا السابق ففتح باب في الطريق النافذ للمروءى حيث كانت المحاذية ففتح الباب في المقبرة ولا يتوصل للباب الا بالمروءى المقبرة يكون المروءى والمحال هذه مما لا ينبغي فعله شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة مات ابوها ولها أم باهر وسة وأم بتر يد السفر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتخذ بنت ابنا معها فهل اذا امتنعت بنت الابن من السفر معها الا يكون للجددة ان تودع جبرها على ذلك لاسيما اذا لم يكن لها محرم يسافر معها (اجاب) نعم لا يكون للجددة جبر بنت ابنتها البالغة على السفر معها بدون رضاها ولا يحمل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستأجر محنوت من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة لبعض ملاك المحنوت قدر معلوم من الدراهم بخلاف الاجرة على سبيل الرشوة لاجل عدم اخراجه من المحنوت فهل اذا اراد ملاك المحنوت اخراجه منها يكون للمستأجر المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (اجاب) الرشوة حرام يجب رد هائى معضاها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قهر من عتاة والده راد ان يدفع لشمس كل شهر جزأ معلوما من اصل زكاة ما له وزكاة حقه ولكونهم محتاجين ولا كسب لهم فهل والمحال هذه يسوغ له ذلك ويقر على فعله أم لا (اجاب) يجوز للرجل دفع زكاة لعتاة والده حيث كانوا مصرفا لها ويثاب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانه بما مضى منه انه بسبب الاقتضاء لزم المحال لمرة حكم امر التعيش هل يجوز شرعا ان يكون من الاوجه المغايرة المنهى عنها شرعا مثل التسكيب من بيع اليونانة وهلمها وكذا بيع الخشيش المذهب للعقل وبيع الخمر وما أشبه ذلك واذا صار من أحد من التعيش من تلك الاوجه فهل في ذلك اثم على المانع لهم أم كيف المحال (اجاب) المحقر نية نجاسة مغفلة وهي غير

ربيع الثاني سنة

معتومة في حق المسلم ولا يجوز بيعها حديث مسلم ان الذي يهرم شر بها حرم بيعها وكفر
 سفلها ويحسد شار بها وان لم يهرم منها ولا يجوز بيع الحشيشة ايضا كما تقي به
 العلامة ابن نجيم وفي شرح الوهبانية ويحرم كل الحشيش وقد اتفق مشايخنا من
 الامام الشافعي رحمه الله على تحريم تناولها واقتوا باسرافهم حظر قيمته وأمر به ديب
 بانه والتشديد على كونه قالان فتوى المذهبين على حرمة حتى قال علماءنا من قال
 يحصل كنه فهو زندق مبتدع اه وفي التدوير عن الجوهرة يحرم كل بلع وحشيشة
 وأفيون لكن دون حرمة الخمر ولو سكرها كله لا يحد بل يعزر اه وكذا يحرم شرب كل
 مسكر من الاشربة ولو تمتدح من الحبوب كالبر والشعير والذرة والحن على قول الامام محمد
 قليلا هو كسرها وبه يفتي اقول عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فان
 قصد شربه بالالتهم وسكر منه افسى محرمة بالاجماع فلا يحصل بيعها ونفذ ذكر
 العلامة الزيلعي والعلوي ان الذميين ممنوعون من بيع الخمر والمخازير وضرب الناقوس
 خارج المكتبة في الامصار ولا يمنعون من ذلك في قرية لا تقام فيها الجمعة والمحدود وان
 كان فيها عدد كثير لان شعار الاسلام فيها غير ضارة وقيل ممنعون في كل موضع لم يسم
 فيه شعارهم وفي الجوهرة وليس لهم ان يبيعوا الخمر والمخزير بعضهم على بعض في
 دار المسلمين علانية اه ومن هنا يعلم ان المنع من بيع الاشياء المذكورة رتب شرعا
 ولا تم على المانع في ذلك بل يباح عليه يؤجر لانه منى عن المنكر او ما يؤدى اليه
 وانهى عن المنكر واجب شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين ضابط
 خانة عاهة عن امين الضابطية له منزل يدوب سعادة بيجوار فاس فقراهم اما كن
 بموكة لهم ويريد امين الضابطية دهم حيطان جيرانه الفقراء وان ينيهاهم من عنده
 لوجه الله تعالى فهل يجوز ذلك شرعا ام لا (اجاب) نعم اذا وقع المدم والبناء من طرفه
 قهر المالك العقار المذكور برضا الملاك يجوز ذلك شرعا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك عبدا بالاعتاق منه سيده بسبب دخوله على المحرم فباعه فاشتريه الزوجة
 من اشتراءه فاختار زوجها وتريد ان يكون معها في بيته فهل لزوج منعها ولا يكون
 لها كشف وجهها به واذا ارادت ان تمتنع من ضاهة زوجها وسكتب فقهها فاشترى
 قهر اعنه لا تجب لذلك حيث دفع لها مة تعرف بهيه وتخير على طاعته حيث كان قائما
 بمقوقها الشرعية ويكره ان يسكنها في مكان شرعى خل عن أهلها واهل بيته رايه
 (اجاب) عبد المرأة في حرمة انتفر وحده كالا جني معها فينظر لوجهها وكفها فقهه
 يدخل عليها بلا انها اجسا عافان خاف الشهوة أو شك امتنع ففقهه الى وجهها هل لنظر
 مة يعدم الشهوة والافرام وهذا في زمانهم واما في زماننا فنحن من الشابة ونومن غير
 شهوة ونجب الذمعة لئلا تادم الزوجة المملوكة لها ملك تاما ولا شغل له غير خدمتها ولو
 جاءها بخدم لم يقبل منه لابرضاها ولا يثبت اخراج خادمها من بيته قال في التمر ويقتى أن

رجب

١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

١٨

وبعد اذ لم يتضرر من خادمها اذا تضرر منه بان كان محتسب من من ماسترته كما هو
واب صغار العبيد في ديارنا ولم تسبيل به غيره وجاءه بخادم امين فانه لا يتوقف على
رضاها اه وتوراز وجهه بضاعة زوجها ولا تفرغ على النشوز وهو الحروج وطاعته
بغير حق حيث لو قد اهل الصداق وكان غنا محقة ورق النكاح الشرعية وعليه ان
يسكنه من مائة مائة من اهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليم
وقع في بئر فراه احميه نجاهه من البئر فلم يمكن ففقد ذنبه فلم يقدري على دفعه في
رقبه حسب الجارية يد احمي ضيق البئر بخرجه في خذه وسال منه الدم فهل يكون ذلك
حلالا ويجوز لكل لمح (جواب) اذا وقع بعد بر مثلا في بئر فلم يقدري على اخراجه ولم يقدر
على دفعه ونحوه في ذلك ذنب فانه كذبة كاذبة الضرورة وهي حرج في أي موضع وقع
من بين كبر حوايه فذاهب ما يبصره كاذب الاضطرار كما هو مذكور بالسؤال
حينئذ عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
ابن خمس سنين ونصف اراد منه من ارضاعه بعد مضي تلك المدة وهي لم ترض
بذلك فماذا يكون حكم الترضي في ذلك (اجاب) مدة الرضاع حولان ونصف
بعد لادم وحولان فقط نه دهما وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يباح الارضاع
بعد مده لا يجر آرمي لا يرفع به لثمة يضره حرام على الصحيح كبر حوايه وذکر
فهو سفي من لثمة لو استغنى في حولين حل الارضاع بعدهما الى نصف ولادة ثم
بعد العامة وتقتضيضا تبه عن اجرة فانه دى انه واجب الى الاستغناء وسحب الى
احوايز وجرت في حولين ونصف اه ومن ذلك يعلم حرمة الارضاع بعد حولين
ونصف حيث لا ضرورته لله تعالى اعلم (سئل) بافاة من الضابطية مضمونها قد علم
القضاء في طبع كتاب فدرله لحدوثها وشدونها بالذلة ليعبه للعامة وحيث لم يفهم
ان كن لكتاب الحكمي عنه بخلافه ولا قباب ونظام الدولة أم لازم ترقية لمخبر حكم
اقول ورود الالهة يترى في ذلك للملوية (اجاب) هذا الكتاب هو مجموع فوائده
منقول بعضها عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف
اجابة ما فيه على كون صاحبها من اصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم
من هذا الكتاب اخلاق الديانة ونظائر كبريات الشيخ الدير في وقد طبع مرارا حسبما
هو مجموع للملوية فخر هذا والله تعالى اعلم (سئل) بافاة واردة من المحافظة
مضمونها حضرة ناصر متبعة بولاق ارسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور
الدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف لما يوفى على ذمته هو بسبب ان الكتاب
الذي ذكره لم يسبق ضيعه في المطبعة وام باخر المطبعة الموصى اليه مختصة حضرة شيخ الجامع
الازهر وحضر تمكليه لم جواز طبعه من عدمه وحضر شيخ الجامع افاض الكتاب
لحكمي منه وهو من خصائص ايات انقرآنيته واسر اول اسمها الانسية وهو كتاب

١٢٧٢

١٢

ج. دى ثمانية

١٢٧٣

٢٧

ج. دى الاولى

١٢٨٣

٢١

روحاني ولا مانع من منعه فلزم اخبار حضرت تكم ايراد الافادة من حضرت تكم ايضا لاجل
 اشعار حضرت فاضل المطبعة كطلبه (جاء) ار هذا الكتب مشتمل على ابواب بن علم
 الحرف والسيما والكيميا واستعمالات تلك من برادها لك وهندم دارة او
 عقد لسانه او حصول السكراة يندسه وبين غيره وما شبه ذلك وفيه بعض امور تستلزم
 اهدية لبعض آيات قرآنية كان تكتب آية كذا وتجي بماء هري للمهام وهذا كونه
 من المحرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه في كتب مذهب امامنا الا عظم الى حنيفة
 رضي الله تعالى عنه وطبعه يؤدي لكثرة انتشاره ولا شغاله به فلا يخفى ان يترقب
 عليه اضاءة المسال بلا فائدة او اضراء بخلق الله تعالى وكلاهما غير ساء شرعا والله تعالى
 اعلم (سئل) بانة واردة من معقبة منهم مظهرنا ان يوسف ومترى شاشا في مرضا
 بواسطة قسلا في جنرال دولة قرا ناسبا انشكي في حق الشخص لمجي حنا ماون يكونه
 بعد وفاة محمد ما قرو له لقبه ولقب نفسه حنا شاشي ورومان متعمن ذلك وحنا المرقوم
 وروي بان هذا لقب مسمى به من بعده لامن عهد وفاة المرقوم في انه في قبره بمكانه
 تغيير شمرته منعان مضرب وانه لا يدس من تحريمه ابراهيم بن سم حيث ان
 المرحاجه يوسف شاش في احد المرقومين مزايا مباد رابوجه الشكرى وليس مكنة فيها
 بذلك ومعها على لزوم منع حنا ماون من ذلك لقب فلاجل حصول ما يقتضيه
 المنهج الشرعي في هذا التقييد انتفى المحل لخاتمة حضرت تكم الامل بالا حاشية ترد
 الافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا في هذه المسئلة بالملومية واجرا بالانلزم

حاشية انه كان حصة الدور به من هفت الى ثمانية من المنع اتزاع فخواج احنا
 يستعمل في امضائه حشدة شاشي مرون ليكون النسب متصلا بمبارك بندي هو لقبه
 الاصلي فقول مع ذلك وتحريمه بحجة التي اجاب عن تحرير واحد المرقوم يكون ذلك
 كقباه يقتضيه محكم الشرعي في هذا الخصوص اذ من مافهم ان حنا لم يكن عليه
 كان عربي بصرف عم اخراجا شاشي المذكور (جاء) نيس لخراجة يوسف والخووجه
 دمترى شاشي منع الشخص لمجي حنا ماون من تعقيب نفسه بشاشي شرعا في فرض
 ان ذلك لم يكن بقية من قديم قبل وودعه المذكور من تعريف الشرعي اذا كان
 الشخص حشر فله تعقبه بالاشارة واركانه فميت فبدا كرامه وسم ابيه
 وجده ان لم يتم بزنا من ذلك كقبه او صناعته وودعه حتى لا يشاؤك فيما احدث
 في البلدة هذا ما يقتضيه المحكم الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بدودة من معاقبة منهم
 مظهرنا تقول من بعد احاشية حضرت تكم بدينهيه محراجة يوسف منان في غيبته
 منبج الستة كيب القائل عنها ومكن من مبعها غير ممنوع بكرم لادودة (جاء) فيما
 سبق منبج الحاشية الافادة من هذا الطرف عن جوارب كتاب نفس العاروب
 الكبرى وقد تابانه لا ينبغي طبع هذا الكتاب شرعا لانه طبع كتاب شمس لمعرف

الصغرى لاتها مختصرا واما كتاب مجموع الجملونية وكتاب افي عشر فما لا ينبغي
 طبعه ما شرعا لما في ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة او حصول
 ضرر لبعض المخلوقات وكذا لا ينبغي طبع قصة على التاجر لان ذلك من الاكاذيب اللاتي
 لا ينبغي الاشتغال بها و ترتب على ذلك ضياع الاوقات بلا فائدة واما كتاب مجموع
 المتون وكتاب صلوات او اراد الشيخ البكري فلا مانع من طبعه ما والا سلامية تحرر وقد
 تصادف وروى عن بعض مشعولة باسماء عشرة اشخاص من الكتبيين مضعونها انه الا ن
 حاصل اذاعة للكتب الاسلامية بواسطة داخل اليهود والتصارى في بيعها وشرائها
 وبما يحصل من دفعه يتحمل تناثر اوراق مشتملة على احاديث وآيات قرآنية واسماء
 معجزة من غير اكرام منهم بها بالقائى والطرق والدخول بها في الحمامات ومخالفها
 وهذا امر يتحمل مجاز من التريفة الاسلامية ويقتضون عدم الترخيص لافراد هؤلاء
 اطوائف ببيع كتب العلم الشريف منها للاهانة فاذا كان الامر كذلك فاللازم منع
 من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له في طبع ما ذكر المترتب عليه ما لا يسوغ شرعا
 ما لم يحصل منهم العفظ وعدم وقوع المحضرات والعريضة المذكورة رسالة لصق هذا
 الاجراء المقضى والله تعالى اعلم (سئل) بالافادة من ضابطية مصر مضعونها تحمل من
 بعده ما لعل سيادتك ما ينبغي مجد ابوزيد أفندي الخوجه بالدارس من رغبته طبع
 الكتب الموضوعة عن بصره ومتى تراهي لمخر تمك عدم المانع لطبعها بكم
 بالافادة (اجاب) متى خليل في فقه الامام مالك والاشعور دلائل الخبرات ومتن الالفية في علم
 العربية لا مانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف
 ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصره من عدم مطالعة حضر تمك ما ينبغي حسن اجد
 الطوى الراغب فيه ببيع الكتب الموضوعة عنها متى تراهي عدم المانع لطبعها
 بكم بالافادة (اجاب) دلائل الخبرات ومجموع المتون وجزءهم ومجموع الازواد ومتن
 الشفاء للقاضى عياض المستول عن ضيعها المذكورة لا مانع شرعا من طبعها مع ملاحظة
 عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصره
 قول من به عدم مطالعة سيادتك ما ينبغي صالح وهي أفندي المطبهي من رغبته طبع
 الكتب الموضوعة بصره ومتى يرى لمخر تمك عدم المانع لطبعها بكم بالافادة (اجاب)
 دلائل الخبرات وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية والترجمان التركى والعرفى
 والقارى ومجموع الازواد ومجموع المتون ومتن افي شجاع في فقه الامام الشافعى والتفتة
 المرضية ومناقب السيد الهوى وحاشية الشيخ البقرى على البيط وحاشية الشيخ
 البخارى على الكفر اوى وديوان الخطب لابن حجر والقول المتين في بيان امور الدين
 وجزء تبارك وجزءهم المذكورة المستول عنها لا مانع من طبعها شرعا مع ملاحظة منع
 المحضرات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الافادة عن بعضها بذلك والله تعالى اعلم

١٨٨٨

٨

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

١٩

جادی الثانية سنة

١٢٨٨

٢١

١٢٨٨

رحب

١٨

١٢٨٨

١٨

١٢٨٨

شعبان

٢٤

١٢٨٨

١٠

رمضان

شوال

١٢٨٨

١٢

(سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض بما حاصله تؤمل من عدم مطالعة
 حضر تكم ما ينبغي الشيخ حسن أجد الطوبى الضبطي الراغب فيه ضيع الكتب الموضحة
 عنها هذا معنى تراعى عدم المسافع لطبعها يكرم بالأفادة (جواب) تاريخ الكامل لابن الأثير
 والمثل والفعل للشيخ رستاق وخزانة الأدب لابن حقه وشرح قصيدة ابن عدون لابن بدرون
 المستول عن طبعه الأماقم منه شرعاً مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل)
 من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض حاصله من عدم مطالعة حضر تكم ما ينبغي صالغ
 اقتضى وهي الراغب فيه طبع الكتب الموضحة بيانها علاه معنى تراعى عدم المسافع
 لطبعها يكرم بالأفادة (جواب) حاشية الشيخ الشرفاوى على المسد هدى في التوحيد
 ونقرير الشيخ الانبائى على الأثرية في النحو المستول عن طبعها الأماقم منه شرعاً مع
 ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض
 حاصله تؤمل من عدم مطالعة حضر تكم بما اتهمه مقدمه مصطفى اقتضى وهي المنهجى
 الراغب طبع الكتب الموضحة بهذا معنى وافق ضيعها يكرم بالأفادة (جواب) شرح
 المنهوى لمر في الشيخ يوسف في التصوف وحاشية ابي النجاشي على شرح الشيخ خالد وحاشية
 العصار على الأثرية وشرح الأثرية في علم التوراة وشية الصفى على ابن تركى في فقه
 الامام مالك المستول عن ضيعه الأماقم منه شرعاً مع ملاحظة عدم الاهانة كما سبق وانه
 تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض حاصله من عدم مطالعة
 حضر تكم على ما ينبغي مقدمه منصور أمدى محمد المنهجى فان لم يكن هنالك مواع
 ولا هندورات في طبع الكتب المذكورة ترد الافادتها من حضر تكم لاجراً اللازم
 اتباعاً لالاصول (جواب) طبع كتاب ترتيب زيبا وطلائح الخيرات وخرنباوك
 وهم والتوطين والبيع سور من القرآن العظيم المحكى عنها لاق من مع ملاحظة
 عدم الهندورات كوقوع احسانه شئ من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من
 ضابطية مصر شرعاً على عرض مقدمه مصطفى اقتضى وهي رئيس المنايع مضمته
 الاستفهام عن ضيع الكتب الا فى بيانها (جواب) طبع حاشية البقرى على السبط
 فى علم الفرض وحاشية الاميرعى لسندور فى النحو وحاشية انعموى فى ارزق فى
 فقه الامام مالك المحكى عنها لا تمنع مع ملاحظة عدم الهندورات والله تعالى
 أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض بما حاصله لاستفهام عن
 جواز طبع اربعة كتب حاشية خصمى والثاني حاشية ابراموى والثالث
 ترتيب المشتاق ورايهما ابن تركى (جواب) ضيع حاشية الصفى في فقه الامام
 مالك وشية البراموى في فقه الامام الشافعى وترتيب المشتاق في أحكام الخلائق في
 فقه الامام المذكور وابن تركى في فقه الامام لا تمنع مع ملاحظة عدم الاهانة
 وعدم الهندورات والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعاً على عرض

بحاصله الامر من هذا لاطلاع على ما ينهي عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب
الموضوعة فيه فان لم يكن مائة هنالك ولا يحذولاجرا طبعها بفادشرح على هذا الاجراء
المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوي اذا وافق السنة ومجموع المتون ومجموع
الايراد وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية في علم التوحيد وشرح ابن فاسم في فقه
الامام الشافعي المذكورة لافانغ منه شرح طبع ملاحظة عدم المحذورات حسب السوابق
والله تعالى اعلم (مثل) من ضابطية مصر بافادته وارادة بالاستفهام عن طبع المسئلة
المفاه ومجموع الايراد وترجمان تركي وعربي وقصة انس الوجود وحكاية زبيط ومعيط
وقصة عقيم الداري وقصة دليلة الهنالة وقصة مشرف من حكاية ابي زيد وقصة سعد
البيتم وقصة مسرور والتاب وقصة معاذ بن جبل ودبران ابن عروس وقصة الجمال
وقصة الفط والافاد الموضوعة بشقة لتحق الافادة المذكورة وهل فيها ما يخل بالمدانة ام لا
(جواب) انما في في هذا المادة انه لا بأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الايراد
والترجمان التركي والعربي ودبران ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط
بملاحظة منع المحذورات والله تعالى اعلم (مثل) من ضابطية مصر شرح على عرض
مقدم من حسن يوسف حاصله طبع الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلوات البرية في
فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكري وشرح ورد مصر للاستاذ ذا الشيخ
الشرقاوي واهله الاجراء (اللازم) (اجاب) طبع كل من كتاب الصلوات البرية في فضل
الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكري وشرح ورد مصر للاستاذ الشيخ الشرفاوي
لا مانع منه بملاحظة عدم المحذورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (مثل) بافادته
واردة من الضبطية شرح على عرض بحاصله مقدمه برغب طبع الكتب المبنية
بهذا فهل يجوز وضعها (اجاب) ضيع كل من الرحالة المنصضة فضل شهر ربيع الاول
وما يتعلق بولادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسبب وصاعه من السيدة عطمة ونقل
نورده الى ابيه سيفه الله وذكر نسبه الشريفة وسفره الى الشام وزواجه بالسيدة
خدمية الكبرى وكتاب عنوان البيان للرحوم الشيخ عبد الله الشبراوي ومنه معجم
تبارك وكتاب الحب ثيمة الامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الايراد وفضائل
السمع له لا بأس به مع ملاحظة عدم المحذورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (مثل)
بافادته وارادة من ضبطية مصر حاصله الامر من بعد مطالعها تسكم ما ينهي مصطفي
وهي الطبعة من رغبه طبع المكتابين الموضعين بعرضه متى تراءى في ضرتكم
عدم المنافع لطبعها يكرم بالافادة (اجاب) طبع خزينة الاسرار وحاشية الباجوري
على السير قندية لا مانع منه مع ملاحظة عدم المحذورات والله تعالى اعلم (مثل) بافادته
وارادة من ضبطية مصر شرح على عرض مقدمه من محمد آبي زيد برغب النصير بطله بطبع
الخمس كتب الموضح بيانها بعرضه هل يوافق طبعها أولا (اجاب) طبع كل من

سنة

صفر

حاشية الجبائي على القنطري شرح الشنوري في علم العربي شرح ابن قاسم في فقه الاسلام
 الشافعي وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لابن باس به
 مع ملاحضة عدم المحظورات حسب السابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من
 ضمنية مصر ثم حالي عرض مقدم من أحمد مطر شيخ طائفة الوراقين بطلبه الترخيص
 له في طبع دلائل الخيرات ومجموع المتون وكتاب ألف ليلة وابيلة وقصة سيدنا معاذ
 ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شعاع وغيرهم وقصص الانبياء وطلبت
 الافادة عن الجواز من عدمه (اجاب) طبع ~~سئل~~ من دلائل الخيرات ومجموع المتون
 ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شعاع وغيرهم وقصص الانبياء فقط من
 ضمن الكتب الموضوع فيها مقدمه لامانع من طبعه شرط عدم الالهانة والمحظورات
 والله تعالى اعلم (سئل) من مخالفة مصر بافادته ممنونها بناء على تشكي الحاج عبيد
 الرسول الى قنسله لا ترد ولا انكار في شأنه لانه صناديق التي داخلها المصاحف
 المحاصل التوقيف من كرك السوييس في الافراج عنها بالقول انه ممنوع دخولها لكونها
 من طبع الهند جعلت الخاتم من هذا الطرف مع مصلته هم الكبارك المصرية فوردت
 منها الافادة في ٢٨ الماضي تتدفع حصـ ولانقرير الى كرك السوييس بارسال
 مهفف لهذا الطرف لاجل بعثه لمرافـ حضر تكم انضرو حتى اذا روى محضرتك عدم
 المانع من ادخال المصاحف بالسلف ذكرها يقرر الى كرك السوييس بالافراج عنها
 وحيث انه الآن وردت افادة من كرك السوييس ومعه مهفف مختوم عليه بالتح الاجر
 لزم تحريره فخرتكم وهو مرسل الامل بعد الاصلاح عليه يكرم بافادته معا يترامى فخرتكم
 (اجاب) قد علم مهفف بسعادتك ولم يفهم عما توضح به اسباب منع دخول المصاحف
 طبع الهند من الكبارك فاذا كان المنع وعدمه منوطا بوجود الخلل الفاحش فيها ليس الا
 قبل نظر هذا المهفف المرسل لهذا الطرف المحكي عنه بخطابه دتك لم يتعمق به خلل فاحش
 بموجب منع التعامل به ونتمره وادان المنع لمحظور أو شيء آخر فلم يعلم لهذا الضرف والله
 تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضمنية مصر شرحا على عرض مقدم من منصور فندى
 المذهبى بالاستئذان عن طبع جزء من قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اسفار الحق وقصة
 المعراج (اجاب) لامانع شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار
 الحق المذبح سابقا لاسنانه العلية وقصة المعراج مع ملاحضة عدم المحظورات والله
 تعالى اعلم (سئل) في لفظة الدعاء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء ليلة النصف من
 شعبان الذي هو اللهم يا ذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم ومن دعاء
 بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ووقع
 الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (اجاب) احياء
 ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكرا أو قراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

١٢٩٢

١٠

شوال

١٢٩٢

٢٢

شعبان

١٢٩٣

١

١٢٩٤

٢٠

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك في الاحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف الا ن
 بخصوصه في هذه الليلة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع في احياها فلم يثبت
 من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فيه شيء وقيل عن بعض علماء الشام
 احتج باب طائفة من أعيان التابعين بتخاذل بن معدان ولقمان بن عامر احياها مع جماعة في
 المسجد ووافقهم على ذلك، صنف بن راهويه كما أفاده في امداد المفتاح للعلامة الشربلالي
 ورفع الاصوات بالذبح والدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة مقنن الدين الرمي فقال
 ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال فالأمر أفضل حيث خيف الرماء أو
 تذى المصاير أو النيام والمجهر أفضل حيث خلا عما ذكرناه كترجلا لتعدى فائتته
 في الساعات وينوقه قلب الذكرا إلى آخر ما ذكره والله تعالى اعلم (مسئل) بإفادة
 من ذكى المنصورة من حكم الافادة الواوادة من حضرة رئيس مجلس المنصورة
 التي صورتها في بعض القضايا الجنائية التي يقتضى الحال نظرها شرعا بحضور حضرته
 بالجلس ينظر لثباته في مواجهة الخصم الواقفين على أو جلهم أمام فضيلته حكمهم
 وشهودهم لها كالمشعرية يجري سؤالهم معرفة نائب أفندي المحكمة حالة كونكم
 جالسين متعاضدين شرب الدخان في السفارة حتى يترتب على ذلك تقليب بعض الجالسين
 لمحضرتكم في سبب الاجراءات ولعلنا ان شرب الدخان في أثناء المرافعات الشرعية غير جائز
 لما نقلناه من أراء العلماء العاملين مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد طه حسين وخلافه من
 السادة المالكية لما في ذلك من انتهاك حرمة الشرعية الفراء أردنا نصيحة بعض
 اخواننا المبرزين ذلك فردوا علينا بقولهم ان هذا الامر باثر فلا يجوز له لما كان يحصل
 من حضرة مولانا قاضي أفندي المدير به وحيث حصل بدنا و بينهم الخلاف في هذا الامر
 وكنا نركن على مذهبه الذي يعبد الله عليه لمحافظتنا على اعتبار ديانتنا الفراء رفعا
 هذا الامر الى فضيلتكم بقصد الاستفتاء من هذه المادة المحادثة العهد فالامل الافادة بما
 موافق الشرع الشرع الشريف لنكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب
 الذي يرى شرب الدخان في مجلس المرافعة الشرعية لاجل الافتناع وودع المتعدي من
 انتهاك الحرمة المرجعية أو خلافه ولكم في ذلك مزيد التفضل والثواب (اجاب) المحكم
 الشرعي في شرب الدخان الذي لا يغيب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه قتل ولا
 محضو شرعي والاباحه بناء على القول بان الاصل في الاشياء التي لم يرد في شأنها نص
 شرعي ولا ضروري استعمالها الاباحه وهو المرجح كما نقله عن سيدنا على بن ابي طالب
 المالكي في رسالته غاية البيان في حل شرب الدخان في شرح لامية ابن الوردى للعلامة
 الفتاوى الشافعي ونقل في الشرح المذهب كودفتوى عن علماء من المذاهب الاربعه
 شرب به لذاته والحال ما ذكره يقطع النظر عن العوارض فارجع اليه ان شئت هذا النسبة
 لاصل شر به واما شر في أثناء المرافعات الشرعية في القضاء الجنائية مثلا فلا يكون

ذي القعدة

سنة

جال في ذلك المجلس كالتقاضي فهو استعمال لمباح لذاته بشرطه السابق في ذلك المجلس
 فاذا لم يتحقق منه هاتان محرمات الشرعية الفرافة فهو على أصله لم يعرض له حكم آخر غير
 ما أفتى به هؤلاء العلماء من المنهاج الا يستحيث لا موجب والافهم حرام قطعاً اذا
 لا قاتل يجوز اهانته الشرعية الفرافة بل ربما كان كفراً والعباد لله تعالى لكن هذا غير
 حاصل فلا يرتب هذا المحذور نعم قال الاستاذ الشيخ الطحطاوي والظاهر ان حكم
 تعاطيه حال الفرافة يكره لموافقه من الاخلال بتعظيم كلام الله تعالى ومعامته من ان
 الاصل في الاشياء الاباحة نقل العلامة ابن عابدين انه المختار عند الجمهور من الخفيفة
 والشافعية كما صرح به المحقق ابن له مام في تحريره الاصول والله تعالى اعلم (مسئل)
 بافادته من ديوان الاوقاف مضمونها قد توضع في افادة شيخ خد من مذهب حنفية سيدنا
 الحسين ان يحضر ذكر السعدية المجارى هله بالمسجد في يوم الثلاثاء ما ضرب بالزطيل
 فيه وانه صادر التنبيه منه مراتب الضرب بذلك الطبل ولم تحصل غيرة ولكن الزوار
 وطيلة السلم حاصل منهم الاعتراض على الضرب بالزطيل كور قائلين انهم قديرون
 شيخ خد من مذهب الشافعية المشاور اليه منع ذلك وحيث ان النضر في مثل هذا هو مما يتعلق
 بسياستكم ثم قرر بانه مؤمل افادة حكم الشرعي (اجاب) ما ذكره بافادته سعادته كما
 معلوما وحيث ان ابراهيم ضرب طبل الباز في المساجد بما لا يسوغ شرعاً من طرف الديون
 يجري التنبيه على من يلزم بممنعه ومحل ذلك اذا كان فيما ذكره شريش على معسل او
 اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد او كن للهو حتى صرحوا بعدم جواز رفع الصوت
 بالذ كرفي المسجد اذ ترتب عليه انشوش على المصانيق والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته
 من حضرة الشيخ محمد الانباقي المولى شيخه المحامد الازهر خطا بالهذه الفرف صورتها
 وردت لهذا الفرف افادته من سعادة وكيل الجهادية تتضمن ان سعادة لباشا ماطر
 الجهادية والبحرية شارفا وود منه لسعادة وكيل الجهادية تقرر ايضا عن نظري في مشية
 هدم وحق الصنم الموضوع بالاز بكية بمكان مدينة مسجد الاز بكية مع كسر رؤس
 الصور الموجودة في قضي كبري قصر النيل ايضا واعطاء الاتصاف للزمن لسعادته
 باعدام الصنم المذ كور لاجل ان يطسئ في تأدية الفرائض المحافظة لانظام الامتوتلوها
 بما ان دين الاسلام يحترم صلينا وضع الاصنام التي كسرتها الهابية عند دخولهم مكة
 المشرفة فيما واجبنا الدين ونشوه بذلك لتلغراف ان المصائب منزلت على البلادنا
 الامن عهد نصب صني مصر وسكندرية ورام عصا الافادة الواضحة بما يقتضيه نص
 الشرع الشريف في ذلك الاتباع الاجرام بمقتضاها الى آخر ما فيه وحيث نحن الزوم اودة
 سعادته بحكم الشرعي عن ذلك في جميع المذاهب اقضى تحريره لسيده تكديسوا
 المحكم به في هذهب الامام الاعظم لامل صرة لافد لانه ورساعة تاريخه ايضا
 استعمال له لك (اجاب) الحمد لله صرح على وثاين اقتناء صورة ذي الروح الكبرية التي

١٢٩٧

٢٠

شوال

١٢٩٩

١٦

تبدو للناظر بدون تأمل وهي كاملة الاعضاء التي لا تعذب بدونها من روت وقدر عما فيجب
 انزالها شرعا ونقل في رد المختار على الدر في حاشية العلامة أبي السعود عن الخلاصة انه
 حوزلن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها أو ينفى أن يجب عليه ولو استأجر موصرا فلا
 أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير من قيمتها ليعاها انتهى
 ومعه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر دوس الصور الموحدة في فحشى كبرى قصر
 النسل والله تعالى اعلم (تقيم الجواب المذكور) ويجب على حكم المسلمين ازالة
 كل منكر في بلادهم كالتعامل بالربا أو فتح الاماكن المعروفة بالخرافات والنجارات
 وسائر الذم وبقات ومنع المظالم عن صياد الله تعالى الضالقة للشرع الثرى ومنع الظلم
 والمكيد بدم يرمز الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من الداخلية
 من ثم الوقائع تصحى ان الشيخ محمد اهزى لا صاحب امتياز مطبعة يلتمس طبع قصيدة
 سيدى محمد بن زين القصر يرى ولما احيل نظرهما على حضرات العلماء محروقي الوقائع
 لاعضاء القول في بعضهم جواز طبعها بعد حذف بعض آيات لا يحسن نشرها والبعض
 توقف بدموى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضها على فضيلتكم للاطلاع
 عليها واعطاء الاذنة بما تراه من جواز طبعها ودفعه لزم تحريره لسيادة حكمكم
 بذلك ومعه القصيدة (اجاب) لا مانع من طبع هذه القصيدة المحسنة بالنسبة
 لسيدى محمد بن زين القصر يرى اذ لم يخرج ما ذكره فيها عما ورد ولو في حديث
 ضعيف او قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى اعلم (سئل) بافاده اننا نقل
 الوقائع بالاستعانة من جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والتايلى
 وهل فيه اخلال بالدين أو النفاق أو الادب العمومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع
 جواز من يخل باحد هذه الثلاثة (اجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدى
 عبد الغنى التايلى المألف كل منها في تعبير المنامات لا يرى في محرره اخلال بالدين
 وغيره حيث روى في ذلك عدم المحذور الشرعى كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى
 لاسيما وثقوها من كبار علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدى عبد الغنى
 التايلى وابن سيرين بهامشه في مطبعة بولاق الكبرى في جمادى الاولى سنة ١٢٩٤
 والله تعالى اعلم (سئل) هن مسائل ستة واردة من الهند بقصد الاستفتاء عنها (الاول)
 ما تقول في الاسلام فيما لو نكح مسلم امرأة من اهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو نكح
 مجوسية هل يجوز أولا واذا قام المجوز فهل يثبت تلك المرأة على زوجها حق
 الزوجية من المعاشرة بالمعروف وجوب الانفاق والقيم كمال كانت مسلمة (اجاب)
 نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من اهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز
 نكاحه مجوسية لما في الدر المختار وصح نكاح كتابية وان كره تقي بهامشه
 بنى مرسل مقرة بكتاب معتزل وان اعتقدوا المسيح الحاد كذا حل ذيعتهم على المذهب

١٣٠٠

٩

ربيع الثاني

١٣٠١

١٠

محرم

١٣٠٢

٢٠

ولساق الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان اهرمات القسم السابع اهرمات
بالترك لا يجوز نكاح الجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا
في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا ياطأ المشركة والمجوسية بذلك اليمن تنهى ولقوله
تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يؤمن ولا ممة مؤمنة غير من مشركة ولو اتعجتكم
والمشركات ثم الكتابيات لان اهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقت اليهود عزير
ابن الله ومالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سيهاندهما يشركون وليكنها
خصت عنها بقوله والحصنات من الذين اوتوا الكتاب كما في البيضاوي وهي من سورة
المائدة ولم ينسخ منها شي كما في حاشية الشهاب عليه وفي الهندية ايضا ويجوز للسلم نكاح
الكتابية المحرمة و... مية حرة كانت أو ممة كذا في عيط السرخسي والاولى ان لا يقبل
ولا يأت كل ذي يمين الا ضرورة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوج المسلم الكتابية فله من ماله
المخرج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج ومن اتخاذه المخز في منزله كذا في
النهر الفائق ولا يجبرها على الفحل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج
الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتق ديناً سماوياً وله كتاب منزل كصفا ابراهيم عليه
السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من اهل الكتاب فجوزنا نكاحهم وكل
قبائلهم كذا في التبيين انتهى ثم قل ومن كن أحداهن به كتابياً والآخر مجوسياً كان
حكمه حكم اهل الكتاب كذا في لبدائع ولو تزوج المسلم كتابية فتمجست حرمت عليه
واضح نكاحها وان تزوج بهودية فتعصرت ونصرانية فتهدت لا يفسد نكاحها ولو
تصايات عند الى حنفية لا يفسد وضد هاهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قل
ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لاستوائهما
في محبة لنكاح كذا في شرح الجامع الصغير لتا ضيقان وفيها من الباب الحادي عشر في
القسم ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوته عندها
للمهنة والمؤانسة لا فيما يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى ضيقان والعدل
كالحر في هذا كذا في الخلاصة فيسوي بين المديدة والقديمة والبر والتيب والصحة
والمرضعة والرتبة والمنوبة التي لا ينجب منها والحسان من النساء والمحل والمحائش
والصغيرة التي يمكن وطؤها والهرمة والاولى منها والمضاهر منها كذا في التبيين وكذا بين
المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها ايضا من الفصل الاول من لباب السابع
عشر في النفقات فحب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والامية وفقيرة والغنية دخل بها
أو لم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يصح معها كذا في فتوى قضيت انتهى وفي
تنوير الابصار من باب النفقة فحب للزوجة على زوجها ولو سغير الا يتدبر على الوطء و
فقير او لم يسلمة أو كافرة تطيق الوطء انتهى ومما يدل على مساواة الزوجة المسلمة
للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للزوجات على أزواجهن وبالعكس

ما عدا الميراث واللعان وحدها القذف لما رواه البخاري في كتاب القرائن ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وفيما في المصابيح لا يرث أهل ملتين شتى والاجماع عليه وعلى انه لا حد للقذف المسلمة ولا بشرط اللعان الاحسان والعلية الشهادة وهو كونه مسلمة حرة مائة عاقلة كافي رد المحتار من اللعان ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما لم يكن إيمانكم من قبلكم فليست كن من قبلكم المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع زيدا في المال وسعة يات بها نكاح المحررة فليست كن أمة ونكاح الأمة الكتابية يجوز دفعا والتقييد بالنص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط اتفاقا مع التقييد به وقل ابن عباس ومعنى هذه الآية نكاح الأمة واليهودية والنصرانية وقول كان مرسا وقوله دليل لتأني الطول وقال ابن مسعود عثمان نصرانيه ونكح طلحة يهودية والله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المراد من الطعام في قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم الطعام المطلق على إطلاقه أو الطعام المذبح الحلال على حسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من الحيوانات المذكزة كالأشربة أو من غيرها مما لم يرد الشرع بنحره ودليله من الكتاب قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام في الآية خصوص الحيوانات المذكزة كالأشربة لأن غيرهما لا يختص حله بما دون أخرى فلا بد في التخصيص عليه بغيره من اختلاف المذبح الا ترى ان ذبيحة الجوسى والوشى لا تحمل بغير ذبيحة الكتابية فهذه نكتة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم أى ذابحهم لأن سائر الأضحية لا يختص حله بالآله وطعامكم حل لكم فلا يحتاج عليكم ان أطعمتموهم لأنه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما سألوا طعامهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أتوا الكتاب ذبائحهم خاصة لأن ماسوى الذبائح فهي محللة قيل أن كانت لأهل الكتاب بنو بعد أن صارت لهم فلا يبقى اختصاصها بأهل الكتاب فائدة ولأن ما قبل هذه الآية في حكم الصبيذ والذبايح فحمل هذه الآية عليه أولى ولأن سائر الطعام لا يختلف من قوله من كتابي وفيه واما تختلف المذكاة فلما يخص أهل الكتاب بالذكاة على ان المراد بضامهم ذبائحهم اهـ ودليله من السنة كونه صلى الله تعالى عليه وسلم من الناة التي أسندتها اليهودية في نيفت الحارث امرأته سلام بن مشكم حين عادت الى عنزها وذبحتها واصلتها ثم عادت الى سم لا بدت بأن يقتل من ساعته فأكل منها وأكل كل واحد من أصحابه معه الحديث مشهور وشائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه وصاحب الماوهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في

١٢٠٢

٢٠

محرم

سنة

غزوة خيبر بعد فتحها في بقية الهرم من تسبع من الهجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم
 وطء المرأة التي يستخدمها رجل بالشهرية أو بالثمن فقط ويحاشرها كزوجته فقياً كل
 ويشرب ويبيت معها على الاعلان بتراضي الطرفين فهل ينزل راضياً على ذلك من غير
 الصيغة الشرعية وينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين في عقد النكاح بذلك
 أولاً وفي هذا هو الملبى في بلدة هضمة من بلاد المند من ديار الاسلام اسمها جبر آباد
 دكهن ولا يهتدون من كونها في نكاح الغيب أو في هدنة بل ربما يجلون انها متروجة
 بزواج آخر أو في هدنة فان قامت بالأول فهل أول الوطء حرام أم حلال باهتيا والتراضي
 فقط أو لا بد من التراضي والاعلان وما معني الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به
 عند الحنفيين (أجاب) حكم هذا الوطء المحرمه وانه زنا محض لانه لو جسد في نكاح
 ولا يقى شبهته أما الأول ولان ركنه الايجاب والقبول اللذان يتعقبا ما لو جسد وأما
 الثاني فلعدم وجوده فيحقق ذلك قال في الهندية في الباب الأول من النكاح وأما ركنه
 فالإيجاب والقبول كذا في الكافي والإيجاب ما ينفق به من أي جانب كان والقبول
 جوابه كذا في العناية وقال بضاً في الباب الثاني وما يتعقبه النكاح فهو نوعان صريح
 وكنية فالصريح لغة النكاح والتزويج وهو مداهما وهو ما يقع عليه الدين في الحال
 كناية هكذا في النهر الثاني ناقلاً عن المبسوط ولا يتعقبط لغة الاجازة في الصحيح
 والاعارة والاحلال والانتع والاجازة والرضا ونحوها كذا في التبيين اه وعلى مقابل
 الصحيح من الاعتقاد بلغة الاجازة فالمراد ان يذكر أحدهما هذا اللغة فاعداه النكاح
 مع قبول الآخر كذا في الأنيس تأخيرها للخدمة أو الوطء فانه اذا وطئ في تلك الحالة يكون
 زنا وان كان لا يحد عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيان في أول كتاب
 الحمد ودون استباحرة المرأة ليرقى بها في جرم لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان
 استباحرها للخدمة فزني بها يحد اه وقال في الدرر المختار في باب الوطء الذي وجب الحد
 والذي لا يوجب ولا حد بالزنا بالمتة أجرة له أي للزنا والحق وجوب الحد كاملة بكرة للخدمة
 فحكم اه وعلى قول الامم رضي الله عنه فاسقاطهما هو الحد لحرمة الزنا كما أخذ من
 رد الله تارة في كتاب الحمد وعند قول الشرح وان الزنا موجب للحد وطء مكلف ناطق
 طامع في قبله مشتهة هل عساه وشبهته ونصه قوله الموجب للحد فيه لان الزنا في القنة
 والشرع بمعنى واحد ووطء نرجس المرأة غير المباح وشبهته فان اشرع على شخص اسم
 الزنا يوجب الحد بل هو أعلم والموجب نهى بعض أنواعه فلو وطئ جارية ابنة لا يحد للزنا
 ولا يحد في ذهابها فاعلم على ان فعله زنا وان كان لا يحد به اه والاعلان الذي يكتب به
 الامام ما دلل على الشهادة الذي تقدمت في فتاوى منونه فصل في شرط النكاح
 منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى ولو تزوجها
 بمحضرة الشهود وشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بمحضرة الشهود وشرط الاعلان جاز اه

٢٠

١٢٤٢

لا يحدى تنعاق في هذه المحادثة فان مذهبه ان النكاح لا يتعقد بلفظ الاجارة ولو ذكر معه
المال قال في المخرج الكبير للسلامة الدودير على متن الشيخ خليل من كتب السادة
المالكية وصيغته أي النكاح أنكحت وزوجت ولو لم يسم صداقا كما يأتي في التفويض
ومع بشيئة صداقا وحيث لك ابنتي مثلا أو صدقت عليك يا بكذا فان لم يسم صداقا
لم يتعقد وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كعت لك ابنتي بصدائق قدره كذا أو
ملكك ياها أو أحلت واعطيت ومثلك ياها بكذا أي مثل وهيت حيث سمي صداقا
فبعتك بده النكاح أو لا يتعقد ولو سمي صداقا ككل لفظ لا يقتضي البقاء كالمبس
والوقف والاجارة والعارية اه على انه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود
واكتفى فيه بالاعلان اللاحق لا تنقرد محتمه ولا ترتب ثمرته الا بعد الاشهاد قال
السلامة لرد في شرح الصغير ونسب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف اذ كثير
من لغة لا يرى محتمه الا بالشهادة حال العقد فعن نرى وقوعه صحيفا في نفسه وان لم تحصل
الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا تنقرد محتمه ولا ترتب ثمرته من حل التمتع الا
بمصرها قبل البناء اه اذا علمت ذلك تحققت ان هذا من جملة ما نهى الله تعالى عنه
بقوله ولا تقر بوال الزنا انه كان فاحشه وسامبلا قال في تقييد الخازن ولا تقر بوال الزنا انه
كن فاحشه أي قبضة زائدة على حد التمتع وسامبلا أي بشس طر يقاطر بيقه وهوان
تصب امره فترك أو ختته أو بنته من غير سبب والسبب يمكن وهو الصهر الذي شرعه الله
تعالى في قيل ان الزنا يشمل على أنواع من المفاسد منها المعصية والنجاس والحجاب المحذرى نفسه ومنها
اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحد بتردينه وذلك يوجب ضياع
الاولاد وانتفاع النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم
لزوجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابنتي وراه
ذلك فوكتهم العادون أي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم فقد حصر الحلال في الأزواج أو
ما ملكت أيمانهم والمذكور في السؤال لم يكن واحدا منهما وقال ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما كل فرح سواه ما حرام رواه الترمذي والله تعالى أعلم (الرابع) ما حكم
بيع المحرأ الا بالباعه من أحد من أقارب أو بن أو وهين أنفسهم في أيام التمتع
خوف الموت من الجوع أو حصل ذلك في غير أيام التمتع فهل هذا البيع صحيح أولا
وهل وطوهر بهذا السبب حرام أو حلال وهل ثبت نسب أولاده من هذا الوطء أو
هو زنا لا يثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل ان باب الرق والعبدية انقطع
بآية قاطعنا بسدوا ما قد اذ لا دليل خلافة أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته
للاول (أجاب) حكمه يعمه وهين للغير سواء كان البيع أو الهبة صادرا من غيرهن
أو منهن أنه باطل فلا يمكن بحال من الاحوال لانهن اسن بحال أصلا فلا بد خلل في
ملكه احد وان كن روضين بذلك لان الحرية من حقوق الله تعالى اذ يتعلق بها وجوب

فحوالحج والزكاة فلا يمكن الشخص من اسقامها وجعل نفسه ملوكا لغيره لانه غير
قابل للملو كية قال في تنوير الابصار ويمنع بيع مال ليس بمالك كالدوم والميتة والحجر
والبيع به ذك في باب البيع الفاسد كزبيته ايضا والباطل لا يملك بالقبض
بمخالف الفاسد اه والميتة مثل البيع لانها تملك بغير عوض مشروط فلا تكون الا
فيما هو مال في الهندية في ذك مشروط الميتة المراجعة الى الموهوب ان يكون مالا متقوما
فلا تكون هبة ما ليس بمال اصلا كالحرم لميتة والدم وصيد الحرم والحجر يروى في ذلك ولا
هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدر المطلق والمساكين ولا هبة ما ليس بمال متقوم
كالحجر كذا في البدائع اه بل اللازم على من علم حال من اشتدته به الجماعة لمسلم شئ
يبيعه ولا يقدر ايضا على تحصيله ان يجبي مهبته بما قدر في الهندية من الرب المحادى
عشر في الكراهة في الكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب
ويقرض على الناس اعمام احتساج في الوقت الذي يخرج من الخروج والطلب اه
وحكم ومثلهن به الدخيلة او البيع المذكور انه زنا محض لا يثبت معه نسب الا ولادانه لم
يوجد في ملك معين ولا شبهته ولا في ملك تكاح ولا شبهته ما الاول فلما علمت من بطلان
البيع والحيلة واما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان ما امة ابنته
مثلا لو ما الثالث فلم يدر ركنه من الابحباب والقبول فدين ينعقد قديما للنكاح لعدم
ارادته فيما ذكر واما الرابع فلم يدر ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان ما معدته مثلا
نصارا وروى على هذا الوجه واما قوله تعالى والذين هم لقومهم حافضون الا على
أقرباهم اورد ملكك ايمانهم فمهم غير ملومين الآية بل لو كنت المرأة من هاته النساء
فراش الرجل آخر ينكح يثبت نسب ولدها من زوجها لان هذا الزاني لما ورد عن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراس والعاهر المحرور والجماعة الا
اباد اورد في لفظ البخاري صاحب المراس (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق
والعبودية نقطع بآية من منابعدوا ما قد اذلا دليل خلافة أقوى منه أو يساويه حتى
ثبت معارضته لاول ن هذا الآية نزالت في يوم يدور وكان الكفار حينئذ من مشركي
العرب وهم لا يجري فيهم الاسترقاق فصار لوقوله تعالى في الآية فاما منابعدوا ما قد اذلا
ارشادك فيه لمصلحة في ذلك الوقت فلا يدل على منع غيرهما في الحكم عند قضاء
المصلحة له وحينئذ لا تقيد الآية بمنع غير المن والغداة قال الفخر الرازي في تفسيره قوله
عالي فشدوا الوثاق اشرادهم قال تعالى فاما منابعدوا ما قد اذلا فمساك لاول اما
وانما للعصروا منهم بعد الاسر فمهم في الامر بل يجوز التسلو لاسترقاق والمن
والغداة تقول غدا اشرادك كرا الامام في س تراجمنا واسترقاق غيرك في امرى
العرب عن النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم ولم يذكر الاسترقاق وما التسل فلان الظاهر
في المنع الا زمان ولا القتل ذكره وقوله فضر الرقاب فليطبق الا الامران اه وحكم

شركي العرب عندئذ بعد آية برأه أنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ولا يتركون أحرا
 بغير الجزية عليهم لأن القرآن نزل بقتلهم فالحجزة فيهم أن لهم من غيرهم لأن آية واث
 دلت على جواز المن والقضاء إلا أن أماننا الأعظم أبا حنيفة في المشهور عنه يقول بفسخ
 ذلك بالآية فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم وأحبهم وهم وأخذوا منهم كل
 مرد فأن هذه الآية في ضرورة برأه وهي آية ضرورة نزلت أي كاملة فتكون ناسخة لآية
 المن والقضاء في الذمة المن من أنفسهم وقتل الأسيارى إن شاء إن لم يسلموا واسترقهم
 أو تركهم أحرا دامة لنا المشركي العرب والمتردين كاسيحي وسرم منهم أي أطلقهم
 بما ناولوه بعد إلامهم ابن كحل لتعلق حق العالمين وجوزة الشافعي بقوله تعالى فاما
 بعد وأما إمامنا فلهذا يخبره تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع صوم
 فداؤهم بعد عام الحرب أما قبله فيجوز المال لا بالأسير المسلم درو صدار الشريعة اه وكون
 سورة برأه آية ضرورة نزلت عزاء في رد الهتار إلى فتح القديروذ كرق حواشي المحللين في
 آخر سورة النساء حيث قال روى أنه صلى الله عليه وسلم بعدها نزلت سورة النصر عاش عاما
 ونزلت بعدها برأه وهي آية ضرورة نزلت كاملة إلى آخر ما ذكره اه وفي رد الهتار قوله
 الا مشركي العرب والمتردين فانهم لا يسترقون ولا يكونون فمسلنا بل اما الاسلام أو
 السيف اه وكون آية المن والقضاء منسوخة عند أي حنيفة منسوخة في كثير من
 التفاسير والذلائل القرآن آية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والملك المترتب عليه كثيرة
 كآية كفارة العيمن والقتل والظهار وآية جيل الاستمتاع بملك العيمن وكذا الأحاديث
 والإجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد نزول مدبره عليه الصلاة والسلام في
 مواضع كثيرة وخرج البغوي في مصابيح السنة عن أبي سعيد الخدري قال لما نزلت بشو
 قرينة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليه فسأه على حار
 فلما دعا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا إلى سيدكم فاعف عنكم فقال رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء نزلوا على حكمك قال فاني احكم ان تقتل المقاتلة
 وان تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم يحكم الملك ويروي يحكم الله فسأوا قطع باب الرق
 والعبودية لسا يمكن ثم من ذلك والله تعالى أعلم (الخامس) ما حكم سؤر الكتمان
 والجورسي وجدة الاصنام وما أصابته أيديهم من الماء أو المائعات هل هو طاهر أو لا وإذا
 قائم بالاول فالمراد من قوله تعالى انما الذمركون نجس هل نجاستهم كالعذرة أو كالنجس
 وهل سؤر شارب المحرور كل لحم الخنزير مسلما كان أو كافرا نجس أولا (اجاب) سؤر
 الآدمي ولو نجسا أو كافرا أو امرأة ولو طاهرا أو نجسا طاهرا السؤر شارب النجس أو كل
 لحم الخنزير بمثلان شرب احدهما من الماء على فور ذلك قالوا يتلوه وشه ثلاث مرات بعد
 لمس شفتيه بلسانه وزال اثر نجاسته ثم شرب لا يكون سؤر نجسا اذا كان شارب
 طويلا لا يصل اليه لسانه فلا يظهر بذلك اذا نجس بشئ مما تقدم ويكون سؤر نجسا اذا

اصاب الكافر ما او ما اعمالا ينسبه كذا يترد من الدور والحداد والمراد من قوله تعالى
 انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كنفة في الدنيا وعن العبر قيل غير ذلك كما
 ذكره آئمة التفسير قال في الخازن قيل اراد بالمشركين عبدة الاصنام دون غيرهم من
 اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من
 اليهود والنصارى والتجسس الشيء القدر من الناس وغيرهم وقيل التجسس الشيء الخبيث
 والمراد بهذه العبارة نجاسة الحكم لا نجاسة العن مع انفسا على الذم لان الفقهاء اتفقوا
 على طهارة ابدانهم وقيل هم نجس العين كالكلب والخنزير حتى قال الحسن بن صالح
 من مس متكما فليتوضأ وروى هذا عن الزبيدي من الشيعة والقول الاول اصح وقال
 قتادة وهو النجاسة لانهم يمتدحون ولا يقتسلون ويحسدون فلا يرضون وقال السفي في
 تفسيره ما عا الغمر كون نجس لان معهم الشرك الذي هو مغرة العن ولا يهتم ليطهروا
 ولا يقتسلون ولا يمتدحون النجاسات فهي ملا يستلم او جعلوا كلهم النجاسة بعينها
 مبالغة في وصفهم اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) ما معنى حديث من
 تشبه بقوم فهو منهم هل المراد منه التشبيه في كل الامور او لو كان في بعضها وهل التشبه
 بالكفار الممنوع اخذ من اشارة حديث التشبيه في خصوص ما نص الشارع على تحريمه
 او هو شامل في تشبه كان ولو في المباح او المسكوت عنه الذي لم ينص الشارع عليه بكل ولا
 حرمه وهل بين الشارع لبس هيشة مخصوصة لا يجوز تداولها او هي من جهة
 الامور المباحة وهل الجبة الرومية التي اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت
 هيشة كلبوسه صلى الله عليه وسلم او كهيئته كلبوس الكفار وهل ضيق الكمين
 دليل على الثاني وهل لبس الضربوش والتسكعة المبرع عنها في مصر بالسنة والبخلون
 والمجرم ما الى لبسها الترك فيه تشبه بالنصارى او لا وما معنى لقولهم هل معناه من
 تشبه بالكفار فهو واحد من جملتهم كافر مثلهم او معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم
 ان يكون كافرا وهل من جملة التشبيه المنوع اكل الطعام على البر بوضع الخبز
 واللبس بالسكك وغيرها ولا فتونا من كتب الفقه مع بيان ادلة تلك المسائل من
 الادلة الاربع عشرة واقوال السلف رحمكم الله (اجاب) هذا الحديث ذكره الامام
 السيوطي في الجامع الصغير في حرف الميم وقال شارحه العزري قال المناوي اى تريا
 في ظاهريتهم وقول العلقمي اى في لبسهم وبعض افعالهم فهو منهم قال العنقي
 اى من تشبه بالهاكحين يكرم كيمكرون ومن تشبه بالفاسيق لم يكرم ومن وضع عليه علامة
 الشرف كرموا لم يصدق شرفه وفيه اشارة الى ان من تشبه من ايمان بالحيات المؤذيات
 وظهر لنا في صورتهم فانه يقتل وانه لا يجوز في زمانه لبس الامامة الصفراء او الزرقاء
 اذا كان مسلما واه ابن وعلان وابوداود بن ابن هجر والضرباني في الاوسه من حديثه
 فلما لم يلقى بجانبه علامة المحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور والتشبه ولو في بعض الامور

ثم التشبه بالكفار قد يكون صوريا بان يفعل كفعلمهم من غير قصد تشبههم - ثم وقد يكون
 حقيقيا بان يفعل ذلك فاقصد التشبه بهم وعلى كل اما ان يتشبه بهم في مكرم او لا فان في
 الاول فهو ثم مطلقا قصدوا لم يقصدوا في الثاني ان قصدوا والاف لا يدل على ذلك ما
 ذكره في شرح الدرر باب مفسدات الصلاة ونهوه وقراءته من مصحف أى ما فيه قرآن
 مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه او قرأه بلا حيل وقيل لا تفسد الا بآية واستظهره
 المحلى وجوزه الشافعي بلا كراهة وهما بالالتشبه باهل الكعبة أى ان قصده لان التشبه
 بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يتقصده التشبه كما في الجبر اه وكتب عليه في
 رد المختار قوله لان التشبه بهم لا يكره في كل شئ فانا قائل ونشرب كما يشعرون بخمر من شرح
 الجامع الصغير لقاضيات ووثيقه ما في الذخيرة قبيل كتاب القصرى قال هشام رأى على
 ابي يوسف زنا من مخصوفين بمسامير فقلت اترى هذا الحديد باسا قال لا قلت سقيم ونور
 ابن يزيد كره ذلك لان فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس
 الثعلب التي له شعر وانها من لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به
 صلاح العبد لا تضر فان الارض محال ان يكون قطع المسافة اليه عبدة فيها الا بهذا النوع اه
 وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبه اصل الفعل اى صورة المشابهة بلا قصد اه ولم
 يبين الشارع للامس هيئة مخصوصة فيجوز لبس ثيابهم عند عدم قصد التشبه قال في رد
 المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في التبع وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الغسقة
 لانهم لا يتقون المحنة وقال المصنف يعنى صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من
 ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استغلالهم الخمر فهذا اولى اه فانت تراها مطلق جواز
 لبس ثيابهم ولم يقيده بكونها هي هيئة مخصوصة وفي شرح الاشياء لمية الله افندى البعل
 من كتاب السبر وكذا يكره ترتيزنا نيرا اليهود والنصارى وهو زنا من صوفى او شعر
 يشده فوق ثيابه ولا يجعل له حلقة للشدة كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين
 والشمال برجسدى وفي معين المقتى كل من تشبه بالكفار محمد او ترتيزنا نيرا النصارى او
 ترتيزنا نيرا النصارى او تفلنس بقلنسوة الجوس او دخل بيعة او كنيسة لزيارتها والتبرك
 بها او تبرك ببعض كبار الكفار لطلبه بزيارات عبادتهم او شئ من خواص دينهم بكره اه
 وتقييده بالعبد اشارة الى انه لو كان فعل ذلك لضرورة تنكوف برد او فعل ذلك خدعة في
 الحرب او طليعة للمسلمين او لان البقرة لا تعضه لبنها الا اذا لبسها واستتر ايسم لا يكره
 والاكل مصرح به وقوله سواء دخل كنيسة لم يدخل تعميم في التشبه يعنى ان قصد التشبه
 بهم مكروه ولا يلزم ان يكون مع ذلك دخول للكنيسة واما دخول الكنيسة فقد علمته ولو قال
 المترتيزنا نراهم والابس لمسارهم من شعارهم كنت مستتر ثيابهم ولا اعتقد دينهم صدق
 وبانه لا قضاء واطلاق معين المقتى وعلى القارى في شرح المبكرات يشير الى انه يصدق
 ايضا في القضاء فليتامس اه وروى البضارى عن المتبركة قال فافترغت عليه الاداة

سنة

صفر

وغسل وجهه وعديه وعليه جبة من صوف فلم يستع أن يفتح ذراعيه منها حتى أتبعه
 من أسفل الجبة اه وفي فتح الباري شرح البخاري لا من همر من صلب الصلاة في الجبة
 الشامية هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في باب الكفار لم يتحقق فتحها وانما عير
 بالشامية مراعاة للغة الحديث وكانت الشام اذ ذلك دار كفر وقد تقدم في باب الحج على
 المحققين ان في بعض طرق حديث المذنب ان الجبة كانت صوفيا وكانت من ثياب الروم
 اه ولا بد ومن صوف من أجياب الروم اذا هلت ذلك فلا مانع ان يكون ضيق
 السكين دليلا على ان هيتها كلبوس الكفار لما ذكرنا ان يصوز ليس ثيابهم على
 هيتها عند عدم قصد التثيب وأما معنى فهو: منهم انه كافر مثلهم ان تشبههم فيها وكفر
 كان عظم يوم عيدهم بعبادتهم أوليس زناهم أو ما هو من شعارهم فاصدا بذلك
 التثيب بهم استخفافا بالاسلام كما تدينه أبو السعود والمجوى على الاشياء والافه ومثلهم في
 الاتم فقط لافي الكفر وأما كل الطعام على السرير وقطع الخبز والنعم بالسكين فلا
 يوجب كراهة التهميم لم يبق هذا التثيب بالكفار فنفذ كرفي هندية من الباب الحادي
 عشر في الكراهة في الاكل وما يذبح على بهمانه قاله لا الدين الزجاني ذكره قطع الخبز
 بالسكين وقال أبو الفضل الكرماني ولو ما دلا بكرة كذا في التثيب اه وفي كراهية الدرد
 قبيل فصل البيع مانعه وجاه لا تقصوا الخبز بالسكين وكرمه فنه كرمه وفي رد
 المختار قوله وما قال شيخنا شيخنا الشيخ اسمعيل المحراري من الاحاديث المشتهرة
 لا تقصوا الخبز والسكين كما تقصوا الاعاجيب ولكن انتم ونهنا ذل الصفة في
 موضوع اه وفي الهبة لا يكره قطع الخبز والام بالسكين اه والله تعالى أعلم

(كتاب أحياء الموات والشراب)

(سئل) في قطعة أرض لا ملك لأحد عليها أحياءها رجل ياذن نائب الامام وصارت
 صاحبة للانتفاع بها فهل يملكها لهي بذلك او انما هو القراض فيها ولم يبقها على
 مصالحه بعدد وندضى الجهة خارج سند الوقت بذلك (أجاب) اذا أحياسم أودى أرضا
 غير منتفع بها وليست بملوكة لمسلم وذمى وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من يرضى
 العام وهو جهورى الصلوات لا يسمع بها صوته أو قريته نهى عن قول محمد بن المنصور
 يملكها ان أذن له الامم في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه تسنن والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في قطعة أرض لا ملك لأحد عليها ولا تقع بها القرية تبنى عليها أحياءها رجل
 ياذن الامام فهل تكون للمبني وما يملكه بذلك أحياء وله التصرف فيها بما شاء
 (أجاب) اذا أحياسم أودى أرضا غير منتفع بها وليست بملوكة لمسلم وذمى وهي بعيدة
 عن القرية اذا صاح من يرضى العام لا يسمع صوت من يملكها عند أبي يوسف وهو المختار
 واعتبر به عدم ارتفاق أهل القرية به وبه قلت الثلاثة وهو صخر الروية وبه يفتى والله
 تعالى أعلم (سئل) في أرض موات فيها بئر مهدوم ومردوم من قديم الزمان الى الآن لم

١٢٦٦

٧

ربيع الاول

١٣

١٢٦٦

١٢٦٨

٢٢

جمادى الاولى

١٢٦٨

١٩

صفر

١٢٧٢

١٠

يكن لاحد فاستولى عليه رجل فبذاه واحياه بأرضه باذن المالك ثم بعد ذلك أراد رجل
 اجنبي ان يشاركه فيميدون وجه شرعى فهل لا يجاب لذلك يمنع من مء ارضه واضع
 البذخ احياه باذن المالك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ماضيا ومطلوب
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اياه لارضاً للزراعة واحد البديل يجوار ارض
 بور حريم البلد اصلى من اخذ شي من الارض المذكورة وجعل فيها حرا لوضع الزرع
 المصروفه هل اذا فسخ الاستبدال ورجع كل على أصله لا يدخل ما أصله من الارض
 المذكورة في البذل ولا يختص به جاره لانه حق العامة (اجاب) حق الانتفاع بحريم البلد
 لا له ولا ليس لاحد منهم نسخ غيره من الانتفاع به يدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة بأيديهم قمارا ولا جازم وضوغة بشاطئ نهر النيل الاعظم معدة لصيد
 السمك يكون ماء البحر يملوها عند قرايته وبقيل عنها وقت هبوطه فيسقي السمك
 فيها فيقتلوه من هي يسهو ويتصرف فيه لمن شاء ببيع وغيره قام عليهم الا ان جماعة
 يدعون ان تلك القمار يزيتقون فيها نصيبا معلوما عن اصولهم ويريدون رفع
 أيديهم عن ذلك النصيب وانهم اعترفوا بذلك لدى بيعة شرعية ولماسل واضعوا اليد
 عن ذلك جحدوا الاستحقاق والاجراء المذكورة ين فهل التصدير المذكور بشاطئ النيل
 لا يقيد الملكية فيما جروه سواء قلنا بأنه موات يجوز احياه باذن الامام أو قلنا بأنه من
 حريم النهر لان مجرد التصدير لا يحد احياه واذا قلتم بان ذلك ليس باحياه شرعى فاذا وقع
 فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرطا (اجاب) المهرج بان الانهار
 المقدم كائنا لمست مملوكة لاحد ومالك كل واحد من العامة الانتفاع بها سبق
 دوابه ولو ضعه ونصب مباحوة واليصة واتخاذ مشرعة ونهر الى ارضه بشرط ان لا
 يضرب العامة ومن جملة الانتفاع جعل القمار في المذكورة على شاطئه لصيد السمك
 فلجماعة المذكورة بان ذلك حيث لا ضرر بالعامة والامنعوا ولا شبهة في ان الاجار
 الموضوعة للقمار في المذكورة مملوكة لاربابها فمورث عنهم وتجري فيها الخصومات
 كاثار الدعاوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة ارض من
 الاراضى المصرية يدون ان يؤمر من على الامر ولما اصلى بعض ماضرب عليه
 الخراج ثم فيها مظهراته موجود خلاف ماضرب عليه الخراج جز ممن زرع وبخ لا زال
 مواتا فاراد على الامر زرع الارض المذكورة من الرجل المذكور لضرب الخراج عليها
 واصلاح الجزء الباقي فيها مواتا فادعى الرجل انه يملك الارض المذكورة عن والده
 بموجب وثيقة وانها آلت الى والده من هريمان اولاده على كان انعم عليهم بها في سنة
 ١٢٢٥ يامرولى الامر وقتها شرط انهم يصلحونها ويزرعونها ولا يجزوا بها شيامن
 التصليح والزراعة فضلا عن كون المذكورة بصورة الحجة على ماله لا تقطال من
 واقع الامر ولا من واقع وضع يده وقد بحث من الرزنامة التي هي محل مصل قبيل

الاقطاعات بالأمر فلم يوجد بها اقطاع الارض المذكورة لاحد ومحت ايضا من الامر
 المرتكن عليه المدعى فلو جاز في الحكم الشرعي في ذلك هل لولي الامر زرع الارض
 المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها أم لا وهل اذا وقف رجل أرضا من
 الاراضي الاميرية خراجية كانت أو غير خراجية اقطاع من ولى الامر تجوز وقفية فهو يكون
 معمولاً بها أم لا واجب منه من قبل العلامة معني ثم اسكنه في حال يقوله اعلم انه
 بشرط في ثبوت ملك أولاد هل للارض المذكورة ثبوت انصام ولى بها المسموعين منهم
 باسمائهم والا كان عليهم كالمجهول وتعيين الحدود واسلامهم لها وزواعتها واذا قد شرط
 من هذه الشرع ولا يثبت ملكهم واذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح عليهم للوقوف واذا لم
 يصح القبول لم يصح فيها الوقف قالوا لى الامر اخذها والاسبقا عليها هذا ما يتعلق
 بالارض المنتمية بها وأما ما يتعلق بوقف الارض الخراجية وأرض الموات فتقول اذا
 وقف رجل ارضا خراجية غير موات بدون اقطاع من الامام لا يصح بل ولو باقطاع منه الا
 اذا كانت مواتا أو ملكا للسلطان قال العلامة قاسم بن قنلوب اعلم ان من اقصص السلطان
 ارضاً من بيت المال ملك المنفعة وله جاورها وتصل بموته أو خراج من الاقطاع لان
 للسلطان ان يخرج جميعها اهـ هذا في الارض الخراجية الصالحة للزراعة وأما الموات
 فلا يصح وقفها الا بعد احيائها فان الامام حتى لو احيها لم يبدون اذنه لا يملكها واذا لم
 يملكه الا يصح وقفها واقفه اعلم كنهه الفقير محمد بن صالح اليناه المحمدي معني اسكنه في
 (أجاب) صحح علمنا بانها اذا احيها سلم أو ذى ارض موات بان جعلها صالحة لعمارة
 الزرع يملكها ان اذن له الامام في ذلك وهو قول الامام الاعظم وهو المختار وعليه ارباب
 الماتون وقالوا يملكها بالاحياء بلا اذنه لو مسلم اقلو ذميا شرط الاذن انفسا فاذا اعترف
 واضع اليه بان تلك الارض من ارض الموات وان ولى الامر اذن للعرب بان باحيائها ولم
 يحصل منهم احياء لم يباح حتى انتقلت الى اية الوقف لمساوقها عليه تبين هدم محبة
 الله لما ليسه بفصوصيح على فرض ثبوت الاذن من ولى الامر للعرب ان في ارض معينة
 معلومة ولم ياذن له لعدم ملكهم اياها بعد احيائها اذ الملك مرتب عليه لا على مجرد
 الاذن من ولى الامر فلا يصير ملكا له واحياء بعضها من قبل من انتقلت اليه بدون اذن
 من ولى الامر لا يوجب ملكا لله في المسائل هذا الوجه على قول الامام المختار فلا يصح
 الوقف منه والحال ما ذكر اذ الوقف مرتب على الملك وهو لم يوجد واذا لم يصح ملكها
 ووقفها ادعى مستدقة لمجته بيت المال فلولى الامر التحرف فيما يباح لاقصص لعمامة
 المسلمين والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الزمانه بما مضمونه ان من ضمن
 ارباب الابداعات شخص يدعى يوسف قال نعم عليه من ولى الامر باعادي قدرها مائة
 فدان وحددته ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فداناً ووجد ان الخمسة
 والعشر بن فداناً عالية عن المياه فزرع وضمانه من العمور ورواى الامر لى تحصيل مال

المعمورة وتذكان أنتم على السيد محمود مصطفي بحسن قدانا ابعاده أيضا وجرى
تحديد هاليه بما فيه العلو الذي تر ك يوسف أغلوجه التكرار واستولى السيد محمود
عليها وصرف على اصلا حها صاريف ولا زالت بيده ثم توفي يوسف أغلغص زوجته
خمس وعشرون قدانا وخص بيت المال خمسة وسبعون قدانا باعتبار المائة قدان وضد
ذلك اتفق امر التكرار في تحديد الخمسة والعشرين قدانا الى النقصين وكان روى
بدين المائة ان تفرغ الخمسة والعشرون قدانا من السيد محمود السابق تحديد هالي
الموتى ويستبدل الى السيد محمود بدلهما بما يوجد تروكا فوقف في تسليم ذلك محتجا
بعدم دور الامر وحصول تحديد هاليه واخراج القسيط ووضع يده عليها وصرفه عليها
مصاريف حتى اصلها واهلها وارت صاحبة لنزاعه وعرضه نهالي ولي الامر فسدوا عنه
مضروبه حيث ان يوسف أغلغص يدخل في حيازته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين قدانا
فهى التي تكون حق تر كه وبعان زوجته وان لم يكن في حيازته زوجها جميع
لا بعدية فلكون مرجحة ولي النعم فتعفى مراعاة ضعفها الجانب اما انها تقضى لها
الخمس والعشرون قدانا نصيبا في الكمال ولا ينقص منه شيء رجحة بها ولا يصح
بيت المال لتسوية عدم استيلاء المتوفى المائة قدان وحيث ان مراعاة اصل حق بيت
المال بما يقضيه العدل ايضا كانه لا ينبغي نزع جميع الخمسة والعشرين قدانا التي
يكر تحديد هاليه السيد محمود بعد حيازته اياها المائة المذكورة وصرفه مصاريف في
اصلا حها للمساواة وفصل اشكل بمقتضى مراعاة الجانبين فتعفى هي اى الخمسة
والعشرون قدانا المذكورة والخمسون قدانا الباقية بما دخل في حيازته المتوفى بينهما
بتسوية اصل حق كل منهما فيص السيد محمود اربع عاشر قدانا ونصف وربع
من قدان ويخص بيت المال ثلاثة ارباعها ستة وعشرون قدانا وربع وبهذا تتم القضية
فبمقتضى الارادة السنية صارت المبادرة في اجراء العمل كنطوقها الشرعيتين ان
الزوجة المذكورة توفيت في غاية شوال سنة ٧٢٠ قبل صدور الارادة السنية المحكي
عنه وقد كانت اوصت بكمال ما هو مخلف عنهما ابعاده وفي غيرها والوصى هو
المطالب الآن باخراج التقسيط اليه بنق الوصية ويعرض ذلك لثلاثة ايام ومنها المجلس المعية
صدر الامر بالاستفتاء لمعرفة الحكم الشرعى فيها فبنا عليه لم نخرج بره تؤمل الافادة
(اجاب) ان كان القصد اجراء مقتضى الامر العالى الصادر في شأن ذلك ففيه توصية
زوجها فتم عليه سابقا بالمائة قدان ابعاده يكون لها خمسة وعشرون قدانا حيث
اوصت بجميع تركها فيما عتقه فلوفرص ملكها خمسة وعشرون قدانا من اصل المائة
تكون داخل في الوصية وان كان القصد معرفة الحكم الشرعى في اصل هذه الحادثة
وما تدبر منها فتجواب انه لما لم يحى المنعم عليه الا ول جميع ما اراد به وهو المائة
قدان بل حاز منها خمسة وسبعين قدانا فقط واحياها وترك الخمسة والعشرين قدانا

الذ كورة بالا حيا هو بلا زرع ولا صليح واستمر تاركها فهو اربع عشر فسمته الى ان مات
 في سنة ٢٧ لا تدخل في ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا لاراحياها باقيا وفي الامر
 به بذلك وحيثما فاستحقاق الزوجة لها هو ربع الخمسة وليسعين فدا لا غير وهو
 ثمانية عشر فدا وانا نصف وربع فدان ثمانية الخمسة والربعين التي احببت من قبل
 ذ و جهوا بها انما يصح جميع تركها للثبوت التي ذكرتها يكون هذا التدرج اخلافي الوصية
 الذ كورة يصرف منه فيما بينه ولا يكون ملكا لارض الذي اقامته على صرف ذلك
 انما ولاية المبيع والعرف وما يشبهه لا وصي الذ كورة لا تغيره واما الخمسة والعشرون فدا
 المحكي عنها فهي ملكة لمن احيائها خاصة لا يشاؤك فيها بيت المال ولا وصية الزوجة
 الذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صدر له امر يارض ابعادية صار تحت يدها
 ومساحتها بموجب تقسيط يوافي من الاراضي الخارجة عن الزمام ومن جهة واحدة
 قطعة ارض لا تبلغ فدانين وان القطعة الارض الذ كورة صار تحت يدها في التقسيط
 بحدود اربعة ولا تقسمها تنتهي الى ارض زراعية جارية في تصرف رجل من الجيران
 بحيث ان ارض البحار محاطة بغيرها الثلاثة والحد الرابع ينتهي الى جسر هناك كما
 ان ذلك يمر في التقسيط الذي يوافي ووضع التقسيط على جميع الابدية بما فيه القطعة
 الارض الذ كورة واحياها واصلها بحسب الامر وصار زرعها مدهنتين ثم بعد ذلك
 كما سقط الجار الذ كورة من غنة ارضه الختامة بالقطعة الارض الذ كورة لرجل آخر
 بموجب حجة بيد المسقط له منه ذكره القاضي فيها ان الحد الرابع من الحدود ينتهي الى
 البحر الذ كورة بحيث يتدفق من التعديل الذ كورة بالجهة ان القطعة ارض الابدية
 الذ كورة من جهة المسقط للرجل الآخر من مجار الذ كورة فهل يكون المثلث في القطعة
 الارض الذ كورة الذي وضع يدها وتلكها بالامر من ولي الامر حيث ان ملكها
 بالامر والاحياء من قبله اسقاط للرجل الآخر الذ كورة من الجار من قبله ان يثبت
 الجار من غنة ارضه التي سقطت منه لا ويكون له قول عليه في التقسيط وضع يده
 السابق على غيره هؤلاء لا يضر ولا يضر هذه حجة كذا حيث لم يثبت له قط من
 الاصل في حدوده ولا لغيره ولا لغيره كان قوله لا يضره غنة ارضه ذ كورة بوجوبه
 انفس من الاصل في حدوده بل اسعه الارض الذ كورة به دية خارجة عن الزمام
 من زمن المساحة الى ان تحذف من ارضه لا يضره ذ كورة من الجار من قبله ان يثبت
 الاخير بان ارضه ناقصة من التدرج الذي يضره عليه من ارضه من مادوا
 كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زمن المساحة (جواب) لمعه هو وضع اليد لثبوت
 ثبوت القطعة في يد واضع اليد عليها قبل استحقاق المسقط له والمسقط والحال ما ذكر
 ولا تنزع من يده بغير دفع رايحة التي بيد المسقط له الخارج عن هذا الوجه بدون
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من سعادة ناصر الله رجعية على مسعادة رئيس

١٢٧٥

١٢

سجادی الاولی سنة

١٢٨١

١٥

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المقتنين بالديار المصرية المحافظين للشرعية
 الحميدة فيما يختلف في الاقطار المصرية من الاراضی بسبب نزول البحر الملح منها هل تكون
 في ملك أو استحقاق صاحب المزارع الملاصق لها أم كيف أقيدون عن ذلك (اجاب) مجرد
 كونه ثلث الارض ملاصقة لعمارة خص لا يوجب دخوله في ملكه واستحقاقه لأن
 المراضی التي تظلم من نزول مياه البحر الملح يبطل الاسلام حق الولاية عليه السلام
 حتى لو لم تكن منتعنا به تكون مواتا ولا تدخل في ملك أحد یا كان بدون احيائها
 بالاذن الشرعی من المحكم والله تعالى أعلم (سئل) من دیوان الخارجية بما صورته
 اذا كان شخص أو شخصان يملكون اراضی بالقرية من شاطئ البحر في المملكة المصرية
 فهل لا يكون له الاستيلاء على شاطئ البحر المذکور وليس لهم حق القلل لسواحل البحر
 الملح المقابلة لاملأ بهم اذا انحصر ما البحر عن قطعة من الاراضی المذکورة لا يكون
 لارباب الاملاك المذکورین حق الاستيلاء عليه او تكون تلك السواحل حقاً للعامة
 المسلمين اذا كان الامر يحتاج لتلك السواحل لا تنفع العامة بها المصلحة المحكومة أو
 كان يحتاج اليها لطريق أو أخرج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها
 ونحو ذلك وتكون الولاية عليها لولی الامر وما قد ارتكبت السواحل المحتاج اليها هل
 تقدر بمقدار حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضی من ضمن الاراضی
 الموات التي هي غير محتاج اليها المنتفعة منافع العامة لا بد وخ لا حد الاستيلاء عليها
 ولا احيائها بغير نزوع أو بناء الا باذن من ولی الامر واذا فرض صدور الاذن من ولی الامر
 ومضى بعد ذلك ثلاث سنين بدون احياء فهل لا يكون للأذن له حق التملك لتلك
 الارض ويكون للغير احيائها بآذن من ولی الامر ما يصدر اذن جديد منه للأذن له الاقل
 أقيدوا الجواب (اجاب) نعم ليس للاستيلاء على شاطئ البحر
 المذکور وليس له حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لاملأ بهم ولا انحصارها
 البحر عنه اذا كان ما ذكره من انتفاع العامة به وكان محتاج اليه لمصلحتهم المذکورة
 وتكون الولاية والتصرف فيما ذكر لولی الامر بالمصلحة كنه في سائر حقوق العامة
 وتبطل السواحل بمقدارها بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتان تكون
 خارجة عن البلدة وليست مرافقها ولا محتاج اليها لمصلحة العامة ولا ملك كالحد ولا
 احتياضه لا بد من الاستيلاء عليها و احيائها باذن من ولی الامر وهو
 الختم والمأخوذة به اذا كان الهی مسلماً فلو تم ما شرطه الاذن اتفاقاً ولو مستأمناً
 لم يملكها أصلاً واذا فرض صدور الاذن من ولی الامر بالاحياء ومضى ثلاث سنين قبل
 الاحياء بغير لولی الامر الاذن فيها لغيره ولو بعد التجديد لعم الملك فيها للأذن له
 الاول والتقدير بثلاث سنين روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه قال ليس
 له تجديد بعد ثلاث سنين حق والتجديد يكون بوضع علامة من حجر أو بمحصارها فيها من

شعبان

١٢٨٥

١٣

شعبان

سنة

المحشوش والشوك وتغيبه عشها وجعلها اوبلوا ما فيها من الشوك وغيره
 وكل ذلك لا يقيد الملك امكنه رولى بما افلا وتخلصه منه الى ثلاث سنين فلا يقضى
 لاحد ان يحشى ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من مريض الله بانه امانى نعمه
 فاذا احياها غيره قبل مضى ثلث سنين فله ملكها او الله سبحانه وتعالى (سئل) في جماعة
 احدثوا اسقية على سبيل الشراكة بينهم يسقى كل منهم ارضه المختصة بمن نبت الساقية
 وجعلوا لها قناة بين اراضيهم لمرور الماء فيم اوسق تلك الاواشي ثم ان احدهم احدث
 قناة اخرى في وسط ارضه اسقى ارضه الخاصة بها فطلب منه شريكه ان يسقى رضى
 الطالب من ثلث القناة المختصة بالماء لطلب منه ايضا على سبيل العارية بدون اجرة
 ولم يكن للماء الحق في السقى من ثلث القناة من قديم الزمان فرضى بذلك صاحب
 القناة والارض ثم بعد مدة تضرر صاحب القناة والارض من سقى جاره من ارضه
 وقتها بسبب كثرة الماء ونزول الارض واودى منعه من ذلك وقال له اسقى ارضك من
 القناة الاصلية القديمة التى بين الاراضى فلم يستعمل لقوله ويريد ان يزام صاحب الارض
 بالسقى من قنائه التى في ارضه خاصة فهل له منعه من السقى من ارضه وقنائه الخاصة
 والرجوع فى اعارته حيث لم يكن له حق في ذلك من قديم الزمان وليس لذلك رجوع لا
 اجرا للماء فى نوبته من القناة الاصلية القديمة (ج) نعم ليس يرجع لما كورجوا
 الماء من ارض شريكه فى الساقية اذ لم يكن له حق اجرا له فى ثلث الارض من قديم
 الزمان لصاحب الارض المختصة به الرجوع فى اعارته لما كورجوا والماء لما كورجوا
 السقى من القناة المساعدة للثمن القديم والله تعالى اعلم (سئل) مما هو ومن حكمه
 استسقط بافاد من محافضة مصر بتاريخ ٧ ربيع الاخر سنة ١٩ ومضاهى ١٢٨٨
 المرحوم سليم باشا السلحدار مدير عموم قبلى كان باستسقط ثلثات المكبان وصدر
 الاذن منه شفاها فخر حوم على اقطاعى باشا باعطائه لعلامن لكامان باسوط من
 جهتها الشرقية باقرب من ٥٠٠ ذى الحضرى بنى فيه دكة وبيوت ثم تقدم منه عرض
 لعادة اجدى باشا مدير الجهة بانه بنى دكة وبيوت باعقضى الاذن المسد كورجوا
 صدر امر كبير من الماء لثلاث بحور به حصة شريعة بالملك فلزم العرض لحدود الامر
 بذلك فصدر اشراف عليه لى نه اذ اتفقه ان الشهر المذكور ليس له مائت
 ومقدمة اجرى البناء فيه فعلى مقتضى الامر الكتبت فى الصادر فى ٢٣ ربيع الاول
 سنة ١٢٨٨ حرر وانشأه الملازمه بمقتضى الاصول وحبث صدر مكره فى
 باعطاء بتجديد لى رضى رضى من محل تكريم لى صارت زلته ومقدمه - مذكرة
 واجرى فيها البناء فقرر له تجديد لى رضى لى رضى - رضى - رضى - رضى - رضى
 من البناء فيما يكون ملكه ثم مات الباقى عن ورثته كورجوا رضى رضى رضى رضى رضى
 والآن اراد احدهم وقف نصيبه الذى خسه بائيراث وبنى عوضه من رضى رضى رضى رضى رضى

٢٨

١٢٨٨

أرضاً وبناها فحصل لنا وقفة في صحة وقف الأرض المذكورة والمحال ماذ كغررنا هذا
 فاطلة بصورة الواقعة نروم عرضة على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام والا فانه مما يقتضيه
 المحكم الشرعي في ذلك وما يقيدناه يكون العمل بعتقنا ويكون دستور العمل فيما
 مماثل ذلك (أجاب) اذا كانت القطعة الأرض المذكورة التي هي من جملة الكيمان
 من ضمن الأرض الموات التي ليست مملوكة لاحد ولا معدة لمصلحة أهل البلدة ولا يضر
 كونها قريبة منها على المرح الملقى به بل المدار على عدم ارتفاق أهل البلدة بها وبناها
 مسلم أو ذو بائن من له الزاوية في ذلك على كذا بالاحياء المذكورة ويجري فيها التوارث
 وفيها التصرفات الشرعية التي من جملتها الوقف واذا لم تكن مواتاً وكانت من
 حق بيت المال يصح ملكها من قبل ولي الامر أو له ذوقه في ذلك اذا لم تكن محتاجة
 لمصلحة العامة وكان المصلي له من مصارف بيت المال كاستخدام الحكومة والا فلا
 فيجوز تحقيق هذه المسألة وما يتبعه يجري العمل بعتقنا والله تعالى أعلم

● (باب القرض) ●

(سئل) في رجل أخذ من آخر قدراً من الفرائض والهايب ودفع له قطعة أرض زراعية
 وهنا عليه ان يقرضها أو ادرب الأرض ان يقتضيه كما يلزمه مثل الفرائض
 والهايب ولا يفتقر زيادة المدبر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث
 ثبت القرض ولا مانع من الدهر به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر
 نحو مائة قرش وبعد مدة طالب منه فادعى بأن له عليه أكثر منها فانكر دعواه فهل اذا لم
 يقرضه عليه بينة يجازي به يكون للقرض المذكور مطالبته بما اقترضه منه حيث كان
 مقرضه ويجوز على دفعه (أجاب) على المستقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقرضه
 يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
 وهنا عند آخره على ندوم معلوم من الريالات الفرائض وقد راعى من الذهب المعين فهل
 اذا اراد ادرب الأرض ان يقتضيه كما يلزمه دفع دراهم مثلاً او اذا اراد ادرب الأرض أن يحاسب
 المرتزق على ربح الأرض المذكورة لا يجازي بذلك خصوصاً اذا باع له الانتفاع بالأرض
 المذكورة (أجاب) على المقرض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الأرض
 مضالبة المرتزق بشئ من المال هذا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدراً
 معلوماً من الدراهم ليست ترضى به عسلاً فاتفق رب الدراهم مع المقرض على أن يحسب له
 في كل قسطا قرشاً حسب عليه مبلغاً جسيماً ان يدعى دراهم القرض ويبريدان يطالبه
 به فهل اذا لم يقد اشركه يكون ما حسب به وما فلا يكون له مطالبته به بل يلزمه دفع ما
 اقترضه فقط (أجاب) لا مضالبة بالربا وعلى المقرض دفع بدل القرض لا غير والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل ا. مبلغ أربعة وعشرون ريالاً فراضه بصفة قرض او رهن
 تحت يد الدائن فضعه أرض زراعية ومطلب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد أن يدفع له

- هو اهداه مبدل القرائنه بقدر قيمة القرائنه وقت القرض ليكون سعرها زائد عن وقت
القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض ويزداد سعرها لان (اجاب)
على المستقرض دفع مثل بدل القرض ولا ينظر له من اسعره والله تعالى علم (سئل) في
رجل رهن قصعة ارض زراعة عند آخر ما اخذته مبلغا من القرض غاروة ورهنه ثمرات
الراهن والمرتهن عن وريثة وبمسددة من السنين صاحب وريثة اراه رهن ايدى وريثة
المرتهن من الارض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع وريثة المرتهن
وطالبوا اخذته منه هيئا فرائنه مثل ما وثيقة اراه ولم يرضوا بخذ القيمة وقت رهن
فهل اذا كان كل منهم معرفا بالرهن وبالقدر المذكور يلزم وريثة اراه دفع المثل
صينا لا ينفية (اجاب) لا يجبر وارث رب الدين على اخذ قيمته بما كان لمورثه من ادين
والواجب دفع مثله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقرض آخر قدرا من القديرات
منه مقدار ارض طين الزراعة وبين نصف انتقد وثيقة القرض يقول عشرة ريات
بطاقة مثلا وان الريان اذ ذلك بذسعين نصفا من الانصاف العددية ثم تغيرت قيمة الريال
بزيادة كثيرة جدا او اودا وارثا المتقرض ان يقضى الدين ويأخذ الطين المرهون فيه فهل
يلزمه ان يقضى عن كل ريال ريات لا بطاقته (اجاب) لا يجبر رب الدين على اخذ قيمة
دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى علم (سئل) في رجل
اخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم وادفع له كل شهر كذا من الدراهم في تقدير
ابقائه تحت يده فهل يكون ذلك ربا ويكون له حصة على ما اخذ منه من ربح المال
واذا احتل رب المال بانه لا يضره لا عسرة بتعمله (اجاب) ما جعل على المدين في تعمله بقدر
الدين بضمنه مرام ولدفعه حسب حاسبته مما عليه من الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اخذ من آخر ما تسمى قرش ليحرق فيها وجعل له في كل شهر عشرة قروش وادفع لاخذ
خمسة واربعين قرشا في اربعة اشهر ونصف ودفع له ايضا ربا لا بعشرين قرشا من اصل
المبلغ المذكور فهل اذا ثبت ذلك يكون له حاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من
اصل المبلغ المذكور واذ ثبت امر اذان تسلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها للمساكين
اذن رب الدين (اجاب) هم يكون لرجل المذكور حسب ما دفعه على اوجه لم يضره
عليه الرب المال واذ ثبت بكتابة امره عن رب المال بالقبض لا بقوم يسد المثل
بالقبض فما والله تعالى علم (سئل) في رجل اقرض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم
ثم رجع ذلك قسطا بمبلغ المذكور دفعه كل شهر كذا بمصنوعها هل في ذلك لا يدفع
القبض ولا يكون باصلا ويكسر بسببه ابعدهم اقترضه منها حرا عليه وكونه سكراني
في بيته الذي طلعت فيه حتى يخرج من عتقه (اجاب) جبر امرئ غير الزوجة ولا يخرج
معتقه رجبى وان لم يخرج من ماله الى اهل بيته وبقوا مصلوا كان ماله
للزوج وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فماله به يستحقه فمريض

فى التعدة سنة

١ ١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

صفر

١١

١٢٦٦

ربيع الثاني

٢٩

١٢٦٦

جمادى الاولى

١١

١٢٦٦

وطالب منه في نظيره أن يزج له قد ائتمن طين أبيض مرسوما وان يعطيه عن البذور شرط عليه أنه إذا امتنع أخرج من زرع القدان المذكور برحمن فمن قدان برسيم فرضى فهل إذا امتنع أبوه عن زرع القدان لكونه لا استحقاق له في الطين ولم يكن منه زرع ولا يكون صاحب الدين الرجوع على الدين إلا بما دفعه من ثمن البذور ولا يعمل بالشرط السابق ولا يكون له الرجوع بغير قدان من البرسيم بالحال هذه (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة الدين بشئ زائد على عليه من الدين والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل أخذ مال قاصر ليخبره لنفسه وأقرم بدفع قدر معلوم في كل شهر في نظير ذلك وشرط عليه المعنى أن يدفع هذا القدر ما دام البيع تحت يده وإذا قص شيء يكون له وما به الأخذ فهل يكون ذلك ربا ولا لا ثم ما سألوا بحسب ما دفعه من أصل المبلغ وإذا حكم بذلك القاضي ينقض حكمه (أجاب) لا يصح الرجوع إلى المذكور وعلى دفع ما أقرم به والحال هذا والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل أقرض من آخر قدر معلوم من الدراهم أو صارا المقرض يدفع المقرض كل شهر قدر معلوم من الدراهم في مقابلة صبر به لمدة ثم مات المقرض عن ودية قصر فأردب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذه المقرض من المقرض ربا يصيب من أصل دينه إذا ثبت ما ذكر بالظريق الشرعي (أجاب) ما أخذه المقرض على الوجه المذكور معتون عليه فلا بد من أو لاربه بعد وفاته حسبانه على المقرض من أصل دينه والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة دفعت لمرأة أخرى مئلة من الدراهم وشرطت صاحبة المبلغ على الأخذ قدره من الدراهم في كل سنة مادام المبلغ باقية في ذمتها صارت الأخذ المبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطت وجعلته على ما في ذمتها فهل إذا ثبت ذلك بالبدنة الشرعية يكون هذا الشرط فاسدا ولا يعمل به ويكون للمرأة المدنية محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخذه منها من أصله ولا بهر بهذا الشرط (أجاب) بل رأه المذكور حديثا مدفعته من الدراهم على الوجه المذكور من أصل ما بذمتها من الدين والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل أقرض آخر قدر معلوم من الدراهم وجعله عليه فحج ما يدفع له كل شهر قدر معلوم من مئلة بثبوت وثيقة ثم أراد صاحب القرض أخذ دراهمه فلا فهل يجب له ذلك ويحسب المقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (أجاب) لا يلزم تأجيل القرض إلا في مسائل ليس ما ذكر منها فرب المقرض المذكور أخذ ما لا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من القراضه غاروقه على قطعة أرض زراعية أميرية بموجب وثيقة بذلك فهل إذا أردب الأرض أن يقتسكه أي دفع مثل الدراهم التي أخذها فراضه كما أخذ (أجاب) على الدين دفع مثل ما بذمتهم من الدين والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل أقرض آخر قدر من الدراهم ليخبره لنفسه في التبن وجعل عليه قدر معلوم في كل يوم وبالجمعي عنده ما لم يبع ويحمد عليه بسبب ذلك مبلغ واراد المقرض طلب ذلك المبلغ التجميد

٢٢ ١٢٦٦

دجب ١٥ ١٢٦٦

صفر ٢١ ١٢٦٧

ربيع الثاني ٢٢ ١٢٦٧

شعبان ٨ ١٢٦٧

شوال ٢٥ ١٢٦٧

فهرأعلى المستقرض فهل ليس للقرض المطالبة بذلك حيث ثبت أن المتجملد ربا
 (أجاب) نعم ليس للقرض المطالبة بمعاد كرواحمال هذه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل تزوج امرأة لها ولدان من غيره ففعلت من زوجها مقام ولدها بها في بيته
 يتفق عليها وجعلت له في قصر ذلك أربعين قرشاً في كل شهر ثم دفعت له أربعة آلاف
 قرش وشرطت عليه في كل شهر أربعين قرشاً وذكر أن الأربعين قرشاً في شهر ففعلته
 على ولدها وأرأس المال بها له ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذكور ألف
 قرش فهل يكون الشرط باطلاً والاتفاق بينهما غير موافق للشرع وتجب لأبيه
 قرشاً المقررة بينهما من رأس المال (أجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المستقرض
 للقرض كل شهر غير صحيح وبطل الشرط للمستقرض حسب ما نهى من القرض وإذا ثبت أمر
 الزوج بقرضها بالاتفاق على ولدها المذكور بن وانفاقه ما عيقله أيرجع عليه ما يكون
 له الرجوع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقرض أخوه دراهم معلومة إلى
 أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الأجل فلم يمتنع المستقرض فهل يجبر
 على رد القرض له (أجاب) تأجيل القرض غير لازم فله فيه المنة قبل حلول
 الأجل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لرجل وشرط عليه أنه يدفع له مائة
 من الدراهم يدفعه لولي أليم كل شهر في مقابلة الرجوع فستر الرجل يدفع هذا المبلغ حتى
 فرأها دفعه على الأهل وبعد بلوغ الأليم اعترف بحضرة بيعة وأنه وصل إليه الشروط
 الذي أراد على أصل المال ثم توفي فهل يحسب المدفوع المذكور من أصل المال لأنه
 رد أو لا يكون لورثة رب المال مطالبة ورثة الألى أخذاً إذا كان الواقع ما هو مذكور
 (أجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى مردهم مثل ما كان بين القايض
 المال الأليم على الوجه المذكور بل لورثة المدين الرجوع بزدوا لله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل أقرض من امرأة قد واعدت أن ترد له ما أقرضه لها بمائة دينار فكتب له
 بذلك سنداً بعهده وختمه وبما طلب منه القدر المذكور أنكر الاستلام فبأنى
 هذا أي استلم منها في غيبته لكنه هو المتصرف عنى وأقامت وكسبت واعترفت
 بتمامه على أخبار ابني ولده بشك ذلك ويقول أنت الذي استلمت وكسبت بفساد وانقررت
 به فهل يلزم القدر الرجل من كره ولا يقبل قوله في شأن ولده دخل قبل شيء دونه
 هذا (أجاب) يعمل المقرض بقراءته إذا اقروا حتى على المقرض أي أنه لا يثبت كذب
 في إقراره بخلاف المقرض أن يقر بكون كاذباً في إقراره هتد الثاني به في وثيقته شهادة
 الولد على أبيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض دراهم من أخيه
 ولم يستقرض عمله خيان زواجة أمير يدعيه بذكره باسم ثم لما كره وحده المستقرض
 ثلث الكسج بدون إذن منه صاحب الدفعة في ذلك الأيمان وذهب هذا المقرض عن دين
 المقرض بدون رضاه لثالث الدفعة ثم مدت الرهن المذكور لأخيه وفيما مع بقومين المقرض

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٩

رمضان

١٢٦٨

١٤

في القعدة

١٢٦٨

٣٠

١٢٧٠

١٨

بذمته فهل اذا كان الواقع ما هو مسطور ولا يتعلق دين القرض بتلك الاطيان وليس له منع صاحب الحق قهما عن الانتفاع بهما بمجرد من حجبهما على هذا الوجه ولو فرض ان ذلك باذن مالك المنفعة سيما لم يضع المرتن يده على تلك الاطيان (أجاب) نعم لا يتعلق دين القرض بتلك الاطيان ولا عبرة به في هذا الرهن وليس للقرض منع صاحب الحق عن الانتفاع بأرضه والحمل هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من مؤسسته قدرا معلوما من لدراهم بمضرة ينسب شرعية في حال محنته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الوارث يده على التركة فطلبت الزوجة المذكورة دينها الذي اقترضه زوجها منها فانكره فرفضته لدى قاضي جهتهم به ثبت بعض القرض الذي بذمه زوجها بالينة الشرعية وحكم لها القاضي بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعديل الشهود وتركتهم فهل والحال هذه يقضى لها باخذ مثل بعض القرض الذي أثبتته من تركته زوجها وليس للوارث منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يقضى لها باخذ مثل ما أثبتته من تركته زوجها اذا استوفى الاثبات شرعا المصحح لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدين على رجل اجني قرض معلوم المقدري وجب وثيقة ففقدته وأبرأت ذمته منه في حال محنتها وسلامتها بمضرة ينسب شرعية وأوصته بتلك المالسا وأمرته بان يخرجهامنه ويقبل لها ما جرت به العادة من الجمع والسجيم بعد مدة ماتت من ورثة وترك ما يورث عنها شرعا فغزها لوهي وقبل لها ما أمرته به من الثلث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالينة الشرعية يصح امرؤها له من الدين وتنفذ الوصية في ثلث ما لها ساجر اعلى وورثتها (أجاب) اذا ثبت الامر من الدين في حال صحة المرأة المذكورة وسلامتها عقلا ورشدنا فنفذ ذلك من جميع المردومة لوصية بثلث لما لغير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي جبراعلى الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه اقترض من مورثه قدرا معلوما من لدراهم من قبله ومورثه يست عشرة سنين ويده سند مطروح الثبوت بذلك فانكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورث المدعى كان حاضرا وهو ساكت المدة المذكورة من غير مضاربة المدعى عليه بالقدر المذكور ومن غير عذر شرعي يمنع من اذنا بقبول والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعد مضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فالتزمه سكوت المدعى من غير مضاربة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى وارثه اذ ما ثبت في حق المورث ثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لا نخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا بعد مدة طلبه منه فجزع دفعه فمطه عليه وكتب بالتقسيط سند فهل لا يصح تقسيط القرض ويكفون لرب الدين مضايقة به حالا ولا عبرة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

٢٢٧١

١٤

جاءى الثانية

١٢٧١

١٤

شعبان

١٢٧١

١

فى القعدة

١٢٧١

٢٨

ذا أمير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض من زوجته خمسين ربيعاً فندق على ثم
 وفي عناءه من ورقة فغيرها فهل يسوغ للمرأة أخذ دينها من تركه فزوجها المتوفى انذ كور
 حيث كان ثابتاً بالبنية الشرعية وما بقي من القرعة بعد أداء الدين بقسم بينها وبين
 زوجته (أجاب) إذا أثبتت المرأة المذكورة قرضها المذكور على زوجها في وجه خصم
 لغيره واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يمكن لها أخذ مثل الدين المذكور ومن
 تركه مقدماً على الميراث كسائر الديون وما بقي بقسم بين جميع ورثة بالقرعة الشرعية
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوم من الدراهم قرضاً وكتب له سنداً
 بذلك وكتب في السند قدر معلوم من الدراهم بحاف في نظير صريح عليه بالدراهم فهل
 والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذكور بالالزام لا يخففه وإذا أطلق لصعوب
 له درهم بعد أخذه الدراهم الأصلية لا يجاب لأخذ الزائد شرعاً إذا تحقق ما ذكر (أجاب)
 نعم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال هذا (سئل) في رجل
 رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها دين قرض له عليها وبه وثيقة شرعية بشهادة
 شرعية فهل إذا انكر ورثتها وأقام البينة على دعواه ونبت الدين عليها بالوجه الشرعي
 بقضيه له يأخذ من تركتها (أجاب) إذا لم يكن ذلك مانعاً من سماع دعوى المدعي
 القرض المذكور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبينة الدالة وحلف المدعي بين
 الأمانة فصار يقضى له بما ادعاه في تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك قطعة أرض زراعية ليست أميرية وهبها لرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصار
 يقسم فيها أنواع الثمرات الشرعية مقدرة من السنين وصار يستاجر الأرض المذكورة
 جماعة من الموهوبين فأدعى الجماعة المذكورة على المورث المذكور بأن واهب الأرض
 المذكورة كان اقترض من أبيهم قدر معلوم من الدراهم ويريدون أخذ الدراهم
 المذكورة من الموهوب له الأرض المذكورة والحال أن الموهوب له لم يكن وارثاً للرجل
 المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك حيث لم يكن كقبول من الرجل لواب
 (أجاب) ليس لا ولا دوى القرض مطالب غير مدني والدم بطون كذا الشرعية ووجه
 موجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدر معلوم من الدراهم ثم
 بعد مدة طلبه من المدين فذكر ذلك فترافق لدى القاضي فطلب من رب الدين اثبات
 دعواه الدين وحضر بيمينه شهد له بذلك بحكم القاضي بذلك فهل والحال هذا أثبت
 ذلك بالبينة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين لربه وإذا ادعى المدين أنه دفع لرب الدين
 حلياً فامانة تشهد وأحضر شمر أو واحد شاهداً له بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشمر بدون
 شهادة شهادته أخيراً حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذكور (أجاب) إذا صدر الحكم
 بذلك القرض مستوفى شرائطه المحضة أجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا
 عبرة شمر عاين هاهنا الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من آخر مقداراً من المعاملة

ربيع الاول

شعبان

شوال

ربيع الاول سنة

سلفا قد فعله اثني عشر ينتو ذها من غير سند وذلك بحضرة يئنة من أهل بلد المقرض
وبحضرة أخيه ثم بعد مدة طلب القرض القدر المذكور من المستقرض فصار بعده وأخرا
انكرا خذه للقدر المذكور فهل تقبل شهادة يئنة المقرض المذكور الذين منهم أخوه وإذا
طعن المقرض في شهادتهم بأنهم من أهل بلد المقرض لا عبرة بطلعه بذلك شرعا وكذا
لا عبرة بطلعه من أحداك اليهود وأخواتهم المقرض وتقبل شهادته لاخيه حيث كان منزلا
من أخيه وكل منهما في معاش وحده وليس بينهما شيء من المال أصلا (أجاب)
إذا دام القرض المذكور يئنة عادلة على دعواه القرض ولم يقم تلك البينة مانع من
قبول شهادتها كتعصب أو كون الشهود فحقت ولا به المشهود له تقبل تلك الشهادة ولا
يضر في ذلك مجرد كون الشهود من بلد المشهود له ولا كون أحدهم أعمالا حيث لا مانع
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجه قدر ما علموا من الذهب والفضة في
حال صحته وسلامته وذلك بحضرة يئنة شرعية وكتب لها سندا شرعيا بذلك ثم بعد
ذلك بعدة سافر الزوج المذكور إلى جهة ومات بها وترك ما يورث عنه مرقا فهل والمحال
هذه إذا أثبتت الزوجة المذكور قرضها المذكور في وجه خصم شرعي وحلفت اليمين
الشرعية يقضي لها به (أجاب) نعم يقضى لها بالقرض المذكور بعد ثبوتها بطريق
شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من رجل بر إلى أجل معلوم
وكتب عليه سندا فاحل الأجل رده إليه وطلب منه السند فقال له قد ضاع و بعد
مضي ست عشرة سنة توفي المقرض وبعد وفاته بسنتين وجد الورثة السند في جرة
الأوراق المطروحة فطالبوا به بما فيه فادعى رده منه إلى المقرض فكذبوه فهل إذا
كان مع المقرض يئنة تشهد بردهما اقترضه مقرضه يعمل بها ولا عبرة بالسند الموجود
(أجاب) إذا أثبت المقرض المذكور ومثل القرض لربه حال حياته بالوجه
الشرعي لا يكون لورثة المقرض مطالبة بذلك والأفلام المطالبة به والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض
الشرعي أجلس عليه إلى حين وجوه من سفره من مكان معلوم ثم أراد رب الدين أخذه
منه حالا قبل سفره إليه فهل يجب له ذلك ولا يلزم هذا الأجل على فرض كونه أجلا معلوما
ويؤثر الدين بقضه إليه (أجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه
به فامتنع المقرض من دفعه له متعللا بأنهما كانا تراضيا على تأجيله فهل والمحال هذه
يلزمه دفع القرض حالحيث كان الأجل في القرض باطلا سيما وذلك المبلغ ثابت
على الرجل المذكور بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح تأجيل دين القرض والله
تعالى أعلم (سئل) في أخوين مات كل منهما من ورثة يبلغ وترك كل منهما ما يورثه
شرعا وعليهما دين لآخرهما الثالث قرضه ما وجب تمسكات بيده ثابتة المضمون فطلب رب

٢٤ ١٢٧٢

ربيع الثاني ٢٣ ١٢٧٣

٢٤ ١٢٧٢

شوال ٢٢ ١٢٧٢

محرم ١٩ ١٢٧٤

- الدين دينه ممن ورثته ما فأنكره وجدوه والحال ان احدهما مات منذ خمس سنين
والثاني مات منذ ثلاث سنين ولم يبق على الدين من منع من سماع وعراء فهل اذ ثبت
الدين المدعى به على الاخيرين المذكورين يكون لربه الرجوع به على تركه كل منهما به
بونه شرعوا لغيره ما نكاره ورتبهما (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور في وجه ورثة
الدينين واستوفى الاثبات شرائط الخصمة بالوجه الشرعي يقضى لهما بشئ يستوفي
بين المذكورين تركه الدينين ولا يعتبر انكار الورثة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
مسئل (في امرأة اقترضت من امرأة اخرى قدرا من الدراهم ثم بعد مدة ماتت
القرضه من وارث طلب من المقرضه وراهم القرض فاعترفت له به وانه في ممتها وعنده
يقع اليه بعد مدة يوم ثم بعد مضي المدة طلبه الورث منها فادعت انه كان امانة عندها
فدفعته لمورثته قبل موتها فهل اذا ثبت اعترافها له به وانه دين في ذمتها فواجب اقرارها
تؤمر بدفعه ولا عبرة بدعواه الثانية (اجاب) نعم تؤاخذ باقرارها المذكور وحيث كان
من ضوع ولا مانع اذ هو حقه على المقرضه تعالى اعلم (مسئل) في رجل اقترض من آخر
واهم بمسألة وكتب المقرض على المقرض بالبلغ المذكور سنداً ثم يوافقه على دفعه
بجمل ثم بعد مدة اراد ان يرد الدين اخذ من المقرض من محالا فهل يجب لذلك ولا يكون
تأجيل في دين القرض لا زما ولو كتب بذلك سنداً (اجاب) نعم لا يصح تأجيل دين
القرض والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له من آخر دين قرض ومكتوب عليه بسند
رمي له سلف الله قرضه حسنة ففعل به ضرورة يدان يدفع ما قيمته مساوية لجلس كل
بهر قد رماه لوما وارب الدين لا يرضى بذلك فهل اذ كتب مسرا به وادخله دفعه لا
يؤمر بدفعه لربه ولا يلزم التأجيل في دراهم القرض (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (مسئل) في امرأة اقترضت من اخها دراهم من صنف الجنيه لا فرنسي قد رما معلوما
من الهيدية الذهب قد رما معلوما من الريال السبعة مائة دراهم معلوما من القروش
لبعض قد رما معلوما من مئة مئزر عشر سنين مضت واراد ان يرد الدين اخذ منه في وقتها هذا
الحال ان الصنف الذي وقع له ما من قبله ما اخذ بحسب هذا الوقت أو بحسب الوقت
ذي اقترضته منه فيه (اجاب) بحسب المرأة المذكورة دفع مثل ما اقترضته من انهما
من الاصناف المذكورة ولا تعتبر زيادة القيمة ولا نقصها ولا في ذلك والله تعالى اعلم
مسئل في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرض وسلف أجل للقرض دفعها
بها على ثلاثة مواسم وهر يد اخذها خلافاً فيجب له ذلك ولا يكون لاجل في
دراهم القرض لا زما (اجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى اعلم (مسئل)
في رجل له حطب اصاب من زاعة تراعى مع رجلا من آخرين على ان يزرع ثلث الارض فصا
منة كذا وعليه جميع الثمن من يذ روست وكل عمل ويكون له ثلثه ارباع وللرجلين وجه
في تقدير اقراضهما ما اياهما حتى جنبه ميتة فله والحال هل هذا اذن عيب الارض ارضه

شبان

في القعدة

جداى الاول

١٧ ١٢٨٢

ربيع الثاني ١٠ ١٢٨٤

ربيع الثاني ١٤ ١٢٨٥

جاءى الاولى ١٢ ١٢٨٥

محرم ٢٧ ١٢٨٦

وانتحت شيئا من القطن المذ كور يكون له ولا يستحق الجحان في ذلك الخارج شيئا
لعدم ايجاب شيء نظير القرض المكونه ولو لا يصح الشرط المذ كور وليس لها عند
سوى المبلغ الذي اقترضه اياه (اجاب) نعم لا يستحق الجحان المقرضان على رب
الارض المستقرض شيئا سوى مثل قرضه ما شرعا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قرضا معلوما من الدراهم ثم ردهم مطلقا
الدين دينه فادعى المستدين الاعصار عن اداء الدين فقسطه على نفسه وكتب لرب الدين
سند بذلك ثم مات ولم يدفع من القسط شيئا وترك زوجته واولاده القصر ولم ير جده
تركة الا المنزل المعد لسكنه وعياله فهل اذا اثبت رب الدين دينه تخير الزوجة ومن ينصب
وصيا على القصر على بيع هذا المنزل او بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركة
غيره ويستوفى رب الدين دينه من غن المنزل المذ كور ما لم يؤدوا الدين من مالهم ولا غيره
بالقسط المذ كور بالسند (اجاب) التاجيل في القرض باطل فلا هبة فيه فيكون
دين القرض المذ كور حالا ولو اجل ولو فرض صحة الاجل فان الدين يجل بموت من عليه
الدين المؤجل والدين بعد ثبوته شرعا يقدم على الميراث فيجب على البائع من الورثة
ووصى القصر بيع ما ترك من العقار لوفاء الدين بقدره ان لم ير جده لليت غيره يوفى منه
دينه ما لم يؤدوا الدين من مالهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم
معلومة واجل الدراهم المذ كور لاجل معلوم فهل للقرض ان ياخذ دراهمه حاله ولا هبة
بالتاجيل ويحب بالمقرض على الدفع (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعا والقرض
المطالبة قبل حلول الاجل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند
رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضا اجلها المقرض على نفسه كل شهر يدفع بانها
والا فلا يملك المقرض اخذ دراهمه من المقرض حاله هل يكون له ذلك ولا يكون
التاجيل في دين القرض لا زوالا سيما والمقرض موسر يدفعها كذلك (اجاب) نعم لرب
الدين اخذها حال من المدين حيث كان قرضا ولم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعي
ثم طال به فامتنع من دفعه بلا وجه شرعي زاعما انها كانت اقراضا على دفعه بعد مدة
معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بقرضه ولا يكون الاجل لازما والحال هذه
(اجاب) تاجيل القرض على قرض وقوعه باطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اقترض من آخر مبلغا معلوما من صنف البينيت الذهب واستلمه منه ماله واستهلكه
المستقرض في شؤون نفسه وكتب له سند بالقدر المذ كور واجله لاجل معلوم ولم اضف
في حوصف الاجل طرا للقرض ان يساقرا في اداءه فريضة الحج الشرع وفز يار قسطة
الاثنين والاخرين صلى الله عليه وسلم فهل يكون له مطالبة المستقرض بدين القرض قبل
حلول الاجل وليس للمستقرض الامتناع عن اداؤه لربه متعللا ببقاء مدة الاجل المذ كور

لمكون التاجيل في القرض لا يصح حيث كان المستقرض موسرا فادرا على دفع الدين
 المذ كور في الحال (اجاب) نعم لرب دين القرض المذ كور ذلك والحال هذه حيث لا مانع
 اذا جيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد قصر وبلغ ذهب حال
 حصته ونفذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغبراها وفرد
 ما و به لكل واحد منهم في مجلس المبة وحاز منهم ثم اقام وصيا على اولاده المذ كور بين
 وسلم ما و به لكل واحد منهم الوصى المذ كور على سبيل الامانة يحفظه لهم ثم بعد مدة
 مرض الواهب المذ كور فاحتاج ولدا من اولاده البالغ مبلغا من النقود لا يرضى بهما
 وطلباه من والدهما المذ كور ولم يكن عنده اذ ذلك مال فطلباه منه ان يقرضهما ما قلقت
 من مال القصر المذ كور وبه لم يرضى بذلك واقرضهما ما ذلك واذن الوصى المذ كور بدفع
 ذلك اليهما عما تحت يده للقصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بيته
 شريفة فاستلمت تلك الولدان اليه اتقان المال المذ كور في شؤونهما في حياتهما ثم مات
 الاب واستقرت الرضاه لوصى المذ كور هل يكون له مطالبة المستقرضين المذ كور بين
 بسبيل القرض المذ كور وقبضه منهم الحفظة تحت يده وهم في شؤون القصر التي
 تخصهم حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم لوصى مطالبة المستقرضين المذ كور بين
 بسبيل القرض وقبضه منهم ليشرف في قبضه القصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر
 من ماله وقبضته واستلمت منه في مصالحها وكتبت به سندا اقر عياثم اجتمعت
 المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سندا القرض حاضرا فطلب المقرض
 المذ كور دينه منها فدفعته له معقمة وبقي منه شيء قليل ونظر العدم حضور سندا القرض
 الاصلى كتب المقرض الاول للمستقرضة حسب رغبته اسندا بما قبضه منها في نظير معظم
 دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها اخر فامن حصول شيء يقتضي الزامها
 بالنظر اية السند الذي عليها فوعت بذلك المقاصة بقدر ما دفع ثانيا من المستقرضة
 للقرض الاول وبني للقرض الاول بقدر المرأة المذ كور ما بقي من قرضه فهل اذا ملكت
 المرأة المذ كور بعد هذا ما في السند الذي اذنته لرجل آخر وحالته قبضه من هو عليه
 في قرضه من آخر عليها لرجل الاخر لا يصح ذلك لو قرض المقرض المذ كور ذروها فممن
 قبض منها المبلغ الاخير المساوي بقدره كان عليها القرض الاول ويكون له الحق له
 يساقى دينه المذ كور حيث تحقق ما ذكر شرعا (اجاب) بدفع المستقرضة مثل معظم
 ما عليها من دين القرض لرجلها وصحة تقع المقاصة بقدر ذلك وكتابة سند المدفوع
 آخر المقرض بانه قرض لوجه المذ كور بالاول لا يضر هذا لحكم اذ الدين تقضى
 بامتناف لا باعيانها فوجب لكل منهما ما حينئذ على صاحبه مثل ما اخذ منه ولا يملك
 أحدهما مطالبة الآخر بما له عليه لعدم القائدة حينئذ وان كانت قامة كل مشغولة بما

دجب

٢١

ذى الحجة

٤

١٢٨٧

٢

١٢٨٧

١٢٩٦

وخلافه أذ توارى جلا بشر اعجاب بضائع لم من جهة معلوم وجعلوا له بعض الربح فيها
 فاشترى من تلك الجهة جانباً من البضائع لأجل معلوم وضعت أحد اثلاثه باذن الباقي ثم
 مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض ثمن البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن
 ومن ثمة أخويه واذا لم يكن لهم الايدي اع في سداده حيث كانوا اشركاه (أجاب)
 يباع عقار الاخ الحي فيما عليه اذ لم يكن مشغولاً بحاجته الاصلية الضرورية والله تعالى
 وكذا عقار الاخ الحي فيما عليه اذ لم يكن مشغولاً بحاجته الاصلية الضرورية والله تعالى
 أعلم (مسئل) في رجل متهود على آخر لم يشرى منه ثياباً كاد يدفع له الثمن فاشترى منه
 بعد ذلك ثياباً معلوماً من التبدل الثمن معلوم في ذمته الى أجل معلوم فوثق ناس للبائع
 وقالوا له بما انه يقبل بالثمن وأخبروه على دفعه فمضى شوكه ليظهره على تسليم الثمن قبل
 مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفضه فمضى شوكه وأخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه
 التبدل وصله للبائع فشرى على المشتري من غير توافقي عن دفع المبيع وباعه ومات
 البائع من وارث يريد التصرف في المبيع لغيره ومنع المشتري منه فهل يكون بائناً
 مالك المشتري ولا يبيع على دفع شيء من الثمن الا بمضي الاجل (أجاب) ليس وارث
 البائع التصرف في المبيع والحال هذه ولا يصاب المشتري بقتله قبل حلول أجل المبيع
 والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجة وعن بنته وترك ما يورث عنه شريكاً
 وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما بقي بعد وفاة الدين يقسم على الورثة
 بالفرصة الشرعية بعد اثبات نسب بقتله (أجاب) يقدم الدين الثابت شرعاً على الميراث
 وما بقي بعد وفاته يقسم بين جميع الورثة فحق او ثمة بالفرصة الشرعية والله تعالى
 أعلم (مسئل) في رجل صاغ لابنته حلياً ثم تركه طبعه خرج الجهة الحيوان فباعته
 البقت الحلي من غير اذنه وهي رشيدة ودفع ثمنه عن أبيها الجهة الحيوان ثم مات أبوها
 هناء عن ابنته من فرادى ان تأخذ من تركته ما يقابل هذا الحلي زيادة عما تستحقه من
 التركة بطريق الاورث فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (أجاب) نعم لا يمكن البتة
 المذكورة من أخذ ما يقابل ثمن من تركته أبيها حيث باعتها ودفع ثمنه عنه بغير اذنه
 وأمره والله تعالى أعلم (مسئل) في رجلين اتفقا على بيع ما على كل واحد يدفع جانباً من
 الدراهم ويصنعان سقنته ثم بدعتهما المتنع أحدهما من الآخر كمو كسب على شريكه
 مادفعه من الدراهم فغير حصته منها وحسب عليه كل مائة قرش ثلاثة قرش وشرباً
 فهل لا يكون له هذا البتة بما كتبه زائدة على حقه بل يكون له ما لم يشر من المال فقام
 دون زائد (أجاب) اذا باع أحد ثمنه بدينه لا يمكن له بيع السقنته بقدر معلوم من الدراهم
 حد وليس للبائع مطالبة المشتري بغير ثمن الثمن وهذا اذا حصل البيع فقد رما صرفة
 البائع في حصته ثم ألزم المشتري ففسد بقاء الثمن عليه وتاجده بما جبه عليه بها اما
 لو كان البيع بمجموع ماصرفه البائع ومازاده بها او توافقه على ما جعله بها زائدة

وسم الثاني

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٩

في التمن فانه يصح ويلزم المشتري بالكل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 خطب بنت ابن عمه من والدها جعل لها صداق معلوما فاني والدها وطلب زياذة بها
 عينه الزوج مع والده ففصل بينهما نزاع فغضرم الزوج وعدة العقد على عاقبه أبو
 الزوجة ودفع الزياذة من عنده من غير اذن الزوج والله فقل اذا أراد الم مطالبة الزوج
 او والده بما دفعه من ماله من غير اذن لا يجاب لذلك (أجاب) لا رجوع للم بما دفعه
 من المهر عن ابن أخيه المذكور بدون اذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي الى
 رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم تترك شيئا بخلاف جانب عقار وعلى التوفي دين
 ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرعا (أجاب) نعم يباع عقار
 المتوفى المذكور لو طاه الدين الثابت عليه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها
 زوجها ولمساعدته دين مؤخر صداقها وجعل لها مائة وثلاثة وثلاثون
 عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد ان تصدقت له الورثة أخذ ما عليه من الدين
 ويحبر على الدفع (أجاب) لو ائتمرت الزوجة بمطالبة الزوج المذكور بما في ذمتهم من مؤخر
 الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة
 دين معلوم فمات ذلك الرجل فكتب ورثته على هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين
 المذكور ثم ادعى هؤلاء الجماعة ان ذلك الرجل المتوفى كان قد أبرأهم من ذلك الدين في
 مرض موته فهل والحال هذه لا يصدقون في ذلك به بينهم ويلزمهم دفع الدين لو رثته ذلك
 الرجل (أجاب) على المدعي دفع الدين لو رثته الدائن ولا يصدق في دعواه الا امره
 بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
 عند آخر اتق معه المدين على ان يدفع له بعضه بعد ثمانية ايام ويسامحه في البعض الآخر
 ووقف رب الدين المسامحة حتى يقبض منه البعض عند الاجل فهل اذا لم يدفع المدين
 البعض من الدين الذي اتفق معه عليه عند الاجل ولم يسامحه في البعض الآخر لا عبرة
 بهذا الاتفاق ويكون لرب الدين مطالبة بجميع دينه قهرا عنه (أجاب) يجبر المدين على
 دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 خرجت من بيت زوجها فبشرافه ثم من لها الدخول في الحمام فوكت فيه فتلصصها
 عضو فصرخ فلها زوج بنتها أجرة التكليم وغن المعالجة مبلتا قهلا والحال هذا لا يلزم الزوج
 دفع ماهر فنه زوج بنتها عليها حيث لم ياذن لها في المخروج ولم ياذن في الصرف (أجاب)
 نعم لا يلزم الزوج بدفع ما أنفقته زوج البنت حيث كان الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية وترك تركته في
 بالدين وزياذة فاشتري رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بغير معلوم من الدراهم
 فهل اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يكون لرب الدين بحاجبة الوارث بغير ما اشتراه من
 التركة من أصل دينه جبرا على الوارث (أجاب) ليس للوارث مطالبة المشتري بغير

١٢٦٥ ٤

جمادى الثانية

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ١٣

١٢٦٥ ١٤

وجوب

١٢٦٥ ٨

شوال

١٢٦٥ ١٤

ذى القعدة

١٢٦٥ ١٣

- ما اشتراه مما تلاه له اذ ائبت دينه بالطريق الشرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
 له دين على عمه ثابت بالبينة الشرعية ثم مات العم عن وارث وترك تركته في الدين
 وزر باده ومضى على ذلك ثمان سنين فاورد الدين مطالبة الوارث الدين فهل اذا ائبت
 ذلك بالبينة الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين له بحيث ترك تركته في الدين وزياده
 ولا يسقط حق بعض هذه المدة (اجاب) لرب الدين اخذته من تركته المدين بعد
 ثبوته بالوجه الشرعي ولا يسقط الحق بتقادم الزمان والله تعالى اعلم (مسئل) من دبت
 لئمالها محصله ان شخصاً توفي بقي بايزيد كاشف فيميت تركته فاشترى منها شخص
 شيئا بمائتي ١٢٢٥ قرشا ومات المشتري بعد ذلك فميت تركته ايجازها على لاني
 بجميع ما عليه من الدين فهل يكون هذا المبلغ كبيعة الدين في نعمة الحركة او
 يؤخذ من رأس التركة بتمامه (اجاب) ان المبلغ المذكور كباقي الدين انما يستحق على
 تركته المشتري فاذا لم تغل التركة بجميع يقسم قسمة قسمة فما يخص المملوك
 التركة بايزيد كاشف من القسمة فهو لمناقط والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل غائب
 وعليه دين لرجل اجني وقاد دين ابن وبنت على كان غنيا بطريق الميراث عن امهما المطلقة
 من ابيهما قبل موتها بعدة من السنين فاورد الدين ان ياخذ القليل في دفع الدين
 الذي على ابيهما ما الغائب فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة اولاد المدين شيئا
 من الدين ويمنع من معارضتهم في ذلك لاسيما ولم يكن لايهما المدين مال تحت ايديهما
 (اجاب) لا مطالبة على اولاد المدين بما على الاقربين الذين بدون كفالة شرعية والله
 تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن قاصر ولم ترك لهما شيئا فادى
 رجل بان له ديناً على الميت وبالمبلغ وورثته فهل على فرض ثبوت الدين اذا اختلف
 تركته وورثته فقرا لا يلزمهم دفع شيء منه (اجاب) لا مطالبة على الوارث بما على
 مورثه الذين بدون كفالة له والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استدان ديناً واستهلكه
 في مصالحة نفسه الخاصة بمولاه اخ طلب منه ان يساعده ويدفع عنه جاناً منه فامتنع من
 ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين اخيه ولا بعضه حيث ايكفه ولا بعضه ولم يكن في عائلته بل
 كان كل واحد منهما في عيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (اجاب) ليس
 للدين مطالبة اني الدين المذكور دينه كان الامر ما هو مشهور والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل مات وترك تركته واولاداً قاصراً وبالة بن فوضع يده على المالكين على
 التركة مسدة من لسنين وصار يتصرف في التركة ويحشاها ويحدد شيئا من التركة
 ويحشاها والقصر تحت يده فتوفي واضع اليد عن ورثة فطالب اخوته قسمة تركته مع
 اولاد واضع اليد فادى ورثة واضع اليد ان على ابيهم ديناً يستدان بربود اداهما من
 تركته الاول من قبل جميع ورثته فلم يسلموا ما طلبهم ذلك وارادوا قسمة التركة بحيث
 لم يستوفوا حصتهم من تركته والدمهم فهل يجابون لذلك حيث لا دين على الميت الاول

في الحجة

محرم

ولا يخصه من الدين شيء (اجاب) جميع ما تركه المتوفى أولا يقسم بين ورثته وليس
أمر ما له المتوفى ثانيا مطالبة ورثة الاول بما استدان به الثاني حال حياته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عليه ديون لا تاس دفع لواحد من ارباب الدين بعض دينه فهل اذا
بلغ ذلك ارباب الدين وطلبوا ان ياخذوا من الاثر ما دفعه له المدين ويقسموه بينهم
قبعة غرامه لا يجابون لذلك حيث لم يحصل عليه حرج من الحائز المبرحى ويقوز بالاعدم
الذى اخذه من المدين لا سيما وما ذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت
ايفائه الدين مريضا (اجاب) نعم لا يجابون للشاركة وليس لهم معاوضة الدائن الذى كور
حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحفاراد
شيخ البلد ان يرسل المدين الى الاشغال الامرية ف قيل له ان عليه دين فقال اذا كان عليه
شيء اوفعه فهل اذا هرب المدين لا يكون شيخ البلد مطالبا به دينه (اجاب) اذا لم يثبت
وب الدين على شيخ البلد المذ كورانه كقيل به شرعا لا يكون له مطالبة به وهو في رد الهتمام
من الكفالة من جامع القصة ولين قال وفيه الذى على فلان انا دفعته اليك انما سلمه انا
افيهه لا يكون كقبلا ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لوقى بهذه الالفاظ معجزا
لا يصير كقبلا ولو لمعنا كقوله لم يرد فانا اؤدى فانا دفع يصير كقبلا انتهى وقد صرحوا
ايضا بعدم صحة الكفالة مع جهالة المسكول له كما هنا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
شركاء اشترى احدى ادهم بقرة من رجل يثنى معلوم للاحتياج اليها في اشغال الشركاء كقومات
المباشر لشراء البقرة قبل دفع الثمن عن وارث ثم ان بائع البقرة طلب الثمن من باقى
الشركاء فخذفعوه له بعد ان صدقوا له عليه فيه ذلك اذا لم يكن المصدقون له على
الثمن المذ كور الرجوع عليه واخذ منه متعللين بان الميث عليه ديون وان وارث الميث
يطلب منه الثمن ليكون المباشر للشركاء هو مورثه وانه هو المطالب به فهل لا يكون لهم
ذلك والحال هذه (اجاب) حيث دفع باقى الشركاء الثمن الذى هو دين عليهم وعلى
شريكهم المباشر لعقد الشراء لا يكون لهم استرداد من البايع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له دين على آخر فجهته هذه على دينه فاه رجل آخر وقال له انى على المدين
المذ كور ينال تطاقه حتى استوفى منه ديني ثم فخر الرجل المدين هاربا من السجن فغض
رب الدين الاثر المذ كور مطالب الدائن الاول المذ كور ببلغ دينه ما بالرجل الذى
كان مستجوبا عنه المذ كور فهل يلزم الدائن الاول المذ كور دفع مبلغ الدين المرقوم
للدائن الثاني المذ كور او حضور الرجل المذ كور له (اجاب) لا يلزم الدائن الاول
احضار المدين المذ كور ولا دفع ما عليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفالة شرعية
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نحو الاربعه عشر فدانا طيناه معاومة بالحدود
والجهة ابدىها بنحو واربعه فدادين لرجل آخر مرضا كل منهما على وجه الملكية له بكل
فيما صار له وشرط صاحب الاربعه عشر فدانا على نفسه ان يدفع بدلا عن الرجل

١٢٦٦

جاءى الاولى

١٢٦٦

جاءى الثانية

١٢٦٦

وجب

١٢٦٦

شعبان

١٢٦٦

١٨

الاخر من ايج تلك الاطيان اعني الاربعة عشر فدا ثمر صامته ثم بعدمضي مدد مائة الرجل
 الشارطة على نفسه الشرط المذكور عن ورتة شرعية فهل لا يلزم ورتة الوفا بهذا
 الشرط (اجاب) لا يلزم الواو ث بدفع شيء من ماله تبرعا عن الغير وان التزم المورث ذلك
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر واخذ ضلعيه ضمانا به فغاب المدين
 وطلب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين وأراد ان يلزمه بدين ابيه
 فوجدته فقرا فاداه على آخراته ضامن للابن في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من
 دين ابيه شيء حيث لم يكن ضامنا لابي ولا متسكفا له واذا كان كذلك لا يلزم ضامن
 الابن شيء ولا يكون دين الاب عليه بل يطلب دين الاب من الضامن الاجنبي
 (اجاب) لرب الدين مطالبه كل من المدين والكفيل بدينه ولا مطالبة على ابن المدين
 بما على ابيه من الدين حيث لم تثبت كفايته به والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له ارض زراعية وعليه دين بحجة الدريوان فزعم الارض عند آخر امره بدفع
 ما عليه من الدين ووقع منه باذنه فهل اذا اخذت منه الارض بحجة الدريوان يكون
 للزمن الرجوع بما امره به من حيث كان معترفاه ونبت الدفع باذنه (اجاب) من قام
 عن غيره بواجب امره وجب بمادفع وان لم يشترطه كالامر بالانق وقضاء الدين فإذا
 ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعي يكون لدا منه الرجوع على المدين بمادفعه عنه
 بالاذن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئا باعه لرجل آخر بقدر معلوم بمضنه
 مجهول وبعضه مجهول الى وقت محدود فباع المجهول صار دفعه الى البائع والموكل كتب في
 دفتره شيء وكريسه الاجل المحدود وكريسه ايضا في ظرف المدة كل ما تحصل
 به من قريشه ويخصم من اصل القدر والموكل وفلا في الموكل الى الوقت المحدود
 وحصلت الصيغة الشرعية في البيع والشراء بمضنور ماذا من القاضي فهل اذا أراد
 البائع تحصيل المبلغ للموكل قبل حلول الاجل وتعلل بأنه مسافر لا يجاب له لا ويجمع
 الى حلول الاجل واذا كان مسافرا يقيم وكبلاعة في تحصيل المبلغ للموكل (اجاب)
 لا مطالبة على ائمن بمجل من التمن تجبلا لازم قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل
 رب الدين بالسفر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات
 بالثبات كل منهن في ميثه زوجة وعن ابن قاهر وحده في ميثه امه وعن ابن بالغ وترك
 دارا فوضع لبناء يده على الدار ومات قبل ان يبنيه فوضع هم البنات والابن القاهر يده
 على الدار ومات قبل ان يبنيه ايضا فوضع ابن نم يده على الدار ثم بلغ القاهر وطلب كل
 من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركايبه فبغتهم ابن النم متعللا بان انا هم ممان
 وما به دين له ويريد اخذ ما يخصه في فقير الدين الذي له فهل اذا يتفق بتركه الاب
 دين ولم يكن لآخر وصيا ولا فيما يكون دينه متعلقا به فيه ولا لكل من لبنات ولا ابن اخذ
 ما يخصه بقرينة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنته المذكورة واخذ

ما يخصه من تركه والده ولا يلزمهم ، فاما على اخيه من الدين لا يضمن المذكور
فرض نيونه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعليه
ولم يخلف تركه فهل تكون ديونه متعلقة بتركه فاذ لم يخلف تركه لا يلزم ورثته وفاء
مما لو ليس لرب الدين مطالبتهم بها والحال هذه (اجاب) يتعلق الدين بتركه كالميت في
لا تركه لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة بشئ منه والحال هذه يظنون كفاية صحيفة
التمالي اعلم (سئل) في رجل له اخ ناجم فرده في معيشة وحده من مدة ثلاثين
او زيادة غاب عن بلده فادعى اناس بخاربان لهم عليه دين او يريدون مطالبة الاخ بحضور
اخييه او ابا دميته فهل اذا لم يكن الاخ ضامنا ولا كفيلا لاخيه لا يجابون لذلك ويجوز
من معارضة بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل متصرف على اخوته مدة تم اقامتهما وادعى انه تدين دون ظهور فها في
مناصحتهم وغرضه بذلك توزيع الدين - الى الجميع ولا يثبت له على ما ادعاه فهل لا عبرة
بدعواه والحال هذه (اجاب) ليس لارباب الدين مطالبة الاخوة باستدانة الاخ
المذكور وصلى فرض تحقيق الاستدانة وليس فلاح الزامهم بما يدعي بدون اثبات
ما يقتضيه بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن زوجته وبنتين
ولم يترك تركه الا لافاراد الزوجة ان تاذن الاب ومن صدقها فهل لا تجاب لذلك
حيث لم يترك شيئا ولا يلزم الاب دفع الدين الذي على الابن بدون وجه شرعي (اجاب)
لا يلزم الاب بدفع دين ابنته بدون كفاية عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
جاموسة اشتراها منه شيخ بلده بدين معلوم قدره مائتان وعشرون رطلا في فتمت بمضرة
بيته شرعية ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة اخرى بدين معلوم في فتمت ايضا بمضرة
بيته ثم مات قبل دفعه الفين من ابن بالغ فاراد البائع مطالبة الابن بالثمن فادعى بان
والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشا في ورده من اصل ما عليه فهل اذا تحقق ذلك يكون
للبائع الرجوع بباقي ثمن مبيعة في تركه المتركى حيث كان هناك بيته تدهد ذلك بعد
حلقه الدين الشرعية ان كان ما دفعه عنه بامر والا فلا يصحب من الثمن ولا يرجع وارثه
بما دفعه المورث من الباقي بدون امر (اجاب) للبائع الرجوع في تركه المشتري بما بقي له
من ثمن المبيع ان كان ما دفعه عنه بامر ولو وقع المقاصة بقدره والاطالب بكمه ولا رجوع
للاورث بما دفعه مورثه من الدين بدون امر المدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
دين على آخر فضعفه برجل آخر فهرب المدين فطلب صاحب الدين الضامن بما على
المدين على حكم الضمان فاراد الضامن ان يلزم الدين لولده المدين فوجده ميسرا فادعى
على رجل آخر انه ضامن لاوله في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد بشئ عن والده حيث
لم يكن ضامنه ولا متكفلا به واذا كان كذلك لا يلزم ضامن الولد بشئ يطلب الدين
من ضامن المدين او منه ان حضر (اجاب) لا يجبر الابن المذكور على دفع ما على والده

سنة ذى القعدة

لثائب من الدين حيث لم يثبت انه كفيل به فلا مطالبة على الابن المذكور ولا على
 كريمة بشي مما على والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج وامه دين ونزل ما يورث
 منه ثم رآه واخذوا منه جميع ماله كالميت من الميراث فهل يلزم الاب دفع ما على ولده
 الميت ولا يورث الاما بقى بعد دفع الدين (اجاب) يتعلق الدين بقر كالميت في ورث الدين
 بعد الاثبات الشرعي اخذ دينه من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من
 آخر طاب اخشاب بغيره معلوم حال وصار الباقي مع المشتري بالثمن الحال فاطاله
 سنة ثم كذب المشتري على نفسه وثيقة وقطعها وقت تبصره ما شى ادفع الثمن فهل
 هذا التناجيل لقن الى هذا الاجل يكتون من قبيل ناجيل الدين الى اجل مجهول
 ويكون باطلا ولا يطالب المشتري بدفع الثمن حالا (اجاب) فاجيل الثمن على الوجه
 المذكور غير لازم اتفاقا حتى الجاهل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من
 وليها بمصدق معلوم وصار يتدين دراهم من رجل ويصرفها فيما احتاجه الفرح
 بغيره ما اراد الزوج ان يلزمه بنصف ما يتدينه وهو صرفه في فرجه لم يكنه كان مع
 حبه في معيشة واحدة هل لا يجاب له التناجيل بان له الم فيما يتدينه وهل اذا تدين
 الم وماين أخيه دراهم قيل الزواج وعصرها ما فيها احتاج اليه من كل ورث يكون
 على كل منهما بالنصف فيه مع ثبوت ما يتدينه ما بالبنية الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب
 الرجل المذكور لا لزوم له فيما يتدينه على الوجه المصداق ولرب الدين مطالبة كل منهما
 بما استدانوا لله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل الى رجة الله تعالى عن ابن ابن
 وعليه دين ولم يترك شيئا فهل ليس لارباب الدين مطالبة ابن الابن بالدين التي على
 جده حيث لم يترك له شيئا (اجاب) يتعلق دين الميت بعد ثبوته بقر كنه فاذا لم يكن
 له قر كنه لا يجبر الوراث على ايفائها من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ذكور نصر مات
 واليه وترك نصف ساقية فوضع يده عليه رجل شيخ باذ وشو كنه مدة طويلة قبل
 بلوغه وبعد مواساة التو كنه من طلاء وامنه تزوج يده عن نصف الساقية المذكورة
 فاني متعللا بانه دفعه عنهم الى الدين ألف فرس وقال لا ارفع يدي حتى يذفعوا لي
 القدر المذكور فهل لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير انفسهم وترفع يده عن
 نصف الساقية واذا قلتم برفع يده فسل كلامه اجردا مثل واذا اكلفه دينه او شيئا منها
 بالاداة فهل يلزمه قيمتها (اجاب) ان كان شيخ البلد المذكور معترفا باصل الثمن
 في نصف الساقية للدين يؤثر برفع يده عنها وادعى دفعه من الدين عنهم لا يرجع به
 عليهم ما دام يثبت ان الدفع كان باذنهم بعد البلوغ واذن من له الولاية عليهم فيه وعليه
 ضمان ما ائلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومات عنها وله ولد من
 غيره فاذا ادعى الولد المذكور على زوجة أبيه بدراهم من غير عدداتها اخذت من التركة
 خفية بدون حق بر يدينها من ارث أبيه وقد سلب من اموال والده الدراهم

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٣٠

فى الحجة

١٢٦٦

٢٧

محرم

١٢٦٧

٥

فأما كراشمه - وهذا - ضم الره والداها لغيرها - في قوات - حقها من الميراث في قوت -
 الدراهم المدعي بها ثابت ومخالفت والداها توافق هو والداها على كتب ورقة بار به
 الكياس عليها كصافي مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير اذنها ثم نوقى والداهن
 زوجة - فادعت زوجة أبيها بان والداها دفع منها الاربعة الاكياس وتر يد ذلك منعها
 من ميراثها بها وتقيم على دفع الاربعة الاكياس بينة فهل لا يمنع من ميراث أبيها ولا
 شيء من الدراهم المدعي بها عليها (أجاب) لا وجه لمنع المرأة المذكورة من ميراث أبيها
 ولا تخبر على دفع بدل الصلح الذي دفعه والداهن ابداون اذنها واجازتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له معار يبلده انتقل منه الى بلدة أخرى وباع ذلك المعار لرجل من
 اهل بلده ووضع المشتري يده عليه واستمر الرجل البائع بالبلدة التي انتقل اليها مدة
 نحو خمس عشرة سنة حتى مات قاضي شيخ بلده ان عليه دين الدويان دفعه عنه ويريد
 نقض البيع واسبقا له على العقار في مقابلة الدين فهل تصرفه هذا ماض ولا يحجب
 المدعي لنقض البيع وهل اذا لم يثبت اقباله في دفع الدين عنه يكون متبرعا (أجاب)
 ليس لشيخ البلد المذكور نقض البيع الصادر من المساقط حال صحته وينجح من معارضة
 المشتري ولا رجوع له في تركه البائت بما دفعه عنه من الدين بدون الاذن على فرض
 ثبوت الدين والدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من ابن وبنت وترك ما يورث
 منه شراطين دار وقبيل وعليه ديون ثابتة لا يورثها ابدا ولا يورثها من ابنت وترك ما يورث
 وزادت واراد ان يباين بمأبأة الورثة بالارث لا يورثون لذلك بل يتعلق الدين بعين
 التركة (أجاب) يتعلق الدين بالثابت بتركه المدين ولا يصح الوارث على ايفاء ما على
 مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى (سئل) في رجل له ابنان في عائلته مات
 أحدهما من أبيه وزوجته ولم يترك تركه أصلا فتزوج الابن الآخر زوجة أخيه الميت
 فمات معها مائة الى ان مات الرجل عن ابنه الاخر فادعت زوجة الابن الميت ان تلزم
 زوجها الابن الاخر بصداقها الذي كان يذمة أخيه الميت فهل لا يجب لذلك وليس
 لها مطالبة بشيء من دين أخيه المذكور حيث لم يترك تركه أصلا (أجاب) لا يجبر الاخ على
 دفع مهر زوجة أخيه من مال نفسه بدون كفالة عنه به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 عليه دين ممن يضاهقه كغيل وحدث بن آخر من ممن يضاهقه اضافة فباعها بنما عليها
 من اصل الدين وقال المدين الذي دفعه من اصل الدين القديم الذي كفلني به السكفيل
 المذكور وورب الدين يقول انه من المحدث ولا يثبت له واحد ذلك فهل يكون القول في
 ذلك للدين بيمينته لانه اعرف بقصده (أجاب) القول قول الدافع بيمينته لانه المالك
 وهو ادري بيمينته القليل كما في تنقيح الحامدية عن الاشياء وفيه قال يبري زاده القول
 للمالك في جهة التملك اي بالقول قول الدافع باي جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كما في
 العمامة الا فضا اذا كان عليه امر عن متاع والف كفالة بنما بالف يؤديه من كفالة
 وابي الطالب الاخذ لانهما فطالب ذلك ويقع القبض منهما وان قبض ولم يقل شيئا

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

ربيع الاول
٢

ربيع الثاني

١٩

رمضان سنة

٢٢ ١٢٦٧

شوال

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

٢٤٥

الربال بتسعة قروش أو أقل وهنا على قطعة أرض زراعية ثم بعد مدة من السنين مات
كل من الراهن والمرتهن من وادث فأراد وادث الراهن أخذ الأرض وان يدفع الواو
المرتهن دراهم الرهن ويحاضيه على قبة الربال أي طاقه بأقل من التسعة قروش زمن
اقتراضه فهل لا يجب لذلك ويجبر وادث الراهن على دفع بدل ما قبضه موروته من
الربال أو طاقه أو ما قبضه بعينها ولو زادت إلا عن زمن ما قبضه ما منه موروته (اجاب)
الواجب دفع مثل الدين فلو ارث رب الدين المسد كور أخذ مثل مال موروته من الدين
بعد ثبوته على الدين بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ
في معيشة وحده ومن يث وزوجه وترك ما يورث منه شرعا وعليه ديون فهل والحال
هذه يتعلق الدين بهين الأثر كما إذا أراد أن ياب الدين مطالبة لا ين بها لا يجابون لذلك
بدون كفالة شرعية ويكون للأبن المسد كور أخذ نصيبه من تركته والده بالقرينة
الشرعية بعد وفاة الدين (اجاب) يتعلق الدين بتركته الميت ولا يجبر الوارث على دفعه
من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عليه دين من
صفاق وشيرة قدره تسعمائة ونحوه وبالأمر فترافعا على أن يثايب الشرع بالناحية
وطالبته بالمبلغ الذي كورتيهاه خمسة قرايط أرضا بأجرها مع قرايط ساقية
فاشترت ما ذكرته بالمبلغ الذي كورتيهاه واستيلاها على المبيع باعتها لرجل
آخر بمبلغ قدره تسعمائة قروش وتريد أن تعال ب مطلقة هايبا في الثمن الذي اشترت به منه
ولم ترد دفع المبيع فهل والحال هذه لا تجب لذلك وتخرج من مطالبة شرعا (اجاب) نعم لا
لتجيب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن أخذ في النظام
فذهب ورأه فمات في مرضه ثم خلس الابن من النظام ورجع إلى بلد أبيه فوجد
أمرأة واضحة يدها على فصيل أبيه مدعية أن شيخ قريتها الذي مات كان أخذ منها ستة
آلاف قشة وأمرها بوضع يدها على فصيل الغائب الذي كور الذي هو الاب الميت وتريد
أخذ ذلك من ابنه الذي كور فهل إذا لم يثبت لها على الميت دين بوجه شرعي لا يلزم الابن
وفاءه وله محاسبة المرأة الذي كورة على ما استقلت من الثمن بوجه شرعي (اجاب) تؤمر
المرأة الذي كورة بتسليم الفصيل لو ادت ما له كما حيث اعترفت بالملك للورث ولا يجبر الوارث
على دفع ما ادعت تسليمه لشيخ البلد على الوجه الذي كور ولو ارث محاسبتها على ما استهلكته
من الثمن حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان أجيرا عند أحد آخر كل شهر
بمئة واربعة وعشرين قرا فاجتمع لذلك الرجل مبلغ قدره مائتان وتسعة وسبعون قرا
فطلب الاجير المبلغ الذي كور فأداه المستاجر على الاجير أن ابنه الهالك له حجارة وامتنع
من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الاجير على حجارة المستاجر
لا يكون الضمان على الاب ولا يقطع من بدل الإجارة وانما يكون الضمان في مال الرجلان
كان له مال ولا ينتظر إلى الميسر قول الاجير أخذ ما عند المستاجر كما يؤثر بدفعه إليه

(اجاب)

معلوما قرضا قبضه - فطلبه منه المستاجر فامتنع من دفعه متعللا بأنه دفعه له رشوة
ومصلحة لأجل أن يحكمه من المحام الذي كورده - لئلا يكون للمستاجر مطالبة به وأخذ منه
لأصا وعنده بيعة تشهد على إقرار الوكيل بأنه أخذ منه المبلغ المزبور قرضا (أجاب)
على الوكيل المذكور رد ما أخذه من المستاجر قرضا أو رشوة على عكس ما في الاستخبار
واقفه تعالى أعلم (سئل) في رجل ابتاع ثوبا من رجل بفضاء لكل منهما ما النصف مات
أحدهما عن ورثة فباعث ورثته ما يخصه من المال المشترك للشرى يكفون معلوم
مراجعة بمحضرة بيعة ثم غاب الثريد الماشري عدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر وارث
الورثة أخذ في زائد من الثمن المذكور متعللين بأنه كسب المال هذه المدعى فهل ليس
لهم أخذ شيء زائد عما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشتري حيث ثبت
أنهم باعوا بالوجه الشرعي (أجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشتري بشيء زائد من
الثمن ويمنعون من معارضة والتمسك هذه واقفه تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من ابن عمه نخلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده أن له على
البائع الغائب دينًا ويرد قيمه المشتري وأضغ البدل على الثقل حتى يأخذ دينه فهل
لا تسمع دعواه على المشتري بذلك ولا يكون له دفع يده عن ذلك بدون وجه شرعي
حتى يحضر الغائب ويدهي عليه دينه (أجاب) نعم لا تسمع الدعوى على المشتري
بالدين والتمسك هذه واقفه تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يتحمله إلا بمكة
فلم يملكها فمهرها عند رب الدين وأمره من أبيه الذي بيعة تشهد بذلك بعد أن أمها
المرتبة باذن الراهن واستعملت الأجرة ثم مات الدين وله ورثة يرثون حساب ما أبرأه
مورثهم من أصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين أخذ دينه كاملا ولا ميراث لهم
الأبصار استيفاء ما له من الدين من التركة فإن لم يكن إلا التركة لا يمكنه تباع لأجل الدين
ويستوفي دينه كاملا سيما والأمر من الأجرة التي قبضها المرتبة حصل من الراهن
قبل وفاته حال صحته بعد استهلاك المرتبة لها وما الحكم (أجاب) نعم لا يجاب الورثة
لحساب ما أبرأه الراهن على الوجه المذكور من الدين ولربه المطالبة بدينه والتمسك
هذه واقفه تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه
دين ثابت بالوجه الشرعي فهل إذا ثبت الدين بالوجه الشرعي يكون لرب الدين أخذه
منها ويقدم أداء الدين على الميراث شرعا حيث ثبت ما ذكر (أجاب) الدين بعد ثبوته
يرث ما تقدم على الميراث فله استيفاءه من التركة والتمسك هذه جبر على الواو واقفه
تعالى أعلم (سئل) في رجلين لمعادين معلوم القدر عند رجل ميت وخاف تركه
فحتم يدايه وأخيه وتكفل كل من أبي الميت وأخيه أقرما الميت بالدين بعد موته
فهل إذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية أن الميت ترك تحت يد الأب والأخ المتكفلين
بالدين أقرما الميت المذكورين يؤمران بدفعه عن تركه لا راباه (أجاب) نعم

١٨ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٨ ١٢٦٨

دفع الثاني ١٢ ١٢٦٨

جاءى الاولى ٤ ١٢٦٨

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالشرع يترقى الشرع فيؤخذ من تركته و يطالب به الوارث الذي يسده التركة وان لم يكن كغلبه كما يطالب السكفيل به وان لم يكن وارثا والله تعالى اعلم (سئل) في امر امرت رجلا ببيع مكان له واشترى به دفع عنه في دين زوجها الميت منها فباعه ودفع الثمن لقرمها زوجها كما امرها فهل اذا انكرت بعد ذلك وادت الرجوع على ما مورعها بعد دفع على الوجه المذكور لا تجب له ذلك ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة الشاهدة عليها بغيره حتى سندوا شهادته على عليه بذلك (اجاب) نعم لا تجب المرأة المذكرة ذلك حيث ثبت امرها بدفع عن المثل بعد بيعه لقرمها زوجها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين كل منهما له دين على الآخر فطالب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه على عليه فامتنع فقره حاكمه سياسي مدفعه فقرضه مؤجلا من كل شهر قدر معلوم من الدراهم فهل يكون للآخر مطالبة ايضا له عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي ولا عبرة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين مانعا له من طلب دينه (اجاب) نعم يكون للرجل المذکور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا وقضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت بالاقرار والبدنية على شخص آخر مكروه له به عليه وثيقة وجهه به واسطة حقه فيه واعطى وثيقة له نفس آخر غير الدين واسطة على قبضه فهل اذا كان دين الدين بالنا عاقلا صححه ام تهرقا بنفسه على نفسه وجهه واسطة حقه فيه واعطى وثيقته واسطة على قبضه بغيره بدينه الموهوب له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) غلبك الدين عن لمن عليه لدين باطل الا في مثل منها ما اذا سلطه على قبضه فقبضه كافي للتبرير وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب له على قبض الدين المذکور بعد ان ملكه اياه وقبضه صححت الحبسة والا فلا قال السامعي وحينئذ به وكذا في القبض عن الآخر ثم اصيل في القبض لنفسه ومقتضاه صحته عزه من التسلط قبض القبض واذا قبض بدل الدرهم فانما صح لانه صار الحق للموهوب له فذلك لا يستبدل واذا تولى في ذلك التصديق ما ذكره ابن ابي عمير في الاشياء فاده في رد لها والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال عام ضموه اذا كان شخص بعض تركته تقض آخر متوفى وان تركه لا تقض بالدين المطالبة من الشخص المتوفى يكون هو المزموم بشادية باقي الدين في نفسه تركه ام كيف (اجاب) تتعلق الدين بتركة المتوفى ولا رابطا المطالبة بها من التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي من وقت الدين فيها والاعتق بجميع الدين فثبت التركة بينهم بالخاصة وليس على الوارث ولا من ضبطت التركة على يده ايضا شيء من الدين ولا يلزم شيء منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخ حقيق وترك ما يورثه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه الشرعي مستقرة للتركة وقسمت تركته على ارباب الدين وبعد مضي نحو ثلاث

١٢٦٨

١

١٢٦٩

٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٥

سنتين ظهر عليه دين لرجل ويريد مطالبة الاخ الذي كوربدينه فهل لا يحجب لذلك لمصرعا
ويكون له المخاصمة يدني مع الذبابة بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي (أجاب) ثمة من
القسمه بين القرماء بطله ودين وليس للقرم تضمين الاخ حيث دفع الدين لا يراه بعد
ثبوته وامر القاضي له بالدفع واقعه تعالى اعلم (سئل) في رجل عاثا بيتا غير قابل للقيمة
باع نفسه لزوجته وعن معلوم من الدوام اقطعه من دين لها على قيمته وذهب في
محمته لا يقبضه منها المراهقة النصف الثاني وهو في يده ثم اقبضه لها واخرج البيت عن
ملكه بموجب بيعه فمرعية مشموله بنسخ قاضي القضاة بمصر المحروسة بمحكمه قضاها
شرعا ووضعت الزوجة المذكورة يدها على النصف بطريق الشرع وعلى النصف الثاني

١٢٦٨

١٦

بطريق الوصاية لا يثبت بعد موت ابينا فهل اذا ظهر دين بعد ذلك على المتوفى واراد
اصحاب الدين بيع البيت المذكور لاسية فامد بهم لا يحجبون لذلك (أجاب) تتعلق
الدين بعد ثبوتهما شرعا بركة المتوفى فليس للقرم ما معارضة الزوجة المذكورة حيث
ثبت البيع والمبسة على وجه الهبة والزوج بالوجه الشرعي والا فلا واقعه تعالى اعلم
(سئل) في رجل له قطعة ارض اسقط حقه فيها الرجل آخر في مقابلة دين كان يدينه له ثم
بدعه في مدة ذهبت امرأة الى خي شوكه وادعت على المسقط بدين وقد كانت زوجته له
فاحضر ذوالشوكه المسقط له واكرهه على دفع بعض الدين لتلك المرأة والان تطالبه
بالباقى وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضي وحكمه بمحمته فهل بعد ثبوت محبة
ذلك لا يلزم المسقط له شي مما ادعت به تلك المرأة ويكون له مطالبتها ما كره على دفعه

١٢٦٨

٢١

له بحيث كان يغير وجهه شرعي ويجوز له القاضى على رد ما اخذته (أجاب) لا مطالبة
لزوجته المسقط المذكورة على المسقط له بما ادعيه من الدين على زوجها واقعه تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن زوجة وابنه منها ومات الابن بعد ابيه عن امه فقط وعلى الميت
الاول دين لرجل ثابت بالبيعة الشرعية طالب به زوجة الميت بعد موته فاعترف له به
وطلب منه ان تصالحه عن دينه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن فامر
ولم تقسم تركه الميت الاول الى الآن فهل اذا جعل القاضي على القاصر وصيا يكون لرب

١٢٦٨

٢٩

الدين طلب دينه واخذه من تركه الميت الاول بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) لرب
الدين المطالب بدينه من تركه مدونه بعد ثبوته بالوجه الشرعي ويقضى له به حيث لا مانع
واقعه تعالى اعلم (سئل) في اخوين عليهما دين لرجل آخر ثابت بالبيعة الشرعية واحد
الاخوين يملك نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدين بدين معلوم من الدوام
من اصل دينه بحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة طلب رب الدين باقى الدين من الاخوين
المدينين فانكر احدهما الباقي لهما ثم اليهم وادعى انهما تمتح يدرب الدين امانة فهل
والحال هذه ثابت البيع في نصي ابناهم من أحد الاخوين المالك لهما بالبيعة الشرعية
يكون صحيحا نافذا ولا عبرة بانكاره البيع بدون وجه شرعي ويجبر كل من الاخوين

١٢٦٨

المذ كورين على دفع باقى الدين له (اجاب) يخرج كل من الاخوين المذ كورين على دفع ما عليه من الدين له به بعد ثبوته عليه ما بالوجه الشرعى وحيث ثبت البيع بالينة الدالة لا عبرة بانكاره واقعه والى العلم (سئل) فى رجل باع آخر مرقا فى حال نشده واخلاقه تصرفه فوفى من المشتري الثمن بتممه وكتب بثلث مبيع باءضه وختم الحما كم الشرعى مخرج فيه بالبيع المبرر الا ان المذوقا شروط الاركان وباعتراف البائع بقض الثمن فقد ادى من المشتري بتمامه فهل ليس لاحد ان يعاود من المشتري بشبهة ان البائع ما يمدون ولنه لم يقض الثمن من المشتري بل وفى به ذاك كان للمشتري على شخص آخر مقاضاة ولو قدر مر ذلك لاطلاق تصرف البائع فى مبيع البائع باعتراف المعارض به بدم الحجر على البائع بل يجب منع المعارض المذ كورين المنازعة

١٢٦٨

١٠

بالباطل (اجاب) ليس لغرماء الدين المذ كورين نفس تصرفاته العينية الا لضرورة فيمنعون من معارضة من ترى المنزل والحال هذه وصرح علماءنا بان العينية اثار بعض تصرفاته بايقاع دينه بخلاف المريض عرض الموت حيث لا يجوز له فذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل عليه دين محيط به وله اولاد فامر احد بنيه ان يقضى ما عليه من الدين وياخذ بثلث ما دفعه ثلاثة اوقافا ملك الاب فقضى الابن المذ كورين من دين ابيه ومات الاب قبل وفاء جميع الدين عن اولادهم المذ كورين فبعض الدين وقد استقرت تركته دينه فاخذ ابنه جار ية من التركة فى مقابلة ما دفعه عن ابيه من الدين بعد ثبوته فى باقى الورثة على دين الابن قباع الابن المذ كورينك الجارية بعد ان عسكها بالقرينى ان شرعى مات ابن آخر وعليه دين فادقر مؤاخذه بمحضه من ثمن الجارية فتعذر ابن بان ابن الميت له حصه فيها بالميراث ويريدون اخذ ما حصه فى مقابلة ما عليه لهم من الدين فهل حيث كانت تركه الميت الاول مستغرقة بالدين لا يكون لورثته ميراث قبل وفاء الدين وليس لغرماء احد الورثة منازعة مع غريم الميت الا نزل فيما اخذوه فى مقابلة دينه اثبات شرعا وما المحكم فى ذلك (اجاب) الدين مقدم على الميراث فاذا كان الدين محضا بجميع التركة كما هو مذ كورين لا يكون لغريم احد الورثة المتوفى بعد وفاته مورثة الخالبة بشئ من دينه فى تركته مورث مدينة وما الحال هذه والله تعالى اعلم

١٢٦٨

١٧

(سئل) فى رجل له من على آخره ما لم ينفذ وقدر ضا عليه منه فانكره وجمده جدا كليا ولا يجرى بان دعواه عليه كذب ثم سافر وب الدين الى بلد قاب فيها مدة شهر وعاد فانسأفهل اذا ثبت وب الدين دعواه لعين بالينة شرعية يجاب لنكث ولا عبرة بانكاره له دعواه بدون وجه شرعى ويكوزل مدالبة به بعد ثبوته بانكره انشرى (اجاب) للدائن مالبة مدية ويقضى له به بعد ثبوته حيث لا تمنع وقته تعالى اعلم (سئل) فى امر اقامت عن ابن ابنه عمه صاحب لورثته وه وقعت يداه فى مزارعة موهنة على قدر معلوم من الدواهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جعله

رجب

١٢٦٨

٢١

شعبان ٢ سنة ١٢٦٨

التركة ويروى عن ابن النعمان المطالبة بها عن أبي في دفعته حيث لا وادى سوا
 (أجاب) لا تعاصب المذكور المطالبة بما مورثته من الدين ويقتضى له ما خذ بعد ثبوته
 بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده
 الذكور والاناث وترك ما يورثه من مائة دينار وغيره ما عليه دين لرجل اجني عنه
 فهل اذا ارادت الورثة دفع الدين الذي كان على مورثهم لهدائن فانه من الاخذ متعلا
 مانه لا ياخذ حقه الا من هذه الدار لا يجاب لذلك ولا تسكف الورثة ببيع الدار ويصبر على
 اخذ دينه والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفى وحقوق الدين في
 ما يملكه والوارث استيفاء التركة ودفع الدين كما صرحوا به فلا يجاب رب الدين والحال هذه
 ببيع الدار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن بالغ وعليها دين لا
 وترك تركته تفي بالدين وزيادة فهل والحال هذه اذا تمت الدين بالبيضة الشرعية يصير
 الواجب على دفع الدين له به حيث كانت التركة تفي بالدين وزيادة (أجاب) يتعلق
 الدين بتركة المتوفاة المذكورة فكل رب الدين المطالبة به في التركة بعه ثبوته بالوجه
 الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا قطعة ارض ردها ناعلى مبلغ
 معلوم من الدراهم فمرضاؤه قد رده من اليال الى بطاقة مائة وثمانون ريبالا وكسب بذلك
 وثيقة بينهما والآن صاحب الارض اقتدر على ان ياخذها ويدفع ما عليه من الال الى الال
 المذكورة فهل يلزمه ان يدفعها ببيعها ولو زادت الال عن زمن الرهن (أجاب) نعم
 يلزم المدين المذكور دفع مثل ما عليه من الدين له به زادت قيمة الال اولاً والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تحرقته في وجهه من الورثة لدى المالك
 بالوجه الشرعي فهل اذا كانت تركته عقاراً القاضى ببيع ما يفي بدينه وان كان بعض
 الورثة قاصر الاوصى له حيث امتنع البالغ من وفاء الدين (أجاب) يباع العقار لا يفاء
 ما على الميت من الدين الثابت شرعاً حيث لا وقالة الامنه والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن ابن ولم يترك تركته أصلاً وعليه دين لبعض الناس فاراد ان ياب الدين
 مطالبة الابن بدين أبيه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يترك الاب الميت شيئاً أصلاً وليس
 لارباب الدين مطالبة الابن بشئ من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لارباب
 الدين مطالبة ابن المدين بما ترتب عليه بدون قفالة شرعية بذلك والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل كان في معيشة وحده وله ابن في معيشة وحده توفي ذلك الرجل ولم يترك
 شيئاً الا قليلاً وعد وقانه ناهر عليه دين لا محصلة التي كان مستقداً ما قبل مع
 عدم ملك المتوفى شيئاً وانفراد ولد عنه في المعيشة لا يطالب الولد بدين أبيه (أجاب)
 لا لما يقع على الابن بما على أبيه من الدين حيث لم يكن كفيلاً به ولرب الدين المطالبة بدينه
 في تركته مدينه ان وجهه تركته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
 بنته وعن أخ وأختين اشقاء وترك ما يورثه من مائة دينار فهل ماتركه ديناً ذهبها الا ناس

٦ سنة ١٢٦٨

٦ سنة ١٢٦٨

١٤٣ سنة ١٢٦٨

٢٩ سنة ١٢٦٨

١٠ رمضان سنة ١٢٦٨

٢٥ سنة ١٢٦٨

- كما روقه على اطمين زراعاة ما يربيه فهل يكون الدين حكمه حكم التركة يقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية ولا يكون للاخ منع الاثا منه (اجاب) نعم لا يكون للاخ المذكور منع باقي وورثة اخيه مما يخصهم من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من وورثة بلا وترك ما يورث عنه شرعا فادعى انا من يدعون على تركته واثبتوها بالبينة الشرعية واحال ان التركة لا تبقى بالدين فهل اذا ادعى بعد ذلك رجل يدعي انفسه بالبينة الشرعية يكون له المضاد يتبدى به مع او باب الدين في تركه الميت المذكور (اجاب) اذا استوت الدين في القوة ولم ينف التركة بجميع الدين فخاص الغرماء فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا متراكبا بينهما فاستأجرت المرأة - خمسة عشر يكها مدة معلومة بالبرء معلومة لكل سنة في ذمتها بضرة بيضة شرعية واستدانت من الشر يك قدر ما معلوم من الغرماء ثم قرضها على ان يبيع له - همتا فهل اذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون لشر يكها المذكور الرجوع بدينه على تركها بعد ثبوته بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي (اجاب) للشر يك المذكور المطالبة بدينه في تركه المرأة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة نسبت وتضمنه غيره ضمان فروم بالثمن بموجب سند ثمان المضمون اشترى من بائعه هذا بضاعة نسبتا يشايدون ثمانية من الضامن المذكور ثم ان المشتري هذا دفع للبائع ثمن ما اشتراه منه فبنته يدون ضمان وزادوا هم حسبته من ثمن البضاعة المضمون فيما قبل اذا ادعى الضامن المذكور ان المدفوع جعده من القدر الذي ضمنه فيه وانه صار خالضا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا القول للبائع في ان الذي قبضه من الدين القبي المضمون فيه (اجاب) اذا كان على بعض دينان وباحدهما كليل ودفع المدين قدر ما من الدين فان عينه انصرف الى ما عينه اليه كما هنا وان لم يبين يكن القول قوله في تعيين واقفه تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد فقصر وزوجته فولد دين عند نصراني بمو جب سند فبنته ترسله ذلك في ذمته قبل وفاته بخوار بمه اشهر ثم مات انصرف الى قبل وفاته الدين وعطفت تركته بخصومه عشرة سنة وورثة كل من لداين والمدين كانت قصرا الا وصى له ثمنها بالقر لان اراد وورثة يوب الدين ضاب ما لهم من وورثة المدين بعد ثبوت المدة فقهر والحال هذه من دعوا لهم بذلك حيث كان مزاو لم يوجد من مورثهم ما يوجب عدم صحاح دعواه كون له - انفسه الدين من تركه المدين بعد ثبوته (اجاب) نعم يكره ثبوته لغيره سقيه - ما المورثهم من الدين المذكور من تركه المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والحال هذه حيث لا مانع واقفه تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدين يحرق بها سند على المدين وبعدة قليلة وهب رب الدين المبلغ المضروب من الدين واعطى له السند المحرر عليه وصار يقر يقسه ومن بعدهم مستطيلة فهو خمس عشرة سنة او اكثر
- سؤال ٨ ١٢٦٨
- في القعدة ١٢٦٨
- سؤال ٩ ١٢٦٨
- في الحج ١٢٦٨
- سؤال ١٠ ١٢٦٨
- في الحج ١٢٦٨

ادعى وب الدين المذكور انه صار حرة الدين المذكور ومن الموهوب له في مدة اقتداره
والآن صار عديم الاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدر الذي صار حرة له قبل
اذا وهب وب الدين في زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار ولا يكون له الرجوع
في الموهوب (اجاب) حرة الدين بمن عليه الدين من غير قبول فلان رجوع الموهوب
المذكور على مدية في موهوبه من الدين على الوجه المسمور ولا عبرة بما تطلب به والله
تعالى اعلم (مثل) في رجل مات عن ابنين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركه اصلا
فاراد وب الدين ان يلزم الابنين بالدين فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة
الابنين بشئ من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم ابنا المتوفى بما
تركه على ابويه بدون كفالة شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم
(مثل) في رجل غائب له دين على آخر من مدة ست عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات
المدعي في غيبة وب الدين فهل اذا حضر وب الدين الا ان او كيله وان ثبت الدين بالوجه
الشرعي وماله من تركه المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفاءه (اجاب) لا يمنع
المدعي بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده مذموم شرعي ومنه ضمنية
المدعي مسافة السفر في المدة فاذا حضر بعدها او وكيل عنه واثبت دعواه في وجه وارث
الدين بالوجه الشرعي والحال هذه يقضى له به حيث لا مانع والا فلا والله تعالى
اعلم (مثل) في رجل تحت يده قطعة ارض زراعة رهنها على قديم معلوم من الرمال
الفرانسه ثم بعد مدة من الزمن اراد وارث الرهن ان يخذل الارض من وارث المرتهن
ويضع له بدل الفرانسه تقودا بسعرها يوم قبضها من المرتهن لسكونها زادت الا ان من
وقت قبضها بكثر فهل لا يجاب وارث الرهن لذلك ويحجب على دفع مثل الفرانسه بعينها
ولو زادت عن اصلها يوم قبضها من المرتهن (اجاب) لورثة الدائن المطالبة بمثل بدل
الدين ولا يحجب الوارث على اخذ قيمته بدله والله تعالى اعلم (مثل) في رجل مات عن زوجة
وعن بنت من غيرهما وله حصة في بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبسح
من حصتها وتبسط زوجة ابيا قبل قضاء دين المتوفى والا (اجاب) الدين مقدم على الميراث
فيسدان التركة بعد التجهيز باغما ما على المتوفى من الدين الثابت شرعا ولو ادعى
استيفاء ما اداه الدين من منافع فان حصل ذلك نفذ هذا الشرع في حيث لا مانع والا فلا
والله تعالى اعلم (مثل) في امرأة لك متساعا وحى في بيت زوجها تسمى عليها ذميمة
واخذ منها بالا كراهوا على رجل آخر بمن معلوم وادعى انه خصمه في وردها بنظر
حضوره وبغير اذنه والحال ان الزوج المذكور لم يكن عليه دين ولا مطالب بمكة الديوان
ولا غيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها وعن ورثة فهل اذا ارادت الورثة مطالبة الزوج بشئ
المتاع المذكور لا يجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة لورثة الزوجة بمن المتاع المذكور
على الزوج والحال هذا بدون وجه شرعي ولهم المطالبة بانفسهم ممن تعدى على متاع

١٢٦٨

١٤

١٢٦٩

محرر
١٩

١٢٦٩

صفر
٢٣

١٢٦٩

٢٥

١٢٦٩

ربيع الثاني
١٥

١٢٦٩

٢٢

مورثتهم واستهلكه بعد دفن ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي وقدره خمسة عشر كدسان ستر رب الدين منها ثلاثة
 عشر كدسا ومائة قرص وبنى له في ذمة الدين تسعمائة قرص وذلك بصلح صحيح ثابت
 بالوجه الشرعي فهل اذا تراه على القاضي يكره لرب الدين المصالبة بما بقي له في ذمة
 الدين حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا يلزم التسداهي باصل المبلغ (اجاب) لرب
 الدين مطالبة مدينه بما بقي له من الدين بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ثبت عليه دين لا نحو حقه عليه انما كثر من عشر بن
 يوما واستحقاق احساره اطلقه ومضى بعد ذلك ثلاث وعشرون سنة وهو مصر فاداه
 صاحب الدين ان يلزم ولد الدين دين ابيه فهل لا يلزم الولد دين ابيه حيث لم يكن
 ضامته (اجاب) نعم لا يلزم الابن دين ابيه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم بوجه له عليه ان يدفع له كل شهر قدرا معلوما
 وكتب بذلك وثيقة ثم اراد صاحب القرض ان يخذلها منه حاله فيجب لذلك ويحرم
 المستقرض على الدفع ولا يلزم تاجيل الا قرض (اجاب) نعم لا يلزم تاجيل القرض ولرب
 المطالب به حالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ في معيشة ابيه معه من له
 في الاكتساب ولم يكن لابن مال مخصوص به فهل اذا تزوج الابن المذكو را مائة بغير
 اذنه ثم مات الابن المذكو ر ولم يدفع لزوجته المذكو ر شيئا من المهر ولم يدخل بها
 لا يكون الاب ملزوما مهر زوجة ابنه المذكو ر حيث لم يكن لابنه مال مخصوص به ولم
 يكفل به الاب (اجاب) لا مصالبة للزوجة على ابي زوجها مهرها والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه درهم لا تترقرضا قال له رب الدراهم اعطى بها قمع
 خدائين فكذب به وثيقة بانه عطيه مع فدائين في الخوض اغلاق في ووده بذلك ولم
 يصدر منه بيع ولا هبة يبيع ولم يعطهما له بخوارق لان فيه بذلك حضور رب الدين
 وعليه من المدين وتقول له ان اخذ القمع نزولا لشرها بحضوره ينشأ دفع المدين بعض
 الدين بالجلس ووعده بانه بعض الاخر في دفعه احضره ما بقي من الدين فامتنع من
 اخذ مهور يدان عليه بالزوج الذي وعده به فهل والحال هذه لا يجب له ذلك ونسره
 مصالبة المدين بشئ من ذلك سوى ما بقي من الدين (اجاب) نعم لا يجب لرب الدين لذلك
 والحال هذه وله مصابة مدينه به في دينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 وارث وترك تركته لاني يدين عليه فستولى ارباب الدين على تركته ولم تقبها
 فارادوا الرجوع على الوارث بما بقي من الدين فهل لا يجابون لذلك وليس لهم مصالبة
 الوارث بشئ مما بقي من الدين بحيث لم يكن صاحب ماله مورثه (اجاب) بئس من الدين
 بركة المدين بعد وفاته ولا يجبر وارثه على ايفاء دين مورثه من ماله بدون كفاية شرعية
 حيث لم يأخذ شيئا من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر له حاصر وموضوع
 فيه بضاعته حصل له مرض واراد له الحار ج عن معيشة والده في معيشة وحده ان يفتح

١٢٦٩ ٢٠

جمادى الاولى

١٢٦٩ ٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٩ ٣١

١٢٦٩ ١٦

رجب

١٢٦٩ ١

١٢٦٩ ٤

معه و يبيع ويقتضى الثمن وصار كاملا يلزم لوالده شيء من الدراهم المتحصلة من شئ
بضاعته يرسل بأخذه من ابنه أو ياعره بفضاء دين عليه فيقتضيه الابن حتى قام
الابن من مرضه واستلم محله وحاسب ولده وتخلص منه واقر باسلامه محله وأنه لم يكن
له قبل ابنه شيء وذلك على يد البيعة ثم بعد ذلك مات الاب وتترك ما يورث عنه شرعا وترك
دينون عليه قضاء الدين بطلان الابن بدونهم متعلين بانه في حال حياة والده اعطى لهم
بعض دراهم من دينهم وكان يبيع ويشترى في محل والده فهل اذا ثبت ان الاب استلم
محله في حال حياته واقر بانه لم يكن له قبل ابنه شيء وكانت التركة لا تفي بديون ابيه
لا مطالب الابن مما زاد على التركة من الدين سواء الولد المذکور وفي معيشة وحده
(اجاب) تتعلق الديون بعد ثبوتها بركة المتوفى ولا يجبر الابن على ايفاء دين ابيه من ماله
يدون كماله شرعية بذلك الدين حال حياة الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي حصل خيل في محله وصار في حالة لا يفي ما يقول
وصعيد عليه ذلك بين الناس فهل اذا فاق من ذلك يكون له اخذ دينه من المدين بالوجه
الشرعي ان تحقق ما ذكرنا من امتنع المدين من دفعه له متعل بالان الدائن وكل رجل افي
الصلح حال اختلال محله وصالحه لا يعتبر ذلك يؤثر بدفع الدين لربه والحال ما ذكر
(اجاب) لا يصح توكيل المحتون الذي زال محله بالكلية وعلى مدينه دفع الدين له اذا
افاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل برى على مكان في بلادهم ولا يفيهم اربابهم
بشاه وجده من ماله وكان ابن العم اقترضه بعض دراهم دفعها في اجرة البناء لكونه
متروجا بينته ثم بعد مدة طلق الزوج بقت ابن العم فاراد ابوها ان ياخذ منه البيت متعللا
بانه اقترضه الدراهم التي دفعها في اجرة البناء فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له
مطالبة المالك بشئ سوى الدراهم التي اقترضها له (اجاب) ليس لابن العم اخذ
المساكن من مالكم بمجرد تعلقه بما ذكر ويلزم المدين بدفع ما دفعه من الدين لربه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض امر به عند آخرها خذ منه مبلغا معلوما
من الدراهم ثم بعد ذلك ناهى ان المستحق للارض غير الرهن فهل اذا سقط مستحق
الارض حقه منها باختياره للرهن يكون له الرجوع بمادته للرهن سواء الرهن
اقر بان الحق في الارض المذكورة للسقط المذکور (اجاب) لرب الدين المطالبة بدينه
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وترك اشجارا اخر من
برتقان وغيره وبها ثمن وقصر اقامتولى هم القصر على متروكات ابيهم بدون ولاية شرعية
لان الميت ولا من القاضى وصار ياخذ من الاشجار ويستهلكه في مصالحه فلا تنبلغ
القصر واولادها حوزة متروكات ابيهم هو الا مقيلا على ما قد هي هم انه ندان دينا وصرفه
عاجب موعود على متروكات ابيهم فهل والحال هذه لا يلزمهم من الدين شيء ولهم محاسبته على
ما استهلكه من ثمن اشجارهم وموت متروكات ابيهم المذكورة (اجاب) للقصر بعد

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٧

شوال

١٢٦٩

١١

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٤

ذى الحجة

١٢٦٩

١٨

بلوغهم ورشدهم اخذوا من ماله من ثمنهم وبقوا الم المذ كوروا الحال هذه
بتسليم ذلك لهم ويدفع بدل ما استهلكه في شؤن نفسه من ماله لمهم والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل وابنه عليهما دين لرجل ضمن كل منهما صاحبه لرب المال ضمان مفرم
ثم مات الاب وترك بيتا ودكانا قول يباعان لوفاء ما عليه من الدين اصالته وكفالة ويقدم
ذلك على الميراث (اجاب) يؤخذ الم المذ المتوفى المذ كور من الدين اصالته وكفالة من جميع
تركة ويؤخذ ذلك على الميراث وليس لاحد الورثة اخذ شيء منها الا بعد وفاء ما لمزمه من
الدين المذ كور فان كانت التركة مستغرقة بالدين باعها القاضى ووفى منها الدين والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة لمهادين على رجل استدانه منها من مدقة سنة بموجب
وثيقة يداهما سنة ولة مجتمعة ثابته بالبينة الشرعية فهل اذاعات المدين من
وارث وترك تركته وضيقات يكون للمرأة الرجوع بدينها على التركة بعد ثبوتها بالوجه
الشرعى واذا تعامل متعادل بان الختم الذى فى الوثيقة لا يضاهى الختم الذى وجب بغيره
في تركته ولا يبرئ هذا التعلل حيث كان هناك بينة تشهد بالدين المذ كور (اجاب)
اذا ثبت الدين على المتوفى المذ كور وبالوجه الشرعى يقضى به لزمه حيث لا مان ولا عسرة
بهذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة اخذ من بعض اعيان ثلاث
البلدة دراهم على ان يتغير فيها فلما علم بعض اصحاب ذلك الرجل الذي هو من اعيان
ذلك البلدة انه اعطى ذلك الرجل ثلاث الدراهم اعطاهم دراهم كذلك لتجارة قلنا
تكمملت تلك الدراهم في يد ذلك الرجل و باعته بمبلغ آخر بها هو اقل اذ احضر ذلك
البعض وطلب حقه من بعض اعيان البلدة فيجاب لذلك اولا يلزمه شيء حيث لم يكن
ضامنا له ولا هو من بلده ولا من قبيلته ولا من اتباعه (اجاب) لا يطالب الشخص بما
لزمه غيره بلا موجب لذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها دين عند
زوجها من ثمن صاع غرما كب وغديره احضرت جماعة المسلمين فيهم رجل وكيل عنها
فراها الوكيل عن استيفاء دينها من زوجها فاقرت بانه وصلها دينها وصددت على
براءة متضمنة وانه لم يكن لها قبل زوجها حق لامن دين ولا عين ولا غير ذلك وحصل
بينهما التخليص والابراء العام وكتب في شان ذلك شاهد شرعى مستحضر بمقتضاها وختم
وكيلها وشهد عليه اربعة اشخاص ووضعو ايضا اختامهم واصحابهم على ذلك
فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بشي مما دخل تحت الابراء العام لا تجمع دعواها (اجاب)
لا تجمع الدعوى بعد الابراء العام الا بحق حادث بعده حيث وقع الابراء مستوفيا شرا ثم
انصه عن طوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد مذ كوروا اناقا وترك
ما يورث عنه ثم عاقل اذا ظهرت ديون بعد موته تتعلق بالتركة ويكون لارباب الدين
اخذها من التركة بعد ثبوتها شرعا وتقدم على الارث وما فضل بعد الدين يقسم على
الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركة بعد ثبوتها بالوجه

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٧

صفر

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٦

صفر سنة

١٦ ١٢٧٠

ربيع الاول ٤

١٢٧٠

١٢ ١٢٧٠

ربيع الثاني ٨ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

الشري ويقدّم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لا ترشده
على بان لان هذا على كذا من الدراهم وقد كثر ما عملوا فهل اذا شهد ذلك الشاهد
عليه بعد موته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة له وروى المدهي
ولرب الدين الرجوع بدينه هل تر كة المدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)
اذا ثبت الدائن بدينه على ورثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به من
التر كة حيث لا مانع وشهادة القروا كالمسلم عالم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من الفرائض
وقبضه وقبض الميراث من الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الآخر فهل يكون للميراث
اخذ من قبل فرائضه ولو اذنت في المعاملة ولا يجاب الميراث تبديلا بشئ آخر (اجاب)
على المستقرض دفع مثل القرض لربعه ولا عبرة بازاءه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
نوفى عن عقارات ومواس وتقودوا طيان رهوته عنده فهل لبيانه ان يرتن فيما هو دين
لا يبين على اصحاب تلك الاطيان حيث ان الدين من جنة التركة (اجاب) ابينات
للتوفى اخذ ما يخصه من الدين المستحق لو اذن من غرامه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
كما تر كته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورقة باع وقصر وترك تركة
وعليه دين بمجاهة آخر بن فهل تقسم تر كته بين الغرامه على قدر حصصهم واذا اراد
احدهم ان يسلم الوارث بغير له على موزه بسبب تر كة كانت بينهما وبين المتوفى
الذ كره ولا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيلا للمدين الذي على المود للدين
(اجاب) دين الميت يتعلق بتر كته ويقدم على الميراث ولا يجبر احد من الورثة على دفعه من
مال نفسه مبدون ما وجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا قاس
مستدين مات ولم يترك تر كة تبقى بالدين بل تزيد الديون التي عليه على جميع متروكاته
فهل اذا اراد احد ار باب الديون اعتق فاديه من التركة المديونة بتمامه وانفق مع
الوارث على دفع دينه من التركة بتمامه بدون رضا باقي الغرامه لا يجاب بل يقتسم
جميع التركة على جميع الديون بعد اثبات كل دين (اجاب) يتعلق ديون الميت بعد
ثبوته بالوجه الشرعي بتر كته فاذا كانت التركة لا تبقى بالدين تقسم بين الغرامه بقدر
ديونهم وليس لاحد الغرامه والحوال هذا اعتق فاديه كاملا من التركة بدون باقهم
حيث كان الكل دين الوجه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فامين بيت المال
بما مضى وفيه امرأة ادعت بدموت زوجها ان لها بتمت مبلغا معينان الدراهم
اقتترضه منها حال حياته واقرها بذلك في محضها ثبت ذلك بين يدي القاضي في وجهه
وكيل بيت المال المنصوب وصيها على تر كة المتوفى الذي توفي عنها من اولاده القصر
منها وحلفت اليمين الشرعية وكتب لها اعلام بذلك وكان للتوفى ديون على غرامه
قبضت منها مبلغا قبل اثبات دهرها فطالب ما قبضته فوهبت يد فعهو بعد ذلك

١٢٧٠

٢٦

الميت ديناهل بصرف النظر هاتد عنه او يعتد على الثبوت الشرعي ولا يعتد بمعاصار قبل الثبوت (اجاب) اذا ثبتت المراتبة ينال على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي وحكم القاضي لما في ذلك واحتوى المحكم شرائطه الشرعية يكون لها استيفاء ومن تركه حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينال في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في واثق امرأة ادعى على اخيه بان لها ديناً عليه من امتعة من تركها لهما من مدة تزيد على خمس عشر سنة فانكر المدعى عليه ذلك والحال ان المرأة المذكورة معقبة بالبلد ولم ينعها من الطلب مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تتم دعواها ولا تقبل بيئته حيث

١٢٧٠

٢٩

الحال عاذر (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مدة في خمس عشر سنة الا في الارث والوقف ووجود صدق شرعي فاذا تحقق ماوجب عدم صلاح دعوى المورث لا تسمع دعوى وارثه اذا ماتت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنتين منه واتح شقيق وتركت ما يورث منها شرعاً ومن جملة منور كاتها مبلغ معلوم من الدراهم سنداً خاف من شرعي آل البهاجة الارث فهل والحال هذه اذا ثبت باقي الورثة الدراهم التي عند اخي المتوفاة وانها من جملة منور كاتها

جاءى الاول

١٢٧٠

٧

تقسم على الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاختها المذكور منهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت الدين على الاخ المذكور بالوجه الشرعي يكون لباقي الورثة اخذ حصصهم منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها عند آخر قدر معلوم من الدراهم وهو مقر ومعتز به فماتت المرأة المذكورة ورثة فهل اذا طلبت الورثة مال مورثتهم من هو تحت يدهما يورث لذل حيث كان مقر او معتز فاه

١٢٧٠

١١

ويؤمر بدفع مالها لورثتها والحال هذه (اجاب) نعم يحايون لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر ولم يترك تركها صلاً وطبيعاً فاداد بدين ان يلزم زوجة الميت بالدين متعللاً بأنها اقترنت على زوجها الميت ديناهل فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا تكون ملزمة بدفع الدين لربه

١٢٧٠

٢٠

يدون كفالة شرعية (اجاب) تتعلق ديون الميت بتركه ولا يلزم بعض الورثة بدفعها من ماله من الميت بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قرواً معلوماً من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب الدين دينه من المدين فادعى المدين انه كان غافراً عنه ما لا جرمه تدوير يدان يحاسبه بجزية تلك المدة من أصل الدين الذي عليه له فانه حكر رب الدين دعواؤه هل هذه اذا ثبتت المدين دعواؤه بالينة الشرعية لا عبرة بها بدون وجه شرعي ويحجب المدين على دفع الدين لربه (اجاب) من

جاءى الثانية

١٢٧٠

٧

المسلم انه لا يقضى له شيء رد دعواؤه بدون اثباته بطريق شرعي ولرب الدين مطالبة المدين دينه حيث لم تثبت برائة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

جاءى الثانية سنة

في رجل استاجر جماعة كل واحد منهم بأجرة معلومة في كل شهر ثم بعد مدة من الشهور
سافر أحد المستأجرين لبلده فبطلت أجرة من الشهر ثم سافر باقي المستأجرين إلى
بلدهم وأرادوا لأجير الذي لم يأتهم أن يأخذ أجرته من المستأجرين يلزم أحد المستأجرين الذين
كثروا معه بأجرة متعلا بانه ~~كان~~ مستخدم معه عند المؤجر فهل والحال هذه لا يجب
لذا ولا عبرة به ~~له~~ بذلك بدون كفاية شرعية وليس له مطالبة أن كان الواقع ما هو مذکور
من أجرته بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس له المطالبة إن كان الواقع ما هو مذکور
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (مثل) في رجلين شريكين مات أحدهما عن ورثة
وتحاسب المحي مع ورثة الشريك الميت على مال الشركة وثبت له مبلغ أخذ به جاربه
وتحاسب من ورثة شريكه بعد مدة أدى رجل يان في دينه كان يستحقه على الميت من
قبل شر كتمه مع الحي ويريد مطالبة الشريك بدينه المذکور واشترى يان بدينه كدعواه
فهل على فرض ثبوت دين المدي يكون متعلقا بدين كالميت مطالبه بدينه الميت ولا
يطالب به الشريك والحال هذه حديث كان الدين الذي يدينه خاصة بأحدهما قبل
شركة الآخر (أجاب) لا مطالبة على شريك المديون بدين شريكه الخاص به بدون
كفاية شرعية والله تعالى أعلم (مثل) في امرأة تزوج رجلها عليها دين بمائة من
منها وهي مسخرة فهل إذا ثبت أصارها بالبنسبة الشريعية لدى المحاكم الشرعية يكون
لأرباب المديون أخذ دينهم منها بعد مسارها ولا يطالب الزوج بدينها الذي عليها والحال
هذه (أجاب) لا مطالبة لأرباب المديون على الزوج بماله في زوجته بدون كفاية هنا
وينتظر مسارها والله تعالى أعلم (مثل) في رجل له معشوق امرأة إن يجلس في حانوته
اتى فيها بضاعة السيد يسير ما فيه ويسقط له ما على الناس من الدين ولا يشتري شيئا
وغاب سيدهم فجمع فوجده قد اشترى بضاعة من أناس واستهلك منها في مصالح نفسه
ويريد أرباب الدين أخذ ما في حانوت سيدهم من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجب لهم ذلك
ويكفون دينهم متعلقا بضعه المعتق والحال هذه (أجاب) لا مطالبة لأرباب الدين
على معتق المديون بما ترقب لهم بدمته إذا لم يكن المعتق ~~ك~~ فيلا عنه ولا موصوئاه في
الشراء والحال هذه والله تعالى أعلم (مثل) في رجل مات وترك تركه وعليه دين لرجل
أجنبي فهل إذا ثبت دين الدين دينه بالوجه الشرعي وحلف اليمين الشرعية لدى
المحاكم الشرعية يحكم له بدينه ويقدم على المبرات (أجاب) نعم يقضى للمدعي الدين بدعواه
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مثل) في المديون إذا كان
له بيت لا يثق بسكناء مع عائلته فهل لا يبيع عليه لو قام دينه حيث كان من ضرورياته
(أجاب) لا يبيع على المديون مسكنه إلا يثق به حيث لا يمكنه إلا كفاها بمادونه ولا يبيع
واشترى له من غنمه ما يكفيه ويدفع الباقي للقرض والله تعالى أعلم (مثل) في رجل ربح
قطعة أرض لا آخر على دس وأباح الرهن منفعة الأرض للارتين مدة بقاء الدين في قس

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

شعبان

٩

٢٦

رمضان

١٨

شوال

٢١

ذى القعدة سنة

١٢٧٠

٢

ذى الحجة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٢

١٢٧٠

٢٥

محرم

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ثم ظهرت الارض مستحقة للتغير واستلها مستحقها فهل للرجل مطالبة الرهن بالدين
 ام لا (اجاب) نعم يكون للرجل المطالبة بدينه على الرهن والحال هذه حيث لا ما نفع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخلف تركه اصل بل مات فقيرا وكفنه
 ائسا اجاب من عندهم فاذهبي الآن ورجل بان له هند الميت ديننا ويريد اخذها من
 ورثته فهل اذا لم يترك تركه لا يلزم ورثته شي من دينه (اجاب) نعم بدون كفالة
 شرعية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت
 لاب وعن اختين لام وترك ما يورث عنه شرطا اذا انحصر كل وارث واذا كان
 للزوجة دين ثابت عليه فخرج من التركة قبل قبضتها وكذلك حقوقها الشرعية فخرج
 من التركة قبل القبض واذا اشترت الزوجة بانياس من الفيل من زوجها وهو في حال
 صحة وسلامته وحازته مدة من السنين وهي تنصرف فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك
 (اجاب) للزوجة الربع فرضا عالا حيث لا ولد ولا اخت لاب النصف فرضا عالا
 وللأختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعا كهرها الموقوف على الميراث
 كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته بشرائطها
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه
 وقبضت يده قطعة ارض زراعية امير به آت له بطريق الاسقاط من آخر فوض ابن الاخ
 يده على الارض ومكنه الحماكم منها وصادر يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك
 ادعت زوجة الميت ان لها دين على زوجها ولم يترك تركته شي بالدين وتركه بدين تزوج ابن
 الاخ بالقدر الذي دفعه الميت لرب الارض في ظنير الامقاط من اصل ما له من الدين
 الذي على الميت فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الامرية
 وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجاب لذلك
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لا تقسمه
 وبامتعه وله نصف دار واخرى غير ساكن فيها فقسمتها كثر من قيمة الدار الساكن فيها
 وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تركه له الدار الساكن فيها لا تقسمه
 وبامتعه ويأخذ نصف الدار المذكورة اقضاء الدين الثابت عليه شرعا ولا يتابع دار سكنه
 حيث كانت لا تقسمه وبامتعه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لائق به حيث
 لا يمكنه الاجتزاء بما دونته والله تعالى اعلم (سئل) في من يبيع بماله في تجارة لبيع
 وشرا واخذوا عطاء ما من احد الاثر يكون فيه الثمن كمن يتحاسب الاثر بثلثي الحبي مع
 ورثة الثمن بثلث المتوفى واخذت ورثة الثمن بثلث المتوفى ما خص مورثهم من التركة واخذ
 الثمن بثلثي ما خصه من التركة فهل اذا كان على الثمن بثلث المتوفى دون تعلق بتركته
 ليس لاربابها طلبها من الثمن بثلثي المالك كور بدون ضمانه وكفالة شرعية (اجاب)
 ليس لارباب الدين مطالبة الاثر بثلثي الحبي بما على شريكهم من الدين المتعلق بدينه الذي

لادخله في الشركة حيث لم يكن كنه يلاعن المدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
دين على آخر عن بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاء المشتري وطلب منه تأجيل ذلك
الفن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فحل بمجرّد قول رب الدين للدين اعط كل
شهر كذا من الدين لا يكون ذلك تأجيلا صحيحا ويكون لرب الدين والحال هذه مطالبة
بدينه حالا (أجاب) نعم لا يكون ذلك تأجيلا صحيحا ويصكون لرب الدين المطالبة
بدينه حالا والحال ما ذكر قال المصنف في نقله عن الزاوية له ألف من مئة مبيع فقال
اعط كل شهر مائة فلس بتاجيل اه قال في حواشيه رد المحتار قوله فليس بتاجيل
لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم لتأجيل فاعلم انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات من ابنه وزوجته وعن امه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك
عما يورث ومن جملة ماله كمالا طيان زراعتة الاميرية ثم مات الابن المذكور قبل تامة
التركة عن امه وحده وام امه عن ابن عم ابيه الشقيق فادعت الجدة بدينه لعمامه
ايها الذي مات او لا تريد ان الدين يتعلق بالاطيان فهل لا يجب لفلان بل يتعلق الدين
بعين التركة دون الاطيان بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) دعيون الميت يتعلق
بتركة وارث الزاوية التي آلت لبيت المال ليست منها اذ هي ليست بمملوكة الزاوية
لما زعموا وانما له حق الانتفاع بها مادام يزعمها ويدفعها خارجا لبيت المال والله تعالى
(سئل) في رجل له ابن وبنت فاهران وعليه دين لا تحرم لهما بعض عقار فارد الاب
أن يتصرف في عقارهما بما فيه المصلحة لهما فاعترض له رب الدين ويريد الحجر على العقار
حتى يفقه الدين الذي عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العقار المذكور للعاهرين
بالبيعة الشرعية لا يجب لفلان رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين
عن مدينه وجمعه شرعي (أجاب) اذا كان العقار المذكور مملوكا لولي المدين المذكور
لا يتعلق به الدين الذي على ابيه ما فلا يوقى الدين منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
استاجر طاحونة من مالكها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستاجر بعضا من المالك
جرا لاطاحونة فوضعه في موضع غير موضع المالك هل المستاجر من اصل اجرة الطاحونة وصار
الحجر مملوكا للمالك الطاحونة بعد مدة ادى رجل على المستاجر بانه كان اخذ من حق الحجر
المذكور ويريد أخذ الحجر في قبضه ما على المستاجر من ثمنه فهل لا يجب لذلك وله المطالبة
بدينه من المستاجر لان مالك الطاحونة (أجاب) اذا وقع الشراء لمستاجر الطاحونة
اذا كورة دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا فباع المستاجر
الحجر لمالك الطاحونة ووقع الشراء لمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للمالك المذكور
أخذ الحجر بعد حوزة عن ملك المدين في مقابلة دينه كذا لو كان باقيا في ملكه ويتعلق
الدين بدينه فيؤخره فله ربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادى على آخر مبلغ
معلوم من الدراهم فاعترف له به وادعى المدهي عليه بانه دفع له منه جانباً فأنكره فهل

١٢٧١

٣٠

١٢٧١

مصر
٦

ربيع الاول

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٦

إذا أقام عليه يئنه عشر حية بما دفعه له تقبل يئنه وتحصل المقاصد فيمن أصل دينه
ولا عبرة بانكاره (أجاب) إذا أقب المدينون ودعوا دفع بعض الدين لربه بطريق شرعي
تقع المقاصد بقدر المدفوع من الدين ويؤمر بدفع الباقي حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وزوجته ولزوجه في ذمته مؤخر صدقهما ولم
يكن له في حال حياته كسب إلا بحر ردت له مع أبيه لكونه مافي معيشة واحدة فلم يترك
شيئا فهل والحال هذه إذا ما طلبت الزوجة مؤخر صدقها من أبيه لا يحجب الأب على دفعه
لها (أجاب) يتعلق دين الصدق الذي بذمه الميت لزوجه بتركه كسائر المدينون
إن كان له ترك ولا يجب على أبي الزوج دفعه من مال نفسه ما لم يمكن ضمانه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل أدهى على آخر ديناهما لو ما فاق المدهى عليه بذق المبلغ
هذه القاضى وجب عليه على دفع جميع المبلغ فقام المدهى عليه وقال للدهى إن لي على
أخيت الميت ديناء هي يئنه تشبهه ذلك ومدتي بأن تخضع مالي على أخيت من أصل
مالك على والحال أن لثيت المذ كوررت كة تنفي بالدين والمدهى ليس وارثا لثيت ولم يكن
ضامنا ما على أخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لأعبرة بحول المدهى عليه ولا
يئنه حيث لم يدع عليه الضمان ويؤمر بدفع جميع المبلغ المقر به حيث كان حالا
(أجاب) نعم يؤمر بدفع ما بذمته من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل تاجر في ذمته مبلغ مائة درهم من ثمن قطن ومسمم اشتراه من آخر فطالب
رب الدين مدينته بما عليه من ذلك الدين فقال له المدين أني أديت الدين الذي عليك
لفلان من ثمن القطن والمسمم الذين اشتريتهما منك وزاد لي عليك مبلغ من الدرهم
في زيادة مما لك على من ثمن القطن والمسمم والحال أنه لا دين على البائع من أدهى
المشترى الدفع اليه ولم يامر به رب القطن والمسمم بأعطائه شيء من ذلك ولم يكن كفيلا عنه
بأمره فهل على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والمسمم إلى فلان المفسد كدول يلزم
البائع شيء من ذلك إذا كان الواقع ما هو مذكور ويلزم المشتري دفع ما فاقه بذمته
لبائعه (أجاب) نعم يؤمر المشتري بدفع ما بذمته من ثمن القطن والمسمم لربه وليس
له حسيان ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المذكور بدون وجه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وعن أخوته كوروتحت يد ارض زواجة
وهن على قدر معلوم من الدرهم فهل والحال هذه تكون دراهم الزهن من جملة
التركة تقسم بين وورثته بالقرينة الشرعية وليس للأخوة المذ كدول الاختصاص بها
دون البنات (أجاب) الدين الذي لثيت على آخر يورث كسائر أمواله فلم يكل وارث
أخذ حقه بمأذمة فريم الميت بدقيقه بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا
وقعت التركة بين جميع الورثة المذ كورين بالقرينة الشرعية وبعد القسمة المذ كورة

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٥

جمادى الاولى

١٢٧١

١٤

رجب

١٢٧١

٣

سنة

رجب

١٢٧١

٩

شعبان

٤

١٢٧١

١٢٧١

١٩

شوال

١٤

١٢٧١

ذى القعدة

٣

١٢٧١

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة
المذكورين من أمثاله ومما بقي بعد وفاته الدين قسم على جميع الورثة بالقرصة
الشرعية (أجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث ومما بقي
بقسم بين ورثته بالقرصة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البيهقي في كتاب
القسمة قسم الورثة التركة على الميت دين فطلبه الترميم تنقض القسمة وإن قل إلا إذا
كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه أهـ وكذا لا تنقض إذا ضمن الورثة للغيرم
الدين أو ضمنه أجني بل أرجو ع في التركة كما أفاده في الدرر وحواشيه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وثبتت ذلك باليمين الشرعية ثم بعد ذلك
أنكحها مرة وتزوج مع أمي الزوجة فأمرها من حقوقها بغير اذنها وأجازتها فهل
والحال هذا لا يحرم هذا الإبراء بدون اذنها وأجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بماله
عنده من حقوقها الشرعية اللازمة إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا ينفذ الإبراء
الا من دين أخوته الذي لمس على زوجها بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي
ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الثابتة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أفروا عترف وأشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر ماله يوم من
الدوام ديناً عليه لرجل أجني ثم مات الرجل المذكور فهل إذا ثبت ما ذكر وأقام
الميت رجلا وصيا على ماله يكون للدين استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعا
والحال هذه (أجاب) إذا ادعى الدائن المذكور على وصي الميت بدینه مدعى بصحة
وأنبتها بالوجه الشرعي يقضى له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في
تاجر من سافر في سفينة واحدة وكل منهم تجارة على انفرادهم ولما وصلوا إلى أسكنة بوبه
باع أحدهم ما لم يتحصه وما يتحص الآخرون باذنه وقبض الثمن ودفع لصاحبه بعض الثمن
فطالبه بالباقي فامتنع من دفعه مما لا يلبان له على أخيه من أمه المتوفى قبل ذلك مقداره
هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين أخيه المذكور ويحبر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن
لصاحبه وليس له أخذ في نظير دين أخيه حيث لم يكن كغلا عنه ولم تكن له تركة مقداره
(أجاب) نعم يحبر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن لا وكل وليس له أخذه في نظير دين
أخي المالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
بنت لا غير تزك دارا وقطعة أرض زراعية أميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعا
فهل يكون للدائن أخذه دينه من تركة الميت دون الأرض حيث آل الأرض لها كما
(أجاب) بموت المدينين يتعلق دينه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين
بالأرض الأميرية إذا لملك فيها الميت وإنما له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها
ودفع مؤتمتها حال حياته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
أولاده القهر وعن أخيه البالغ ولم يترك شيئا يورث عنه وعليه دين لجماعة فهل

يتعلق الدين بعين التركة فاذا لم يترك تركه واذا اراد ارباب الدين مطالبة بالاخ بالدين بدون كفالة شرعية لا يحجب لذلك حيث لا تركه الميت (اجاب) نعم لا مطالبة لغرماء الميت على اخيه بدون الميت من مال الاخ المحي بدون كفالة شرعية عنه وافته تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا سائسا كنفاه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا يحضره فطلب رب الدين ان يبيع البيت المذكور ففعل والمحال هذه لا يحجب مال البيت على بيعه بيشه الذى هو ما كن فيه مع عياله لو فاء دينه حيث كان لا تقا به ولم يكن له بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا تقى به اذا لم يكن له الا كنفاه بابل منه فان امكنه ذلك يباع ويستترى من منته مكان لا تقى بسكناه وما يقى يدفع له رب الدين وافته تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من زوجة ومعه اولاد باع قصر وترك ماورثه من شرع وعليه دين لا ناس لا تقى التركة بها فهل تباع التركة فى الدين ويتعلق الدين بها واذا كان هناك وصى على القصر يكون له يبيع التركة لسداد الدين الذى على المتوفى حيث كان الدين ثابتا بالوجه الشرعى (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذكور فى وجه وصيه او احد الورثة واستوفى الاثبات شرائعه الشرعية يتعلق الدين بتركته ويؤمر الوصى ببيعها لوفاء الدين اذا لم تدفع الورثة الدين من ماله وافته تعالى اعلم (سئل) فى ثلاثة اخوة مات والدهم وهم فى عائلته ولم ير الوافى معبسة واحدة حتى مات اكبرهم ثم ماتا الاوسط ثم مات الوفاة الميت الاكبر مذبوا ما يخصهم من تركه ابيهم فمنهم سهم من حقهم وادعى انه قضى دين ابيهم فى حال حياته من ماله الخاص به واذا اخذ مثل ما قضاءه من تركه ابيهم فهل يكاف اقامة البينة على انه قضى دين ابيهم من ماله الخاص به وان اباهم امره قضاء دينه ويكره متبرعا عندهم اقامة البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركه ابيهم (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكورين الرجوع فى تركه اخيه الميت من اولاده ما ادعى انه قضاء من ماله الخاص به من ابيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه ما مورث قضاء الدين لاربابه من قبل المدين بالوجه الشرعى حيث لم يكن من جملة ورثته اما اذا كان من جملة ورثته له الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له الرجوع به فى التركة كمر حوايه وافته تعالى اعلم (سئل) فى امرأة تدين على زوجها ثابت بالبينة الشرعية فطلقها طلاقا بائنالم يكن فى مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع مؤخره مائة فى المال فلهذا اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الزوج المطلق على دفع الدين مع مؤخره مائة فى مطلقته حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤمر المطلق بدفع ما يقدّمه من دين القرض ومؤخره مائة فى مطلقته والمحال ما ذكر اذا لم تستوفه او لم توفقه منه وافته تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات من اولاده الذى كوروا لاثبات وترك ماورثه منه شرعا ومن جملة ماله كوروا غاروقة رهن يبدع على قدر معلوم من الدراهم

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٩

عمر

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

٢٢

ربيع الاول

١٢٧٢

٢٤

دبيع الثاني سنة

١٢٧٢ ٤

جادی الثانية

١٢٧٢ ١

فهل والحال هذه تكون دراهم من الارض المذكورة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذكورين بالفرض الشرعية وليس للذكر الاختصاص بهادون الاناث (اجاب) نعم قسم الدين الذي يذمه ارباب الارض المذكورة بعد قبضه على سائر الورثة بالفرض الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى من ان خليل بن مديقنا واسنا عليه مديون مطلوبة منه يقتضي ثبته محرماتها ونصب القاضي ومباي التركة لثبوتها وتوهم كبار ولا حدهم وكل حاضر باع نصيبه من التركة فتؤمل النظر من حضر تمك فيجاء كروا الافادة عن المحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة مستغرقة بالدين الثابت شرعا فلا يبيعها القاضي لالودثة لعدم ملكهم الارض الغرماء كما صرحوا به في ملك القاضي حينئذ البيع فاذا امر القاضي ببيعها والحال هذه ينفذ لكن لا يعتبر مجرد ذكر ان على الميت دين بل لابد من كونه ثابتا بطريق شرعي كما سبق قال في رد المحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه مدين غير مستغرق فللعاصر من ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا ان اذ الدين لم يستغرقه وقد صرحوا بان نصب الوصي والورثة كبارا غايبا يكون اذا كانت غيبة الورثة المكبران منقطعة بان لا يذهب الدين من هناك الى جهة ومن جهة الى هناك بالاولى كذا اذا لم يعلم بالدين لانه منقطع حكما كما في ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصي واذا صح نصب الوصي فان كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوصي بيع كل التركة من عروض وعقار لا بقاء الدين والا بان لم تكن التركة مستغرقة بدأ يبيع المنقول فان لم ينفذ باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على الغيبة بحيث كان البيع من الوارث الكبير الثابت والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة المحاضر لا بقاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة عنه في ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرط عليه منه ما لم يكن فامتنع من اداؤه من علا عليه بانه لا يحصل له تسير الا في ايام القبل ورب الدين لا يبيع فهل اذا دفعه لدى قاض وان ثبت دينه عليه يؤمر المدين بدفعه ولو يبيع بعض مراه كبه وسفنه التي يملكها او يكتب منها حيث كان له سفن متعددة ويقضى الدين من بعضها اذا تصرف دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يؤمر المدين بدفع ما يملكه من الدين الى حال له فان لم يكن له ما يوفيه الدين الا من يبيع سفنه يؤمر ببيع ذلك لا بقاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من زوجته وعن ابن وبنتين وترك اعيانا بعضها بالاسقام وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقام يخص به الابن وحده مدين الرهن يكون تركة يقسم بين الورثة بعد تحصيله من عليه (اجاب) لا يهرى التوارث في ارض الزاخرة الاميرية والاحق بها بسد موت ممتلكها وله الذكر

ب

١٢٧٢ ٤١

ذي القعدة

١٢٧٢ ٢

لا بالارث والدين الثابت لليت يقسم بين ساثر ورثته كما في مترو كانه بعد قبضه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق جانب ارض زوا عقام مريم اسقط حقه فيها لابن
 بقرته البائع وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد ثمانت الرجل عن بقت
 بالقتوع ابن ابن عم حاسب وعلبه دين وترك تركه في بالدين وز يادة قول والحال
 هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية تحير الورثة هل دفع الدين له بمن واس التركة
 حيث كانت في بالدين وز يادة قول اذا اوداد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له
 لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين بالمطهرين
 الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور شرطا الله لا يكون
 لوارث معارضة اسقط له في ذلك بدون وجه شرعي واقفه تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مدون وله بيت كبير يتي بدينه وز يادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضرور ياته يكون
 للقاضي بيع الرأب من قدر ضرور ياته وبقي منه دينه (اجاب) انما يمكن للدين ما يوفي
 منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا تقا به لا يز بد على سكنه مع حاله
 لا يباع عليه جبر او الا بيع ويشترى من شئنه مسكن لائق بما ذكر وماز يدفعه فيها
 عليه من الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كانا في مبيعة واحدة
 وبيدهما اموال مشتركة بينهما بالميراث عن ابيهما امن هقار ومواس واطيان زواصة
 اسير بدو فخرها تقسما في ستة سبيع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعباله في
 مبيعة وحده ولم يكن عليهما دين لاحد الا ان مات احد هما عن اولاده المذكور
 الباقين فادعى اولاده بان على ابيهم دين ساوير مدون ان يحلوا على ههم جزا منه والحال
 ان الدين طرأ على ابيهم بعد القصة فهل لا يجابون لذلك شرعا حيث لم يكن الدين
 عليهما في زمن الخلقة ويكون الدين على من اسندانه خاصة اذ التحق ما ذكر (اجاب)
 لا مطالبة على الاخ بغير الزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك له
 واقفه تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن ابيه ادعى رجل اجني على
 الابن بان له على ابيه دين او يريد الرجوع به في ثمن تلك الدار ويكسبه جميعا فانكر الابن
 دعواه والى انه لا يثبت ولا سند يده شهده بذلك فهل اذا ثبت ذلك المدعي دعواه
 لا يجاب لذلك ولا يصير بدعواه الغير دفع من الاثبات ويمنع من مناقضة الابن المذكور في
 دار ابيه اذ التحق ما ذكر (اجاب) من المدعى انه لا يفتى المدعي بغير دعواه على فرض
 كونها معوعة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقدله
 امرأة بصادق معلوم من الدراهم في قمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعرف تعبه لها
 عليه بصادق ثابت في ذمتها وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع مجهول
 صداق زوجته وهى دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجبر الزوج
 على دفع ما يثبت من الدين الحال لزوجه ومن ذلك ما شرط تعبه من الصداق لها او

١٢٧٢

٨

١٢٧٣

٢١

حضر

رجع الاول

١٢٧٣

١

جمادى ثالثة

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

كان مسكوتا من شرط تعجيله والعرف جار يتعجل شيء منه عالم يؤجل السكك الى اجل معلوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لرجل آخر فحضره دينه من الدين وامر اذا ما المدين من الدين بمرأته طاعة فحضره دينه ثم بعد ذلك مات رب الدين عن واثق قاردا الواوطة طالبة المدين بالدين فما الحكم والى هذه اذا ثبتت الابراء العام من المورث فيسقط مائة بالينة الشرعية سيما الابراء المذكور في حال صحة المبرئ وسلامته (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان رب الدين امر المدين عن دينه الذي بذمته حال صحته طاعة لا يكون لورثته مطالبة المدين بالدين الساقط بالابراء المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة واحصت عليه امرأة مدين لها واقتسمته في وجهه ورثته وتر يدانخذ من اصل حصة كانت له في بيت باعها البتة ابنه منذ عشر سنين وهي فاصرة وامر اهلها فثناوا كتب لها ذلك حصة من القاضى فتردد بينه اثنا عشر يوما واخذ منها من ثمنها فهل لا يتجبر لذلك ودين الميت متعلق بتركه ولا تكون هذه الحصة تركه عنه حيث ثبت بيبه اياها البتة ابنه وامر اهلها من الثمن قبل موته بعد عشر سنين بشهادة الينة الشرعية (اجاب) اذا كان بيع المحقق تلك الحصة وامر اهلها من الثمن ثابتا البتة ابنه بطريق شرعي حال حياته مسترقيا شرائط الصحة لا يتعلق ما ثبت عليه من الدين بعد موته بتلك المحصيل يؤخذ من تركه ان كانت والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابنة اقتردها بعد ستم ايام في معيشة واحدة في حياته وتزوج امرأته من ابيها في حال اقتراده ودفع لها ما تعرف به من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرته تمامة مطلقا ثلاثا ثم بعد ذلك مات عن ابنتين متسايلين متما صبيح منين وز يادة وعن ابيه فهل للاب المذكور اخذهاا وطعها العياة بالولاية الشرعية واذا ارادت الام مطالبة المحقق بغير صداقها وبدين آخر له زوجها لا يتجبر لذلك بشرعها حيث لم يكن ابو الزوج كفلا ولا ضامنا لها على ولدها لمسا بدون وجه شرعي (اجاب) اذا بلغ من كل من الابنتين المذكورين سبع سنين يكون للمذمومة اليه ولا يلزم ما على ابنته من الدين لزوجه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها على زوج بنته اذ راهم معلومة القدرين ثابت عليه شرط طهره متفرق به وشهود عليه به في حال صحته وسلامته وهو باكل الاوصاف المعتبرة شرطه بعد ذلك بعدة مات الرجل المذكور عن زوجته وعن اولاده البالغ وترك ما يورثه عنه شرطه من دار ومواش وغيرهما فهل والحال هذه اذا ثبت الدين المذكور في وجه الورثة المذكورين بالوجه الشرعي يقدم على ميراث الورثة ويؤخذ من التركة قبل قسمتها (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور بالطريق الشرعي وحكمه يقدم على الميراث فيؤخذ من تركته المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في حاوثة وقفا استأجره رجل من ناطقه مشاهرة باجرة معلومة وامره بان يعمره وان ما يجره فمحبسها من اصل الاجرة فعمره المستأجر ومكنه مدة ولم يدفع له اجرة ثم مات المستأجر فادعى رجل

اجني بدين له عليه ويريد ان يضع يده على الحانوت حتى يستوفي دينه فهل لا يجب
 ذلك شرعا حيث كان الحانوت وقفا وينفخ عقد الاجارة بموت المستاجر ويكون
 لناثوره رفع يده عنه وحسبان ماصر فقه في العمار من اهل الاجرة المتجدة عليه قبل
 موت المستاجر المذكور (اجاب) ليس له ان المستاجر المذكور وضع يده على حانوت
 الوقف الذي لا ماله الذي يوفيه فيه ماله ان يستوفي دينه بدون وجه شرعي ويطلق الدين
 بعد ثبوته بتركه المدين وتنفس الاجارة بموت المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم (مسئل)
 في رجل يملك حصص في دار بقدر سكنه اهضر ورثته وهو ساكن فيها مع عياله وعليه دين
 لرجل اراد الدائن بيع الحصص المذكورة في دينه فهل لا يجب له ذلك ولا يبيع عليه في
 دينه بقطر الى مساره والمال هذه (اجاب) نعم لا يبيع تلك الحصص في دين ماله كما
 اذا كانت لا تزيد عن سكنه مع عياله ولا يمكنه الاكتفاء بما قل منها والله تعالى اعلم (مسئل)
 في امرأة ماتت عن ابن وبنت وترك بقرعة ثم مات الابن عن زوجه وصن بنت منها
 وعن اخته لامة وترك ماورث عنه شرعا وعليه دين ثابت فهل يبدآن تركه بعد ثبوته
 بعد ثبوته وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ابنا وبنتها
 لا غير تكون تركتها بينهما لا لالا لابن الثلثان وللبنت الثلث وبموت الابن ثانيا
 بنته واخته لامة وزوجه لا غير يكون لزوجته من تركتها الثلث فرضا والباقي لابنته
 المذكورة بقر صاودا ولا شيء لاخته لامة بحكم البنت ودين الميت بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي يقدم على استحقاق الورثة والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة غرست نخلا
 ووضع يدها عليه وصارت تصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على
 خمس سنين ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن ابن وبنتين وتركته دارا
 والنخل المذكور ثم مات الابن المذكور عن اختيه وزوجه فوضعت الزوجة والاختان
 ايديهن على النخل والدار مدة من السنين ولم يقسم بينهما ثم ماتت زوجة الابن المذكور
 عن وارث فادعى الوارث على الاختين المذكورتين بان لمورثته قدر ما عولما من الدار لهم
 دينا كان بضمه اخيه ما ويريدان ياخذ الدار والنخل المذكورين في الدين المذكور فهل
 يتعلق الدين بما يخص الابن من الدار والنخل المذكورين ولا يتخير الاختان المذكورتان
 على دفع باقي الدين الذي بضمه اخيهما من مالهما حيث لم يلتزم به (اجاب) نعم والله
 تعالى اعلم (مسئل) في آخرين في معيشة واحدة وبايديهما اموال مشتركة بينهما مات
 احدهما عن ابن قاهر فتدأين المذكورين في زمن صغير ابن الاخ المذكور بعد بلوغه رد
 الممع وجود ابن الاخ الدين من المال المشترك والا تيريدان الاخ الاخر افراده من جهة
 ومحاسبته على نصيبه مما دفع في الدين المذكور فهل يجب له ذلك اذا ثبت ما ذكر
 (اجاب) اذا كان الدين على المذكور خاصة ودفعه من المال المشترك بينهما بين ابن
 اخيه بدون اذنه يكون لابن الاخ اخذته على نصيبه من ذلك المدفوع من جهة الاطلاق والله

وجب

شعبان

رمضان

شوال

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٤

٣٠

١٢٧٤

٢٩

تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة وعليه مائة من الصدقات لزوجته
ولم يترك تركه أصلاً وتحت يده قطعة أرض زراعية أميرية فوضع الابن يده على القطعة
الذ كورة فأودعت الزوجة ان تستوفى مؤخر الصدقات من القطعة المذ كورة وتلزم الابن
به فما الحكم والحال هذه اذ لم يكن لغيره تركه أصلاً (اجاب) ارض الزراعية السلطانية
ليست شر كة عن زواجه فلا يتعلق بها الدين الذى عليه والله تعالى اعلم (سئل) من
امين بيت المال بما مضمونه اقامات عن ورثة فائمين وعند ضبط تركه ما قيل ان
عليه ادينا الى الملم بمذ ذهر ان النصارى مبلغ ١٠٠ قرشاً بموجب سند تاريخه مقرر فى سنة
٧٤٠ ولما رهن تحت يده فمذ ذك صار اخذ الرهن منه بمعرفة بيت المال وصار يعطيه بمبلغ
١٤٠٠ قروش و٥٠ اقصة هجمة صاغاف زيادة من مبلغ الدين وصار يعطيه الهمة التركة وكوفى
تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعى
مادام امين بيت المال هو الذى استولى على الرهن منه وباعه وضم عنه لتركه أو يصير
اثبات الدين وأخذ شرعاً (اجاب) لا يقضى للمدعى مجرد دعه واميدون اثباتها بطريق
شرعى هاتم تقرر الورثة بالدين للرجل المذ كورة وهم بالثمن لا يلزمهم ايقاض الدين من
التركة بدون اثباته والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل اذن لابنته بالتصرف فيما تحت يده
فتصرف الابن فيه حتى مات الابن من ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مذك
تزيد على اربعة اشهر والمذاون يتصرف كما كان يتصرف فى حياة والده ثم الآن ارادوا
قبضتها فادعى الابن المذ كورة ان عليه مدينتا لجماعة يستغرقان التركة واداد ان يرفيه
لا رايه منها وكذا بنته اخوته فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث استولاه من اربابه بدون
اذنهما على فرض صدقة فماذا كره ساء ودعواه ان الاستدانة كانت بعد موته اياه
الا فله فى التصرف ولم يكن اخواه ضامين له فيما ادعى استدانته ولم يكن بينهم شركة
مقايضة بل مستر كون شر كة املاك (اجاب) الدين المختص باحد شر كة الملك لا يلزم
باقيهم وقاؤه من حصصهم والحال هذا كره بالسؤال بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم
(سئل) فى رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل آخر بمثل معلوم قبض بعينه وهى البائع دين
لرجل آخر طلبه منه فبهمز من دفعه فامر البائع المشتري بانه يدفع عنه الدين لربه ودفعه
فهل للثمن الذى المذ كورة بحاسبة البائع واستطلاع الباقي الذى عليه من ثمن نصف البيت
ومطالبة بازالته حيث دفع الدين لربه باذنه اذا ثبت هذا كره بالوجه الشرعى (اجاب)
نعم للثمن الذى فى حاله ما كره حيث لا ما قع والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل زوج
ايته الابالغ الذى فى عا ثلثة اراء ودفع مهرها من مئته ثم بعد مدة حصل لابن المذ كوة
تعب من معيشة والده فانزل فى معيشة وحده فاراد والده ان يرجع عليه ما اذعه
من المهر والحال انه لم يشرط عليه الرجوع حين العقد ولا وقت الدفع فهل والحال
هذه لا يجب الاب لذللك (اجاب) اذا امر الابن اياه بدفع دين المهر يكون للاب الرجوع

١٢٧٤

٢٠

فى الحج

٢

١٢٧٤

صفر

٦

١٢٧٤

دجب

١٣

١٢٧٤

١٢٧٥

١٧

سنة	ذى القعدة		عليه مثل ما دفعه وان لم يشترط الرجوع والافلار جوع له عليه والله تعالى أعلم (مثل)
١٢٧٥	٧		في رجل مات من خمسة كروار بيع اثاث وفروجه وترك ما يورث منه شرعاً من دار وهو واحد وساقية وغيرها ثلاث وعليه دين ليعتق من بناته وزوجته ثابت بالينة الشرعية فهل والحال هذه تقسم تركته بين وورثته المذكورين بالفريضة الشرعية بعد اخراج الدين الثابت عليه وماذا يخص كل وارث عن ذكر (أجاب) يداً من تركه الميت بعد تصغيره بقضاء دينه الثابت بالطلاق الشرعي وما بقي يقسم بين وورثته حيث لا وصية ويكون لزوج بنته الثلث فرضاً والباقى لاولاده المذكورين نعم يالهذا كمثل حفظ الاعتين والله تعالى أعلم (مثل) في رجل توفي وعليه دين لآخر ولم يترك سوى حصه في ذرع كان مزارعاً عليه فاخذ من الدين ثلث الحصه من اصل ماله من الدين على الميت ثم بعد ذلك شاركه رب الدين اولاد الميت في زراعه قطن فلما انما اراد اخذ نصيبهم قسما بقي على ابيهم من الدين ولم يكن احدهم كفيلاً عن ابيهم عاصيهم من الدين فهل اذا لم يرز اولاد الميت بسداد ما على ابيهم من باقي الدين تبرعاً منهم لا يكون لرب الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن في نظير ما بقي على ابيهم من الدين بل اذا صنعهم منه يؤمر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ابيهم من ماله الخاص بهم حيث لا تركه لغيرهم في عباقي عليه من الدين (أجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ابيهم من باقي الدين بدون كفالة شرعية ويؤمر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن للمذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مثل) في رجل له ابن بالغ كل منهما في معيشة وهذه ماتت ذاك الابن من ابيه المذكور وعلى الابن ديون لمجاعة اواد ابواب الدين ان يلزموا ابا الميت بالدين الذي على ابنه والحال انه لم يترك به ولم يضعه لهم فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابيه من مال نفسه (أجاب) لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخاص به بدون التزام بوجه شرعي والله تعالى أعلم (مثل) في رجل مات من زوجته وعن ابيه وامه لاهن تركه وزوجته تركه باخذ من صدقاتها من ابيه فهل اذا لم تلزم الام المذكورة به لا يلزمها الموت المذكور حيث لا وجه للزام (أجاب) مؤثر الصداق من يوفى من تركه لزوج بعد موتها ان كانت له تركه والا فلا يلزمه احد بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (مثل) بافادة ارادة من ديوان مقاطعة مصر مؤرخة ٢٢ جادى الاولى سنة ١٢٧٩ غرة ١٧١ مضمونها انتمول بعد مطالعة حضركم ما قدمه حسين حموده التعمام في شأن تشكيكه من جدر ضوان التعمام بخصوص المبالغ المطالب به قيمة ما هو مطلوب له من والده المتشكى المتوفى وصورة افادة الحكمة والغنى المرفوقتين مما ايضا اعطاه الجواب للآزم من ذلك (أجاب) بمطالعة صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطين بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٦٨ غرة ١٢٦٩ يفهم منه انه ثبت الدين المدعى به على تركه الميت والزم ابنه بادائه من التركة الابن يذكر

في عرضته انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولدرب الدين منه مائة تظلم من ذلك
وهذا ليس مقهورا من صور ما دة الحكمة والا فادعها كانه اذا ثبت الدين في وجهه
احد الورثة بالبيعة العادية الماز كانه حلف المدي الجين الشرعي بعد الدعوى العصبية
فانه يعفى للدي يدينه في تركه مائة مائة وورثه الورثة يبيع ما يوجد من ثمنها
المدين قضاء دينه الثابت ان لم يوجد تقديري منه الدين فان زاد الدين على تركه فلا
يلزم به احد من الورثة او غيره من الا اذا كان ضامنا وهو لا عليه حواله شرعية واقهر
تعالى اعلم (مسئل) في رجل تدين ديناً من آخر بغير علم ابيه بذلك وبغير علمه لولده
في ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا أصلاً فهل والحال هذه لا يلزم الاب المذكور ذلك
الدين عن ابيه الميت الذي لم يترك شيئا من المال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه
ابنه لنفسه بدون كفالة في ذلك شرعاً والله تعالى اعلم (مسئل) في ولدين باعين في عيال
أيهما اشترى احدهما عقاراً لنفسه في حياة أبيه غير اعيان اميرية وكتب هجج ذلك
بأسمه خاصة لكنه دفع ثمنه من مال ابيه بدون علمه واذا تم بعد مدة مات الاب ثم
الولدان المسذوران من ولدين فأراد ابن الولدين المذكور من القسمة من بعضهما
وأراد ابن المشتري الاختصاص بالعقار المذكور الذي اشتراه ابوه لنفسه وجب الحكم
المذكور فهل على فرض اختصاصه بما اشتراه ابوه لنفسه يكون ضامناً لثمنه حيث
دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار ديناً في ذمته مشتركا بين ولديه ما لم يرعن ابيهما
المذكور بحيث يجب ذلك الثمن على ابن المشتري من نصيبه حيث كان ذلك حقيقاً
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل تزوج
أمرأة بغير معلوم بعضه جهل وبعضه مؤخر ووقع لمساكين العقد بعضاً من الجهل وبقي
في عشر تامة بغير مهر وبعض من سنة والا ن توفي الزوج وترك ودية وما وورث عنه شرعاً
فهل والحال هذه يبدأ بوفاء ما عليه من هذا الصفاق ويقسم الباقي على ورثته (اجاب)
الدين الثابت شرعاً مقدم على الميراث ومنه عين المهر فما يقع في بطريق شرعي انه باق
بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته أخذه من تركته مقدماً على الميراث كسائر الديون
والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل توفي الى درجة الله تعالى وترك بنتاً بالغة وزوجه وعليه
ديون ولم يترك شيئاً يدفع في دينه ولا في بعضه وطلب رب الدين دينه من البنت والزوجة
المقيد كورثين فهل الدين يلزمهما أم كيف (اجاب) دين الميت يتعاقب تركته فاذا لم
تمكن له تركته في مقادير دينه او بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته أو بعضه
بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (مسئل) في اخوين في جمعية
واحدة ارتكبوا دينا وصرها في ثمنها مائة في ثم أراد احدهما الانقراض عن أخيه
فهل يكون الدين بينهما مائة ويضمن كل منهما نصفه لاربابه يؤثر مدفعه وقت
طلبه (اجاب) نعم حيث استدانها مائة والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة بينة

١٢٨٠

٢٠

جمادى الاولى

١٢٨٠

٢١

ربيع الاول

١٢٨٢

٣٠

جمادى الاولى

١٢٨٢

٢٨

محرم

١٢٨٣

٢٩

لها زوجة مقيمة بمصر حال المرض وزوجها مقيم في بلدة اخرى ورثت لها على نفسه
 نفقة شهر عيشة وكان قائما بذقنها الى حين موتها وبعد موتها دعي وجعل على زوجها
 بانها حال مرضها استدانته منه مبلغا لتصرفه على نفسه في مرضها ورثت تحت يده
 مصاغها لمالك على هذا الدين فهل اذا ثبت رتب الدين ذلك يكون له مطالبة جميع
 ورثتها بذلك الدين ليدفع من تركتها ويكون أحق بالرهن الى حين استيفاء دينه ولا
 يكون ذلك الدين مطلوبا من الزوج خاصة واذا امتنعت الودعة من دفع الدين يساع
 الرهن لوفاء الدين منه (أجاب) اذا ثبت الدين الشرعى على تلك المرأة وانها رثت
 المصاغ المذموم وربه عند رب الدين يقوم بجميع ورثتها البائتين بقتل الرهن بدفع
 الدين له فان امتنعوا يساع الرهن لوفاء الدين من ثمنه والمرغم أحق به من سائر
 الغرماء حيث كان صحيحا قاما والدين يتعاقب تركه الميث ولا يختص بعضهم بالمطالبة
 به بدون وجه كضمان المدين به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علق سكاكنا بعه
 لزوجته وأرأها من غنم في حال عته واشهد على ذلك ثم بعد عدة ماتت عنها وعن
 ورثة آخرين فهل اذا كان لها عليه دين تأخذه من تركته مع مؤخر صداقها ولا يمنع
 ذلك ابرأؤه المرأة المذمومة من غنم المذموم المذكور (أجاب) لا زوجة المذمومة
 أخذت منها من تركته زوجها بعد اثباته بطريق شرعى ومن ذلك مؤخر صداقها حيث
 لا مانع ولا يمنع من ذلك ابرأؤه زوجته حال عته من غنم ما باعه لها والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات من ورثة بائتين وتركته وعليه مدينون لا شياص ثابتة بالوجه
 الشرعى فاذا احدث الودعة أخذت نصيبه من التركة المذمومة كاملا وامتنع من اداء
 ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجب له الاثبات والودعة البائتة اداء الدين الشرعى
 مقدم على الميراث امام من تركه الميث أو من عند انفسهم ويقسم الباقي بينهم بالقرينة
 الشرعية ويكون الدين مقدم على الميراث (أجاب) الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث
 ولو استغرق الدين التركة كلها فتؤمر الودعة كلهم باداها امام التركة وما بقي يقسم
 بينهم بالقرينة الشرعية أو من ملهم ويستقصون التركة لانفسهم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات وعليه دين لا شر وماتت ابنته من بعدهم من بعدهم
 الابنتين مدة تدفون عن خمس عشرة سنة فاراد ابن صاحب الدين اخذ من أبيه من ابن
 المديون ومع ذلك لم يكن للديون تركه ولم يكن ابنته من دين أبيه فهل لا يلزم ابنته الحال
 هذه (أجاب) الدين المترتب طمسة الميث ملحق بالتركة ان كان له تركته والا فلا
 مطالبة لابنته على أحد بدون كفالة شرعية ولا يلزم الابن بدفع أبيه فلا طالع به
 والحال كاذك من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) باقادة واردة من بيت المال في
 ٢٣ ج سنة ١٢٨٤ غرة ١٢٠ مضى ونهاد رجل مات عن زوجة وبنت قاهرة وصار
 حصرت تركته ويدها مرفقة قاضى محكم من المحاكم المتعبر عنهم بمصر فذلك

١٢٨٣

ذى الحجة ٢٠

١٢٨٣

ربيع الثاني ٢٩

١٢٨٤

جاءى الاولى ٢

١٢٨٤

الخاص صارا قامة وصی علی القاهرة وسله اشمان الترتو بعد ما وقع ثلث من
 الزوجة في حق الوصي ونهرا نه مديون ولما صار حصرو موجوداته وجدت اقل من قيمة
 هذه التركة وار باب الدين رقبون تسعة قيمة الموجودات على ديونهم والترتو فقول
 والحال هذه قيمة التركة المذ كورة تكون ممتازة عن الدين وتؤخذ قيمة الموجودات
 جميعها من اصلها او قيمة الموجودات تقسم شرعا على قيمة التركة والدين تؤمل الافادة
 هما يتقضي المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) هذه المادة يلزم ان ينظر فيها هل اشمان
 اعيان التركة باقية عند الوصي او تعدى على ما واستهلكها في شؤون نفسه فان كانت
 باقية عنده فلا تدخل لارباب الدين التي عليه فيها بل تكون للورثة خاصة كانه
 لا تدخل للورثة في اشمان موجودات الوصي المذ ~~مذكور~~ مع غرمائه وان تعدى عليها
 واستهلكها في شؤون نفسه كانت دينها عليه كسائر الدين فقام من الورثة باقي غرمائه
 بديتهم لان الورثة حينئذ صاروا من جملة الغرماء ولا يمتازون بشئ بدون وجه شرعي
 يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امر اعماتت عن زوجها وابنا القاصر من غير
 شريك ولم يتعهدا دين لانيها حكم به المحاكم الشرعي بعدموتها في وجه الزوج المذ كور
 شرعا ولم يكن الزوج ضامن له ولما تركة تركة لان في ذلك الدين فهل اذا بيعت
 التركة ولم يفتشها بالدين المذ كور لا يكون لرب الدين المطالبة بياقيم من الزوج المذ كور
 من ماله بدون كفالة شرعية به (اجاب) الدين انما يتعلق بالتركة فاذا لم تقبله لا يلزم
 الزوج ولا غيره من الورثة اذ الباقى من مال نفسه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل زوجه دين وهو في معيشة ابيه فادعى صاحب الدين ان ما يدعيه
 ملك لابنه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل اذا لم يكن الاب كفيلا بالدين المذ كور
 لا يلزمه دفع دين ابنه ولا يجه بر الاب على بيع امتعتة لوفا ما صلى ابنه من الدين (اجاب)
 لا يلزم لابي شرعا ما صلى ابنه من الدين بدون كفالة شرعية به كالا يجهر على بيع امتعتة لوفا
 ما صلى ابنه من الدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة روميه
 ودفع لها مائه ماتت عور في تجهيله ودخل بها ثم مات الزوج عنها وعن ورثة وترك ما يورث
 عنه شرعا ولما يذمه مؤثر صداقها فهل والحال ما ذكر يكون مؤثر صداقها مقدما
 على الميراث كسائر الدين (اجاب) نعم يقدم مؤثر الصداق على الميراث كسائر الدين
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات ولم يترك شيئا من متاع الدنيا له ولا ولد قصر
 وبلغ قسم رجل يدهي بان له ديناه على الميت وبريد الزام احد اولاد الميت الكبار
 صلى والده من الدين زاهما ان دين الوالد يلزم الولد فهل لا يجب لذلك ولا يلزم احدا
 من اولاد الميت دفع شئ من الدين لصاحبه جبر حيث لم يكن احد منهم كفيلا عن
 الميت بذلك افيديو الجواب (اجاب) نعم لا يلزم احداهن من الورثة دفع ما على مورثه من
 الدين بدون كفالة شرعية حيث لا تركة لبيت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي

١٢٨٤

٢٢

جادی الاولى

١٢٨٥

٢٤

رجب

١٢٨٥

١٩

ذی الحجة

١٢٨٥

٢٠

رمضان

١٢٨٦

٥٤

عن ورثة فهو عليه دين شرعي عليه ثمانية بالوجه الشرعي وله تركته مستقرة بعهذه الديون
فهل لاستحقاق الورثة شيئا منها أو يقدم اداء الديون المذكورة عليهم وليس لهم اخذها
ولا قسمة الا اذا ادوا الدين من قبل انفسهم (اجاب) فهم لاستحقاق الورثة شيئا من
التركة المستقرة و يقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقوا على اداء
الدين من مالهم فيكون لهم استيفاءها لانفسهم كما ان ولاية بيعهم بالاستعراق
له اخصي اذ الوهي لا للورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك
ما يورث عنه شرعا وعليه دين مستقر في جميع تركته فهل يكون له اخصي يبيع التركة
المذكورة وقسمتها بين القرماء كل بقدر نصيبه ولا يصير الوارث على دفع باقي الدين
لا ريب فيه حيث لم يترجم وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق بتركة
الدين فتباع لوفائه من قبل القاضي حيث كانت مستقرة ولا يلزم الوارث شيء من
دين مورثه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
قصر او يغا وترك ما يورث عنه شرعا من عقار و خرافة على القصر وهي شرعي وعليه
دين شرعي مستقر فتركة ثمانية بالينة الصالحة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة
الباقيين ايضا ثم مات احد الورثة البالغ عن ورثة له بالدين فهل والحال هذه
لا يستحقون شيئا من التركة المذكورة المستقرة للدين مورث مورثهم ويبيع جميع
ما تركه الميت المذكور اولاد الوفاة المذكورة (اجاب) الدين الشرعي الثابت على
الوجه المسطور مقدم على الميراث فلا استحقاق لاحد من الورثة قبل وفائه من التركة
ويباع جميعها الفلن حيث كانت مستقرة بعهه الا اذا أدى الورثة جميع الديون من مالهم
فان لهم اخصية اهل لانفسهم حيث ذواته تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خرافة
في حال حياته وصحة وفاته اقراره له صاحبه على يدي يئنة شرعية ثم مات المقر المذكور قبل
ادائه شيء من ذلك الدين الشرعي وترك ورثة بالدين فطالبهم بدينه فأنكروه
فهل اذا ثبت بدين اقرار مورثهم له في حياته بذلك الدين وحلف جميعا عليه ايضا
يكون دينه متعلقا بدين التركة فالتركة عنه شرعا وتجبر الورثة المذكورون على دفعه
له وان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون
مقدما على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذكورين والحال هذه (اجاب) اذا ثبت مدعى
الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة او بعضهم بعد دعوى صحبة بالوجه
الشرعي وحكم له اخصي بدينه بعد تعيين الاستظهار ثورا الورثة بادائه املن مال انفسهم
على حسب موارد يشهدون من العقار المختص من المورث بعد بيعه ان لم يوجد غيره يوفي
منه ذلك ويحسب عن ذلك اذ الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ما ذكر
بعد الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا من
مقولات وعقار وترك اولاد اقصر واقام في حياته اخاه وصيا على اولاده المذكورين

٢٢

١٤٨٦

٢٤

١٤٨٦

ربيع الثاني

٧

١٤٨٨

شعبان

٢٥

١٤٨٨

سنة

صفر

١٢٩٢

٩

في التعدة

١٢٩٢

١

١٢٩٤

٢

صفر

قباع الوصي المذكور بعض المنقولات المذكورة بغير المثل لأجل النفقة الضرورية لعدم وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الآن قد بلغ بعض الاولاد المذكورين وطلب أخذ ما يخصه في تركه أبيه والحال ان الباقي من التركة مستندة في يديهم أبيه المتوفى المذكور فهل والحال هذه لا يكون للبائع المذكور حق فيما تركه والده الا بعد وفادته أبيه الثابتة بالوجه الشرعي وقيل قول الوصي بيمينه فيما أنفقته على التمتع بنفقة المثل مالم يكن فيه الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبائع المذكور كفاية الورثة حتى في تركه أبيه بقدر ما هو مشغول بدينونه الثابتة عليه بالوجه الشرعي ويقدم أداء الدين المذكور على الميراث وقيل قول الوصي الامين بيمينه فيما أنفقته على التمتع من مالهم نفقة المثل حيث لم يكن فيه في ذلك ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بغير ماله ولم يوردها سئنا بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة كلهم بالغون فطلبوا البائع دينهم ورثة المشتري وبعد اجراء المقتضي احيات القضية الى المحاكم الشرعي وبمصول المرافعة بين البائع وورثة المشتري والدعوى العجيبة بذلك أقرت الورثة كلهم بذلك الدين وصدقوا عليه لدى القاضي فالزمهم بدائنه من تركه المذكور وفي المذكور وحده بذلك اعلاما شرعيا فادعت الورثة انه لا تركه لبيت سوى منزل قصت ايديهم وما طلقوا البائع في دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذكور وترتيدهن الدين المذكور ولا دين سواء تجبر الورثة المذكورون على بيعه او يبيع بغير منه يني بالدين المذكور حيث لم يوفوا الدين من مالهم والحال هذه (اجاب) على الورثة المذكورين يبيع ما يني بدين مورثهم الثابت عليه شرعا من ذلك المنزل اذا لم توجد له تركه سواء لادائه له ان لم يوفوا الدين من مالهم حيث لا مانع فان امتنعوا من ذلك أقام له ضاميا وصيالي يبيع من التركة ما يني بحق الترم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) فبمن أقيم وصيا شرعيا على تركه في مكانه فيصرف فيما يباشر انواع التصرفات الشرعية وعليها دين لا شخص متعدد والوصي يرضى على ضبط التركة ويبيعها وجمع وحفظ ائتمانها وتوزعها على ارباب الدين الثابتة شرعا فافراد بعض من يدهي دينه على التركة جزئ من بعض ما باعه الوصي من غيره ليخص به نفسه فامينا في مقابلة دينه فهل على فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصي جارا يمينه يبيع التركة ويحفظها لتصل منها وتوزع يبيعها على ارباب الدين شرعا (اجاب) نعم ليس لمن يدهي الدين المذكور ذلك شرعا والحال ما ذكر حيث لم يكن المبيع موهوبا عندده رهن شرعيا قبل موت الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأته تهمة لوفيقين احدهما من قبلها والاخر من قبل والدها وغازلة عليه ما بالشرط ما تمت فادعى بعض الناس بان له عليه ادنا وانها في حال حياتها وكله في قبض ربيع الورقة فبين المذكورين واقطاعه من دينه الى ان يستوفيه

ورغب اسئلا ذلك الربع الى ان يستوفي منه دينه ومنع من آل الهم استحقاق الوقتين
 المذ كورين وعدا المستحقه انظر المذ كورين هل على فرض ثبوت دينه وكالته عنها في
 ذلك ليس له استئلا على من ربيع الوقفين المذ كورين بعد موتها وتبطل وكالته عنها
 موتها ومنع من لا تعرض للمستحقين في الوقفين المذ كورين ويكون له المطالبه بدينه
 من تركها ولا يتعلق الدين بالوقف المجهول السابق على الدين الذي لم يبرط فيه اداء
 الدين من ديه ويكون جميع ربيع الوقفين المذ كورين مستحقا للمستحقين المذ كورين
 من تاريخ وفاة الناظره المذ كورين كل منهم بقدر نصيبه بحسب شرط الواقفين (اجاب)
 نعم ليس له استئلا على من ربيع الوقفين المذ كورين بعد موتها وكالته المذ كورين لا يقضي
 به دينه لعدم تعاقب الدين بهذين الوقفين وانتهى الاستحقاق ربيعها من بعد ما حسب
 الشرط والمحال هذه بطلان الوكالة بموتها وتعلق الدين بتركها ان كانت لها شركة
 على فرض نفقة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امر اهلها من لا يخرج ماتت عن
 ورثة شرعيين ولا ترك لها اصلا لكون رب الدين استولى على اعيانها ما لم يكن قبل
 موتها واسطوية عليها بقدر بعض دينه فاراد رب الدين الآن الرجوع بما بقى له من دينه
 على ورثتها بدون مسكه اليه من هذا الدين ولا حواله فهل تتعلق ديون الميتة
 بتركها ان كانت لها شركة ولا يلزم ورثتها بشئ منها بدون ما ذكر حيث لا ترك لها
 اصلا بدون وجه شرعي (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركها ان كانت لها شركة ولا
 يلزم ورثتها بشئ منها شرعا حيث لا ترك لها اصلا والمحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد كبير منفر عن ابيه بمعية على حدة
 وساكن في دار الملوكة له خاصه من مده طويلا قد تدان الولد المذ كورين ساكن
 انفراد عن ابيه في الكسب والعمل والمعيشة والسكنى وبدون كفالة ابيه عنه في شئ مما
 استدانه ثم مات الابن المذ كورين عن اولاده لقصر كور او انا وعن ابيه المذ كورين
 تركه خاصة كانت تحت يد خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بدينه بعد ثبوتها شرعا
 بتركه خاصة ولا يلزم ابيه بشئ منها اذ المذ كورين تركه خاصة عليه من الديون بدون كفالة
 ولا وجه شرعي بل تقسم تركه بين فرمايه بحسب مقدار ديونهم المتساوية في القوة
 (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الزهنية بعد ثبوتها شرعا بتركه فاذا لم تقبها تقسم بين
 الفرمايه بحسب حقوقهم ولا يلزم ابيه بشئ من ذلك بدون كفالة او وجه شرعي والمحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب زوجته مالا وحليا حال صحته
 وفقد تصرفاته وعدم الحجر عليه فقبلت منه الهبة وقبضتها حال صحته واستعملت ذلك
 حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق دينه المذ كورين تركه ولا يكون منها
 ما وهب لها على هذا الوجه فلا تتعلق بديون الميت واذا كان لها دينه مع زوجها
 يكون ذلك دينها بباقي الديون وتكون الزوجة المذ كورين اسوة لفرمايه الميت بمقدار

١٢٩٥

١٦

مهر

١٢٩٧

٦

جادی الاولی

١٢٩٧

١٦

مؤخر صدقها المذ كور المقتى شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذ كورة بالوجه
 الشرعي صدور الحب فباز كره من قبل زوجها حال صحتها وما ذقته عنه مستوفية
 شرائط العصة والتام لا يكون الموهوب تركه عنه ولا يتعلق به دينه ويكون ملكا
 لها خاصة حيث لا مانع ودين مؤخر المصدق الثابت كباقي الديون فتعاصص فيه
 الزوجة باقى الغرماء المتعلقة بدينهم بتر كنه حيث لا موجب للامتنياز والله تعالى اعلم
 (مسئل) بافاده من ضبطية مصر فى ٢١ رمضان سنة ١٢٠٠ رة ٢٥٨٧ مؤخرها
 ثناء على سبق حصول الادعاء من امرأة سمى صابحة بنت ابراهيم زوجة عبدا لعل محمود
 بالاصالة من نفسها وبوكالتها عن باقى ورثة زوجها المذ كور على من يدعى مهر على المتخذ
 كأول الدالة فى الالة النارية حرفة له بانه اجترأ على قتل زوجها المذ كور هو داوطلب
 فصاصو بعد ان جرى من هذا الادعاء التحقيق العياسى اللازم بطلب المدعية
 بمقتها المذ كورة صارت حالة تظر هذه القضية شرعا من الله لى الابتداء على
 المحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدر اعلام ذرى مورخ ٢٥ ربيع الاول سنة
 ١٢٠٠ يتضمن منع المدعية المذ كورة من ادائها حصول النعم من المدهى عليه
 فى قتل زوجها المذ كور وطلبها التعاصص منه والحكم على المدهى عليه بالدية اثر عيبة
 من ماله مقسطة فى ثلاث سنين وهى عشرة آلاف دوهم من النصف او الف دينار من
 الذهب او مائة من الابل وقد صار التصديق على هذا الحكم بالواقعة من مجلس
 الاحكام المعروفة واصدر به مضبطه مؤرخه ١٩ رجب سنة ١٢٠٠ رة ٥٢٥
 ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية رة ٢٥ واهر رة تنفيذ
 ذلك الحكم على حسب ما نص فيه صادر تكليف مهر على المذ كور عليه بالقيام باداء
 ما حكم به عليه فادعى الاصار وعلم اقتداره على الاداء ولا وقبيلوا التمس
 التبرير عن صحة ذلك من عدمه معرفة المحكمة ومعاملة بمحبة بما يتفق ولما ترى
 من عدم امكان اجابة المذ كور لهذا الطلب فى هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب
 من هنالى حضرة قاضى افسس مهر بطلب الافادة مما يسهل طريق الوصول لنفاذ
 هذا الحكم بالواقعة لتخرج الشرعى وسلاية الحالة السياسية ودور شرع حضرة بقيد
 المخابرة مع سيادتك من هذا الطرف مما يلزم فى هذه المسألة لانا طحة حضرتكم بمسأل
 القياقبناء عليه لزم تقريره لفضيلتكم اليكم بافادة ما يتبع اجراءه فى ذلك (اجاب)
 وردت افادة حضرتكم الذى يقتضيه الحكم الشرعى انه حيث حكم على مهر على
 بالدية فى ماله فى ثلاث سنين فان علم اصارده وعدم ماله لوفى منه قسطا كل سنة من
 السنين المذ كورة فانه ينتظر الى المبررة والقدرة على ذلك فان ايسر فى وقت يؤمر باداءه
 ما عليه كما هو الشأن فى سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) في امر اذا قضى الامر اسفرها لاجل تغيير المهر او صحة بدها وقد بلغها ان زوجها ما
 مدين يمكن منه من الغرم بها بموجب سند عليه ودعاوى رهنتم الحرة المذ كورة
 حجة مقدارها في محل حكمها السكان بغراسكندوبه واخذت الحرة تزوجها معها وعند
 التوجه اقامت لها وكلاواذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الامر
 ويخلص الدين المذ كورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر ان زوجها يفتي عليه ديون
 فالحرة المذ كورة التزمت وكفالت بدفع الدين المذ كورة من عقارها المرقوم على يد
 وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذ كورة صحيح ويمكن
 التصرف في العقار المذ كورة لو فاء الدين (اجاب) الكفالة على الوجه المذ كورة
 صحيحة ورهن هذه العقار لا يوجب ارتها ان العقار يذون استيفاء شرائط الرهن
 الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة
 الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببسبب العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من
 امرأة قدر من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعة اميرية ثم بعد ذلك ماتت رب
 الطين عن ورثة والمحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قيل وفاته ختم المراتم
 التصرف في الطين ونزعها من يدها فهل يؤثر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذ كورة من
 تركه الموقوف اويقى قمت يدها (اجاب) اذا اثبتت المرأة المذ كورة بدها على المتوفى
 في وجهه ختم شرعي وحلفت البين الشرعي يحكم لها به في تركه متقدما على الميراث ولا
 يصح رهن الاطيان التي آلت لبيت المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اقترض من اثم مبلغا من الدراهم ورهن قمت يده عقارا ملكه وشرط على نفسه انه ان
 مضى اربع سنين ولم يحضر الدراهم يبيع العقار ويقضى الدين فهل لا عبرة بهذا الشرط
 ويكون لرب الدين المطالبة بدينه وللعاهكم جبر المدين على الوفاء ولو يبيع العقار
 (اجاب) لرب الدين طلب دينه المحال من رهنه وله حصة به وان كان الرهن في يده ولا
 يمنع من ذلك الشرط المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع رهنه من حلى
 وملبوس عند آخره على قدر معلوم من الدراهم فهل الرهن في يده ضمن ام يستقله
 فهل يكون مضموما عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون مضموما عليه الا قدر
 الدين والزائد عن الدين من قيمة الرهن يملك على الراهن (اجاب) اذا كانت قيمة الرهن
 زائدة على الدين وهلك عند المرتهن سقط الدين وما زاد غير مضوم على المرتهن والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة فلا تحرق على مبلغ من الدراهم
 ووضع يده المرتهن عليها ثم مات كل من الراهن والمرتهن من ابنته ثم بعد مدة طلب ابن
 الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتهن واخذ بالارض المرهونة ففعل ابن المرتهن
 المذ كورة بالارض فيما زرع له وبعد حصاد الزرع يسلمها ويأخذ دراهم الرهن ثم

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

مهر

٢٠

١٢٢٥

٢١

أنكر الرهن بعد ذلك وإن أباه مات وهي تحت يده ولم يعلم أنها موهبة تحت يديه
الذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الرهن بها عليه لكونه من مدة طويلة قبل بعد
ثبوت اعترافه وأقراره وشهادة بينة من المسلمين عليه بأنها موهبة تحت يديه لم يطلبه
توكلها صاد الزرع في السام الماضي لا يعتبر أنكاره الآن ويؤمر بتسليمها لابن
الرهن وأخذ دراهم الرهن (أجاب) نعم إذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالوجه الشرعي
يعامل بأقراره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تحت يدها أرض زراعية موهبة
على قدر معلوم من الدراهم فأقرت بأن الحق فيها الرجلين على بنائيب القاضي وأخذت
منهما دراهم الرهن ونحوه في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أرادت الرجوع عن
الأقرار بأن الحق في العين لهما فهل إذا ثبت اقرارها وأصرت أنها بذلك لا يكون لها
الرجوع عليهما (أجاب) يعامل المقر بأقراره فإذا ثبت اقرار المرأة بأن الحق في أرض
الزراعية للرجلين المذكورين لا يكون لهما معا وضمتما فيها بدون وجه شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل حضر من الروم إلى القطر المصري لحاجة له فاحتاج إلى
دراهم ملقعة وكان يملك عبدا وحلياء رهنما عند رجل آخر واستلم منه قدر معلوم من
الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه يدينه فأذنه أن يبيع العبد والحلياء
تحت يده ويستوفى دينه من ثمنهما هل يسوغ له البيع لأخذ حقه بالأذن المذكور وأما
مات الرهن من ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر القرضاء
ويكون القول لما قلنا في يمينه إذا ادعى عليه الورثة فزاد من الثمن الذي باع به وأما في
للأفون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة إذا كان هناك
تركة لورثتهم (أجاب) إذا ثبت توكيل الرهن المرتهن ببيع الرهن لاستيفاء دينه منه
يكون له بيعه بدون غبن فاحش ولا يكون لباقي غرماء الميت الرهن مما صهنته فيه
حيث كان دينه ثابتا والقول لا وكيل يمينه في مقعد ما باع به من الثمن ويكون أسوة
القرضاء فيما سبق له من الدين إذا كان للبيت تركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
رهن قطعة أرض زراعية عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة ثلثي عشرة سنة
بعضه يمينه طاردا الرهن أخذها من المرتهن وإن يدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك
ويبيع المرتهن على تسليمها له بعد أخذ دراهم الرهن خصوصا والمرتهن مقر بأن الحق
في الأرض للرهن (أجاب) إذا كان واضح البدل على الأرض المذكورة مقر بأن الحق
فيها للرهن يؤمر بردها له وعلى الرهن دفع الدراهم التي أخذها منه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة سافرت إلى جهة مع زوجها ولها حلى ومساكن في منزلها وتحت يديها
زوجها رهنه آخر زوجها في غيبتها ومن غير أنها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل
يكون لها تزوج الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه وأخذ دينه من ثمنه حيث كان بدون
أخذها وأجازتها (أجاب) إذا رهن الرجل حلى زوجته أخيه بدون أخذها وأجازتها لا يكون

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

صفر

١٢٦٥

٠

١٢٦٥

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٥

٣

الرهن نافذا ولما اسكت المحلى اخذته من هون تحت يده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في جماعة رهنو الرجل آخى قطعة ارض على قدر معلوم من القدر اهرام فوضع يده الرجل
 المذكور على الارض مدته من البنين ثم ماتت بعد ذلك من وورثته ووضعوا ايديهم مكان
 مورثهم فهل اذا اراد الرهنون تزيج الارض المرتهنة يسوغ لهم ذلك ولا يهبط طول
 المدّة ولو جحدوا فيها ما قيسة حيث شاءت فوا بان الارض مرتهنة (اجاب) اذا لم يثبت على
 الرهن ما يقيد سقوط حقه من ارض الزراعة الا بمر به توجه شرعي يكون له رفع يدورته
 المرتهن عنها حيث كان واضح اليه معترف بالاشتقاق للرهن كما هو مذكور والله تعالى
 اعلم (مسئل) في رجل غرس نخلا في ارض مرهونة عند الله بمال ثم ان صاحب
 الارض المرهونة دفع مال الرهن واراد اخذ ارضه فاني المرتهن وقال انا اعطيت ثلث
 النخل فاني الرهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ ارضه فهل غرس النخل في الارض لوالده
 بدون اذن مالكه الا بوجوب نحو جهات من ملك صاحب الاسما وهي خارجة عن الاداوى
 المصرية لسكونها من قسم حلقه الحمازيج عن حدود ارض مصر ولا يغير الرهن على اخذ
 ثلث النخل في مقابلة شيء من الارض (اجاب) غرس المرتهن النخل في الارض المرهونة
 على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها عن ملك الرهن ولا جبر على عقد المعاوضة
 والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض على قدر معلوم من
 القدر اهرام ثم بعد مدة ذهب المرتهن للرهن وطالب منه القدر المذكور فذهب المالك
 لرجل آخر ورهنه الارض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتهن الاول بعد
 افسكك الارض وتسلمها للمرتهن الثاني ثم بعد مضي شهرين سنة اراد المرتهن الاول
 الرجوع على المرتهن الثاني فهل لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الحال
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل رهن عبدا وسيما وساعة عند رجل
 آخر فمات الرهن والرهن في يد المرتهن فما الحكم في بيع الرهن هل يجوز للمرتهن
 بيعه (اجاب) قال في التنوير مات الرهن باع وصيه رهنه باذن مرتهنه وقضى دينه فان لم
 يكن وصي نصيب له الفاضل وصيا واره ببيعه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل رهن
 ما يملكه من حلى وسيف ولبوس له في دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك
 يكون المرتهن احق بالرهن من سائر القرماء او اقباه الرهن ياخذ دينه المرتهن من
 ثمنه ولا يكون لسائر القرماء منازعته في قدر دينه من ثمنه وان اذنته على تدوين
 المرتهن ينقسم الرهن الى غرماء الرهن (اجاب) بعد صدور الرهن صحيحا لازما لا يكون
 لغرماء الرهن معارضة المرتهن في قدر دينه وهو احق به من سائر القرماء والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ووهبها ما يملكه من النخل حكم
 طاعتهم في بلادهم على ما تعرف تجهيله فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن
 ورثته غير ذوات وصية واحدة يدها عليه بعد موته وتأخذ غرماء لنفسها من خبره اذن بقية

١٢٦٥

٢١

شعبان

١٢٦٥

١٥

رمضان

١٢٦٥

شوال

١٢٦٥

٢٩

ربيع الاول

١٢٦٦

الورثة فهل يكون لبقية الورثة مما سبها على ما يخصهم من ثمر الفحل المذ كوروا اذا اخذت
 نفرا معلوما تصح به الدعوى (اجاب) نعماء الرهن كالولد والحر والدين لاراهن لتوليد من
 ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله فاذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يسكون
 مضموعا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل علق عليه دين لا تحروه من عند الدائن ساعة على
 دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة فحقت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من
 المرتهن مع بعض مصالح للمرتهن من حر أو لئيل فهل اذا كانت قيمة الساعة أكثر من باقي
 الدين لا يكون المرتهن مطالب بالباقي من قيمته على باقي الدين ويكون القول للمرتهن في
 ضياع الرهن بيمينه ولو ادعى الرهن انها ليست بمملوكة له وسقط ما بقي من دين المرتهن
 (اجاب) اذا قبض المرتهن دينه كله او بعضه من رهنه او غيره ثم هلك الرهن في يد
 المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى كما يستفاد من الدر في آخر متفرقات
 الرهن فان كانت قيمة الرهن أكثر من جميع الدين كان الزائد أمانة غير مضمونة على
 المرتهن بدون التعدي ولا يختلف الحكم المذ كورولو كان الرهن مستعارا لبرهنة
 بدينه ولا يصدق الرهن ان الرهن تغيره ورنه بغير اذنه في حق المرتهن والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك جانب فحل بلو رهنه منه بها تحت يد رجل آخر واخذ منه قدرا
 من الدراهم وصار يبيع الدراهم وهم يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم وضع اليد عند
 رجل آخر فظن قد رهن الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم
 مات رهن الفحل عن ورثة فهل يكون لو ورثة نزعته عن هو تحت يده ومهاضته على ثمره مدة
 وضع يده عليه مع اعتراف واضع اليد للوارث بان الحق في الفحل لورثته (اجاب) يؤخذ
 المقرر المذ كوروا قراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمره الفحل بدون اذن مالكه ولم
 الاستيلاء عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل علق عليه دين لا تح
 وله حصة شائعة في بيت ساكن فيها قدر سكناءه فقط فممن جميع البيت على دينه
 بغير اذن باقي الشركاء ولم يقبض المرتهن البيت بشهادته اهل بلده وباعترافه بذلك ولم
 يرز المدين ساكنية فهل لا يكون الرهن نافذا فيما عدا نصيبه واذا ثبت اعساره بالدين
 لدى القاضي لا يساع مسكنه المحتاج اليه في التحال في دينه (اجاب) لا يتم الرهن ولا
 يلزم بدون القرض من الدار الرهن الرجوع عنه قبضه ويبيع على المدين كل ما لا يحتاجه فلا
 يساع مسكنه المحتاج اليه في ضرورة سكناءه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ حلي
 زوجته بغير اذنها ورهنه عند آخر على قدم من الدراهم فيعده مدة طلب المرتهن دينه
 من الرهن فيجوز المدين من اقسام الدين واراد المرتهن بيعه فهل اذا ثبت ملكه له
 بالبيعة الشرعية وسكان رهنه بغير اذنها وعلمها يكون لما نزعته من المرتهن (اجاب)
 اذا ثبت الملك في الحلي المذ كوروا زوجة الرهن بالوجه الشرعي يكون لها ان نزعته من يد
 المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا تح قدرا

١٢٦٦ ١٣

جمادى الاولى

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ٢١

١٢٦٦ ٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٦ ٧

معلوم من الدوام وهو قطعاً راض زواجة على أهل إذا أودب الدين أن يطلب
 ويرد الأرض له بها يجب لذلك ويمكن من أخذه منه جبراً على رب الأرض إذا تحقق ما ذكر
 بالطريق التي شرعي (أجاب) الرب الدين مطالبة الدين بدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك امكنة رهنها عن رجل على مبلغ
 من الدين فسد معلومة فمضت المدة وطلب منه الدين فمهر عن دونه وقد كان استقل
 المرتن الامكنة المرهونة وقبض اجرتها فباعها له مالك الرهن منها وأبرأ ذمته منها
 بشهادتين شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطلب منهم المرتن الدين فأردوا
 بحاسته على ما استقله من الاجرة فهل إذا ثبت أن مورثهم قبل موته أبرأ المرتن
 وسأله منها وذهبها به براءة البينة الشرعية لا يكون لهم الهاسته بها ولا تنزع الامكنة
 من يده حتى يستوفي دينه أو يبيع القاضى منها بقدر ما بقي بالدين إذا امتنع الورثة من ذلك
 ولم يكن عندهم وفاء من غيرها (أجاب) إذا أذن الراهن لا مرتن ببراءة العتق للمرهن
 فأجره وقبض اجرته واستلمها وأبرأ الراهن منها لا يكون للراهن ولا لورثته الرجوع
 بشئ منها على المرتن وإذا مات الراهن ما عوصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه
 مقامه فإن لم يكن له وصى نصب القاضى له وصياً وأمره ببيع لان نظره عام وهذا هو رتبته
 صفاداً فلو كبروا حلقوا الميت في المال فكان عليهم تخليه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له دين عند آخره من بجا ربه تحت يده المرتن فمات الدين قبل دفع الدين
 وتخليص الرهن وقدمت ركنه وبيع وقومت المجاورة المرهونة على رب الدين بعد
 انتهاء الرغبة فيها واشترها بثلث الثمن من التركة فهل إذا ثبت على الميت دين
 آخر غير من الرهن وإذا ربا الدين المحاصصة فيها لا يكون لهم ذلك ويكون دين
 الرهن مقدماً ما إذا لم تقف الجارية بدين رب الدين وزاد له مبلغ بضر به مع القراض
 باقى تركة الميت (أجاب) المرتن أحق بالرهن من سائر القرضاء في دينه منعوماً
 بقي له من الدين يأخذه من تركة الراهن كما بقي غرضه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له قطعة أرض زراعتها عن بعضا عند آخره قدر معلوم من الدوام ثم مات الراهن
 عن ابن فرهن الابن البعض الآخر عند المرتن المذكور أيضاً وصار إلى جهة فاراد
 رجل من أادب الراهن أن يأخذ الأرض من المرتن من غير أن ابن الراهن المستحق
 للأرض ومن غير إجازته فهل لا يجب لذلك وليس له معارضة المرتن في ذلك (أجاب) نعم
 لا يجب لذلك إذا كان الواقع ما هو عليه وطريدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجلين يملكان نصف معصرة رهنها عند شخص في دين عليهما فهل يبيع هذا الرهن
 حيث كان في مشاع لا يقبل القصة وإذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة وقهر كل
 منهما بدفع الدين يكتفون للقاضى ببيع الرهن جبراً عليهما حيث لا وفاة للدين إلا من
 المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الراهنين ولا محتاجاً إليه لعاشه مما لا يصلح

٢٤

شعبان

٩

١٢

شوال

١٧

انفسهما ولا قدرة لهما على ادايته (اجاب) رهن المتاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقبضة أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو متارفا وسواء كان من شريك أو غيره ويجب دفعه بالتفاضع فمعا للفساد وإذا وجد التفاضع والرهن يدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المترهن بحبس الرهن به بعده والمحال هذه كذا في فتاوى العلامة الزملي وإذا لم يكن للدين شيء يوفى منه الدين سوى نصف المصرة المذكورة الذي لم يصح رهنه به ثم إن بيعه فوفاء الدين من غشه فان امتنع باعاه القاضى لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل باع لا حقه مقارنا ببيع وفاء واستلم المشتري العقار المذکور من البائع وكتب بينهما حجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل ان يتقضى الاجل اقلس البائع وترتبت عليه ديون لا تحريم فأراد ان يبيع الدين بيع العقار المذکور وبطل ما وقع من التبايع على طريق الوفاء فهل يمكن البيع المذکور صحى على اختيار المتأخرين ويكون المشتري المذکور احق بالعقار المذکور الى ان يوفى ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد وقع الاختلاف في بيع الوفاء والذي عليه أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شعيب والقاضى الامام أبو على السعدي ان حكمه حكم الرهن وافى بذلك العلامة الزملي وفي تنقيح الفتاوى المحامدية ولا يجب ان يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام على ما عليه الاكثر كما في الخبرية والحاوى الزاهدى وهو الصحيح كما في جواهر التناوى وقطب البرزى فيه الاقوال الى ان قال وإذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم مقامه في احكام الوفاء اهـ وعليه فليس للفرع ما معارضة المشتري وفاء ويكون هو احق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم في الرهن والله تعالى أعلم (مسئل) في امرأة أخذت من آخر مقدار معلوما من الدراهم قرضا ودفعته له وهما على ذلك فهل اذا ماتت واثبت الرجل دينه عند القاضي وخرج له اعلام بقبضه وأخذ منه تركها وطلب امين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له ورب الدين لا يرضى بقبضه له الا بقبض دينه لا يجبر ورب الدين على التسليم له في الرهن الا بقبض ما ثبت له من الدين المذکور (اجاب) للرهن بحبس الرهن حتى يستوفى دينه فإذا مات الرهن باع وصيه رهنه بائن مرتبته وقضى دينه بقبضه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وارثا بقبضه لان نظره عام وهذا هو مقتضى صفاة واولو كبارا خلقوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه كذا في الدر المختار والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل عليه دين لا تحريم به من تحت يد رب الدين فرغته للقاضى وحسب على دفع الدين فامتنع من الدفع فهل يكون للقاضى بيع الرهن بمحضرة الرهن وفاء دينه منه ويكون المترهن اولى به من باقي الدائنين اذا أخبر الرهن بان عليه دينه لغيره (اجاب) لا يملك الرهن ولا المترهن بيع الرهن بغير رضا الآخر وبيع الرهن رضاه ما وصى الدين منه والمترهن احق بالرهن من سائر غرماء الرهن وفي تنقيح المحامدية قال في الخبرية مذهب الامام

ما يسد حقه أى الرهن الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون
وعندهما الحاكم يبيع جبر الانهار بان الحجر عليه وهذا المسئلة قهره ذلك وصرح
قاضي خان وصاحب الاختيار وكثير بان القوي على قوله فاذا حكم بهما كبراءه نفذ
وارتفع الخلاف انتهى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل رهن قسعة أرض زراعة
وبعض نخيل عند أخوه على قدر معلوم فحتم يده ثم بعد مدة من السنين مات الرهن عن
ابن فاراد الاين محاسبة المرتن على بيع الارض وعلى ما استقله من الثمن من اصل
دواهم الرهن فهل لا يجاب لذلك حيث ثبت بالبدنية الشرعية ان موته اباح له الانتفاع
بجميع ذلك (اجاب) فاذا التوى بران الرهن لو اذن للمرتن في اكل زوائد الرهن
فانها اقل اضعافا على المرتن واذا التوى الرهن الى ان يبيع ما كله المرتن من ثمرة النخل
بعد موت الرهن مضمون عليه متعاقب بضمنه مطالب به كسائر الدين وقد تقرر ان زوائد
المرهون مضمونة بالاسهتلاك والاباحة فيه بطلت بموت الرهن لان انتقال الملك عنه
الى غيره والمباح له تناوله ما هو على ملك المبيع فله والله تعالى اعلم (مسئل) في شخص
عليه رهن لا يخرجه من عنده بمرقة من الذهب ثم بعد ذلك اواد المديون دفع ما عليه
من الدين واخذ الرهن من المرتن فادى المرتن انه اودع الرهن عند اخيه ليس في
عياله وقدمات المودع ووهب الرهن ان ياتي له بالرهن عند فتح تركته اخيه وذلك
الايداع بقرار الرهن وعلمه فطلبه الرهن على هذا القاضي فادى المرتن شياع الرهن
عند اخيه فهل يكون ضمانا للرهن جميعه حيث قد دى ووضعه عند اخيه ودبغة بغير امر
الرهن والحال هذه (اجاب) يضمن المرتن بايداع الرهن بدون اذن الرهن جميع
القيمة فيطالب المرتن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والحال هذه
والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له دنانير ائتمن بها بعضه فخبلا ثم مات من
زوجته وابن صغير واخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قسعة اتركة من امه وعن عمه
المذكورين فهل اذا رهن البيت حال حياته عند ذوقه اتركة ببيع فخللات اتركة كبارا على
مائة قرش باقى مجهل صدقها او اباح لها الترخي ي دفع لها الدين فبات قبل الدفع من
ورثته فاستمرت واضعته بها بعد موته على النخل مدة ثلاث سنين وهى تستقل الترخي
بدون اذن الورثة يكون للورثة محاسبته على ما استقلته من الثمن بعد موت الرهن
حيث كان معلوم القدر (اجاب) لا ورثة مطالبه الزوجة ببدل ما اخذته من ثمرة النخل
بعد موت زوجها واستهلكها المحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) من طرف امين
صندوق الائتماء عاصروته انه مذ كور يقرأ وحضرات العلماء المعصي في حق رهونات
العقارات التي ترهن بصندوق الائتماء ان يؤخذ العقار على جهة الرهن ويقبضه المرتن
محوزا مقرعاً لا مشقة ولا يلقى الرهن بميزا لا مشاعا والمرتن يحبس حتى يستوفى دينه
وبمقتضاه جاز العمل الا انه يحضر في بعض الاوقات شخصان او ثلاثة بحجة واحدة أو

١٢٦٧

٦

شعبان

١٢٦٧

١٣

شوال

١٢٦٧

٢٣

٢٠ ١٢٦٧

دي الحجة

٣٠ ١٢٦٧

محرم

٢ ١٢٦٨

صفر

٢١ ١٢٦٨

جميع متعددة يملكون مولا وربعون وهنه بالهندوق بسبب احتياجهم لاختدواهم
من مال الايتام وتراضهم على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور وهنه أم لا يجوز أو
الذي يقبل المنزل المكمل لشخص بغيره قبضته عليه اقتصى بغيره لمحض تسكنه فهل
ارصال افادة بما يعتمد في مثل ذلك لاجل اعتماده والاجر المحجوبه (اجاب) قال في جامع
القصولين ولو ارتهن بدين له عليه حارها او احد اجازوه وورهن بكل الدين ولو ارتهن حبسه
لاخذ دينه كله اه فاذا كان العقار مشتركا أو ادا اربابه رهنه على دين عليهم وسلموا
العقار المرهون مع الارتهن يصح الرهن ويكون للرهن حبسه حتى يستوفى جميع الدين
والله تعالى اعلم (سئل) في امر اتمكث زوج اساور وفعته لامرأة ولله لتبعه لها فاختنه
وباعته بغير معلوم من الدارهم فطلبته منها فما طلتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك
رهنتها ببيتها وودعت اهل مدة معلومة انها اذا ان تدفع لها الثمن الذي بذمتها أو تبسيع
البيت المرهون وتدفع من ثمنه عن الاساور وتأخذ الباقي فهل اذا انقضت مدة الاجل
يسوغ للمرتنة بيع البيت المذكور باذن الراهنة وتأخذ حقه ما منه وتدفع الباقي للراهنة
وتقدم المرتنة بدينها على جميع ارباب الدين التي على الراهنة (اجاب) فالرهن يبيع
الرهن باذن الراهن ولا يكون للمرتنة اسوة غرماء الراهن في الثمن فيستوفى منه المرتنة
دينه مقدما على باقي غرماء الراهن حيث تحقق في الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى اعلم
(سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفي شخص وكانت تركته مستقرقة
بالدين واحد الدائنين معه وورهن على دينه فهل له ان يستوفى دينه بالكمال من ثمن
الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء (اجاب) المرتنة أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن
فيوفي دين المرتنة من ثمن الرهن بعد بيعه وما بقي من الثمن يقسم بين باقي الغرماء والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تسر وله امكنة يملكها رهنتها عند رب الدين وساعه
من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى بيته تشهد بذلك بعد ان اجرها المرتنة باذنه واستغل
اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة بغيرها وب الدين مدة من
الزمان يظن الورثة فهل ما وقع من الارباء والسماح يكون صحيحا في المدة التي قبل
موته ولا يبرى لها بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجبر الورثة على دفع ما بقي من الدين
بعد حسابهم ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الاثبات
الامكنة تباع فيما بقي عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاء الدين (اجاب)
صرحوا بانقطاع الاباحة بموت المبيع لا تنقل المائنة الى غيره فلو رثته بها سببه على
ما استغله من الاجر قبضتهم بعد الموت بلا اية حتم منم ولا ارباء وبانه اذا مات الراهن مع
بقاء الراهن فالمرتنة أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا
ولو صي الميت ببعده باذن المرتنة فان لم يكره له وصي فلو صي الناضي ذلك وان لم يكن
واحد منهما فالقاضي ان يبيعه بنفسه ويقتضى دينه وان كان الورثة كعبارا يرهم

القاضي بالبيع فان امتنعوا فلا قاض يبيعه فلو بطل الرهن بجلادته بلاذن كما هنا في بيع
 الورثة أو الوصي على دفع ما بقي بذمة المورث من الدين من تركته ان وجد فيها من
 جنسه والاياباع منها بقدره ولو صار او الدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل)
 من القوم ما يسهل بما يحصله ان امرأة لها منزل عليه سكر تريد ان ترهنه في الاثواب ما يسهل
 على ما يسهل معلوم من الدراهم فهل يجوز رهنه وان خارت عن السداد للقوم ما يسهل يجوز
 بيع المنزل المذكور لاجل سد اموال اليتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الارض
 المشككة وان صح بيعه وقضاء الدين من ثمنه ان عجز المدين عن الرضا لا من ثمنه
 ولم يكن محتاجا اليه لضرر ووضوئها واغلب عقارات القاهرة هي مشككة والتصرف فيها
 هو في الابنية المسحقة للقرار على الدوام فاذا خارتها المدينة شي من الدين يباع ذلك
 البناء ويوفي الدين من ثمنه ان كان الامر كما ذكرنا وان لم يكن رهنه يحيا ولا يمنع من بيعه
 كونه في ارض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال فيما اذا جدد تركه
 احد المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر لطلب ما رهنه ودفع ما عليه الى
 المتوفى وصار البحث عنه فلم يعلم له محل وجود الرهن محفوظ في بيت المال وردة
 المتوفى طالبون ببيع ذلك الرهن واخذوا من رهنه منه فهل يجابون لذلك او يكون
 هذا من جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التوير
 العلامة لا يبطل الرهن بوث الرهن ولا بوث المرتهن ولا بوجها ويبقى الرهن رهننا عند
 الورثة اه وفيه فاب الرهن غيبة منقطعة برفع المرتهن امر القاضى لبيعه بيده
 ينبغي ان يجوز اه وعليه حق حبس الرهن المذكور لوردة المرتهن ولهم دفع الامر
 للقاضى لبيع ذلك الرهن لاجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في اناس متعددين رهن
 كل منهم بعض ماله على دراهم معلومة عند رجل يحفظ المرتهن تلك الامانات في
 صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخرين فدخل عليه الموصى ليلانفتاحه
 وقبضوا الصندوق المذكور فبغوا منه مائة مائة الميراثات المذكورة ثم البحث عن
 الموصى صار ضبطهم بعد مدة بمعرفة المحاكم واستخلصت منهم جانب من المرتبات
 المذكورة وقد منها جانب فالتقى وجد اخذها جميعا ودفعوا ما عليهم من الدراهم الى
 ورثة واضع اليد على ممتلكاته فاراد اصحاب الامانات المقتودة استقلال اصحابها ما فقد
 لهم من تركه الميت المذكور فهل لا يجابون لذلك ولا يلزموا ضعا اليد على تركه الميت
 يدفع شي عما يطلبه اصحاب الامانات المقتودة (اجاب) جهل الرهن بالاقل من قيمته
 ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن اكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتهن لاعتقاده لا يقف
 الا بالعدوى والتفريط فاذا لم يثبت التعدي والتفريط من المرتهن لا يكون الزائد عن
 الدين مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار حليا ليرهنه عند آخر على
 دراهم فرهنه عنده ومكث الموهون عند المرتهن مدة فطلب المرتهن دراهمه ليرد

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

٢٤

ذى الحجة

٢٠

١٢٦٨

المرهون فلم يحجب لذلك فبعد ذلك حصلت سرقة في بيته فاخذ السارق متاعه واداه
 المرتهن ان المرهون سرق في جملة متاعه والمحال انه في حوزته فهل يصدق في ذلك
 بيمينه ولا يمين المرهون لعدم تفرطه في ذلك (اجاب) يملك الرهن بالاقل من قيمته
 ومن الدين فاذا ضمن قيمة الرهن على الدين لا يكون مضموماً على المرتهن ولا يكاف باقامة
 البينة في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت شاعها وللآخر رهن
 النصف عند الشرع لا في دين عليه يدون اذن اخيه المالك ويدون اجازة فهل
 لا يصح ومن الماشاع ولا ينفذ ويكون للمالك الاستيلاء على نصيبه فها عن الشرع
 (اجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن
 على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً رهنها عند شخص على مبلغ
 معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن وروية فهل يكون لهم وقع بد
 واضع اليد عليها بعد دفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضع اليد وورثته الراهن
 معترفاً بالرهن ولا يملك المرتهن بيع الرهن بدون اذن الراهن او وراثته او القاضي (اجاب)
 لو روية الراهن البالغ دفع الدين واخذ الرهن من يد المرتهن اذ لم يبيع بعد موت الراهن
 بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في رجل رهن حلقاً زرعاً عند آخر على قدر معلوم من
 الدراهم ثم بعد مضي نحو عشر سنين احضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتهن فاحضر المرتهن
 الحلق واعطاه للراهن فقال لم يكن هذا اتي وليس هناك بينة تشهد بهذين المرهون فهل
 يكون القول قول المرتهن بيمينه (اجاب) اذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن
 بل هذا هو الذي رهنته عندي فاقول للمرتهن بيمينه لانه التقابض والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل رهن عند آخر رهنه على مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاء الدين
 وانفكك الرهن فهل اذا كان للراهن الميت وصي يبيع الرهن ويوفي منه دين الرهن
 للمرتهن ويقدم المرتهن بيمينه على باقي غرماء الميت (اجاب) نعم يباع الرهن المذكور
 ويوفي منه دين المرتهن والمحال هذه ويقدم المرتهن في ذلك على سائر الغرماء حيث كان
 الرهن محبباً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند غيره واما كن ملكاً على دين
 مطلوب منه على محروم واباحه ما يستقله من ايراد الاما كن كورة ومهر وقد استقل
 ما قبله واستهلكه فهل بعد ذلك يسوغ للرجل اولورته معطاة اليه ومواساة له من
 الاما كن المذكور كورة والزلمه به موثرع الاما كن المرهونة من يدهر وقبل تادية المبلغ
 المرهون في مقابلته الاما كن المذكور كورة (اجاب) صرحوا بان الاباحة تبطل بموت
 المبيع وفي التثوير وشروطه ومغاة الرهن كالتولد والنمو واللبس والصوف والوبر والارض وهو
 ذلك للراهن لتولد من ملكه وهو من مع الاصل تبعاً له بخلاف ما هو بطل عن المنفعة
 كالنكسب والاجرة وكذا الهبة والهبة فانه غير داخل في الرهن وتكون للراهن اه
 وعليه فاقرة الرهن بعد موت المبيع تكون للراهن فلوارثه حسب انتماء الدين المطلوب

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر

٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

رجب

٩

من مودته وفي شرح التنوير أيضا من الجواهر اياح للزمن نفعه هل للزمن ان يجره
قال لا قبل فلو آجره ومضت المدة فلا جرة له ام للراهن قال له ان آجره بلاذن وان باقنه
فالمال لا يسل للراهن اه ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتهن من آجرة الزمان حال حياة
الراهن المبيع ومده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخوه رهنه بجهة داره
وهو ساكن فيها هل ان تكون الدار رهوة فهل لا يصح هذا الرهن والحال هذه حيث
لم يستلم الدار ولم يضع يده عليها ولا يتوب عليه ما حكم الرهن من اختصاص المرتهن
بالدين المذكورة دون بقية القرماعه قد تحقق ديون آخر ويكون الرجل المذكور اسوة
بقية القرماعه (اجاب) نعم لا يصح رهن الدار المذكورة ان كان الواقع ما هو موطور فلا
يقتضي المرتهن والحال هذه بها بل يكون اسوة لباقي قرماعه الراهن والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل علك جارية رهنها مع ولدها هذا خر على قدر معلوم من الدراهم ويترج
لم يخدمتها قبضها المرتهن ومكثت عنده نحو اربع سنين وهو يعونها مع ولدها تلك المدة
فهل اذا واد الراهن ان يطالب المرتهن بايرتها تلك المدة بدون عقدا جارة لا يجب له ذلك
(اجاب) نعم لا يجب له ذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل علية دين لبعض التجار يحجزه من ادائه وله بيت يسكنه باعه للتاجر المذكور على انه
ان وق له الدين في مدة معينة يرجع اليه يتيهوا الا ما وصله كالتشترى كتبت بوثيقة
بالبسح المذكور ولم ينصوا فيها على التوافق المذكور مع وجود البينة فهل اذا وق له
الدين في المدة يرجع اليه يتيهوا حكم التوافق المذكور ولا (اجاب) اختلفوا في بيع
الوفاء الذي عليه الاكثر ان حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع اذا استوفى المشتري
ثمنه كافي بالخبرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده يتيه
على الدين المذكور ثم مات المديون عن وروثة فطلب رب الدين من الورثة بتيه فاعتذروا
له به وادوا دفعه له فوجلا ومق طاع الى الشهادة ولا رضى بذلك ويبريد اخيه حالا
فهل يجب رب الدين الى اخذ دينه حالا ولا يجب ودرة الميت الى ما يطلبه بدون رضا
رب الدين ويوم الورثة يدفع الدين حالا ولو ببيع عقار الميت (اجاب) اللذان احق
بالدين الموهنة عنده من سائر القرماعه فبيع الرهن لوفاء الدين واذا بقي للدين شيء من
دينه يرجع به في تركه المدين ولا يجبر رب الدين على تأجيل دينه الحال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم ودين فرساعليها وظل الراهن عن يلفه الراهن
بما عرجل آخر ودفع ما على الراهن من الدراهم واخذ الفرس من يد المرتهن بغير اذن
واخذ من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة للمرتهن مرد الفرس بعد دفع ما عليه من
الدراهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشئ
حيث كان بغير اذنه واجازته (اجاب) لا يملك المرتهن عليك الرهن بدون اذن الراهن
وللراهن المطالبة باخذه منه بعد دفعه ثمن الدين والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة

١٢٦٩

١٦

رمضان

١٢٦٩

٤

ذى القعدة

١٢٦٩

٤٢

١٢٦٩

٤٢

محرم

١٢٧٠

٨

واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مغفرتها ان بعض الناس المحتاجين
للاقتراض احضر واجبا باملاكهم فوجدوا انها ملكهم ارضا خربة مشهورة بالارثية
مشترأة بدين معلوم قليل بحسب تخثر بها واجر الكسب يتفخح انها طاعة ولما حصل
تخثرها بحسب ما هي عليه الآن يعلم ان اصحابها جسدوها ولم يخفروا لانفسهم جميعا
بقدر اوصاف قوتها عليها يكتبون بالحق الاصلية المكتوبة وقت شرائهم ولم يعلم هل يكفي
بتلك الحجج الاصلية ولوان القن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يقتضونه الآن بناء
على تقييد رئيس الدلائل على حسب التجديد والصفة التي هي عليها الآن ام يطلب منهم
حجج الانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اراد بيع
تلك الاملاك فظنوا المطلوب منهم هل يقتضي هذه الحجج بيع البيع ام لا (اجاب) ان
المعتبر في صحة الرهن استيلاء المرتن على العار المرهون في مقابلة الدين مفروضا
مشغول ولا يعول شرعا على مجرد الحجج اذا لحظ لا يعتبر من ثبات الشرع حيث كان العقار
مملوكا للرهن وواضعه عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسلمه الى المرتن على
الوجه المذكور يبيع الرهن ويقدم المرتن على سائر الدعا ولا يمنع من صحة بيع
العقار وعدم وجوده لملكه مشتملة على اوصافه الموجودة حال البيع شرعا والله
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة كل منهم في مئة مئة على اثنين منهم دين لا يخرج
اخوانه الثالث على دينهما جهة عقاره ولم يقبض المرتن العقار ثم مات الرهن من
قصر فاراد بيع الدين بيع العقار في دينه زاحما بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذا
لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض المرتن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار
في دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهنا يباع في الدين المرهون لاجله حيث
لم يقبض والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في رجل مدين ومن جهة عقاره وقسط
الدين عليه فدفع المدين تقييما سنة ثم مات عن وورثة خسر بعض ودفع ما عليه من
الدين واخذت العقار والسند المقسط في الدين بقصد شراء العقار فهل اذا اراد ان يقبض
المذكور لاستئصال العقار من ابتداء ما دفع مبلغ الدين للسند لا يجوز له ذلك (اجاب)
ليس له قبض المذكور ان يستقل اجرة عقاره قبل ان يملكه والحال هذا يدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك قطعة ارض براح خالية البناء والقراص
فهل اذا اراد ان يرهن ويجوز له رهنا لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها
لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت في يد رب الدين ولا تصرف فيها
صاحب الابعد تادية الدين لانها هي رهونه حق المرتن في جنبها (اجاب) نعم يجوز
له ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفرقة بميزة وللمرتن حبسها حتى يقبض دينه او
يرهنه وليس للرهن ولا للمرتن الانتفاع بهما مطلقا لا بقرس ولا ببناء ولا بتفسيرهما ولا
التصرف فيها الا باذن الاخر ما بقي القبض والدين معا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

١٣

عجبان

٨

١٢٧٠

شوال

٧

١٢٧٠

دي القعدة

١٠

١٢٧٠

صغر

سنة

عليه دين لا يخرجوه من عنده قطعة أرض زراعية أم بية وأباح الرهن للرهن الاقتناع
 بزوجهما سدة وضعت يده عليهما وبدم المرتن ما عليه امن الخراج فهل اذا دفع المدين
 ما عليه من الدين للرهن واراد اخذ لا أرض من يدا المرتن وكان يساير عن من قبل
 المرتن بالباحة الرهن يكون الزرع ولو كالمرتن الزاوية له على الوجه المذكور (اجاب)
 نعم يكون الزرع ولو كالزراع المرتن والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ
 من آخر خمسة انة قمرش ووهن عنده بندقية مقنة ففزع عند المرتن فزادها وقيمتها ساوى
 ثلثي الدين فهل يكون الزيادة مضمونا على المرتن (اجاب) لو هلك بعض الرهن يقيم
 الدين على المالك والموجود مثلا لو رهن دارا قيمتها ألف بالف غرة بث في يده قسم الألف
 على قيمة البناء والعرضة يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب العرضة بقي واقفه
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فزاعها بيرة وهما بيد آخر على مبلغ من
 الدراهم واشترط ان الأرض تكون في يدا المرتن ستة من قبله مضى نحو سنة طلب سرب
 الأرض فاشتكى كها وود الدين لربه فهل يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط (اجاب) للرهن
 المذكور واخذ هذه الأرض وعليه دفع ما عليه منه من الدين ولا عبرة بهذا الشرط على
 الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج باعه في قنبر دينة مركبين
 يسبح وفاء الى اجل من ايام ولم يسلمه ما الرب الدين بل كتب له سنداً على انه ان لم يوف
 بالدين عند حلول الاجل المذكور تكون المركبان ملكا له وصار ملكهما يتصرف
 فيما االى مضى الاجل المذكور فادار دواب الدين فملك المركبين بما وقع بينهما وبين
 المدين من الشرط المذكور فهل لا يكون لرب الدين فملك المركبين حيث الحال ماذا كر
 ويكون له طلب دينة فقط (اجاب) نعم ليس له فملك المركبين المذكورين حيث الحال
 ماذا كر في السؤال لا قالوا يتناعى ان يسبح لو فاء رهن بشرط قيمه ما يشترط في الرهن من
 التسليم مفقودا هو زاعما لئلا يصح حوايه على القول بالرهنية من انه لا فرق بينه وبين
 الرهن في حكم من الاحكام و باز حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام وقد اقم به كبر من
 علمائنا واقتضى الخبر الرمي والشيخ ابن عابد في تنقيح وصاحب فتاوى الرحيمية قد
 اجاب عن مديون باع داره من دائته يسبح وفاء وهي مشغولة ببيعها ومناعه ولم يسلمها
 له هل يصح بيعه وعمل بموجب الوفاء ولا بقوله لا يصح ولا يسلم به اذ يسبح الوفاء رهن
 على اصم الاقوال ولا يصح ولا يلزم لشغله ببيعها ومناعه ولم يسلمها ولو بر يتناعى القول
 الجامع وهو انه يسبح فاسد في بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعضها
 كحل منافع المبيع ووهن في بعضها حتى لا يملك المشتري ببيع من آخر ولا رهنه ولم يملك
 قطع التكرور ولا يفسد البناء ومقط الدين بلاكه واتقسم الثمن ان دخلته تصان كافي
 الرهن واقضى به بعضهم وقال صاحب البحر بعد قته ويتنقى ان لا يحدد في الاقتناع
 عن القول الجامع اه فلا نقول بان المشتري يتلشمه كرجاء على المالك اذ لا ثالث ان

١٢٧٨

١٦

جمادى الاولى

١٢٧١

١٨

شوال

١٢٧١

١٢

ذى الحجة

١٢٧١

٢٨

يفسخه ولا يشترى المطالبة بدينه من دائمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادى
على آخر بارض ورعاة مملوكة لايه مرفوعة فتمت بيده آت له بالارث وطلب رفع يده منها
فسلمه فيها بعد نزاع طويل وفك الرهن باءا الدين وصدق له على انها حقه وارضى ابيه
فوضح يده عليها والا ان أراد المرتين نزعها من يد وارث الراهن واخذها ليسده ثانيا
فهل بعد ثبوت اشتراكه لوارث الراهن بانها حقه وارضى ابيه وسلمها له طالما اختار با بعد
اذا اداء الدين ووضع يده عليه امدته بشهادة البيعة الشرعية يكره المحقق فيها الواضع اليد عليها
والاحق فيها للمرتين والا لاولاده (اجاب) اذا كان الملك والمحقق في تلك الارض ثابتا
لواضع اليد عليها الا ان اعترف من كانت بيده بما صدق عليه له با وسلمها له طالما اختار
بعد استيفاء دينه كما هو مذكور لا يكون لمن كانت تحت يده بطريق الرهن معارضته
فيما يدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف يدين المال بما مضى منه ان
يضعها حات وحصر تركته فوجد عنده رهن لاراة نظير دين مطلوب منها لئيت المذكور
ولله الميث يريد بيع الرهن واخذ الدين المطلوب لوالد من المرأة المذكور واما حال ان
المرأة ثابتة لبيع المالك كان فهل يجوز بيع الرهن لو فاء الدين المطلوب منها في غيرتها
(اجاب) اذا كانت الرأسة غيبة منقطعة ورفعت المرتين امره للقاضي لبيع الرهن
بالدين ينبغي ان يهوز ذلك كافي للدواختار ومثله في نور العين ومنه يعلم جواب سادته
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين للبري فخصت له مضايقة بسبب طلب
المبلغ منه فتصرف في منزل سكنه وفي قطعة ارض جديفة قدرها تسعة اقدنة بما فيها من
الاثصار بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشرط البائع على المشتري في البيع بانه عند
حضور المبلغ واليه ادم يسده يدفعه للمشتري ويستردهما وقبض البائع الثمن على ذلك
والمحال ان يتم ما تبليغ اثني عشر ألف قرش والا ان بلغ البائع ان المشتري باع المنزل
لشخص آخر فله اعلم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف
بالشرط فهل اذا حضر المشتري الآخر وصدق على ذلك او ثبت الشرط ببيئة شرعية
يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه يبيع وقام حيث كان يبيع المشتري
الاول بدون اذن المالك (اجاب) نعم يكون للبائع الاول استردادهما لبيع يبيع وقفا اذا
دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو مأمور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
من طرف ادهم باشا يحافظ مصر في رجل مديون لثمن رهن عند شيخ املا كوهي
مسا ورجدية ومثقل من غير كلاهما حال من السكبي ومثقل ثالث يسكنه والجميع على
مبلغ مائة وخمسة وثمانين ألف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا والمالك يكتنه تسديد المبلغ
قد اذن ببيع الرهن الا انه في اثناء المزاينة من الراغبين لثمن اصاب المديون مرض
جل به فصاره لازما لقرش ولما تمت المزاينة واحتج الى ايقاع البايعة وجد المديون
قد ازداد مرضه وصار في حال النحر يفر بموجب شهادة بحضور من المسلمين بحيث انه

١٤٧٢

بيع الثاني
٢٥

١٢٧٢

جادی الاولی
١١

١٢٧٢

لا یحیی ما یقول والدائن الآن مطالب بحقه فما الحكم الشرعی فی ذلك (أجاب) أما رهن
 النجیح فلا اعتبار له شرعا فلا تكون تلك الاملاک حره ونة عند رب الدین بغير درهم
 یحبها حتی یرکون من عنده حج تلك الاملاک علی سبیل الرهن کما فی القرماء فی الخاصة
 فی تلك الاملاک ولا یختص بها وأما الیسیح لایفاء الدین مع کون المديون الآن صار
 مسلوب العقل به ذب المرض الذي أصابه برقم الامر فی ذلك القاضي وهو یتصیب عن
 المديون المذکور قدما ويؤخر القیم المذکور باداء الدین من مال المديون ويسدأ بیسح
 الا یسر فلا یسر من املاکة الخ وفاء الدین الثابت شرعا ولا یباع علی المديون مسکته اذا
 کان لا تقابل بیسح کل حال لجهة اجه فی الحال والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل له دين
 عند آخره یوفی به عقار فقتل به رهن ومات الراهن عن ورثة قبل دفع الدین وفكك
 الرهن فهل اذا کان علی الراهن ديون یرکون المرتهن احق بالرهن وحیثه الى ان تصل
 اليه دراهمه وليس لغرماء المیت منازعته ومعارضته فيه حيث قبض المرتهن المکان
 ووضع يده عليه فواظف به مشغول بالصفة الراهن ولا غيرها (أجاب) نعم یرکون المرتهن
 احق بالرهن من بین سائر غرماء الراهن حيث وقع الرهن مستوفيا شرعا فاشترطه المعسرة شرعا
 والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم
 واستلمه منه ووهن هذه علی ذلك أرض زراعتها معلومة وعلمو کتله تباع وتشتري رهنا
 شرعيا مسلما لید المرتهن ثم مات الراهن عن ورثة وعليه ديون آخر لا ر باهسا ولم يترك
 سوى الأرض الموهنة فهل لا یبطل الرهن بموت المرتهن ویكون احق بالرهن من بقية
 الغرماء حتى يستوفی دين الرهن لاسما وورثه الراهن معترفون ومقررون یدين
 الرهن (أجاب) نعم یرکون المرتهن احق بتعين الرهن من سائر الغرماء اذا وقع الرهن
 مستوفيا شرطا النعمة والالزام والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك جائنا
 من الفحل فحمده عليه فدر من الدراهم فطلبها ر باهما من شيخ بلده فأخذ الفحل شيخ البلد
 من الرجل المذکور جبرا با لضرب الشديد والمحبس المديد وأعطاه وهما رجل فقتل يده
 علی الدراهم المذکورة ودفعها لآر باهما وصار یتصرف المرتهن فی الفحل مدة فهل اذا
 دفع ربا الفحل القدر المذکور للمرتهن یكون له أخذ الفحل منه ويحبب واضح البطل تسليم
 الفحل المذکور له حيث کان اسد قبل اذ هلی فالت الفحل علی سبیل الرهن یدون ثلاث
 شری (أجاب) نعم لرب الفحل ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالی اعلم (سئل) فی
 رجل یملك نخلة بالیراث عن اصوله وهما یبدا آخر علی مبلغ من الدراهم فشد عشر سنین ثم
 مات الراهن عن ابن والآن برید الابن المذکور اذ تمکنا کما من المرتهن ودفع الدین لربه
 فهل یحبب لذلك حيث کان الحق ثابتا له فیها بالبینة الشرعية لاسما والمرتهن معترف
 ومقر بالرهن اذا تحقق ما ذکر بالوجه الشرعی (أجاب) اذا کان الحق فی ثلاث الفخلة
 ثابتا لابن المذکور عن ابيه بالوجه الشرعی یرکون له اقتضا کما ودفع دين ابيه حيث

شوال

١٢٧٢

١٤

محرم

١٢٧٢

٥

صفر

١٢٧٣

٢٢

جادی الاولی

١٢٧٢

١٧

جاءى الثانية

١٢٧٧

١٠

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين مجاعته وله بيت رهنه على الدين المذكور
الى سنين ومما لم يزل ساكتا فيه بامته ويتفرع به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا
ويكون البيت بقيامه على ملك الرهن (أجاب) الرهن على هذا الوجه لا تسلم للرهن مفرقا
غير معتبر فلا ترتب عليه احكام رهان الرجوع قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك عقارا باع من آخر بيعا فاشترى منه مائة من الدنانير وماله على البائع اذا احضر
الدين لشرى اخذ عقاره منه ثم بعهده مائة من الدنانير من الدنانير مائة البائع المذكور عن اولاد
بلغ وقصر عقار احد البائع وصبا على القصر وكذا يلا من البائع وباع العقار المذكور من
المشترى واضح اليد عليه بيعا بائنا بمن مثله الموافق للدين بغير اصالته ووصايته على
القصر ووكالتهم عن البائع ثم مات الوصي المذكور عن اخوته البائع والقصر المذكورين
وجعل للقصر وصيا آخر فاشترى البائع البات ان صاد من الوصي الميت المذكور للعقار
المذكور فهل اذا ثبت المشتري البيع اليه بالوجه الشرعي يكون صحيحا فاذا لم يمس
لوصي المذكور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان البيع البات بمن مثله
(أجاب) حكم بيع الوفا حكم الرهن وقد صدح وانما اذا علمت الرهن باع وصيه رهنه
ياذن مرتهنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا واره
بيعه فاذا ثبت المشتري شراءه من وصي الرهن الميت بمن مثله على الوجه المذكور
بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الوصي الثاني لذلك ولا يكون له معارضة المشتري شرعا
والحال اذا كره دون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولادهم ثلاثة فم قطعة
ارض زواجة تملوكة فخل وساقية قصوة قراريط مبرأ من جدتهم رهن اثنتان من
اولادهم ثلاثة ايضا على دواهم من مائة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولادهم غائبا
وله احضر ارضه واولادهم فملك الارض من المرتين بعد رضاه فاحاب اثنتان منهم
لذلك واقربا بالرهنية وامتنع الثالث من تسليم الارض فترافعوا عند الحاكم فثبت بالينة
الشرعية ان القطعة المذكورة حق اولادهم مبرأ من جدتهم رهو ففصلت بينهم
الثلاثة فلم يرض المعتص من القسليم بملك الحكومة والينة متعللا بوضع اليد هذه المدة
ودفع المال للسديوان فهل حيث كان الامراذ كراعية يثبت له ويجبر على تسليم الارض
لمعتصمها (أجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من السماح بدعوى اولادهم وانبتوا استحقاقهم
لذلك الارض على واضح البدلوا لوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتفاء ما كان ملكهم
يكون لهم اقرارهم من الرجل المذكور وقد صدحوا بان الرهن عند اثنتين اى مثلا يبيع
واحد من من كل منهما ولو بشره بيمين وشترط قبضه اقل قبل احدهما دون الآخر
لا يصح كقولنا رهننا النصف من ذوا النصف من ذوا هذا الاختلاف الهية فانها من اثنتين
لا تصح لان موجباة بوث الملك والثنى الواحد لا يكون كالمسكال لكل واحد من رجلين
على السكال في زمان واحد فدخله الشيوع ضرورة وحكم الرهن المحبس ويحوز كون

١٢٧٨

٢٨

وجب
٢

١٢٧٩

العين الواحدة بحسب موصية يعق كل منهما على السكال كفاي الد روحا شيه واقعة تعالى اعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا تسر باع المدين دأره لرب الدين يسع وفاء وسلمه حجة الدار
 على انه متى قدر على دينه يدفعه له واخذ حقه ولم يسلمه الدار بل استمرسا كذا فباع
 قتياله وبعده دفع نصف الدين لربه والا ان اراد ان يدفع له باقي الدين ويسترد منه الحجة
 فامتنع من ذلك من علل بان البيع بات وان ما اخذ منه من الدراهم اجرة الدار المدة المضافة
 والحال ان رب الدين لم يكن يده حجة ولا يفتد دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع
 وفاء لا يجاب لذلك ولا عبرة بعلقه ويكون رب الدار دفع باقي الدين واخذ حجة دأره اذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت انه يسع وفاء يكون للبائع اخذ المبيع ودفع
 ما عليه من الدين لربه واذا تعاوضت البيعتان تقدم بيعة البيع الوفاء واقعة تعالى اعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا تسرهن به شيئا يعدل الدين ووضعه عند رجل ثم بعد مدة
 مات هن تركته مستقرة فمدينون لا ناس آخر فارادوا باب الدرون رها المرهون لآلته وكف حقه
 مع التركة قيمة الغرماء فهل لا يجوزون لذلك ويكون المرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت
 ما ذكر (اجاب) المرتن احق بعين الرهن من سائر غرماء الراهن فلا يشار كونه في عين
 الرهن بمديعيه في مقدار دينه اذا كان الرهن مسدودا بشرائط الله واقعة تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ملك ثغلا رهنه عند رجل على قدره معلوم من الدراهم وابلح له غره ووضع
 المرتن يده عليه ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة يبلغ فطلبت الورثة الفل المذ كور من
 المرتن ودفع دراهم الرهن له فادكر المرتن ملك مورثهم فيه واستحقاقهم بمحبة الارث
 عن مورثهم المذ كور فثبتت الورثة المذ كورون ملك مورثهم فيه وانه ياف على ملكه
 الى ان مات وانه مرهون فثبت يد الرجل المذ كور على مبلغ كذا من الدراهم فكم
 الحاكم الشرعي لو رثة الراهن با فضل المذ كور وسلم المرتن الفل لو رثة الراهن واخذ
 المرتن دأره الرهن منهم ووضع ورثة الراهن ايديهم على الفل المذ كور مسددة تزيد
 على سنة وصاروا يتصرفون فيه با انواع التصرفات الشرعية والا ن ادعى المرتن على
 الورثة المذ كورين بانه كان اشترى الفل المذ كور من مورثهم قبل موته فانسكت
 الورثة دعواه والحال انه لا حصة ولا سند ولا ينسب تشده بذلك فماذا يكون الحكم
 الشرعي في دعوى الرجل المذ كور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي للدهي بمجرده دعواه
 على فرض صحة يدون انبساطا بطريق شرعي واقعة تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اقترض آخر مبلغا من الدراهم بروهي مكة واخذ في قنر ذاتها وهو اثني عشرة
 خيرة ونصف خيرة فلما حضر الراهن والمرتن في مصر توفي الراهن فادعت امرأة
 الراهن ان الخيرة مات المذ كورات ملكها وانها اعطتها الزوجها يدها وهي طائفة مختارة
 عامة بذلك لا احتياجه هناك لاجل ان برهنها فهل للمرتن ان يسلك الرهن حتى يخلص
 بحقه (اجاب) يصح استعادة ثمن ايرهنه في رهن بما شاء اذا اطلق ولم يقيد بشئ وان قيد

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

جادی الاولى

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٨

بقدرا وجنس او مرتين او بلاد تقيد به واذا صبح الزهن في الاستعار يكون للمرتحن جنس الزهن الى ان يستوفي دينه ولا يجبر المبيع على قضاء الدين ولا على بيع الدين وكذا ليس للمرتحن بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه ولو مات مستيره مفلسا لم يوفى الزهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المبيع لانه ملكه كما في التور وشرحه وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن اسورة ذهب على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد دفعه الراهن دراهم الدين واراد اخذ الاسورة من المرتحن المذكور فادعى انها سرقت منه فهل والحال هذه يكون الزهن المذكور مفعونا على المرتحن جهلك بالدين حيث لم تكن قيمته الزهن اقل من الدين بل ربما زادت (اجاب) نعم يكون الزهن مفعونا على المرتحن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمة اكثر من الدين يهلك به والزائد امانة واذا كانت مساوية للدين هلك به أيضا واذا كانت اقل يهلك من الدين بقدر قيمته وله المطالبة بالزائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يرد على قيمته الزهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من رجل قدر معلوم من الدراهم ورهنت عنده حليفا ووضعه في بيته في خرم مثله ثم بعد ذلك سرقت متاع بيته والحلي المذكور في غيبته وشاع ذلك في بلاد ثم ظهر بعض حلي المرأة عند صاحبها فآخذ المرتحن بالحكم مقتولا ان تريد تلك المرأة اخذ ما ناله من حليها ولا ترد الدين له به فهل لا تنجاب لذلك لو يكون رب الدين مطالبتها به ودر ما ظهر من الحلي لها ويضيق باقي الحلي عليها ويصدق المرتحن بيمينه في ضياعه (اجاب) اذا هلك بعض الزهن او نقصت قيمته قسم الدين على قيمة جميع الزهن فماتت أو هلك من الزهن يسقط من الدين بقدره وما بقي ينسكه الراهن يباقي الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا حرم رهنه به او ادا كذا فاقع الراهن ولم يفرغها ولم يسلمها للمرتحن بل استقر الراهن ساكنها فها فهل لا يتم الزهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للرهن ولا يتعلق حتى المرتحن بملك الغاد (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهون عندها اسورة على دين معلوم سرقت من عندها مع امتعتها من غير تعدل ولا قريط ثم بعد مدة ادعت بامتعتها على أناس فصالحوها على بعض ما ادعت به والا تتر بدورته صاحبة الاسورة مشاركة المرتحنة فيما اخذته من دراهم المصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا يسوغ لاورثة المذكور بن تضييع المرتحنة بقيمة عارهنه مودتهم حيث كان المرهون تافسا (اجاب) الزهن اذا تلف في يد المرتحن بلا تعد منه يكون مفعونا على المرتحن بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين هلك بالدين وان كانت اكثر فاقبل الدين يهلك به والزائد من القيمة امانة وان كانت اقل منه يسقط من الدين بقدر القيمة والزائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بخلطاب وارهن معلقة بيت المال بمائة مصر فخصه في رهون فقتل المرتحن على قدر معلوم مات المرتحن وبيع الزهن بدون ان الزهنة باقل مما هو في قيمتها للمرتحن ثم

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٢٠

ضان

١٢٧٤

١٠

على القيمة

١٢٧٤

٢٤

صفر

سنة

حضرت ودفعت المهر من عليه الذي هو في قيمتها ومطلبت الرهن فهل والحال هذه
 لورثة المهر من حين الدين المهر من عليه أو قيمة المهر من التي يسع بها وما المحكم في
 الباقي من الدين (اجاب) يسع الرهن بعد موت المرتن بدون اذن الراثة لا يتغيبون
 وجهه شرعي فاذا رثت الراثة اليهم يكون لها اخذ من الرهن وعليها دفع الدين لورثة
 المرتن وان اجازته ففسد البيع والتمن تاخذ الورثة ففسد من الدين بقدر موت الرهن
 الراثة يدفع الباقي من الدين لورثة به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع طاحونة
 لا تحركها عليه من الدين ببيع وقام مستوفيا للشرائط وساء الطاحونة المذكورة
 ففسدها منه وأجرها رجل آخر بدون اذن المالك الاصلى واستقل أجرة ما دفع واستهلك
 ما استغله في شؤون نفسه فهل اذا دفع رب الطاحونة المذ كورته ما عليه من الدين
 واستردها الى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشتري من الاجرة قيل لا يسترد
 (اجاب) المصريح بان يسع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام عندا لا كثر وهو
 الصحيح وعليه لا يكون للشرطي وفاء اجارة الدين بلا اذن المالك فلو أجزاها كذلك
 فالاجرة له يتصدق بها ولا يحصل له الانتفاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت
 لزوجهما مئلا وكذا واذا تباين يضعها وهما عند رجل آخر له عليه دين فاستلها منها
 ودفعها الى صاحب الدين ليضمن قلبه على ماله جهوت من الدين فاخذها رب الدين
 وجعلها عنده ثم بعد ذلك تزوجها بغير اذن الزوجة تزوج هذه العين قول ليس لها جيرة
 على ذلك حيث سلمها الزوجها طاعة مختارة ولرب الدين حبس العين عنده حتى يخلص
 بما له من الدين على الذي سلمه العين حين سلمته زوجة اياها ليردها على ما عليه
 (اجاب) نعم ليس للزوجة المذ كورة اخذ العين من يد المرتن جبر حيث استعارها
 زوجها منها ليردها بدنه المذ كورة لراثة الرهن ولزوجه والمال هذه الا اذا دفعت الدين
 له من قبلها او قضاء المديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان ديناً من آخر
 مبلغاً معلوماً من الدراهم واستلمه منه بعد ما رهن عليه حصّة معلومة مشاعمة في عقار
 معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ويكون المرتن وضع يده
 عليه حتى يستوفي دينه ويكون مقدم عليه بدنه على سائر قرضاء الرهن لو يسع المهر من
 على الرهن وكان عليه دين غير دين الرهن (اجاب) اذا كان الرهن سابقاً على الدين ثم
 استدان وكان الرهن فاسداً للشروع مثلاً وقبضه المرتن ثم تناقضا يكون حكمه حكم
 الرهن الصحيح من بقاء الحبس الى أن يستوفي المرتن دينه استكون المرتن أولى به من
 سائر القرضاء في الحياة والمات كما صرحوا به بخلاف ما اذا كان الدين سابقاً والرهن
 لاحقاً فلا يكون المرتن أولى به كافي البرازية واستظهر الشيخ ابن عابد في فتاواه ان
 التمسك بالنقص ليس للاحتراز عما اذا بقي العقد بالانقضاء هل هو يوجب للأوجب ولما
 يترتب عليه أي يجب عليه ما فيه واذا فسخه كان للرتن حبسه الى آخر ما ذكره والله

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٧٦

١

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٤

ثمالي اعمل (مسئل) من الضابطية بما ضمنه الاستفهام من صحة رهن ببيع عقارات متعلقة ببعض اقسامي المحكم في نظري مبلغ التي يتبصر مصرى وعندها (اجاب) رهن العقار غير مستبرر ما في صحة رهن ذلك العقار فلا يترتب على ما ذكر حق حبس الدائن ذلك العقار ويضاهى الى ان يستوفيه بغير رهن الحجج المذكورة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل باع ارضه المملوكة لخص ببيع وقاموشر طاق العقد انه من بعد مضي عشر سنوات تمكن الارض للبائع ويرد الثمن للشرى وشتر طاق العقد ان يكون دفع العشر على المشتري فهل والحال هذه اذا اراد صاحبا قبل وفاء المدة اخذها ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) ببيع الوفاء حكمه حكم الرهن في الصحيح فيكون للبائع والحال هذه دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشتري وقام حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل رهن ارضه عند آخر الى مدة معلومة وقبل تمام المدة اراد الرهن اخذ ارضه ودفع الدين الى المرتهن في حكم عليه بتسليمها اليها في اثناء السنة كان مقرها المرتن مجاعة فهل لا يكون للمرتن حق في مبلغ اجرة الارض من بعد فكاك الرهن واستلامه الارض عليها وحكم الحاكم عليه مالي تمام السنة فلا يكون للمرتن استيلاء اجرة المدة المتبقية بعد ذلك في تمام السنة المذكورة لنفسه لا من المستاجر من ولا من رب الارض (اجاب) نعم ليس للمرتن ذلك والحال هذا يبدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته من بيت المال مؤخدة في ١٨ سنة ١٢٧٩ مضى عنها فيها سبق وجد في تركه شخص بعض اعيان ومعاينة قبل انه مرهون بطرفه من قبل شخص معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند يتم الزا من موضح به الاعيان والمصاغ المذكورة وصاروا حفظ الاشياء المذكورة بمخزن المصلحة حين ظهور من يدهي بها وقدمه في ذلك مدة سنتين ولم يظهر احد يدهي بها ومردون بتدفع ١٠ من لائحة اداة بيت المال تحديد بمعاينة ذلك وانتهى اذ مضى الميعاد يصير ببيع ما يوجد به ذالوصف ويضم على تركه الميت الا ان صاحب الرهن من الناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هرو به ووفاته بجمعة دمشق الشام وبنا على ما عرض عن كان اخبر بذلك توجه من الرهن بيت المال لضبط متروكاته فلم يوجد له شيء بمثل ذلك وقيل ان ورثته زوجته زهرة وولد اخيه محمد الفصائب بوجه بصرى لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن بغيري المحكرمة فلم يقتضه عليها وصاروا حضار زوجته وسئل منها ما ظهر لها في تلك المدة من موت زوجها من عد مالا جراما يقتضي في تلك الاشياء فاجابت بان لا علم لها بالحقيقة غير انه ورد لها جواب من تابع زوجها بانته توفي بالجهة المذكورة ووقع منها الادعاء بان المصاغ تعلقها وان المتوفى كان اخذ منها لاجل ان يحضره فرفضه بطرف المتوفى بالسلف ذكره وحيث الحال كما ذكره ليجوز بيع الاشياء المذكورة مادام الذي رهنها لم يرد موجود سواء كان ميتا ومئة ودال ولا يجوز وتسليم الدعوى من

زوجة الراهن وما هو المحكم في ذلك (أجاب) الرهن الذي كور في هذه الحالة مفقود ما لم
ثبت موته بطريق شرعي ولا يتصل به أحد من جهات في الدعاوى مادام كذلك والمحكم
في الرهن إذا كان الرهن مفقوداً أو غائباً فيسقط عنه طعنان رفع الارضية الى القاضي
ليدفعه ويوفى منه دينه كما في الدرر وحواشيه واختار قيل بآب الرهن بوضع على يد عدل
قال في الدرر قال الراهن غيبة سنة طعة رفع الرهن امره الى القاضي ليبع به دينه
يبقى ان يجوز انتهى قال في رد المحتار كذا في الصادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة
الفتوى انتهى وجزم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه اليربي بما في البرازية
عن المنية للرهن يبيع الرهن باجازه المالك كما لو اخذ دينه اذا كان الراهن غائباً لا يعرف
موته ولا حياته انتهى اقول يمكن حمل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن الفية منقطعة
وان كان اطلق الفية فامل انتهى ومن المعلوم ان وارث المرهن أو وصيه أو من
ينصبه القاضي وصياً عنه بعد موته قائم مقامه وقد مر جوابه عدم ما عده في الرهن
بغية الراهن والمرهن فيشترط حضورهما معاً أو من يقوم مقامهما في الخصومة وفي
هذه المسئلة لم يوجد جدار الرهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارده من
بيت المال مؤدخ في ٣ جادی الاخرة سنة ١٢٧٩ مرة ١٢٦ مضمونها ما توضيح
بافادة حضوركم بتاريخ ١٦ الماضي من انه اذا كان الراهن مفقوداً أو غائباً غيبة
منقطعة رفع الارضية الى القاضي ليبع به دينه صار معلوماً ومقتضى ما توضيح
سيجري العمل انما اذا صار يبيع الرهن هل يبيعه يكره بحضور زوجة الراهن المفقود
ولم يثبت موته ام يباع من قبل ورثة دين المرهن هذه المره وان كان البيع
من قبل زوجة الراهن هل ما يبيع من ثمن ما يباع بعد خصم الدين المرهون عليه الرهن
بعد تركه للراهن القائب ويقسم على بيت المال والزوجة أو يحفظ الامنة في بيت المال
الى ان يوقف على حال الراهن من موت أو حياة واذا صح البيع من قبل ورثة المرهون
هذه الرهن فما زاد به الدين يضم الى تركته ام كيف اتصاف افادة المحكم الشرعي
(اجاب) حضور زوجة الراهن المفقود عند بيع الرهن بغيره للقاضي ليس بشرط حيث
لم يثبت موته وما يبيع بعد قضاء الدين من ثمن الرهن بوضع على يدين باذن القاضي
ليقتطع الى ان يقبض حاله والمحكم في هذه المسئلة هو ما توضيح في الجواب السابق
قبل هذا في هذه الترجمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من المحافظة مضمونها شخص يدعي
فتح الله لسان مدعيون للميرى بملغ مائة كيس وكسور وهراب الى بلد في الشام ولما
استشر الميرى بهرو بهارسل مندوبين من طرفه لخصم المتزل تعلق المدعيون المذكور
السكن بالموسى بما فيه من الامتعة فقبضه منهم ومن تعيينوا من طرف الميرى وشيخ
الحار توشىخ الثمن وغائبه من طرف طائفة المدعيون بموجب قوائم باختتام المذكورين
بما صار من قبضه وصار وضع يد الميرى على المتزل والامتعة التي وجدت وصار يقرر المتزل

جادی الثانية

ويستوفى الاجرة وتخصم من الدين المطلوب منه وحفظت السندات والحجج المتعلقة
 بالتزاول والاشياء بطرق المبرى بقرينة الرهن على سداد دينه ثم من عدم مدة حضراين
 المديون من الشام بعد وفاة ابيه في الجهة المذكورة واسمهم على السندات المتعلقة
 بالمنزل المذكور من حجج وقوائم التي كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين
 بقلم القضاة بدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد اجري بيع
 المنزل والامنة المذكورة وقبض منها بدون اطلاع الديوان وتوجه الى بلدته فهل البيع
 يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتهن واضع اليد به ولا يرى اخذ المنزل من المشتري وهو
 يرجع على بائعه ام كيف تقول الجواب عايتقضيه الوجه الشرعي (اجاب) لم يتضح
 من هذا السؤال كون المديون المذكورين رضائي باه سالك العقار والامنة المذكورة وقعت
 يد المبرى رهن بالدين الذي عليه ابتداء او بعد فترة فينظر ان وجدته الرضا بذلك ابتداء
 او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهننا شرعيا ولرب الدين حصة لاستيفاء دينه وليس
 للراهن ولا الورثة بيع المرهون بدون اذن المرتهن فلا يتعدا لبيع المذكور وان حال هذه
 وان لم يوجد من المديون ما يدل على الرضا بكونه رهننا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهننا
 شرعيا الا على صدارة ذكرها في الهبة واذا لم يعد ذلك رهننا شرعيا عايتقضاه المديون فانه
 ينظر فان كانت تركته مستقرقة بالدين فلا يكون لابنه المذكور ولولا جميع الورثة
 ولا يبيع ذلك بدون اذن القاضي الا برضا الغرماء لان ولا يبيع التركة المستقرقة
 بالدين للقاضي لا للورثة ما لم يتفق جميع الورثة على استيفاء التركة وقضاء جميع الدين من
 مالهم فلو باع احد الورثة التركة في هذه الحالة لا يتغذيه ولرب الدين ابطاله وان لم تكن
 التركة مستقرقة يتغذيه ببيع الورثة او احدهم في حصته ويطالبون باذا الدين منها واقه
 اعلم (سئل) في رجل يملك ارضاً ودية اشتراك في زراعتها مع رجلين آخرين النصف
 للثلاث والنصف الاخر لرجلين المذكورين واستغلوا بالزراعة ثم رهن مالك الارض
 الارض المذكورة للشرى يدين المذكورين وهي مشغولة بالزراعة المذكورة فهل لا يصح
 رهن الارض المشغولة بالزراعة المذكورة للشرى (اجاب) رهن التركة ولا يصح
 وهذا اذا كان مشغولا بملك الراهن فلو كان مشغولا بملك غيره اراهن فهو صحيح كاستيفاء
 من الدرر وحواشيه والاختار وقد صرحوا بانه لو رهن ارضا فها زرع يصح ويدخل
 الزرع في الرهن بلاذكر اذا قدر هذا يعلم منه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك
 المذكور في السؤال لا يمنع صحة الرهن لدخوله في عقد الرهن ولو بلاذكر فلم يبق من غير
 دخول في عقد الرهن المذكور الا نصيب المرتهنين من الزرع المشترك وهو الشاغل للرهن
 وقد علمت ان المقصد لعقد الرهن انما هو كونه مشغولا بصح الراهن لا بصح غيره وبناء
 على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال في الدرر ما قبل البيع قبل
 الرهن الا في اربعة المشايخ والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عنه بشرط قبل وجوده.

١٢٧٩

بيع الثاني

١٢٨٠

جاءى الثانية سنة

غير المدبر فيجوز بيعها لادبتها قال في رد المحتار قوله والمشتغل أى يحن الرهن كما قيد
 الشارح أولا رهن احقر ازا عن المشتغل بالغير الرهن فلا يمنع كافي حاشية المحمدي
 عن العمادية ثم قال قوله والمشتغل بغيره صنفه وصنفه أى والمشتغل المشتغل
 بغيره كالبناء موحده أو النخل أو الثمر بدون الارض أو الثمر كالمسكة كره واحقر بغير
 الشاغل المتفضل كالورن مافى الدار أو الوعاء مدونه أو سلم السك فانهم يجوز كافي
 الهداية والمحانية فاقهم واراد بالمتصل التابع لمافى الهداية رهن سر جاعلى دابة أو محاما
 فى رأسها ودفع الدابة مع المخرج أو اللعام لا يكون رهن حتى يفرغ منها ثم يسلمه اليه
 لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر انتهى وصار
 المحانية لو قال رهنك هذه الارض وفيه لزوم أو صغير أو شجر على الاصحار جازو يدخل
 السك فى الرهن ولا يدخل الزرع والخرفق اليسع الا بالذ كرو فى الرهن يدخل بغير الذ ك
 لان الرهن لا يبيع بدون ذلك فدخل السك تصحيا انتهى واقفه تعالى اعلم (مسئل)
 بافاده واودة من بيت مال مصر فى غرة جادى الالة سنة ١٢٨٠ مضمونها فى رجل
 هلى قيد الحماية معترف ان يذمته مبلغ الرجل مة وفى وانما يدهى بان له شيئا رهننا لحرف
 المتوفى فهل الحكم الشرعى يقتضى تصحيل قيمة المتوفى بها استدعى وضعه الى مخالفت
 المتوفى وبعده ينظر ما يدهى به من الرهن أو يعير ابقاء تصحيل الى روية ما يذمته وما
 هو الحكم الشرعى (اجاب) حيث كان الرجل المذ كور مقرا بالدين لبيت فانه يؤمر
 باذاته معاملة له بما قراره الا انه حيث ادهى ان رهننا عند رب الدين فان كان وادتمقرا
 بذلك لا يجبر المدينون على اداء الدين الا بعد احصاء الرهن فان احضره أمر بدفع الدين
 وبعده يستلم الرهن ولا يؤمر بالاداء قبل الاحصاء لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرفق
 على احتمال هلاك الرهن مرة باذاه الدين ومرة بهلاك الرهن لانه يملك بالاقول من قيمته
 ومن الدين وان كان منسك القرهن فكما ان لا وادتمقرا مطالبة المقر بالدين المقر به حالا
 فكذلك استدعى الرهن اجبا رخصه على الخصومة معه فيما اداهه حالا فاذا كانت له يذمة
 حاضرة فواقها وبثبت دعواه بالوجه الشرعى لا يؤمر باذاه الدين ايضا الا بعد احصاء
 الرهن فان كان الرهن هالك كالمسكة على الدين بمقدار قيمة الرهن فان زاد الدين عن القيمة
 أمر المدينون باذاه الزيادة وان نقص كان الزائد فى قيمة الرهن امانة لا يضمن الا بالتعدي
 وان كان الدين قدما لقيمة سقما الدين فقط واقفه تعالى اعلم (مسئل) بافاده من
 بيت مال مصر فى يوم الاربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها ان جارية قرأ
 دراهم من مال الايتام جبره وفات تؤخذ على المدينين من بعد القبض والحيازة
 الشرعيين واجراء الدور الشرعى معهم وحدث تصادف حضور حامين افندى هذا الحكم
 يرغب رهن منزله المستبد الا نشاء والعمارة السكينة بفتح السبغة قريب وباطلاع
 حرة مقننى افندى الدعوان على حجة الشرعية توقف فى قبول الرهن المذ كور ورغب

الاستئمان من حضر تكمن عن الحكم الشرعي ليعتد الا حرجا وجبه فاقضى ترقية لمضمر تكمن
والحجة مرفوعة معه فقول من بعد تشريعها بالمطالعة ورود الافادة بقبول الرهن المذ كرو
او عدمه (اجاب) بالاطلاع على جهة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢
دل مضمرنا على ان حينئذ يصدق على ملك بناء المسكن المدين بها والقرري
مذهب الامام ان رهن البناء لا يصح فهو فاسد بدون رهن الارض والارض ليست
ملكه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخه في ٢ ر سنة ١٢٨٢
مضمونها ان رهن عقارات صندوق الايتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي
مع المدعيين الا انه لا يصدق بعض الاوقات اثنان او اكثر يملكون منزلا كاملا وكل منهم
ثابت على ملكه خاصة معينة بالحجة الشرعية فهل اذا غدا رهن المنزل المذ كرو اعتمادا على
الثلاث الشرعي يزوج قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعدهم والقبض والحيازة
الشرعية أم كيف (اجاب) رهن شخصين فاكثرتا على كونهما عند رجل واحد في
عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض يجوز الا متفرقا مقر فالاشغلا
يحق الرهن من غير الامشاع الا لا يزوج في رهن الاثنين من الواحد لوجه ودالقبض به
فصار كرهن الواحد من الواحد ويصح الرهن رهننا بكل دينه على كل منهما حتى
لو ادى احدهما ما عليه لا يكون له ان يتخلص شيئا من الرهن لان فيه تقرير الصفة
على المرتين في الاساس كما افاده الاتفاق قال في الدرر ان رهن واحد ادين عليه ما صح
بكل الدين ويصح الرهن الى اسبقاه كل الدين الا لا يزوج انتهى وكذا الحكم اذا كان الرهن
متعددا والمرتين كذلك فزنا العين معا بعد قداولم بفعل كل منهما رهننا بجهتك
قال الرهن صحيح ايضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهننا بجهتك بجهتك
لا يزوج في الدين الا اذا قل كل منهما رهننا بجهتك بجهتك لا يجوز انتهى والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن المحكم في رهن منزل على مبلغ لا صندوق بحيث
يكون الرهن كجته فهل يصح وارسل معه الحجة المذ كورة للاطلاع عليها (اجاب) مجرد
رهن الحجة لا يفسد رهن المنزل ولا يترتب عليه الفسخ والمفوضة من رهن المسكن كما صار
ايضا مع ما يعمن هذا الطرف وضررته فحق بحسب الاحكام وخلافه فيما كتب لبيان
على صندوق الايتام شرعا وايضا قد وجدت الحجة المذ كورة مصرحة بان المملوك هو
البناء المستبدون الارض والبناء القديم ويجعل على ما ذكره بجهة اصله وروى
لبناء المملوك بدون الارض لا يصح كما لا يخفى رهن الوقف ايضا وحيث قصد
اذا قد حكم الشرعي لزم شرحه بالعلمية والله تعالى اعلم (سئل) بافادته اردت من
الحافظة في ١٢ جاسته ٨٤ غرة ١ مضمرنا الاستفهام بما اذا كان احد رهن
رهن اعطاه على دين مطلوب منه وتحدد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسده
في الميعاد يصير بيع الاطيان المرفوعة وايقاع البيع بعرفة من يركاه متى كانت

تلك الاطيان بلغت حد القيمة حسبما يقرده اهل الخبرة فهل مع عدم وضارب الدين
 بهذا الشرط يلزم المدينون باله عند ايقاع حسيقة الرهن بتحديد ميعاد لمعاوالم البيع اذا
 لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حد القيمة أو لم تبلغ أم هذا يكون الاجراء
 وان كان المدينون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد الدين ان تأخر
 عن السداد ما يكتفون اجراؤه فيما هو مقرر من محمول الدائن على حقه فلا يلزم تخير به
 لمختر تم الامل ورود الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي (اجاب) لا يصير المدينون على
 التزام بما رغبه رب الدين من أنه عند حلول اجل الدين تساع الاطيان المرهونة وقوله
 بدون قيمتها واذا تم الرهن مستوفيا شرائط القيمة وحل اجل المخر وب يوم الرهن
 أو وكيله يبيع الرهن ان لم يوف الرهن المرتن يدينه عند حلول اجله فان امتنع عن
 بيعه يصير على بيعه فان امتنع باعه القاضى او امينه واوفى المرتن حقه كما هو جوابه في
 معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين
 والدين آتلف الدين موضوعه فموت به في مكان معلوم رهنا على الدين المذكور وقال
 له ان لم اصلك دينك بعد مضي الاجل للرقوم فهي يسلك بمالك على فهل اذا لم يوفه
 يدينه المذكور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط
 باطلا (اجاب) البيع المذكور حكه محكم الرهن على ما عليه العمل فلم يرتن من حدس
 العين الى أن يصل اليه ماله فان لم يدفع المدينون ما عليه من الدين يؤمر ببيع الرهن باذن
 المرتن لو وافى الدين من ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على
 مبلغ معلوم من الدين رهنا شرعيا وقبضه المرتن وصار يؤاجره لآخر ويقبض اجرة
 منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخريب بسكنى المستاجر ونقصت
 اقيمة العقار بسبب تخريبه بسكنى المستاجر فهل يكون للراهن تضييع المرتن ما نقص
 من قيمة الرهن ويصعظ من الدين بقدره (اجاب) يضمن المرتن باعاونه الرهن وايداعه
 واجارته واستعماله بدون اذن الراهن ضمان النصب فلو هلكت العين او نقصت
 قيمتها قدرا أو وصفه الا بتراجع السعر في حالته من الاحوال المذكورة يكون ضمانها على
 المرتن بالتعا ما بلغ فيضمن المرتن المذكور حائق من قيمة الرهن بسبب تخريبه
 بسكنى المستاجر بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره أما لو هلكت او نقصت
 ومضاهى يدينه بدون تعدد فيكون مضموفا ضمان الرهن حتى لو زاد المالك من الدين
 سقط الدين فقط ويكون الزائدا ماله ولا يضمنه المرتن والله تعالى اعلم (سئل) في
 مكان مرهون فموت يدرجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتن لا خروسله
 بدون اذن من الراهن وبدون اجارته منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن
 ومضى الى الرهن أو يدفع دين الرهن ويقسمه منه (اجاب) ليس للمرتن الا تفرد ببيع
 الرهن بدون اذن من الراهن أو اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان

١٢٨٤

١٢٦

صفر

١٢٨٥

١٥

جمادى الثانية

١٢٨٥

٤

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٣

حصة في عقار بالاثوث من مودئها باءناه المجلدين معلومين لرجل يبيع وقاه وسلمتها
له قبل قبض الثمن على اتها ان ردنا عليه الثمن بردها له حصته المذ كورة ولم يحصل
التقيد بوقت فاخذ ثمنه الثمن بعد استيلاء المشتري على المبيع ببيع وقاه المذ كورة
وتقرر بذلك الحاجة من قاضي اسوان ثم ان المشتري باع تلك المحصة لرجل آخر بدون
اذن المالكين فهل يكون حكم بيع الوفاء المذ كورة حكم الرهن ولا ينفذ بيع المرتهن
بدون اذن الراهن ولا راتين المذ كورة وتبين فصيح البيع ودفع الثمن الذي قبضته من
المشتري و رد المذ كورة الثاني مرد المبيع الى المالكين اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) نعم حكم بيع الوفاء حكم الرهن في جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ بيع
المرتهن بدون اذن الراهن ولا راتين المذ كورة وتبين فصيح ودفع الثمن الى المشتري واسترداد
المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السابق الرهن على الدين ووجود القبض
قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدواهم ووضع
عنده داره وشرها فاعطاه مشغول مستوفيا لشرها فله الشرعية ثم مات كل من
المقرض الراهن والمستقرض المرتهن عن ورثة وعلى المستقرض ديون احوالها باءا ولم
يتك سوي الدار المروثة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية القرماء الى
حين امتياعا دينهم من ثمنها وما فضل يصرف لباقي القرماء (اجاب) المرتهن احق
بالرهن من سائر القرماء اذا توفرت شرائط الرهن المعتبرة فتقدم ورثة المرتهن في استيفاء
دين مودئهم من مال الرهن وان بقي شيء فلباقي القرماء الميت المديون حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) بافادوا ردة من حضرة وكيل مفتش اقليم قبلي في ٢٨ ذي الحجة سنة
٨٦٦ مرة ٨٦ مضمونها انه لما كنا بالمروية بحجة اسنا قد حصل التثني لنا من المرأة
زبيدة ومنتازة من اسنانهم ما ياء ما حصتها في القصة والوكالة الكائنتين باسنا
الى السيد احمد مصان من الناحية ببيع وقاه بتم معلوم بموجب حجة مخررة من محكمة
اسوان مدون فيها بانهم امتى ردنا الثمن بردها له حصتها المذ كورة وان المشتري
المذ كورة باع تلك المحصة لآخره ولما رد غبارا رد الثمن ورد المحصة عليهما كافي الحجة
حصل التوقف من المشتري اخبر او قدام زنا فتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعي بفسخ
البيع قبلا اقتضاء تبها على ناظر فلم دعاوى مدير به اسنا مراجعة الحجة على اصلها
والاستفهام من المشتري عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحاجة
على اصلها ووجدت كما هي وانه بالاستفهام من المشتري قال ان البيع له ببيع وقاه أى
مضى ردنا اليه الثمن بردها له حصتها اليهما وبالله مضاف تقدم عرض من المشتري الثاني الذي
هو الشيخ محمد حسين مصطفى فافى اسنا سابقا بالنظر من مطالبته برد المبيع وطى
عرضه فتوى شرعية بجواز البيع وحيث انه يلزم رؤية هذه المادة فادف حضر ثم
اقتضى ترتيبه معه صورة الحاجة والقوى بين وعرض وشمة لانظر فيها ما يقتضيه الحكم

الشر في فساد منه من حضر نكح لينظر ويجري للزهر (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة النكحة المحررة ببيع المحصة المذكورة المؤرخة بقرعة ذي الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة ما تحرر اذناهما من المشتري في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٦٨ بأن هذا المبيع صار ملكا للشيخ محمد حسن مصطفی وصلى الاجوبة المحررة على ظهرها من حضرات المشايخ المذكورة واسماؤهم تحت تلك الاجوبة المتضمنة ان البيع المذكور على الوجه المحرر بذلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبايعين مدة رد الثمن وهذا الشرط الصادر منه غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذا من محل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حسب ما هو مقرر بهذا الصورة وعلى الجواب المعلى من المشتري الاول المصرح فيه بان شرأه تلك المحصة من بان بيع الوفاء واحال ذلك على جهة التبرأ وذلك الجواب في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى التقوى المحررة من هذا الطرف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الزهن في هذا التاريخ المتضمن سؤالها الاستفهام عن حكم بيع الوفاء وعن عدم تقاض بيع المشتري الاول للثاني بدون اذن البائعين بيع الوفاء وجوابه ان حكم هذا البيع حكم الرهن وأنه لا ينفذ بيع المرتهن بدون اذن الرهن ولا رأتين فخصه دفع الثمن الى المشتري واسترداد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاستد البقي الرهن على الدين ووجود القبض (والا فاذن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك النكحة ان البيع الصادر من المرأتين المذكورة من هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وأنه بعد تمامه عهد المشتري اليهما برد المبيع اليهما متى ردنا عليه الثمن وقد اعترفت البائعة ان بان البيع المذكور قد سبق منهما في زمان سابق ببلدة أخرى وقد جدداه لدى كاتب تلك النكحة فاذ كان الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام بالتصاق الشرط بالعقد وان لم يكن في صلب العقد ولو بعد المجلس على أحد قوليه المصحح منهما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على أحدهما لا قول فيه ويرتب عليه عدم تقاض بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعين وعلى قول صاحبهين لا يلحق في الشرط المذكور بالهتف وهو المراد على قولهما المذكور يصحكون ببيع المرأتين المذكورتين باثباتا لا يتوقف ببيع المشتري الاول الى الثاني على ائتمنها والذي اقمى به في التحريمه والحامدية ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متاخر عنه بان عهد المشتري الى البائعين بعد البيع برد المبيع عند رد الثمن كما هو متبادر من تلك الصورة فان كان الثمن من المثل أو فسخين يبريكون البيع باثباتا ولا يجري عليه حكم الرهن وأما اذا كان بغير فسخ مع علم البائع به فهو رهن وأما اذا صدر البيع ابتداء على انه بيع فسخه فحكمه حكم الرهن في سائر الاحكام وهو المصحح طبق ما اقتضاه سابقا في التقوى المذكورة اذ موضوعها صدور المبيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والتقوى واستئناف المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صدر له على انه بيع

وفاء لا يكون هبة على المشتري منه بحيث يحصل بعد البيع الثاني والمخلص في هذه
 القضية ان تحصل المرافعة بين البائع والمشتري الاتخير فان ادعتا ان البيع
 الصادر منهما للمشتري الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء في صلب العقد ابتداء
 وانكر المشتري الثاني ذلك بوادعي البتات فاقول له على المعتمد وان اقام القرينان
 البينة فبينة الوفاء اولى استصافا كاذرة في رد الحق وقبيل السكافة وامادعوى
 الاتفاق في الجواب المرد على ظهور ضرورة الحق المذ كورة فلا محالة وقد ظهر اختلاف
 موضوع الاجوبة المرد على ظهر تلك الصورة وموضوع جواب القوي المرد على
 هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين يملكان أرضا مشاعا ووجه مشاعة
 بينهما مناصفة استأجر أحدهما الثرى يكن حصته الا خمسة معلومة ودفع اجرتها لثرى
 وبعد ذلك ظهر ديون على أحد الثرى يكن المؤجر وادعي أحد الثنتين ان الحصته
 المشاعة اذنتها من مال السكاهما يجب سند تحت يده مؤخر يتاخر سابق على
 تاريخ الاجارة من الثرى بملكائه يستحق وضع يده على تلك الخمسة المشاعة بطريق
 الرهن ويريد دفع بدل الاستأجر عنها والماله انه لم يسبق له وضع يده عليها ولا يحمى بالرهن
 المذ كورة شرعية معبقاء الارض على الشيوع فهل لا يرفع رهن المشاع المقابل
 للقيمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرتن وتسكون اجابته للثرى بحصة (اجاب) ثم
 لا يرفع رهن المشاع بدون اقرار ولو قبضه المرتن شالعا فالرهن المذ كورة على الوجه
 المسطور غير معتبر شرعا ولا يمتاز المرتن به عن سائر الغرماء واجارة المشاع من الثرى
 بحصة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل ملك بيتا أرضا واشتراها
 ملكا رقبة وانه من رجل آخر على دين شرعى مقبوض بيده فادعاه وهو حال مستحق
 الدفع واستلم المرتن البستان المذ كورة ووضع يده عليه مدة من الزمان وتجر به هبة
 شرعية والان طلب المرتن من الراهن اداء ما عليه من الدين فادعي الاصدار وان
 البستان المذ كورة ملكا ولا ولادة آل اليهم بالارث من والدتهم ووجهه وانه ما به لما من
 مدة سنتين قبل حصول الرهن المذ كورة والحال انه حصلت منازعة من اولاد الراهن
 البنتين المذ كورة بن في خصوص هذا البستان بمثل هذه الدعوى وادعوا بانه ملكهم
 آل اليهم ثلاثة ارباعه بالارث من والدتهم وآل اليها جميعه بالثراء السابق على الرهن
 من أبيهم المذ كورة وان أباهم مدون والدتهم يدين يستغرق الربع المستحق له بالارث
 منها ثم بعد ذلك حضر الاولاد المذ كورة لدى المحاكم الشرعى وحسد قواهم على محبة
 الرهن الصادر من أبيهم وانه شرعى صادر من أهله مضاف الى محبة وأقربا وايضا بانه ليس
 لهم حق البستان المذ كورة ملكا ولا حق ولا دعوى بوجهه من الوجوه الشرعية وانما هو ملك
 أبيهم الراهن المذ كورة يتصرف فيه كيف يشاء تصرف المالك في املاكه كفافه
 والحال هذه لا ينفذ اقرار الراهن على المرتن ولا تسمع دعوى اولاده بانه ملكهم على
 الوجه المسطور ولا يده هذا من مواضع التحقا حيث اعترفوا أنه ملك لا يرفع بعد منازعتهم

المذكورة على الوجه المرسوم ويحبر الرهن على ادا المبلغ الذي قبضه من المرتين واذا
تحقق للمالك الشرعي انه لا تقوده سنده ولا عروض ولا عقار سوى البستان المذكور
ومقر سكنه ياعره ببيع البستان المذكور واذا امتنع من البيع يبيعه القاضي جبرا
عليه ويكون المرتن احدى من بقية القرض ما حيث استوفى شرائط المعينة (اجاب)
ثم لا يتخذ افراد الرهن المذكور على المرتن ولا سمع دعوى اولاده المذكورين على
الوجه المرسوم لتناقصهم في بروض الخفاء والمحال هذه واذا امتنع الرهن المذكور
من بيع الرهن لاداء الدين الشرعي المحال يحبر على بيعه فاذا امتنع باعها لقاضي أو
أمنته لاجل المرتن واوفاه حقه والله هذه في الرهن كاتله في ردائها عن الوالدية
والله تعالى اعلم (مسئل) بافادته وباعها لاسؤال مؤرخة ١٧ ربيع الاول سنة ٩٠
وارد من بيت مال مصر با لاسئلة من الحكم الشرعي وصورة السؤال في رجل رهن
عنده خرمن على مبلغ قرض اقرضه منه وهذا يحبر بقرعها بايجاب وقبول شرعين
ووضع المرتن يده على المنزل المرة وم وكل الرهن المرتن في بيع الرهن ان لم يق
بالدين في الميعاد المفرد بينهما وكاله محضية بشرعية صادرة في عقد الرهن ثم مات الرهن
وهذا الميعاد المذكور وامتنع الورقة من المبيع فهل لو كبل المذكور ببيع المنزل
المرقوم جبرا عن الورقة وتكون لوكالة على الوجه المرسوم ولازمة لا تبطل بعون الرهن
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الرهن للمرتن ببيع الرهن عند حلول الاجل
مشرطة في صلب عقد الرهن الشرعي المحض تكون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا
تبطل بعزل الرهن ولا بعونه ولو كبل المذكور ببيع الرهن بغيره عند حلول الاجل
وايسر لورقة الرهن بدمونه منع الوكيل من ذلك والمحال هذه حيث لم يوفوا الدين
كذلكهم لو كان حيا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مدين لايملك الا المنزل سكنه أراد
وبالدين جبره على سداد الدين فطلب الامهال حتى يبيع المنزل المذكور وفي الدين
فلم يبيعه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل المذكور تحت يده الى اجل معلوم بحيث اذا لم
يوف الدين يكون وكيله عنه في بيع المنزل المذكور الى ولده بقدر الدين والمحال ان يبيعه
المقرض اضاف ذلك في المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصيغة فأكراه بالحبس المدين
على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة حالة الحبس بدون اطلاع الحكومة وبدون كتابة
بشرعية والزم وهو في السجن أيضا على الحبس على تلك الورقة وتسليم حجة المنزل
المذكور فهل بعد ثبوت الاكراه المذكور بالوجه الشرعي لا يكون هذا الرهن صحيحا
والمحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالحبس المديد على هذا الرهن بالوجه الشرعي
يكون للرهن بعد زوال الاكراه حجة اذا لم يوجد منه ما يغيد الرضا به مريضا ولا لالة
واقه تعالى اعلم (مسئل) على ورقة خاتمة قديمة للعقانية باضا فمؤكلا رباة وهم
المخواجه طناش بنى وشركاؤه وبراءهم خليل مؤرخة ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها قاشير
من معادة رياض باضا بقر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة المحفظة ومفاد

١٢٩٠

١٢

ربيع الاول

١٢٩١

٢٤

رمضان

١٢٩١

١٩

الجواب في رجل حضرى مقيم ببلد وجدته اسم عبد الرحمن باجنيد في بلد لا يندبر
نصف حوش وكم امل منزل ساكن فيه هو عليه ديون لرجل من تجار مصر واشخصين
احدهما من جدته والتاسي من مكة المشرقة فذهب المديون مع دائته المقيم معه بجدة
الى مكة واجتمع مع الدائن الذي بها واتفق معه ما على ان يرهن تحت يد احدهما
نصف الحوش وتحت يد الاخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكه فباع المديون
للدائن المقيم بجدة نصف الحوش ووافق كاتب له قاضي مكة بجهة شرعية فمضوا بها
اشترى الشيخ علي باعشن من عبد الرحمن باجنيد خمسة قدرها النصف في حوش ببلد
جدة محمدود بكذا يسع وفاء وامانة بمن قدره من الريالات الفرائس عدد ٢٤١٧
حالة مقبوضة او تواجد المتبايعان على ان عبد الرحمن باجنيد البائع يدفع للشيخ علي
باعشن المشتري مثل الثمن بعد خمسة عشر شهرا وانه اذا دفع اليه مثل الثمن برأيه
نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشيخ علي باعشن وكلاهما موقضا يدفع
نصف الحوش المذكور يعا بان يلقبض من الثمن بقدر دينه ان وفي واشهد المديون
المذكور يا على نفسه بين يدي ذلنا القاضي انه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بمكة
فمكتب له القاضي جهة شرعية بذلك مضى وتم اقر الشيخ عبد الرحمن باجنيد في محضته
واشهد على نفسه بان عليه لكرم السيد ابراهيم بن عبد الله ما قدره من الريالات
الفرائس عدد ٦٩٠ دينارا وحقا واجبا بسبب صحيح شرعي وانه قدره من هذا الدين
جميع البيت الكامل ارضا و بناء السكان ببلد جدة بجميع حدوده وحقوقه وموافقه
كلها رهنه بعهده واسلمه له وقبضه منه بجميع حدوده كلها وموافقه رهنه مقبوضا ومسلمها
محمود بجميع حدوده وحقوقه وسلم الراهن لارتهن جهة البيت المذكور الشاهدة للراهن
بالمثل والشا وارض القاضي كتابا محتمل في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين
الذي في مصر الى جدة ليستخلص دينه فلم يجد للمديون مالا غير المنزل ونصف الحوش ولم
يجدهما في يد احد غيرهما السكه ما فوكل شخص ما بقيما بجدة في استيفاء دينه فوضع الوكيل
يده عليهما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الاخرين وزعم
كل منهما انه احق برهنه منه فكما يجتبه التي تحررت له فهل والحال هذه يكون بيع
نصف الحوش المذكور بيع وفاء رهننا ورهن المشاع لا يصح وتو كبل البائع وفاء
لاشتمري بالبيع بما عليه لا يقتضي اختصاصه بالثمن حيث لم يصد رهنه بيع والمنزل
وان كان كاملا ارضا و بناء لا يكون رهنه صحيحا لازما حيث لم يثبت تسليمه لارتهن فارغا
غير مشغول بما يمنع صحة الرهن شرعا ولا عبرة بما هو مدكود في جهة الرهن من قوله رهننا
صحيحا سلمه وقبضه منه محوزا حيث كان مجلس القاضي الذي حصل فيه الاشهاد في
بلد غير البلاد الذي فيها المقارعة لا بما افاده كثير من حضرات المتعاقين من انه يشترط
إحقة الرهن ان يكون محوزا مقارعا غير مشغول بحق الراهن بميزا لامشاة مقبوضا
والخليفة بين الرهن والمترهن وان كانت قبضا السكن على وجهه يتمكن فيه المترهن من

القبض بلامانع ولا حائل وان يقول الرهن للرهن خليت يديك ويدينه فلو لم يقفه او كان
 بعيد البصر قابضا وان اقرارا البعيد التسليم والقبض لا يصح به القبض وصلى فرض
 ان الاقرار الذي وقع بين يدي القاضي اخبا رهن مقدور من سابق لا يقضى صحة
 الرهن حيث لم يثبت تسليم المهرود فاد غايير مشغول خصر صا اذا تحققت سبكي
 الرهن فيعوق الرهن فلا يصح بالجنين المذكورين أصلا ولا يقبل الدائنان بفن
 نصف المحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذي يصهر عزاحتهمما بقدر ديشه أو
 كيف الحكم (اجاب) الصحيح لبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام
 قتره في مشروطه التي من جلته ان لا يكون مشاعا ونا على ذلك لا يصح بيع الوفاء
 في نصف المحوش المذكور بل يكون رهننا فاسدا ولا يوجب هذا البيع اختصاص
 المشتري بمقدار الرهن اذا كان الدين سابقا على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن للقاسد
 الدين فان الرهن وان كان فاسدا الا انه معنى حكم الصحيح في هذه الحالة من تقديم
 الرهن على سائر الغرماء كحصر حوايه ووهن المنزل الكامل ارضا و بناء المذكور وان
 توقفت صحته على قبض المرتهن فارغا غير مشغول بامته الرهن ولا مكفي فيه التخليع مع
 البعد عالم بعض زمن يتمكن فيه من القبض الا ان الرهن لو ثبت اقراده لا تخبر برهن
 صحيح مقبوض يعامل بموجب اقراره ويؤخذ به حيث لا مانع اذا الاقرار به على المقر
 والله تعالى اعلم (سئل) ما فائدة من محافظته صر بناء على افادة من ديوان المحاسبة معها
 سؤال صورته في رجل اقترض من آخر مبلغا الى اجل مسمى ورهن تحت يده مفرضة
 منزلا وورشته مع كامل عدتها الثابتة والمنقولة الجارية جميع ذلك في ملك الرهن بدون
 شرط ولا متارفع تامين على مباح القرض وجب وهر شرعى وقدر كل دائنه المذكور
 في بيع كامل الرهن بما شاء من شاء على تأخر عن ايفاء الدين وتسد بملك القرض منه
 وقد قبل الدائن قوله عنه في ذلك وتدور كل ذلك في جهة الرهنية المذكورة ثم الدائن
 المذكور اعار ليدنه كامل العين المهرودة لينتفع بالسكنى مع ثالثه في المنزل ويجري
 حركة اشغاله في الورشة وصدرتها مدة الرهن ولدى حلول اجل القرض وطلب المرتن
 اعادة الرهن من المستعير ليجري مفعول شرطه انضج ان الرهن قد اضر الورشة
 المذكورة لا حردون علم المبرهف للبرشر عاصفة الا بخار المعطى من المستعير لستاجر
 (اجاب) اذا صدر الرهن مستوديا شرطا الصحة والتمام الشرعية لا يكون لكل من
 الرهن والمرتهن اجارة العين المهرودة من اجنبي بدون ان الاخر فاذا اجاره الرهن
 بدون ادس المرتن او اجارته بعد صدورا لاجارة يكون للرهن فدهم الاجارة المذكورة
 واسترداد العين المهرودة الى يده اذ استيفاء حقه بقبض الدين من مدينه أو يبيع
 الرهن واستيفاء دينه من ثمنه على مشروط اذ لم يوجد ما ينقص الرهن واعادة الرهن من
 راحته بعد دعاه لاوجب قبض عقد الرهن والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة
 هنا حصر مفسى فمرسكونه نص سواها في رجل استلم ارضا لمير بقاء من المحضرة

المخدوية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومبنى آخر، وتأوذه تصير الأرض ملكا له ثم انه يبنى بعض البيت ولم يبقه شجاع البناء لتخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم باعه لشخص ثالث والتخص الثالث وقت التراء أخبر وكيل المحضرة المخدوية بذلك وسلم له في ذلك ثم انه أكمل البناء حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص مدعى ان البناء الذي أنشأه الاول مرهون عنده على مبلغ والحال ان مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الاول ولم يضع يده عليه لان ولم يقد ذلك الرهن باى محكمة من المحاكم الشرعية وانما البيت با كله تحت يد الشخص الثالث الذي اتم بناءه وما زال به تصرفا فيه تصرف الملاك في املا لهم الى الآن مع معاينة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعاينته ايضا كمال البناء وغير ذلك من التصرفات وقدره المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع عنه صحتها هل يكون رهن البناء القائم على أرض معلو كة لتغير غير صحيح حيث كان بدون الأرض وبدون قبض أو به ما يلاذ من مالها لأرض وحيدة فيكون بيع البناء من الثاني والثالث صحيحا والحال ان البيع الاول والثاني كلاهما حصل فيه التقايل الشرعي على وجه الصحة ومعلوم ان المثلث اجاب حضرته حيث الامر ما ذكر في السؤال فكل من البيعين الاول والثاني صحيحا فقدم في حكمه من ملك المشتري للبيع وجواز تصرفه فيما شاع من أنواع التصرف تصرف الملاك في املا لهم بدون مصادرة احلهم في ذلك بدون وجه شرعي كما مضى مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكورة غير معتبرة ولا مسوعة شرعا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا يتفرع منه شيء من يد المشتري الثاني بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشتري الى انى على ما تقدم والله اعلم (اجاب) ما تضمنه جواب المرحوم الاستاذ مفتي النعمان السكندري بهذاه وافق اشرفا حيث كان الرهن المذكور على الوجه المسطور واستوفى البيع شرائطه المعتمدة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من ضبطت مصر في ١٨ ذى القعدة سنة ٩٦ حاصلها الامل من بعدم معلومة حضرتم ماوردت به افادة مدبرة اسبوط في ذى القعدة سنة ٩٦ يصير النظر فيما توضح بالورقتين المقتضيتين بمسئلة رهن الاطيان الخارجية والاقتسام من هذه السادة كترغوب المدير لاختيارها وحاصل ذلك انه صدر امر مدبرة اسبوط لمحضرة قاضيا بجميعا الدعوى برهنية اطيان خارجية واثبات مبلغ فاروقه والمحكم في ذلك فقرر من حضره القاضي سؤال الرهن من طرف المدير به على مفتحة او مفتي استئناف قبلى لمحصل وقفه في صحة المحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرته مفتي استئناف قبلى افادته بان حضرته قاضى افندي المحكمة من افاضل العلماء المشاهير في الافناء الى ان قال فان وافق يصدر الامر بتقديم هذا السؤال اليه وما يقيد به من الوجه الشرعي يكون الاجراء بمقتضاه مكتب من المديرية لمحضره قاضى المحكمة المذكور كدور طلب الافادة بما تقتضيه التصريح الشرعية في ذلك لا فائدة من حضرته القاضي المواليه فيكتب حضرته النائب المذكور افادة عن ذلك السؤال بانى ذكرها وفي آخرها رغب عرض هذه

المساعدة على هذا العارف للاجابة بما يظهر بعد افادته المذكورة (وصورة السؤال المشار
اليه المهر من طرف حضرة القاضى المذكور) في رجل استلم من آخر مائة مائة مائة مائة
له في نظيره قدوا من اطيانه الخراجية المسكفة باسمه بقبائل معلومة وقدم صر بمسنة
بذلك للدوان بغرت عليها الاستعلامات وقيل تقديم الافادة بها الى المديرية واذا
الدوان بقهر برجة الرهنية توفي الرجل المذكور وروا قصص امره في اولاد بالعين وقاصرين
وكان قبل وفاته اقام احدا اولاده البالغين وصياما من قبله على القاصرين منهم ومات
مصر او قبل الوصاية بعد موته وبث ذلك شرعا فالتصوى الوصى من المحكومة بقهر برجة
ابولطاعيان والده فور خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للترهن فصار
سماع الدعوى على الوصى المذكور من الرجل المرسوم بان والده اقترض لنفسه مبلغ
كذا واستهلكه في مصالحه ووهن له في مقابلته كذا من الاطيان الخراجية المسكفة
عليه وبين قبائلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعى عليه
المذكور بمرور دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى
انقصا وارثه فيه وفي بقية ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وانسحب
مبلغ القرض المدعى به ووهن والده اطيانه المذكورة في مقابلته فانت الرجل
المذكور ذلك بالبرهان الثرى والدين الشرعية فهل والحال هذا لا يسوغ الحكم بالرهن
للاطيان لوهنهم المتوفى قيل اذن الدوان وتلقى الواوثة من قبل ولي الامر بدون
دين أو يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذ قال الرهن اقيس وانا (وصورة الافادة
الصادرة على ذلك من حضرة قاضى المحكمة المذكورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر
سعادتك بطلب المحكم عن سؤال حضرة القاضى المرفوق معه بتلاوته تبين ان صورة
دعوى المرتهن المسؤولة به قاصرة وقعا ما يعلم عاذا كره القاضى في أول سؤاله فاذا ادعى
المرتهن ان الراهن ووهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وذكر الحد ودوانه سلمها له في
مقابلته ما استدانه منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك للمحكمة فقبلت
عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من فحوش شيخ القرية
وصرافها وجرت الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للمحكمة كما ذكره القاضى
في أول سؤاله فان دعواه تفصو بعد ثبوتها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو
اطلاع المحكومة المشروطة اتمام عقد الرهن المذكور في الساجم من القانون الموضوع
للاوامر المصرية بقوله يجوز ووهن الاطيان بالتساوية بشرط ان يكون ذلك باسلاع
المديرية ويكون التسايف باسم الذى اخذ الاطيان ولا يتوقف تمام عقد الرهن على
الاستعلامات ولا رد الافادة عنها ولا الامر للقاضى بقهر برجة الرهن لان الاستعلامات
امور سياسية لمنع ما يهوان يوجب خلافا في العقد والامر بقهر برجة لا يتوقف صحة
العقد شرطا على وجوده ولا يبطل بفقده وتقبل بينة المرتهن على الوصى اقياسا ما من
خسهم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذكورة في جامع الفصولين

١٢٩٦

٢٤

ذی الحجة

١٢٩٨

٣٠

لان موضوعه فيما لو كان الزهن قائما هاذما يسرفه وارجو عرسته على حضرة مولانا
 شيخ الاسلام ومفتي الانام بالآثر لانه المرجوع اليه في تلك المعضلات وتذليلها وقد
 قال الله وتوفى كل ذي علم علمه (اجاب) المعلوم ان المجادى عليه العمل في شان رهن
 الاطيان الخراجية الامير به مقتضاها بقرعة الجاهل من السياسية وتطبيق الحاصل
 او امر المحكومة الصادرة في شان ذلك لا اثباته بالوجه الشرعي لان الحكم الشرعي
 مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الامير به ليكون رقبتهما غير ملوكة لستفهما
 وحيث فلا يصح الحكم بصفته رهنها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرهن مبلغ دينه على
 الميت في وجهه وصيه واثبته بالوجه الشرعي يحكم له بدينه المذكور حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصي المختار وفي ذمته دين لاجني وهنالك
 عقار واراض ملوكة الرقبة وذلك العقار وله وجوده القاهر الذي هو تحت وصايته
 المختارة حصته منه فهل يصح له رهن ذلك بما يكمله على ذلك الدين الذي بذمة الوصي
 ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصي (اجاب) في ادب الاوصياء وفي الخاتمة
 والهداية يجوز للوصي او الاب رهن مال العبيدين انفسهما عند الامام الى حنيفة
 فمجدوحهما الله تعالى استحسانا لانه من باب الحفظ حيث يضمن اذا ضاع وفي الهداية
 لانهم لا يمكن ابدان هذا في حق الله سي من الابداع لان قيام المرهن بمقتله
 ابلغ خوفه من التفرقة وتوهمه انما تفرقه وتوهمه انما تفرقه وتوهمه انما تفرقه
 يصبر المرهن بالملك مس- توفيقا دينه والاب والوصي موفيا له ويضمنان للوصي لانهما
 قضيا بينهما باماله قبضه ثمان ثم قال القاضي الامام اذا ضمن كل منهما ضمن قيمة الزهن
 ان ما ولى الدين او نقصت عنه وقدر الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله
 ولاية ابداع مال النسيب والقباس انه لا يجوز للوصي وبه قال ابو يوسف وزفر اعتبارا
 بحقيقة الابقاء وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له ان رهن اجسا عا قايما واستغسانا
 ومثله في المبسوط للمرخي والهيوط وذكر في المبسوط ايضا انه لا يجوز رهنه فلو هلك
 الزهن يضمن كل منهما قيمته كغيره كانت لان كلامه من اجاص وبه قال فيه ايضا ان
 الاب لا يصير قاصبا باخذه مال ولده اذ له اخذها بجانها متجاوزا لمقتلها وبه فلا يضمن الاب
 اذا اتلفه بلا حجة وقال الصدرا الشهد ولا نأحسام الدين بعد ما ذكر المسئلة في صفراء
 فيجعل على ان في المسئلة روايتين وفي البقية وللأب لا الوصي ان رهن من متاع الصبي
 لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصي قيمته والأب قدر الدين وفي الجامع الاصغر صرح
 رهن الاب لا الوصي لان للأب بيع مال من غير بخلاف الوصي فيضمن الاب قدر
 المتوى يعني قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الزهن والوصي كاه ومثله في المنتقى من
 صدر الاسلام أبي اليسر أيضا قال لان الاب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي
 لا يملكه الا اذا كان خيرا للدين وذكر في الصغرى انه يبيع رهنه من متاع الصغر بدين

انفسهما استعسانا والقياس انه لا يجوز وهو قول أبي يوسف انتهى وفي تنقيح المحامدة
من الرهن سئل فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم جا في ملكهم رهنته لهم الوصي الشرعية
عليهم يدين استدانته من بعلها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور
اجاب نعم ولا ب أن رهن يدين عليه عبد الطفل والوصي كذلك تنو برهن الرهن ولو
رهن الوصي أو الأب مأل اليقيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استعسانا وعن أبي
يوسف انه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في حال اليقيم ومنه في شرح السكندر
للعيني والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى
أعلم (سئل) بافادة من مجلس الاحكام في ١٣ جادى الاولى سنة ١٢٠٠ مرقرة ١٩ مسطرة على
صورة قرار عمدي صادر من مجلس الاحكام في قضية الايلو المرفوع من حضرة محمد بك
صدقي ياورخديوي بتوكيل عبد الكريم ناجي في مادة لاطيان بزواوية ابي شعرة مع محمود
صدقي المتضمن استقامته هذا الطرف حمايته ضحية المحاكم الشرعية فيسأو برغب وورد
الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي منها وما ل هذه المادة الموضحة بهذه القرارات ان محمد
بك صدقي اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكسورا اطيانا مشورة من زعفران معتقة
المحروم هريك تشريغى ومن يستحق معها وان المذ كورة اخبرت انها مدونة الى
محمود صدقي بمبلغ مائة وخمسين جنجا افره كك ياوان اثنين وثلاثين فدانا من تلك
الاطيان تحت يد محمود صدقي تامينا على ذلك المبلغ وتركت المبلغ المرفوع تحت يد
المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الاطيان منه وان المشتري خاطب عيدا محمدا والد
رب الدين بطلب تسليم الاطيان والماسبة على مطلوبه وقيمة الايجار فلم تحصل غمرة بل علم
من اقواله امره على استمرار غصب الاطيان لانها امدة الثلاث سنوات التي يزعم انها
مدة رهن الاطيان وان لاحقه في وضع يده عليها المدة المذ كورة وان مجلس الاستئناف
حكم بعدم احقية محمود صدقي فيما ذكره وان المذ كورة وضع اليد على الاطيان حتى
انتهت المدة المذكورة ومن ابتداء شهر ماوت سنة ٨٨٠ تاريخ الشراعية بولي
سنة ٨٢ تاريخ رفع يد محمود صدقي كورة عن الاطيان عبارة عن ستين وثمسة أشهر
و يطالبه بمبلغ ٣٨٧٩٨ قرش اقيمة ما كان يرجع من الايجار لوك انت الاطيان المذ كورة
تحت يده ومحمود صدقي قال ان الباشة المذ كورة وولدها رهن تحت يده ٣١ فدانا
وكسورا على المبلغ المذ كورة المثلثة ثلاث سنين بموجب شروط مسجلة بالحكمة
الملتزمة تنهى بتصرف في الاطيان المذ كورة المرفوعة بالزراعة والارتفاع بمصولاتها وسداد
ما عليها الميرى وبعضى المدة المذ كورة يستلم مطلوبه وسلم الاطيان لما شق قال انه لا يجوز
بيع ثلاث الاطيان الا بعد انضاء المدة وخلوها من المحظورات واقاد وكيله على حجر بانه
عند انتهاء المدة يملك موكله الاطيان بدون توقف وحضرة محمد بك صدقي مستند على سند
الدين وقاتواى قدمها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذ كورة سلم

ان صورة السند تلت على انه يتضمن اقرار وعقران المذکور بمسديونتها الى محمود
 صدقي في مباح ١٤٦٢٥ قرش سابق استيلاؤها اياه والوعده بمبا سداد بعد ثلاث سنين
 من ابتداء ٢٣ يونيو سنة ٧٩ لغاية ٢٢ يونيو سنة ٨٢ بدون احتساب فائض علمها في
 تلك المدة بعد انتهائهم بحسب فائض بصبا ١٢ قرش في المائة اذ لم يصر مداه في الميعاد
 وتامينا للبلغ قدر ضمنت المذکور بان ترهن تحت يده ٣١ فداناً وكسوراً مشروبة
 كائنة بموضع الساحل سابقاً في شجرة وصار الرضا بوضع يده على تلك الاماكن في
 زرعهما على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقهم ويسدد أموالهما من طرفه ويستولى
 بمحصلاتها لنفسه والقاضي الشرعية معقونها ان التاجيل في القرض غير لازم وانه متى
 وكلت الباطنة المشتري في دفع بدل القرض من مالها يجبر المرتهن على قبوله منه ولا
 يعتبر بطله بعدم مضي مدته في القرض ويكون البيع بعد قبضه نافذاً شرعاً ولو اثر المرتهن
 يرفع يده عنها فلا يحمل الوقوف على جهة بطلته ذلك وقد قرر باختار الاداء صدور قرار
 منه يدين عن استفتاء حضرة الاستاذة فقهي السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر عما
 يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ويصير احضار سند الدين وأوراق مقررات
 القضية ومن مجلس الاحكام يقرر بحضرة الاستاذة فقهي السادة المحنفة وشيخ الجامع
 بالاستفتاء هذا كروعة رقة مذبذبة المتوقفة يصير استحضار المقررات والسند للمجلس
 للنظر واداء ما يلزم (الاجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ان هذا الدين
 ان كان قرصاً فتاجيله لا يصح فلا يكون لازماً ولو لم يطل بالقبول قبل حلول الاجل ولو
 كان الدين مؤجلاً قضاء قبل حلول الاجل لا يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل
 حق المدينون فله ان يسقطه كما في الاشياء من المداينات عن الزباني والحائنية كما سقط في
 تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف على المرتهن الى فسخ الرهن وبان منافع
 الغصب سكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا في ثلاث في الوقف ومال اليقيم
 والمعد للاستئلال الا اذا عمل المغصوب بالمعد للاستئلال يسكن الدار وزراعة
 الارض مثلاً بتاويل ملك كالشريك او مقعد كالمترين وانه اذا صار فسخ الرهن
 بدفع الدين أو سقوطه نفذ البيع ان لم يفسخه المشتري قبل ذلك لان له حق الفسخ فاذا
 زرع المرتهن الارض المرهونة فحقت يده قبل قبض الدين وفسخ الرهن لا تجب عليه
 اجتهاناً لم ينفق وجب لها الا سيما مع اباحة الرهن له ذلك وان كان يجبر على قبول
 الدين قبل مضي اجله بغرض صحة تاجيله وينفذ البيع باداء الدين وفسخ الرهن
 والله تعالى اعلم

• (كتاب الحنایات والديان) •

(سئل) في رجل من الاهالي قتل اخته بنسبته مداه بربها وبما سئل عن سبب
 قتله اياها ادعى انه بسبب كونه وجدها طامعاً لا مع كونها لا زوج لها وبما سئل عنه

شهده على ثبوت جلها وهي غير متزوجة احضر اخواتها وشهدن بصحة قول القاتل ثم
طالب منه شهود آخر خلاف اخواتها فاحضرهم وشهدوا بواقعة دعواه وكان قتله اياها
قبل وضعها (اجاب) بموجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المتعلقة على العاقلة وعليه
السكافرة وقلاصص عليه عند امه ان الاكظم والله تعالى اعلم (سئل) فى مسمى ضرب
صوبيا بسكين عذابي بطنه فقتلها وخر جيت امعاؤه واستمر المضروب يومين ثم مات بسبب
ذلك فهل اذا وجبت بينته تشهد بذلك تجمع الدعوى قبل بلوغ الصبي القاتل وتلزم
الدية عاقلته او كيف الحال واذا قلتم بجمع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة فمن العاقلة
(اجاب) محمد الصبي والمجهزون والمعتوه خطأ وعلى عاقلة الدية ان لم يكن من العجم والا
فى ماله ولا يقره الى البلوغ قال فى الاشياء الصبي المجهب ورمواخذها فعليه فيضمن ما تلفه
من المال له مال واذا قتل فله دية على عاقلة اهـ ومثل المجهب والمقتول كفى حواشيه
والتخصم فى ذلك وفى الصبي كالاب والمجدو الوصى وعلى الزوجية على العاقلة اذا ثبت
القتل بالينة لا بالاقراء الا ان يصدقه فيه هو العاقلة اهل الدوان وهم العسكر لمن هو
منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلة قبيلته وانما به وكل من يتأمر به وواقعه تعالى
اعلم (سئل) فى رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الآن على رجل كبير من
العرب بان فلانا الذى مات ضرب والده ويطعمه ويريد ان يطالبه مارش الجنابة التى جناها
ذلك الرجل تعالى عليه بائنه من جماعته وانه قر يبه والحال انه غير وارث فهل لا يجب
لذلك ولا يكون له مطالبته بشئ من الاوش ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا لمطالبة
لدهى على المدهى عليه بارش الجنابة حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
(سئل) فى امرأتى دعى عن نفسها وبوصايتها اهل او لادها القصر ان زوجها كان خفيرا
على جون بالناحية وفى الصياح وحده ميتا مضربا ببلطة فى راسه كسرت جمجمتها ولم يعلم
قاتله ثم اشيع فى الناحية ان رجلا منها توجه الى البحر فوجد رجلا وواقفن فيه ليلة
قتل المتوفى المذكور ورفرف منها رجلا فعند ذلك ادعت الزوجة على الرجلين
المذكورين ان الذين اخبرتهما لم يجل المذكور وهرقت انه كان بينهما وبين زوجها
عداوة وصحمت على ان الفاعل به هذا الرجلان وقد سئل الرجل الذى اشيع انه اخبر
عن الرجلين المذكورين فانكر قوله وتوجه الى البحر وعلمه بذلك فهل يكون فى ذلك
الدية والقصاصه ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذكور برأس زوجها ما لا تكونها
هبت الرجلين المذكورين فى الدعوى وانكر اقتله واذا لم تقبل عليه ما بينة بتلطماله
لا يكون عليه ما فى ذلك الا لالين لشرعى وما الحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل
على معين من غير اهل الهبة القرينة من اهل الذى وجده اذ قتله ولم يكن مملوكا لاحد
وكانت تلك المدة ذات محلات كان امرامته اهل الهبة وتضمن القصاصه منهم فاذا
اثبت القتل على من يمتنه بالوجه الشرعى يحكم بوجبه اذ استوفى الادلة شرعا وان

١٢٦٤

١٩

مهرم
٩

١٢٦٥

جداى الاول

١٢٦٥

٢٩

جداى الثانية

١٢٦٥

عجزت حلف المدعي عليه بطلبها واما اذا كانت البلدة صفة بركة وكان المدعي عليه مامن
ادله ولم تثبت دعواه اعلم بما قاله قسامة والدية على اهل البلدة وادعوا قتلهم والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف الحفانية عن رجل وجدته تولا ومخدوفا في ماقية في جمعة
من الجمات واولياء الدم قد نبهوا القتل الى شخص معلوم بواسطة انه كان يلقي عليه
اشخاصا لم يدون قتله وكان المقتول يريد ان يشكي الى الحاكم فوقع الصلح بينهما
بمضور فاضى تلك الجمعة ولما صار قتله حصروا ثمة القتل في هذا الرجل ولما سئل
من قاضي الجمعة للذكورة عن حقيقة ما علمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم
لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبيل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله
وحصل الصلح بينهما وكذب اولياء الدم في دعواه ان الله لم يكن مع الذي اتهموه ومن
حيث ان اولياء الدم قد برؤا ان شخص الذي اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه
ومعهم اهل ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان القاضي نيب
المحضر فيه التهمة وتعمقت صحة ذلك لان ولد الرجل المتهم عقد على بنت القاضي
وتزوج بها فاسئل بمقتضى ذلك بعد ان القاضي في قوله ان الصلح الذي صار مدة حياة
المتوفى كان مع الرجل الذي هو ميراث من اولياء الدم ولا عبرة بقول اولياء الدم ان
القاضي نيب الذي اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد اعادة تسمية (اجاب)
العبرة لما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو القاتل واثبتوا دعواه بالوجه
الشريعي يحكم عليه بوجه شرعي ودعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص
آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شيء والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي
قليوب عن حادثة مضروها متعلق بقضية قتل وهو قروا اولياء المقتول ان اهل ناحية
سندون ماعدا الانفار المدعي عليهم بقتله سابقا لا في ذكركم لم يقتلوا القليل ولا
مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمته ميراثية من ذلك ولم يطلبوا التداخي
عليهم بذلك لان قسامة ولا من ديقوان الذي صار في قتله ما وقع منهم وادعوا به سابقا
من ان محمدا واهله بدرب التي ولدى المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن
عبد الكريم الحشاش وعلى بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم حمارة هو بنة
وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الا ان باراضي الحجاز اجمع من اهل اسندون
الذ كورة تسدوا وقتلوا جميعا مصطفى مرزاد الذ كورة في الغلة بعيدا عن البلد جدها في
مكن لم يكن محلو كالمدعي عليهم ولا احد كذلك وبعد قتله في اهل المد كورة معلوم من
اهل المد كورة وهو الى البلد الذ كورة والقرو في حارة الكفر الشهباني في القرب
من بيته وانهم هم القاتلون له كما وردوا في سابقا وحلفناهم الذين الشريعة بالجلس
على في الدعوى لجزهم من اثباتها وكذلك الا عاجزون عن اثبات قتله بالينة
الشريعة وقد قرر المدعي المد كورون اعلاه ذلك طائعين مختارين بحضور الانفار

الذى كور من اصلاہ المصمين على جردده واهل المشروحة عليهم فيعد الاطلاع على
هنا من جوافاة الحكم الشرعى عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب على باقى اهل
البلد ولا قسامة ولا دية على احد حيث صدر من المدعى ما يغدرا باقى اهل البلد
عن القتل والدية على الوجه المـطور وترى كل من المدعى ان القتل حصل في مكان
بعيد من البلد جذا كاهوم مشروح (اجاب) حيث اعترف اولياء المقتول ان قلاتا
الذى كور قتله المدعى على سها ولا في قلاة بعيدة كاهوم مشروح بحيث لا يسمع الصوت
منها واهلهم يفلو بعد القتل الى الهلة الذى كورة قلاتة ولا دية على اهل الهلة و باقى
اهل البلد والحال عاذ كرسى ما مع عدم الدوى عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يدعى على رجل مستقدم في قطع من القطع بان انا المدعى المـكـرور توجه الى القطعة
الذى كورة لقرض فصر ب المستقدم بندقية فخرجت منها رصاصة في جنبه اليسار من
غير قصد ومات بذلك في ثاقي يوم وادعى ان القاتل اعترف ايضا بانه ضرب بالبندقية
الذى كورة وخرجت منها رصاصة اصابته من غير قصد وانه طلب حفرة المقتول
قبيل موته فتمسك المدعى عليه عن ذلك فاجاب بانه حين حضر التوفي وجد عنده
بندقية فطلب الفخار بها فناولها فخرجت منها رصاصة من غير فعله فاحضر المدعى
بنت من اهل بلد موشهدت باعتراف المدعى عليه عاذ كره المدعى وز كيت وعدلت
فهل تقبل هذا الشهادة وتكون الدية على القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ
باقرار القاتل تكون الدية في ماله الا ان يصدق العاقبة القاتل أو تقوم به فاتها تكون
عليه ثم تقبل البينة مع الاقرار لانها ثبتت ما ليس بثابت وهو الوجوب على العاقلة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يحرس جمر ا من الجبور السلطانية التي للعموم قتل
في الليل يارودة اصابته منها رصاصة في صدره فذكر به وجرحه وتحت ذلك الجمر
الذى قتل عليه الرجل زارع عالة من السكن والمالك وبجبهة الجمر ساقية فيها بعض
سكن ينعم بين اهل الذى وجد فيه القتل مائتان وعشرون قصبة و بلدة بينهما وبين
المسكان الذى وجد فيه القتل مائة وثمان وثمانون قصبة فقروا الهالى العارفون لذلك
لمساواة ان الذى يكون بجدران البلدة وجدوا ن الا ما كن التى بالساقية فخلامن
كان داخل الاما كن يسمع في الليل صوت من كان في المسكان الذى وجد فيه القتل
فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على من كان في اما كن الساقية أو من كان
في البلدة من اهلها لقر بهما من محل المقتول عن اما كن الساقية أو لا قسامة ولا دية
ا يكون القتل على جمر العموم وهل اذا كانت القسامة والدية على اهل البلدة وبرا هم
اولياء المقتول بطل القسامة والدية ولا تنتقل لغيرهم أو تنتقل على سكان اما كن
الساقية وما حكم الله (اجاب) اذا وجد القتل في مكان يكون التصرف فيه لامة
المسلمين لا واحد منهم ولا لجماعة يحضرون فلا قسامة ولا دية على احد ولا دية على

١١

١٣٦٥

١٢

١٣٦٥

١٢

١٣٦٥

بیت المال اذا كان ثانيا اي بعيدا عن الهلات والا يكن نائيل قر يامنا فعل اقرب
الهلات اليه الله والقسامة حيث وجد اقتيل الذي لا يعلم قاتله على الحجر الذي
للعامة فعلى اقرب الا ان كان اليه القسامة والدية عليهم ان وقت الدعوى من الولي
بالقتل هذا هو على عواقبهم ان وقت الدعوى بخصا واذا برأ اولياء المقتول اهل الاقرب
واودعوا على غيرهم فان رهنوا فضى بموجب البيعة والا يرهنا حلف المدهي عليه ولا
قسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا في قفينة وادعى
ولي الدم على معين من ركبها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تكون
القسامة والله على جميع من في القفينة من ركاب والملاحين دون المالك حيث لم يكن
موجودا في سائل هي في يد غيره ولا يشار كهم في ذلك (اجاب) اذا وجد القتيلى في
القفنة فاقسامة والدية على من فيهم ان الركاب والملاحين اتفان لان في ايديهم كالدابة
وفي مرقاتها وان اهلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون
المالك كما في الدابة والله تعالى علم (سئل) عن حادثة من قاضى قليوب في ٢٩ ل
سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بختن زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره
كان بالا كراهه وان بينه غير حاضرة بالبلد وانها غائبة بالحجاز واقر ايضا ما ادعاه ضريها
هدا بهود دخان تحت ذقنها واذا نوما ت بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل
المذكور بموجب المختق حيث اقربه ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بدون ثبوت
ذلك بالبيعة العادلة على ما لفتي به صاحب الميع ولا ينتظر حضور بينته التي يدعي انها
بالحجاز وموجبه مغلظة من الابل ارباعا على ما ربه الله من ذبل الى خمس وعشرون بنت
مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة في
ماله دون عاقبته الا ان يهدقوه او تقوم بينته على المختق وموجب اقراره ثانيا طوعا على
الوجه المذكور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل ارباعا كما سبق
لودعت من الابل امالودعت من غير هاهي الف دينار من الذهب او عشرة آلاف
درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التقليل الا قالوا كان الدفع من الابل والله
اعلم (سئل) عن دية المرأة في شبه العمد الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان
دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ويجرى فيها التقليل فهي
خمسون من الابل ارباعا من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن
حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرملى فتوخى من مال القر في
ثلاث سنين حيث لم تصدقه العاقلة او تقوم بينته والله تعالى اعلم (سئل) من دوان
الجهادية عن شخصين تضار باضرب احدهما الاخر بطبحة فلم تطلع تاراض به المضروب
اولا بطبحة فاصابت ثانيا ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب)
القتل على الوجه المذكور خطأ وموجبه الشرعي الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

٢٢٦٥

١٨

شوال

١٢٦٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٦٥

٤

في الحجة

١٢٦٥

١

٢

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

صفر

١١

ربيع الاول

٩

١٢٦٦

١٢٦٦

واحد مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فاني قتل بغير حق فادفع ما وجب عليه
 (اجاب) على الرجل المذكور دفع مائت عليه شرعا من موجب الجناية والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخوه انهما اتسا كلاما ولدته في شأن ما قد قضاة
 ساقبتهم ما خففه حتى كسر اجوزة رقبته وضربها بالنبايت في رأسه مرة فوقع على جسر
 الجسر ثم ضرب به أحد هما على ذراعيه والآخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضرب به رأسه
 عن ضرب به على ذراعيه ومكث مريضاً ومات في غروب الشمس من اليوم الخامس من
 ضرب به في ١٦ من سنة ١٢٦٥ والله المدعي عليه ما ذلك فاحضر بينه وشهدا أحدهما
 ان أحدهما ضرب به بعضا والثاني بنيتوشوم وقت الضحى فوقع في الهل المذكور اعلاه
 ومات بين العشاء والمغرب في الليلة السادسة من ضرب به وشهد الثاني انه في خامس
 رمضان وقت الضحى العالي نظر فلانا أحد المدعي عليه ما ضرب المتوفى بنيتوش
 جلبة حديد فيها اختياران في صدغه الايمن وسال منه الدم قليلا وضربه الثاني على رأسه
 ومات بعد صلاة عشاء الخامس وشهد الثالث انه نظر فلانا أحد المدعي عليه ما ضرب
 المتوفى بنيتوش فيه جلبة حديد لم يرفها مسامير على رأسه موراء انه امسرى وضربه الثاني
 بنيتوش من ضرب جلبة في وسط رأسه وقت الضحى قبل جوار الشمس ومكث المتوفى خمسة
 ايام وتوفي ليلة الخامس فقبل له ليلة السادس فقال انه ليلة الخامس فقول ثبت بهذه
 الشهادة قتل المتوفى على المدعي عليه ما لم لا اختلاف في شهادتهم وهل قول الاخير انما
 ليلة الخامس يعدل من عرف انه مكث خمسة ايام بعد قناتة الاسماء والمدعي عليه ما طعنا
 في الشاهد الاول بانه عدول ما والثاني زراع لم يضح مشترك بينهما وبين المدعي والثالث
 معاون الشيخ البلد في المطالب الاميرية وما الحكم وهل اذا ضرب شخص شخصاً بنيتوش
 فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك لا شر ما يكون في ذلك القصاص أم البدية (اجاب)
 لا يثبت القتل ولا يحكم به وجبه بشهادة شهود المدعي على الوجه المذكور وقد صرحوا
 بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة من خارج البلدان وادعاهم في
 الظالم وحكم القتل بالحديد وان لم يجرح القصاص في ظاهر الرواية عند نبوت بالوجه
 الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قرينة وجد بها صبي به أثر خنق ولم يعلم قاتله
 وادعى ولي القتل على بعض أهل تلك القرينة فهل تكون القسامة والدية على جميع
 أهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدعوى على من منهم (اجاب) لا تسقط
 القسامة بدعوى الولي على من منهم في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
 محلة أتي على عن حكم قضية قتل بعضا بضرب المقتول بها بعد (اجاب) القتل بالعصا
 وضربها شبهة عدم وجوبه الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شتهرت البينة
 بالضرب وبأنه لم يزل صاحب فوراً حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وتوجب
 على عاقلة القاتل الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على عبد مملوك

انه ضرب ولده عمدا يار ودفن فخرجت منار صاصة واصابت ولده في فخذه رجله اليسرى
مما يلي الركبة وكسرت بعض عظام ركبته ونزجت الرصاصة من الجمجمة الاخرى وذلك
بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة الموافقة لثلاثي عشر شهر رمضان سنة ٢٥ وهو
جالس بتوضا على شاطئ ترعة بلد له وانه مكث بعد ذلك مريضا ولا زلما لفراس احد
عشر يوما ومات بسبب ذلك في ثاني عشر يوم الاصابة سئل من المدعى عليه من ذلك
فاجاب بانه في الليلة المذكورة خرج من جنيته هو وخفي به اليه وضالاه لالة العشاء قبل
دخول وقتها من الترة المذكورة فتوضا وهذا الى الجنيته المذكورة فقدم خرخشة
بالعب الذي بالجنيته بعد العشاء في وقت الظلمة فضرب البارودة من غير رصاصة لجمجمة
الخرخشة المذكورة أربع مرات فلم تنزل الخرخشة المذكورة فضرب بالارصاص لجمجمة
الخرخشة فلان الذي بها وحش مع كونه لم يرضها فلما طلع النهار وجد جعل
الخرخشة عنيا محمدا وبه اثر دم منسلس الى خارج الجنيته وبعد ذلك حضر له ناس
واسمهم ومامنهم هاسار منه في الليلة المذكورة فآخبرهم بذلك فعرفوا ان الذي
اصيب بالرصاصه هو ولد المدعى المذكور فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فعمل اذا
عجز المدعى المذكور عن اثبات دهره المذكورة بكمائة اراد العبد المذكور ان هذا
القتل خطأ يتبع به بعد العتق واليسار أولا (اجاب) اقرار العبد بسبب جنابة نوجب
الدية او اعداء لا يصح محو او ما ذنبا واقرار المحرور بالدين والغصب ومن حال لا يصح
وفي الماذون يصح ويؤخذ به في الحال كافي البراز : ثم ان العبد اذا يؤخذ بالقول الذي
الاموال مادام حيا اما اذا عتق يؤخذ به في الحال بخلاف الصبي فانه لا يؤخذ به ابدا
الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كافي البناء بيع وبهذا علم عدم صحة اقرار العبد
بالجنابة الموجبة لال بالظر لم لو انه يؤخذ به بعد ذلك بعد العتق والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضي قلوب عن رجل يشتغل في مكان فنقله منه آخر واشغله في جهة
أخرى فاخذه وبسه واعاده للسكان الاول فلما رآه الذي نقله تعدي عليه وودعه على
من به مجرد اثر بفعل دابة فوقه تحت الحجر فهرسه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت
بينة بذلك برمد الفاعل به ذلك بطار شهادة البينة متعلا عليه سمعان الكه واتفقوا
على الشهادة زورا فهل يقتل تلك الكهارة ولا عبرة بتعمله (اجاب) موجب القتل على
الوجه المزبور بالدية على حاقلة العاقل حيث ثبت ذلك بالبينة الشرعية والطعن في
الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بانه كان
في يد انسان بندقية لبطلقها في طائر فلم يخرج فسلمها من هي في يده اعترف المذكور
ليقتل فزادها فاخذها ولعب في ممرار الزناد لضرجه فقتل شاخص الزناد على خزنة
البلندقية فاضلقت ونزجت منار صاصة واصابت رجلا هذا اعترف به والمحال ان
الرجل المذكور وقع مات وكشف عليه فوجد منه بسبب وصاصة اصابت ضلعه
فسكرته فهل يعدن وجها مفسوبا للعبة في الزناد المذكور ام لا وهل يقوله ان الرصاصه

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٦٦

جاءى الاولى

٢٠ ١٢٦٦

جاءى الثانية

٤ ١٢٦٦

أصابته يكون موافق ذاق ذلك ويكون عليه الدية أم لا بد من قوله أنه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤخذ ذلك بالدية باقراره المذكور حيث اقر الرجل المذكور بأصابته الرصاصه فقط ولا يكون اقراره موجبا للقتل ما لم ينص من اقراره ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان كنفذ باشا هن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يعتمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الملاك كالسوط والعصا الصغيرة والحجر الصفة يرمقه من الابل اربعا وخمس وعشرون بنت مخاض وهى التى تم لها سنة وطعت فى الثانية وخمس وعشرون بنت ليون وهى التى تم لها سنتان وطعت فى الثالثة وخمس وعشرون حقبة وهى التى تم لها ثلاث سنين وطعت فى الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهى التى تم لها اربع سنين وطعت فى الخامسة وهذا هو الدية المخلقة الواجب دفعها فى به العمد على ما رجحه الشرع لئلا يردية الخطا من الابل انما اعشرون بنت مخاض وعشرون بنت ليون وعشرون حقبة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم الواجب دفع احد هذه الانواع عينا او درهم الشرعى اربعة عشر قبرا طافسكون انشرة آلاف درهم باعتبار القروض المجدية المتعارفة الا ان بمصر سبعة عشر ألفا وخمسة مائة بقبر مروا والدينار وهو النقال الشرعى عشرون قبرا طافا دفعات الدية من الذهب كان الواجب عشرون الف قبر لمن الذهب من اى جملة منه فيكون من المجدية مثلا الفين وخمسمائة مجدية ويقاس على الدفع من غيرها من باقى العملة ولا يضر القس فى القصة والذهب حيث كانت الغلبة لهم والله تعالى اعلم (سئل) من مديريه المجبرة عن قضية امر او وجدت مقتولة فى قرية وادعى اولياء الدم على شخص واتهموه بذلك فما الحكم فى الدية او خلافها (اجاب) قد سئل من قبل من قرية ذات محلات وجد فى احداهما قتيلا لم يعلم قاتله هل القسامه والدية على اهل القرية كله - ام تكون كالحلة فى المصر - ام على اهل تلك الحلة وتكون كل حارة محلة على حدة - اجاب القسامه والدية فى القتيلى الذى يوجد بمحله من المحلات المتعددة فى بلدة على الحلة التى وجد فيها القتيلى بلا شبهة اذ كل محلة ما اهلها عليهم تبديرها والقسامة والدية على من عليه التبدير مطبقا سواء كان فى مصر او قرية لان عليهم التبدير واهل كل محلة أولى بتبديرها فكان عليهم خاصة اه واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فحكمها كحلة واحدة وصر حوايانا الى اذ ادعى على معين من غير اهل المحلة أى الحسارة كان ذلك امره منسبه لاهل المحلة وسقطت القسامه عنهم وان ادعى الى معين منهم لا تسقط عنهم القسامه فى ظاهر الرواية فاذا كان دعوى الى المقتولة المذكورة على اهل الحارة أو القرية الصغيرة التى وجدت مقتولة بها كانت القسامه والدية عليهم خاصة وكذا اذا ادعى على واحد معين من اهلها تكون القسامه والدية عليهم أيضا وان كانت دعواه على معين ليس من

أهل تلك الحارة أو القرية الصغيرة يكون ذلك أبرامته لأهل تلك الحارة أو القرية ثم إن
أثبت دعواه على المدعي عليه سبألو جهه الشرعي حكمه بعد ما هو الأتلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل أقرطاً معاهدة أرا الله قتل حته بطور به حديد همدو غنى بتا المصغرة
خذاذا يلزم القاتل المذكور (أجاب) بموجب القتل بالطورية التي يعمل بها في الطين
الفصاص إن أصاب الحديد المقتول وظاهر الرواية عدم اشتراط الجرح في الحديد
وقهوه وموجب الخنق الدية بحيث تحقق الاقرار الشرعي يقتل المراتم المذكورين
حكم على المقر بموجب اقراره والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بالغ خفيه زر ع في بلد
وجده ميتا في قطعة أرض بها هيش غير معدة لأزواجه صفي لاه أراضى الزواصة التي
حولها وفي رقبته جبل كنان ملغوف عليها ولم يعلم كان ميتا بالخنق أو لا بالسؤال
من والده من خفيه فأدانه لا يعلم من فعل به ذلك إن كان ناظر الناحية أو أحدا خلافه
فهل يوجد الجبل برقبة الولد المذكور بعد لو تأود دليلا على أنه مات بالخنق وإن لم يظهر به
أثر الخنق وإذا قلتم إن وجود الجبل المذكور لو ثبت دليل على موته بالخنق تكون دية
على أبيه بالطين الذي هو أثره باليد أو على جميع أهل ناحية أو باب الطين
الأقرب أو يكون هدر أو لا يلتفت لوجود الجبل في رقبته خصوصا والله لا يعرف من
فعل به ذلك وما الحكم (أجاب) قال مولانا حافظ الدين النسي ولا قسامة ولا دية في ميت
لا أثر به أو يسيل الدم من نفسه أو أنه أودب بخلاف عينه واذنه قال الشهاب الزيلعي في
شرحه لأن القسامة تعيب في القتل وهذا ليس يقتل وإنما مات حتف أنفه وفي مثله
لا قسامة ولا غرامة لأن الغرامة تتبع فعل العبد أو القسامة لاحتمال القتل منه فلا بد
من أثر يكون ليت يستدل به على أنه قتل وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو
خنق فإذا لم يكن به شيء من الأثر لا يكون به على العشر فلا يكون قبلا له المراد منه وقد
سئل العلامة الرملي عن رجل وجد في رقبته عرسه بها عقدة وهو سلق بها في خازون
مدفون في حائط وهو ميت لا روح فيه فاجاب اذا لم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم
من اذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية اذا الظاهر انه مات حتف أنفه اه
المراد منه والمرسة جبل من كنان اذا علمت ذلك علمت انه اذا لم يوجد به ميت المذكور
أخرج وضرب وخنق فلا قسامة فيه ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة جنت
على امرأته يضرب بالجنى عليها جنتا ميتا في مصورة آدمي فهل اذا ثبت ان
الاقامة بسبب الجنابة يكون ضمنها على الجنابة بالقرعة (أجاب) اذا ضربت امرأته بطن
امرأة حرة حامل فالقتل جنتا ميتا ظاهر بعض خلقه وجب على العاقلة فقرة في سنة وهي
نصف عسودية الرجل لو الجنين ذكرا وعسودية المرأة لو أنثى وكل منهما نجس ما قدرهم
والله تعالى أعلم (مسئل) من قاضى الخائفة في امرأة جالسة على باب دار زوجها فاذا
يشور بطلان ليقده احد فضر به امرأته فاقلف ثوبا وكسر ضلعها وكان وقت ضرب
الثور رجل وامرأتان حاضرين ومشاهدين ضرب الثور بها كان من الرجل الذي كان

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٢

حاضر ومشاهد الضرب الثور الأسكندرية وأراد ضرب الثور فإذا امرأة خاطبته وقالت
له لا تضرب الثور فإنه ملك لزوجي فبقي الثور أمام المرأة التي أخبرتها أنه ملك زوجها
وشهدت الشهود على قول المرأة وبضرب الثور في المرأة فما الحكم (أجاب) إذا انفصلت
دابة بنفسها وأصاب ما لا آدميانها وأوليا لا ضمان لقرله عليه الصلاة والسلام
الأنعام جبار رأى المنقلة هدر كذا في التنوير وروى عنه وفي حواشيه عن الهذلي وفي إرسال
البيهقي في الطريق يضمن لأن شغل الطريق تعديض من ما تولد منه أهويه يعلم
جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى علم (مثل) في رجل غاب عن بلده مدة ثم بعد
ثلاث المدة عاد إلى بلده ليليسر ق منها حسب عادته فقتل رجلا من أقاربه ونزل
فيما يسير في منتهى فرأى رب القاربه فهدم عليه ليهضبه فهدم بيته منه وصعد على سطح الدار
ورمى نفسه خارجا فها سقط ميتا وصعد على ذلك جميع ورثته ولم يدعوا له رب الدار
ولا على أحد من أهل البلدة فهل يكون ذلك التصديق الصادر منهم إرثا لرب الدار
ولا هل البلدة ولا شيء عليهم من قسامة أودية (أجاب) إذا مات الرجل المذكور بسبب
وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على أحد فلا قسامة ولا دية والله تعالى أعلم
(مثل) في قتل قتل في بلده وأدعى ولي الدم على رجل من أهل بلده قتله ومات
المدعي عليه القتل قبل بؤنة فهل يسقط القصاص ويبطل دعوى القتل دعوى عنه حيث
كان القتل هدمار صاع (أجاب) صرح علماء تأبى سقوط القود بموت القاتل والله تعالى
أعلم (مثل) في قتل وجد بجبان قرية ودمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولي الدم
خمس من أهلها ويخلفون بين القسامة وقرم من الدية وإذا كانوا أقل من خمسين
تسكن عليهم بين القسامة إلى تمامها ونصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور أهل
القرية كما لا قسامة الدعوى عليهم حيث لم يكن ذلك (أجاب) يراه حال المكان الذي
وجد به القتل فإن كان مملوكا فحبس القسامة على الملاك والدية على عاقلهم ولا هبة
لأقرب إلا إذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لا حد ولا يد فالذي يمكن المكان الذي وجد
به القتل مملوكا لا حد كانت القسامة على أقرب القرى إذا كان يصل صوت أهلها إليه
فإذا ادعى الولي على أهل القرية أو ادعى على بعضهم حلف بخمسون رجلا منهم يختارهم
الولي بأنه ما قتلناه ولا حمانه فأنسأتم قضي على أهلها بالدية إن وقعت الدعوى
بقتل عدوان وقعت بخطأ فعلى عاقلهم في ثلاث سنين وإن لم يتم العدد كرر الحلف
عليهم ليمتحنين بخمسين أو الله تعالى أعلم (مثل) في قتل قتل في بلدة وأدعى ولي الدم على
معين منها بأنه قتله هدم أو مات المدعي عليه القتل قبل إقامة الدعوى فهل يبطل الدعوى
بموت القاتل أو تسمع على ورثته وإذا قتلتم بمسأله أو ثبت القتل وسقط القصاص دعوى
هل تكون الدية في ماله ليكون القتل هدمًا وإن لم يثبت تسكون القسامة والدية على أهل
الجهة (أجاب) إذا وجد قتل في جهة ولم يعلم قاتله وأدعى وليه القتل على معين من أهل

الهيئة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فإذا ادعى الولي على أهل القتل أو على بعضهم وجبت القسامة والدية وإذا ثبت القتل عمد على المدعى عليه حال حياته ومات سقط القصاص ولا مطالبة لأولى على وربة القاتل عداً بشئ من الدية وافته تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على أخيه بأنه ضرب أخاه بسكينه ليلاً فاكسرت منه ثلاثة أصابع ومات في ظهر اليوم صبيحة الليلة المذكورة وإن أخاه المدعى عليه حمل المتوفى وقت ذلك فثبت على المدعى عليه من ذلك كفر فانه ماى المدعى عليه كان ماراً بالطريق ليلاً لقضاء مشغله فوجد رجلاً واقفاً بالطريق فخطبته مراراً فلم يجبه فتركه وسعى فقام وراءه المتوفى المذكور ووجه عليه وضربه بدموت فشد ذلك ما أراد المدعى عليه ضرب المتوفى بمطوأة حديد فاقدرسته أصابع في كتف المتوفى لانتقص من ضربه فدخلت السكينه المذكورة بين أصابعه وقرق؛ سبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (أجاب) إذا ثبت اعتراف المدعى عليه طوعاً بالقول بحد يد المطرقة عمد واجب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للضروب بالنيت قتل الضارب إذا أراد قتله بدلالة الحال لا تراحو له بما لا يمكنه التصل بغير القتل وافته تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذهبت بغير أخرى عداً بغيرها كفها على رأسه فهل إذا ذهبت الجائنة إن بصر الهي عليها كان قبل الجنائية ذهاباً واحضرت على ذلك النساء المحلص يقبل منها ذلك وهل إذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص أو الدية وإذا قلتم بالدية ما قدرها (أجاب) إذا ضربت المرأة من فزال ضومعها وهي غير متسقة يجعل على وجه الضارب فطن رطب وتقابل عينه عراً فحماة لذهب ضومعها ولو قلعت لأقصاها لتعذر المماثلة كما في الدر المختار ويرى زوال الضومع بان تقابل العين بالشمس فإن دعت علم أن الضومع باق وقال محمد ينظره أهل البصر وإن لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانسكار والقول قول الجاني مع اليقين على البينات كذا في حاشية الطحاوى على الدر من باب القود فمما دون النفس عن الظهيرة وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب الضومع بعده وقت الدعوى وأما لو اختلفا في ذهاب الضومع حال الجنائية أو قبلها مع الاتفاق على ذهابه الآن كما في حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة عن الظهيرة فقام من حين ولد أو بعد أيام فقال إنه كان لم يبصر بها وقال لا أعلم أبصر بها ثم لا فالقول به عليه أرض حكومة عدل فحاشاه وإن كان يعلم أنه يبصر بها بان شهد شاهدان سلامتها إن كان خطا فبها نعم الدية وإن كان عداً فبها القصاص اه ومنه يعلم أن القول هنا في انكار كون ذهاب الضومع الجنائية الجائنة واليه على وجود الضومع وقت الجنائية بينة الجاني عليها وافته تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على أخيه أنه تشاجر مع والده وضربه بقدم من حديد مرتين في الأولى في ذراعها لا يبرق تحت عرقه فكسرت العظام اثنتا عشرة بين كتفيه فربما من رقبته فقطعت الجلود وغاصت في اللحم وسال منها الدم وكان ذلك وقت كد البكان كذا وأنه مكث ملائماً للفرش ستة أيام ومات في الصباح فثبت على المدعى عليه من ذلك ما يجب بانه حصل بينه وبين أخوته

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٢

الثلاثة من جلته والداعي مشاجرة ومن شدة جرمهم خلفه فرهار بامتهم فأتبعوه
فلما وجدهم متبعين له أخذ القوم المذكور من طاحونة وورماهم به فاصاب اناء والد
الداعي بين كتفيه فصرخهم مكث ستة ايام ملازما للفرار ومات في اليوم السابع بسبب
ذلك فهل يعد هذا من قبيل العمد او اذا كان للقتول ورثة ببلغ وقصر واستط البليغ حقهم
من ذلك يكون حتى القصر من الدية في مال القتلى حالا او يكون هذا من قبيل شبه
العمدو يكون حتى القصر من الدية على الاقالة في ثلاث سنين (اجاب) في الدرر يسقط
القتل عن القاتل لقوات العدل وجفا لا ولياءو يصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا
عند الاطلاق و يصلح احدهم وعقودون بقى من الورثة حصته من الدية في ثلاث
سنين على القاتل هو الصحيح اه وصحوا بموجب القصاص في القتل بخلاف القوم وان
اصاب المحدث وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اختلف المدعي عليه باصابة
المحدث والجرح كان موجه القصص واقتل حتى الباقيين ما لا فيجب على القاتل في
ثلاث سنين والله تعالى اعلم (مثل) في رجلين شهد عليهما بعد دعوى الخصم بانهما
ضربا رجلا بندقيتين دفعة واحدة هذا فاصابته من جرحا صاصت في بطنه والاخرى
قاتت من تحت ابطه وخدشته خدشه نال في حوصله به ضرر رعدة ومات من ذلك ولم يعلم
موت به ضرر ابهما لعدم العلم بعين صاحب الرصاصة القاتلة (اجاب) اذا دعي الولي
القتل حسدا على الرجلين معا وعلى احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعي
فرضي بالقصاص عليهما او على احدهما والا فلا قصاص والله تعالى اعلم (سئل)
في جماعة من بلدين قاتلوا مع بعضهم فقتل واحد من احدي البلدين باصابة رصاص
فيه فتوجه لقتله فاقام يوما عليلا في القراش ومات بعد ابحاث الرصاص بمقتله الذي
ببلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلدة الثانية بانه ضربه بالرصاص المذكور ومن
بارودة هذا امرتين ومات بذلك بعد توجه لقتله ببلده جرحا وانكر المدعي عليه
ذلك فكيف تعرف الورثة ان لهم بينة من اهل بلدة المقتول التي مات بها يشهدون ان
المدعي عليه هو القاتل واقاموا بينة من بلدة المقتول شهدا وبذلك فهل لا يقبل
شهادتهم لانهم من اهـ بل بلدة المقتول لا مداوة وللتهمة ومجرم فقل لانه دفع للسمامة
والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم بما يشهدون به وهو هل اذا قاتل برشادة اهل
بلدة المقتول جميعهم واقاموا بينة من بلد اخرى شهدا يطبق دعوى المدعين اى بالقتل
حسدا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون في ذلك قود اودية (اجاب) لا تقبل شهادة
اهل القرية يقتل غيرهم كالفاد في الخبيرة وضيها اى لو حصل القتل فيها او
يمكن مباح هي اقرب اليه من غيرهما موجب القتل بالرصاص القود ولم يوضح بالسؤال
ا المكان الذي وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانه ارضى السكان الذي وجد فيه وان
ا تصاوة الدية على اهل لان القتل وجد بين ائمههم وفي ارضهم وان حفظ عليهم ولا

يؤزم صوابهم الا ان يدعى عليه الولي وثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم وعليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا بسطة القسامة عنهم ووجوب القسامة والدية على اهل الحلة أو القرية التي وجد فيها القاتل مقرر عند علماء مشهور وفي اغلب كتبهم المحقة منذ كور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تحرق فيه الدماء وتمتلئ فيه القتلى عليهم فلهذا الاعتقادوا اذا التقي قوم بالسيف فاجلوا عن قتل فاقسامة والدية على اهل الحلة لا على المقتلين كذا في الخبرية زاد في التنوير شرحه الا ان يدعى الولي على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل الحلة شيء ولا على اولئك حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل الحلة لان قوله جملة عليه اه وفي الخبرية وقد مر حوايل الحلتين والسكنتين وكل محلي احدهما من فصل عن الآخر ان وجد القاتل في احدهما فالقسامة والدية على اهل دون الاخر فلا يعلم ذلك ينظر الى دعوى المدعى عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهل الحية الى ذلك ويحكم له بها والدية عليه ثم وعلى عاقلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة ان ادعى العمدان ادعى على غير الاقرب فلا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن اه وبهذا سلم حكم ما اذا وجد القاتل بين البلدتين وكان الى احدهما القرب والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب عن قضية قتل الرجل وابنه معا وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذكور والدية مغلفة في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة لثبوته بالاقرار ومن المقرر ان القاتل الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة من موافق الاثر والله تعالى اعلم (سئل) في شخص من بلد كذا يتحقق منه عدة قدافي طين من احيان البلد المذكور يقتربان منها فوسوسة في حصة فشارك فيهما رجلان من البلدة المذكورة فزوجهما الرجل الشر يك المذكور وكان الرجل الشر يك ينام فيهما فوجد قتيلا في الغدائين المذكورين في الحدة المحاور لقيط وجعل آخر من البلدة المذكورة فادعى وارثه القتل على رجل من البلدة المذكورة ليس له استحقاق في الطين المذكور فانسك المدي عليه قتله الرجل المذكور ولم يثبت المدعى دعواه القتل على المدعى عليه غير انه حضر رجلا من البلدة المذكورة شهدوا انهم دوا المدعى بقتله ميتا في الغدائين المذكورين في حدهما المحاور لقيط فلان وبه آخر القتل فسل والحال هذه تكون القسامة والدية على اهل البلدة المذكورة واذا كانت كسيرة تكون على ما قرب من الطين المذكور لا يكون فيمضي من دية ولا قسامة ليكون الدعوى وقعت على غير ارباب الطين الذي وجد فيه القاتل المذكور وتكون هذه الدعوى كسائر الدعاوى التي اذا لم يحضر المدعى يثبت على وفى دعواه استحقاق المدي عليه فيما واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القاتل في مكان مباح لا ملك لاحذ فيه ولا يعلما به الا على ذي الملك واليد فاذا كان المكان

الذي وجد فيه القتل المذكور عمو كما كانت القسامة على ما ليه وان لم يكن عمو كاولا
 يد فيه لاحد على الخصوص فاقسامة والدية على ذى المسكان الاقرب عند وجود الشروط
 المعتبرة واذا ادعى الولي على غيره يكون ذلك امرامنه لاسالك اوفى المسكان الاقرب
 ثم ان ثبت الولي دعواه على ذلك الغير قضى له بموجبها والاحلف المدهى عليه العين
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى غنما وجنبته بموكة وكان ينما فاصبح فتشكك
 بها فادعى وارثه قتله على رجلين من الناحية التي باطنها الجنبته المذكورة ولم يثبت
 دعواه عليهما فهل اذا قامت بسقوط القسامة من ارباب الجنبته حيث لم يكن المدهى
 عليهما من اربابها ثم رجع الوارث من دعواه واعترف بمرأته المدهى عليه ما من ذلك
 وان سبب دعواه عليه ما كان عن نفسانية لا يلزم اصحاب الجنبته شي من قسامة اودية
 وهل تنعم دعواه على غير المدهى عليهما لا (اجاب) يراعى حال المسكان الذي وجد
 فيه القتل فان عمو كان كالتب القسامة على المالك والدية عليهم ان ادعى الولي عليهم
 القتل وهذا وعلى عمو ان ادعاه خطأ فان ادعى على غيره من اربابهم كان امرامنه مسلم
 وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوى على غيره من اربابهم عليه اولا والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة مسافرين اخبروا وهم مارة بان رجل ايدى فلانا من بلد
 كذا قتل رجلا يدعى فلانا يارودة ونحن نشهد على ذلك فزيد ناظر القسم شهادتهم
 عندوا وشهد على شهادتهم آخر بن ووضعوا اختاهم على هذه الشهادة ومن جعلتهم
 قاضي بلدا ناظر المذكور بعد نحو سبعين يوما حيايات دعوى هذا القتل من مدير
 الناحية الى القاضي وحضر ولي القتل والمدهى عليه وسئل من المدهى عليه القتل
 فانكر القتل وجدها كليا فساكف القاضي ولي القتل باحضار البينة بالقتل فاخبره
 انه لا يمكنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذكور واخبره منه خطا بالي القاضي بانه
 يرسل له صورة الدعوى فيكتبها وارسلها له وهو رخصها على مدير الجهة فهل لا يسرغ
 للقاضي المحكم بالقتل الابن بشهادة اليه بنق وجه المدهى والمدهى عليه ولا يكتفى
 باخبار وشهادة الجماعة المذكورين من غير ان يكون ولي القتل حاضر امعهم ولا
 يكون على القاضي جمعة لكونه لم يحكم بشهادة البينة المذكورة وهي قائمة كتفاهما
 اخبرته قبل ان تقام دعوى من ولي القتل (اجاب) اذا شهدت البينة العادلة
 بالقتل في وجه المدهى عليه بعد جوده دعوى المدهى الحاضر معه حكم القاضي بموجبها
 وليس للقاضي ان يحكم بالقتل بناء على مجرد ورقة مكتوب فيها ان فلانا قد قتل
 فلان وليس له ايضا المحكم بالتصا ص بشهادة جماعة بالقتل في غيبة المدهى والمدهى
 عليه او غيبة احدهما لسقوط الشهادة في ذلك والحال هذه من حيز الاعتبار شرعا
 وللازوم الاشارة فيها الى الخصم من حيث كانت الدعوى من الاولياء على المدهى عليه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بندقية بين القرى في غيط نفسه الارض

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٧

مهم
٨

المسلم كذا كان ناعما محررا مائة ولم يعلم قاتله و بين مكان قتله وبلده ستمائة وست
وأودع من قصبه وبينه وبين قرية أخرى خمسمائة وتسعون قصبه فأدعى أولياؤه
القتل ههنا على أهل القرية قالوا لا نرى ولم يثبتوه على واحد منهم ولم يبينوا لمن قتل منهم
فهل يجب فيه التساماة والدية على أهل القرية المدعى عليهم وتنتهي عن أهل بلده
وهل يشترط سماع الصوت من المسكن الذي وجد فيه القاتل من أهل القرية المدعى
عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختيار أو يعلم بمقتضى قدرته على ما هو هل إذا كان
هناك قرية ثالثة أقرب إلى القاتل من القرية التي ولم يدع أولياؤه الدم على أهلها
لا تلزمهم قسامة ولا دية (أجاب) في الدر المختار وأن وجد قيل في دار نفسه فالدية
على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وهذا هو ما هو خلاف في قبه وبه بقي اه وفيه بعد كلام
منافسه وحديثه فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملاح واحد ولا يد الا على
ذي الملك واليد اه وفي الخبرية وان ادعى أي الولي على غير الاقرب فلا مد من البرهان
كما هو شأن باقي الصاوي في غير هذا الشأن اه فاذا وجد القاتل المذكور في أرضه
التي يده ونفسه وحفظه وولايته فلا شيء فيه عنده ما على ما يقتضى اذا لفرق بين
أرضه وداره ودعوى الولي على أهل القرية المذكورة غير معروعة والحال هذه الا ان
يدعى على معين منهم فان ادعى على معين دعوى محبصة أو أقام بينة على طبق دعواه
فرضه على جميعها والا فلا وهذا استغنى عن اجوبة ما رتبته السائل وأطال به والله تعالى
أعلم (مسئل) في امرأة ذهبت للقاضي ببلدها وادعت على زوجها انه ضربها من مدة اثني
عشر يوما بقب مسوقة على ضلعها الايسر فكسره وعلى الخاذل ان يطلب القاضي من
الزوج الجواب فانكر ذلك فكشف جمع من النساء على المرأة المذكورة فوجد بضلعها
الكسر وبالخاذل ان الضرب ينكر القاضي في الزوج السؤال فقال ان ماتت فهي
بعتي وبعد ذلك ماتت فادعى الوارث على زوجها القول المذكور فانكر فهل اذا ثبت
الوارث على الزوج المقالة المذكورة بالبينه يكون الزوج ملزوما ومطالبها وجب القتل
(أجاب) بمجردقالة الرجل المذكور لا وجب عليه قصاصا ولا دية بحيث لم يثبت
عليه ما وجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (مسئل) عن قضيتين قاضي الجيزة تعصمها
ادعى بعض ورثة مقتول مع غيبة الباقي على القاتل بانه قتل مورثهم بطبيعة ضربها
فاصابت رصاصتها فماتت لوقته بسبب ذلك فاقر القاتل بموته بسبب ذلك الا انه لم
يقصد بل قصد شخصا آخر وشهدت بدنة بانه دخل في البيت الذي كان فيه المقتول مع
غيره وضرب بالطبيعة المذكورة فاصابت المقتول فماتت لوقته بسبب ذلك فما الحكم
والحال هذه (أجاب) اذا شهدت البينة بالقتل بالالة المجارحة لا يقبل قول القاتل
لم قصد مطلقا ما لو أقر وقال ادعت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية
والخطئية فيقبل منه ما اقر به ويحمل على الادنى كما تله في رد المختار على الدر المختار عن
العلامة الرملي وعليه فوجب القتل المذكور اذا ثبت بالبينه القصاص ولا يصير لحد

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٩

سنة

هـ

الورثة نخصها من البقية في استيفاء القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان
 اقام احد الورثة ميتة بقتل مورثه بريد القود لا يقيد حتى يحضر القاصم
 فان حضر القاصم بعديها ثانيا ليقول لقاتل عند امامتنا الاعظم والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجلين غر با وجلا بدينيتين فاصابا معا جدارهما حصنهما فاشتد
 هتاجهما لاهله فوثر عادة والاخرى اصابته في بطنه وهي القاتلة فادعوا لاهله فاشتد
 لاحد الضاربين مينا بل يعلم انه لا تعدو هملته يرهبها ثم مات المضروب من ذلك الضرب
 فادعى الولي القتل على احدهما لابعينه وشهدت البينة بذلك (اجاب) اذا لم يعين
 الولي المدعى عليه وادعى على احدهما لابعينه لانه مع دعواه لان شرط صحة
 الدعوى العلم المدعى عليه فان ادعى الولي على ما جعها او على احدهما معينا وادعى
 بینه على طبق دعواه حكم له بجميع ما والا فلا فداقته ولا تاخير الدين الرمي بعدم سماح
 الدعوى في تلبرذ ذلك لاجرام المدعى عليه موافقه الى علم (سئل) في رجل له ارض
 خارجة قرب قرية آلت اليه بالثمن من والده ووجد اعطاه الرجل من غير اهل
 القرية فجعلها جارا لوضع حصاه من مدة ثمان سنين ووجد فيها رجل قتيلا من القرية
 بالآلة جارة كان خيرا على البحر من المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل
 القرية يقول بینه فهل تجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان القبط
 متصلا بها وعلى صاحب القبط او على الرجل الذي اخذ ووضع الزرع فيه وهو ما تقدم
 الدية وهل تسكرن حالة او مؤجلة (اجاب) صرحوا بان محل استبصار القرب اذا
 يكن المالك الذي وجد به القتل يسئل عما كان كالحق فان كان محلا كانت القسامة
 والدية على ذي المال واليسد فان ادعى الولي على غيره وانبت دعواه بالوجه الشرعي
 قضى له والا كانت الدين على المدعى عليه كاثم البطاوى فان لم يكن محلا وكان
 قربا من القرية الصغيرة فادعى الولي على احدهما لم يشك وكان بالقتل اثر كانت
 القسامة والدية على اهلها في المدعى منه آلاف درهم او الف دينار الى آخر
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من قاضي الحلة الكبرى محصلها
 ادعى شخص بطريق وكالته ووصايتة وعن ورثة شخص مقتول على آثر بانه ضرب
 موثوم بمخربة حديد حديد او مات بسبب ذلك فادعى المدعى عليه بان المقتول ضربه بنبوت
 في يده فما كان من المدعى عليه الا ائتمد ضربه بمخربة من حديد فرماه فاصابته في
 بطنه ولا يعلم محل الاصابة وانتهت يومها بسبب دمه بالبحر بمذكرة كورة (اجاب)
 الاقرار بجهة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذكور بضره بمخربة بالبحر بالحديد
 حديد او باصابة الحديد وان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق
 الاقرار بذلك مع الطوع والاختيار ولم يكن ذلك القتل لدفع الضرر ويبحث كان ضرب
 المقتول للقاتل لم يرد اياها لقتل ولا يمكن القاتل القصاص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

صفر

٢

مطلب ضرب رجله رمدا
 قتله فلم يقلص منه الا بقتله
 قتله لاثني عليه

(سئل)

(سئل) في رجل مات وله أب وأولاد نصر وزوجة وأخ غير وارث ادعى ذلك
الأخ بطريق وكالة الشرعية عن الزوجة عن الأب فيما يخصه وما يخص القصر
الولي ذلك الأب عليهم أن ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان يئتم به بين جماعة معينة
منازعة في شأن قنات ما وانه ضربه وواحد من هؤلاء الجماعة الميعنين وهم الخمسة ولكن
لا يعلم المدي شخص الضارب بعينه فأتت من ثلثة أخيرة وأثرها ظاهر يرى برأسه
هل الموت وعين ذلك الاقرباس يشهدون به كما أفاده المدعي في قوله وتلك الأخيرة
حصلت في أراضي أهالي ناحية الخمسة أشخاص المدعى كورة وما سئل هؤلاء الجماعة
باعتقوا يحصل أصل المنازعة بينهم وبين فلان الميت وأنكر وأصول الضرب من
كاهم ومن بعضهم أن الادر من التي حصلت فيها المنازعة من أرض بلدهم فهل هذه
الدعوى غير مسموعة لكونها على يد برعيين من هؤلاء الخمسة وهل هي ليست من المورث
حيث حصر هافي هؤلاء الخمسة ولعرض صحة الدعوى واحتج إلى بين هل يؤخر نظرا
للقصر (اجاب) شرط صحة الدعوى تعيين المدعي عليه فالظاهر من الولي المدي عليه
لا تسمح دعواه وان صحت دعواه قضى له بموجب مدعاه والادبت حلف المدعي
عليه الميعن الشرعية يطلب الولي هذا إذا لم يكن لأوجب في هذه الحادثة قسامة وفيه
على أهل القرية القرية بأن لم تؤخر فرسوطهما مالوا كانت ما يجب فيه القسامة
والدية عليهم فتسكني الدعوى على أهل القرية كاهم أو بعض معين أو جميع كما يستفاد
من الزباني والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضي قلوب بمحلة المدعي
شخص يدعى عبدالكريم بطريق النيابة وورثة متوفى على شخصين انهما تعديا على
المورث وضرباه مدعى صغرى عنقه وعلى قلبه سو يتا لتبايت النجوم هات بسبب
الضرب المدعى كور من ماسو به وان المدعي عليه ما قتل المدي قتل من المدعي عليه
فأنكر كليا فتشهد رجلان بأن المدعي عليه ما ضرب بالمقتول كل منهما على صفة
من صغرى عنقه فوقع على الأرض واشتغل الناس عنه بتقليص عزاله ثم مات وكشف
عليه فوجد مصرعاً على بطنه بالنبوت ولم يعلم أن كان موته بسبب الضرب أو بالتي بعقه
لشهادة قسم أم بالضرب الذي على قلبه (اجاب) حيث ادعى عبدالكريم اسما هبل
الوكيل من وورثة أخيه المدي قتله بأن سألنا أئصارا ومحمد الدهشان الصغير ضربا سنة
بالتبايت الشوم على صغرى عنقه وعلى قلبه وأنه مات بسبب الضرب بالمدعى كور الذي
حصل من المدعي عليه ماسو يتقبلات متعدين قتلوه شهدا شاهدان المذكورين
بأن محمد الدهشان المذكور ضرب بالنبوت على صفة عنقه وضربه سالم نصار في صفة
عنقه الثانية وقد ذكر انهما لا يعلمان أنه مات بسبب الضرب الكائن على صغرى عنقه
أم بالضرب الكائن على بطنه وظاهر أقواله لا يكشف بل يمكن بين الشهادة والدعوى مطابقة
وقد شرطوا في الشهادة في مثل ذلك لفظا بقرعة وقد تردد الشاهدان في كون الموت بسبب

الضرب المعان لهما أو بالضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فأوجب ذلك خلافا
 في شهادتهما فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعى عليهم بناء على هذه الشهادة والله تعالى
 أعلم (مسئل) في رجل يدهي بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه أو كالتعمين
 والدفع أن أنهت تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت على ساقه الأيسر فقطع المجمل وكسر
 عظلة الساق المذكورة وقت العشاء فريسان دارس ليمان العبد فقتل إلى تلك الدار
 محمولا فأقام بها يومين ثم نقل منها إلى بلدة أخرى بها حكم المدعية فبعد أن قطر
 الحكيمة له فأد كسر ساق رجله المذكورة وأدخل أخوه المذكورة الاستئالة ليعالجه
 فمكث فيها نحو اثنين وعشرين يوما ملازمًا للفراش ومات بسبب الضرب المذكور
 وأوجب المدعي عليه بانه توجه بعد العشاء عند الخضر فلم يجد الموتى هناك فارسل
 بطايعه ولما حضر تنازع مع بعضهما فامدح المدعي عليه رجلا بمساكة لضر به على ظهره
 بنبوت كان معه فصادقت الضر بمساكة الأيسر فقال من الدم ولا يعلم أنها كسرت
 عظلة ساق الموتى المذكورة ولا ملازمته للفراش المذكورة وأتذكر موته بسبب
 ذلك وهو عرف أن الموتى كان مرضا وقت الضرب بعرض كان يعتريه وأنه مات بسبب
 المرض المذكور ولم يشع أنه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعي مائة بابل أنما
 لازم للفراش إلى أن مات ولا يقدح في ذلك توجهه إلى البلدة التي بها الاستئالية
 المذكورة أم يطلب منه مائة بانه مات بسبب الضرب وإذا لم توجد بيته على شيء أصلا
 لا يكون في ذلك إلا لعين الشريعة أم يكون فيه الدية والقسم على ما إلى الناحية وما
 المحكم (اجاب) لا يلزم من الضرب القتل فلا اعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا
 يلزم الدية حتى تقوم البينة بأن المضر وبإلزام الفرائض حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعي
 عليه وهو كما حدتهم أو بقرانه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها
 لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كذا افاده العلامة الرمي وعمر حوا بان الدعوى على
 معين من أهل الأهلة لا تسقط القسامة عنهم والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل ادعى على
 رجل آخر من أهالي بلدة من بلاد الريف بأن ولده هك كان ما را بطريق بلدة المدعي
 عليه خلف جمل له صحبة جالين من بلدة فتعدى عليه المدعي عليه بيجر من بلدة وضربه
 بنبوت في جنب راسه الأيسر فكسر العظم ومكث في فراشه يسلمه اثني عشر يوما
 ومات بسبب ذلك وطالبه بما ينزبه على ذلك شرع عاقل المدعي عليه فاجاب بالانكار
 لذلك فكلف المدعي إثبات دعواه فأحضر الرجلان الذين كانا صحبة المقتول وشهدا
 طبق الدعوى فهل والحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلة وتكون مغلظة
 أو مخففة وما قدر قل منهما (اجاب) دية شبه العمد وهو أن يتعمد قتله بكل ما لا يكون
 القالب فيه الحلاك كالسوط والعصا والمجر الصغير مائة من الإبل أرباعا نجس وعشرون
 بنت غنم وهي التي تم لها ستة ومئنت في الثانية وخمسون وعشرون بنت لبون وهي

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٧

ربيع الثاني سنة

التي تم لها ستان وثمعت في الثالثة ونحو عشر ون حقة وهي التي تم لها ثلاث
 سنين وطمعت في الرابعة ونحو عشر ون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطمعت
 في الخامسة وهذا هو الدية المغلظة وتعين في شبه العمد على ما صرح به الزلي من أن
 الدية في شبه العمد لا تكون الا من الايل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في
 كل سنة ثلث المائة من الايل اه ورجه في الشرب لئلا ياتلوا كان الواجب ما هو اعم
 من الايل لم يكن للتقليط فائدة لانه يختار الاخ ففة وت حكممة التخليط كما في حواشي
 الدرر فقلنا من الى السعد وقيل ان التخليط يكون بدفعه من الايل ار باع كما ذكر
 ان دفعت منها وان دفعت من غيرهما فلا فرق بينهما وبين الخففة وهي مائة من الايل
 انما سامن كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن الخاض عشرون او
 ألف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة ففائدة التخليط تظهر عند
 الدقة من الايل وهو ما عليه المثل الآن بحيث كان للقاتل المذكور مائة كان
 الواجب عليهم الدية المغلظة تؤخذ منهم في ثلاث سنين والقاتل كما سدهم واذا لم يكن
 له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعقله بيت المال حيث كان له وادع معروف ولو
 بعيدا والله تعالى علم (سئل) في رجل وكيل عن ورة تقول ادعى على ثلاثة اشخاص
 من بلد من بلاد العراق بان مورث مو كايه كان مارا بطريق بلدة الاشخاص المذكورة
 خاف رجل فخرج عليه الثلاثة المذكورة فضر به احدهم بنبوت اصاب عظم انفه
 فكسره فوالثاني ضر به بنبوت اتوا على جنبه الايسر فوق ساقه على الارض فنقلوه الى
 دار رجل من جملة فلاحهم وهو محكث يوما جاء الثالث من الاشخاص المذكورة
 وضر به رجلا في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلتهم فنقلوه ثانيا الى دار العهدة ودموا
 عليه التراب ثم اخذوه الى بلدة فراوهمضرو باهذا الضرب المذكور ويطالبهم بما
 يلزمهم ثم عاقسئل من المدعي عليهم فاجابوا بالاعتراف بوفاء الميت المذكور وانهم
 وجدوه مضرو باهذا الضرب وساقطاع على الارض فنقلوه الى دار رجل من القلاحين
 ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وانكر واضر به فطلب من المدعي بيته فاحضر شهودا
 من بلد المدعي عليهم فشهدوا بانهم باووا في كيفية فلم تصادق شهادتهم
 واحضر البيعة التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنبوتين احدهما على
 عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورة من جملتهم ولد
 قاصر فهل والحال هذه يحلفون بمن القسامة وتكون الدية عليهم وعلى عاقلتهم واذا لم
 يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة واذا زمت الدية فما قدمها
 (اجاب) شهادة بعض اهل الهلة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم بطلانة ومثله شهادة
 بعض اهل القرية الصغيرة على بعض خبيثين بقتل المدعي عليهم ولم يعلم
 القاتل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل الهلة او القرية الصغيرة او على بعضهم

حلف نخسوں رجلا منهم بخناوهم الولی بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ثم قضی القاضی بالدية المعلقة على عاقلة اهل الهلة والقرية وهى مائة من الابل ارباعان كانت منها دعوى الولی على واحد من من لم لا يسقط القسامة عنهم كفى الدود وغيره فاذا كان المدعى عليهم من اهل الهلة او القرية التى وجد بها القتل كانت القسامة عليهم والدية على عاقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقى اهل الهلة او القرية بالدعوى على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك الهلة او القرية الصغيرة فلا قسامة ولا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى فى غير هذا الشأن والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل لم يعرف اسمه ولا نسبه ولا نوعه ولا من اى بلدة وجد مقتولا وملقى فى ساقية ملو كثر جاعل من قرينين يمدون عن الساقية وقرعها جادة من العرب فيقون بخناهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لوثا وإذا كان لوثا فعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به يطالب به حيث لم يعلم القاتل وارث ولا نوع ولا جهة وإذا كان كذلك هل يصح دعوى اللوث من الحماكم او من وكيل بيت المال وإذا قلتم بجهنمهما فن يدعى عليه (اجاب) فى التذير يروى عنه ولا امام حق اخذ دية مسلم لا لولى له اصلا ودية مستان اسم هنا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا مصومة وفى العبد له القتل خصوصا والدية صلحا للعقوبة المحق العامة اه وقيد الهشى اخذ الدية صلحا اذا رضى القاتل بها فلا امام او نائيه فى ذلك الدهوى بالقتل المذكور وصرحوا بانه يراهى حال المسكان الذى وجد فيه القتل فان عسوا كجب القسامة على الملك والدية عليهم ان وقعت الدهوى عليهم بقتل عمد وان وقعت الدهوى بخطا فعلى عواقلهم فى ثلاث سنين وصرحوا ايضا بانه لا عبرة للقراب الا اذا وجد فى مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليدوانه اذا ادعى على غير الملك او ذى الملك الا قرب تصكون قبرته ويجرى فيها ما يجرى فى سائر الدعاوى من غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل جهادى او ادبى اهل بلده امساك اخيه لعدو الجهادية فضرى ذلك الجهادى احدا من يد امساك اخيه ببندقية فخرجت منها رصاصة فقاتل بها المصروب وكان ذلك فى بلدته يربلدا القاتل والمقتول بمقتول رجل منها مخصوص بخامدة المقتول وهى امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلائها المبت فى الدعوى واقام القاضى على الولد الصغيرة وصدا فادعوا الى ذلك القاتل انه قتله بالبندقية فى محل فلان وفضلوا الدعوى وانكر الجهادى حصول الضرب منه للمقتول وانما اعترف بوقوع مشابرة وقتال بين اهل بلد المقتول والبلد الشافى الذى مات فيه المقتول وقتل بينهم النصف القتل المذكور فاقام المدعون ينتين واحدة من البلد التى قتل بها وانكرى من بلد القاتل والمقتول فشهدوا بانه قتله الجهادى المدعى عليه هدا برصاصة بالبندقية ورواؤه وحده وكرهه فمضى المدعى عليه جميع الشهود

٣٠
١٢٦٧
مطلب الامام حق اخذ
دية مسلم لا لولى له اصلا

بان البينة التي من بلد وبلد المقتول بينهما وبين المدعي قرابة من جهة بنو القلم سيما
 وكانوا حاضرين برفقة المقتول لضبط انفاوا الجهادية وصدقه على المحضورات وكروا
 القرابة والبينة التي من البلد الذي وجد فيه المقتول ثم تم دفع ضرر القسامة والدية
 عنهم فهل تعتبر معارضة البينة التي من البلد التي قتل بها القتل اتم متبادع الضرر
 والقسامة والدية عن بلدهم لاسيما واحد الشهود صاحب المنزل الذي حصل به القتل
 ولا سيما بغير حجة للبينة الثانية التي من بلد القاتل والمقتول بانها من قرابة المقتول ولا
 بحضورهم برفقة المقتول لاختلاف الجهادية وهل لو بحث شهادة البينة الثانية
 ووجب القصاص بقادح او يؤخر الى كمال القاصر ولو اتم لكمال القاصر يحبس او
 يطلق بكفيل (اجاب) نعم لاصرة بطن المدعي عليه بما ذكر في البينة الثانية ولا في
 الاولى ما عدا ما للمقتول الذي حصل فيه القتل وبقي ما بعد التزكية والتعديل
 اذا ما بقيت الشهادة الدعوى والاكبار والقود قبل اكبر الصغار اذا لم يكن الكبير اجنبيا
 عن الصغير فاذا كان الابن المذکور من زوجة المقتول على ما في فتاوى المحنفين او مطلقا
 على ما في به النجاشي وعول عليه في رد المختار يكون للأب والزوجة المذکورين
 القود قبل بلوغ الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر في مركب مع جماعة
 فموت له درهم فاتهم بجلابيب ثي وجده من متاعه عنده فتشاور معه فضر به
 المتهم فوقع له ثلاثة اضراس من اضراسه بسبب الضرب فترافع معه لدى المحاكم
 الشرعية فقام بيته فقتل منها في اى وقت فقات وقت المغرب والمدعي قال بعد اذان
 المغرب فهل هذا الاختلاف لا يضر في اداء الشهادة لان الوقت واحد ولا يضر عدم ذكر
 البينة اسم الشهر الذي حصلت فيه المشاورة وبك تنفي بقوله ان في آخر الشهر الماضي
 في ليلة كذا (اجاب) اذا شهدت البينة مطابقة للدعوى يحكم القاضي بوجوبها بعد
 التزكية والتعديل ولا يعد ما ذكر اختلافا ما نفع القبول والله تعالى اعلم (سئل) في قضية
 رفعت على يد قاضي طنتاد وكتب في شأنها اعلاما مشهورا ولا يختمه فان لا دفعتم ليدونا
 دعوى ورثة السيد هجرهم من ناحية كغفر بن الدين وهم والدة دفعة ووزوجته ام النبل
 وشهاب الدين هم الوصي على ولدي ابن اخيه القاصر بن عن درجة البلوغ فغما مصطفى
 وابراهيم المختصر ارتا المتوفى فيهما من قبر بشرى بل على عوده حواس من ناحية كغفر بن
 الدين بان المدعي عليه قتل السيد هجرهم وقت العشاء في حرن ناحية ام اخنان بندقية
 اصابت في راسه من عوده المذکور بسبب ان السيد المذکور ضبط فغضا للجهادية
 فاستثقت بعوده المذکور وان الذي قتله عوده المذکور مثل من عوده فاجاب بالافتكار
 لذلك وجد ذلك هذا كايما فطلب من الورثة دفعة فاحضر ولصلى بن موسى خطاب
 وابراهيم ماضي من الناحية المذکور وشهد كل منهما على اقراره بان السيد هجرهم خرج
 من الناحية ومحبته عوده اغضب فغض للجهادية من القبط يسمى موسى فصاح واستغاث
 بعوده فلما وصلوا الى حرن ناحية ام اخنان وجدوا السيد هجرهم مقتولا برصاصة في راسه

١٢٦٧

١

مطلب للأكبار القود قبل

كبر الصغار اذا لم يكن

الأكبار اجنبيا عن الصغير

١٢٦٧

١٣

ولم يعلم وان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غيرهما فقتلوا من احضار
غيرهما عزرا كلها وعن اثبات ذلك على عوده المذكور فقتل في القصاص
والدية على أهل أم اختان فبذلك خسرو رجلا منهم فقتلوا من الولي باقية ما قتلنا مولا
علمناه فان لا يلزم المذمى عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جعل الا دية
وقنا هذا الراجح عند الاحتياج اليه فهل الزام القصاص لاهل أم اختان بالقصاص
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قال أولياء القتل وجدا
بينة بعد ذلك على المذمى عليه غير الاولى يكون للعامة كما سمعها أولا (اجاب) اذا
وجد القاتل المذكور في راس من القرية المذكور فبقيت يد مع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكا كالميرهم وحيث القصاص والدية فيه على أهلها ولا يمن من
ذلك لدعوى الأولياء القاتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الامارة القبيصة كما افاده
الخبر الرمي وان ادعى الولي القاتل المدعى معين من غيرهم كافي هذه الحادثة فلا بد من
البرهان كما هو شأن اثر الدعاوى في هذا الشأن وكان ذلك ابراهمه لاهل هذه
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحيد بنده فالزام القصاص والحال هذه القصاص
والدية لاهل أم اختان غير صحيح حيث ادعى ولي المقتول على معين من غيرهم بل يكلف
الولي اثبات دعواه على من ادعى عليه فان أثبت فقتل به بعد داه والاقلا والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة وجدت مقتولة في منزل ساكن فيه فزوجها ولد من شاورته بخلاف
زوجها المذكور واولادها منه انصر فادعى الزوج المذكور على ثلاثة اشخاص من جهة
من العرب كثيرين كانوا مقيمين بالبلدة التي وجد فيها القاتل ثم بعد ذلك انصرفوا وانزلة
مستقلة قبل القتل بعد طويلة لسكونهم لسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والقرية
حكم البلدة فان لم توجد بينة تنفي عنهم القصاص أو تكونان حكم البلدة الواحدة
فتثبت وهل يكون وجودها مقتولة في المنزل الساكن فيه الزوج حجة في حقه فيقتل
دعواه لانه عليه حفظ ما في المنزل الساكن فيه سواء كان ليس ملكه ولا نه يدعواه
يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان ساكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز
للقاضي ان ينصب من يدعي عليه (اجاب) حيث ادعى الولي وهو الزوج على معينين
غير مالئ المكان الذي وجد فيه القاتل أو على معينين من غير أهل البلدة التي وجد
فيها القاتل ولو وجد قتيلا فحقا فان اثبت دعواه بالوجه الشرعي فقتل به بعد داه والا
يثبت دعواه حلف المذمى عليهم انهم انما ائتمروا بطلبه كباقي الدعاوى وهذا يعلم
جواب ما اطال به السائل في الاستفهام واقفه تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع عليه
شيخ بلده السجين لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتا في السجن وبه اثر
خنق ولم يكن موجودا معه احد فهل يلزم من هذه اذا ادعى عليه او يلزم من
السجين وان كان مقصودا منه او لا يلزم احد او يكون هدرا (اجاب) صرحوا بانه
يراضي حال المسكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا كاتجب القصاص على الملاك

١٢٦٧

١٦

ومضان

٤

١٢٦٧

١٢٦٧

٤

سؤال
مطلب الاراضى التى
لها مالك استلقت من
يده نالما وقب الا يجب
على المالك شئ ولا على
الناصب ويكون القتل
فيها هدرا

والدب على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالك اخذت من يده نالما وقب الا يجب
على المالك شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على الناصب ويكون القتل فيها هدرا
ومر حوا ايضا بان الشارع الا اعظم والمعين والجاسع وكل مكان يكون التصرف فيه
لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يصصون لاقامة ولا دية على احد وانما
الدية في بيت المال وهذا اذا كان نائبا اى بعيدا عن المحلات والا يكن نائبا بل قريبا
وعلى اقرب المحلات اليه الدية والاقامة لانه محفوظا بحفظ اهل المحلة فتكون القامة
والدية على اهل المحلة كذا افاده العلامة العلاني ومنه يستفاد الجواب والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يبيع على بن صالح من محلة دمنه ولدا فصره
يزيد من خمس سنين بشرط ان يبيع ابيه ورجل آخر يبيع النادى من محمد من الناحية
له ولدا فصره هره ثمان سنين وفي كل يوم يروح الولدان باقنار مبيها لاراضى
الناحية وكل منهما يبيع عندما تنصفه في يوم مرامع فصرهما كعادتهما فرجع
ابن على صالح محمولا على ولد من الرماح حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس
كانوا حاضرين بالمنزل فوجدوه مضمرا وبانسا لوه من ضربك فاجبرهم ان الذى ضرب به
ابن النادى محمد المدهود لانه قال له حوش اقم فلم يسمع فصر به بالفرقة على رقبته
فوقع الى الارض فماده ثانيا وركض به رجلا في بطنه مضمرا بطوبى في راسه فاصابته
فقت اذنه وانه مكث يومه ولياته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الدوان
فاحضروا والد المتهوم وولده القاصر المذكور واخذوا منه الاجرة والاستلثة ثم
وجهوهما الى محل القاضي لالتباس المحكم الشرعى فحضر والد الميت والد المتهوم
وولده بالجلس وذكروا الدايته بحضرة والد المتهوم وولده القاصر بان الدايته ذكروا
تعدى على ولده مضمرا بالفرقة ووكفه رجلاه في بطنه مضمرا بطوبى في راسه فقت اذنه
البساروان ولده الميت المذكور مكث يومه واوليته هذيلة ومات بسبب ذلك وليس له
يمنة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت فاقاله حال حياته فسل
والحال ما ذكرتم دعوى والد الميت على والد المتهوم حيث كان المدعى عليه فاصرا
واذا كان الولد يميزا سمع على نفسه واد اجد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجد المدعى
البيئة وتوجه اليه يوثق الى كمال القاصر واذا قلتم بتاتر يبعس القاصر الى كماله ولا
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تصح الخصومة من الصبي
الا ان يكون ماذونا كذا في الاشياء فقلنا من الملتقط وفيها ولا تمنع قديمه ولو كان ماذونا
فباع فوجد المشتري به عبدا لا يباع حتى يدرك كافي العمد ولو ادعى على صبي محجور
ولا يذنه لا يحضر الى باب القاضي لانه لو حلف فنشكل لا يقضى عليه كذا في العمد
اه وفي التثنية يروى عنه واهله يابى الدعوى العاقلة المميز ولو صبي او ماذونا في
الخصومة والا لا اشياء اه فلا تصح الدعوى على الصبي المذكور اذا كان يميزا

ما ذوقناه بالخصومة والا فلا بل على ابيه ولا يمين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ادعى
 وفي القتل على معين ليس من اهل المكان الذي وجد به القتل واقعة تعالى اعلم (سئل)
 في رجل وجد قتيلا على شاطئ البحر الاكظم فادعى وورثته على رجل معين انه هو القاتل
 لو رثهم جدار صاعه واسعه شهد الورقة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين
 المذكورين غير عدلين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان ظروف الموضوع
 ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدائهما واذا كان الشاهد لا يبين كون القتل
 هذا او خطأ كدعوى المدعي هل تقبل شهادته أم لا اذا لم يكن للورقة بينة غير هؤلاء
 وكان بالقرب لهل القتل نزلة واحدة اجاب لا تقبل شهادته في ارض غير مملوكة وسكنوا بها
 وفيها مسكن المدعي عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لهل القتل واختلف المدعي والمدعي
 عليه في القرب وسماع الصوت فالقول بان (اجاب) اذ لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل
 شهادته ولا بد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولي القتل هذا
 فشهد العدول بالقتل المطلق بلى ويقضى بالديه أي يطلب الولي ويحمل على قصد
 العذر المندوب اليه لا على التسفلة وقد صرح علماؤنا بأنه مراهي حال المكان الذي وجد
 فيه القتل فان مملوكة كنجب القسامة على الملاك والديه على عواقلهم وبأنه لا عبرة
 بالقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا مملوك لا حديقته ولا يد والاف على ذي المالك والديان
 الدعوى على بعض اهل الهة لا تسقط القسامة من باقعيه فاذا كان المكان الذي وجد
 به القتل المذكور مملوكا كانت القسامة على الملاك اذا ادعى الولي عليهم القتل فان
 ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن الملاك وحينئذ فان ثبت دعواه القتل
 على المدعي عليه قضى له بوجهه والا فلا وان كان المكان الذي وجد به القتل ليس
 مملوكا وجبت القسامة والدية على اقرب القرى قال في التنوير وشرحه ولو نجس بالثب أو
 بالجزيرة أو برحط أو ملقى على الشط فعلى اقرب المواضع اليه من القرى والامصار
 والاراضي اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا ومن المعلوم ان القول
 لنسك جيبته حيث لا بينة لادعى على مدعاه واقعة تعالى اعلم (سئل) في رجل نزل
 في داره جماعة لصوص ليلا ضربوه بالبارود فاصيب برصاصتين ثم بعد مدة تزد على
 عشرة من بومادى المضروب ان فلانا افلسنا في هو الذي نزل على مع جماعة وضربوا ليلا
 ثم بعد اشارة مات الرجل المضروب عن وارث فادعى الوارث على الرجل الذي ادعى عليه
 موثره قبل موته انه هو الذي ضرب موثره بالبارود مع جماعة وكل ذلك بدون ثبوت
 بينة شرعية فهل اذ لم تثبت على المدعي عليه ذلك ما بينة الشرعية لا عبرة بدعوى كل
 من الوارث والمروث بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى على المدعي عليه المذكور
 بمجرد دعوى الولي عليه بدون اثبات شرعي واقعة تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهالي
 مشول رل لحو اليها مع ثلاثة رجال منها اقدم من مشايخها فحين قر بهم من هلمهم
 اصاب الرجل المقتول رصاصة فوقع ميتا فخرج على الباقي منهم جماعة بالنبات

١٢٦٧

٣

مطلب ادعى الولي القتل
 بعد اشتهدوا بالقتل المطلق
 يقبل ونجيب الدية

١٢٦٧

٤

واصبه شيخ البلد بقتل في رأسه فاستغاثوا بأهل الجهة والمجعة القريه منهم فاقاموهم
وفرقل من القاتل والضارب هاربوا ولم يعلم القاتل وسئل ولي المقتول عن القاتل فذكر انه
لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع احدهم الورثه بالقتل على معين من اهل البلده ولا على جميعهم
فماذا يكون المحكم هل يقضي بالتسامح والدية على اهل الجهة التي وجد القاتل بالقرب
منها وان لم تدع الورثه على معين ولا على كل اهل الجهة او لا يقضي بذلك الا ان يدعى
الولي بالقتل على معين او على الكل (اجاب) اذا وجد ميت به جرح او اثر ضرب او
سنتق او خروج دم من اذنه او عينه في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه بالقتل على اهلها او
ادعى على بعضهم حلف نجسون رجلا منهم بمقتارهم الولي باقعه ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
بان يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمت له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت
الدعوى بمقتل معد وان وقعت الدعوى بمقتل فعلى عواقلهم كافي الذر المختار فقد اذاد
ان المحكم بالتسامح والدية بعد الدعوى من الولي وقدم حروا ايضا بان شرطها تقدم
الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجدته بلاقع الحماكم ان قاتله فلان فاحضره
فعرف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذكور وساله الحماكم فاعترف بانه هو وفلان
المذكور ضرب باه بالنبوت فمات وانكر فلان المذكور ضرب للرجل المذكور فعمل بعد
اعتراف الرجل المذكور بذلك ودعوى الولي عليه القتل فواجب وجب وهو الهبة اذا
كان طامعا في اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلانا ضرب بهي ام يطلب منه بيعة على
مقاتله المذكور (اجاب) الاقرار من طوع عهدة فامر على المقر فيعامل بحريه فقط ولا
يسرى على غيره وليس المقر خصما على الميت فلا تطالب منه بيعة على مشاركة الاجنبي
له في القتل وفي الاقروية من الجنائيات ولو قال ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال
لا ادري مات منه ام لا وليكنه مات وقال الولي مات منه لم يقتل ولو قال مات منه من حين
نهبته او من هجره وقال الولي مات من ضربك فالتقول قول القاتل وعليه نصف الدية
في الفصل الثاني من جنائيات الهبط البرها في اتهم وفي الخانية من فصل فمن يقتل
خصما صوفين لا يقتل رجل قال ضربت فلانا بالسيف معدا ولا ادري مات منها وليكنه
مات فقال الولي القاتل بل مات بضربك فاته لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن
حين نهبته او ضرب رجل آخر ضرب به اخصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول
قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب
عن حادثة مضمونها ادعى شخص بطريق ولاية عن ورثة مقتولة على شخص آخر بان
المدعي عليه مدعى على مودتهم واخذها من مترساعا على ان قصده وله هاجمة النظام
فضر بها على راسها وسدلية ظهرها حتى ماتت بذلك فسأل منها الدم من هاجتها والله
وصدق المدعي عليه على انها قتلت في بيته غير انه لم يقتلها هو ولم تعد عليها بضربه وكان
وقت ذلك قاتبا تابحا به شبري خلفون بولاية المذوقية ولم يثبت قتله اياها ببينة هذا
مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة في دار المدعى عليه وبها جرح او اثر ضرب

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

صغر

سنة

بينتة على أن موردتهم صار ذافرا من حتى مات بالسبب المذكور وأقام المدعى عليه
 بينتة على أن موردتهم يرى من الضر ببول يمكن حاث بسببه من المقضى بجائزته العتامة
 بينتة الموت وإذا لم ينسب المدعى عليه في الشهود فبأنهم تحت حكمه والعداوة الدنيوية
 ظاهرة بينهم وبينهم كما هو المشاهد في ما بين المحاكم واللاحين الذين تحت احكامهم في
 هذا الزمان يجب لذلك وهل يقول أهل الخبرة يعني الحكام الذين ما ينو المضروب في
 مرضه الذي مات فيه ان مرضه وموته بسبب الضر ببول تكون شهادة منهم وقضى بهام
 لا عبدة بقولهم ولا بد من بينة اخرى واذا ثبتت الدية الشريعة في ذلك تكون على الاثر
 بالضر ببول او المامورين واذا قلتم انها على الاثر هل تكون في ماله لا فراق بالضر ب
 مؤجدة في ثلاث سنين كاهي على العاقلة (اجاب) قال في التنوير وشرحه جرح
 انسانا ومات المجرور فاقام اولياء القتل بينتة انه مات بسبب الجرح وأقام الضارب
 بينتة انه يرى من الجرح احوال ومات بعد مدة فبينتة ولي المقتول أولى كذا في معين
 الحكم معز بالصادق اه وصرحوا بعدم قبول شهادة العدو على عدوه اذا كانت
 العداوة دنيوية ولا بد من معانضة الفعل المشهوبه ولا عقل العاقلة ما لم يصلح او
 اعتراف الجاني وبان الاعتراف بالضر ببول لا يكون اعترافا بالموت منه واذا تحقق كون
 المامور بالضر ببول مكرها عليه اكرها معتبرا بنسب الفعل للاخر ولا نسب للباشر واذا
 وجبت الدية تؤخذ في ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة او على الجاني والله تعالى اعلم
 (سئل) في جماعة تترقب عليهم تراج اطميان أمير يفهر من الجهة اخرى فيسير المحاكم
 رجلا على دفع ما عليه من من الخراج بعد ان دفع ما عليه من الخراج فتوجه ابن الزجل
 المذكور لاجل التجارة وصعبته بضاعة تلك الجهة فوجد الجماعة فرفع أمرهم لها كم
 تلك الجهة فأمرهم برجوعهم لبلدهم فخرجوا فدل اذا مات واحد منهم في أثناء
 الطريق قبل وصولهم لبلدهم وأرادوا دوزنه الزام الرجل أو ابنته بدية متع لان بان ابنته
 لما رفع الأمر كما الجهة التي كانوا فيها وأمرهم بالرجوع تسبب بذلك في موته في
 الطريق ولولا ذلك لأمرهم المحاكم كمولي في الميت من الإيجاب لذلك ولا يلزم الرجل
 المذكور أو ابنته بشئ من دية ولا يعتبر به عليهم المذكور شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة
 الميت المذكور لاخذ الدية وقام ال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدهي على
 شخصين ان فلانا مضارب بولده سكن في جنبه والثاني ضربه بنبوت لا يدري ان كان
 قبل ضرب بولده فلان المذكور أم بعده فمات لوقته بسبب ذلك وانكر المدعي عليهما
 ذلك فعرف المدعي ان فلانا المذكور أقر بدويان المدعية انه ضرب بولده المدعي
 المذكور بالسكينة في جنبه فسئل فلان عن ذلك فأجاب بالانكار لضرب بولده المدعي
 المذكور وعرف ان اقراده بدويان المدعية بان ابن شيخ البلد امره ان يضرب بولده المدعي
 فأضرب به بالسكين التي كانت معه كان ذلك من شدة الضرر بالمحاصل الى بدويان
 المدعية على الافراد بذلك وانكر ابن شيخ البلد امره بضرب بولده المذكور وعرف

٢٨

١٣٦٨

وربيع الاول
١٥

١٣٦٨

ربيع الاول سنة

١٢٦٨

٢٩

انه لم يكن حاضرا وقت ذلك وحدته المدعي والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب
بالسكينة بينه بما ادعاه من الضرب على الاقرار المذكور واذا لم يحضر هياكون على
والد المتوفى عين ان فلانا المذكور اقر صاذا وبكون المقر ذلك مؤاخذا باقراره ووقته
منه ولم يقل ضرب بشه عدا (اجاب) اذا لم يثبت المقر صواه الا كراه الشرعي على الاقرار
صوميل بموجب اقراره ان وجد من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب المقر
بالسكين والافلا وموجب الاقرار المذكور الدية على المقر ما لم يصرح في اقراره بالعمد
على قول أبي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمى يوسف الطباخ ادعى
بديوان المذرية ان شفا على ثلث بلدهم جمع قسمة اشخاص من حصته وخدمه وتوجه
معه لاني المدعي واين هم فضر بوجهما بيط كانا بخر صانه من العرق ببلطة وثبوت معا
فقات احدهما وشقي الثاني بعد مدة فاقرو منهم ثلاثة اشخاص بانهم ضر بوا الشخصين
المذكورين وضرب معهم الشيخ المذكور ولداه دفعة واحدة والشيخ اعترف انه امر
الثلاثة المذكورين بضرب الشخصين المذكورين فضر بوجهما الضرب المذكور وعند
احالة هذه الدعوى الى الشرية ادعى يوسف المذكور بوا كانه عن هم والد المتوفى ان
الثلاثة المذكورين والشيخ وولديه ضر بوا اخاه واين هم المذكور دفعة واحدة دون باقي
الثلاثة المذكورين فاصابت المتوفى ببلطة في اهل راسه ازال الجمل وضربه بنبوت في
مقدم راسه وجهه ثم فعلت الجملدة فقات بسبب ذلك بعد يوم وليثنين وشقي الثاني واجاب
المدعي عليهم بالا نكارا لضرب المذكور والشيخ بالا نكارا لضرب والامر به وعرف
الثلاثة ان اقرارهم بانهم ضر بوا الشخصين المذكورين هم والشيخ المذكور ولدا معا
بالتبايت من شدة الضرب التي حصل لهم بديوان المذرية وعرف الشيخ ان اقراره
بامر مسلم بالضرب كان من شدة ضربه بالديوان المذكور ولم يصدقهم على ذلك المدعي
فهل يطلب منهم بقتله عواهم الا كراهوا اذا لم يقيموا تكون عليهم الدية ام لا انكونهم
اقرارا بمجرد الضرب بالتبايت فقط وهل على فرض ان الشيخ اقر طائعا انه امرهم
باضر ببلد المذكور ولا يلزمه شيء بمجرد امرهم بالضرب وهل اذا اقام المدعي بينة بان
المتوفى لم اقر اقر حتى مات تقبل بينته (اجاب) يسأل المقر بموجب اقراره ما لم
يثبت المقر ان اقراره كان بالا كراه الشرعي عليه وبمجرد الاقرار بالضرب بالتبايت
او غيرهما لا يكون اقرارا بالقتل فلا يرتب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد
منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشار كين لم يصرح على حسب اقرارهم المذكور بل عليهم
التعزير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلدة ادعى على رجل آخر من تلك البلدة
بانه تولى على ولده وهو بالخوض القلاقي بارض الناحية صبح اليوم القلاقي وضربه
بعضاشوم فاصابت مقدم راسه فكم عرف يا فوخه فسقط الى الارض ومكث قليلا
في الفراش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجعد المدعي عليه ذلك فجدا كليا فاحضر
المدعي المذكور ثلاثة اشخاص كل منهم عرف انه وجد ولدا المدعي المذكور ملقى على

١٢٦٨

٢٩

جنبه بالحموض المذكور وفي راسه بطع فساله عن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما
عرفت رجلا آخر غير الذي ضربني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا في اي
يوم فطلب منه خبرهم فعرف انه لا يذنبه معه ويجوز عن اثبات دعواه فتوجه اليه الذين على
المدعى عليه فقاموا من بينهم وادعوا من كل ما يدعي به براءة خاصة فكل ذلك جرى المدعى
عليه من الله وى والقاضي المحكم بمسألة البراءة المذكورة ولا تسمع دعوى الوارث
المذكور بعد ذلك ويحكم بمسألة العفو عن المدين والبراءة ولو لم يهاجث صاحب العفو
هو المستحق للدم وهو بالغ وشيد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام لا يثبت
حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذكور بعد تحقق الابراء العام منه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه بالآلة غير محدودة صادقا
فقرض حتى مات والمدعى عليه معه ترف بالضرب غير انه ادعى بانه لم يعرض من ذلك
الضرب بل تعرض ومات بسبب آخر بعد مدة تزد على عشرين يوما ولم يدر من كل منهما
على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينته ام لا يثبت ذلك عنه باليمين وان
عجز عنها تترك عليه الدية في مال لا صرامة اصل الضرب (اجاب) لا يلزم من الضرب
القتل فاعتراه بالضرب ايسر اعتراه بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بينة بانه لزم
القرار حتى مات فقتل مالدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه
فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تقتل ماوجب باقراره القاتل كذا في الحريعة
والقول للمدعى عليه المذكور بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيرة عن
حادثة مضمومة المدعى رجل يطارق نيايته الشرعية عن وردة ميتة على رجلين بانهما
تعديا على المورث المذموم وروى به كل منهما بما آلت خرجت منها صامصة فاصابته
احدهما في صدره خرجت من خلفه والاخرى في ركبته اليه في المفصل خرجت من
سمائة وجهه وتعرض وتوفي بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه ما من ذلك فانكر اذ ذلك
كما عارضهما المدعى بان احدهما العين اقر بضر بالمدعى في المذكور حال حياته
بالرخصة المذكورة في صدره خرجت من خلفه فذكر المدعى عليه المذكور ان اقراره
بذلك حيدر من شدته تراه بالضر بالواقع عليه بالمدعية قوله لا يحصل منه ذلك
(اجاب) يعامل المقر بوجوب اقراره حيث لا مانع مما لم يثبت انه اقر مركزها ولا يلزم من
الافرار بالضر بالاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذكور غير كافية لعدم استيفاء
شرائط الصحة اذ لم يبين فيما اتهموا ضربه معا او على التناقب والمتمتع من الضربين من
غيره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب من حادثة مضمومة المدعى رجل
يطرق اصائلته ونيايته الشرعية عن وردة ميتة ول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف
بانه تعدى على مورثهم بداخل طاحون ملا كما هو ضر به بسكين في فمه اليسار وانزلها
بمعدن في قلبه حتى وصلت الى سائلة ظهره ومات لوقت بسبب ذلك ويطلب المدعى
ما يقتضيه الحكم الشرعي له ولا ورثة فسئل من المدعى عليه فانكر فطلب البيعة من

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

المدعى على دمه وادعاه عن اقامتها خلف المدعى عليه اليمن الشرعية ثم صدر امر بجمع
 المدعى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى والاعلى المدعى عليه بالمدعى
 المذكورة وانهما القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل المحارة وانه اقربته بالمدعى
 فقتل عن ذلك فانكر القتل والاقرار وانه ضارب بالمدعى وحصل له ذوق من
 الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بيعة من المدعى فعرف ان اقراره كان بحضور تشيخي بلد
 فاطفاه ان مشايخ البلدان والقرى لا تقبل شهادتهم كما افاد ذلك الخبير الرمي برفع
 المدعى دعواه ثم حوت ثانيا من مجلس الاحكام على الشرعية فادعى عليه بالمدعى
 المذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين شهدتا بانهما لم يعاينا قتل المدعى
 عليه ولم يقرهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت المرافعة انهما رايات سكتة
 بالمحارة يوم القتل وقرروا رجل بان المدير سال المدعى عليه عن سكتة كانت بيد المدير
 هل هي سكتة فقرر انها سكتة ولم يزد على ذلك ويجوز عن الانسان بيعة اخرى وانما
 تخليقه (اجاب) على مقتضى ما سطر بهذا الرقيم لاقصا ولادعى على محمد حشر
 المذكور والله تعالى اعلم (مسئل) في قتل ادعى وليه على جلين انهما قتلاه
 فاحضرهما مدير الولاية فادعى رابين بيده طائعين مختارين انهما قتلاه واشهد المدير
 عليهما بيعة بذلك واحال الامر في ذلك الى القاضي فادعى ثانيا بين يديه بحضرة جمع من
 المسلمين انهما قتلاه وادعى ايضا بين يديه المقتول في كل مرتبة فحتمون هم
 والمحارة من صلى البحر نال ولم يحصل لرجلين المذكورين من المدير والمفتش اكرام
 بوجه من الوجوه ثم احيل الامر ثانيا الى القاضي ادعى الرجلان المذكوران انهما
 اكرام على اقرارهما المذكور فلما اعجزا عن اثباته انكر اقرارهما المحاصل منهما
 بين يدي المدير والمفتش فاحضروا لقتل بيعة شهدت على اقرارهما بالقتل
 وذكرا في شهادتهما ان فلانا وفلانا هذين اقرارا انهما قتلا فلان بن فلان فلان
 فسالهما القاضي عن آفة القتل وعن وقت الاقرار فسل لا تمكف البيعة المذكورة
 ببيان آفة القتل حيث كانت شهادتهم على الاقرار بالقتل ولا ببيان تاريخ الاقرار
 واحال هذه خصه وصاود مدعى الولي غالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح في الدرة
 البيضا بان الاقرار بالقتل المطلق بوجه البينة كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث
 صرح الاقرار بالقتل المطلق عن بيان الآفة وكونه عسدا او خطأ تصح الشهادة على
 الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبيعة كاثبات معينة وصرح علما وثان بالمشاهد
 لا يكف ببيان التاريخ فاذا شهدت البيعة على اقرار القاتل المذكورين طوعا بالقتل
 وجبت البينة عليهما في حالهما على انه لا حاجة هنا الى اقامة البيعة على الاقرار بعد
 اقرارهما له لدى القاضي المتراعى لديه ثانيا ودعواهما الا كراه عليه ويجوزهما عن
 اثبات الاكرام بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة وجدت مقتولة

١٢٦٨

١٩

جادی الاولی

١٢٦٨

١٨

مطلب الاقرار بالقتل
 المطلق بوجه البينة
 كالشهادة

في أرض منسوبة لبلد ولكنهما أقر بـ مسافة إلى بلدة أخرى وأتلك المرأة المقتولة أم
 وزوج وثلاثة أخوة لأب أحدهم ضابط وأخ لأم فاعلم الام فاعلمت ضابطا بالقتل
 وهو أجني من هاتين البلدتين الا انها لم تبين ما قتل به من محمد او من قتل وكذلك لم
 تبين وصف القتل من محمد وغيره وانما استندت في دعوها على ذلك الشخص المجرد
 سحره معها أهل والحال هذه لا تسمع الدعوى لانه قد بعض شر وطها وأما بقية الورثة
 المحاضر بن فلم يبينوا قاتلا أصلا لا هذا ولا غيره وقالوا لا نعلم القاتل فهل في هذه الحال ثلث
 بالنسبة هؤلاء على أهل البلد الا قريب من ثلث الأرض وان لم تكن منسوبة لها أو على
 أهل البلد المنسوبة إليها ثلث الأرض وان يمدت منها وهل إذا قل هؤلاء لا نتم أحدا
 من هاتين البلدتين يكون ذلك كالحق وماله كفى الغائب هل يكون حصه في
 الدعوى بإقيا إلى قدومه أو ينصب القاضي عنه وصيا يدهى عنه ويرتب على دعواه
 حكمها وهل إذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شرطها كإثبات دم ولم يتحقق القاتل
 تكون المقتولة حينئذ هدرا (أجاب) إذا ادعى الولي القتل على شخص ليس من أهل
 المكان الذي وجبه القتل كان قاتلا برأيه لا له فان أثبت الولي دعواه على ذلك
 الشخص بعد تصحيحها بالطريق الشرعي قضى له بموجب دعواه والاحلف المدهى عليه
 عينا واحدة بطلب المدهى فلا شيء على أهل المكان الذي وجبه القتل المذكور
 والحال هذه القسامة لا تجب بدون ثبوت دعوى صحيحة أو صرحوا بأن أحد الورثة
 السكارى يقتصب خصما من البقية فدعى القتل الموجب لليال خطا كان أو شبهه
 وان أحدهم لا ينصب خصما منهم فدعى القصاص عند أبي حنيفة وموجب مطلق
 القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بلايمان انه عمد أو خطأ اليد على ما في الدورة
 البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الشرقة بما صورية في جماعة في بلدة
 ساكنين في جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض بالانبايت
 فجرح منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل قبل موته اخبر بان الضارب له فلان
 وفلان وقد رجاءة من الذين كانوا في القتال فآخذهم كما الناحية فبهم وسلمهم
 عن ضرب بهم الرجل الذي مات فأسكروه فامر بضربهم فضر بهم فماتوا فبهم فبهم
 بضربهم له وموته بسببه فاقروا بضرب ذلك الرجل الذي مات وبموته بسبب فبهم
 فادخلهم الحبس وفي اليوم الثاني أخرجهم من الحبس وسلمهم عن ضربهم الرجل
 المتوفى فماتوا منه كبرين ثم قال أحدهم نحن إذا اقرنا بضرب المتوفى فتوجه إلى
 اللومان ولما إذا قلنا ماض بنا صبر لنا الضرب بالأكبر باح قوتهمنا إلى اللومان
 أهون من الضرب بالسكارى فاقفوا على الاقرار بضرب المتوفى وموته بسببه واقروا به
 مكرهين ثم أرسلهم كما الناحية إلى كما الولاية فلما صاروا عند سالمهم عن ضرب
 الذي مات فأسكروه وقالوا اننا اقرنا عندنا كما لناحية من خوفنا من الضرب وانما

حاضر بتأيدوا ومعهما هـ الى ذلك فلما يكون المحكم الشرعى في ذلك (اجاب) لا يحكم
على المدعى عليهم بموجب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالا كراه الشرعى عليه
وحيث ادعى الولي عليهم ولم يكونوا من اهل الهل الذى وجد به القتل يكون ذلك ابراه
منه لاهل ذلك المكان فان برهن على دعواه قضى له والا كان له فعله ف المدعى عليهم
الذين التزم هبة بخلاف ما لو كان المدعى عليهم من اهل الجهة التى وقع فيها القتل والله
تعالى اعلم (سئل) فى رجل وجد ميتا وبه آثار ضرب بقرب بلد قاضي قرية له على شيخ
البلد بجور قرية المذ كور والحال ان لثة وفى ورقة اقرب من المدعى وضرب المحاكم
لذلك وجلب من بلد آخر فاقر أحدهما انه ضربه بالثبوت ومات بسبب ضربه هو
والثاني وانكر ذلك الثاني والا ان حضر المدعى لدى قاضي وادعى انه وكيل عن ورقة
المترقى وصدقه على ذلك كل من الرجلين المذ كورين فسئل منهن ندمى عليه
من الرجلين المذ كورين فاجاب بان لادعوى له ولا تهمة عليهم ما وان دعواه وتمتته على
شيخ البلد المذ كور فسئل اذا قلتم ان هذا من بان الابرار لا تشبه من المذ كورين ووجع
الوكيل وادعى على احد الرجلين المذ كورين بالاقرار الذى صدر منه لدى المحاكم
لا يقبل منه ذلك للتناقض (اجاب) نعم لا نسمع دعواه على احد الرجلين المذ كورين ان
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل ادعى على آخر بانه نكح
على رقيقه وهو سراح يهاجمه فى غيظه وضربه بقبضت على رأسه ثم ذهبه بالسكين من امامه
وتركه ثم رجع اليه فوجد دعواه واقفا فذهب به بالسكين المذ كورة من خلفه واخذ بها فقه
وقرهار باو يطالبه بما يترتب عليه من عاقبة مثل من المدعى عليه فاجاب بالاعتراف
بانه ضرب رقيقه المذ كور بالثبوت على رأسه فقه على الارض ثم ذهبه بسكين من مقدم
رقبته ثم ذهبه بالسكين المذ كورة من خلفه فاستغفر منه هل الذبح المذ كور بعد الموت
بالضربة الاولى ولا يقال لا نعلم فهل اذا ثبت انه ذهبه وهو فيه الروح يلزمه القصاص
واذا ثبت انه ذهبه بعد الموت فما يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعى عليه طائعا بانه
ذهب عبد المدعى بالسكين بعد موته بالثبوت وكانت حياته مستقرة يعامل
بموجب اقراره بذلك وهو القصاص وهذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالحدود
دون المقتل وهو الصحيح اما على قولهما فلا فرق بينهما ويقتل الحر بالحدود عندنا والله
تعالى اعلم (سئل) من حادثة من قبل قاضي الجيزة مضروها ان امرأه ادعت عن
نفسها وبوصاتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بجهة كذا
قرية من البحر فوق بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا انفسهم فى البحر
وطلع كل منهم ماعدا زوج المدعية المذ كورة فانه هرق ومات بسبب اشتداد الضرب
عليه من المدعى عليهم فلما اذا يكون المحكم فى ذلك (اجاب) اذا لم تثبت المدعية
المذ كورة موت زوجها بسبب ضرب المدعى عليهم لا يجب عليهم قصاص ولا دية

شوال

سنة

والقاضي ان يجري عليهم التعزير الرادع لامثالهم فسد صرح في الدواخات ومن
 اوامر التعزير بمنزلة البحر وغيره بان القاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه اى
 مااتهم به اما نفس التهمة اى كونه من اهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت افاده في رد
 الهتار والله تعالى اعلم (سئل) في حجارة رجل مر بوطنة بمكة خرجت منه بقة بها
 الى الطريق فاجتمع عليها جملة من الصغار فصرىت احدهم برجلها في رأسه وبعد
 مضي عشرة ايام مات المضروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لا تقصاص ولا دية على ر
 الحجارة حيث لم يكن راكبها ولا قائد او لاساقطها (اجاب) نعم لا تقصاص ولا دية على
 مالك الحجارة ان كان الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة
 واردة من قاضي قلوب هض ونهنا دعى موسى وهو الوكيل الشرعى عن سليمة وسائلة
 الوصية على ولدها سالم على جعة عوض وسالم الا كشر على سعودى بن ق ٨ شوال
 سنة ٦٨ كان ولدهم المسمى المرحوم سليمان شرب من ساقية حوض الخوخ بنادية
 مشهورة وان المسمى عليهم قتلوه بسماعه بعد مسكة في فمه العين وضربته بقتل من
 الخشب الشوم وانكر المسمى عليهم ذلك ثم ان الوكيل وموكله رجعا عن دعواهم
 المذكورة على المسمى عليهم المذكورين وكروا ان سليمان القاتل لم يقتله جعة
 عوض ولا سالم الا كشر ولا على سعودى وان ذمتهم يثمن ذلك ولا حق لهم في ذلك
 قبل المذكورين لاما يرجب القصاص ولا الدية وان الذى قتل سليمان المذكور على
 عليه وشهادة المراهق وانهما القاتلان له في ارض الساقية المذكورة حين تعد
 لشرب في التاريخ المذكور وانكره على عليه ووبس في اخبار القيم الشرعى على مسامة
 المراهق ويجوز المدعى الوكيل عن اثبات دعواه ذلك فاذا يكون الحكم في هذه الحادثة
 وهل تكون دعوى المدعى على غير ملاك الساقية مسقطا للاقامة والدية على ملاكها
 (اجاب) لا يصح الرجوع عن الافراد والامراء مدعى القتل على الجماعة المذكورين
 اولاما تقيم الدعوى به على المدعى عليهم ثانيا لا تناقض لعدم تكرر الدعوى
 به على غير ملاك المكان الذى وجب عليه القتل ابراملا كقلاعه وى الا ن لودعة
 المقتول على جعة عوض وعلى سعودى وسالم الا كشر حيث ثبت ما سطر بهذا القيم من
 الابرار بالوجه الشرعى ولا على المدعى عليهم ثانيا ولا قسامة ولا دية على ارباب المكان
 الذى وجب عليه القتل حيث ابراهم الولي وادعى القتل على غيرهم وان كان ذلك
 لا يبرى في حق القاصر والله تعالى اعلم (سئل) عن موادم طرف قاضي المنصورة
 بخطاب واردمن الدوان السكندراوى فحتوى على ثلاث حوادث ضمن احداها امرأة
 ادعت بطريق اهلها ووكالتها عن بنتها بالساقية قسطة ووصايتها على ولدتها
 القاصر بن احمد ومحمد ومم الرزوقون لها من زوجها المرحوم محمد لاشع ان فيها قبل
 قارىحه تسمى المدعى عليه الحاضرة معها بالجلس وهو محمد السيسى على زوجها محمد

٨

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

لاشين وضربه همدان بصاشوم خلف اذنه اليمنى فوقع على الارض من بوقته نهارا بعد العصر
 امام دار المدعى عليه المذكور ثم حمل لمقره فزعمت روحه بعد المغرب وقبل العشاء
 فمات مقتولا بسبب ذلك عن وروته المذكورين الخ ماصار فسل من المدعى عليه عن
 ذلك فاجاب بالانكار كليا فحكفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت احمد الجبالوس شيخا
 بالناحية فشهد انه كان متوجها بوقته المدعى بشانه ابضهر واشخصه من المحرابة
 للديوان فتعرض لهم المدعى عليه مع بعض اشخاص وتمسك المدعى عليه وضرب
 المدعى بشانه بهما شوم همدانا صابت عنقه خافا فاذنه اليمنى فوقع الى الارض بوقته ثم
 خرجت روحه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلكا لضرب نهارا بعد العصر من مدة سبعة
 أشهر وزاد الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب بالشاهد المذكور في
 رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمد دادوشدا يضا انه ابصر
 المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بهما شوم نهارا بعد العصر
 امام منزل المدعى عليه فوقع الى الارض بوقته ثم حمل الى مقره ومات بعد المغرب بسبب
 هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة احمد الجبالوس شيخ البلد المذكور واذالم تنبت
 المرأة المذكور تدعوها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعي ووجد القتل امام دار
 المدعى عليه كالمهمد كوروبه جرح او اخر ضرب وجبت القسامة على اهل تلك الهلة
 والدية على عواقلم حيث ادعى ولي القتل على بعض اهل الهلة القتل الذي لا يوجب
 الخصام كما هابناه على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومفعول الثانية)
 حضر على ابو مدلة وعرف ان ابن همدان المرحوم ابراهيم ترى المقتول بارض ناحية مينة
 ناسج بيط مشتهر بمروض البصرة ليس فلاحا واحدا مخصوص بل بزرع عشر كفا مقام
 اهل الناحية وان ابن همدان المذكور قتل بالغيظ المذكور ليلان ميراثه وهو قتيلا في الغيظ
 اينة المتوفى سبعة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبحوا وجدوه قتيلا في الغيظ
 المذكور مضروا بسلاح وصدقه في ذلك همدان الناحية الحاضر وقال على ابو مدلة انه
 لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد من اهل بلد ولا من غيرها وذلك بحاله من
 الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام المحاكم الشرعي ابن همدان والها وصيا عليها
 في طلب القسامة ولادية فيما يخصها من عا (ومفعول الثالثة) حضر على ابو مينة
 وعرف ان ابن همدان المرحوم سخر خضر المقتول بارض الناحية المذكور كورة اعلاه
 بالغيظ المذكور ووف كرمش ما ذكره الرجل الاول في الحادثة الثانية وان ميراث ابن همدان
 منحصر فيه وفي ابنته عاليا القاصرة وصدقه العمد المذكور ورون على ذلك وقرانه
 لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد بحاله في الميراث بحق النصف واما القاصرة
 المذكور فاقام المحاكم الشرعي وصيا عليها في طلب القسامة والدية هذا يحصل مضمون
 الحادثة تين (اجاب عنهما) لوعى القاصرة سبعة بنت ابراهيم المدعى قتله ووصى

١٢٦٨

٢٥

عالية القاصرة بذت صخر خضر المدعي قتله الدعوى يقتل ابي موليته الصغيرة فان
ادعى كل على معين واثبت دعواه بالوجه الشرعي فضي بموجبها وان لم يثبت القتل على
معين ينظر في المكان الذي وجد فيه القتيل فان لم يكن معلوم كالا حديان كان مباحا فان
كان قريبا الى القرية الصغيرة او الهلة بحيث يسمح الصوت بحجب القسامة والدية على
اهلها ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة
ولا دية وان كان المالك المذكور لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدل
هو لعامة المسلمين فالدية في بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في دواب وردت على
الماء ينسحبها بلا سائق خلفها القرب فرست فرس منها مراه يشرب يجانها فاستقاراد
مالكها المراه ان يضع من صاحب الفرس قيمته فهل لا يجاب لذلك ويكره هـ
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع
هـ سنة فادرسه والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد فسد ثلاث ساعات ثم
بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيلا فلا ذهب الا ب فوجده مغمو را في دمه
ومطروحا في طريق قبالة دار بهما فروح ولم يتكلم الا ابن وراسه مشقوقه ثم مات في
اليوم الثاني ولم يعلم قاتله لانه كاره الحاضر من الشهادته على من قتله ولم يحصل ثمة لاحد
فهل يسوغ لولي القتل مطالبة صاحب الفرس بالدية حيث كان المقتول وجد قبالة
داره او تسكرت على قاتله او على اهل الحارة (اجاب) اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله في
محلته به اجر القتل كانت القسامة على اهل الهلة التي وجد بها القتيل والدية عليهم في
العمد وعلى عواقلهم في الخنا حيث ادعى الولي القتل على اهل الهلة او بعضهم والله
تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب عن حادثة مضعونها ادعى وليا قتل على
رجل انه قتل ولده بما عسوقه من الخشب ضرب به بها في جهة معينة ومات بسبب ذلك وان
ذلك في ركن الذي هو معرى الناحية ولم يكن معلوما المدعي عليه ولا والده بل مالا
لا هالي الناحية الصرية وذكر ان المقتول اقر قبل موته بان المدعي عليه هو القاتل
له دون غيره من اهالي الناحية وانهم مبريرون من قتل ولدهما وليس لهم مدخل في قتله
وابرأ ذمتهم من الدعوى في ذلك واتخذ صومعة ولاحق لمافيل اهالي الناحية ولا قبل
ملاك البقعة التي وقع بها ضرب المقتول وان الذي قتله متعمدا المدعي عليه
وقد اقر بذلك ويطلبان اثبات ذلك وابراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك وانكر
المدعي عليه الضرب واقراره كايافكلنا اثبات ذلك فمضروا صادق الكل على
حصول الدعوى قبل تاريخه والا تيان بينة لم تكن معتبرة شرعا وان المدعي عليه
الحلف اليمين الشرعية ولم يطالب الا ان يمينته على ذلك وان الدعوى السابقة على بهذا
القاضي وانه عرفهما بانه حيث كان الامر كما هو مسطورهما منعوان من الدعوى
المذكورة ما يقابل المدعي عليه ولم ير الا عن عيين من ذلك وانه بذلك صار لا يستحقان

١٢٦٨

٢

في الحجة
١

١٢٦

قبل المدعى عليه الدية الترمية ولاديه ولا فيه امتصلى ملاك البقعة ولا على باقى أهالي
الناحية وطلب افادة المحكم عن ذلك (اجاب) صرح فى الدوا المختار بانته لا عبرة بقر ب
الاتحاد وجد القتل فى مكان مباح لملك لاحد فيه ولا بد والاف على ذى الملك واليد
وحيت كان المكان الذى وجد فيه القتل على غيرهم ولم يدع الى على عليهم وبراهم
عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يدع وادى القتل على المدعى عليه فلا
قسامة ولا دية على ارباب المكان الذى وجد فيه القتل ولا على المدعى عليه الذى لا ملك
له فى ذلك المكان حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعى وقد صرح مولانا خير الدين
بان دعوى الولى على غير اهل الهلة والدات سقط القسامة عن اهل الهلة والدات وتطبق
دعوى الولى ببقية الدماوى الشرعية القياسية اذا القياس فى الدماوى ان الينفع على
المدعى والينفع على المتكر اه فالحكم بدم ودم وجوب القسامة والدية صحيح ما على
ملك السكان فلا براء الى دم ومدم دعواه عليهم ومشرط القسامة الدعوى كما
صرح به العلامة الشرنبلالى واما على غير مالك المكان فلم يثبت اثبات الترمية عليه
واقعه تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضعونها ادعى اولياء قتل على شخص بانه قتل
مروثهم بهذا واقاموا عليه بينة بذلك فما رهنهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل
موته بعد ان روح اقر باقى قتل ولم ابرحه بل الذى برحه رجل يدعى يوسف سر خان
واقام بينة على اقرار المقتول بذلك فخرج الاولياء منه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى
الاولياء القتل على يوسف سر خان المدعى كورثاننا واما على ذاك بينة فصار ضمه
المدعى عليهم انهم ادعوا قتل تاريخه على غيره بالدعوى المذكورة واثبت ذلك وصدقه
الاولياء على ذلك فخرجهم القاضى من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء
مجلس القشن فاجابوا بجهة المنع الاول مستندين لنص مفيد القتل واجابوا بدم جهة
المنع الثانى مستندين لسا فى شرح الدوا المختار وفى الوهبانية جريح قال قتلنى فلان ومات
فبرهن وارثه على آخونه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكد بهم اه وطلب
المجواب عن ذلك (اجاب) ما افاده علماء مجلس القشن من عدم سماع الدعوى على
من براء المقتول صحيح وما قتله من النص المفيد لذلك صحيح وضاموا استدلاله على عدم
جهة المنع فى الاصلاح الثانى لا يصلح دليلا لذلك بل هو دلائل لجهة المنع فى الاول ان لم
يتعرض فى النقل الذى ذكره اخبر على الاصلاح الثانى لما اذا ادعى الولى على شخص
بين يدى القاضى ثم رجع الولى وادعى على شخص آخر بين يديه ولولا اجتماع علماء مجلس
القشن قلنا ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضى ثانيا وقد صرح علما وثابان
لشخص اذا ادعى بحق على شخص لا تسع دعواه بذلك الحق على آخر وبان القتل
لا يشكر ودعواهم به على غير من ادعوا عليه بذلك ولا تناقض دعواهم به على الاول
والثانى من مانع من جهة الدعوى فلم يتضح خطأ القاضى فى عدم السماع ومنع الاولياء

فصبان من ثأره من الخطأ والفسيان والله تعالى أعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا الجسر قريب القرية من القري ولم يوجد جديسه علامات القتل وسأل المحاكم أولياء الدم عن قتل ولدهم فقَالُوا ليس لنا في هذه القرية عادة ولا نعلم احد منهم قتله وترك ذلك عنهم مراراً وقد مرأوا اهل هذه القرية بين يدي القاضي فقولوا لاهل هذه القرية قتلوه على اهلها خصوصاً الجسر مشاع بينهم وبين البسلا ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم لهم لدى المحاكم الاشرعى (اجاب) حيث امر اولياء القتل اهل تلك القرية عن دعوى القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت الامر بالوجه الشرعى ولا يجب القسامة والدية بدون الدعوى لانه ولاية ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قتل امرأة همد اخلها نارا فقتله المحاكمكم لقتله فصالح القاتل ورثة المقتولة بين يدي المحاكم والقاضي باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى الغريقان وانحازت الاماين وقبضت الدراهم وكتبت الوثيقة بذلك وضرب المحاكم القاتل بجهة لاديه فهل اذا مات القاتل في تلك الجهة لا يطل الصلح بل يبقى يده تحت يد ورثة المقتولة او يطل ويدور لورثة القاتل (اجاب) نعم الصلح من القتل المجدولوا كثر من الدية بحيث وقع الصلح من القتل المجدول حال حياته لا يكون لوارثه بعد وفاته ابطال الصلح حيث صد وبهيج استجب ما لشرائعه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدهى عنه وعن موكلتيه ان مورثهم وجد مصالوا بامن يديه ورجليه على عصية في بستان فمضى وبه آثار الضرب والدم يسيل من عنقه وبه آثار الضرب الذي شهده فيه مات وادعى ان الذي فعل به هذه الأفعال رب البستان الذي يملك أرضه وولده القاصر واخوه ورجل آخر حافظ للبستان وان الضرب كان يحدول رحمان وصفه صاف زعيل معروف بالقنب وانهم فعلوا ذلك به همدوا ان ذلك المدعى عليهم جميعهم وبه ذلك جحدوا كليا وزاد رب البستان انه كان مر يضارضا شديدا فله عامه اهل البلدوا الجوار منقطعا بالقرية من قبل ذلك وبعد عدة مدعية فطلب من المدعى بيته فاتي بجميعا بعضهم يقول ما رايت الميت الا محمرا لا مرقا على الموت وقال بعضهم رايت مصالوا وحارس البستان واقف يقرب منه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لي موت واموت فيسه وقال بعضهم سألت الحارس للبستان وهو متوق خوف الغرام فقلت هذا قال اموت فيه ولم يتعرض احد لبقية المدعى عليهم بل في خلال كلامهم ما يهرج به ائمتهم وبالحصار الافعال المتقدمة في المحاكم ثم ادعى رب البستان على المدعى بانه اقر بين يدي جماعة بالحصار الافعال اى وقوع الضرب باورثه في المحاسن المذكور دون غيره وان رب البستان وولده واخاهم يؤثرون بريدتنا قص دعواهم فهل يكون قوله موت واموت فيه قارة وقوله اموت فيه قارة اخرى اقرارا بالقتل لا سيما في حال مشاركة

١٣٦٩

١٣٦٩

١٩

المضروب للثبوت وتخرج الدعوى حينئذ من القسامة ولو كان الشهود من أهل البلد
ولو اعترف المحارس في محاسن الشرع يسبق إقراره بما مضى به والضرب ولكن قال كنت مكرها
لصدور ذلك في ديوان المحكمي يكون إقرارا بالقتل ويلزمه أن يبرهن على ألا كراهه وأن لم
يقبل ومات به وهل إذا قام ديب البستان بالتناقص البينة عليه تبطل الدعوى عليهم
حيث كانت من غير أهل البلد ولو قامت بالقسامة يكون على أهل البلد أن فرض
وجوده في البستان الذي أرضه ملو كذا شخص مخصوص وهل إذا كانوا طالعين بأنه
ما قتله إلا محارس فإذا يقولون في الأيمان وهل البينة حالة أو موقلة وعليهم أو على
العاقلة وإذا كانت مؤجلة فإذا يخص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير
وما ضابط الغني في هذا الباب (أجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لا يثبت بها
القتل وإذا ثبت إقرار المدعى برب البستان وولده وأخيه من دعوى القتل بالوجه
الشرعي لا يكون له الدعوى عليهم لأنهم أنفسهم ولا عن موكلين حيث كان وكيله في
ذلك وإقرار المحارس بالضرب طائعا لا يكون إقرارا منه بالقتل كما أوضحه العلامة
الرملي والدعوى على غير رب البستان كغيره من باقي الدعوى الشرعية فإن ثبت
المدعى مدعاها التمس على ذلك الغير حكم بموجبه والاحلف المدعى عليه اليمين الشرعية
ولا قسامة على رب البستان بعد ثبوت البراءة من دعوى القتل ولا على الأقرب للعجل
التي وجد فيه القتل حيث كان ما وجد فيه ليس مكانا مباحا كما صرح به العلامة
من أنه لا عبرة للقرب إلا إذا وجد في مكان مباح لا ملأ لا حذفيه ولا بد حيث لا قسامة
فلا حاجة للعباب عما رتبته السائل على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي الحيرة
بما مضى منه إحدى ورثة مقتول على كل من إبراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان
ومعتق سعيد الأسير بأن مورثهم وثب عليه خمسة أشخاص ثلاثة منهم المدعى عليهم
المذكورون واثنان لا يعرفون أسماءهم ولا أشخاصهم مع اثنين من الخمسة
بارودتان معمرتان بالبارود والرصاص كل واحدة بيد واحد وأطلق فيه الاثنان القذازان
معهما البارودتان فأصيب بواحدة منهما أقصا دقة الرصاصة في جنبه اليسر ودخلت
فيه فماتت في أمعائه ونجرت من الجنب الآخر والثانية لم تصبه وانهم لا يعرفون
الرصاص التي أصيب بها جرت من أي واحدة من البارودتين وإن الموقوف سئل من
فعل به فأخبر أن الذي ضرب به البارود إبراهيم سفيان وولده حسن وعبد سعيد واثنان
لا يعرفهما وأنه مازال متهما بسبب ذلك إلى أن توفي بهذا السبب من ورثته العيشين
من غير شريك ومطالون المدعى عليهم بما يترتب عليهم وهو القصاص مجازاة لتعلوهم
بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليهم فأجابوا بالانكار واستقر من المدعين من
قتل المورث من المدعى عليهم قد كروا أنهم لا يعرفون ويأخذ كرفي الدعوى وإن
الرصاص التي أصيب بها الموقوف لا يعرفون أنهم سائر جت من أي البارودتين

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع المدعي عليه - ام الاثنين اللذين
لا يعرفونهما وان دعواهم بذلك هي بمقتضى قول المتوفى المذكور قبل وفاته (اجاب)
حيث لم يعرف اولياء المقتول الضارب للقتل بالمرصادة وكانت الدعوى بناء على اخبار
المخروپ قبل وفاته كما هو مذكور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شرطها معلومية
المدعي عليه والمدعي عليه انه الضارب بالمرصادة التي مات بها المقتول بمجهول ولا يحكم
على مجهول ومطالبة المدعي بالبينة على دعواه عند انكار المدعي عليه بمجهول الدعوى
وعلى هذا فلا قصاص ولا دية على ابراهيم سعيان ولا على ولده حسن سعيان ولا معتقه
سعيان المذكور بن والحال ههنا والله تعالى اعلم (مسئل) في امر اقول عليها راجال ليلا
وضم يواينها وخادمته فماتت الابن والخادمة بسبب الضرر بغير ذمت تلك المرأة من
صفات الضارب وطلبته ههنا كما هو مقتضى خبره ثم بعد اطلاقه ادعت على رجال آخر
واحييت القضية لهما ثم التزمى وابرا القاشم عن ورثة الخادمة في الخصومة المدعي
عليهم عن دعوى القتل وابراهم شقيق الابن المقتول ايضا عن دعوى القتل وبقيت
امه على دعواها عليهم فهل بعد دعواها على غيرهم او لا تسمع دعواها عليهم سيما مع
عقوباتها شقيق الميت المتحصرا في حقها فقط (اجاب) نعم لا تسمع دعوى تلك المرأة
اقتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى
اعلم (مسئل) من طرف قاضي المنه وروية بما مضى منه ادعت امرأة ذمية على جماعة بانهم
قتلوا ولدها بنوت ليلا وصروا ما كان عندها من نقاس وملبوس وغير ذلك فقتل
المدعي عليهم فانكروا دعواها ثم بعد مدعة ادعت على آخر من ذميين بمناز كرهل
لا تسمع دعواها عليهم (اجاب) قدر وقعنا باسؤال في هذه الحادثة وتوكلنا عليهم ما مضى
لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث
ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة الذي على مثله ان سمعت الدعوى وان اختلفا
ملة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل فاجر في مواش مسافر بها فخر بقريه ونزل بمحل بها
مره تبادل بيع البعير ومعه زوجته واولاده وبات معه فخر ان من خفرائها قتل ليلا فادعت
زوجته وولدها لبياعه في رجل حدثت سكناه بتلك القرية فحصدت ايرى وليس من
ملا كما بان به هو القاتل له برصاصة همد العكس من معر حال من اهل تلك القرية لم
يشاركوا فيه فهل يتعين الرجل المدعي عليه بالقتل بطالب من ولديهم ان يبرهن
وتسقط القسامة عن اهل تلك القرية وما يحكم فيما اذا تجزى الدم عن البيضة
ومحم المدعي عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بالغ فائب يتوقف سماع الدعوى
على حضوره وما يحكم في سماعها مع صغر بعض اولاده (اجاب) ان كان المدعي عليه
القتل من غير اهل المكان الذي وجد فيه القتل تكون الدعوى عليه بالقتل ابراه
لاهل ذلك المكان فان ثبت عليه القتل حكم عليه بما جبه وان لم يثبت حلف الجيران
لشرعية كباقي الدعاوى وان كان المدعي عليه من اهل المكان الذي وجد فيه القتل

١٢٦٩

•

١٢٦٩

١١

جادی الاولی

١٢٦٩

٢٥

جادی الثانیة

١٢٦٩

٢٨

جاءى الثانية سنة

١٢٦٩ ٢٠

شعبان

١٢٦٩ ٢٠

شوال

١٢٦٩ ٦

فان ثبت عليه قضي عليه بموجب ما تحقق والاوجب التمسك على اهل المكان الذى
وجد فيه القتل والدية عليهم فى المدعى على عاقبتهم فى الخضا والكبار القود قبيل
كبار الصغار ولا يستوفى القصاص مع غيبة أحد الا ولياء والله تعالى اعلم (سئل فى)
جوابه تشاجر مع بعضه ما بسبب سبعة بينهم امة عدت امرأته على احدثه ما حضر بنته
على فم فاسطفت له سنتين فهل والحال هذه يكون له عليها القصاص شرعا عام الدية
(اجاب) قال فى التنوير وشرحه ولا قود عندنا فى طرق رجل وامرأة وطرقى حر وعبد
وطرقى عبدين اتعدوا المعاملة بدليل اختلاف ديتهم وقيتهم والاطراف كالا موال اه
ويجب فى كل سن خمس من الاول والله تعالى اعلم (سئل فى رجل قتل هذا
وعداها والقتول زوجة فى صحته واثبات من ادون البلوغ فهل يكون لزوجة المقتول
طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار له - دم تجزى القود (اجاب) قال فى التنوير
والكبار القود قبيل كبار الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود
حتى يبلغ الصغير اه فلا زوجة المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعى
ولا ينتظر بلوغ ايها الصغيرين - هذا الى - نية وجهه الله تعالى والله تعالى اعلم (سئل)
من قاضى المجرة بما مضى من امرأة وصلى على اولادها ادعت على رجل يدعى عزى
صالحا من اهل تاجية الفهمين بانه تعدى على زوجها واطلق فيه متعدد افرد طليعة
معصرة بالبارود ويارصاصة فاصابت ومات بسبب ذلك وذلك فى قطعة ارض جارية فى
ملك رجل آخر فحماه منزله الكائن بالقرية التابعة لنا حية اقواز وانضم مراه فى المدعية
واولادها الا اربعة المعينين القصر من غير شريك وتطالب به بما يترتب عليه لها ولادها
عما ذكر بالوجه الشرعى والمسائل من المدعى عليه اجاب بالاقرار بالوراثة على
الوجه المذكور وان الطليعة المذكورة كانت معه فاراد المتوفى اخذها من مالها
المدعى عليه بعد ما تمتع فاهلها المتوفى من جهة فها وقبض المدعى عليه عليها من
جهة زنا دها وجذبها مع المتوفى فتمرك زنا دها فخرجت فاصابت المتوفى من غير تعد
ويدون اختيار من المدعى عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانما تعدده كليا فكلفت
المدعية اثبات دعواها ففهمت فيما الحكم (اجاب) فى فتاوى مولانا الخبير الرملى ما فقهه
سئل فى رجل جذب سكرين آخر من خزانة فتناولها صاحبها فخرجت بها فاجاب
المتعدى وثلث اصابعه على صاحب السكرين ضمان ام لا اجاب لا ضمان على
صاحب السكرين والحال هذه والله تعالى اعلم اه ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاوزا الطليعة
وخرجت الرصاصة بواسطة المجاذب بدون تعدد تعدد من مالها وما اذا كان عزى
صالحا للمذكور من غير اهل المكان الذى وجد فيه المقتول تكون دعوى الولي القتل
عليه امرأته لاد ذلك المكان فلا قساة عليهم ولا دية وعلى المدعى عليه اليمين
الشريفة اذا تجوزت المدعية هن اثبات دعواها لقتل العمد وماتت التخليف والله
تعالى اعلم (سئل) من قاضى المجرة بما مضى من امرأة عن نفسها وطريق وصايتها

شوال

سنة

الشرعية على أولادها الميتين على عبد الرحيم النعاط بأنه ضرب زوجته سليمان
البشيشي بالسكين ثلاث ضربات متعمدا أحدها في عنقه من الخلق والثانية في جنبه
الأيمن والثالثة تحت صدره وأنه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه النحرى في زوجته
المذكورة وأولاده منها المذكور بن أعلاه من غير شريك وقطاعه بما يترب عليه
لها وأولادها بسبب ذلك وهو أن يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذكور فأجاب
بما حاصله أنه ضرب بها السكين مرتين أحدهما في عنقه والثانية في صدره متعمدا فوق
ومات بسبب ذلك وأنه هو الذي قتلها بالسكين المذكورة وأنكر رواية المدعية
وأولادها القصر المذكورين فكلفت المدعية اثبات روايتها على أولادها القصر
فشهد شاهدان بذلك وطالب بمنازكة الشاهدين فوعدت بها المحكم (أجاب) إذا
أقر عبد الرحيم النعاط المذكور ما جاء به ضربه سليمان البشيشي بالسكين متعمدا
وأنه مات بسبب ذلك وأنه هو القاتل كما هو مذكور يكون موجب ذلك القصاص
فولوى المقول أن يقتص من المقر المذكور إذا ثبتت الورثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ
القصر حيث كانوا أولاد الزوجة المذكرة عقد في حقيقته والله تعالى أعلم (سئل)
من قاضي قلوب في امرأة ادعت بطريق الاصل والوصاية عن أولادها على آخر بأنه
ضرب زوجته بطرف ثبوت فيه جلبة حديد على رأسه فوق أذنه اليمنى بغط فلان وأنه
لازم القراش ومات بسبب ذلك ثاني يوم في عشرة خلعت من رجب بعد طلوع الشمس
بساتين وأنه تعمد قتله بذلك لأن النبوت شجع الدم وأبأن العظام وسال الدم وأنكر
المدعى عليه وشهدت بنته بأن المدعى عليه ضرب المقول بسوقه فمعه معترضة على
رأسه فوق أذنه اليمنى فأنزع اللحم وبأن العظام وسال الدم ولم يكن بطرف المسوقة
حديد ولا جلبة ومكث بعد ذلك يومين ملازما للقراش ومات بسبب ذلك وأن يوم
الضرب بالثمانية من رجب أوتسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه الميتين بالشهادة
الأولى وأنه كان في يوم الأحد ولا يدرى أثمانية أم تسعة من رجب ولم يعلم أن كان
بطرف المسوقة حديد أو جلبة أو لا وأنه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة
ونصف والاثنتين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وأنه لم يكن بالمسوقة حديد ولا
جلبة وإن الموت بسبب ذلك في يوم الأربعاء والساعة واحدة ونصف هذا معقول ما وقع
بعد ثبوت الورثة (أجاب) الشهادة على ما ذكر في صورة التدها لم تطابق الدعوى
ومن الشروط المعتبرة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا
الوجه قصاص ولا دية والدعوى على غير مالك السكان الذي وجد فيه انقبيل ثمة فمن
الولى لاهل ذلك السكان فلا دعوى عليه عليه السلام والله تعالى أعلم (سئل) ما الحكم فيما لو
شهد بالقتل بالآلة خارجة ولم يصرحا بالعمد أو شهدا بطلقا ولم يبينا أنه أو ادعى على
اثنين بالعمد فآثر أحدهما بالقتل مع الثاني وانكر الثاني (أجاب) لو شهدا بأنه قتله

ذى الحجة

١٢

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

بالسيف مثلاً ولم يصرح بالعمد قضى بالنصاص بخلاف ما إذا لم يذكر A لته المحارحة بل أطلقاً كذا ذكره القوم وقال في تبين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بطلاق القتل يجب عليه النصاص وإن لم يوجد لفظ التعمد وهو هذا لأن النصاص فيه معنى المعاوضة لا يصرح بجابر الجازان ثبت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق للعمد ما لم يحدود الناصفة فمما عرفت فاجرة وليس فيها معنى البدلية أصلاً فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة اه وفيه أيضاً قتلت أنا وفلان فقال الاتيم ما قتلت بقاد المقر وحده اه وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب وما عليه العمل وفي خزانة المفتين الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالتهاة بالقتل المطلق اه وفي تنقيح المحامدية وحل قال قتلت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأً استقيم أن اجعل دية في ماله تتوارخانية رجس قال ناصر بن فلان بالسيف فقتلته قال ابو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً فتاوى مؤيد زاده عن الفتية اه وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب بعامض من امرأتين ادعتاه على الحاج موسى وسيد احمد عن نفسيهما وعن اولادهما القصر المرزوقين نسما من ذو جهما بطريق وصايتهما الشرعية على اولادهما المذكورين بأنهم ما قتلوا ذو جهما ثم بعد ذلك ترك كل من المرأتين المذكورتين دعواه بقتل مورثه المذكور وابرات كل منهما وانها لاحق لها بقتل المذكورين في ذلك مطلقاً بالاصل ولا بانوصاية طاعة اثنين مختارتين في الحكم في ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية كل من الحاج موسى وسيد احمد المذكورين حيث كان الامر ما هو مذکور ومع ذلك نفى القصر باق اذ لا ينفذ الا برأ عليهم والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجبزة بعامضه ونه ادعى يوسف الشاذلي بطريق وكالته الشرعية عن امرأة وبطريق وصايتها الشرعية عن اولاد اخيه | القصر المتوفى بان دنى في شفاة كان را كباقر سافر مع علي ابي القصر لياخذ فرمته الفرس ودأست في راسه وكسرت اضلاعها فماتت من وقته وساعته وكان متعمداً لقتله فمثل من المدعى عليه فاجاب بان الفرس سمحت به فاراد منه ما فانقطع زمامها وانقطع الحزام المر بوط به السرج وعجز عن جزها بسبب قطع ما ذكره فصار تترحم وهو لا يستطيع جهازه حتى اقلت نفسها على المرحوم المذكور فاقترعته من ظهه رجسارته الى الارض والى هو بعيد عنهم وان ذلك بدون اختياره في الحكم في ذلك (اجاب) اذا أثبت المدعي عليه عجزه من منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفنى العلامة | بوالسعد العبادي بأنه اذا تحقق عجزه عن المنع حتى أتلقت انساناً فدمه دوا لقول لا وليا القتل بينهم في انكارهم العجز وتقدم يذنة المدعى عليه على العجز عن المنع كالأوصية مولانا خير الدين الزملي والله تعالى اعلم (سئل) فيما لو حضر لدى القاضي المكرم الشيخ علي قسيط ابن المكرم عمر قسيط وهو الوكيل الشرعي فيما سبذ كرهن والده المرحوم المحاضر معه بالجلس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

ريش الاول

سنة

على التوكيل المذكور بحضرة المكرم بدوي بلخ و ابراهيم قسيط وحضرت ايضا امه
 سعادة بنت المرحوم محمد قسيط و أمته بنت المكرم اسماعيل انباني زوجة المتوفى محمد
 قسيط بن عمر المذموم والثابت معرفة المراقبين المذكورين بشهادة من ذكر اعلاه
 الجميع من ناحية المخاتفة قليوبية ومعهم المكرم يوسف أبو شنب والمكرم خليل
 القطري والمكرم محمد طي البان مشايخنا الساجدة المذكورة وصدق الوكيل المذكور
 والمرأان المذكورتان على ان انا المدعي محمد ابراهيم المذكور المرزوق والده من امه سعادة
 المذكورة ومورث باقي الورثة المذكورة التي ماتت قسلا في اربعة من جمادى الآخرة
 سنة ١٢٦٩ بالمزول المشترك بينه وبين والده المرحوم قتله اللصوص والمحرامية وان
 شافي محمد خضر يرى من ذلك وكذا اهـ على المحاروة والمزول واهل البلدة ومشايخ الناحية
 بر يتون من ذلك ولم يكن لهم مدخل في قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذكورين في
 ذلك او اذ تم منهم من التداخي فيما شرح واستعرضوا الله جميعا في ذلك وعرفوا ان
 لاحق لهم فيما شرح مطلقا كل ذلك حسب اشهادهم واقرارهم بذلك طامعين
 مختارين بدون كراه ولا اجبار عليهم في ما شرح وصدقوا على ذلك التصديق التبري
 قولي اذا اذنت ورثة الماتة قول بعد اعترافهم واقرارهم بانهم لاحق لهم قبل الذين ابرؤهم
 ولا ما البتة لهم على اهل المحاروة والمزول واهل البلدة التي وجد فيها القتييل ومشايخ
 الناحية بشي لا تسمع دعواهم عليهم والمحال هذه ميا و ابرؤهم براءة عامة في ذلك (اجاب)
 اذ اصدروا الابرء العام من الورثة عن دعوى القتل على الاشخاص المعلومين مستقرقا
 شرائط الصحة واعترفوا بان لاحق لهم قبل المذكورين في قتل مبرؤتهم طامعين لا يكون
 لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الابرء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي البحيرة بما
 مضى منه ادعي سليمان ابو شهاب من اهل الصنف وزوجته مسعدة على شخصين بان
 ولدهما كان جالسا فقال لجماعة من الجماعة اني اذهب لقطع الجبس مع جماعة كان
 معهم جيبا من الفهميين فذهب ولم يعد فبحث عنه والده فوجداه قبلا برصاصة ضرب
 بها ودخلت في الجهة اليمنى من صدره فخرجت من خلفه ملقى على الارض بجبل الجبس
 المقابل لناحية الفهميين المذكورة الذي هو ليس في ثلث احد الحدة الارض التي وجد
 فيها ولدهما قتيلا لاخذ الجبس منها لا هالي ناحية الفهميين وصافقا بين الجباسة
 المذكورة لناحية الفهميين نحو جنس ساعات وانه كشف عليهم من طرف المدير فدل
 الكشف على موته ونسب ضربه بالرصاصة المذكورة واحضر المدير ثمانية عشر شخصا
 من الجماعة الذين كانوا مع ولد المدعي فانسوا على ذلك بعد ما ائتمن قيل المدير فامر
 بضرب احدهم فاقرب في حال الضرب بان المدعي عليهم ما كان مع كل من مافردة بطلحية
 حين كانوا يجلسون بعد عودهما خباها وان ولدهما المذكور انحصر ميراثه فيهما
 وانهم لا يعرفان ان كان المدعي عليهم اهما الا ان قتلاه او احدهما او غيرهما من

١٢٧٠

٢٣

جادی الاولی

١٢٧٠

٢٤

طالب مات من حفرة
وحفر فيه قسمت دية
على الحافرين ومقطعا
ما اصابه

الثمانية عشر شخصا وان جيع الثمانية عشر شخص لا يعلمون القتال ولولا هذا فانسى
المدعي عليهم ما الدعوى فخر مشايخ القهيين وذكر كل منهم ان ولدا المدعىين لم يوجد
قتيلا ليعبأ به بلدتهم وانه وجد مقتولا بسفح الجبل بعيدا عن بلدتهم وعن جباة ما لها
الحكم في ذلك (اجاب) حيث لم يبين اولياء المقتول الضارب للقتل بالرصاص كما
هو مذكور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعي
عليه انه الضارب بالرصاص التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة
المدعي بالدية على دعواه عند انكار المدعى عليه به بصحة الدعوى كما افاد ذلك في
تفتيح الحامدية والقواى الخيرية فعلى هذا لا قصاص ولا دية على هؤلاء المذكورين
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر ساقية يملأه وجرت العادة بان من
يحفر ساقية تعادونه ونساء ما مل يملأه فمعه امرؤ فامتنع في انشاء الحفر والشغل وقع منها
جرف فأتى بسبعة رجال من المعاوين والمساكين له والاتريدور قتلهم ما طالع رب
الساقية يدنيهم ما تعالين وتهماني ساقية وانه اكرهم ما مل الشغل فمعا فاذكر دعواهم
فهل اذالم يشترادهم الا كراه بالدية الشرعية لا يجاوز لذلك ولا عبرة بدعواهم
المجردة عن الاثبات الشرعي ولا يلزم بدية ما يسبب معا وتتم ماله وتمنع الورقة تمن
منازعة رب الساقية قدون وجه شرعي (اجاب) ليس لورثة الرجلين المذكورين نصيب
رب الساقية والحال ما ذكر قدون وجه شرعي وفي الدر المختار من باب ما يحدثه الرجل في
الطريق ولو استاجر رجل اربعة حفر بقر بقره فوعدت البقر عليهم جميعا من حفرهم فمات
احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقي بقر بقر البقرة وسقطت به الا ان البقرة وقع عليهم
بقعة فماتت من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل قعله ثانية وفي حواشيه رد
المتار ومثله ما لو كانوا احواله فاذا كان سقوط الجرف المذكور يفعل الحافرين
والاثنين تقمم ديةهما على الجميع فما اصاب كلا من الميتين من ذلك يسقط وما
اصاب الباقيين يجب عليهم لم لورثة كل ولا شيء على السالطين لم يكن له فعل في ذلك والا
شاركة - والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة يد يد قاضي الجيرة مضغونها ادعى
اوليا مقتول على رجل بان المقتول في ليلته كذا خرج من منزله وذهب الى الجرن
الموضوع به محصول زراعتة فلم اوصل اليه وجد المدعى عليه - وهو ولده جالسا
بالجرن المذكور مع جماعة بخلاس معهم ثم تركهم وقام الى قطعة من الجرن جارية في
مات رجلا يدعى كذا وتام ثم استيقظ وقام ومشى حول الجرن فقتل يدعى عليه - ولده
المدعى عليه واطلق فيه متعمدا بارودة كانت معه مع رقابله اورد وبيها رصاصا
فخرجت الرصاصا واصابت في فخذ الايمن فوق ركبته ودخلت فيها وقاتمت الجملد
وتمت القتل وغاصت في فخذة وخرجت من راس فخذة من الجهة السفلى ووقع الى
الارض فاذا ركه بعض اقاربه وساله من فعل به فاجابه عن المدعى عليه المذكور بانه

ضربه بالرصاصه على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا وكذا حيث عليه
الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في ورثته المعلومين ثم توفى
والدا المقتول عن ورثته معينين من غير شريك وطلبوا به بما يترتب عليه بسبب ذلك
بالوجه الشرعي فاستل من المدعي عليه من ذلك فاجاب بالاعتراف في ذلك جيسه وذكروا
ان سبب كونه اطلق في ولده المذکور اليارودة المذکور عدم معرفته ولوجه انه
اصل له كونه حين قام ناداه من هذا اقم بردي عليه فاطلق فيه البارودة المذکور فاصابته
الرصاصه على الوجه المسطور فخذ الایسرو مات بسببها عن ورثته المذکورين على
الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتل على رجل بانه قتل مورثهم هذا
برصاصه اصابته وجرحته وافر المدعي عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطا لمصلحة على
الادى كإروى من ابي يوسف فصرح به علما وقفا فصب الدية في ماله في ثلاث سنين
بمختلف ما اذا ثبت عليه القتل بالا لانه جارحة بيعة ولم تذکر الشهود العبدان يقتضيان
من القتال ولو شهدوا انه قتلهم عداوانه مات به فهو احرط لظنهم الاتقيا وان اقر
المدعي عليه بالعمد وموت المقتول بسبب ذلك قتل بطلب الاولياء حيث لم يوجد منهم
ولا من احدهم عقروا ما منع كما هو موجب القتل لعمدوا لا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
عن حادثة وارده من قاضي قلوب مذهبها في رجل ادعى بطريق وكالة الشرعية على
هيدريق انه ازال بكارة بنت موكلة بكراهة له لانه باذنه ذلك في فرجها باسبط كذا
وذلك بالا كراهاته رضى ولم يسبق له زواج اصلا وهو خير ممن لان وان مهر مثل
البت المذکور في ذمها وحسبها القاقش مقدما مؤخر او يريد المدعي المذکور اثبات
ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فاستل من المدعي عليه من ذلك فاجاب
بالاعتراف بانه اخذ البنت المذکور وكورة وازال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وقفل بها
ذلك مكرها وهو وللان لم يتزوج وصلى الرق وان مهر مثلها سبعة مائة وخمسون قرشا
(اجاب) جنابة العبد فيما دون النكاح لا تثبت الا باقرار المولى او باليمين ولا تثبت
باقرار العبد اصلا ولو ما دون في الولو لا يجوز ولا يبرأ من الماذون والمجور بالجنابة لان
موجبها يتعلق بملك السيد والسيدة ما اذن له فاقبل بهج اصلا وحسب ذال الرق بعد
العقوبة حتى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك أفاده المحمدي والله تعالى اعلم (سئل) عن
حادثة مضمونها في رجل ادعى على آخر بانه من مدة اشهر متعددة اسقط المدعي وقت
الفجر فوجد المدعي عليه واقفا على باب مكانه الذي هو تائم فيه داخل داره فقام بخين
راء المدعي عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فاسكه المدعي من قدميه ليعلم سبب
مجيئه منزله فصر به المدعي عليه بسكين كانت معه صفت ضربات في يده واراد المروء
فلم يمكنه من ذلك فاستغاث بغيراته فقبضوا عليه فوجدوا معه بعض ملبوس عينه المدعي
ملكاه وثقة قد ادعى بعض متاعه فوجد فيه نقص مستحق خشب قيمته ثلاثه عشر
قرشا ملكا لزوجته المدعي وبداخله بعض مصاغ عينه مملوك لزوجته المذکور كورة جانب

١٢٧٠

٣٠

شول

١٢٧٠

٦

مطلب جنابة العبد
فيما دون النكاح لا تثبت
الا باقرار المولى او باليمين

تقديده حينئذ لئلا يوتر جانيه اذ امتنع حينئذ وان المدعي عليه كان اخذ ذلك قبل ان يضبطه المدعي المذكور ويطلب اليه باحضار الاشياء المذكورة بما يترب عليه بسبب دخول منزله وضربه بالسكين واخذ منها ما بالوجه التمرعى فاجاب المدعي عليه بأنه نزل مكان المدعي بقصد ان يسرق منه ويدخل المكان فوجد الصندوق مقفلا ولا يعلم ما داخله فحمله واخرجه ومضى به الى جبانة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرد من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعي لياخذ ما يمكن اخذه ففتش والدار ونزل بها حبسها واراد ان ياحذ ثيابا فاسقة يقيظ المدعى وقيض عليه فاراد ان يخلص نفسه وضربه بالسكين مرتين فقبض عليه الجيران وضربه به وضربه بالسكين واخذوا منه ما كان الصندوق الذي سرقه فقله على مكته فتوجه واخذه وانكر ما عد ذلك وذكر المدعي انه حضرت له امرأة معها الصندوق فارقاه ففقدوا واخبرته بانها وجدت في الطابق فامتنع من اخذه وامر ان توصله الى حاكم المحكمة فارسلته فاحذ وهو فارغ ولا شيء فيه وصدقته المرأة على ذلك فما الحكم التمرعى في ذلك (اجاب) اذا ثبت المدعي دعواه اخذ المدعي عليه ما يملكه من الاشياء المذكورة فلا شيء على المدعي عليه والى مال ما ذكر الا انه يبرر الاتي بماله لا تسكاه امر امره ما ولا تقطع يده باقراره بصفة الصندوق الذي قيمته ثلاثة عشر قرشا او المال هذه الواجب في المحكمة بالسكين في اليد حكومة عدل ان يبقى لها اثر بعد البر والاشياء في اعلى قول الامام والله تعالى اعلم (مثل) في امر اتهمى انها وجدت زوجها قتيلا بشا على ترعة فحضر راس فيه مملوك لرجل من الناحية يفصل بين القبط المذكور والهل الذي وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وقصره القوم ثمانية بلاد المجد الجسر المذكور ولرور اهل الناحية المذكورة وغيره من البلاد المذكورة وغيرهم باعتراف المدعية وان القاتل فلان وفلان من الناحية المذكورة بنبوت وانكر المدعي عليه سماً فتلهما لرجل المذكور وضربه بهما ولم تقم يدهما فاهل لا يكون على الرجلين الا اليقين الشرعية ولا دية ولا قسامة على اهل الناحية حيث لم يكن للمدعي عليه سماً طيان بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما عدان طين بزرعه ويسقيه من التربة المذكورة يدنو من اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور فزاد عن مائة قسبة لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول (اجاب) برأى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان المكان مملوكا فالقسامة على المالك والدية على عاقلة ان ادعى الولي القاتل خطأ على المالك وان كان المكان مباحا فالقسامة على اهل أقرب الاماكن المسموع منها الصوت والدية على عاقلهم ان ادعى الولي القاتل المذكور على الاقرب وان ادعى على غيره كان ذلك امرا منه لا قرب ولا بدله جينئذ من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غيره هذا الشأن فان ثبت دعواه بالبيعة العادلة قضى له بموجبها على المدعي عليه والا فليس له عليه الا

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١٢

شوال

سنة

١٢٧٠

١٢

مطلب شرط القسامة
والدية تقدم الدعوى
الصحيحة

لهم الشرعية كما يستفاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان و الله تعالى اهل
سئل في امرأة رأت خمسة اشخاص يشابرون ويتضاربون فيايت للاف اراعى
بصادية مملوكه كذا في آلت اليه بالشراء من مال كذا الاول الذي ملكها بطريق
لانام من ولى الامر قد خلت هذه المرأة بينهم حين انتشار والتضارب ثم قفر قواضيا
تر كوها مقتولة بقبوت اصحابها في راسها فقطع الجمل واسال الدم وكسر العظم وازحق
روح وقد ادعى وارتما على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها هو واحد منهم لان غيرهم
لا يعرف عينه وانها قتلت خطأ هؤلاء الخمسة فيقيمون هذه الابعادية مسدة تزد
على ثلاث سنين ويلبوا من المالكين لها فهل والحال هذه لاقسامه ولاديه على
المالكين للارض لان دعواء على غيرهم براءة ولم ولا قسامة ولاديه اجزاء على الخمسة
الدعوى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلهم شئ غير العيون الشرعية وهل
ذا شهد شاهدان من الساكنين بالابعادية على واحد من هؤلاء الخمسة قبيل
شهادتهما عليه واذ شهدا طبق دعوى المدعى المحكم كذلك (اجاب) يشترط لصحة
الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لم تهرج ولا قسامة ولاديه على
احد لان شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مفتوح
فان ادعى الولى القاتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك
المكان الذى وجد فيه القاتل شئ ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن على كفى سائر
الدعوى فان عجز عن البرهان فليس له الا ايعين الشرعية وبرئ المالك بدعوى الولى
على غيره وان ادعى على مالك المكان فالقسامة عليه والدية على عاقلة القاتل
الخطا وهذا اذا لم يرجد من الولى ابراء المالك قبل الدعوى عليه والله تعالى اعلم (سئل)
من طرف قاضى الجبيرة بما مضى من الدعوى بعد التصرف وهو الوكيل الشرعى
من كل من والديه قالية ومن مختارة بنت سعد زوجة المقتول ومن والده سعد الولى
الشرعى على اولاد ابنه المقتول اقصر الخمسة على كل من احمد حسن بن حسن وخليل
ابن ابي شاذ بن شيبى وعلى عيسى بن عيسى بن اذى و بدوى محمد بن محمد بن اذى و ابنى
طالب خلف محمد بن محمد خلف واحمد خطاب بن محمد طاب و حرب عيسى بن عيسى
شامخ تاحية المتانسة بان اخطا المدعى المذكور وهو موسى سعد كان مرافقا بناحية
المتانسة وما كناه بما كان ملوك له وانه في يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ وجد
موسى سعد مقتولا بغيره المذكور معايا برصاصتين احدهما قحت عاقه والثانية في
وسط ظهره وانقصم مبراته الشرعى في كل من والديه المذكورين اعلا وزوجته واولاده
الخمس القصر المذكورين من غير شرى وان المدعى وموكليه لا يعرفون القاتل
لموسى سعد المذكور وان الدواب التى كان فيه السكاع انذى كان ما كذا فيه ووجد
مقتولا فيه ليس به اما كن غيره وفى ليلتها لم يكن معه احد فى المكان سوى زوجته

ذى القعدة سنة

٢٧ ١٢٧٠

جادی الاولى

٢ ١٢٧١

جادی الثانية

٢ ١٢٧١

الذ كورة وانهر يدمن المدعي عليه المذ كور بن أن يجزوه من القاتل موسى سعد
ليطالبه بما يترتب عليه بسبب ذلك لكونهم هم مشايخ الناحية ومطالبن بما يحصل
بالناحية تؤذ كل من المدعي عليهم المذ كورين أن موسى سعدا وجد قتيلا بمنزلة على
الوجه المصور وانهم لا يعلمون سوى ذلك فما الحكم (أجاب) الدعوى على الوجه
المصور غير صحيحة فلا تسمع ولا تقضى على المدعي عليهم بشئ والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا بشدة كبره فوق رأسه فمداهات المضروب من
ساعته مبتالك الضربة المذ كورة واقر الضارب بذلك لدى قاضي ناحيتهم قبل ثبوت
القتل منه بالبينه فهل يجب الدية على القاتل او على عاقلة وماذا يكون الحكم في
ذلك (أجاب) صرح علماء أئمان العاقلة لا تعقل حادث بالافراد محلا لمحدث الوارد
وحينئذ فالدية المثلثة التي هي موجب هذا القتل المذ كور في مال القاتل في ثلاث
سنين على قول الامام الرابع في المذهب من كون ذلك شبيهة بالله تعالى اعلم (سئل)
من طرف قاضي الجبيرة عن حادثة مضمونها رجل راكب على فرس فوطئت آفة
فقتله واقر بذلك الراكب وادعى جرحه وعدم قدرته على منعه ولو وثقه القاتل
وهم اولاده القصر وزوجته لا غير وهي عن القصر وهو كليل عن الزوجة أنكر المجرم
وجزأ الراكب عن منع الفرس فكلف مدعى الجرح من المنع بيعة ثبت دعواه فجزه من
المنع المذ كور بنه على قتيلا صدرت من قتلنا قبل هذا الوقت لقاضي الجبيرة بمصلحته
اذا تحقق فجزه من المنع حتى اتلفت انسا فدمه هدر والقول لا ويا القاتل يمينهم
والبينه على مدعى الجرح من المنع مؤرخة في ١٤ م سنة ٧٠ ثم كاف القاضي
المذ كور مدعى الجرح بيعة فجزه عن اثبات دعواه وأولاه القاتل قاصرون خلا زوجته
فما يصنع وما يترتب على الراكب بسبب ذلك (أجاب) لا تجزى النيابة في الخلاف فلا
يخلف الموصى والوكيل الا في مواضع ليست هذه منها فينتظر بلوغ القصر لمخالفهم اليقين
الشريعة حيث كانت لازمة بالنسبة اليهم وقد صرح العلامة خير الدين الرملي في جواب
سؤال عن امرأة ركب فرسا فصرعها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا انه اذ لم يتحقق
جرحه بان لم تقم بيعة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة والقول قول أولاه القاتل
لانكارهم المجموع يمينهم اه وفي حواشي اليد قال الحاكم انه يفي السكاف
واذا صار الرجل على دابة أي الدواب كانت في طريق المسلمين فاوطئت انسا فاسد او
رجل وهي تسير فقتله فدينه على عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل الدابة من مكان
الى مكان وهي مجبرة على هذا الفعل من جهة قصارت جنابها بمنزلة جنابته فبراته
خامس فوجب الدية على عاقلة والسكاف ولانه قاتل حقيقة اه وهذا اذ لم يثبت
القتل باقراره اما لو ثبت به فالدية بقوله في ثلاث سنين لان العاقلة لا تحمل ماوجب
بالاقرار كاصحابه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجبيرة بمضمونه ادعى
ابو طالب بطريق وكاله عن زوجته اخيه الباقين وبطريق وصاية الشرعية على اولاد

أخيه القصر الادبسة وهم ثلاث بنات وزكر على كل من على احمد ودرويش حلاوة
وابراهيم فراج بان المدعى المذكور لطلب منه اشخاص للجهادية فقبض طامبا عليه من
الاشخاص ومن جعلتهم اخ له غير المتوفى في وكذ المتوفى وأرسل بعضهم كعب في البحر
ومن جعلتهم أخوا مبيد خلف المتوفى وبديعي خاف غير المتوفى والمدعى المذكور سافر
في البر مع باقي الاشخاص المطالبين منه للجهادية وسار الى أن وجد المراكب التي كان بها
أخوه المذكور وان مستوى هل شاطئ البحر بالناحية ووجدنا هسيبا خافا ملقى طريحا
بالمراكب التي كان بها وهي في بندرجل يدعى محمد اعدية وكان المدعى عليهم المذكورون
بمراكب أخرى ووجدنا هسيبا المذكور مضروبا بقبض في أم رأسه من هسيبا عظم رأسه
وهو لا يتكلم فسال من كان حاضر عن فعل باخيه ذلك فآخروه ان الثلاثة الاشخاص
المدعى عليهم المذكورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا يتشاجرون مع شخصين من
بلدته فارد أن يخاص بينهم فضربوه فبينهم سبع ذك انت له وصاروا فراس الى ان مات
بسبب الضرر به التي في راسه وان المدعى الوصي الوكيل المذكور لا يعرف من الذي
ضرب اخاه المذكور الضرر به المذكور ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه الامن اخبار من
كان حاضر حين ذلك ويريد من المدعى عليهم المذكورين ان يقر بوجوه قتل اخاه
المذكور ليطلب به بما يقرب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي وكذا المدعى عليهم
المذكورون انهم كانوا جالسين بمراكب لهم بالبحر شاطئ البحر فضرهم جماعة وقبضوا
عليهم وصحبوا وانكروا ما عدا ذلك (أجاب) لم تتوجه خصومة على احد الآن ولم
تصح الدعوى وبما مفتوح فان ادعى الولي على غير وكاب الا تلك التي وجد بها القتل
وهم الاشخاص المذكورون وأثبت دعواه عليهم قضى على عاقبتهم بالدية في ثلاث
سنين وان لم يقيم البينة فليس له الا عين واحدة على كل منهم ومنع بعدها وان ادعى على
ركاب السفينة التي وجد بها القتل لاولى معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة
على جميع الركاب والدية على عاقلهم في ثلاث سنين والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر انه ضرر به بندق في رجله فعاينها حتى بوئت مع شرب
وهب بعض قوتها وصار يعرج بها عرجا خفيفا ويريد ابراء ما تقتضيه الشرع في
ذلك فانكر المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن دوجه البلوغ والذى
ضرب الرجل المذكور بالبندق المذكور في رجله من غير قصد ولا بنية للادعى فهل
اقرار الوالد على ولده القاصر في هذه الحادثة معتبر شرعا وماذا يلزمه (أجاب) لا يعتبر
اقرار الوالد على ولده القاصر بمثل ذلك فلا يؤخذ القاصر بموجب اقرار ابيه المذكور
وان اثبت المدعى دعواه المذكور في رجله على الاب بالوجه الشرعي حكم عليه بموجبه
والان لا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بجرحه ثلاث ضربات بعدد
في طريق عامة مخرج جميع البلاد على غير علوك لاحد بهيذين البلاد منها هو بعيد

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١

١٢٧١

٢٧

منه نصف ساعة ومنها ما هو بعد صغره ساعة لا يسمع منه صوت ولا يندفع له عتقى
 الارض وليس فيه منع للمسلمين ولا اخبية فيه لاحد ولا هو يقرب اخبية غيراته بمعاودة
 اطميان البلاد البيعة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلاد (اجاب) اذا وجد القاتل
 في فلان في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته
 وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فاعلمهم القسامة
 وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش
 والكلال فالدية في بيت المال وان انقطع عنهم منفعة المسلمين فدمه هدر وكذا اذا
 وجد في المقار وليس يقرب بها هران كذا في محيط السرخسي افاده في حواشي الدرر
 الهندية ومن ذلك وما صرح به يلم اعدا ارم القاتل المذكور اذا وجد في مكان بعد
 من العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض يملكو كالتخص او
 في اسقافه بطريق الوغف ولم يكن يقرب اخبية وليس يملكو كالا حدولا انتفاعه لعامة
 المسلمين بخوما كرحيث لم يملكو لم قاله والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل وجد قتيلا
 بنزوت في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمان ونفعها بالرى
 عام لمجمل بلاد وهي في وسط اطميان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من محل القاتل
 وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في القرعة وقت وجود القاتل فيها
 (اجاب) راضي حال المسكان الذي وجد فيه القاتل فان كان يملكو كالتجب القسامة على
 المالك والدية على عواقلهم وان كان مباحا فان كان قريسا من مصر او قرية او
 ارض يملكو كرحيث يسمع منه الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى
 والامصار والاراضي والدية على عواقلهم فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية
 على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش
 والكلال وان انقطع عنه منفعة المسلمين فدمه هدر وانما التجب القسامة والدية على
 الاقرب بان ادعى الولي على المالك او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان
 كانوا يوصون فزاد على غير مستقطب القسامة والدية من الاقرب وبكاف الولي
 اثبات دعواه فان عجز خلف المدهى عليه ميتا واحدا ولا ذى عليه كاستر الدعوى والله
 تعالى اعلم (مسئل) في امرأة جنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها يد بها ضربا قتيلا
 فالقتل الجنى عليها جناية ميتا بسبب الجناية عليها واحترقت الجناية بذلك فماذا يلزم
 الجائبة لو رقتا الجنين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة فالقتل جناية ميتا
 استثنى بعض خلفه وجب على عاقلة الضارب نصف عشر الدية اى دية الرجل لو الجنين
 ذكر او عسر دية المرأة لو الجنين انثى وكل منهما مجسما فدهم في سنة والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها بانا وانا و معها منه بنت اسقطت حقها في حصانتها
 فاخذها الا بوسمها لاخته لترضعها فكثت معها مدة وماتت البنت عن ابيها ثم مات
 الا ب عن وريثة فادعت وريثة الزوج ان البنت ماتت من هدم رضاها للبنت لسكون

ربيع الاولى

١٢٧٢

٩

شعبان

١٢٧٣

١١

امهاتر كنهالايها باختيارها ويريدون الزام الامم يديتها بسبب تركها لايها فهل
 والمحال هذه لايجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا
 استقلت المطلقة بانثاقها في حضانة بنتم الايها فاخذها الا ب ودفعها لاخته لترضعها
 ثم ماتت البنت لا يكون لورثة ايها مطالبة الامم يديتها والمحال هذه مع عدم تسليم
 المذكور بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة
 ثمان سنين واخذت ديتة من فاته بالوجه الشرعي واقام القاضي اخاه وصيا على اولاده
 القصر والمحال انه مات من امه وزوجته وعن ابين ويقين قصر وترك ماورث عنه
 ثم عاقل هل يكون للزوجة والام اخذها من حصصها فها تر كة وتقيم الدية بحسب الميراث
 حيث كانت موجودة وماذا يخص كل واث (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ
 ما يخصهما من تركه الا قيل المذكور والفرضة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسم
 الدية على فرايض الله تعالى كسائر امواله فالزوجة الثمن فرضا والام السدس كذلك
 والباقي للأولاد المذكور بن قصيد المذكور مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنسبته بغير دية عن المحدثات
 الدم وكسرت العظم ولم تقرب الضربات ووقع مغص عليه ثم مات بسبب ذلك بعد مضي
 يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البيضة على هؤلاء المقتولين وشهدت عاقد الضرب
 منهم يكون ذلك مو جبال قصاص اولدية وهل اذا كان احد الاربعة غائبا او اقيمت
 البيضة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكمكم على الجميع ويقتص
 من حضر خصصا عنه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة
 ارباعها (اجاب) موجب القتل بالنبايت المذكوروة التي لاحديديها اذا ثبت انه
 حصل من ضرب الاربعة الاقتصار المذكورين بان اجتماعه على ضربهما بحيث لو
 انفردت كل ضربة منهم لقتلت او لم يعلم المقتول منهم من غير المقتول وشهدت البيضة بذلك
 والله يلز صاحب فراش حتى مات دية مظلومة على عواقل القاتلين الاربعة على
 مذهب الامام ابي حنيفة ارباعا على عاقلة كل واحد من القاتلين بسبب الدية ان
 كانت لهم عواقل والا فحق المدم ولا يقتصب بعض القاتلين خصما عن باقيهم فلا
 بد للمدعي على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البيضة بمحض دية الله تعالى اعلم (سئل)
 في عبد بالغ رقيق جنى على فاهر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينته في يده وسال
 الدم ولم يمت القاصر واخر الرقيق بالجنابة على القاهر بغير اذن سيده فاذا
 يكون المحسك في الاقرار المذكور من الرقيق بثلث الجنابة المذكوروة (اجاب) جنابة
 له مدعي طرف المذكور ولو عدم وجبة لادفع او الفداء لا القصاص اذا تجرى بين طرفي
 حر وعبد فان را العبد بذلك لو عمل به للقاهر في حق المولى فيتوقف على تصديقه الا ان
 تقوم بيته على ثلث الجنابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بعد اثباتها بغير

١٧

١٢٧٢

سؤال

٢٦

١٢٧٢

ذى الحجة

٢٩

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ويصح الاول سنة

١٥
مطلب لو حفر فيما يملكه
لابعض الحافر بوقوع
احد فيه

ويصح الثاني

٨
١٢٧٤
مطلب في حكم الشبهة
اذا تقدمت ولم يبق لها
اخر اختلاف في اجاب
حكومة مدل

صفر

٢٨
١٢٧٥
ويصح الاول

١١
١٢٧٥

مقتضى بها عاقل له أيضا حفر فيه حفرة ليتدفق بها قردى فيها حيوان وهلك فماذا
يكون الحكم في ذلك اذا كان الحافر غير متعمد بحفرها (اجاب) اذا كانت الارض
التي حفرت فيها تلك الحفرة مملوكة للحافر فلتف بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا
ضمان على الحافر المذكور الا ضمن حيث لا اذن من الامام او نائبه بالحفر وكانت
في بحر الناس واهة تعالى أعلم (مثل) في رجلين ادعى على آخرانه ضربهما بشفة فشنج
رأيهما وان الشعبين قد حمل فيهما البرء ولم يوجد لهما اثر وسئل من الضارب فاجاب
بالاعتراف بذلك بين يدي القاضي فحكم لهما القاضي على الضارب بنصف مشردة
النفس وحملاته منه بعض ذلك والزم الضارب بدفع الباقي للدينين فهل لا يكون الزامه
بما ذكرنا فاعلم عليه وعليهما ما ردهما اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذكور
(اجاب) اذا التهمت الشبهة ولم يبق لها اثر فلا شيء لهما عند الامام ككتاب السنن وفي
البرهندي عن الخزانة والمختار قول أبي حنيفة وعليه اعتد الجمهور في والسني وغيرهما
لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياسا وقال يستحسن ان تجب حكومة مدل مثل
أجرة العيب وهذا كما ذكرنا كل برأية برئت كافي بجميع العلامة قاسم قال الشافعي
ويظهر في ربهان الاستحسان لان حق الادعى مبني على المشاحة اه وفي الزاوية
لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام ايضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول
الثاني قال القبيصة الفتوى على قول محمد انه لا شيء عليه الاثنى الا وهو يقول القاضي انا
لا اترك قولهما فاذا ذلك في رد المختار وعلى كل فلا يجب ارش تلك الشبهة بعد برئها
بلا بقاء اثر واهة تعالى أعلم (سئل) عن دعوى رسالة من مارق قاضي المجيزة بضمونها
في ورثة ادعوا على آخر بان جاموسه كانت منطلقه فنطقت مورثهم فكسرت هامة
واضلعه من الجبهة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع وجهه اليمنى ومات بسبب ذلك
بعد ثلاثة ايام وهو ملازم لافراسه يطلب ربه بما يترتب عليه شرعا فماذا يلزم صاحبها
(اجاب) حيث اختلفت الجماعية المذكور من يد صاحبها وانما التقت انسانا او مالا
فلا ضمان اذا اجمعا جبا دواقة تعالى اصل (مثل) من طرف قاضي المجيزة بما مضى
ان قتيلا وجدها في برية ادعى لولياؤه ما على رجل يقتلها بالراص محمد في البرية
المذكور ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (اجاب) اذا وجد قتيلا في برية
غير متعمد بها العامة مسلمين ولم يد رقاته فدمه هدر وهذا اذا لم تكن مملوكة ولا قرينة
من المملوك ولان الاخبية والفسطاط بحيث يسمع الصوت منه ولا وقتا والافضل
المالك اودى اليه او على اهل القرية او اقرب الاخبية كافي الحد واهة تعالى أعلم
(سئل) بافادة واردة من وكيل محافظة مصر مؤرخة في ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨
بمقتضى طلب الجواب عن السؤال المهرر بالنسبة من مفتي مدير بتمير جبال الواردة للمحافظة
بافادة من وكيل مديرية بتمير جبال تاريخ ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذكور

واقفله سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتى الانام بالديار المصرية
 حفظه الله واجتاه مجاهد سيد انبياء آمن حاصله ان شخصاً قاتل رجل آخر فقامت
 زوجته لتجنته عنه وصلى كنفه بالان لمصغير فدفنهما الرجل فوقع ابنها على الارض
 ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك فهل تسكون دينته
 هل الادفع او على والدته او على صمامها ان يدونا ما جاوز من رب العالمين من طرف
 مصوبكم وادعى دماءكم شرف الدين على مفتى مجلس جرجاني ٢ شعبان سنة ١٢٧٨
 (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولدها يدفع الرجل المذكور فالدفع على الرجل
 ثمانية سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط او بوقوعه والدته فوقه بسبب الدفع
 المذكور فقط او بهما معا اذا لام - ينشأ ذلك في يده وبذلك في الاقتراب من التاسع
 في جنابة الدواب وفي السكا في نفسها لا اذن فثبت على شيء او رطلته ضمن الناحس
 لا الركب لانه متعد في التعيب فيجعل كالمباشر في الضمان اهـ ومنه في رد المختار
 من جنابة المباشرة اذ القتل بالوطء مع وجود الركب على الدابة ينسب لثقل الركب
 ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلا اذن فنهائياً لا ولي والله تعالى اعلم (مسئل)
 بافاده واراد من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من فاضل
 اسسوط مضمونه في رجل هلك عن ورثة بالعين وقاهر بن فاضل رجل آخر بطريق
 النيابة الشرعية من المبالغين والقاهر بن علي اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بمسار
 الحيت ايهضان كلاً منهم ضرب بهما بنين في رأسه على التعاقب فوقع طر بمحافل ارض
 المحلة المذكور ومات بسبب ضربة واحدة من ابعينه وروان عداهم من اهل المحلة
 المذكور ففعل اذا جسد المدهي عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدهي عليهم له بطريق
 شرعي وثبت وجود القتل في المحلة المذكور فترتب القسامة ويقضى على المدهي
 عليهم او عواقلهم بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقية التبرئة المدهي من عداهم
 او اقسامه ولادية ولا يعين بها هاتين العاقل واذا قتل بموجب القسامة والدية فامتنع
 الولي من التعليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر المحكي بالديت مع امتناع
 الولي من تحليف ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون
 طلب الولي واذا حلف المدهي عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه المحادثة فالحكم انما
 يكون بكال الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض اثلاثه غير معين
 وبما باقي اهل المحلة امر احس وملك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كاحس به شارح
 السكرتار امام الزياحي في تقرير ذلك بما يفيد ان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل
 او بعض معين او بعض غير معين وهناك من قبل الاخير والله تعالى اعلم (مسئل) بافاده
 واراد من المحافظة تاريخ ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال صرته في رجل
 مسلم قتل رجلاً مسلماً واصلت المطالبة من اولياءه المقتول بدفعه فما يستحقه القاتل

١٢٧٨

١٨

مطلب دفع امرأة فوق
 ابنها ووقعت عليه ومات
 ضمن الادفع مطلقاً

محرم

٩

١٢٧٩

(اجاب) اذا قتل المسلم مستأجدا أو شبه هذا أو خطا ونبت ذلك بالوجه الشرعي فلا قصاص على القاتل واختلف التصحیح في تسمية المستأمن بالمسلم الذي من حيث إيجاب الدية يقتله فبعضهم صحح إيجابها على قاتله المسلم أو الذي وبعضهم نفى الدية بقتله أيضا فقال ولادة المستأمن هو الصحیح لكن يزعم بالتسوية بينه وبين المسلم والذي في الاختيار وصححه الزياي واستظهر الرمي ما صححه الزياي فقد اختلف التصحیح والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين بان المدعي عليهم نعوذ على شقيق المدعين وضر بره هذا عدوا وانا بنيت من الخشب الشوم على رقبته حين كان ماوا بالطريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليهم له بالنبت المرقوم وان المدعي عليهم اخوة واجته وصار المدعون يتفقون مودة المرقوم فلم يهدوه وان ميراثه فلما انصرفهم من غير شريك ويطالبون المدعي عليهم بما يترب عليهم في ذلك شرعا وطلبوا سوال المدعي عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى موهومة شرعا يترب عليهم اسوال الله عليه ما واذ انتم لمعها وسئل من المدعي عليهم وانكروا ونحو المدعون عن اثبات دعواهم شرعا والتسوية بين المدعي عليهم بهمايون الى ذلك ويحلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم منعافيا (اجاب) اذا عرف المدعي قتله بذكر نسبه الى جده مع ذكر باقي ما صحح به الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة متعوعة واذ انجز المدعون عن اثباتها بالكلية بعد انكار المدعي عليهم يحلفون اليمين الشرعية فاذا حلفوا منه وام دعواهم عليهم حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافاد تواردة من مديرية الشرقية مؤرخة في ۷ ربيع الآخر سنة ۸۷ مضحوة وردت هذه الافادة من حضرة قاضي أفندي الولاية بقصد تقديمها لسيادتك واهتمام القول بالحكم فيها فزعم ترقعه لسيادتك الامل من بعد رؤيتيها يكرم بالافادة عن المحكم فيها حسب طلب حضرة القضاة وضرورة الافادة القاضي المذكور المؤرخه بالتاريخ المذكور وبعد فالمرجو الاستعلام من حضرة استاذنا مولانا مفتي أفندي الديار المصرية فيما لو وجد قاتل لم يعلم قاتله محتسبا بشاطئ نهر ابيض ملو كابين خطا متعددة فهل الدية والقسامة على اقر بالخطا مع معاص الصوت من محل القتل وهل القرب يعتبر من محل القتل للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المنسقة للالهالي أي اهالي الخطا المذكورة لا تعتبر في القرب وعدمه لانها ليست ملوكة لاربها او كيف كي بورود افادة حضرة مولانا الاموالية ترسل لنا الاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه يرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محتسبا بشاطئ نهر غير ملوكة ولم يكن الشاطئ أيضا ملوكة فالقسامة الدية على ملاك اقرب الاراضي لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الموت فان لم تكن الاراضي ملوكة الرقبة فعلى اقرب

جادی الاولى

۱۳۸۰ ۲۰

ربیع الثاني

۱۲۸۷ ۲۰

ذى القعدة سنة

مطلب الاراضي السلطانية
التي آلت لبيت المال
لا تعتبر في إيجاب القسامة
والنية على زارعها

القرى من ذلك المكان بحيث يسع الصوت أيضا والارض الموقوفة على جماعة مضمون
الاعمال كدأما الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تعتبر في إيجاب ذلك على
زارعها اذ لا ملك لهم فيها بل وقبض البيت المال فهي لعامة المسلمين واعتبار اقرب القرى
اذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعلى أهل اقرب محلة منها أهل
وجود القتل وحمل ذلك اذ لم يثبت القتل على معين ولم يحصل الدماء بالقتل على غير
الملك الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) باعادة من محافظة مصر في ١٣ ذى القعدة سنة ٩٣٠
حاصلها وردت مكاتبة لهذا الطرف من مديرية المتوفية بأنه لما نحر الى حضره قاضيها
بالاستفهام حماية قضيه المحكم الشرعي في دفع الدية المقدمه على ثلاث سنوات ان كان
عند مضي كل سنة يدفع قسطها او يجري تحصيل القسط في اثناء السنة شيئا فشيئا لان
ولدى ابراهيم موسى المقتول من زاوية البقي المقتط دية والدهما على ثلاث سنوات
برغبان الاستيلاء عليهم من عيسى وعبد المحمديين عليه جاشيتا فشيئا وهو يريد اداء قسط
السنة عند انقضائها افيد من حضره القاضي المواع الى الديرة بناء على ما رغبه بمقتضاها
بالمزوم فحضره بمقتضاها عليه لزم نصره بمحضرتكم (لا فائدة من ذلك) (اجاب) حيث
وجبت الدية في حال القتال في ثلاث سنين في كل سنة الثلث فلا يجب عليه اداء قسط
السنة الا بقسمها اذ هو الاصل لكل قسط كما في سائر الدون على ما يظهر بخلاف ما اذا
كانت على الدائقة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث يجب في ثلاثة اعطية
وان خرجت اعطيتهم الثلاثة في اقل من ثلاث سنين او اكثر على احدى واين في المسئلة
أما لو كانوا من المرتبة فيجب في ثلاث سنين وان خرجت الارزاق في اقل كما صرحوا به
فرغوا من وجوبهم على أهل الاعطية وأهل الارزاق وهم صرحوا ايضا في وجوب الجزية
على الذمي بانها تجب في كل سنة واحدة تلقوا في وقت الوجوب فعندنا وجوبها بابل السنة
لانهما جزء القتل ويعقد الذمة بسقط الاصل فيجب خلفه في الحال انه يخاطب بدار
الكل هذا الامام في آخر المحول تخفيفا وباراه قسط شهرين عند ابي يوسف غنى آخرهما
وقسط شهر عند محمد في آخره كما في القصة تاتي عن الهبط والحاصل انها تجب في اول العام
وجوبها موسما كالعادة وانما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر للشهيد
والقتيل عليه كما في رد المحتار وعند الامام الشافعي الوجوب في آخر السنة فلا يطالب
بشيء عنده قبله بالاولى ومن هذا يظهر انه لا يخاطب من وجبت الدية في ماله مقسطة
على ثلاث سنين بداراه قسط كل سنة الا عند ما اذ هو وقت الاداء وحلول الاجل نعم لو
كان له كسب يحصل اليه في وقت من السنة دون وقت فلا باس من اداء القسط منه
تسهلا وتخفيفا على نفسه هذا ما ظهر في جواب ٥ - هذه الحادثة والله تعالى اعلم
(سئل) باعادة من نقارة الداخلية في ١٦ ربيع الاول سنة ٩٤٠ حاصلها حضره بمحاوطة
بور سعيد والقنصل ارسل الداخلية مكاتبة أوضح فيها ان امرأة عيسوية وابنتها ابنت

١٢٩٣

٢١

مطلب في وقت وجوب
اداء قسط الدية

وكذلك أخوال بنت المذكورة وأسلم ولمناسبة أن المرأة وإنها قتلتها فحضره لها حفظ
الموا اليه رغب صدور المكاتب من طرفنا إلى جهة الشام بحضور من يكون له حق
من ودة المقتولين لأجل المرافعة في مادة قتلها وحيث المفهوم من تلك الأداة أن
أهل المقتولين غير مسلمين فيقتضي معلومية ما إذا كان يجوز شرعا الدعوى في هذا
التخصص من أهل المقتولين القبر المسلمين أو يكون التدهي من التخصص المذكور في
أمر قتل اخته وعن المرأة الأخرى إذا كانت والدته أم كيف فالزم بقرره محض ترك لورود
الأداة (أجاب) لا ميراث بين مسلم وغير مسلم إذ من شرط الميراث اتحاد الدين فإذا قتل
المسلم لا يكون لقربه الأجنبي من الأهل ولا ولاية الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للآل
أو للتصاص وإذا كان الأجنبي المسلم لبنت المقتولة إمام من أمها المقتولة أيضا يكون وادها
له محاولة ولاية الدعوى بقتلها بعد الموت سواء كان عهد الوشبهه هدا أو خطا إذا لم يوجد
من يجنبه عن ميراث اخته من الورثة المسلمين عند موتها يجب حرمان كائن مسلم لها
عند موتها أو أب أو جد كذلك وأما بالنسبة لأمه المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يجب
بحال حيث كان حرا قهر قاتل لها وإذا كان الأجنبي المذكور من يشار في ميراث
المراتين المذكورة من المسلمين عند موتها ما يكون له المحصومة معه في ما يتعلق
بقتله ما فإن كان القتل موجبا للآل با صله كقتل خصومة المحاضر من الورثة ويحكم
للكل بالحق إذا حدد الورثة خصم عن الباقيين فيما يتعلق بالاموال وإن كان القتل
عهدا موجبا للتصاص لا يحكم إلا بحضور كل الورثة وطلبهم بعد الأثبات المعتبر شرعا
والله تعالى أعلم (سئل) بأداة من مديرية سيوط في ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها أنه
وردت أفادة من حضرة قاضي أفندي المديرية ومعه أسئلة مختصة بقتل نفس
مذكورة بانه قد أشبه عليه الحكم الشرعي فيها ويرغب الاستفتاء من حضرة مفتي
المديرية ولما تعذر محضره وردت أفادته يذكر فيها أنها بالنسبة لحجامة الاشتغال المكلف
بها قد صاير اجتهته لكتب المذهب الموجودة في يده ولم يحصل استدلال على نص صريح
وحصل عنده اشتباه في ذلك ورغب الاستفتاء في هذا الطرف بناء على بند اللامعة
وبرام النظر في ذلك والإجابة وصورة السؤال المذكور ما قوله كفي رجل أقر على نفسه
أنه خلق من خلقه حتى ماتت وأنه حفر لها حفرة في مقبرته ودفنها فيها ودفن فيها بعد ما ابنا
له منها أحياء وأهل عليه ما التراب حتى مات الولد ولها منه ابن آخر ومن قبره ابنا آخر
فهل والحال هذه يؤخذ بأقراره حيث كان مكلفا طائعا ويسقط عنه القصاص لارت
إبنيه منها ماوجب على أبيهما منه ويجب عليه دية إن لا تغلبه ما لا بالسقوط ويكون
لوليها منه النصف في ديتها ولولدها من غيره النصف الباقي ولابنها منه دية شقيقته
ثلاثا وأولادها من غيرها الثلث أو ميراث من القصاص لابنه الذي أقر
هو أنه مات بعد ما ودفن معها إلا أن تاريخ حياته من أمه لم يعلم إلا أنه فيتم في ذلك ويكون

شعبان
سنة
١٢٩٨

٢

الأثر لا ينفك عنها ولا ينفك عن غيرها إلا أن الأول لا يتقلب الموروث من القصاص مالا يستحق
بقدره من الدية فيسدون (أجاب) نعم يؤخذ الرجل المذکور باقراره والحال عاذر
ويجب عليه دية إن قتل ماله دية مطلقه ودية ياتيه المقتول ولا قصاص عليه إذا قتل
كان موجبا للقصاص يتقلب مالا للورثة ابن القاتل عليه وهذا أحد ما في المرواوث
على أبيه لا محالة في قتل أمه وأخيه والقاتل مباح من الميراث سواء أوجب
القصاص أو المال فإن كان دعوى أولاد المطلقة المتوفاة توافي إقرار الرجل المذکور
في ترتيب الموتى سمعت دية المرأة على أولادها الأربعة أربعا وما أصاب المقتول منهم
بعد ما يكون هو وكامل دية لأخيه الشقيق فيما ذكره الثلاثان ولا غيره لأخيه
المذکور الثلاثة المال لقوله إن ادعى أسبق موت الابن فإن اتفقت الأولاد الثلاثة على
ذلك قسم الدينان على حسب ما اتفقوا عليه وإن اختلفت الأولاد فيما بينهم في تقدم
موت الأم أو الابن فما يتحقق شرعا تجرى القسمة على موجب هذا ولم ينته بوجه
الاستقحام الأخير في السؤال ولم يرفع المراد منه والله تعالى أعلم (مثل) بأفاده من
رئيس مجلس الأحكام في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ هـ ضمنوا بثلث الجاهل أوراق قضية
قتل على تشقوش من ناحية برقاعة التابعة لمدير بقا الجيرة وسلب بقوله للسؤال
فيما اشخاص من تلك المدير بقرينة أن المذکور له ودية بلغ وقصر البالغ منهم زوجا
المتوفى قد اشهدا على انفسهما بأنهما الإربعان مع قضية قتل مورثهما المذکور شرعا
ورضيان معهما أسبابه وصدر بذلك إعلام شرعي من حضرة قاضي المدير بقوله
أحيل على حضرة قاضي الجيرة رؤية المذكرة شرعا وتحرير الإعلام بما يقع عليه الحال
لوجود الورثة القصر المذکورين أعطيت منه الأفادة للمدير بتجانبه بقصد حضورهم
تشقوش الوحي الشرعي من بسل حضرة على أولاد أخيه على تشقوش المتوفى المذکور
وهم محمد وموتولى وعلى وحز بنقوانا دعي بطريق وصايتة المذكرة على كل من
عبد الواحد الخولي وعلى أبي حلو بهما اشتراك مع يدوي فقط في ضرب على تشقوش
المتوفى المذکور بدون من حشبت حتى مات على تشقوش المذکور بسبب الضرب
المذکور وذلك مع دعوته وادعاءهم عليه وإن كلاً منهم أقر بذلك طاعة اعتذار أو يطلب
أثبات ذلك على المدعي عليهم أو باستجوابهما من ذلك فدانكر أو صارت ثبوت الورثة شرعا
وأحضر المدعي المذکور بينة شهدت بأعتراف المدعي عليهم المذکورين بالقتل
المذکورين ذكر حضرة القاضي أن المدعي دعي وموجب دعواه التي ادعاها هو القصاص
فقط لا الدية وليس لأوصي القصاص بل أنه يباح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث إن
حضرة القاضي الموصي لم يجد راعلا ما شرعيا بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه القضية
رؤى لزوم استئذان حضرة تكمن هذه المادة وهل له أن يستوفى هذه القضية ويحضر بها
اعلاما شرعيا بما يحكم به شرعا أم كيف ولذا لم تحرر بحضر تكمن تولد ورود الأفادة عن

ذلك لاجل ما يلزم (اجاب) علم ما باقاه الجحش وحيث ان وراثة المقتول المذكور منحصرة في زوجته واولاده القصر المذكورين من غير شرك وقد امتنعت الزوجتان من الدهوى بالقتل العمد على المدعى عليه ما ودعى به وهى القصر المذكورين لدى القاضى واتحت البيعة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكورين قبل الوصى المذكور فطل فلان ياتي الحكم من القاضى على المدعى عليه ما بالقصاص طلب الوصى اذ ليس له ذلك واقباله الصلح رضاه مع المدعى عليه ما بما يخصه ما في مقدار الدية بالنسبة لتصيب القصر فاذا صار الامتناع عنه توقف الحكم بالنسبة لهذه الجنابة على بلوغ القصر او احدهم وطلبهم مع باقى الورثة الباقين القصاص يتما على ما عليه العمل الا ان او حضور الورثة الباقين ودعواهم بماذا كره لدى القاضى واقامة البيعة وطلبهم القصاص جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضى به في حال صغر باقى الورثة وحيث ان يقرر الاعلام الشرعى بذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيصرر الاعلام بما يستقر عليه الحال وبالمجته فلان ياتي بغير براعلام الا ان من القاضى يشتمل على حكم بدوت هذه الجنابة قبل حصول شيء مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من المحققين في ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضى اخندى مديرية جرجارسل لهذا الطرف مكاتبة في ٢٦ الماضي ومعهما صورة سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها على حضرة وحضرة مفتي اخندى المديرية وقصد الاستفتاء عنه فقيل عليه القاضى بغير رومعه السؤال المذكور لاجل ما يتراعى وصورته سئل عن رجل مات قتيلا فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضرر بوه ثلاث بنادق الاولى لم يصبه بها شيء والثنتان اصابته برصاصة منهنما لم يعلم ضارها بالكون ذلك كان ليلا وهو باث في زراعة القمح فطلقه البعيد عن بلدة المدعى عليهم بعدا بينا بحيث لا يسمع الصوت من المكان المذكور لاهالى الناحية ولا يسمعهم وبمجامع المدعى عليهم دعوى المعين المذكور فذكروا انهم خرجوا ليلا لاهل دركهم في الحفظ لكونهم خفرة قراوا اشخاصا في غيب احدهم شيخ المحقر في المكان المذكور يسرقون من زراعة القمح لصوم صافا رادوا منعهم فلم يسمعوا وضربهم الله وصى اوليا بالبنادق فلما لم يقدروا على منعهم ضرر بهم الثلاثة الخفرة معا ثلاث رصاصات اصاب المقتول واحدة منها لم يعلموا هى رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقة هذا ما اعترف به المدعى عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذه الاقراو حيث لم يتبين فيه القاتل من غيره ولا شيء على المدعى عليهم واذا اعتبر فهل تطلب بيعة من المدعى عليهم ان المقتول كان يسرق من زراعتهم ولم يقدروا على منعه الا بالقتل ويكون كسيلة اقرار واحد معين بالقتل يدعى ما ذكره ادا كان كذلك فهل اذا حضر واشهودا من بلدتهم تشهد بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكور بعيدة عن محل القتل حسبما ذكر اعلام ومع الاثبات يتبين منهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق

ولم يكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله في تلك النازلة وفي اقراره ولا المدعي عليهم وان
كانت دعوى المدعى غير صحيحة وعرفه عا لقدم تبين القتال حسب ما هو مبين اعلاه
(اجاب) بناء على مكتوبة سعادتك وما طاب له حضرة قاضي انكلي مديرتي بقرجان افان
الحكم الشرعي من هذا الطرف عن السؤال المسطر في احدي الشقين المهور باعلى
افادة من حضرة قاض بحكمة المديريه ومقتضى الى حضرة رئيس مجلس امير في
قضية القتل الحاصل الاشياء فقامت حضرة وحضرة مفتي المديريه المذ كورة الى
آخر ما توضح فالذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة
المقتول على الثلاثة الاشخاص بالقتل على الوجه المسطر بهذا السؤال غير معروضة
شرعا ولا يستترتب عليها سؤال المدعي عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول
بالرصاصة التي اخرجت من بندقة احدكم لا يملكون الضارب لها منهم وباب الدعوى
مفتوح فان صح ما بالوجه الشرعي تسمم وترتب عليها موجبها والا فهم ممنوعون
شرعا ولا شيء على المدعي عليهم بغيرها كما ان الاقرار الصادر من المدعي عليهم على
الوجه المسطر بهذا السؤال لا يلزمهم به شيء من قصاص او دية اذ لم يوجد من احدكم
نسبة القتل الى نفسه والحال ما ذكر في السؤال يؤخذ حكم الشق الاول بمصرحه
العلامة خبير الدين في فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال في جملة بواردية
ويؤخذ حكم الشق الثاني بمصرحه العلامة المذ كورة ضمن جواب عن سؤال في امرأة
ادعت على الراعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من قاضي ومفتي مديرية البصرة في
٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان مجلس اعدا في امكنة بة احوال على هذه
الحكمة نظر تداعي محمد زغلول الخوازي المقيم بكهني عثمان بمديرية البصرة على
احد حسن الجعفرى البربرى بشأن تعدى المدعي عليه على حسنة زوجة محمد زغلول
السائق كره واطلق المدعي عليه المذ كورة في المرأة المذ كورة بتدقية جلوة بارودا
ورشاهم داعد وانا بغير حنى في جنبها لا يسرومها جراحا هل كمال منه الدم وماتت
المرأة حسنة في القيلة التي ضربها باسبب الضرب المذ كورة وخلفت من الورثة زوجها
محمد زغلول المدعي وولايها زنوبة من فرجها المرقوم والسيد من غيره وبعد صحة
الدعوى قد صاروا يتجواب المدعي عليه وانكر جميع ما ادعى به واثبت المدعي وفاة المرأة
المذ كورة ووراثته مع باقى ورثتها الماشر عا بالطريق الشرعى فهل يقتضى بلوغ السيد
أحد الورثة لانه اجنبى عن المدعي الحكم في هذه الحادثة ام اذا ثبت المدعي على المدعي
عليه دمه واد لقتل يجزى انما هو يحكم فيها بما ثبت شرعا (اجاب) مصرح علمنا بان
الكبار من ورثة المقتول هذا القود قبل كبر اصغار في قول الامام ابي حنيفة الا اذا كان
الكبير اجنبيا عن الصغير والذي حال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك مختص في احد
شريكي المثلث اذا كان اجنبيا عن الشريك الاثير الصغير اما مثل الزوج او الزوجة اذا

١٣٠٠

٩

جاءى الاول

١٣٠٠

٢٢

كان الصغير ليس منه فلا يدخل في الاجنبي كما اتفق به العلامة ابن الشلي و بناء على ذلك
 فزوج المرأة المقتولة بهذا الذكورة القصاص قبل كبرولدها السيد المذكور المرووق
 لها من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافاقة من قاضي مدبرية
 النثرية مؤرخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل بحال نظرهما عليه مقبلة مضطربة
 مراتع الحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ٣٠١ حاصلها ادعى رجل و امرأة على
 رجل آخر بان المدعى عليه ضرب المرأة احدى المدهيين في بطنها برجله وهي حامل عدا
 عدوانا فاستعنت بسبب ذلك جنينين ذكرا وانثى فامى الخلق وبقي احسين فحوس
 ساعات وما تابعد ذلك بسبب ذلك من والديهما المدهيين والتحصن ارضهما فاجابا
 شريك وطالباه و اقلته يدتهما النثرية وسالوا له عن ذلك فسئل المدعى عليه
 عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا وتصر على هذه الصيغة من طرف القاضي مضطرة
 مفتي المدبرية بالاستقحام بها بقتضيه الوجه الشرعي من طلب البينة على الدعوى فقامها
 او على وفاة الجنينين وحصر الارث في والديهما ثم طلب البينة على الجناية كالحجاري في
 مواد القتل وهل يحكم بديه الجنينين في ثلاث سنين بعد الثبوت فاذا حضره المفتي
 المذكور انه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المسألة على هذا الطرف فارسلت
 بطلب الجواب منها (اجاب) الدعوى من الواوذين المذكورين بقتل ولديهما بضرب
 بطن أمهما برجله فالتهم احدين واما بعد ذلك من ضرب به دعوى بقتلها كسائر
 الدعوى بالقتل الموجب للدية في ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان لقاتل عاقلة ولم
 يكن ثبت القتل بالافراد واما على القاتل من ماله فبراهي فيها اثبات الوفاة وحصر
 الارث والحكم بذلك قبل المحكم وجب هذه الجناية ثم يحكم بوجوبها كسائر دعوى
 القتل والله تعالى اعلم (سئل) بافاقة من مجلس الاحكام في ٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١
 مضمونها ما سالت بالاحكام قضية قتل زنا في جمعة من القصير قد تراسى لزوم ارسال
 الاعلام من الشرعيين الصادرين في هذه المسألة من محكمة اسبوط احدهما بتاريخ
 ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذي
 تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلتكم لا فائدة مما تراسى في ذلك ومضون الاصلاح
 الاول الحكم بالمنع من الدعوى لعجز المدعين فيه عن اثبات القتل العمد بعد اثبات الوفاة
 وحصر الارث منه او قنوا الثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس
 ابتدائي اسبوط لطلب الدعوى فانيا لكون الورثة احضر واشهدوا قسدها طبق دعواهم
 فشهدوا كذلك وأصدروا المدعى عليه فعرف بان الشاهد من خصمان له بسبب مشاجرة
 حصلت بينهما معه ولعدم اعتبار القدر المذكور شرعا لمطلب من الورثة تركية الشاهدين
 فوز كياسرا ثم علنا وليد المدعى عليه فيمادحا حكم لهم على دياب بن عبد العاطي
 المدعى عليه بقتله قصاصا في مورثهم زنا في جمعة من صيد ربه وكتب عليه من مفتي
 مجلس استئناف قبل ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكرتم كتب عليه

١٣٠١

٣

من أرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في صفر سنة ١٣٠١
بالإطلاع على هذا الإعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الإعلام المرفوق معه
المؤرخ وجادى الثانية سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ سجل دعاوى المحررين من محكمة
مديرية أسيوط لم يظهر ما يطل الحكم بالقصاص على دياب المذكور بهذا الإعلام
وحينئذ فلا يناء القتل حق اصفائه منه شر طاحيث الحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(أجاب) بناء على طلب المجلس قد صدر نظر الاملايين المذكورين بمقامة مساعدتهم
هذه فوجدنا انهما المؤرخ ٢٢ رجب سنة ٣٠٠ غرة ١٧٤ مضطه و غرة ١٧٤ سجل دعاوى
محكم ومافيه بالقصاص لورثة المقتول على دياب عيسا العاطي ثبوت قتله مورثهم هذا
وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلى وحضرات اعضاء المجلس الشرعي
بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في صفر سنة ١٣٠١ ونظر العرض المتقدم من المحكوم
عليه المنضمين طلب احالة هذه المادة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة لطعنه في
الشهود بانه يئنه ويدعهم خصومة أو يضعه فى الاعلام المذكور فضلا عن عدم معرفتهم
ب حقيقة دياتهم والذي يقتضيه الحكم الشرعي ان الطعن في الشهود يطلق خصومة
بسبب مشاجرة حصلت كالوضع بهذا الاعلام لا يقتضى رد الشهود ما لم يبين وجهها
شرهيا يقتضى رد الشهود او يثبت ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين
بان الشهود لا يعرفون حقيقة دياتهم طعن بمجرد لا يقبل فغير ما ذكر لا يقتضى نقص
الحكم بدور مستوفيا شر اظهروا لهذا الزمت الاجابة والله تعالى اعلم

(كتاب المحيطان وما يتغير به البحران) *

محرم

(سئل) في رجل له كان وفيه قصبة ومثل الفرح الخارج وبجواره اقصاب لم يقل لها
سوى المنزل المذكور نازلة فيه فهل عند الفرح يكون كل منهما منزلا بفرح ما نزل
من اقصاه واذا توقف احدهما يجبر على الترح ويكون بينهما (أجاب) اذا كان
المكان المعدل اجتماع الخارج فيه مشتركا تكون مؤن املاصوت وزج على جميع
الشر كاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل دية ويريد احدث شيئا يملك فيه قصر
بجواره وتكشف عورات عباله فهل في هذه الحالة يجتمع الرجل المذكور من ذلك الاحداث
المضر بجواره واذا احدثها بالفعل يؤثر بسد هاولو كان بينه وبين جاره ذقاق غير نافذ
(أجاب) في الضعرات شرح القلوبي ان الفتوى ان الكوفة اى الطلاق ان كانت
للتظن والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فقه الضرر الظاهر ومنه يعلم
الحكم في الشيايبك المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دينا بدينار
جدا رنا وتحت شبايبكنا وهو مال ربحنا وبني به طاحونة خيل وصاروا يقرضون عليه
مسكة فوق المحيطان مقابل ربحنا ومن ذلك حاصل لنا ضرر من راحة المسكة ووخم
اليها ثم وقفنا من ادارة الاحوثة ونحن قد صدقنا الفخو عشر بن عامنا جعلنا ولم يوجد

١٢٦٥

٣٠

ربيع الاول

١٢٦٥

١٨

طاحونة بهذا المكان فهل تلك الاسباب يؤمر شرعاً برفع الطاحونة ومنع الضرر ولا
(اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر ويجازيه
ضرراً بينا والا فلا وضرراً البين ما يكره مبالا يهدم وما يوهن البناء بسببه ولا يخرج من
الانتفاع بالسكينة وهو ما عزم المجمع الاصليّة كسد الضوء بالسكينة والمقتوى عليه
كما في تنقيح المأدبة واتفق بذلك المتأخرون الا سلام والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة
أرض ملوكة لشخص وهي مجاورة لداره وهناك أبواب للبحران مفتوحة في تلك الأرض
وصاحب الأرض مراده بنائها واصافتها لئلا يلاصقها ويحويّل أبواب دور الجبران
من أرضه وقطعها في الطريق السلطاني المعد لعمرم الناس فهل يجب لذلك وبعبارة
أرباب الدور على تحويّل أبواب دورهم من أرضه وبفتونها في الطريق السلطاني
(اجاب) اذا لم يكن لأرباب الأبواب ملك في الأرض المذكورة ولا حق الاستعراق
والمرور فيها يكون للمالكها بناءؤها واذا خالف في مسئلته ومنعه من المرور والا فلا
يكون له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكاناً واحداً فيه طاحونة
لغيره ففرض الجمار بسبب ذلك ضرراً بينا فهل اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل
منها الضرر يكون مجازيه منعه أو كيف الحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في
ملكه الا اذا كان الضرر مجازيه ضرراً بيناً فانه يمنع على ما عليه الفتوى فاذا كانت ادارة
الطاحونة المذكورة تضر بالجمار ضرراً بيناً يمنع من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم
(سئل) في مسجد اختل البعض من دائرته سطحه الاعلى فهدم خشبة سقفه وحول
الضرر لجبران المسجد وابقى منه ذراعاً وسواه باقى دائر السطح على قدره فاذا جبران
المسجد اعادة ما هدم من طرف ناظر الوقف ليحول بين الاسطحة ولا لزوم له الى المسجد
لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فهل لا يجبر الناظر على بنائه لعدم وجود
النفعة بجهة الوقف واذا اراد ارفع حائل بين اسطحتهم وسطح المسجد ائذ يفعلونه
من ماله لم لانفسهم (اجاب) ليس لجبران المسجد تكليف ناظره بتأسيات فوق سطح
المسجد ليحول بين الاسطحة زيادة على حالته الاصلية وبعد المهدم الى ما كان عليه حيث
كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في قرن لقامر آلت له بارث من أمه
معدلة للاستغلال وله جار تعلل على مالك القرن بأن بيت الناظر حوش يئتمه وجسماله في
اعلاه وهو متضرر بذلك ويريد تكليف المالك إزالة ذلك وإبطاله أو بيعه له أو بيعه
بناها بينا جديداً ليركب عليه علوه فهل اذا كانت أصلها بهذا الوضع من قديم
الزمان وتداولتها الأيدي المسدة الطويلة والدهور لمسدية لا يكون للجار المذكور
تكليف بالسكينة بئس ما اراده بل وجه شرعي واذا استوفى الجار على القرن وجهه عليه
ومنع ملكه من الانتفاع بمادة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة مثلها المدة المذكورة
(اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعي وبني القديم على قدمه كما في مرة الفتاوى

ربيع الثاني

٦

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

جادي الاولى

١

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

ويقرر المستوفى على القرن تعدى برفع يده عنها ودفع أجر مثلها والحال هذه والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع ثم يبيع له حق التعل على مدفن بجواره انشا
 محارة في ذلك البيت واعاد ماله من حق التعل على المدفن مثله فيه فهل لا يعارض
 في ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعل ثابتا له
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا محدودة بمقدور معلومة
 فادعى اياها حائطا من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط جارية طاحونة
 والحال ان وضع الجارية المذكورة احده الجار المذكور والحائط المذكور متصل
 ومتداخلة بالدار المحدودة المذكورة داخل في حدودها فهل يكفون الحائط المتنازع
 فيه لمن هو اوضح عليه المخرج الحادث او يقضى به لمن هو متصل بمحاره اتصال تبيع
 ودخل في حدوده وله عليه بناء وهذا كهيئة تشهيدان البناء والجار لم يذكر انهما
 يئنة تشهيدان هما له ويقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازع حائط وكان
 لاحدهما عليه جذوع وللاخر اتصال بان كان ذلك الحائط متصلا بجار له على رواية
 التماوى يقضى لصالح الاتصال على ما صحبه الامام البحر جاني فالحائط في حادثة
 السؤال للشرى خصوصا والمجزع حادث في ذمروا ضمه بقدر حق برهنه اذا طلب
 مال الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ومن احد جانيه شارع فاذ
 ومن الجانب الاخر شارع فاذ ايضا ضمه خوفا من وقوعه على الامانة لمكونه ابلالى
 القوم واراد اعادته واخراج روضته وفتح الشبايب وان يعلى بناءه كما كان بالصفة
 التي كان عليها أولا واشترى بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط يئنه في الشارع
 النافذ واراد منه من اخراج الروشن والشبايب ومن التعل كما كان ليكون بناء
 بيت المعارض واظها عن بيت المر يد للبناء فالتراعي بغير حجه او يظلم عليه او يد عليه
 المواءم هل يكون له اعادته بنية بالصفة التي كان عليها من قديم الزمان المشتملة على
 هاذ كرو ليس للمعارض المذكور منعه من ذلك لاصيما ويغنيه وبينه الشارع النافذ ولا
 ضرر عليه في ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بحجاره
 ضررا ينافي ما به التوى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقع بها من سكة نافذة
 اود ناظر الوقف ان يقع له بابان عطفة غير نافذة وليست شارعها ما بل هي خاصة
 بسكانها فهل لا يكون للناظر فتح باب في هذه العطفة الا برضا جميع اهلها ويكون
 لكل واحد من اهل هذه العطفة منع الناظر من فتح الباب المذكور من العطفة الخاصة
 بهم (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب في العطفة المذكورة بدون رضا بابها والحال
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع وله حق الر كوي على مدفن
 بجواره اعاد حق الر كوي كما كان واحدا شيئا كمدلا على الشارع لجلب النور
 والمواءم فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته وبينهما شارع نافذ وكفه ان يد الشبايب

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٣٠

جمادى الثانية

٣

١٢٦٥

ويهدم ما اعاده من حق الر كوب على المدفن المذكور متعللاً بان الر كوب من حق المدفن فهو لا لاجرة بالتحليل المهر من الثبوت وللاستحسان التصرف في ملكه بما لا يضر (اجاب) اذا كان حق التعلل ثابتاً لا يكون للجار ولا غيره المنع من الاعادة ولا من الر كوب المذكور ومنع جاره من فتح شمالك لاجل الاعادة والمواضع لم يكن مشرفاً على ساحته التي يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك السفن من مكان وآخر يملك الملوحة فيسدد الدواة طار يقاوم دمه حتى علا بمساواة السفن المذكورين في العلو بماله طالب صاحب السفن من مالك العلو دمه لاجل ان يبقى بدل سفله ثم يبنى صاحب العلو دمه فهل لاجاب صاحب السفن طلبه ولا يجبر صاحب العلو على هدم ملكه من ماله صاذا كان العلو لا يخل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلو على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان مقرب بين بيوت اعدان يحسده طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للجار ضرر من ذلك وشهدت اهل الخبر بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذكورة بين بيوت الجيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا لم يكن من ادارة الطاحونة ضرر بين الجيران يمنع بهما من ادائها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طعمان اعدان يشتري مكاناً من منزل آخر فشرط عليه البائع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صلب العقد على يديته تشهد بذلك ثم بعد الشراء احدث طاحونة السكرا متعللاً بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا وللعين البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للسكرا يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحاً لا يكون للشري ادارة الطاحونة المذكورة حيث كان في ادارتها ضرر بغير مجازة على ما عليه الفتوى والافله ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مملوك اعدا جاره وضع جنونه عليه وان يبنى فوقها فهل لاجل الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها وبناها اقوى بما كانت عليه تفصيل ضرره لا يملك ذلك بدون الاذن ايضاً واذا هدمها والحال هذه تكون مضمونة عليه (اجاب) ليس للجار المذكور كور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا البناء فوقه بلا اذن المالك ورضاء بدون حق وعلى المتعدي هدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الر ينفذ اعدان يتخذ فيها طاحونة فتقام بعض حيراته فيمنع من اتخاذ الطاحونة متعللاً بان فيها ضرر اعداها والحال ان الطواحين في قرى الر موجودة وديار الناس مجاور الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يعارض مقتضى الطاحونة في داره خصوصاً اذا رقع حائرية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهن الطاحونة بين القاعتين (اجاب) اذا لم يترتب على احداث الطاحونة وادارتها في ملكه فتخذها ضرر بين الجيران لا يكون لاحد منهم معارضة ولا يمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافعة خاصة باهلها ولم

جاءى الثانية سنة

يكن فيها سوى بيت لساكنه باب من داخلها الاقبر وسوى بيت آخر باب من حارة
 أخرى وفيه حاصل له شبالك من تلك العطفة لاستحلاب النور والموا من قديم الزمان
 ومراحيض المنزل المذ كور منزلهما أيضا من تلك العطفة فاراد صاحب البيت ذى الباب
 الواحد بعد هدم بيته أن يبنى فى أرضه طاعة ببناء لنفسه متعللا بأن العطفة خاصة به
 فهل على فرض أنها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها يضر بجاره ضررا
 يتناحيث يسبب من بنائه ونهرقه منع الضرع من بعض امكنة جاره بالسكينة ويتسبب
 عنه أيضا منع الجار من السكن من فتح منزل مراحيضه المصغرة للمزلة فى تلك العطفة من
 قديم الزمان ويمنع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحيض المذ كورة
 (اجاب) اذا كان الضرر يتناحيث كور لا يكون لذلك الرجل البناء فى تلك العطفة
 بما يضره ويمنع من ذلك على ما به القوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا
 وآخر يملكه مكانا فوقه فهذا جميعا وأمرهما كم صاحب المكان الاسفل يرفع بنائه
 خمسة اذرع غير ما يذهب فى أرضه مكانه فهل اذا بنى ورده العدد المذ كور يضر
 اختياره وبغير رغبته وكان يكتفى ببنائه الاصلى وأراد صاحب المكان الاعلى ان يأخذ
 منه وضعا لما زاده من بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يضر
 الاقتراب من هذا ذكر فلا يصير صاحب المكان الاسفل على دفع شئ بمقابلة ارتفاعه فى
 البناء وان كان ليس له رفع بنائه بها كان عليه قديما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل
 يملك دارا ويجوداها بقرى له وللدار بيت وراحة ومنزله من الخربة بفاع الدار بحقهما
 ومراحيض الرجل وبعده بفاع الخربة لرجل آخر فيناها دارا أيضا ثم أراد المشتري
 الدار الاولى تخرج بيت الراحة من المنزل المذ كور فتمسه الذى اشترى الخربة وبنائها
 متعللا بخروجه الراحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا بهرة بتعلله
 المذ كور (اجاب) اذا كان المنزل المذ كور داخل فى شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة
 بعده منع صاحب الدار من الاتعاى بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 فى عطفة قريظة خاصة بابها ولم يكن فيها سوى بيت لساكنه باب من داخلها الاقبر
 وسوى بيت آخر باب به الكمبر من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة فافذ لها
 من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذى الطريقين أيضا منزلهما من
 تلك العطفة قبيل الحاصل المذ كور أيضا له شبالك لاستحلاب النور والموا من قديم
 الزمان فاراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذ كور بعد هدم بيته أن يفتح من بارض
 العطفة المذ كورة بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع
 الجار من فتح منزل مراحيضه المذ كورة ويتسبب عنه أيضا منع الضرع من حاصله
 المذ كور بالسكينة ومنعه أيضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون تجارده منعه
 من البناء فيها والاختصاص بها حيث يحققه ضرر يمنع الضرع من بعض مكانه المذ كور
 و بعدم تمكنه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وابطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

٢٠ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

سنة

وجب

المكان الذي هو داخل العطفة ان يدخل أرضها في مكانه بدون رضا جاره الذي له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلك وعلى كون الباب حادثا لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترتب عليه عدم انتفاع جاره بمثل مراحضة الثابت حقه فيه بتلك العطفة والفتوى على ان الشخص يمنع من التصرف في ملكه بما يضر بجاره ضررا يدينه فيه مرض الاختصاص بتلك العطفة يمنع الجار عما يضر بجاره ضررا يدينه كسد الضوء عنه بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بئر وعليه سقوف وبناء مملوك لغيرها فانهم السقف والبناء الذي فوقه بناء المسالك كما كان وحدث فيه طاعة له لاجل ان يلا من البئر من غير اذن المسالكة ويريد ان يلزم المسالكة للبئر نصف حاصر فنه من قبة البناء والسقف فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المسالكة للبئر بشئ حاصر فيه في بنائه المملوك له ويجوز على سدا لطاقة التي احدها فوق البئر لاجل ملته من نفسه حيث لم يكن له فيه حق (اجاب) ليس لما لك البناء مطالبة المسالكة للبئر بشئ حاصر فيه في بنائه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان اكل من بني آدم والمهاشم حق الشقة في كل ما من فهو بئر مملوك لم يجز بنائه اوجب وله سقي شجيرة وتخصر قريح في داره لا لاله بجراره واوانيه في الاصح وبانه لو كانت البئر او الحوض او المنهر في ملكه جمل فله ان يمنع مريد الشقة من الدخول في ملكه اذا كان يحسد ما به بقره فان لم يجسد يقال له اما ان تخرج الماء اليه او تتركه بشرط ان لا يكسر حافته ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب الملو من ملته من بئر ما يدون في أرضها لعدم ملك الماء قبل الامر از تخلف مالو توجب على هذا الاصطفاة المرور في ملكها حيث لها المنع من سد وجود ما فيه او توجب ضرر عليها السكنر بما يقال فتحطاطة من سقوف على هذا البئر يستقي منها بئر عليه ضرر المسالكة البئر بدوى الاشتراك بعد من مالو بل استدلالا بعمل البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر لما لك المسالكة البئر فيا صاعلى ما قالوه في وجه الاحتسان من منع فتح باب الدار في سكة غير نافذة لانه ما يدعى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقاقى المرور ويستدل عليه بتركيب الباب بغير رروا لله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك استولى عليه احد الشركاء وحدث فرقة بينا بغير اذن شريكه وضرر به ضررا يدينه وانما عليه سد حوش يئنه بالكلية ولزم منه سد طاقته التي هي تجلب النور والهوا فمهل يثور الباني المتعدى برفع ما حصل به الضرر للبئر يلا وضرر به ضررا يدينه (اجاب) كل من شركا المملك اجنبي في مال صاحبه لعدم تضمه مالو كالة فليس للبئر يلا المذكور ان يبنى لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه في التفتيح من الحيطان جدار بين رجلين اراد احد هما ان يبنى البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشر يلا وضرر الشر يلا بذلك او لم يضر خاتبة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع مملوك منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مساعدا للناس في المرور منهم ما تم مات ذلك الرجل عن وورقة وهم المنزل وصاروا باقباعه ولا تعرفه اذا اراد المشتري الا ان

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

شعبان

منه المار بن من ملكه يحيا بذلك ولا يجبر على مروره من ملكه وإذا تعلل بعض
الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يرون منهم مائة طولة حتى كانوا
يمرون بالبيت والعروس وان وكيل المشـ تری وهذا البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك
لا عبرة بتعللهم به جميع ذلك والسالك التصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) مرور
بعض الناس من المنزل المذكور برضا المالك القديم لا يوجب حق المرور للعامة
فالمالك الآن منع من يريد المرور من ملكه والمحال هذه موقوف حق المرور غير صحيح
لان له ليس عقارا ولا منقولا جرى التعامل بوقته ولا عبرة بالتعلل بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا ويجوز لها دار اخرى فحدث الذي طاحوثة في داره ووضع
الحجاز به على حائط جاره في غيبته فهل اذا حمل منها ضرر يبين يقول اهل الخبيرة وبنت
ما ذكر يكون للحجاز منه من اذارتها ومنع الضرر (اجاب) للحجاز المذكر ومنع الذي
من وضع الحجاز به على حائطه ومن اذارتها الطاحوثة حيث تحقق الضرر بالبين بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث شيئا يملك لطل في منزله مطلة على
ساحة الفساح بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والمحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في طاحوثة موضوعة في حافة قنطرة نافذة من نحو مائة شتوي
تستعمل بالاجرة والان اشـ تری رجل مكانا في حافة أخرى بينه وبين الطاحوثة
المذكورة شارع سلطاني اراد ابطال الطاحوثة معتلا بانها ترجع بيته فهل اذا كانت
قدية وكانت بعيدة عن بيته وبينها وبين بيته الشارع المذكور ولا ضرر فيه رايته
لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الضمن من تصرفه في ملكه الا اذا ضرر
بجاره ضررا يبين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط
معلق له وخاص به انشاء من ماله وفتح فيه طاقات وشبابيك في اهل الحائط اطول
من قامة رجل بحيث لا يقدر احد من روية ساحة بيت الجار ولا من روية مساكنه من
تلك الطاقات والشبابيك لعلوا فهل لا يكون لغيره من فقهه بالاشغال التور
والحواء ولا يكلف زيد المذكر بسدها شرعا وليس لغيره الجار المعارضة في ذلك حيث كان
الحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على ان السكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء
فالضرر ظاهر وينبغي من فقهها الضرر والظاهر استحقاقا والافلا يمنع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل احدث بناء في شارع العامة وهو حرم للبلد عالم بالذلك فهل لكل احد
مطالبته برفعه ويجبر على رفعه ولو كان راسعا حيث لم يسه ذن في ذلك التقاضي ولا لعينه
(اجاب) حيث بنى نفسه في طريق العامة يدون اذن الامام او نائبه فليس لكل احد من
اهل الخصومة مطالبة برفعه وان لم يضره وظاهر الرواية ونقل عن الصقار انه انما
يجاب اطلب بالذلك اذ لم يكن له مثله وقال ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبره بعض
المشايخ من لاناسه سمع و ارفق مع عدم الضرر كما يستفاد من الخبيرة والله تعالى اعلم

ذی الحجة

محرم

(سئل) في جماعة يملكون دارا لهم ارض رزقة قرية منها غريمت الدار فيها شايخ
 البلد داره قهر اعنتهم وادخل في امره قالوا لاسلمين كانت الناس رمنه فببب فلك
 صارت الناس قمر من ارض الرزقة واراد البناء في ارض الرزقة ايضا فهل يهدم البناء
 الذي في الطريق المذكور ويبقى طر يما كان واذا اراد البناء في ارض الرزقة يمنع منه
 ايضا (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة في منزله ومنعه من
 المرور فيها ولا البناء في ارض التفسير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يريد احداث بناء طاحونة يجاذب بيت رجل آخر فارد صاحب البيت منعه من البناء
 تحصيل الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن صاحب البيت من المنع
 (اجاب) نقل في حواشي الدرر الرازي ما منه ان الدار اذا كانت مجاورة للدار واراد
 صاحبها ان يبني فيها متورا للغير الا ان كان في الدكاكين او رضى للغير ان يهدمها
 لتقصير الجيران لان ذلك يضر مجاردهم فاحشا لا يمكن الضرر عنه اه ومنه يعلم
 الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان
 وقف مجاور المسجد فنتف بفضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فارد ناظره فقصم
 ناظر المسجد ما تلف من مكان الوقف فطارته فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر
 المسجد ضامنا لما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لاسيما ولم يتقدم
 من ناظر المسجد ان الاشهاد على ناظر المسجد يهدم حائط المسجد ولا ينفه عليه بذلك
 (اجاب) لا ضمان على متولي المسجد اذ لم يطالب به مكلف بنقض الحائط المسائل وقد
 صرحوا بانه لا ضمان الا بالاشهاد على التقدم وعلى الملاك بالسقوط وعلى كون الجدار
 ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكا والله تعالى اعلم
 (سئل) في سفل عموك لرجل وعليه عموك لا تحمض ففعل ما خلت فهدم صاحب
 العلوه وهدم صاحب السفل سفل بعد الكشف عليهما فهل اذا اراد صاحب العلوه
 وكيله جبر صاحب السفل على بناء سفله ليني صاحب العلوه عليه عموه لا يجبر على بناء
 سفله وليس له مطالبة بذلك (اجاب) لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه وليس
 لصاحب العلوه ولو كيله مطالبة بذلك انما القاضي ياذن لصاحب العلوه عند امتناعه
 ببناء السفل كما كان ينبغي فوقعه عموه ويرجع بما صرفه حيث كان ياذن صاحب
 السفل او القاضي والافقيمة البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٩

صفر

١٢٦٦

١٧

بيع الثاني

١٢٦٦

١١

جاءى الاولى

١٢٦٦

١١

قوله لا يجبر صاحب السفل على بناء ملكه بانه ما اذا انهدم نفسه اما اذا هدمه فانه
 يجبر على البناء لوجود التعدي على حق صاحب العلوه وقرار العلوه على صاحب
 وحادة السؤال ومعه انه هدمه لخل فكما انه انهدم نفسه فلا تعدي في هدمه
 حيث قلنا مأمورية فلا تخالفه للتصريح ما لم يبر جد نص صريح في السفل المختل اه منه

١٢٦٨

٢

وجلبين شر يكن في ساقية لاحدهما ثلثاها والآخر الثلث ولكل منهما قناة توصل
إلى مقلادته الخاصة به من حين حفرته إلى الآن فأراد من له الثالث أحداث قناة ثانية
في أرض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كان لكل
منهما أرض خاصة به دون شر يكره (أجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون اذن رب الأرض
والله تعالى أعلم (سئل) في حمام موجود من قديم بجميع لوازمه من مصارف مياه
ونحوها والآن يريد صاحبه أحداث قناة أخرى في شارع لتصرف المياه بقرب بعض
أماكن وسبيل لغيره تضر بها هذه القناة ضررا ينافي هل لا يجوز ذلك (أجاب) نعم لا يسوغ
لرب الحمام أحداث ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من ورثة
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فم رجل أجنبي هو زوج أحد الورثة بمكاتب

١٢٦٦

٢٠

من العقار يطلب وجبر وان شأب علوكة للورثة من مورثهم ودفع امرأة العلة من
حاله وذلك بدون اذن بعض الورثة واجازته فهل يكون هذا البناء باعسلى ملك من لم
يأذن وليس للرجل المذ كود الرجوع بمصر فم عليه والحال هذه (أجاب) لا رجوع
لرجل المذ كودها فغنه في العمارة من امرأة لعملة بدون الاذن والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل أحدث طاعة في حائط مشترك بينه وبين جاره بدون اذن من الجار وذلك
الطاعة في أعلى الحائط تصرف على عمل يحلحس فيه قضاء الجار فهل لا يجوز ذلك ويمنع
من ذلك (أجاب) صرح في المصنف أن شرح القسودرى بان الفتوى على ان السكوة أى

١٢٦٦

٢٩

رجب

الطاعة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فعلها للضرر
الظاهر والانفلا وهذا الحائط خاصا بالفتح املوا كان مشتركاً كما هو ليس له ذلك
بدون اذن من شر يكره ويمنع نصيبه والله تعالى أعلم (سئل) في حائط مشترك بين

شعبان

١٢٦٦

١٢

جارين اوداد احدهما بناء وتعليته عن قديمه يدان ذلك منع الهواء والهوى عن جاره
فهل اذا كان البناء والعملة يضر بالجدار يمنع من ذلك شرعا (أجاب) ليس لاحد
الشرى يمكن في الحائط البناء فوقه بدون اذن شر يكره على ما افاده في جامع القصولين
والله تعالى أعلم (سئل) في جدنا قديم تجاهه قهوة توسط الطريق ازاله الحسا كم
لكونه في وسط الطريق ثم مضى سنة شهو وورعزل الحسا كم من الجهة فجاء رجل مسلم
ودرجل يهودى ورجل نصراني واحد ثواناثة حوانت في الطريق لا تفهم مكان
الحسد ازاله كود بالطوب الاخصر فظالمهم رجل من اهل الخصومة فرفعها فامتنعوا من

رمضان

١٢٦٦

٩

ازالتها فهل يجب شرعا ازالتها ورفعها بسد البنا (أجاب) اذا أحدث رجل دكانا في
الطريق جاز ان لم يضر بالعمارة ولم يمنع منه هو قول محمد فان ضررا ومنع منه لم يحل ولكل
احد من اهل الخصومة ولو ذميا منعوا ابتداء كذا الكل مطالبته بوقفه ووقفه بعده
سواء كان فيه ضرر ولا في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف ليس له المنع ولا الرفع عند عدم
الضرر قال بعضهم وبه يعتبر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تصنع بيتا وقفا لغيره

رمضان سنة

٢٨ ١٢٦٦

سؤال

٢- ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

في القعدة

١٩ ١٢٦٦

وكيله الإرجل آخر فحدث المستاجر فورا وطاحونة فيه بغير إذن لم يسمع الخبز فتضرر
 الجيران بسببهما ضررا بيننا فهل اذا تحقق الضرر البين يمنع من ذلك شرعا (اجاب)
 نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو ممتنع و الله تعالى أعلم (مسئل) في رجل
 له قصبة فتنزع بها عن حدود مكانه قدر ذراعين وصارت حركته في ارض جاره
 وزاجت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقيق الاحداث والاخراج بالقصبة المذكورة في ملك
 الغير يورث بازالة مانع جبه واحدته من القصبة المذكورة في ارض الجار ولو تعلل بأنها
 لا تضره (اجاب) ليس لرجل المذكورة احداث القصبة في ارض غيره بدون إذن رب
 الارض ويورث بازالتهما بعد تحقيق الاحداث في ارض الغير تعديا بالوجه الشرعي والله
 تعالى أعلم (مسئل) في امرأة لها قهوة وملك وما فوقها من العسا ومن جواربها وقف
 لمستحقه تعصب عليها رباب الوقف وارادوا بطلانها فلم يمكنهم ذلك وقتوا قهوة
 بجاراتها فطلوا روقها وصارت لا تستاجر ثم انه طلبها من راجل ليحطها فاصغف
 واستاجرها وهدم بعض اشياء منها واراد جعلها مبيحة فاراد رباب الوقف بطلانها
 ومنع المستاجر من التمر وع في اصلاحها ومن الانتفاع بها منه بلين بأنه رباب يحصل ضرر
 لجداره نسف فهل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر حقيقي وللسالك ان يتصرف في ملكه
 بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) للسالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على
 ما به الفتوى فليس لنا نظر الوقف المذكور المعارضة ولا المتع بما ذكر حيث لم يثبت
 ان في ذلك التمر ضررا بينا بجاره والله تعالى أعلم (مسئل) في قطعة ارض مجاورة
 لقربة اصلها ركة تتجمع فيها المياه فهدمها شخص من اهل البلدة بجوارها رادار
 وصارت بعدد مائها من جملة الطريق التي حول القربة بحيث يمر منها اهل البلدة انفسهم
 ومواشيهم وقارة توضع فيها اغلال بعض اهل البلدة في زمن المحصاد ولم يعرف لها مال
 من اهل البلدة على الخصوص بل هي طريق كباقي طرق البلدة المتسعة التي حوالها
 افراد مجلها المذكور ان يبنها من ماله لانفسه بل للسلمين مجدا ومكنا بما فيه
 قربة فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلدة معارضة الباني في ذلك ولا تكليفه
 برفع البناء حيث كان بناءه للمساكين لانفسه وليس في البناء ضرر للسارة لا تساع
 الطر يق (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة للسلمين كما يجد ونحوه او بنى باذن
 الامام لا يتنقض وان كان يضر بالعامة لا يجوز احداثه تكافيا للدمر من باب ما يحدده
 الرجل في الطر يق والله تعالى أعلم (مسئل) في مكانين لاثنين لكل واحد باب يدخل
 منه وبينهما جدار مشترك فهدم ويخشى منه الضرر والبلين فطلب احدهما من شريكه
 الاخر بناء الجدار المشترك معه فامتنع فهل يجوز للممتنع على البناء حيث كان ذلك
 الضرر بينا (اجاب) لا يجوز الشر يك على العمارة الا في ثلاث وصي وانظر وضرورة
 تعذر قيمته كزكريا هر ورمة قناتو بترود ولا ب وسقينة عينية وحائط لا يقم اسامه

فان كان الحائط يحتمل القسمة و بيني كل واحد في نصيبه لم يجبر كذا في الدوم ومثله يعلم
حكم السؤال والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل ملك منزلا متقفا عن الطريق وقوفه
ربيع لا يخرج فامرولى الامر بدم المتخلف عن الطريق ومساواتها فدم ذلك المنزل المتخلف
المد كدوم لم يبق من جدرانه على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح السكنى فهل يسوغ
لرب المنزل الاسفل حيث عدم تقفه بالهكفى هدم جدرانه واخذ تقفه اولاه وهل اذا
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اسلا ميثاقه عوضا عما فاته بالردم
اولاه وهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جدارا في ملك صاحب الاسفل بغير اذنه ولا
وهل يسوغ له ايضا ان يجبر صاحب الاسفل على البناء بقدر الاستفاد ومنه ذلك بيني
فوقه اولاه (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء
ولصاحب الاعلى حق التعلى عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبني في ارض
الاسفل بغير اذنه ولا يجبر صاحب الاسفل على بناء مقفه اذا هدم بل يقال قدى العلو
امين السفل ان شئت على ما كان وامن علوك فوقه وارجع عليه بما انفقه حيث امتنع
اما الهدم فانه يجبر على بنائه كما كان لبنى صاحب العلو علوه على ما كان والله تعالى اعلم
(مسئل) في رجل احدث بيتا واجدا بجوار حاره و تقب حائطه جاره الخاص به ووضع فيه
اشياء باواضر ذلك بالجوار ضررا بينا فهل اذا ثبت المحذور وقصفت الضرر بفساده
العدول في مؤثر الجار برفع ما بغير جاره (اجاب) يمنع الجار من احداث ما بغير جاره ضررا
بيننا كما يمنع من تقب حائط الجار ووضع اشياء عليه بدون اذنه اذ لم يكن له حق الوضوع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا وعدشرا له احدث فيه بناه لم يكن فيه قبل
واله حيطانه علوا فاحشا حتى اعلم له على جاره في المنزل المقابل له اما كنه واذهب نورها
وحبس هواها ولم يكن لتلك الاماكن في منزل الجار المذكور نور يستضاء به الا من
هذه الجهة بواسطة بعض طافات مطلة على الطريق فهل اذا كان هذا ضررا بينا يقول
اهل الخبرة بزال شرعا ويمنع من العلو بالبناء ولو كان بينه وبين الجار المقابل المذكور
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع المالك من التعمر في ملكه الا اذا ضر
بجاره ضررا بينا على ما اختاره المتأخرون للفتوى والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة
مشتركين في مخرج كل واحد منهم داره ببياب مخصوصه البعض في الداخل والبعض في
الخارج وذلك المخرج معدلهم ويريدوا هدمه في طرف الدوميا تخارج وضع
ساباط فوق بناء ذلك المخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من الشراكه وهل اذا اذن
البعض وامتنع الآخر لا يسوغ له ايضا وهل اذا وضعه بغير اذن منهم يجبر على تقضه
(اجاب) لاهل الطريق غير النافذ منهم من يريد بناء سباط ونحوه فيهم منهم ولا يكون
لاحدهم حتى يناء السباط بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن
دعوى في طريق نافذ يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) صرح ائمتنا بان الطريق النافذ

١٢٦٦

١

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٨

١٢٦٧

٨

١٢٦٧

٢٢

ربيع الاول

٢٤ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٧ ١٢٦٧

٢٨ ١٢٦٧

جادي الاولى

١٣ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر باحد واذا احدث شخص فيه بناء بلا اذن
 الامام او نائبه يكون لكل واحد من اهل المحصورة منعه قبل البناء ومطالبته بالتعويض
 والله مبدء في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل احدث كنيعة بالحق
 جدار محاربه فحصل له وهن بنز الماهن من الكنيعة المحدث فهل اذا طالب صاحب المحاربه
 ازالة الكنيعة المذكورة يجب له ذلك خصوصا والضرر يحقق بمحاربه يقول اهل الخربة
 وبالمشاهدة فيجب على صاحب الكنيعة على ازالته شرعا (اجاب) لا يمنع الشخص من
 التصرف في ملكه الا اذا اضر بمحاربه ضررا ينافي ما به التوقيف فلا يسوغ التصرف بما
 يضر بمحاربه او المحاربه والضرر المذكور والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة لهم حوائط بعضها
 ملك وبعضها وقف اخذت في طمر بقى الماوية لاجل الانتفاع ولم يبق منها الا القليل
 واراد ان يابها ان يخذلوا حائطها من ارض الغير بدل ما ذهب في الطمر في يدون رضا
 ارباب الاوص المذكورة فهل لا يكون لهم ذلك (اجاب) ليس ان اخذت حائطه في
 طمر بقى العامة اخذت شي من العقار المملوك اغيره بدل عقاره يدون رضا مالكيه والله
 تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك خربة لم يتمكن ملاصقة لبناء احد لان احدى جهاتها في
 طمر بقى نافذ وجهين منها في طمر بقى غير نافذ والجهة الرابعة ملاصقة ملك المالك لها
 يريد الرجل المذكور احدث الخربة فخرنا غير العامة فهل والحال هذه ذلك ام لا
 (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بمحاربه ضررا ينافي ما به التوقيف
 الضرر البين بالوجه الشرعي منع الرجل المذكور من احدثات القرن والا فلا والله تعالى
 اعلم (مسئل) في امرأة لمسا حائط ملاصق لحائط مملوك لرجل آخر فهدمت المرأة هذا
 الحائط بمحضرة عينه ثم بعد مدة ادعت هذه المرأة على المالك ان الحائط الباقي مشترك
 بينهما وبين المالك المذكور ولا بدنة لها على ذلك فهل اذا ثبت دعواها الشرية
 بالبدنة الشرعية لا عبرة بقصودها بل دون وجه شرعي ونعم من معارضة المالك المذكور
 مسيما ولم يكن لها دواع عليه ولا متصل بنتائجها ولا واسعة عقدها عليه (اجاب) اذا لم
 تثبت المرأة المذكورة دعواها الشرية في الحائط بالوجه الشرعي لا يصح لمباذرها او منع
 من المعارضة والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في محلتين غير نافذتين متلاصقتين
 ولرجل دار بابها باحدهما وناظرها في الاخرى فادان يفتح بابها من ظهر داره في الهبة
 الاخرى والحال انها غير نافذة ولم يكن له باب فيها اصلا ولا حق استعراق فيها وما ذن
 له بذلك اهلها واراد ان يمنع من ذلك فهل ليس له احدث باب فيها للداره في الطمر بقى
 الغير النافذة التي تلتصق باهلها ومنع حيث لم ياذنوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) نعم ليس
 له احدث باب للورد والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اراد احدث
 طاحونة جدار في بيته لاجل انتفاعه بما فاراد الجار منعه من ذلك فهل يكون للمالك
 احدثاها والانتفاع بها ولا يكون بمحاربه منعه من ذلك حيث لا ضرر في ذلك على الجار

المدكور (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بحجارة ضررا يمتد
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك بيتا له باب في طريق غير نافذ ونظيره في طريق
 نافذ فزعمه العامة اراد الرجل المدكور احداث حائوت من البيت وجعل بابا من الطريق
 النافذ بعد الكشف على ذلك فهل والحال هذه ذلك (اجاب) للرجل المدكور
 ان يتصرف في ملكه بما لا يضر بغيره ضررا يمتد ففتح باب في الطريق النافذ للرجل المدكور
 والله تعالى اعلم (سئل) في غلظت اهل يد مياط ابدل حبة بجاو دار وجعل لذي
 وكتب له القاضى حجة بالاستبعاد وحكم له بصفته فانما الذي المستبدل المحرر المدكور
 دارا وبداخلها حرة ووضع يده على ذلك اكثر من خمس وعشرين سنة وجار ساكن
 صالحي مات فوضعت ورثة ايدى جسم على داره ورثتهم والطاوعة اذ كورة بغيرهم
 والآن يريدون ازالة تلك الطاوعة اكون احاد نفه لايحايون لذلك حيث لم
 يحصل من الطاوعة المدكور ضرر بين (اجاب) اذ لم يلزم من ادارة الطاوعة
 المدكور ضرر بين بالجس ولا يكون لاورثة معارضة صاحبها ولا مطالبة بقرائه او احوال
 ما ذكره او تحقيق الضرر البين من ادارتها يكون مجبراته مطالبة بالمنع بالفرق في ذلك
 بين القديم والحادث كما يستفاد من تفهيم الحامدية من كتاب المحيطان والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بيت وباع على حائطه مناوئح الجبال والنور والماء ووجدوا لازم
 للرجل الموجودة فمافراد جاره الذي يلمصه من تلك الجهة التي بها المناور المدكور بناء
 مصلحت على حائطه يلزم من بنائه المدكور سد المناور المدكور عن ان سد هاوي
 ضرر احسبها على المملات التي هي فيها من كتم الهواء واصدام النور بحيث لا تصلح
 للسكنى بعد سد تلك المناور فهل يمنع الجار المدكور من بنائه المنز بولما ذكره حيث انه
 لا ضرر ولا ضرر لا سيما في حق الجوار وخصوصا ان تلك المناور وجودها سابق على
 البناء المدكور ومن القديم وراعى بها الجار المنز بولم ينازع في قطعها ومضى
 على ذلك المدو المديدة (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه ببناء ونحوه
 الا اذا اضر بحجارة ضررا يمتد منه منع الضرب بالسكنى والله تعالى اعلم (سئل) من
 مامور الضابطية بما مضى من ان وجلاله دار تقابل منزله اريد احداث شيئا يسلكه عليه
 منزله لانه لا يجوز له ذلك أم لا (اجاب) قد اجاب العلامة الرملى عن نظير هذه الحادثة
 بما نصه هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عمله لانه
 تصرف في ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدرى ان الكوة ان
 كانت للنظر والسحق موضع النساء فالضرر ظاهر ومنع من فتحها للضرر والظاهر وظاهر
 الرواية هو القياس وما عليه القدرى استحسان اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك
 معلقا منه البليغ الخشب وفوقه المنقوش بيت ملك لرجل آخر له قصبة خاصة به موصلة
 الى اسفل المنقوش حصل فيها خلل فويل اذا تحقق ما ذكره اذ صاحب البيت المدكور ان

رجب

شعبان

١

٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

شعبان
سنة ١٢٦٧

٢٨
١٢٦٧

رمضان
٢٩
١٢٦٧

شوال
١٤
١٢٦٧

ذى القعدة
٤
١٢٦٧

يجب صاحب المعلق على بناء القصبة المذكورة وترميمه بالاحجار لذلك (اجاب) نعم
لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له شباك في بيته يصير منه
جاره رادعه بالبناء في ملكه لمنع الضرر عنه فتمل عليه الجار بانه يمنع عنه الهواء
والضوء ويريد منعه من ذلك والحال ان الجار شايك ما في له منها الهواء والضوء وغير ذلك
ولا ضرر بملته بذلك فهل يكون للسالك سد شباكه المذكورة وليس بجاره والحال هذه
منعه من تعمره في ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا
ان اضر بجاره ضررا ينافي ما هو المختار لفة وتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
احدهما ملك حصلا والاخر ملك بيتا وقفه فوهى حائط الحاصل وانهدم فبنى الحائط
صاحب البيت ليدنى قوفه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته
ويريد ان يبنا به بما صر فيه على عمارته فهل يجب لذلك ويحرم المصنع من ذلك ولو
فعل ذلك بدون اذنه واجازته (اجاب) اذا لم يكن انفاق ذى العلوي بنائه الحائط
المذكور باذن قاض يكتفى بالرجوع بالقيمة وان كان باذن قاض رجع بما
انفق على ما حره في رد المختار من الشر كقول الله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة
انفق بها عليها من بناء السفلى الى حده معلوم وصلوها بمالك لثمن آخر وبانشاء
طريق مستبدة مارة بهذه القطعة صارت ارضية الطريق المذكورة بمعاذة الحمد المعلوم
فهل لسالك الحمد الاسفل استبدال ملكه من العلوي الذي هو ملك الغير حيث ان العلوي
صاره والدور الارضى أم ليس له ذلك (اجاب) ليس له ذلك وانما الارض للسالك
الاسفل ولرب العلوي حتى التعل على الاسفل فاذا انهدما وبنى صاحب الاسفل سفلا على
ما كان عليه من الارتفاع الاصل يكون لرب العلوي اعادة علوه جبر اعلى صاحب السفلى
وليس لصاحب العلوي ملك في الارض فليس له الاستيلاء عليها ووضع حده لعلوه فيها
جبر اعلى مالكها اذ ملك الذي العلوي بعد انهدام بنائه وانما له حق التعل فقط حتى
لا يصح بيعه بعد الانهدام لانه وارتفاع جوارب ارض السفلى بسبب الاتربة التي
وضعت فيها الازيل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت الملك
فيها ان كان له حق التعل على المكان الاسفل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
شبايك في بيته تجلب الهواء والنور اذ جاره ان يحدث جدا في ملكه امام الشبايك
وسد الهواء والنور بالسكينة ويحصل بسبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ويمنع
شرعا (اجاب) للسالك التعرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما هو المختار لفة
البيان فيما ذكره منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك مكانا فيه شبايك معلقة
على جفائى جبراته قديمة واحدة برسم الضوء والهواء لا لاطل والنظر ولا يطلع منها على
هودات الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الحادث
منها حيث كان الضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه وليس لهم معارضته في ذلك والحال

ما ذكر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الكوى قاهوا والضرر يمنع ان كانت النظر
 والساحة موضع النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احدث
 جنيته في بيته ويجري ما فيها جداره وفي ذلك اتلاف لجدار جاره مضر بغير
 سقط بعت الجدار بسبب ذلك فهل اذا كان في احدث ذلك ضرر من طين الجدار
 المذكور يمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر
 بجاره ضررا يائنا فان تحقق الضرر البين فيماد كرمع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في طاحونة محمد بن يعقوب كان لاخر اضر الطاحونة بذلك المكين ضررا يائنا
 وحصل بسببها انه دابة له مكان الجدار فهل اذا ثبت ضرر الجدار بدار الطاحونة
 ضرر رايننا يمنع ربا الطاحونة من اضرارها (اجاب) نعم يمنع ربا الطاحونة المذكور من
 اضرارها حيث كان الامر كما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لها
 باب من رواب اراد فتح باب لها من رفاق غير نافذ بغير اذن اهله فهل لا يسوغ له ذلك
 ويكون لاهل الرقاق منعه واذا اشترى رجل من ذلك الدار حائيا واراد فتح باب منه من
 الرقاق المذكور بغير اذن اصحاب الرقاق لا يحجب ايضا واذا كان مشري ذلك الجاني
 فتح بابا سابقا بغير اذن اهله الرقاق وتعلق الان بانه كان قفصا بالاي عمل بتعلقه حيث
 كان الرقاق ملوكا كالفيرة ولما ذواله بفتح الباب فيه وينع من ذلك شرطا خصوصا وان
 باب داره يفتح في رواب آخر غير الدواب الذي فيه الرقاق الغير النافذ (اجاب) لاهل الطريق
 الغير النافذ منع الرجل المذكور من احد اثبات باب فيه للزور والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له طاحونة عمل الحيا كتهل مناوور من جهته القبليو باسفه طاحونة لها دار
 دواب من جهتها القبلية مقل مناوور العلوا المذكور باع الرجل المذكور الطاحونة بما
 اشتملت عليه من دار الدواب للرجل من مدة ثمانين سنة وباع العلوا المذكور
 للرجل آخر من مدة ثمانين سنة وباع العلوا المذكور من مالك الطاحونة متارعة في علو دار
 الدواب المذكور من وقت شرائه الى تاريخه والآن اراد مالك العلوا المذكور توسيع
 مناووره القبلية لاجل زيادة النور فنهضه طاحونة المذكور بغير اذن بني
 فوق دار الدواب المذكور واذا صار ذلك اذ سه على العلومناووره وعدم ثبته وحيث
 ان العلوا المذكور له مناوور من جهته القبلية من مدة ثمانين سنة بل من
 حين اقامته فهل يمنع صاحبه دار الدواب من البناء فوقها المناوور الى مناوور العلوا
 المذكور لمنع اضرره من جاره بابقاء المناوور الى العلوا المذكور يمكن صاحب العلوم
 توسيع مناووره لان ضررا لم يضر به احد وهو صا اذا كان البناء فوق دار الدواب
 ليس محتاجا اليه بل هو مضر عن اضراره الى جاره (اجاب) لك كل من ملكي
 الطاحونة والعلوا المذكور بن التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يائنا ومنه منع
 الضرر بالملكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك مكانا في حارة غير نافذة اواد
 ان يبينه ويحدث فيه رواشن بدون اذن اهل الحارة والجيران ورضاهم فهل اذا كانت

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٨

٢ ١٢٦٨

جمادى الاولى

١ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

الرواشن التي يريد احداثها تضرا بغير ان ضررا ينافي لا يحجب لذلك ويمنع من احداثها
اذا تحقق الضرر والبين وثبت بالطريق الشرعي (أجاب) اذا كان الطريق غير نافذ
لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن وقعود مطلقا تضرا لا الاياذن أهله لانه كالملك
الخاص بهم والله تعالى أعلم (سئل) في دواب مشترك بين جماعة كل منهم اخرج جناحا
مع سكوت الباقين وحضورهم ثم اراد به ضمه ان يدم جناح البعض فهل اذا اراد
ذلك يمنع لاتحاد الضرر او يدم السكل او يبقى السكل (أجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز
التصرف فيه باحداث شيء مطلقا تضرا لا الاياذن اربابه لانهم لو كلفهم تكايف المداينة
وسواء كان في صدر الحلة او وسطها او غيرها كافي حواشي الدر الهة او الله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دار يدرب مشترك غير نافذ له قطعة أرض خربة يملكها
قبالة داره فسد الدرب الاصلى وأدخله في داره وعرض عنه القطعة المذكورة من غير
اذن أهل الدرب فهل لهم الرجوع ويبنى الدرب كما كان (أجاب) الطريق غير النافذ
لا يجوز التصرف فيه باحداث شيء مطلقا تضرا لا الاياذن اربابه لانهم لو كلفهم كما
في المداينة وسواء كان في صدر الحلة او وسطها او غيرها كافي حواشي الدر المختار والله
تعالى أعلم (سئل) في طاحونة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادايتها ضرر بين
تلك الدار والملاصقة لها وتخرب بعض اما كنهانها اذا كان الضرر بينا وثبت بالبينة
الشرعية يكون لذلك الرجل منع ربهان ادايتها (أجاب) ضرر حوايل السالك
التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر والبين منع مما يضر
ضررا ينافي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشأ فيها بناوا واحداث
فيه قهبة ملاصقة لبنا جاره قال او باب الخربة انها تضرب بناه الجار ضرر ينافي فهل يحكم
شرعا بازالة القهبة المذكورة حيث كانت تضرب الجار ضرر ينافي شهادة أهل المعرفة
والخبرة وهو صواب القهبة المذكورة حادثة (أجاب) للسالك التصرف في ملكه بما
لا يضر بجاره ضررا ينافي ما به القوي فاذا تحقق الضرر والبين فيما ذكر من المسالك
المذكورة منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث في ملكه ما يضر بملك
جاره ضررا ينافي بحري ما هو بيت راحة ومخنة حمام يخترج منها الدخان ويدخل في
كوات ملك الجار وبنى سلما مر كبا على حيطان الجار لاجل الصعود عليه فيرى
الصاعد عليه هو رات من كان في ذلك جاره من داخل الحريم وأحدث ايضا حاما
باصق ملك الجار لاجل الاغتسال بما فيه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث
ما ذكر شرعا (أجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر ينافي ما عليه القوي
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وامام ذلك المكان خربة لا تحرق بينهما
طريق ضيق ففي ملك الخربة اما كن فيها وتعالى بالبيتا وفتح طاقات تشرف على
اما كن الجار المذكورة فهل حيث كانت الطاقات تشرف على امكنة جاره التي

تجلس فیها النساء لا ینکون لرب الخربة المذ کورة احدائها یؤثر بسدها و اذا کان فی قعر بناءوب الخربة ضرر بین بھارہ المذ کورہ منہم من احدائھا یضر بالجوار ضررا ینا (اجاب) اما مسئلة فقع الذکوة ای الطاقۃ فقع السحسان و قیاس والاسحسان الممنع ان حصل ضرر بین وعلیه القنوی و قتل فی الخمر بہ عن الضررات ان الذکوة ان كانت للظفر والساحۃ موضع النساء فالضرر ظاهر و یمنع من قفعھا وعلیہ القنوی و ضرر حوا بان للکالت التصرف فی ملکک بماشاء الا اذا اضر بھارہ ضررا ینا و الله تعالی أعلم (مسئل) فی قطعة ارض اقطعھا الحاکم لرجلین لیدینا فیھا مکنۃ لهما فبقي کل منہما بناء لنفسه الی العلوق فضاف احدهما عن بناء العلوق بقی الآخر علوقه و فقع فیہ شبابک مفعالة علی مسکن الآخر جاردۃ لہ بحسب الاشترک فی لصق المسکنین الاصلین و حاصل بسیدھا ضرر بین ما منع من تعیم الآخر لئلا یملوء فهل اذا اراد تعیم بناءه و سد الشبابک لبنائه لتعسی علی سفلہ بکون لہ ذلک حیث لم یکن فیہ ضرر (اجاب) للکالت التصرف فی ملکک بماشاء اذا لم یضر بھارہ ضررا ینا و الله تعالی ما علیہ القنوی و الله تعالی أعلم (مسئل) فی رجل ینک مثلاً لہ حائط خاص بہ دون جاره و للجار حق وضع خنجة البئر و لم یکن لہ فیھا حق سوی وضع الخنجة المذ کورة فهدم الحائط المذ کور و أعاده صاحبہ لنفسه فمالہ فهل اذا احدث الجار المذ کور و وضع اختاب علی الحائط المذ کور بغیر ان صاحب الحائط و رضاه یؤثر برقع الاختاب و یمنع من وضعه ما شرع حیث لم یکن لہ فیھا حق الوضع ساقی السوی الخنجة المذ کورة (اجاب) لیس للجار المذ کور حق حائط جاره و وضع اختابه فیھا زائدة علی ما یستحقه بدون اذن رب الحائط و الله تعالی أعلم (مسئل) فی عطفة غیر نافذة فیما بیتان مقابلان لہ بعضهما و فی کل منہما بعض طاقان و شبابک قدیمه معطلة علی العطفة المذ کورة فوسع ارباب البیتین الطاقات و الشبابک القدیمه و احدث کل منہما شبابک و طاقات فی بیتہ زیادة عن القدیم و کل من ارباب البیتین یتضررون صاحبہ بسبب ما احدثاه من ذلک فهل یؤثر کل منہما بالذما احدثہ من ذلک و ینق التقدیم علی قدمہ (اجاب) للکالت التصرف فی ملکک اذا لم یضر بھارہ ضررا ینا و لا یمنع الجار من فقع الطاقۃ الا اذا كانت للظفر و تضرر فی صلی ما یجلس فیہ النساء من منزل جاره علی ما علیہ القنوی و الله تعالی أعلم (مسئل) فی رجل لہ دار یناحیہ الریف و یحانها طاحونة دائرة لیلاً و نهاراً و کما ینی صاحب الدار دارہ تنهد من شدة حركة الطاحونة و تسدیم بتادارہ مراراً بسبب ذلک فهل یؤثر ملائک الطاحونة برقع الضرر عن الجار المذ کور و الحمال ہذہ سیماء الطاحونة المذ کورة دائرة (اجاب) اذا تضرر الجار بادارة الطاحونة تضررا ینا من اذاتھا و الا فلا و الله تعالی أعلم (مسئل) فی قطعة ارض خربة اشتری شخص بعضھا و بناء ینا و احدث فیہ شبابک ما شری آخر باقیھا و احدث بناء بھارہ فبعض بناء التیمان منعه الجار من بناء العلوق متعللاً بانہ یسد علیہ راء الشبابک لہ فهل اذا كانت

۱۲۶۸

۱۹

۱۲۶۸

۲۴

۱۲۶۸

۲۵

۱۲۶۸

۲۹

جادی الثانية

۱۲۶۸

۶

عاهه المالكين فادعي جاره انما تضره وانما تفتت نصف الجدار المشترك بينهما فحصل
الكشف عليهم من قبل القاضي ونظره وتحقق بالكشف المذكور واخبر اهل الخبرة
والهيئة التي فيها في ملكه خاصة ولا ضرر على الجار في ذلك فهل يمنع الجار من
البناء رصه والحال هذه (اجاب) لئلا التضرر في ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر
جاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في نية منتهية على اما كن مشتركة بين
اثنين فحقت واختص كل منهما بعد الاقرار بجزء منها بموجب بيع شرعية وبقي الباب
مشتركا بينهما على ان يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذكور ثم بعد ذلك من
السنين اراد احدهما منع الآخر من المرور من الباب المذكور فترادف الى المحاكم
الشريفة وأقيمت الدعوى بينهما في شأن ذلك فثبت ان لكل واحد منهما حق المرور
من ذلك الباب بالوجه الشرعي وحكم بذلك القاضي وصدر به اعلان شرعي واستمر
يعران من ذلك الباب المذكور مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد احدهما منع الآخر من
المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك ولا يس له منه حيث كان حق كل
منهما في المرور ثابتا بالوجه الشرعي وجب الاطلاق المذكور والى ما ثبت مضمونه شرعا
(اجاب) نعم لا يمكن احدا من النصفين المذكورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب
ولا يجاب له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مصرة بقرية
دائرة وعليها ربيع خرب لرب المصرة فيه الربيع والآن يريد ان يربد انثر كاهه في الربيع جبره
على بناء المصرة لاجل الركوب عليه فهل لا يجابون لذلك شرعا لاسيما اذا كان الرجل
المذكور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع
صاحب السفلى من بناء سفله يقال لصاحب العلوان اودت فأمين السفلى لرب عليه
به ملك كما كان ويكون له الرجوع عما امر به صلى بناء السفلى على ربه ولو امر القاضي او
المالك كما كان له جيبه فثبت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له ملك يريد البناء فيه وله جاره قصده ان يمنعه من البناء لاجل ان يبقى خاليا او لاجل ان يريد
ان يبنى ويبيع محل مملوكا على الملك المذكور فحصل يجوز الحكم على صاحب الملك بمنعه
عن ملكه وتبقى خالية ويحال عليه الجار لأم لا (اجاب) لئلا التضرر في ملكه بما
شاء بحيث لم يضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في جدار خاص برجل احدث
جاره بجدار بهيت خلاه ومزرة وتضرر وتضرر بذلك الجار او ضررا ينافي هل اذا تحقق الضرر
بذلك وشهدت به الهيئة الشرعية يوجب الجار بازالة ذلك من جاره (اجاب) لئلا التضرر
الضرر في ملكه بسائر وجوه التضرر فالتضرر في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا ينافي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة في داره على كاهه من غير ان
جيرانه يحصل اضرار تضرر بهين فهل يكون لهم منه اذا كان يحصل من وضع تلك
الطاحونة ضرر دين للصيران لجدرانهم بسبب ارتفاع البناء عند ازالة الطاحونة

ذي القعدة

ذي الحجة

اذا كورة واذا سكنت الجيران قد رسة اشهر بعد البناء لمجملهم بالحكم يكون لهم منع الطاحونة المذكورة من اداوتها ومن وضع الحجازية على الجدران المشتركة بين الجيران ولا يحسدكوتهم ثلث المدة والحال هذه رنا (اجاب) لئلا يتصرف في ماسكه بمعايشه اذا لم يضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر واليمن من ادارة الطاحونة الحديثة منع منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشر من سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا بناء ما هذا الترميم الضرورى وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل والحال هذه اذا جاره رجل آخر واشترى البيت الجاور وشاهد ركوب بعض بيت جاره على بعض بيته وجاينه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون له القيام بتقضى ذلك البعض المراكب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على ما عليه كان فليس للشترى المذكور تكليف جاره صاحب الملو بهدم شئ من منزله بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حوش ارضي مثل على قيعان للسكنى فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشترى رجل وجعله مكانا وتعلي به على الجار ومده عليه شيئا يملكه الذى تجلب له النور والهواء وصار مظلا لا يتنفع به صاحبه أصلا وتمذرى على الجار فتح شيئا يملك تجلب له الهواء والنور بالسكنى فهل اذا لم يكن لما لئلا الحوش سابقا ولو تحقق بالكشف عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوم بالسكنى ونبت تعديه على ذلك الموضع يؤمر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد بذلك أهل الخيرة (اجاب) لئلا يتصرف في ذلك اذا لم يضر بجاره ضررا ينافي ما عليه القموى فاذا تحقق الضرر باليمن بما ذكره منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا جارا ملاحق أحدث مستراحا يحاط الجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ما مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا ينافي فهل اذا تحقق الضرر باليمن باحداث المستراح المذكور يكرهون الجار منعه من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر باليمن بما أحدثه الجار المذكور منع من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في بناء يملكه روضا مطلا على ساحة بيت جاره وخرج به في هواه بنت ذلك الجار فهل لها كم الثرى جبره على رفع ما أحدثه من الروشن وعلى سد موضعه ببناء أو غيره مما يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار لتضر الجار بالاطلاع على ساحة بيته (اجاب) لئلا ان يتصرف في ماسكه ما لم يضر بجاره ضررا ينافي ويمنع من اخراج روضه في هواه ملك جاره كانه يمنع الجار من فتح السكوة والطاقة اذا كانت تشرف على ساحة جاره التى تجلس فيها النساء على ما عليه القموى في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في حارة ثانية نافذة فازالت الجارة الذى يملكها فهل اذا اراد أهل الحارة الثانية منعها من المرور منه لئلا يبان البيت صارا بيتا واحدا لا يجاوز للثلاثة ولا عبرة به عليهم المذكور ولا

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

٢٧

صفر

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٥

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجوز لذات ان كان الامر
ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة يبيع نصفها للرجل
آخر فبني فيها المشتري يتناول جعل فيه طبقة فاما جلب الهواء والضوء ومضى على ذلك
اربعم سنوات ثم بعد المدة المذكورة اشترى باقي الخربة من مالكها وجعل آخر ومضى
من بعد ثمانية سنين فقام الآن الرجل المذكور ينادي في الطبقان المذكورين يد
سدها من غير وجه فهل اذا كان فتح الطبقان لجلب الهواء والضوء ولم يكن في فتحها

١٢٦٩

١٠

ضرر وبين وكان شهر اثم بعد البناء على هذه الكيفية تلك المدة لا يجاب لذلك (اجاب)
نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين

وبسج الثاني

١٢٦٩

٤٢

يملكان بيتا بالارث من والدهما اتفقا ما هو مذكور من ان يبيع احدهما على حاطم الا انهما خاصة
بحدوده الشريعة فهل اذا اراد احدهما ان يضع اخشايا على حاطم الا انهما خاصة به
بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك يمنع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم
لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين اتفقا

جداى الاولى

١٢٦٩

١٣

تسعة اقراء فوقعوا حدود بينهما ما هو لمحااط مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا
اراد احدهما ان يضع عليها اخشايا ويحدث جناحا يضر بجاره وتحقق الضرر للين من
احداهما يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشرع من وضع ما ذكره على الحائط المشترك
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة بناها ويتناول فتحها شيئا يملك
مطلة على ارض جاره وله في مطلة بالهي المسمى المذكور شيئا يملك آخر بحيث لو سدت
الشبايب المطلة على البحار لا يمنع الضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبايب
في ذلك المكان فهل اذا اراد الجار ان يبنى حائطاً على ارضه وينشأ من هذا شيئا يملك
البيت لا يمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترتب على ذلك ضرر بين مالك البيت
بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبايب المتقابلة المذكورة (اجاب) نعم يكون

١٢٦٩

٤٠

لجار المذكور ان تصرف في ارضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع
ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين احدهما يملك سفلا والاخر يملك علوا
فاراد صاحب السفلى ان يضع جذوعا في ماله صاحب العلوي يفعل في سفله ما يترتب
عليه ضرر لربنا الاعلى فنعنه صاحب العلوي من الامر بنوع ما يترتب عليه من ضرر
الضرر وهل يمكن صاحب العلوي من منعه (اجاب) ليس لذى السفلى احداث وضع
جذوع في حائط ربه العلوي بدون اذنه كانه لا يحد في سفله ما يضر بذي العلوي والله

جداى الثانية

١٢٦٩

٤٣

تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولا حشد الشرع يمكن بيت
ملاصق لها وبادرتها يصل للضرر للين فهل اذا تحقق الضرر للين فهل اهل الخبرة
يكونون ربه البيت الشرع المذكور كوابطالها من الادارة ولا يكون لشرع يكمنعها اذا
تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (اجاب) لكل من الشرع يمكن في الطاحونة المذكورة

١٢٦٩

٤٤

الاتفاق مما يخصه في اوليس لاحدهما التعرف فيها بما يخفى شريكه خروا بيتنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة مملوكة لعدة والا تلتقاها عن أبيه وأجداده جلا بعد جيل وهي دائرة ويجوز ادها ببيت ثوب اشتراها رجل اجني من ماله وعمره واراد ابطال ادارة الطاحونة يدون موعود شرعي فهل والحال فسخه لا يجاب لذلك وليس للجار المحدث مائة طاحونة يدون وجه شرعي ويبقى الله -ديم على قدمه (اجاب) للسالك التعرف في ملكه اذا لم يضر بجاره خروا بيتنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وسفل منه مكان لغيره فقدم المكان الاصلى فاراد ببناءه كما كان قطاب من صاحب المسكن الاسفل ان يبنيه ويتقن بناءه لاجل ان يركب عليه صاحب العلوي يضع عليه اخشابا كما كان فاجابه لذلك واره ببناءه ودفعه لميلغان ماله لغيره في جاريته وبنائه فبناه وعمره صاحب الا على وصرف عليه المبلغ المذكور ووضع عليه اخشابا واحدا وكوبه فوقه حكم ارضه وبني عليه مكانا كما كان وكل ذلك باطلاع صاحب السفلى واذنه واجازته لذلك فهل اذا اراد صاحب السفلى ان يكرهه رفع مائه وركوبه فوق مكانه متعللا عليه بانه رجع فيما اذن له به لا يجاب لذلك بعد ثبوت الاذن منه بشهادة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه وليس لذي السفلى منع ريب العلوي من اعادة بناءه على الهيئة التي كان عليها فاقبل انهم ايدوا البناء حيث كان حق التعدي ما يتأله بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احداث بئر وحوض معد ليا مياها ناسا فاجاره فهل اذا اخبر أهل البئر بالحق انهم يضررون ذلك الجار المذكور ضررا يمتنع من الاحداث يجازى بجاره والحال هذه (اجاب) نعم يمنع من احداث ما ذكر ان تحقق الضرر والدين والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له ركوب على دهليز بيت جاره فباعه وبه فهدمه المشتري وازيل الركوب المذكور وصار الدهليز مطريا للحجارة غير نافذة فهل له صاحب الركوب اعادة بناءه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه واذا تعال بان المسكن صار قفلا له بتملكه لاسما وقد صدر امر ببناءه وركوبه واعادته كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذي العلو اعادة علوه على الهيئة التي كان عليها وليس للجار منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل وله جاره منزله مقابل لذلك المنزل بينهما مطري صغرة او اذ ذلك الجار بنى منزله ففتح طاقات فيه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس للجار فتح طاقات وشبابيك تشرف على ساحة جاره المدة لميلوس النساء يمنع من فتحها (اجاب) نعم يمنع الجار المذكور من فتح الشبابيك حيث كان يملك منها على من في ساحة جاره المدة لميلوس النساء على ما عليه الفتوى ولو بينهما مطري والله تعالى اعلم (سئل) في شخص اشترى دارا واراد هدمها فباعه بعض الجيران خوفا على املاكه ورفضوا امره

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢١

الى انما كم فهدل بسوخ له هدمها كاه اول يلزمه الحاقطة على ملك الجمار حيث كان
 يهرق في ملكه خاصة وان اطاب الجبر ان منه بقاء بعض الحواط ليعتد عليها بناء
 دورهم هل يجبره على ذلك واذا رضى وط لب عن الحائط الذى يقبسه عن يتبع به هل
 يجاب لذلك (اجاب) قال في صرة الفتاوى رجل هدم داره فهدم بذلك منزل جاره
 لا يضمن اه ولما سالك التصرف في ملكه اذ لم يضرب جاره ضررا يبيح بيع المال الحائط
 لجاره او لغيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا لشرائط الشرعية والله تعالى
 اعلم (مسئل) في رجل يملك يتناول ركوب على دهلج جاره فباع دهب الدهلج المذ كود
 يتيه لاولى لبنائه رواقا للوقف لا تتفاح الجمار بين به فهدم الدهلج واذا بل الر كوب
 والحائط الذى كان عليها الر كوب وصار الدهلج المذ كود رطرا يقاوا حدث المشتري
 حائط الرواق بعدة من مكان الحائط التى كان عليها الر كوب المذ كور فهل اذا اراد
 صاحب الملو الذى ازيل مكان ركوبه ان يضع استنابه على حائط الرواق المستبد
 البعيدة لا يجاب لذلك مرعا (اجاب) نعم لا يجاب ذوالعلو لذلك والحال هذه ولم تكليف
 ذى الدهلج السفلى ببناءه للتعلى عليه كما كان فان امتنع ذوالسفل من ذلك فذى الملو
 ان يبنى السفلى باذن القاضى للتعلى عليه حيث لا مافع ويرجع على ذى السفلى بما اتفق
 والله تعالى اعلم (مسئل) في جدار مشترك بين رجل وجماعة غائبين وللرجل حق
 الر كوب عليه من قديم الزمان سقط الر كوب وتهدم الجدار او اوداعته كما كان فهل
 اذا كان ضرره باله ولا يمكن تجمعه ولا بناء لرقى يركب عليه ببناءه الا ببناء جميعه ورفع
 الامر في ذلك للقاضى واذا لم يبنائه من ماله ايرجع بما زاد عن حصته على التركاء
 الغائبين وبني وصرف من ماله على هذا الوجه يصح باذن القاضى له ويكون له الرجوع
 بما صرفه في غيبة الجماعة المذ كورين (اجاب) قال في الخلاصة وفي البناء المشترك اذا
 كان احدهما غائبا وهدم باذن القاضى او هدم بغير اذنه لكن بنى باذن القاضى فهو
 بمنزلة اذن الشر بلك لو كان حاضر او يرجع عليه بما اتفق لوضعه اه ومنه يعلم حكم
 هارة احد الشر بكن في البناء المشترك الذى لا يقبل القسمة عند غيبة شر بكنه اذ هو
 موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له طاحونة تحت منزل رجل
 وبلاوتها يحصل للزبل ضرر بين فهل اذا اناهر وتحتق بهذا الكشف على ذلك بالمالع
 اهل البلدة الضروا اباين يؤمر صاحب الطاحونة ببناء المساووق الضروا الجار المذ كور
 (اجاب) لسالك التصرف في ملكه بما لا يضرب جاره ضررا يبيح والاداعلى ما عليه
 العمل والله تعالى اعلم (مسئل) في طاحونة صغيرة بطن عليها حمار ليت صاحبها
 فقط ثم اكلها وجعلها الطعين الخيل وكراها البعض الطعانين وصار يلعن عليها ليلا
 ونهارا وزاد المبالا بطن حتى نشأ عن ذلك هدم داره موقوفة على معبد له لاصقة
 للطاحونة وصار الضرر دينا فهل يلزم صاحبها ادايتها كما كانت اول الطعن الحمار وما

٢١

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

شعبان

٧

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

تهدم وتلف بسبب الطاحونة التي زاد فيها كثرة العمل بالليل والشمار جعلها الثقيل
 بعدما كانت تقدر بمحاروا واحدة منه مائة الطاحونة وجمع من ضرر جاره واذا بناها
 كانت الطاحونة الثقيل يحصل ليله ١٠٠ التلف وهو كذا يتكرر الحال فيه عطل الوقت
 (أجاب) قد صرح العلماء في كتب المذهب بأنه لا يمنع الشخص من تعمره في ملكه الا اذا
 كان الضرر بمجاريه ضررا ينافي من ذلك وعليه الفتوى برأية واختاره في العمادية
 واقنى به فإرى المدعيه وأقنى بذلك أيضا الشيخ الامام الاجل برهان الاعتموده يعني كافي
 شرح الوهبانية لابن الشيخة وفي حواشي الاشياء ليرى زاده ما نصه له انصرف في ملكه
 وان تضر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين ان للانسان ان
 يتصرف في ملكه وان اضر غيره لم يكن ضررا ينافيه وما يكون سببا للهدم وما هو من
 البناء به أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع المحو الحج الاصلية كسد الضو بالكلية
 والفتوى عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذكور من ادارة الطاحونة المذكورة على الوجه
 احدث حيث تحقق الضرر المين والله تعالى اعلم (مثل) في رجل يملك اما كن ويملك قضاء
 فيه ساقية يملكو كنه يستقي منها جنيته يملكو كنه ايضا وبعض امكنه لها باب يتوصل
 منه الى الساقية المذكورة ومدارها وهذا الباب في سكة غير نافذة مخصصة بمالك
 الا ما كن المذكور ورجل آخر له بيت في هذه السكة وتلك الا ما كن متباعدة لا فاس
 وفي بعض الاوقات يمر السالكون بالاما كن المذكور وعلى مدار الساقية حتى
 يتوصلون الى باب الجنيته ويخرجون منه بسبب فتح الباب المذكور يمر بعض الناس
 اجانب ليس لهم حق في تلك الجهة اصلا من هذا الباب ويرى على مدار الساقية المذكورة
 حتى يتوصل الى باب الجنيته ويخرج منه من غير اذن المالك مع ان هذه السكة
 المتوصل منها الى الباب خاصة بصاحب الاما كن وبالرجل الاخر وليس لغيرهما
 ملك فيها فلاجل منع ضرر وترتب من المرو على مدار الساقية سده المالك للاما كن
 الباب من داخل اما كنه حيث انه ملكه فهل لا يمنع من ذلك وليس للاجانب
 المذكورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضته في ذلك
 سيما لاضررهم في ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولم يماشقط بعض الناس في الساقية
 من المرو منها (أجاب) نعم ليس للاجانب المذكورين والحال هذه معارضة المالك في
 ذلك والله تعالى اعلم (مثل) في مكان مملو لثمن وعوله لاخر اراد صاحب العلوان
 يحدث في مكانه بخلافته صاحب السفلى فويل اذا شهد أهل المعرفة انه لا يحدث ضرر
 للسفل من البقيان يمكن صاحب العلوان بناء ما اخبر أهل المعرفة انه لا يحدث منه ضرر
 للسفل (أجاب) يمنع صاحبه من فعله عليه علولا بخبر من ان يتد في سفله او يتب كوة
 بلا رضا الاخر وهذا اعتدأ في حقيفة وهو القياس وقال السلك فعل ما لا يضر قال البدر
 العيني وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان يبني على العلوشيا أو يبني موضع

٢٠

١٢٦٩

رمضان

٩

١٢٦٩

عليه جسدوا او يحدث كذا اه وفي حواشي الدر عن الحموي المختار الفتوى
انه ان اضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع اه واقارعة اذ قد علم انه استقر ان وانه
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ويجعلها مكان لا تخلو باب من
جهة اخرى فتعجز للمكان بالالاستطراق في الارض المملوكة لغيره انما يصح ذلك
الغير بدون اذنه فهل ليس له ذلك ويؤثر بسد الباب الذي فتح للاستطراق وليس
اسالك له مكان المذ كور اخرج جناس في صلوة مكنته خارج ذلك الجناس في الارض
المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضرار على الارض (اجاب) نعم ليس لربها المكان
المذ كور احدث بانه للاستطراق والمرو في ملك غيره اذ لم يثبت ان له حق المرو وقبسه
بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك وانما له هذه مصرحوا بعدم جواز التصرف في الطريق
الغير الثالث بان اخرج يرباب وعمره لو بدون اذن اهله اضرار لاله كالمكان الخاص بهم
حيث كانت تلك الارض مملوكة لغيره فذلك المكان لا يكون له اخرج الجناس فيها
ولا تعالى عليها بدون اذن مالكه بالاولى وانه تعالى اعلم (سئل) في ردة ميت يملك
مكانا متجاها ظاهرا وكذا بابه من طريق اخرى غير التي به المكان ومستاجر لوكالة رجل
من المساكين لخاصة مدة سنين والمستاجر الا للوكالة المذ كورة اسكن فيها جماعة من
الانراك بغير رقابة بما يحاط ظاهرا وكذا المذ كورة يخرج من المكان المذ كور ويضر
ضررا يتامع ان اصل حائطه لو كلة لم يكن بها كذا بابه كذا بابه كذا بابه كذا بابه
يكون للورثة المساكين للمكان المذ كور منع المستاجر الواضح السيد عليا من ذلك
ويؤثر بسد النقب المذ كور والحال هذه حيث كان من ينظر من النقب المذ كور
يرى مساحة المسكان المذ كور يجلس النساء وقضا مشوئن بداخل المسكان خصوصا
التي بدون اذن المساكين للوكالة (اجاب) لا يجوز للجماعة المذ كورين نقيب حائط
الوكالة وانما له ذلك لا يبرح الملا كذا النقب حيث كان الامر ما هو مذ كور وكان
النقب معدا للصل والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة بين بيتين لكل منهما حق
الاستنقع بهما من قديم الزمان فهل اذا باع مالك احد البيتين بيتا لاجني واذا ان يني
حائطه حول البئر ويحصر بها ويمنع اهل البيت الاخر من الاستنقع بهما لا يجاب بذلك
حيث كذا حق الاستنقع لهم فيها باثبات من قديم الزمان (اجاب) ليس لاحد الشر بكن
في البئر المذ كورة منع الاخر من الاستنقع بها ويبقى القديم على ما عليه كان والله
تعالى اعلم (سئل) في بيت في محل منه طاعة مقترحة في بيت يجاوره لا يعلم الموجودون
في البيت المذ كور الا في وقت فقهها بسبب قدمها تلك الطاعة مع ذلك فقهوا الهوا
لأنه ثار لاجار حيث هي باعلى المسكان المذ كور والا في قدمه في الجمار المذ كور
وسد الطاعة بغير املاع اصحابها فهل لهذا الرجل سد الفتوح من مدة فقهها بالنسبة
المذ كورة البيت الا في عشرون سنة فضلا عما سبق من الزمان قبل ذلك مع سكوتهم

١٢٦٩

١٤

شوال

١٢٦٩

١٥

ذى القعدة

١٢٦٩

١٧

سنة	القيمة
١٢٦٩	٢٢
١٢٦٩	٢٥
١٢٦٩	٢٠
١٢٦٩	٢٦
١٢٦٩	٢٩
١٢٧٠	٢٦
١٢٧٠	١٩

منازعة المدة التي عنها يمسد المفتوح وحدث ضرر في المحل على اسمها به فينبذ يكون
 لهم منه من سده بالوجه الشرعي حيث لا ضرر في فتحها (اجاب) ليس للرجل المذكور
 سدا للطاقة المفتوحة من قديم الزمان والحال ما ذكر ونفتح قهراته والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة وضعت يد ما على جنية مغروس فيها اشجار وروها ساقية مخصصة
 لسقي ثلاث الجنية اراد رجل مجاور لتلك الجنية قحرا ماء الساقية من وسط الجنية
 ليتوصل بذلك لسقي ارضه بدون اذن المرأة ورضاه فهل لا يجاب لذلك ويكون للمرأة
 المذكورة منعه من ذلك ولا يجبر على تركه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم
 لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور بالاسوال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك دارا له جدار ملاصق اراد ذلك الجدار ان يحدث طاحونة يجانبه ومن المعلوم ان
 الضرر فحق بتلك الطاحونة فهل لذلك الجدار ان يمنعه من الادارة لتحقيق الضرر اليه
 (اجاب) لا سالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجواره ضررا يبين على ما عليه العمل فاذا
 تحقق الضرر والبين من ادارة الطاحونة المذكورة يمنع الجار الذي احدهما من ادارتها
 والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل بجواره منزل رجل آخر تعدى ذلك
 الجار على ارض منزل جاره في عينه وبني فيها حائطين وركب فوقهما مكانا للحمة بمنزله
 فهل ليس له ذلك مادام محققان هذه الارض ملك غيره وهل يسلم له في الخروج على
 هواها فوق البناء فيما الر كيب عليها (اجاب) ليس للجار المذكور الاستيلاء على
 ارض جاره ولا لانهاء فيها ولا الخروج المذكور بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل اشترى مكانا في ربيع واحدث فوقه دورا او ادران يضع اخشابه فوق حائط
 جاره الخاضع به بدون اذنه ورضاه فهل لا يجاب لذلك ويجاره منعه شرعا والحال هذه
 (اجاب) ليس للجار وضع جسده على جدار جاره الخاضع به بدون اذنه وللجار منعه
 من ذلك حيث لا حق له فيه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون بيتا بالميراث عن
 اصر لهم من نحو سبعين سنة وزيادته بايان كل منهم في حادثة نافذة احدهما مفتوح
 والثاني مغلق ما عدا الورثة البيت لرجل اجنبي فادعى رجل من المشاهدين للتصرف
 فيه على المشتري بان له حق المرور من البابين قائلا انا كذا جمع انه كان هنا شارع مرور
 الناس بين البابين قبل بناء البيت فانكر المشتري دعواه مع اعترافه بانه لم يسبق له
 ولا غيره من ادل الحسنة مرور في هذه المدة المذكورة فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة
 بدعواه المذكورة ومنع من منازعة المشتري فيما اشترى به بدون وجه شرعي (اجاب)
 نعم لا عبرة بدعوى المذموم كذا اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك بيتا بجواره بيت لرجل آخر احدث فيه قصبة فكيف يجوار
 جاره فهل اذا ضرر الجار منه ضررا يباين من لان الضرر يزال (اجاب) لا سالك ان
 يتصرف في ملكه بما شاؤ اذ لم يضر بجواره ضررا يباين فان تحقق ضرر بين منع والا فلا

والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل علق بيته او آوى على بيتا مقايلا له فاحسب الاخر فرق
 بينه مكانا وفتح فيه طاقاقتا فتنظر تصرف على سلطة النسا من البيت المقابل له و يترتب
 على ذلك الاصلاح على صورت صاحب البيت المذ كورونه الله و يلزم من ذلك الفسخ
 ضرر بغير الجار المذ كورونه لادافته في ذلك بالوجه الشرعي يؤر الفسخ بسدها ومنع
 الضرر والحوال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين عن فتح كونه في ملكه وله جار
 مقابل له وبينهما شاذ عير فيه الخاص والعام بقوله هذه المسئلة مسئلة فسخ الذكوة
 وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنه من الاله تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره لكن
 صرح في المضمرات شرح القدوري ان الفتوى ان السكوة ان كانت للنظر والساحة
 موضع التساقط لغيره وظاهر ويمنع من فسخه الضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما
 عليه الفتوى استحسن اه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له حائط مائل وآيل الى
 السقوط وشككت منه جيرانه ونهبوا عليه برقه واشهدوا عليه بيته بان انقلب لهم
 شيئا يكون ضامنا فهل اذا اعمل وترأى عن اعادته واصلاحه حتى وقع على بيوت
 الجيران واتلفها يكون ضامنا ما تلف (اجاب) اذا مال حائط على دارا انسان فطال السرب
 الحائط بنقصه واشهدوا عليه بيته ضمن ربه ما تلف به من نفس ارمال اذ لم ينقصه في مدة
 بقدره على نقصه فيها حيث كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط
 والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل احدث ما حوثة وزرة الصقه ما يجار دونه وكوب على
 حائط جاره بهجة كشف سجاوية احدث فيها جسا ما يسدان كان في جهة بعيدة عن
 الجار وتحقق الضرر واليبس الجار بما ذكره والحوال هذه بمنع الجار من احدث ما يضر
 بجاره (اجاب) لثالث ان تصرف في ملكه ما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي
 بتحقيق الضرر واليبس منع والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اشترى مكانا خيرا وجعل
 فيه بعض طاقاقتا فحلب له الهوا والنور وله جار يريد تسكينه بسدها هل اذ لم يكن فيها
 ضرر للجار المذ كورولا يؤمر بسدها لاسيما وينسوي بين الجار مساقطة طوله لا يمكن
 الاشراف على شئ من بيت جاره (اجاب) لثالث ان تصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره
 ضررا ينافي والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل ملك بيتا جهته التي هو عليها الا تمن
 شخص اخر وهو من سنة وبه ضررا كب على حاصله يدار حاره ودار الجار المذ كور
 ان يكفه برفع ركو به عن حاصله فهل لا يجاب لذلك والحوال ان له حق الر كوبي على
 ذلك ولا ضرر بصاحب السفل (اجاب) نعم لا يجاب صاحب السفل لاسيما والحوال
 هذه وحسد القديم ما لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى اعلم (مسئل) في جماعة
 ورثوا دارا كبيرة من ابيهم فاقسموها وجعلوا دورا وجعلوا داهلها عامرا للجميع
 لم يشركهم فيه غيرهم في درب غير فذفاشترى رجل قطعة دار في ظهرها مجرى واداهلها
 وبها من دروب آخرتها المشتري وفتح لها بابا من الدهر بغير اذن اصحابه المختصين به
 فهل يكون لهم منه اذا اضر دوا به ويؤمر بسد الباب الذي احدثه بغير حق (اجاب)

١٢٧٠

٢٠

صفر

٢

١٢٧٠

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٥

ربيع الثاني

١٢٧٠

٢٣

isv.

5.

ليس لمن لاحقه في استعراق الدهليز الخاص بالجماعة المذكور بن فتح باب من دأره
فيه بدون إذن مالكه ويعتبر من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في طريق عامة المجميع
المسار من يسلكون فيها ويروى معبد فخار رجل وتعدى وبنى فيها منزلا وحوادث وصار
حائط المسجد متعبا في المنزل المذكور مع سد الشايبك التي فيها الخالصة للزرق
المسجد المذكور فهل يجبر على هدم ما بناه في الطريق المذكور وتعود الى حالتها
الاصليه (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل احد من اهل
الخصومة ولؤذهم بائنه اشداء ومطالبه تبتعضه ورفسه بعد البناء دعاء كان فيه ضرر
اولا هذا اذا بنى نفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينقض ان لم يضر بالعامة فان
ضر لا يجوز قال في الفتاوى الخيرية قتلان جامع الفضول اراد ان يحدث ظلة في طريق
العامة وهي لا تضر بالعامة فالهجوم من مذهب ابى حنيفة ان اسكن من المسلمين حق
المنع والرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد بن حنبل لا يمنع الا طرح قال ابو يوسف
ليس له كلاهما وتقولان الصغار انه يلتفت الى خصومة من يخافهم ولم يكن له مثل
ما يخافهم فلوله مثله لا يلتفت اليه انذارا ودفع الضرر عن العامة بدينه فليسالم
بيدا بنفسه علمه منعت والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واصبر بعض المتأخرين
قول الثاني لانه اسعج وارفق مع عدم الضرر وقال به يعتبر اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر ويحرقها دارا لرجل فادى على المشتري بان
الحائط الذي بين الدار بن ملأله ويختص به متمسكا في ذلك بان جذوعه طهاها بانه
احضر جماعة من اهل الخيرة كشفوا على الحائط وقالوا انها ملأله ويختص به والحال
ان اشترى عليها جذوعا كذلك من قديم واشترىها على هذه الصفة فهل حيث كان
لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى بها المماسو به حيث
الحال ما هو المذكور ولا عبرة بتسكه يقول اهل الخيرة واذ اراد المشتري احداثا في
ملكه ولزم من ذلك سد بعض شيايبك جاره فيكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع
الضوء والهوا والمحصل ذلك من جهة اخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب)
اذا كان لكل واحد من الرجلين المذكورين على الحائط جذوع ثلاثة فثلاثة كثر فهو
بينهما لا سدوا بينهما في اصل العلة ولا عبرة بالسكة كثرة والقلة بعهده ان يبلغ ثلاثا لان
الترجيح بالقلة لا بالكثرة كما هو جوابه الا اذا كان لاحدهما اتصال قريب بالحائط او
اقام بيئته بان الحائط ملكه فيغضض به اذا كانت الشهادة بقبوله باطريق الثرى
والا لانا ان يعرف في ملكه مجاشا ما يضر بجاره ضررا ينافي ان تحقق الضرر بالبين
منع والا فلا منع على ما احتواه المتأخرون وقدروا الضرر والبيز في سد الضوء بما يقع
الكتابة قال في تنقيح المحامدة والقاهران ضوء الباب لا يضره لا قد يضطر الى طاقه
ليرد وجهه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك علوا وباسفله ثلاث حوائط احداها
ملأه لاجني فقترب السلطان اعدا ملكه اعادته كما كان عليه او لا من قديم الزمان الى

جہادی الاولی

1 TV-

19

الاثن قول والمحال هذه يجب ان لا يشوبها من لئالئ السفلى منعه عن ذلك بدون وجهه
 شرعى حيث لم يكن السفلى مقتر بال (أجاب) لصاحب الملواعة كما كان حيث كان
 موضوعا بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به
 شبيا بيت وطاقت مسددة تجلب الهواء والضوء من قديم الزمان ويجوز له قطع ارض
 منسقة القضا اذا تراها رجل لينبئها بيتا فحدث بها راحيض وجا ما يجير اوطاها البيت
 الذى كودت به ضرر او يدناو بر يد اياها ان يحدث بها اثمها ولو تلك المراحيض والمجام
 بحيث يمنع جلب الهواء والضوء من المكان بالسكينة فهل يؤمر المشتري الذى كود برفع
 ما أحدثه من المراحيض والمجام حيث كانت تضر ضرر او ينابى الجار ويمنع ايضا من
 احداث الحائط التى يترتب عليها سد شبيا بيت الجار وطاقاته ومنع الضوء والهواء عنه
 حيث كانت الشبيا بيت وطاقاته موجودة البيت من قديم الزمان (أجاب) لئالئ
 ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجار ضرر او ينابى فان تحقق الضرر البين منع
 والا فلا والبين ما يكون سببا للهدم او مؤهلا للبناء او يضر ج عن الانتفاع بالسكينة
 وما يمنع الموانع الاصلية كسد الضوء بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت به
 سفلة داخل تحت ملو بيت بجواردها وتسيد الملائكة هم ابعده من قديم الزمان
 ولا يعرف في الاعمار الماضية الا هذه الحالة التى هو عليها الآن فادركه رجل تلقى
 ملك البيت الذى كودت به ووقف ملاكه ابطال حق بعض البيت الآخر وادخله في بيته
 فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجب لما ادم من قديم زمان ولا تنوير (أجاب) اذا كان
 الملو الذى كود موضوعا بحق القرار من قديم ولم يحدث ما فيه ضرر لصاحب السفلى
 لا يكون له ابطال حق صاحب العلو بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل أحدث طاحونة يطحن فيها للعامة بالحنبل ملاحقة الملك رجل آخر والمحال ان
 الطاحونة الذى كورة حاصل بسبب ادارتها ضرر بين الملك والرجل فهل اذا ثبت
 بالوجه الشرعى الضرر والبين الملك والرجل الذى كود يمنع مالكه من ادارتها حيث تحقق
 الضرر والبين (أجاب) لئالئ ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجار ضرر او ينابى
 وهو ما هو من البناء ويمنع الموانع الاصلية فان تحقق الضرر والبين من ادارة الطاحونة
 الذى كورة يمنع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في عطفه
 ضبة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له فحدثت به البيت الآخر شبيا بيت لا يضر
 تشرى على صاحبة النساء من البيت المقابل له ويترتب على ذلك الاطلاع على هورات
 صاحب البيت الذى كود ونسائه ويلزم من ذلك التضرر بين الجار المقابل له فهل
 والمحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه ما شرعى يؤمر فاقع الشبيا بيت الذى كورة بسددها
 ومنع الضرر عن جاره المقابل له (أجاب) نعم يؤمر فاقع الشبيا بيت الذى كورة بسدها اذا كان
 الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا من مدة خمس

٢٧ ١٢٧٠

جاءى الثانية ٢٢ ١٢٧٠

رجعت ٢ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠

٢٧ ١٢٧٠

عشرين سنة وزيادة وفيه ماحرقة وقد فاته من قديم الزمان ويجوز ان يثبت لرجل آخر
 قباض مال البيت يثبت لرجل ويريد ان يشتري البيت المذ كور ابطال ادارة الطاحونة
 المذ كورة فهل لا يجاب له لا حيث لا ضرر عليه في ذلك (اجاب) اذا لم يتحقق ضرر بين
 من ادارة الطاحونة المذ كورة لا يكره للشترى المذ كور المنع من ادارتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في طاحونة يجوز لرجل دائرة من قديم الزمان باعرب المنزل مقلته لا تسلم
 به هذه ايراد المشتري للرجل منع ربه الطاحونة من ادارتها والحال انه لا ضرر يحدث من
 ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعنت فاصدا ذلك الجاهل المتزل على بيعه له
 فهل لا يجاب له لا بغير وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب له لان كان الامر كذلك والله
 تعالى اعلم (سئل) في زقاق ضيقا فذولرجل داير بجواره ولا باب لمساقيه ولم يعلم فتح
 باب لمساقيه سابقا ثم الاقن يريد صاحب الدار المجاورة للذولرجل كور ان يفتح لها بابا
 فيه بغير اذن أهله متعللا بان الباب كان مفتوحا في الزمن السابق ولا يثبت معه على ذلك
 فهل والحال هذه يمكن لهم منعه ولا يجوز له فتح باب من الزقاق المذ كور الا بالاذن
 (اجاب) الطاريق الغير النافذ ملك لك لاهله فليس لغيرهم فتح باب فيه من داره للمرور
 بدون اذن من المالك حيث لم يثبت ارضه حق المرور في الطاريق المذ كور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يدعى على جاره بان له حق الكوبه في حائطه وعلى أخيه
 ويريد ان يكفه ببنايتها ورضم اشباب عاينها من مالهو ينقنها جديدا لاجل ان يبني
 فوق ذلك مائة لالهة وجدها بذلك بيده مقطوعة الثبوت والمضى عليه يشكر ذلك
 فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا عبرة بالحجة المقطوعة الثبوت ولا
 يلزمه اجابته والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى له شيء بمجرد دعواه بدون
 اثباتها بطريق شرعي ولا يقول شرعا على صك مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك وكالة عدوا وسفلا ولا يجوز له بيعها شرعا به اراد بناءها على فوقها فغضب
 سكان الوكالة من ذلك متعلمين بانهم فيها خلوا وانتهوا فاعهل اذ لم يشقوا الاذن بالخلو
 والانتفاع ليس لهم معارضة المالك في ذلك ولا عبرة بتهملهم المذ كور وللشأن
 يتصرف في ملكه كيف يشاء بما والبناء والتعلي لم يكن فيه ضرر بينه كان الوكالة
 المذ كور ين (اجاب) نعم ليس لهم منع المالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع
 ما هو مسطور بالشرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالشرا
 من ذمت وعشرين سنة ولرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة والطاحونة
 المذ كورة دائرة هذه المدة من غير منازعة وهي في ملك صاحبها والآن يريد الجار
 المذ كور ابطالها ومنعها من الادارة تحتنا وعندنا مع ربه فهل اذا كان لا يحصل منها
 ضرر بين يقرل أهله المجرى لا يجاب له لا ولا يمكن له منعه من ادارتها ويبنى
 القديم على قدمه (اجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

سؤال
٩

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

ذي الحجة
٧

١٢٧٠

١٩

(سئل) في رجل بنى في داره ملبة علوية وفتح لها كورات البعض منها على شاطئ
 البحر والبعض مطل على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محله متعللاً بأن
 الكورات التي تطل على الطريق العام النافذ يحصل منها ضرر بسبب الكشف على داره
 والمحال أن يندار الباقي ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار رجل آخر مشتملة
 على اصطبة وفتح معها بية يشرف عليها من تلك الكورات يعارض صاحبها أيضاً في دفع
 الكورات المذكورة فهل إذا كان المحال كذلك ليس للمعارض المرقوم من معارضة
 الباقي ولا يؤمر بسد الكورات المذكورة (اجاب) اجاب العلامة خير الدين في قنبر
 تلك الحادثة بان المقتضى به والمنع من الفتح اذا كانت السكوة للطل والساحة المتشرف
 عليها القسامة وان كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت علوه ملك
 لرجل وسفله وقف على قصص في رجل نظر واستحقاقاً وهذا السفلى مشتمل على
 صهر يجر فاواد الموقوف عليه السفلى وهو الساخر ان يتصرف فيه بالسكنى فيه وملك
 الصهر يجر وفتح باب له كان قديماً فهل إذا كان هذا النهر فلا يضر بصاحب العلو
 يجب ان لا تملك أم لا وهل يجبر على اجارته لصاحب العلو أم لا وهل يمنع صاحب العلو من
 معارضة ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفتوى ان لكل من صاحب السفلى والعلوان
 يتصرف في سفله وعلوه كما لا يضر بالآخر ضررنا وان تحقق الضرر واليمن منع ولا يجبر
 صاحب السفلى على اجارته لصاحب العلو كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض
 محلو كذا ناس وكانت مقفلة وبوزال ما فيها من البناء والمحيطان حتى صارت ساحبة
 مكشوفة ومكثت على هذه المدة من الزمان فحدث بعض الملاك الجاهلين لها
 بان باقى محله يتوصل اليه من هذه الارض المحرقة بدون اذن ملاكهم بذلك بيعت
 هذه الارض فاشتراها رجل من اصحابها بموجب هبة مشروعة بصورة فيها حدود الارض
 من جهاتها الاربع وبني فيها داراً فاقعة على حداثتها ومنع المروور منها بغير ملكيته
 واستحقاقه شرعاً وواسعاً هذه المحاكم السياسية على ذلك وممكن من ازالة الطريق منها من بعد
 الكشف وتحقيق تلكه لسان سنداته الشرعية وصدوره احر من المحسومة بذلك وبعد
 برهة من الزمن تراخى ذلك الجار الذي احدث السبب في محله مع وبالدرا يدعى ان محله
 كانت له طريق في ارض الدار مسلوكة يتوصل منها الى محله واتها قدسدت ويطلب
 من صاحب الدار هدم بنائه واباحة الطريق في نفسه بغير حق ولا وجه شرعي فهل لا يمكن
 من ذلك شرعاً وهل يجوز لرب الارض التي صارت داراً ازالة الطريق منها ومنع المروور
 فيها وحيازة ملكه يتصرف فيه كيف يشاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعاً (اجاب)
 اذا كان فتح السبب من الجار المذکور حادثاً في ارض القبر ولم يثبت ان للجار المذکور
 حق المروور من تلك الارض يمنع من معارضة المشتري لتلك الارض وليس له تسكينه
 بهدم بنائه ليرمن ارضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٢٦

وبيع الثاني

١٢٧١

١٩

١٢٧١

١٩

وبه ثلاث طاقات من قديم الزمان موضوعة لمجلب النور والموا فإراد جاره أحداث بناء
 ملاصق للطاقات المذ كورة وسده بابا السكية فهل والمحال هذه إذا كان في سدا الطاقات
 المذ كورة ضرورين لمالك البيت المذ كور لا يكون للعاد سدها ويبقى القديم على
 قدمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شئ من شئ بشت جاره (اجاب) للجار
 المذ كور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا يئبنا كنع الضرر منه
 بالسكية فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك مكانا له باب بالشارع النافذ فإراد ان يبيع على مكانه المذ كور مائة فنعاه الجار
 متعللا بأنه يده عليه الجوار من الجهة القبلية فهل اذا لم يسل عليه هو ولا وضو الا يمنع
 المالك من تصرفه بالبناء وغيره في ملكه واذا كان للجار المذ كور سابط معل على
 ساحة فناء الجار يكون له منه حيث كان بناؤه خارجا عن ملكه في هوام ساحة الدار
 (اجاب) لا رجل المذ كور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا يئبنا
 كنع الضرر منه بالسكية فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع وليس لنقص ان
 يحدث على حائطه سابطا في هوام ملك غيره بدون اذنه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل)
 في مالك بيت امامه رحبة ملك الغير وصاحب البيت لا يستروح ولا يستضي الا انها
 فاراد الغير بيع تلك الرحبة لاخر لبيعها مع انه اذا بناها منع الرجوع والا فانه من
 صاحب البيت فهل اذا كان لينا فيها يضر صاحب البيت ضررا يئبنا منع من البناء
 فيها معا للضرر او لا وهل اذا كان البيت والرحبة التي امامه في دوق غير نافذ ومعهما
 من المسكة الغير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كانا شر يكين في
 حق المروود (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا يئبنا
 كنع الضرر منه بالسكية لا منع الجوار فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وتثبت الشفعة في
 المتقار للشر يلك في نفس المبيع ثم للشر يلك في حق المبيع كالطريق الخاص الغير
 النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذ كور قضى له بها والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة دائرية من قديم الزمان وباعها لها ما كن
 فيها المالك وجعلها يئبنا مستقلا على حدة وفصله بيا من الشارع وباع الطاحونة على
 حدتها لنقص من مستثنين بموجب شريعة والا فباع البيت لامرأة فتريد ثلثا المرأة
 ابطال ادارة الطاحونة او شراءها من مالكها بالخير فهل لا تجب لذلك ولا يجبر على بيعها
 ولا ابطالها حيث كان ملكه سابقا على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين ليناها
 اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
 المذ كورة لبيت المرأة المذ كورة منع بهامن ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك
 لا يمنع من ادارتها ولا يجبر مالكها على بيعها من المرأة المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل)
 في وكالة علو كعب جماعة وعليها ربع مشتمل على بيوت علو به لئلا ان يرفع خلل في

بأكسنة من البواكي التي على السقف الذي يمر على بعض ملاك البيوت العلوية
فول اذا بنى الباكسنة من بيته عليها واراد ان يرجع يقط عما بناه على بقية ملاك البيوت
العلوية من ملاكها من غير ورودهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا انهدم العقل بلا صنع مالكه
لا يجوز له على البناء لعدم الهدى ولدى العلوان بنى ثم يرجع على ما أصاب السفل على ما
اتفق ان يبقى ذاته أو اخذ قاضي والا فقيمة البناء يوم بنى هذا امر حواه ولا وجه
لأنه من ملاك البيوت المذكورة والمحال ما ذكر واقعه تعالى اعلم (مسئل) في رجل
اشترى بيتا ويجوز ذلك البيت حانوته ملك للقيمة من تسبيخ الخصاص فتعطل رب البيت
على الساكن في الحانوت بانه يحصل الضرر من فتح الحانوت لتلك الصنعة ومنه من
ذقه ما هل اقله يكن ذلك تخان للصنعة المذكورة يضر رب البيت ولا يوهن البناء
منه ولا من ذقه الخصاص بالمال لا يكون له منه شيء (اجاب) لما لك ان يتصرف في
ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي في حق الضرر والبيع منم والا فلا علاقة تعالى
اعلم (مسئل) في رجل يملكه صبغة امره لما كمن صبغة صبغة صبغة من حائط الجار
قطعة قليلة وحدها من غير تعد عليها من مالها المصبغة ففرقه الجار على يفتاق
القاضي وادعى انه قضاه ولا ينفقه على ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط
الجار كمن الجار دحا لولا فعله والحال هذه اذا لم يثبت على مالك المصبغة الهدى على
هدم حائط الجار في الاول والثاني بالهيئة الشرعية لا عبرة بدهواه بدون وجه شرعي ولا
ضمان على مالك المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعدد على
حائطه بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح المحامدية من الرأية هدم داه
فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتمى واقعه تعالى اعلم (مسئل) في زقاق غير نافذ
وبه دور متلاصقة وفي آخر الزقاق دور لهما ملك من واس الزقاق المذكور فادرجل
من له دار في وسط الزقاق ان يبنى في ملكه طريق الدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان
يلزم من بنائه ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الزقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم
ما به حيث تضرون هو داخل في اهل الزقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل
المذكور ذلك والمحال ما ذكر حيث كان يفسد اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه
واقعه تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك بيتا في زقاق يملكه قهوة بغير علو ولبيت
المذكور شيابيك قديمة معطلة على تلك القهوة تهدمت القهوة المذكورة فادرجل يملكها
واحد اهل قهوة قهوا وسد الشبايك المذكورة وفي ذلك ضرر من يمنع الهواء والصفوة فهل
ليس لرب القهوة قتل ما يضر بجاره ضررا ينافي (اجاب) لما لك ان يتصرف في ملكه بما شاء
الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي في حق الضرر والبيع ومنه مع الضوم الكلي منع والا فلا يمنع
واقعه تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك بيتا له ضاقت وشبايك تجلب الهواء والندور مولات على
ظاهر من وما حوتنه من قديم الزمان احدثت حال كتم ما بناه اضر بجاره ضررا ينافي
منع الهواء والنور وتحقق الضرر والبيع فهل والمحال هدم منع الجار من احدث ما اضر
بجاره (اجاب) لما لك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ومنه منع

٢٥ ١٢٧١

٢٧ ١٢٧١

وجب

٣ ١٢٧١

شومان

١٠ ١٢٧١

شوال

٦ ١٢٧١

ذى الحجة

٢٢ ١٢٧١

١٢٧٢

٢٧

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٣

ربيع الاول

الضوء بالكلية فان تحقق الضرر واليمن منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان علوك
 لتفحص انشاء وباء لاه جهة وبها شبائك بحري معال على الطريق مركب عليه حديد واذا
 جالس في هذا الشباك شخص يطلع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المهد
 لموس النساء ويريد الجارسد الشباك المذكور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له
 ذلك خصوصاً وأنه اذا بنى على سطحه حاجزاً لا يتأق الا على الاعلى مكانه من الشباك
 المذكور ولا يكلف صاحب الشباك بسده والحال هذه وهل اذا كان الطالب ذلك ليس
 ما لكاي هو مستاجر لا يمنع دفعه او على صاحب الشباك (اجاب) اقدم ولا تأخير الدين ان
 مسئلة دفع الكوة ظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه تصرف في ملكه ولم
 يتلف ملك غيره به لكن صرح في المضمرات شرح القدرى ان الفتوى ان السكة
 ان كانت للفقراء والساحرة وضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من دفعه الا ضرراً ظاهراً
 وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسن انتهى فاذا لم يكن ما يشرى
 عليه هذا الشباك من دار الجار مساحة للنساء لا يكره لما لك الدار ولا لمستاجرهما
 معالبة صاحب الشباك بسده اذ الضرر فيه غير بين والله اعلم (سئل) في رجل
 ملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذكور بيت لرجل آخر احدث
 ما السكة فيه شبائك معالفة على مساحة النساء ومحل جلوسهن في البيت المقابل له
 فهل يكون على قاطع الشبايك المهددة المذكورة سدّها بحيث كانت مقفلة على مساحة
 النساء ومحل جلوسهن وكان في ذلك ضرر بين (اجاب) اذا كانت الشبايك
 المذكورة المهددة للطل والساحة المشرفة على تلك الشبايك معالفة للنساء فالضرر
 ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على المقتضى به كما صرح به علماؤنا والا فلا والله
 تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنت لمجد ومجاعتها
 شبائك قد جة للضوء والهوا فقام ناظر المسجد الاقرب يريد ان يغير رسوم المطهرة المزبورة
 ويريد احداث كنف لاصقة بالمحدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة
 المزبورة من غير مسوغ شرعي ولا اذن من اصحاب الشبايك القديمة المشرفة على السكة
 والمحدران الماصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من احداث الكنف وضم
 السكة حيث كان الضرر بينهما بسبب الانشيار والنداء للجدان ومنع الهوا والضوء
 عن اصحاب الشبايك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لنا نظر ذلك لمساقه
 من تغييره الى الوقت كما انى به العلامة خير الدين الرملي وليس له ضم السكة المذكورة
 الى مطهرة المسجد والحال ما ذكر في التفتيح قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس
 لاصحابها ان يبيعوها وان احتموها على ذلك ولا ان يقتنوها فبما بينهم لان الطريق
 الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخفف الزحام عما فيه
 من القمل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في دورهم وانما سلمهم المروور فقط
 بترازيه من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادر هشام من مسجد السكاك التي ليس لها

منفذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحفر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كلهم
على ذلك ولا ان يدخلوها في دورهم وانما لهم ان يروا ويجلسوا معاه من الفصل
المذكور وانتمى وقد صرحوا بان التصرف اذا كان يضرب بالجواهر رأيت بان يكون
مبايعة من البناء ومنه منع الضوء بالسكة لا يمكن التخص منه للضرر والبين والله تعالى
اعلم (مسئل) في حطة غير نافذة اراد رجل من غير أهلها باب في شارع نافذة ان يخرج
بابا منها بدون اذن أهلها فهل لا يسوغ له ذلك بدون اذنهم او لهم منعهم من ذلك مع
كلها (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب له اذ في سكة أخرى غير نافذة
بدون اذن أهلها حيث كانت طويلة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له بيت
فيه منقار دجاجة وكان موقوف قد صيرها ملكا من وضعها واحداث فيها
طاحونة لاطحن الدائم و يترقب على ادارتها ضرر بين بالمكان المجاور لها ولا يمكن
الاحتراز منه فهل اذا تحقق الضرر للبين من ذلك ينجم المالك من اذارتها المنع الضرر
البين وان تعالى المالك بان في بيت الوقف المذكور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشأ
منها ضرر ولا يجرى هذا العمل اذا تحقق الضرر والبين من ادارته طاحونته التي أحدثها
لها من الدائم دون التدعية (اجاب) نعم ينجم المالك المذكور من اذارة تلك الطاحونة
اذا تحقق الضرر والبين من ادارتها بالمجاورة الاقلا والله تعالى اعلم (مسئل) في مكان
متوسط بين سفلى وعلملوك لشخص وسفله علملوك لا تحرم وعلملوك علملوك لثالث انهم
الجميع فادام مالك السفلى ان يبنى سفله ويرفع بناءهما كان عليه من قديم الزمان
ويأخذ شيئا من حق مالك المكان المتوسط بحيث لا يمتد مالك المكان المتوسط
الا بهضمة حتى لو بنى ذوالعلملوك اعلى علوه على ما كان عليه من مسددا ارتقاعه القديم
لا يمتد في اعداب المكان المتوسط الا نحو من نصف ارتقاعه ويحصل له بذلك ضرر بين
فهل ليس لصاحب السفلى ذلك وانما له ان يبنى سفله على ما كان عليه والحال هذه يبقى القديم
على قدمه (اجاب) نعم ليس لذي السفلى ان يرفع بنائه سفلهما كان عليه من قديم
الزمان ولكل الماذكر اذا اصر ابقاها كان على ما عليه كان وقال العلامة الخبير الرمي
صرح بما ساقا بان لو انهم السفلى قد تهدم العلولى على صاحب العلوه اذارة وله اذا
بنى صاحب السفلى سفله ان يعيد علوه كما كان له وقد صرحوا ايضا بان صاحب
السفلى اذا امتنع من بناء سفله الذي تهدم يقال لصاحب العلولى ان يبنى على ما
حقك سوى ان يبنى السفلى بنفسه ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك
وله من صاحب السفلى من الانتاع ولك السكى في علوك والسفلى كالرهن في يدك
حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال المحقق حتى يؤدي ما اتفق وقال المتأخرون ان يبنى
بالمقاضي أو بأمر ذي السفلى بجمع ما اتفق وان يبنى بغير امره بجمع بقيمة البناء
وعليه الفتوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كما في البرازية وقاضيان والله

١٤ ١٢٧٢

ربيع الثاني

٤ ١٤١٢

١٤ ١٢٧٢

۱۸ ۱۲۷۲

۲۸ ۱۲۷۲

۲۹ ۱۲۷۲

جادی الثانیہ

۳ ۱۱۷۲

۲۵ ۱۲۷۲

تعالیٰ اہم (سئل) فی عطقة غیر نافذة بہا یسوف للملا کھا ولم جل بیت بابہ من غیر العطقة فی شارع نافذ وحاتھ یمنہ یشرف علی اہل العطقة أراد صاحب البیت الذکور انواج حاطہ فی العطقة المذکورہ ویجعل فیہا شایبک تشرف علی عورات اہل البیوت الذکورہ فہل اذا لزمن من ذلک قضی القبطۃ علی الماویں بہا ولا یدخل أحد الا بالضراف ومشفق وتضر راہل العطقة بما آخذہ من ذلک یؤثر بہ وہو الحال ما ذکر (اجاب) لیس لما لک البیت الذکور ذلک والحال ما ذکر والله تعالیٰ اہم (سئل) فی رجل اشتری منزلا بطلقات وشایبک باعلاہ أحدہا البائع قبل البیع وحصل من ذلک ضرورین للبائع فی ان تحقق الضرر البین یؤثر البیوت الذکورہ من ذلک ما اضر بہ جارہ حیث أحدہما البائع بالدار ولم تسکن فقیل قبل ذلک اذا تعالیٰ المشتري بان البائع أحدہما قبل شراہ منہ لا صبر یتعللہ الذکور اذا ثبت ما ذکر بالطریق الشرعی (اجاب) المصرح بہ فی مسئلۃ فقیہ السکوت انہ اذا كانت للضوء والحواء بان كانت باعہا المکان لا یكون فی ذلک ضرر بین البیوت فلا یمنع منہ وان كانت للظن والطل وما تشرف علیہ ساحة النساء فالضرورین ومنع من الضرر البین علی ما اختارہ المتأخرون ولا عبرة بالتعلل الذکور والله تعالیٰ اہم (سئل) فی رجل یملک مکانا وضع آخر جذوع بیتہ علی حائط المکان الذکور بفسر اذن واجازة من مالکہ ولم یکن للواضع حق الوضع فقیما فہو الحال ہذہ یؤثر الواضع برقع جذوعہ حیث لم یرض مالک المکان بذلک سیمما وفي وضع الجذوع ضرر دھا المکان الذکور (اجاب) نعم والله تعالیٰ اہم (سئل) فی رجل یملک حائطا باعلاہ ربيع لا یخرجوا وادمن الجہتین امکنۃ لرب الربع فاحدث وب الحائض فیہ مصیفة والحال انہ لم تسکن مصیفة قبل ذلک فحصل ضرر من المحیطان الجار بسبب وضع الماء فی الخزان فی ذلک اذا ثبت الضرر البین من ہذا الاحداث بقول اہل المحنہ یرہ یكون لرب الامکنۃ منہ حیث كانت حادثة اذا تحقق ما ذکر بالطریق الشرعی (اجاب) لذلک ان تصرف فی ملکک بما شاء الادا اضر بجارہ ضررا ینا وهو ما یكون سببا لحسد او یوہن البناء او یخرج عن الانتفاع بالملک و ما یمنع الجوارح الاصلیة فان تحقق الضرر البین بالجوارح والافلا والله تعالیٰ اہم (سئل) فی رجل بنی حائطا متر کایہ ویر جارہ ورعہ بنقضہ بدون اذن شریکہ والشریک الذی بنی لہ علیہ جذوع دون شریکہ الا بنقضہ کو حادثة فی الحائط الذکور تشرف علی عوراتہم بما جارہ الشریک وتضر بہ ضررا ینا فہل اذا ثبت حدوث السکوة الذکورہ وتحقق ان البناء بانقض الشریک یكون البانی متطوعا و یؤثر بسد السکوة (اجاب) نعم یكون الشریک البانی متطوعا والحال ما ذکر وسد السکوة الذکورۃ التي احدثت فی الحائط المشترك والحال ہذہ فی الخانیة من باب المحیطان والطریق وبجاری الماء من کتاب الصلح حائط بین رجلین انہم قد بناءا اودھا عند قبیۃ الشریک قال ابو

بجاءى الثانية سنة

القاسم رحمه الله ان بناء بنقض المحاط الاول يكون متبرعا ولا يكون له ان يمنع شريكه
 من الحمل عليه وان بناء بلعن أو خشب من قبل نفسه لم يمكن للمشارك أن يحمل على
 المحاط حتى يقضى نصف قيمة المحاط انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له قطعة أرض من أصل داره فخرج جاره شيئا كاعليها من غير ان مالك الأرض المذكرة
 ثم بعد ذلك حوطها بالكلية بالبناء أو أراد بناء دار فيها يلزم من هذا البناء مد شيئا
 جاره المحاط بشيئ من داره والمذكرة كور شيئا يلزم من غير جهة الأرض المذكرة
 مضيقا له داخل مكان الجار المذكرة فهل يكون للمالك الأرض البناء فليس يلزم
 ما ذكره حيث لا مانع منه من البناء (أجاب) اذا لم يترقب على البناء المذكرة كور منع
 ضوه بالكلية عن الجار المذكرة كور لا يمنع من التصرف في ملكه اذا لم يمنع ان يكون اذا
 حصل من قبله ان منع ضرر من الجار ومنع ما ذكره تعالى اعلم (سئل) في رجل
 احدث في يديه طاحونة وكانت بعيدة عن جدار جاره فنقلها وقربها الجدار جاره ثم ان
 هذا الجار احدث له طاحونة ايضا في يديه وصار يلحق عليها يلحق اهل بيته مدة
 والاخر ان اراد جاره التقدم عليه في احداث طاحونة بطلت طاحونة الآخر بدون وجه
 شرعي ويتعلل عليه بانما يحدثه بعده وادواتها تشوش عليه فهل لا يجاب لذلك حيث لم
 يكن هناك ضرر (أجاب) لسكن من الجار ان يتصرف في ملكه بما لم يضر بجاره
 ضرر ايضا لا بما يضر الضرر المذكرة كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك مكانا
 مقابلا لكان رجل آخر وبالمكان الاول رواشن ملحق مقابله لشبابك المكان الآخر
 التي هي عجالات النساء ومعدة الخسوف وبسبب كونها باقية لا يحصل اطلاع من احد
 المسكنين على دورات النساء التي بالآخر فالآن ازال صاحب المكان الاول تلك
 الرواشن والبقى واحدث شبابيك لاطل تشرف على ساحة النساء من المكان الآخر
 بحيث يطلع منها على النساء الجمالسات والمسايرات به حيث كثرها وتضر من
 ذلك صاحب المكان الآخر ضررا ينافي فهل اذا تحقق ما ذكره من المحدث بازالة
 ما احده على هذا الوجه وسدت تلك الشبابيك او يعيدها على ما كانت عليه من القديم
 ابقاء للقديم على قدمه متعلا للضرر والبين (أجاب) نعم يؤمر بذلك ان كان الامر كذلك متعلا
 للضرر والبين وبمنه اقصى العلامة شيخ الدين وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 ملك منزلا في حقة احدث فيه مكانا واحدث فيه شبابيك تشرف على ساحة النساء من
 بيت جاره فاودع جاره المقابل له في الطريق الزاوية بسد الشبابيك المذكرة لمنع الضرر
 المذكرة كور فهل اذا سدها المحدث المذكرة وباشاب ثابتة لا تفصح بحيث الواقت والجالس
 عند الشبابيك لا يرى المقابل له وبذلك يدفع الضرر المذكرة كور يجاب لذلك ولا يلزمه
 سد باب العين (أجاب) المذكرة في هذا الامر على منع الضرر والبين فاذا حصل المنع بما
 ذكره لا يكفى المالك بشئ آخر اذا لم يملك له ان يتصرف في ملكه بما يشاء من انواع

٢٧

١٢٧٢

شعبان

١٥

١٢٧٢

رمضان

٢٤

١٢٧٢

محرم

١٢٧٢

التصرفات ما لم يترتب على تصرفه ضرر بين يحمّره والله تعالى اعلم (سئل) في حائط
مشترك بين اثنين لكل منهما حق عليه من قديم الزمان سقطت جذوع احدهما
وبريد اعدتها كما كانت عليه من القديم فهل اذا كان حق وضع الجذوع على الحائط
المذكور ثابتا بالوجه الشرعي ليس لغيره منعه من ذلك (اجاب) نعم ليس لغيره
والحال ما ذكره منعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
شجاعا ميت آخر وبينهما شارع فتقع ذلك الرجل شجاعا يملك على ساحة نساء البيت
الاخر المذكور وهل يجوز له ان يقول حيث كان الامر كما هو مسطور يؤمر ذلك الرجل
بهدن تلك الشجاعا يملك حيث كانت حادثة لان في ذلك ضرر المالك البيت الاخر
المذكور (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور بهدها ان كانت للطل وكان ما تشرف
عليه ساحة النساء كما هو مذهب كود والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين يملك كل منهما
دارا ملاصقة للآخرى ولكل منهما باب اشترى احد الرجلين من الآخر معلن من داره
على انهما كذا اذا عاين في شرط المشتري على البائع مبرم من داره ولم تدكر حقوق المعلنين
المذكورين وعرفتهما في عقد البيع بل بانه اذ رعا كما ذكره فهل اذا اراد المشتري ان
يكون له مبرم من دار البائع بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من داره
جبراسيما وفي المرور من دار البائع ضرر بين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفليين ملاصقين لبعضهما ولا يخرجون فوق احد
السفليين فقط بني صاحب الملوأه وتعدى على السفلي الثاني الذي لم يكن له
فيه حق التملك وبني فوقه بناء بدون وجه شرعي فهل يتبني هدم السفلي المذكور
فهل اذا تفتق بالوجه الشرعي هدم السفلي المذكور بسبب التعدي عليه ببناء صاحب
الدار المذكور يكون صاحب الملوأه ملما تلغى بتعديده (اجاب) نعم يكون الباقي
والحال ما ذكره من ان الملوأه ملغى من سفلي الرجل المذكور بسبب بئانه عليه قديما والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما مقلا ملاصقا سفلا الاخر احدهما
ملوأه فوق سلة وجعل فيه شجاعا يملك مظلة على سفلي الاخر فهل اذا اراد الاخر احداث
ملوأه على سفله لم يكن به منع لاهو بالسكينة ولم يذكر في ذلك ضرر بين الجساره لا يمنع من
ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على بئانه شيئا
يملكه ضرر بين يحمّره كهدن الملوأه بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك
مكانين في آخر عتقة غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدته من قديم يخرج منه
الى العتقة وبالك المكانين جار تعدى عليه واخذ قطعة من العتقة المملوأة لمرورهما
سوية وبني فعدا حليزا البيت خاصة سد على الجار باب احد المكانين بدون وجه شرعي
فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويحبر الجساره على فتح باب جاره كما هو المبرم الى الطريق
حيث لم يكن الباب حادنا (اجاب) ليس للجار ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

وبيع الاول
٦

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

١٧

جادي الاولى

جمادى الثانية سنة

تعالى اعم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر ذراعا من زريبة معلومة ارجح حصة
 المذ كورة لشرى يملك فيها باجر منه خمسة اشارة ثم يدمع في مدق الا جارة المذ كورة
 تركها المتاجر واراد المسالك وضع يده على حصته المذ كورة فغنه الشريك الاخر من
 الدخول من باب الزريبة المذ كورة وقال له افعلك يا باجر هذا الباب المذ كور المذ
 للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والحال هذه ليس له منه من ذلك ولا يجبر
 على احداث باب اخر حيث كانت الحصة المذ كورة شائعة في الزريبة المذ كورة ولم
 يقيم بين الشرى يملك خمسة افراد للمساكنة والدخول والخروج من هذا الباب المذ كور
 (اجاب) نعم ليس له منه والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)
 في قطعة ارض يعضها جرم المسجد ويعضها جرم يملكه او يملكه او يملكه او يملكه
 لنفسه مع الضرر لغيره بالوجه شرعى فهل يمنع من ذلك حيث كانت جرم المسجد
 والمضيق مالم يثبت انه يملكها بالطريق الشرعى (اجاب) يمنع الرجل المذ كور من ملكه
 جرم المسجد والبلد والبنا فيه اذ هو حق العامة والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يخرج روثا في هواه للبخار بغير اذنه وهو عبد لمجوس
 الرجال فهل والحال هذه اصحاب المذ كور مطالبون بالرجوع الى ابيه حيث كان
 الروث من ماله على ساحة القساء وهل لمجوس (اجاب) نعم للعارف والحال ما ذكر
 والله تعالى اعلم (سئل) في بستان لزيد يملك طريقا في بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر
 منع زيد من الطريق المذ كورة فهل اذا ثبت قدمه بها بالينة الشرعية يمنع بكر من
 معارضته ويبنى القديم على قدمه (اجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر
 بالوجه الشرعى لا يكون لزيد منعه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك بئرا بالمراث عن جهم من قديم وهو يملكه ينتفع به امة نحو سبعين سنة بعد
 ان وضع جهم يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منافع له ولا لعمه فيها تلك المدة
 والآن حصل فيه اخلا وهم ايعمرها فغنه رجل اخي له بيت قريب منها بالقوة
 والتعدى منه للابنة لاحق له فيها الاجل ابط المذ كور عدم الانتفاع اقول اذا كان الحق
 ثابتا لغيره من عملها بملكه ولا صبرة به ملكه المذ كور يمنع من منازعته في ملكه
 بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للاجنبي المذ كور مع المسالك للبئر المذ كورة بطريق
 الاوت من جهم من التصرف فيها والانتفاع بها والحال ما ذكر حيث لا يتربى على تصرفه
 فيما يملكه ضرورة بغير بئرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بئرا أحدث فيه
 طاحونة لطحن يده صميرها طاحونة للسوق قطع للناس بالاجرة واستعملها بالانجيل
 فضل لبئرها الملاحق خال وضرو بين فهل اذا ثبت الضرر اليه بالينة الشرعية
 يكون له منعه من ادائها للاحق في ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا ثالث ان تصرف
 في اسكه بما شاء الا اذا ضر بغير ضرر اينا فاذ تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
 المذ كورة بغيره منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قرية لها شارع نافذ معد

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

٢١

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٧

محرم

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٧

ربيع الثاني سنة

١٢٧٤

١١

جادی الاولی

١٢٧٤

٢٢

١٢٧٤

٢٦

جادی الثانیة

١٢٧٤

٢٨

لاستغراق أهلها منه تجدي رجل من أهلها ويخفي في أرض الشارع غير المألوكة له بناء
لنفسه بدون إذن الإمام وتضر رمنه المارون في الشارع المذکور فهل والتمس هذه
يكون للإمام منعه من البناء في الشارع المذکور ووقع بناءه حيث كان فيه ضرر بين
المارين (اجاب) نعم بل لكل مسلم أو ذمی من أهل المحصورة ذلك حيث أضره عالم
يكن الظاهر منه على قول الصغار فكونه مثله لا يلتفت إليه اذ لو أراد دفع الضرر عن
العامة لبدأنفسه فمالأبدأ بنفسه علم أنه منعته كما يستتبعها من الخيرية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له بيت مالوك وهو مل على جنيته مالوك كة له أيضا ممدود وجميع
ذلك وجميع حصة وحق هذا البيت والجنيته بيت ملك لرجل آخر أحدث به شيئا كين
مطابق على الجنيته المذکور فهل إذا أراد مالك الجنيته أن لبناء فيها ويزك لجاره
نوراسماو یا يكون له ذلك ولا يمنع من البناء في ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على
الجار المذکور ولا يمنع بغير ما يصدفه من البناء في ملكه الضوء عن صاحب
الشبا كين أصلا ولا الهواء إذا أراد صاحب الشبا كين منعه من البناء في ملكه
على هذا الوجه لا يجب بذلك شرعا (اجاب) نعم لأن لساكالتصريف في ملكه بما شاء
الاذا أضر بجاره ضررا ينال الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا مقربا
بالشر أو لرجل آخر يجانبه بيت فيه ثلاث شبا يملك اثنان مطلقا على الخلع لمجلب
الهواء والضوء وشبا ك آخر ملاصق لمخاط مالك المذکور بويريد بناء حائطه
حكم قديمه وجاره يريد منعه من ذلك ثم لا يانه يسد عليه الهواء والضوء والمحال أنه
لا يترتب على بناء المخاط المذکور كورة على حسب قديمه يمنع الهواء والضوء عن مكان جاره
ولا ضرر في ذلك فهل يكون له البناء والتعلي بمخاطه حكم قديمه ولاهية بما تعلل به الجار
المذکور حيث كان فتح الشبا ك المذکور حادوا وكان يأتي له الضوء والهواء من جهة
أخرى (اجاب) نعم لساكالتبيت المقرب ببناءه والتعلي في ملكه بما شاء حيث لم
يترتب على ذلك ضرر بين بجاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا مملوا
ومالقه مكان مالوك لرجل اجني قائم المذکور مع الاسفل فطلب مالك الأعلى
البناء من مالك المذکور الاسفل فامتنع مالك الاسفل من البناء فهل والمحال هذا اجني
مالك الأعلى الاسفل من مالها باذن القاضي ليرجع بمعارضه زمن مالها على مالك الاسفل
بجانب ذلك (اجاب) لا يجبر واحد من صاحبي الاسفل والعلو على بناء ما يستحقه وإنما
يأبى الذي العلو ليس لك طريق الى حقل سوى ان تخني الاسفل بنفسك ان نشئت حتى
تبلغ موضع مالوك ثم ابن مالوك وامتنع صاحب الاسفل من الانتفاع ولك السكبي في
مالوك والسفل كالمن في يدك حتى يؤدي حصة بناء الاسفل وقال المحصاف حتى يؤدي
ما اتفق وقال المتأخرون ان بني يامر القاضي برفع ما اتفق وان بني يغير امره برفع بقية
البناء وعليه الفتوى ثم تعبر قيمة وقت البناء لا وقت الرجوع وهو المصعب والله

المتعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذكور اذا ثبت تصرف الوارث في تلك المذبة
بما ذكره وضمنه عليه عليها تلك المذبة مع مشاهد المتعرض المذكور من غير منازعة منه
مع الله كن من االله تعالى اعلم (سئل) في رجل انقرض عن ابيه في معيشة وحده ويحار
داره قطعة ارض خالية من البناء من اراج البلد في فيها دار لنفسه من ماله باذن من
الحاكم والقاضي وحمد البلد والآن يريد رجل من اهل البلد منازعته وتسكية قلع
بنائه اخافه منه والحال ان ذلك الرجل احدث بناء ايضا في الارض المذكورة قبله فهل
اذا كان البناء المذكور باذن من الحاكم وكان لا يضر المارين ولم يضر على احد من
اهل البلد لا يحجب لذلك ولا يكاف الباني هدم بنائه الذي احدثه باذن الحاكم اذا تحقق
ما ذكره وما الحكم (اجاب) اذا احدث شخص بناء في طريق العامة جازا احدا منه ان يضر
بأحد ولم يمنع منه ومع ذلك فليس كل احد من اهل المحصورة ولو ذمها منه من الاحداث
ابتداء ومطالبة بالرفع اى قرض ما احدثه بعد ذلك ما لم يكن في هذه الحالة باذن الامام
فان احدثه باذنه ولم يوجب ذلك تضيقا في الطريق او ضررا لاحد لا يكون لاحد منه
ولا المطالبة بالتقص. وقبل لا ينفذ بمقصومة من له فطر الهذ لا نه تمنع اذ لو اراد
منع الضرر ليد لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاك دارا وبجاره دارا وما حوت
حادثة بعد موضع يد الجار المذكور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة ففصل من
الطاحونة لدار الجار المذكور وهن وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر اليين لدار الجار
المذكور من الداحونة بالبيعة الشرعية يكون له ابطالها من الادارة وازالة الضرر اذا
تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) للساكن ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا
ضرر بجاره ضررا ينافي فان تحقق الضرر اليين من ادارة الطاحونة المذكورة بجاره منع
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاك مكانا وبه مقعد تخرب قاب
مدة من السنين وقدم من سفره فوجد جاره بنى حائطاً بجانب المقعد وحدث به اشياء
فاراد صاحب المقعد ان يقيه على هيئته القديمة فغضب الجار زاعماً انه يسد عليه
ما احدثه من الشبايك فهل لصاحب المقعد ان يقيه كما كان قديماً وان لم يقيه على بنائه
في ملكه ما احدثه ذلك الجار حيث لا يترتب عليه منع ضرر ولا هوا (اجاب)
للساكن ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضرر بجاره ضررا ينافي فثبت تحققه من بناء
المقعد المذكور على ما كان عليه احدث ضرر بين جاره لا يمنع منه والله تعالى اعلم
(سئل) في دارين له في بعضهما كل منهما ملك احداهما رفعة البناء من الاخرى
ومفتوح باعلى حائط مكان من الدار المرتفعة شباك تجلب النور فقط للدار المذكورة
لاقتشوف والا مسلاخ لهدم امكانه ما لكونه قريبا من صف المكان المذكور
وتناول كلا من الدارين يده لالك عديدة واستمر نحو المائة سنة ثم باع بعض ملاك
الدار المنخفضة التي يلقها الرجل آخر خمسة قرار يط منها فاراد المشتري المذكور

٢٥

١٢٧٥

سد الشباك المذ كور فعل والحال هذه لا يمكن من ذلك ولاية قضى له بحيث هو متعين
 لثانور من قديم الزمان ولم يكن مسدداً العمل وفي حائط ملك ذي الدار المرتفعة
 الخاصة به (اجاب) ليس لك ترى المذ كور سد الشباك المذ كور وفي دار جاره حيث
 لاضر وعليه منه غاية الامران ملك الدار المنخفضة اذا اوادوا البناء في دارهم ورتب
 على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذ كور فان امتنع الضوء السالك من المكان
 الذي به هذا الشباك يمنع عن ذلك لما فيه من الضر واللين بالبناء وان لم يمنع الضوء
 على هذا الوجه فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً فيه طاقات من قديم
 الزمان مطلة على شرب يجلب الضوء والهواء فيها رجل ويقطع الخربة وبنائها يندوس
 ورواها طاقات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المصك ان قد تلف المكان
 ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر ما لا الخربة بشرعاً بالزلة ما بناه الذي
 حدث به منع الضوء والهواء الواصل الى ذلك المكان بالسكينة وبقي القدر على قدمه

٢٨

١٢٧٥

من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (اجاب) لساك ان يتصرف في ملكه بما شاء
 الا اذا اضر بجاره ضرر اينا على المقتضى به فان تحقق الضرر بالعين من البناء المسد كور منع
 والا فلا والضرر بالعين من جملة انواعه ما يمنع المحو بالاصالة كسد الضوء بالسكينة عن
 مكان الجار كحصر حوائبه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً واراد رجل آخر ان
 يحدث بجواره دائره تدفق الارزومة عمل ذلك بادارة الدواب فيها ويرتب على ذلك

رمضان

١١

١٢٧٥

ضرر بين بالمنزل المذ كور وضربه من المنازل الجاورة بحيث ينشأ من ادارتها وهن بناء
 ذلك المنزل فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يمنع من زيد احدث الدائرة من ادارتها
 على هذا الوجه (اجاب) لساك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضرراً
 يتنافى لتحقيق الضرر بالعين بادارة الدائرة المذ كورة لمنزل الجار كما هو مذ كور منع مال كها
 من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جارين بينهما شارب مسلول دفع
 احدهما بناء صخرة واجعل فيه شبايبك يشرف منها على بيت جاره وبجانب النساء فيه

صفر

٧

١٢٧٦

فأراد الاخر ان يكافه سد الشبايبك المذ كورة فهل له ذلك بحيث اذا امتنع من سدها
 يجبره الحاكم الشرعي عليه (اجاب) اجاب علامه فليطعن عن سؤال نظير هذا بقوله هذه
 المسئلة مسئلة نفع السكينة وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع عنها لانه تصرف في ملكه
 ولم يتلف ملك غيره به لكن صرح في المختصرات شرح القسودوي ان الفتوى ان السكينة
 ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فقهاء الضرر والظاهر
 وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى احسان انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك حنينة عليه ايووت ملا كهايهان شبايبك لاجل الخراف والنظر الى الحنينة
 المذ كورة اشترى رجل من اصحاب البيوت المذ كورة قطعة ارض من تلك الحنينة
 بجداره ميتة وميت جاره وأدخلها في بيته وجعلها معدة لقرار النساء في بعض الاحيان
 ونهى في القطعة المذ كورة حفاظاً لبعض متاعه وعلى له الحائط لاجل منع من ينظر في

جادی الاولی ستہ

القطعة المذکورة من شيايل تجاره حيث كانت قرارا للنساء في بعض الاحيان فنهه
 المحار من ذلك متعللا بان هذه المحاط تقول بينهم وبين الخينة المذکورة والمحال انه لم
 يكن في بناء المحاط المذکورة ضرر بين الجار المذکورة فهل ليس للجار المذکورة منعه من
 ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا ينافيها والخينة المذکورة ليست
 ملكا للجار المذکورة (اجاب) لئلا ان يضر في ملكه عايشا الا اذا اضر بجاره
 ضررا ينافيها فان تحقق الضرر اليه منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 مكان وبجواره طاقات حادثة معلقة على صاحب المكان المذکورة جارية له ومضرة به
 ضررا ينافيها فبني صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذکورة للضرر والمذکورة
 وصار احداث طاقات أخرى من صاحب المكان المذکورة في المحاط الخاص به في ملكه
 وحصل الجار من اضرار أيضا بسبب اشرف التجارة في محلات النساء والرجال وتضرر
 بذلك ضررا ينافي أقوى من الاول فهل يكون لصاحب المكان المذکورة التصرف
 بالبناء في ملكه عايشا ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذکورة وليس له ان
 منعه من ذلك ولا معارضته بدون وجه شرعي حيث لم يترقب على بنائه بسد الطاقات
 ضرر بين الجار المذکورة (اجاب) لئلا ان يضر في ملكه عايشا الا اذا اضر
 بجاره ضررا ينافيها فان تحقق الاضرار اليه منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رتب
 مجلس الاحكام بماء فيه الماء استغمام عايشا له فاضى يذو الدويس بما حصله
 ان وجلا يلك خربة مردومة بالقرب لها بانيان قد عيانا في ما يشارع الحارة واثنيها
 باقصى عطفة غير نافذة وكان بها طها من جهة العطفة المذکورة ثم استمرها لملكها
 فخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشف الباب من العطفة المذکورة فصار
 يدخل ويخرج بالعطفة المذکورة ثم باع حصة من الخربة المذکورة لرجل من أهل العطفة
 واخرزله ذلك بالقسمة واستحق المذکورة الباب الا دخل فصار المالك الاول يدخل
 ويخرج من باب الحارة النافذة بعد ان بني الخربة وجعلها دارا وادعاه مضى على ذلك
 مدة ثم باع حصة من دار لرجل اجني واخرزها له بالقسمة واستحق المذکورة أيضا
 باب الحارة وبقيت بعد ذلك حصة من الدار موصولة بين قسمتيها في جهة العطفة
 فاراد المالك الاصل ان يفتح له بابا من هذه الجهة العطفة موصولة من الثرم لدخوله
 ومن وجهه كما كان أولا لكونه لم يأت له فتح باب الا من هذه الجهة ومنعه من ذلك لرجل
 من المستحقين في العطفة منخرأ حق المرور له في ذلك فهل والمحال هذه اذا أثبت الرجل
 المذکورة دعواه على الوجه المعلوم اعلاه بالينة العادلة وشهدت الينة بالذم واليمين
 وذكرت انه كان يدخل ويخرج من الثرم أولا وسده ثم من الباب الاصل منه وباعه
 ثم من باب الحارة مدة حتى باعه يلازمه فادعاه على ذلك تقبل هذه الشهادة وعمل بها
 شرعا وبقيت بها المدة حتى حق المرور في العطفة المذکورة ويكون ذلك باثباته لوقت طلبه

١٢٧٦

٢٨

جادی الثانیہ

١٢٧٦

١٧

وله أن يفتح باب موضوع الشر لم يدخله ونحو وجهه إذا لضر روائه وبمرض ذلك على مقضى
 الطامس أجاب بأنه عراصة ما عنده من السكب لم يقف على ما يفيد قطع الحكم في هذه
 المسألة بدون اشتباه وأحال بالاستقنا عن ذلك من هذا الطرف (أجاب) إذا ثبت بالجوه
 الشرعي أن المسالك الخيرية المذكورة التي باع المحصنين منها حتى المروء من أقصى
 العطفة القبر النافذة قبل البيع ثم باع حصتها ثمانية مائة وأقرضا المشتري وجعل نصيبه
 من جهة الباب القديم المذكور الذي هو من أقصى العطفة المذكورة يكون له فتح باب
 في حائط الخبز به المذكورة أعلى من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه
 وقسمته المذكورة أن ولا يبيع الجزء الثاني وأقرضه وتخصيص المشتري به بالجزء الذي
 فيه الباب المتوصل منه إلى الشارع النافذ كما يستغاد بمأذ كرويه فقد نقل في رد المحتار
 على الدر المختار من مسائل شتى القضاء عن منية المفتى ما هو صحيح في أن الشر كافي
 الدار الواحدة لو أقسموها بينهم يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة النافذة
 ومثله في باقي التقاسيم فقلنا عن البراءة من كتاب المحيطان ثم يقيد بأنه ينبغي
 أن يكون ذلك إذا كانت الأبواب التي برادفتها في مقابل الباب القديم كما هو موضوع
 المسئلة المسؤول عنها الآن لا في أسفل منه إلا أن ينال القول الآخر المصحح أيضا من
 إطلاق جواز الفتح في الأعلى والأسفل بحيث لا يتقدم ذلك بل يكون جواز الفتح
 عاما ونحو عبارته تمة في منية المفتى من كتاب القسمة تداء في سكة غير نائمة بين جماعة
 أقسموها أراد كل منهم فتح باب واحد وليس لأهل السكة منهم قلت ينبغي تقييدها
 إذا أرادوا فتح الأبواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قد مرناه آنفا عن الخيرية
 من التحويل على ما في المتن نعم على القول الثاني المصحح أيضا لا تفصيل المراد منه
 ولا شك أنه بعد بيع المسالك لتلك الخيرية المحصة الأولى صارت الدار مشتركة بينهما
 وبين المشتري ثم بالصمة بعد ذلك يصدق عليهم ما هم مأمور به في الدار وانقسموا
 أقسموها فيكون لكل فتح الباب حسبما تقدم ذكره مطابقة لنص المذكور ولا يمنع
 من ذلك بيع المسالك الأصلية المحصة الثانية وتأخير إرادة فتح الباب إلى السكة المذكورة
 إلى ما بعد بيع المحصة الثانية وأقرضا إلى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن
 موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذكور أيضا مطلق يشمل ما إذا اختص أحد
 الشر بذكرين بالجزء الذي به لسباب القديم وبالباب إذا كان هذا الاحد واقع على علم
 (سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لا يخرج فأراد صاحب الحاصل أن يهدم حاصله
 ويدخله في بعض أمان كن داره بكيفية أخرى ويكلف صاحب العلوه هدم علوه الذي
 لا تخل فيه ليهتم من ذلك والحال أنه إذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن إصلاحه
 بدون هدم العلوه على هيئته الأولى فهل والحال هذه لا يجبر صاحب العلوه المذكور على
 هدم علوه الذي لا تخل فيه لانه نفي فرض صاحب الحاصل على هذا الوجه وإذا أراد

صاحب المحاصل أهلاً به يهدهم هذه الكيفية التي لا ضرر فيها على صاحب العساو
 (أجاب) نعم لا يجير صاحب العساو على هدم عاوده والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
 أعلم (سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن أصوله دائرة من مسدة قد عمت حيطانها
 حيطانها مشتركة بين صاحبها وبين رجل آخر له بناية يجاور الطاحونة المدة كورة
 خلف الحائط المدة كور وليس هناك ضرر من اداة الطاحونة المدة كورة لصاحب تلك
 البناية ولا بالمجدار المشترك المدة كور ثم الآن بعد اداة الطاحونة المدة كورة منسدة
 اربعين سنة بلا ضرر على احد بين صاحب البناية المدة كورة اما كن بخرسته واستعلى
 ببنائه فوق المجدار المدة كور واخذ ما بين هو اداة الطاحونة المدة كورة ووضع جدوعا
 فوق حيطان الطاحونة وبني فوقها اودعين قديماته بلا اذن من المالك المدة كور من
 مدة قديمة فهل والحال هذه يؤمر بازالة ما احده فوق حيطان الطاحونة وهو انما
 تعد بحيث لم يكن له حق التعلل فوق ذلك شي ما وقية ما احده فوق ذلك اقل من
 قيمة ما احده عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (أجاب) نعم يؤمر بازالة ما احده
 على ملك صاحب الطاحونة تعد يا غير حق والمحال ما ذكر بالسؤال حيث لا اذن وانه
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وبه جناح خارج مطلى على حوش جاره ولم يكن
 بالجناح المدة كور شي بيك مطلة على الحوش المدة كور وذلك الجناح موضوع من قديم
 الزمان فقرب بالجناح المدة كور وخيفه نه اسقوط على الجار فارد المالك هدمه
 واطاقه كما كان اولافته الجار المدة كور من اعادة الجناح فهل لا يجب الجار المدة كور
 لذلك والمالك اعادة الجناح كما كان عليه اول حيث لم يكن في ذلك ضرر بين يتيق
 قديم على قدمه واذا اراد ان يحدث في اعلى الجناح المدة كور وقت بنائه من ادر لاجل
 الضو ولم يكن في وضعه ضرر بين الجار المدة كور يجب لذلك (أجاب) اذا كان
 الجناح المدة كور موضوعا يتيق من قديم الزمان فقرب بكون لما اسكه اعادته كما كان
 وليس لجاره منعه من ذلك حيث لم يترتب على ما ذكر ضرر بين به اذا القديم يتيق على
 قدمه عند عدم الضرر واحداث طاقات تغير الطل بل لحاب الضو في اعلى ملك المحدث
 لا يمنع منه الا فلا ضرر فيها والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة اعدت قديمة لطن منوثة
 صاحبها فقط دون غيره فاجر هامن صاحبها رجل طحان يطلع فيه بالاجرة لعموم الناس
 وصار المستاجر المدة كور يدبرها بالتحمل ليلالونها واحتى ذلك الى ضرر والا ما كن
 التي يجوارها ضرر اذا اقبل اذا تحقق الضرر بجمع صاحبها من اجازتها لمن يطلع فيها
 بالاجرة لعموم الناس (أجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ولا يمكن ليس
 له احداث تصرف يضر بجاره ضررا يندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مغزلا ناهره
 في حارة صغيرة فيها مكان اشتره رجل وبناه ورفع بناه واحداث بها كنهه لعلو به شي بيك
 تشرف على مساكن المحريم التي في المنزل الذي ناهره في ذلك الحارة بحيث ان المجالس

١٢٧٦

٢٤

شوال

١٢٧٦

٧

في القعدة

١٢٧٦

٤

صفر

١٢٧٧

٢٧

سنة	شوال	في تلك الشبايبك ينظر الى من يماكن المحريم من ذلك والى من يساحته ويكشفه كشفا تاما مع ان سددت الشبايبك واعطاه لا يضرب مكان ذلك الانسان ولا يطلع ضوءه وهواه ولم يكن بذلك المكان قبل هذه شبائك مشرفة على مساكن حريم ذلك الرجل قول والحال هذه يلزم ذلك الانسان بسد تلك الشبايبك المشرفة على ساحته مترا فلا الرجل ومساكن جو معه ويحير على منع ضرره حيث كان ضررا بينا (اجاب) المصريح به ان الفتوى في احداث دفع الذوات التي للطل والنظر انها ان كانت تصرف على ساحة الفضاء من بيت الجوار بحيث ينظر الجالس فيه الى من يكون بداخل محل النساء للضرر في دفعها ظاهر ويمنع من ذلك الضرر والظاهر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وغربة يجوارها ولبيت شبائك مطلة على الغربة المذكورة فبني المالك المذكورة كغربة بيتا آخر وشبائك البيت الاول وبعد ذلك باع الرجل المذكورة اليه من رجلين ١٥ - سد بعقودا على هذه الحالة وبالمالك البيت الاول فتح شبائك منه يطع منها على مجلس النساء والجالس فيه اطلع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث الشبايبك المذكورة وكان في دفعها ضرر بين بالاطلاع على مجلس النساء وعوراتهن يؤمر بتسدها حيث لم يكن في سددها منع الضرر وكانت مسددة للطل وانقار (اجاب) لصير الجوار احداث طاقات معلقة للطل على مجلس النساء في جوارها لان ذلك ضررا يرفعها مع ما مع عدم ترتب منع الضرر من دار الفاتحة مع دفعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان باسفلها به شبائك قلبية عالية لاجل الاستقامة وله جوارها فخذ المكان واراد رفع بناءه فهل اذا كان يحصل لصاحب الدار ضرر بين مانع من الاستقامة بالكلية يمنع الجوار من دفع البناء المذكور (اجاب) لا لا لان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجواره ضررا بينا ومنه منع الضرر بالكلية فان تحقق الضرر بالبين نعم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد ان يحدث فيه طاحونة لاجل طين مؤنة صياله تدور احيانا غير مستمرة لاجل الضرورة فاراد جيرانه منعه من ذلك فكيف فهل لا يسوغ لهم ذلك وله احدا انما لم يكن في ذلك ضرر بين لانه من الجيران (اجاب) لا لا لان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجواره ضررا بينا فان تحقق ضرره وير من التصرف بالمسطور بالسؤال منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين رجلين أحدهما له بئر يجانبا واحدا المذكورة هي حائط على البئر المذكور روبر كسب عليها آلة الاستقامة جود عصف البئر لخصه بما لهما او فوق الجذوع حائط خاصة بصاحب البئر ثم ان أحد الرجلين طلب من صاحب البئر قطعة أرض من داره ليجعلها بئر ماء وهو في بيع صاحب الأرض من اعطائها له فقطعه بهدم الحائط المذكور وازالة الجذوع وآلة الاستقامة وهدم حائط البئر وبناها لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع الجذوع والآلة الاستقامة على الحائط
١٢٧٧	١٤	
١٢٧٧	٢	في القعدة
١٢٧٨	٢٠	ربيع الاول
١٢٧٨	١٠	ربيع الثاني

١٢٧٨

٢٥

الذ كورة مثل ما كانت قد بما وذلك من قنعتة وقصد به سب منه من القطعة المذ كورة
وتحل البئر المذ كورة هليا كليا فهل يجبر الرجل المذ كوره على رد المذذوع وآلة
الاستقاء على الحائط المذ كورة كما كانت قديما حيث الحائط المذ كورة اصلها مشتركة
بينهم اولا (اجاب) اذا كانت المذذوع وآلة الاستقاء المذ كورة موضوعة من قديم
الزمان يحق على تلك الحائط وازالها الرجل المذ كور تعديا بلا ضرورة يكون ضامنا
لما اقامه ولربها اقامتها كما كانت لا فرق بين كون الحائط الموضوعة عليها مشتركة
بينهما او خاصة بين هدمها وبناءها حيث ثبت ان لرب المذذوع حق وضعها على تلك
الحائط ولا يمنع من ذلك هدمها وبناءها وانما اذا كانت تلك الحائط مشتركة
ودمها احدهما تعديا بلا ضرورة كما هو مذ كور وبناءها من ماله كما كانت يرى من
ضمان تلك الحائط بالنسبة لهيب شريكه ولا يخرج عن كونها مشتركة بينهما من
ماله والمال ما ذكره كولو كانت خاصة بالآخرين الباقي قال في التزاع يقدم حذاره
من التراب واحده مثل ما كان يرى وان كان من الخشب واحده كما كان كذلك وان
يناه من جنس آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو لم ان الثاني اجود بئر والله تعالى
اعلم (سئل) في مالك دار يريد احدث طاحونة فيها الضمن مؤنعة الله وله جار غير الماصق
وفاصل بينهما دارا لا يخرج يد الجار الغير الماصق منه من احداهما فهل ليس للجار ولو
ملاصة المنع من طاحونه مؤنعة البيت فقير بالاولى وما ظاهر الرواية القس بالاطلاق
وما التفصيل الذي عليه الفتوى (اجاب) ليس للجار الغير الماصق المنع من احدث تلك
الطاحونة قول واحد لعدم توهم الضرر بالسكينة بالنسبة اليه واما المنع بالنسبة للجار
الماصق ففيه خلاف وتفصيل لانهم صرحوا في جنس هذه المسئلة ان ظاهر الرواية انه
لا يمنع النقص من تصرفه في خالص ملكه بما شاء ولو اضر بغيره ضررا يبيداه وهو القياس وبه
اقتى طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا يبيداه وما يكون سببا للهدم او يوهن
البناء او يخرج من الانتفاع بالسكينة وما يمنع الخواج الاصابة كسد النضوب بالسكينة
ينع منه وما لا هلا وهو الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين والمختار للفتوى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى بيته وجعل فيه شبايبك يطلع منها على حرم الجدار
متعللا بان هذا على قديمه والمحال ان الشبايبك القديمة كانت في العلو بحيث لا تخرج
حرم الجدار فتترك جاره النزاع واقام حائطا في منزله يدفع بها جرح الشبايبك بحيث ان
يحل صاحب الشبايبك يمكن فيه الكتابة والعراة بعد هذا الجدار عن شبايبك نحو
ذراع فتعمل صاحب الشبايبك بان محله قد قص نورده بردهدم الجدار المذ كور
فهل لا يجب لذلك ولا يهدم الجدار المذ كور الذي اقامه الجدار دفع الضرر اليين عنه وهو
جر حرمه بالشبايبك المذ كورة حيث لم يمنع عنه النضوب بالسكينة على الوجه المذ كور
(اجاب) اذا لم يرتب على اقامة الحائط المذ كور منع النضوب بالسكينة عن بيت الجار

جاءى الاولى

١٢٧٨

٢٦

جاءى الثانية

١٢٧٨

٦

لا يكون للبارئ كور تكليف اليافى في ملكه على الوجه المصور هدم ما بناه حيث
 لم يترتب على بناه ضرر بين بجمار سيما اذا كان بناؤه لدفع الضرر عن نفسه كما هو
 مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وبجوارها دار اخرى لها سطح
 بحيث يشرف من يصعد على سطح تلك الدار على محلات النساء الساكنة في دار الرجل
 الاول اذ لم تكن مسطرة على السطح المذكور فالتخذ الجار المذكور ورقا سطحه فغية
 جامات واستمر يصعد على سطحه لاجل الغية المذكور وبذا يطلع على محلات النساء
 من دار الجار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ما ذكر الان ان يقصد مسطرة على
 سطح داره لئلا يراه الضمر اليه المذكور (اجاب) نعم للرجل المذكور منع الجار من الصعود
 على سطح داره والحال هذه كما نقله في التنقيح عن الجماعة والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء وبنى فيها منزلا وجعل له شيئا يشرف على
 محل حريم الجيران وعلى محل جلوسه وفي ذلك ضرر فعمل بمح الجار من ذلك ويؤثر
 بسده بحيث كانت في الاسفل لا في الاعلى وكانت حادثة (اجاب) الغدوى في مسبة
 يفتح السكون انما اذا كانت للعل وهي تنصرف على المحلات المعدة للجلوس النساء من يد
 الجار فلا ضرر في احدا منهما ومن فقهها والحال هذه لا ضرر للرجل ولا لداره والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل له ثلاث طبقات على ثلاث طبقات وفي كل طبقة من العلوية
 شبايك تطل على منزل الجار من قديم الزمان وتطل على شبايك الجار المقابلة لها بحيث
 قد صدقوا بطلع الجالس من داسها على من بداخل شبايك الجار وكذا يحصل نظير
 ذلك ممن يكون جالسا في شبايك الجار الا انهم قد دموا الرجل المذكور منزله وبنائه ثانيا
 ثلاث طبقات على ما كان عليه وفي اثناء بناء الطبقة العليا او اثناء بناء شبايك كما كانت
 الا انه يريد ان يحميها فوطا يقال له شمسات مؤيدة لا يفتح لها دوف وليس لها صهي
 يفهم الاضلاع الشماسات بل قد صير اضلاع الشماسات مقعدة من اعلى الى اسفل
 بقصد حجاب الضوء والحرارة منها ولا يضر من يكرن داخلها الى من يكرن خارجها ولا
 يترتب على وجودها هذه الكيفية فذكر محلات النساء في منزل الجار المقابل لها بحيث
 الشبايك القديمة فولى اذا كان على تلك الشبايك هذه الكيفية لا يكون للجار
 المقابل منع الرجل المذكور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المقاتل من
 تصرفه في ملكه بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يضر من ليجار والمقابل منع الرجل
 المذكور من ذلك والحال ما ذكر في السؤال والى ذلك التصرف في ملكه بهذه الكيفية
 حيث لا ضرر بين بجمار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحون ويجري ماء مجرى
 واما كرمه ووقت دابسه وهي تقصره وبما كنه ضرر ابناءه من ذلك اخذ قطعة قع من
 الوقف بلاذن من ناظره فهل يمنع من اداها وتساو به على تقص البناء (اجاب)
 لما لا ان يتصرف في ملكه بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا يبينا وهو ما يجرى في مثل

١٢٧٨

١٦

رمضان

١٢٧٨

٢٠

في القعدة

١٢٧٨

٢١

ذى الحجة

١٢٧٨

٢٠

هذه المحادثة فان تحقق ما ذكر من اداء الطاحونة المهدمة على هذا الوجه والافلا
 كما هو مرفوع بنائه من ارض الوقف ان تحقق انه بناء فمما يدون اذن الناظر الشرعي
 تعديا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له دار بابها من درب وظاهر الدرب آخره
 نافذ وليس لها باب آخر من الدواب الغير النافذ من قديم فاذا صاحب الدار المذ كورفخ
 باب لداره من ظهرها في الدرب الغير النافذ اجبر منه وليس له حق المرور من الدرب فهل
 يكون لبعض اهل الدرب المذ كورومعه من ذلك واذا فقهه يكون لهم تسكليفه بسده
 (اجاب) نعم لهم منعه وتسكليفه بسده والمحال ما ذكره كحيث لاحق له من القديم والله
 تعالى اعلم (مسئل) في رجل واولاد اخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم آلتهم
 بالميراث من مورثهم فاذا ادم الاختصاص بها ونى فمما حاطا فتنافذ في ذلك اولاد
 الاخر ومنعوه من ذلك ثم ان ادم هدم ما بناه من الحائط المذ كوروصالح اولاد اخيه على
 جزء معلوم منها وهدمه بحدوده وجعل بينه وبينهم طريقا مشتركة لهم وقسم الارض
 بينهم وبينه قسمة براضهم وبعدمه اذ ان يقرس اشجارا في الطريق المذ كورة
 لنفسه خاصة وان ينقل الطريق فيصيب اولاد اخيه الذي خصهم بالقسمة والصالح
 بدون اذنهم ورضاهم فهل يعد ثبوت الصلح والقسمة على الوجه المذ كورواقراد كل
 باسبقا حقه لا يجاب لذلك ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان الطريق الاول مشتركاً
 بين ادم واولاد اخيه لا يكون لهم الاختصاص به ولا ان ينفذ طريقا آخر في ملكهم
 الخاص بهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك طاحونة بدارها
 بيت لاخر له خرجة من اشباب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها ميني فوقها
 من القديم ثم بعد مدة احدث صاحب البيت وضع كوابيل بمحائط الطاحونة لتقوية
 رصه وبسده سقفه وحفر بعض حائطها وضع الاشباب المذ كورة غير ابدون اذن من
 صاحبها ورضاهم بل بواسطة اتفاقه مع المستاجر للطاحونة وفي ذلك زيادة وهو بالطاحونة
 ونقل عليها هل اذالم يكن وضع تلك الاشباب بمق من القديم ولا باذن رب الحائط
 يكره له تسكليفه باذن التاوي في القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث
 المحل كما ذكره من حصول الضرر لمحائط الطاحونة من ذلك فمما حدث وضع
 الاشباب المذ كورة يارأها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل لرجل وعلو لاخر ادم صاحب العلو جبر صاحب السفلى على هدمه
 وبنائه ثانيا ليني عليه علوه واذا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك واذا ادم
 صاحب العلو صلو مع السفلى بغير اذن من صاحبه يكون ضامنا حيث كان السفلى
 سليما يمكن اعادة العلو عليه كما كان في القديم من قهر زيادة (اجاب) لا يجبر صاحب
 السفلى على هدمه والمحال هذه واذا ادم صاحب العلو السفلى لا يجوز له هدمه ولا يحمي من
 بناء العلوة فمما كان يكون ضامنا تهديه على ملك الغير والله تعالى اعلم (مسئل)
 في شخص يملك مكانا يجانبه قطعة ارض جارية في وقف اهلي وهي بسده الحائط التي

١٢٧٩

٤

وهذان

١٢٧٩

١٦

و يسع الاول

١٢٨٠

٢٦

جاذى الاولى

١٢٨٠

٦

سنة

هـرم

عن عليهما من قديم الزمان ولما لث المكان شيابيك مطلة على الارض المذ كورة
 تشاجر مالئ المكان مع بعض جبراته فذهب الجبار لتقسيم الملاصق للارض المذ كورة
 واستاجر الارض من ناظرها كل سنة بخمسة قروش واذنه الساخر بالبناء فيها ليكون
 ما يبنيه تلوا له وقد بذلك اضرا ورب المكان وسد شيابيكه ومنع النور عنه كليا في
 بعض المساكن ووضعت الفضة في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض
 المذ كورة وسد شيابيك المكان الملاصق لها لا يجاب لذلك ويحصر على عدم البناء
 فيه اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضررا يئسا والاولا (اجاب)
 ليس لهذا الرجل احد ان بناء يترتب عليه منع الضوء السكنية من بعض اما كن
 الجبار المذ كورة وله التصرف بما دون ذلك اذا لم يمنع له التصرف فيما يملك
 تصرفا بهم بغير ضرر وابتنا ومنع الضوء السكنية لا تقبله والله تعالى اعلم (سئل في)
 دأبين متقابلين بينهما زقاق قبرا فاذن ضرر فاذن امان احدث ما لث احدى الدارين بها
 شيابيك مطلة على داخل محل فسا جاره والحال ان الشيابيك المذ كورة لو سدت لاستغنى
 بالنور من داخل فهل والحال هذه يغير محدث الشيابيك المذ كورة على سدالكوتها
 ضررا له في الجار (اجاب) صرح الخبير الرولى في مثل هذه المادة بان ذلك من قبيل الضرر
 البين فيمنع حيث كان هذا على هذا الوجه مع الضم والبن على التقية بالله تعالى
 اعلم (سئل في رجل اذ نرى قبة ارض من مال كها خالية عن البناء وجب جهة شرعية
 وبني فيها اما كن لقمه مغلية وهو ينفق بها شيابيك مطلة على الشارع السلطاني
 ويقابلها بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فمنع الرجل المذ كورة من فتح شيابيك
 والحال ان الشيابيك ليست مطلة على محل النساء قط بل مطلة على جنبته ومنفرة
 للرجل فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذ كورة من فتح شيابيكه وليس لاحد منعه من
 ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المالك من فتح شيابيكه
 المذ كورة التي لا يطلع منها على محلات القسام من البيت المقابل وكونها يطلع منها على
 المنظر وقائمة المصير للرجال لا يوجب منعه من فتحها والله تعالى اعلم (سئل في)
 رجل يملك ارضا ويجوزها ارض لا تحل يمكن اصلها تركا ينفقها فيها اشجار وندانات
 اغصانها على ارض الجار واضرت بها فطلب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع
 اغصانها المتدلية على ارضه او يارم بقطعها فاني قول والحال هذه لا تخفى ان يارم
 بقوه بل وان يفرغ من حوائج ارض جاره ان امكن ذلك بذلك ولا يصبر على القطع ام كيف
 الحكم (اجاب) نعم والمسئلة في العمادية ومثلها في الفصولين وصارته باعضية
 والبايع اندهار في ضيقة اخرى بحيث هذه الضيقة اغصانها متدلية في المبيعة فلهما ترى
 ان يخذل بقرية المبيعة من الاغصان المتدلية فهو كذا المورد لها ويجوزها ضيقة كذلك
 لانه كورته فله تقرير بضعته من تلك الاغصان فكذا واره فيه وفي كتاب الصلح

١٢٨١

٢٣

ربيع الاول
١٩

١٢٨١

جاءى الثانية

١٢٨١

١٩

رمضان

١٢٨١

٤

خرج شعب نخلة الى جواره فلما صار قطعهما لتفر بين هوائه قالوا هذا على وجهين فلو كان
تفر بينه بشد الشعب على النخلة أو تفر بين بعضه بشد بعضها قل أن يؤخذ ضرب
النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفر بين شدده وأما ما لا يمكن تفر بينه إلا بقطعه
فالاولى أن يـ... تأذن به بفاقية قطع نفسه أو ياذن له به ولو أذن يرفع الى الخاصى فيصير به
على القطع أفاده في التفتيح وقد صرحوا باختلاف الرواية عن محمد في المنكر إذا قسم
ووقعت بحجرة في نصيب أحددهما وأغصانها متدلية في نصيب الآخر هل يصير على
التعويل والقطع أولا وإن التوى على عدم الجبر على شيء من ذلك لأنه استحقها باغصانها
فتترك على حالها والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لخصمين داران مقابلتان
لبعضهما وبينهما ممر بين فهدم أحددهما على ما يديره ولم يعدده والثاني هدم داره
وأعادها على أصلها في الارتفاع فأي الأمرانها كانت دور بين مرتفعين فبعضهما ثلاثة
يجب صارت أرض الدور الثالث مساوية لرضية الدور الثاني القديم وكان بالدور
الثاني شبائك قديمة فجعل في الدور الثالث شبائك بدلهما مساوية للشبائك الأولى
وبسبب عدم إعادة الجمار المقابل بناء داره الأعلى صارت الشبائك المذكورة كدورة يطلع
منها على بعض محلات دار الجمار المذكورة إلا أنها ليست محلات للنساء ومع ذلك لو بنى
الجمار داره وأعاد ما أزاله من البناء الأعلى لا يطلع من هذه الشبائك على محلات
أصله لأن تلك الدار فهل والحال هذه إذا أراد الجمار المقابل المذكورة منعه من فتح هذه
الشبائك ليست التي هي بمساواة الشبائك القديمة لا يحجب ذلك ولو فرض أنها هدمته
بمعنى أنه لم يكن قبل مساواتها شبائك قديمة وكان لا يطلع منها على ساحات النساء مساوية
ولو بنى الجمار المقابل علوه كما كان أو بده لا يوجب هذا الإخلال كما ذكر أصلا (أجاب) نعم
ليس للجمار المقابل منعه من هذه الشبائك والمحال ما ذكر بالأسوال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل بطلت داره الملامعة المنزلة آخر من الجهة الشرقية والدار حاطة بمساحة
بها قد هدم صاحب المنزل علوه وبيع الباقي فأنشأه المشتري دارا وتعدى على حائطه
وتركة ووضع عليها جند وعاونها أيضا من جهة أخرى وجعل فيها بيت راحة بغير
أذن مالكها وبغير إطلاعه وكان لذلك مسافرا قلما حضر وعلم بذلك عرض امره
لله كومة متبركة أبواب الخبزة ظهر أن هذه الحائط خاصة بالدار القديمة وأنه ليس فيها
علامة وضع الخشاب قديمة وإنها لها ما يباقي بناء الدار اتصالا تربيع وأنه ليس لصاحب
الدار المنة أن يمسح بوضع شيء فهل والحال هذه يلزم المنة التعدي ورفع جندوه
وأزالة بيت الراحة وإصلاح الحائط كما كانت ويؤثر بذلك شرعا (أجاب) إذا ثبت
بالوجه الشرعي أن الجمار الملامع أحدث وضع بعض جندوه على حائط جاره المنة
به بدون أذنه ولم يكن له حق في الوضع وأنه نرق بعض الحائط المذكورة وأحدث فيها
بيت راحة تعديا منه يؤمر بإزاله ما أحدثه على حائط الجمار إذا لم تكن قيمة ما أحدثه

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢٢

عليها كثر وضع ما تعلقه بخرق الحائط المذ كورة حيث لا ماقم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى لابنه بالغ نصف منزل صغير مقرب غير قابل لتقسيمه من
 مال نفسه ثم عا واستاجر الابن المذ كورة باقى المنزل عن تأخره مدة معلومة واذنه الناظر
 بالنساء على أن ما يئانه فيه يكون ملكه يستحقه القراري في فيه بعض بناء قليل ثبت
 له به حق القراري الوقف ثم اذن والده بان يقسم بناء المنزل المذ كورة على أن يكون البناء
 لوالده المذ كورة فبنى الابن المذ كورة المنزل لنفسه بالحجارة واختاره ومثله وجب لواقفه
 المملوك كنه حسب اذن ابنته لئلا يخلو له بذلك فهل اذا مات الابن المذ كورة من ذوبته
 وابنته واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنته بذلك الوجه الشرعي يكون جرح
 ما يئانه ما حكمه كاله حسب الاذن المذ كورة كروا كيف (اجاب) نعم لثالثات الاب ما ذكر
 بالاقوال بالوجه الشرعي يحكم بان البناء المذ كورة على الوجه المسموع لئلا يئانه فلا
 يكون تركه عنه والله تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك قطعة ارض ويحيطها بهل
 موقوف فبنى ما لث الارض جدارا يحيطها بهل الموقوف حتى سقط حائط الموقوف وبني
 في ارضه اودة وقبض شيابيك على محل الموقوف المذ كورة فادار اثار الموقوف بناء محل
 الموقوف واذا بنى على الوجه الذي يريه الآن تتسبب شيابيك ما لث الارض الجاورة له
 فهل اذا كان لما لث الارض في المذ كورة الذي بناه شيابيك من جهة اخرى ليس لما لث
 الارض منع التناظر المذ كورة من بناء محل الموقوف المذ كورة وما الحكم (اجاب) اذا
 كان لما لث الارض ضرر له المذ كورة من الشيابيك الاخرى بحيث لم يمنع الضوم من
 محله ببناء الناظر مكان الموقوف بالكلية لا يكون لما لث منعه ولو قل الضوم بالكلية
 لما قبل ذلك ومع ذلك يمكن الكتابة والقرارة فيه مع غلق الباب والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك قطعة ارض يريد بناء ما كان يملكه الاض منزل لرجل
 آخر فيه شيابيك مغلة على تلك الارض فادار ببناء المنزل ان منع صاحب الارض من
 البناء مما عدا شيابيك منزله فهل لا يجب ان يملك المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار
 ولا يمنع الضوم بسد تلك الشيابيك عن هذه الهلات لوجود ضرر لهما من جهة اخرى
 (اجاب) نعم لا يجب ما لث المنزل لمنع جاره من البناء في ملك نفسه اذا لم ترتب على ذلك
 البناء ضررين كسد الضوم بالكلية عن مكان الجار فاذالم ينعقد الضوم عن هلات
 الجار بذلك البناء بل كان لما ضرره من جهة اخرى غيرا لا هو اب لا يكون له المنع من
 التصرف في خالص ملكه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصعة في قطعة
 ارض مشتركة بينه وبين امرأة جواره ثمنه باعته المرأة فصبها من الارض المذ كورة
 لا تحرق والمشتري الذي اشترى من المرأة ثمنه لنفسه واحدتها حصة بغير اذن
 الشر يملك وهو غائب وضيق عليه باب مشتركة واخذ منه ما جانيا واخذ منه في الطاحونة
 المذ كورة وكل ذلك والجار لما لث نصف الارض المذ كورة غائب فهل يورثه
 ما احدثه في ملك جاره الخصاص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحدثات الطاحونة

١٢٨٢

١٦

ومسح الثاني

١٢٨٢

٣

جسادی الاولى

١٢٨٢

١٧

المذكورة يوم يرفعها (اجاب) اذا بنى احد الشرىكين فى الارض المشترى كى يبدون افن
شرىكه وطلب احدهما من ان يقسمها يقع من البناء فى نصيب الباقي ففعله وما يقع
فى نصيب الآخر يوم يرفعها وكذا ما ثبت شرعا انه احدهما فى ملك شرىكه الخاص به
بدون ان يرفع يوم يرفعها ايضا حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض الا ان
يتراضيا على ثلاث ارباع الارض البناء مائة فى القام وتعرف الشخص فيما يملك من شخص
له فيه ما لم يرفع يوما وشرىكا والله تعالى اعلم (مسئل) فى رجل اشترى دارا فى سكة
غير نافذة مشحونة على دور وبعض دورها الداخلة عن دار المشترى وروشن قديم خارج
على الطريق بحيث لا يهمل الا كذلك وليس فيه ضرر لاحد فنزع المشترى صاحب
الروشن المذكور وطلبه من قيمته ان حق مرور المشترى فى هذه السكة من خارج هذا
البيت المشفى الى الروشن المذكور بابه على واس السكة فقول والحال هذه لا يجاب لذلك
شرعا وهل اذا اراد المشترى المذكور احداث باب آخر داخل فى السكة عن باب داره
الاول او روشن او غير ذلك فى هذه السكة ليس له ذلك ويقع شرعا ما احدهم هذا المتنازع من
غير ادنى السار من عليه من اهل هذه السكة الغير النافذة (اجاب) اذا كان الروشن
المذكور قديما لا يضر به ولا يكون المشترى الدار من اهل هذه السكة المطالبة برفعها ويبنى
القديم على قدمه واما احداث المشترى بابا لداره اسفل من بابها القديم فى هذه السكة كما
هو مذكور بالذوال فبغيره اختلاف التصحيح والقوى والمؤمن على المنع وهو ظاهر
الرواية بخلاف ما لو احدهم اهل من الاول حيث لا يمنع واما احداث الروشن ونحوه من
المشترى فى هذه السكة فليسكل من اهلها منعه منه والله تعالى اعلم (مسئل) فى رجل
اشترى دارا بابها على طريق غير نافذة مشعب من الطريق العام المسلول المذكور وفى الشارع
له بابا يخل داخله بابها فى الشارع العام المسلول المذكور وفى الشارع
المذكور زائفة مربعة اخرى من الجانب الاخر غير المتقدمة كره غير نافذة ايضا بل هى
مختصة بدار رجل اخرى فذهب المشترى المذكور ونفذ لداره التى اشترى بابا آخر فى
تلك الزائفة المربعة المذكورة المختصة بالرجل الاخر التى هى حريم لباب داره بغيرها
خاصة من قديم الزمان ولم يكن فيها باب آخر لغير داره فهل حيث كانت مربعة
لا مربعة لا يكون للرجل الذى يملكه من عطية اخرى فتح باب آخر فيها ويؤمر بسده
اذ لا حق له فى المرور منها (اجاب) ليس للمشترى المذكور دفع باب لداره من الزائفة
المربعة الغير النافذة التى لم يكن له باب فيها بل كان يملكه من طريق آخر من جانب آخر
مقشع عن الطريق العام اذ لا حق له فى المرور فى المربعة المذكورة والحال هذه ويؤمر
بسده اذا فتحه بخير حق والله تعالى اعلم (مسئل) فى رجل له قطعة ارض ولها جاره
دارا قاردا صاحب الارض ان يبنى فيها طاحونة فاستأذن جاره فاذن له بالبناء فبناها
وبنى حائطا يجنب دار جاره لئلا يضع عليها الحماز به فغضب الجار وادعى ان يرفع داره
فهل والحال ما ذكر يمنع من المعاوضة حيث لم يكن هناك ضرر وخسار مع اذنه

١٢٨٢ ٢١

وجيب

شعبان

بالبناء (اجاب) اذا حصل ضرر من الباع من ادارة الطاحونة المذ كورة منع صاحبها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت في سكة غير نافذة باب في اول السكة اراد صاحبه ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا اهل السكة يضر مسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضى بعض اهل السكة المذ كورة يفتح الباب ولا يرضى الباقون لا يمكن ذلك بل لابد من رضا جميع اهل السكة ممن يفتحها داخل عن بيت يربط القفح وهل اذا رضى البعض يكون له الرجوع ام كيف (اجاب) اختلف التصحيح والافاض في هذه المسئلة فاقضى بعضهم بان له دفع الباب اصلا من بابه الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذ كورة واقضى بعض بالتمنع بدون اذن الكل وفي راي المتقاسمين وتمنع المحامدية والتصحيح ان في هذه المسئلة اختلافا في التصحيح والقنوى ولكن التوثيق على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المقهور من كلامهم بناء على ظاهر الرواية من المنع انه لابد من اذن الكل بفتح الباب المذ كورة وان الاذن بذلك من باب الادارة فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال في راي المتقاسمين اشترى دارا بابها في الشارع وظهر الدار الى سكة برنافذة ولا تسمى في هذه السكة دارا اخرى ليس للشرى ان يحصل لدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى بذلك جميع اهل السكة الا واحد اذ كان لهذا الواحد من هذه من ذلك وان رضى الكل كان ذلكا عارضا ولم ان يرجعوا او كذا في الرجوع واحد منهم كان لهذا الواحد من هذه من ذلك انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حوائط بناها جديدة ليس لها نافذة لا وقاية من الشمس والمطر فاراد ان يحصل لها نافذة لذلك لا تقدر بالماء فتحتمل الماء لونها ولا بالطريق لبقاء اتساعهم ومودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام حوائطهم فتعرض له جماعة من لم الظلال وارادوا منعه فقال لا امتنع من وضع ظلكي حتى تمر بيوافظ لادكم فاشتكت اصحاب الحوائط الملك والوقف التي لها ظلال لان الظلال اذا ازيلت تسقط مصلحة الحوائط فامرهم اهل البلد ببقاء الظلال الموجودة ووضع هذه الظلال ووضعها صاحب الحوائط المذ كورة بامر الحاكم بالسكينة المذ كورة في الطريق المسلك النافذة فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن تعرض لذلك الرجل الجماعة الذين هم رضوا له اولا يريدون ازالة تلكه فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ومنه من من التعرض له فيما ذكره من وجه مشرعي (اجاب) قال العلامة خير الدين قنالا في البرازية وان احدث في طريقه ظلة فليكل احد الرقع والمنع اضراما وقال محمدان لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني فيه يعتبر اذا لم يضر لا يمنع ولا يرفع وفي جامع الفصولين التصحيح من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الا اعمام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

أبو يوسف ليس له كلاهما انتهى وتقولوا عن الصغار أنه ما يلتفت الى خصومة من
يخاصم لولم يكن له مثل ما لخاصم ثم قال والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر
بعض المتأخرين قول الثاني لانه اسع وارفق مع عدم الضر فقال وبه يعتبرا انتهى وهذا
كله اذا كن الاحداث بشرافن الامام أو تابعه في ذلك أمالو كان ياذن من ذكر فليس لاحد
التحريض لالة القلة المذكورة أو تعاقبها لاضر رقيب أو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل
احترق قطعة أرض موقوفة من فاعلها بالجرة المثل واذنه الناظر بالبناء والعمارة على ان
يأورله حق القراض في منزل أو فتح فيه شيئا يكسب عليه على أرض الوقف التي فيها
بستان فهل يجوز له فتح الشيايب المذكورة حيث لم يحصل في ذلك ضرر ولا اطلاع على
محل بناءه أو اذا أراد عدمه ما وضعه في ذلك وتسكينه بسد الشيايب المذكورة متعللا
ببناءه له على بستان باقي الوقف يمنع من معارضته بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان
وضم هذا البناء بحق فمالك التصرف فيه لن يقع الشيايب التي لا يترتب عليها ضرر
ببستان الوقف ولا يضره من الجيران ولا يكون مجرد كونها مشرقا على بستان الوقف
منها من فتحها شرعا حيث لم يكن مع القراء النساء في والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له بيت فيه عماره الاصلية وتعل بناؤه واخذت فيه طاقات وشيايب كزيارة عن اصله
وحارت يشر منها على ساحة دار جاره ومنافعه التي هي محل قراره سائه وجلوهم
فهل اذا حصل من ذلك الضرر البين للدار المذكورة بعد الكشف عليهم من أهل المنجرة
الامام يباذل ذلك ويحرق الضرر البين يؤمر الجار بسد ذلك ورفع الضر عنه أم كيف
الحال (اجاب) اذا كان ما أحدثه الجار من الشيايب معدة للطل وتشرع على محلات
النساء وقراره من بيت الجار يكون الضرر والحال هذه ميتا يؤمر بسدها والادلاء
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد بناء حائط في ملكه ملاصقة لدار جاره بسد بسبب
ذلك شيئا كمن في فاعله جاره جاليز للهواه لا غير ولم يكونا للضرورة فقام الجار المذكور
بمعارضته في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأنه بسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس
فهل يمنع جاره من معارضته ولا بهر بتلله (اجاب) بمجرد منع الهواه والشمس عن مكان
الجار بالبناء في ملك الباني لا يعد من الضرر البين حيث لم يمنع التور والتمنع التصرف
في ملكه مع لا يضر بالجار ضررا ينافي الله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ أرضا حالية
من البناء بنى فيها دارا من فيها مدهم بعد ذلك بناها طاحونة وركب الجار يفة في
الحوائط اشتراك بينه وبين الجيران وذلك الحائط الذي فيه الجار يترك عليه بناء
ملوى في ملك جاره فعد إدارة الطاحونة المذكورة يحصل للامام كن الملاصقة
للاطاحونة المذكورة أو تتجاج جسم وضرو بين خصوصاً وان بناء تلك الناحية بالطوب
والطين ولم يكن فيه قوة قوية مثل بناء البنا ورو يحصل للبناء ضرر ورو عن بسبب ادارتها
فهل يجبر الرجل على عدم ادارتها (اجاب) انما حرق الضرر البين من إدارة تلك الطاحونة

١٢٨٣

١٤

جاءى الثانية

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

١٧

١٢٨٣

رجب

٢٤

لجيران وهو ما يكون سببا لو هن البناء يؤمر بجمع ما يكون فيه ضرر بين مبنايهم ويكون
له التصرف في ملكه على هيئة ليس فيها ضرر بين القبر و الله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أحدث شيئا كفن في حائط بينه وبين جاره مطلقين صلى بحال النساء ويحرقان أهله
ويترتب على ذلك ضرر بين قول بجاره على البتة بعد الشيا كفن المذ كورين حيث كانا
مدين (العل) (أجاب) نعم بجاره مقابلته بسد ما أحدثه من الشيا كفن المعدن لظال اللذين
يطل منهم على ساحة النساء المدة بالموسن لان في احدهما ضررا بيننا بجاره والحال
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد ان يبني في ملكه حائطا ملاصقا لحائط جاره
ويبنى خلفه قصبة فتنازع حكام صغار بمنزلة بناء فورا بحيث لا يضر شيئا فنهى الجار عن العمل
بأنه يسد بذلك البناء شيئا يملكه المذلة على ساحة منزل الباقي وبأنه يحصل المنزلة الضرر من
القصبة والحمام ويريد منه من ملاصقة الحائط المذ كورين تركه جانيبا من الارض
من ملكه يدون بناء فاصلا بين البناء من يدون وجهه شرعى والحال انه لا يلزم من هذا
البناء اختلاف سد شيئا كفن يكشف من مائة منزل الباقي مع عدم منع الضوء عنه بالسكينة
لوجود خلافهما في اهل الذي هما فيه فهل لما لك الدار المذ كورة بناء الحائط على ملكه
ملاصقا لحائط جاره يدون تركه شيئا فاصلا من الارض وبناء قصبة وحمام بمنزلة خلاف
تلك الحائط او سد ما يكره من الشيا كفن المذ كورين وليس للجار منعه بحيث لا يحصل
من ذلك ضرر بين ولا يمنع الضوء بحاله بالسكينة وان لم يقلل شي من التور بحيث
لا تتبع القراء والاعادة تابة فيه بضع المقرض ضوه السباب (أجاب) لما لك
التصرف في خالص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي وهو ما يكون سببا له لهدم أو
بوهن البناء أو يخرجه عن الانتفاع بالسكينة وهو يمنع المحو ائج الاصلية كسد الضوء
بالسكينة واخذوا العتوى عليه فادلم يترتب على ذلك التصرف المذ كور بالسؤال
الضرر البين لا يكون لاجاره منعه والافله المانع وتقاليل الضوء بسد بعض الكرات
بحيث لا يمنع السكينة على ما اتفق به المرئي احواله - عر لا يكون ضررا بينا وهذا بقطع
الظن من ضرر الباب لانه يحتاج لقلعه ليرد ونحوه على ما حره في فتوح المحامدية والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا جديسة وشيا يملكه يشرف على حوشه وجديسته
الخاصة به وتلك الشيا يملك في حلال النساء ويحرقان أهله كلاً لا راقبعتها
يتاواحدثت فيه شيئا يملك في الدور الاصل وما فوقه من نحو ستر ستر أو حان معده
لطل بحيث يتفرق الجالس فيها الى ما يدخل هلات النساء ومن جالوسهن وقرارهن
من البيت المصلى له صاحب الجنيته المذ كورة تداولت الايدي المكن الحديث
وهو الشيا يملك المذ كورة المشتري الاخير الا ان احدثها كثرى فوق الاما كن
الموتى وحدث فيها شيئا يملك أياها يطلع منها على هلات النساء من البيت المذ كور ولا
وهل من ذلك ضرر بغيره لما للبيت والجنيته المذ كورين والحال انه لو سدت

محرر

١٢٨٣

٩

١٢٨٤

٩

مطلب لا تضره الباب

ويصح الاول

١٢٨٤

٢٧

١٢٨٤

١٥

الشيبيك المذ كورة بالسكاية المهدفة في الخربة اولاً وثانياً التي يطلع منها على هورات
 الجار لا يمتنع الضرر عن المحلات المذ كورة لو جرد الضرر لها الآن من شيبيك اخرى
 مطلة على حوض البيت المذ كورة من داخله ولا يمتنع عن ذلك المسكان الهواء والشمس
 ايضا سوى الهواء الجوى الذي يدخل من الشيبيك المطلة على الجنبنة المذ كورة فهل
 اذا تحقق الضرر البين من فتح تلك الشيبيك لسكونها يطلع منها على محلات النساء كما ذكر
 في مؤمرها السكاه ايسر ما يمنع الضرر البين للجار وعلى فرض عدم تحقق الضرر و اراد المسالك
 للجنبنة المذ كورة ان يبنى ساترا في أرضه المملوكة له ليجب النظر الى داخل محلات
 النساء فيجب لذلك لاصحابه ان يبق فرجة بين المساط المذ كورة وبين شيبيك
 الجار بحيث لا يمتنع الضرر ولا اهل الهواء الذي كان يجي عن تلك الشيبيك (اجاب)
 اذا كانت تلك الشيبيك ممددة لاطل ويطلع منها على محلات النساء المهدفة لمجولسهن
 وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر بينا في مؤمرها السكاه ايسر ما على وجهه يمتنع به
 الضرر المذ كورة لما حصل منها اذا لم يكن فيها ضرر بين لا في مؤمر بذلك ومع ذلك يكون
 الجار بذا ماعاط في ملكه على الوجه المسطور اذا ضرر به على جاره من ذلك الماصر حواه
 من ان المسالك التصرف في خالص ملكه بما شاءه ما لم يضر بجاره ضررا ينافي الله تعالى اعلم
 (مسئل) في طاحونة جارية في وقف اهل الجوار له دور عملو كنه لا شخص حصل من ادارة
 تلك الطاحونة ضرر بين تلك الدور ووهن لبناتها و اراد اصحاب تلك الدور المذ كورة
 منع ادارة الطاحونة لسكونها ضرر له دورهم ضررا ينافي هل يجابون لذلك شرعا حيث
 تحقق الضرر المذ كورة من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق
 ذلك الضرر والبين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية عليهم من ادارتها من الضرر
 البين المذ كورة لا فرق بين وقف وملك في هذا المحكم والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
 اشترى قطعة ارض مشورة ودفع في قنما بلعا جسيما واخذ حجة مقننة لتقليدك من
 هككة معتبرة وقسيطا وزنايا بمحدود تلك الارض وحقوقها وعلى موجب ذلك وضع
 يده عليها وتصرف فيما تصرف المالك في املا كما فترض له اهل قرية بجواره تلك
 الارض وابعد عواقي وسطها طر يقاود وضعا في بحر امامها فينة لتدبيرهم هم
 ومواسيهم الى جهات اتهم وجود الطريق المهدفة لمرور الناس قد يما يجيها خارجا جاعها
 قبر كوا ذلك واحد نوا المرو من وسط تلك الارض تعديلا لجل قرب المسافة نحو اربعين
 فهية ولم يكن بوسط هذه الارض ما يقوم باقوامه عواما السكاه من زراعنها والانتفاع
 بها لجل مرورهم مع حصول الضرر والمشتة والاتلاف الزائدة تلك الارض في زراعتها
 بسبب المرور المذ كورة والحال انه لاحق لاحد فيها خلاف المسالك المذ كورة ولم يكن
 مذ كورة في الحجة والتنسيط المذ كورة من تلك الطريق ايضا فهل والحال هذه المسالك
 المذ كورة من غير من تلك الارض والانتفاع بارضه المذ كورة فطر المسالك تقدم وهل

يجب على ولاية الامور منع الضرر المذكور وليس لمؤلا منع المالك من الانتفاع بارضه
 (اجاب) اذا تحقق احداث هذه الطريق في تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك
 القرية حق المرور في وسطها يكون للمالكها منعهم ولو بعد الاذن والحاصل ما ذكر
 بالشرح وعلى ولاية الامر منع الضرر من المالك وله الانتفاع بارضه بالزرع وغيره وليس
 لاحد منه يدون وجهه شرعى في رياض المتقاسمين من حق المرور والطريق الخاص
 بالزراعة الى الخلاصة رجل اودا ان يمر في ارض الغير ان كان له طريق آخر ليس له ان
 يروا لم يكن له طريق آخر له ان يمر مالم يمنع من ذلك لانه واضح دلالة واذا منع ليس
 له ان يمر لان الدلالة تقابلة الصريح لغوه وهذا في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس
 لهم ان يروا غيره رضاه خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من
 المثل المذكور قبل هذا في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضر بها
 كالمروعة والرطبة والا فلا اذا ذى صاحب الارض يجب عليه الاستئذان لانه اذا
 ولو كان له حق المرور في ارض غيره فغيره مع فرسه او حماره قبل ان يشته بالحق ليس
 له ذلك حاوى القنية فمن يتصرف في ملكه من كتاب الضمانية والاستئذان انتهى
 والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له دواقر اشيا بيلك من قديم الزمان مطلة على محل آخر
 جملوك لرجل آخر في الدواقر التي فيها الشبايلك ميزاب لتصرف مياه الشمامسة يسب في
 به من ارض المثل المذكور موضوع بحق من قديم يدون ان يمنع من ذلك صاحب
 المثل الآخر المذكور لا من قبله ولا يعلم تنازع في ذلك فهل اذا كانت الشبايلك غير
 مشرفة على محل جلوس النساء وقراءه من محل الجمار المذكور لم يحصل من الميزاب
 ومن لبناء المثل المذكور او اذ الجمار الذي هو صاحب المثل الآخر ان يسد الشبايلك
 ويرفع الميزاب المذكور من محله لا يجب لذلك ويبقى التقديم على قدمه حيث لم يكر في
 ذلك ضرر بين ولم يعلم وضع ما ذكره الا على الحالة التي هو عليها الآن (اجاب) ليس
 للجار سد شبايلك جاره التي لا يبلغ منها على محل قراء النساء من بيت الجمار ولا تسكيف
 مائسها بذلك لان لا ضرر في فتحها ولو كانت حادثة تم للجار البناء في ملكه نفسه ولو
 ترتب عليه منع ضوء تلك الشبايلك الا اذا امتنع الضوء بالسلكة عن المكان الذي
 فيه الشمس شبايلك المذكور بار لم يكن له ضرر من شبايلك اخرى يقطع النظر عن ضرره
 الباب بخلافه ليس له سد ما كان له من رفع الميزاب المعد لتصرف مياه الشمامسة الذي
 ينصب المائس منه في بعض ارض الجار حيث كان موضوعا بحق من قديم الزمان لا يهدد
 الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين الجار والله تعالى اعلم (مسئل) من قومسيون
 اخلص المحصر حتى في ٢١ جادى الاخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه ايضا بماء
 واختام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمنودي الشافعي والشيخ
 ابراهيم السقاء والسيد على محمود البقلي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ مصطفى

مطلب المرور في ارض
 الغير بمنوع الضرر او المتع
 من المالك

جداى ثمانية

١٢٨٤

٢٢

طالب الفاصل بين المذود
وقبره يدخل في المذود

٥٢٨٤

٢٤

القرشي وصورة المذول في شخص مالك منفعة أرض أميرية بموجب حجة شرعية مذ كور
فيها ان المذول القبل ايمان فلان وبينهما طريق متصل بقناية قدره خمسة وستون فاصلا
ويزعم هذا الشخص ان المذول كورة صارت له عقبة سند المذول كور فهل يقتضى
ذلك تكون هذه الطريق داخلية في منفعةه ويكون له منع الناس من المرور منها مع
كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول
الطريق المذول كورة في حدود الارض المملوكة منفعته لا يخص المذول كوران يكون له
منع غيره من المرور فيها اذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان اذ هي مؤذن
تكون الارض مملوكة لشخص وغيره حتى المرور فيها وحيث كان مرور الغير حاصل لا يفي
لا يكون له المنع الا اذا أثبت بالوجه الشرعي احداث هذه الطريق في أرضه والذي يدل
على دخول هذه الطريق في الحدود بهذه العبارة المذول كورة في الحق ما ذكره في جامع
الفقه وابن تودور العين لذكر الفاصل وحكم بالمذلي هل يدخل الفاصل في المحكم ذكر
شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده اشارة الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب
في صلت الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جدار رهى فالفاصل لمن يكون
في فوائده اشارة الى انه لا يشتري وانتهى واقعه تعالى اعلم (مسئل) في رجل له مكان
مطلة شبابيكه على جنبه من عدة للرجال لا للنساء جارية في البسج والشراء وأما كن آخر
مطلة على جنبه من المذول كورة وذلك من قديم الزمان وتخرب المكان المذول كور وصار هدم
الدار الذي على جنبه من المذول كورة وداره اعادة كما كان اولاً فنهض واضع اليد على جنبه من
المذول كورة فهل له المنع أم لا (اجاب) ايهن لصاحب جنبه من المذول كورة من فتح الشبابيك
القديمة كما كانت حيث لا يطلع منها على محل قرار النساء وجلسوهن اذ لا ضرر في ذلك
والحال ما ذكره تعالى اعلم (مسئل) في شارع مدمر من اعادة من مدة طويلة
موصول من جهته للشارع الا عظم لرجل من أهله دار حدهم القري اليه وحدها
القبلي للشارع الا عظم وفيها شبابيك قديمة في الحدين المذول كورين ويجري انه شبابيك في
الشارع القري هدم ذلك الرجل داره واراد بناءها واعادة الشبابيك على الشارعين
المذول كورين كجبرانه وليس في ذلك اطلاع على بيوت الجيران فتعرض له رجل من
القبليين في الشارع القري يريد منعهم ذلك مذهب ان الشارع القري المذول كور
جميعه ملكه والمحال انه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة ولم يهد حيازة أحد له
ولا يترتب على ذلك الاطلاع على هورات النساء من بيت الجار المذول كور وعلى قراره
من داخل فهل والمحال هذه لا يجب لمنه ولو فرض ان الشارع المذول كور مملوك له
لا سيما والدار المذول كورة التي فيها تلك الشبابيك التي هدمت ويريدما السكاك اعادة
قديمة سابقة على دار الجار المقابل وقد احدث الجار المقابل بداره شبابيك مغالبة لجاره
المذول كور التي شبابيكه وبنائه قديم وكانت دار الجار المذول كور حين ذلك أرضا جارحالا

زيت

سنة

بناء فيها أصلا فلو فرض الإطلاع من داخل على محلات النساء لا يجرى المقابل
التي حدثت داره بسد شبابيكه أو كونهما في الحادية وكانت دار الذي يريد البناء الآن
موجودة وفيها شبابيك في هذه المواضع ودار الآخر أو ضارحا كمنعهم أن كيف الحكم
(اجاب) نعم ليس للمقابل المذ كرو منع جاره المقابل من إعادة شبابيكه التي
كانت قديمة وهذا منع البتة و براد إعادةها ولو فرض كون ذلك الشارع ملوكا
للمقابل اذ ليس منها ضرر بين والمحال ما ذكر بالسؤال ولو فرض الإطلاع من
شبابيك كل من الدارين على داخل محل الآخر يوم الذي أحدث منه ما سدا أحدثه
لأنه المتعدي سبق الاتح بلا ضرر اربعين احدا الله سابقا وارض الآخر خالية واقفه
تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وضع صاحب العلو في علوه يد عالما يكن في القديم
وأحدث في علوه بناء يضر بالسفل بدون إذن صاحب السفل وتضر من ذلك
صاحب السفل فهل يمنع صاحب العلو من ذلك حيث تحقق الضرر أم كيف

١٢٨٤

٢

رمضان

١٢٨٤

٢١

الحكم في ذلك حيث أمر ما ذكر بالسفل (اجاب) نعم يمنع من ذلك والمحال ما ذكر في
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حانوتا خارج
الوكالة ماصقا بجدرانها مرتعابا قد مر معلوم ارتفاعا لا تسد به شبابيك خرجات
الوكالة المذ كورة المردوعة بحيث من قديم الزمان والآن صاحب الحانوت هدم
حانوته ويريد بناءه ووقع ذلك البناء زيادة عن قديمه الذي كان عليه أولا لاجل أن يسد
شبابيك الوكالة ويمنع عنها النور فهل والمحال هذه لا يكون لصاحب الحانوت المذ كورة
الارتفاع في البناء زيادة عن القديم المذ كرو ويمنع من ذلك شرعا حيث يحصل بذلك
ضرر بين لصاحب الوكالة يمنع الضوء بالسكينة من المكان الذي بالوكالة أم كيف
المحال (اجاب) ليس لما لك الحانوت المذ كورة لا ارتفاع بينا من القديم ارتفاعا

١٢٨٤

٢٩

يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بعض أماكن الوكالة أو زيادة لمساكن ذلك ضرر
بين بالجوار ولما لك ان يعرف في ملكه بما شاء مما يضر بجار ضررا يبين الله تعالى
اعلم (سئل) في سكة غير نافذة رأسها متصل بطريق العامة لها أربعة منازل
لاحد أهلها منزل بابها باعلاها ولا آخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فأراد صاحبها أن
يسد السكة المذ كورة من جهة الاسفل ويدخلها في ملكه فهل يمنع من ذلك شرعا حيث

صفر

١٢٨٥

١

كانت السكة المذ كورة فيها حق العامة أم كيف الحال أن يسدوا الجواب (اجاب) نعم
يمنع من ذلك والمحال ما ذكر في نتيجة الحامدية ما نصه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا أصل ذلك ولأنهم يفسدونها
فيما بينهم لان الطريق الأعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة
حتى يخفف الزحام حمادية في الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم أن يدخلوها في
دورهم وانما لهم المرور فقط يرازيه من نوع في السكة الغير النافذة انتهى وفي رياض

مطلب ليس لأهل السكة
الغير النافذة أن يبيعوها
أو يفسدوها أو يدخلوها
في دورهم بل لهم المرور فقط

التماسین السكة التفریق الثالثه فلو على الطريق الاعظم ليس لاصحابها ان يبيعوها لان
 لما رويها حقا فاذا ازدحم الناس في الطريق الاعظم لم يَدْخُلوها حتى يتخف الزحام
 وليس لهم ان يبيعوها ولا ان يسدوا راس السكة بزازية من كتاب الحيطان ليس
 لاهل السكة ان يبيعوها على راس سكتهم ورواوا يسدوا راس السكة لان مثل هذه
 السكة وان كانت ملكا ظاهر السكن العامة فيها نوع حق وهوانه اذا ازدحم الناس في
 الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يتخف الزحام جامع الفصولين من الفصل الخامس
 والثلاثين مثل من رجل له كرم وباب الكرم في نهاية سكة غير نافذة وليس فيها باب
 لغيره اراد الرجل ان يسدوا راس السكة ببابه هل له ذلك ام لا الجواب ان كان راس السكة
 متصلا بطريق العامة لا يسد ذلك لان في مثل هذا الزقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام
 في الطريق العام لم ينسحبوا من ذلك سكة واحدة انتهى والله تعالى اعلم
 (مسئل) في رجل له بيت وبجارد به بابك مطلة على بيته يطلع منها على داخل محلات
 التماسين بيت جاره وينظر بذلك ضررا يئنا فهل اذا بنى المتضرر حائطا في ملكه يمنع
 نظره الى اولى عوراته لا يمنع من ذلك سيما ولا يترتب على ذلك منع الضو عن بيت جاره
 لوجود التور له من شبائيك اخرى موجودة (اجاب) نعم لا يمنع الرجل المذکور من
 بناء حائط في ملكه لمنع نظره الى محله حيث لا يمنع الضو بالكلية عن بيت جاره والله
 تعالى اعلم (مسئل) في رجل ملك مكانا فيه شبائيك مطلة على الحمار ومقابلة لربع
 محلو لا يبيع فيه شبائيك تقابل شبائيك الحمار فهدم صاحب المكان الاول
 حائطه التي فيها الشبائيك المذکور وبناهما واعاد الشبائيك التي كانت في اعلى
 حائطه الاول ثم ان صاحب الربع المذکور دمر به وبناهما وحدث فيه شبائيك مقابلة
 لشبائيك الحمار المذکور التي كانت قديمة واعيدت على اصلها قبل هدم الربع
 وحدث الشبائيك المذکور والا ما كن التي فيها الشبائيك القديمة معدة لمخولس
 النساء وحل قرارهن فترتب على احداث شبائيك الربع ضرر بين اصحاب المنزل الاول
 بحيث يطلع على من كان داخل محلات النساء من امكنة الحمار المذکور وهي معدة
 للنظر والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا يترتب على صاحب الربع ضرر بالذات الضرر
 المذکور بسد الشبائيك بحيث لا يطلع من في الربع المذکور على من كان جالس في
 محلات النساء في بيت جاره بواسطة فتح الشبائيك التي احداثها (اجاب) حيث كانت
 الشبائيك المهدمة معدة للنظر وترتب على احداثها ضرر بين الجمار المقابل بحيث
 يطلع منها على من كان داخل محلات النساء وقرارهن من بيت الحمار يترتب عليها
 بسد ما منع الضرر عنه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل ملك دارا فيها طاحونة
 ملاصقة بجار ويغسل لبناء الجمار ضرر بسبب ادارة تلك الطاحونة فنقلها ما لدها الى
 مكان آخر ملاصق بمكان ذلك الجمار ايضا وطلت الطاحونة القدمة من مدة عشرين

١٢٨٥

١١

١٢٨٥

وجبت
الدية

مخبر

سنة

ثم ان صاحب الدار التي فيها الطاحونة باع الدار والمذ كورة لرجل آخر دون الطاحونة
 المحسنة المذ كورة فارد المشتري ان يحدد طاحونة ثانية في الدار المذ كورة يحمل
 الطاحونة القديمة فغضب البحار من ذلك لكنهما مضى لمساكنه فهل اذا كان في احداهما
 ثانيا ضرر بين البحار ينع من ذلك شرعا (اجاب) المالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء
 ما لم يضر بحجارة غيره ايضا فاذا تحقق الضرر والي من ادارة الطاحونة المذ كورة منع
 البحار المذ كورة من ادائها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ولا
 دار يجتباها كاتماها في عهدة غير نافذة خاصة بابه اولاد احد الرجلين ان يحدث
 ثم حصة في داره ما رزق في هذه العهدة التي التافذة يحصل عمر الرجل الا تنزل حيا داره
 وارتفاعه اقل من ارضه بالمار من تحتها لاسيما اذا كان حاملا لشيء على راسه ويريد
 ان يحدث فيها شيئا يقرية من شبايلك جاره جدام عهدة فانظر بحيث يطلع منها على
 هضات القضاة من بيت البحار المذ كورة وذلك كله بدون اذن جاره ورضا فهل للبحار
 المذ كورة منع عماد كروا حال هذه (اجاب) نعم للبحار منع من ذلك كله والحال
 ما ذكرناه تعالى اعلم (سئل) بافادته من طرف حضرة مامور مشرونا القصر
 العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها رجل جاز قتل رجل آخر ميني فيه
 من القديم نصبة بيت وراحة ومن مائها حاصل لبناء البحار شفع بجناحه منزله فقتلوا لخل
 منزل البحار المذ كورة الذي فيه القصة الهسكي عم الهندوم من ضمن ما تهدم تلك القصة
 قول مع حدوث ما ذكر من ضرر حائط البحار من تلك القصة يحكم شرعا بعدم صودها
 الى اصلها الم لا نروم الافادة عن ذلك (اجاب) المالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا
 اذا اضر بحجارة غيره وابتناوه وما هو واجب وهن البناء ومنع المحو والاصلية فاذا توجب على
 بناء القصة المذ كورة ضرر بين بيت البحار ينع المالك من بناءها على هذا الوجه وله
 ان يمنع اهل وجهه لا يترب عليه ضرر بين بحار والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة
 من طرف حضرة خامور مشرونا القصر العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها
 حائط وقف في الاسفل والاعلى المذ كورة المذ كورة المذ كورة المذ كورة المذ كورة المذ كورة
 المذ كورة بدون اذن فاضر الوقف المذ كورة في حكمه على بالي حائطه على حائط الوقف
 بدون اذن التناظر بهد مها وازالتناظر عالم كيف تقوم على الافادة (اجاب) اذا كان
 المالك المذ كورة في وضع بناءه على حائط الوقف السفلي فاندم أو هدمه يكون له اعادته
 كما تان بلا زيادة مضرة ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الناظر وان كان البناء
 العلوي حادثا بغير حق فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة
 ارض براح وبناها اما كن ملوثة وسفلية من جلته فقرر لاجل التحيز فيه جعل له
 مدخنة تمنع من وصول دخانه الى من يحواره ولم يكن حوله اذ ذلك اما كن ثم بعد مدة
 اشترى جماعة الارض المجاورة له وبناها اما كن ايضا مع علمهم بوجود ذلك القرن
 عند الشراعه باعوا بعض الاما كن المذ كورة لآخرين طالين بوجود ذلك القرن ثم

١٢٨٦

٤

مطلب ليس له ان يحدث
 غير جسكة غير نافذة
 بدون اذن اهلها

جاءى الثانية

١٢٨٦

٩

وجيب

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

٢٧

سنة رمضان

١٢٨٦ ٧

في القعدة

١٢٨٦ ٣

ربيع الاول

١٢٨٧ ٤

انه قام الا ن بعض المشترين يذهبون حصول ضرر وبصرارة ذلك القرن والحال ان بيت
النار ليس متصلا ببنائهم بل بينه وبين حالهم حائط خاصه بمالك القرن المذ كورة
تحمي ضرر النار فهل اذ لم يتحقق ضرر بين بغير انه بسبب دخان القرن او حرا لا يكون
لهم منة بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم منة والحال ما ذكر بالسؤال اذا منع
منوط بالضرر والذين واقه تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى في خالص ملكه حائطا مسدده
بعض ضرر مشاييلك محل في منزل جاره ولم يزل ضرره الممل بالسكينة ويريد الجار المذ كورة
منع الباقي المذ كورة من ذلك بدون وجه شرعي لان في الممل المذ كورة شي بانيك أخرى
تجلب الضرو قد فعل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بينا (اجاب) نعم ليس له ذلك
والحال هذه واقه تعالى اعلم (سئل) في حائط بين بيتين عليها اطراف عديدان سقف
كل منهما عايليه وعليهما بعض كبوش لاحدهما عايليه دون الاخر وان كان الاخر
له عايلان جهة حرشه اطراف عديدان ليس لذلك الاحد مناهل الضرر واد احتياج ذلك
الحرس الى النور ولم يتبين من جهة كل من البيتين ان تلك الحائط يخصه او مشتركة
بينهما فهل هي مشتركة بينهما او يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كانت
لكل من الجارين ثلاثة جذوع فكثر على تلك الحائط فتنازعا فيها فادى بينهما هذا اذا
لم يكن لاحدهما اتصال تر ببيع بايان كانت انصاف لبنات احدي الجهة من متداخلة
في الجهة الاخرى فان كان لاحدهما اتصال التراب ببيع دون الاخر فكون خاصة
بها صاحب التراب ولا تحرق وضع الجذوع عليه او ليس لصاحبه ابطال حقه وهذا
عند عدم اثبات الاختصاص بهما من احدهما بالوجه الشرعي واقه تعالى اعلم
(سئل) في مسكة غير نافذة يتشعب منها مسكة أخرى غير نافذة ايضا متصل نهاية السكة
الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا هل يدخل اهل من نصف اقصاهما من
الجهة البحرية ويطبقون القطعة الارض المربعة المذ كورة من الجهة البحرية والغربية
والقبليّة داران ملاك كدوا متوج باهما من تلك القطعة احدي الدارين التي بالجانب
الغربي والقبلي مقتوح باهما من الجهة الغربية في القطعة الارض المذ كورة ولها باب
قديم من الجهة القبليّة ايضا مسدودا لانه لا تستغنا عنه والدار الثانية التي في الجانب
البحري متوج باهما من الجهة البحرية في القطعة الارض المذ كورة ايضا بغير اد
لما دخل من الجهة الشرقية دار عمل مسكة لشخص آخر ليس له باب في تلك الغصنة
المذ كورة بل بابه من السكة الثانية المتداخلة من تلك الغصنة المتشعبة من السكة الاولى
الغير النافذة وتلك القطعة الغصنة المذ كورة خاصة بملاك الدارين المذ كورتين من
تدعيم الزمان ليس لغيرهما باب اليها ولا انتفاع بهما بتدعيم مالك الدار الشرقية
فلاذلي ليس له باب من تلك الغصنة وبابه في السكة الثانية المذ كورة وفتح بابا آخر حادئا
في تلك الغصنة بدون ادق ملاك الدارين المذ كورتين فهل ليس له ذلك ويكون لكل

مطلب ليس له باب في
وجهه غير نافذة او
يفتح فيها بالارور بدون
ادق اربابها

واحد من ملاك الدارين المذكورة من تكليفه بسد الباب الذي احذته بدون حق
 (اجاب) نعم ليس له ذلك الا حق له في تلك الحالة بل هي خاصة بملاك الدارين ولكل
 من الملاك المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احذته والحال ما ذكر والله تعالى
 اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانها ثم شكى احد
 الجيران الى الحكومة فصارا بطالما يعرفقا لمسكورة فمما حصل من الضرر والبن
 والآن تريد صاحب الطاحونة اداؤها كما كانت فهل يجوز شرعا (اجاب) لا لا
 انه عرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما تحقق الضرر بالبين
 من ادارة الطاحونة المذكورة منع ما لا يسكنها من اداؤها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل له بيت بناء في ملكه الى الدور الثالث وبجواره بيت لثمن آخر فيه طافات
 وشبابيك في الدور الثالث ايضا فبنته صاحب البيت المذكور من البناء التي متعللا
 بانه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذكور والحال ان البناء والتعليق المذكور
 لا يتربط عليه بالضوء بالكلية عن بيت المجاور هل لا يكون لصاحب البيت المذكور
 منع صاحب البناء منه اذ لم يترتب على بنائه ضرر بجاره (اجاب) لا لا لان
 يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما تحقق الضرر بالبين بالمجاور
 ومنه سد الضوء بالكلية عن بيت المجاور منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت
 فيه شبابيك مغطاة على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب
 البيت من فوقه على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان البيت المطلة على حوشه
 الشبابيك المارقة تمخرّب وصار ساحة واودى باقي الثمر كما ان يذروه وكالة للاستغلال
 وينفقوا بقتلهم وينتواخضوا يسدون به على صاحب الشبابيك وغيره وانه المروا
 والضوء بالكلية ويضعوا خشابا على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه
 ويكونوا متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا بانهم لا يسدون عليه
 شبابيكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يقدروا به قول لا يجابون
 لما طلبوا ويبقى القديم على قدمه لا يجرأون على من الشبابيك المطلة جرح احد
 وصاحب الممرن له جهة غير حاجب له الهواء والضوء وحيث كان لصاحب الشبابيك
 المذكورة حصة في البيت الذي يريدون بناءه وكالة وطلب القسمة واخذ نصيبه منه
 وكان كبيرا فبنته وكالة وكل منهم ينتقم منه به بعد القسمة فيجيب لذلك
 (اجاب) نعم لا يجابون لما طلبوا من بناء الحائط على وجه يمنع الضوء بالكلية عن
 مكان الجدار المذكور ويبنى القديم على قدمه حيث لا ضرر من الشبابيك المذكورة
 كما انه ليس لهم وضع خشاب حاذق على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه
 ولما كانت الحصة المذكورة من البيت المتخرّب الذي صار ساحة القابل للقسمة فبنتها
 قسمة انفراد والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشق في درب
 غير نافذ انما بنت مكانها بيتا بنت الدور الاسفل منه وتريد بناء الاسفل وفتح

١٢٨٨

١

جمادى الاولى

١٢٨٨

٤

جمادى الثانية

١٢٨٨

٢٥

شبابيك مطاة على بيت جبرائيلها خصوصاً بيت الجبار والمقابل لبيتها فانه يرى من تلك
الشبابيك حرمات الجبران وداخلى محل جلوسهن ويطلم منها على عورتاهن ويحصل
من ذلك ضرر بين من الرجال الا جانب الذين يدخلون عندها المرأة المذكرة ففعل
الفاحشة فانها متظاهرة بذلك فهل والحال هذه ليس لها فتح الشبابيك المذكرة
وتفتح منها شرعاً (اجاب) للبراء ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بمجدها ضرراً يبينها فاذا
تحقق الضرر لابد من احداث تلك الشبابيك بان كانت يطلم منها على داخل محلات
النساء من بيت الجبار وحمل قرارهن تمنع من احداثها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى
اعلم (سئل) بافادة وارادة من حضرة ناظر قلم التنظيم في غاية ربيع الاخر سنة ١٢٨٨
مضمونها الامل من بعده معلومة حضرة تكمل ما تحبوه هذه الثقة وصورة الكيفية معلومة
وعلى المحكم ان يرضى في هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولا حل ذلك ثم
الترك بالافادة حماد كروم سطر بالثقة المذكرة افادة من ناظر القلم المذكرة
يتاريخ ٩ ربيع الاخر سنة ٨٨ خطا بالمحضرة الشيخ عبد الهادي مفتى الضابطية
بذكرة ثم من بعده معلومة حضرة تكمل ما يحبه حضرة اسماعيل افندي حتى وما
توضيح بافادته من دس السكت اعطاء المحكم الترخي في مادة الاملاك التي يكون
الركوب في ملك واحد والسفل الى الكا كز في ملك آخر والركوب الذي فوقها
محتسب اومه هدموم والسكر برفع بناءه والد كا كز سليمة في حداثتها ولا تتصل
الركوب وفها فحل تحريم اصحاب الدكا كز على هدم دكا كز منهم وقوية البناء لاجل
دكا كز ملك الصلوا م كيف فلذا ازم الشرح لحضرتكم ثم من بعده معلومة ما ذكر
ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء ولقنا جواب المفتي المذكرة اذا كان السفل
سليماً لا يغير ملكه على هدمه فعمل البناء فوقه ام لا والله تعالى اعلم وارادته في ١٧
ربيع الاخر سنة ٨٨ الفقيه عبد الهادي النصف الحنفى عفى عنه (اجاب) ما اجاب به
حضرة مفتى الضابطية من ان السفل اذا كان سليماً لا يخل فيه لا يغير ملكه على
هدمه بجميع شرع الله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك ارضاً بين بعضها ما كن
وبحور تلك الارض المذكرة دار لرجل آخر فمقتة البناء لم يكن فيها شبابيك على
جهة الارض المذكرة قديماً ففتح الآن صاحب الدار شبابيك ومناور متفرقة على
تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبنى حائطاً على ارضه لا يمنع من ذلك
ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبابيك المحاذية بحيث لا يمنع الضوء والاكس
من سد تلك الشبابيك لوجود شبابيك اخرى بالدار المذكرة جالبة للضوء ام وكيف
(اجاب) نعم لا يمنع المساكن من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له مكان مقتر بمشروع في بنائه وتولى بالجداد ارفاد جاره مدعه من التعليل لعللانه
يسد عليه بعض شبابيكه المظلة على محل حريم الباني الذي احدهم وأنه يقبل عليه
الموا والضوء فهل لا يكره له منعه من البناء ولو لم يسهل عليه سد بعض شبابيك الجمار التي

يحصل منها جرح محل حريم الباني المذ كور حيث لم يكن في ذلك ضرر على الجار ولا يمنع
 عنه الهواء والضوء بالسكينة بل يوجد بعد ذلك الضوء الكافي لكان الجار والمراور ايضا
 (اجاب) اذا لم يترتب على بناء الجار المذ كور ضرر بين يحماره كمنع الضوء بالسكينة عن
 مكانه بحيث لا يمكن القراءة في المكان الممنوع عنها الضوء يقطع النظر عن ضوء الساب
 لا يكون له منعه من البناء المذ كور وان ترتب عليه الضرر والين المذ كور منع منه موافقه
 تعالى اعلم (مسئل) في رجل اشترى عليتين من رجلين ولا يترتب عنهما الباعين عليتان
 مقابلتان لعليتين اللتين اشترىهما الرجل المذ كور بين الدلال المذ كورة مستوقد
 حمام يسمى في عرف اهل هذه المحادثة بالقميم مشترك هذا المستوقدين الباعين
 للعليتين وابن ههما مالكا للعليتين المقابلتين وعمر كل من العليتين اللتين اشترىهما
 الرجل المذ كور والعليتين الباقيتين على ملك ابن ههما الباعين على سطح هذا المستوقد
 وبعد ان ملكهما الرجل المشتري للعليتين من مالهما يبيعهما باع الرجلان الباطنان
 للعليتين وابن ههما ايضا يبيع المستوقد المذ كور لمشتري العليتين للمبيعتين اولاولم
 يشترط مالكا للعليتين الباقيتين على ملكه حتى المروود لضعفه على سطح المستوقد الذي
 باع نصفه فيه ثم يبيع تمام ذلك اراد المشتري المذ كور البناء على مقام سطح المستوقد
 الذي اشتراه والتصرف فيه بما لا يضر بحماره مالكا للعليتين ولا يترتب على البناء
 المذ كورة تعطيل صاحب العليتين المذ كور من عن المروود على السطح المذ كور مع
 كون ذلك ليس مستحقا له لبيع نفسه بالاشتمال على سطح المستوقد مرور عليه فهل
 ليس له منع المالك من تصرفه في ملكه على هذا الوجه (اجاب) ليس لبايع نصفه من
 المستوقد المذ كور منع المشتري من البناء على سطح المستوقد المذ كور المحال ما ذكر
 بالسؤال اذ لا وجه له في المنع بعد بيعه استحقاقه على هذا الوجه وقد صرح علماء وافي
 معتبرات المذهب بان للمالك ان يتصرف في ملكه كيف يشاء اذ المضر بحماره ضررا يائنا
 والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لدار رجل آخر من جهة القرب
 وفي الدار الملاصقة المذ كورة مطبخ وحمام ومرحاض في جهتها الشرقية الجارورة لدار
 هذه المالك لهما المذ كور وبنائها ونقل المطبخ والحمام والمرحاض وجعلها ملاصقة
 لدار الجارورة لهما المذ كورة فترتب على ذلك ضرر لدار الجار المذ كور ووهن لبنائها
 فهل اذا تحقق الضرر المذ كور يؤول المالك المذ كور بازالة الضرر أم كيف الحكم
 (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بحماره ضررا يائنا اذا تحقق الضرر
 البين لبنت الجار باحداث ما ذكره من المحدث بازالة الضرر المذ كور اما بتقل ذلك
 بجهة أخرى أو باحكام البناء ان ترتب عليه ازالة الضرر والله تعالى اعلم (مسئل) في
 رجل يملك دارا فاما طاحونة مملوكة له طاحونة خاصة يادارة جار قريبا وهي ملاصقة لدار
 رجل آخر هي اما طاحونة طاحونة ووجهها وجعلها ملوكة ويحتمل ليلانها

١٢٨٨

٢٢

و يبيع الاول

١٢٨٩

١

و يبيع الثاني

١٢٨٩

١

بيع الثاني
سنة ١٢٨٩ ١٨

وأعدها لأجرة للطعن الدائم وترتب على إدارتها هذه الصفة ضرر بين وهن بناء دار الجمار فهل إذا تحقق الضرر للبسين والوهن للبناء المذكور يقوم بأزالته أم لا (اجاب) نعم اقر بتحقيق الضرر للبسين بوهن بناء دار الجمار من ذلك يترتب ما يسببها من الأذى والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث بناء مرحاض في شارع ضيق نافذ نزع منه وضيق ذواحين في بلدة من بلاد الأرياف يتوصل منه إلى بئر النيل لا تقفح عامة المسلمين من غير إذن الحكومة ولا أحد من أهل البلد وذلك المرحاض يتصل بداره وضيق على السادة بسبب ذلك فهل والحال هذه يقوم بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لرفع الضرر المارة (اجاب) إذا تحقق إحداث الرجل المذكور بناء ذلك المرحاض في طريق العامة بغير إذن ولي الأمر وكان مضرا بهم فليسكل واحد من أهل المنطقة من السادة مطالبة برفعها وإزالته ويبقى القديم على قدمه وهذا امتنع عليه بين علمائنا الثلاثة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي جز جاز مفتي مجلس مدبر يتباها فادة في ٢ شوال سنة ٨٩ حاصلها الذي يجديه لمحضر تكم انه عرضت علينا قضية في خصوص إحداث طاحونة رحي فارسي بمنزل شخص بر يدارها الطعن مؤنثة خاصة وجاز يباي ذلك ويتضرر منه ويطلب منه مئة ليليات قوتهن بناء منزله المملوك له وكل منهما يسدده فتوى شرعية من السادة العلماء المحنقة الأزهريه فيريد الإحداث مستغفبان له أحدهما حيث كان النقص لنفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار مستلزاما ذكره السلامة السيد الطبع ما دوى في باب التهمة نفلا عن العمادة وطالب المنع فتوا بان له منه وإن هدم جوار إحداثها للضرر البين منه في ذلك الساذ كره العلامة ابن عابدين في أوائل شتى القضاء نفلا عن الضرر فلذا المنع عرض ذلك للسيادة نرجوا كرامتنا لا فاد بمعايول عليه من أحد القولين حيث ان هذه المسئلة كثيرة الوقوع وقد أقمينا فصل هذه القضية المهر فيها الفتاوى بالنصوص الشرعية إلى أن نعرف من حضر تكم بما يعتمد عليه (اجاب) المعول عليه في جنس هذه المسائل ان المداوق المنع من تصرف المالك في ملكه تحقيق الضرر البين للتجار وهو ما يكون سببا لهدم أو ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكتابة وهو ما يمنع من الموائج الأصلية كسد الضو بالمكتابة والغتوى عليه فإذا تحقق الضرر البين المذكور للعامة من إدارة الطاحونة المذكورة كونه يمنع ما يسببها من ذلك على هذا الوجه الذي يحصل منه الضرر المذكور كروا والأفلا وما نقله السيد الطبع ما دوى في آخر القسم من الفصول العامة مادوية يقول اتخذ طاحونة في حارة الطعن بينه لم يكن يجارده منه لانه يكون اجبا فلا يتضرر به الجيران وإن اتخذها لأجرة يمنع لانه يكون على الدوام لا يتناق في ما تقدم حيث علل هدم المنع بدم الضرر للجيران فيقتضى انه لو تحقق الضرر البين من ذلك يمنع والله تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة أشخاص ليسكل واحد منهم منزل

شوال
١٢٨٩ ٢١

في القعدة
١٤

١٢٨٩

سنة

محرم

له باب يفتح في الرقاق المذ كور يدخل ويخرج منه ويقابل تلك المنازل منزل مشترك
 بين أخوين ظهره الى ذلك الرقاق وبابه من سكة أخرى نافذة وليس له باب في ذلك
 الرقاق من قديم الزمان انقسم الاخوان المذ كور ان المنزل المشترك بينهما المذ كور
 واختص أحدهما بالجهة التي فيها بابه القديم المتقوس في الشارع النافذ واختص
 الثاني بالجهة الأخرى التي لا باب لها تراءى ضي مع أرباب الرقاق الغير النافذ على أن
 يهدم حائط المنزل المذ كور المتصل بالرقاق الغير النافذ المصعد الى رأس الدرب المذ كور
 ويترك من أرض المنزل المشترك المذ كور حائطا بطول الحائط المذ كور ويبنى بعده
 حائطاً آخر في داخل ذلك المنزل ويفتح فيه باباً وصلوا الى ذلك الجزء المتروك ليرمته
 الى الخارج ويدخل منه وتعمل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحادث
 ويعرف الجزء المتروك من ذلك المنزل فهو مستنير والان أراد أن يبنى الحائط القديم
 الملاصق للرقاق الغير النافذ كما كان يفتح فيه باباً حادثاً ويرمى الرقاق الغير النافذ
 الذي لاحق له في المروءة ولا فرق له في فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولا رباب
 الرقاق الغير النافذ منه من ذلك والحال هذه حيث تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي
 (اجاب) نعم ليس للرجل المذ كور فتح باب حادث في الحائط القديم ليرمته في ذلك
 الرقاق بدون مضار بابه لولبناء أى الحائط على أصله ولا رباب المنازل الثلاثة لانه من
 بذلك الرقاق منه من ذلك ان كان الواقع ما هو مستورد من وجه شرعي والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدراه معلوماً من أرض كبيرة وبني المشتري ما اشتراه
 فاداو فتح فيها شبايب مطلة على باقى ارض البائع المذ كور ثم تنقل ملك الأرض
 البراج المذ كورة والان اراد من آت اليه شبايبك دار المشتري الاول التي لا يوجد
 له من قبرها ضوه ولا هوا بالكلية مع كون تلك الشبايبك المذ كورة قديمة البناء ولا
 ضوه من غيرهما أصلاً للمعاملات التي هي فيها فهل لا يمكن له سد تلك الشبايبك
 المذ كورة (اجاب) لا لا التصرف في ملككم بما شاءا ما يضر بجاره فمرادنا على
 المفتي به فان تحقق الضرر اليقين من التصرف منع منه والا فلا وقد صرحوا بأن من
 اضره البين منع الضوه بالكلية ومنه فتح ملاقات عدة لاطل على ساحة النافذ وهل
 قراره فليتنظر الواقع في هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك داراً
 مجاورة لدار رجل آخر وأدما لك الدار الاولى ان يبنى في داره بناء يرتب عليه سد ضوه
 بعض شبايبك في بعض امكنة حاربه بحيث لا يرتب على سد تلك الشبايبك منع الضوه
 عن بعض تلك الامكنة لوجود شبايبك أخرى ينعين هذه الامكنة المذ كورة من جهاته
 الثلاث ولا يترتب على ذلك البناء ضرر بين الجار المذ كور فهل والحال هذه ليس له
 منع من التصرف في خالص ملكه بما يضر به ضررنا (اجاب) اذا لم يترتب على
 ذلك البناء في خالص ملكه ضرر بين جاره ومنه سد الضوه بالكلية عن مكان الجار

١٢٩٠

١٨

صفر

١٢٩٠

١٠

شعبان

٩٨

١٢٩٠

المذ كور لوجود الضوء من الشبايك لا يكون له متعة والا فله المنع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دوارا وله ساحة من داخله يملأه كة لصاحب الدوار ويجاره
 دار ملاحقة لتلك الساحة فهو - دم الحمار مكانه من داره كان حائطه ما ملاصقا للساحة
 الدوار المذ كور احدهما سقلى والثاني ملوى وبناهما ثاقبة او جعل السقلى تحتبوشا
 مفتوحا من جهة دواره لاحتاط له واحداثه شبايك مطلة على ساحة الدوار المذ كور لم
 تسكن من القديم وجدد الدوارى واحداث فيه شبايك متعددة من جهاتها اربعة شبايك
 مطلة على ساحة الدوار المذ كوروا كثرها على غير هاولم تسكن تلك الشبايك و يوجد
 من قبل فهل اذا اراد مالك الساحة المذ كورة المحدثه ورده ان يبني فيها بناء يرتب عليه
 سد الشبايك المحدثه على تلك الساحة ولا يرتب على ذلك منع الضوء من المكاين
 المذ كورين اصل الوجود الضوء لهما من جهات اختلف باب الاودة العلوية شبايك
 مالك الله وارلث ولا يكون للدوار المذ كور منه من البناء حيث لا يرتب على ذلك البناء
 ضرر بين الجوار (اجاب) نعم مالك الساحة المذ كورة البناء في خالص ملكه اذا لم
 يرتب على بناءه ضرر بين الجوار ولا يمنع من ذلك سد تلك الشبايك المحدثه على تلك
 الساحة بخلافه خاصة بمالكها الداخلة في ذلك الدوار لوجود ضوءه لاجل المذ كورين من
 غير هاولم حال ما ذكر الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا السكناء بابها في أقصى
 سكة غير نافذة مستطيلة وليس لها دفع امر ور غيره ويجانب هذه السكة دار لرجل غير
 مفتوح بابها في بابها في سكة اخرى نافذة فهو - ل اذا اراد الرجل المذ كور قرض الحائط
 الجوار للسكة واخذ جانب من السكة وادخله في داره مع انه لا يفتح فيها اصلا وذلك
 بدون اذن صاحب السكة وبدون رضاه يمنع من ذلك وينقض بنيانه حيث اضمر
 بصاحب السكة ضرر وايضا في - هو الجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذ كور من احدث
 بناء في تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقض ما بناه لو احدثه ان كان الواقع
 من مضطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا
 معين ارضوا بناءه وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارا غير مشغول ثم
 بنى هاولا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذ كور متبرعا بالانفقة
 عليه وهو بمحال الهبة والسلامة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة
 استحقاقا في العلو المذ كوروا وادوا قسمته بينهم بالقريضة الشرعية لسكونه بناء ابيهم
 لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذ كور بنى لانه تبرع عامته حسب اشهاده على
 نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلو المذ كور لانه
 متبرع له بما انفق عليه ويكون خاصا بصاحب السقلى المبني له كاستفاد من كتب
 المذهب في التثنية وشرحه من مسائل شتى آخر الكتاب جهر دار زوجته بماله باذنها
 فالعمارة لها والنفقة دين عليها الهبة امرها ولو هب لنفسه بلا اذنها فالعمارة له ويكون
 فاصبا للعرسة فيؤثر بانقر ينحطها ذلك ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في

١٢٩٠

١٢٩٠

١٢٩١

ربيع الاول

ذى القعدة سنة

البناء فلا رجوع له وفي رد المحتار على هذا التفصيل عبارة كرمها وسائر املا كما
جامع القسولين وفيه من المدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولولتفه بلا
امر فهو له وله رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا امره يبقين ان يكون
متبرعا كما مر اه ومثله في نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة
في ملك التفسير وانما لا يملكه يملكه البرهاني وفيه راجع الى التجر يد طعان ركب في
الطاحونة جرا او حذو يد من حاله ومضت المدة ولو فصله بامر به على ان يرجع فهو
لربها ورجع عما اتفق ولو ان نفسه بلا امره ولو فصرم ركب في البناء فرفعوه ولو لم يملكه
قيمته ولو لملك بلا امره فهو متبرع اه وفي اليزانية من المزارعة كما رخص اشجارا
في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها الدهقان فهو متبرع وان امره
الدهقان بشرائها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشتري به
الا اشجارا فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للا كرو يطالبه الدهقان بالقطع
وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو صاحب التخل وان الاب
متبرع به فقد صرح بمتبرع الباقى انه بامره على سبيل الانبعا في جامع القسولين ونور
العين وصرح به في مسألة الطعان والا كادعا كما تقدم في حادثة السؤال حيث اشهد
الباقى حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى اعلم (سئل) في دارين
ملاصقتين لبعضهما البعض واحدتهما ملك هدمت احدهما فبناها مالكا ووضع
املاج خشب بجانبا جاره تقرا في المحيطان فهل للجار المذ كور رفع الاملاج المذ كورة
ولو اذن للباقي وقت البناء بوضعها لان هذا اعاد منه فحق بداه كان له ان يطالبه
بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالحوادث قديما (اجاب) نعم لانه المطالبة
بالرفع من حيطانه الخاصة به والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له سفل وآن له علوه عليه يريد صاحب العلوه دمه وبناء ثانيا فهل ليس له ان
ينفي على السفل ببناء زائدا عما كان عليه في القديم يدون رضا صاحب السفل حيث
كان فيه ضرر بين بوهن بناء السفل المذ كور خصوصا لورفع بناءه زيادة عما كان عليه
في القديم ويرتب عليه سد شيئا ليك جالبة للتور بمقتل جاره وهذا ضررين (اجاب)
نعم ليس لذى العلوه ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من
الزنا منه في ١٠ حج سنة ٩٢ باقادة مضمونها توصل اطلاق سادة كره على العرض
الوارد باقادة الما قطة وعلى ما الجاب به مضمونه وكيل الزنا منه سدا لكرهه بالاقادة هما
يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك للاقتناع بوجبه ومضمونه العرض المذ كوران
انما تزلزا كبا على جزع طاحونة تعلقي اسماعيل اخذ في هذا الف بحارة قصر الشوك
بجن الجمالية وصاحب الطاحونة المذ كورة شادع في بناء الطاحونة ومن حيث ان
ركوب منزلنا واتصاله من فوق بواسطة ساياط وقصد المذ كور ازالته واذا ازيل ذلك

١٢٩١

١٠

١٢٩١

١٠

السبايح يمنع الاتصال الى الملك تعلقنا الركب فوق جزء الطاحونة المذ كورة
 نروم من بعد الكشف على ذلك الزام صاحب الطاحونة في دفع من الركوب أو
 أعطائنا قطعة في الطاحونة للاتصال من الركب وكوب وضعون ماذ كره مامور الادرات
 الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمه قية ما يتلوه من الركوب الذي باهى الطاحونة
 واعطاء طريق من أرض الطاحونة وصول الى ملكه (اجاب) الذي يقتضيه
 الحكم الشرعى في هذه المادة انه لا يجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوك لربه
 ولا على بيع جزء من الطاحونة لمالك العلو ليعمل فيه، سلما الى علوه والمحال ماذ كر
 انما العلو لا يزال ملكا لملكه حتى لو انهدم السفل واله لوقليس اصحاب السفل الا ان
 بنى سفله الى الارتفاع الذي كان له من القديم والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له
 دار في أسفل زقاق غير نازح وفي أول الزقاق المذ كورة ومشتريه بين ساعة اراد أحد
 الشركاء ان يفتح بابا في أسفل الزقاق فهل لمن داره في أسفل الزقاق ان يمنع من الفتح
 (اجاب) نعم له المنع والمحال هذه بناء على احداثه يمين في التفتيح ورجل له دار في سكة
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها خلفة وانيه والصحح انه
 يسر له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خاتمة من باب المحيطان
 والطرق انتهى وفي دلها لو اراد فتح باب أسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه
 وقيل لا وفي كل القوانين اختلاف الصحيح والغتوى قال في التحريم والمثون على
 المذم فليكن الممول عليه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل أحدث بناء مقبل في طريق
 العامة في بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا يمكن لاحد المار والار
 بالاستطراق من ارض الغير في ذلك الا حداث ضرر لعامة المسلمين ولم يكن ذلك
 ياذن من المحاكم فله اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعى يمنع منه ويؤمر بنقضه واعادة
 الطريق كاصله منعا للضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ماذ كره شرعا يمنع الرجل المذ كورة
 من احداث البناء المار بوفى طريق عامة المسلمين ابتداء او يؤمر بنقضه بعد الاحداث
 والمحال ماذ كره قالوا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر
 في حصة غير نافذة وكلا البابين متباعدين الاخر فحدث أحدهما بابا مقابلا لباب
 الدار الاخرى بحيث يطلم صاحب هذا الباب المحدث على عورت صاحب تلك الدار
 الاخرى فهل يجبر هذا الرجل على سد هذا الباب المحدث والانساف ولو في سده مشقة
 حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الآن من جهة داخلها
 وكانت تلك العطفة غير نافذة (اجاب) اذا كانت الداران المذ كورة في حصة
 غير نافذة وباب احدهما من اهلاها أى من جهة خارجها او اراد صاحب هذه الدار
 احداث فتحة في حائط داره للبرو ومنه أسفل من بابه الاول أى من جهة داخلها بلا
 ان تقعد اختلاف التمهيج والغتوى في جواز فتح الباب المذ كورة ومنه والذي عليه

١٥٩٢

١٥

١٢٩٣

٢٧

١٢٩٤

١٨

جاءى الاولى

١٢٩٤

٨

جاءى الاولى ستة

المؤمن المتع وهو غاير الرواية وعليه المدلول وبناء على ذلك فله صاحب الدار الا ترى
 تركايف المحدث المذكور بسد الباب الذي أحدثه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له دار خربة من جميع الجهات وكان يلجها فاذا الى الخلاء ويصحبها هذه
 الدار او دار رجل آخر خربة وبها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامرة فتح لها
 بابا في الخربة التي بجوارها فطالب برب الخربة بصاحب العامرة بسدما فتصعقوا وتواضعا حتى
 مات صاحب العامرة مرة وتروا فامرهم صاحب الخربة بسدما فتصعقوا وتواضعا حتى
 قتلوا والحال هذه يجب بصاحب الخربة الى سدما فتصعقوا فيها من العامرة حيث ان العامرة
 لها باب من جهة أخرى وهو القديم وليس لهم حق الفتح والمروء من الدار الخربة يقول
 احداث الفتح والمروء منها بدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب)
 يجب على من احداث فتح باب له او في دار غيره بغير حق سدده ومنع مروءه من دار غيره
 بدون وجه شرعي وانه يؤمر من آلت اليه تلك الدار ومن ورثه بذلك بعد تحقق ذلك
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا واحدة وله منزل بموضع فيه فضل
 رجل آخر بهذا الموضع يملك من قديم ماله على هذا الموضع يصل منها الضو هذا اخل
 الا ما كن المذ كورة بحيث لو سدت يمنع الضوء منها بالكلية مع انها لا يطلع منها على
 داخل الخلاء المعدة لئلا يسهل من مكان الجدار المذ كورة فله اذا اراد مالك الموضع المذ كورة
 بناء على ما يلقى الشايع المذ كورة في ارضه بحيث يترتب على بناءه المذ كورة يمنع
 الضوء عن مكان صاحب الشايع المذ كورة بالكلية لا يجب له ذلك ويمنع منه
 (اجاب) نعم لا يجب الجدار المذ كورة ذلك ويمنع منه والحال ما ذكر بالذوال والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له ملقة على داره ليس لها درج يصل به الى سطحها
 في القديم فاحداث لها درجا يصل به الى اعلاها وبعده على الدارج يطلع على نساء
 جاره يعمل قراره من باسفل الدار وياعلاها واضر بجاره المذ كورة رايته فامر به رفع
 الدارج المذ كورة لم يمتثل فهل والحال هذه يجب الجدار المذ كورة على دفع الدارج العائد
 بسد بعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال اقبدا الجواب (اجاب) لا يؤمر
 برفع الدارج غاية الامر ان كان بعوده على الدارج الى سطحه يطلع على داخل محل
 قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من اهدو الى ان يقتضيه ففي تنقيح الحامدية
 بالاعتراف الى الخزانة رجل اشترى حمرة مطعها مع معلم جاره مستويا فاختار المشتري جاره
 حتى يقتضيه فاطاينته وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء
 في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يقتضيه قالوا ان كان يقع بهره
 في الدارج او كان له ان يمنع وان كان لا يقع بهره في داره لم يكن يقع عليهم اذا كانوا
 على السطح لا يمنعهم من الصعود لانه كما يضرهم هو ينضر والا تراهم يمشون على السطح
 في البرازية من المحيطان من الثاني في الحائط ومحارته والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٩٥

١١

ذو الحجة

١٢٩٦

٢٨

محرم

١٢٩٧

٨

ذی القعدة

نشتة

حافظ بين دارين لرجلين مشغور كة بينهما من قديم لكل منهم ما جذوع متعددة عليها
وتلك الحماط متصلة ببناء كل من الدارين من الجنايين اتصالا تر يبع بداخل اللبن
في به منه في الطرفين لكل منهما دعي الاثن صاحب احدي الدارين اختصاصا بها
والاخر الاشتراك بينهما ولا يذنب لاحدهما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع
الجذوع واتصال التري يبع من الجنايين لكل فهل لا يحكم لدعي الاختصاص بمجرد
دعواه والحال هذه و يكون القول لدعي الاشتراك بينهما لوجود ادلة على هذا الوجه
وتبقى تحت ايديهما كما كانت (اجاب) نعم لا يحكم لدعي الاختصاص بتلك الحماط
المتصلة اتصالا تر يبع من الجنايين بكمال الدارين مع كون كل من المتنازعين له جذوع
على ايدون بينة شرعية تشهد له بطبق دعواه والقول قول مدعي الشتر كة تمام الحال
ما ذكر بينه وتبقى في ايديهما مشتركة بينهما و يقضى بذلك قضاء ترك لغير مدعي
الاختصاص من اثبات دعواه اذ هو خارج بالقسبة للنصف الذي بدعيه خصمه
لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتمي بعض
ناظره الى دهلج عائلته لشخصين مشترك بينهما و وصل منه الى مكانين خاصة
من قديم الزمان الى الآن وليس للكان الاول باب منسه و ليس له حق المرور فيه بر يد
صاحب المكان الاول المذكور ان يحدت فتح باب من هذا الدهليز لغيره ايضا
و يتوصل منه الى شارع آخر بدون رضاهما لكيه فهل ليس له ذلك والحال ما ذكر
كيف الحكم (اجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال هذه بدون
وجه مشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا بعض اصولها في
ارضه والبعض الآخر في ارض جاره بدون اذنه فشتلت ببعض اصولها وقروها هوا
ارض جاره واضرت به ضررا يئسا فهل يكلف ذلك اذنه ارس بازالة تلك الاشجار ازالة
للضرر والمسايل (اجاب) نعم يكلف الغارس المذكور بازالة ما غرسه من الاشجار في
ارض غيره بدون اذنه حيث لاحق له في ذلك كما صرحوا به وكذا يكلف بتقريبه هوا
ارض غيره من فروع ما غرسه ولو في ارض نفسه حيث اضر ذلك بجوارحه اما بشد الفروع
بجبل ان له كن والا فبالقطع كما افاده في تتبع الحماضية من المحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدودا ربعة وقد ذكر
في الحجة ان الحسد الشرقي منها الى رفاق غيرنا فمن حقوق البيت وفيه باب الاصطبل
فاصل بين ذلك وبين بيت مدني باسم الاشرفاات وقد كان الرقاق تحت يده وتصرفه
تصرف المالك في املاكهم مدة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي
من ورثة فوضعوا ايديهم على البيت وعلى الرقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة
مديدة تبلغ مع مدة وضع يدهم نحو ست او سبعين سنة من غير معارض ولا
منازع ثم جاءوا ذلك البيت بجميع حقوقه لرجل ومن جالته الرقاق والاصطبل

١٢٩٧

١١

ربيع الثاني
٨

١٢٩٨

١٢٩٨

٢٨

فوضعه عليه وتصرف فيه كذلك والآن قاع من بعده يفت الاشتاقات المذكور
في الحمد الشرقي يكاف المشتري بهم الزقاق زاهه سانه كان نافذا قبل
المدة المذكورة طعون وجه شرعي فهل والمحال هذه ليس له فاق بل
يكون الزقاق من حقوق المشتري خاصة (لجانب) اذا كان هذا
الزقاق غير نافذ من قديم الزمان بحيث لا يبعد هذا كذلك
وكان من حقوق المالك الاول الذي فيه باب
اصطبله لا يكاف صاحب الحق فيه بل
تنفيذه شرعا بدون وجه يرجب
ذلك ويبقى القديم على قدمه
واقره تعالى اعلم

١٢٩٨

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس)
اوله كتاب الحاضر والسجلات

2376
-511

2376

51A

2376
-511

